

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٦)

أمن الخليج العربي

تطوّره وإشكالياته

من منظور العلاقات الإقليمية والدولية

الدكتور ظافر محمد العجمي

أمن الخليج العربي

تطوّره وإشكالياته

من منظور العلاقات الإقليمية والدولية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العجمي، ظافر محمد

أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية/ ظافر محمد العجمي.

٦٦٨ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٦)

ببليوغرافية: ص ٦١٩ ـ ٦٤٥.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-046-5

١. الأمن القومي ـ الخليج العربي. ٢. النفط ـ الخليج العربي. ٣. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.536

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٦

المحتويـــــــــات

قائمة الجداول

خلاصـــــة تنفيذيـــــــة

يتمتع الخليج العربي منذ القدم بأهمية كبيرة، وقد أدت هذه الأهمية إلى خلق عبء استراتيجي على أهله باستقطابه القوى العظمى للسيطرة عليه. وهذا البحث هو ردّ على التساؤل عن التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج العربي، من وجهات نظر الدول التي دخلته عنوة إلى الدول التي اعتبرته جزءاً من منظومتها الأمنية، حتى نصل إلى مفهوم هذا الأمن بالنسبة إلى القاطنين على ضفتيه. ويعود سبب تحديد فترة البحث بين عامي ١٩١٣ و١٩٩١ إلى أن سنة ١٩١٣ كبداية هي سنة مهمة في تاريخ الخليج العربي، حيث شهدت خروج العثمانيين من الأحساء، وضمها ابن سعود إلى حكمه، ومنها انطلق ليقوم بأهم الأدوار في تاريخ الضفة الشرقية للخليج العربي.

وفي تلك السنة وصل البريطانيون والعثمانيون إلى اتفاقية عام ١٩١٣، وهي وإن لم توقّع فإنها وضعت قاعدة تفاهم بين الدولتين على مجال النفوذ لكلتيهما في الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، شهدت تلك السنة بداية حركة محمومة للباحثين عن النفط في المنطقة، وفي نهايتها تلبدت غيوم الحرب العالمية الأولى.

أما عام ١٩٩١، فقد تميّز بتوسطه بين انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وانهيار المعسكر الشرقي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. كما شهد عام ١٩٩١ دخول المنطقة إلى عهد أمني جديد، كان للولايات المتحدة مطلق اليد في رسم خطوطه وملامحه بعد قيادتها التحالف الدولي الذي أخرج القوات العراقية من الكويت.

ويتناول هذا البحث أيضاً تطور مفهوم أمن الخليج العربي من خلال تتبع التغيّرات الكبرى في العلاقات السياسية المحلية والإقليمية والدولية في المنطقة التي حدثت منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عقد الثمانينيات.

وتأتي أهمية البحث من أهمية الأمن لأهم منطقة استراتيجية في الشرق الأوسط

منذ مطلع القرن العشرين، في فترة زمنية تتصف بثرائها في النشاطات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والعسكرية، ولأن ما تمّ زرعه في النصف الأول من القرن العشرين هو ما نحصد ثماره في أيامنا هذه.

لقد كثر الطامعون في الخليج، كما كثر من كتب في موضوع الأمن فيه. وعلى رغم قلة الدراسات العربية المتعمقة، وكثرة وتنوّع الكتابات الغربية غير الملمة بخصوصيته، إلا أنني وجدت حيوية في الموضوع. والحق أن الموضوع المختار شيّق وممتع على رغم صعوبته، مع ما يتطلبه من الباحث من عدم الإغراق في التوسع لتلافي الضياع في أعماقه. كما دفعتني طبيعة عملي المرتبطة بأمن الخليج العربي في شقه العسكري إلى اختيار الموضوع، حيث أشارك العديد من أبنائه في تداول موضوع هاجس أمن الخليج كواجب يومي.

اعتمد هذا البحث على المادة التاريخية من مصادرها الأولى التي تنوّعت بين الوثائق البريطانية والوثائق الأمريكية. كما اعتمد على محاضر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأطروحات عسكرية غير منشورة مقدمة إلى كليات القيادة والأركان، ورسائل جامعية غير منشورة أيضاً، بالإضافة إلى الكتب العربية والأجنبية، ولأن الفترة الزمنية للبحث تدخل في فترة زمنية قريبة معاشة، فقد رجعت إلى بعض الصحف العربية والأجنبية والمقابلات التلفزيونية والمقابلات الشخصية الخاصة، إلا أن الجديد في مصادر البحث كان الحصول على المعلومات عن طريق شبكة المعلومات (الإنترنت)، للوصول بخاصة إلى المصادر والمراجع الأجنبية، حيث مراكز الأبحاث والدراسات الأمنية والاستراتيجية ومواقع الصحف الأجنبية والمواقع الخاصة بالشخصيات التي كان لها دور في الأحداث التي مرت بها المنطقة، مثل الرؤساء الأمريكيين، ووزراء الخارجية، ومواقع القوات المسلحة للقوى المحلية والإقليمية والدولية .

ونظراً إلى قيمة الوثائق البريطانية في تدوين تاريخ الخليج العربي، فقد وفقني الله في الوصول إلى وثائق بريطانية ساعدتني على وضع النقاط الرئيسة لحالة الأمن في الخليج طوال فترة وجود البريطانيين في المنطقة. وكان من حسنات هذه الوثائق الدقة والإسهاب في الوصف في المواضيع الأمنية، في شقها العسكري، وبخاصة في أوامر العمليات وتقدير الموقف العسكري والتقارير الاستخبارية، على رغم ما يحيط باستخدامها من محاذير تستوجب التحقق من محتوى كل وثيقة على حدة. لقد وجدت التكرار في الوثائق، كما وجدت أن بعضها كان مجرد اقتراحات جذابة وشيّقة، لكنها لم تنفذ.

وقد شجعني الوصول إلى الوثائق البريطانية على البحث عن الوثائق التي تخص وزارة الخارجية الأمريكية عبر الإنترنت، فوجدتها تحت عنوان علاقات الولايات المتحدة الخارجية (The Foreign Relations of the United States (FRUS)). وحصلت على ما أحتاج إليه، وقد قسمت فيه الوثائق بحسب فترة ولاية الرؤساء الأمريكيين، فاخترت الوثائق التي تخصّ الخليج والجزيرة العربية والعراق وإيران، والعلاقات الأمريكية ـ السوفياتية في عهود الرؤساء كينيدي وجونسون ونيكسون. وتكمن أهمية هذه الوثائق كمصادر في كونها تحتوي معلومات وثائقية حول معظم ما دار بشأن الأمن في الخليج والخوف من الشيوعية والقومية العربية على إيران البهلوية، وعلى دول الخليج العربية، والوجودين البريطاني والأمريكي في الخليج خلال تلك الفترة بشكل عام.

تمثلت الصعوبات التي واجهتني في كثرة المراجع الأجنبية التي تعرض ما يختص بأمن الخليج العربي بصورة معقدة ذات جوانب متعددة ومتداخلة، تضع دول الغرب والولايات المتحدة كمركز يدور حوله أمن الخليج، مع تهميش ما يعنيه الأمن لأهل المنطقة. وقد دفعت هذه المؤلفات الباحث إلى الدخول في دائرة تبدأ بالفهم لوجهة النظر الغربية وتنتهي بالإفهام، بالإضافة إلى ندرة الكتب الأجنبية التي تتحدث عن هذا الموضوع، فاضطررت إلى السفر إلى المملكة المتحدة وزيارة مكتبات في لندن وكمبردج وأكسفورد، كما زرت العربية السعودية وقطر والبحرين بحثاً عما يساعدني في عملي.

قسمت البحث إلى مدخل وأربعة فصول، ويلقي الفصل الرابع والأخير نظرة عاجلة على الآفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي، ثم أنهيت بخاتمة.

المدخـل

يغطي الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في استراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين كرأس للسهم الغربي الأولى، والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج. وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة.

وقد توصلت من دراسة ما سبق إلى أن الخليج العربي قد مثّل بتطرفه على الحدود

الشرقية للوطن العربي دور متلقّي الصدمة الأولى، وذلك لتوسطه جميع خطوط المواصلات الرئيسة، ما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط. وقد حكمت المتغيّرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وعلى رغم أن الموارد الاقتصادية كانت شحيحة قديماً، إلا أن نشاطات عصور الشقاء كان من نتاجها مملكة هرمز التجارية الغنية في مدخل الخليج، بالإضافة إلى لنجة ومسقط والبحرين والكويت، حيث ظهرت مجتمعات قبلية متماسكة، ومتواصلة أيضاً لعدم وجود ما يعوق هذا الاتصال. كما لم يتخلّ الخليجيون عن ارتباطهم بالنظام الأمني الجماعي المحلي والعربي والإسلامي الذي لم يخذلهم بقدر ما استطاع تقديمه من عون. وقد دخل القاطنون على ضفتيه العربية والإيرانية في خلاف حول تسمية ومفهوم أمن الخليج، ما يدل على عدم الثقة المتبادلة بين القاطنين على ضفتيه، إذ كانت إيران ترى أنه فارسي، وأن أمن الخليج شأن يخصّ أهل الخليج فقط، محاولة منذ مطلع القرن العشرين إبعاد معيار العروبة عن استراتيجيات الأمن الخليجي.

لقد وجدنا أن مدة إقامة الصينيين في المنطقة، بالإضافة إلى نوع التجهيزات العسكرية والبشرية التي حملوها، لم تكن للتجارة والعلاقات الاقتصادية البحتة، بل تخللتها فترات عنف مستترة، سيطر فيها الصينيون على مقدرات المناطق التي وصلوا إليها، وشملت إجراءاتهم فرض الفدية والضرائب والاحتكارات.

كما لاحظنا الرؤية الاستراتيجية للبرتغاليين في الخليج، وكان محورها إحكام السيطرة على منافذ التجارة، وتحطيم تجارة المسلمين، ودفعهم العرب إلى بحارهم الداخلية وإغلاقها عليهم. ثم إنهم نجحوا بفرض سيطرتهم على المنطقة من خلال القلاع والحاميات العسكرية. كما لم يكن البرتغاليون أكثر من جامعي ضرائب أو محصّلي أتاوى بطرق بشعة، فقامت ضدهم ثورات مستمرة، ومما ساعد على خروجهم قلة العنصر البشري عندهم وظهور قوى أوروبية منافسة لهم في المنطقة ومتناحرة.

وقد تمثلت الاستراتيجية الهولندية في الخليج العربي بثلاث ميزات، هي: التركيز على الجانب الفارسي من الخليج أكثر من الجانب العربي، ومبادرتهم بالأعمال العدائية واستخدام القوة لحلّ النزاعات، ثم اللجوء إلى الجزر المحصّنة في آخر سنوات وجودهم في المنطقة حتى خروجهم من جزيرة خرج والخليج كله على يد العرب.

أما الفرنسيون، فكانت خطتهم الاستراتيجية تقضي بالهجوم على المصالح البريطانية وبقطع الطريق على بريطانيا في سعيها إلى الهند بحروب بحرية منظمة أو من خلال أعمال القرصنة. وكانت مسقط وفارس أهم ميادين التنافس بين بريطانيا وفرنسا، لتنتهي جميع تلك الخطط بسقوط موريشيوس عام ١٨١٨ في يد البريطانيين، وابتعاد الفرنسيين عن الخليج العربي بسبب ضعفهم البحري بالدرجة الأولى.

ولم يصبح المحيط الهندي والخليج العربي منطقة نفوذ بريطانية إلا من خلال تبنّي البريطانيين استراتيجية كانت الهند فيها هي المركز. وحولها أخذت بريطانيا في رسم محيط دائرة استمر لما يزيد على القرن لمنع دخول أيّ نفوذ أجنبي. كان الخليج العربي، كالبحر الأحمر في فكر الاستراتيجيين البريطانيين، موقعاً على أطراف المياه الهندية جهّز ليكون أرض المعركة التي يفضل البريطانيون منازلة الأعداء فيها بدل الاشتباك معهم على البر أو في البحر الهندي. وحتى لا تصل القوى الأوروبية عن طريق الخليج والبحر الأحمر قام البريطانيون برسم قوس يشمل البحر الأحمر والخليج العربي وفارس والعراق كمتراس أول، أو قرني استشعار كان عليهما توجيه بريطانيا إلى العمل العسكري أو الدبلوماسي لوقف الخطر قبل وصوله إلى الهند. وقد وجدنا أن المفهوم البريطاني لأمن الخليج العربي ليس إلا مفهوماً ينطلق مما يحقق مصالحها بالدرجة الأولى، وكان متغيراً بتغيّر المرحلة الزمنية، وبتغيّر اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين المنافسين لها.

وقد تمّ فرض السلم البريطاني في الخليج من خلال تبنّي استراتيجية تمثلت في القيام بحملات عسكرية مدمرة لإضعاف العدو من القوى المحلية على سواحل الخليج. أما الجانب الآخر في تلك الاستراتيجية، فكان النظم الأمنية البريطانية لحفظ التجارة البحرية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات. كما شملت النظم الأمنية إعادة تشكيل المنطقة عبر تفكيك الترابط بين كياناتها، بالإضافة إلى التهديد عن بعد بالبوارج الحربية.

الفصل الأول

يتعرض هذا الفصل لأمن الخليج العربي في مرحلة الصراع على النفط في النصف الأول من القرن العشرين، وفيه تعرضنا لانتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية إلى شمال الخليج نتيجة صراع الاستثمارات الدولية على مشاريع السكك الحديد، والصراع الدولي على الامتيازات النفطية، ودور نفط الخليج في الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى، ثم دور النفط في رسم الحدود السياسية بين دول الخليج العربي في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢. وقد تبع ذلك

صراع دولي على نفط الخليج بين الحربين، ثم دخول الولايات المتحدة إلى الخليج العربي في صراع على الامتيازات النفطية مع بريطانيا التي واجهتها التحديات بين الحربين، وكيف أثر هذا في أمن الخليج، بالإضافة إلى أمن الخليج أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الفصل نرى أن انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية في الخليج العربي، خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلى شماله من دون تهميش لدور جنوبه، كان بسبب النفط ومشاريع السكك الحديد التي تراجعت أهميتها ليتربع النفط على قمة الأولويات الاستراتيجية للدول العظمى. وكان لذلك دور كبير في تشكل قضية الأمن في الخليج من حيث تغيّر شكل الصراع الذي خاضته بريطانيا وحجمه ضد القوى الدولية الأخرى، فقامت بالسيطرة على التوازنات والأمن سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي أيضاً، وفرضت سياسة أمنية مركزية صارمة. وكان مجال التنافس في عربستان، والعراق، والكويت، وقد كانت أطراف الصراع هي: بريطانيا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، بالإضافة إلى ثلاث قوى محلية، هي: العثمانيون في العراق، والفرس، وحكام الكويت، وعربستان.

تمثلت مشكلة مشاريع السكك الحديد الأمنية لبريطانيا في أمرين: **الأول** هو أن الخط القادم من شمال الخليج العربي لم يكن عثمانياً صرفاً، و**الثاني** هو أن هذه السكك كانت تنتهي في مناطق نفوذ بريطانية. وقد تعاونت بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، في وقف هذا المشروع. أما في ما يخصّ الخطر الروسي، فقد كان البريطانيون واضحين في تحذير الإيرانيين من إعطاء الروس ميناء في الخليج، لأن ذلك يعتبر إهانة متعمدة لبريطانيا، واستفزازاً لإشعال نار حرب دولية. وقد نجحوا بذلك في منع الروس من الوصول إلى الخليج العربي.

اعتمدت بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين على عقيدة في الخليج العربي تقول بترابط أمرين: **الأول** هو أن النفط يسيّر سفنها الحربية، ولا سيما بعد تحويلها من العمل بالفحم إلى العمل بالنفط، و**ثانياً** أن سفنها الحربية هي عماد قوتها في المنطقة، وكان على بريطانيا النظر إلى معمل التكرير في عبدان، والمحمرة في شمال الخليج، كنقطتين استراتيجيتين جديدتين تشبهان هرمز قبل ذلك الوقت بثلاثمائة عام، كما غدت شركة النفط البريطانية بديلاً لشركة الهند الشرقية البريطانية. ثم كان على بريطانيا الاستحواذ على نفط العراق، ومن سير الأحداث وصلنا إلى استنتاج يقول بشعور البريطانيين المبكر بخطورة الاستثمارات الأمريكية في مجال النفط، ولذلك دخلت بريطانيا إلى شركة النفط التركية ضمن مساهمين ألمان وهولنديين وفرنسيين، وكان هذا الاتحاد التجاري بين الفرقاء استراتيجياً للحيلولة دون وصول الأمريكان إلى شيء من نفط المنطقة.

كما ظهر لنا بوضوح في المرحلة النفطية قبل الحرب العالمية الأولى حدثان مهمان: **الأول** هو تحول مناطق الكشوف النفطية من الولايات المتحدة وروسيا إلى شمال الخليج العربي، ولا سيما إيران والعراق، و**الثاني** هو تحول النفط من مادة تجارية إلى مادة استراتيجية بعد تحول البحرية البريطانية إلى النفط بدلاً من الفحم، وهذا التحول في تقييم مادة النفط هو الذي جعل أهمية المنطقة استراتيجية بعد أن كانت تجارية.

كان لنفط الخليج دور في الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى، وقد ساعد بريطانيا في الفوز في الصراع تشبثها القوي بالخليج ونفطه نتيجة ضيق حيّز المناورة لها بعد تحولها للنفط بدل الفحم، فكان لا بد من الدفاع عن وقود الأمة في تلك المنطقة.

لقد لاحظنا كيف نظرت بريطانيا إلى الخليج على أنه كيان سياسي واحد، وراحت تبذل جهودها لعزل مصالحها في إمارات الخليج عن القوى الأجنبية الأخرى، وبذلت الجهود السياسية التي شملت الحفاظ على الدولة العثمانية كياناً متماسكاً، وكذلك الحفاظ على مصالحها مع تفكك الدولة العثمانية، فدعمت أعضاء حزب الحرية والائتلاف في الخليج، كما دعمت وجود ابن سعود كمنطقة عازلة حول الإمارات، ثم خاضت الحرب النفسية التي فرضها العثمانيون باسم الجهاد الديني بدعوتها إلى القومية العربية، ودعمت ترابطها مع إمارات الخليج العربي بالمؤتمرات التي عقدت في أثناء الحرب لتجديد التحالف مع بريطانيا، كما لم تتوقف عن البحث عما يضمن بقاءها في المنطقة فترة أطول، ومن ذلك المشروعات الاستعمارية الجديدة التي لم يحالفها الحظ فيها، مثل: توطين اليهود في البحرين، والإحساء، وتوطين الهنود المسلمين في جنوب العراق.

كما نستنتج أن اهتزاز الأمن في الخليج مع بداية الحرب العالمية الأولى راجع في جانب منه إلى إجراءات الحرب العثمانية والألمانية، مثل: قوانين الملاحة في شط العرب، والاقتراب من جزر وربة وبوبيان الكويتيتين. أما إجراءات الحرب البريطانية، فتمثلت في نزول القوات في البحرين، ثم في عبدان، لحماية المصالح البريطانية النفطية.

كانت هناك أبعاد استراتيجية لاحتلال بريطانيا شمال الخليج، فقد كان حكام إمارات الخليج العربي مهدّدين من قبل العثمانيين قبيل الحرب، ولا سيما الإمارات الشمالية، والاحواز، والكويت، فالخوف على النفط كان في الأولى، أما الخوف على الثانية فيعود إلى الإرث الكبير من الخلافات البريطانية ـ العثمانية على هذه الإمارة،

بالإضافة إلى أنها كانت خط الدفاع الذي لا تراجع بعده بالنسبة إلى البريطانيين في شمال الخليج.

لقد كان عرب شمال الخليج إيجابيين في تعاونهم مع بريطانيا، فقد شارك خزعل إلى جانب البريطانيين، وقام مبارك الصباح بحشد قوات من القبائل لتنفيذ الدور المرسوم له بمهاجمة صفوان، وأم قصر، وقطع إمدادات العثمانيين في البصرة، إلى جانب تأمين المعدات البريطانية، وحماية أرواح الرعايا البريطانيين في البصرة.

اهتز الأمن في الخليج خلال الحرب العالمية الأولى وشاهد أهله إجراءات عسكرية لم يألفوها من قبل، وقد كان تأثر الإمارات الخليجية الشمالية، وإيران، والعراق، بنشوب الحرب أكثر من الإمارات الواقعة في الجنوب، وكنتيجة لها أصبح الخليج داخل كف بريطانيا، تطبق بأصابعها عليه من الكويت، والبحرين، والأحساء، بعد معاهدة دارين مع ابن سعود، وقطر، والساحل المهادن، وعُمان. ثم نجحت بريطانيا ما بين عامي ١٩١٣ و١٩٢٣ بالحصول من شيوخ الخليج العربي على حق الامتيازات النفطية لشركاتها، ليأتي دور النفط واضحاً في نشأة الحدود السياسية، وإثارة النزاعات حولها في شرق الجزيرة العربية. وقد راهن بيرسي كوكس، مهندس اتفاقية العقير التي رسمت حدود المنطقة، على ابن سعود الذي أخذ يزداد قوة يوماً بعد يوم، كما راهن هو عليها قبل الحرب، لذا فضلت إعطاءه ما يريد بقدر ما تريد هي، كما أرادت أن تكون العقير محيّدة باتفاقية عدم اعتداء، فأمنت له جانبه الشرقي ما أعطاه الحرية لمهاجمة الحجاز، وانتزاعها من الشريف حسين. وقد حضر الاجتماع في العقير رجل النفط فرانك هولمز، ربما ليدفع ابن سعود إلى القيام بالحركة الأخيرة ويوافق على الأراضي التي حدّدها كوكس بخصوص الحدود الكويتية ـ السعودية التي فيها النفط.

إن قارئ أحداث ما بين الحربين يجد أن مدرسة كورزون ـ كوكس قد حققت أهدافها في الخليج بعد أن جذبت إليها ابن سعود في غرب الخليج، والشاه رضا في شرقه، بالإضافة إلى انتقال بؤرة الصراع إلى الشام بعيداً عن الخليج. لكننا نجد الإصرار الأمريكي على رفض استغلال بريطانيا سيطرتها السياسية على الشرق الأوسط لتنفيذ هيمنتها على سوق النفط في العالم، وقد طلب الأمريكيون من بريطانيا فتح الباب للجميع. وبعد صراع مرير، ودراسة واسعة، خرج البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، لأن احتواء الطموح الأمريكي ضمن إطارات متفق عليها هو خطوة جيدة للوقاية من احتمالات الاختراق غير المحدود. وكانت اتفاقية الخط الأحمر نوعاً من القبول بدخول الأمريكان لمسرح النفط في شمال الخليج في الجزء العربي، ثم اصطدمت الشركات الأمريكية والبريطانية على نفط المحافظات الشمالية الخمس في

إيران بين الحربين، كما اصطدمت على نفط إمارات الخليج العربي، حتى انجلت المعركة لمصلحة الأمريكان بعد حصولهم على نفط البحرين والسعودية خاصة. ولقد كان نفوذ الشركة الأنغلو ـ إيرانية في الخليج وإيران كبيراً، على الرغم من نشاط عدوها اللدود فرانك هولمز الناجح في الخليج الذي كان يحصل على الامتيازات ويبيعها إلى المنافسين الآخرين.

ووجدنا أن جميع الامتيازات النفطية تمت نتيجة مفاوضات بين بلاد غير مستقلة سياسياً، وغير متقدمة اقتصادياً وفنياً من جهة أولى، وشركات على درجة عالية من المهارة والبراعة والحنكة والتجربة من جميع النواحي من جهة أخرى. وعلى رغم ذلك كان حكام الخليج يشعرون مبكراً بقيمة النفط، فكانوا حريصين على ألا يعطوا الامتياز إلا لمن يستغله. كما تجلّت لنا حنكة رجال الحكم في الخليج من تسخير جهد اقتصادي بحت هو النفط لخدمة قضايا الحدود والسيادة الوطنية، بل أعطى حكام الخليج أنفسهم حق ترحيل من لا يرغبون في بقائه من موظفي الشركات، والحصول على إقرارات بحق البدو في دخول مراعيهم والشرب من الآبار التي حفروها، وأن لا حق للشركة في الأرض المزروعة، ولا حق لها في تصدير غير النفط، حتى لو كان الرمل أو الحصى. كما كان هناك تفاهم ومشاورات بين شيوخ الخليج حيال قضية النفط، وابتعدوا، نتيجة هذه المشاورات، عن الشركة الأنغلو ـ إيرانية لأنها لحكومة بريطانيا، على رغم أن البريطانيين كانوا القوة العسكرية التي حمت منطقة النفط، وفرضت الأمن في الخليج حتى وقت خروجها منه.

واجهت بريطانيا في الخليج بين الحربين تحديات أخرى، شملت تهريب السلاح، والتلغراف، والحجر الصحي، ولم تستطع التصرف في حلّها بمفردها، لاتساع وتطور شبكات المشاركين فيها، وكان عليها التوجه إلى عصبة الأمم، والدعوة إلى عقد مؤتمرات حيال هذه التحديات مع القوى المحلية والدولية. وقد مثلت إيران أكثر من غيرها التحدّي الأكبر لبريطانيا في مجال الحجر الصحي، والتلغراف، لرفضها تسليم بريطانيا زمام إدارة هذين الجانبين على الأرض الإيرانية. ونستطيع القول، نتيجة النجاح الإيراني، إن بريطانيا كانت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في طريقها إلى الضعف أمام القوى المحلية.

كما كان ظهور القوة الجوية هوالتغيّر الكبير الثاني بعد النفط في الأمن الاستراتيجي البريطاني في الخليج، لأنه سلاح ذو قدرة على المناورة والحركة أكثر من القوات البحرية والبرية، كما أصبح الخليج العربي بالنسبة إلى بريطانيا في مجال القوة الجوية مثل قناة السويس بالنسبة إلى القوة البحرية، وقد طالبت إيران بضرورة إلغاء بريطانيا وجودها الجوي فوق الأراضي الإيرانية. وقد تباينت المواقف تجاه البريطانيين

وطائراتهم بين ترحيب من الكويت والبحرين، ورفض من السعودية وقطر وحاكم البريمي. ثم ظهر السوفيات عدواً جديداً، وكانت القوة الجوية الروسية تتطور سريعاً، إلا أن البريطانيين نجحوا بربط المنطقة باتفاقيات تخدم خططهم في مجال الطيران، وقاموا بتفعيل الدبلوماسية لإبعاد المطارات حتى لا يكون الخليج في مدى الطائرات التي تقلع منها.

وكدليل على طلبها الجادّ في استقرار المنطقة فرضت بريطانيا على سلطان مسقط والإمامة في الداخل معاهدة السيب عام ١٩٢٠، كما عزلت حاكم البحرين عام١٩٢٣، وصاحب ذلك ميل بريطاني شديد إلى مصلحة تدعيم قوة ابن سعود، فتم توقيع اتفاقية جدة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٢٧، بل إن بريطانيا ساهمت في تفتيت القوى المضادة له، أو على الأقل تخلت عن دعمهم. أما في العراق، فلم يجد البريطانيون بعد الحرب أي استقرار، وأدت لعبة المصالح إلى سقوط الأحواز في يد رضا بهلوي، وهو سقوط كان له جوانب نفطية عديدة. لقد حملت حقبة ما بين الحربين الكثير من المتناقضات والمصالح، ومنها أن بريطانيا نظرت إلى رضا بهلوي وابن سعود على أنهما الرهان الجديد لبريطانيا، وكأن الهاشميين وخزعل رجال مرحلة انقضت واستنفدت أغراضها.

أصبحت القوات البريطانية الموجودة في الخليج صغيرة العدد ولا تشكل قوة يعتمد عليها، كما أن تدريبها أصبح ضعيفاً ومصاريفها كثيرة، وقد انحصر عملها في حراسة الشواطئ والقنصليات، ومحطات التلغراف، والمباني المهمة للبريطانيين. كما أخذ البريطانيون في تقليل السفن الموجودة في الخليج، فتقلّصت إلى أربع سفن في عام ١٩٣٢، مع التوصية بتخفيضها إلى سفينة واحدة، على رغم زيادة استعراض البحرية الإيرانية نفسها في الخليج، وعلى رغم زيادة النشاطات البحرية العراقية، وتراجع نفوذ البريطانيين في البحرين. وقد أصبحت القوة البحرية الملكية ومصفاة النفط لا يحميهما إلا ١٥٠ رجلاً عام ١٩٣٦، كل ذلك، كما نستنتج، كان من تأثير الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، وكان مؤشراً مبكراً على أن الأزمات الاقتصادية هي التي ستُخرج بريطانيا من الخليج بعد ٣٠ عاماً.

أقام البريطانيون في بداية الحرب العالمية الثانية خط إنذار مبكر للأخطار القادمة من الشرق والجنوب الشرقي، بوضع سفن في الخليج مجهزة بأجهزة اتصال، كما كانت تتشاور مع شيوخ الخليج كما كان الحال في الحرب العالمية الأولى حول الإجراءات التي يجب اتخاذها في وجه الخطر الألماني. وكان النفوذ البريطاني شديداً في إمارات الخليج، وجاءت ثورة الكيلاني بدوافع قومية عربية، وكانت هذه الثورة **أول** مؤشر على ضعف البريطانيين في المنطقة.

أما المؤشر **الثاني**، فكان وصول الإيطاليين في الحرب إلى خليج عُمان، وإغراقهم العديد من السفن البريطانية على طول الطريق من موانئ إريتريا حتى هرمز، بل في المحيط الهندي، تبعه غارة جوية إيطالية على مصفاة البحرين والظهران. وأدت الحادثة إلى وضع سرية دفاع جوي تضم مائة رجل من الجيش الأمريكي في الظهران، وهو، كما نستنتج، مؤشر على بداية تبادل المواقع العسكرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب، فأجبرتها الأخيرة على أن تخفف القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من العمل في المحميات البريطانية، تبع ذلك نجاح الأمريكان بإقناع ابن سعود بجدوى أن يستثمروا هم نفطه بسبب سخاء عروضهم، فحصلوا على مبتغاهم متمردين على اتفاقية الخط الأحمر. وسارت الأمور لمصلحة الأمريكان، وأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم، صاحبه ضعف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وانخفاض النفط المستخرج في أثناء الحرب من المنطقة التابعة للشركات البريطانية، وغياب رأس المال البريطاني، وبروز العصيان والثورات عليها في العراق وإيران، مما أبرز القلق الأمريكي على نفط الخليج، فكان التغلغل الأمريكي في الخليج في ما عرف باسم الممر الفارسي، لإيصال المساعدات ضمن البرنامج الحربي (الإعارة والتأجير) لدعم السوفيات، وأصبح الخليج العربي هو نقطة الإنزال، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية.

الفصل الثاني

لقد بحثنا في هذا الفصل موضوع أمن الخليج أثناء الحرب الباردة (١٩٤٦-١٩٨٠)، وقسمنا هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين: في **المبحث الأول** تحدثنا حول كيف كان الخليج العربي جناحاً جنوبياً للحزام الرأسمالي الشمالي المحيط بالشيوعية. و**المبحث الثاني** تطرقنا فيه إلى رؤية الغرب للخليج بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر والصدمة النفطية (عام ١٩٧٣). وقد شمل تتبعنا الأمن في الخليج في المبحث الأول موقف الغرب من التقرب السوفياتي الأول إلى الخليج في أثناء الأزمة الإيرانية (١٩٤٦-١٩٤٧)، ثم مبدأ ترومان (عام ١٩٤٧) وتسمية الشيوعية كخطر على الخليج العربي وثرواته، ثم التقاء المصالح البريطانية ـ الأمريكية في أثناء حركة محمد مصدّق في إيران (١٩٥١-١٩٥٣)، وكيف قام حلف بغداد عام ١٩٥٥ لغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا في هذا الجزء. ثم تناولنا بالدراسة مبدأ أيزنهاور (عام ١٩٥٧)، ومساعي الولايات المتحدة لصدّ التغلغل السوفياتي بعد أزمة السويس. كما جرى التوسع في موضوع علاقات الولايات المتحدة بإيران

والسعودية عشية الانسحاب البريطاني، وسباق التسلح في الخليج، ورفض مقولة الفراغ الأمني. ثم تحدثنا عن دول أوبك الخليجية ودورها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأخيراً تطرقنا إلى سياسة الدعامتين السعودية والإيرانية في مبدأ نيكسون (عام ١٩٦٩).

وفي الجزء الثاني من هذا الفصل الذي تناولنا فيه الخليج العربي كمصدر طاقة للصناعة الغربية، وحجم دور دول الخليج في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، عالجنا دور قطع النفط كسلاح، وحجم التغيّر الذي حدث للأهداف الاستراتيجية المتواضعة للعرب، وخطورة قطع النفط على دول الخليج العربية المنتجة. وفي سياق البحث تحدثنا عن تعاظم دور النفط كمحرك للاهتمام الدولي في فترة ما بعد تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وتطرقنا إلى الثورة الإيرانية وتداعياتها على الخليج العربي عام ١٩٧٩، والغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، كأهم حدثين أديا إلى ظهور مبدأ كارتر حول الخليج العربي (عام ١٩٨٠)، وأيضا ردّ فعل السوفيات عليه. كما وجدت ضرورة للبحث في عملية عسكرية صغيرة، قامت بها القوات الأمريكية في إيران تحت اسم عملية «مخلب النسر» وأبعادها على الموقف الأمريكي في الخليج (عام ١٩٨٠)، وما تركته من أثر في ثقة دول المنطقة بالقدرة العسكرية للولايات المتحدة، ثم مأزق تشكيل قوة التدخل السريع (١٩٨٠-١٩٨٣)، والتسهيلات التي توافرت للولايات المتحدة حول الخليج. ثم تحدثت عن زلزال الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وأثرها في المنطقة خلال مراحلها الأربع والموقف الدولي منها. وأختم هذا الفصل بالبحث في حالة أمن الخليج في نهاية الحرب الباردة.

وفي هذا الفصل وجدنا استمرار القوى الدولية في تبادل المواقع، الواحدة مع الأخرى في الخليج العربي، فيتصارع طرفان من هذه القوى، أحدهما موجود يحاول البقاء، والآخر يتقرب من المنطقة للحصول على موطئ قدم له، ومن ذلك اهتمامات روسيا للخروج من أراضيها الباردة، واجتياز الحاجز الفارسي للوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، حتى بعد تحول الدولة هناك إلى اتحاد سوفياتي، فكان أن حدث التقرب السوفياتي الأول، لكن الغرب كان حازماً في إخراج السوفيات من الشمال الإيراني، في ما عرف بالأزمة الإيرانية (١٩٤٦-١٩٤٧)، وقد ترتب عليها ـ مع عجز بريطانيا الاقتصادي في صدّ الشيوعية عن اليونان وتركيا ـ تخلّي بريطانيا عن الدور الرئيسي للولايات المتحدة، وصدر مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، وتمت تسمية الشيوعية خطراً على الخليج العربي وثرواته خاصة، من بين دول الشرق الأوسط عامة، وكان نفط الخليج العربي هو الرابط بين مبدأ ترومان وخطة مارشال لإعمار أوروبا، وأقام الغرب حزاماً يطوق الاتحاد السوفياتي مكوّناً من القواعد والأحلاف

العسكرية، فأصبح الخليج العربي جناحاً جنوبياً للحزام الشمالي المحيط بالشيوعية.

لقد كان من مظاهر الاهتمام الأمريكي بالخليج ـ كما لاحظنا ـ ازدياد تحركات البحرية الأمريكية منذ مطلع الخمسينيات، وتطور هذا الوجود من قيادة منطقة الخليج العربي إلى قيادة قوات الشرق الأوسط، ثم إلى الوجود من خلال التسهيلات لطائراتهم في عُمان والبحرين، ثم إلى طموح أمريكي في الوجود السياسي إلى جانب الوجود العسكري والاقتصادي، وإن لم تتعد قنصليات الأمريكان المنطقة الشرقية من السعودية. كما كان من مظاهر الحرب الباردة في الخليج أن الحرب الكورية سارت عجلتها بنفط الخليج، وألقت بظلالها على أسعار المواد الغذائية في المنطقة. ونستنتج مما تقدم أن البريطانيين لم يلبّوا مطالب الولايات المتحدة بأن يكون لها حضور أكبر في الخليج.

لم يكن البريطانيون قادرين على تطوير عقيدتهم العسكرية حتى منتصف الخمسينيات، وظلت تحكمها حماية الأرواح والممتلكات البريطانية في حقول النفط، وتنفيذ التزاماتهم بما تمليه معاهدات الحماية مع شيوخ المنطقة. وكان أن التقت المصالح البريطانية ــ الأمريكية في أثناء حركة محمد مصدق في إيران (١٩٥١-١٩٥٣)، ولقد كانت الحركة ناقوس خطر نبّه البريطانيين والأمريكيين إلى ضرورة العمل المبكر لتلافي الأخطار الطارئة، ومن ذلك خطط الحرمان التي وضعوها معاً لتدمير نفط الخليج حتى لا يقع في يد السوفيات.

ثم أقيم حلف بغداد عام ١٩٥٥ كحلف دفاعي في ذروة الحرب الباردة، وهو توسيع لمفهوم الحزام الشمالي، ليؤكد قيامه أهمية الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة بنفطه وموقعه الاستراتيجي، وبما فيه من قواعد غربية قريبة من حدود الاتحاد السوفياتي، كما أنه كان دليلاً على استمرار عملية تبادل الأدوار بين بريطانيا والولايات المتحدة، لحاجة كل منهما إلى إقامة هيكل ذي قنوات يتم التعامل في الشرق الأوسط بينهما من خلالها، وهو أخيراً لغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا. ولكن الترحيب لم يكن في استقبال قيام هذا الحلف في الشرق الأوسط أو في الخليج، وانتهى حلف بغداد بسقوط الملكية في العراق. ولم يثبت لدينا وجود تهديد سوفياتي جاد للخليج العربي في تلك الفترة، بل اجتهد الغرب في إيهام العرب أن الخطر هو السوفيات لا إسرائيل.

من قراءة حجم الوجود العسكري البريطاني والتهديد السوفياتي المزعوم نتوصل إلى اقتناع أنه لو حدث الخطر فعلاً لما كان لبريطانيا قِبَل بوقف التهديد السوفياتي على الخليج، وقد كان عماده المقاتلات الجوية، لأنه بناء على خطة التحالف العامة أعطيت

الأولوية لحفظ جنوب تركيا من الالتفاف السوفياتي، والتمسك بالممكن من الشرق الأوسط كله، على أمل أن تدار الحرب لو قامت بنفط الولايات المتحدة، وكان نفط الخليج في حسابات البريطانيين والأمريكان يأتي بعد أهمية موقع المنطقة، كما أن منطقة الخليج بما فيها من النفط كانت تعدّ منطقة ساقطة لا محالة في يد العدو، ومن ثم وضعت رابع الأولويات.

ثم جاءت حرب السويس، وفقد الغرب الكثير من مكانته في الشرق الأوسط، فقد هدّد الاتحاد السوفياتي باستعداده لاستعمال صواريخه ضد بريطانيا وفرنسا إذا لم توقفا عدوانهما على قناة السويس، فدفع ذلك السوفيات إلى مركز متقدم في سياسة الشرق الأوسط، واغتنم القوميون واليساريون في الخليج الفرصة لتعطيل شحن النفط. وكانت هنالك تظاهرات صاخبة ضد بريطانيا، وظهر مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ وسياسة ملء الفراغ جزءاً من مساعي الولايات المتحدة لصدّ التغلغل السوفياتي بعد أزمة السويس، وبذلك سلّم الغرب عملية إدارة الصراع مع الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة التي أدخلت الشرق الأوسط ضمن دائرة الأمن القومي الأمريكي، معتبرة وجود فراغ في المنطقة، وهو فراغ من وجهة نظر الولايات المتحدة موجود ما دام لا يرتبط العرب فيه بالغرب، وقد كانت هذه النقطة تحديداً محور الغضب العربي، لأن جمال عبد الناصر عدّها إهانة للكرامة العربية.

ولم نجد ما يثبت فعلاً أن النشاط الشيوعي في الخمسينيات في منطقة الخليج العربي يتطلب كل هذه الضجة الأمريكية، بل إن مصالح الغرب هي التي تطلبت قرع الطبول بشدة، وتصوير المخاطر بأكبر مما تستحق.

أرادت إيران عشية الانسحاب البريطاني من الخليج اللعب كقوة إقليمية عظمى في منطقة الخليج العربي، ولأن بريطانيا كانت عامل كبح لهذه التطلعات، فقد توجهت إيران إلى المراهنة على الحصان الأمريكي، وقد دعمت الولايات المتحدة الشاه ضد الشيوعية والقومية العربية طوال الخمسينيات حتى نهاية البهلوية في إيران في السبعينيات، وكان عهد جونسون الفترة الذهبية التي بنى فيها الشاه ترسانة أسلحة ضخمة أكثر من أي عهد آخر.

في عهد الشاه قامت علاقات إيرانية خليجية غير حميمة، وإن كانت غير متصادمة، ألقت بظلالها عليها حقيقة أن العرب عموماً كانوا يخوضون مواجهات حاسمة لنيل استقلالهم السياسي. وكان الشاه يعمل في تنسيق كامل مع هذه القوى التي يناضل العرب ضدها، إلا أن ذلك لم يمنع قيام علاقات سعودية ـ إيرانية، حكمها في جانبها السلبي استمرار مطالبة الشاه بالبحرين، وفي جانبها الإيجابي

التعاون للوقوف في وجه الشيوعية، والقومية الناصرية، ولدعم الملكيين في حرب اليمن.

التزمت الولايات المتحدة بأمن السعودية بسبب النفط والتسهيلات الجوية في قاعدة الظهران، ولأنها كانت خصماً للشيوعية والاشتراكية والبعثية، ولا تقيم علاقات مع أية دولة شيوعية. ونستطيع القول إن موقف الولايات المتحدة من حرب اليمن لم يكن بالدرجة التي أرادها السعوديون، على الرغم من وقوف عبد الناصر خلف الجمهوريين في اليمن. وقد علل الأمريكان ذلك برغبتهم في ألا يرتمي عبد الناصر في أيدي السوفيات، لكن ما نعتقده هو رغبتهم في إرهاق عبد الناصر، ليضعف في وجه إسرائيل، في الوقت الذي لا يحقق فيه هزيمة كاملة للملكيين اليمنيين والسعوديين من ورائهم.

لقد كان الانسحاب البريطاني من جنوب الجزيرة العربية عام ١٩٦٧ مشهداً هيأ لأهل الخليج الصورة التي ستؤول إليها أحوالهم بعد خروج البريطانيين بثلاث سنوات، وكان ذلك فرصة طيبة استغلها الخليجيون لتلافي المصير نفسه لكثير من المشيخات اليمنية التي ذابت قسراً في الاتحاد، فكان التحضير للخروج البريطاني جزءاً من الوعي الخليجي. وجاء وقت الانسحاب البريطاني من الخليج، بينما كانت التداعيات الأمنية والاستراتيجية للقرار البريطاني أكبر من أن تستوعبها دوله الصغيرة، على رغم تحضيراتها. وتدافعت الدول الكبرى والقوى الإقليمية في طرح مشروعات بديلة لحفظ الأمن في الخليج، نتيجة الفراغ الذي سيحل من جراء رحيل البريطانيين، ولوّحوا بعدم الاستقرار الذي كان أكبر عناصره الصراعات القبلية والداخلية في المنطقة، بالإضافة إلى الصراعات العربية ـ الإيرانية، لكن ما حدث هو أن الخليج العربي نعِم بالسلام بعد الانسحاب البريطاني، لأن بريطانيا كانت هي سبب الخلافات القبلية والداخلية بين الحكام، فقد كانت متردّدة أحياناً، ومغذية لها أحياناً كثيرة.

نستطيع القول إن بريطانيا حاولت قبل أن تخرج تحييد الأخطار الإقليمية، وجمع إمارات الخليج العربي في اتحاد فدرالي، لأن بريطانيا كانت جزءاً من منظومة التحالف الغربي في وجه السوفيات، ويهمها استمرار تبعية الخليج بمقدراته للمعسكر الغربي.

ولم يكن السوفيات في حساب التسلح في الخليج العربي كما كان في إيران، بل لم يكن الخوف من السوفيات في هذه الفترة رأياً متجذراً بالفعل في الدوائر الرسمية الخليجية، كما هو في إيران البهلوية. وكإيران حاول العراق انتهاج سياسة ملء الفراغ، وطرح نفسه، وفشل كمدافع عن عروبة الخليج، لأنه لم يكن مهيأً لذلك

بسبب عدم استقراره، وموقعه، وقوته الاقتصادية، والعسكرية، وبسبب التغلغل السوفياتي فيه. لقد أدت مقولة الفراغ الأمني إلى سباق التسلح في الخليج، وكان جزءاً من سباق تسلح يعمّ الشرق الأوسط كله، قاد في النهاية إلى حرب عام ١٩٦٧، عندما توقف النفط العربي عن الغرب أول مرة، وإن كان توقفه مؤقتاً في الموانئ الخليجية. وكان على الولايات المتحدة إعادة ترميم علاقاتها مع الدول الخليجية بعد حرب حزيران/ يونيو، وسعت جاهدة لفك الارتباط بين النفط الخليجي والقضية الفلسطينية، كما كانت الولايات المتحدة جاهزة للتدخل للدفاع عن مصالحها في دول الخليج، فقامت بتبنّي سياسة الدعامتين السعودية والإيرانية في مبدأ نيكسون عام ١٩٦٩، وبناء عليه، زوّدت الشاه والسعودية بكل ما يطلبانه من السلاح بعد إعلان نيكسون هذا التوجه في أيار/ مايو ١٩٧٢، بل إن الإدارة الأمريكية أعطتهما أسلحة لم تكن ترضى بوصولها إلى يد حلفائها الغربيين في حلف شمال الأطلسي.

بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ أصبح هناك سياسة أمريكية متكاملة حيال الخليج، عمادها أن الخليج العربي هو مصدر طاقة الصناعة الغربية، فقد وقفت دول الخليج المصدرة للنفط موقفاً لا يقل عن موقف دول المواجهة العربية من حيث الخطورة، بل إن موقفها هو الذي حرر العرب من الأهداف الاستراتيجية المتواضعة لهم عند بدء القتال. وكان سلاح النفط هو قوة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لتضغط على إسرائيل لدخول المفاوضات. كل ذلك على الرغم من التهديدات الغربية الصريحة والمبطنة ضد أهل الخليج. ثم أدت المقاطعة إلى نتائج أمنية إيجابية أكبر من الأخطار التي افترض حدوثها، فقد كان من تداعيات ذلك إعادة هيكلة صناعة النفط، فارتفعت الإيرادات بشكل فاق كل تصور، كما أعادت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ترتيب أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. ولفتت المقاطعة النفطية نظر الولايات المتحدة إلى هشاشة نظام الأمن الغربي في المنطقة.

وكانت تداعيات الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ على الخليج العربي كبيرة، فبعد استبشار قصير بسقوط الشاه عاد التوتر بين القاطنين على ضفتي الخليج، يغذيه الإرث التاريخي، وتفشي الجهل، وغياب الثقة، كما أدت سياسة تصدير الثورة إلى سخط عارم في مراكز صنع القرار الخليجية.

كانت حكومة كارتر قبل الغزو السوفياتي لأفغانستان متذبذبة واسترضائية ومن دون هدف، وقد اعتبرت موسكو أن ميزان القوى في نهاية السبعينيات لم يعد يرضي طموحها، فكان غزو أفغانستان. وكانت عين الإدارة الأمريكية على الخليج العربي إبان تطور الأحداث، فجاء مبدأ كارتر، وفي أبعاده الاستراتيجية، تمّ وضع الخليج العربي

في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية فيه. وجاءت عملية إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران المسماة «مخلب النسر» بمدلولات وأبعاد أكثر من نتائج العملية العسكرية نفسها، فقد أثبتت العملية أن الولايات المتحدة كانت ضعيفة، في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي التكنولوجيا، وفي إقناع أهل الخليج بقدرتها على حماية حلفائها. أما قوة التدخل السريع في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣)، فقد خشي ألا يكون تشكيل هذه القوة لردع القوات السوفياتية حقاً، بل لتأمين حقول النفط الخليجية من أعمال عنف داخلية أو احتلالها. وبالإضافة إلى قوة التدخل، عملت الولايات المتحدة على الاقتراب من المنطقة، وحصلت على حق الوجود في عُمان والبحرين.

تعتبر الحرب العراقية ـ الإيرانية زلزالاً هزّ الأمن في الخليج هزاً لم تعرفه المنطقة من قبل، وسمحت بدخول القوى العظمى إلى هذه المنطقة. وقد تنوّعت درجة الخطر من جزء إلى جزء آخر في الخليج، وكانت وتيرة الخطر متذبذبة خلال مراحل الحرب الأربع، وظهر جلياً للولايات المتحدة أن السعودية ستكون الحليف الأقوى في المنطقة، فانهمرت الأسلحة على الرياض، كما انهمرت بدرجة أقل على بقية دول الخليج. وكانت هناك آثار إيجابية في وضع دول الخليج في لعبة الأمن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول، على الرغم من صغرها مساحة وسكاناً، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي اللذين ضعفا بسبب دخول إيران والعراق عزلة دولية مفروضة عليهما بسبب الحرب.

الفصل الثالث

تناولت في هذا الفصل موضوع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإشكالية الأمن الذاتي (١٩٨١-١٩٩١)، مروراً بظروف قيام المجلس والعلاقات الخليجية قبل قيامه، ومشروعات التعاون المقترحة، والأسباب والظروف التي مهدت لقيامه، ثم أجهزته ودورها، وردود الفعل على قيام المجلس من القوى الإقليمية والدولية، حتى وصلنا إلى جهود المجلس السياسية والاقتصادية والأمنية. ولقد أسهبنا في مستويات القوة العسكرية في دول مجلس التعاون (١٩٨١-١٩٩١)، والتوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها، والتوازن بين المحدّدات وبنية القدرات والنظم العسكرية، ثم الهاجس الأمني خلال أعمال مجلس التعاون. كما ألقينا الضوء على تطور التعاون العسكري الخليجي (١٩٨١-١٩٩١)، من خلال قوة درع الجزيرة، وصناعة الأسلحة الخليجية، ثم كيف جاءت السيادة الوطنية لكل دولة خليجية كعائق لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي.

ونرى في هذا الفصل كيف أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينشأ من فراغ كأحد حلول مشكلة الأمن، فقد كانت هناك علاقات خليجية متينة قبل قيام المجلس تحت الحماية البريطانية، لكن من دون تدخل منها، بل أحياناً كانت تتعارض مع رغبتها. كما كان هناك تعاون من خلال سلطات الحماية البريطانية التي وطنت نظماً إدارية مشتركة في مجالات الميزانية الحكومية، والقضاء، والأمن الداخلي، أدار بها الخليجيون لاحقاً دولهم الغنية عندما توافرت الموارد المالية. وقد حتمت هذه النظم التعاون في مجالات عدة، مثل: البريد، والحجر الصحي، وتحديد مغاصات اللؤلؤ. وبعد الاستقلال، قفز التعاون الخليجي إلى أجواء أرحب من خلال عمل المؤسسات الخليجية التي كانت الأساس المنظم الذي قام عليه المجلس.

لقد كانت المقترحات التي تمّ تداولها متقاربة الأهداف وتصبّ في خانة واحدة، لكن تبنّي الاقتراح الداعي إلى التعاون الاقتصادي كان إدراكاً فذاً من دول المجلس لانتهاج السبيل الأصلح، والاستفادة من تجارب سابقة في المحيطين الإقليمي والدولي.

لقد كانت الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، الجانب المظلم من حياة الرفاهية التي عاشها الخليجيون منذ خروج البريطانيين، وكان لا بد من إنارة الطريق للوصول إلى الأمان، فكان مجلس التعاون هو بارقة النور التي راهنوا عليها للوصول مجتمعين إلى غايتهم المشتركة، وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية. وإن كانت الثورة والحرب هما الأهم، لكن المتغيّرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية السبعينيات كانت ذات أثر في قيام المجلس الذي لم يلق كامل الترحيب في البداية من إيران والعراق والسوفيات لاعتقادهم بوجود دوافع غربية خلف قيامه.

لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية قوة ثالثة أمام العراق وإيران من خلال سياسة غلفها الاعتدال الشديد، وأدت إلى خروج القرارات الدولية التي قبلها الفرقاء لوقف الحرب، لكن المجلس لم يوظف ثقله السياسي للوصول إلى حل مع جمهورية إيران الإسلامية حول قضية الجزر الإماراتية المحتلة. وعلى الساحة العربية، نجح بدعم القضية الفلسطينية، بل مثلها في محافل عدة، كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان، وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس موفقاً بدرجة كبيرة، لأن المجلس كان يتبنّى طرح القضايا في المحافل السياسية بشكل جماعي أحياناً، وبشكل فردي عندما يتطلب الأمر زخماً أكثر.

وبسبب النفط، شهدت المنطقة أسرع تحولات اقتصادية يشهدها العالم؛ ولذلك صار المجلس يبحث في سبل التكامل بين أعضائه أسوة بالتكتلات الاقتصادية،

وأصبح الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، فكانت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أعاقها انخفاض نسبة التجارة البينية، وتماثل هياكل اقتصاد دول المجلس، مما يجعل اقتصاداتها تنافسية وليست تكاملية. ولأن دول المجلس هي خامس أكبر سوق لصادرات المجموعة الأوروبية، كان لا بد من التعاون معها من خلال المنطقة الحرة بين الطرفين، والتي لم تتحقق في فترة البحث في الثمانينيات، لإصرارهم على تطبيق الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شرطاً لتطبيق التجارة الحرة، ثم التعاون في مجال النفط، حيث نجح الأعضاء بالعمل على بناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط تجاه العالم الخارجي، وفي الأسواق الدولية. أما الاتحاد الجمركي، فقد انتهى عقد الثمانينيات من دون أن يتم توحيد جمارك دول المجلس، على رغم أن الوحدة الجمركية هي من أعمدة الهيكل الاقتصادي الوحدوي، كما أن التنسيق الزراعي لم يصل بدول المجلس إلى هدفهم في الأمن الغذائي.

لقد توصل المجلس إلى وضع منظومة أمنية، لكنها لم تكن في شقها العسكري موحدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينيات. ولأن القوة العسكرية في دول مجلس التعاون كانت نتاج ربع قرن من التسلح في دوله لأسباب متعددة، فقد بقيت غير متجانسة وتعاني سوء التدريب وقلة القوى البشرية، على رغم جودة نوعية الأسلحة التي توافرت لبعضها.

لقد كانت المشكلة في هذا الشق من الأمن راجعة في أسبابها إلى أمور عدة، منها: عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها، فقد ظل التوازن لغير صالح دول المجلس، ولم يساعدها بناء الجيوش الذي تحول إلى سباق في التسلح بين دول المجلس مجتمعة ومنفردة، وكل من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العراقية. وبالإضافة إلى التوازن العسكري، كان العنصر البشري، ووحدة القيادة العسكرية، والعقيدة العسكرية، والخبرة القتالية، لغير صالح دول مجلس التعاون، بينما كانت الإمكانات المادية لصالح دول المجلس.

لقد كانت دول مجلس التعاون بعد تبنّيها الأمن الذاتي في الثمانينيات أقل أمناً من الناحية العسكرية من أية فترة زمنية أخرى خلال القرن العشرين، فقد رحل البريطانيون منذ عقد، ودخل الخليجيون في برامج تسلح غير مدروسة، وأوغر الخليجيون صدر الغرب عليهم من جراء الصدمات النفطية، وكشّرت الحرب في الشمال عن أنيابها، ولم تقم الصناعة العسكرية المطلوبة، كما لم تكن قوة درع الجزيرة بحسب ما أراد أهل الخليج منها، ولم يخل طريق المجلس ـ وهو صيغة للمستقبل ـ من

بعض العراقيل التي جاء أهمها من أسباب داخلية، فقد حالت السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل.

الفصل الرابع

قمنا في هذا الفصل بدراسة استشرافية للآفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي من خلال تتبع العلاقات الأمريكية ـ الخليجية في نهاية الحرب الباردة والتغيّرات الإقليمية والدولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، مروراً من دون تعمّق باحتلال صدام حسين الكويت، وبتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، لكون هذا الجانب لا يدخل في الفترة الزمنية للبحث، على رغم تأثيرها في مستقبل الأمن في الخليج العربي، وأخيراً مستقبل العلاقات الخليجية بالولايات المتحدة والعراق وإيران.

ووجدنا في هذا الفصل أن أمن الخليج برمته يرتكز على النفط في المستقبل المنظور، وهو المادة الاستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف هذا القرن في أجزاء كبيرة من العالم، لتنضم قائمة جديدة إلى قائمة المستهلكين لنفطه حالياً. ومن المتوقع أن يسود العلاقات الأمريكية ـ الخليجية عدم التكافؤ، وتستمر الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على دول الخليج، بحجة دعم النظام العالمي الجديد، وحماية أخلاقياته ومثله، ليعود مبدأ كارتر قائما كما كان منذ عام ١٩٨٠، على أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية، لانتهاء الغرض من سياسة الاحتواء المزدوج بسقوط نظام البعث في العراق، واستمرار إيران في استثمار مكاسبها التي قرّبتها من دول الخليج نظير موقفها من عدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠، وأخيراً موقفها من التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣.

ومن المتوقع أيضاً أن يحكم العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين رفض العربية السعودية خاصة، وبقية دول الخليج عامة، ما لا يناسب تطلعاتها والرغبة الشعبية فيها ما دامت مشكلة الشرق الأوسط من دون حلّ، وما دامت هناك قوى شعبية تدفع بعدم تطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي. ولكن فشل دول مجلس التعاون في إيجاد قوة تدخل محلية ذات قيادة موحدة، وأساليب قتال تناسب التهديدات الجديدة، سيجبر الخليجيين على خيارات صعبة لمصلحة الجانب الأمريكي، قد تتعدى التسهيلات، وتصل إلى الوجود الفعلي، على رغم انحسار الخطرين العراقي والإيراني مؤقتاً. ونتوقع أن تصبح الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة الأمريكية البديل الاستراتيجي الأفضل لدوله، إلا أن ذلك لا يعني تقليل قيمة التعاون الخليجي مع اليابان والكتلة الأوروبية التي يستند طموحها في لعب دور مؤثر في إمكانات هائلة

بكل المقاييس، لأن المؤشرات تدل على زيادة مستقبلية في اعتماد تلك الدول على النفط الخليجي، في وقت بدأت تنضب فيه مصادر النفط البديلة لديها. كما نرى أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على خريطة الخليج العربي السياسية كما هي، نتيجة الاستقرار الذي توفره أنظمة الحكم المعتدلة والقائمة حالياً، إلا أن تدخل الولايات المتحدة بوصفها القطب الأوحد سيكون أكثر وضوحاً، خاصة بعد وجودها القريب في العراق ولعبها دور ضلع ثالث في أمنه.

ولن تزول تداعيات الغزو العراقي للكويت، وسوف تلقي بظلالها على العلاقات الخليجية ـ العراقية بدرجات متفاوتة، على رغم ظهور بوادر انفراج مع سقوط نظام صدام حسين، ورغبة دول المنطقة في استقرار العراق والمشاركة في إعادة إعماره، إلا أن الشك في أنظمة الحكم القادمة سيظل موجوداً، خاصة مع بوادر خطاب عراقي يقول بضرورة مشاركة الخليجيين في دفع جزء من فاتورة إعادة الإعمار من خلال تحليهم عن الديون التي تراكمت بفعل مغامرات الحكم المباد.

وسوف تظل الولايات المتحدة تعتقد بسمو قراراتها في محاربة الإرهاب على القرارات الدولية، وسوف تستمر في محاولة التغلغل في تغيير النسيج الخليجي المناوئ لها، تحت ذريعة تجفيف منابع التطرف في الفكر الثقافي والديني خاصة، كما سوف تستغل تقلبات أسعار النفط المرهقة لدول الخليج في فرض سياسة العولمة الاقتصادية، وتحرير الأسواق الخليجية من القيود التي تحدّ من نشاط الشركات الأمريكية فيه.

وبما أن مسيرة النمو الاقتصادي لدول الخليج تسير في الاتجاه المعاكس مع تضاعف عدد سكانه مرة كل خمسة وعشرين عاماً، وما قد ينجم عن ذلك من تبعات مشتركة، فلن يجد أهل الخليج بداً من التعامل مع مجلس التعاون كصيغة للمستقبل تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض أمنه عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتية، والتكامل السياسي والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية.

الخاتمـــة

يمكننا القول إن الخليج العربي يقدم خير مثال على كيفية تحول الجغرافيا إلى همّ يثقل كاهل التاريخ. فتأثير العوامل الجغرافية في المجتمع والاقتصاد والسياسة تتضح جليةً عند تتبع كيف أولت القوى الاستعمارية اهتماماً بالغاً بمنطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر، وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية استراتيجية. وهي عوامل متلازمة في ما بينها، وإن لم تكن متساوية الأهمية في كل الأوقات. وقد

حكمت المتغيّرات الدولية بدرجة كبيرة تاريخ منطقة الخليج العربي إلى درجة أدت إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولم يكن هناك نفط في هذه المنطقة المهمة عندما كانت القوى الأوروبية المتصارعة تتطلع إليه بشغف، فالأهمية التجارية للخليج كانت بالغة، وبضائع الشرق كانت لا تصل إلى أوروبا إلا عن طريقه. لذا كان تأمين المواصلات من خلاله مطلباً حيوياً لبقاء الإمبراطورية البريطانية.

لقد سادت بريطانيا المنطقة جراء المتغيّرات الاقليمية والدولية، لكنها لم تطفئ شعلة الكفاح في وجدان أهله، فقد كان لشعب الخليج أدوار مجيدة في مكافحة الاستعمار الأوروبي منذ قدوم السفن البرتغالية أولاً، ثم الهولندية والفرنسية، وحتى البريطانية. كافح شعب الخليج مستميتاً ليطرد هؤلاء الغزاة، ولصيانة حرياته وحمايتها. وإذا كان لشعب الخليج على ضفتيه فضل في طرد محتليه، فإنه أيضاً كان أداة في حروبه، إذ جعلوا بلاده مسرحاً لثلاث حروب كبرى في أقل من ربع قرن نتيجة تحولات سياسية في إيران والعراق، ومطامع عراقية في الكويت، ثم رؤية كونية أمريكية دفعت بهم إلى احتلال العراق.

ومع أخذ مجمل الأبعاد الاستراتيجية بعين الاعتبار، نجد أن النفط في الخليج قد أخذ في التقدم على بقية الأبعاد الأخرى منذ منتصف القرن الماضي. ثم عادت المتغيّرات الدولية لتلعب بدرجة كبيرة في تاريخ الخليج، وكان من تلك المتغيّرات تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة وبريطانيا. فقد تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب العالمية الثانية، فأجبرتها الأخيرة على أن تخفف القيود على الشركات الأمريكية، وأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم، وقد صاحبه انخفاض النفط المستخرج من المناطق التابعة للشركات البريطانية، وغياب رأس المال البريطاني، والعصيان، والثورات عليها في العراق وإيران، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية، ثم سيادتها.

لقد أدار النفط سياسة القوى الغربية المهيمنة على الخليج منذ ظهوره، فأسقط إمارة خزعل في المحمّرة حتى يكون النفط البريطاني في حماية الشاه رضا الأقوى من خزعل. كما اندثرت إمارة الزبير النجدية في العراق حتى يقام كيان عراقي واحد حول آبار نفط العراق. وكان نفط الأحساء سبب تخلي بريطانيا عن الهاشميين في الحجاز ومراهنتهم على عبد العزيز بن سعود الذي خلق كياناً واحداً من دويلات عدة كانت في عسير وحائل والحجاز ونجد.

ويعيد الطامع الغربي تشكيل نفسه في امتداد للذرائع البريطانية نفسها في محاربة

تجارة الرقيق في الخليج، حيث يتحدثون حالياً عن الدافع الإنساني، وضرورة حفظ مصدر الطاقة الوحيد للبشرية، وهو النفط، وهو ثروة استراتيجية يتوقف عليها بقاء وتطور الحضارة الإنسانية الحديثة لفترة طويلة قادمة. وكان هذا يحتم عليهم إحكام السيطرة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية على الخليج، بحيث يتبعها بالضرورة تقسيم جديد يديره النفط، كما فعلوا سابقاً، فلا بد من وجود منفذ لنفط العراق حتى ولو صارت جزر وربة وبوبيان الكويتية هي المحمرة الجديدة، أو أصبحت المنطقة الشرقية من العربية السعودية كياناً أكثر أمناً مما هي عليه الآن من خلال عزلها عن بقية أجزاء المملكة.

لقد كانت منطلقات السياسة الأمريكية والغربية في الخليج إبان الحرب الباردة هي إبعاده عن النفوذ السوفياتي، وقد أقام الغرب في مطلع خمسينيات القرن الماضي حزاماً يطوق الاتحاد السوفياتي، مكوناً من القواعد والأحلاف العسكرية. وأصبح الخليج العربي جناحاً جنوبياً للحزام الشمالي المحيط بالشيوعية. وقد دعمت الولايات المتحدة الشاه ضد الشيوعية والقومية العربية طوال الخمسينيات وحتى نهاية البهلوية في إيران في السبعينيات.

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لحصار المناوئين لسياستها في المنطقة، وكما فعلت مع الشيوعية، ولإحياء دور الشاه من جديد، أخذت الولايات المتحدة مؤخراً في التسويق لمفهوم الشرق الأوسط الكبير لتجريد المنطقة من كثرتها العربية الطاغية، فأدخلت دولاً غير عربية موالية للولايات المتحدة، على اعتبار أن تلك الدول لا ترى ضرراً من تعويم وتضخيم حجم إسرائيل للعب الحامي للأمن القومي الأمريكي. وهو أمن ترى الولايات المتحدة ضرورة القتال دونه بلا مقدمات، من خلال استخدام ما تملكة من تفوق عسكري ساحق، من دون أن يعني ذلك أي حساب في الوجدان الأمريكي للأمن القومي للدول الأخرى.

ولعل العامل الآخر والمهم الذي كان أداة الغرب للتدخل في الخليج وغيره من دول المنطقة ما اصطلح على تسميته بـ «العولمة» التي تنتشر آثارها في العالم، وتتجاوز هذه الآثار دائرة الاقتصاد وحرية التجارة، جاعلة من الممكن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد أو إقليم، بحسب ما تراه القوى الكبرى من مصالح، عن طريق استخدام القوة.

إن صغر حجم الدول العربية في الخليج، وقلة عدد سكانها، يجعل الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الاستراتيجي الأفضل، مع ضرورة الحدّ من الإفراط في الاعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة

السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية فيه، على رغم ما تقدمه الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الكبرى من إغراء. وخير دليل على جدوى الاجتماع الخليجي ما نرى نتائجه الآن متمثلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت سبع إمارات متفرقة، وهي الآن دولة في مصافّ الدول الأكثر رفاهية. كما نقف احتراماً أمام الكثير من النتائج الإيجابية التي حققها مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ كنظام إقليمي لمشكلة الأمن الخليجية. وكانت الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، هما أهم أسباب قيام المجلس، لكن المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية السبعينيات كانت ذات أثر في قيامه .

لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية قوة ثالثة أمام العراق وإيران، وعلى الساحة العربية نجح بدعم القضية الفلسطينية، بل مثّلها في محافل عديدة، كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان، وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس موفقاً بدرجة كبيرة، لأن المجلس كان يتبنّى طرح القضايا في المحافل السياسية بشكل جماعي أحياناً، وبشكل فردي عندما يتطلب الأمر زخماً أكثر. لقد بحث المجلس في سبل التكامل بين أعضائه، وأصبح الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط، والتكامل، والاندماج الاقتصادي. وتوصل المجلس إلى وضع منظومة أمنية، لكنها لم تكن في شقها العسكري موحدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينيات. وقد بقيت غير متجانسة، وتعاني سوء التدريب وقلة القوى البشرية. كما أن عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها ظلا قائمين لغير صالح دول المجلس طوال الثمانينيات وحتى الآن. وقد حالت السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل. ولن يجد أهل الخليج بداً من التعامل مع مجلس التعاون كصيغة للمستقبل، تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض أمنه عن طريق التكامل السياسي والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية، وبناء القوة العسكرية الذاتية.

ستظل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية محكومة بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة أكثر من رغبة أهل الخليج أنفسهم. ولن يحول دون نجاح خطط الولايات المتحدة في إقامة الشرق الأوسط الكبير الذي تريده نطاقاً استراتيجياً وأمنياً يقوم على سلسلة من الأحلاف كالتي سادت أثناء الحرب الباردة، إلا إعادة بناء جسور الثقة بين إيران وأهل الخليج، لأن من ينكر أن إيران هي حجر الزاوية الثابت في معادلة الأمن الخليجي هو منكر أو جاهل، وما جهود الولايات المتحدة الأمريكية للاقتراب من إيران الإسلامية، سلباً أو إيجاباً، إلا إقرار بدورها الإقليمي الذي شغلته

منذ أن أسقطت مع البريطانيين قلعة البرتغاليين في هرمز. لذا نرى ضرورة التركيز على إقامة نظام أمني شامل يضم كل دول المنطقة، ويقوم على تعاون كل أطرافها للحفاظ على الاستقرار، مسترشدين بتجربة الأمن والتعاون الأوروبية.

إن استمرار التدهور الأمني في العراق، وعدم نجاح مشاريع الاستقرار الغربية الرامية إلى إعادة صياغة المنطقة، قد ساعدا على جعل الخليج والجزيرة العربية أرضاً خصبة للتيارات الأصولية الإسلامية المعارضة للسياسة الأمريكية والبريطانية في المنطقة، سواء من أبناء الخليج أو من التابعين للتيارات الإسلامية التي ترى ضرورة الجهاد ضد الأمريكان حتى تتراجع الولايات المتحدة عن خططها التوسعية في الخليج، حيث استغلت عملية غزو العراق لتحقيق حلمها في الوجود بشكل فعال في منطقة الخليج، وأقامت لها قواعد شبه ثابته في كل دول الخليج من دون استثناء.

مدخـــــــــــل

أوضحت في هذا المدخل الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي كمفصل استراتيجي في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، وكيف أدى هذا الموقع، كرابط بين القارات والمحيطات، إلى جعل تكاليف هذه الوظيفة باهظة على سيادة ومصير كياناته، وكيف فتح عليها أطماعاً دولية وإقليمية، وكيف أدى هذا الجذب للطامعين إلى اهتزاز أمن المنطقة. ثم قمت بتحديد مفهوم أمن الخليج العربي في نظر أهله، وفي نظر القوى الاستعمارية التي أرادت الهيمنة عليه، كما كان عليّ تتبع نشاط تلك القوى الاستعمارية الأولى كالصينيين والبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين، مع شرح نظام الأمن الذي أقامته كل قوة، والاستراتيجية التي اتبعتها، وموقف القوى المحلية والإقليمية والدولية منه.

لقد فرضت بريطانيا نفسها كأبرز اللاعبين في الخليج العربي. ولذلك سوف نوضح دوائر الأمن البريطانية التي من خلالها فرضت بريطانيا السلم البريطاني في الخليج.

أولاً: تسمية الخليج العربي وخصائصه الجيوستراتيجية

إن أكثر الأعداء قابلية وأعظمهم خطراً هم أولئك الذين يقعون عند خطوط الصدع (Fault Lines) بين حضارات العالم الكبرى، كما يقول صموئيل هانتنغتون (Samuel P. Huntington)[(١)]. والخليج العربي كما سنرى يقع على الحدود الدامية بين الحضارتين العربية والفارسية، ثم بين الحضارة الإسلامية والحضارتين الهندية والصينية اللتين وصلت سفنهما إليه في عهد أسرة مين (Ming)، ثم الغربية المسيحية، إذ لم يكن الخليج العربي مجرد تعبير جغرافي فقط، بل كان تعبيراً اقتصادياً حيناً، ثم

(١) صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف (مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، ١٩٩٩)، ص ٧١.

سياسياً أو عسكرياً في أحيان أخرى. وتتضح أهمية منطقة الخليج العربي إذا طبقنا عناصر الجيوستراتيجية التي تشمل مقوّمات رئيسة هي: الموقع الجغرافي، والموارد الاقتصادية، والسكان، والتضاريس، والمناخ، والنظام السياسي، ودرجة التقدم، إذ يتم تفاعل العناصر السابق ذكرها من مادية ومعنوية ونظامية في تشكيل دور المنطقة في المحيطين الإقليمي والدولي.

١ ـ تسمية الخليج العربي

سمّي الخليج العربي بـ: الخليج الفارسي، والبحر الأدنى، والبحر المرّ، وأرض الله، وأرض البحر، وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عُمان. ولم يوافق الفرس على تخلّي العرب عن كلٍّ هذه الأسماء وتبنّي تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام ١٥٠٧م، واستعمل عرب الخليج الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى. ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام ١٩٦١ بنسختيها الإنكليزية والعربية، وهي أول محمية تستقل فيه. ومصطلح الخليج العربي ابتدعه السير شارلز بالغريف (Sir Charles Balgrave) مندوب بريطانيا في البحرين في الثلاثينيات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطانيا مع إيران حول البحرين والجزر العربية[٢]. كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى «الخليج الفارسي» من خلال قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وهي الوثيقة (UNAD, 311/Qen) المؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٧١، والوثيقة الثانية، وهي ((UNLA 45.8.2 (C) المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤، وبالإضافة إلى ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجود مندوبين من العرب[٣].

وفي ما سبق صحة لا ينكرها باحث منصف، لكن تسمية الخليج بـ «الفارسي» تعود إلى أمير البحر اليوناني نياركوس الذي عاد من الهند إلى العراق سنة ٣٢٦ ـ ٣٢٥ ق. م. عن طريق الخليج، حيث كان الاسكندر في انتظاره. ولكن أمير البحر المقدوني لم يتعرف إلا على الساحل الفارسي[٤]، بالإضافة إلى أن الشعوب التي تسكن ضفته الفارسية هم عرب في أغلبيتهم، والمعروف أن الفرس ليسوا من أهل البحر، بل طالما

---

(٢) Pirouz Mojtahed-zadeh, «The Persian Gulf in Return for History,» *Political and Economic*, nos. 105-106 ([n. d.]), pp. 27-28.

(٣) Atefeh Maziyar, «Atefeh Maziyar's Article on Persian Gulf,» *Morning Daily Tehran*, 26/6/2000.

(٤) قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٢)، ص ٨.

كان العرب هم بحارتهم في عزّ مجد فارس البحري[٥] .

وهناك من ينفرد بالقول بأنه تمشياً مع المدّ العربي القومي، وللوقوف في وجه بريطانيا التي كانت تناهض القومية العربية، بتشجيع تسلل المهاجرين الإيرانيين إلى الخليج من أجل الحفاظ على التوازن بين القوميتين، أخذ جمال عبد الناصر في استخدام تعبير الخليج العربي منذ عام ١٩٥٩، إلا أنه لا دليل هناك على أن عبد الناصر أول من استخدمه[٦].

ونتساءل عما إذا كانت الهيمنة من موقع القوة هي التي ستفرض أحد الاسمين على هذا البحر، نظراً إلى أن البريطانيين قد حكموا المنطقة بالقوة وبجدارة لفترة طويلة، وقد ربطه الأمريكيون بأمنهم القومي، نستطيع أن نقول هذا في اقتناع بأن إشكالية[٧] الأمن في الخليج أكبر من أن تدرج التسمية ضمنها.

٢ ـ الموقع الجغرافي

يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض ١٦ و٣١ درجة شمالاً. ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيوستراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة. ويعد الخليج العربي حالياً من الخلجان الدولية، أي جزءاً من أعالي البحار، وتكون للسفن حرية المرور فيه ما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج[٨].

ويمتد الخليج العربي جغرافياً من مدخله في خليج عُمان عبر مضيق هرمز مسافة ٥٠٠ ميل من جزيرة مسندم حتى شط العرب، ويبلغ أقصى عرض للخليج ٢٠٠ ميل، ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة، ولكن بالنسبة إلى مضيق هرمز فإن العمق في الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيراني. والخليج العربي بحر شبه

(٥) قائد البحرية الإيرانية سابقاً، ثم وزير الدفاع، هو علي شمخاني من عربستان، وكان مرشح الرئاسة ضد خاتمي في انتخابات ٢٠٠١م.

(٦) جمال قاسم، «العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ ـ ١٧ مايو ١٩٩٩**، ٢ ج (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ٢٥٣.

(٧) حيث يعرف الإشكال بأنه الالتباس، ويطلق على ما هو مشتبه، وقرر من دون دليل كاف، ومن ثم يبقى موضع نظر. انظر: رياض قاسم، «الثقافة المشتركة في حوار دول مجلس التعاون الخليجي وإيران،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٣.

(٨) يحيى حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ٢ ج (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٢٠.

مغلق أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة. وفي ما سبق نجد أنه بالإضافة إلى أهمية هذه الجزر عسكرياً، فإن وجود مخرج واحد للخليج وهو مضيق هرمز كانت له فائدة استراتيجية عظيمة، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج وجعلت المنطقة المحيطة بهرمز من أكثر مناطق العالم أهمية. كما كان لضحالة الجانب العربي من الخليج دور جانبي في تمركز الغزاة في الجانب الفارسي ذي الموانىء العميقة أكثر من تركّزهم على الجانب العربي، حيث احتل البرتغاليون هرمز، والهولنديون بندر عباس وجزيرة خرج، بالإضافة إلى أطماع الروس في المحمّرة، والبريطانيين في بوشهر ولنجة وهنجام.

٣ ـ الجغرافيا السياسية للخليج العربي

يذهب البعض[٩] إلى أن الخليج العربي من ناحية الجغرافيا السياسية أكثر اتساعاً من الخليج العربي من ناحية الجغرافيا الطبيعية، إذ يضم بالمعيار الجيوسياسي عدداً من الوحدات السياسية التي ليست لها سواحل خليجية، فيتسع الحديث عنه ليشمل اليمن وباب المندب حتى قناة السويس، وليشمل أيضاً تركيا وأفغانستان وباكستان والهند، حيث إن هناك تواصلاً حضارياً ودينياً منذ القدم، وأيضاً هناك ارتباط بالمحيط الهندي، باعتبار أن هذه المناطق هي مناطق متصلة بالخليج العربي، حيث نجد الخليج في مطلع القرن العشرين امتداداً للهند في دوائر الحكم البريطانية، سياسيا واقتصاديا وعسكرياً. وهو امتداد لحلف شمال الأطلسي بحكم أن إيران والعراق وباكستان، وكلها دول على أطراف الخليج، تمثل حلف بغداد الذي تقف من خلفه بريطانيا والولايات المتحدة، كما تمدّ تركيا يديها بين الحلفين لتظهر مدى تطابق ما يرميان إليه من خطط وأهداف، كما يظهر ارتباط الخليج بجنوب آسيا في مطلع السبعينيات، حيث كان من نتائج الحرب الهندية ـ الباكستانية عام ١٩٧١ أن مالت الهند إلى عدن في جنوب الجزيرة العربية، وإلى بغداد في أقصى شمال الخليج العربي، فيما توثقت العلاقات الباكستانية مع السعودية وإيران التي التزمت بأمن باكستان منذ عام ١٩٧٣. ولولا أن الحرب البحرية خلال المعارك الباكستانية ـ الهندية كان مسرحها بحر العرب وخليج البنغال، لكانت إيران جزءاً منها ضد الهند على أطراف مضيق هرمز. كما نجد أن باكستان من خلال قوات «البلوش» كانت جزءاً من الجهد السلطاني في حرب ثوار ظفار في عُمان في السبعينيات[١٠].

---

(٩) عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٤٩.

(١٠) *Global Interests in the Arab Gulf* (conference), edited by Charles E. Davies (Exeter, UK: University of Exeter, 1992), p. 117.

وقد اعتبرت منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، فهي مركز لخمس دوائر متّصل بعضها مع بعض، وهي: الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والوطن العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي. كما أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيراً عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقاً الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الأفريقي[(١١)].

ويلاحظ أحد الباحثين[(١٢)] أنه بناء على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية إلا واهتمت بالخليج العربي، نظراً إلى أن خصوصية هذا الموقع جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط، فعبر الفرات نستطيع الوصول إلى البحر المتوسط، وعبر دجلة وتركيا نصل إلى البحر الأسود، وعبر إيران إلى بحر الخزر، ثم روسيا أو أفغانستان.

٤ ـ الموارد الاقتصادية

لم تكن مرافئ الخليج في مفكرات الرحالين الغربيين إلا ثغرات بؤس ضيقة بين كثبان الرمال والصحاري اللاهبة، وكانت المستنقعات الملحية تقود الملاح غير المجرب إلى التهلكة[(١٣)]. أما الواحات، فلا تزيد على مستنقعات للحمى، والمستوطنات البشرية قليلة السكان، والشقاء فيها مستمر من كثرة الخلافات التي لا يوقفها إلا الدخان ورائحة البارود. هذه هي بيئة الخليج العربي كما وصفوها. إنها البيئة الجغرافية الموحشة التي كانت، على رغم ذلك مقارنة بسواها من مناطق الشرق، هدفاً للتبادل التجاري، ومحل طمع دائم. وقد كانت للسكان في عصور الشقاء نشاطات، منها الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة البحرية التي كان من نتاجها مملكة هرمز التجارية الغنية في مدخل الخليج ولنجة ومسقط والبحرين والكويت. كما عرفت منطقة الخليج الرعي وتربية الحيوانات. أما الزراعة، فكانت

---

(١١) بكر مصباح تنيرة، «التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١٢، العدد ٤٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٦)، ص ٨١-٨٢.

(١٢) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٧٢-٧٣.

(١٣) حيث يذكر إرسال بعثة إلى البصرة، بعد عام ١٦٤٠م لكن السفن أخطأت مدخل شط العرب، وأنزلت قواربها في الجزء الشمالي من جون الكويت، ولم تجد غير أرض خالية. انظر: بن سلوت [وآخرون]، **هولندا والعالم العربي**، تعريب أسعد جابر ([د. م.]: الخارجية الهولندية، ١٩٨٧)، ص ٣٦.

بدائية وفقيرة، معظمها في الواحات، وعمادها النخيل والخضروات البسيطة.

وتتمثل الموارد الاقتصادية في الخليج العربي حالياً كعنصر من عناصر الوضع الجيوستراتيجي في النفط، حيث إن خمساً من دول الخليج الثماني، وهي السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، هي الأولى عالمياً من حيث الاحتياط النفطي، وهي الدول الوحيدة في العالم التي يملك كل منها احتياطياً نفطياً يصل إلى ١٠٠ مليار برميل أو يتجاوز ذلك الرقم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتياطي النفطي العالمي يتجه إلى الانكماش والانخفاض، ما عدا الاحتياط النفطي في هذه الدول الذي يزداد يوماً بعد يوم، ليس من إنتاج حقول جديدة، بل من إنتاج حقول قائمة[١٤].

كما شهد الخليج قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط، ، ويظهر الجدول رقم (المدخل-١) أن دور النفط في اقتصادات دول الخليج يصل مثلاً إلى نصف الموارد الحكومية في منتصف الستينيات والسبعينيات. كما قامت صناعات غذائية تعتمد على الأسماك ومنتجات الألبان، وتطورت التجارة تطوراً عظيماً حتى غدت دبي قبلة للتجار والمتسوّقين من دول العالم كافة، وتطورت الزراعة حيثما تسمح الظروف المناخية كما هو الحال في عُمان والعربية السعودية.

الجدول رقم (المدخل-١)

دور النفط في اقتصادات دول الخليج، ١٩٦٧-١٩٧٣

الدولة	نسبة العائدات النفطية كمورد للحكومة (بالمئة)		نسبة الصادرات النفطية من ضمن مجموع الصادرات (بالمئة)	
	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٦٧	١٩٧٣
إيران	٤٩	٦٣	٩١	٩٢
العراق	٥٧	٧٤	٩٠	٩٢
الكويت	٨٧	٨٥	٩٧	٩٢
السعودية	٩٠	٩٣	٨٩	٩٩

المصـــدر: *Global Interests in the Arab Gulf* (conference), edited by Charles E. Davies (Exeter, UK: University of Exeter, 1992).

(١٤) انظر ورقة علي الخليفة الصباح (وزير النفط الكويتي السابق) التي قدمت إلى: ندوة ماذا بعد النفط، وضع دول مجلس التعاون، ومحاولة لاستشراف آفاق المستقبل، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٦ ـ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١.

٥ ـ أثر العوامل الجغرافية في حياة السكان

أدت سهولة الهجرات الداخلية بين أهل الخليج إلى سرعة تكون الوحدات السياسية، فما إن يحلّ الخصام بين حاكم وإحدى العشائر، إلا وتقوم تلك العشيرة بالنزوح عن المستوطنة وتقيم كياناً جديداً كما فعل العتوب[١٥] عندما تركوا نجد، وفعل آل مكتوم عندما أسسوا دبي بعد تركهم أبوظبي.

إن سيادة الظروف المناخية الصحراوية تعني ظهور المجتمع القبلي. وقد تميّز السكان في الخليج بالتجانس في مجتمعاتهم قبل النفط، فكان مجتمعاً متكافلاً بسيطاً قوامه الأسرة الواحدة امتداداً للقبيلة التي حافظت على القيم الإسلامية السمحة. وعلى رغم شظف العيش وتحديات الظروف المعيشية القاسية قامت علاقة متميزة بين تلك العشائر وحكامها، ومع النفط تغيّر الكثير من هذه الأمور، حيث فقد المجتمع بساطته وتجانسه، وزاد عدد السكان من مواطنين ووافدين، وتغيّر نمط السكن والمعيشة، وكان لا بد من أن تتغير النظم السياسية وأساليب الحكم التي تدار بها البلاد، خاصة بعد استقلال دول الخليج العربي.

ولكن هناك من يرى أن التغيّر الذي شمل مجتمعات الخليج العربي كان حادثاً لا محالة حتى من دون ظهور النفط. والنفط كان العامل المساعد على سرعة التغيّر، إذ زاد السكان من الوافدين إلى هذه البلاد، وارتبطت زيادتهم كما يظهر الجدول رقم (المدخل-٢) مع تطور أسعار النفط، كما توافرت الموارد لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والأهم من ذلك ما نتج من سرعة التغيّر من تناقضات هددت تلك البلدان، وعلى رأس تلك الأخطار أطماع الدول الكبرى التي أرادت أن تكون دول الخليج تابعة لها اقتصادياً وسوقاً لبضائعها[١٦].

---

(١٥) هاجر العتوب من موطنهم الأصلي نجد، وبالذات من منطقة الهدار الواقعة في منطقة الأفلاج في نجد في القرن السابع عشر الميلادي، فتوجهوا في بداية الأمر إلى الجنوب إلى وادي الدواسر فوجدوه في أقسى حالاته، فارتحلوا إلى شبه جزيرة قطر التي كانت تخضع لنفوذ بني خالد. وتتكون جماعة العتوب التي وصلت إلى قطر من آل الصباح حكام الكويت حالياً، وكذلك من آل خليفة حكام البحرين ومن الجلاهمة، وهناك من يؤكد أن هذه الجماعة تنتمي إلى قبيلة عتبة التي يرجع أصلها إلى قبيلة «عنزة» التي تنتشر في نجد وفي بعض مناطق الخليج العربي والبادية السورية، ومنها آل سعود، حكام الدولة السعودية. وكان خروج هؤلاء من موطنهم الأصلي نتيجة القحط الشديد، وحباً في الاستقلال بشؤونهم وبناء دولة خاصة بهم. وقد اشتغلوا بالغوص على اللؤلؤ والاتجار به حتى أصبحوا من الأثرياء في الخليج العربي.

(١٦) رفعت إبراهيم بشير، **التغيير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربي** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

الجدول رقم (المدخل ـ ٢)
عدد ونسبة العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون (١٩٧٥-١٩٨٥)

الدولــة	العــدد	نسبة العمالة الأجنبية (١٩٧٥) (بالمئة)	العــدد	نسبة العمالة الأجنبية (١٩٨٥) (بالمئة)
البحرين	٥٦,٠٠٠	٢,٠	١٢١,٨٠٠	١,٧
الكويت	٥٠٢,٥٠٠	١٧,٩	١,٠١٦,٠٠٠	١٤,١
عُمان	١٣٢,٢٥٠	٤,٧	٣٩١,١٠٠	٤,٥
السعودية	١,٥٦٥,٠٠٠	٥٥,٧	٤,٥٠٤,٧٠٠	٦٢,٦
قطر	٩٧,٠٠٠	٣,٥	١٢٩,٢٠٠	١,٨
الإمارات	٤٥٦,٠٠٠	١٦,٢	١,٠٣٨,٠٠٠	١٤,٤

المصدر: المصدر نفسه.

ثانياً: مفهوم أمن الخليج العربي

١ ـ الأمن الوطني أو القومي (National Security)

إن أبسط تعريف للأمن الوطني أو القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[١٧]. ويؤدي حفظ الأمن إلى تحقيق الدولة أهدافها الاستراتيجية القومية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات الدولية المحيطة بها. وللأمن عناصر منها كيان الدولة وفكرة قيامها، وهما عنصران معنويان.

أما العنصر المادي، فهو سكان الدولة ومواردها الاقتصادية، وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد، فهو مكشوف سريع العطب، بعكس العنصر المعنوي المتمثل في كيان الدولة ومؤسساتها التي لا بد من تقويتها لحفظ التماسك الداخلي. وسوف نلاحظ بعد الإطلالة على الفكر الاستراتيجي للقوى التي هيمنت على الخليج ما للمتغيرات الدولية من أثر كبير في الأمن القومي الخليجي، وكيف

(١٧) **موسوعة السياسة**، أسسها عبدالوهاب الكيالي، ٧ ج، ط ٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ج ١، ص ٣٣١.

تعرض هذا الأمن بفعل هذه المتغيّرات إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الاستراتيجية[١٨]. كما نلاحظ أن القوى الخارجية التي دخلت الخليج كانت تعمل على نسف أسس الاستقرار الاجتماعي فيه، من أجل ضمان هيمنتها على خيرات المنطقة. ونظراً إلى ارتفاع الأهمية الاستراتيجية والسياسية للخليج العربي ونفطه لاحقاً، فقد كان من الطبيعي أن يرافق ذلك انخفاض مشاعر الأمن الاجتماعي وتدنيها إلى حدود الشعور بالخطر وما يتبعه من زوال للعزلة المريحة[١٩].

رافق ذلك تغيّرات سياسية أيضاً، حيث نجد أن نصائح المستشارين البريطانيين هي التي أدخلت مظاهر الديمقراطية في الكويت مثلاً، والقائلة بضرورة إيجاد برلمان منتخب وصحافة حرة لمواجهة التدخلات الخارجية المحتملة من الجيران. وفي الوقت الذي قبلت فيه حكومة الكويت نصائح أولئك المستعمرين السابقين، فقد رفضت دول خليجية أخرى تلك النصائح، لكن تعارض المصالح الأمريكية والبريطانية مع الإصلاحات التي طالبت بها مبكراً، صارت أكبر التحديات في وجه الديمقراطية، حيث صارت هذه القوى تستعمل الشعار الديمقراطي من أجل تفسيخ الحياة الاجتماعية التقليدية في الخليج من أجل ضمان هيمنتها عليه.

٢ ـ الأمن الجماعي (Collective Security)

هو قيام نظام جماعي بين دول معينة بمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول من منتسبي النظام. وقد جاء هذا النظام الأمني بناء على جهود كارل دوتش (Karl Deutsch)[٢٠] الذي وجد أن الأمن مفهوم متطور غير جامد يعني أشياء مختلفة

(١٨) جاسم محمد الربيع، «دور الجزر والمدن الحدودية في تعزيز الأمن القومي،» (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان، الكويت، ٢٠٠١)، ص ٥.

(١٩) لطفي الشربيني، «العلوم الإنسانية في خدمة الأمن الاجتماعي حلقة نقاشية في الكويت بمشاركة عربية واسعة،» **الثقافة النفسية المتخصصة** (مركز الدراسات النفسية والنفسية ـ الجسدية، لبنان)، السنة ١٢، العدد ٤٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠١).

(٢٠) كارل دوتش (Karl Wolfgang Deutsch) (١٩١٢ ـ ١٩٩٢) أشهر عالم سياسة أمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ورئيس جمعية العلوم السياسية الأمريكية والدولية وأستاذ العلوم السياسية، ولد لأسرة ألمانية في تشيكوسلوفاكيا وكان له دور في إقامة الأمم المتحدة، ربط العلوم السياسية بالأخلاق التي تحض على تحسين العالم، وكان يؤمن بالتجمعات الدولية لوقف الحروب وعرف عنه القول بأن علم السياسة يتبع العلوم الطبية، لأن فهم السياسة وتنفيذها جيداً يمنع الموت ويخفف الآلام. من أشهر كتبه: *Nationalism and Social Communication; an Inquiry into the Foundations of Nationality,* and *The Nerves of Government; Models of Political Communication and Control,*

كما أن له ما يزيد على ١٤ كتاباً، ومئات المقالات السياسية.

في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة. وبذلك فهو مفهوم متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية. وقد قال دوتش بجدوى التنظيمات الدولية الجماعية، مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو، للحيلولة دون نشوب الحروب.

٣ ـ الخليج العربي ومفهوم الأمن الجماعي

أظهر لنا تتبع مفهوم الأمن الجماعي عدم تخلّي منطقة الخليج العربي عن هذا المبدأ منذ ارتباطها بالنظام الأمني الجماعي الإسلامي مع الدولة المملوكية، ثم الدولة العثمانية عند مقاومة البرتغاليين، أو عند تكاتف الموحدين والقواسم[٢١] ضد البريطانيين في القرن التاسع عشر، أو كجزء من الأمن العربي المشترك بعد قيام جامعة الدول العربية. والأمن الجماعي شكل من أشكال التعاون الدولي قد يؤدي إلى الاندماج أو التكامل[٢٢]، وهذا ما شجع أهل الخليج[٢٣] قبل حوالى العقدين على إنشاء مجلس التعاون الذي تبنّى تحقيق الأمن الجماعي عن طريق استراتيجية أمنية لها جانبان: داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية، وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية، ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري (قوات درع الجزيرة).

---

(٢١) القواسم قبيلة عربية قطنت الشارقة ورأس الخيمة. وبعد انهيار دولة اليعاربة في عمان ١٦٢٤ ـ ١٧٤١ بدأ يسطع نجمهم كقوة بحرية عربية جديدة لتملأ الفراغ السياسي الناجم عن ذلك الانهيار، فكان الأسطول القاسمي هو القوة البحرية الرئيسية في مياه الخليج في منتصف القرن الثامن عشر، وامتدت علاقات القواسم إلى دول ومناطق عديدة في الهند والساحل الشرقي لأفريقيا. تركزت قوة القواسم في الساحل الجنوبي للخليج العربي وكانت أبرز مدنهم رأس الخيمة والشارقة. إلا أنه ومع منتصف القرن الثامن عشر ١٧٥٠ هاجر فريق من القواسم إلى الساحل الشمالي من الخليج حيث استقروا في منطقة لنجة. وبدأ الفرع الجديد من القواسم في ممارسة استقلاليته في تلك المنطقة ومد نفوذه إلى الجزر والساحل المحاذي للخليج. وحدث في تلك الأثناء تقسيم عرفي عام ١٨٣٥ بين القواسم وهم الحكام الحاليون في الشارقة ورأس الخيمة لملكية جزر الخليج بحيث أصبحت جزيرتا صري وهنغام تابعتين لقواسم لنجة، وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصير ونعير تابعة لقواسم ساحل عمان، أي رأس الخيمة والشارقة. تحالف القواسم مع الوهابيين، الأمر الذي أزعج بريطانيا والعثمانيين، فالوهابية كانت القوة البرية الصاعدة والقواسم كانوا القوة البحرية التي لا تعبأ بالهجوم على السفن البريطانية فوجهوا حملاتهم ضدهم في عامي ١٨٠٥ و١٨٠٩ ووجه الوالي العثماني محمد علي باشا حملته ضد الوهابيين عام ١٨١٩ فاستغلت بريطانيا الفرصة وقامت بمهاجمة القواسم في رأس الخيمة في العام نفسه. وقد استطاع البريطانيون تدمير أسطول القواسم، وكان من نتائج هذه الحملة التوقيع على عدة معاهدات أخضعتهم.

(٢٢) كمال محمد محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، دراسات استراتيجية؛ ٣٣ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٢٣) سوف نستخدم مصطلح أهل الخليج اختصاراً لإمارت ودول الخليج العربي، من دون إيران والعراق وهي التي شكلت في ما بعد مجلس التعاون الخليجي.

وهناك من يرى[٢٤] شيوع تفسير ضيق للأمن يتعلق أولاً وأخيراً بالقوة العسكرية التي تعني أن توافرها يؤمن القدرة على صد العدوان أو القدرة على مدّ النفوذ، ويزيد بالتالي من مساحة الشعور بالأمن، حيث يغفل هذا التفسير أموراً أخرى تدخل في صلب مفهوم الأمن الذي يتسع ليشمل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي، فكلها أطر مهمة للاستقرار والشعور بانعدام الخوف، ومن ثم فإن القدرة العسكرية هي واحدة من آليات تحقيق الأمن، بل إن روبرت مكنمارا (Robert McNamara)[٢٥] يذهب إلى أن الدول لا يمكن أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حدّ أدنى للتنمية، فعند وضع الموازنة لا ينبغي التركيز على شؤون الدفاع فحسب[٢٦].

أ ـ المفهوم البريطاني لأمن الخليج العربي

لا بد من أن نشير إلى اختلاف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج باختلاف الأطراف المؤثرة فيه، قديماً وحديثاً، والتي تتفق على أنه ينطلق مما يحقق مصالحها، وباختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم، وهو يختلف باختلاف المرحلة الزمنية، ومن ثم فهو متحرك وبعيد عن الثبات ومتأثر باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب، وهو الخليج العربي الذي نظر إليه اللورد كورزون (Lord Curzon)، نائب ملك بريطانيا في الهند (١٨٩٦-١٩٠٥)، على أنه لوح شطرنج، على اللاعب فيه أن يجابه كل حركة جديدة من خصومه بحركة مماثلة[٢٧]، ولم تكن هذه الحركات إلا العنف بأشكاله المتعددة، حيث لم يكن تغلب الغرب البرتغالي والهولندي على أهل الخليج بالأفكار والقيم، ولا بنشر السلم والأمن، ولكن بسبب تفوّقهم في تطبيق العنف المنظم، وتفوّق

(٢٤) معصومة مبارك، «أمن الخليج بين الواقع والتوقعات،» ورقة قدمت إلى: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ ـ ١٧ مايو ١٩٩٩**، ص ٩٣.

(٢٥) روبرت ماكنمارا (Robert McNamara) ولد في عام ١٩١٦، عمل طياراً في الحرب العالمية الثانية، ثم رئيساً لشركة فورد للسيارات حتى ١٩٦٠، وكان أحد رموز الحرب الباردة ووزير دفاع الولايات المتحدة في عهد كينيدي وجونسون (١٩٦١ ـ ١٩٦٨)، ثم رئيساً للبنك الدولي (World Ban)، وكان مسؤولاً بدرجة كبيرة عن حرب فييتنام، له عدة مؤلفات منها: *The Essence of Security: Reflections in Office*; *One Hundred Countries, Two Billion People*; *The Dimensions of Development*; *Out of the Cold: New Thinking for American Foreign and Defense Policy in the 21st Century*, and *In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam*.

(٢٦) مبارك، المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢٧) Lawrence John Lumley Dundas, *The Life of Lord Curzon*, 3 vols. (London: E. Benn ltd., 1928), vol. 2, p. 310.

القوة النارية الغربية التي أدت إلى خضوع المنطقة لهم وحدهم وإبعاد الآخرين.

في أوج مجدها، لم يكن هناك ميناء مفتوح على المحيط الهندي إلا وكان في يد بريطانيا، ولا يصبّ في ذلك المحيط نهر إلا وهي المتحكمة في ذلك المصبّ[(٢٨)]. واستمرار هذه الحالة لأطول مدة ممكنة كان جوهر الأمن في المفهوم البريطاني خلال فترة استعمار بريطانيا الطويل للخليج، وإن كان التطبيق متغيراً من فترة زمنية إلى أخرى، لكنه لم يخرج كما تتفق معظم الآراء عن كونه أمن ممر مائي لتجارتها إلى الهند في أغلب الفترات، وإن كنا نرى أن الخليج كان غاية بريطانية في حدّ ذاته في فترات كثيرة، وليس مجرد وسيلة للوصول إلى الهند. وقد عملت بريطانيا على إبعاد الدول الأخرى عن الخليج، ثم عالجت التهديدات الداخلية المتمثلة في الصراعات القبلية والكيانات السياسية التي لم تهتم بها إلا بعد وصول هذه الصراعات إلى البحر مهددة مصالح بريطانيا التجارية والسياسية والاستراتيجية، حيث حطمت بريطانيا القواسم بحجة القرصنة، وتجارة عُمان بحجة محاربة تجارة الرقيق والسلاح[(٢٩)]، ثم لوقف اتصالات عُمان الجريئة مع فرنسا، وحتى مع الولايات المتحدة.

ب ـ المفهوم الأمريكي والمفهوم السوفياتي لأمن الخليج العربي

بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وتدفق النفط تغيّر التهديد، وتزعزع أمن الخليج، نظراً إلى التنافس البترولي المحموم بين الشركات النفطية ذات الجنسيات المختلفة حيناً والشركات ذات الجنسية الواحدة أحياناً كثيرة. ثم أخذت بريطانيا في التخلي عن الدور الذي أراد الأمريكيون أن تقوم به، وهو لا يعدو أن يكون دور شركة الحراسة في وقتنا الحاضر، حيث كان على العسكريين البريطانيين في عدن والبحرين المحافظة على سلامة عمليات شركات النفط الأمريكية في الغالب.

ثم جاء منافس ذو درجة عالية من الخطورة الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو الاتحاد السوفياتي الذي كان يدرك ما يمثله الخليج للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، فكان كما نعتقد حذراً للغاية في سياسته تجاه الخليج، وأعلن أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، ولن يكون هناك فراغ كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية[(٣٠)] التي كانت ترى أن أمن الخليج هو أمن منابع النفط وخطوط

---

(٢٨) Clive Leatherdale, *Britain and Saudi Arabia, 1925-1939: The Imperial Oasis* (London: Frank Cass, 1983), p. 10.

(٢٩) عبد الرؤوف سنو، **اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية، ١٧٩٨ ـ ١٩١٦** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٨)، ص ٤٦.

(٣٠) مبارك، «أمن الخليج بين الواقع والتوقعات،» ص ٩٩.

إمداده، وهو مفهوم كما نرى متغيّر أيضاً بتغيّر التهديدات التي كانت تراها الولايات المتحدة الأمريكية. فهي مرة تتمثل في الاتحاد السوفياتي، ومرة في القومية العربية، وبعد ذلك التهديدات الإيرانية في عهد الجمهورية الإسلامية، ثم التهديدات العراقية، وهكذا[٣١].

ج ـ مفهوم دول الخليج العربي لأمن الخليج

أما دول الخليج العربي، فكانت ترى الأمن بنظرة إلى الداخل أكثر منها إلى الخارج، وذلك للوجود البريطاني في المنطقة في ذلك الوقت. وبعد خروج البريطانيين شعر أهل الخليج أن السفينة تتقاذفها الأمواج. لقد كان خروج البريطانيين من الجنوب العربي كما سنفصله لاحقاً مثل الصدمة التي هزّت الإمارات الصغيرة، وبخاصة بعد ابتلاع جمهورية اليمن الجنوبي لاستقلال الدولة الكثيرية، والدولة القعيطية التي تشابه إلى حدّ التطابق إمارات الخليج العربي. وكانت دلالاتها السياسية ناقوس خطر يدق بعنف في أروقة الحكم الخليجية. وكان الحلّ بالنسبة إلى دول الخليج الناشئة هو في الاتحاد الطوعي في ما بينها بدلاً من الأخذ بنموذج الوحدة اليمنية القسرية، فكان قيام دولة الإمارت العربية المتحدة بين سبع إمارات كدولة موحدة هو الحل **الأول** لتلافي الوقوع في مصير إمارات الجنوب العربي، ثم جاء الحل **الثاني** ولو بشكل أقل تماسكاً، وهو قيام مجلس التعاون كمنظمة أمن جماعي لدوله. وصارت دول الخليج العربي ترى أن أمن الخليج هو أمنها كدول، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول. ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية، فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج. وتتبنى دول مجلس التعاون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحلّ الخلافات بالطرق السلمية، ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي، وتبنّي سياسة الحياد.

د ـ المفهوم الإيراني لأمن الخليج

وفق المفهوم الإيراني لأمن الخليج، فإن التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة يمثلان التهديد الرئيسي لأمن الخليج. وقد فرض شاه إيران نفسه كبديل من الوجود الأجنبي، ثم سقط. وجاءت الجمهورية الإسلامية التي ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون من مسؤولية دولها، هذا فضلاً عن ضرورة تشجيع التقارب

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩٧.

الاقتصادي بين دول المنطقة بالطريقة المشابهة لنموذج الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة لهذا المفهوم، فإن إيران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الأمنية كافة التي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيها العربية، حيث جاهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من استراتيجيات الأمن الخليجي. كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا، إذ تعتبر إيران نفسها الموازن والرابط بين طرفي الأمن بين الخليج العربي ودول وسط آسيا(٣٢).

وليس الأمن في جانبه العسكري فقط مفتاح علاقات المنطقة بالعالم المحيط بها، بل إن الاقتصاد والثقافة ثغرتان أمنيتان يتوجب إقامة الثغور على كل منهما لتربّص العدو بنا من خلالها، حيث بات معروفاً أن معايير تعامل الغرب مع دول المنطقة من الواجهة الجيوسياسية تقوم باعتبارها ضرورة ممكنة توجب جذبها جذباً كاملاً إلى علاقات التبعية للغرب. وكما يرى البعض(٣٣)، فإن الغرب يستهدف تفتيت الثقافة العربية لما فيها من قيم وعناصر قد تقود في نهايتها إلى القوة التي تطيح مخططات الهيمنة الخارجية.

ثالثاً: أمن الخليج في استراتيجية القوى الاستعمارية الأولى

عند تتبع الأجزاء الآسيوية المطلة على المحيط الهندي لا تخطئ العين نقاطاً تأخذ دور المفاتيح التي تتحكم في تلك الأنحاء، وهي ملقّا (Malacca) في ماليزيا، وجاوَه (Java) في إندونيسيا، وغوا (Goa) وكالكتا (Calcutta) في الهند، ومسقط وهرمز والبحرين وعدن في الجزيرة العربية، ومدغشقر وموزمبيق وسوقطرة وبربرة في أفريقيا. ولم يكن احتلال هذه المواقع الاستراتيجية خياراً من بين الخيارات، بل كان ضرورة استراتيجية لا بد منها لضمان السيطرة على الطرق البحرية. وإذا كانت بوابة الأمن هي نقطة الارتكاز الأولى في دائرة التدابير الأمنية، فقد كانت هذه هي بوابات الشرق.

ولم تكن نعمة الموقع لهرمز والبحرين ومسقط وعدن التي حباها به الله ذخراً استراتيجياً في كل الأوقات، بل كان عبئاً استراتيجياً عليها منذ غابر الأزمنة، وفي حالات ضعف الدولة الإسلامية بشكل خاص. ومن سنن الحياة أن الحضارات تأتي مفصولة بالزمان والمكان، ولم يوجد إلا عدد قليل من الحضارات التي قامت معاً في

---

(٣٢) عبد الكريم الغربلي، «الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه،» **سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي** (الكويت) (١٩٩٩)، ص ١٥.

(٣٣) قاسم، «الثقافة المشتركة في حوار دول مجلس التعاون الخليجي وإيران،» ص ٢٠٩.

الوقت نفسه(٣٤). وقد أصاب الحضارة العربية الإسلامية الذبول في الوقت الذي قامت فيه حضارات في الغرب والشرق. وعلى رغم ذلك، أدّت شعوب الخليج العربي دوراً حضارياً في زمن ضعفها، حيث كانت الوسيط في نقل تجارة الشرق إلى الغرب، ولم يعترِ الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج التآكل جراء الضعف والحملات الرامية إلى تقويض دورها كممول استراتيجي لأوروبا ببضائع الشرق قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح وبعده.

١ ـ الخليج العربي والحملات البحرية الصينية

إن البحث في أولويات الأشياء أمر شاق ومحفوف بالأخطاء، وبخاصةٍ إذا كانت الوثائق التي بين أيدينا لا تسعفنا في الوصول إلى الصورة الحقيقية التي ننشد من جراء طمسها بعض المعالم بقصد أو من دون قصد، ومن ذلك صورة القوى الاستعمارية الأولى التي وصلت إلى الخليج، فلم يذكر الكتّاب العرب أو الأجانب أن الصينيين كانوا من أوائل القوى الاستعمارية في المحيط الهندي، وقد وصلوا إلى الخليج والبحر الأحمر وأفريقيا.

كانت هرمز الواقعة في مدخل الخليج العربي دولة إقطاعية جبارة تحكم ما حولها خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين(٣٥)، وقد شملت أملاكها هذه جانباً كبيراً من جزيرة العرب من ناحية، وجانباً كبيراً من فارس من ناحية أخرى، وقد حكمها سلاطين عرب يقرّون بالتبعية لفارس(٣٦).

(٣٤) هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ص ١١٥.

(٣٥) استطاعت هرمز خلال فترة زمنية قصيرة استغرقت جزءاً من نهاية القرن الثاني عشر أن تلعب دوراً فاعلاً في حركة التجارة العالمية بحكم موقعها في الخليج العربى. وفى نهاية القرن الثالث عشر زارها ماركو بولو (Marco Polo)، وكتب ابن بطوطة عن أهميتها الاقتصادية. ولعل أجمل ما قيل في وصفها ما ذكره الأب راينل (Raynal) في نهاية القرن الرابع عشر، وكيف أصبحت هرمز عاصمة لإمبراطورية تشمل جزءاً كبيراً من بلاد العرب وجزءاً آخر من فارس. أما المصنفون الجغرافيون كالإصطخري والمقدسي والإدريسي، فإنهم يؤكدون عالمية المدينة كمنطقة تجمّع عالمية، وإن احتفظت مع ذلك بطابعها العربي والإسلامي. وبلغ عدد سكانها مع نهاية القرن الخامس عشر حوالى أربعين ألف نسمة. واللافت للنظر تلك المكانة السياسية والاقتصادية التي شغلتها هرمز على الرغم من مساحتها الصغيرة، حيث تحولت تلك الدويلة الصغيرة إلى ما يشبه المدينة الحرة، في الوقت الذى كانت فيه تجارة آسيا تسلك طريقين أساسيين: طريق البحر الأحمر، وطريق الخليج العربي، إلى سواحل الشام. لقد استطاع أهل هرمز أن يصنعوا لأنفسهم كياناً مستقلاً عن فارس من خلال قوة بحرية ضاربة تمكنت من فرض الأمن في الخليج إلى درجة أن البرتغاليين قد ترددوا كثيراً في مهاجمة هرمز. نقلاً عن: محمد صابر عرب، «هرمز المملكة التي ابتلعها التاريخ،» متوفرة على الموقع: <http://www.nizwa.com/volume3/p115_127.html>.

(٣٦) Arnold Talbot Wilson, *The Persian Gulf; an Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century* (London: George Allen and Unwin, 1959), p. 106.

وقد اشترك العرب ومنهم أهل هرمز وأهل الصين في التعرض للخطر المغولي الذي دخل الصين باحتلال بكين (Peking) في عام ١٢١٥م، وخرج منها بقدوم أسرة «مين» (Ming) عام ١٣٦٨م(٣٧). ولكن الخوف كان قد توطن على ما يبدو في وجدان كلتا الدولتين: الصين وهرمز. كما أدى قيام إمبراطورية مغولية جبارة في آسيا الوسطى خلال تلك الفترة إلى الإخلال بالصلات البرية التقليدية بين الشرق الأقصى والشرق العربي وأوروبا. وخشي حكام الصين من أسرة «مين» (Ming) أن يقطع المغول في غارات جديدة طريق الحرير، فأخذوا يعوّلون على الطريق البحري عبر المحيط الهندي، والبحر الأحمر، ثم مصر(٣٨).

في عام ١٤٠٢م أخذ إمبراطور الصين تشين تسو (Cheng-tsu) وفي نشاط محموم ببناء أسطول بحري قوامه ٢٥٠ سفينة، وعقد لواء قيادته إلى أمير البحر الصيني المسلم تشين هو (Cheng-ho) الذي كان يتحدث العربية. وقد خرج تشين هو في سبع حملات بحرية عقد خلالها أحلافاً عسكرية واتفاقيات تجارية مع الحكام المسلمين على طول طريقه، حتى وصل إلى إثيوبيا في أفريقيا.كما عقد حلفاً عسكرياً مع حاكم ملقا التي جعلها قاعدة لعملياته عام ١٤٠٧م. وفي الحملة الثالثة احتل بدموية مفرطة جزيرة سيلان، ثم في الحملة الرابعة عام ١٤١٤م وصل إلى جزر المالديف، ثم هرمز بسفن بلغ عددها ٦٢ سفينة عليها ٢٧٥٠٠ رجل(٣٩)، حيث سلم حاكمها رسالة من الإمبراطور وأخذ من حاكمها هدايا ثمينة. وكان في بعثته الكثير من الصينيين المسلمين، منهم «ماهوانغ» الذي كان يخطط لإرسال بعثة إلى مكة، وكان يجيد اللغة العربية(٤٠).

تواصل تشين تسو مع حكام خليجيين آخرين في مسقط، والأحساء التي كانت تتبع هرمز، واستمر العلم الصيني مرتفعاً في موانىء هرمز والخليج. وقد تاجر الصينيون في التوابل والأحجار الكريمة، وعقدوا صلات مع حكام الجنوب العربي وشرق أفريقيا(٤١). وكان آخر ذكر لتشين سو في الخليج العربي عام ١٤٣٣م، إذ

---

(٣٧) Arthur Cottrell, «Ancient China, an Eyewitness Book,» <http://fergies3.newton.mec.edu/angier/Ferguson/fergies98-99/China/asianhistory.htm>.

(٣٨) غريغوري بونداريفسكي، **الخليج العربي بين الإمبرياليين والطامعين في الزعامة** (موسكو: دار نشر وكالة نوفستي، ١٩٨١)، ص ١٩.

(٣٩) The Applied History Research Group, the University of Calgary, <http://www.ucalgary.ca/applied_history/tutor/eurvoya/ming.html>.

(٤٠) بونداريفسكي، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٤١) «Chinese Cultural Studies: Concise Political History of China,» Compton's Living Encyclopedia, America Online (August 1995), <http://acc6.its.brooklyn.cuny.edu/~phalsall/texts/chinhist. html>.

مكث في هرمز لمدة سنة كاملة أرسل خلالها بعثة إلى مكة بقيادة هونغ باو (Hung Po). وقد اتصفت رحلات أسطول تشين تسو المكوكية من مقديشو إلى هرمز وإلى الصين بتدبير الانقلابات والابتزاز في حالات كثيرة، بل العنف الشديد أيضاً، كما حصل في سيلان عندما أسر ملكها وأرسله مع أسرته إلى الصين. ثم انتهت الحملات الصينية بقدوم الإمبراطور سو غوزي (Zhu Gaozhi)(٤٢). وتم تحويل أمير البحر تشين هو إلى وظيفة الإشراف على ترميم القصور الملكية لإبعاده عن الأسطول. وفقدت الصين فييتنام، ومعها فقدت حلقة من حلقات الطريق إلى الهند.

وعند تحليل ما سبق، نجد أن الصينيين في رحلاتهم السبع منذ أوائل القرن الخامس عشر لم يكونوا تجاراً فقط، فقد كانت هذه الحملات البحرية حملات عسكرية، بمعنى أن السفن كانت محملة بالجند والسلاح، ولم يكن التقرّب السلمي من دول المحيط الهندي وأفريقيا هو الصفة الدائمة، بل حل العنف في الرحلات الأخيرة، وبخاصة في أفريقيا وسيلان، كما ذكرنا، حتى إن أسرة «مين» (Ming) اتخذت الزرافة التي لا توجد إلا في أفريقيا رمزاً لها ودليلاً على نفوذها الذي وصل إلى مناطق نائية. صحيح أنه لم يذكر اسم الصين إلا مقروناً بنعوت السلم، لكن ما الذي يمنع الصين من أن تكون قوة استعمارية؟ إن من السهولة لكل شعوب الأرض أن يصبح الغزو والاحتلال مطلبين شعبيين بين مواطنيها، وعندها لا يجد الحكام مفراً من الانسياق وراء الرأي العام الذي ينشد الأمجاد الحربية ويخلدها في آدابه، وأدب الصين خير شاهد على ذلك.

وقد ذكر بونداريفسكي أن الصينيين مكثوا في هرمز لمدة تزيد على العام خلال الحملة السابعة (١٤٣١-١٤٣٣م)، وهي فترة طويلة نسبياً، ما يطرح احتمال أن يكون قدومهم إلى المنطقة إنما حصل من أجل احتلالها، وليس للتجارة معها فقط، فحجم أسطولهم كان كبيراً، ولا يدل على أهداف تجارية بحته فحسب، وإنما على إقامة قواعد في المنطقة.

وقد ذكرنا آنفاً أسباب انهيار المشروع الاستعماري الصيني في الخليج وارتباطها بالأحداث الداخلية وتغيّر الحكم في الصين، وكما هو معروف أن مرور الصينيين في الخليج لم يكن قاسياً أو وحشياً كما كان لاحقاً أثناء السيطرة البرتغالية على المنطقة. وربما هذا ما جعل رحلاتهم لا تشغل حيزاً كبيراً في كتب المؤرخين العرب، ومن هنا نعتقد أن حملات الصينيين في الخليج لم يكن هدفها مختلفاً عن غيرها من الدول

(٤٢) *China Daily*, 19/3/2002, <http://www.china.org.cn/english/29041.htm>.

الاستعمارية، لكن التغيّرات الداخلية عطلت المشروع الصيني. ولم يكن بلد مثل الصين ولد فيه صن تسو (Sun-Tzu)[٤٣] أشهر استراتيجي في التاريخ ليفتقد رجالاً حاذقين في الاستراتيجية يعرفون أن هرمز هي مفتاح الخليج العربي، كما هي عدن وملقّا التي احتلوها في بداية حملاتهم.

فرض الصينيون كغيرهم نوعاً من الفدية على حكام هرمز التي كان يتبعها أجزاء كبيرة من الخليج العربي. وهذا جعل الهرمزيين خاضعين للصينيين، كما خضعوا للبرتغاليين والهولنديين لاحقاً، بل إن أربع سفارات من عرب وفرس الخليج وصلت إلى الصين تطلب ودّ الإمبراطور وتمدّ يد الصداقة له. ثم إن صدام الصينيين والهرمزيين بدل تصالحهم كان أكثر احتمالاً، ففي مقياس علاقات الحضارات مع بعضها نعتقد أن الصينية والعربية على طرفي نقيض، وإن لم يكن بينهما عداء سافر كما هو مع حضارة الغرب المسيحية. وسبب التنافر يعود إلى اختلاف أهم عنصرين في الحضارة، وهما اللغة والدين.

وعلى رغم إرسال الصينيين بحارة مسلمين في أسطولهم إلى الخليج، وفي غياب هذين العنصرين، يصبح عدم فهم كل طرف للآخر هو سيد الموقف، ويتبعه عدم الثقة، على رغم نجاح حالات محدودة لا تقلل مما نذهب إليه، كما أن هرمز بتجارتها المزدهرة لا تمثل قوة إيجابية في علاقتها مع الصين، بل يمكن أن نستعير من هانتنغتون ما يسميه بـ «الحضارة المتحدية» على رغم اختلاف المدلولين للكلمة[٤٤].

٢ ـ البرتغاليون رأس السهم الغربي الأول في الخليج

بعد ٦٥ سنة من رحيل الصينيين ظهر البرتغاليون في الأفق، فاتحين هذه المرة الطريق لأساطيل من الغرب، في جولة جديدة من صدام الحضارات المحكومة أولاً بآليات الديانة كمعيار للتمييز بين الحضارات وحتمية الصراع باعتبار الإسلام العدو الأول للعالم المسيحي الأوروبي[٤٥]، ثم السيطرة عليه سياسياً واقتصادياً، واحتكار التجارة الشرقية.

وبينما تمكّن فاسكو دا غاما (Vasco Da Gama) من الوصول إلى الهند الحقيقية في آب/ أغسطس عام ١٤٩٨م، كان الملاحون الإسبان يتخبطون في جزر الهند المزعومة

---

(٤٣) للمزيد عن صن تسو وكتابه **فن الحرب** انظر: *The Art of War* (ebook), Translated from the Chinese with Introduction and Critical Notes by Lionel Giles, First Published in 1910, <http://www.literatureproject.com/book/tzu/art-war/>.

(٤٤) هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ص ٢٣.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

في البحر الكاريبي(٤٦). وكان موضع قدم البرتغاليين الأول في كوشن (Cochin)، حيث وضع الحجر الأول للقلعة البرتغالية في الهند في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٥٠٣(٤٧).

ويدور خلاف بين المؤرخين حول دور أحمد بن ماجد(٤٨) في إرشاد البرتغاليين إلى طريق الهند، ويخلص عبدالله الغنيم إلى أن ابن ماجد لم يزر مالندي بناء على كتاباته، وهي التي قيل إنه قاد فاسكو دا غاما منها، وإن ربّاناً هندياً من كرجات اسمه كاناكا هو الذي قام بذلك(٤٩).

وعلى رغم بعض الاختلافات والفروقات داخل المعسكر البرتغالي التي لا تشكل تحدياً للمسلمات الأساسية للرؤية الاستراتيجية، والتي محورهما المشترك إحكام السيطرة على منافذ التجارة، وتحطيم تجارة المسلمين، من خلال منعهم من مزاولة النقل البحري والبري من الشرق إلى الغرب، واحتكار التجارة بين الهند وأوروبا وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، إذ إن الاختلافات هي مجرد خلافات حول التكتيك والوسائل التي يجب اتباعها، والتي تمكن من تحقيق الأهداف. وعلى رغم هذه الاختلافات، فقد كانت استراتيجية البرتغاليين في الشرق تقوم على سياستين لتحقيق الأهداف:

أ ـ **السياسة الأولى** من الاستراتيجية البرتغالية تبنّاها أول نائب للملك في الهند (١٥٠٥-١٥٠٩) فرانسيسكو دالميدا (Francisco d'Almeida)، وكان أقل تطرفاً، وتبنّى سياسة إقامة المراكز التجارية على السواحل الاستراتيجية للهند وشرق أفريقيا، حيث

(٤٦) وليم جيمس ديورانت، **قصة الحضارة**، ترجمة عبد الحميد يونس (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢)، مج ٦، ج ٢، ص ٥٦.

(٤٧) S. G. W. Benjamin, «Portuguese in India: A Historic Episode,» *New Englander and Yale Review*, vol. 24, issue 92 (July 1865), p. 469, <http://cdl.library.cornell.edu/moa/moa_search.html>.

(٤٨) شهاب الدين أحمد بن ماجد، بحار عربي ماهر ولد عام ١٤٢١م في جلفار برأس الخيمة لأسرة تشتغل بالملاحة، عرف علوم البحار وطوّر فيها ويعود الفضل إليه في ايجاد الإبرة المغناطيسية ولقب بأسد البحار بلا منازع، كما كتب نحو أربعين مؤلفاً من أشهرها **الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، وحاوية الاختصار في أصول علم البحار**، وكان لديه عدد من القصائد البحرية (الأراجيز) وملاحظات متعلقة بعلوم الفلك وطبقات الأرض والرياضيات والفراسة والإشارة والتجارة، بل علم النفس والاجتماع أيضاً. وقد أصبحت مؤلفاته مرجعاً مهماً للباحثين عن الحقيقة بين البحارة وحقق شهرة واسعة بشهادة المستشرقين، ساعد أهل الخليج في فنون ركوب البحار والوصول إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا، كما ساعدت خبرته البرتغاليين في الوصول إلى الهند وجلب الاستعمار البرتغالي إلى المنطقة، وقيل إنه انقاد خلف الملاحين البرتغال من دون وعي لأنه كان مفرطاً في شرب الخمر.

(٤٩) عبد الله الغنيم، **الفوائد في أصول علم البحر والقواعد لشهاب الدين أحمد بن ماجد** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤)، ص ٣٢.

تتم حماية المصالح التجارية من خلال مطاردة سفن المسلمين. ولم يكن دالميدا يؤيد الغزو المسلح وتدمير الموانىء التجارية[٥٠].

ولكن هذه السياسة كانت محل سخط برتغالي، وزاد الطين بلة وصول أسطول المماليك بقيادة حسن الكردي إلى جزيرة ديو (Diu) في الهند عام ١٥٠٨، حيث أغار على البرتغاليين بقيادة لورنزو دالميدا، ابن نائب الملك، وحطم أسطولهم في معركة متقطعة لمدة ثلاثة أيام قرب شيول فو، وقتل فيها لورنزو عام ١٥٠٨. وكانت هذه الهزيمة كافية لإنهاء سياسة دالميدا المعتدلة، لكنه رفض أمر عزله من منصبه حتى أخذ ثأر ابنه وهزم حسن الكردي في ميناء ديو في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٠٩ من جراء خيانة بعض الملوك المسلمين[٥١].

قاد ألفونسو دا ألبوكيرك (Alfonso de Albuquerque) السياسة الثانية في الاستراتيجية البرتغالية في الشرق، وكانت الروح الصليبية لا تزال تسيطر على أفكاره مع العديد من الضباط البرتغاليين على أثر حركة الاسترداد. وهو المؤسس الحقيقي للإمبراطورية البرتغالية في الشرق، وكان يرى أن المسافة الطويلة بين إمبراطوريتهم في الشرق والبرتغال عامل ضعف يجب تلافيه لحماية الإمبراطورية من التفكك، على أمل توسيعها مستقبلاً، وشرع بعد ذلك في الاستيلاء على أكبر عدد ممكن من المدن التجارية والموانئ الرئيسية المطلة على المحيط الهندي، وأخذ في بناء القلاع والحصون، كما نظم إدارتها من خلال ربطها بملك البرتغال مباشرة، لكي تظل الإمبراطورية البرتغالية مترامية الأطراف تدار من لشبونة[٥٢]. وشرع أيضاً بمساعدة الهندوس في نقل العاصمة إلى غوا عام ١٥١٠، وكانت من قبل تحت حكم إسلامي ضعيف، وجعلها المركز التجاري والعسكري والديني الأول للبرتغاليين في الشرق.

حدّد ألبوكيرك في تحليله الموقع الاستراتيجي في الهند الشرقية ثلاث نقاط رئيسية، هي عدن، وهرمز، ومضيق ملقّا، وقال عن مدينة هرمز: «في رأيي أنها أعظم أهمية منها جميعاً»[٥٣]. وكان لا بد من الحصول على الجوهرة، وقد قال الشاعر

---

(٥٠) محمد حميد السلمان، **الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين ١٥٠٧ ـ ١٥٢٥** (العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠)، ص ١٤٤.

(٥١) Robert Bertram Serjeant, *The Portuguese off the South Arabian Coast; Hadrami Chronicles, with Yemeni and European Accounts of Dutch Pirates off Mocha in the Seventeenth Century* (Oxford: Oxford University Press, 1963), p. 48.

(٥٢) السلمان، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٥٣) نقلاً عن: نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٤٤.

الإنكليزي جون ملتون (John Milton) ١٦٠٨–١٦٧٤): «العالم كله إن كان خاتماً فهرمز يجب أن تكون جوهرته»(٥٤). ولكن البرتغاليين ذهبوا إلى احتلال نقاط أكثر من هذه الثلاث، فضموا شبه جزيرة غوا (Goa) على ساحل مالابار (Malabar) الهندي، وجزيرة سوقطرة (Socotra) على مدخل البحر الاحمر، ومكاو (Macao) على ساحل الصين.

توجّه ألبوكيرك إلى تنفيذ السياسة التي آمن بها، وتتلخص هذه في سيطرة البرتغاليين على المياه الهندية ودفع العرب إلى بحارهم الداخلية وإغلاقها عليهم من خلال الاستيلاء على مداخلها، وبناء القلاع في كل موقع مهم، بعد أن صدر له تخويل ملكي بذلك(٥٥). ففي آب/ أغسطس ١٥٠٦ استولى على جزر كوريا موريا العمانية، ثم قلهات وقريات التي عمد سكانها إلى المواجهة، ولذا نكّل البرتغاليون بهم(٥٦). واتجه بعد ذلك إلى مسقط ورحل عنها مخلفاً إياها حطاماً تذروه الرياح. كما لم يكن حظ صحار وخورفكان أفضل من بقية مدن الساحل العماني. ثم دار ألبوكيرك بأسطوله حول رأس مسندم عائداً إلى هرمز التي يذكرالبعض(٥٧) أنه كان قد مر عليها قبل أن يدمر الموانىء السالف ذكرها. كان ألبوكيرك يرى ما لا يراه رجاله المتذمّرون، فهرمز لا تتحكم في مدخل الخليج فحسب، بل تمثل مصدراً مالياً كبيراً(٥٨).

استولى البرتغاليون على هرمز، ثم أكد ألبوكيرك سيطرته على البلد ببناء قلعة تكون مقراً لقوة برتغالية تقيم فيها، وذلك في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٠٧، وسماها «سيدتنا فكتوريا» (Nossa Senhora Da Victoria). وقد تبعت الموانىء التي كانت تخضع لقوة هرمز الإقليمية سلطة البرتغاليين، مثل جزر قشم ولاراك وجلفار(٥٩) ومسقط وقلهات والبحرين والقطيف منذ مقتل مقرن بن زامل الجبري، حاكم الأحساء والبحرين والقطيف سنة ١٥٢١.

---

(٥٤) نقلاً عن: عصام سخنيني، «مملكة هرمز أسطورة الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: **ندوة الثقافة والعلوم** ([أبو ظبي: د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ٧.

(٥٥) جان أوبان، **مملكة هرمز**، ترجمة ناديا عمر صبري (أبو ظبي: ديوان رئيس الدولة، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٢)، ص ٦٧.

(٥٦) بدر الدين عباس الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط ٢ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ج ١، ص ١٥.

(٥٧) قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، ص ٣٦٣.

(٥٨) صبري فالح الحمدي، **صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث** (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٥٤.

(٥٩) جلفار هي مدينة قديمة معروفة للرحالة والجغرافيين المسلمين مثل المقدسي في القرن العاشر والإدريسي في القرن الثاني عشر. كانت جلفار ميناءً مهماً ومسقط رأس أسد البحار أحمد بن ماجد أعظم بحار في القرن الخامس عشر. اندثرت جلفار وقامت رأس الخيمة بالقرب منها، وقام الغزاة البرتغاليون بهدمها عدة مرات في القرن السادس عشر، ثم أعاد الإنكليز هدمها في أواخر القرن الثامن عشر بعد أن أصبحت معقلاً للقواسم.

أ ـ نظام الأمن البرتغالي

نجح ألبوكيرك بفرض أول نظام أمن للخليج من وجهة نظر برتغالية، حيث أوجد نظام مراقبة تجارياً دقيقاً من خلال نظام الكارتاز (Cartaz) أو الرخص البحرية، فلا تسافر السفن إلا بوثائق برتغالية. كما ابتدع البرتغاليون نظام القافلة (Cafilas)، ويقصد به الإبحار في شكل قوافل بحرية ترافقها السفن الحربية البرتغالية لمنع السفن العربية من التوجه إلى موانىء غير خاضعة لسيطرة البرتغاليين.

كما نجح البرتغاليون بفرض نظام أمني آخر تمثّل في منع التجارة في الخيول إلا من قبل البرتغاليين، ومنعوا الهنود والمسلمين من شرائها بعدما اعتبروها من الأسلحة. وكانت جمارك تجارة الخيل تمثل نصف عائدات غوا. كما لفتت تجارة اللؤلؤ نظر البرتغاليين، فتدخلوا في بيعه وشرائه، وفرضوا ضرائب فادحة أدت إلى انهيار تجارته[٦٠].

وأهم ما ميّز الاستراتيجية البرتغالية في الخليج هو تطبيقهم أحد مبادئ الحرب الرئيسية، وهو الاقتصاد في القوة[٦١]، بحيث بنوا القلاع على الشواطئ وحصّنوها بما يكفي للدفاع عنها فقط، ونشروها على طول الخطوط الملاحية من دون التوغل شبراً واحداً داخل الصحراء. وكان هذا المبدأ هو ما سار عليه ألميدا خاصة. لهذا، وصفت إمبراطوريتهم بالبحرية (Sea Borne Empire)، بل إنه في منتصف القرن السادس عشر الميلادي كانوا يديرون القلاع والسفن في الشرق كله بعشرة آلاف رجل فقط[٦٢]. وقد نجح البرتغاليون بهذا الأسلوب لأنهم وجدوا على الساحلين كيانات منعزلة. وساعد على نجاح هذا المبدأ في أول الأمر بطش البرتغاليين. ولكن هذا الاقتصاد في القوة خذلهم عندما فشلوا في تطويره بناء على مجريات الأمور في المنطقة. ونعتقد أن قلة العنصر البشري في هذه المرحلة من الوجود البرتغالي كان هو سبب تراجع القوة البرتغالية، وظهور القوة النارية الأوروبية الأخرى المعادلة لها. ولا

---

(٦٠) خالد آل خليفة، «التأثير البرتغالي على التجارة في الخليج العربي خلال القرن السادس عشر،» ورقة قدمت إلى: **ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي: (من سقوط بغداد إلى نهاية الإستعمار البرتغالي)** (أبو ظبي: دار صحف الوحدة، ١٩٩٠)، ص ٥١٨ ـ ٥٢٠.

(٦١) تحكم التحركات الاستراتيجية والعملياتية في العلم العسكري تسعة مبادئ في المعسكر الغربي وأكثر منها قليلاً في المعسكر الشرقي، وتضم مبادئ الحرب، الحشد (Mass) وتحديد الهدف (Objective) والعمليات الهجومية (Offensive) والمفاجأة (Surprise) والاقتصاد في القوة (Economy of Force) والمناورة (Maneuver) ووحدة القيادة (Unity of Command) والأمن (Security) وبساطة الخطة (Simplicity).

(٦٢) John Hoyt Williams, «From Madeira to Macao «The First Sea Borne Empire»,» <http://marauder.millersv.edu/~columbus/data/his/WILLIAM1.HIS>.

حاجة بنا إلى سوق الكثير من الأدلة على جدوى العنصر البشري، فقد استمر ازدهار الإمبراطورية الرومانية عبر القرون لاستمرار وصول دفعات من الأسرى. وكان هذا المدد من العبيد عماد جيوش الحملات العسكرية، وعندما شحّ هذا المصدر تفاقمت أزمات روما، ثم انهارت تدريجياً[٦٣]. كما أن ممارسة البرتغاليين للتجارة بصورة سيئة جداً، وهم بشكل عام لم يكونوا أكثر من جامعي ضرائب أو محصلي أتاوى بطرق بشعة[٦٤]، كما كان من أسباب ضعف البرتغاليين خضوعهم للإسبان عام ١٥٨٠ على يد فيليب الثاني.

ب ـ موقف القوى المحلية من نظام الأمن البرتغالي

يمكننا أن نشير إلى مقاومة مسقط وهرمز لحكامهم، كما تصدّى الجبور للبرتغاليين ببسالة وصدّوهم عن البحرين والقطيف فترة طويلة، خاصة في عشرينيات القرن السادس عشر[٦٥]. كما نستطيع أن نشير إلى عام ١٥٢٢ عندما اندلعت ثورة عارمة عرفت بـ «ثورة الأهالي» أو «ثورة الجمارك» عمّت مدن الخليج كافة في ليلة واحدة[٦٦]. أما يعاربة عُمان، فقد ظهرت مقاومتهم المجيدة للبرتغاليين بعد مائة عام من وصولهم، إذ تمكّن الإمام ناصر بن مرشد عام ١٦٢٤[٦٧] من إلحاق الهزائم المتكررة بهم وبالفرس كذلك، فخلص جلفار من الفرس والبرتغاليين، وهاجم صحار وقريات وانتزعهما من البرتغاليين. أما حامية البرتغاليين الرئيسية في مسقط، فقد اضطرها الحصار إلى طلب الصلح في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٦٤٨م[٦٨].

---

(٦٣) غاستون بوطول، **السلم المسلح**، **تعريب أكرم ديري ومحمد رائف المعري** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧١)، ص ١٢.

(٦٤) الحمدي، **صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث**، ص ٧٣.

(٦٥) السلمان، **الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين ١٥٠٧ ـ ١٥٢٥**، ص ٢١٥ ـ ٢٣٠.

(٦٦) عدنان السيد محمد العوامي، «الحركات الوطنية في القطيف والأحساء والبحرين في العصر البرتغالي،» **مجلة الواحة**، العدد ٩ (١٩٩٨)، وانظر: <www.alwaha.com>.

(٦٧) John Gordon Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, 6 vols. (Farnsborough: Gregg, 1970), vol. 1: *Historical* (Calcutta, India: [n. pb.], 1915), part 1, p. 22.

(٦٨) جاء الدافع وراء انتخاب الإمام ناصر بن مرشد في عام ١٦٢٤ كأول أئمة اليعاربة في عمان مزيجاً من العصبية الدينية والقومية. كانت عمان تعيش أزمة سياسية واجتماعية عميقة. وقد قام الإمام بمعونة العلماء بتركيز جهوده على إعادة الروح إلى الإباضية وإعادة توحيد البلاد. وقام بجهود عظيمة لاستعادة مدن الساحل العماني وبلداته، مثل جلفار وصحار ومسقط من أيدي البرتغاليين. اشتهر الإمام ناصر بكونه نموذجاً للشورى والعدل والتقوى حتى توفي في نيسان/ أبريل ١٦٤٩. وانتخب ابن عمه سلطان ابن سيف الأول، حيث بدأ اليعاربة في تكوين مؤسسات دائمة لدولتهم. وتم تكوين جيش وأسطول وجهاز =

ج ـ موقف القوى الإقليمية

نجد لدى معظم المؤرخين أن موقف القوى الإقليمية من الوجود البرتغالي كان ضعيفاً بسبب قوة البحرية البرتغالية، ولتناحر القوى الإسلامية. ولكن من يقرأ موقف المماليك والعثمانيين يخرج بانطباع أكثر إشراقاً، فقد سقطت دولة المماليك وبيرق حربهم في طريقه لمنازلة البرتغاليين.

أما العثمانيون، فقد كانت حدودهم الدامية مع أوروبا أكثر إلحاحاً في طلب المدد. كما ركزوا في دفاعهم على البحر الأحمر لمنع البرتغاليين من الوصول إلى الحجاز، فأبحر سليمان باشا الخادم من مصر عام ١٥٣٧ إلى الخليج العربي، حيث استولى على مسقط والقطيف، وحاصر هرمز. غير أن البرتغاليين تمكنوا من استرداد القطيف، ما دفع بالعثمانيين إلى الانتقام عندما سيّروا ثلاثين سفينة و١٦ ألف مقاتل كان على رأسهم بيري بك[٦٩] في تموز/ يوليو عام ١٥٥٢، وتمكنت الحملة من ضرب البرتغاليين والاستيلاء على مسقط، وإن عجزت عن إسقاط هرمز بسبب قدوم التعزيزات إليها. ثم عهد السلطان العثماني إلى سيدي علي بن حسين في تموز/ يوليوعام ١٥٥٤ الذي اصطدم بالأسطول البرتغالي بقيادة دا منزيس وانتهت المعارك بهزيمة العثمانيين[٧٠]. وقد تجددت المعارك وتمكّن العثمانيون من فرض حصارهم على

= حكومي، كما تم تنظيم العلاقات بين عمان والقوى الإقليمية والدولية. . وقد بدأ في عهده التوسع العماني في شرق أفريقيا. وتميز حكم الإمام بلعوب بعد وفاة أبيه سلطان بمحاولاته إدخال الفنون المعمارية وتطويرها. ووقع الإمام بلعوب معاهدة مع البرتغاليين لفتح محطة تجارية لهم في مسقط، وسمح للسفن العمانية بالتوقف في الموانئ البرتغالية في المنطقة. واجه بلعوب مقاومة قوية قادها أخوه سيف، ودخل الاثنان في أتون حرب دموية انتهت بوفاة بلعوب عام ١٦٩٢. وفي عهد سيف بن سلطان أصبحت عمان أعظم قوة بحرية في كل سواحل المحيط الهندي، وأصبحت من مجرد قوة شن غارات إلى قوة توسعية، واستولى الإمام سيف على بمبسا وبمبا وزنجبار وباتا وكلوة. وقد وصف قيد الأرض بأنه أعظم أمراء اليعاربة، ولم تر عمان مثيلاً له لا قبله ولا بعده. وصف عهد سلطان بن سيف الثاني الذي استمر ثماني سنوات بأنه عهد هدوء داخلي ورخاء وتحرر من العداءات القبلية. وبلغت جهوده أوجها في حملته البحرية على البحرين. بدأت الدولة اليعربية مرحلة الإسراف والتبذير، وأبرز الأدلة على دخول هذه المرحلة هو أن الإمام أفرغ خزانة الدولة في بناء حصن الحزم الذي أصبح مركز حكمه وسكن فيه حتى وفاته في عام ١٧١٩. وبوفاة سلطان بن سيف الثاني أصاب الهرم الدولة اليعربية. وفي عام ١٧٣٧ نزلت القوات الفارسية في خورفكان، وسيطر الفرس على معظم عمان حتى طردوا منها على يد الإمام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٨. نقلاً عن: عبدالملك الهنائي وعبدالله الحراصي، «الدولة اليعربية (١٦٢٤ ـ ١٧٤٤) منظور خلدوني،» <http://www.nizwa.com/volume16/p31_40.html>.

(٦٩) محمد نصر مهنا، **الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٦)، ص ٦٨.

(٧٠) Serjeant, *The Portuguese off the South Arabian Coast; Hadrami Chronicles, with Yemeni and European Accounts of Dutch Pirates off Mocha in the Seventeenth Century*, p. 109.

البحرين والاستيلاء على مسقط عام ١٥٨١[٧١]. غير أنه لم يقدّر لهم البقاء فيها أو في غيرها من مناطق الخليج، فتركوا أمر الخليج وشأنه، واكتفوا بالولاء الديني من عرب الخليج لفترة تصل إلى مائة عام منذ دخول البرتغاليين المنطقة[٧٢].

أما الدولة الصفوية، فقد قام الشاه عباس بعد احتلال بغداد عام ١٥٠٨ بإرسال أسطول لنجدة هرمز، لكن البرتغاليين هزموه عند نابند، وهذا ما دعا الفرس إلى تغيير موقفهم من القوى المهدّدة لهم. وكانت موازنة الصفويين بين الخطر العثماني والخطر البرتغالي لصالح البرتغاليين، حيث مدّ الفرس يد الصداقة للبرتغاليين نكاية بالعثمانيين الذين هزموهم في جالديران عام ١٥١٤، ولذلك تمّ عقد حلف بين إسماعيل الصفوي وألبوكيرك عام ١٥١٥[٧٣]، لكن أي تحالف يفتقد القيم المشتركة لا يمكنه الصمود طويلاً. وهذا ما جرى لاحقاً، إذ استعان الفرس بالبريطانيين الذين قرروا مجابهة البرتغاليين حتى تخلص لهم تجارة الخليج، وهاجموا هرمز بشرط اقتسام عوائدها بين الطرفين[٧٤]، إذ انتهى الأمر باستسلام البرتغاليين في ٢١ نيسان/ أبريل ١٦٢٢، وأقاموا وكالة لهم في كونج على الساحل الفارسي، كما تولى سلطان بن سيف اليعربي طرد البرتغاليين من مسقط في ٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٦٥٠.

ويقول لوريمر: من غير المعقول في العلاقات الدولية أن تهاجم بريطانيا البرتغاليين وهم تحت الحكم الإسباني الذي كان في حالة سلم مع بريطانيا، ما جعل شركة الهند الشرقية البريطانية تسارع إلى شرح الأمور لملك بريطانيا بحجة أن سفن الشركة لم تقم بعمل يمكن أن يوصف بالقرصنة، بل كانت الحملة لحماية التجارة البريطانية[٧٥].

٣ ـ الهولنديون واستراتيجية العنف والانعزال

لا يخطئ المتتبع للاستراتيجية الهولندية في الخليج العربي حين يلاحظ تميّزها بثلاث ميزات صبغت توسعهم في المنطقة، وهي:

أ ـ التركيز على الجانب الفارسي من الخليج أكثر من الجانب العربي.

ب ـ المبادرة بالأعمال العدائية واستخدام القوة لحل النزاعات. وكما سنرى

(٧١) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٧٢) قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، ص ٣٧٥.

(٧٣) السلمان، **الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين ١٥٠٧ ـ ١٥٢٥**، ص ١٩٩.

(٧٤) Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, p. 24.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

لاحقاً، كان الهولنديون هم السباقين بفتح نيران مدافعهم على البريطانيين والفرس. وقد انتصروا في المضمار العسكري، إلا أن التاريخ أخذ منحى مغايراً للنتائج التي يتوقع حدوثها عقب الكسب العسكري عادة، حيث خسر الهولنديون في المحصلة النهائية.

ج ـ لجوء الهولنديين إلى الجزر المحصنة في آخر سنوات وجودهم في المنطقة، وهي سياسة استراتيجية ناجحة حتى اليوم، لكن سوء تطبيقها من قبل الهولنديين أدى إلى تحول الجزر إلى معتقلات كبيرة لهم، يشنّ عليهم العرب فيها غارات متوالية.

لقد تجاهل الهولنديون الفوارق الدينية بين الإسلام والمسيحية، إذ راح الهولنديون يتاجرون مع العرب والعثمانيين والفرس، كما استغل الهولنديون الفرصة وشاركوا الإنكليز في تحديهم الأمر البابوي الذي يمنح ممتلكات الشرق للبرتغاليين والغرب للإسبان، وعقدوا عام ١٦٠٤ أول معاهدة مع حاكم ملبار الهندي ضد البرتغاليين، وضربوا أضعف المواقع البرتغالية في إندونيسيا وحلوا محلهم[٧٦]، وهو إجراء استراتيجي آخر واضح في سياسة الهولنديين في الشرق، ثم كان ظهورهم في مياه الخليج لمناصرة البريطانيين على البرتغاليين. وتؤرخ الموسوعة الفارسية من دون المراجع العربية بقدوم الهولنديين إلى الخليج في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٢٣ عندما نجح هيوبرت فيسنغ (Hubart Vessing)، التاجر الماهر في إقامة وكالة تجارية في أصفهان، من خلال توقيع معاهدة تجارية مع الشاه عباس عندما كان مشغولاً بالدفاع عن بغداد التي يحاصرها العثمانيون[٧٧]. وقد اتخذ الهولنديون من بندر عباس مركزاً تجارياً لهم، وسيطروا على تجارة التوابل والحرير من خلال شركة الهند الشرقية الهولندية (Verenigde Oostindische Compagnie (V.O.C))[٧٨]. وقد اهتموا دون غيرهم باللؤلؤ الخليجي لامتلاك شركتهم مغاصات لؤلؤ في سيلان، كما أن هناك من يقول إنهم حاولوا الحصول على الكبريت من الكويت[٧٩].

لم يأت منتصف القرن السابع عشر إلا وحصل الهولنديون على مركز الأسبقية الثابتة في تجارة الخليج، بل توسعوا أيضاً بالقوة للضغط على الشاه، إذ بعثوا في

---

(٧٦) قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، ص ٣٨٥.

(٧٧) *Encyclopaedia Iranica*, edited by Ehsan Yarshater [et al.]; prepared by Center of Iranian Studies, p. 646, <http://www.iranica.com/articles/v7/v7f6/v7f646.html>,

وانظر أيضاً: مهنا، **الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر**، ص ٨٢.

(٧٨) *Encyclopaedia Iranica*, p. 646, <http://www.iranica.com/articles/v7/v7f6/v7f646.html>.

(٧٩) سلوت [وآخرون]، **هولندا والعالم العربي**، ص ٣٣.

أيار/مايو ١٦٤٥ بسبع سفن حاصرت بندر عباس، وهاجموا قلعة قشم، لكنهم فشلوا في احتلالها. وأثار ذلك خوف الشاه عباس الثاني الذي أعطاهم حق شراء الحرير من فارس وحق تصديره من دون دفع أية رسوم(٨٠)، ما أضرّ كثيراً بالتجارة البريطانية في فارس ومنطقة الخليج العربي. وكان أن نقلت شركة الهند الشرقية الإنكليزية مقر وكالتها من بندر عباس إلى ميناء البصرة. لكن الهولنديين أرسلوا سفنهم لقصف مركز البريطانيين هناك عام ١٦٤٩(٨١)، وأنزلوا سلعهم المختلفة فغمروا بها أسواق البصرة على نحو كاد يقضي تماماً على تجارة البريطانيين في تلك الجهات(٨٢).

جدّد الهولندي جان كانيوس (Joan Cunaeus) اتفاقية التجارة مع الفرس عام ١٦٥١، إذ ظلت الأفضلية في التجارة للهولنديين على سواهم من القوى الأخرى(٨٣). وفي عام ١٦٥٢ اندلعت الحرب بين إنكلترا وهولندا بصراع دام عامين. وقد ظهر أسطول هولندي في ميناء سورات الهندي، وتمكن من إغراق سفينتين عند بندر عباس، وتوقفت الحرب عام ١٦٥٤، ثم لم تلبث أن عادت من جديد عام ١٦٦٥ لمدة عامين آخرين.

عقب ذلك نجح الفرنسيون في القضاء على الأسطول الإسباني ـ الهولندي المشترك في البحر المتوسط عام ١٦٧٦، ما ألحق الخسارة بمركز الهولنديين في الشرق. ومن متناقضات سياسة «توازن القوى»(٨٤) التي كانت بريطانيا في طريقها لتبنّيها وهيمنت على الحياة السياسية في أوروبا أن بريطانيا وقفت إلى جانب هولندا عام ١٦٨٨ في مواجهة الفرنسيين.

وقد عاد الهولنديون إلى استخدام القوة في تعاملهم مع فارس، فحاصروا بندر عباس في عام ١٦٨٥ بخمس سفن حربية، قامت بنهب عدة سفن إيرانية، واحتلت جزيرة قشم، بسبب تعرض الوكيل الهولندي للضرب، إلا أن الأمور عادت إلى سابق عهدها في عام ١٦٩١، وتجددت الخلافات في عام ١٧١٢ عندما طلب موظف

---

(٨٠) Wilson, *The Persian Gulf; an Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century*, p. 164.

(٨١) محمد هادي، «النفوذ الأوروبي في العراق.. البدايات والمظاهر،» **مجلة الفكر**، السنة ٤، العددان ١١ ـ ١٢ (شباط/فبراير ١٩٩٦).

(٨٢) الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ٣٨.

(٨٣) *Encyclopaedia Iranica*, p. 646, <http://www.iranica.com/articles/v7/v7f6/v7f646.html>.

(٨٤) هنري كيسنجر، **الدبلوماسية**، ترجمة مالك فاضل البديري، ٢ مج (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، مج ١: **من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**، ص ٨٧.

الوكالة التجارية الهولندية في أصفهان بيتر ماكار (Peter Macare) حماية الشاه، مقابل إطلاع الفرس على كشوف الشركة الحسابية، وفيها تهرّب من ضرائب لصالح الفرس، فكانت هذه بداية للخلافات بينهما(٨٥).

خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر تضاءل نفوذ الهولنديين في الخليج، ليس بسبب الخصوم الأوروبيين فحسب، بل أيضاً بسبب الأفغان الذين احتلوا فارس (١٧٢٢-١٧٣٠)، وقتلوا الوكيل التجاري الهولندي، ما جعلهم يقدمون لنادر شاه في عام ١٧٣٠ دعماً بحرياً هولندياً بالقوة ليشنّ غارات على مسقط وعرب الحولة على الشاطئ الفارسي.

وللخليج العربي مفاتيح استراتيجية، وعلى من يحاول الاقتراب منه التمكن منها أولاً: و**أول** تلك المفاتيح مداخل الخليج العربي، وهي مداخل يسكن حولها العرب أكثر من الفرس، سواء في هرمز أو شطّ العرب. و**ثاني** المفاتيح، كما نعتقد، تلك الجزر المنتشرة على مسطحه المائي، ومعظمها يقطنه العرب، إذ التفت معظم الغزاة إلى تلك الجزر واستخدموها كنقاط خانقة. وفي هذا السياق، قاد البارون الهولندي كينبهاوزن (Tido Kinphausen)(٨٦) التغيّر في سياسة الهولنديين من تجاهل الساحل العربي إلى الاهتمام به، وإن لم يكن طويلاً، وهو الذي سبق أن تولى الوكالة في البصرة التي انتقلت من فارس عام ١٧٣٠، ولم ترجع إلا بعد نهاية حكم نادر شاه عام ١٧٥٢. ونجح كينبهاوزن في إقناع الشركة الهولندية بنقل وكالاتهم من الموانئ الخاضعة لفارس أو الدولة العثمانية والانتقال بها إلى جزر محصنة، حيث انتقلوا إلى جزيرة خرج، وبنى فيها قلعة موسلستين (Mosselsteyn)(٨٧)، واستعمل كينبهاوزن للدفاع عنها زنوجاً من مستعمرات جنوب أفريقيا، ومنها حاصر شط العرب لتحصيل الأموال التي كانت تؤخذ من الهولنديين كرسوم على غير وجه حق. كما أقام علاقات مع شيوخ الكويت وبوشهر وريج ولنجة وبنو كعب، وقام بدعوة الكثير من العرب إلى الغوص لصالح الشركة الهولندية. وكان على عكس سياسة رؤسائه في الشركة يؤيد التعامل مع الشيوخ العرب بدل الفرس والترك، بل ذهب إلى التوصية

---

(٨٥) *Encyclopaedia Iranica*, p. 646, <http://www.iranica.com/articles/v7/v7f6/v7f646.html>.

(٨٦) تيدو فريدريك فان كنيبهاوزن (Tido Kinphausen) ممثل هولندا في البصرة عام ١٧٣٠، قاد فكرة التغيير في سياسة الهولنديين من تجاهل الساحل العربي إلى الاهتمام به، وقد احتجزه العثمانيون ولم يفرج عنه إلا بغرامة باهظة. نقل الوجود الهولندي من موانئ الخليج إلى جزيرة خرج، وكانت توجهاته تدعو إلى توسع التعامل مع العرب، ومنها احتلال البحرين، والتعامل بقسوة مع الفرس والعثمانيين، ولم يوافق مجلس شؤون الهند الهولندي على توجهاته، فغادر إلى باريس حيث مات معدماً.

(٨٧) مهنا، **الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر**، ص ٨٥.

باحتلال البحرين التي كانت تعاني مشكلات في ذلك الوقت، لكن الشركة لم توافقه، بدعوى أن نجاحهم وفشل البرتغاليين مع العرب مرده إلى احتلال البرتغاليين أرضاً عربية. كما لم تشجعه على الميل في تعامله مع العرب أكثر من الفرس. وكانت هذه نهاية خطط كينبهاوزن، فغادر الخليج إلى باريس، حيث صرف كل ما جمعه من الخليج ومات فقيراً معدماً.

ولم يكن الهولنديون شريكاً نزيهاً لأهل المنطقة، فقد ارتكبوا عدة أعمال كان من شأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم إياهم، مثل منافستهم في الغوص على اللؤلؤ سراً، وجلب المستوطنين. وهذا ما حدا الشيخ مهنا بن نصر على أن يوجه ضرباته إليهم في خرج التي كان قد تنازل عنها لهم مقابل إتاوة سنوية. واستمرت ضربات مهنا لمدة عامين ونصف، مما أحرج مركز الهولنديين هناك. ولذا استقر رأيهم على إخلائها في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٧٦٥، وبخروجهم من خرج انتهى النفوذ الهولندي وصفا الجو للإنكليز(٨٨). لقد خرجت البوارج الحربية الهولندية من الخليج، لكن السفن التجارية الهولندية، كما تقول المراجع التي بين أيدينا(٨٩)، استمرت في الرسو والمتاجرة مع الموانئ بزخم أقل من خلال ممثلين من الأرمن يجلبون البضائع ويصدّرونها من الخليج العربي إلى جاوة، كما عقد اتفاق تجاري بين هولندا وعمان عام ١٨٧٧، ولكن البريطانيين أفشلوه.

٤ ـ طموحات الفرنسيين وضعفهم البحري

عند تتبع الوجود الفرنسي في الخليج العربي نلاحظ وجود بريطانيا وفرنسا ومسقط وفارس كأهم اللاعبين. كما نلاحظ أن خطة فرنسا الاستراتيجية كانت تقضي بقطع الطريق البحري على بريطانيا في سعيها إلى السيطرة على الهند، ثم الهجوم على المصالح البريطانية هناك(٩٠)، في حروب بحرية منظمة أو من خلال أعمال القرصنة، أو الحروب البرية أيضاً، لتنتهي جميع تلك الخطط بسقوط موريشيوس (Mauritius) عام ١٨١٨ في يد البريطانيين، نتيجة ضعف البحرية الفرنسية، وهو الضعف الذي في رأينا حال دون تحقيق فرنسا السيادة البحرية، ومن ثم الفشل في السيطرة على الخليج العربي. بالإضافة إلى الأخطاء الاستراتيجية التي اقترفها نابليون، في رأينا، بغزوه روسيا بدل الاندفاع إلى تركيا والشرق عبر طريق فتوحات الاسكندر الأكبر، مروراً بالخليج العربي لتهديد الوجود البريطاني في الهند.

(٨٨) قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، ص ٤٠.
(٨٩) سلوت [وآخرون]، **هولندا والعالم العربي**، ص ٤٢.
(٩٠) سنو، **اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية ١٧٩٨ ـ ١٩١٦**، ص ٤٣.

ولا بد من الإشارة أولاً إلى أنه في القرن السابع عشر حكمت علاقات فرنسا الدولية أفكار الكاردينال أرماند ريشيليو (Cardinal Armand Richelieu)[(٩١)] القائمة على مفهوم دولة الأمة، والعامل وفقا لمبدأ أن المصلحة الوطنية هو الغاية الأسمى. وعلى رغم إنشاء شركة الهند الشرقية الفرنسية في عام ١٦٠٤، إلا أن نجاحها في الخليج والهند لا يذكر، وأدى إلى قيام تجار فرنسيين بمبادرات فردية بدافع المصلحة الخاصة، وربما وفاء لمبادئ ريشيليو الوطنية أيضاً، حيث أقيم مركزان تجاريان في بندر عباس والبصرة.

وقد استمرت التجارة الفرنسية مع الموانىء الخليجية على نطاق واسع حتى أنهتها حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)، بموجب صلح باريس في ١٠ شباط/ فبراير ١٧٦٣. ثم تم حلّ شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٧٧٠، لينتهي نشاط فرنسا التجاري في الهند، وينتقل إلى الهند الصينية، لكننا نلاحظ عودة فرنسا إلى الخليج، متقربة إلى السلطان في مسقط عن طريق نقطة ارتكازها القريبة من المنطقة، وهي جزيرة موريشيوس. وقد تلخصت استراتيجية فرنسا في الهيمنة على البحر الأحمر أولاً، ثم استمالة مسقط، وهي أقوى السلطنات في الخليج العربي. وقد نجح الفرنسيون بعقد اتفاقية تجارية مع مسقط وإقامة وكالة لهم في مسقط عام ١٧٨٥، وفي الوقت نفسه رفضت فيه عرضاً بريطانياً مشابهاً، لأن التجارة العمانية مع المستعمرات الفرنسية كانت تحقق أرباحاً أكثر للعمانيين. كما أن الفرنسيين كانوا يستوردون مؤنهم بواسطة السفن العربية، وهذا على خلاف ما كان قائماً بين شركة الهند الشرقية الإنكليزية وأقطار الخليج الأخرى[(٩٢)].

مثلت بريطانيا الطغيان الأوروبي الأعظم على البحر في الفترة نفسها التي جعل فيها نابليون فرنسا تمثل الطغيان على البر، وكان أن دخل مصر عام ١٧٩٨، وهو في طريقه إلى شرق المتوسط، لأن معنى هذا من وجهة نظر بريطانية عدة مشروعات عسكرية فرنسية، أسوأها وأكثرها احتمالاً اندفاع جنرال البر الفرنسي الجريء من مصر إلى سوريا، ثم إلى بغداد، ثم إلى البصرة مخترقاً الخليج العربي لضرب الهند. ولكن نظرية أمير البحر الأمريكي ماهان (Mahan)، القائلة بسيادة من يملك القوة البحرية، رجحت كفة بريطانيا، حيث لم تكن فرنسا تمتلك من القوة البحرية ما

(٩١) أرمان جان دبليسس ريشيليو (Armand Richelieu) ١٥٨٥ ـ ١٦٤٢ شخصية فرنسية فذة، كان أميراً للكنيسة ووزيراً فرنسياً من عام ١٦٢٤ ـ ١٦٤٢، وهو والد نظام الدولة الحديثة هناك وناشر مفهوم مصلحة الدولة، بنى السوربون، وشجع استعمار أفريقيا.

(٩٢) فؤاد سعيد العابد، **سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨١)، ص ٢٤.

يؤهلها في عصر نابليون خصوصاً للمحافظة على الحد الأدنى من طموحاتها، فقد كان لوجود البحرية الفرنسية في الخارج معنى واحد هو انكشاف فرنسا عسكرياً أمام بريطانيا، بالإضافة إلى ضعف البحرية الفرنسية التي لم تستعد قوتها قط بعد الثورة، نتيجة أعمال التمرد، والاستغناء عن ضباطها من الطبقات العليا التي تعرضت للتطهير، بالإضافة إلى الإهمال في صناعة السفن الفرنسية[٩٣].

غدت مسقط هي النقطة التي يجب أن تتركز حولها معالجة الوجود الفرنسي، وبخاصة بعد أن قامت فرنسا بتعيين قنصل لها في مسقط، وكان أحد الجغرافيين ويدعى بوشان. كما تمثلت إجراءات بريطانيا المضادة في تدعيم قواتها في الهند بأربعة آلاف رجل. وأرسلت بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند، وقامت بريطانيا أيضاً بإرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر لردع الشق الثاني من الاستراتيجية الفرنسية، ثم بتعيين ممثل سياسي في بغداد. كما أوفدت حكومة بومباي أحد موظفي الشركة من الفرس، وهو مهدي علي خان في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٧٩٨، وقد استطاع إقناع سلطان مسقط بإبرام معاهدة سياسية هي أول معاهدة بين دولة عربية مستقلة وبريطانيا في العصر الحديث. وتعهد السلطان بتحقيق كل أهداف البريطانيين في المنطقة. وقد نصّت المعاهدة على صداقة بريطانيا ومعاداة من يعاديها، وسمح السلطان بإقامة وكالة بريطانية في بندر عباس التابعة له، ووافق على تحصينها، ومنح البريطانيين تسهيلات ضرائبية، ووافق على قطع علاقته بالفرنسيين والهولنديين، وطرد كل من يعمل لديه منهم، وقرر عدم السماح لهم بإقامة وكالة في بلاده، أو رسو سفنهم في موانئه، بل حتى عدم تقديم المساعدة إلى السفن البريطانية إذا اشتبكت مع السفن الفرنسية في المياه العمانية[٩٤].

وهكذا قطعت بريطانيا الطريق على الفرنسيين، لكن العُمانيين كانوا محنّكين في لعبة العلاقات الدولية. وخير ما يمثل قفزهم خلف مصالح بلادهم بين معسكرين متنافرين هو ما جرى بعد معاهدة عام ١٧٩٨ التي لم تضع نهاية حقيقية لتردد مسقط في سياستها الخارجية، فاستمرت في علاقاتها التجارية مع الفرنسيين على رغم ضغط حكومة الهند عليها[٩٥]. ولم تتردد بريطانيا في نهاية عام ١٧٩٩ من إرسال الضابط جون مالكولم (John Malclom) إلى فارس، حيث نجح في إبرام أول معاهدة سياسية

---

(٩٣) روبرت كاولي، «ماذا لو؟ (الحلقة ١٥)،» **الأنباء** (الكويت)، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٣.

(٩٤) عويضة بن متيريك الجهني، «نفوذ الإمام سعود بن عبد العزيز في عمان وموقف حكومة الهند البريطانية منه ١٢١٨ ـ ١٢٢٦ هـ/ ١٨٠٣ ـ ١٨١١م،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨)، ص ١٨٦.

(٩٥) *Dundas, The Life of Lord Curzon*, p. 45-50.

مع شاه فارس في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٠١[٩٦]، وفي مسقط تم إبرام معاهدة جديدة في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٠٠ مع سلطان بن أحمد وافق بموجبها على تعيين الطبيب بوغل (A. Bogle) ممثلاً سياسياً لبريطانيا في مسقط. ويعتبر هذا أول مقيم بريطاني في منطقة الخليج العربي، وخلفه أواخر عام ١٨٠٠ الكابتن دافيد سيتون (David Seton) الذي نجح بمنع الفرنسيين من تعيين وكيل سياسي لفرنسا في مسقط في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٨٠٣.

ولكن السلطات الفرنسية في موريشيوس كانت تعتقد أن إقامة وكالة فرنسية في مسقط لا يساوي المشاق اللازمة لضمان احترام الوكيل السياسي[٩٧]، ثم تراجعت بعد أن أدركت مدى الخطأ الذي وقعت فيه، وسعت، من دون جدوى، للدخول في معاهدة مع مسقط في حزيران/ يونيو عام ١٨٠٧. وزاد الطين بلة أن الفرنسيين احتجزوا أعضاء سفارة للسلطان في أيلول/ سبتمبر عام ١٨٠٦، ما جعل سلطان مسقط يعرض على البريطانيين وضع السلطنة تحت حمايتهم، لكن حاكم عام الهند البريطاني رفض ذلك لرغبته في عدم تحميل البحرية الإنكليزية أعباء جديدة لحماية التجارة المسقطية، فأصيب سعيد بن سلطان، سلطان مسقط، بخيبة أمل شديدة من جانب البريطانيين، ولذا استأنف اتصاله بالفرنسيين عام ١٨٠٧ وأوائل عام ١٨٠٨، وأصبح واضحاً منذ أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر أن الإنكليز سوف تنعقد لهم السيادة البحرية في المحيط الهندي، تلك السيادة التي تأكدت بانتزاعهم جزيرة موريشيوس من أيدي الفرنسيين عام ١٨١١، فلم يتردد سعيد بن سلطان في ربط مصيره بمصير بريطانيا[٩٨].

كما نستطيع أن نرى حذق العمانيين في رفع الأعلام الفرنسية على سفنهم في نهاية القرن التاسع عشر لكي تتحاشى أخطار القوى الدولية الأخرى، وبخاصة تفتيش السفن البريطانية لها في حربها على المحرمات الثلاثة، وهي: تجارة الرقيق، والسلاح، والقرصنة البحرية، وهو إجراء تكرر في منتصف الثمانينيات عندما رفعت الكويت أعلام الولايات المتحدة على سفنها.

ولم ينجح الفرنسيون في فارس كما نجح البريطانيون، على رغم النجاح المحدود لقنصلين فرنسيين ناشطين، هما روسو في البصرة، وكورانسيز في حلب، منذ عام ١٨٠٥ في الإفادة من فارس كمأوى لقراصنتهم الذين امتد نشاطهم إلى

---

(٩٦) الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ٤٧.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٩٨) العابد، **سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، ص ٢٩.

منطقة الخليج العربي، وكقاعدة لتموين جزيرة موريشيوس وأداة للضغط على ولاة بغداد للامتناع عن نقل البريد البريطاني عبر العراق. وعلى رغم ترحيب إمبراطور فارس عام ١٨٠٦ بفكرة التحالف مع فرنسا، وتكليف ميرزا محمد رضا لمقابلة نابليون، إذ تم التوقيع على معاهدة تحالف في ٤ أيار/مايو ١٨٠٧ التي تضمنت قطع علاقات فارس السياسية والتجارية مع الإنكليز، وتقديم الكثير من التسهيلات للقوات الفرنسية إذا ما حاولت غزو الهند نظير مساعدة فارس على استعادة أقاليمها الشمالية التي أخذتها روسيا، وتزويد فارس بالأسلحة والمعدات العسكرية، وإعداد الجيش على النمط الأوروبي الحديث؛ كل ذلك جعل عجز فرنسا عن الوفاء بوعدها يؤدي إلى انسحاب السفير الفرنسي «غاردان» من طهران، احتجاجاً على استقبال الشاه للمبعوث الإنكليزي الذي فتح باتفاق عام ١٨٠٩ الباب لسلسلة من المعاهدات بين بريطانيا وفارس أكسبت الإنكليز نفوذاً سياسياً واقتصادياً في فارس.

ولا يمكن أن تخطئ العين الغطاء التبشيري الرقيق الذي غلّف المحرمات البريطانية الثلاثة في جانب منه في القرن التاسع عشر، حيث تمّ تبني أهدافٍ معلنة، هي إدخال الحضارة إلى الدول النامية، وإلغاء تجارة الرقيق والتحرك ضد انتهاكات حقوق الإنسان، لكن الجدير بالملاحظة في الوجود الفرنسي في الخليج منذ بدايته هو تلازم الدين والدولة. وعلى رغم تغيّر مستوى ارتباط فرنسا نفسها بالدين من عصر ريشيليو إلى قيام الجمهورية، إلا أننا نرى المبشرين كجزء من الوجود الفرنسي. ولا بد هنا أن نقول إن الدين الذي حمله البرتغاليون معهم إلى المنطقة كان يرتدي نوازع صليبية عمادها الكراهية واستباحة ديار الإسلام، بينما تدثر الكرمليون الفرنسيون الذين أقاموا في البصرة منذ عام ١٦٢٣ بدثار التبشير الودّي بدل الكراهية والعنف.

وقد كانت للمبشرين اهتمامات تجارية، حتى إن أحد عشر راهباً فرنسياً قد تتابعوا كقناصل في البصرة حتى عام ١٧٣٩. كما كان لهم مراكز في أصفهان وبغداد وبندر عباس[٩٩]. ولا بد من أن نلاحظ الاختلاف في توظيف الدين في سياق الاستراتيجيتين الفرنسية والبرتغالية، حيث استغل الدين في الجانب البرتغالي ببشاعة كمحرك للنشاط في الشرق بصكوك المباركة البابوية، وهي أعلى مستويات المؤسسة الدينية.

---

(٩٩) مصطفى النجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ([البصرة]: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ٢١.

رابعاً: الخليج في دوائر الأمن البريطانية

بدأ البريطانيون يندفعون لتوسيع تجارتهم في الشرق من خلال شركة تكونت عام ١٦٠٠، وعرفت اختصاراً بشركة الهند الشرقية (The Governor and Company of Merchants of London Trading Into the East Indies).

ولأن التوابل كانت تباع في إنكلترا بعشرة أضعاف قيمة شرائها في الهند، ارتفع سعر سهم الشركة ارتفاعاً هائلاً[(١٠٠)]، فأسسوا مراكز في مختلف أرجاء الهند. وقد فاضت البضائع في مستودعات سورات، فكان لا بد من تصريفها. ومن هنا جاء أول اتصال للشركة بالخليج عن طريق فارس لمبادلة فائض الصوف الإنكليزي بالحرير، وحصلت الشركة عام ١٦١٥ على فرمان بمنح الشركة حق المتاجرة عبر مراكز تجارية في شيراز وأصفهان وجاسك وبندر عباس. كما حصل البريطانيون على نصف عائدات ميناء بندر عباس بعد مساندتهم الفرس في صدّ الهجمات البرتغالية المتكررة على السواحل الفارسية، ثم مساعدتهم لها في احتلال هرمز عام ١٦٢٢[(١٠١)].

ولسوء حظ البريطانيين أتاح خروج البرتغاليين الفرصة أمام الهولنديين الذين سيطروا على تجارة الخليج. ولم يساعد خروج الهولنديين من المنافسة البريطانيين كثيراً، حيث عاد الفرنسيون في جولة جديدة من الصراع مع البريطانيين، تلك التي بلغت ذروتها بعد قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩، وبداية الصراع المرير بين الطرفين، فبادرت بريطانيا إلى تحصين الخليج في موضعين، هما مسقط وفارس. وقد أخرجت معاهدة ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٩٨ سلطان مسقط عن حياده إلى صف البريطانيين، كما نجح مالكلوم بالحصول من شاه إيران على معاهدة ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٠١، وأكد ميل الشاه إلى البريطانيين، كما ذكّرنا نجاح جونز بعقد اتفاقية ١٤ آذار/ مارس ١٨١٢ التي بموجبها تعهد الشاه بعدم السماح لجيش أوروبي بعبور فارس إلى الهند، ومقابل ذلك تحمي بريطانيا فارس من الأعداء. وكان أن أدت جهود بريطانيا إلى إغلاق الخليج في وجه الفرنسيين، خاصة بعد تحطيم قاعدتهم في موريشيوس عام ١٨١٠[(١٠٢)].

---

(١٠٠) وليم جيمس ديورانت، **قصة الحضارة**، ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران، ٥ ج في ١٦ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٩)، مج ١، ج ٣، ص ٤٠٢.

(١٠١) مصطفى عبدالقادر النجار، «شركة الهند الشرقية ـ ملامحها وأبرز سماتها في الخليج العربي ١٦٠٠ ـ ١٨٥٨،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٤، العدد ١٥ (تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ١٠٢.

(١٠٢) سنو، **اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية ١٧٩٨ ـ ١٩١٦**، ص ٤٣.

كان لفقدان البريطانيين شطراً كبيراً من ممتلكاتهم في أمريكا الشمالية (١٧٧٥-١٨٨٣) أثر كبير في اهتمام لندن بالهند والشرق بشكل عام، حيث تمّ توجيه حركة الاستعمار الاستيطاني إلى أستراليا ونيوزيلندا، بالإضافة إلى اهتمام بريطانيا بالخليج وفارس التي شكلت مع الهند ذاتها خير معين استراتيجي للإمبراطورية للوفاء بالتزاماتها كقوة عظمى.

لقد أمدّت الهند الإمبراطورية بالموارد الاقتصادية، كما وفّرت الرجال اللازمين للجيوش، فكان من خيرة مقاتلي الإمبراطورية جنود الجوركا (Gurkhas)، والسيخ (Sikhs)، وأهالي المرتفعات (Highlanders). وكانت إدارة هذه الأنحاء الواسعة لمدة طويلة تحتاج إلى خبرة إدارية تميّز بها رجال الحكم البريطانيون، بالإضافة إلى موقع الهند والخليج الذي مع ما سبق خلق وضعاً استراتيجيا متفوقاً يحقق النصر لبريطانيا في صراعاتها أو على أقل تقدير يخلق لبريطانيا ظروفاً إيجابية لتحقيق النصر أكثر من غيرها[(١٠٣)].

أحكمت بريطانيا سيطرتها على الهند وجعلتها قاعدتها الرئيسية في الشرق، وبدأت الاعتبارات السياسية تسيطر على توجهاتها الاستعمارية أكثر من الاعتبارات التجارية منذ نهاية القرن الثامن عشر. ولم يصبح المحيط الهندي والخليج العربي منطقتي نفوذ بريطانية إلا من خلال تبنّي البريطانيين استراتيجية يمكن ملاحظتها عند تتبع إجراءاتهم العسكرية، إذ كانت الدوائر والأقواس هي أشكالها الهندسية المفضلة على خريطة المنطقة. وقد اتبعت بريطانيا سياسة النفس الطويل لفرض سيطرتها وبسط نفوذها وحماية مصالحها الاستعمارية من خلال هذه الاستراتيجية.

كانت الهند هي المركز وحولها رسمت بريطانيا محيط الدائرة لمنع دخول أيّ نفوذ أجنبي. وقد استمر رسم الدائرة لما يزيد على القرن، ولم تتوان بريطانيا لحظة في إكمال رسمها. وعند تعذّر إكمال الدائرة في جهة معينة، كان يستعاض بالأقواس التي تشبه المتاريس، ففي غرب الهند حصلت شركة الهند الشرقية البريطانية على جزيرة بينانغ (Penang) الاستراتيجية من سلطان كده (Kedah) في جزر الملايو عام ١٧٨٦، ثم قامت الشركة باستئجار سنغافورة (Singapore) عام ١٨١٩، تلتها ملقّا (Malacca) عام ١٨٢٤ لتتملك بريطانيا المضيق والمدينتين ضمن اتفاقية ١٨٢٦، ولتصبح مستعمرة

---

(١٠٣) يعرف الجنرال كارل فون كلاوزفتس (Carl von Clausewitz) الاستراتيجية بأنها البحث عن وضع ملائم للنصر من خلال استخدام مختلف الموارد، وإن لم يؤد هذا الوضع بنفسه إلى النصر فإنه يخلق ظروفاً ملائمة للنصر. انظر: *Clausewitz's On War*, translated by J. J. Graham (London: [Penguin], 1873), <http://www.clausewitz.com/CWZHOME/On_War/BK3ch01.html>.

بريطانية تتبع التاج منذ عام ١٨٦٧. أما هونغ كونغ (Hong Kong)، فقد تم استئجارها من الصين بمعاهدة نانكنغ (Nanking) عام ١٨٤٢[١٠٤]، وقد كان على بريطانيا احتلال بورما في عام ١٨٨٥، وعندما عجزوا عن احتلال التيبت استعاضوا عن الدائرة بالقوس، وعقدت اتفاقية بريطانية مع روسيا لجعل التيبت منطقة عازلة بين النفوذين البريطاني والروسي، وتم إلحاقها بالصين[١٠٥].

أما في منطقة شرق الهند، فقد تم انتزاع سواحل جزيرة سيلان من الهولنديين عام ١٧٩٦، وضمت بريطانيا بقية الجزيرة عام ١٨١٥، كما احتلت المالديف عام ١٨٨٧. ولتنامي الأخطار الروسية في الشمال كان على بريطانيا القيام باحتلال نقاط شمال الهند، فحاولوا احتلال أفغانستان ثلاث مرات، وعندما فشلوا قاموا بعقد اتفاقية ١٨٧٧ مع روسيا لتكون أفغانستان متراساً كقوس أزمات ومنطقة عازلة بين النفوذ الروسي والبريطاني.

حتّم الوجود الفرنسي في مصرعام ١٧٩٩ حدوث تحولين في مركز بريطانيا في البحر الأحمر: **أولهما** هو ضرورة إرسال حملة عسكرية لتنزل على ساحل البحر الأحمر في مصر لتعزيز قوات الجنرال البريطاني كرومبي في البحر المتوسط، و**ثانيهما** هو ضرورة الاستيلاء على نقطة استراتيجية يمكن أن تتحكم في النشاط البحري للأعداء في البحر الأحمر. وفي الاستجابة لأزمة احتلال مصر وما تمثله من تهديد لبريطانيا في الهند استمر إكمال الدائرة، إذ احتل الجنرال جون ماري جزيرة «بريم» في أيار/ مايو ١٧٩٩، لكن لقلة وسائل الحياة فيها نقل قواته من الفرقة ٨٤ إلى عدن في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه.

ويقول مؤرخ يمني إنها ليست جزيرة بريم، بل جزيرة «ميون» التي لم تكن المدفعية ذات مدى فعال منها لضرب العابرين في مضيق باب المندب[١٠٦]. وقد رحب سلطان عدن العبدلي بن عبد الكريم بالجنرال جون ماري وقدم له الأرض التي يريد، لكن الحاكم العام للهند رفض الأرض التي أهداها إليه السلطان في غلطة

---

(١٠٤) *Stephen* Luscombe, «The British Empire,» <http://www.btinternet.com/~britishempire/empire/empire.htm>.

(١٠٥) محمد عدنان مراد، **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده**، مراجعة شهيرة مراد؛ تقديم شاكر الفحام (دمشق: دار دمشق، [١٩٨٤])، ص ٣٠٥.

(١٠٦) سلطان ناجي، **التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩ ـ ١٩٦٧: دراسة سياسية تبحث في ارتباط نشوء وتطور المؤسسات والأنشطة العسكرية بالأوضاع والمتغيرات السياسية** (الكويت: دار السياسة، ١٩٧٦)، ص ١٠.

عظيمة مشهورة في شباط/ فبراير عام ١٨٠٠[١٠٧]، ولم يعد البريطانيون إلى تصحيحها إلا في عام ١٨٣٩. وقد رحل نابليون من مصر وانتفت الحاجة إلى عدن، لكنها عادت مع ضرورة وجود محطات فحم للسفن البخارية عندما كثر استخدامها. وزادت حركة السفن البريطانية بين السويس وبومبي، كما زادت أهمية عدن بعد وصول جيش محمد علي إلى نجد عام ١٨١٨ واحتمال تمدّد توسعه في كل جزيرة العرب ومن ضمنها اليمن.

وهنا نشير إلى أن بريطانيا كانت تنظر إلى الشرق الأوسط برمته من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى بحر العرب من منظور الهند، لكن عدة عوامل ساعدت على تقلص دور الهند كمركز بريطاني وحيد، حيث كانت بريطانيا تدير مصالحها في الشرق الأوسط بالقوة البحرية منطلقة من الهند، لكن التطور الذي حدث للقوة البحرية من جراء دخول البخار كمحرك للسفن فتح الباب على مصراعيه لقوى بحرية أخرى، منها الروسية والألمانية والفرنسية، وحتى الأمريكية، كما زاد من المعضلة افتتاح قناة السويس التي حفرتها فرنسا وما يعنيه ذلك من مكاسب لها في مصر. كل هذا جعل بريطانيا تقوم باحتلال مصر عام ١٨٨٢، كما قامت باحتلال عدن عام ١٨٣٩، وهو تغيّر في الاستراتيجية، حيث حلّ الاحتلال المباشر بدل إرسال السفن الحربية من الهند. ومع الاحتلال صارت بريطانيا أقرب إلى المنطقة بقواتها، وليس بوكالاتها السياسية كما كان سابقاً.

أضحى الخليج العربي في فكر الاستراتيجيين البريطانيين كالبحر الأحمر موضعاً على أطراف المياه الهندية جهز ليكون أرض المعركة التي يفضل البريطانيون منازلة الأعداء فيها بدل الاشتباك معهم على البر أو في البحر الهندي. وحتى لا تصل القوى الأوروبية عن طريق الخليج والبحر الأحمر، قام البريطانيون برسم قوس يشمل الخليج العربي وفارس والعراق كمتراس أول، وخلفه متراس آخر مكوّن من مالطة عام ١٨١٤ للسيطرة على مضيق صقلية، وقبرص التي احتلتها عام ١٨٧٨، ومضيق جبل طارق عام ١٧٠٤، بالإضافة إلى احتلال مصر وزيلع وبربرة على الساحل الصومالي عام ١٨٨٤. لذا نجد أن الخليج العربي والبحر الأحمر صارا كقرني الاستشعار اللذين كان عليهما توجيه بريطانيا للعمل العسكري أو الدبلوماسي لوقف الخطر قبل وصوله إلى الهند.

---

(١٠٧) اريك ماكرو، **اليمن والغرب، ١٥٧١ ـ ١٩٦٢**، ترجمة حسين العمري (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٨)، ص ٥٠.

خامساً: فرض السلم البريطاني في الخليج

تبنّى البريطانيون في الخليج استراتيجية تهدف في نهايتها إلى فرض السلم بشروط تخدم مصالحهم، وتمثلت هذه الاستراتيجية في القيام بحملات عسكرية مدمّرة لإضعاف القوى المحلية العربية على سواحل الخليج. ولعل أولها الحملة البريطانية ضد سفن القواسم على الساحل الفارسي في قشم في تموز/يوليو ١٨٠٥، ثم الحملة الثانية في عام ١٨٠٩، وتدمير رأس الخيمة على الساحل العربي. أما الجانب الآخر في تلك الاستراتيجية، فكان النظم الأمنية البريطانية لحفظ التجارة البحرية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت أشهرها في رأس الخيمة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٨٢٠ وسميت باتفاقية السلم العامة، كما شملت النظم الأمنية إعادة تشكيل المنطقة عبر تفكيك الترابط بين كياناتها، بالإضافة إلى التهديد عن بعد بالبوارج الحربية.

١ ـ الحملات العسكرية

كان القواسم أكثر التجمعات العربية فعالية في مناوأة البريطانيين، إذ أقام شيخهم قاسم، كعرب نجد التي قدم منها، خيمة كبيرة لاستقبال الضيوف، فأصبحت تلك الخيمة من العلامات المميزة في جلفار (رأس الخيمة) واشتهر المكان بها. لقد كان اسم المكان مبتكراً، كما أن البريطانيين هم من سموهم بالقواسم، على رغم أن الاسم لا يحمله إلا أفراد الأسرة الحاكمة التي لم يصل عدد أفرادها إلى ٦٠ رجلاً في نهاية القرن التاسع عشر[١٠٨]. وقد أصبح للقواسم سطوة كبيرة منذ منتصف القرن الثامن عشر، ولم يتردد شيخهم راشد بن مطر في استغلال انهيار دولة اليعاربة ليستقل برأس الخيمة عام ١٧٤١. ثم زاد طموحهم ليشمل نفوذهم هرمز وباسيدو في قشم، ما أضعف مكانة بندر عباس معقل البريطانيين، ولم يعد بإمكان البريطانيين التغاضي عن هذا المنافس المحلي. ويبدو أن الصراع المؤجل بين البريطانيين والقواسم كان رغبة مشتركة، إذ نظر القواسم إلى البريطانيين كقوة دولية تستحق الرهبة، وليس الاحترام، فهم عدو مستعمر لا يختلف عن البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين في شيء، وزاد من مشاعر الكراهية للبريطانيين دافع ديني وقوده اتباع القواسم مبادئ الموحدين بعد أن تمكن إبراهيم بن عفيصان ومطلق المطيري من نشرها بينهم عام ١٧٧٩[١٠٩]. وقد

---

(١٠٨) Charles E. Davies, *The Blood-red Arab Flag: An Investigation into Qasimi Piracy, 1797-1820* (Exeter, UK:University of Exeter, 1997), p. 57.

(١٠٩) الجهني، «نفوذ الإمام سعود بن عبد العزيز في عمان وموقف حكومة الهند البريطانية منه ١٢١٨ ـ ١٢٢٦ هـ/ ١٨٠٣ ـ ١٨١١م،» ص ١٨٩.

نظر البريطانيون إلى القواسم كقراصنة لا يرقى الاشتباك معهم في البحر إلى مصاف الند للند كالقوى الأوروبية الأخرى. وبتجريمهم بصفة القرصنة تصبح نوعية الحرب والعقاب المنزل بهم بغير حدود ولا تحكمه التقاليد الحربية، وبذلك لا تترفع القوات البريطانية عن أبشع الأعمال ضدهم[١١٠].

كان أول احتكاك بين القواسم وبريطانيا عندما هاجم القواسم في غارة جريئة سفينة بريطانية للبريد في كانون الأول/ ديسمبر ١٧٧٨، ثم اعترضوا السفينة «سكسس» (Success) في كانون الثاني/ يناير ١٧٧٩، ثم السفينة «أسستانس» (Assistance) في شباط/ فبراير ١٧٧٩. وفي عام ١٧٩٠ هاجم القواسم السفينة البريطانية «بيغلربيغ» (Beglerbeg)، ثم السفينة «بيسن» (Basin) في ١٨ أيار/ مايو ١٧٩٧، وكذلك الطراد «فايبر» (Viper) في تشرين الأول/ أكتوبر١٧٩٧، وفي عام ١٨٠٤ هاجم القواسم السفينة «فلاي» (Fly)، والسفينة «تريمر اند شانون»(Trimmer & Shannon)، والطراد «مورنينغتون» (Mornington) عام ١٨٠٥[١١١]، بل إن مهاجمة السفن البريطانية والهندية لم تقتصر على ما يبحر منها في الخليج، إذ كان القواسم يهاجمونها حتى على سواحل الهند في غارات جريئة[١١٢].

لم يكن بالإمكان التغاضي عن كارثة «تريمر اند شانون»، فأمرت حكومة الهند البريطانية الكابتن سيتون (Seton) في مسقط بإعداد حملة بالتعاون مع سلطان عُمان ومقاتلة القواسم[١١٣] الذين كانت تقاطعات الخلاف بينهم حادة، سواء بسبب التنافس التجاري أو العقائدي، إذ ينتمي القواسم في عقيدتهم إلى الموحدين، بينما تسود الإباضية في مسقط. وقد تم حصار أسطول ضخم للقواسم في مرفأ جزيرة قشم في تموز/ يوليو ١٨٠٥، وبمدافع الطراد «مورننغتون» الـ ٢٤ تمّ قصف قلعة بني معين في بندر عباس. وبدلاً من أن يتم تحطيم أسطول القواسم اكتفى المغيرون بقبول تعهد القواسم بالجنوح إلى السلم الذي يبدو أن البريطانيين كانوا في حاجة إليه للحفاظ على طريق الهند مفتوحاً. ويورد لوريمر سبب جنوح القواسم إلى السلم مدة عامين إلى رهبة الأسطول البريطاني الذي عسكر في مياه الخليج عام ١٨٠٧ وعام ١٨٠٨[١١٤].

---

(١١٠) Davies, Ibid., p. 65.

(١١١) الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ١٨٤.

(١١٢) Davies, Ibid., pp. 297-314.

(١١٣) Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, p. 181.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

كانت الأوامر بضبط النفس للبحارة البريطانيين هي التي شجعت عودة القواسم إلى القرصنة، بل إن شيخ القواسم طلب من البريطانيين دفع رسوم للمرور الآمن في الخليج العربي، فسيّر البريطانيون الحملة الثانية التي وصلت إلى مسقط من الهند في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٩، حيث هاجموا رأس الخيمة، ثم سارت الحملة تنشر الخراب في الشارقة والجزيرة الحمراء ولنجة وشناص.

وعلى رغم الخسائر لم يحصل تفاهم مع القواسم، إذ استمر القواسم في التعرض للسفن البريطانية، ونضيف استدراكاً أن القواسم كانوا يتعللون بدفع السعوديين لهم بأعمال القرصنة، وأنهم لا يجدون مفراً من الامتثال لتلك الأوامر. وقد صدقهم سيتون، إذ كان من شروط الصلح الأول عام ١٨٠٦ اتفاق يقضي بأن يبلغ القواسم البريطانيين قبل ثلاثة أشهر بإجبار السعوديين لهم على الحرب، ولا نجد صراحة سبباً مقنعاً لمحاولة الباحث الجهني[١١٥] تبرئة السعوديين من هذه التهمة، لأننا نرى أنها أميل إلى الحدوث فعلاً إذا أخذنا في الاعتبار أن القواسم قد أصبحوا من الموحّدين الذين يمثل الجهاد حيزاً كبيراً في عقيدتهم.

توافر للحملة الثالثة كما نظن شيء من الفكر العسكري والفكر السياسي الذي افتقدته الحملات السابقة. ففي الفكر العسكري تم تحديد أرض المعركة، ويتبيّن من تقارير الاستخبارات أنها كانت تضم أكثر من عشرين مرفأ على الساحلين العربي والفارسي، يسيطر عليها القواسم وتمتد من رأس الخيمة حتى القطيف، بل العقير أيضاً، مروراً ببندر عباس ولنجة وخرج، كما كانت تضم أرض المعركة عدواً لديه ٨٩ سفينة حربية كبيرة، و١٦١ سفينة صغيرة، وعشرة آلاف مقاتل[١١٦]. وانشغل السياسيون في تحديد الهدف من الحملة: هل هو لتدمير القواسم أم إقامة سلطة بريطانية؟ وقد طال الجدل حول ذلك وشمل جدوى الاستعانة بالمصريين، أعداء موحدي نجد، بل وصل الجدل إلى التفكير في خلق حليف محلي. ولم تكن الآراء قد اتفقت في أروقة مجلس الرئاسة في بومبي في ٣ نيسان/ أبريل ١٨١٩[١١٧]، والأكيد أن قائد الحملة السير وليم غرانت كير (Sir William Grant Keir) سار إلى مسقط في ٢٩ من تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٩ وليس معه إلا الأوامر العسكرية، ما يدل على عدم تبلور السياسة البريطانية تجاه الخليج عدا كونه طريقاً إلى الهند.

---

(١١٥) الجهني، «نفوذ الإمام سعود بن عبد العزيز في عمان وموقف حكومة الهند البريطانية منه ١٢١٨ـ ١٢٢٦ هـ/ ١٨٠٣ ـ ١٨١١م،» ص ١٩٣.

(١١٦) الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ١٩٧.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

وصلت الحملة إلى رأس الخيمة في ٣ كانون الأول/ ديسمبرعام ١٨١٩، ورافقها من عُمان سفينتان وستمائة رجل، وتم حصار رأس الخيمة لمدة خمسة أيام أمطرت فيها بحمم المدفعية البحرية. ثم كان الإنزال البري وسقوط المدينة، ثم سقطت رمس في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٩، ليعود البريطانيون إلى الهند في آذار/ مارس عام ١٨٢٠ بعد القضاء على معاقل القواسم وإقامة قاعدة للبريطانيين في رأس الخيمة في كانون الثاني/ يناير ١٨٢٠ التي يمكن اعتبارها أول قاعدة عسكرية بريطانية في المنطقة، على رغم تردد بريطانيا قبل ذلك في إقامة قواعد عسكرية[١١٨].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حالة الأمن غير المستقرة في الخليج، والتي دفعت بريطانيا إلى تسيير تلك الحملات، تعود في أغلبها إلى جهل سافر واستغلال بشع للمبررات المؤدية إلى العنف العسكري. ويذهب في هذا السياق هنرى مور (Henry Moore) الذي مثّل المصالح البريطانية في البصرة (١٧٧٥-١٧٧٦) إلى الاقرار بأن القرصنة تحولت لدى البريطانيين من مصطلح لوصف عمل فردي غير مشروع إلى تهمة تمّ استغلالها استغلالاً بشعاً لفرض مصالح بريطانيا[١١٩]. أما الجهل السافر، فقد مثله الضباط البحريون البريطانيون الذين كان قرار الحرب بيدهم إلى حدّ بعيد. ويذكر المقيم السياسي في الخليج جون بيمونت (John Beaumont) أن تقارير هؤلاء الضباط جاءت نابعة من نفسيتهم الكارهة للوجود في هذه الأصقاع المجدبة التي لم يعرفوها حق المعرفة، بل إن تومسون فارمر (Thomson Farmer)، وهو أحد قادة الحملات البريطانية قد اقترح في أثناء معاهدة ١٨٢٠ تحويل القواسم إلى المسيحية[١٢٠].

٢ ــ النظم الأمنية البريطانية

أ ــ الاتفاقيات والمعاهدات

المعاهدات هي النموذج التقليدي لما يقوم به كبار الغزاة في التاريخ لوضع خطط السلم المستقبلية التي توصف بأنها تبرير رسمي لأعمال القتل والتدمير التى تمت. وفي عام ١٩٠٠ وضع أحد المؤرخين لائحة بثمانية آلاف معاهدة معروفة ومصنفة[١٢١].

---

(١١٨) Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, pp. 197-198.

(١١٩) *Global Interests in the Arab Gulf*, p. 50.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٢١) بوطول، **السلم المسلح**، ص ٣٨.

ولقد تعاقبت الهدَن والمعاهدات والاتفاقيات[(١٢٢)] والتسويات أو الاستسلاميات، كما تعاقبت معاهدات السلم عبر العصور، ولم يكن البريطانيون استثناء من بقية الغزاة، وكان لا بد من تبرير القتل والدمار في الخليج.

بعد إخضاع القواسم أسست بريطانيا وجودها في المنطقة على اتفاقية الصلح العامة التي فرضتها على حكام الإمارات، وقد تعهد شيوخ المنطقة في اتفاقية السلم العامة في رأس الخيمة بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٢٠، بوقف النزاعات البحرية، وعدم التعرض للسفن البريطانية. أما النزاعات على الأرض، فلم تكن شأناً بريطانياً، لكنها تنبهت إلى خطر انتقاله إلى البحر، فضمته إلى تعهدات الشيوخ لاحقاً. وكانت القرصنة هي الكلمة المتداولة لوصف كل نزاع يمسّ مصالح بريطانيا، حتى إن المنطقة سميت ساحل القراصنة، ثم عدّلت إلى الساحل المتصالح بعد توقيع شيوخ الخليج على الاتفاقيات والمعاهدات التي أرادتها بريطانيا. وقد دعمت بريطانيا موقفها بوجود حامية بريطانية في جزيرة قشم منذ ١٧ نيسان/ أبريل ١٨٢٠، وبعد رفض الفرس لوجود الحامية تحولت القوة العسكرية إلى دوريات تجوب موانئ الخليج والطريق إلى الهند.

ساد المنطقة عدم استقرار في الفترة (١٨٢٠-١٨٣٥)، ما جعل بريطانيا تجبر شيوخ الساحل على توقيع معاهدة السلم البحري في ٢١ أيار/ مايو ١٨٣٥ لضمان وقف الاعتداءات البحرية خلال موسم الغوص، ثم رسم البريطانيون الخطوط المانعة في الخليج عامي ١٨٣٥ و١٨٣٧، وقصدوا بها السيطرة على أماكن وجود السفن العربية، وكان من نتائجها عزل القواسم عن الوصول إلى ممتلكاتهم في الساحل الفارسي وجزره.

وقد شجعت النتائج الإيجابية لمعاهدة عام ١٨٣٥ البريطانيين والعرب على تجديدها، فأصبحت سنوية منذ عام ١٨٣٨ حتى ١٨٤٢ عندما أصبحت اتفاقية لعشر سنوات متدرجة كما بيّنا من ستة أشهر إلى سنة كاملة، إلى عشر سنوات، منذ حزيران/ يونيو ١٨٤٣، وتنتهي في أيار/ مايو ١٨٥٣. وعندما حلّ التاريخ الأخير تحولت إلى معاهدة السلام البحري الدائم التي وقّعها حاكم الهند العام مع شيوخ الخليج، خلافاً لسابقاتها التي كانت توقّع من قبل المقيم البريطاني في الخليج[(١٢٣)].

---

(١٢٢) سنو، **اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية ١٧٩٨ ـ ١٩١٦**، ص ٥٨. حيث يرى أن اتفاق (Agreement) وهو أقل شأناً من اتفاقية (Convention) التي هي عقد دولي، إلا أنها أقل شأناً من المعاهدة (Treaty) ذات الأهمية السياسية التي تأتي بعد المفاوضات وتوقع من قبل الطرفين. انظر أيضاً: **موسوعة العلوم السياسية**، ٢ مج (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ٩٣٠ و٩٨٨.

(١٢٣) العابد، **سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، ص ١٨٧.

وقد شملت معاهدة السلام العامة عام ١٨٢٠ البحرين لكونها سوق تصريف منهوبات القواسم من السفن البريطانية والهندية، لكنها استثنيت من معاهدتي عامي ١٨٣٥ و١٨٣٦ لعدم اشتغالها هي والكويت بالقرصنة كما يقول البريطانيون، ثم وقعت الكويت اتفاقية عام ١٨٤٢ لسنة واحدة فقط. ولو كانت الكويت ضمن كل الاتفاقيات السابقة لتغيّر تاريخ الخليج كله، للخلل الذي سيصيب نظام التوازن الدولي في المنطقة، حيث كانت الكويت مطمع كل تلك القوى. ثم عادت بريطانيا ووقعت اتفاق عام ١٨٨٠ مع عيسى بن علي آل خليفة الذي تعهد فيه بعدم عقد أية معاهدة أو اتفاق مع أية دولة من دون موافقة بريطانيا، وألا يمنح أي امتياز لأية دولة كانت بتأسيس قنصليات أو محطات فحم.

وقد عقدت بريطانيا مع مبارك الصباح رجل الكويت القوي معاهدة مشابهة لمعاهدة البحرين في عام ١٨٩٩ بعد تردد كبير من بريطانيا، لكن وصول أنباء الخطط الألمانية ـ العثمانية، والخط الحديدي إلى الكويت، جعل كورزون يوصي بتوقيع اتفاقية الحماية التي أوقفت الأطماع في الكويت من قبل القوى الدولية الأخرى، على رغم احتجاجات تلك القوى. أما قطر، فلم توقع بريطانيا معها اتفاقية حماية إلا عام ١٩١٦، وهي آخر معاهدة في سلسلة معاهداتها الخليجية. وهناك من يصف[١٢٤] ما قامت به بريطانيا بنظام الأمن الذي يمكن أن يسمى «نظام التصالح» (Trucial System) منذ عام ١٨٣٥، وهو نظام قصد منه عدم وجود البريطانيين على الساحل العربي، وتحميل شيوخ المنطقة عبء فرض النظام، مع التلويح لهم بالبوارج في الأفق إذا تقاعسوا عن أداء واجبهم. وقد كان مرد ذلك خفض تكاليف فرض الأمن، ثم عدم الرغبة أصلاً في الغرق في مشاكل الجزيرة العربية الداخلية. ويمكن دعم ذلك باعتبار بريطانيا للبريمي خطاً لا تتعداه القلاقل القادمة من الداخل، ثم رفضها مساعدة مبارك الصباح في طموحاته داخل نجد قبل معركة الصريف وبعدها، تلك التي جرت في أعماق نجد عام ١٩٠١.

ب ـ إعادة تشكيل المنطقة

نظر البريطانيون إلى الخليج كمنطقة بين ساحلين فارسي وعربي، ومسلك طبيعي حمل الأساطيل البريطانية إلى أهدافها الاستراتيجية، وهو وحدة إدارية قائمة بذاتها. وحتى لا تكون كذلك، قامت بريطانيا بعدة إجراءات على الساحل الفارسي قللت فيها من تطلعات الفرس نحو خلق وحدة يهيمنون من خلالها على المنطقة. لذا

---

(١٢٤) Salwa Muhammad Ahmad Alghanim, *The Reign of Mubarak Al Sabah: Sheikh of Kuwait, 1896-1916* (London: IB Turis, 1998), p. 44.

تدخلوا لصالح البحرين واجبروا محمد بن عبدالله آل خليفة على توقيع معاهدة عام ١٨٦١ التي تجعل البحرين مستقلة ذاتياً. ولم يكن ذلك الاستقلال إلا لإبعاد الفرس عنها، وحصرهم على الساحل الفارسي فقط. وفي المقابل، جردت القواسم من ممتلكاتهم في الساحل الفارسي[١٢٥].

كما كان لا بد من إعادة تشكيل الساحل العربي سياسياً، ففككت بريطانيا ترابط بني ياس والقواسم الذين كان يتبعهم بقية الحكام، واعترفت بكل حاكم بمفرده. وكان على الحاكم حتى يظل في منصبه تسليم سفنه وأسلحته، وقد أصبح لدينا منذ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٢٠ حكام في الشارقة ورأس الخيمة ودبي وأبو ظبي والجزيرة الحمراء وأم القيوين ورامس، ثم البحرين لاحقاً في شباط/ فبراير من العام نفسه، ثم مسقط عام ١٨٢٢. وتفكك الساحل حيث اعتبر حسن بن علي بن رحمة حاكماً لرأس الخيمة فقط، لا زعيماً للقواسم. أما سلطان بن صقر، فقد اعتبر في معاهدة عام١٨٢٠ حاكماً على الشارقة وعجمان وأم القيوين، ثم أصبح حاكماً للشارقة فقط في معاهدة السلام العامة. وكان عبدالله بن راشد حاكماً على أم القيوين، وراشد بن حميد على عجمان، وانسحب آل بوفلاسة والقبيسات من أبو ظبي إلى دبي في الفترة (١٨٣٣-١٨٣٥)[١٢٦].

وقد يتساءل البعض: أين كان العثمانيون من هذه الترتيبات، وهم الذين لم يخرجوا من الخليج والجزيرة العربية، وإن مرّ وجودهم بدرجات مختلفة من الضعف والقوة؟

كانت الدولة العثمانية لا تمثل قلقاً كبيراً لبريطانيا من جراء وجودها في الخليج العربي، وهي التي أدارت ظهرها للمنطقة منذ أن فشلت في وقف البرتغاليين، كما أوضحنا سابقاً. لقد كانت إمارات الخليج تعترف بشيء من الولاء للخليفة العثماني بدرجة السيادة الروحية نفسها التي كانت له في بلاد المسلمين كافة.

وأقرب ما نستطيع الإشارة إليه في ما يخص العثمانيين هو اقتراب قوات المصريين من الساحل المتصالح عندما احتلت الأحساء مرتين: **الأولى** عام ١٨١٩ وحاولت بريطانيا التعاون معهم، لكن قصر فترة بقاء المصريين في الأحساء حال دون ذلك؛ وفي المرة **الثانية** عام ١٨٣٩ كان البريطانيون ضد الحملة، لأنها كانت إضعافاً للعثمانيين الذين لم يتدخلوا في ترتيبات بريطانيا التي كانت تقوم على تفريق أجزاء

(١٢٥) عبد العزيز عبدالغني إبراهيم، **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي: دراسة وثائقية** (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١)، ص ١٣٧.

(١٢٦) سنو، **اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية، ١٧٩٨ ـ ١٩١٦**، ص ٥٥.

الخليج للسيطرة عليه، بينما كان المصريون ينظرون إلى الخليج من مسقط إلى الكويت ككتلة واحدة تحت سيطرتهم(١٢٧). وقد ردت بريطانيا على ذلك التغيير الذي لم تشأ أن يتم باحتلال جزيرة خرج عام ١٨٣٨، ثم قامت باحتلال عدن عام ١٨٣٩ لإغلاق باب المندب ومنع محمد علي من إمداد قواته في الأحساء عن طريق الخليج.

تعكّرت العلاقات العثمانية ـ البريطانية بسبب جنوب الخليج العربي، ثم بسبب حملة الأحساء عام ١٨٧١ التي أعدها مدحت باشا، والي بغداد النشط. وكان جلّ ما خشيت منه بريطانيا أن تكون تلك الحملة بداية توسع عثماني يصل في نهايته إلى البحرين، بخاصة بعد تصريحات مدحت باشا التي ذكرت بأن البحرين تابعة لنجد، وهي بدورها تابعة للدولة العثمانية(١٢٨). وكان مدحت باشا يعتقد أن بريطانيا تقدم الدعم إلى سعود الفيصل(١٢٩) لتسيطر من خلاله على منطقة تمتد من عُمان إلى أطراف الكويت التي كانت لا تزال خارج الهيمنة البريطانية، وترفض الاعتراف بالهيمنة العثمانية. ويشدّنا هنا طلب سعود من البريطانيين الموافقة على مهاجمته سفن الكويت التي ليست من الموقعين على معاهدة السلم البحري، والتي نقلت جزءاً كبيراً من حملة الأحساء.

لقد كانت تلك إشكالية أمنية لا تحسد عليها بريطانيا، فهي كانت لا تريد لشيوخ الساحل المتصالح أن ينقضوا معاهدة السلم البحري ويعودوا إلى الوضع الذي حاربته طوال الأعوام الخمسين الماضية. وفي الوقت نفسه كان يسرها أن تتم مهاجمة الجهد الحربي العثماني، لكن الذي جرى هو أن المقيم البريطاني بيلي (Billy) أبلغ سعود برفض البريطانيين طلبه، بل إن بيلي اجتمع مع رؤساء القبائل في ساحل عمان وأمرهم بالامتناع عن التدخل في الصراع. لقد حسبت بريطانيا أن هناك أيضاً من شيوخ الخليج من أراد أن يكون في صف العثمانيين في البحر، لذا سارعت إلى إبلاغ الباب العالي بقرارها منع أهل الساحل من دخول النزاع. وكان ردّ العثمانيين على غير ما أرادت، فقد أفادوا بعدم اعترافهم بمعاهدة السلم البحري، وأنهم لن يترددوا في قبول خدمات حاكم من حكام الخليج(١٣٠).

---

(١٢٧) محمد عرابي نخلة، **تاريخ الأحساء السياسي، ١٨١٨ ـ ١٩١٣م** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٠)، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١٢٩) سعود بن فيصل بن تركي اختلف مع أخيه عبدالله الفيصل على الحكم، وكان أن احتل العثمانيون الأحساء وابن رشيد نجد فسقطت الدولة السعودية الثانية، ولجأ الأخ الثالث عبد الرحمن إلى الكويت، فنجح ابنه عبد العزيز في إعادة بناء الدولة السعودية الثالثة.

(١٣٠) نخلة، المصدر نفسه، ص ١٦٠.

ج ـ سياسة التدخل عن بعد

سيطرت بريطانيا على الخليج العربي سيطرة تامة على رغم الوضع الفريد الذي تعاملت به مع المنطقة، حيث لم يكن لها طوال وجودها حيازة أرض أو حكم مباشر، بل التزامات كثيرة أتقن إنجازها المقيم السياسي في الخليج من مقره في بو شهر من خلال الوكلاء السياسيين في المنطقة. لقد كان المقيم متحرراً من تبعية ممثل بريطانيا في بلاط الشاه في طهران إلى درجة أنه كان يسمى «ملك الخليج غير المتوّج»[(١٣١)]. أما أدوات حكم هذا الملك، فلم تتوفر لغيره من الملوك، وتنوعت بين الإرهاب، ويشمل إرسال قطع الأسطول البريطاني التي لم تتردد في ضرب مناطق الحكام، وعزل الشيوخ، وإقامة بديل منهم من جهة، والترغيب بتبادل الزيارات والهدايا، ودفع المنح والإعانات، وتكريمهم بطلقات المدفعية من الأسطول، وعلاجهم المجاني من قبل أطباء بريطانيين، ومنحهم الأوسمة من جهة أخرى، بل إن المقيم في الخليج نصّب من نفسه حكماً بين الأمراء والمشايخ العرب في الخليج العربي وجنوب الجزيرة بعد أن أرهبهم بقوة بريطانيا البحرية التي لم يستطيعوا لها دفعاً[(١٣٢)]. كما قام المقيم بمساعدة الحكام في تنظيم الإدارة الداخلية، كدعمهم بالمستشارين وتنظيم الجمارك.

خلاصـــة

نستنتج مما سبق أن الخليج العربي قد لعب بتطرفه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقّي الصدمة الأولى، وذلك لتوسطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، مما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط. وقد حكمت المتغيّرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي إلى درجة تصل إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وعلى رغم أن الموارد الاقتصادية كانت شحيحة قديماً، إلا أن نشاطات عصور الشقاء كان من نتاجها مملكة هرمز التجارية الغنية في مدخل الخليج، بالإضافة إلى لنجة ومسقط والبحرين والكويت، حيث ظهرت مجتمعات قبلية متماسكة ومتواصلة أيضاً لعدم وجود ما يعوق هذا الاتصال. كما لم يتخلّ الخليجيون عن ارتباطهم بالنظام

---

(١٣١) إبراهيم، **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي: دراسة وثائقية**، ص ٢٢١.

(١٣٢) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ١٢٥.

الأمني الجماعي المحلي والعربي والإسلامي الذي لم يخذلهم بقدر ما استطاع تقديمه من عون. وقد دخل القاطنون على ضفتيه العربية والإيرانية في خلاف حول تسمية ومفهوم أمن الخليج، ما يدل على عدم الثقة المتبادلة بين القاطنين على ضفتيه، حيث كانت إيران ترى أنه فارسي، وأن أمن الخليج شأن يخصّ أهل الخليج فقط، محاولة إبعاد معيار العروبة عن استراتيجيات الأمن الخليجي منذ مطلع القرن العشرين.

لقد وجدنا أن مدة إقامة الصينيين في المنطقة، بالإضافة إلى نوع التجهيزات العسكرية والبشرية التي حملوها، لم تكن للتجارة والعلاقات الاقتصادية البحتة، بل تخللتها فترات عنف مستترة، سيطر فيها الصينيون على مقدرات المناطق التي وصلوا إليها، وشملت إجراءاتهم فرض الفدية والضرائب والاحتكارات.

كما لاحظنا أن الرؤية الاستراتيجية للبرتغاليين في الخليج كان محورها إحكام السيطرة على منافذ التجارة، وتحطيم تجارة المسلمين، ودفعهم العرب إلى بحارهم الداخلية وإغلاقها عليهم. وقد بيّنا كيف أنهم نجحوا بفرض سيطرتهم على المنطقة من خلال القلاع والحاميات العسكرية. ولم يكن البرتغاليون أكثر من جامعي ضرائب أو محصلي أتاوى بطرق بشعة، فقامت ضدهم ثورات مستمرة، ومما ساعد على خروجهم قلة العنصر البشري عندهم، وظهور قوى أوروبية منافسة لهم ومتناحرة في المنطقة.

وتمثلت الاستراتيجية الهولندية في الخليج العربي بثلاث سمات هي: التركيز على الجانب الفارسي من الخليج أكثر من الجانب العربي، ومبادرتهم إلى الأعمال العدائية واستخدام القوة لحل النزاعات، ثم اللجوء إلى الجزر المحصنة في آخر سنوات وجودهم في المنطقة، حتى خروجهم من جزيرة خرج والخليج كله على يد العرب.

أما الفرنسيون، فكانت خطتهم الاستراتيجية تقضي بالهجوم على المصالح البريطانية، وبقطع الطريق على بريطانيا في سعيها إلى الهند، بحروب بحرية منظمة أو من خلال أعمال القرصنة. وكانت مسقط وفارس أهم ميادين التنافس بين بريطانيا وفرنسا، لتنتهي جميع تلك الخطط بسقوط موريشيوس عام ١٨١٨ في يد البريطانيين، وابتعاد الفرنسيين عن الخليج العربي بسبب ضعفهم البحري في الدرجة الأولى.

ولم يصبح المحيط الهندي والخليج العربي منطقة نفوذ بريطانية إلا من خلال تبنّي البريطانيين استراتيجية كانت الهند فيها هي المركز، وحولها أخذت بريطانيا في رسم محيط دائرة استمر لما يزيد على القرن لمنع دخول أية نفوذ أجنبي. لقد كان الخليج

العربي، كالبحر الأحمر في فكر الاستراتيجيين البريطانيين، موقعاً على أطراف المياه الهندية، جهّز ليكون أرض المعركة التي يفضل البريطانيون منازلة الأعداء فيها بدل الاشتباك معهم على البر أو في المحيط الهندي. وحتى لا تصل القوى الأوروبية عن طريق الخليج والبحر الأحمر قام البريطانيون برسم قوس يشمل البحر الأحمر والخليج العربي وفارس والعراق، كمتراس أول أو قرني الاستشعار اللذين كان عليهما توجيه بريطانيا إلى العمل العسكري أو الدبلوماسي لوقف الخطر قبل وصوله إلى الهند. وقد وجدنا أن المفهوم البريطاني لأمن الخليج العربي ليس إلا مفهوماً ينطلق مما يحقق مصالح بريطانيا في الدرجة الأولى، وكان متغيّراً بتغير المرحلة الزمنية، وبتغير اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين المنافسين لها.

وقد تمّ فرض السلم البريطاني في الخليج من خلال تبنّي استراتيجية تمثلت في القيام بحملات عسكرية مدمرة لإضعاف العدو من القوى المحلية على سواحل الخليج. أما الجانب الآخر في تلك الاستراتيجية، فكان النظم الأمنية البريطانية لحفظ التجارة البحرية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات. كما شملت النظم الأمنية إعادة تشكيل المنطقة عبر تفكيك الترابط بين كياناتها، بالإضافة إلى التهديد عن بعد بالبوارج الحربية.

الفصل الأول

أمـن الخليـج العربـي فـي مرحلـة الصـراع على النفـط في النصـف الأول من القــرن العشريــن

سنعرضُ في الفصل الأولِ من بحثِنا تطورَ مفهوم الأمنِ في الخليج العربي، وهذا يتطلب ضرورةَ تتبع انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية بين المتنافسين عليه، من جنوب الخليج العربي إلى شماله، في نهاية القرن التاسعَ عشر، ومطلعِ القرنِ العشرين. وسنبرزُ التحولَ الذي جرى في مجال التنافس الدولي، ابتداءً من السيطرة على الثغور والقلاع الساحلية، وانتهاءً بالصراع على امتلاك امتيازات السكك الحديد والنفط، كضرورات أمنية واستثمارات اقتصادية، ولا سيما في فارس والعراق في بداية الأمر، ثم كيف تقدم الصراع على النفط على ما سواه من المصالح في المنطقة. وسنوضحُ دورَ نفط الخليج في الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى، خلال الحرب العالمية الأولى، مع تبيانِ العوامل التي أثرت في طبيعة الصراع.

كان لبريطانيا، وهي اللاعب الأكبر، جهودٌ كبيرةٌ لحماية مصالحها في إمارات الخليج العربي من القوى الأجنبية المنافسة، وكانت جهودها السياسية تسير إلى جانب طوابيرها العسكرية، وتنوّعت بين دعم مباشر لأصدقائها الذين تثق بهم، كأعضاء حزب الحرية والائتلاف، وجمعهم في مؤتمرات خليجية، وبين حرب نفسية لطمأنة المترددين الذين أثرت فيهم دعوة الجهاد الدينية التي نادى بها العثمانيون. كما عقدت بريطانيا تحالفاتٍ مع أطراف جديدة واعدة في الساحة الخليجية مثل ابن سعود، وتدارست واقترحت في مستويات عليا في مراكز صنع القرار في أثناء الحرب عدةَ مشروعات استعمارية جديدة، مثل توطين اليهود في البحرين والأحساء، وتوطين الفلاحين من الهنود المسلمين في جنوب العراق. وكان ثمة أيضاً جهودٌ عسكرية بريطانية تمثلت في الاحتلال البريطاني لأجزاء كبيرة من شمال الخليج، حيث لم تُجْدِ إجراءات الحرب العثمانية والألمانية في وقفها. وقد كان لهذا الاحتلال أبعادٌ استراتيجية سوف نتتبعها في الكويت والأحواز والعراق، مع إظهار نتائج الحرب العالمية الأولى على المصالح البريطانية في الخليج والمنطقة. لقد كان من الصعب على البريطانيين التحول من النظرة الاستراتيجية للمنطقة إلى النظرة التجارية البحتة بعد ظهور مؤشرات تدل على احتمال وجود النفط، لكنها لم تغيب العامل النفطي في أثناء مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، بل نزعم أن النفط كان هو القلم الذي بقي مداده ظاهراً على خرائط المجتمعين منذ ذلك العام، ضارباً عرض الحائط بما تم اقتراحه من حدود

قبلية بدل الحدود السياسية، ومهمشاً بنتائجه النفطية الظروف المعلنة لعقده.

وسوف نتعرض في هذا الفصل للصراع على امتيازات نفط الخليج بين الحربين، وتبيان أطراف الصراع البريطانية في البداية، ثم دخول الشركات الأمريكية، وتراجع البريطانيين في انهيار سريع، قابله حنكة من شيوخ الخليج، على الرغم من قوة نفوذ الشركات في الاستفادة من حرب الامتيازات، ودخول الأجانب بشكل يمثل خطراً على السيادة الوطنية والثوابت الحضارية للمنطقة. لقد كانت القرصنة وتجارة الرقيق وتهريب السلاح ـ ولو بكميات قليلة ـ محرمات بريطانيا الثلاثة القديمة، لكن تحديات غير نفطية واجهت بريطانيا في الخليج بين الحربين، منها ما أفرزته الحرب العالمية الأولى من عمليات منظمة لتهريب السلاح بشكل واسع، وظهور القوة الجوية وتأثيرها في الأمن الاستراتيجي البريطاني في الخليج، بحكم أن هذا الممر المائي قد تحوّل إلى ممر جوي بين الشرق والغرب، وما تطلبه ذلك من إنشاء القواعد والمطارات الجوية لتدعيم مركز بريطانيا في الخليج بين الحربين، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي سنوضح تأثيرها في الإجراءات الأمنية البريطانية في الخليج.

كما سنتحدثُ عن نفط الخليج في أثناء الحرب العالمية الثانية، مروراً بالأوضاع الأمنية على الساحل العربي خلال الحرب، والصراع البريطاني ـ الأمريكي على نفط السعودية خلال الحرب، ثم التغلغل الأمريكي في الخليج، والتراجع البريطاني بشكل نهائي بعد التدخل العسكري الأمريكي المباشر أول مرة في الخليج العربي.

أولاً: انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية إلى شمال الخليج

كانت منطقة جنوب الخليج العربي (مسقط، وإمارات الساحل المتصالح، والبحرين، وبوشهر على الساحل الفارسي) هي الملعب الذي سيطرت فيه بريطانيا على التوازنات والأمن، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي أيضاً، إذ فرضت سياسة أمنية مركزية صارمة طوال القرنين الثامنَ عشرَ والتاسع عشر من هرمز إلى مسقط، إلى لنجة، إلى رأس الخيمة والبحرين، حيث أدارت المنطقة طوال قرن كامل بالحملات العسكرية، وبتوطين الأمن من خلال المعاهدات، وإعادة تشكيل المنطقة بشكل يمنع تلاحمها أو وصول التغيير إليها. وقد حركت رجالها في المنطقة من خلال المقيم السياسي في بو شهر، ومن خلفه البحرية البريطانية. وتمسكت دوريات البحرية الملكية بتنفيذ قانون المحرمات الثلاثة بحذافيره، إذ منعت تجارة الرقيق، وتهريب السلاح، والقرصنة، ونجحت بتطويع أهل المنطقة لقبول ذلك. أما تحدي الدول الكبرى، فقد كان أشد عنفاً وأكثر تعقيداً. وقد حل محل المحرمات الثلاثة ذات البعد المحلي مجالات دولية أخرى متداخلة كانت هي أساس لعبة العلاقات الدولية في

الخليج. ولعل أوضح هذه المجالات هو السككُ الحديد التي كان مضمارها الكويت خاصة، والنفط الذي كان مضماره عربستان خاصة، وكانت هناك مجالات سيادية أخرى أقل أهميةً، منها المناراتُ البحرية، وخطوط التلغراف، ومراكز البريد. ويميز اللعبةَ الجديدةَ انتقالُ ملعب التنافس إلى شمال الخليج العربي (الكويت والعراق وعربستان)، من دون تهميش لدور جنوبه. وقد شاركت بريطانيا في «ماراثون» التنافس ثلاث دول تعتبر من اللاعبين الكبار هي: روسيا وألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ثلاث قوى محلية، هي: العثمانيون في العراق، والفرس في عربستان، وحكام الكويت.

١ ـ صراع الاستثمارات الدولية في مشروعات السكك الحديد

بعد التقدم التكنولوجي في صناعة السفن التجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع فائض الصناعات الأوروبية، ونتيجة لقوانين الحماية التي أوصدت أبواب أوروبا أمام صناعات الدول الأخرى، عادت فرنسا وروسيا وألمانيا بمساعدة الدولة العثمانية إلى البحث عن تصريف بضائعها في الشرق، ولم يكن تصريف البضائع هو الشكل الوحيد الذي اتخذته هذه الدول للوصول إلى السيطرة على العديد من بلدان آسيا وأفريقيا، فقد برزت الرأسمالية من خلال القروض الاستثمارية التي أفقدت عدداً من الدول استقلالها، لأنها عجزت عن سدادها. كما شاعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مشروعات إقامة خطط السكك الحديد.

ولم يكن هناك أعلمُ من بريطانيا بأن السكك الحديد ضرورة أمنية، كما أنها ضرورة اقتصادية، فقد ربطت أجزاء الهند بعضها ببعض، وسهلت نقل التجارة إلى الموانئ، وفي الوقت نفسه، سهلت سرعة وصول قوات صاحبة الجلالة إلى مناطق التمرد والثورات الشعبية في الهند وجنوب أفريقيا وأستراليا، ولم تجد بريطانيا في رغبة الدولة العثمانية في إقامة شبكة سكة حديد لها داخل ممتلكاتها أيَّ تهديدٍ لأمنها، ما دام ذلك لا يتعارض مع مصالحها[١]، بل إن بريطانيا كانت في تلك الفترة تقف إلى جانب الدعوات الرامية إلى تقوية عظام الدولة العثمانية التي أصابها الوهن، ولم يكن ذلك إلا لكي تكفي بريطانيا مشقة الدفاع عن الكتلة البرية التي تحيط بالخليج العربي من الشمال والغرب[٢].

لقد كانت الإشكالية الأمنية التي واجهها البريطانيون تتمثل في أمرين:

---

(١) Zekeriya Kursun, *The Ottomans in Qatar: A History of Anglo-Ottoman Conflicts in the Persian Gulf*, Studies on Ottoman Diplomatic History; 11 (Istanbul: Isis Press, 2002), p. 125.

(٢) Clive Leatherdale, *Britain and Saudi Arabia, 1925-1939: The Imperial Oasis* (London: Frank Cass, 1983), p. 10.

الأول هو أن مشروع السكك الحديد لم يكن عثمانياً صرفاً، **والثاني** هو أن هذه السكك كانت تنتهي في مناطق نفوذ بريطانية، مما يهدد نظام التوازنات الذي فرضته بريطانيا على الجميع، وأرغمتهم على الاعتراف به والعمل بمقتضاه. ومن تناقضات سياسة الأطماع التي اتبعتها القوى الأوروبية في تلك الفترة، تبيّن أن توازن القوى (Balance of Power) كان مطلباً ألمانياً أيضاً سعى إليه بسمارك مستشار ألمانيا منذ الحرب مع فرنسا (١٨٧٠-١٨٧١)[٣].

لقد كانت معارك امتيازات السكك الحديد جزءاً من صراع كبير. ولم يكن الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ اعتداءً على الممتلكات العثمانية في أفريقيا فقط، بل كان ضياعاً لقناة السويس وللطريق عبر البحر الأحمر. وكان لا بد من إقامة البديل الذي يوصل العثمانيين إلى الحجاز، حيث تم بناء خط الحجاز بتبرعات المسلمين حول العالم، والجهد المجاني[٤] من سلاح المهندسين في الجيش العثماني، والمشورة الفنية من المهندسين الألمان[٥]. وكان هناك طموح بأن يصل الخط إلى اليمن، وهذا معناه وصول الألمان إلى مدخل البحر الأحمر. وقد تضرر مع العثمانيين حلفاؤهم الألمان الذين كان عليهم أن يسلكوا طرقاً بعيدة للوصول إلى الشرق، وهم الذين كانوا قد تمكنوا من الإمساك بزمام الأمور، وحازوا ثقة السلطان عبد الحميد الذي رحب بالتقارب السياسي والاقتصادي والعسكري معهم، دون غيرهم من سائر القوى الأوروبية، لحسابات كثيرة، منها حاجة الدولة العثمانية إلى الخبرة الفنية، وعدم انتزاع الألمان لأية قطعة من ممتلكاته، كما فعل الفرنسيون في الجزائر وتونس، والروس في البلقان، وبريطانيا في الخليج والجزيرة العربية[٦].

وقد انصب اهتمام الألمان على مشروعات السكك الحديد، والبحث عن النفط في المناطق القريبة من الخليج العربي[٧]، وظهر مشروع سكة حديد بغداد عند زيارة الإمبراطور ولهلم الثاني إلى عاصمة الدولة العثمانية عام ١٨٩٨، وكان ذلك امتداداً

---

(٣) عبد الرؤوف سنو، **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين، ١٨٤١ ـ ١٩٠١**، الدراسات التاريخية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٦٥.

(٤) منيرة العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢-١٩١٤** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠)، ص ١٤٦.

(٥) عبد الرؤوف سنو، «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية (الحلقة ٢)،» **المنهاج**، السنة ٢، العدد ٥ (ربيع ١٩٩٧)، ص ١١٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٧) خالد محمود السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت، ١٩٠٢ ـ ١٩٢٢** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠)، ص ٣٤.

لمشروعات ألمانية أخرى تمت من دون اعتراضات دولية، لكنها كانت تحت نظر فرنسا وبريطانيا.

كان موقف بريطانيا في بداية الأمر مغايراً لموقفها لاحقاً، وكانت تحاول عقد تحالف مع ألمانيا ضد روسيا وفرنسا، تحقيقاً لأهداف استراتيجية. ولذلك شجعت بناء الخط ليكون سداً أمام التقدم الروسي إلى أرمينيا، وأمام مطامع فرنسا في إزمير، ثم تغيّر موقف بريطانيا إلى النقيض عندما وجدت أنها لا تستطيع المشاركة في البناء، لانشغالها في حرب البوير[٨] في جنوب أفريقيا، بل أصرّت على أن تقسم أسهم الشركة المزمع إقامتها لإدارة الخط خمس حصص متساوية بين فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية وألمانيا وروسيا، لتكون الأصوات في إدارة الشركة ثلاثة ضد ألمانيا والدولة العثمانية، لكن العثمانيين أصروا على إبعاد روسيا من الدخول في الشركة. ورأت بريطانيا أن وصول الألمان إلى الكويت يعد تجاوزاً لخطوط جعلتها محرمة، لذا كان من شروطها أن تكون إدارة الخط جنوب بغداد من حقها فقط.

وقد زاد من الهلع البريطاني ما اكتشفه السير آرثر نيكلسون (Sir Arthur Nicolson) من وزارة الخارجية، من قيام ألمانيا في عام ١٩١١ بشراء كميات ضخمة من القمح بأسعار مرتفعة جداً من المزارعين مباشرة، في المناطق الزراعية المطلة على الخليج العربي في فارس والعراق، كما قامت بنشر إحصاءات تظهر حجم الكميات الضخمة والخسائر التي تكبدتها، قاصدة من ذلك كله تمهيد الطريق للادعاء بأن لها مصالح اقتصادية في المنطقة، مدعمة هذا الادعاء بالإحصاءات[٩]. كما يكمن خطر الألمان في جودة بضائعهم التي لو وصلت إلى الأسواق الخليجية لأبرزت مدى ضعف الصناعة البريطانية. وقد أخذت بريطانيا في وضع العراقيل أمام الألمان، متبنية رأي تشارلز هاردنغ[١٠]

---

(٨) حرب البوير (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) هي حرب أوروبية جرت على أرض أفريقية. وكلمة البوير تعني المزارع والبوير اسم المهاجرين الهولنديين الذين دخلوا جنوب أفريقيا الواقعة حينئذ تحت إدارة استعمارية بريطانية. وتمت كصراع اقتصادي حول مصادر الثروة. وعلى رغم أن البريطانيين قد وجدوا أنفسهم في مواجهة مجموعة جيدة التسلح من رجال العصابات إلا أن الحرب انتهت بهزيمة الهولنديين. وقد عمدت الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا لفرض نظام الفصل العنصري بعد الحرب، وإلى إعادة تسمية حرب البوير بحرب الاستقلال.

(٩) Public Record Office, [PRO FO 800/349], 10 July 1911,

الرسالة الموجهة من السير جاكسون إلى نيكلسن بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ١٩١١، وتحتوي على نسخة صادرة عن «الموظف السري» الذي يعمل في شركته الذي قضى فترة عدة أشهر في منطقة ما بين النهرين، انظر: <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter27.htm>.

(١٠) تشارلز هاردنغ (Charles Harding) (١٨٥٨ ـ ١٩٤٤)، دبلوماسي وسياسي بريطاني، تخرج في كيمبردج ١٨٨٠ والتحق بوزارة الخارجية البريطانية وعمل في طهران، وكان على اتصال بدارسي مؤسسة شركة النفط الأنغلو ـ فارسية، كما عمل في بيتسبرغ وفي روسيا، وباريس، وشغل منصب وكيل وزارة الخارجية (١٩٠٣ ـ ١٩٠٤)، ثم نائب الملك في الهند (١٩١٠ ـ ١٩١٦).

(Charles Harding)، نائب الملك في الهند، وفحوى هذا الرأي أن من يبني الخط ويديره سيدير شمال الخليج كله(١١). لذا قامت بريطانيا بالضغط على العثمانيين من خلال تشجيع ثورة القبائل في شط العرب، وتعيين ضباط في بو شهر لمراقبة التحركات الألمانية، بالإضافة إلى الضغط على مبارك الصباح لكي يرفض فكرة ربط الكويت بالخط(١٢).

لقد كانت الكويت هي موضع الألم في علاقات البريطانيين والدولة العثمانية، فقد اعترف حاكمها مبارك الصباح بولائه للسلطان العثماني، ورفع علم الدولة العثمانية، لكنه في الوقت نفسه تملص من الإقرار بالسيادة الفعلية للعثمانيين، كقضاء يخضع لحكمهم المباشر، بناءً على رغبة مدحت باشا الذي أراد أن يكون الساحل عثمانياً من البصرة حتى قطر. وهذه ثغرة أمنية ما كانت بريطانيا لتقبل بها في القوس الذي رسمته في الخليج بعد أن تيقنت من نيات العثمانيين في تسريب الألمان من خلال هذه الثغرة عبر خط برلين بغداد، ثم الكويت، وبعد أن ثبت لها تجاهل العثمانيين أو جهلهم بجهود الروس في إقامة مستودع فحم هناك. بسبب هذا كله، قامت بريطانيا بتوقيع معاهدة الحماية عام ١٨٩٩، ليصل بعدها المركب العثماني «زحاف» إلى مياه الكويت، كما وصلت السفينة الروسية «جلياك»، ووقف الطراد البريطاني «لابونغ»، حتى انجلت الأزمة مؤقتاً، لتديرها الدولة العثمانية ضد مبارك من خلال بدو الصحراء الذين لا يشملهم التزام بريطانيا بالوقوف معه ضد الدول الكبرى.

وقد تعاونت فرنسا وبريطانيا وروسيا في «معركة السكك الحديد» ضد ألمانيا. فبالإضافة إلى خوف بريطانيا من إقامة قاعدة ألمانية في الخليج، خافت فرنسا أن يتسرب النفوذ الألماني إلى ولايات الشام(١٣)، كما اعتبرته روسيا مهدداً لأطماعها في شمال إيران، ورغبتها في أن تستأثر بشبكة من المواصلات بين بحر قزوين والخليج العربي(١٤). وقد عملت الدول الثلاث على حرمان الشركة الألمانية من الحصول على قروض من مصارفها لتمويل المشروع(١٥).

---

(١١) David McLean, *Britain and her Buffer State: The Collapse of the Persian Empire, 1890-1914*, Royal Historical Society Studies in History Series; no. 14 (London: Royal Historical Society, 1979), pp. 15 and 126, <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter4.htm>.

(١٢) نادية وليد الدوسري، **محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي، ١٢٩٧ ـ ١٣٢٥هـ/ ١٨٨٠ ـ ١٩٠٧م**، إصدارات دارة الملك عبدالعزيز؛ ١٠٧ (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، [د. ت.])، ص ٣٠.

(١٣) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ١٤٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

وقبل الدخول في توضيح دور روسيا في معركة السكك الحديد، نستضيء باستهلالة لمعرفة محاولات روسيا في تلك الفترة للوصول إلى الخليج العربي، فقد حاولت روسيا استثمار حروبها مع الدولة العثمانية في الفترة (١٨٧٥-١٨٧٨) لإيجاد منفذ لها إلى الخليج العربي، وكانت بريطانيا سريعة في تحذير السفير الروسي في لندن شوفلوف (Shovlov) بألا تقوم روسيا بانتهاز الفرصة والدخول إلى الخليج أو قناة السويس[١٦]. ولم يجدِ هذا التحذير نفعاً مع الروس الذين استمروا في إرسال أضخم سفن أسطولهم، لإبهار حكام المنطقة المحليين، ولإقناعهم بوجود من يملك بوارج تضاهي البوارج البريطانية التي ترسخت قوتها في وجدان الخليجيين. وقد أقيم خط ملاحي عام ١٩٠٣ يربط أوديسا بالخليج[١٧]، ولم تكن جولة اللورد كورزون في الخليج عام ١٩٠٣ المكونة من أسطول بريطاني ضخم إلا رداً على زيارات الروس المبهرة.

تعتبر روسيا، أو الاتحاد السوفياتي لاحقاً، الدولة الكبرى الوحيدة التي تتصل اتصالاً برياً بالخليج العربي، بسبب متاخمتها لإيران، ولكن قيوداً جغرافية كانت تحول دون وصولهم إلى الخليج العربي، على الرغم من وجود طريقين بريين وعرين: **أحدهما** الطريق الغربي الذي يقطع ٢٠٠٠ ميل عبر البلقان حتى البصرة عن طريق مضيق البوسفور وبغداد، والطريق **الثاني** يمضي عبر ألف ميل من جبال القوقاز إلى الكويت، سالكاً طريق جدار زاغروس الجبلي، وقد استخدمته القوات الأمريكية في أثناء الحرب العالمية الثانية، ونقلت خلاله أسلحة ومعدات إلى الاتحاد السوفياتي خلال تلك الحرب، وسنتناول ذلك لاحقاً. كما كان يعوق التقدم الروسي المعارضة الإيرانية، فضلاً عن كون الطرق في كلا الدربين متخلفة، وشبكة الخطوط الحديد اسمية، والمياه شحيحة، ونقاط التموين وورش الصيانة لا وجود لها[١٨].

ولم يكن البحر وحده في تلك الفترة هو الطريق الذي أرادت روسيا أن تصل عبره إلى الخليج، فقد راجت حينئذٍ فكرة إقامة خط حديد عبر فارس، ولم يكن من وسيلة لتحقيق ذلك إلا الحرب لاحتلال جنوب فارس، أو أن تحصل روسيا على تنازل من فارس. ويبدو أن الفرس كانوا في طريقهم إلى تحقيق غاية الروس، فقد

---

(١٦) جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ٣ مج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧)، مج ٢، ص ٤٦٤.

(١٧) الدوسري، **محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي، ١٢٩٧ ـ ١٣٢٥هـ/ ١٨٨٠ ـ ١٩٠٧م**، ص ٧٠.

(١٨) خالد بن محمد القاسمي، **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات**، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٧)، ص ٤١.

عملت روسيا على إقامة عدة مشروعات للسكة الحديد في فارس، مثل سكة حديد تمتد جنوباً إلى ميناء بندر عباس على الخليج، وأخرى بين سستان وبلوشستان، وثالثة بين مشهد وطهران، إلا أن ما أقلق البريطانيين كان مشروع كابنست (Kapnist) لربط طرابلس على البحر المتوسط مع الكويت على الخليج[١٩]. لذا تدخل كورزون وكيل الخارجية البريطانية عام ١٨٩٢ ليحذر الفرس من أن إعطاء الروس ميناء في الخليج هو إهانة متعمدة لبريطانيا، واستفزاز لإشعال نار حرب دولية[٢٠]. وقد كان رد فعل روسيا تشجيع الأوروبيين الآخرين على الوصول إلى الخليج، حتى أصبحت الجمارك الفارسية في يد الضباط البلجيكيين[٢١] والإسبان، بل حصلت روسيا نفسها على حق صيد اللؤلؤ في المياه الفارسية عام ١٨٩٨، لكن آثار الحرب اليابانية ـ الروسية عام ١٩٠٤ أدت إلى تحطيم الطموح الروسي في الخليج، كما كانت لها آثار في روسيا نفسها. وكانت بريطانيا قد منعت السفن الروسية من حق التزود من مسقط بالمؤن خلال تلك الحرب تنفيذاً لاتفاقية دفاعية بين بريطانيا واليابان عام ١٩٠٢.

٢ ـ الصراع الدولي على الامتيازات النفطية

أ ـ نفط فارس: بؤرة الصراع الدولي الأولى

كان التنافس البريطاني ـ الروسي في فارس أسبق من ظهور النفط الذي لم يكن عنصراً مقرراً في علاقات بريطانيا مع دول المنطقة، ولا في توازناتها الدولية. ففي نهاية القرن التاسع عشر، كانت فارس تحت حكم «القاجار» دولة ضعيفة، على الرغم من مجدها العريق، وكانت تخوض الحروب وتقاوم التدخلات الروسية من دون نجاح يذكر. وقد أدت الحروب المدمرة التي خاضها الطرفان إلى معاهدتي جولستان عام ١٨١٢ وتركمانشي عام ١٨٢٨ التي أفقدت فارس جميع أراضيها في القوقاز شمال نهر آراس، وأرغمتها على التخلي عن مطالبها في وسط آسيا.أما بريطانيا فقد أزعجتها الضغوط الروسية على فارس، وكان أن قررت الحصول على مكاسب لها من خلال الامتيازات التجارية نظير كل مكسب يحققه الروس في شمال فارس، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بإنزال قواتها في الأراضي الفارسية لمنع الحكام القاجار من المطالبة بمنطقة «هيرات»، فتنازلت فارس في الفقرة الخامسة من معاهدة باريس عام ١٨٥٧

---

(١٩) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ١٤٨-١٥٠.

(٢٠) الدوسري، **محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي، ١٢٩٧-١٣٢٥هـ/ ١٨٨٠-١٩٠٧م**، ص ٤٦٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٠.

عن كل مطالبها في هيرات والمناطق المجاورة لها في أفغانستان[٢٢].

ولم يكن ذلك كافياً لبريطانيا، ففي عام ١٨٧١ جاء رئيس وزراء فارسي جديد، هو ميرزا حسين خان الذي نجح بإقناع الشاه بأن الطريق الوحيد لتقدم فارس هو الاقتداء بأوروبا في مجالات نظام الحكم، والعلم، والصناعة، فقام مجلس استشاري على النهج الأوروبي، ومجلس للأمراء، وضغطت بريطانيا على الشاه، فأعطى امتياز السكة الحديد لليهودي البريطاني يوليوس دي رويتر (Julius de Reuter)[٢٣]، صاحب وكالة الأنباء الشهيرة، وحصل رويتر على فرصة فتح أول بنك على الطراز الأوروبي في فارس، وفي عام ١٨٩٠ أعطى الشاه حق احتكار استيراد التبغ وبيعه إلى شركة بريطانية، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، فثار الشعب بقيادة الملا ميرزا حسن شيرازي، ما جعل الشاه يلغي امتياز الشركة البريطانية، فأصرّت بريطانيا على أن تحصل على تعويضات بسبب ذلك.

كانت بريطانيا، كما أشرنا، قد لاحظت التوسع الروسي في شمال فارس، وكان لا بد من أن تحصل على ما يساويه من مكاسب، ووجد مخطّطوها الاستراتيجيون أن الوقت قد حان لتلافي الصدام مع روسيا، فتوّجت هذه الجهود بمعاهدة سانت بيتسبرغ عام ١٩٠٧، وفيها تم التفاهم على أن الأجزاء الشمالية من فارس مهمة لروسيا، وأن الأجزاء الجنوبية مهمة لبريطانيا، أما المنطقة الوسطى الضيقة، فتعدّ منطقة عازلة بين النفوذين، وأن يظل الخطاب السياسي المعلن من كلا الطرفين هو ضرورة استقلال وسيادة الحكومة الفارسية على أراضي فارس كافة[٢٤].

تركز إنتاج النفط حتى بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا[٢٥]، أما الدول الصناعية الأخرى، مثل ألمانيا، وفرنسا، واليابان، وبريطانيا

---

(٢٢) انظر نص المعاهدة كاملة على الموقع: <http://search.austlii.edu.au/au/other/dfat/treaties/1901/60.html>.

(٢٣) Steven Muhlberger, «Iran: Leadup to a Revolution,» (1999), <http://www.nipissingu.ca/department/history/muhlberger/2805/leadup.htm>.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) كانت ثورة البلاشفة، واستيلاؤهم على الحكم في روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧، مثار قلق شديد للغرب، وخاصة عندما أقدم النظام الجديد على تأميم عمليات الإنتاج البترولي في القوقاز، ومن أجل هذا قامت شركة البترول الأمريكية الرئيسية ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، وشركة شل البريطانية ـ الهولندية، بمساندة القوى الانفصالية التي رفضت حكم البلاشفة في تلك المنطقة، كما أرسلت الحكومة البريطانية، حملة عسكرية، بقيت مسيطرة على حقول البترول الروسية مدة عامين من الزمن، وحتى حين اضطرت تلك القوات إلى الانسحاب، فإن الشركات الأمريكية والأوروبية، فرضت حظراً شاملاً على شحن وتسويق البترول الروسي. انظر: توفيق الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية** (لندن: دار الصفا، ١٩٨٦)، <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/1/2.htm>.

العظمى، فقد كانت تستورد كل ما تحتاج إليه من نفط، من الخارج[٢٦]. ولم يتعد الإنتاج العالمي من النفط عام ١٩٠٠، ٦٠٠ ألف برميل في اليوم. كانت الولايات المتحدة تنتج ١٧٤ ألف برميل، وروسيا ٢٠٦ آلاف، وكندا ٢٠٠ ألف، أما المكسيك فقد بدأت الإنتاج عام ١٩٠١، والأرجنتين عام ١٩٠٧، وفنزويلا عام١٩١٤. وظهر النفط في باكو في أذربيجان التابعة لروسيا منذ عام ١٨٨٤، وكانت منطقة بحر قزوين أكبر مصدر للنفط في العالم في الفترة (١٨٩٨-١٩٠١)[٢٧]. وقد وصلت روسيا إلى النتيجة نفسها التي وصل إليها الأمريكيون، وهي حتمية نضوب النفط في مصادره القائمة حالياً، وضرورة البحث عنه في أماكن أخرى. ولم يكن قد ذكر النفط طافياً على سطح الأرض إلا في بلاد العرب وفي فارس جارة روسيا. وسوف نرى لاحقاً القوى الكبرى الأخرى، وهي ترسل موفديها في كل بقاع الأرض، حيث يحتمل وجود النفط، وتشهد الصحارى العربية رجالاً متنكرين في أزياء بدوية يجوبون المنطقة بحثاً عن أي مؤشر نفطي[٢٨].

وفي هذه الظروف الفارسية الصعبة دخل الباحثون عن النفط المسرح الفارسي، ففي عام ١٨٩٠ نشر الجيولوجي الفرنسي دي مورغان (De Morgan) بحثاً عن النفط في غرب فارس، وكان ضمن الفريق الذي رافقه في جولته الاستكشافية تلك صهر لرجل يدعى «كوت» (Cotte)، وكان هذا الأخير السكرتير الشخصي لرجل الأعمال رويتر السابق ذكره الذي كانت له محاولات لاستكشاف النفط في فارس، لكنها فشلت لأسباب سياسية، على الرغم من حصوله على امتياز من الشاه نصر الدين في ٢٥ تموز/يوليو عام ١٨٧٢، بالتنقيب عن المعادن، ما عدا الذهب والفضة والمعادن والأحجار الكريمة، مدة سبعين عاماً. وقد التقى كوت في باريس بجنرال فارسي متقاعد اسمه «كيتابجي» (Kitabgi) كان في الماضي مسؤولاً عن الجمارك الفارسية، وحدث أن كان موجوداً في باريس في الوقت نفسه سفير بريطانيا في طهران سابقاً السير هنري وولف (Sir Henry Wolff)، وقد ناقش هؤلاء الرجال مع دي مورغان إمكانية تطبيق ما ورد في تقريره للاستفادة من نفط فارس، واقترح وولف الاستعانة بممول مغامر لهذا النوع من المشروعات، وكان

(٢٦) مايكل أ. بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ترجمة نبيل زكي (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٢٠.

(٢٧) Mir Yusif Mir-Babayev, «Azerbaijan's Oil History, a Chronology Leading up to the Soviet Era,» *Azerbaijan International*, vol. 10, no. 2 (Summer 2002), <http://www.azer.com/aiweb/categories/magazine/ai102_folder/102_articles/102_oil_chronology.html>

(٢٨) أنطوان متى، **الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨ ـ ١٩٧٨)** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣)، ص ٦١.

لا يرى كما يقول خيراً من المليونير وليم دارسي (William Knox Darcy)[٢٩].

وافق دارسي على الدخول في المشروع، وأرسل حينئذ أحد رجاله وهو ماريوت (Marriott) للتفاوض حول امتياز النفط، كما دخل الجنرال كيتابجي وكوت على الخط نفسه. أما الجيولوجي بورلس (Burles)، فقد كلف بالأعمال الفنية، كما عمل مساعداً لدارسي رجل له جهد كبير في إنجاز المشروع يقال له شارلز هاردنغ (Charles Harding). وقد نجح ماريوت وفريقه بالحصول على امتياز بالتنقيب عن النفط مدة ستين عاماً، بحيث يدفع دارسي مقدماً ٢٠ ألف جنيه، و٢٠ ألفاً أخرى على شكل أسهم للفرس، و١٦ بالمئة من الأرباح. فغضب الروس عندما وصل الخبر إلى سفارتهم في طهران، ولم تسفر احتجاجاتهم إلا عن استثناء خمسة أقاليم شمالية من حقوق الامتياز هي أذربيجان وجيلان ومازندران وخوراسان واستراباد. ويرى مؤرخ روسي أن بريطانيا قامت بحرب النفط الروسي منذ أن أخذت في محاربة وصول الكيروسين الروسي إلى جنوب فارس، وأن هذه الحرب كان من ضمنها تحفيز بريطانيا شركة دارسي للحصول على امتياز النفط من فارس. ويرى أن اهتمام البريطانيين بنفط قصر شيرين أكثر من النفط في أي مكان آخر هو لأن البريطانيين أرادوا أن يكون هذا الاهتمام قرب الخليج[٣٠].

وهنا يجدر بنا التوقف قليلاً لمشاهدة اللعبة الاقتصادية الدولية، وهي تتغير بشكل كبير من جوانب عدة. فالملاحظة **الأولى** هي دخول النفط عنصراً للتجارة مع هذا الجزء من العالم، بدل الأقمشة والتوابل واللؤلؤ، كما نلاحظ عدم اهتمام البريطانيين بجدية الأمر، لأنهم لم يعترضوا على دخول فرنسيين، وفرس، وغيرهم، جزءاً من عملية الاستحواذ على نفط فارس في منطقة نفوذهم. أما الملاحظة **الأخيرة** فهي أنّ المدعو شارلز هاردنغ (Charles Harding) الذي لم يطل به الوقت في مساعدة دارسي قد التقطته الخارجية البريطانية ليصل في وقت لاحق إلى منصب وكيل وزارة الخارجية، ثم إلى أكبر المناصب في الشرق، وهو نائب الملك في الهند (Viceroy of

(٢٩) ولد وليم دارسي (William Knox Darcy) في إنكلترا عام ١٨٤٩، وهاجر مع والده المحامي إلى استراليا وعمره ١٧ عاماً، وهناك درس الحقوق وجمع بعض المال، ما أهله لمشاركة الإخوة مورغان في منجم ذهب بمبلغ ١٢٠٠ جنيه في منطقة «Mount Morgan» وقد حالفه الحظ وأصبح ملونيراً، ولم يكن ذلك حظه الوحيد حيث شارك في الاستكشافات النفطية في فارس عام ١٩٠٨ وأقيمت الشركة الأنغلو-فارسية (Anglo-Persian Oil Company) التي جعلته بأرباحها ملونيراً للمرة الثانية في الطرف الآخر من العالم وقد مات في انكلترا عام ١٩١٧.

(٣٠) غريغوري بونداريفسكي، **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، ترجمة ماهر سلامة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤)، ص ٣٨٢.

(India، ولا نجد دلالة لهذا إلا أن البريطانيين كانوا بحاجة إلى خبراء في منطقة شمال الخليج العربي، ولا سيما إلى مختصين بالنفط.

لقد تمّ اكتشاف النفط والسيطرة عليه أول الأمر بجهود فردية من قبل مغامرين أوروبيين قبل دخول الشركات العملاقة، ثم الدول العظمى، ثم سيطرت عليه شبكة منظمة من القطاع الخاص الغربي في البداية، تحول بعضها إلى شركات تملكها الحكومات. وقوة هذه الشركات الخاصة تكمن في قوتها الاقتصادية التي كانت تترجمها وقت الحاجة إلى قوة سياسية وعسكرية بأسلوب يذكرنا بشركة الهند الشرقية، سواء البريطانية، أو الهولندية، أو الفرنسية. وكانت القوة الاقتصادية لتجار النفط تنطلق في الغالب من عقالها ليشمل نفوذها أنحاء بعيدة عن موطنها الأصلي، لترتبط بحياة أناس يكون تمييز هذه الرابطة فوق إدراكهم بمقياس حياتهم اليومية.

حدّد مهندس الحفر رينولدز (Rynolds) مكان التنقيب في موقعين: **الأول** في خوزستان قرب الحدود العراقية ـ التركية، و**الثاني** في الأحواز في عربستان، وكلها في الجنوب قرب الخليج العربي. وبدأ الحفر في الموقع الأول جاعلاً بغداد والبصرة قاعدة تموين له، لكن السلطات العثمانية كانت له بالمرصاد، فأخرت وصول معداته، وسببت له عوائق لا تنتهي. كما واجه دارسي مطالب الحكومة الفارسية له بالاستعجال في تنفيذ بنود الامتياز، ومنها إقامة شركة نفط قبل أيار/ مايو ١٩٠٣، يكون للفرس فيها ٢٠ ألف سهم، بالإضافة إلى ٢٠ ألف جنيه تدفع نقداً في الحال[٣١].

وفي عام ١٩٠٤ بدا كما لو أن دارسي وجد شيئاً من النفط، لكن الكمية كانت ضئيلة جداً. وزادت ضغوط الفرس، ومعها المصاريف المرافقة للعمل، وكان أمام خيارات صعبة، فإما التنازل عن الامتياز أو إيجاد ممول مشارك. وفي أيار/ مايو ١٩٠٥ وقّع عقداً مع شركة نفط بورما البريطانية، فأمدته بخمسة وعشرين ألف جنيه. وفي الفترة نفسها، كان المهندس رينولدز قد نقل جهوده من حدود العراق إلى الأحواز، في منطقة تدعى قصر شيرين، ووجد خيبة أمل في أول آبار الحفر. وعادت الأزمات مع مطالبة شركة بورما في مطلع عام ١٩٠٨ بنتائج إيجابية، أو أن تنسحب من المشروع. وفي ١٦ أيار/ مايو ١٩٠٨ انتشرت في الجو رائحة الغاز الطبيعي عند حفر إحدى الآبار، وفي ٢٦ أيار/ مايو من العام نفسه تفجر النفط من إحدى الآبار في

---

(٣١) Roger Adelson, *London and the Invention of the Middle East: Money, Power, and War, 1902-1922* (New Haven: Yale University Press, 1995), p. 37, <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter27.htm>.

بلدة مسجد سليمان، تبعتها أخرى، وأخرى على عمق ١١٨٠ قدماً. وأرسل أرنولد ويلسون[٣٢] إلى وزارة الخارجية البريطانية يخبر لندن بتدفق النفط من خلال برقية على شكل شيفرة، تحمل مقاطع من الكتاب المقدس[٣٣]. واتسعت حركة استخراجه حتى وصلت إلى ٣٠ بئراً، فتدفق في أنابيب. وفي نيسان/ أبريل ١٩٠٩ تم إنشاء الشركة الأنغلو ـ فارسية للنفط (Anglo-Persian Oil Company) وأصبح دارسي عضواً في مجلس إدارتها.

ولم يكن الاتفاق مع الحكومة الفارسية كافياً في نظر البريطانيين، فالنفط قد تفجر في أرض تملك السيادة والاستقلال التام عن طهران، وكان لا بد من عدم إغفال الشيخ خزعل بن مرداو شيخ عربستان. فقد فتح باب المفاوضات وانتهت إلى توقيع اتفاق ٦ تموز/ يوليو ١٩٠٩، وفيه حصل البريطانيون على النفط، وحصل خزعل على ضمانات من البريطانيين للإبقاء على حقوقه في الاستقلال، بل إقامة مشروعات أيضاً تتماشى مع الأهمية التي اكتسبها هذا الجزء من الخليج العربي باكتشاف النفط. فقد أخذت بريطانيا تهتم بمشروعات الملاحة في نهر الكارون، وإقامة خط حديد يصل المحمرة ببقية فارس، بل إن العلاقات البريطانية مع خزعل تطورت لتشمل مجالات أخرى، إذ وقّع مع البريطانيين ما يعطيهم امتياز الإسفنج واللؤلؤ عام ١٩١١[٣٤].

في عام ١٩٠٩ شرعت شركة النفط الأنغلو ـ فارسية في مدّ خط أنابيب طوله ١٣٨ ميلاً لنقل النفط من الحقول إلى جزيرة صغيرة على شط العرب هي عبدان، حيث تم إنشاء مصفاة للنفط. وفي عام ١٩١٣ بدأ معمل تكرير الشركة إنتاجه في عبدان، وقد تزامن ذلك مع ثورة هيأت لدارسي وشركته ولوج آفاق جديدة. فقد أخذت بريطانيا في تحويل سفنها من العمل بالفحم إلى العمل بالنفط منذ عام ١٩١٠، بناء على جهود بازل زهاروف (Basil Zaharoff)[٣٥]. وقد تبنى الفكرة كل من الوزير

---

(٣٢) عبد العزيز عبدالغني إبراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧: دراسة وثائقية** (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١)، ص ٢٢٩.

(٣٣) «That.. He May Bring Forth Oil to Make Him a Cheerful Countenance, Oil to Make His Face Shine», and «Who Turned the Stone Flint into Springing Well».

(٣٤) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ١٧٥.

(٣٥) بازل زهاروف (Basil Zaharoff) مستثمر دولي وتاجر سلاح ولد عام ١٨٥٠ في تركيا من والدين يونانيين أو روسيين. خدم الحلفاء في الحرب العالمية الأولى خدمات تجسسية عظيمة، وسمي برجل أوروبا الغامض. كان على علاقة برجال أوروبا الكبار خاصة لويد جورج، وقد حصل على لقب سير البريطاني برتبة فارس من جورج الخامس، كما منحته الحكومة الفرنسية تكريماً مماثلاً ومات عام ١٩٣٦.

ونستون تشرشل والأدميرال جون فيشر (John Arbuthont Fisher)[٣٦]، وكانا مسؤولين عن البحرية الملكية في ذلك الزمن. ولا شك في أن هذا القرار كان بمقاييس ذلك الزمان مقامرة استراتيجية كبيرة، لأنّ الفحم كان موجوداً في الجزر البريطانية، ولكن النفط في أصقاع بعيدة تحيط به منافسات الدول الكبرى من كل حدب وصوب. ونشير هنا إلى أن الأدميرال فيشر كان يلقب بمجنون النفط (Oil Maniac)، بسبب دفاعه عن النفط قائلاً: إن السفن التي تعمل بالنفط أكثر نظافة وسرعة، وأقدر على التحمل، وإعادة شحنها بالوقود وصيانتها أكثر سهولة[٣٧].

بناء على المعطيات النفطية اعتمدت بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين على عقيدة في الخليج العربي تقول بترابط أمرين: **الأول** هو أن النفط يسيّر سفنها الحربية، و**الثاني** أن سفنها الحربية هي عماد قوتها في المنطقة. ولعل هذا هو ما جعل المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسي كوكس (Sir Percy Cox) (ملك الخليج غير المتوّج)، ينظر إلى التقرب الدولي لمنطقة الخليج بسبب النفط نظرة استراتيجية، قبل أن ينظر إليه نظرة تجارية، بل إن هناك من لاحظ [٣٨] اتصاف رجال النفط البريطانيين بالتجرد من صفات رجال الاعمال، والالتزام بالروح الوطنية التي تُعْنى بمصالح بريطانيا العليا أكثر من عنايتها بالربح المالي.

ولذا حاول كوكس الحيلولة دون دخول أحد في نطاق النفوذ البريطاني، فهل هذا هو ما جعل البريطانيين يخلطون بين «العدو»، وهي كلمة ذات مدلول حربي، و«المنافس»، وهي كلمة ذات مفهوم تجاري؟ سنرى ذلك عند دخول الأصدقاء المنافسين من الأمريكيين والفرنسيين خاصة.

وقّع دارسي وشركته الأنغلو ـ فارسية عقداً مع شركة النفط الملكية الهولندية «شل» عام ١٩١٢ مدته عشر سنوات، تتعهد فيه شركته بتزويد «شل» بالنفط الخام، كما وقّع عقداً مع البحرية الملكية البريطانية عام ١٩١٤ لتزويد سفنها بالنفط، مما جعل الحكومة البريطانية، بناءً على إصرار تشرشل، تشتري أغلبية أسهم الشركة الأنغلو ـ فارسية بمليوني جنيه، وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى بشهرين. ونتيجة ذلك أصبحت الحكومة تملك ٥١ بالمئة من الأسهم، ما أعطاها الحق في إدارة

---

(٣٦) من كبار ضباط البحرية البريطانية. ولد في سيلان عام ١٨٤١ وتوفي عام ١٩٢٠. كان له دور في تطوير بناء الزوارق السريعة، ورفع مستوى التعليم العسكري، ورأس لجنة تحويل وقود السفن من الفحم إلى النفط.

(٣٧) Mackay, *Fisher*, p. 269, <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter27.htm>.

(٣٨) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made* (London: Hooder and Stoughton, 1975), p. 43.

الشركة[٣٩] التي أصبح مصيرها كمصير شركة الهند الشرقية نفسها. ودخلت الحكومة البريطانية منذ ذلك الوقت في سباق الاحتكارات النفطية، ساعية جهدها ألا تكون ضحية احتكارات شل وستاندرد أويل الأمريكية[٤٠].

ونشير هنا إلى أن ماركوس صامويل (Marcus Samuel) من شركة شل النفطية الهولندية التي تأسست عام ١٨٧٨ كان أول مَن عرض تزويد البحرية الملكية البريطانية بالنفط بعد أن تكفَّ عن استخدام الفحم. ويعود إليه الفضل أيضاً في دمج الشركتين الهولندية الملكية وشل في شركة واحدة عام ١٩٠٧[٤١]. لكن البريطانيين كانوا أعقل من أن يجعلوا وقود بحريتهم بيد أجانب كالهولنديين أعداء الأمس. ومع ذلك استعانت بريطانيا بنفط شركة «شل» المستخرج من مصر منذ عام ١٩٠٨، ومن فنزويلا في أثناء الحرب العالمية الأولى التي يقول اللورد كورزون (Lord Curzon) عنها: إن الحلفاء «خاضوها على بحر من النفط». ولم لا والسفن الألمانية كان لا يزال معظمها يسير بالفحم؟ ويقول تشرشل وزير الحربية البريطاني: إننا على استعداد لإهدار قطرة دم في مقابل كل قطرة نفط[٤٢].

ب ـ نفط العراق: النفط العربي الأول

كان العراق بولاياته الثلاث الموصل وبغداد والبصرة جزءاً مهماً من الدولة العثمانية، وكان محط اهتمام القوى الأوروبية منذ اكتشاف النفط في جنوب روسيا ثم فارس. ولما حصلت ألمانيا على مشروع مدّ سكة حديد برلين ـ بغداد من الدولة العثمانية، وعلى امتياز التنقيب عن النفط والمعادن الأخرى على جانبي الخط، قام الخبراء الألمان في عام ١٨٧٠ بدراسة الأراضي العراقية، وجاءت تقارير الجيولوجيين مشجعة للغاية، لكن الشركة الألمانية واجهت العديد من الصعوبات، مما جعل الألمان يتخلون عن مشروعاتهم النفطية عام ١٩٠٧[٤٣].

---

(٣٩) Public Record Office, [PRO Cab 37/119/61], 11 May 1914,
تقرير لجنة الإدارة البحرية حول حقول النفط الفارسية بتاريخ ١١ أيار/ مايو ١٩١٤، انظر: <http:// www.manorhouse.clara.net/book2/chapter28.htm>.

(٤٠) محمد غانم الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** (الكويت: الوحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ١٨.

(٤١) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*, p. 47.

(٤٢) Gulshan Dietl, «Iran in the Emerging Greater Middle East,» (working paper, Copenhagen Peace Research Institute, January 1999),
متوفرة على: Columbia International Affairs Online, <http://www.ciaonet.org/wps/dig01/»>.

(٤٣) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت، ١٩٠٢ ـ ١٩٢٢**، ص ٣٤.

كما يمكن أن نعيد الفضل في الكشوف النفطية المبكرة في الدولة العثمانية إلى الأرمني كالوست غولبنكيان (Calouste Gulbenkian)[٤٤] الذي قدم للسلطان عبد الحميد تقريراً مطولاً عن نفط العراق العثماني عام ١٩٠٤، وأقنعه بنقل ملكية الأراضي من وزارة المناجم إليه[٤٥].

اهتم البريطانيون بنفط العراق، وكان حقل «نفط خانه» أول اكتشاف نفطي في عام ١٩٠٩، كما كان هناك اهتمام من الشركات الأمريكية والهولندية. وولدت الشركة الأفريقية الشرقية التي ضمت مساهمين ألمانيين وبريطانيين وهولنديين، ليصبح اسمها في عام ١٩١٤ شركة النفط التركية. وقد ساهم فيها البنك الوطني التركي. ولم يكن الأمريكيون بمعزل عن التنافس على نفط العراق، فقد كانت الدولة العثمانية بؤرة نشاط تجاري وتبشيري أمريكي[٤٦]، وقد حصل اتحاد لشركات النفط الأمريكية على امتياز من الدولة العثمانية للتنقيب عن النفط يقوده الأدميرال المتقاعد كولبي شستر عام ١٩٠٩. كما حصلت ستاندارد أويل من نيويورك على امتياز للتنقيب في شمال الأناضول وفلسطين. لكن الحرب العالمية الأولى أوقفت خططهم.

في عام ١٩١٢ اتحدت مجموعة من شركات النفط الأوروبية تحت اسم «شركة النفط التركية» (Turkish Petroleum Company) للتنقيب عن النفط في العراق، وسبب الاتحاد كان لمنع التنافس في ما بينها، وللحيلولة دون وصول الأمريكيين إلى شيء من نفط المنطقة. وكانت القوة المحركة وراء هذه الشركة كولبنكيان الذي كلفه رجال مال بريطانيون بالحصول على الامتيازات النفطية، لما له من قدرة ونفوذ لدى الحكومة العثمانية. وقد جعلته حصته البالغة ٥ بالمئة في هذه الشركة أغنى رجل في العالم آنذاك، ولقبه «السيد ٥ بالمئة».

كان معظم الشركات المتحدة هولندية وبريطانية، وقد تعهدت في اتفاقية

---

(٤٤) كالوست غولبنكيان (Calouste Gulbenkian) ولد في استنبول لعائلة أرمينية غنية حيث كان والده رجل مصارف، ومستورداً للكيروسين من روسيا. حصل على شهادة الهندسة من لندن، وأصبح بريطاني الجنسية منذ عام ١٩٠٢. كوّن شركة النفط التركية، وكان مهندس اتفاقية الخط الأحمر، وأدخل الأمريكيين حلبة النفط في العراق. عرف بالسيد «٥ بالمئة»، وعاش متنقلاً بين فنادق رتز الفاخرة في لندن وباريس. حصل على الصفة الدبلوماسية من السفارة العراقية في لندن ليتهرب من الضرائب التي أرهقته. انتقل إلى البرتغال عام ١٩٤٢، ومات هناك بعد ثلاثة عشر عاماً.

(٤٥) John Malcolm Blair, *The Control of Oil* (New York: Pantheon Books, 1976), p. 29.

(٤٦) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ٢١.

صدقتها وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ آذار/ مارس ١٩١٤ على أنها غير مهتمة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج النفط الخام في الدولة العثمانية وتصنيعه، إلا من خلال شركة النفط التركية، لكن الهدف الذي أقيمت من أجله الشركة لم يتحقق، فقد استمر التنافس بين الشركاء. فبريطانيا كانت لها مطامع غير خافية في العراق الذي يشرف موقعه على منطقة الخليج التي هي بمثابة بحيرتها الخاصة، وعلى طريقها إلى الهند. ثم جاء نفط العراق، وهي في مرحلة التحول من الفحم إلى النفط في سفنها الحربية، وكان لا بد من الاستحواذ عليه كله.

وفي عام ١٩١٤ قامت شركة النفط الأنغلو ـ فارسية المملوكة في معظمها لبريطانيا بشراء ٥٠ بالمئة من أسهم شركة النفط التركية، وقامت بريطانيا في الوقت نفسه بالضغط على الدولة العثمانية لمنح شركة النفط الأنغلو ـ فارسية حقوق امتياز في العراق، لكن الحرب العالمية الأولى حالت دون ذلك[٤٧].

لم يكن العثمانيون مرتاحين للوجود البريطاني في الأحواز والعراق، وقد سلكوا في ذلك كل الطرق التحريضية ضد البريطانيين، ومن ذلك ما روّجت له صحيفة **البصرة الفيحاء** في عددها ٥١ في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩١١ رداً على احتجاجات القنصل البريطاني[٤٨]، حيث أشارت إلى ضرورة أن يتحد المسلمون لمنع البريطانيين من الاعتداء على نسائهم وقتل أولادهم، كما حدث في عبدان عندما اعتدى موظف بريطاني على سيدة مسلمة، وأدى ذلك إلى حالة من الاضطراب لم تهدأ بسهولة. لكن مظاهر الصراع العثماني ـ البريطاني على المحمرة يمكن تتبعه من خلال رصد الإجراءات العثمانية التي شملت تعطيل وصول معدات الحفر لشركة دارسي، وقيامها ـ وهو الأهم ـ بتحصين منطقة شط العرب، ما جعل بريطانيا تصرّ على فتح نهر الكارون للملاحة كبديل. وقد استجاب شاه إيران للضغوط البريطانية، على الرغم من الاحتجاجات الروسية والعثمانية التي لم يقللها إلا حصول الروس على امتيازات في الشمال، وإعطاء العثمانيين الحق في الملاحة في نهر الكارون[٤٩].

بقي أن نشير إلى الطرف المثير في قصة نفط الخليج، وهو الولايات المتحدة التي لم تأت من أجل النفط، إذ إن العديد من الأمريكيين كانوا على دراية بما يسمى «اللعبة

(٤٧) قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٢)، ص ٥٥٦.

(٤٨) A. de L. Rushand and Jane Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, 15 vols. ([Slaugh: Archive Editions, 2001), [FO 371/1249], 13 April 1911, p. 57,

الاحتجاج الذي بلغه القنصل البريطاني إلى السير لوثر بتاريخ ١٣ نيسان/ أبريل ١٩١١.

(٤٩) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ١٤٤.

الكبرى»[٥٠] التي كانت تلعبها بريطانيا وروسيا في أوراسيا. وقد فطن استراتيجي البحرية الأمريكي ألفرد ماهان (Alfred Mahan)[٥١] إلى أهمية الخليج العربي، والشرق الأوسط، وبخاصة تركيا وإيران، كقوتين في مواجهة التوسع الروسي في الجنوب، وهو الذي نظر إلى المنطقة كموقع استراتيجي محصور بين أوروبا والشرق، وهو الذي صكّ تعبير «الشرق الأوسط» أول مرة. ونتفق مع بالمر[٥٢] في أن ماهان، على الرغم من نظره الثاقب إلى الأمور، قد أغفل ملاحظة أن أهمية المنطقة ستكون من جراء تحول البحرية إلى النفط بدل الفحم، وأن هذه المادة متوافرة هنا بكثرة.

لقد لاحظنا مما سبق أن تملك نفط الشرق الأوسط تم بنسق جديد مبتكر طبق أول مرة في هذه المنطقة المحظوظة بأساليب الهيمنة المبتكرة من قبل الغرب. وهذا الابتكار هو المشروعات المشتركة بين الشركات، إذ نرى توحد الغرماء ما دام الربح يرضي كلا الطرفين. ولعل العمليات النفطية المشتركة قد تمت أول مرة في شركة النفط التركية التي تحولت إلى شركة نفط العراق، ويبدو أن النجاح كان باهراً إلى درجة تكرار الشراكة بين القوى المتنافسة كافة في نفط الكويت والعراق وإيران والبحرين، كما سنرى لاحقاً.

كما يمكننا القول إن المرحلة النفطية قبل الحرب العالمية الأولى ميّزها حدثان مهمان: **الأول** هو تحول مناطق الكشوف النفطية من الولايات المتحدة وروسيا إلى شمال الخليج العربي، وبخاصة في فارس والعراق العثماني، و**الثاني** هو تحول النفط من مادة تجارية إلى مادة استراتيجية إثر تحول البحرية البريطانية إلى النفط بدل الفحم.

---

(٥٠) يقول هنري لورانس في كتابه: **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية** إن تعبير «اللعبة الكبرى» استعمله الضباط البريطانيون أول مرة عندما كانوا يناضلون من أجل مد نفوذ بلادهم في أفغانستان وآسيا الوسطى في وجه التوسع الروسي في القرن التاسع عشر. ثم أكسبه كبلينغ شهرة في روايته **كيم** التي تحكي قصة أعوان بريطانيين وجواسيس روس على امتداد الطرق البرية المؤدية إلى الهند. إن فن اللعبة الكبرى هو التلاعب: فبما أن قوة الدول الأوروبية تتعادل فإن الغزو المباشر قد يؤدي إلى نزاع عام. لذلك فهو يستبدل بالرغبة في إقامة سياسة نفوذ أقل تكلفة مع اكتساب الفوائد الاستراتيجية والسياسية نفسها. ولقد أدركت القوى السياسية المحلية هذه المعطيات الجديدة، ولا سيما أنها استعملت بدورها آليات اللعبة الكبرى لتحقيق أهدافها ذاتها، مستندة إلى منافسات القوى الخارجة عن المنطقة. انظر كتاب: هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة عبدالحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس، على الموقع: <http://www.qudsway.com/Links/derasat/Documents/Html_Documents/plbok/plbok-1.htm>.

(٥١) ألفرد ماهان (Alfred Thayer Mahan) (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)، أدميرال بحري أمريكي، مؤرخ واستراتيجي، كان يرى أن عظمة الدول تأتي من قوتها البحرية. أنشأ كلية الأركان البحرية الأمريكية عام ١٨٧٣، وكان مقرباً من الرئيس روزفلت، وشكلت أفكار ماهان القاعدة التي قامت عليها الإمبريالية الأمريكية.

(٥٢) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ٢٠.

ونرى أن هذا التغيّر في تقييم مادة النفط هو الذي جعل المنطقة ذات أهمية استراتيجية بعد أن كانت أهميتها تجارية.

كما نلاحظ في هذه المرحلة عدم وضوح السياسة البريطانية تجاه المنافسين في البحث عن النفط، فقد تدافع الأوروبيون والأمريكيون بالمناكب على المنطقة، حيث الألمان، والهولنديون، والفرنسيون، والبريطانيون، والعثمانيون أيضاً. ونلاحظ في هذه المرحلة غياب وسط الخليج العربي وجنوبه عن اهتمام الباحثين عن النفط. وكانت لبريطانيا اليد العليا في المنطقة حتى ذلك الحين. كما لا بد من الإشارة إلى تحول الثقل في العلاقات الدولية من وسط الخليج العربي وجنوبه إلى شماله في بداية القرن العشرين، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها اكتشاف النفط في عربستان والعراق، ثم الصراع العثماني ـ الألماني ـ البريطاني على الكويت، وقيام نوع من التكتل العربي في وجه الاتحاديين العثمانيين يقوده مثلث الكويت ـ المحمرة ـ البصرة. وآخر الأسباب التي حولت شمال الخليج إلى بؤرة الأحداث، هو احتلال ابن سعود الأحساء عام ١٩١٣، وظهوره قوةً جديدةً على مسرح الخليج العربي.

ثانياً: دور نفط الخليج في الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى

١ ـ العوامل التي أثرت في طبيعة الصراع

أ ـ نجحت بريطانيا قبل الحرب بتسوية خلافاتها مع الدول الكبرى، وارتبطت الدبلوماسية البريطانية في الخليج أوثق الارتباط بالأزمات التي حدثت في الشؤون العالمية قبل الحرب العالمية الأولى. ومن ذلك ورود الخليج نقطةً في المفاوضات الفرنسية ـ البريطانية التي قادت إلى الاتفاق الودّي عام ١٩٠٤، ومع روسيا في عام ١٩٠٧ لتقاسم النفوذ في فارس، ومع ألمانيا عام ١٩١٢-١٩١٣. فقد تعهدت بريطانيا بمساندة مشروع سكة حديد بغداد[٥٣] نظير أن تكف ألمانيا عن مطالبها في الوصول إلى الكويت، بعد موافقة العثمانيين على دخول روسيا في المشروع. أما مع الدولة العثمانية، فقد خفت حدة التوتر بموجب المفاوضات التي سبقت توقيع معاهدة عام ١٩١٣، وإن لم تصدق نهائياً، ولكنها تضمنت اعتراف الدولة العثمانية بالوجود البريطاني، وتسلم بحيوية المعاهدات الانفرادية التي عقدتها بريطانيا مع

(٥٣) Kursun, *The Ottomans in Qatar: A History of Anglo-Ottoman Conflicts in the Persian Gulf*, p. 125.

إمارات الخليج العربي[٥٤]. ويبدو أن الحرب العالمية الأولى قد جاءت لتهدم جسراً كان يقود إلى اعتراف عثماني لم تحصل عليه بريطانيا من قبل. فقد مثّل الدولة العثمانية إبراهيم حقي باشا، ومثل بريطانيا إدوارد غراي (Sir Edward Grey)، وطُرِحَ الحل لموضوعات كانت ذات أهمية بالغة شملت الرسوم الجمركية، والخطوط الحديدية وشط العرب، ومسألة النفوذ البريطاني في الخليج العربي.

وقد اختلف الطرفان حول النقطة التي يجب أن ينتهي عندها النفوذ العثماني، وأصرّ البريطانيون ألا يتعدى ميناء العقير، وتمخضت المفاوضات عن اعتبار الكويت قضاء مستقلاً لا تتدخل الدولة العثمانية في شؤونه الداخلية، كما تنازل العثمانيون عن قطر، ووعدوا بسحب الحامية العثمانية حال توقيع المعاهدة، كما تنازلت الدولة العثمانية عن البحرين، بل عدَّت أهل البحرين في الدولة العثمانية أجانب ترعى بريطانيا مصالحهم.

واتفق الطرفان على أن بريطانيا مسؤولة عن الملاحة في الخليج العربي، من قطر حتى المحيط الهندي، حيث تتولى أمر الحجر الصحي والفنارات والدوريات البحرية مع احتفاظ الدولة العثمانية بحق الإبحار في المياه الإقليمية والسواحل التابعة لها. كما شملت المعاهدة ما يعطى بريطانيا الحق في البحث عن النفط على جانبي شط العرب، مع ضم بند آخر يحفظ حقوق شيخ المحمرة[٥٥]. لقد جاءت الحرب العالمية الأولى لإلغاء نفوذ بريطانيا في الخليج العربي، وكان على بريطانيا منع ذلك.

ب ـ أخذت بريطانيا كما أشرنا سابقا في تحويل سفنها من العمل بالفحم إلى العمل بالنفط منذ عام ١٩١٠، وكان تحول البحرية الملكية البريطانية إلى النفط بدل الفحم من أهم العوامل التي أثرت في الصراع في شمال الخليج، لأنه كان لا بد من الدفاع عن وقود الأمة في تلك المنطقة. لذا يمكننا القول بأن بريطانيا قد دخلت الحرب دفاعاً عن النفط في شمال الخليج بالدرجة الأولى كعامل مؤثر في استراتيجيتها كلها بعد أن تراجعت أولوية شمال الخليج كنقطة للمشروعات الروسية والألمانية في مجال السكك الحديد، أو اقامة الموانئ، بعد أن سوّت بريطانيا تلك المسائل بالطرق الدبلوماسية والمفاوضات. وقد عملت البحرية الملكية البريطانية من خلال ممثلها في لجنة الحرب الأدميرال سليد (Admiral Slade) الذي كان يمثل البحرية عضواً في شركة

(٥٤) جمال زكريا قاسم، «بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١، العدد ٣ ([تموز/يوليو] ١٩٧٥)، ص ٨٨.

(٥٥) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢-١٩١٤**، ص ٢٢٧-٢٣٠.

نفط العراق، على دفع الامور لتصل إلى التدخل العسكري (٥٦).

ج ـ نظرت بريطانيا إلى الخليج على اعتباره كياناً سياسياً واحداً، ولم يكن لبريطانيا سياسة منفصلة في أي جزء منه عن سياستها في الأجزاء الأخرى. لقد كان هناك نوع من الاحتكاك بين حكومة الهند البريطانية ووزارة الخارجية في لندن حول من يتبع الخليج أمنياً، إذ كانت ترى حكومة الهند ضرورة ارتباطه بها، لأن التخطيط عن الدفاع عن الخليج مرتبط بالدفاع عن الهند، ثم تغيّر هذا الرأي إلى النقيض منذ عام ١٩٠٥، وظهر ذلك في بداية المشاورات حول إرسال قوة احتلال العراق في بداية الحرب.

٢ ـ جهود بريطانيا لعزل مصالحها في إمارات الخليج عن القوى الأجنبية

أتت الحرب العالمية الأولى كالرعد والبرق من عاصفة ساعد على تجميع غيومها الأطماع التوسعية للدول الأوروبية المتنافسة، وتركزت جهود بريطانيا في منطقة الخليج العربي على تجنيب المنطقة أخطار الحرب حمايةً لمصالحها، باذلةً من أجل ذلك كثيراً من الجهود السياسية والعسكرية، وركزت خلالها على شمال الخليج أكثر من جنوبه، كما ركزت على عربستان حيث المنشآت النفطية أكثر من تركيزها على بقية الأجزاء. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الإجراءات كانت مرتبطة بشدة بتطور المعارك في ساحات القتال.

أ ـ جهود بريطانيا السياسية

يلاحظ أحد الباحثين المتتبعين لتاريخ المنطقة أن دول أوروبا كانت حتى قبيل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير ترى إمكانية إصلاح حال الدولة العثمانية، ولذلك كانت تضغط لإدخال الإصلاحات (الأوروبية) العصرية، أو ما عرف بالتنظيمات. وكان القصد من ذلك أن تشمل هذه التنظيمات إصلاحات اجتماعية وإدارية، قد تشمل التراخي في أمور سيادية للدولة العثمانية، مثل السماح للاستثمارات الأوروبية، مما يشكل مدخلاً لتلك الدول لحماية مصالحها(٥٧). وعندما فشل هذا التوجه لسوء التطبيق، أو لتمنع العثمانيين، أخذت الدول الأوروبية في طرح ما

---

(٥٦) Public Record Office, [PRO Cab 27/1], 13 and 15 April 1915,
الأمنية البريطانية تجاه تركيا، وقائع الاجتماع الثاني بتاريخ ١٣ نيسان/ أبريل ١٩١٥، والاجتماع الثالث بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ١٩١٥، <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter30.htm>

(٥٧) محمد حسن العيدروس، **تاريخ الخليج العربي المعاصر والحديث** (الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ٢٢٤-٢٢٥.

يمثل اليأس من الدولة العثمانية، ورأت أن الحل هو تفكيك أوصالها، وإنهاء المسألة الشرقية بما يخدم أوروبا. ويأتي دور النفط عندما نلاحظ مناداة بعض الأوروبيين، بإعادة الممتلكات العثمانية إلى سكانها الأصليين. فلماذا؟

الجواب هو: حتى يستطيع البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون في جانب من أطماعهم الاستثمار مباشرة في نفط العراق، وبقية الأراضي العربية التي تحكمها الدولة العثمانية.

لقد تبنّت بريطانيا سياستين معاً: **الأولى** الحفاظ على الدولة العثمانية كياناً متماسكاً، و**الثانية** الحفاظ على مصالحها مع تفكك الدولة العثمانية. وفي سعيها لذلك قبل الحرب العالمية الاولى وفي أثنائها أنجزت بريطانيا في المجال السياسي نجاحات عدة صبّت في خانة عزل إمارات الخليج العربي عن المؤثرات الدولية المحيطة بها. فقد دعمت أعضاء حزب الحرية والائتلاف في الخليج، ودعمت وجود ابن سعود كمنطقة عازلة حول الإمارات، ثم مع بداية الحرب خاضت بنجاح الحرب النفسية التي فرضها العثمانيون باسم الجهاد الديني، ثم دعمت ترابطها مع إمارات الخليج العربي بالمؤتمرات التي عقدت في أثناء الحرب لتجديد التحالف مع بريطانيا.

(١) دعم أعضاء حزب الحرية والائتلاف في الخليج العربي

لم يحصل السلطان العثماني سليم الأول على تنازل عن الخلافة من المتوكل آخر الخلفاء العباسيين[٥٨]. وعلى الرغم من ذلك لم ينظر العرب إلى دولة الخلافة العثمانية على أنها دولة أجنبية، ولم يحدث أن خرجوا على الدولة العثمانية، بسبب وعي عربي قومي، إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى، بل كانت معظم الحركات بسبب الظلم والتعسف. وحتى لا نتوسع في شرح المؤثرات التي أدت إلى ظهور الفكر القومي العربي، نقول: إن جمعية الاتحاد والترقي التي أصبحت صاحبة القرار في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ هي التي دفعت العرب إلى النظر إلى أنفسهم كعرب أولاً، ثم كعثمانيين ثانياً. وفي ظل سيادة الاستبداد العثماني الذي تمارسه الحكومات المطلقة المتعاقبة، كان الظلم والاضطهاد على مستوى واحد بين رعايا الدولة العثمانية من المسلمين والمسيحيين، والترك والعرب. وفي عهد الحكومة الدستورية (الاتحاديون التركي) استأثر الاتحاديون بمبدأ سيادة الترك على باقي العناصر، إذ مجّدت تلك الجمعية العنصر التركي واللغة التركية، بل عزلت كبار الموظفين العرب من

---

(٥٨) سيار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٥ ـ ١٤٠.

مناصبهم، لتلحق بهم حاشية السلطان عبد الحميد من المستشارين العرب عندما عزل عام ١٩٠٩. ولم يتم التخلي عن الاستبداد، ولم تتحقق سيادة قانون، ولم تتوطد دعائم الحكومة الدستورية القائمة على العدل والحرية والإخاء، فكان من نتائج ذلك عدم الثقة بالإصلاح الدستوري، وهبوب رياح التنافر والشقاق وسوء الظن المتبادل بين العرب والترك. وقد اتخذت الحكومة الاتحادية القوة والبطش نهجاً وقاعدة لحكم الشعوب العثمانية، بدلاً من استخدام طرق الإصلاح القانونية، وبناء المؤسسات الدستورية، وقاد هذا النوع من الإصلاح إلى جعل البلاد ميداناً لسفك الدماء(٥٩).

وتظهر المصادر البريطانية ارتفاع حدة الخلافات بين العرب والعثمانيين في مطلع عام ١٩١٤، فقد أخذ العثمانيون يحيلون كثيراً من الضباط العرب إلى التقاعد، أو يسرحونهم من الخدمة، أو يرسلونهم إلى اليمن، أو يحاكمونهم بتهمة عدم الولاء للدولة. ومن تلك الإجراءات أيضاً حلّ فوجين من أفواج الخيالة وتحويلهما إلى وحدات الدرك، وكانا من الأفواج التي يكثر فيها العرب، بل إصدار أمر أيضاً إلى الجنود للقيام بالأعمال الزراعية في مشروع كان سيفتتحه والي بغداد(٦٠).

وقد بدأت بوادر حركة عربية في الخليج شبيهة بالحركة العربية في الشام، وكانت تدعو إلى الوقوف في وجه الدولة العثمانية وسياسة التتريك التي كانت تتبعها. وقد تزعم هذه الحركة طالب النقيب(٦١)، صاحب النفوذ الكبير في البصرة. وكان حزب الحرية والائتلاف عدو الاتحاديين. لذا قام نقيب أشراف البصرة بتأسيس فرع لذلك الحزب في العراق العثماني في ١٦ آب/ أغسطس عام ١٩١١، وانضم إليه كل من لا يحب الدولة العثمانية وسياستها في الخليج، مثل الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت(٦٢)، والشيخ خزعل بن مرداو شيخ المحمرة، وحال قيام الحزب اتجه إلى استمالة الضباط العرب في الجيش العثماني. وتعبيراً عن اهتمام بريطانيا بهذا الحزب،

---

(٥٩) توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧)، نقلاً عن: **ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها**، بقلم أحد أعضاء الجمعيات العربية (القاهرة: مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩١٦)، ص ٢٥. انظر موقع: <http://www.awu-dam.org/book/97/study/114tm3/book-sd022.htm>.

(٦٠) Rush and Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, [FO 371/2135], April 1914, p. 115-116,

ملخصات الأحداث التي جرت في العراق خلال الحكم التركي في نيسان/ أبريل ١٩١٤. ومن الذين تمت محاكمتهم العقيد إبراهيم بيه قائد قوات الاحتياط (الرديف) في بغداد.

(٦١) حسين هادي الشلاه، **طالب باشا النقيب البصري** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٤.

(٦٢) سيف مرزوق الشملان، **من تاريخ الكويت**، ط ٢ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦)، ص ٢٧١.

قام القنصل البريطاني في البصرة في الشهر نفسه بزيارة للنقيب، عارضاً عليه أن يدعو إحدى قطع الأسطول البريطاني للرسو في شط العرب، حتى لا تقوم السلطات العثمانية بشيء ضد الحزب، لكن النقيب كان مستغرباً هذا العرض ورفضه حالاً[٦٣].

لقد كان البريطانيون يراقبون نمو جميع الحركات القومية في الدولة العثمانية، وقد وجدوا في تجمع زعماء شمال الخليج ما يثير اهتمامهم، ويحقق بعضاً من خططهم في توحيد هذا الجزء من المنطقة ضد العثمانيين. لذا بادر القنصل البريطاني في البصرة بعرض استعداد بلاده لتقديم المساعدة للحزب[٦٤]. وقد كان تجمع طالب وخزعل ومبارك قوياً وفاعلاً إلى درجة عقدهم عدة اجتماعات في الفترة (١٩١٣-١٩١٤)، مطالبين الدولة العثمانية بالإصلاح، كما طالب بها غيرهم من عرب وأتراك في تلك الفترة. وبدعم من البريطانيين تعدت مطالبهم موضوعات الإصلاح، فقد اجتمع الثلاثة في المحمرة عام ١٩١٣ لبحث مستقبل العراق بعد استقلاله، وكان هدف المؤتمر اختيار أحد الزعماء الثلاثة لتولي حكم العراق[٦٥]. لقد كانت لمبارك الصباح طموحات في رئاسة هذه المجموعة، وكان أول الداعمين لبريطانيا عندما بدأت الحرب العالمية الأولى، فقد هداه فكره الاستراتيجي إلى اقتناع تام بفشل العثمانيين في إمداد قواتهم، بسبب ضعف سيطرتهم على منطقة الخليج، بعكس البريطانيين تماماً[٦٦].

ولقد كانت فرصة طالب النقيب أكثر من غيره، لكن طموح الرجل وخططه كانت في تقاطع سلبي مع ما كانت تخطط له بريطانيا. فقد رحّب بدعم البريطانيين لتخليص العراق من العثمانيين، لكنه كان يرى أن دعمه بالسلاح يكفي، ولا حاجة لنزول القوات البريطانية في البصرة[٦٧]، لكن أهمية شمال الخليج والعراق بالذات في تلك الفترة كانت أولوية بريطانية لم يكن يتسع المجال للتنازل عنها. ولا ندري كيف اعتقد أعضاء الحزب الثلاثة أن بريطانيا التي كافحت النفوذ الروسي ثم الألماني والعثماني سترضى بالتنازل لطالب النقيب عن الحكم المباشر للمنطقة؟ ومن يضمن ولاء الرجل الذي كان مندوباً للعثمانيين، يفاوض باسمهم مبارك الصباح عام ١٩٠١

(٦٣) الشلاه، المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٦٤) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ٢٣٣.

(٦٥) عبدالعزيز محمد المنصور، **الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة، ١٨٩٦-١٩١٥** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٠)، ص ٦٨.

(٦٦) Ben J. Slot, *Kuwait: The Growth of a Historic Identity* (London: Arabian, 2003), p. 27.

(٦٧) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ٢٤١.

عندما رفض قبول نزول مسؤول جمرك عثماني في الكويت، ثم يفاوض باسمهم ابن سعود بعد احتلاله الأحساء عام ١٩١٣؟ صحيح أن مواقف رجال السياسة تتغير مع مصالحهم، لكن الرجل كان صاحب طموح لا يخفى.

ويذهب باحث بريطاني إلى أن البريطانيين كانوا قلقين من طموح فرنسا في صقلية وسوريا وفلسطين منذ آذار/مارس ١٩١٥، وأنه كان هناك تعاطف مع الحاجة إلى ظهور كيان سياسي للعرب، ولم يكن هناك مكان لظهور هذا الكيان إلا في العراق العثماني، أو في سوريا، أو في جزيرة العرب. كما يذهب إلى وجود توجه يدعو إلى أن التضحية بالدولة العثمانية لا بديل له إلا دولة عربية قوية، بل إن كتشنر (Kitchener)(٦٨) كان يرى أن نقل الخلافة إلى العرب يعطي البريطانيين ميزة وجودهم تحت تأثير بريطانيا العظمى(٦٩). وغير ذلك لم نجد في أوراق تلك الفترة ما يظهر سبب دعم بريطانيا لهذه الجماعة إلا إضافة مسمار آخر في نعش الدولة العثمانية. ثم إن دعمهم كان يصبّ في مسار الاستراتيجية الأمنية البريطانية في شمال الخليج التي ترمي إلى توثيق عرى التعاون مع رجال هذه البلدان الثلاثة، ولمّ شمل حلفائها في نوع من الاتحاد، لكننا لا نستبعد أن البريطانيين كانوا يشمون رائحة النفط التي أثبتت الأيام أنه قاسم مشترك بين هذه البلدان.

(٢) ابن سعود قوة عازلة في الأحساء

راهن رجل واحد من رجال بريطانيا في المنطقة على مدّ العلاقة مع عبد العزيز بن سعود منذ أن بزغ نجم هذا الأخير في نجد، وهو بيرسي كوكس (Percy Cox) المقيم السياسي في الخليج. فقد شجع رحلة إلى نجد قام بها وليم شكسبير (William Shakespeare) مساعد الوكيل السياسي في مسقط عام ١٩٠٤. وعلى الرغم من أن تلك الرحلة كانت ضمن رحلات التعرف والاستكشاف، إلا أن أحد الباحثين(٧٠) يضعها في سياق اهتمام الدول الاستعمارية بالمنطقة بعد ظهور النفط في

(٦٨) اللورد كتشنر (Lord Kitchener of Khartoum) ويعرف باسم «كتشنر الخرطوم» (١٨٥٠ ـ ١٩١٦)، اشتهر كوزير دفاع لبريطانيا في بداية الحرب العالمية الأولى، وتدرجت مناصبه قبل ذلك من قائد لمنطقة البحر الأحمر عام ١٨٨٦، وقائد للجيش المصري ١٨٩٢، وقد نجح بسحق الثورة المهدية في السودان ١٨٩٨، في معركة أم درمان، ثم الخرطوم. كان عنيفاً وفظاً في حرب البوير ١٩٠٠، وأصبح قائد القوات في الهند عام ١٩٠٢، وحاكماً لمصر عام ١٩١١، قتل في السفينة همبشير (HMS Hampshire) عام ١٩١٦.

(٦٩) Geoffrey Miller, *Straits: British Policy Towards the Ottoman Empire and the Origins of the Dardanelles Campaign* (Hull: University of Hull Press, 1997), p. 19, <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter30.htm>.

(٧٠) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ١٨٤.

شمال فارس. وقد كان ابن سعود يحاول لفت نظر البريطانيين إليه من دون جدوى، فخطط في عام ١٩٠٥ لزيارة شيخ أبو ظبي وسلطان مسقط، معلناً حاجته إلى المساعدات المادية، فاستنفرت بريطانيا جهودها لمنع هذه الزيارة، وعدّت هذه المساعدات قسرية، وبدايةَ اهتمام سعودي بإمارات ساحل عُمان، وهو يتعارض مع سياسة بريطانيا الأمنية التي كانت ترى في تواصل الساحل وعمق نجد مزيداً من المتاعب لها. واستمرت علاقات بريطانيا مع ابن سعود في الجانب المهمل حتى وصل حكمه إلى الأحساء[(٧١)].

كان استيلاء عبد العزيز بن سعود على إقليم الأحساء من العثمانيين عام ١٩١٣ تخطيطاً استراتيجياً كبيراً تطلب منه حساباً دقيقاً للمؤثرات الدولية والإقليمية، فقد أبلغ البريطانيين بنيته استرداد الأحساء[(٧٢)]، ولم يكن هناك رد بريطاني ينهاه أو يشجعه. كما استفاد عبد العزيز بن سعود من ضعف الدولة العثمانية نتيجة حربها ضد الإيطاليين في طرابلس الغرب عام ١٩١١، ونتيجة حروب البلقان الأولى عام ١٩١٢، واضطرارها إلى سحب جزء من حاميتها في الهفوف[(٧٣)]، بل إن باحثاً تركياً يذهب إلى أن ابراهيم حقي باشا، المفاوض الرئيسي العثماني في اتفاقية عام ١٩١٣، قد تخلى للمفاوض البريطاني إدوارد غراي (Edward Grey) عن قطر بسهولة، ما أثار ردود فعل عربية متباينة، منها الإجراء الحاسم من ابن سعود باحتلال الأحساء قبل يوم واحد من التوقيع بالأحرف الأولى على المعاهدة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ التي كانت ستلاقي المصير نفسه الذي لقيته قطر[(٧٤)].

وقد أجبرت ظروف الحرب العالمية الأولى الدولة العثمانية على انتهاج الدبلوماسية بدل الحرب مع ابن سعود، فرضيت بالأمر الواقع، ولم يعد هناك إلا محاولة جذبه إلى جانبها، فأرسلت وفداً برئاسة طالب النقيب، وطالبت بأن يكون لها معتمدون في القطيف والأحساء، فرفض ابن سعود ذلك. واستمر اللين من جانب الدولة العثمانية، فأرسل ابن سعود مبعوثه عبد اللطيف المنديل إلى البصرة، ونجح بتهدئة العثمانيين في أيار/ مايو سنة ١٩١٤، واعترفت الدولة العثمانية به والياً على

---

(٧١) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت، ١٩٠٢-١٩٢٢**، ص ١٠٦.

(٧٢) محمد عرابي نخلة، **تاريخ الأحساء السياسي، ١٨١٨-١٩١٣م** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٠)، ص ٢٣٠.

(٧٣) موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود، **الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت، ١٣٤٢هـ = ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤م**، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢)، ص ٢٠.

(٧٤) Kursun, *The Ottomans in Qatar: A History of Anglo-Ottoman Conflicts in the Persian Gulf*, p. 134.

نجد، ومتصرفاً للأحساء، ومنحته رتبة الباشوية. ولا شك في أن هذا انقلاب في العلاقات السياسية العثمانية بسبب الحرب، فقد رأينا الدولة العثمانية تكافئ ابن سعود بدلاً من معاقبته.

أخذ ميل العثمانيين إلى الألمان يظهر جلياً على الرغم من أنهم لم يدخلوا الحرب، كما تزايدت الاستعدادات العثمانية على حدود مصر الخاضعة لبريطانيا، وكان على بريطانيا التحرك في عجل لمواجهة الموقف في الاتجاهات كافة. وكان تحركها نحو ابن سعود أحد هذه الاتجاهات، فقد وجدت بريطانيا أن ابن سعود يستطيع أن يقيّد عدوه ابن رشيد حاكم حائل وحليف العثمانيين، وبذلك لا يعود هناك تهديد للجناح الأيسر للجيش البريطاني عند تقدمه من الفاو إلى الشمال، لا من ابن رشيد ولا حتى من قبائل المنتفق. ونتيجة الجهد البريطاني الذي قاده بيرسي كوكس ذهب شكسبير إلى عمق نجد، فقتل في معركة «غراب» أوائل عام ١٩١٥ بين ابن سعود وابن رشيد، وهو يحاول إقناع عبد العزيز بالتخلي عن رغبته في الحياد، كما دفع كوكس الشيخ مبارك الصباح إلى إقناع ابن سعود. واستمر كوكس في مغازلة ابن سعود، إذ زوّدته بريطانيا بالسلاح الذي جعله يفكّ به حصار قبيلة العجمان عليه في الهفوف عام ١٩١٥[٧٥]. وبعد هذا كله وقّع كوكس مع ابن سعود معاهدة دارين في ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٥، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ لم تعد هناك أية التزامات لبريطانيا تجاه الدولة العثمانية.

وبينما كانت بريطانيا تلملم أوراقها في المنطقة استعداداً لمرحلة ما بعد الحرب، وتنفيذاً لاستراتيجيتها بتمكين ابن سعود من السيطرة على المنطقة بعد أن أعدته لتحقيق هذا الهدف، فإنها أرادت أن تربطه قانونياً بسياستها. لذلك تم إبرام الاتفاقية التي تعتبر تتويجاً لجهود السياسيين والخبراء البريطانيين في المنطقة، وعلى رأسهم كوكس الذي وصل إلى العقير بصحبة هاري سانت جون فيلبي. وقد تضمنت المعاهدة اعتراف الحكومة البريطانية بأن نجداً والحسا والقطيف والجبيل وتوابعها، هي بلاد ابن سعود وآبائه من قبل، وبهذا تعترف بابن سعود المذكور حاكماً عليها مستقلاً، ورئيساً مطلقاً على قبائلها، على أن يكون ترشيح خلفه من قبله، وألا يكون الحاكم المرشح مناوئاً للحكومة البريطانية بوجه من الوجوه، ولا سيما في ما يتعلق بشروط هذه المعاهدة. كما أشارت إلى أنه إذا حدث اعتداء من قبل إحدى الدول الأجنبية على الأراضي التابعة لابن سعود، فالحكومة البريطانية ملزمة أن تعاونه، كما على ابن سعود أن يتحاشى الدخول في مراسلة أو وفاق مع أية دولة اجنبية، وأن يبلغ

(٧٥) قاسم، «بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى،» ص ٩٨.

الحكومة البريطانية عن كل محاولة من قبل أية دولة أخرى تحاول أن تتدخل في بلاده. وكبقية اتفاقيات الحماية، كان على ابن سعود ألا يسلم ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر أي جزء من أرضه، ولا أي قسم منها، ولا يتنازل عنها بطريقة ما، ولا يمنح امتيازاً ضمن هذه الأقطار لدولة أجنبية، أو لرعايا دولة أجنبية، من دون رضى الحكومة البريطانية، وبأن يتبع مشورتها دائماً ومن دون استثناء، على شرط ألا يكون ذلك مجحفاً بمصالحه الخاصة. كما يتعهد بحرية المرور في بلاده إلى مكة المكرمة، وأن يحمي الحجاج في مسيرهم إلى الأراضي المقدسة ورجوعهم منها، كما يتعهد ابن سعود كما تعهد آباؤه من قبل بأن يتحاشى الاعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التي هي تحت حماية الحكومة البريطانية، والتي لها صلات وتعهدات معها، وألا يتدخل في شؤونها[٧٦].

لم يحارب ابن سعود العثمانيين كما أرادت بريطانيا، بل استمر في حياده ولم يمنع رسل الدولة العثمانية من المرور بنجد ليحملوا المال إلى إخوانهم في اليمن[٧٧]. لقد اعترفت بريطانيا بمقتضى معاهدة دارين بابن سعود على ألا يعتدي على الإمارات التي تحت الحماية البريطانية، كما كان من المكاسب الأخرى سلامة المواصلات البريطانية إلى العراق، حيث يؤثر ابن سعود في شيخ عنزة فهد بن هذال للوقوف على الحياد، وبذلك تسلم خطوط مواصلات البريطانيين من الغارات البدوية في العراق. وربما كانت بريطانيا تريد إبقاء ابن سعود يؤدي دوره بهدوء، من دون وضعه في خضم الحرب، لأن الدور الرئيسي المكلف به يبدأ بعد انتهاء الحرب. لهذا أمرته بالتفاهم في هذه المرحلة مع العثمانيين، أو تغاضت عن حياده. أما مكاسب ابن سعود، فمنها أن الأحساء من الوجهة القانونية من ممتلكات الدولة العثمانية، وقد أخذت بريطانيا ما كان للعثمانيين بعد الحرب، مع أنها لم تكن تحتاج إلى الذرائع القانونية لو أرادت أخذ الأحساء.

ولا بد من أن نشير إلى أن هناك من يقول بأن ثقة البريطانيين في ظهور رجل قوي في الجزيرة العربية كانت ثقة كبيرة، إلى درجة أن كوكس انتهز فرصة اجتماعه مع ابن سعود في العقير في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥، وعرض عليه مسألة الخلافة، لكن ابن سعود كان بعيد النظر، إذ فطن إلى أن مشاكل هذه المسألة أكبر من مكاسبها، حيث سيعاديه الأمراء العرب الآخرون. وقيل إنه أشار إلى كوكس بعرضها على

---

(٧٦) عبدالله الصالح العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ٢ مج (الرياض: العبيكان للطباعة والنشر، ١٩٩٥)، مج ٢، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٧٧) العرينان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ٢٥٠.

الشريف حسين لأن له من النسب ما يؤهله للوصول إلى هذا المنصب(٧٨).

كان اتفاق البريطانيين مع ابن سعود أول دخول بريطاني إلى بر الجزيرة العربية، وهو تغيّر جذري في سياسة بريطانيا الأمنية فرضته ظروف الحرب، إلا أن البريطانيين لم يتخلّوا عنه بعد الحرب. ونحن نعتقد بظهور معادلة أمنية تقول بأن الخليج العربي كان حزام أمن الهند، وإمارات الساحل المتصالح كانت حزام أمن الخليج، وأصبحت نجد والأحساء حزاماً لأمن الساحل المتصالح.

(٣) تحييد تأثير دعوة الجهاد العثمانية

عندما بدأت الحرب كانت مشكلة بريطانيا مع العثمانيين في الخليج معقّدة بعض التعقيد، فقد كان لدولة الخلافة الإسلامية حضور في قلوب الشعب الذي تكبّله بريطانيا في الخليج العربي بالمعاهدات والاتفاقيات، وفي الهند بالحكم المباشر. لذا كان همها إبعاد التأثير الروحي للدولة العثمانية، لتسيير مجرى الأحداث في الحرب. وقد كان مبعث قلقها المؤشرات القوية على إمكانية نجاح دعوة الجهاد التي أطلقها السلطان العثماني بوصفه خليفة للمسلمين(٧٩). ولم يكن ما جرى من مسلمي الهند ببعيد، فقد نشطت حركة الجامعة الإسلامية إبان حروب البلقان (١٩١٢-١٩١٣)، وإبان الحرب بين العثمانيين وإيطاليا عام ١٩١٢. وتجلت المساندة الهندية المسلمة للعثمانيين في الأموال التي تم جمعها، وفي البعثة الطبية التي أرسلت تحت رعاية الهلال الأحمر في دلهي في عام ١٩١٢. وقد عاد الدكتور أنصاري ليتحول إلى خطيب يقود الصخب ضد أعداء الإسلام ويشكل رابطة اتحادية بين الأمة التركية والأمة الهندية(٨٠).

راهن البريطانيون بصورة مثيرة على ورقة القومية العربية ضد فكرة الجهاد الإسلامي في الخليج، وكانت فرصة نجاح البريطانيين كبيرة، فقد كان شمال الخليج العربي مهيأ لتقبل فكرة القتال تحت راية القومية العربية لأسباب عدة، منها طروحات حزب الاتحاد والترقي التي نفرت العرب، وجعلت ثلاثة من شيوخ العرب في شمال الخليج يتزعمون فرع حزب الحرية والائتلاف. كما أننا نعتقد أن انتماء هؤلاء الزعماء

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٧٩) سنو، «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية (الحلقة ٢)،» ص ١١٢، وعبدالرؤوف سنو، «الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي أثناء الحرب العالمية الأولى،» في: **بحوث تاريخية مهداة إلى منير إسماعيل**، تنسيق محمد مخزوم وأحمد حطيط (بيروت: دار نشر للسياسة والتاريخ، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٥-٢٢٦ و٢٢٩ - ٢٣٣.

(٨٠) إبراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩-١٩٤٧: دراسة وثائقية**، ص ١٨٦ - ١٨٨.

إلى مجتمعات قبلية بدوية في أغلبها ساعد على ترويج فكرة الحمية على العروبة والافتخار بالأصل العربي، أكثر من فكرة الجهاد الديني، فتقبلوا الدعوة البريطانية بسهولة. ويمكن تأكيد هذا الرأي بملاحظة أن شيخ الكويت مبارك الصباح، ونقيب أشراف البصرة طالب النقيب، لم يشاركا البريطانيين بحاضرة بلدانهم، بل ذهبوا إلى القبائل العربية يوزعون عليهم البنادق البريطانية(٨١). ومن ذلك أيضاً بيانات خزعل للعشائر العربية في الأحواز والعراق للانضمام إلى بريطانيا الدولة الوحيدة المحبة لرقي البشر على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم كما كان يقول(٨٢).

ولا بد من أن نوضح أن بريطانيا لم تتخلّ عن تفنيد الادعاءات العثمانية، ولم تعتمد على فكرة القومية العربية بشكل منفرد، إذ خاطبت حكومة بريطانيا رعاياها المسلمين بكذب الادعاءات التركية ـ الألمانية، وتعهد بريطانيا بعدم مهاجمة المقدسات الإسلامية في الحجاز والعراق، بل إنها قد حصلت على تعهد من شركائها في الحرب، وهما روسيا وفرنسا، بالالتزام بالتعهد نفسه، ما دامت القوات المتحالفة لا تتعرض لهجوم من تلك الأماكن(٨٣).

وعلى الطرف الآخر لجزيرة العرب دعت بريطانيا شريف مكة إلى محاربة العثمانيين، وإعلان الجهاد بين العرب، لكن العثمانيين سبقوهم في جهة أخرى من الجزيرة العربية. فقد قامت ثورة ضد سلطان مسقط، ربما كان سببها عوامل سياسية ودينية أخرى(٨٤). لكن ما حصل هو أن الألمان روّجوا دعاية عمادها الدين الإسلامي

---

(٨١) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، مج ٣، ص ١٢.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٨٣) Rush and Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, [FO 608/96], 2 November 1914, p. 139

إعلان الحكومة الهندية بخصوص الأماكن المقدسة الإسلامية الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤.

(٨٤) نص أحد بنود معاهدة ١٨٨٦ بين بريطانيا وعُمان على أن البريطانيين سيدعمون السلطان ضد منافسيه، وقد كان السكان الإباضيون في الداخل يكرهون المواقف الأكثر علمانية أو انفتاحاً التي عبّرت عنها المراكز الساحلية، وعندما زاد ضعف السلاطين قامت جماعات في الداخل بإعلان التمرد، ففي عام ١٩١٣ وبسبب تصاعد التوتر بين السكان الإباضيين في الداخل تم انتخاب عيسى بن صالح كإمام جديد لهم، في الوقت الذي تم فيه تعيين تيمور بن فيصل البوسعيد سلطاناً جديداً على مسقط في العام نفسه. وأعلن الإمام الجهاد على السلطان الجديد، وفي عام ١٩١٥ حاصرت قواته مسقط. ونجح السلطان بطرد قوات الإمام، لكن سلطاته لم يتم الاعتراف بها إلا في الشريط الساحلي الضيق حول مسقط. ففي النصف الأول من القرن العشرين، كانت عُمان منقسمة إلى كيانين سياسيين منفصلين، حيث تم التوصل في عام ١٩٢٠ إلى أن لا تقوم قوات الإمام بالهجوم على المناطق الساحلية الخاضعة للسلطان، وفي المقابل يمتنع السلطان عن التدخل في الشؤون الداخلية لسكان عُمان.

في أفريقيا، فنجحت في زنجبار العُمانية، حيث وصل الأمر بالألمان إلى الادعاء بأن الإمبراطور الألماني ويلهلم الثاني صار مسلماً، ويقود مع إخوانه المسلمين قادة الدولة العثمانية الانتصارات ضد البريطانيين الكفرة[٨٥]. ومن أفريقيا إلى عُمان، حيث ساعد الألمان الثوار الإباضيين ضد سلطان مسقط، وقد حققت الثورة في عُمان نتائج كبيرة، فهاجم الثوار مسقط في كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، ولم يوقفهم إلا المدفعية البريطانية. وكان من رأي هاردنغ الذي وصل إلى مسقط أن يقوم السلطان تيمور بن فيصل بمهادنة الثوار، لأن بريطانيا لن تكون مستعدة للتخلي عن شيء من سفنها المشغولة لمساعدة السلطان.

والدعوة القومية قد تفيد في موضع، لكنها قد لا تفيد في مواضع أخرى، وفي الحالة التي أمامنا نجحت الدعوة القومية في جزيرة العرب، لكنها فشلت في عربستان، حيث اندلعت ثورة السادة ضد خزعل[٨٦]، ربما بدعم فارسي خفي، وبسبب نجاح الدعاية العثمانية، وتبنّي رجال الدين تحريم القتال إلى جانب البريطانيين ضد العثمانيين المسلمين. فعلى الرغم من اختلاف المذهب فهم مسلمون على الأقل، ولا يقفون في المسافة نفسها مقارنة ببريطانيا. ونعتقد أن أهل عربستان من عرب وفرس من القبائل البختيارية كانوا أقرب إلى العثمانيين دينياً، وهم جيران، وفوق ذلك يكرهون عدواً مشتركاً هو روسيا، ويملكون النفط الذي تديره بريطانيا في أراضي فارس والعراق، كما أن العثمانيين كانوا يريدون مساعدة الفرس ضد روسيا وبريطانيا، وكانوا يريدون ضم فارس إلى التحالف العثماني الألماني، وقد وجدوا قبولاً لهذا النهج من الطبقة المثقفة هناك. ويبدو أن بريطانيا قد قررت حسم الأمر في عربستان عسكرياً، وأن الجهود السياسية والدعائية لمحاربة فكرة الجهاد كانت عملاً ثانوياً إلى جانب القوة العسكرية.

(٤) المؤتمرات الخليجية: إمساك بريطانيا بالقوى الخليجية الحاكمة

كانت بريطانيا قد اتفقت مع شيوخ الخليج العربي على الارتباط الأمني منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، ولكن هل تكفي ورقة تم مهرها تحت حراب البحارة الهنود لجعل هؤلاء المسلمين يقاتلون إخوانهم في الدين؟ كان نائب ملك الهند اللورد هاردنغ يريد التطلع في عيون هؤلاء الشيوخ، وهم يقسمون على مساندة بريطانيا لفرض الحصار على البصرة، وانتزاع حقول نفط العراق من العثمانيين، لكن مؤتمر

(٨٥) قاسم، «بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى،» ص ٨٨، وسنو، «الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي أثناء الحرب العالمية الأولى،» ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٨٦) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ٢٠.

الكويت الأول في كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ فشل[٨٧]، حيث لم يكن مع مبارك الصباح وهاردنغ وبيرسي كوكس إلا الشيخ حمد ولي عهد البحرين. أما خزعل، فقد كان لهيب ثورة السادة أشد اشتعالاً من لهيب مصافي عبدان التي كان مطلوباً منه التعهد بحمايتها، كما كان ابن سعود يسنّ حرابه للاشتباك مع ابن رشيد، ولم يرق له أن يعقد الاجتماع في الكويت، لأن معنى ذلك تكريس نفوذ مبارك الصباح على الزعماء العرب المساندين لبريطانيا[٨٨]، ثم لأنه على الرغم من معاهدة دارين بقي محايداً بالفعل أكثر من القول.

كما لم يحضر تيمور بن فيصل سلطان مسقط لانشغاله بالثورة في بلده. وقد كرر هاردنغ لمن حضر حثّ بريطانيا لهم على الالتزام بالمعاهدات معها، واستعداد بريطانيا للدفاع عنهم، وتذكير مبارك بما عليه القيام به لرد جميل بريطانيا عليه، فثار مبارك ودار جدل عنيف بينهما. ولا يهمنا هنا هذا الخلاف، ولا قرار تأجيل المؤتمر في شيء، بقدر ما يرينا اهتمام بريطانيا بأمن المنطقة من خلال العمل السياسي[٨٩]. كان على بيرسي كوكس بعد عودة هاردنغ إلى الهند أن يستفيد من آلاف العرب المحيطين به، أو على الأقل تحييدهم عن طريق الوعد بإقامة دولة عربية تحت قيادة الشريف حسين. لهذا كان لا بد من عقد مؤتمر آخر يحضره الجميع، وهذا ما حصل في مؤتمر الكويت الثاني أواخر عام ١٩١٦ الذي حضره ابن سعود وخزعل وجابر المبارك. وكانت الموافقة على مقترحات كوكس قوية تحت القسم بتنفيذها، إلا من جابر المبارك الذي خلف والده بعد وفاته في أواخر عام ١٩١٥، فمنحت بريطانيا ابن سعود وخزعل نيشان (وسام) نجمة الهند، كما حصل ابن سعود على خمسة آلاف جنيه، وأربعة رشاشات، وثلاثة آلاف بندقية، وكميات ضخمة من الذخيرة لتجهيز ما يقارب أربعة آلاف مقاتل. وقد حضر المؤتمر مائة من زعماء القبائل العربية في شرق الجزيرة العربية[٩٠]. وكان هذا المؤتمر أفضل نتائج من سابقه.

لقد كانت المؤتمرات إحدى جهود بريطانيا السياسية لعزل إمارات الخليج عن تأثير القوى الأخرى. لقد كان ابن سعود يكره العثمانيين، لكنه لم يحاربهم. وبحياده غير الواضح خلال الحرب يمكننا أن نستثنيه من الإدراك في قرارة نفسه أن بريطانيا هي المسؤولة عن استقلاله وسلامة أراضيه، كحال الساحل المهادن، وهو أيضاً

---

(٨٧) **تاريخ الكويت**، وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت.])، ص ٢٠٢.

(٨٨) قاسم، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨٩) المنصور، **الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة، ١٨٩٦-١٩١٥**، ص ٦٩.

(٩٠) **تاريخ الكويت**، ص ٢٣١.

الإدراك الواضح والصريح في حالة البحرين والكويت وعُمان، والمشروط في حالة قطر بعد اتفاق عام ١٩١٦.

(٥) المشروعات الاستعمارية الجديدة في الخليج خلال الحرب

ترك لنا البريطانيون في وثائقهم ضمن جهودهم السياسية ما يدل على مشروعات استعمارية، لو قدر لها أن تطبق لتغيرت خريطة الخليج العربي بشكل كبير. ومن ذلك فشل مشروع يهودي يدعو إلى إنشاء دولة يهودية في البحرين والأحساء خلال الحرب العالمية الأولى، وينفرد بذكره أحد اليهود الروس واسمه م. ل. روثستين (Dr. Rothstein) الذي تقدم بمشروع إلى السير فرانسيس برتي (Bertie) سفير إنكلترا في باريس في أيلول/ سبتمبر ١٩١٧، ويقترح إنشاء جيش من اليهود في البحرين، يقوم بعد استعداده بأموال اليهود من غزو الأحساء، وتكوين دولة يهودية من المقاطعات الشمالية في الخليج باستثناء الكويت[٩١].

ويبدو أن الاقتراح قد وصل إلى درجات عليا في الخارجية البريطانية، حيث أمر وزير الخارجية البريطانية بإصدار تعليماته إلى السفير في باريس باستحالة تنفيذ المشروع. ولا شك في أن القيادات اليهودية في مطلع القرن العشرين قد تصارعت في ما بينها لتحقيق الحلم اليهودي في إقامة دولة لهم، بعد إخراج هذه الدولة من كتب التاريخ إلى الواقع، إذ نجح وايزمن في إقناع حكومة صاحبة الجلالة بمنح وعد بلفور لإقامة دولة إسرائيل في فلسطين، وليس الخليج. ولو أدخلنا النفط في الموضوع، وهو حجر الزاوية في هذا الجزء من بحثنا، لما ترددنا في القول: إن اليهودي روثستين قد جعله المحور الرئيسي لنجاح قيام هذه الدولة، بالإضافة إلى الموقع المتميز، ولكن لا نعتقد بأن البريطانيين في تلك الفترة كانوا سيتخلون عن شمال الخليج لصالح أحد، ثم إننا لا نجد العامل التاريخي الذي تعول عليه المطالب اليهودية لإقامة إسرائيل، لكن الأكيد أن المنطقة كانت ستشهد عملية اختلاط للأوراق بصورة مثيرة لو تحقق الحلم اليهودي بدولة في الخليج العربي.

وعلى النسق نفسه ظهر في أوراق البريطانيين في الفترة من عام ١٩٠٣ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ما يدل على تفكير بريطاني في إقامة دولة للهنود المسلمين

---

(٩١) قاسم، «بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى،» ص ٩٩، ويشير إلى اقتراح روثستين لإنشاء جيش من اليهود في البحرين في: Foreign Office Records, [FO 371/3048].

وانظر أيضاً: Foreign Office Records, [FO 371/3053,FO to D.M.I], 24 September 1917,

من برتي إلى آرثر جيمس بلفور في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩١٧.

في ما بين النهرين[٩٢]، خاصة البصرة وبغداد والموصل. فقد كان للهند البريطانية رأي بأن العراق أرض خصبة يمكن أن تستوعب الزيادة السكانية في الهند، لكن العثمانيين بحكمهم السيئ حولوها إلى خلاء خاو، وهي التي كانت من أخصب بقاع العالم، بل إنهم حافظوا على هذا الخراب لقرون ممتدة، ولم يكن لديهم الأمانة ولا القدرة الإدارية الضرورية لإصلاح هذا الخراب. لكن وزارة الخارجية في لندن لم تتبنَّ مع حكومة الهند الرأي نفسه، بل طلبت توخي الحذر، وكان رأيها يستند إلى أن هذا المشروع يخلّ بتوازن القوى السياسية في المنطقة، كما عارض المشروع الممثلون البريطانيون في المنطقة، ولعل ذلك يعود إلى عدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية.

وقد تجدد عرض المشروع أكثر من مرة من حكومة الهند في السنوات المتتالية من عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩٠٩. وفي بداية الحرب العالمية الأولى، بعد احتلال بريطانيا للعراق، عاد المشروع إلى الظهور مرة أخرى. ولعل أقوى طرح للموضوع ما تقدم به نائب ملك الهند، مرغباً في تنفيذ نقل سكان السند والبنجاب، وهم من المزارعين، إلى منطقة ما بين النهرين، لإحياء هذه الأرض، لأن المنطقة تفتقر إلى اليد العاملة، ولأن السكان الذين يعيشون في المناطق المجاورة لجنوب العراق لا يحبون الاستقرار في جو الجنوب غير الملائم لهم. ويذهب نائب الملك إلى أمور يجب الاستناد إليها عند تناول هذا الموضوع، ومنها أن البنجابيين فلاحون مهرة وقادرون على تطوير المنطقة، كما أن هذا المشروع هو مكافأة ملموسة للهند نظير خدماتها في الحرب، وهو في الوقت نفسه خلق مصلحة مباشرة للهند في نتائج الحرب، كما سيزيل بعض كراهية الهنود المسلمين للبريطانيين، لأن الممتلكات التركية تم اقتسامها مع مسلمين، كما أن خلق مستعمرة هندية سيوقف تدفق الهنود إلى مستعمرات الرجل الأبيض الأخرى، فضلاً عن أن المستعمرة البنجابية هذه ستوفر جيشاً يساعد في فرض الأمن في منطقة الخليج العربي.

أما معوقات المشروع فهي قليلة، لأن الهنود مسلمون معروفون للعراقيين من مواسم الحج، فهم، إذن، ليسوا جنساً غريباً، ويمكن التغلب على مسألة اللغة، كما يمكن التغلب على مسألة اختلاف مذهب البنجابيين السنّي، ومذهب سكان جنوب العراق الشيعي. ويبدو أن الفكرة في إقامة مستعمرة هندية في العراق قد درست من جوانب عدة، إذ يقول نائب ملك الهند في شأن السياسة الإدارية إنه يرى استقدام

(٩٢) Public Record Office, [PRO Cab 27/1], 30 June 1915, الأمنية البريطانية تجاه تركيا، تقرير اللجنة المختصة بشؤون تركيا الآسيوية الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩١٥، <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter30.htm>.

بعض الموظفين البريطانيين[٩٣]، وتشجيع التعليم الابتدائي، وقيام شرطة من العنصر الكردي، وإصلاح القانون القائم في العراق وتبنيه، وكذلك الإصلاح الزراعي والضريبي. ويلفت النظر أن هذا المشروع وجد من يسانده من وجهاء العراق الذين تقدموا بمذكرة موقعة بأسمائهم يطلبون فيها إلحاق العراق بالهند، ومنهم وجهاء الحلة الذين طلبوا أن يتوّج بيرسي كوكس ملكاً على ما سيتم إقامته في العراق من نظام[٩٤].

قامت دولة باكستان لاستيعاب مسلمي الهند، ولم تنجح فكرة إقامة مستعمرة هندية في العراق، وقام العراق الحديث بناء على ما أوصى به تشرشل[٩٥] في مجلس العموم عام ١٩٢١، بإقامة كيان عربي حول بغداد القديمة في شكل نظام موالٍ لبريطانيا وحلفائها، معيداً أمجاد الحضارة العربية[٩٦]. وسيظل مستقبل ذلك المشروع محور تكهنات، من دون أن ننسى مدى ارتباط جنوب العراق بشمال الخليج العربي. ولو تم ذلك المشروع، فكم من الوقت سيحتاج العراقيون لطرد البنجابيين إلى القارة الهندية، لأن وجودهم كان مشابهاً لوجود البريطانيين أنفسهم؟

ولو بقيت تلك المستعمرة على قيد الحياة، فما درجة الاستقلال التي كانت بريطانيا ستعطيها لها على الرغم من أنها قامت على فكرة زراعية في الوقت الذي كانت فيه رائحة النفط تنتشر في أجواء المنطقة؟

ثم نأتي إلى السؤال المهم، وهو: هل كانت طبيعة الهنود المسالمة ستمنع دباباتهم من نفض غبارها على حدود الكويت، كما حدث في ما عرف بأزمة قاسم عام ١٩٦١، أو تدميرها مصافي النفط الإيرانية في عربستان (١٩٨٠-١٩٨٨)،

---

(٩٣) انظر: فؤاد قزانجي، **العراق في الوثائق البريطانية، ١٩٠٥-١٩٣٠** (بغداد: دار المأمون، ١٩٨٩)، ص ١٣٨، و Foreign Office Records, [FO 371/2774 HM 07215],
التي تظهر ما يدل على تدارس الموضوع بشكل واسع، وتشير إلى أنه من الصعب توطين البدو في الأرض الزراعية ولا حل إلا الهنود، على رغم أن العرب يرون أنفسهم أكثر تطوراً منهم.

(٩٤) إبراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩-١٩٤٧: دراسة وثائقية**، ص ١٩٦-١٩٩. ويشير إلى: Public Records Office, [PRO FO 78/2322], 8 May 1903,
من لاشيل إلى لاندسداون بتاريخ ٨ أيار/ مايو ١٩٠٣، و India Office Records, [LP&S 10/463/1914/4717], 14 March 1915,
مذكرة هرتزل في ١٤ آذار/ مارس ١٩١٥.

(٩٥) Ray Vicker, *The Kingdom of Oil; the Middle East: Its People and its Power* (New York: Scribner, 1974), p. 163.

(٩٦) لبناء دولة عربية صديقة لبريطانيا وحلفائها حول بغداد القديمة، بإمكانها إحياء المجد الغابر للعرق العربي.

أو حقول برقان النفطية في الكويت (١٩٩٠-١٩٩١)؟

ولو قامت تلك المستعمرة الهندية فاصلاً بين القومية العربية والفارسية، لكان هذا أمراً مثيراً بلا ريب، ولو قامت الدولة اليهودية في الخليج العربي بدلاً من فلسطين، لكان ذلك أمراً أكثر إثارة. ولا شك في أن أسباباً أمنية واستراتيجية حالت دون ذلك، ومنها رغبة البريطانيين في الإمساك بثروة العراق بأيديهم مباشرة، ولا مجال للتبريرات الأخلاقية، أو الادعاء بحفظ حقوق العرب مطلقاً.

ب ـ الجهود العسكرية في الخليج العربي

لِمَ اندلعت الحرب بين الدول الوسطى، وهي: ألمانيا والنمسا والمجر من جهة، وبين بريطانيا وفرنسا وروسيا من جهة أخرى، مع أن الدولة العثمانية لم تشترك فيها إلى جانب الدول الوسطى إلا في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، أي بعد مضي ثلاثة أشهر على بداية الحرب؟ وقد أقلق البريطانيين إعلان الدولة العثمانية الحرب ثم الجهاد، وكان ميدان هذا الهم الثقيل الخليج العربي والهند، لكن همّ الخليج كان أثقل لقربه من العدو العثماني. وكان الحل الذي طرحه المقيم السياسي في الخليج بيرسي كوكس حازماً وقوياً، وهو إحكام السيطرة على الخليج لمنع اللقاء الإسلامي بين مؤيدي العثمانيين من العرب والفرس والعثمانيين. لذا كان لا بد من إرسال حملة عسكرية إلى الأحواز لحماية آبار النفط، ولا بد من احتلال البصرة لمنع وصول المدد عبر الخليج إلى العراق العثماني. ثم تطورت الخطة إلى احتلال العراق كاملاً، والوصول إلى ما يسمح بترابط القوات الروسية والبريطانية لوقف الألمان، سواء من الشمال، أو إذا عزموا على غزو أفغانستان والهند عن طرق فارس[٩٧].

(١) إجراءات الحرب العثمانية والألمانية

وصل الإمبراطور الألماني ولهلم (غليوم) الثاني إلى حكم ألمانيا، وكان يرى أن التنافس الإمبريالي مع القوى الأوروبية الأخرى ضروري. وفي عام ١٩٠٤ قام الوفاق الودّي بين فرنسا وبريطانيا، ثم أصبحت روسيا في معسكر غير معاد لبريطانيا بعد اتفاقية عام ١٩٠٧، وتفكك الحلف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا/ هنغاريا وإيطاليا بعد خروج الأخيرة منه، لأن الشركاء رفضوا احتلالها طرابلس. وأرادت ألمانيا أن تحقق أحلاماً لها في الساحة الأوروبية والآسيوية، لكن الدول الكبرى حالت دون تحقيقها، ومنها إغلاق المضائق التركية، ومنع الاتصال بين روسيا وحليفتيها بريطانيا وفرنسا، وكذلك إغلاق قناة السويس، وقطع الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها

(٩٧) قاسم، «بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى».

الآسيوية. كل ذلك دفع ألمانيا إلى إدراك أهمية الدولة العثمانية، فلقد كانت الدولة العثمانية كالهند بالنسبة إلى ألمانيا، لأنها ستقدم مناطق شاسعة للاستثمار وتصريف البضائع، ومأوى للمستوطنين الزراعيين الألمان[٩٨]. وقد عملت ألمانيا على التغلغل داخل الدولة العثمانية مدة خمسين عاماً لكي تصل إلى الحرب العالمية الأولى. وقد اتبعت ألمانيا نهجاً جديداً للتغلغل الإمبريالي في الدولة العثمانية يستبعد العنف العسكري[٩٩]، وحققت بعض هذه الأهداف مرحلياً إلى حين تغيّر مجرى الحرب. وقدمت ألمانيا للعثمانيين القروض، وموّلت مشروعات السكك الحديد، وقامت بتدريب الجنود، وزوّدت الجيوش بمعدات ألمانية، وألحقت السفن الألمانية بالأسطول العثماني، وضمنت للدولة العثمانية المساعدة ضد أي اعتداء من جانب روسيا[١٠٠].

يقول الجنرال الألماني إيرك فون فلكنهاين (Erich von Falkenhayn)[١٠١]: إن انضمام الدولة العثمانية إلى الدول الوسطى (Central Powers) كان أمراً لا غنى عنه، لأنها مثلت الثقل الموازن لبلغاريا في الطرف الثاني من الدول الوسطى[١٠٢]، لكن أداء الدولة العثمانية المتواضع في الحرب مرده إلى الحروب المنهكة التي خاضتها مدة ست سنوات متواصلة قبل الحرب مباشرة، فكان لا مفر من أن تساعدها ألمانيا في المعدات والخبرات الفنية.

ولم تكن الدولة العثمانية في معزل عن تطور الأحداث الأوروبية في سنة ١٩١٤ التي اشتعلت الحرب في نهايتها، بل إن الكثير من المؤشرات يدل على أنها كانت ستشارك فيها. وما يهمنا هنا ما قامت به في هذا الاتجاه في منطقة شمال الخليج

---

(٩٨) عبد الرؤوف سنو، «ألمانيا وسياسة الاندفاع نحو الشرق العلاقات الألمانية العثمانية، من ١٨٧١ - ١٩١٨،» **دراسات إسلامية: الموسم الثقافي** (جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، بيروت)، العدد ٣ (١٩٨٩ - ١٩٩٠)، ص ٢٧٩.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٠٠) رسل برادون، **حصار الكوت**، ترجمة سليم طه التكريتي وعبدالمجيد التكريتي (بغداد: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥)، ص ١٥.

(١٠١) Erich Georg Anton Sebastian von Falkenhayn, *General Headquarters 1914-1916, and its Critical Decisions* (London: Hutchinson and Co, 1919), pp. 49-51, <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter30.htm>.

(١٠٢) كانت الدول الوسطى (Central Powers) تضم ألمانيا والنمسا والمجر والدولة العثمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، وبلغاريا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، ضد دول التحالف (Allies) التي كانت في الغرب تضم بريطانيا العظمى وإيرلندا وفرنسا وبلجيكا واللوكسمبرغ، ثم إيطاليا التي انضمت في أيار/ مايو ١٩١٥ والبرتغال في آذار/ مارس ١٩١٦ واليونان في حزيران/ يونيو ١٩١٧. أما دول التحالف الشرقي ضد الدول الوسطى فضمت روسيا وصربيا والجبل الأسود، وانضمت ألبانيا في كانون الثاني/ يناير ١٩١٦، ثم رومانيا في آب/ أغسطس ١٩١٦.

العربي، ولا سيما في العراق العثماني، حيث مقر وجودها الكبير. وقد لاحظنا أن هذه الإجراءات تتسم بالتناقض مع الاتجاه العام لسياسة الدولة، وتأتي عكس المتوقع من دولة مارست القتال في السنوات الست الماضية، لكن الفوضى التي كانت تضرب بأطنابها في أرجاء الدولة العثمانية في آخر أيامها تجعل من اليسير تفهم حدوث تلك التناقضات، ومن ذلك حركة تغيير قيادات منطقة العراق العثماني، مما سهل عمل البريطانيين، لأن ولاة الأمر العثمانيين الجدد لم يُتَحْ لهم الوقت الكافي لاستيعاب أمور المنطقة.

فقد تم إرسال جواد باشا والياً على بغداد، وكان مجبراً على الخدمة في هذه الأصقاع، وعلى رغم تبنيه سياسات متطرفة للحد من الفوضى، إلا أنه كان أكثر ضعفاً من الوالي الذي سبقه في هذا المنصب، وتم ندب العميد حسام الدين لقيادة الجيش الثالث عشر المرابط في بغداد، ولم يكن على ودّ مع الوالي الجديد، ووصل إلى البصرة سليمان شفيق باشا والياً جديداً، وسلامي بيه متصرفاً على العمارة(١٠٣). ويلفت نظرنا ما أعلنه والي البصرة الجديد عن نية لتطوير الأسطول وسلاح الجو العثماني في الخليج العربي، فقد بدأ بجمع التبرعات التي وصلت في نهاية كانون الثاني/ يناير إلى خمسة آلاف جنيه، منها قسم كبير تبرع به خزعل باشا حاكم المحمرة. وهذا لا معنى له إلا الصورة المالية المزرية التي جعلت الدولة العثمانية تجهز جيشها بالصدقات، أو بالأموال البريطانية التي حصل عليها خزعل من نفط عربستان، ولم يكن الاعتماد على الأموال البريطانية يكفي لتجهيز القوات العثمانية. وتذهب المصادر نفسها إلى ذكر نقل القوات العثمانية بالسفن التجارية الروسية، فقد نقلت الباخرة «ساراتو» (Saratow) رئيس أركان الجيش الثالث عشر ومن معه من الجنود إلى البصرة، وقد بلغ عددهم ٨٠٠ رجل. ولا يجد البريطانيون ـ كما تقول وثائقهم(١٠٤) ـ سبباً لوجودهم في البصرة إلا النية العثمانية لغزو الأحساء واستعادتها من ابن سعود. ويدلل القنصل في البصرة على صدق تحليله بوجود سامي بيه (متصرف الأحساء) المعين حديثاً مع القوات، وقد رحلوا حال وصولهم إلى ابن رشيد في حائل، وهو حليف العثمانيين الذي حصل على ٢٠ ألف بندقية ألمانية من نوع ماوزر (Mauser)، بالإضافة إلى عدد من السيارات لمشاركتهم في الهجوم على الأحساء.

(١٠٣) Rush and Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, [FO 371/2135], February-March 1914, pp. 105-108,

ملخصات الأحداث التي جرت في العراق خلال الحكم التركي في فترة ما بين شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩١٤.

(١٠٤) Ibid., [FO371/2135], p. 109.

وفي الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٩١٤ وصلت إلى القنصل البريطاني العام في بغداد أنباء تفيد بمقتل ولي عهد النمسا وزوجته، وكان أن نكست الأعلام على المباني البريطانية، وعلى المدمرة كوميت (Comet) الموجودة في دجلة. وفي ٢٨ تموز/ يوليو أعلنت النمسا والمجر الحرب على صربيا، وبعد شهرين على مقتل ولي عهد النمسا أخذت مظاهر الحرب المستعرة في أوروبا تلوح على جدران البصرة وبغداد من خلال ملصقات (صفراء) تدعو إلى التعبئة العامة للرجال تحت سن الخامسة والأربعين. وعلى رغم احتجاج القناصل صدرت في الفترة نفسها أوامر لمسؤولي التلغراف بعدم قبول البرقيات المشفرة، وعدم قبول البرقيات العادية إلا ما هو مكتوب بالتركية والفرنسية. ولم يبق للبريطانيين إلا تهريب مراسلاتهم عبر عربستان من خلال الشركة الأنغلو ـ فارسية، كما قامت السلطات التركية برفض تصدير ٨٠ بغلاً لصالح شركة النفط الأنغلو ـ فارسية، واقتحمت إسطبلات الشركة وصادرت ٧٦ بغلاً آخر للمجهود الحربي، ثم انقض المسؤولون العثمانيون على متاجر يملكها بريطانيون، وصادروا الأقمشة الكاكية اللون من دون إعطاء وصل ولا تفسير لذلك. وهنا لا بد من أن نشير إلى أن الدولة العثمانية لَمّا تكنْ قد دخلت الحرب بعدُ إلى جانب أحد، وإن كان القنصل البريطاني يشير إلى تعاطف العراقيين مع البريطانيين، وتعاطف الترك مع ألمانيا وحلفائها(١٠٥).

كان من مظاهر سنّ الدولة العثمانية حرابها إلى جانب ألمانيا ما أعلنته من قوانين بشأن شط العرب، وهذه القوانين تمنع دخول السفن البريطانية إلى مسافة ستة أميال من الشاطئ، وهذا معناه عدم الاقتراب من جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، على أن يبدأ تطبيق هذا القرار في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤. وفي ٢٤ من الشهر نفسه جمع العثمانيون قواتهم في البصرة، ووضعوا المدافع على النهر، كما وضعوا القوات في الجزيرة المواجهة لمدخل نهر القارون، وقد عدت بريطانيا ذلك تهديداً لمصالحها في عربستان، وخشيت أن تحرمها القواتُ العثمانية النفطَ هناك(١٠٦).

بدأ الاهتمام الألماني يزداد في الخليج قبيل الحرب حين افتتحت شركة «ونكهاوس» التجارية فرعاً لها في فارس عام ١٨٩٦، ثم أقامت قنصلية تجارية في بو شهر عام ١٨٩٧، وكان القنصل هو ولهلم فاسموس (Wilhelm Wasmas)، وكذلك المحاولة الألمانية مع مبارك الصباح في الكويت لجعل «كاظمة» نهاية خط

---

(١٠٥) المصدر نفسه، و Foreign Office Records, [FO 371/2143], 10-11 August 1914, in: Ibid., pp. 157-161,

مقر الحاكم، رسالة من بغداد إلى القنصل البريطاني، القسطنطينية، ١٠ ـ ١١ آب/ أغسطس ١٩١٤.

(١٠٦) العريان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ٢٣٦ و٢٣٩.

برلين ـ بغداد، ثم وصول سفن الشركة الألمانية للملاحة «هامبورغ ــ أمريكا» إلى موانئ الخليج، وقيام نشاط تجاري في السجاد الفارسي خاصة. كما أن الشركة المذكورة طلبت من البريطانيين في عام ١٩٠٧ الموافقة على قيامها بتركيب وصيانة المنارات والعوامات البحرية، مما يدل على نُضْج الخطط الرامية إلى الدخول في الخليج، لكن البريطانيين رفضوا عرض شركة «هامبورغ ـ أمريكا»، وقامت بريطانيا بتطوير هذه المعدات بأموال الحكومة البريطانية من لندن، وليس من الهند[١٠٧].

ولما بدأت الحرب العالمية الأولى أعلنت فارس الحياد، وكانت ملعباً لمغامرات الجواسيس البريطانيين والألمان، وفشل المقيم البريطاني على رغم وجوده الطويل في فارس في تحديد القوة الفعالة في الجزء الجنوبي من ذلك البلد، أو أنه لم يعرف قوتها إلا متأخراً، ونقصد بتلك القوة القبائل البختيارية[١٠٨] التي تقع مضاربها في جبال «زاغروس» المشرفة على عربستان، حيث مخيمات عمال شركة النفط الأنغلو ـ فارسية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن النفط قبيل الحرب كان أهم مصلحة بريطانية في فارس، فسوف نرى لاحقاً كيف صححت بريطانيا ذلك، وذهبت للتعامل مع القبائل مباشرة في تموز/ يوليو عام ١٩٢٢، عندما وقعت اتفاقاً للتنقيب على النفط مع قبائل «خاشقي» (Qashgi)، و«كشكولي» (Kashkuli) في منطقة «دشتي جل» (Dashtigil)، و«بيكارز» (Bikarz)، ودفعت لهم ٣ بالمئة من مردود النفط[١٠٩] مع وجود حكومة في طهران.

وقد تحول فاسموس إلى «لورنس» ألماني في فارس، وأثار قبائل الشمال الغربي ضد البريطانيين، وضد الروس الذين احتلوا أجزاء من الأراضي الفارسية، ولم يحترموا حيادهم، كما قام بالاتصال بقبائل الجنوب البختيارية، وقادهم ـ كما فعل لورنس مع قبائل الحجاز ـ إلى حرب ضد البريطانيين، وضد خزعل في عربستان، ونجح في حصار دار المعتمد البريطاني في بو شهر فترة قصيرة، كما استولى على البنك البريطاني في شيراز، وسجن الرعايا البريطانيين، ومن ضمنهم أفراد اللواء الهندي الذي أرسلته بريطانيا لحماية النفط في عبدان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، حين أعلنت الدولة العثمانية انضمامها إلى ألمانيا في الحرب. وفي المقابل

---

(١٠٧) *The Persian Gulf Historical Summaries, 1907-1953*, 4 vols. ([Gerards Cross: Archive Editions, 1987]), vol. 1: *Historical Summary of Events in Territories of the Ottoman Empire, Persia and Arabia Affecting the British Position in the Persian Gulf, 1907-1928: Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf, 1908*, p. 139.

(١٠٨) Nikki R. Keddie, *Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution* (London: Macmillan, 1995), p. 146.

(١٠٩) *Encyclopaedia Iranica*, edited by Ehsan Yarshater [et al.]; prepared by Center of Iranian Studies, p. 61, <http://www.iranica.com>.

لجأت بريطانيا إلى أسلوب شائع لديها، وهو تكوين جيوش من الوطنيين يقودها ضباط بريطانيون(١١٠)، فجعلت سايكس(Sykes) الذي شغل منصب القنصل في فارس سابقاً يقوم بتشكيل فرقة رماة، يصل جنودها إلى عشرة آلاف رجل، معظمهم من القبائل العربية في الأحواز، وضباطها بريطانيون، ففكوا حصار فاسموس، وطاردوه حتى ألقي القبض عليه(١١١). وقد بقيت فرقة رماة جنوب فارس (South Persia Rifles) ـ وكان هذا هو اسمها الرسمي ـ نوعاً جديداً من النفوذ البريطاني لحماية منابع النفط في الخليج، واستمرت في التسليح والتدريب والقيادة، بل في صرف الرواتب البريطانية حتى عام ١٩٢٢، عندما قام بحلها وزير الدفاع الإيراني رضا بهلوي، لأنه لم يكن يريد أن يرى قوة عربية مسلحة في يد البريطانيين تتعارض مع طموحه في الاحواز.

(٢) إجراءات الحرب البريطانية

منذ اكتشاف النفط في شمال الخليج العربي، حاولت حكومة الهند البريطانية إقناع لندن بعدم زجها في الاتفاقيات النفطية، بل رأت ألا يكون لها دور في حماية المصالح البريطانية في شمال الخليج، ومن ذلك إرسال قوات عسكرية عندما انتشرت رائحة الحرب في سماء المنطقة. ولم يكن مرد ذلك إلى تكاسل الإداريين في الهند البريطانية، ورغبتهم في عدم تحمل أعباء زائدة، بل يرجعه المسؤولون هناك إلى سببين رئيسين: **أولهما** عدم قدرة القوات البريطانية في الهند على القيام بهذا الواجب، لأن هذه القوات هي للدفاع الذاتي، ولا وفرة لديهم لإرسال بعضها. أما السبب **الثاني** الذي قاله نائب الملك في الهند تشارلز هاردنغ (Charles Harding) ـ وهو الأقوى ـ فهو الخوف من الهياج الذي قد يحدث في وسط الجمهور الهندي المسلم. ولعل سبب خوف هاردنغ هو قوة حركة الجامعة الإسلامية، ونجاح مسلمي الهند في إقامة رابطة اتحادية بين الأمة التركية والأمة الهندية(١١٢)، لكن هاردنغ سرعان ما غيّر موقفه عندما تدخل كوكس الخبير الأول في شؤون الخليج، وأقنعه بأن القوات البريطانية عندما تصل إلى المنطقة فإنها إنما تأتي لوقف مذبحة بين المسلمين العثمانيين والمسلمين العرب الذين ينتظرون هذه الفرصة للخلاص من الاتحاديين. وبعد اتفاق الأطراف البريطانية في لندن والهند على إرسال حملة عسكرية إلى الخليج، ظهر خلاف جديد

---

(١١٠) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٢٢٨.

(١١١) قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، ص ٤٨٩.

(١١٢) إبراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩-١٩٤٧: دراسة وثائقية**، ص ١٨٦.

في المكان الذي عليها أن تنزل فيه هذه الحملة العسكرية، فقد عارض هاردنغ نزولها المباشر في عربستان، واقترح باسيدو أن تنزل في جنوب الخليج، وأيده في ذلك قائد القوات الهندية العام دوف (Doff)، وقال: إن النزول في عبدان قرب الأراضي العثمانية كالفخ الذي قد ينصبه لنا الألمان ونقع فيه. وتدخل كوكس لتنزل القوات في البحرين أولاً، وهذا ما جرى قبل إعلان الحرب بيومين، إذ ودع القوات بخطبة جاء فيها ما يظهر هدف بريطانيا من الحملة، فقال: إن من واجبكم حماية المصالح البريطانية النفطية في شط العرب، وإلا فإن الأسطول البريطاني سوف يضطر إلى الاعتماد على النفط الأمريكي[١١٣]. ونضيف هنا أن بريطانيا كانت لها نظرتان مختلفتان في لندن والهند قبيل الحرب، ففي لندن لا بد من أن السياسيين كانوا ينظرون إلى المنطقة من نافذة أوسع، هي النافذة الاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية كلها، أما في الهند فكانوا أقرب إلى الواقع من أهل لندن، لأنهم الذين يقاسون رطوبة بومباي، وأمراض كاليكوت، ويعرفون «الظهير المجدب»، ظهير الهند الدفاعي من الغرب، ذلك البعد الصحراوي الذي طالما خافوا منه، ومن بحره ورمله، منتهجين أسلوب التعامل مع الأطراف الساحلية من دون التدخل في عمق نسيج قبائله الداخلية في الجزيرة العربية، وعربستان، وما بين النهرين. كما كان من مظاهر الحرب في الخليج أن تحولت البحرين إلى قاعدة عسكرية بريطانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤، حين أرسلت بعض الوحدات العسكرية البريطانية القادمة من الهند للمرابطة في البحرين، ليتم إرسالها إلى رأس الخليج لاحتلال مصب شط العرب وعربستان. وبادرت الطرادات البريطانية بأسر الحامية العثمانية في الدوحة، حيث تم إرسالها إلى البحرين وهي في حالة يرثى لها، وتم احتلال مسقط عام ١٩١٥، ثم تم لاحقاً توقيع اتفاق بريطانيا وقطر في عام ١٩١٦، اشترطت فيه بريطانيا الشروط نفسها التي ضمتها معظم المعاهدات والاتفاقات البريطانية مع شيوخ الخليج، ومن ضمنها ألا يعطى احتكار النفط لأحد من دون موافقة بريطانيا.

ج ـ الأبعاد الاستراتيجية لاحتلال بريطانيا شمال الخليج

(١) الكويت والأحواز

كان حكام إمارات الخليج العربي مهدّدين من قبل العثمانيين قبيل الحرب، ولا سيما الإمارات الشمالية، الكويت والأحواز، فقد كان الشيخ خزعل حليفاً مخلصاً لبريطانيا، على رغم أنه كان يحكم وهو خاضع اسمياً للحكومة الفارسية. وتأتي أهمية

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

المحمرة من مرور أنابيب شركة النفط الأنغلو ـ فارسية من خلالها، كما أنه قد أعطى جزيرة عبدان للشركة النفطية. ولم تكن بريطانيا تخشى من تغير ولاء خزعل، بل من القبائل المحيطة به، ولا سيما الفارسية منها، حيث تقطن القبائل البختيارية في جبال زاغروس المطلة على إمارته[١١٤].

ولم يكن خوف خزعل غير مبرر، فقد زادت التحركات العثمانية تجاه منطقة الأحواز بعد خمسة أيام من دخول العثمانيين الحرب، وتحققت مخاوف البريطانيين، لأن القبائل العربية من بني طرف وربيعة وبني كعب ثارت عليه في ما عرف بثورة السادة التي حركها رجال الدين معتبرين من يقاتل مع البريطانيين مرتداً عن الإسلام. لكن خزعل انتصر بعد شهرين، وقد أمده مبارك الصباح حاكم الكويت بست سفن ظلت مرابطة في مياه عربستان مدة شهرين، على رغم الشجب الشعبي لهذا العمل من قبل الكويتيين[١١٥]. ولم يكن العثمانيون هم جل من يخشاه خزعل، فقد كان يخشى أن يبتلعه الفرس في أي وقت، وكان خزعل قد حصل في بداية الحرب على تأكيدات بريطانية تحفظ حكمه للمحمرة وأمواله من الخطر الفارسي، مهما طرأ من تبدل على شكل الحكومة الإيرانية، سواء أملكية مستبدة كانت هذه الحكومة أم دستورية، بل وعدته بريطانيا بالمحافظة على ممتلكاته في العراق العثماني أيضاً[١١٦].

وإذا كان خوف البريطانيين على المحمرة يعود إلى النفط، فإن الخوف على الكويت يعود إلى الإرث الكبير من الخلافات البريطانية ـ العثمانية على هذه الإمارة، بالإضافة إلى أنها كانت ما يسميه العسكريون خط الدفاع الذي لا تراجع بعده بالنسبة إلى البريطانيين في شمال الخليج. ولم يتوان الشيخ مبارك الصباح في الكويت عن تقديم المساعدة للبريطانيين، على رغم خلافاته الكثيرة مع شعبه بسبب هذا الموقف، وتمرد رجال العلم والدين عليه، مثل: الشيخ محمد الشنقيطي، والشيخ حافظ وهبة من مصر، فقد أمرهما مبارك بمغادرة البلاد، لأنهما ضيفان لم يحترما حق الضيافة، وتدخلا في شؤون البلد. وقام مبارك بحشد قوات من القبائل في «الجهراء»، وهي المنطقة التي كان يسيّر منها غزواته الحربية. وكان الدور المرسوم له انتهاز فرصة إعلان الدولة العثمانية للحرب حتى يقوم بمهاجمة صفوان، وأم قصر، ويقطع إمدادات العثمانيين في البصرة، وتأمين المعدات البريطانية، وحماية أرواح الرعايا البريطانيين في البصرة، وذلك نظير الاعتراف باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية، وعدم

(١١٤) قلعجي، المصدر نفسه، ص ٦١١.

(١١٥) المنصور، **الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة، ١٨٩٦ ـ ١٩١٥**، ص ٨٧.

(١١٦) قلعجي، المصدر نفسه، ص ٦١١ ـ ٦١٢.

إعادة البصرة إلى العثمانيين كما وعد كوكس(١١٧). ولم يهاجم مبارك البصرة، لكن حشد قواته بهذا الشكل قيد حركة الجيش العثماني في البصرة، وصرف نظر قادته عن الإنزال البريطاني بقيادة الجنرال آرثر باريت (General Sir Arthur Barrett) مقابل عبدان. وقد كانت ترتيبات المساعدة العربية لبريطانيا موزعة بين خزعل وابن سعود ومبارك، لكننا نجد ما يدل على أن البريطانيين كانوا يعلمون أن انتزاع البصرة من يد القوات العثمانية أمر فوق طاقة القوات البدوية التي كانت تفتقد أبسط أمور التنظيم العسكري، إذ أردف المقيم السياسي البريطاني في توصياته إلى العمل على قطع الإمدادات عن العثمانيين كواجب بديل حين يتعذر الأول(١١٨).

واستمر الحال في عهد جابر المبارك بعد وفاة مبارك الكبير، لكن الوضع تغيّر في عهد الشيخ سالم المبارك، فقد كان هذا الرجل المتدين يشاطر بقية المسلمين تعاطفهم مع العثمانيين. ونعتقد أن الشيخ سالم بذل أكثر من التعاطف حين غضّ الطرف عن تهريب السلاح والغذاء إلى القوات العثمانية في بادية الشام، والمدينة المنورة، وحائل، فهددت بريطانيا بضرب الكويت بالمدفعية، ونزلت قوات بريطانية في الكويت أول مرة، ولكنها لم تكن بالحجم المطلوب لوقف التهريب. لذلك طلب الوكيل السياسي في الكويت كتيبة كاملة إذا ما أرادت الحكومة وقف التهريب نهائيا(١١٩)، وكان أن فرض الحصار الاقتصادي على الكويت، في الوقت الذي تم فيه توظيف موارد الكويت وصادراتها للمجهود الحربي لبريطانيا في العراق(١٢٠)، لكن بريطانيا عادت بعد انتصارها إلى تعويض الكويت مالياً عن خسائرها بما قيمته أربعمائة وسبعة وثمانون ألف روبية، ومنحت سالماً وساماً بريطانياً(١٢١).

(٢) العراق والصدام العسكري العثماني ـ البريطاني

في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ نزلت القوات البريطانية (Indian Force Expedition) بقيادة الجنرال ديلامين (Major-General W. S Delamain) في مدخل شط

---

(١١٧) انظر النص «إن مردود ثمرة تعاونكم المتوقع معنا، سيكون بعد النصر إن شاء الله، وأن لا تخضع البصرة أبداً للسلطة التركية مرة أخرى»: Rush and Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, [FO 608/ 96], 2 November 1914, p. 144.

(١١٨) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ١٧.

(١١٩) انظر البرقية رقم ٤٦٤١، الموجهة من الحاكم العسكري في بغداد إلى الوكيل السياسي في الكويت بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩١٨، *Records of Kuwait, 1899-1961*, selected and edited by A. de L. Rush, 8 vols., ([Farnham Common, Slaugh]: Archive Editions, 1989) vol. 1: *International Affairs, 1899-1921* [R/15/5/101], 29 May 1918, p. 678.

(١٢٠) العيدروس، **تاريخ الخليج العربي المعاصر والحديث**، ص ٢٣٧.

(١٢١) **تاريخ الكويت**، ص ٢٤٠.

العرب، ثم ميناء عبدان، وكانت أوامره العملياتية الثلاثة هي: حماية المصفاة، والصهاريج، وأنابيب النفط في عبدان؛ وتسهيل إنزال قوات إضافية؛ وتأكيد الدعم البريطاني للعرب الثائرين على العثمانيين. وكان هناك أمر صارم يدل في محتواه على استقطاب الزعماء العرب في شمال الخليج في الخطة العسكرية البريطانية، ليس على المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى العسكري، إذ يذكر الأمر أن على ديلامين أن يأخذ حذره، وأن يكسب ودّ العرب، ولا سيما الزعماء الذين لهم حق إقامة اتصال مباشر معهم من خلال مستشاره السياسي بيرسي كوكس، وهم: ابن سعود، وابن صباح، وخزعل، مع ضرورة إبلاغهم بتحرك قوات ديلامين(١٢٢). وقد فر القنصل البريطاني من البصرة وجعل المحمرة في الأحواز قاعدة له وللقوات البريطانية، وسارت في الوقت نفسه قوات يقودها الجنرال آرثر باريت (General Sir Arthur Barrett) إلى القرنة عند ملتقى دجلة والفرات، وحوصرت القوات العثمانية التي كانت قرب عربستان، فتقدم البريطانيون فاحتلوا البصرة بعد معركة الشعيبة في نيسان/ أبريل ١٩١٥، ووقعت في أيديهم مدينة العمارة، ثم سوق الشيوخ في ٦ تموز/ يوليو ١٩١٥، ثم الناصرية، ليلتقوا بالقوات العثمانية في الكوت في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥. وما شكل مفاجأة للبريطانيين انسحاب ٦ آلاف جندي عثماني في جنح الظلام بعد قتال ضارٍ.

في الطريق إلى بغداد تصدّت القوات العثمانية للبريطانيين قرب منطقة سليمان باشا، وتقهقر البريطانيون إلى الكوت، حيث حوصروا فيها ١٤٧ يوماً ابتداءً من ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥، وأعلن قائدهم الجنرال تشارلز تاونستند (General Sir Charles Townstend) الاستسلام ومعه ١٣ ألف جندي، وتدفقوا في مسيرة مرعبة نحو الأسر في الأناضول. وكانت تلك هي أول فاجعة مذلة للبريطانيين منذ أن انكسروا في كابول عام ١٨٤٢(١٢٣)، ثم عاد البريطانيون إلى الاصطدام بالعثمانيين في العراق مرة أخرى والتقت قواتهم بقيادة الجنرال ستانلي مود (Stanley Maude)(١٢٤)

---

(١٢٢) انظر: تقرير لجنة منطقة ما بين النهرين عام ١٩١٧، Rush and Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, [WO 106/911], 1917, part 2, p. 13.

(١٢٣) برادون، **حصار الكوت**، ص ١٣، Richard F. Nyrop and Donald M. Seekins, eds., *Afghanistan: A Country Study*, Area Handbook Series. DA Pam; 550-65, 5th ed. (Washington, DC: [American University], 1986), <http://www.gl.iit.edu/govdocs/afghanistan/TheSecondAnglo-Afghan War.html>

(١٢٤) ولد الجنرال ستانلي مود (Stanley Maude) في مستعمرة جبل طارق ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٤. شغل منصب سكرتير حاكم كندا العام في ١٩٠١، وفي منتصف تموز/ يوليو ١٩١٦ تولى قيادة الجيش الثالث البريطاني في العراق (3rd Army Corps) والمعروف بـ «جيش دجلة»، مات بالكوليرا في بغداد ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨.

بالقوات العثمانية في الصناعية في ١٧ شباط/ فبراير ١٩١٧، وكانت النتيجة استعادة البريطانيين الكوت، ثم حاصروا بغداد ودخلوها في ١١ آذار/ مارس ١٩١٧، ثم اتجهت القوات البريطانية شمالاً حتى الموصل.

د ـ نتائج الحرب العالمية الأولى على المصالح البريطانية في الخليج والمنطقة

لقد نتج من انهيار الدولة العثمانية في هذه الحرب، واكتشاف النفط في الخليج، ظروفٌ أدت إلى فوضى داخلية، وتنافس خارجي بين أقوى دول العالم. وقد فسّر الكثير من الحروب بأسباب قومية ودينية، وفسرت الحرب العالمية الأولى كحرب توسع اقتصادي. وإذا كان هذا صحيحاً، فيكون سبب اندلاعها إذن نظرية التسويق، وإيجاد المنافذ والأسواق، والتنظيم الرأسمالي للأعمال. وبهذه النظرة الاقتصادية نجحت بريطانيا منذ عام١٩١٣ بالحصول من شيوخ الخليج العربي على تعهدات مكتوبة بألا يمنحوا امتيازات النفط إلا للشركات التي توافق عليها بريطانيا. وقد وقّع على ذلك شيخ الكويت مبارك الكبير عام ١٩١٣[(١٢٥)]، وشيخ البحرين في عام ١٩١٤، وشيخ قطر في عام ١٩١٦، وشيوخ الساحل المهادن عام ١٩١٦. وقد تم كل ذلك من دون أن يعرف كل شيخ حدوده على الأرض، وإن كان يعرف مراعي وآبار القبائل التي تحالفه.

لقد لعبت السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية ـ بوصفها أحد عناصر القوة الاستراتيجية ـ دوراً كبيراً في اتخاذ بريطانيا قرار توسيع وجودها في شمال الخليج، ابتداءً من حماية حقول نفط عربستان إلى احتلال العراق كله، ومن اهتمام بالموقع الاستراتيجي إلى الاستفادة القصوى من ثروات العراق. ولإظهار مدى أهمية هذا التوجه، عرضت بريطانيا على روسيا أن تسيطر على مضائق الدردنيل، رامية من وراء ذلك أن تحول دون وصول الروس إلى العراق عبر فارس، بل عرضت عليهم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ أن يحتلوا القسطنطينية نفسها[(١٢٦)]. ولقد ذكرنا أن احتلال البصرة تم لمنع وصول المدد إلى العراق العثماني عبر الخليج، ولمنع اللقاء الإسلامي على ضفتي شط العرب، ولحماية آبار نفط الأحواز، لكن الوثائق البريطانية تظهر أن احتلال البصرة كان فكرة أخذت حقها من الدراسة في أروقة مجلس الحرب

---

(١٢٥) انظر القائمة التي تتضمن مختصراً للمعاهدات والاتفاقيات التي وقعّت بين حاكم الكويت والحكومة البريطانية (١٨٩٩ ـ ١٩٢١)، Records of Kuwait, 1899-1961, vol. 1: *International Affairs, 1899-1921* [R/15/5/393], 1899-1921, p. 423.

(١٢٦) نقلاً عن: Michael Ekstein, «Russia and the Straits, 1914-1915,» in: Francis Harry Hinsley, ed., *British Foreign Policy Under Sir Edward Grey* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1977), p. 431.

البريطاني، حيث لم يكن وزير الحربية تشرشل (Churchill) يرى عربستان وحدها مصدراً لوقود بحريته، بل كان يرى البصرة كذلك، يضاف إلى ذلك رأيه المتشدد في تفكيك الدولة العثمانية التي كان يرى أنها لا تستحق أن تحكم هذا الجزء الغني الخصب من العالم[١٢٧].

وقد كان تشرشل عضواً في اللجنة المخوّلة ببحث مستقبل الأجزاء الآسيوية في الدولة العثمانية، والتي أقرت في تقريرها الصادر في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٥ ما يؤيد التوجه للحفاظ على العراق، لأسباب اقتصادية كثيرة ضمن الأسباب المطروحة الأخرى، حيث وضح التقرير إمكان تأهيل أرض زراعية من أخصب الأراضي، تغمرها المستنقعات، وتصل مساحتها إلى ١٢ مليون فدان، وحثّت اللجنة حكومة بريطانيا على استعمار العراق ليتوافر لبريطانيا في الأزمات مخزون استراتيجي ضخم من الحبوب يغني عن الاعتماد على المحاصيل المشتراة من القوى الدولية الأخرى، بالإضافة إلى أن ذلك سيفتح أبواباً واسعة للتجارة والصناعة البريطانية في العراق، كما سيتم تطوير حقول النفط لصالح بريطانيا، ويمكن تحويل أجزاء من هذا البلد إلى مستعمرة بريطانية تابعة للهند.

أما الجوانب الأخرى، فيذهب التقرير إلى أن البصرة ستكون الحدّ الذي سيقف الروس عنده، إن أرادوا التقدم جنوباً في المنطقة، وسيضع حداً لأحلام الألمان في الوصول إلى الهند عن طريق خط برلين بغداد، كما ستنهي جميع امتيازات الألمان النفطية وغير النفطية، وسيلعب الاحتلال ورقة مساومة قوية في أية مفاوضات قادمة[١٢٨]. وتكشف وثيقة بريطانية أخرى أن البقاء في العراق كله كان أمراً قد تقرر في مستويات الخارجية البريطانية كافة، بل إن البريطانيين كانوا في مرحلة بحث التعامل مع الجيران المحيطين بهم، وكأنهم واقع دائم عن طريق الاحتلال، لا الوصاية ولا الانتداب كما أجبرتهم الظروف الدولية لاحقاً، إذ يرى أحد مستشاري وزير

(١٢٧) Public Record Office, [PRO Cab 42/2/14], 19 March 1915, وقائع اجتماع المجلس الحربي بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩١٥.

(١٢٨) الأمنية البريطانية تجاه تركيا، تقرير اللجنة المختصة بشؤون تركيا الآسيوية الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٥، Public Record Office, [PRO Cab 27/1], 30 June 1915, Course A (Partition), para. 46.

وقارن ذلك مع مذكرة حكومة لويس هاركورت بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩١٥ المعنونة «المنافع»، وجاء فيها ما يلي: إنني أقترح أن نسترجع لبغداد قسماً ما من بلاد ما بين النهرين وصولاً إلى الخليج الفارسي، عملاً بالمبدأ الذي أعلنه اللورد كرو، وهو أن هذه الأرض الخصبة ستوفر ملجأ للهجرة الهندية. . .، انظر: Public Record Office, [PRO Cab 63/3], 25 March 1915.

الخارجية بلفور (Balfour) في كتاب بعثه إليه أنَّ النظرة الاستراتيجية الإمبريالية هي التي يجب أن تحكم قرارات بريطانيا في العراق، على رغم أنها قد تضايق حلفاءها أصحاب المثل (Idealists)، ومنهم الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)، لكن لا مناص من احتلال شمال العراق، ليس من أجل النفط فقط، بل كي لا يتحكم العثمانيون في منابع المياه التي نحتاج إليها من دجلة والفرات[(١٢٩)].

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى زيادة القوات البريطانية في أوروبا وليس في شمال الخليج فقط، ففي الحرب العالمية الأولى لم تطاوع الظروف بريطانيا لاتباع سياستها التقليدية في الحروب القارية في أوروبا التي كانت تتلخص ـ كما يقول لويد جورج (Lloyd George) ـ [(١٣٠)] في سيطرة أسطول بريطانيا على البحار لصالح الحلفاء، وتسخير ثروة بريطانيا لنفقات الحرب، على أن يلعب الجيش البريطاني دوراً ثانوياً في هذه الحرب بعدد من الفرق لا يتعدى ٧ فرق، لكن الذي حصل أن مجريات الحرب قررت أن نتائجها لن تفرض من البحار البعيدة كما أرادت بريطانيا، فما جدوى سقوط البصرة أو بغداد في يد الجنرال مود ما دام النفط متوافراً للقوات العثمانية والنمساوية من أماكن أخرى، على الرغم من أنها كانت حرب خيول وخنادق في مجملها؟ لقد فرضت الحرب إعادة تخطيط البريطانيين لدور قواتهم في أوروبا والخليج، وقامت الحكومة بنشر جيش بريطاني كبير في الميادين الأوروبية وصل تعداده في بداية عام ١٩١٨ إلى ٩٠ فرقة.

انتهت الحرب في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، مخلفة اثني عشر كياناً في شبه الجزيرة العربية. وبوجود القوات البريطانية في جنوب فارس والعراق أصبح الخليج داخل كف بريطانيا، تطبق بأصابعها عليه من الكويت، والبحرين، والأحساء، بعد معاهدة دارين مع ابن سعود، وقطر، والساحل المهادن، وعُمان. وقد اهتز الأمن في الخليج خلال الحرب العالمية الأولى، وشاهد أهله إجراءات عسكرية لم يألفوها من قبل، فكان الحصار، وتوزيع الأغذية بالبطاقة التموينية، والتفتيش الذي وصل إلى البيوت. وقد ساعدت الإجراءات العسكرية بريطانيا في تدعيم سيطرتها بصورة تفوق ما كانت عليه قبل الحرب، وقد كان تأثر الإمارات

(١٢٩) Rush and Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, vol. 1, [PRO Cab 21/119], 12 August 1918, p. 665,

رسالة من السير موريس هانكي إلى بلفور، سكرتير وزارة الخارجية، لندن، ١٢ آب/ أغسطس ١٩١٨.

(١٣٠) فاسيلي سوكوفولسكي، **الاستراتيجية العسكرية السوفياتية**، ترجمة وتعليق خيري حماد (بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٨)، ص ١٠٨.

الخليجية الشمالية وفارس والعراق بنشوب الحرب أكثر من تأثر الإمارات الواقعة في الجنوب.

ثالثاً: دور النفط في ترسيم الحدود السياسية في العقير (عام ١٩٢٢)

١ ـ نفط الخليج بين الحدود السياسية والحدود القبلية

خلفت الحرب العالمية الأولى اثني عشر كياناً في شبه الجزيرة العربية، بشكل أكثر وضوحاً في شخصيتها الاعتبارية عن قبل، وعلى رغم مشاركة عدة دول كبرى في تلك الحرب، إلا أنه لم يكن لغير بريطانيا يد في وضوح بنية تلك الكيانات، وكانت الجائزة أن نجحت بريطانيا ما بين عامي ١٩١٣ و١٩٢٣ في الحصول من شيوخ الخليج العربي على حق الامتيازات النفطية لشركاتها من دون أن يعرف أي شيخ حدوده السياسية على الأرض، بل إن هناك من يذهب إلى أن قيام بريطانيا بوضع حدود بين تلك الكيانات كان نتيجة ضغوط الشركات النفطية، لأن التعامل مع هذه الكيانات الصغيرة الضعيفة أسهل من التعامل مع كيان عربي قوي موحد، مثلما كانت بريطانيا تنوي في وعودها للعرب قبل الحرب العالمية الأولى[(١٣١)].

الحدّ لغة هو الفصل بين الشيئين كي لا يختلط أحدهما بالآخر، أو يعتدي أحدهما على الآخر، ومنتهى كل شيء حدّه[(١٣٢)]، والحدود السياسية حقيقة من حقائق التاريخ الحديث. أما ما كان يفصل بين الدول في العالم الإسلامي قبل ذلك، فكان التخوم التي هي مناطق عازلة **يميزها** التباين الجغرافي، وهي شيء مختلف عن الحدود التي هي إطار الدولة الإقليمي بمعناه السياسي الجديد، وتمثل الحدود «خطاً» معيناً ومعلماً تحدد مساره مجموعة من العلامات[(١٣٣)].

وإذا درسنا أية خريطة جغرافية وجدنا أن جميع خطوط الحدود الدولية رسمت بفعل الحروب إلا في الخليج العربي، لأن المنطقة العربية في الخليج لم تعرف الحدود السياسية بمعناها المعروف حالياً. وقد عجل بظهورها فجأة بعد الحرب العالمية الأولى

---

(١٣١) Paul D'Amato, «U.S. Intervention in the Middle East: Blood for Oil,» *International Socialist Review*, no. 15 (December 2000-January 2001), <http://www.isreview.org/issues/15/blood_for_oil.shtml>.

(١٣٢) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** (القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٣٩.

(١٣٣) مصطفى مرسي، «أوراق إستراتيجية: التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة،» **سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي**، العدد ١٥ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٤١ ـ ٤٢.

سببان، هما: القوى الأوروبية المستعمرة، والنفط. وعاق ظهور الحدود السياسية بين بلاد العرب أنها كانت جزءاً من الدولة الإسلامية، وهو ما اصطلح الفقهاء على تسميته «دار الإسلام». ولم يكن هناك حدود إلا الحدود التاريخية التي تميز إقليم مصر ومراكش وهكذا، ولم يكن بينها إلا الفراغات الصحراوية الفاصلة بين مناطق العمران. وقد أجمع الفقهاء على عدم جواز الفصل بين الشعوب التي تضمها هذه الدار، فولاية الإسلام واحدة وتشمل كل الأقاليم التي يدين أهلها أو أكثرهم بالإسلام، وهكذا كان الإسلام ديناً وجنسية(١٣٤).

لقد كان الرعي هو الحرفة السائدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وتتطلب حياة البداوة التنقل في المواسم في اتجاهات ومناطق ثابتة، كما تتطلب التنقل من البادية إلى الأسواق للمسابلة لشراء ما يحتاج البدو إليه، ولبيع بضاعتهم من خيل، وإبل، وأغنام، وصوف وغيرها. لذا تتعارض حياتهم مع فكرة وجود الحدود الثابتة، على رغم وجود مناطق الرعي لكل قبيلة، لكنها لم تكن دقيقة ولا ثابتة.

وقد عجلت القوى الاستعمارية الأوروبية بظهور الحدود حينما جاءت إلى المنطقة متأثرة بفكرة السيادة الإقليمية، وظهور النظم الملكية المركزية القوية التي اهتمت بتعيين حدود أقاليمها. وقد بلغ التغلغل الأوروبي في المنطقة أقصاه بعد هزيمة الدولة العثمانية، وتنازلها عن ممتلكاتها في معاهدة «سيفر» (Severs) عام ١٩٢٠(١٣٥)، وقد سبق ذلك تفاهم بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة، إذ كان نصيب بريطانيا من أملاك الدولة العثمانية مناطق ملونة باللون الأحمر، كما جاء في اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ (Sykes-Picot Agreement) السرية التي فضحتها الحكومة السوفياتية عام ١٩١٧، وقد شملت العراق والأردن، أما فلسطين فقد لونت باللون البني تحت إدارة دولية. أما فرنسا، فكان لها سوريا ولبنان، وقد لوّنا على الخريطة باللون الأزرق(١٣٦). وما يهمنا

---

(١٣٤) محمود توفيق، **المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية** (الكويت: [د. ن.]، ٢٠٠٠)، ص ٧.

(١٣٥) معاهدة سيفر (Severs) وقعت بين الحلفاء في آب/ أغسطس ١٩٢٠، وقد قضت باقتطاع بعض الأقاليم عن تركيا وإلحاقها بدول مجاورة أو جعلها مفصولة تحت الانتداب، كما تنظم المعاهدة امتيازات رعايا الحلفاء في تركيا والأراضي العثمانية السابقة، لكن الأتراك قاموا بثورة وحاربوا الجيش اليوناني الذي سلمت إليه بعض أقاليم البلقان فدحروه في معركة سافاريه (أيلول/ سبتمبر ١٩٢١) ما أضعف من قيمة المعاهدة، وألغيت أخيراً في مؤتمر لوزان صيف عام ١٩٢٣.

(١٣٦) انظر نص اتفاقية سايكس-بيكو: «بحيث تكون المنطقة الزرقاء تابعة لفرنسا والمنطقة الحمراء لبريطانيا العظمى، على أن يخولا بإقامة حكم مباشر أو غير مباشر على المنطقتين بحسب حاجتهما أو وفقاً لما يريانه مناسباً مع الدولة العربية المختصة أو مجموعة الدول تحت الوصاية. أما المنطقة باللون الرمادي فينشأ لها إدارة دولية، وفقاً لما يجري عليه الاتفاق بعد التشاور مع روسيا، تبعاً لذلك بعد استشارة الأول الحليفة الأخرى إلى جانب ممثلي شريف مكة». <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/sykes.htm>.

في الاتفاقية هو حصول فرنسا وبريطانيا على حق الأفضلية في منطقتيهما في حقل التجارة، والسكة الحديد، واستيراد الأسلحة، وتعيين المستشارين. كما يهمنا ملاحظة إصرار بريطانيا على الفوز بالمنطقة التي يشار إليها بالأحرف (ب)، وتقع بين خط طبرية ـ أبو كمال ـ كركوك، وهي حالياً مناطق النفط في العراق. كما أصرت بريطانيا على الحصول على ميناءي حيفا وعكا المتجاورين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وكان هدف بريطانيا إيصال النفط العراقي إلى المتوسط(١٣٧)، وكان لا بد من تعويض فرنسا عن خسرانها مناطق النفط بإعطائها حصة تركيا في شركة النفط التركية.

ولا يبدو دور النفط في نشأة الحدود السياسية وإثارة النزاعات حولها واضحاً إلا في شرق الجزيرة العربية، لأن ظهور النفط في هذه المنطقة جاء سابقاً على شيوع ظاهرة الحدود الثابتة، وفكرة السيادة الإقليمية. وكان العرف السائد يقول بأن الأرض حق مشاع، ففي حياة البادية كما ذكرنا سابقاً لا ملكية للأرض، ولا حدود إلا في أضيق نطاق، وفكرة الدولة لم ترتبط خلال تلك المرحلة بملكية الأرض المحدّدة. لقد كان ارتباطها وثيقاً بالبناء القبلي الذي يرتكز عليه النظام الاجتماعي لحياة البادية. لقد كان الولاء القبلي يشكل معياراً أساسياً لتقرير سيادة الدول، وكان الولاء للحاكم من القبائل المتحركة متقلباً تقلباً واضحاً، فهذا عبد العزيز بن سعود يطالب قبيلة العوازم بالزكاة، وهم في داخل حدود الكويت، كما أن شمّر الفارين إلى العراق بعد سقوط حائل، وهي قبائل نجدية، كان عليها أن تدفع الزكاة لابن سعود أيضاً، كما هو الحال بالنسبة إلى قبائل النعيم وآل مرة بين قطر والسعودية، والشحوح بين عُمان والإمارات، والنعيم بين قطر والبحرين.

وقد طالب عبد العزيز بن سعود في أثناء مفاوضات العقير الأولية بأن تكون الحدود بينه وبين العراق والكويت حدوداً عشائرية، بدلاً من خط يرسم على الخريطة، وأن تكون الأراضي التي ترتادها قبائله أرضاً له، لكن كوكس رفض ذلك.

٢ ـ ظروف اجتماع العقير ونتائجه

نظر البريطانيون إلى ابن سعود، كوارثٍ للدولة العثمانية، عليه الالتزام باحترام تعهداتها بالنسبة إلى الحدود التي ذكرت في اتفاقية عام ١٩١٣(١٣٨)، إلا أن ابن سعود أنكر ذلك، فكيف يلتزم بما تعهد به العثمانيون حيال منطقة الأحساء، وهي خارج

---

(١٣٧) Iraqi Petroleum Company Limited, «The Construction of the Iraqi - Mediterranean Pipeline,» (1934), p. 8.

(١٣٨) Slot, *Kuwait: The Growth of a Historic Identity*, p. 88.

يدهم في ذلك الحين؟ لذا كان لا بد من حسم الأمور من خلال مؤتمر تحضره جميع الأطراف.

عقد مؤتمر العقير ـ كما أعلن رسمياً ـ لإعادة النظر في اتفاقية المحمرة التي تمت في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٢ بين نجد والعراق، لكن مؤتمر العقير تطور ليشمل تخطيط الحدود الكويتية ـ النجدية. ويرى من يؤيد نظرية المؤامرة أن البريطانيين طلبوا من ابن سعود تسخين الوضع من خلال شنّ غارات خاطفة على الحدود العراقية تقوم بها قوات الصفوة لديه من جيش «الخوان»(١٣٩)، وفي الوقت نفسه تضغط بريطانيا على الملك فيصل للقبول بمعاهدة عدم اعتداء بين نجد والعراق، بدل ترك العراقيين لمصيرهم وحريتهم في العراق، لتكوين جيش يدافع عن حدودهم. ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن بريطانيا ما كانت تريد لمثل هذا أن يحدث، بل أرادت أن توقّع اتفاقية عدم اعتداء، مما يعطي ابن سعود الحرية لمهاجمة الحجاز وانتزاعها من الشريف حسين بعد تأمين جبهته الشمالية، ويعود رفض البريطانيين لتكوين جيش عراقي إلى رغبة البريطانيين في السيطرة على نفط العراق من خلال الانتداب البريطاني.

يقول أحد حضور الاجتماع(١٤٠): إن ظروف عقده تعود إلى الخلافات العشائرية على الحدود العراقية ـ النجدية، حيث كانت الظفير وشمر والمنتفق تتبادل الغارات مع قبائل نجد، وحدث أن عين الملك فيصل من المنتفق قائداً لهجانة الحدود العراقية، هو يوسف السعدون، وكان عدواً لابن سعود، وفي الوقت نفسه كان عدواً لحمود بن سويط شيخ الظفير الذي كان ابن سعود يريد منه ردّ منهوبات أخذها في غارة على قبائل نجد. وفي خضم هذا العداء الثلاثي المتبادل من كل أطرافه، قرر ابن سويط الرهان على صداقة ابن سعود نكاية بالعراقيين، واشترط ابن سعود عليه إعادة المنهوبات، وأخذ مندوب لجمع الزكاة من قومه داخل العراق، ما أثار العراقيين، ودفعهم إلى تحريض أحد أبناء قبيلة الظفير، وهو الشيخ أبو ذراع للخروج على شيخه ابن سويط، ورفض دفع الزكاة لابن سعود. فأرسل ابن سعود قائده المحنك زعيم قبيلة مطير فيصل الدويش ليفرض حق ابن سعود في الزكاة بالقوة، فشنّ الخوان بقيادة الدويش غارات مدمرة على السعدون وهجانته، وعلى أبو ذراع، ووصل إلى منطقة أبو غار التي تبعد عشرين ميلاً عن النجف وكربلاء، فضجّ العراق

(١٣٩) لم نجد في مراسلات ابن سعود أو حكام المنطقة أو البريطانيين من ينطق الاسم بغير هذا اللفظ، وهو اللفظ الدارج بين أبناء قبائل مطير والعجمان وعتيبة عماد هذه القوة، أما لفظة «الخوان» فحديثة أو تم إرجاع اللفظ إلى أصله، كما فعل الريحاني.

(١٤٠) أمين الريحاني، **تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود**، ط ٦ (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ٣٠٥-٣٠٧.

كله متذكراً غارات الخوان السابقة المدمرة على هذه المنطقة، مما جعل الطيران الملكي البريطاني يتدخل لتفريق جيش الخوان، كما فعل سابقاً في الكويت عام ١٩٢٠، وكان أن عقد مؤتمر المحمرة في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٢ على أن يتم إكمال بقية جدول أعماله في العقير من العام نفسه، بسبب رفض ابن سعود التصديق عليها، لأن مندوبه خرج عن التعليمات التي زوّده بها ورضي بحدود غير ملائمة[١٤١]، وقيل تساهل مندوبه في أمر تبعية قبيلتي العمارات من عنزة وقبيلة الظفير[١٤٢].

في الثلث الأخير من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ كانت البحرين خلية نحل لرجال سيتقرر على أيديهم مستقبل شرق الجزيرة العربية، فقد سبق الجميع إلى هناك المسؤول السياسي في العراق ديكسون (H. R. P. Dickson)، ليجهز للمؤتمر من خلال مراسلة ابن سعود وضمان حضوره إلى العقير في وقت حضور كوكس من العراق عن طريق البحرين. وكان كوكس يريد أن يكون على ثقة من حضور ابن سعود، لكن الأخير كان يتلكأ في الحضور، ولعله كان يتحاشى تصديق ما تم في المحمرة، وربما لم يرد أن يدخل في اجتماع مع طرف أقوى منه يفرض عليه شروطاً لا يستطيع الانسحاب منها. ونتذكر هذا التلكؤ عن الحضور للاجتماع بالبريطانيين في مؤتمر الكويت الأول، لكن ديكسون كان مندهشاً عندما وجد فرانك هولمز (Frank Holms) (أبو النفط) يحل عليه ضيفاً، وهو في طريقه لمقابلة ابن سعود في العقير. وكان الاثنان قد سمعا بتقرير تركي قديم، بعثه متصرف الأحساء التركي إلى حكومته قبل سقوط المنطقة في يد ابن سعود، يتحدث عن ينبوع نفط قرب القطيف، ولم يدع ديكسون مخاوفه جانباً، بل أبرق إلى كوكس أن هولمز لم يأت إلا ليقدم الاستشارة لابن سعود، حتى يتمسك بحقه في الأراضي التي سيكون فيها نفط[١٤٣].

عقد مؤتمر العقير الذي سمي باسم مكان الاجتماع على واحد من أجمل السواحل الشرقية على ضفاف الخليج العربي، وهو أيضاً ميناء يبعد عن مدينة الهفوف عبر الطريق البري التجاري القديم ٤٠ كم، وترده البضائع من الصين والهند وعُمان والعراق، وتصدر منه منتجات الأحساء من تمور، ودبس، وفسائل نخيل، وسعف، وصوف، وفخار.

---

(١٤١) السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت، ١٩٠٢ ـ ١٩٢٢**، ص ٢٥٢.

(١٤٢) ميمونة خليفة العذبي الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ط ٣ (الكويت: [د. ن.]، ٢٠٠٠)، ص ٥٣.

(١٤٣) هارولد ريتشارد ديكسون، **الكويت وجاراتها**، ترجمة جاسم مبارك الجاسم وفتوح عبدالمحسن الخترش (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٥)، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

كان السير بيرسي كوكس مهندس اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ حاذقاً وعلى معرفة تامة بقضية ولاء القبائل عندما قال للملك عبد العزيز: «إن قبيلة عنزة ـ العمارات ـ الموجودة حالياً في العراق تفضل أن تكون من رعايا العراق، أما قبيلة عنزة في سوريا ـ الرولة ـ فقد تفضل أن تكون من رعايا ابن سعود»[١٤٤]. ولم يكن كوكس يقول هذا إلا قاصداً أن عنزة التي عندنا تصبح تابعة لنا ـ فكان يراعي العراق في المفاوضات على رغم وجود ممثل عراقي ـ أما عنزة التي في سوريا فخذهم إن استطعت أن تنتزعهم من الفرنسيين، صحيح أن عنزة أكبر القبائل العربية، وهي قوة مقاتلة لا يستهان بها، حتى إن ممثلهم في العقير الشيخ فهد الهذال كان يطمح إلى أن تكون له دولة في أراضي عنزة، ولكن هذا لم يكن مقبولاً من البريطانيين، ونعتقد أن الطمع في ولاء عنزة لم يكن لما يمثله عددها الكبير من مصدر هائل للزكاة فقط، وهي التي يتحتم عليهم دفعها لمن يوالونه، بل نرى أن مضارب عنزة هي ما كان يجول في رأس مخطط الحدود السير بيرسي كوكس، ولم يكن يريدها ليرعى فيها إبل البريطانيين ولا أغنامهم، بل لما فيها من نفط ولا شيء غير النفط. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان مفهوماً لدى المتفاوضين من جميع الأطراف أن خطوطاً يتم رسمها عبر الصحراء لشعب لم يحدث أن افترق على الإطلاق في ما مضى، وهذه الخطوط قد تحدث تمايزاً بينهم، وتحدّد من سيملك الثروة الهائلة، ومن سيصبح فقيراً[١٤٥].

ونلاحظ أمراً جديراً بالتعليق، وهو أن السعودية مثلها ابن سعود ـ وهو أعلى سلطة فيها ـ بينما مثل العراق وزير بسيط، ومثل الكويت ضابط بريطاني صغير هو الرائد جيمس مور(James More). وهنا نشير إلى أن التمثيل الضئيل للكويت قد أثير آنذاك، وكان ردّ كوكس هو أن الكويت محمية بريطانية، ولا حقَّ لشيخها في التعامل مع القضايا الخارجية[١٤٦]، وهذا الكلام في مجمله يصادم واقع أن العراق تحت الانتداب، وأنَّ ابن سعود مقيّد باتفاقية دارين، أما الحكم فكان بريطانيا التي يخضع لها الجميع ممثلة في كوكس. ونرى أن حجر الزاوية في هذا الاجتماع كان ابن سعود، لأنه سيأخذ ويعطي في الوقت نفسه، فقد أخذ من الكويت ولم تعط شيئاً. لذا استبعد حاكمها، وأعطي العراق، فلا قيمة لحجم ممثلها المتلقي للعطية ما دام كاسباً على كل حال.

---

(١٤٤) الريحاني، **تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود**، ص ٣١٠.

(١٤٥) هاري سانت جون فيلبي، **مغامرات النفط العربي**، ترجمة وتحرير عوض البادي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ١٠٦.

(١٤٦) الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ص ٥٥.

اتصفت مطالب المندوبين في العقير بالتشدد في المطالب بدرجة بعيدة عما أقر لاحقاً، وقد استمر الحال هكذا في الأيام الخمسة الأولى من الاجتماع الذي استمر أسبوعاً، فقد قال صبيح نشأت بيك وزير المواصلات والأشغال العراقي: «منذ أن خلق الله الدنيا، وبدأت كتابة التاريخ، كانت حدود العراق تمتد جنوباً، لتنتهي على بعد اثني عشر ميلاً من الرياض، وتمتد غرباً حتى البحر الأحمر، بحيث تضم حائل والمدينة المنوّرة وينبع، وتمتد شرقاً بحيث تضم الهفوف والقطيف على الخليج». وكان ردّ ابن سعود الذي كان يجلس على أحرّ من الجمر منتظراً دوره ليعقّب: «منذ أيام سيدنا إبراهيم كانت أراضي نجد والبحرين تمتد شمالاً حتى حلب ونهر العاصي في شمال سوريا، وتشمل جميع الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى للفرات، ثم تمتد منها إلى الجنوب حتى البصرة على الخليج». لقد كان من رأي ابن سعود ـ ويوافقه على ذلك ديكسون ـ أن تكون الحدود قبلية، بمعنى أن يتم التعرف على مضارب كل قبيلة من خلال استدعاء أهل الخبرة لتفحص آبار المياه، ومن ذلك يتم تحديد أرض كل قبيلة، وتكون هذه الأرض تابعة للشيخ الذي تخضع له هذه القبيلة. لكن كوكس لم يوافق على ذلك، وسمح بدخول القبائل مناطق القبائل الأخرى من أجل الماء، لكنه حرم بناء القلاع والحصون في منطقة الحدود[١٤٧].

كانت بريطانيا تدفع كل طرف إلى المغالاة. أما سبب ذلك فيرجع إلى رغبتها في تمرير وجهة نظرها بعد ذلك من دون عناء، وهذا ما حصل بالفعل[١٤٨]. وعن ذلك يقول ديكسن[١٤٩]: «وقف بيرسي كوكس في خيمة العقير الكبيرة، وقال بكل حدة بعد أن غضب من المناقشات العقيمة التي كانت ستأخذ سنين طويلة: «سوف أتولى رسم الخط العام للحدود»، ثم تناول قلماً أحمر، ورسم على خريطة للجزيرة العربية خطاً للحدود، يعطي العراق مساحة كبيرة من الأراضي النجدية، ويقتطع من الكويت ثلثي أراضيها ويعطيها لنجد، ثم حدّد منطقتين شمال الكويت وغربها، وقال بضرورة اعتبارهما منطقة محايدة. لكن ديكسن لم يكن دقيقاً في كلامه عن ظروف غضب كوكس، ولا في تصويره قرار امتشاق القلم الأحمر ووضع الخط الذي قسم المنطقة إلى الأبد كأنه ردّة فعل آنية، لأننا نجد ما يناقض ذلك في البرقية[١٥٠] المرسلة

(١٤٧) ديكسون، **الكويت وجاراتها**، ص ٣٤٣.

(١٤٨) الصباح، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٤٩) ديكسون، المصدر نفسه، ص ٣٤٥

(١٥٠) انظر: [L/P&S/10/937], 7 April 1922, in: Richard Schofield, ed., *Arabian Boundary Disputes*, 20 vols. ([Slough]: Archive Editions, 1992), vol. 6: *Saudi Arabia-Iraq, 1922-1991*, p. 10, برقية رقم (S-178) بتاريخ ٧ نيسان/ أبريل ١٩٢٢.

من كوكس إلى الوكيل السياسي في الكويت قبل الاجتماع بستة أشهر التي يطلب منه فيها ما نصّه: «قم بجسّ نبض الشيخ أحمد الجابر في ما لو اعتمدنا خط عرض ٢٩ شمالاً كفاصل لحدود الكويت، فإذا وافق شيخ الكويت نقوم بترغيب ابن سعود بذلك حتى يحضر اجتماع العقير». لكن رأي الرائد مور كان تأجيل عرض هذه النقطة حتى ينعقد الاجتماع، بل إن اجتماع العقير كان من وجهة نظره لحل الخلاف القائم بين نجد والعراق فقط.

لقد بنيت على اتفاقية العقير الاتفاقيات اللاحقة التي وقّعت بين الكويت والعربية السعودية لترسيم الحدود بين البلدين، واقتسام نفط المنطقة المحايدة، على رغم أن ردّة فعل شيخ الكويت أحمد الجابر كانت عدم الرضا عما تم، على أمل أن يستطيع انتهاز وقت مناسب لاسترجاع حقوقه، وبناء على ذلك لم يطاوع ابنَ سعود في إدخال الأمريكيين لاقتسام نفط المنطقة المحايدة حتى عام ١٩٣٣. وفي ٢٧ تموز/يوليو ١٩٦٥ وقع البلدان اتفاقية تم بموجبها تقسيم المنطقة المحايدة التي كانا يشتركان في السيادة عليها إلى قسمين متساويين، فآل القسم الشمالي إلى دولة الكويت، وآل القسم الجنوبي إلى العربية السعودية. وتتألف الاتفاقية من ديباجة و٢٣ مادة، وقد تضمنت الديباجة الإشارة إلى اتفاقية العقير في عام ١٩٢٢، وإلى المحضر المتفق عليه في الكويت في ٢١ آذار/مارس ١٩٦١ بشأن المنطقة المقسومة، وأوضحت أن الطرفين قد قبلا بمذكرات متبادلة مؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ إنهاء ذلك الوضع المؤقت بتقسيم تلك المنطقة إلى قسمين، بحيث يضم أحدهما إلى إقليم دولة الكويت، والآخر إلى إقليم العربية السعودية، على أن تبقى الحقوق المتساوية للطرفين في كامل المنطقة المقسومة التي قررتها أصلاً اتفاقية العقير كما هي مشتركة بين الطرفين. وقد نصت المادة الحادية عشرة على أن تبقى اتفاقيات الامتيازات النفطية القائمة حالياً سارية المفعول، ويتعهد كل من الطرفين باحترام أحكامها، واحترام ما قد يطرأ عليها من تعديلات في ذلك النصف من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه، كما يتعهد باتخاذ الإجراءات التشريعية والنظامية التي تكفل استمرار تمتع شركات الامتياز بحقوقها وأدائها لالتزاماتها[١٥١].

وسيذكر من يتتبع تاريخ الكويت من خلال الوثائق البريطانية أن الرائد مور أذنب في حق الكويت، لأنه لم يمثلها بأمانة، وتركَ القرارات لكوكس، ولم ينطق بكلمة واحدة على رغم تدخل من هم أقل منه شاناً في موضوع الحدود، فقد ضمت خيمة العقير بالإضافة إلى ابن سعود كلاً من أمين الريحاني، وفرانك هولمز،

(١٥١) الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ص ٧٠ ـ ٧١.

وعبد اللطيف المنديل، وعبدالله الدملوجي، وكلهم في فريق ابن سعود. أما العراق فكان ممثله صبيح نشأت، ومثّل بريطانيا كوكس وديكسون، ومثّل الكويت الرائد مور. وتمضي السنون، ويتم نقل ديكسون، ليكون الوكيل السياسي في الكويت، وتظل العقير وما تم فيها عالقة في ذهنه. وفي أحد أيام عام ١٩٣٤[١٥٢] كان يقلب في نسخة الوثيقة التي وقّعها أطراف مؤتمر العقير، فوجد ما جعله مشدوهاً وقتاً طويلاً، لكن أمانة هذا الرجل منعته من الاستمرار في تغطية الخطأ الفادح الذي ارتكبه الرائد مور، بل كوكس وابن سعود وشيخ الكويت أحمد الجابر نفسه. وقد نجد العذر للجميع إلا الأخير منهم، فالبقية كانوا في موقع الكاسب، أما أحمد الجابر فكان في موقع من خسر ثلثي بلده، ولم نجد له ولمستشاريه من عذر إلا أن يكونوا قد زهدوا حتى في إلقاء نظرة على الاتفاقية. لقد تمثل الخطأ الذي لم يهتم به مؤرخو الكويت، ولا من تعاملوا مع قضية العقير، في تسمية الحد الغربي للمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية «الشق»، وتسمية القسم الذي يمر خط الحدود في وسطه «ضلعاً»، أو «مجموعة تلال منخفضة» (Low Mountain Ridge). ويقول ديكسون الفطن إن «الشق» معناه في العربية «الحفر في الأرض أو الخندق»، وهو نقيض ما وصف به تماماً. ويذهب إلى أن المشكلة يمكن حلها بوضع الخط الحدودي في أقصى طرف الوادي الذي يبلغ اتساعه بين الميل وستة أميال. ويعود النفط إلى البروز في هذا الموضوع، فيذكر ديكسون في الكتاب نفسه الذي أرسله إلى كوكس أن النفط إذا اكتشف في المنطقة فسيسبب مشكلات لا حصر لها. ويظهر أن ديكسون قد تأخر كثيراً، لأننا نجد أن بريطانيا حرصت من خلال وكيل وزارة الخارجية أوليفانت (Oliphant) على توثيق قرارات العقير في عصبة الأمم[١٥٣].

لقد كان الرائد جيمس مور جاهلاً بجغرافية الكويت، ومسيراً من قبل حكومته، لكن غيره في الاجتماع لم يكن كذلك، فقد اعترض عبد اللطيف المنديل الذي كان مستشاراً لابن سعود ـ على رغم أنه من البصرة ـ على المنطقة المحايدة، فقال كوكس: «إن من حق قبائل الكويت أن يكون لها مجال للرعي». ونتيجة إلحاح المنديل امتعض كوكس وقال بجفاء: «لماذا بحق السماء؟ هل تخشى أن تذهب هذه المنطقة إلى نجد؟». وأجاب الباشا: «بكل صراحة، بل لأننا نعتقد أن هذه المنطقة يوجد فيها

---

(١٥٢) انظر: [R/15/5/34], 12 April 1934, in: Schofield, ed., *Arabian Boundary Disputes*, vol. 11: *Saudi Arabia-Kuwait II, 1829-1991*, pp. 11-12,
رسالة من ديكسون إلى المقيم السياسي رقم (C-136) بتاريخ ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٣٤.

(١٥٣) انظر: [L/P&S/10/937], 6 March 1923, in: Ibid., vol. 6: *Saudi Arabia-Iraq, 1922-1991*, p. 33,
رسالة من أوليفانت من مكتب سلطة الانتداب إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ آذار/ مارس ١٩٢٣.

نفط». ورد كوكس: «ولهذا السبب جعلتها منطقة محايدة ليحصل كل جانب على النصف»[١٥٤]. ولهذا السبب أشار كوكس إلى ذلك صراحة في رسالته إلى الديوك ديفونشير (Devonshire)[١٥٥] بعد المؤتمر مباشرة، وكأنه يبلغه بنجاح ما تم التخطيط له، وليس لتبرير عمل غير طبيعي. ولهذا السبب أيضاً ـ كما نعتقد ـ تساهل ابن سعود في إعطاء العراق بعض أراضيه، وتشدّد في الحصول على التعويض من أراضي الكويت بناء على مشورة فرانك هولمز النفطية. ولهذا السبب أيضاً اختفى هولمز طيلة أيام المؤتمر، لأنه ذهب إلى البحث عن الينبوع الذي كان قد ذكره العثمانيون، وعاد ليشارك في يوم المؤتمر الأخير.

ونتساءل عن الصفة الرسمية لفرانك هولمز لكي يحضر اليوم الأخير من المؤتمر؟

ربما ليدفع ابن سعود إلى القيام بالحركة الأخيرة، ويوافق على الأراضي التي حدّدها كوكس بخصوص الحدود الكويتية ـ السعودية ـ كما يقول فيلبي[١٥٦]ـ والتي ترضي مشروعاته المستقبلية.

٣ ـ أبعاد اتفاقية العقير

كانت اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ بداية عهد مفهوم السيادة وممارستها في الخليج، لأنها أدخلت ترسيم الحدود على الأرض، وربطته بمفهوم السيادة الوطنية بين إمارات لم تكن إلا أقاليم ومدناً في الدولة العثمانية، ولا تفصلها أية اعتبارات جغرافية أو إثنية[١٥٧].

كانت بريطانيا ترى ما تحت الأرض ـ إن جاز لنا التعبير ـ من خيرات قادمة، وبناء عليه كان كوكس يضع الخطوط على الخريطة لاقتناعه بأن الكويت والسعودية والعراق ستقبل على كل حال. وخير دليل على ذلك أن الرائد مور ممثل الكويت لم ينطق بكلمة واحدة طيلة المحادثات، أما ابن سعود فقد كان مفاوضاً صعب المراس، لكنه كان يعي ما تخطط له بريطانيا، ويعلم مدى قدرته على تحدّي ذلك، وإن كان هناك من يرى أن ابن

---

(١٥٤) ديكسون، **الكويت وجاراتها**، ص ٣٤٦

(١٥٥) انظر: [L/P&S/10/937] and [R/15/1523], in: Ibid., vol.10: *Saudi Arabia-Kuwait I, 1829-1991*, pp. 35-36,

وانظر أيضاً: [R/15/5100], 20 December 1922,

رسالة من كوكس إلى ديفونشير بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢.

(١٥٦) فيلبي، **مغامرات النفط العربي**، ص ١٠٨.

(١٥٧) عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ١٤٠.

سعود جامل كوكس كثيراً، وكان ليناً معه، حتى ينجح في آخر مهمة كبيرة له في الشرق قبل تقاعده(١٥٨). ونستطيع تلخيص رأي ابن سعود بالكلمات التي ينقلها الريحاني عنه في موقف مشابه، حيث يوصي مندوبه في اجتماع المحمرة: «إذا ألح المندوب الإنكليزي في أمر من الأمور، اسأله إذا كان يتكلم بلسان العراق، أو بلسان حكومته، فنحن لا نتساهل في حقوقنا إذا كان بلسان العراق، أما إذا كان بلسان بريطانيا فجاوب: إكراماً لبريطانيا إذا كان من الأمور المهمة، أما إذا كان من الأمور الجوهرية فنحن لا نسلم إلا مكرهين، والحكومة البريطانية تعلم أن عاقبة الإكراه وخيمة»(١٥٩).

تم الاتفاق على الحدود العراقية ـ النجدية، وتقرر أن يكون هناك بقعة من الحياد تدعى العونية، وهي ما يسمى المنطقة المحايدة التي هي اختراع بريطاني بحت. ويقول الريحاني(١٦٠) الذي حضر الاجتماعات ضمن فريق ابن سعود: إن هذه البقعة سميت «البقلاوة» لأن شكلها شبيه بالمعين، وشكل البقلاوة ليس عنها ببعيد، كما تقرر أن تكون قبيلة الظفير الكبيرة ضمن التابعين للعراق، على رغم ارتباطهم بنجد.

ويرى كوردسمان في معرض حديثه عن الحدود العراقية أن النفط هو الذي حفظ الكيان العراقي من التفكك، فقد كانت بريطانيا تعوّل على إقامة خط أنابيب، وسكة حديد، وخطوط جوية آمنة بين العراق والبحر الأبيض المتوسط، وكان لا بد من ربط العراق وفلسطين تحت حكمها لتأمين هذا الممر الاستراتيجي(١٦١).

كان مؤتمر العقير أهم مؤتمر يعقد في منطقة الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ـ كما ترى ميمونة الصباح(١٦٢) ـ لأنه قرر الشخصية الدولية لأقطار المنطقة، ووضع أسس الحدود في ما بينها، كما تم في العقير الاتفاق على الحدود الكويتية ـ السعودية، على رغم أن الكويت كانت تأمل في الاحتفاظ بحدود عام ١٩١٣، كما احتفظ بها العراق على الأقل(١٦٣). ففي اتفاقية ٦ أيار/ مايو(١٦٤) بين

---

(١٥٨) الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ص ٦٣.

(١٥٩) الريحاني، **تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود**، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(١٦١) أنتوني كوردسمان وأبراهام واجنر، **دروس الحرب الحديثة**، ترجمة محمد عبدالحليم أبو غزالة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ٢٤.

(١٦٢) الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ص ٥٤.

(١٦٣) Slot, *Kuwait: The Growth of a Historic Identity*, p. 91.

(١٦٤) *Records of Kuwait, 1899-1961*, vol. 1: *International Affairs, 1899-1921*, [R/15/5/65], 26 March 1913, p. 377,

نص مسودة الاتفاقية بين بريطانيا وتركيا بخصوص إحصاء الكويت بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٣.

العثمانيين وبريطانيا التي وقّعت بالأحرف الأولى فقط، نجد أنه قد تقرر تقسيم الكويت إلى جزأين، بحيث تحاط أراضي الجزء الأول بخط أحمر على الخريطة، وتشمل نصف دائرة قطرها ٨٠ ميلاً من الوسط الذي يتحدد مركزه في ميناء الكويت، ويضم الجزء الأول كل الجزر المتاخمة له، بما فيها وربة وبوبيان، أما الجزء الثاني فقد أحيط بخط أخضر على الخريطة نفسها، وقطنته القبائل التي تدين بالولاء لشيخ الكويت وتدفع له الزكاة[١٦٥].

لقد ظلمت الكويت في اتفاقية العقير، ولم تستأثر الحدود الكويتية ـ السعودية بالكثير من النقاش، ولم يكن هناك أمام الكويت إلا الثقة في كوكس الذي اعتذر بأن ما تم هو حل يرمي إلى وقف ذهاب أراضي الكويت بالقوة[١٦٦]. وهنا يتكشف التناقض البريطاني، فكيف يقول كوكس ليس بقدرة أحد على أخذ شيء من الكويت بالقوة، والكويت لم توقّع اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩ إلا لمنع حدوث ذلك؟

وفي مؤتمر العقير أيضاً أوضح كوكس الحدود القطرية ـ السعودية برسمه لخط عرف باسم «تصريح كوكس»، وهو الخط نفسه الذي كان قد تم التوصل إليه عام ١٩١٣، عندما اعتبرت الأحساء سنجقية عثمانية، وتم تخطيط حدودها مع قطر من ساحل الخليج العربي إلى الغرب من قطر في اتجاه جزيرة الزهنونة، امتداداً إلى الجنوب من الربع الخالي، بصورة خط مساره عبر وسط صحراء الجافورة، ويعرف بالخط الأزرق[١٦٧].

٤ ـ تقويم اتفاقية العقير

لم يمنع الخط الأزرق وخط كوكس نشوب النزاع بين الطرفين على النفط، فقد وقّع شيخ قطر اتفاقاً مع السعوديين في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣، تعهّد فيه بألا يمنح أي امتياز نفطي في الأراضي الداخلية لقطر، وألا يتعدى ما يمنحه من امتياز حدود مدينة الدوحة. لكن بريطانيا لم توافق على ذلك، ليس دفاعاً عن قطر وحدودها، بل لأن هذا الاتفاق يعتبر مدخلاً للشركات النفطية الأمريكية. وقد تطورت مشاكل الحدود النفطية بين السعودية وقطر عندما أصرّ ابن سعود على عدم السماح للشركات البريطانية بالتنقيب في الأراضي التي منحها لها شيخ قطر عام

(١٦٥) بونداريفسكي، **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، ص ٤٤٦.

(١٦٦) ديكسون، **الكويت وجاراتها**، ص ٣١٥.

(١٦٧) العريتان، **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢ ـ ١٩١٤**، ص ٢٢٩.

١٩٣٥ حتى يتم التوصل إلى حدود واضحة بين البلدين[١٦٨].

كما كانت هناك الخلافات الثلاثية حول البريمي بين السعودية وعُمان والإمارات، ففي عام ١٩٣٣ منح الملك عبد العزيز امتياز التنقيب عن النفط لشركة أمريكية، بعد أن رفض عروضاً بريطانية قليلة الأسعار. ويبدو أن بريطانيا لم تطب نفسها بذلك، فأرسلت للسعوديين في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٤ بأن الأمريكيين قد استفسروا منها عن تبعية البريمي لابن سعود، وأن الحكومة البريطانية بعد مراجعة اتفاقية عام ١٩١٣ مع العثمانيين وجدت أن الواحة ليست على الحدود السعودية. وبعد الحرب العالمية الثانية احتجت بريطانيا على تنقيب الشركات الأمريكية في الواحة، ثم اتبعت ذلك بدخول قواتها إلى البريمي في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٥ بدعوى حماية حق أبو ظبي وعُمان. وقد ارتدى الصراع على البريمي عباءة الحدود، على رغم أنه في حقيقة الأمر أحد تفرعات الصراع الأمريكي ـ البريطاني على نفط الخليج التي استمدت قوة الدفع فيها على الجانب السعودي من شركة أرامكو، لأن سيارات الأرامكو هي التي حملت الجنود السعوديين وأسلحتهم إلى البريمي[١٦٩]، وفي الجانب البريطاني من شركة النفط الأنغلو ـ فارسية التي تتبناها رسمياً وتدعمها حكومة لندن.

وفي جنوب الخليج كانت عُمان تطالب بمنطقة «مسكت» الواقعة في رأس الخيمة، كما تطالب بمنطقة أخرى شمال «شغم» على ساحل الخليج، وكل ذلك بسبب النفط المكتشف في الجرف القاري لرأس الخيمة. وقد حصلت عُمان على الشريط المذكور عام ١٩٨٦، لكن التسوية فصلت بين أبناء قبيلة الشحوح، وكان أن طالبوا بحقهم في إقامة إمارة ثامنة لهم في الاتحاد، ووصلت شكواهم إلى الشيخ زايد ابن سلطان ومجلس التعاون. ولن نتطرق إلى الخلافات الإماراتية ـ الإيرانية حول الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) حتى لا نحيل هذا الجزء من البحث إلى موضوع للنزاعات الحدودية.

ويجد الباحث نفسه عاجزاً عن نفي تهمة تبنّي الموقف المسبق من السياسة البريطانية، وهو عدم حدوث الأشياء من دون تخطيط مبطن في السياسة البريطانية، فالخطوط الخضراء لم تكن فقط لمراعي القبائل، بل كان هناك شيء أهم وهو النفط.

---

(١٦٨) قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، ص ٥٩٢، ومرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ص ١٥٤.

(١٦٩) رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١**، ط ٣ (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٢٨٥. انظر: <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/5/4.htm>.

ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٣ وصلت إلى «المحمرة» في عربستان بعثة من خبراء النفط برئاسة هـ. هايدن (H. Hayden) قادمة من الهند، وقد كان في استقبالهم الأدميرال السير إدموند سلايد (Rear Admiral Sir Edmund Slade)، ونقلتهم السفينة الحربية «سفنكس» (H.M.S.Sphinx) إلى الكويت، وهناك أخذهم الوكيل السياسي شكسبير (Captain Shakespeare) إلى منطقة البرقان، وشاهدوا هناك بركة من النفط. وقد أكد مبارك الصباح في رسالة إلى برسي كوكس في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٣[١٧٠] أن امتياز النفط في برقان سيكون للبريطانيين. ومنذ تلك الزيارة أصبحت الكويت في دفاتر ملاحظات رجال النفط الذين حالت الحرب العالمية الأولى بينهم وبين استخراجه.

لقد كانت هناك علاقة طردية بين وتيرة الاكتشافات النفطية ووتيرة تعقيد العلاقات الداخلية في المنطقة. وقد ظهر النفط قبل ظهور الحدود السياسية الحديثة، وكانت المنطقة جزءاً من دار الإسلام التي أجمع الفقهاء على عدم جواز الفصل بين شعوبها، لكن القوى الغربية وما تحمله من فكر انعزالي بسبب الحركات القومية في أوروبا بالإضافة إلى النفط، أدت إلى التعجيل بظهور الحدود في المنطقة، حتى إن بريطانيا ـ وهي المسيطرة ـ اهتمت اهتماماً عجيباً بمراعي قطعان القبائل في المنطقة، لتتخذها حجة في ترسيم الحدود ظاهرياً، بينما الحقيقة تقول إن ما تحت الأرض من نفط كان هو ما يحكم وضع الخط هنا أو هناك. وقد كان السير برسي كوكس هو مهندس خطوط الغنى والفقر في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، تلك الخطوط التي قسمت في أحيان كثيرة قبيلة واحدة إلى قسمين أو أكثر، وبذرت الشقاق في علاقات الإمارات الخليجية في ما بينها.

ويبقى سؤال شائق هو: لماذا جعلت بريطانيا ابن سعود أكبر الرابحين من مؤتمر العقير؟ ثم لماذا لم توسع ممتلكات العراق على حساب السعودية بدرجة ملحوظة، ولا سيما أن نفط العراق كان في يدها، وهي المستفيدة منه أكثر من غيرها في ذلك التاريخ؟ ولماذا لم توسع ممتلكات الكويت التي تحت حمايتها، مع أن الدراسات ترجّح وجود النفط فيها؟

ربما أرادت بريطانيا وضع حدود واضحة تسمح بتعيين مناطق الامتيازات النفطية، لكن ذلك لا يدعو إلى اقتطاع جزء من أحد وإعطائه آخر، وربما أرادت وضع حدّ واضح للعراق الذي كان تحت انتدابها. ويرى كثير من الباحثين أن بريطانيا

(١٧٠) الشملان، **من تاريخ الكويت**، ص ٢٢٦.

كانت تجد أن ابن سعود أخذ يزداد قوة يوماً بعد يوم، ولم تكن في حاجة للصدام معه. وحصل تبادل في الأدوار، فقد راهنت بريطانيا عليه كجواد رابح، كما راهن عليها قبل الحرب. لذا فضلت إعطاءه ما يريد بقدر ما تريد هي. لكننا نرى أن الجواب يكمن في إيجاد بريطانيا المناطق المحايدة. ألم يصرح كوكس بأنه يعلم بوجود النفط فيها(١٧١)؟ لم تكن تلك المناطق إلا مناطق مراقبة عازلة وفخاً توقعت أن يجتازه ابن سعود، فيعطيها المبرر لشنّ هجوم عليه. لقد أثبتت مشروعات بريطانيا النفطية في الخمسة عشر عاماً التي تلت الاجتماع أن بريطانيا لم تكن تعوّل على نفط ابن سعود، بل كانت تنظر إلى العلاقة معه من وجهة نظر أمنية بحتة. ولم تراع بريطانيا عوامل الزمن التي كانت تأكل في جسدها كجميع الإمبراطوريات التي تسود ثم تبيد، فقد أخذ الضعف يدبّ فيها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم تكن بحال تسمح لها بحسم النزاع لمصلحتها بعد ذلك بصورة حازمة. في عام ١٩٢٧ قال كوكس، وهو أقدم من عرف ابن سعود عن قرب: «عملياً يعتقد ابن سعود بوجود المبررات لاسترجاع أية أرض كان أجداده يحكمونها، أو كان لهم نفوذ عليها منذ قرون، وقد كانت عُمان تحت نفوذهم، كما كان الحجاز، وسوف يحاول استرجاعها يوماً ما»(١٧٢).

بقي أن نشير إلى نقطة أخيرة في سؤالنا عن كون ابن سعود الرابح الأكبر من مؤتمر العقير، ونذكر بأن بريطانيا ما كانت لتدعه يذهب من دون دفع الثمن، وقد كان لها ما تريد. وكاد عبد العزيز أن يدفع ثمناً غالياً عندما شرع مجبراً يفكك ذراعه العسكرية، وهي حركة الإخوان، فقد نشبت حرب أهلية ـ كما وصفها أحد الباحثين ـ(١٧٣) انتهت بهزيمة الإخوان عام ١٩٢٦.

رابعاً: الصراع على نفط الخليج بين الحربين

بدأ الضعف الاستراتيجي يظهر على محيّا الإمبراطورية البريطانية منذ عام ١٩١٤، ومن دلائل ذلك تخليها عن البحر الكاريبي وحمايته لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، كما تخلت عن الشرق الأقصى إثر انهيار تحالفها مع اليابان. ولعل مرد

---

(١٧١) ديكسون، **الكويت وجاراتها**، ص ٣١٥.

(١٧٢) انظر السير بيرسي كوكس (Sir Percy Cox) في: *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. 14 (1927), p. 40; Hafiz Wahba, *Arabian Days* (London: A. Barker, 1964), p. 166, and Jacob Goldberg, *The Foreign Policy of Saudi Arabia: The Formative Years, 1902-1918* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986), <http://www.westernviews.com/issue3/saudi1.htm>.

(١٧٣) David W. Lesch, ed., *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1999), p. 302.

ذلك الضعف الاستراتيجي هو عدم قدرتها على حفظ خطوط المواصلات مع هذه المناطق البعيدة، في ظل تطور القوة الجوية، وسلاح الغواصات لدى القوى المنافسة الأخرى(١٧٤).

أما في منطقة الخليج العربي، فقد تنفّس البريطانيون الصعداء بعد الحرب العالمية الأولى، لأن نتيجة المعركة كانت لمصلحتهم بعد تدميرهم أو تحييدهم منابع تسرب الخطر الأوروبي إلى المنطقة. وكان لا بد من أن تعود بريطانيا إلى ترتيب ارتباطها بالقوى المحلية والدولية بناءً على توازنات جديدة. ففي العشرينيات لم يعد الثقل في منطقة الخليج العربي في الشمال فقط، بل حدّد في العراق خاصة. لذا كان لا بد من رسم سياسة بريطانية جديدة يوضع ضمن خطوطها الرئيسة المحافظة على طريق الهند عبر الخليج، وعلى المصالح النفطية، مع عدم خرق ما ارتبطت به بريطانيا من مواثيق، لعل أهمها ما بينها وبين شيوخ الخليج، وما بينها وبين فرنسا في اتفاقية سايكس ـ بيكو، ووعودها للعرب بإقامة دولة كبرى تحت حكم الأشراف، ثم وعودها للعراقيين بإقامة حكومة وطنية(١٧٥).

وقد تبدو النقاط السابق ذكرها جديدة، وعلامة على تغيّر النهج البريطاني في المنطقة، لكن قرار تولية كورزون الرجل الثاني في الخارجية آنذاك للجنة رسم سياسة بريطانيا في الخليج(١٧٦)، ثم إن تعيين بيرسي كوكس مندوباً سامياً بريطانياً على العراق يدل على أن المدرسة القديمة ما زالت تعمل بفاعلية. فقد أخذت بريطانيا تترجل عن فرس القتال، وتلقي بدروع الحرب، لأن مدرسة كورزون ــ كوكس كانت ترى أنها قد حققت أهدافها في الخليج بعد أن جذبت إليها ابن سعود في غرب الخليج، ورضا بهلوي في شرقه، بالإضافة إلى انتقال بؤرة الصراع إلى الشام إبان تنفيذ بريطانيا وعودها للعرب، وتعارض ذلك مع اتفاقاتها مع فرنسا عام ١٩١٦، ومع وعودها للصهيونية عام ١٩١٧. لقد كانت نيران النفط في عبدان تدفئ كهول الإمبراطورية، وكان النفط يمدّ محركات صناعتهم بالحياة، ولم يكن هناك من عقبة في ثقب المزيد من الأراضي في الخليج، وضخ ما فيها من نفط إلى وريد الإمبراطورية.

لقد حرصت بريطانيا على ربط حكام الخليج بما يضمن سيطرتها على النفط في أراضيهم بعد تدفقه في فارس، فقد توقعت أن يكون النفط في الكويت، ولعل مرد

---

(١٧٤) Leatherdale, *Britain and Saudi Arabia, 1925-1939: The Imperial Oasis*, p. 12.

(١٧٥) Liora Lukitz, *Iraq: The Search for National Identity* (London: F. Cass, 1995), p. 13.

(١٧٦) لبيب عبدالساتر، **قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، ٣٢٠٠ ق. م./ ١٩٨٨ م ـ ١٤٠٩ هـ** (بيروت: دار المجاني، ١٩٨٩)، ص ٨٦.

ذلك ظهوره طافياً على الأرض في منطقة البرقان، فوقّعت مع مبارك الصباح ما يعطي البريطانيين حقوق استغلاله، ثم وقّعت مع شيخ البحرين عام ١٩١٤ مضمون التعهد نفسه، ومع شيخ قطرعام ١٩١٦، مروراً ببقية الإمارات، لكن الملاحظ أن أعمال الاستكشاف لم تبدأ إلا متأخرة، مقارنة بمنطقة أخرى هي العراق.

١ ـ الصراع على نفط العراق

وقد اتسم الصراع الدولي على نفط الخليج بضراوته وتشعبه، فقد تدافع البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، والأمريكيون بالمناكب للحصول على الامتيازات، وتزاحم البريطانيون في ما بينهم، كما تزاحمت الشركات الأمريكية في ما بينها، ففي الحرب العالمية الأولى سبح الحلفاء إلى النصر على النفط الأمريكي[(١٧٧)] ـ كما قال اللورد كورزون (Lord Curzon) ـ لأن صناعة النفط ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية، لكونها أكبر منتج ومصدّر له. وقد استمرت الحال على ذلك، فنجد أن ٤٦ بالمئة من نفط العالم في عام ١٩٢٠ ينتج في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن اعتماد الحياة عليه أخذ يزداد بشكل جعل الأمريكيين يمدّون أبصارهم نحو العالم الخارجي، فكانت المكسيك ونفطها أول قبلة لهم، لكنها لم تكن كافية، وازدادت المخاوف من نفاده، ولا سيما أن القوى الأجنبية الأخرى كانت تحتكر النفط الخارجي وتحول دون وصول الشركات الأمريكية إليه. وتمثّل الاحتكار في شركة النفط البريطانية بتسمياتها الكثيرة، سواء نفط فارس، أم النفط التركي، أم العراقي لاحقاً، كما كانت هناك أيضاً الشركات الهولندية والفرنسية. وقد خالط هذه المخاوف شعور بالمرارة، لأن بريطانيا بدت كأنها ناكرة للجميل الأمريكي في أثناء الحرب، بل كانت تسعى إلى إقصاء الشركات الأمريكية، حتى لا تصل إلى مناطق النفوذ البريطاني، وقد تبجحت بالسيطرة على نفط المنطقة. فقد ذُكر عن رجل النفط البريطاني السير إدوارد إدغار (Sir Edward Mackay Edgar) قوله: «كل الحقول المعروفة، وكل الحقول المتوقع وجود النفط فيها خارج الولايات المتحدة، هي في يد بريطانيا، أو أدارتها بريطانيا، أو تحت السيطرة البريطانية، أو يتم تمويلها برأس مال بريطاني»[(١٧٨)].

لقد كان العراق العثماني هدف البريطانيين الباحثين عن النفط بعد اكتشافه في

---

(١٧٧) Simon Bromley, *American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System, and the World Economy* (Cambridge, MA: Polity Press, 1991), p. 93.

(١٧٨) «Establishing the American Presence in the Middle East,» in: Subcommittee on Multinational Corporations, *Multinational Oil Corporations and U.S. Foreign Policy: Report Together with Individual Views to the Committee on Foreign Relations, United States Senate* (Washington: U.S. Govt. Print. Off., 1975), chap. 1, <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/oil1.htm#CH1>.

فارس عام ١٩٠٨، وكان الألمان قد حصلوا ضمن مشروع السكك الحديد على حق استثمار المعادن على طرفي الخط عام ١٩٠٣، لكنهم لم ينجحوا باستغلال هذا الحق، فدخل دارسي مع الألمان في شراكة نفطية في ١٩ آذار/ مارس ١٩١٤، وتكونت شركة النفط التركية، بنسب حصل فيها البنك الوطني التركي على ٢٥ بالمئة، والبنك الألماني على ٢٥ بالمئة، وشركة أنغلو ساكسون التابعة لشركة شل الهولندية على ١٥ بالمئة، والشركة الأنغلو فارسية على ٢٥ بالمئة، وغولبنكيان على ٥ بالمئة، وقد عرف إثر ذلك بـ «السيد خمسة بالمئة»[١٧٩].

وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقع جيد من أجل الوصول إلى السيطرة على العالم عند مطلع القرن العشرين، فقد انتهت الحرب، وكانت نتيجتها مشجعة للولايات المتحدة، فما هي القوة التي يمكن أن تقف أمامها في ذلك الحين؟ أما بالنسبة إلى أوروبا فكانت الحرب كارثة عليها، فقد سقط زهاء ١٣ مليون أوروبي في ساحات المعارك المختلفة، ويمثل عدد الخسائر ١٥ بالمئة تقريباً من الذكور في ألمانيا، وفي فرنسا، ومات أيضاً مليون شخص في الأسر، وأصبح كثير من الناس معوقين، وضاعف وباء الرشح الإسباني عدد الضحايا، فهم لا يقلون عن عشرين مليوناً في بضع سنين، فأينما اتجه النظر وقع على الدمار والأطلال، وخلال هذه المذبحة الجماعية لم يخرج أي بلد أوروبي منتصراً[١٨٠]. وكلفت الحرب العالمية الأولى الألمان والعثمانيين خصوصاً كل ما يملكون في شركة النفط، ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠، وأخذت فرنسا سوريا ولبنان، وفي اتفاقية سان ريمو أخذ الفرنسيون ما كان للألمان من نصيب في الشركة، مقابل السماح للبريطانيين بمد خط نفط يصل العراق بسواحل البحر الأبيض المتوسط[١٨١]. لقد كانت اتفاقية سان ريمو محاولة لتنظيم تقاسم النفوذ والسيطرة بين فرنسا وبريطانيا، وقد خصصت أهم البنود الواردة فيها لتنظيم حصص البلدين في نفط العراق، ويمكن اعتبار الاتفاقية اتفاقاً بشأن النفط في الدرجة الأولى[١٨٢].

---

(١٧٩) Rush and Priestland, eds., *Records of Iraq, 1914-1966*, vol. 1, [CO 730/10], 27 April 1918, p. 657,

مذكرة من إدوارد باركر صادرة عن وزارة الخارجية، لندن، بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩١٨ بخصوص امتياز التنقيب عن النفط في منطقة مابين النهرين.

(١٨٠) انظر: «خضوع الدائرة الثالثة» في: ميشيل يوجنون ماردن، **أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم ـ العولمة**، ترجمة حامد فرزات (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧)، الفصل ٢، <http://www.awu-dam.org/book/01/study01/358-h-f/book01-sd006.htm>.

(١٨١) Iraqi Petroleum Company Limited, «The Construction of the Iraqi-Mediterranean Pipeline,» p. 7.

(١٨٢) الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**. انظر: <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/1/2.htm#_ftn9>.

وقد أغاظ ذلك الأمريكيين، وكان احتجاج وزارة الخارجية قوياً، فقد استنكرت نكوص الحلفاء في الحرب عن قرارات المساواة في المكاسب التي اتفق عليها في محادثات الصلح في باريس(١٨٣). وهكذا تحققت المخاوف من أن تقوم بريطانيا باستغلال سيطرتها السياسية على الشرق الأوسط لتنفيذ هيمنتها على سوق النفط في العالم. وكان على الولايات المتحدة الدفاع عن حقوق شركاتها، ولم يبدُ أن مطالبها ـ وهي مطالب جشعة في حق دول الشرق الأوسط ـ تتعارض مع مبادئ الرئيس ويلسون (Wilson) التي ألقاها بنفسه في خطاب أمام الكونغرس في ١١ شباط/ فبراير ١٩١٨ قائلاً: «ينبغي أن يوضع حد لمقايضة الشعوب والأقاليم في ما بين الحكومات، وكأنها محض مال منقول، أو محض قطع قابلة للمبادلة في لعبة، في اللعبة الكبيرة لتوازن القوى، تلك اللعبة التي فقدت اعتبارها من الآن فصاعداً إلى الأبد. ولا يجوز القيام في هذه الحرب بأي تسوية إقليمية لا تستجيب لمصالح السكان المعنيين ومنافعهم، ولا تعدو أن تكون مجرد بند في تسوية أو حل توفيقي بين مطامح الدول المتنافسة»(١٨٤).

تبنّت الإدارة الأمريكية في دفاعها عن حقوق شركاتها مبدأ مضللاً، وهو أن على بريطانيا فتح الباب للجميع، وليس للشركات الأمريكية فقط. والعجيب أنه لم يكن هناك شركات نفط أصلاً غير الشركات الأمريكية، أما سواها فصغير، أو هو أصلاً مع البريطانيين في المنطقة، مثل شل الهولندية. وعرف ما تطالب به الولايات المتحدة بـ «سياسة الباب المفتوح» (Open Door Policy)، وذلك في عام١٩٢٢. وقد ارتكزت سياسة «الباب المفتوح» على الأمور التالية(١٨٥):

أ ـ ألا تكون الامتيازات الاقتصادية التي تمنح في الأراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة إلى درجة تجعلها محصورة بفئة معينة.

ب ـ أن يعامل جميع رعايا الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب.

ج ـ ألا تمنح امتيازات احتكارية بشأن أي مادة.

---

(١٨٣) «Establishing the American Presence in the Middle East,» chap. 1, <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/oil1.htm>.

(١٨٤) المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة**. انظر: <http://www.awu-dam.org/book/97/study/114tm3/book-sd022.htm>.

(١٨٥) طالب محمد وهيم، **التنافس البريطاني ـ الأمريكي على نفط الخليج العربي** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص ٢٧.

ووجدت الخارجية الأمريكية نفسها غارقة في خضم السياسة الدولية رغماً عنها بسبب النفط. وهنا لا بد من أن نشير إلى أن الولايات المتحدة ظلت حتى عام ١٩١٨ متمسكة بمبدأ «مونرو» في السياسة الخارجية الذي يتلخص في أن تركز الولايات المتحدة وتقتصر في نشاطاتها على أمريكا الوسطى والجنوبية، وتوسع مصالحها وطموحاتها في القارة الأمريكية، بدلاً من الدخول في نشاطات خارجية في الشرق الأدنى في منطقة مقفلة للاستعمار البريطاني(١٨٦).

طلبت شركة «إكسون» (Exxon)التي لها اهتمام بنفط العراق منذ عام ١٩١٩ من الخارجية التدخل لمصلحتها، لكن الخارجية فضلت أن يكون التدخل في هذا المشروع لمصلحة أكثر من شركة، وليس من أجل شركة واحدة فقط، واستشارت في ذلك معهد النفط الأمريكي (American Petroleum Institute) الذي تبنّى تدخل الخارجية لمصلحة الشركات، حتى تغيّر بريطانيا سياستها الاحتكارية. وكان المعهد قد تم إنشاؤه عندما اتفقت الحكومة وشركات النفط على العمل معاً، لدعم المجهود الحربي. وبعد الحرب تطور عمل المعهد ليضع المعايير الفنية، وليقوم بتوفير الإحصاءات وينجز الأبحاث عن صناعة النفط(١٨٧).

تسلحت شركة النفط التركية «تي. بي. سي.» (TPC) بالامتياز الاحتكاري الذي يمنع دخول الآخرين إلى العراق، واتخذت هذا الامتياز الذي لديها من أيام العثمانيين حجة، ودخلت في مفاوضات جديدة مع العراقيين عام ١٩٢١. وقد كان الشرط الذي أدرج في سان ريمو بحق حصول العراقيين على ٢٠ بالمئة من أسهم الشركة شوكة عجزت «تي. بي. سي.» عن ابتلاعها، ثم حصلت شركة النفط العراقية في آذار/ مارس ١٩٢٥ على امتياز جديد مدته ٧٥ عاماً، ويغطي ٢٥ منطقة اختارتها الشركة. وقد شعر العراقيون بالغبن من هذا الامتياز منذ البداية، وكان للحكومة العراقية الحق في رسوم معلومة تدفع بالجنيه الإسترليني، وكان من حق العراق فرض ضرائب تعادل ما تدفعه أية صناعة أخرى، وكان على الشركة إقامة محطة تكرير لسد الطلب المحلي، وأنابيب لتصدير النفط إلى الخارج. وكان للعراق الحق في إعطاء شركات النفط الأخرى الحق في استخراج النفط، لكن خارج مناطق نفوذ شركة

---

(١٨٦) محمد رشيد الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ط ٢ ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ٩٨.

(١٨٧) Leonard M. Fanning, *The Story of the American Petroleum Institute; a Study and Report, with Personal Reminiscences* (New York: World Petroleum Policies, 1959), and Stephen P. Potter, *The American Petroleum Institute: An Informal History (1919-1987)* ([n. p.: n. pb.], 1990), <http://api-ec.api.org/aboutapi/index.cfm?bitmask = 001010002000000000>.

النفط التركية، وللشركة المذكورة حق تقديم عروض منافسة للشركات الجديدة.

تدفق النفط في العراق في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧ شمال كركوك، وفي تموز/ يوليو ١٩٢٨ وقّع ممثلو الشركات التي تتكون منها شركة النفط التركية (TPC) اتفاقاً على أنه قد قدر للشركة العمل كشركة بريطانية تمثل عدة شركات (كارتال)، تتحكم في الأسعار، والتسويق والإنتاج، وتنتج النفط للشركات الأم التي هي تابعة لها، وهذه الشركات هي: شركة النفط الأنغلو- فارسية، ومجموعة شل الملكية الهولندية، وشركة النفط الفرنسية (CFP)، وشركة الشرق الأدنى للنفط (NEPC)، وتمثل خمس شركات نفط أمريكية لها ٢٣,٧ بالمئة، وغولبنكيان له ٥ بالمئة من دون حق في التصويت[(١٨٨)].

سارعت الولايات المتحدة إلى الاحتجاج على امتياز شركة نفط العراق معتبرة إياه غير شرعي، لأنه استند إلى ترتيبات سابقة زمنياً على إقامة دولة العراق، وكان الرد البريطاني أن الولايات المتحدة لم تكن من الحلفاء، بل دولة مشاركة في الحرب كغيرها، كما أنها لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية مطلقاً، فلا حق لها في أية مكاسب في ما كان للدولة العثمانية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تشارك في إقامة عصبة الأمم التي صدر منها الإطار القانوني لإدارة البلاد التي كانت تحت الحكم العثماني[(١٨٩)].

لم تكن ديناميكية القطاع الخاص لتركن إلى انتظار النتائج من خلال القنوات البيروقراطية البطيئة، فقد كلفت الشركات النفطية شركة «إكسون» (EXXON) للتفاوض باسمهم جميعاً مع شركة النفط البريطانية، للدخول في شركة نفط العراق، وكان رجل الخمسة بالمئة غولبنكيان (Gulbenkian) لحوحاً في إقناع البريطانيين بقبول دخول الأمريكيين، لأن دخولهم مجدٍ اقتصادياً للشركة. ولا نعتقد أن ذلك كان هو السبب الوحيد، فقد كانت بريطانيا تواجه مشكلات جديدة في تركيا، فقد ظهرت حركة قومية تطالب بإرجاع الموصل الغني بالنفط إلى تركيا، ورفضت المشروع الذي اتفق عليه سابقاً، والمعروف بمعاهدة سيفر، والذي يتعلق بتحديد الوضع السياسي، وترسيم الحدود الإقليمية لتركيا وتوابعها من البلاد التي كانت خاضعة للعثمانيين، ما استدعى عقد مؤتمر جديد لهذا الغرض في لوزان عام ١٩٢٣. وقد واجهت بريطانيا معارضة حادة من جانب الأطراف المشاركة في المؤتمر، ما اضطرها إلى طلب

(١٨٨) Blair, *The Control of Oil*, pp. 31-34.

(١٨٩) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ٢٤.

الدعم السياسي لموقفها من الولايات المتحدة، وكان هذا الطلب عاملاً مساعداً في تليين الموقف البريطاني من قضية الامتيازات النفطية التي دار الصراع عليها مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث قامت الشركة الأنغلو فارسية بناء على توجيهات الحكومة البريطانية بدراسة واسعة، كانت ثمرتها أن احتواء الطموح الأمريكي ضمن إطارات متفق عليها هو خطوة جيدة للوقاية من احتمالات الاختراق غير المحدود، وأن ترك الأمريكيين يبحثون عن الفرص بمفردهم قد يهدد النفوذ الخاص الذي تتمتع به الشركة البريطانية، نظراً إلى ما يملكون من مرونة في الحركة، ووفرة في الرساميل، وتقدم في تقنيات الصناعة النفطية، تفتقر إليها الشركات الأوروبية.

ومن جانب آخر، كانت النية توريط الأمريكيين في نفط الموصل، فإن استخلصوه من العثمانيين، فذلك مكسب للشركاء. ولم تكن الخارجية الأمريكية سعيدة بتخطي الشركات جهودها الدبلوماسية، لكن ذلك التخطي أدى إلى «اتفاقية الخط الأحمر»[(١٩٠)] (Red Line Agreement) في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٢٨، وهذا الاتفاق كان بالنسبة إلى الأمريكيين أفضل من لا شيء، إلا أنه في مضمونه يعتبر نكسة لسياسة الباب المفتوح التي كان الأمريكيون يطالبون بها. وقد قيد اتفاق الخط الأحمر الشركات الأمريكية، والهولندية، والبريطانية، والفرنسية، بشأن البحث في المنطقة الموضحة بخريطة تشمل العراق، والجزيرة العربية كلها، والشام، وتركيا، لكنه لم يمنع شركات أخرى من الدول نفسها من الدخول للبحث عن النفط في منطقة الخط الأحمر، مثل شركة تطوير النفط البريطانية. وكان هذا تناقضاً صارخاً تلافته الشركات الموقّعة على الاتفاق بتملك امتيازات نفط المنطقة كلها[(١٩١)].

٢ ـ الصراع على نفط فارس

في الفترة (١٩٢١-١٩٢٤) اصطدمت الشركات الأمريكية والبريطانية على نفط المحافظات الشمالية الخمس في فارس، والتي كانت المكمن الأكيد للنفط في العقدين الأولين من القرن العشرين، وكانت من قبل محرمة عليهما لقوة النفوذ الروسي الذي تراجع بعد الثورة البلشفية. وقد كان لدى الشركة الأنغلو ـ فارسية البريطانية (Anglo-Persian Oil Company) (APOC)) امتياز خوشتاريا (Concession a Khoshtari) في الأقاليم الخمسة مدة ٧٥ عاماً، لكن الحكومة الفارسية لم تعترف به،

---

(١٩٠) Blair, Ibid., pp. 31-34.

(١٩١) Dan Fitzpatrick, «The Mideast Oil Connection (part 1),» *Business News*, 16/3/2004, <http://www.post-gazette.com/businessnews/20030316mideast2.asp>.

لأنه بيع من رجل روسي[١٩٢] للبريطانيين من دون موافقة المجلس ولا الحكومة الإيرانية. وصاحب الاحتجاج الفارسي احتجاج أمريكي، لأن الاحتكار البريطاني أخذ يشمل مناطق ليست من المحميات البريطانية، مثل: إمارات الخليج.

وقد قامت الحكومة الإيرانية بمنح امتياز المقاطعات الخمس إلى شركة ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي الأمريكية (Standard Oil of New Jersey)، بشرط كيدي للبريطانيين يقول بعدم دخول الشركة الأنغلو ـ فارسية في حقوق الامتياز. واشتاطت الحكومة البريطانية غضباً من خلال سفيرها في واشنطن وليم جيدز (Sir William Geddes)، واحتجت لدى هيوز (Hughes)، وزير الخارجية الأمريكية، بأن الفرس، مجلساً وحكومة، كانوا على علم بحق الامتياز البريطاني في شمال فارس، وكان رد هيوز أن حصول الشركة الأنغلو ـ فارسية البريطانية على الامتياز في الشمال ليس له إلا معنى واحد هو استثناء الشركات الأمريكية من الدخول في مجال النفط في فارس.

صادق المجلس البرلماني الفارسي على منح امتياز النفط لمصلحة شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢١ مدة خمسين عاماً، على أن تقوم الشركة بتقديم قرض لفارس بقيمة خمسة ملايين دولار، مع التشديد على الفقرة التي ذكرناها، والتي تقول بعدم انتقال العقد أو دخول شريك فردي، أو حكومي، أو شركة، وذلك لمنع البريطانيين من الدخول وسيطرتهم على كل فارس. وكان أن قام البريطانيون بإيقاف دفعات شركة النفط الأنغلو ـ فارسية العاملة في الجنوب، ومثّل ذلك موقفاً صعباً على الحكومة الفارسية. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٢٢ قام رئيس شركة ستاندارد ألفرد بدفورد (Alfred Bedford) بزيارة جون كادمان (John Cadman)، رئيس الشركة البريطانية، ليبلغه بانسحاب شركته من عقد النفط الفارسي لتجنب الدخول في مشكلات سياسية دولية. وكان هذا انفراجاً للأزمة البريطانية ـ الأمريكية، قاده بدفورد، لكن البريطانيين وجدوا أنه من الأفضل التقدم بخطوة مماثلة إلى الأمريكيين، فقد وجد وزير الخارجية البريطاني اللورد كورزون (Lord Curzon) أن السفير البريطاني في طهران كان قد أبدى منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ رأيه بجدوى دخول الأمريكيين في نفط الشمال الفارسي للمشاركة فيه لردع الأخطار البلشفية. وهكذا أعلن المتنافسان في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢١ نيتهم باقتسام

---

(١٩٢) يعود هذا الامتياز إلى عام ١٩١٦ عندما قام الروسي خوشتاريا (Akaky Mededievitch Khoshtaria) بالحصول من الحكومة الفارسية على امتياز لنفط المقاطعات جيلان ومازندران واستراباد، وكان على علم بعزم الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا إنهاء جميع الامتيازات التي حصلت عليها في فارس، فقام في ٨ أيار/ مايو ١٩٢٠ ببيع الامتياز للشركة الأنغلو- فارسية بمبلغ مائة ألف جنيه.

نفط الشمال الفارسي بالتساوي وسط احتجاجات عنيفة من الحكومة الفارسية.

يمكننا ردّ الحرص البريطاني على النفط إلى التجربة المريرة التي عانتها بريطانيا العظمى في عقر دارها، عندما حاصرت الغواصات الألمانية الجزر البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، وكادت أن تجوّعها، مما حدا المخططين البريطانيين على تبنّي عقيدة المخزون الاحتياطي لكل مادة استراتيجية، ولا سيما النفط الذي استوردت منه ثلاثة ملايين غالون سنوياً في الفترة (١٩١٩-١٩٢٤)، لصناعاتها الثقيلة، ولأسطولها، وهي الدولة البحرية الأولى، وقد استوردت هذه الكمية الضخمة حتى تتخلص من الاعتماد على نفط الولايات المتحدة الذي بلغ ٨٠ بالمئة من قيمة المستهلك في الحرب من الحلفاء مجتمعين. كما نشير إلى سبب آخر ظهر متأخراً وأدى إلى الحرص البريطاني، ففي عام ١٩٣٢ وصل الشاه رضا بهلوي إلى السلطة، وألغى امتياز الشركة البريطانية، فسبب ذلك للبريطانيين هاجس فقدان النفط الإيراني، مما دفعهم إلى البحث عنه في أماكن أخرى، على رغم أن الأمور عادت إلى سابق عهدها بعد تعديل الشروط مع رضا شاه (١٩٣).

٣ ـ الصراع على نفط إمارات الخليج العربي

أ ـ دخول الولايات المتحدة إلى الخليج العربي

بدأ النشاط النفطي للأمريكيين في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى من خلال بعثة شركة ستاندارد أويل أوف نيو جرسي للتنقيب عن النفط في صحراء النقب، وقد عيّنت ويليام بيل (William Bell) ممثلاً دائماً لها في المنطقة، لكنها واجهت صعوبات سياسية، منها اصطدامها بالقانون العثماني المطبق في فلسطين الذي يمنع منح الامتيازات وحقوق الاستثمار لأي أجنبي ما لم يكن من مواطني الدول ذات النفوذ في السلطنة العثمانية، وهي بالتحديد: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، ولم تكن الولايات المتحدة تحظى بتلك الميزة. لذلك فلم تسر أعمال الشركة كما أريد لها(١٩٤).

أما أقدم اهتمام للأمريكيين بالخليج العربي، فيعود إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر عندما أقام التجار الأمريكيون علاقات مع مسقط، وقد اعتبر ماهان (Alfred Thayer Mahan)، الذي زار مسقط عام ١٨٦٧ كضابط أمريكي شاب، أن

---

(١٩٣) Blair, *The Control of Oil*, p. 43.

(١٩٤) الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، انظر: <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/1/2.htm>.

المنطقة قاسية وغير مضيافة[١٩٥]، لكن هذا لم يمنعه لاحقاً، وهو أدميرال بحري واستراتيجي كبير من القول في كتابه **مشكلة آسيا**[١٩٦] إنه عند الأخذ بعين الاعتبار القوة البرية نجد أن الظروف مهيأة لروسيا لاحتلال منطقة وسط آسيا من دون وجود منازع من أية قوة أخرى، عدا من يأتي من الخارج بقوة بحرية. وليس هناك من يملك قوة بحرية تكفي لوقف الزحف البري الروسي إلى الجنوب غير بريطانيا، وعلى رغم إقراره بأن هذا العمل لن يكون سهلاً على بريطانيا، إلا أنه ذكر أن بريطانيا لا تملك خياراً غير هذا لفرض الأمن في الخليج العربي، وهو طريقها إلى الهند، ثم لوقف التمدد الروسي في آسيا.

ومن هذا نرى أن ماهان الاستراتيجي الكبير قال إن أهم منطقة في العالم هي الشرق الأوسط، وأضاف، وهو القائل بأن المجد للقوة البحرية، إن السيطرة على الشرق الأوسط، وكان يسميه «وسط آسيا»، تتطلب قوة بحرية عظيمة، وما من طريق لسيطرتها إلا عندما تسيطر على الخليج العربي. وهنا يجب أن نشير إلى أن ماهان الذي سمى المنطقة بوصف جغرافي لا باسم ذي معنى هو: وسط آسيا، قد عاد في مطلع القرن العشرين وسماها الشرق الأوسط في مقالة عنوانها: «الخليج الفارسي والعلاقات الدولية» (The Persian Gulf and International Relations)، وتحدث فيه عن أهمية الخليج العربي في ضوء المصالح الدولية للقوى العظمى[١٩٧]. ونتفق مع بالمر في أن ماهان ـ على رغم نظره الثاقب إلى الأمور ـ قد أغفل ملاحظة أن أهمية المنطقة ستكون من جراء تحول البحرية إلى النفط بدل الفحم، وأن هذه المادة متوافرة هنا بكثرة.

وهذا يقودنا إلى القول بأن اكتشاف النفط في الخليج، وحاجة الولايات المتحدة إليه، بالإضافة إلى أفكار ماهان التوسعية المبكرة في مؤلفاته العديدة التي كانت قرب يد روزفلت، هي التي أخرجت الولايات المتحدة من وضعها كدولة زراعية في معظم أنحائها إلى دولة تتطلع إلى المشاركة في الأحداث العالمية منذ الحرب العالمية الأولى، بل تريد فرض نفسها دولة استعمارية بشكل جديد، هو شكل الهيمنة الاقتصادية والسياسية من خلال شركات النفط، والمطاط، والموز، ومن خلال ربط الدول

---

(١٩٥) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ١١.

(١٩٦) Alferd Thayer Mahan, *The Problem of Asia and its Effect Upon International Policies* (London: Sampson Low and Co., 1900), p. 47, <http://www.ciaonet.org/wps/dig01»>.

(١٩٧) Alfred Thayer Mahan, «The Persian Gulf and International Relations,» *National Review* (London), (September 1902), <http://www.spintechmag.com/0104/let0401.htm>.

للدوران معها في المسار الذي رسمته زمن الحرب الباردة، ويمكن القول: إن الولايات المتحدة تفضل غالباً الهيمنة الاقتصادية على الاحتلال العسكري.

في عام ١٨٩٥ كتب رجل الدولة البريطاني آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour)[١٩٨] في نهاية القرن التاسع عشر الذي كان قرناً بريطانياً: «إن من المستحيل أن تكون هناك حروب بين الناطقين بالإنكليزية»، وكان يلمح إلى الصدام مع الولايات المتحدة بسبب أمريكا الجنوبية. وبعد ذلك بعام كتب جوزيف تشمبرلين (Joseph Chamberlain)[١٩٩] عارضاً فكرة: «أن نأتي بالعالم الجديد لإصلاح العالم القديم، وأقصد بذلك التعامل الأمريكي المباشر مع العثمانيين». وقد علق عليه بلفور واصفاً تشمبرلين بأنه مجنون. لقد كانت هذه الآراء تطرح قبل أن يعرف النفط في الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً. وقد عرف البريطانيون في مراكز صنع القرار صدق هذه الآراء، وتقبّلها البعض، لكن ما نعتقده هو أن الرفض لهذا الطرح كان مركزه في الهند البريطانية، وصدق حدس موظفي الهند البريطانية، لأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حلت بدلاً من حكومة الهند البريطانية في الخليج بتساهل من ساسة لندن، لا من ساسة الهند البريطانية، وكان وقود هذا الصراع الذي لم يتوقعه لا بلفور ولا تشمبرلين هو النفط[٢٠٠].

بعد الحرب العالمية الأولى كانت معظم الشركات الأمريكية تبحث عن النفط خارج الولايات المتحدة، لكن الرغبة الأمريكية صدتها سياسة بريطانيا الاستعمارية، كما تعذر على الأمريكيين الوصول إلى نفط رومانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيران، فبلغ الغضب الأمريكي قمته[٢٠١]. وقد رفع الكونغرس الأمريكي في آذار/ مارس ١٩٢٠ تقريراً إلى الرئيس الأمريكي يوضح فيه القيود المفروضة على المستثمرين

---

(١٩٨) آرثر جيمس بلفور (Balfour, Arthur James) (1848-1930)، رجل دولة وسياسي بريطاني، دخل البرلمان كمحافظ عام ١٨٧٤ وشغل منصب سكرتير لاسكتلندا عام ١٨٨٦ وسكرتير رئيسيّ لأيرلندا في الأعوام ١٨٨٧-١٨٩١، وفي عام ١٨٩١ أصبح زّعيم المحافظين في مجلس العموم (١٨٩١-١٩٠٢) ووزيراً للمالية. خلف عمّه كرئيس وزراء في عام ١٩٠٢. حقّقت حكومته إصلاح التّعليم عام ١٩٠٢، وقانون شراء الأرض الأيرلنديّ عام ١٩٠٣، ثم أصبح وزيراً للدفاع في الفترة (١٩١٥-١٩١٦)، وفي حكومة ديفيد لويد جورج (David Lloyd George) صار وزيراً للخارجية عام ١٩١٦، وفي منصبه هذا أعطى الحركة الصهيونية وعد بلفور عام ١٩١٧ (Balfour Declaration).

(١٩٩) جوزيف تشمبرلين (Joseph Chamberlain) (١٨٣٦ ـ ١٩١٤)، رجل دولة وسياسي بريطاني، فاز كمحافظ في بيرمينغهام في الفترة (١٨٧٣ ـ ١٨٧٦)، ثم وزير للتجارة (١٨٨٠ ـ ١٨٨٥) في حكومة غلادستون (Gladstone). قاد المفاوضات ممثلاً لكندا لفض خلافات صيد الأسماك مع الولايات المتحدة (١٨٨٧ـ ١٨٨٨)، ثم صار وزيراً للمستعمرات عام ١٨٩٥، وكان من صقور التوسع الاستعماري.

(٢٠٠) إبراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩ ـ ١٩٤٧: دراسة وثائقية**، ص ٢٢٤.

(٢٠١) Blair, *The Control of Oil*, p. 33.

الأمريكيين في الخارج، وكان رد الخارجية الأمريكية هو رسم صورة مشرقة للإجراءات التي اتخذتها الوزارة، كي تصحح هذا الوضع من خلال استثنائهم من قيود الدول الأخرى، ولا سيما بريطانيا وهولندا. ولم يكن هذا صحيحاً آنذاك، مما حدا السيناتور فيلان (Phelan) من كاليفورنيا أن يقترح إنشاء شركة تقوم بالاستثمار في النفط والمعادن في الخارج. وبدلاً من ذلك، أو نتيجة له، أصدر الكونغرس في عام ١٩٢٠ قانون المعادن، وفيه يصبح من حق الشركات المحلية ذات رؤوس الأموال الأجنبية البحث والاستثمار في صناعة النفط داخل الولايات المتحدة[٢٠٢].

كان أول تدخل للحكومة الأمريكية إلى جانب شركات النفط الأمريكية عندما تقدمت بخطاب شديد اللهجة إلى هولندا، لأنها صدت الشركات النفطية الأمريكية عن الاستثمار في نفط جنوب شرق سومطرة. ولم يستجب الهولنديون للتهديدات الأمريكية، وبعد هذا بقليل منعت الحكومة الأمريكية شركة شل الهولندية من البحث عن النفط في ولاية يوتاه الأمريكية. ولم تكن هولندا تود الصراع مع الولايات المتحدة، وهي أكبر بلد منتج للنفط ومصدّر له، فتوصل الطرفان في عام ١٩٢٧ إلى اتفاق يبيح لشركات كلا البلدين البحث عن النفط في ممتلكات الآخر.

ويرى أحد الباحثين[٢٠٣] أن الحكومة الأمريكية لم يأت اهتمامها بنفط الخليج لاحقاً لاهتمام الشركات، بل دخلت معها يداً بيد، مشبهاً ذلك بدخول البريطانيين مع شركة الهند الشرقية. ونحن لا نوافق هذا الباحث على رأيه، لأنه يغفل ما بنيت عليه الفكرة الأمريكية الرأسمالية من تقديس الملكية الفردية، وقوة القطاع الخاص الذي حارب تدخل الحكومة، كما سنرى.

ب ـ صراع الامتيازات النفطية بين بريطانيا والولايات المتحدة

(١) الصراع على نفط البحرين

في عام ١٩٢٢ منح ابن سعود فرانك هولمز (Frank Holmes)[٢٠٤] (أبو النفط)

---

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٠٣) إبراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٢٠٤) فرانك هولمز (Frank Holmes) ولد في نيوزلندا عام ١٨٧٤، عمل في حقول الذهب في جنوب أفريقيا، ثم جال العالم كمهندس مناجم، وخدم في الجيش البريطاني في أثناء الحرب العالمية الأولى حيث سمع هناك عن تسربات النفط السطحية في الجزيرة العربية لأول مرة، وشارك في تكوين شركة إيسترن أند جنرال سنديكت (Eastern and General Syndicate) في لندن التي حصلت على امتيازات النفط في المناطق غير المرغوبة من الشركات الكبرى، عرف باسم أبو النفط (Father of Oil). وقد حصل على امتيازات النفط في الكويت والبحرين والسعودية، ومات عام ١٩٤٧.

وشركته البريطانية إيسترن أند جنرال سيندكت (Eastern and General Syndicate) امتياز نفط الأحساء مدة سنتين، كما منحه شيخ الكويت امتيازاً مماثلاً عام ١٩٢٤، وحصل على امتياز ثالث في البحرين عام ١٩٢٥. ولم يكن هولمز إلا تاجر امتيازات، فقد قام ببيع جميع الامتيازات التي حصل عليها إلى شركات أمريكية، لكن تحول هذه الحقوق من يد بريطانيا إلى يد الولايات المتحدة لم يكن بالأمر السهل، فقد تخللها صراع طويل بين إمبرياليتين: قديمة وجديدة.

ولم يكن الحصول على امتياز نفط البحرين ميسراً، بل جاء بعد صراع عنيف. والعجيب فيه أن كلا الطرفين بريطاني، الطرف الأول هو شركة دارسي المعروفة بالأنغلو ـ فارسية التي تملك معظم أسهمها الحكومة البريطانية، والتي كان مديرها في تلك الفترة في مدينة المحمرة في عربستان السير أرنولد ويلسون (Sir Arnold Wilson)، المؤرخ الذي كتب عن تاريخ الخليج العربي كتاباً قيماً(٢٠٥)، أما الطرف الآخر فكان بقيادة فرانك هولمز. وقد جاء رجال دارسي إلى شيخ البحرين يطلبون الامتياز النفطي، كما جاء في الفترة نفسها هولمز. وقد فضل الشيخ عيسى آل خليفة أن يمنح هولمز الامتياز بناء على نصيحة عبد العزيز بن سعود الذي أعطى امتياز الأحساء إلى هولمز في عام ١٩٢٢.

ومن خلال برقية من وزير خارجية الهند البريطانية(٢٠٦) إلى الوكيل السياسي في البحرين يتضح لنا أن حكومة الهند قد استنفرت كل قواها لإيقاف هولمز ومشروعاته النفطية، إذ يقول إنه يكفيهم صدمة حصوله على نفط السعوديين، ويكفيهم الشرط الذي وضعه ابن سعود بأن يتعهد هولمز ألا يبيع الامتياز إلى الشركة الأنغلو ـ فارسية، وقد حدّدها ابن سعود من دون غيرها من الشركات النفطية. ويضيف بأن على ابن سعود إلغاء هذا الشرط حتى لا يصبح سابقة يتخذها حكام الخليج من بعده. كما يضيف في البرقية نفسها ويوصي بكتمان الإضافة أن هولمز ينوي بيع أغلبية أسهم الامتياز السعودي بعد تدفق النفط إلى الشركة الأنغلو ـ فارسية. ويبدو من منظور تاريخي أن الأمور بعد ذلك قد أخذت منحى مغايراً جداً،

---

(٢٠٥) Arnold Talbot Wilson, *The Persian Gulf; an Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century* (London: George Allen and Unwin, 1959).

(٢٠٦) انظر: [R/15/2/13], 18 May 1923, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman*, 12 vols. ([Farnham Common, Slough]: Archive Editions,1989), *Bahrain*, vol. 1, p. 14,

برقية رقم ١٨٤٥ من وزير خارجية الهند البريطانية إلى الوكيل السياسي في البحرين بتاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٢٣.

ولا بأس من القول بأن هولمز كان سمسار امتيازات فحسب، ولم نجد ما يثبت تعاونه السري مع الأمريكيين ضد دولته بريطانيا لاعتبارات أخرى.

وهنا نشير إلى أن الشركة الأنغلو ـ فارسية كان لها في بداية القرن رأي مخالف عن وجود النفط في البحرين والجزيرة العربية عامة. وقد أدى خطأ جيولوجي يقول بعدم وجود النفط أو ندرته في البحرين إلى ضعف إقبالهم عليه هناك. فقد كان بيرسي كوكس يحاول إبعاد هولمز عن السعوديين، والبحرينيين، والكويت. وكان على اتصال مع زميله أرنولد ويلسون رجل الخارجية، وممثل الشركة الأنغلو ـ فارسية في عبدان. لكن ويلسون شكك في احتمالات صديقه المتعلقة بوجود النفط في أراضي الجزيرة العربية، فقد كان اعتقاد جيولوجيي الشركة هو أن التكوينات الصخرية التي تشكلت في عهد الأوليغوسين والميوسين التي أعطت النفط في العراق وإيران هي الوحيدة التي يمكن أن يستدل بها على وجود النفط. وهذه التكوينات غير متوافرة في الجزيرة العربية، ولا في بلاد الخليج الساحلية، لذلك فقد كان وجود النفط في تلك البقاع أمراً مستبعداً في نظر جيولوجيي الشركة. ومن ناحية أخرى، أكد ويلسون أن سياسة شركته متجهة إلى تركيز الجهد على حقول العراق وإيران، وإبقاء البلاد الأخرى احتياطياً للمستقبل خشية أن يؤدي التوسع في الإنتاج إلى زيادة النفط المعروض في الأسواق، مما يدفع بالأسعار إلى التدهور، ولا سيما أن أراضي الجزيرة العربية والخليج خاضعة فعلياً للنفوذ السياسي أو العسكري البريطاني الذي سيضمن احتكار الشركة لحقوق التنقيب في الأراضي التي تحتوي على احتمالات نفطية(٢٠٧).

وقد وجدنا ضرورة أن نتتبع باستفاضة القلق الذي نشره هولمز في إدارة حكومة الهند، فوجدناه أسرع مما توقعنا. فقد أرسل وزير خارجية الهند البريطانية برقية أخرى في اليوم نفسه الذي أرسل فيه برقيته الأولى، يوصي فيها وكيل البحرين بأن عليه إبلاغ الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وإبلاغ حكام مسقط والكويت أن الاتفاق معهم كان على ألا يعطوا حق البحث عن النفط إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية، وأن هذا يشمل حتى الشركات البريطانية. ثم يذهب إلى أبعد من ذلك ويوصي بأن شركة دارسي هي المفضلة لدى الحكومة البريطانية(٢٠٨). ويأتي الرد من

---

(٢٠٧) الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، انظر: <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/1.htm>.

(٢٠٨) انظر: [R/15/2/13], 18 May 1923, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman*, Bahrain, vol. 1, p. 15, برقية رقم ١٨٤٦ من وزير خارجية الهند البريطانية إلى الوكيل السياسي في البحرين بتاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٢٣.

المقيم السياسي في الخليج، شارحاً لرئيسه في سيملا في الهند سبب نفور ابن سعود من شركة النفط الأنغلو ـ فارسية الذي يعود إلى أن من يديرها هم ضباط سياسيون سابقون، وليسوا مثل هولمز الذي لا يهاب منه أحد، ويضيف أن عليهم تنظيم صفوفهم وإخفاء هذه الشبهة(٢٠٩).

ويبدو أن الضباط السياسيين في الخليج قد قرروا تصعيد الموقف إلى مستويات أعلى، ففي الأسبوع نفسه يرسل المقيم السياسي في الخليج إلى الوكيل في البحرين برقية أقلّ ما توصف به هو أنها تحريضية، يوصيه فيها بإرسال برقية إلى مكتب المستعمرات في لندن بشأن تحركات هولمز «لعلها تقوي من مركز الشركة الأنغلو ـ فارسية أمام المسؤولين في لندن، كما أنها ستجعل موقفك واضحاً فيما لو اشتكت الشركة التي يمثلها هولمز إلى الدوائر الحاكمة هناك»، ثم يضمّن برقيته كلاماً بين أقواس هو محتوى البرقية التي يود منه إرسالها إلى لندن، فيقول: «حصل فرانك هولمز على امتياز النفط السعودي، وسيحصل على امتياز النفط في البحرين والكويت من دون أن يأخذ رأينا أو موافقتنا في الموضوع. وفي ضوء التوجيهات التي لدي لمساعدة الأنغلو ـ فارسية في الحصول على امتيازات النفط من الشيوخ، أود أن اعرف ما هو الأسلوب الأمثل الذي يجب اتباعه للتعامل مع تحركات هولمز، وهي تحركات تهدد مصالح الشركة الأنغلو ـ فارسية في هذه الأنحاء، وربما مصالح حكومة صاحب الجلالة. وكما علمت فقد اشترط ابن سعود على ألا يبيع هولمز امتيازه في الأحساء للشركة الأنغلو ـ فارسية، مما يترك الباب مفتوحاً أمام الأمريكيين والهولنديين فقط لشرائه».

وتصبح الوثائق البريطانية أقل استفاضة في الحديث عن تحركات الطرف الآخر، وهو هولمز، بل بعضها لا يحتوي على شيء، وتصبح الفرضيات المنطقية سبيلنا لتقدير قوة هولمز. وهنا نفترض أن الرجل مدعوم بقوة في لندن، فنحن نعرف أن شركة إيسترن أند جنرال سيندكت هي شركة مالية، كما يقول الوكلاء السياسيون في الخليج، ويتذرعون بتلك الحجة لإثبات أن من يمثلهم هولمز ليسوا من أهل صناعة النفط، كما أنه قد شق طريقه في الخليج بنجاح، فها هو ذا الريحاني يعترف بأنه قد زكى هولمز عند ابن سعود عام ١٩٢٣، وها هو ذا فيلبي يشهد في مذكراته (**مغامرات النفط العربي**) لمصلحة الريحاني بأن مساعدته لهولمز

(٢٠٩) انظر: [R/15/2/13], 19 May 1923, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 16,
برقية رقم B5 من المقيم السياسي في بو شهر إلى وزير خارجية الهند البريطانية بتاريخ ١٩ أيار/ مايو ١٩٢٣.

كانت مجاناً، وأن الريحاني كان يريد مصلحة ابن سعود [٢١٠].

ثم تورد رسائل الوكلاء السياسيين أن هولمز يشق طريقه في مجلس شيخ الكويت من خلال سكرتيره الملا صالح، وأيضاً من قبل مدير المدرسة الأحمدية. ويبدو أن نقطة القوة لدى هولمز هي معرفته أن مندوبي بريطانيا في الخليج يعملون لمصلحة الشركة المنافسة له. وقد صرح له كوكس بذلك، لكن هولمز استمر في ملاعبتهم بدلاً من مجابهتهم، وظل يشرب الشاي على مائدة السيدة كوكس[٢١١]، وشرح للوكيل في البحرين أن انحيازهم ضده غير عادل، وأنه لن يورد في اتفاقه مع شيخ البحرين ما يمنع الشركة الأنغلو ـ فارسية من شراء امتيازه إذا أرادت. ثم نجد الوكيل في البحرين يكتب كل ما دار من حديث مع هولمز، ولا ينسى أن يشير إلى أنه قد أبلغ ماكي (Mackie) بما دار في الحديث، وماكي هذا ليس إلا ممثل الشركة الأنغلو ـ فارسية، مما يدلنا على انحياز الحكومة التام ضد هولمز، إلى درجة إبلاغ مندوب الشركة المنافسة بكل شيء عن هولمز ونشاطه، كما يدل على صدق حدس الحكام في الخليج بأن من الخطأ التعامل مع الأنغلو ـ فارسية التي أصبح يديرها ضباط الحكومة السياسيون.

كان لا بد من الضغط على شيوخ البحرين، لكن فات الأوان، فقد أعطى الشيخ عيسى الامتياز لهولمز في ١٢ أيار/ مايو ١٩٢٣، كما علم الوكيل من الشيخ عبدالله ابن الحاكم في الأول من حزيران/ يونيو، فأسرع الوكيل باستدعاء هولمز وسأله: لماذا لم تخبرنا بحصولك على الامتياز؟ فقال إنه كان ينوي مراسلة المقيم في الخليج ليخبره بذلك. ويقر الوكيل في البحرين، وهو يحلل ما جرى، بأن حرصهم على حصول الشركة الأنغلو ـ فارسية على الامتياز أخاف حكام البحرين من العواقب!! كما يتحمل اختيار يوسف كانو لتمثيل الشركة الأنغلو ـ فارسية جزءاً من الفشل[٢١٢].

كان على العسكر القيام بتقدير الخسائر، وتقويم الوضع بعد الهزيمة، كشأن العسكر بعد المعارك، إذ قابل الوكيل السياسي نائب الحاكم الشيخ حمد الذي لم يتردد في إبلاغه ألا حق لبريطانيا في التذمر من إعطائنا الامتياز لشركة بريطانية غير التي يرغبون فيها. كما أن ابن سعود أعطى الامتياز للشركة نفسها في العقير عام ١٩٢٢ بحضور كوكس أكبر ممثل لبريطانيا في المنطقة، وأخبره الشيخ تحت التوصية بسرية

(٢١٠) فيلبي، **مغامرات النفط العربي**، ص ١١٣.

(٢١١) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٢١٢) انظر: [R/15/2/13], 1 July 1923, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, Bahrain*, vol. 1, p. 30, برقية رقم C70 من الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم في بو شهر بتاريخ ١ حزيران/ يونيو ١٩٢٣.

المعلومة أن العرب لا يحبون الشركة الأنغلو ـ فارسية، لأنها مملوكة من الحكومة البريطانية، وستتدخل الحكومة بنفوذها لمصلحة الشركة(٢١٣).

انتهى دور العسكر الممارسين للسياسة في الخليج إلى الفشل، وجاء دور السياسيين المتمرسين لوقف هولمز وعصبته من أخذ امتيازات النفط من أراضي الإمبراطورية البريطانية، وعرضها في السوق على من شاء الشراء من الغرباء، من الأمريكيين والهولنديين. فقد خاطب وزير المستعمرات ديوك دافنشير (Duke of Devonshire) شركة إيسترن أند جنرال سيندكت قائلاً: «إن حصولكم على امتياز نفط البحرين تم من غير المرور بالقنوات الرسمية التي تستدعي تقديمكم لطلب تتم دراسته والموافقة عليه من خلال هذه الإدارة»(٢١٤). وقد قام الضابط السياسي في البحرين بإبلاغ الحاكم هناك أن الحكومة البريطانية لن توافق على ذلك، ثم ختم كتابه بأن الشركة المذكورة حرة في تقديم طلب من خلال هذه الإدارة.

وبعد شهرين من هذه الرسالة احتجت إيسترن أند جنرال سيندكت لدى وزير المستعمرات(٢١٥) بأن الضابط السياسي قد أبلغ حاكم البحرين أن الامتياز ملغى، وأن الحكومة لم توافق عليه. وقالت الشركة إن هذا غير صحيح، وهي تحتج على تصرفات الضابط السياسي، لأن رسالة وزارة المستعمرات أشارت فقط إلى أن على الشركة تقديم طلب من خلال وزارة المستعمرات حتى يصبح الامتياز قانونياً، ولم تشر إلى إلغائه بالمرة، وعلى الحكومة تصحيح الوضع.

ولا نجد مما بين أيدينا من وثائق بريطانية ما يشير صراحة إلى سبب إلقاء الحكومة البريطانية السيف، ومصافحة شركة إيسترن أند جنرال سيندكت في وقت سريع، لكن ما جرى هو أن الحكومة في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥(٢١٦) قامت من خلال ل. س. أمري (Mr. L. S. Amery) وزير المستعمرات البريطانية بإخبار المقيم السياسي في الخليج المقدم بريدو (B. F.Prideaux)، بأنه لم يعد من اعتراض من الحكومة البريطانية على الامتيازات التي تحصل عليها الشركة المذكورة، تلاها توقيع

(٢١٣) انظر: [R/15/2/13], 16 July 1923, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 39,
برقية رقم C78 من الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم في بو شهر بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٢٣.

(٢١٤) انظر: [R/15/2/13], 22 July 1923, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 67,
رسالة من وزير المستعمرات إلى شركة إيسترن أند جنرال سيندكت بتاريخ ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٣.

(٢١٥) انظر: [R/15/2/13], 24 August 1923, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p.139,
رسالة من شركة إيسترن أند جنرال سيندكت إلى وزير المستعمرات بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٢٣.

(٢١٦) انظر: [R/15/1/649], 3 September 1925, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 197,
رسالة من وزير المستعمرات إلى المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥.

رسمي للامتياز بين الشيخ وهولمز في ٢ أيلول/ ديسمبر ١٩٢٥.

كانت حرب الامتيازات النفطية في الخليج العربي شرسة ولا تعرف التوقف، ونجد أن الوكلاء السياسيين لم يركنوا إلى الاستسلام، بل كانوا عازمين على الاستمرار في التدخل لمصلحة الشركة الأنإلو ـ فارسية. ولهذا زار المقيم السياسي في الخليج شيخ البحرين، وأخبره بسحب اعتراض الحكومة على هولمز وشركته. ويتبين لنا من المراسلات بعد هذا اللقاء أنه كان يلحّ لمعرفة الأسباب التي جعلت شيخ البحرين يفضل هولمز. وقد شرح له الشيخ أنه كان وفياً للالتزام الذي أعطاه والده من قبله لهولمز، كما أنه قد حضر بنفسه هذه الحادثة، ولا يستطيع التراجع عن وعده. كما أن ابن سعود قد نصحهم كصديق مخلص بعدم التوقيع مع الشركة الأنغلو ـ فارسية، وأن الشعب في البحرين يشارك ابن سعود في أن الشركة الأنغلو ـ فارسية كانت تدار بقرارات سياسية، بحيث جعلت من الصعب التعامل معها من دون الوقوع تحت ضغط الحكومة البريطانية.

وفي البرقية السرية للغاية نفسها يوضح المقيم في الخليج المقدم بريدو لوزير المستعمرات بقوله: «إن بإمكاني إذا وافقتم تعطيل تنفيذ الاتفاق بين شيخ البحرين وهولمز، كالضغط على الشيخ ليؤجل موضوع البحث عن النفط مدة عشر سنوات». ولا ندري كيف يعتقد المقيم أن الشيخ سيخضع لهذا الضغط، وهو في أشد الحاجة إلى عائدات النفط المجزية التي ظهرت في فارس، إلا إذا كان المقيم يملك من قوة الضغط ما يجعل الشيخ يفضل الخضوع له على مصالح بلده. ويواصل المقيم عرض الوسائل التي سيتبعها لوقف الامتياز، حيث يقول: «إنني سوف ألوم الشيخ على أخذه بنصيحة ابن سعود، وترك نصيحة الحكومة البريطانية التي يتبعها». ويضيف: «إن إمكانية الخلافات بين ابن سعود وشركة إيسترن أند جنرال سيندكت قد تنشأ في أية لحظة». ومن هذه الفقرة الأخيرة يظهر لنا عزم البريطانيين على التدخل لإفساد مشروعات هولمز في السعودية. ثم يعرض الاقتراح الرابع تعطيل الاتفاق من خلال التوضيح لشيخ البحرين عن مدى الضرر الذي ستجلبه شركة النفط لمشروعاته الزراعية التي كانت من الأولويات لديه في تلك الأيام، ولا سيما بعد أن حفر هولمز الكثير من آبار الماء، باعتبار أن شركات النفط كانت ستؤثر حتى في الغوص على اللؤلؤ، وهو عماد الحياة الاقتصادية في الخليج[٢١٧]. ولم يكن محقاً إلا في هذه النقطة الأخيرة كما سنرى لاحقاً.

(٢١٧) انظر: [R/15/1/649], October 1925, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, pp. 219-230,
برقية رقم ٢٤ من المقيم في بو شهر إلى وزير المستعمرات في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥.

خلاصة الأمر أن هولمز المغامر وشركته المالية كانوا واضحين للحكومة البريطانية، وأنهم كانوا يعملون في مجال بيع الامتيازات، وليس في التنقيب عن النفط. فهم يأخذون الامتياز ثم يحفرون هنا وهناك لإثبات وجود النفط، ثم يبيعون الحقوق لشركة أخرى. وكان هلع البريطانيين الأكبر هو الخوف من بيع امتياز البحرين لشركة غير بريطانية. وقد ردّ هولمز الصاع صاعين للوكلاء السياسيين الذين كان جل وقتهم يذهب في اختراع مكائد في طريق شركته، فباع امتياز البحرين لشركة أمريكية، والبحرين هي قاعدة البريطانيين العسكرية، ومركز اتصالاتهم. وقد ورد خبر البيع أول مرة في ٥ شباط/ فبراير ١٩٢٩[(٢١٨)] عندما ذكر وزير خارجية المستعمرات أن هولمز يعاني مشكلة عدم توافر رأس المال البريطاني لإكمال تنقيبه في البحرين. ثم يأتي الخبر اليقين إلى المقيم السياسي المقدم بريدو من حكومة الهند في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٩، حين باع الامتياز لشركة غولف الأمريكية،[(٢١٩)] وهي جزء من كارتال شركة نفط العراق. وبناء على اتفاقية الخط الأحمر عرضت الأمر على شركة نفط العراق التي لم ترغب في الدخول إلى البحرين، لأنها لم تعتقد بوجود النفط، فباعت غولف الامتياز إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وهي خارج الخط الأحمر، وكانت مصيبة البريطانيين أنها الشركة نفسها التي ستتملك نفط الأحساء.

نظّم البريطانيون صفوفهم، وقال المقيم في الخليج[(٢٢٠)] مخاطباً وزير خارجية الهند: «إن علينا الوقوف بقوة لصدّ تقدم الأمريكيين، والخط الدفاعي الثاني هو أن نصرّ على أن يكون الممثل المحلي للشركة بريطاني الجنسية، حتى لا يدخل البحرين شخص أمريكي له منصب كبير يؤثر به في حاكم البلد». ويضيف: «إن علينا أيضاً تحذير الشيخ من سلوك حفاري الآبار الأمريكيين الشائن، فهؤلاء لهم طباع سيئة، ونعرفهم منذ العمل في نفط عبدان» .

وكما يقال في التعامل مع الفشل، فقد أخذ البريطانيون الوقت الكافي للمرور

---

(٢١٨) انظر: [R/15/1/649], 5 February 1929, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 304, من وزير خارجية الهند البريطانية إلى السير جونستون (Sir Johnston) في لندن بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ١٩٢٩.

(٢١٩) انظر: [R/15/1/649], 25 April 1929, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 304, برقية رقم S/١٤٨٢ من وزير خارجية الهند البريطانية في سيملا إلى المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٩.

(٢٢٠) انظر: [R/15/1/649], 1 May 1929, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, pp. 307, برقية رقم ٣١١ من المقيم السياسي في الخليج إلى وزير خارجية الهند البريطانية في سيملا بتاريخ ١ أيار/ مايو ١٩٢٩.

في مراحل الهزيمة كاملة التي تبدأ بعدم التصديق، ثم الغضب الشديد، ثم رفض الواقع، ثم تقبل الأمر بحزن. ونرى وزير خارجية الهند يرفع توصيات إلى رئيسه حاكم الهند العام(٢٢١)، بأن تكون الشركة مسجلة في لندن، وأن تقوم بفتح مكتب تمثيل لها هناك، حتى تكون تحت عيون الحكومة البريطانية، وأن تتعهد الشركة بأن من حقهم إقامة مطار، ومهبط للطائرات المائية في كل مكان نختار من الأراضي التي تحت امتياز الشركة.

وقد قاوم الأمريكيون الضغوط البريطانية، لأنهم كانوا يريدون أن يكون لهم أسهم أغلبية في الشركة المزمع إنشاؤها. وتقرر أن تقام شركة نفط البحرين (Bahrain Petroleum Co.) (BAPCO) كشركة كندية تابعة لشركة سوكال (SOCAL)، وذلك للتحايل على القوانين البريطانية. وكان القصد من هذا التحايل هو أن تكون الشركة بريطانية الأصل. ولهذا دأبت الشركة الجديدة على أن يكون أحد مدراء الشركة الخمسة مواطناً بريطانياً، وحرصت على توظيف البريطانيين والبحرينيين. وقد ضغطت حكومة الهند لتعيين هولمز مديراً محلياً للشركة مدة خمس سنوات(٢٢٢). وهنا نرى التناقض وتغلب المصلحة، فهولمز كان عدو الأمس، لكنه بريطاني، والبريطاني أفضل من أي أمريكي، على رغم أنه هولمز، وعلى رغم علم المقيم السياسي بريدو في الخليج بأن هولمز لن تساعده صحته لكبر سنه على البقاء طويلاً في البحرين. ويبدو أن هذا الإصرار لم ينفع في شيء، لأننا نرى البريطانيين يصرّون على أن تحصل الشركة على موافقة الحكومة البريطانية قبل تعيين الممثل المحلي. وبدأ الحفر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣١، وتدفق النفط في حزيران/ يونيو عام ١٩٣٢، وبذلك صارت البحرين أول بلد خليجي يظهر فيه النفط، ويديره الأمريكيون، في بلد تعده بريطانيا قاعدة استراتيجية للقوات العسكرية البريطانية.

ثم عاد البريطانيون إلى التضييق على الأمريكيين، مُلحِّين عليهم بضرورة إقامة مصفاة للنفط في البحرين. والغريب أنهم كانوا يتعللون بحاجة شيخ البحرين إلى المشتقات النفطية، ونحن نعرف أن البريطانيين كانوا أصحاب المصلحة الأولى في إقامة المصفاة، لأن البحرين كانت مقر أسطولهم، والمصفاة ذات قيمة استراتيجية في

(٢٢١) انظر: [R/15/1/649], 15 August 1929, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 309,
برقية رقم ٢٥٤٥ من وزير خارجية الهند البريطانية في سيملا إلى حاكم الهند (نائب الملك) بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٢٩.

(٢٢٢) انظر: [R/15/1/649], 17 August 1929, in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, p. 312,
برقية رقم ٨١٦ من المقيم السياسي في الخليج إلى الوكيل السياسي في البحرين بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٢٩.

الحرب، إلا أن إلحاحهم ذهب أدراج الرياح، لأن عقد الاستثمار لا يلزم الأمريكيين بإقامة مصفاة للنفط في البحرين(٢٢٣). كما عاد البريطانيون بحجة جديدة، وهي مطالبتهم الأمريكيين باسم شيخ البحرين برفع سقف الدفعات السنوية من ٣٠ ألف روبية إلى ٧٥ ألف روبية سنوياً.

كنا قد أشرنا إلى أن شركة غولف قد عرضت امتياز البحرين بعد حصولها عليه على شركة نفط العراق، فرفضت الأخيرة الشراء والمشاركة في الامتياز. ولما تدفق النفط بعد ذلك في البحرين تغيّر رأي الشركة. وهذا طبيعي في شركات النفط التي يتغيّر مجلس إدارتها، وتتغير معهم قرارات الشركة. لذا حاولت الشركة أن تعود إلى البحث عن النفط في البحرين، لكن العائق كان أن الفرنسيين لا يريدون أن يكون للعراقيين نصيب في نفط البحرين، بل يريدون أن تقل مشاركتهم في مشروعات الشركة كافة. ونحن نعلم أن البريطانيين هم الذين فرضوا وجود العراقيين، وقد منع الفرنسيون أي مسؤول نفطي عراقي من دخول سوريا، ولم توضح الوثائق السبب، إلا أننا نرجعه إلى حرصهم على إبعاد حكومة الهاشميين العراقية عن سوريا التي أخرجتهم فرنسا منها في أثناء الحرب. لذا كان لا بد من إنشاء شركة جديدة من دون عراقيين في مجلس الإدارة، وهكذا قامت شركة الامتيازات النفطية المحدودة(٢٢٤) (Petroleum Concession Co. Ltd.) للبحث عن النفط خارج العراق في المنطقة التي يشملها الخط الأحمر. وأصبح للشركة نشاط في قطر، وأبو ظبي، والساحل المهادن، وعُمان، وتركيا. وكان الهدف الحقيقي للشركة ـ كما صرح رئيس مجلس إدارتها سكليروس (Skliros) في جلسة خاصة مع ريندل (G. W. Rendal) من وزارة الخارجية في لندن ـ ليس استخراج النفط، بل تملك الامتيازات مدة خمسة أعوام للحيلولة دون وصول شركات أخرى إلى هذه المناطق، ولا يخفى على أحد أن المقصود هو الأمريكيون بالدرجة الأولى.

(٢) الصراع على نفط الكويت

يعود أقدم ذكر إلى اهتمام البريطانيين بالنفط في الكويت إلى عام ١٩١١، فقد ذكر مدير شركة النفط الأنغلو ـ فارسية في رسالة له إلى كوكس أن هناك أخباراً عن

(٢٢٣) انظر: [R/15/1/659], in: Ibid., *Bahrain*, vol. 1, pp. 186-187, رسالة موجهه من السيد لايتسوايت إلى السيد بالانتين.

(٢٢٤) انظر: [L/P&S/12/3851], 20 January 1936, in: Ibid, *Bahrain*, ملاحظة كتبها رندال (G. W. Rendal) من وزارة الخارجية بعد مقابلته السيد سكليروس (Skliros) بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦.

أن أحد موظفيهم السابقين يسعى حالياً إلى إقناع شركة شل الهولندية للنفط بضرورة السعي للحصول على امتياز البحث في الكويت. ويضيف المدير غرين واي (Greenway): «إن هذا الموظف المدعو رينولدز (Reynolds) قد خان الأمانة، لأنه كان من المفروض أن يخبرنا نحن، لا أن يخبر شركة شل التي هي جزء من الشركة الملكية الهولندية (Royal Dutch)». وهذه الأخيرة لها ارتباطات مع البنك الألماني (Deutche Bank). ثم يوضح الخطر على المصالح البريطانية بقوله: «إنهم يعلمون أن الحكومة البريطانية سترفض إعطاءهم حق البحث عن النفط في الكويت، لكنني أخشى أن يذهبوا إلى الباب العالي، من خلال القنوات العديدة التي يملكها البنك الألماني. ثم إن وجود النفط أو عدمه ليس المهم بالنسبة الينا، بل المهم هو الحصول على الامتياز مدة سنتين أو ثلاث، حتى نبعد هؤلاء المنافسين». ثم يختم خطابه متفقاً مع اقتناعات الإمبراطورية البريطانية بأن من الخطأ وجود من يشاركهم في الخليج[٢٢٥]. وكنا قد أشرنا إلى الزوار البريطانيين الذين قادهم الكابتن شكسبير إلى التسرب النفطي في «البرقان» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٣، حيث قامت البعثة البحرية الملكية بأول مسح جيولوجي لتقويم إمكانات الكويت النفطية، وأوصت بحفر بئر استكشافية في برقان[٢٢٦]، كما شجع تقرير من كوكس (Cox) ورودس (Rhoades) على الاكتشافات، فقامت عدة مسوحات جيولوجية في الاعوام: ١٩١٧، و١٩٢٤، و١٩٢٦، و١٩٣٢.

استثنت اتفاقية الخط الأحمر الكويت، ونستطيع فيها أن نرى التنافس البريطاني ـ البريطاني بوضوح، فقد قامت الشركة الأنغلو ـ فارسية (APOC) بمخاطبة الوكيل السياسي في الخليج كوكس عن إمكان استغلال نفط الكويت منذ عام ١٩١١. وهذا هو الذي جعل المقيم السياسي في الخليج (كوكس) يقوم من فوره بتقييد شيخ الكويت مبارك الصباح باتفاقية النفط عام١٩١٣، ونصّ فيها على ألا يعطي الامتياز لأحد إلا بموافقة الحكومة البريطانية. ونجاحه في تقييد الشيخ مبارك الصباح لم يأت إلا بعد محاولات عدة من كوكس. والغريب أن الرفض لم يكن من الشيخ مبارك، بل من وزارة الخارجية في الهند التي كانت تطلب من كوكس التريث في الأمر. ونجزم

---

(٢٢٥) انظر: [R/15/5/236], 3 November 1911, in: Ibid., *Kuwait*, vol. 1, p. 3,
رسالة من ممثل الشركة الأنغلو ـ فارسية غرينواي (C. Greenway) إلى المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١، وقد ورد فيها ما يلي: «من أجل أن يكون هناك منافس غريب قوي في مستوانا في الخليج الفارسي».

(٢٢٦) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التنقيب عن البترول في الوطن العربي**، ط ٣ محدثة (الكويت: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ١٦٢.

من تتبع الأحداث في الخليج أن نظرة كوكس إلى أمن المنطقة كانت أبعد كثيراً من نظرة حكومة الهند البريطانية(٢٢٧).

لم يكن هناك من شيء للوقوف في وجه كوكس وتنفيذ استراتيجية الحفاظ على الخليج العربي بريطانياً، ولم يكن لذلك بحاجة إلى الكثير من الحجج لإقناع الإدارة في الهند بذلك، إلا أن ما وصله من مدير الشركة الأنغلو ـ فارسية كان نقطة ذكية تصبّ في مجرى مخططاته(٢٢٨). فقد ذكر له أن لديه معلومات أن البنك الألماني وشركات أخرى غير بريطانية تسعى للحصول من الباب العالي على إذن بالتنقيب في كل أرجاء الدولة العثمانية، حيث يقول: «إن علينا تطبيق «النظرة الاستعمارية» في الاستفراد بحقول نفط الخليج»(٢٢٩)، ولم تكن الكويت حتى ذلك الحين بمستثناة. ثم يضيف المدير: «إن الشيخ مبارك سيكون مسروراً إذا أفصحنا له عن رغبتنا في البحث له عن الماء، وفي الوقت نفسه نبحث عما يشير إلى وجود النفط. وقد وافق مبارك فوراً، لأن الخليجيين قبل مائة عام لم يكن في مفرداتهم معنى لحفر الآبار إلا لاستخراج الماء. وحتى لو قلت: إنها للنفط لقيل لك: استخرج لنا معه الماء». ثم يذهب كوكس أبعد من ذلك إذ يقترح في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٧: «أن تقوم الحكومة البريطانية التي أزعجها تعاطف شيخ الكويت سالم مع العثمانيين بمهمة التنقيب عن النفط بنفسها، وليس من قبل شركة نفطية، وأن تستغل زمن الحرب، وأهمية النفط، لجعل الكويت منطقة محتلة (Occupied Territory)»(٢٣٠).

ويحاول هولمز كسب شعبية بين سكان الكويت بتوفير الماء، لكن الآبار التي

---

(٢٢٧) انظر: [R/15/5/236], 31 July 1912, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman*, *Kuwait*, vol. 1, p. 5,

برقية رقم M170 من المقيم السياسي في الخليج إلى وزارة الخارجية في الهند بتاريخ ٣١ حزيران/ يونيو ١٩١٢.

(٢٢٨) انظر: [R/15/5/236], 26 November 1912, in: Ibid, *Kuwait*, vol. 1, p. 7,

برقية رقم ٣١٥٤ من المقيم السياسي في الخليج إلى وزارة الخارجية في الهند بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢.

(٢٢٩) وهذه «النظرة الاستعمارية» تؤكد أنه «من الضروري استرجاع الأراضي الملكية لحقول النفط في منطقة الخليج الفارسي لتصبح تحت السيطرة البريطانية بصورة كاملة».

(٢٣٠) انظر: [R/15/5/236], 23 October 1917, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, Kuwait*, vol. 1, pp. 38-39,

برقية رقم ٤٥١٤ من المقيم السياسي في الخليج إلى وزارة الخارجية في الهند بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧.

يحفرها تفشل في عام ١٩٢٨، ثم يحاول هولمز في عام ١٩٣٠ أن يكون امتياز نفط الكويت لشركة «غولف أويل» (Gulf Oil) الأمريكية، لكنه يفشل أيضاً. وكما تدخلت حكومة الهند ضده في البحرين، تدخلت أيضاً ضده في الكويت. فقد أرسل الديوك دافينشاير (Duke Devonshire) من وزارة الخارجية البريطانية أن طلب هولمز في نفط الكويت والبحرين مرفوض، لأن الأسبقية للشركة الأنغلو ـ فارسية[٢٣١]. ولما وصل الخبر إلى الوكيل السياسي البريطاني، أعلن في عام١٩٣١ أن شيخ الكويت لا يستطيع منح الامتياز إلا لشركة بريطانية، فاحتجت الولايات المتحدة، وطالبت بالمساواة بين شركاتها والشركات البريطانية[٢٣٢].

وبعد جدل طويل وافقت بريطانيا في عام ١٩٣٢ على سياسة الباب المفتوح مجدداً التي ذكرنا سابقاً أن اتفاق الخط الأحمر قد اغتالها، وتسمح هذه السياسة للشركات الأمريكية بالدخول في استغلال نفط الكويت، لكن شيخ الكويت يستغل التنافس، ويطلب أفضل الأسعار من كلا الطرفين المتقدمين، وهما: شركة «غولف» (Gulf) الأمريكية، والشركة الأنغلو ـ فارسية البريطانية، مما حدا الشركتين على الاتحاد في شركة واحدة. لكن البريطانيين كانوا لا يتركون الاتفاقية توقع قبل إضافة ما يشمل أمن وجودهم في الكويت، ومن ذلك ألا يكون ميناء الشويخ من أراضي النفط، لأنه كان محطة فحم للبحرية الملكية، على رغم التحول عن الفحم منذ الحرب العالمية الأولى، كما كان هناك أماكن لمعسكرات الجيش البريطاني، على رغم عدم وجوده في تلك الفترة. ويختم ويبستر (J. A. Webster) من مجلس الطيران بتساؤلات عن إمكان تدخل سلاح الجو الملكي لحفظ الأمن في حال الخلافات، وهل نتدخل لمصلحة الكويت التي هي تحت حمايتهم، أم لمصلحة الشركتين البريطانية والأمريكية[٢٣٣]!!

---

(٢٣١) انظر: [R/15/5/2378], 2 January 1925, in: Ibid., *Kuwait*, vol. 1, تقرير صادر عن وليامسون بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥. وانظر أيضاً: [FO 371/7717], 1 October 1923, رسالة من شاكبرغ (J. E. Shuckburgh) إلى وزارة الخارجية في الهند بتاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣.

(٢٣٢) انظر: [R/15/1/639], 29 March 1932, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, Kuwait*, vol. 1, pp. 541-540, رسالة من السفير الأمريكي راي أثرتون (Ray Atherton) إلى السير جون سيمون(Sir John Simon) في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٣٢.

(٢٣٣) [R/15/1/639], 19 March 1932, in: Ibid, pp. 535-534, من رسالة موجهة من وبستر إلى معاون الوزير للشؤون الخارجية بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٣٢.

لم تكن بئر «بحرة» الاستكشافية الأولى إيجابية، لكن البئر الثانية في «برقان» كانت إيجابية جداً، فقد تفجر النفط بكميات هائلة، ثم تبعتها ثماني آبار في المنطقة نفسها عام ١٩٤٢ قبل توقف النشاط النفطي، وسد الآبار بالأسمنت لما بعد الحرب، لصعوبة الحصول على المؤن، وإيجاد العمال. ثم استؤنف العمل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، وصدرت أول شحنة في عهد الشيخ أحمد الجابر في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٤٦ على السفينة البريطانية «فوسيلير» (Fusillier).

(٣) الصراع على نفط الساحل المهادن

لم يكن الصراع على نفط الساحل المهادن أقل حدة، بل نجد اللاعبين أنفسهم من الشركات البريطانية التي أخذ بعضها يصارع بعضاً فترة طويلة نسبياً، فلم ينتج النفط إلا متأخراً عن بقية دول المنطقة. وقد أرسل ونستون تشرشل[٢٣٤] في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٢١ يسأل كوكس عن إمكان دخول الشركة الأنغلو ـ فارسية للبحث عن النفط هناك. وكما في الكويت والبحرين، كان أهل الساحل المهادن يسألون عن إمكان وجود الماء أكثر من سؤالهم عن النفط (الكاز)، كما يسمونه. وفي أيار/ مايو ١٩٢٢ أبحرت السفينة الحربية «لورنس» (Laurence) إلى الساحل المهادن، ولم تعد إلا مع المقيم السياسي في الخليج الرائد آي. بي. تريفر (Major A. P. Trevor) ومعه تعهد من شيوخ أبو ظبي، ودبي، وعجمان، بألا يمنحوا امتياز النفط إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية. وتشير مراسلات عام ١٩٣٦ إلى أن أهل الساحل كانوا متشوقين آنذاك إلى النفط، وما يجلبه لهم من خير. ونلمس الشعور لديهم بأن الأمريكيين أنجح من البريطانيين في اكتشاف النفط واستخراجه، وهم جنس جديد من الأجانب لم يعرفه أهل الخليج، ولهم نجاح في البحرين والأحساء بعد إخفاق البريطانيين، إلا أن الشيوخ صرحوا للبريطانيين برغبتهم في عدم دخول الأجانب إلى ديارهم[٢٣٥]، ولا سيما إذا تذكرنا الإرث الذي ورثه أهل هذه البلاد من حروبهم المجيدة مع البريطانيين.

ونجد في مصادرنا[٢٣٦] ما يشير إلى عدم السماح حتى للبريطانيين بالوجود في

---

(٢٣٤) انظر: [R/15/1/618], and [FO 371/104408], in: Ibid, *Trucial States*, vol. 1;

وانظر أيضاً: [FO 371/7723], 22 June 1921,

رسالة من ونستون تشرشل (Winston Churchill) في وزارة الخارجية إلى الوكيل السياسي في الخليج كوكس (Cox) في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٢١.

(٢٣٥) انظر: [L/P& S/12/3835], in: Ibid., *Trucial States*, vol. 1, p. 51.

(٢٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٠، مفكرة رقم ٢٧١- ٣٥ من لاث وايت (J. G. Lath Waite) إلى ولتون (Walton) في الشركة الأنغلو- فارسية بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥.

الساحل المهادن، لأن الشيوخ يقولون: «نحن ببساطة لا نضمن سلامتهم». ونشير هنا إلى أن الساحل لم يعرف الوكيل السياسي البريطاني إلا قبيل الاستقلال بقليل، لأن الوكيل السياسي كان من أهل المنطقة، وكان في عام ١٩٣٧ سعيد العبد الرزاق الذي يقول عنه الوكيل السياسي في البحرين: «إن التاجر المعروف الحجي يوسف كانو يريد أخذ منصبه، لأن لـ «كانو» نفوذاً لدى الشيوخ، وله دور في مفاوضات النفط بين حاكم دبي خاصة والشركات النفطية».

ويبدو لنا أن النفط في الخليج لم يسبب فقط الخلافات بين الشيوخ على الحدود، ولا بين الشركات البريطانية نفسها، ولا بين الشركات البريطانية والأمريكية، بل بين رجال ذوي نفوذ ومغامرة. فنجد فرانك هولمز قد عاد ممثلاً لشركة الامتيازات النفطية، وهناك الحاج عبدالله وليامسون (Haji Abdullah Williamson) البريطاني الذي أسلم، وتحول من مترجم إلى رجل نفط وسياسة، وكان خصماً لهولمز، وقد أدت هذه الخصومة إلى طرده من دبي، على رغم أنه كان من المقربين إلى الحاكم(٢٣٧)، كما أن هناك الحاج كانو التاجر البحريني المعروف والسابق ذكره.

قامت شركة نفط العراق بتأسيس شركة تطوير نفط الساحل المهادن المحدودة (PDTC) عام ١٩٣٦ التي حصلت على امتياز نفط أبو ظبي في عام ١٩٣٩، شاملاً الحقول البرية والبحرية من الشيخ شخبوط، لكن النفط لم يتدفق إلا في عام ١٩٥٨ في حقل باب، وكان المنافس الوحيد هو شركة دارسي (DARCY) التي حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في المناطق البحرية عام ١٩٥٣، ومنها حصلت شركة توتال (TOTAL) الفرنسية عام ١٩٦٩ على امتياز حقل البخوش. وتحولت دارسي في عام ١٩٧٧ إلى شركة «أبو ظبي للعمليات البحرية» (ADMA)، كما دخلت شركة فيلبس للنفط عام ١٩٦٧، ودخل اليابانيون من خلال شركة نفط أبو ظبي المحدودة عام ١٩٦٩. أما دبي، فقد اكتشف فيها النفط عام ١٩٦٦، والشارقة عام ١٩٦٩، ثم عجمان عام ١٩٨٣، وأم القيوين عام ١٩٨٤، ورأس الخيمة عام ١٩٨٣، والفجيرة عام ١٩٨٠ ولم يكن يوجد فيها نفط.

أما عُمان، فقد بدأ استكشاف النفط فيها عام ١٩٢٥ على يد الشركة الأنغلو ـ

---

(٢٣٧) انظر: [L/P& S/12/3835], 14 May 1937, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, Trucial States*, vol. 1, pp. 337-339.

رسالة من الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم السياسي البريطاني في بو شهر في ١٤ أيار/مايو ١٩٣٧.

فارسية في منطقة ظفار[٢٣٨]، وفي عام ١٩٣٧ حصلت مجموعة شركة نفط العراق على امتياز للنفط. واستمرت الاستكشافات إلى عام ١٩٦٠، لكن جهودها ذهبت أدراج الرياح بعد أن أصبحت جميعها تعمل تحت اسم «شركة تنمية نفط عُمان»، فغادرت جميعها ولم يبق إلا شركة «شل» الهولندية التي اكتشفت النفط في عام ١٩٦٢.

(٤) الصراع على نفط الأحساء

يعود الصراع على النفط في الأحساء في العربية السعودية إلى شتاء عام ١٩٢٢، حينما تابع الرائد فرانك هولمز (Frank Holmes) عن قرب المحادثات التي أجراها السير بيرسي كوكس مع ابن سعود في العقير. وقد تقدم بطلب للبحث عن النفط في الأحساء، وتتضح صورة الصراع البريطاني ـ البريطاني عندما أشار كوكس إلى ابن سعود بالتريث، وكان رأيه أن شركة إيسترن أند جنرال سيندكت التي يمثلها هولمز هي في الأساس شركة مالية في لندن، وليست نفطية مثل الشركة الأنغلو ـ فارسية للنفط التي كان يأمل كوكس في حصولها هي على العقد، لأن للحكومة البريطانية فيها أسهم الأغلبية، وكانت قد تقدمت لابن سعود من أجل الامتياز النفطي أيضاً. وكان هولمز النيوزلندي الأصل رجلاً ذا شخصية تثير الجدل، فقد قابل مسؤولي وزارة الهند، وكان عمله وعمل شركته ينحصران في شراء امتيازات النفط لكونه بريطانياً، ثم كان يقوم هو وشركته بـ «تهريب» هذه الامتيازات إلى جهات أخرى.

وقد أشار كوكس على هولمز أيضاً بالتريث، لأن الحكومة البريطانية غير قادرة على توفير الحماية لمشروعه. وفي أيار/ مايو ١٩٢٣ حصل هولمز من السعوديين على امتياز نفط الأحساء، بناءً على نصيحة أمين الريحاني لابن سعود عندما استشاره في ذلك. وكان رأي الريحاني الذي قرأ مسوّدة العقد هو قبول شركة هولمز التي لا تأثير من الحكومة عليها، لأن الشركة الأخرى حكومية[٢٣٩]. ونزيد هنا أن الصراع البريطاني ـ البريطاني كان مريراً، فهولمز كان يعرف أن حكومته ضده، وأن كوكس ضده، ويؤكد ذلك أن ابن سعود لم يعطه الامتياز إلا «بعد سحب الحكومة البريطانية لاعتراضها»[٢٤٠]. ولم يأت هذا هيناً، فقد احتجت الشركة الأنغلو ـ فارسية على منح

---

(٢٣٨) انظر: *Muscat and Oman,* [L/P &s/10/994]; [R/15/1/625]; [FO 371/7723], and [FO 371/1044081], in: Ibid.,
اتفاقية النفط بين السيد سعيد بن تيمور والأنغلو- فارسية في ١٨ أيار/ مايو ١٩٢٥.

(٢٣٩) فيلبي، **مغامرات النفط العربي**، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٢٤٠) المصدر نفسه، ص ١١٣.

ابن سعود هولمز نفط الأحساء، باعتبار أن ابن سعود وريث الدولة العثمانية، ولذلك يجب أن يلتزم بحق الشركة الذي نالته في تلك المناطق، بناء على امتياز سابق من سلطات البصرة عام ١٩١٣ للتنقيب عن النفط في الأحساء. وقد أرسلت أرنولد ويلسون ليفاوض ابن سعود الذي اعتذر بأن مجلس الأعيان برئاسة والده أقر الامتياز ولا سبيل إلى إلغائه[٢٤١].

دفعت شركة هولمز إيجار السنة الأولى لابن سعود، وهو ثلاثة آلاف جنيه ذهباً، على رغم فشل جيولوجي الشركة السويسريي الأصل في اكتشاف أي نفط، كما تم دفع القسط الثاني في صيف عام ١٩٢٤، ولم يتوقف الجيولوجيون عن التنقيب، لكن ـ كما توقع كوكس ـ بذل هولمز أقصى جهده لإثارة انتباه شركات النفط الكبرى، وكان يملك امتياز النفط السعودي منذ عام ١٩٢٣، ونفط المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية الذي حصل عليه عام ١٩٢٤، وامتياز النفط البحريني الذي حصل عليه عام ١٩٢٥. وقد عرض هذه الامتيازات على شركة شل، وعلى الشركة الأنغلو ـ فارسية، لكن العرض رُفض، لأنه بناء على الاتفاق مع ابن سعود كان سينقضي وقت حق الامتياز في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٧ من دون أن يظهر النفط.

لم تبق الجزيرة العربية بمنأى عن تأثيرات الكساد الاقتصادي[٢٤٢] الذي ساد العالم في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، فانكمش النشاط في أسواق الحج الذي يمثل أبرز نشاط اقتصادي في البلاد من حيث فائدته المباشرة للحكومة التي اعتادت على فرض ضرائب مختلفة على الحجاج القادمين، وعلى السلع والأغذية التي يستوردها تجار الحجاز خصيصاً لموسم الحج. ومما زاد المشكلة تعقيداً أن تلك الأزمة التي أدت إلى خفض عدد القادرين على الحج، جاءت متزامنة مع احتلال ابن سعود الحجاز، وما أثاره ذلك من فزع بين مواطني البلاد المجاورة، بعد أن تسربت أنباء مغرضة عن وحشية السلفيين، وهدمهم الأضرحة والقبور. وهكذا، فإن حالة الخوف تفاعلت مع الظروف الاقتصادية الحرجة التي أحاطت بالعالم، فوصل عدد الحجاج إلى أقل من ٢٥ ألفاً، بعد أن كان المعدل المعتاد يصل إلى ١٥٠ ألف مسلم، يرفدون الدورة الاقتصادية المحلية بالجزء الأعظم من وارداتها المالية. وخلال تلك الفترة كانت

---

(٢٤١) إبراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩ ـ ١٩٤٧: دراسة وثائقية**، ص ٢٣٠.

(٢٤٢) انخفض بين الفترة (١٩٢٨ ـ ١٩٣٨) حجم التجارة الدولية في المنتجات الصناعة بنسبة ١٣ بالمئة، على رغم أن انتاجها شهد زيادة قدرها ٢٠ بالمئة، وانخفضت صادرات بريطانيا في الفترة نفسها بنسبة ٢٢ بالمئة والصادرات الأمريكية ٢٦ بالمئة والألمانية ٣٨ بالمئة والفرنسية ٤٥ بالمئة، وانتهى دور بريطانيا كمصدر صاف لرؤوس الأموال، كما انخفض الطلب على السلع الغذائية وهي المواد الأولية التي تنتجها المستعمرات.

الأزمة المالية ترهق حكومة ابن سعود إلى درجة شديدة الحرج [٢٤٣].

في تلك الظروف الاقتصادية درست شركة ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي عرض هولمز نظرياً، ولم تتشجع بسبب احتمال تدخل البريطانيين في العمليات التي تتم في الأراضي التي تحت سيطرتها. وقد تولت شركة فرعية لشركة غولف أويل أخذ امتياز المنطقة المحايدة والبحرين في اللحظات الأخيرة، وفي الوقت نفسه تم إلغاء حق امتياز هولمز في الأحساء عام ١٩٢٨، بعد تأخر الشركة في دفع ما عليها منذ عام ١٩٢٥. وبعد مباحثات طويلة شارك في جانب مهم منها هاري سانت جون فيلبي (Harry St. John Philby) مندوب بريطانيا السابق لدى ابن سعود، صدر مرسوم ملكي في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٣، يعطي امتياز النفط مدة ستين عاماً لشركة وصفت بـ «النحس» (Jinx) طوال تاريخها، حتى دخلت السعودية[٢٤٤]، وهي شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا «سوكال» (SOCAL) التي باشرت الحفر بعد أقل من أربعة أشهر من تاريخ العقد. وتم حفر أول بئر في قبة الدمام عام ١٩٣٥، وكانت النتيجة مخيبة للآمال، ما جعل الشركة تواصل الحفر في جدية حتى تفجر النفط بكميات كبيرة من البئر رقم (٧) في الدمام[٢٤٥] عام ١٩٣٨، لتتوالى بعدها الاكتشافات النفطية، ولتجهز هذه الحادثة مسرح العلاقات الدولية، لعرض واحدة من الروابط التي يوثق عقدها النفط، وهي العلاقات السعودية ـ الأمريكية.

لكن حاجة شركة «سوكال» ـ المشار إليها ـ إلى رأس المال أدت إلى قبولها بدخول شركة «تكساكو» شريكاً لها، وتم تصدير النفط في الأول من أيار/مايو عام ١٩٣٩ عندما أدار الملك عبد العزيز أنبوب النفط لتحميل الناقلة الأمريكية «سكوفيلد» (Scofild) من رأس تنورة، وأصبحت «سوكال» تعرف باسم (California-Arabian Standard Oil Company). وحتى ذلك الوقت، لم تكن الحكومة الأمريكية تشعر بقيمة الاتفاق النفطي مع السعودية، لا من ناحية تجارية، ولا من ناحية سياسية، وقد فشل ملاك الشركة في البداية في إقناع إدارة الرئيس روزفلت (Roosevelt) بالأهمية الاستراتيجية التي سيقود إليها عقد الامتياز، ثم تحسن الوضع بتقديم المندوب الأمريكي في القاهرة أوراق اعتماده للملك عبد العزيز.

قلنا إن شركات النفط سيطرت على مقدرات المنطقة اقتصادياً، بما يعنيه ذلك

---

(٢٤٣) الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/2.htm>.

(٢٤٤) Vicker, *The kingdom of Oil; the Middle East: Its People and its Power*, p. 61.

(٢٤٥) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التنقيب عن البترول في الوطن العربي**، ص ٩٥.

من سيطرة في بقية المجالات. وقد لفتنا النظر إلى ابتكار العمليات المشتركة. ونشير هنا إلى أن مرحلة ما بين الحربين شهدت أيضاً ابتكارات أخرى في السياسات النفطية للشركات الكبرى. فقد قُسِّمَ العالمُ بناءً على المناطق التي فيها نفط، وبناءً على من يستخرج هذا النفط، وحُدِّدَت المناطق التي يباع فيها النفط المكرر، ومن يحق له أن يبيع هنا، ومن يحق له أن يبيع هناك، وظهرت مناطق تسويق ملونة، مثل المنطقة الزرقاء شرق السويس التي لا يحق لشركة «إكسون» الأمريكية البيع فيها إلا بما يقل عن ٥ بالمئة من النفط المستخرج من الكويت أو إيران، لأن شرق السويس حكر لعمليات البيع لمصلحة شركة النفط البريطانية. والاتفاق الآخر بأحقية الشركة البريطانية بدفع حصة شريكتها في نفط الكويت شركة غولف، ليس من نفط الكويت بالضرورة، بل يمكنها دفعه من نفط إيران[٢٤٦].

ج ـ امتيازات شركات النفط العاملة في المنطقة وموقف إمارات الخليج منها

(١) نفوذ شركات النفط العاملة في المنطقة

(أ) الشركات البريطانية

أدركت أوروبا في وقت مبكر أن الدولة المتفوقة تحتاج إلى إمبراطورية ذات امتداد عالمي، كإطار للتبادل المنظم للمواد الخام والرساميل والسلع المصنّعة، فكانت أوروبا تبني قوتها عن طريق الاستعمار والسيطرة على الثروات الطبيعية لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكانت بريطانيا وشركاتها النفطية خير مثال على ذلك. فقد توجهت الشركات منذ البداية إلى استثمار النفط خارج أراضيها، لأن النفط لم يظهر في الجزر البريطانية. وفي تلك الحقبة كانت الشركات البريطانية تصول وتجول في بلاد العالم المترامية من أدناه إلى أقصاه، بعكس الشركات الأمريكية التي لم تخرج بحثاً عن النفط إلا بعد أن شغلت أموالها داخل القارة الأمريكية، ولم يعد هناك متنفس مربح للاستثمار، فشرعت الشركات الكبرى، ولا سيما ستاندرد أويل أوف نيو جرسي تخطط لتوسيع أعمالها في الخارج[٢٤٧]، وراحت تسعى لجعل العالم كله سوقاً لها، لأن السوق الأمريكية أضحت صغيرة بالنسبة إلى إمكاناتها وطموحاتها.

وقد وفق المغامر البريطاني وليم دارسي في اكتشاف النفط في مسجد سليمان جنوب غرب فارس عام ١٩٠٨، فأسس الشركة الأنغلو ـ فارسية للنفط (Anglo-Persian Oil Co). وقبيل الحرب العالمية الأولى، قررت الحكومة البريطانية اعتبار

---

(٢٤٦) Blair, *The Control of Oil*, pp. 42-43.

(٢٤٧) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Made*, p. 61.

النفط سلعة استراتيجية، لأنها أدركت أهميته، وبناء على ذلك، عزمت على التدخل مباشرة كي تحمي شركاتها النفطية، وتدعمها لتحصل على استثمارات جديدة، وكي تراقبها، وتضمن انتظامها على الخط الذي رسمته الحكومة، ولا سيما في زمن الحروب. ولهذا شرّعت قانوناً يفرض مشاركة الحكومة في أسهم شركة النفط الأنغلو ـ فارسية، لأنها الشركة البريطانية الرئيسية لإنتاج النفط. واستطاعت الحكومة البريطانية أن تدخل في الشركة بالفعل في ٢٠ أيار/ مايو ١٩١٤ بعد أن ضخت مليوني جنيه إسترليني، حصلت بمقتضاها على أغلبية أسهم الشركة. ولم يكن ذلك إلا لتستطيع تأمين النفط لبوارجها الحربية التي أصبحت تسير بالنفط بدلاً من الفحم منذ عام ١٩١٣، بتوجيهات من وزير البحرية ونستون تشرشل. لقد كان من مظاهر تدخل الحكومة في الشركة أن عيّنت عضوين في مجلس الإدارة يمثلانها، ويتمتعان بحق الفيتو على قرارات الشركة. وفي الوقت نفسه أجبر المقيم السياسي البريطاني في الخليج بعض حكام الخليج على التوقيع على تعهد يقضي بأنه إذا ظهر النفط في أراضيهم، فعليهم ألا يمنحوا الامتياز لأي شركة أجنبية إلا لتلك التي تحدّدها بريطانيا.

لقد كان دخول الحكومة في الشركة بمثابة قوة دافعة لعملياتها، لأن وزارة الخارجية أصبحت برجالها المدنيين، والبحرية برجالها العسكريين في خدمة أهداف الشركة في أنحاء الإمبراطورية البريطانية. ومثلت سنون ما بين الحربين قمة ازدهار الشركة، فلم يشمل نشاطها فارس فحسب، بل شمل أيضاً العراق، والكويت، وليبيا، وكندا، وأمريكا الجنوبية، وأفريقيا، وأوروبا. وفي تلك الفترة أيضاً جرت أعنف معاركها في الخليج العربي مع الأمريكيين، ومع تاجر الامتيازات فرانك هولمز (Major Frank Holmes) وشركته «ذي إيسترن أند جنرال سيندكت» (The Eastern and General Syndicate).

لقد كان نفوذ الشركة الأنغلو ـ فارسية كبيراً، ولم تتوان عن استخدام الرجال من خلفيات عمل متعددة من سياسيين، وعسكريين، وتجار، وصناع. فها هو ذا السير كوكس يظهر في العقير عدم تحمسه لما عرضه هولمز على ابن سعود، لكي يحصل على امتياز النفط في الأحساء، ولم يتردد كوكس في التصريح بوجوب الانتظار حتى وصول جواب الشركة الأنغلو ـ فارسية، وأكد له أن الوقت غير ملائم، وأن الحكومة البريطانية لا تستطيع حماية المشروع ولا دعمه سياسياً(٢٤٨). كما أشار إلى ابن سعود بأنه غير موافق على عرض هولمز، وأن الألفي جنيه التي يرغب في الحصول

(٢٤٨) انظر: جواد العطار، **تاريخ البترول في الشرق الأوسط، ١٩٠١ ـ ١٩٧٢** (بيروت: دار الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٧)، ص ٣٢، <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/2.htm>.

عليها مقابل إعطاء الامتياز قد تؤثر في المعونة التي يحصل عليها من الحكومة البريطانية كل عام، والتي تزيد أحياناً على ستين ألف جنيه إسترليني.

ومن ذلك أيضاً ما قامت به لرد التدخل الأمريكي ـ كما تعتقد ـ في الحصول على نفط السعودية، فقد جندت السير ستيفان لونغريدج (Stefan Long-ridge)، وهو مدير مستعمرات سابق، وأرنولد ويلسون، وهولمز نفسه الذي اعتبرته الشركة البريطانية خبيراً في التفاوض مع السعوديين، لكنه كان لا يزال في نظر الحكومة السعودية مديناً بستة آلاف جنيه إسترليني للملك، وهي إيجار الأراضي التي سبق له التعاقد مع الملك على التنقيب فيها، ثم غادرها من دون اتفاق على إلغاء العقد. وهكذا وجد الوفد البريطاني أن وجود هولمز يزيد من تعقيد الأمور، فطلب السير لونغريدج منه مغادرة البلاد.

(ب) الشركات الأمريكية

تعد الشركات النفطية الأمريكية نفسها أكبر من حكومة بمفردها، فهي ـ كما اعتبرتها وزارة الخارجية الأمريكية ـ شكلٌ من أشكال الحكومة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، والمفوضة بصياغة الدبلوماسية الأمريكية في البلدان المنتجة للنفط[(٢٤٩)]، وهي ـ نظراً إلى قوتها الضاربة، وتأثيرها في صناعة القرار السياسي في حكومات الدول العظمى، فضلاً عن الدول الصغيرة ـ تبدو كما لو كانت شكلاً من أشكال الحكومة العالمية التي تحدث عنها بعض الفلاسفة، بل إنها ـ بعكس كثير من الحكومات ـ استطاعت البقاء، على رغم اجتيازها حربين عالميتين مدمرتين، كانت هي في خضمهما[(٢٥٠)]. لقد كان للشركات الأمريكية من النفوذ والقوة ما جعلها تحضر مؤتمر باريس عام ١٩١٦، وكانت شرسة في المطالبة بحقوقها، فقد أعلنت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي على لسان أحد مندوبيها إلى المؤتمر أنها تعد قيام بريطانيا بتنظيم سيطرة منفردة أو احتكار لاستثمارات النفط في الشرق الأوسط، أخطر من انتصار ألمانيا، لو تحقق في الحرب[(٢٥١)]. كما كان من مظاهر قوة الشركات الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى تنظيم حملة واسعة النطاق ضد ما اعتبرته تفرداً من جانب بريطانيا بمناطق النفط. وشنّت الشركات حملة تنديد إعلامي بالروح العسكرية التي تحرك السياسة البريطانية، كما تضمنت تحريض

(٢٤٩) Sampson, Ibid., p. 149.

(٢٥٠) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٢٥١) انظر: أندره نوسشي، **الصراعات البترولية في الشرق الأوسط**، نقله إلى العربية أسعد محفل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١)، ص ١٥٩، <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/2.htm>.

وزارة الخارجية الأمريكية على حماية دعاوى الشركات بحقها في نفط البلاد العربية، والضغط على حكومة لندن للاعتراف بتلك الحقوق المزعومة. وأبلغ السفير الأمريكي الخارجية البريطانية بعدم اعتراف واشنطن بامتياز شركة النفط التركية، وأنها تعتبره غير قانوني. ومن تلك الشركات الأمريكية التي قادت الاستكشافات النفطية في الخليج الشركات التالية:

ـ ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا المعروفة اختصاراً باسم «سوكال» (SOCAL)، والاسم التجاري «شيفرون» (Chevron)، وتعمل في العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وإيران.

ـ ستاندرد أويل أوف نيو جرسي التي عرفت في ما مضى باسم «ستاندرد أويل»، واسمها التجاري «إكسون» (Exxon)، وتعمل في العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وإيران.

ـ موبيل أويل (Mobil Corp). التي عرفت في ما مضى باسم «ستاندرد أويل أوف نيويورك» أو «سوكوني فاكيوم» (Socony-Vacuum)، وتعمل في العربية السعودية، والكويت، وقطر، والإمارات.

ـ شركة تكساس المعروفة بالاسم التجاري «تكساكو» (Texaco)، وتعمل في العربية السعودية، والكويت.

والشركات الأربع السابقة هي المالكة لشركة أرامكو العملاقة التي تعمل في استثمار النفط السعودي. وباستثناء تكساكو، فإن الشركات الثلاث الأخرى كانت أعضاء في التجمع الضخم الذي أسسه جون روكفلر، أعظم رجال النفط في التاريخ، وأكثرهم وحشية. وحينما انفرط عقده بتأثير القوانين المضادة للاحتكارات، حافظت الشركات الثلاث على رابطة وثيقة في ما بينها، فكلها تبيع النفط بالسعر نفسه، وتحمل الاسم نفسه «ستاندرد»، كما أن المساهم الرئيسي في كل منها كان جون د. روكفلر، وفي السنوات التالية قيّض لها أن تجتمع لتمارس أعمالاً مشتركة في الخارج.

(٢) توازن القوة بين الشركات والحكومات المحلية

(أ) الخلل في توازن القوة

يجمع أهل القانون أنه لسريان مفعول العقود يجب أن تتوافر فيها بعض الشروط التي منها أن يكون طرفا العقد على حد سواء من القوة والمعرفة بموضوع العقد، وإذا كان ثمة تفاوت أصلي بينهما، فيجب ألا يكون متعلقاً بموضوع العقد، وإلا شابه عنصر الإكراه الضمني أو الظاهر، ما يؤثر في قانونية التعاقد. وبالنظر إلى الظروف

التي أحاطت بالاتفاقيات التي تعاقدت عليها إمارات الخليج مع شركات النفط، نجد أن إمارات الخليج الا القليل منها قبلت شروط الشركات، مع عدم مطالبتها بالشروط المناسبة في الاتفاقية، وبعد ذلك تساهلت في مراقبة تنفيذ الشروط البسيطة التي وضعتها.

إن توافر القوة بشكل ساحق في طرف وانعدامها تقريباً في الطرف الآخر، يلقي ظلالاً من الشك على أهلية الطرف العربي في المفاوضة، ففي مجال التفاوت في القوة كان الطرف الأجنبي منتمياً ومدعوماً من حكومة بلاده، وهي بالضرورة إحدى الدول الكبرى ذات القوة والنفوذ الواسع، بخلاف إمارات الخليج، وإيران، والسعودية التي كانت دولاً فقيرة لم تكتمل بنيتها السياسية[٢٥٢]. لقد كان الخلل في توازن القوة بين الشركات النفطية والحكومات المحلية السمة المميزة لعقود التنقيب في تلك المرحلة من الزمن، مما جعل أغلب الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركات على حساب مصالح شعوب تلك البلاد ومستقبلها.

لقد كانت جميع الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الغربية في المنطقة تحوي صفات عامة متشابهة في أكثر النواحي، على رغم وجود فوارق قليلة في التفصيلات، فقد كانت جميعها نتيجة مفاوضات بين بلاد غير مستقلة سياسياً، وغير متقدمة اقتصادياً وفنياً، وبين شركات على درجة عالية من المهارة، والبراعة، والحنكة، والتجربة من جميع النواحي. وبالإضافة إلى هذا وذاك، فهي تتمتع بدعم ومعاضدة حكوماتها، وهي جميعاً حكومات قوية تسيّر دفة العالم وتهيمن عليه. لقد كانت قوة الضغط التي تملكها الشركات كبيرة، وكانت الإمارات لا تملك شيئاً منها، وكان من عوامل إضعاف موقفها التفاوضي أن الجزء الأكبر من الوقت الذي استغرقته المفاوضات مضى في الجدل حول المبلغ الذي ستدفعه الشركات، أما الجوانب الأخرى من الاتفاقية التي تتجاوز في أهميتها مسألة الثمن الفوري للعقد، والتي تتعلق بمستقبل البلاد، فلم تنل الحد الأدنى من الاهتمام والدراسة والبحث المطلوب[٢٥٣].

أما التفاوت في المعرفة بموضوع العقد، فقد تميزت الشركات في المفاوضات حول الامتياز بمعرفة عميقة ومفصلة عن موضوع التعاقد، لأنها تمثل هيئة متخصصة في عقود النفط وصناعته، ووراء الشركات من الخبرة والتجربة سنون طوال، ولها قدر من المعرفة غير قليل بمنطقة الشرق الأوسط عامة، ونفطها خاصة، في الوقت

(٢٥٢) وليد حمدي الأعظمي، **العلاقات السعودية الأمريكية** (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٢)، ص ١٧١.
(٢٥٣) فيلبي، **مغامرات النفط العربي**، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

الذي كان فيه الطرف العربي جاهلاً تماماً بموضوع العقد، ولم يكن ضمن الوفود أي متخصص في الاقتصاد، ولا أي خبير في القانون، ولا أي جيولوجي، أيْ لم يكن هناك أيُّ رجل قادر على التفاوض مع الغربيين بمنطقهم(٢٥٤).

ومن المعروف أن الدول الناقصة السيادة هي التي في أراضيها مراكز قوى مستقلة عن الحكومة قادرة على القيام بالأعمال التي هي عادة من شأن الحكومة، كما يحصل عادة في البلاد الخاضعة لنفوذ خارجي، أو التي تتحكم فيها قوى أجنبية عن طريق النفوذ الخفي في جوانب حياتها السياسية، كما يحدث عادة في جمهوريات الموز(٢٥٥)، حيث تتحكم الشركات الأمريكية التي تستثمر الثروات الطبيعية المحلية في الحياة السياسية للبلاد، فتعزل من تشاء، وتنصّب من تريد. وفي الامتيازات النفطية لا يختلف الحال كثيراً، فالثروات النفطية الموجودة في بلد ضعيف تنتقل جميعها إلى قبضة شركة احتكارية تشكل دولة حقيقية داخل الدولة، وغالباً ما تكون أقوى من الدولة مانحة الامتياز نفسها. وكان إعفاء هذه الشركات من الضرائب المحلية وحصانة رجالها من القوانين نوعاً من الحصانة الإقليمية للامتيازات، وهو مفهوم كثيراً ما كان يعززه إمكان استخدام جهاز أمن خاص للشركة. ولعل أوضح تدخل لشركات النفط في الحياة السياسية في الخليج العربي نراه في ما فعلت الشركات البريطانية عندما عقدت حلفاً مع الشركات النفطية الأمريكية، للإطاحة بالزعيم الإيراني محمد مصدق عام ١٩٥٣ عن طريق انقلاب عسكري أعاد الشاه إلى الحكم بعد أن فرّ خارج بلاده(٢٥٦).

كما أن أوضح دليل على ما ذهبنا إليه من انتزاع الشركات للسيادة الوطنية لدول النفط هو ما أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٥١ لرفع الغبن عن تلك الدول، فقد شهدت

---

(٢٥٤) *Global Interests in the Arab Gulf* (conference), edited by Charles E. Davies (Exeter, UK: University of Exeter, 1992), p. 67.

(٢٥٥) أدى تحالف الدولة في الولايات المتحدة مع رؤوس أموال شركاتها إلى سيطرتها على نشاط زراعة وإنتاج ونقل الموز في مناطق الكاريبي ووسط أمريكا الجنوبية، مثل شركة الفواكه المتحدة عام ١٨٧٠ وستاندرد فرويت أند ستيمشيب عام ١٩٢٩، في كوستاريكا وغواتيمالا، وإلى تشكيل قوة ضغط على السلطة المحلية في تلك البلاد فأصابتها بالفساد، وخلقت طبقة جديدة من الحكام العاملين في خدمة تلك الشركات قبل الحفاظ على المصالح الوطنية، وخلقت سلماً سلطوياً يقوم على دكتاتورية فردية مدعومة بالشركات الأجنبية أو بقوات البحرية الأمريكية بشكل مباشر، أو عبر أجهزة المخابرات المركزية التي كانت لها يد في تغيير الأنظمة عبر الانقلابات الداخلية، أو تزييف الانتخابات، ونشأت وظيفة «السيد الرئيس» التي عبر عنها الكاتب الأمريكي اللاتيني الكبير ميغيل أنخيل أستورياس في رواية له بهذا الاسم، حتى أصبحت مسألة تغيير السلطة المحلية في جمهوريات أمريكا اللاتينية عملية تقليدية من عمليات السياسة الأمريكية، تطبيقاً للعقيدة المسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية المعروفة باسم «عقيدة جمهوريات الموز».

(٢٥٦) *Global Interests in the Arab Gulf*, p. 88.

نهاية عقد الأربعينيات درجة متطورة من الوعي الوطني في بلاد العالم الثالث، فلجأت إلى المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، طمعاً في استصدار وثيقة أو قرار يشكل الغطاء السياسي للإجراءات اللاحقة التي قد تقوم بها هذه الدول ضد الشركات، وإثر ذلك شكلت الأمم المتحدة لجنة خاصة لبحث قضية الامتيازات النفطية في العالم الثالث، وأصدرت تقريراً في عام ١٩٥١ جاء فيه: «إن شروط الامتيازات التي حصلت عليها شركات النفط الغربية تعطي هذه الشركات درجة من حرية التصرف تعزلها عزلاً جوهرياً عن اقتصادات أقطار الشرق الأوسط. فإنتاج هذه الشركات تحدده الاعتبارات العالمية أكثر مما تحدده الظروف المحلية لتلك البلدان، وفضلاً عن ذلك، فهذه الشركات هي التي توفر وسائل النقل اللازمة وتملكها سواء كانت هذه الوسائل خطوط أنابيب أو بواخر لشحن نفط الشرق الأوسط إلى أسواقه، وهي أيضاً التي تضمن هذه الأسواق، سواء في أوروبا الغربية أو غيرها من جهات العالم. ويضاف إلى ذلك أن العملات الأجنبية الناتجة من مبيعات النفط تعود إلى الشركات مباشرة، فتحتفظ بالقدر الأكبر منها، وعلى ذلك فإن تأثير عمليات النفط في أقطار الشرق الأوسط المنتجة إنما هو تأثير غير مباشر، ولا يحقق إلا فوائد محدودة[٢٥٧].

وبناء على هذا القرار تنادت بعض الحكومات إلى تعديل عقود الامتيازات، بما يعطي الحكومات المحلية في البلاد المنتجة إشرافاً أكبر على مصادرها الطبيعية، لكن الشركات الغربية قاومت ذلك بعنف، ثم خرج قرار شديد الاعتدال، وينصّ القرار[٢٥٨] على أن الدول الأعضاء في الجمعية العامة تمارس حقها في استخدام واستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية عندما ترى ذلك ضرورياً لتقدمها وتطورها الاقتصادي، وعليها حينما تمارس هذا الحق أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى المحافظة على الثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي بين دول العالم، بشكل لا يتناقض مع سيادتها. كما تضمّن القرار توصية للدول الأعضاء بالامتناع عن أي عمل مباشر، أو غير مباشر يقصد به عرقلة ممارسة أي دولة لسيادتها على مواردها الطبيعية.

وعلى رغم اعتدال هذا القرار، وتضمينه بعض مطالب الدول الصناعية، إلا أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية صوتت ضده. وهذا الموقف السلبي لم يثر استغراب الأعضاء الآخرين، فالولايات المتحدة وبريطانيا كانتا يومئذٍ تستأثران بالسيطرة على ٨٠ بالمئة من تجارة النفط العالمية، ولذلك فهما المتضررتان الرئيسيتان

(٢٥٧) نقلاً عن تقرير: [الأمم المتحدة]، «اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط،» ([١٩٥١])، ص ٦١، <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/2.htm>.

(٢٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

من تحويل مبدأ السيادة الوطنية إلى واقع عملي في البلدان المنتجة للمواد الخام.

وفي مطلع الخمسينيات كشف الستار عن اتفاقية أكناكاري (Achnacarry)[٢٥٩] عام ١٩٢٨، وعن الكارتل الاحتكاري الذي تشكل انطلاقاً منها، وتبيّن للدول المنتجة للنفط، ولدول العالم الأخرى أنها كانت ضحية التعاون بين شركات النفط الكبرى التي احتكرت إنتاج النفط وتسعيره وتسويقه في أرجاء العالم بأجمعه، وعملت بأساليب أقل ما يقال فيها إنها وحشية، وذلك لاستغلال ثروات البلاد النامية، ونهبها، وإجبار حكومات تلك الدول على الخضوع لمشيئة الهيئات التي شكلها أقطاب صناعة النفط لتنسيق عملياتهم الدولية[٢٦٠]. وأخيراً تم التوصل إلى قرار في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ يتضمن بنوداً تعترف بسيادة الدولة على ثرواتها، وبحقها في تأميم المشروعات والاستثمارات التي تملكها شركات أجنبية في أراضيها، بشرط إعطاء تعويض مناسب من أجل المحافظة على التوازن، وعدم الإضرار بالاتفاقات والعلاقات الدولية[٢٦١].

(ب) موقف إمارات الخليج من الشركات وامتيازاتها

لم تفتح منطقة الخليج العربي ذراعيها بترحاب للقادمين الجدد عند انتشار خبر اكتشاف النفط في الأحواز في فارس وما جلبه من أموال، بل كانت في تلك الفترة حذرة تسعى لمعرفة أهداف تلك الشركات، كما فعلت سابقاً مع أساطيل البرتغاليين والفرنسيين. لكن ذلك لم يطل، فقد أرسل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين رسالة إلى الرائد آي. بي. تريفر (A.P. Trevor)، يسأله عن إمكان البحث عن النفط في البحرين، لأن هناك تسرباً نفطياً في جنوب البلاد وفي قاع البحر منذ عام ١٩١٠، وكان رد الوكيل البريطاني في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩١٤ هو أن الجواب عن هذا السؤال ما زال في بريطانيا، ولا يعلم إن كان هناك نفط أم لا، لكنه يعود ليذكره

---

(٢٥٩) نشبت حرب تخفيض أسعار ساخنة بين ستاندارد نيوجرسي الأمريكية وشركة شل البريطانية - الهولندية، انطلاقاً من أسواق الهند، ما أفقدهما قدراً هائلاً من أرباحهما، وأصبحا في حالة تشير إلى قرب الإفلاس. وقد تداعت الشركات البترولية الكبرى الأعضاء في اتفاقية الخط الأحمر إلى تدارس الأمر، واستطاعت جمع الأعضاء في آب/ أغسطس ١٩٢٨ في قلعة اكناكاري في اسكتلندا، وكان بين الحضور السير جون كادمان ممثل الأنغلو ـ فارسية، وهنري ديتردنغ ممثل شل، ولتر تيغل ممثل ستاندرد أويل أوف نيو جرسي. وقد توصلوا إلى اتفاق باسم اتفاق «أكناكاري (Achnacarry) أو (As Is)» وبقيت الاتفاقية سرية حتى عام ١٩٥٢، ولم تنفذ قط بحذافيرها، فالشركات الصغرى، كانت تتسلل هنا وهناك والنفط الروسي كان يملأ الأسواق، إلا أن تلك المبادئ طبعت بصماتها بوضوح على الصناعة البترولية طيلة الثلاثين سنة التالية.

(٢٦٠) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Made*, p. 73.

(٢٦١) متى، **الخليج العربي من الإستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨ ـ ١٩٧٨)**، ص ٦٥ـ ٦٦.

بألا يعطي حق الامتياز إلا لمن توافق عليه بريطانيا(٢٦٢). وما يهمنا في ذلك هو الشعور المبكر بقيمة النفط من قبل حكام الخليج، وقد أكرم الله عيسى بن علي الذي كان له جولات خصام مع البريطانيين(٢٦٣)، بسبب حرصه على البحرين، باكتشاف ثروات بلاده في عصره، فلم تمض خمس سنوات إلا وكان فرانك هولمز يحفر الآبار الارتوازية في عام ١٩٢٤ ليخرج الماء العذب وسط فرحة الأهالي. وكسب الرائد هولمز شعبية كبيرة بينهم، لكنه كان يبحث عن شيء آخر هو النفط. وقد حصل من الحاكم على امتياز لمدة عامين تبدأ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥، كما أكرم الله أهل البحرين بالثروة النفطية التي جعلتهم يهجرون الغوص والفاقة، وجعلتهم منذ وقت مبكر مختلفين عن بقية شعوب الإمارات الخليجية الأخرى، فأصبحوا أكثر تعلماً من غيرهم، ويرى البعض أنهم سبقوا غيرهم بثلاثة أجيال على الأقل. وكانوا موجودين في الشركات النفطية في البحرين، وبقية دول الخليج العربي(٢٦٤)، وكان من نتائج التعليم في البحرين الوعي المبكر بالقضايا التي تهم أمن وطنهم، وكانت العلاقات البريطانية ـ البحرينية من خلال النفط سبباً للكثير من القلاقل في البحرين.

ولكن هل كان أهل الخليج ضحية احتكار شركات تنافس بعضها على امتيازات النفط من دون أن تجتهد في استخراجه؟ أم أنهم كانوا حريصين على ألا يعطوا الامتياز إلا لمن يستغله، لا لمن يشتريه ويحتكره حتى يبيعه لاحقاً؟ ما نعرفه أن هؤلاء قوم من أهل الصحراء يستطيعون التفريق بين الماء والسراب، وقد استغلوا فرصة اكتشاف النفط في أراضيهم، بقدر ما خدمتهم الظروف. وتشير المراسلات التي بين أيدينا إلى تصاعد التنافس بين شركة نفط البحرين الأمريكية وشركة الاستثمارات النفطية الجديدة(٢٦٥) (Petroleum Concession Co. Ltd.) على مناطق الامتياز، والى أن الشيخ

(٢٦٢) انظر: [R/15/2/13], in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, Bahrain*, vol. 1, p. 4,
رسالة من الوكيل السياسي في البحرين الرائد تريفر (Maj A. P. Trevor).

(٢٦٣) محمد بن خليفة النبهاني، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية** (بيروت: دار احياء العلوم، ١٩٩٩)، ص ١٥٢.

(٢٦٤) Vicker, *The kingdom of Oil; the Middle East: Its People and its Power*, p. 15.

(٢٦٥) انظر: [L/P&S/12/3852], 14 August 1936, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, Bahrain*, vol. 1, pp. 463-464,
رسالة من سترلنغ (F. C. Sterling) في إدارة البترول في وزارة الخارجية إلى والتن (J. C. Walton) من شركة الامتيازات البترولية بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٣٦.

قد منح شركة الامتيازات النفطية الحق في استكشاف النفط في جزر حوار، وكانت محل خلاف بين قطر والبحرين قبل ذلك التاريخ، وإن كانت الشركة تفضل امتيازاً لا يشوبه خلاف. وهنا تتجلى لنا حنكة رجال الحكم في الخليج لتسخير جهد اقتصادي بحت لخدمة قضية حدود وسيادة وطنية.

لم يكن حكام الإمارات مجردين من الرأي أمام البريطانيين أو الأمريكيين، ولم يكن مردود النفط يحول دون تروّيهم في مسألة الحدود، ولم يكونوا يخافون تعريض الدين أو العادات والتقاليد للهتك من قبل حضارة رجال النفط. فقد أرسل الشيخ حمد ابن عيسى إلى فرانك هولمز في عام ١٩٣٦، أي بعد أن تأكد اكتشاف النفط، وهدأت زوابع البريطانيين، أن الخمسة والسبعين سنة التي هي عمر الامتياز سوف تحسب بناء على التقويم الهجري لا الميلادي، مما يعني أن سنوات العقد أقل عند حساب فرق السنين[٢٦٦] وتصور حالة هولمز ومن يمثلهم أمام هذا النوع من المفاوضات التي أثبتت أن أهل الخليج كانوا تجاراً مهرة.

لم يكن التنقيب معناه العثور على النفط مباشرة في كل الأحوال، ولم يكن استخراج النفط في دول الخليج يعني الغنى المباشر، فقد أوقفت الحرب العالمية الثانية كل شيء تقريباً في الكويت، ولم يوجد النفط بكميات تجارية في عُمان إلا في عام ١٩٦٧، فأخذت تصدره إلى الخارج.

وقد اعتمدت الإمارات الخليجية على الخبرة الفنية البريطانية والأمريكية. صحيح أن البريطانيين لم يكونوا في الحقول مدججين بالسلاح كما في مناجم الألماس في أفريقيا، لكنهم كانوا القوة العسكرية التي حمت منطقة النفط، وفرضت الأمن في الخليج، وهم الذين كانوا يملكون عمليات النفط، ويديرونها حتى السبعينيات من القرن الماضي.

وقد كان لتدفق النفط في البحرين أثر في تدافع الشركات إلى قطر، فوقعت شركة النفط الأنغلو ـ فارسية امتياز حقوق التنقيب هناك في ١٧ أيار/ مايو ١٩٣٥، لتتحول إلى شركة نفط قطر، لكن سرعان ما ظهرت العقبات أمام الشركة من جراء مطالبة ابن سعود لشيخ قطر بعدم السماح لهم في التنقيب في أرض هي محل خلاف بينهما. فقد كتب في رسالة إلى الشيخ عبدالله بن جاسم بأن بريطانيا تقول بوجود حدود واضحة بينهما، معتمدة على الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية عام ١٩١٣ التي لم تصدق. ثم أخذ

(٢٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦، رسالة من الشيخ حمد بن عيسى إلى فرانك هولمز بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٣٦.

ابن سعود يفند هذه الاتفاقية قائلاً بأنه لا يعترف بها، لأنها عقدت مع العثمانيين بعد أن أخرجهم من الأحساء، فكيف تتفق مع من لا وجود لهم في المنطقة(٢٦٧).

وتظهر مراسلات البريطانيين أن شيخ قطر عبدالله بن جاسم آل ثاني كان على بيّنة بما يدور بين الشركات وشيوخ الخليج، لأنه طلب من شركة النفط في عام ١٩٣٦ أن يكون له في شركة نفط قطر البريطانية ممثل كالذي طلب وجوده شيخ الكويت ليطلع في لندن على دفاتر الشركة ويحسب الكميات المنتجة، ونصيب الشيخ فيها، وأن يكون راتبه مماثلا للمندوب الكويتي(٢٦٨). وتمت الموافقة على طلبه، وبدأت الشركة بعمليات المسح لمنطقة «دخان» حتى اكتشف النفط في هذه المنطقة عام ١٩٤٠، لكن البريطانيين لم يعلنوا رسمياً تدفق النفط، بسبب الحرب وقلة الأموال، وكي لا يضطروا إلى دفع الرسوم المنصوص عليها في الاتفاقية، وفضلوا إيقاف عمليات الحفر كافة إلى ما بعد الحرب. ولم يكن أمام الشيخ إلا الموافقة، لكنه كان صلباً في أخذ حقوق شعبه من الشركة، ونراه في عام ١٩٤٦ يطلب منهم دفع تعويضات سنوية، لأنهم أقاموا ميناء في «زكرت»، ولم يستخدموا ميناء الدوحة(٢٦٩)، كما اشترط أن يكون حرس الشركة من المواطنين، وأن تسلحهم الشركة، كما أصرّ على أن تكون الاتفاقية باللغة العربية، وفيها أعطى لنفسه حق إبعاد من لا يرغب القطريون في بقائه من موظفي الشركة، وجعل حل الخلافات بين مواطني قطر وموظفي الشركة من شأنه هو. وكانت العادة في الخليج أن تكون بريطانيا هي الحكم في خلافات الأجانب والوطنيين. ثم بدأ التصدير في عام ١٩٤٩. والجدير بالملاحظة هو حنكة شيخ قطر في استغلال الاتفاقيات النفطية للحصول على مكاسب كانت تحد منها معاهدة حماية عام ١٩١٦ مع بريطانيا، ومن ذلك صلاحيات تعامله مع غير القطريين من الأجانب، وحقه في طردهم من قطر أو محاكمتهم(٢٧٠).

---

(٢٦٧) انظر: [R/15/1/633], 6 August 1936, in: Ibid., *Qatar*, vol. 3, p. 8,
رسالة من الملك عبد العزيز آل سعود إلى الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٣٦.

(٢٦٨) انظر: [R/15/1/633], 2 November 1936, in: Ibid., *Qatar*, vol. 3, p. 70,
رسالة موجهة من لونغريغ (S. H. Longrigg) إلى كلاوسن (M. J. Clauson).

(٢٦٩) انظر: [L/P&S/12/3806A-B], in: Ibid., *Qatar*, vol. 3,
وانظر أيضاً: [R/15/2/418], 6 August 1936,
اتفاقية بين شيخ قطر والشركة النفط بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٣٦.

(٢٧٠) انظر: [R/15/1/633], 7 November 1933, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman*, *Qatar*, vol. 3, p. 105,
رسالة سرية من إل. كنغتون ((El Kington إلى الكولونيل فولي (T. C. Fowle) بتاريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣.

أحسّ البريطانيون مبكراً أن هناك تفاهماً ومشاورات بين شيوخ الخليج حيال قضية النفط، ففي عام ١٩٢٣ قامت الشركة الأنغلو ـ فارسية بمخاطبة شيخ الكويت أحمد الجابر طالبة منه الحصول على الامتياز في بلاده، ولما علم فرانك هولمز سارع إلى إرسال برقية لشيخ الكويت يطلب منه أن يتريث حتى يريه الامتياز الذي حصل عليه من ابن سعود، وهو أفضل مما يعرضه أصحاب الشركة الأنغلو ـ فارسية. لقد قاد الشيخ أحمد الجابر مفاوضات النفط بنجاح، لأنه استغل التنافس بين الشركات البريطانية، ملوّحاً دائماً بأن هناك عروضاً من الأمريكيين، لكن ما رجح كفة شركة هولمز هو مشورة ابن سعود بالابتعاد عن الشركة الأنغلو ـ فارسية، لأنها لحكومة بريطانيا. لذا لم يتوان البريطانيون أيضاً عن إدخال الشيخ خزعل من المحمرة كي يقنع شيخ الكويت أن يكون الامتياز للشركة الأنغلو ـ فارسية، وفي عام ١٩٢٤ حصل فرانك هولمز على امتياز المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت(٢٧١).

حصلت الشركة الأنغلو ـ فارسية وشركة «غولف» الأمريكية على حق التنقيب في الأراضي الكويتية كافة، وفي مياهها الإقليمية في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، باسم «شركة نفط الكويت» (Kuwait Oil Co.) مدة ٧٥ عاماً(٢٧٢)، وقد طلب الشيخ تعديل بنود الاتفاقية أكثر من مرة حتى لا تتملك شركات النفط البلد، وكان دقيقاً حتى في إقرار حق البدو في دخول مراعيهم، والشرب من الآبار التي حفروها منذ سنين طويلة، وألا حق للشركة في الأرض المزروعة، ولا حق لهم في تصدير غير النفط، حتى لو كان الرمل أو الحصى. أما أقوى هذه الشروط، فهو وضع ممثل له في الشركة في لندن لمراقبة حساباتها، حتى يعرف ما له من رسوم نظير كل قطرة تنتج. كما أصر على أن الوكيل المحلي يجب أن يكون تعيينه بعد موافقته هو، أما العمال فيجب أن يكونوا من الكويتيين، نظراً إلى الضرورات الأمنية، وإن لم يتوافر أصحاب الخبرة من الكويتيين فيجب توظيف العرب، ثم غير العرب. كما أن له الحق في استخدام تلغراف الشركة في مراسلات الحكومة بما لا يضرّ مصالح الشركة، كما أن من حق الشيخ التوصية بطرد من لا يريد من الموظفين الأجانب. وأما الأمن لممتلكات الشركة، فيقوم به خفراء من الكويت تدفع رواتبهم الشركة(٢٧٣). ويبدو

(٢٧١) الشملان، **من تاريخ الكويت**، ص ٢٠٢.

(٢٧٢) «History of Oil in Kuwait,» Kuwait Petroleum Corporation, Brief History, <http://www.kpc.com.kw>.

(٢٧٣) [R/15/1/644], in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman*, *Kuwait*, vol.1, pp. 565-570,
اتفاقية شركة نفط الكويت.

أن الحكام العرب أصبحوا يعاملون الشركات النفطية بالأسلوب نفسه المغلف بالحيلة والمراوغة، فمن برقية عاجلة من السفير البريطاني في جدة نعرف أن يوسف ياسين مستشار الملك عبد العزيز قد ذكر أن اليابانيين عرضوا رغبتهم في استثمار نفط المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، وأن على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الإسراع في الدخول إلى المنطقة المحايدة، لأن ابن سعود يمر بأزمة مالية ويحتاج إلى شراء الكثير من الأسلحة لجيشه. كما أن ياسين أفاد باتفاق الملك مع الشيخ أحمد الجابر على أن الأمريكيين والبريطانيين يدفعون أسعار النفط إلى الانخفاض[٢٧٤]. وفي الأربعينيات من القرن العشرين، ومع تطور الوجود الأمريكي في شركة نفط الكويت، طلبت واشنطن إنشاء قنصلية أمريكية في الكويت، لكن لندن رفضت الطلب، على أساس عدم إيجاد سابقة، وبأن الشيخ يحاول السعي للعبة ضرب المصالح الأمريكية والبريطانية بعضها ضد بعض، مما قد يضعف التأثير عليه[٢٧٥].

(ج) التغيرات التي أصابت المجتمع الخليجي من جراء المشاريع الأمنية والنفطية الأجنبية

لا ينبغي لنا أن ننهي دور أهل المنطقة في الصراع على النفط من دون الإشارة إلى موقف الشعب في الخليج، فهل كان للشعب رأي؟ وما هي التغيرات التي أصابت المجتمع الخليجي نتيجة ذلك؟

تقول المصادر التي بين أيدينا إن الناس في الكويت مثلاً انقسموا إلى مجموعات عدة، إحداها قليلة فاعلة على رغم مسيرها ضد التيار، ويمثلها رجال المال والتجارة الذين سيطروا على مهنة الغوص خاصة، وكانوا يرون عدم دخول شركات النفط، لأنها ستعتق رقاب الغواصين من الدين الذي كانوا يتوارثونه جيلاً بعد جيل للتجار، فقد جرت العادة أن يستلف الغواص من التاجر قبل الموسم، ليشتري مؤونة أهله الذين سيتركهم أربعة أشهر، وإذا لم يجد الغواص لآلئ في ذلك الموسم تصبح السلفة ديناً يتضاعف مع كل سلفة جديدة. وقد خلصت رواتب شركة النفط في البحرين الغواصين من ديونهم في وقت قصير، بل إن مهنة الغوص قتلها توجهُ الرجال إلى قطاع النفط مع أسباب أخرى، فخسر تجار البحر تجارتهم ونفوذهم. أما المجموعة

---

(٢٧٤) انظر الرسالتين الموجهتين من السفير البريطاني بولارد (Sir R. W. Bullard) إلى باكستر (C. M. Baxter) في وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٩: [R/15/1/674], and [L/P&S/12/3856], in: Ibid., *Kuwait*, vol.1, p. 505.

(٢٧٥) عبد الرضا أسيري، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات**، ط ٢ (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣)، ص ٣٧.

الثانية، فكانت ترى إعطاء الامتياز لشركة هولمز غير الحكومية، لأن الأنغلو ـ فارسية ستمتلك البلد مع النفط(٢٧٦).

ونجد في قصة الصراع على نفط الخليج بين الحربين، وتملك هولمز خاصة امتيازات النفط في هذه المناطق، ثم انتقالها منه إلى الأمريكيين، أن الاعتبارات الاستراتيجية قد سيطرت على تفكير المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي أكثر من الاعتبارات الاقتصادية. لقد كان همّ بريطانيا إبعاد القوى الاستعمارية عن الخليج كما ذكرنا، وراحت تؤكد موقعها بالاتفاقيات التي وقعتها في عشرينيات القرن التاسع عشر مع حكام المنطقة.

وخلال الحرب العالمية الأولى، سيطرت فكرة حماية المسارات الجوية، وخطوط التلغراف من بريطانيا إلى الهند على قرارات صانعي السياسة البريطانية، كما سنبين لاحقاً، وقد دفعهم ذلك إلى توقيع اتفاقيات مع دول المنطقة عن الطيران بالحرص نفسه الذي كان في الاتفاقيات الأخرى، كتأجير جزء من الأراضي، والأسلحة، وتجارة العبيد وغيرها، وتتضمن سلامة هبوط الطائرات، وإقلاعها، وتزويدها بالوقود، سواء المدنية أو الحربية. كما سيطرت فكرة حماية خطوط التلغراف، وحق إقامتها بقوة المسارات الجوية نفسها. هذه النظرة الاستراتيجية العسكرية فقط كانت هي سبب التردد البريطاني في مجال الاقتصاد خلال الثلاثينيات خاصة، مما مهد لدخول الأمريكيين، على رغم حرص وزارة المستعمرات على استبعادهم، ولا سيما مكتب الهند الذي عمل بجد في هذا المجال.

لما كان الإنسان الخليجي يناضل ضد المخططات الأمنية والاقتصادية الأجنبية في مطلع القرن العشرين، فإنما كان يصارع قوى، ليس ثمة تناسب بين طاقته المحدودة وطاقاتها الهائلة، على أن ذلك لا ينفي وجود بعض المحاولات المحدودة لبذر البذور الثقافية التي اضطلعت بها بعض العناصر المثقفة التي تلقت تعليمها في الخارج، ومحاولاتها لإقامة بعض الجمعيات الأدبية، أو إصدار المجلات الثقافية، ثم افتتاح المدارس في أوائل العشرينيات، إضافة إلى احتكاك بعض فئات المجتمع في الخليج

---

(٢٧٦) انظر: [R/15/5/2378], 2 January 1925, in: *Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman*, *Kuwait*, vol. 1,
تقرير صادر عن ليامسون بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥. وانظر أيضاً: [FO 371/7717], 1 October 1923, pp. 181,
رسالة من شاكبرغ (J. E. Shuckburgh) إلى وزارة الخارجية في الهند بتاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣.

بمجتمعات منفتحة نسبياً في القارة الهندية، ولكن هذه النشاطات كانت ضعيفة في البداية.

لقد فرضت التبعية السياسية في أقطار الخليج حالة من التبعية الاقتصادية بالضرورة. ونشير إلى كبر حجم التغيرات التي أصابت المجتمع الخليجي من جراء المشاريع الأمنية الأجنبية، وتلازمها مع اكتشاف الثروة النفطية في هذا الجزء من الوطن العربي، فقد أدت المشاريع الأمنية الأجنبية إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، فأصبحت عاجزة عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وكان نجاح المعسكر الغربي أكثر من نجاح المعسكر الشرقي في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال محاولاته ضم الخليج تحت مظلة أحلافه العسكرية وهيمنته الاقتصادية، مما أدى إلى سيادة النمط الاستهلاكي والاقتصادي الرأسمالي في دول الخليج بصورة كبيرة. وانعكس ذلك بآثاره على طبيعة الحياة الاجتماعية، فانتشرت الثقافة الغربية، وأسلوب الحياة الغربي، نتيجة الطفرة الاقتصادية التي أدت إلى انفتاح تلك المجتمعات قسرياً على الغرب، سواء عن طريق أبنائها الدارسين هناك، أو عن طريق هجرات الأيدي العاملة من الغرب، أو من دول تدور في محوره. وظهرت صراعات محورها الهوية العربية الإسلامية لتلك المجتمعات في وجه التغلغل الغربي بصوره المختلفة.

وعلى قاعدة من العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الخليج والغرب، نشأت الحركة الوطنية في مراحلها الأولى في الخليج العربي وئيدة حذرة حيناً، ومندفعة صريحة حيناً آخر. فتأثر المنطقة بالأفكار المطالبة بحق تقرير المصير التي شاعت بعد الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى تأثرها بحركات التحرر الوطني في الوطن العربي، وتفاعلها مع أصداء الثورات التي حصلت فيه، كثورة عام ١٩١٩ في مصر، وثورة العشرين في العراق، وقضية فلسطين، كان لها أثرها في بلورة الوعي القومي وتطور الحركة الوطنية في الخليج العربي.

تناولت الحركة الوطنية في الخليج قضية معارضة سياسة بريطانيا التي تشرف على سياسة أقطار الخليج الخارجية، وقضية النفط تناولاً محدوداً ضمن مطاليبها الرامية إلى تحقيق الإصلاحات الداخلية، فقد طالبت الحركة الوطنية في الكويت عام ١٩٣٨ بتأسيس مجلس تشريعي يتولى مهام السلطات التنفيذية والتشريعية. ثم شكل مجلس آخر في عام ١٩٣٩ سمي مجلس الشورى، ورشح أعضاؤه عن طريق التعيين. كما تعرضت الحركة الوطنية في البحرين لقضية النفط وسياسة بريطانيا، وأولتها اهتماماً خاصاً، كإحدى القضايا التي حاولت معالجتها خلال نشاطها السياسي. أما في دبي، فإن الحركة الوطنية لم تكن تملك رصيداً شعبياً، قياساً إلى ما هو عليه في الكويت والبحرين. وعلى رغم ذلك تمكنت من تأسيس مجلس تشريعي على غرار ما هو موجود

في الكويت، وذلك بعد الاتفاق مع الشيخ في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨، وكان من بين صلاحياته الإشراف على الشؤون الخارجية والمالية لدبي، لكن السلطات البريطانية خشيت أن يقود هذا الموضوع المجلس للحديث عن امتيازات النفط، وتسهيلات الطيران التي تحتفظ بها في دبي، وغير ذلك مما يضر بمصالحها هناك، فبدأت تخططُ لضرب المجلس، وتمكنت من ذلك في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٣٩[٢٧٧].

لم تكن الحركة الوطنية في الخليج العربي تمتلك موقفاً واضحاً من التنافس البريطاني ـ الأمريكي على نفط الخليج العربي، ولم تتعرض لذلك إلا تعرضاً ثانوياً بإسهامها في تفضيل جهة على أخرى خلال سير المفاوضات بشأن الامتيازات النفطية ضمن الأهداف الإصلاحية التي كانت تسعى إلى تحقيقها، وذلك لسرية المفاوضات النفطية واقتصارها على الشيخ والشركة فقط.

خامساً: التحديات التي واجهت بريطانيا بين الحربين وأثرها في أمن الخليج

استتبت الأمور لبريطانيا في الخليج بعد الحرب العالمية الأولى استتباباً كبيراً شجع على تسميته «البحيرة البريطانية» (British Lake)[٢٧٨]، وقد استمرت مدرسة كورزون ـ كوكس في إدارة الخليج العربي بالنهج الإمبريالي الذي كان قائماً قبل الحرب، وكان كوكس وفياً لذلك النهج، وقد امتدحه وزير الخارجية كورزون قائلاً: «لقد قمتم بكل نبل بالمهمة التي أوكلت إليكم منذ ثمانية عشر عاماً. لقد جعلت من نفسك ملكا على الخليج، وعندما تنتهي الحرب سوف نعزز تلك المملكة، ونعمل على ألا يقوم أحد بانتزاع هذا التاج منك»[٢٧٩]. لقد كتب كورزون هذه الرسالة لكوكس في مطلع عام ١٩١٧، والحرب لمّا تضع أوزارها بعد، ولما عاد السلم إلى ربوع المنطقة عادت بريطانيا إلى اتباع سياستها الأمنية القديمة نفسها التي نفذتها في الخليج على المستوى المحلي، وهي تطبيق المحرمات الثلاثة: تهريب السلاح، وتجارة الرقيق، والقرصنة. لكن القرصنة كانت قد تلاشت بفعل سياسة بريطانيا الناجحة في تفتيت التجمعات العربية المناوئة لها، كما أن الرقيق قد انحصر في يد العُمانيين، ورخص البريطانيون لهم على ألا يباع الرقيق إلا في عُمان، وألا يصل إلى يد مسيحية، وبقيت

---

(٢٧٧) وهيم، **التنافس البريطاني ـ الأمريكي على نفط الخليج العربي**، الفصل ٧. وانظر أيضاً: <www.Iraq4all.dk/Book/Oil/M.htm>.

(٢٧٨) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، مج ٣، ص ٤١.

(٢٧٩) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤١.

تجارة الأسلحة المهربة، وتحديات جديدة تمثلت في التلغراف، والحجر الصحي، والطيران، والنفط، وقد شرحنا صراع بريطانيا مع منافسيها على النفط في الفصل السابق.

١ ـ تهريب السلاح ومسائل التلغراف والحجر الصحي

لم تؤد الحرب العالمية الأولى إلى حدوث تغييرات سياسية وعسكرية كبيرة فقط، بل أدت كشأن الحروب دائماً إلى وصول الكثير من قطع السلاح إلى أيدي الأهالي في منطقة الخليج العربي. ولم تكن بريطانيا بغافلة عن ذلك، فقد اجتمع الحلفاء في سان جرمان (St. German-en-laye) في أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، وقرروا مناطق حظر للأسلحة يمنع فيها انتقال السلاح، أو بيعه إلا بإشراف دقيق من دول الحلفاء. وكانت منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ضمن هذه المناطق، إلا أن الأمريكيين عادوا في عام ١٩٢٣، وانسحبوا من الاتفاق لكونهم مصدرين للسلاح، ولا يريدون الرقابة البريطانية. ولا بد من أن نشير إلى أن الأمريكيين قد تخلوا عن دورهم في توريد السلاح لأسباب أخلاقية، فقد شكل الكونغرس لجنة في عام ١٩٣٠، عرفت باسم لجنة «ناي» (Nye Committee)، نسبة إلى رئيسها السناتور جيرالد ناي (Senator Gerald P. Nye) وقد باشرت عملها في الفترة (١٩٣٤-١٩٣٦)، وكان دورها هو التحقق من عدم تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد يوقد الحروب على نحو يشكل خرقاً للتوجهات الانعزالية للولايات المتحدة في ذلك الوقت التي لم تكن ترغب في التدخل الشؤون العالمية. ووصلت اللجنة إلى أن بريطانيا وفرنسا تأتيان على رأس قمة الدول المصدرة للسلاح في العالم في فترة ما بين الحربين، تليهما الولايات المتحدة عام ١٩٣٦، وكادت أن تنجح اللجنة بجعل صناعة السلاح الأمريكية صناعة حكومية فقط[٢٨٠].

كما كان الفرس من أوائل من رفض الالتزام بقانون استيراد السلاح وتصديره، ورفضه أيضاً العراقيون والسعوديون، مما أدى إلى خلق استثناءات كثيرة لقرارات المؤتمر الأول[٢٨١]، ثم قرارات المؤتمر الثاني في جنيف عام ١٩٢٥، وشكل كل هذا تحدياً لبريطانيا في نهجها السابق لمكافحة تهريب الأسلحة. وعلى رغم توقيع الدول

(٢٨٠) Defense Institute of Security Assistance Management, *Between the World Wars*, 21th ed. (Dayton, Ohio: The Institute, 2001), <http://tri.army.mil/tsac/between.htm>.

(٢٨١) *The Persian Gulf Historical Summaries, 1907-1953*, vol. 1: *Historical Summary of Events in Territories of the Ottoman Empire, Persia and Arabia Affecting the British Position in the Persian Gulf, 1907-1928: Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf, 1908*, p. 152.

المطلة على الخليج اتفاقيات فردية مع بريطانيا في هذا الخصوص، مثل: البحرين عام ١٨٩٨، والكويت عام ١٩٠٠، والساحل المهادن عام ١٩٠٢، وقطر عام ١٩١٦، إلا أننا نجد في تقرير بريطاني[٢٨٢] ما يثبت أنه في عام ١٩٢٠ كانت الكويت، وقطر، ودبي بدرجة أقل أهم مراكز تهريب السلاح، وكانت أسواق السلاح المهرب هي: العراق، وجنوب فارس، وبلوشستان، وكان خط التهريب يقطع الخليج من الكويت إلى لنجة على الساحل الآخر.

كان الزمن قد تجاوز السياسة البريطانية لمنع التهريب، فإذا كانت بريطانيا قبل الحرب تصارع حالات فردية، فإنه لا قبل لها بالوقوف الآن في وجه الدول التي انسحبت من الاتفاقية. لكن بريطانيا لم تكن لترضى بهذه الثغرة في سياج الهند الأمني، فقررت رفع مستوى إجراءاتها للحد من التهريب، وعقد مؤتمر في كراتشي في آب/ أغسطس ١٩٢١، تقرر إثره وضع سفن دائمة في الخليج، وإقامة محطة برق في الكويت لنقل أخبار حركة المهربين، وإقامة قوة من القوارب ذات المحركات لتمشيط السواحل، بالإضافة إلى الضغط على شيوخ الخليج في الإمارات المعنية، هؤلاء الذين يعتقد أن لهم مكاسب من هذه التجارة[٢٨٣]. وفي آذار/ مارس ١٩٢١ قال البريطانيون إن أحد رموز تهريب الأسلحة قد توفي، ولم يكن ذلك إلا الشيخ سالم المبارك الصباح، وبعد ذلك بأربعة أعوام أعلن المقيم في الخليج أن تهريب السلاح لم يعد بدرجة تعكر أمن الخليج. وهنا يجدر بنا الوقوف قليلاً لنناقش قضية تعامل سالم بالسلاح، فلا شك في أنه كان متعاطفاً مع العثمانيين في بداية الحرب العالمية الأولى، وقد فُرض على الكويت من جراء ذلك حصار رهيب، لكن الذي نعرفه أن الشيخ خاض مع الإخوان صراعاً مسلحاً نعتقد أنه سبب استيراده للكثير من السلاح. أما إعادة بيعه إلى العراق، أو عبر البحر إلى فارس، فلم نجد في هذا الموضوع ما يؤكد ذلك، وما نطمئن إليه في المصادر الكويتية.

وقد ارتبطت بقضية تهريب السلاح والطيران التي سنفصلها لاحقاً قضية أمنية أخرى هي التلغراف أو البرق. فقد طالب المقيم السياسي في الخليج منذ عام ١٩٠٨ بضرورة إقامة محطة في بو شهر لتسهيل عمل الوكلاء السياسيين المعينين حديثاً في الكويت والبحرين، ولسرعة البت في أمور الحجر الصحي، إذ إن «الكرنتينا» كانت خط الدفاع الأول ضد الأمراض في ذلك العصر، لكن الأسباب المالية جعلت حكومة الهند تؤجل ذلك أكثر من مرة، إلا أن تفاقم مشكلة تهريب الأسلحة جعلهم

(٢٨٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٨٣) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

يقيمون بشكل مؤقت محطة برق في «جاسك» على الساحل الفارسي، ولم تتحقق رغبة المقيم في محطة في بو شهر إلا عام ١٩١٥، ثم في البحرين في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٦، وفي «هنجام» في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. وكانت فارس منذ بداية القرن العشرين تمر بتغيرات قومية متسارعة نحو التخلص من أشكال السيطرة الدولية كافة، فأخذت قضية محطات الإرسال البريطانية المنحى نفسه الذي أخذه كل شيء بريطاني، من القواعد والمطارات إلى محطات البرق. وقد طلبت الحكومة الفارسية إزالة المحطات في نيسان/ أبريل ١٩٢٢، وكانت نقطة ضعف البريطانيين عدم توقيع عقد لإقامتها مع الحكومة الفارسية التي رفعت شكواها إلى مؤتمر التلغراف في باريس عام ١٩٢٥، لكن من دون جدوى بحجة عدم اختصاص المؤتمر، فما كان من الفرس إلا إصدار قانون يمنع دخول جميع أنواع معدات الاتصال إلى إيران في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧[٢٨٤]، وكان المقصود من هذا القانون حرمان البريطانيين من الحصول على قطع الغيار لأجهزتهم.

وعلى الغرار نفسه كانت بريطانيا تخوض مع فارس حرباً أخرى تمس أمن الخليج، وهي قضية الحجر الصحي (Quarantine) (أو الكرنتينا)، الذي يعود اهتمام بريطانيا به في الخليج إلى عام ١٨٦٦، وكان ضابط الحجر الصحي البريطاني موجوداً في لنجة وأبو شهر وبندر عباس والمحمرة. وفي مؤتمر باريس للحجر الصحي عام ١٩٢٦ حاول المندوب الإيراني إقناع الحضور بضرورة أن يكون ضابط الحجر الصحي في هذه الموانئ الفارسية إيرانياً، لكن البريطانيين رفضوا ذلك بحجة عدم تأهُّل الفرس، وعدم وجود تجهيزات لذلك[٢٨٥]، ولكن ما الذي كان يمنع الفرس من حجر من يشكّون في صحته من القادمين، والموانئ موانئهم، والفناء مصيرهم إذا تهاون البريطانيون في الأمر؟

كان هذا هو السؤال نفسه الذي طرحه مساعد المقيم السياسي في بو شهر على نفسه، وكانت الإجابة المنطقية هي أنه قرر ترك الأمر في الموانئ للفرس[٢٨٦]، لكن بريطانيا أقامت الدنيا على ذلك بحجة أن هذا الضابط البريطاني أتخذ قراره من دون الرجوع إلى السلطات الأعلى، ومثل هذا القرار يصل إلى الفرس من خلال القنوات الدبلوماسية، لكن الفرس كانوا قد استغلوا الفرصة وانتهى الأمر. أما مكاسب بريطانيا من السيطرة على الحجر الصحي، فنعتقد أن هذا يعطيهم صلاحية رد السفن

(٢٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٢٨٥) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٨٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

التي لا يريدون دخول ركابها إلى الموانئ التي يسيطرون عليها في هنجام وباسيدو وبو شهر، أو إرغامهم على البقاء في الحجر الصحي مدة ١٥ يوماً أو شهراً مما يفوت الفرصة على القادم بغض النظر عن سبب القدوم.

٢ ـ القوة الجوية والأمن الاستراتيجي البريطاني في الخليج

كان ظهور القوة الجوية هو التغير الكبير الثاني في الأمن الاستراتيجي البريطاني في الخليج، لأنه كان سلاحاً ذو قدرة على المناورة والحركة أكثر من القوات البحرية والبرية، وتعود أول رحلة جوية بين العراق والهند إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، وقد قام بها ملاح من سلاح الجو الملكي، ولم يكن للفرس في حينها سيطرة كبيرة على سواحلهم الجنوبية، كما أن الطيران لم يكن يتطلب الإذن بالمرور في الأجواء كما هو حالياً، وقد أقيمت المهابط ومحطات الوقود في بو شهر وبندر عباس، وأقيم في لنجة مهبط للحالات الطارئة. ومنذ عام ١٩٢٠ أصبحت الطائرات تقيم في بو شهر لمساعدة المقيم السياسي عند الحاجة، لكنها سحبت إلى العراق عام ١٩٢١ للمساعدة في إخماد الثورة هناك[٢٨٧].

لم يكن موقف الحكومة الفارسية منذ عام ١٩٢٠ إيجابياً تجاه هذه الرحلات، فقد طالبت في المؤتمر الدولي للملاحة الجوية في باريس عام ١٩٢٠ بضرورة إلغاء بريطانيا وجودها الجوي فوق إيران، لكن البريطانيين أفشلوا هذه الجهود، فأعلن المؤتمرون عدم اختصاصهم في النزاع. ويبدو أن الإيرانيين لم يكونوا ضد الخط بقدر ما كانوا ضد أن يكون وجوده على الساحل الجنوبي، حيث لا فائدة منه لهم، وقد اقترحوا أن يكون مرور الخط عبر فارس، لأنه أجدى لهم، كما أن من أسباب تصديهم للبريطانيين ما يعود إلى أن وجود الخط معناه الوجود الأجنبي في المطارات، ولم يكونوا هم مستعدين لإدارة المطارات لتكلفتها العالية عليهم. ويبدو أن الطرفين توصلا في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٩ إلى اتفاق مدته ثلاثة أعوام غير قابلة للتجديد[٢٨٨]، يقوم خلالها البريطانيون إما بالطيران فوق وسط فارس وإما بتأهيل الساحل العربي لذلك.

وقد تباينت المواقف تجاه البريطانيين وطائراتهم على الساحل العربي للخليج، فقد وجد مهبط في الكويت، كما ساعد سلاح الجو البريطاني في مواجهة «الخوان»

---

(٢٨٧) The *GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, 12 vols. ([Slough, England]: Archive Editions, [n. d.]), vol. 1: *Policy, Planning and Common Affairs, 1926-1936*, p. 27.

(٢٨٨) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣١.

عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٨. وكان موقف البحرين إيجابيا أيضاً، ولعل ذلك يعود إلى شراء إيران عدة طائرات جعلت المقيم في الخليج يعطي أوامره لسلاح الجو الملكي لإظهار العلم والوجود البريطاني والمعروف بـ «Showing The Flag» في البحرين، لكن السعوديين والقطريين رفضوا الوجود الجوي البريطاني، كما رفضه أيضاً حاكم البريمي[(٢٨٩)].

كان على بريطانيا إعادة حساباتها الأمنية في الخليج بناء على هذا التطور الجديد، وقد قال قائد الجو البريطاني ترنشارد (Sir Huch Trenchard): «لقد أصبح الخليج العربي بالنسبة الينا مثل قناة السويس بالنسبة إلى القوة البحرية»[(٢٩٠)]. وكان لا بد من إقامة سلسلة من محطات تزويد الطائرات بالوقود والصيانة، وإعادة التموين، ومن أن يقام في هذه الأماكن محطات إرسال برقية، وأن تحرس هذه الأماكن جيداً، وهذا ما نسميه في الوقت الحاضر بالقواعد الجوية. وكان لا بد أن تكون هذه القواعد آمنة، ابتداءً من كيب تاون في أفريقيا، ثم القاهرة، ثم البصرة، ثم عبدان، ثم الكويت، ثم البحرين، ثم مسقط، مروراً ببلوشستان قبل الوصول إلى كراتشي في الهند البريطانية.

كان البريطانيون حتى عشرينيات القرن الماضي يرون التدخل الجوي واحداً من أنجع وسائل حفظ أمن الخليج، لكن هذا العامل كان ذا تأثير معنوي كبير فقط، ولم يكن يتطلب تضحيات بريطانية في الأرواح، كما لا يؤدي إلى أخذ أسرى أو استسلام قوات كبيرة. وكان المقصود هنا هو استخدامه ضد التمرد الداخلي في إمارات الخليج، والعراق، وإيران، لا ضد قوة دولية أخرى، كما سنرى ذلك في مرحلة زمنية تالية، ولا بد أن نذكر أن القوة الجوية الملكية البريطانية كانت متمركزة في العراق، حيث كانت منطقة المسؤولية المكلفة بها تشمل العراق، والكويت، والأردن، وفلسطين أيضاً.

في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٨ شكل رئيس الوزراء البريطاني لجنة مختصة بالبحث في أمور الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية. وبتتبع حالة الأمن في الخليج من الناحية العسكرية في فترة ما بين الحربين، وجدنا أن من الأفضل أن نمعنَ النظرَ في وثائق اللجنة الفرعية التي كلفت دراسة الأمن في الخليج العربي فقط. فقد تبنت

---

(٢٨٩) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٢٩٠) المصدر نفسه، ص ١٧٥. ترنشارد (Sir Huch Trenchard) نائب رئيس الأركان، وزارة الطيران في محضر اجتماع لجنة الدفاع عن الإمبراطورية اللجنة الفرعية المختصة بالخليج العربي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٨.

اللجنة في أول اجتماعاتها مبدأ اللورد لانسدون (Lord Lansdonne) الذي كان قد رفعه في مجلس اللوردات في ٥ أيار/ مايو ١٩٠٣ وقال فيه: «علينا أن نعتبر إقامة ميناء في الخليج من قبل أية قوة عظمى عملاً عدائياً للمصالح البريطانية، ويجب مقاومته بكل إمكاناتنا»[٢٩١].

ثم رأت لجنة أمن الخليج أن أهمية هذا البحر قد زادت عما كانت عليه من قبل، وعدَّ البريطانيون الخليجَ قبل الحرب العالمية الأولى طريقاً نهايته مسدودة (Clu-de-sac)، وهو خط الدفاع عن الهند من الجهة الغربية فقط، أما بعد دخول الطائرات إلى أجواء المنطقة، فقد أصبح طريقاً يبدأ من أوروبا إلى استراليا، ونيوزلندا، والشرق الأقصى، وليس إلى الهند فقط. ولقد كان المخططون العسكريون للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية واقعيين في تبنيهم أموراً قد لا يدرجها الساسة في العادة في فرضياتهم للأخطار التالية، ومن ذلك نجد أنهم قد افترضوا الخلاف مع الولايات المتحدة، وأنها قد توقف إمدادهم بالنفط الأمريكي، فلم يتبق إلا النفط الإيراني الذي يجب الدفاع عنه باستماتة، والحفاظ على الطريق الموصل إليه عبر الخليج، كما أن العراق أصبح ذا أهمية أكبر، ليس لنفطه فقط، بل لموقعه على رأس الخليج، وعلى أنابيب النفط المزمع إقامتها لتصل إلى البحر المتوسط، حيث يسير إلى جانبها خط حديد. وبهذه الصورة فما على طائرات بريطانيا المدنية والعسكرية إلا الوصول إلى ساحل بلاد الشام لتكون آمنة، حتى تصل إلى هونغ كونغ وأستراليا.

كما وجد البريطانيون أن الخطر الألماني قد انحسر بعد الحرب، لكن ظهر عدو جديد لا يستهان به، وهو السوفيات. لقد كان بالإمكان التقليل من الأخطار الروسية في ما مضى من خلال المحادثات الدبلوماسية مع بتروغراد، لكن الحال تغير الآن. ولعل أكبر تغيّر هو الأيديولوجية السوفياتية التي لا تقرهم على وضعهم السابق في الخليج العربي، ولا تعترف به أمراً واقعاً (Status quo)، بل هي لا تقرهم على وضعهم في أي مكان آخر من المستعمرات، أضف إلى ذلك الضعف الفارسي الذي يجعل من المستحيل استخدام هذا البلد منطقة عازلة. أما التغير الكبير الآخر، فهو في القوة الجوية الروسية التي كانت تتطور سريعاً، ومعها شبكة الطرق البرية والحديدية التي تصل السوفيات ببحر قزوين، مما يجعل مشاهدة السوفيات على شواطئ الخليج أمراً ليس بالمستحيل، وإذا ما وصلوا بطائراتهم الحديثة فسوف تكون سفن بريطانيا وممرات الخليج البحرية في مدى هذه الطائرات.

---

(٢٩١) انظر التقرير المؤقت الصادر عن اللجنة الفرعية للدفاع عن الإمبراطورية، المقدم من قبل الرئيس هايلشام عن الخليج الفارسي في: المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٥٧.

عاد البريطانيون في نهاية التقرير إلى التذكير بأن مصالحهم تنحصر في أمن حدود الهند الغربية، ولا سيما ميناء كراتشي الذي يأتي في مدى الطيران المعادي من الخليج، ثم أمن المسارات الجوية، بما يتبع هذه المسارات من مهابط ونقاط تموين واتصال من أوروبا عبر الخليج إلى الشرق الأقصى واستراليا، كما شددوا على ضرورة أمن الممرات الملاحية، وأمن المنشآت النفطية في جنوب فارس، وأمن الطريق إليها، وكان الجديد في مصالح بريطانيا أمن شط العرب، والحفاظ على التجارة البحرية منه وإليه.

أما الإجراءات التي تمت التوصية بها فهي الحيلولة دون إقامة أية دولة عظمى ميناءً في الخليج، وتفعيل الدبلوماسية لإبعاد المطارات، حتى لا يكون الخليج في مدى الطائرات التي تقلع منها، كما كان مطلوباً توفير تسهيلات بحرية لسفن الأسطول البريطاني، وتجهيز هذا الأسطول بكاسحات الألغام البحرية لتنظيف الممرات. ثم يشدد التقرير على نقطة مهمة هي تأكيد نفوذ بريطانيا على الشاطئ العربي من الخليج، ومرد ذلك هو التململ الإيراني من الوجود البريطاني في جنوب فارس، سواء أكان من أجل النفط في أعلى الخليج، أم في جزيرة «قشم» في «باسيدو»، و«هنجام» في جنوبه، وكان في بال البريطانيين التصدي للخطر الروسي في الخليج، معتمدين على الحركة الوطنية في إيران، وعلى التشدد الديني السعودي (Wahabi Fanatic)، وإذا لم يجدِ ذلك فكان يجب العمل على تطبيق مبدأ لاندسون بالقوة.

اعتبر البريطانيون ابن سعود من الأخطار التي تهدد وجودهم في المنطقة، وتعهدوا بالدفاع عن الإمارات التي وقّعوا معها معاهدات حماية، وقد ذكرنا تخطيط البريطانيين للاعتماد على ابن سعود لمنع السوفيات من استخدام موانئه. ونشير هنا إلى أن السعوديين في تلك الفترة كانوا في مرحلة توسعهم، وكان من الموضوعات التي طرحها البريطانيون في مجال الدفاع عن الخليج تأثير احتلال ابن سعود مشيخات الساحل العربي، وهل سيكون لذلك تأثير في الوجود البريطاني؟ وقد تداول المجتمعون الموضوع طويلاً، وكانت بعض الآراء تقول إن ابن سعود احتل ساحل البحر الأحمر، ولم تتعرض المصالح البريطانية في السويس ومصر وعدن للخطر، وسيكون الحال كذلك. كما كان هناك رأي آخر مفاده أن على بريطانيا الاحتفاظ بالإمارات العربية على الساحل مستقلة، ومرتبطة بمعاهداتها مع بريطانيا، لأنه من وجهة نظر العسكريين سيكون من الصعب استخدام هذه الموانئ إذا كانت تحت حكم ابن سعود أو غيره. ونشير هنا إلى أن هذا الطرح الخطير للتخلي عن الإمارات لابن سعود كان رأي لجنة عسكرية، ولم يكن رأي رجال الحكم والسياسة. كما كان هناك موضوع مرتبط بابن سعود، وهو المسافة المحصورة بين البحرين والكويت، فقد رفض

السعوديون منح تسهيلات للبريطانيين فيها، وبذلك أصبحت أرض تهلكة للطيارين، فلا مهابط ولا وقود فيها إذا هبطوا مضطرين. وكانت بريطانيا تعدّ الساحل العربي للخليج ليكون مسار الخط الجوي من فوقه، لأن الاتفاق مع إيران لن يتجدد بعد مضي ثلاث سنوات، ولا سيما بعد دخول إيران عصبة الأمم. وقد فقدت بريطانيا الكثير من المهابط على الساحل الفارسي. وفي السياق نفسه كان البريطانيون يوصون بدفع الكثير من الأموال لتأهيل الساحل العربي من الخليج لبناء مهابط، ومحطات وقود واتصال، وأجهزة ملاحة جوية، ولم يكن هناك مانع من المبالغة في صرف الأموال لشيوخ الخليج في حال ترددهم في الموافقة. لقد أصبح للساحل العربي من الأهمية بقدر النفور الإيراني من الوجود البريطاني على سواحله، كما أن الساحل العربي زادت قيمته من وجود الخط الجوي في البحرين والشارقة، وبدرجة أقل الكويت. لقد قال وزير الخارجية البريطاني هوويل (Howell): «لقد كنا ولا نزال ننشد السيطرة على الخليج العربي مع عدم تحييد التجارة الشرعية للآخرين، والتجارة مع الساحل العربي لا تمثل شيئاً عدا بعض اللؤلؤ الذي يسيطر عليه يهود فرنسيون، أما الأنواع الأقل جودة فيتاجر بها أهل المنطقة في الهند». ثم ذكر الخطر الأكبر في رأيه ولم يكن السوفيات، ولا الفرس، بل «صناعة النفط التي قد تؤدي سياسة حكومتنا المترددة إلى جعلها في يد الأمريكيين. صحيح أننا في تركنا دخول الأمريكيين كنا نراعي مصالح مواطني الخليج، لكن علينا ألا نفرط في الهيكل الذي أقامه أجدادنا في المنطقة»(٢٩٢).

على رغم ما سبق شرحه من مصاعب نجح البريطانيون بربط المنطقة باتفاقيات تخدم خططهم في مجال الطيران، ففي الكويت تم توقيع اتفاقية تسهيلات للطيران في العامين ١٩٣٤ و١٩٤٩، وفي البحرين تم الحصول على تسهيلات للطيران في الفترة (١٩٣٤-١٩٤٢). أما الشارقة، ورأس الخيمة، ودبي، وأبو ظبي، فقد وقّعت الاتفاقيات معها في الفترة (١٩٣٠-١٩٣٨)، كما حصلت بريطانيا من عُمان على الاتفاقية نفسها في عام ١٩٣٤(٢٩٣).

٣ ـ تدعيم بريطانيا مواقعها الأمنية في الخليج العربي بين الحربين

وصل النفوذ البريطاني إلى أقصى مداه في الخليج العربي في فترتين: **الأولى** في نهاية القرن التاسع عشر، و**الثانية** في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد

(٢٩٢) انظر: [L/P&S/12/3727] في: المصدر نفسه، ص ٣٢٩ ـ ٣٤٥، برقية رقم S٨٠٣- الموجهة من بيسكو (H. V. Biscoe) في بوشهر إلى ويلي من الحكومة الهندية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١.

(٢٩٣) Penelope Tuson and Emma Quick, eds., *Arabian Treaties, 1600-1960*, 4 vols. ([Slough, England]: Archive Editions, 1992), <http://www.archiveeditions.co.uk/Leafcopy/340-3.htm>.

رافق امتداد النفوذ في الفترة الأولى تهديدات من القوى الدولية الأخرى، مثل: فرنسا، وألمانيا، وروسيا، والدولة العثمانية. أما في فترة ما بين الحربين فقد استطاعت بريطانيا تقاسم النفوذ مع فرنسا من خلال المعاهدات السرية، فخفت حدة التنافس بينهما، وليس أدل على ذلك من إغلاق فرنسا قنصليتها في مسقط عام ١٩٢٠، مسلمة لحليفتها بريطانيا بالنفوذ في الخليج العربي. وقد كانت القنصلية في مسقط[(٢٩٤)] آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في الخليج، كما حيّدت نتائج الحرب كلاً من الدولة العثمانية وألمانيا، وانكفأت روسيا على نفسها تحاول الخروج بشكل أيديولوجي وسياسي جديد، ولم يكن هناك من أحد إلا جمهورية انعزالية ذات شكوك عميقة في الجيوش النظامية، هي الولايات المتحدة التي اتبعت نهجاً إمبريالياً جديداً لا دور للقوة المسلحة فيه، بل كان الدور للمصالح الاقتصادية التي كان عمادها النفط.

لقد أشرنا إلى حرص بريطانيا على ربط حكام الخليج بما يضمن سيطرتها على النفط في أراضيهم قبل الحرب، فقد وقّعت مع مبارك الصباح عام ١٩١٣، ومع شيخ البحرين عام ١٩١٤، ما يعطي البريطانيين حقوق استغلاله، ثم وقعت مضمون التعهد نفسه مع قطر عام ١٩١٦، ومع بقية الإمارات. كما نشير إلى اهتمام بريطانيا عقب الحرب في أن تحصل مرة أخرى على تعهدات من شيوخ الخليج في تواريخ متفرقة بين الحربين بعدم منح امتيازات استغلال النفط في إماراتهم إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية. لقد كانت بريطانيا مصرّة خلال تلك الفترة على استقرار المنطقة، ونتذكر أن حاكم الهند السير هاردنغ كان حازماً مع سلطان مسقط في بداية الحرب بشأن ضرورة حل خلافاته مع عُمان الداخل، لأن بريطانيا لا تملك من الجنود ما هي في غنى عنهم لمساندة السلطان ضد الثوار الإباضيين. أما في عام ١٩٢٠، وكدليل على طلبها الجاد في استقرار المنطقة، فقد هددت السلطان تيمور بن فيصل في مسقط، والإمامة في الداخل، تهديداً لا يقبل التأويل، بضرورة وقف النزاع، وأن يتنازل كل طرف عن شروطه المتشددة، وإلا فإن بريطانيا ستبعث مئات الجنود المدربين على الحرب في العراق للاستيلاء على عُمان الداخل. وقد وافق طرفا النزاع على معاهدة السيب[(٢٩٥)] التي وقّعت في عام ١٩٢٠، وحصلت بريطانيا بها على

(٢٩٤) قاسم، «بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى،» ص ١٠٥.

(٢٩٥) للحفاظ على نفوذها في المنطقة اتجهت بريطاني بعد الحرب إلى إيجاد حالة من الاستقرار في المنطقة، فقامت بتسوية النزاع الدائر بين إمامة عُمان ومسقط بموجب معاهدة السيب التي عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ والتي قسمت عُمان إلى قسمين: مسقط والمناطق الساحلية تابعة لمسقط، والمناطق الداخلية تابعة لإمامة عُمان، بعد ضغط اقتصادي هائل فرضته السلطات الإنكليزية على الواردات العُمانية من التمور وغيرها من المنتجات الزراعية لداخل عُمان.

الاستقرار الذي أرادت، واستمر ذلك طوال فترة ما بين الحربين[٢٩٦].

ففي الكويت مثلا حصل هولمز من أحمد الجابر على امتياز المنطقة المحايدة مع نجد في عام ١٩٢٤، وفي عام ١٩٣٤ حصلت شركة نفط الكويت البريطانية الأمريكية على امتياز نفط الكويت. وقد أصبحت البحرين محمية بريطانية بفعل إعلان صادر عام ١٩٢٢، وإن كانت مستعمرة بريطانية من الناحية العملية، بسبب سيطرة بريطانيا على أجهزة الإدارة فيها، والتدخل في عزل حاكم البحرين الشيخ عيسى بن على آل خليفة في عام١٩٢٣ لميوله الوطنية[٢٩٧]. وحصل هولمز في البحرين على امتياز النفط عام ١٩٢٥، ليتحول النفط من أيدي البريطانيين إلى أيدي الأمريكيين في عام ١٩٣٤. أما في قطر، فقد حصلت الشركة الأنغلو ـ فارسية على الامتياز عام ١٩٢٦، ثم جددت الامتياز عام ١٩٣٥، وعام ١٩٣٧. لقد كان النفط ـ كما فصلنا سابقاً ـ في يد البريطانيين أولاً قبل انتقاله إلى يد الأمريكيين عن طريق هولمز، وهذا دليل على تدعيم الحكومة البريطانية موقفها في الخليج بالاتفاقيات النفطية والسياسية أيضاً.

ويجادل أحد الباحثين[٢٩٨] في عدم قانونية هذه الاتفاقيات، لأن إمارات الخليج كانت فاقدة الأهلية، فقد نصّ عهد عصبة الأمم على عدم السماح للوحدة المشمولة بمثل الحماية البريطانية أن تكون طرفاً في الاتفاقيات مع الدولة الحامية، أو الوصية، أو المنتدبة من الأسرة الدولية. لكننا لا نرى جدوى من هذا الجدل، فلو كان هذا مدخلاً مناسباً لنقض سيطرة بريطانيا على نفط الخليج، لدخلت منه الولايات المتحدة الأمريكية التي آثرت التسلل من باب آخر من دون التلميح إلى قانونية حقوق الاستغلال البريطانية لنفط الإمارات الخليجية ولا إلى عدم قانونيتها.

أما معاهدة دارين مع ابن سعود عام ١٩١٥، فقد أصبحت غير عملية، بسبب المنجزات التي حققها في الحجاز وحائل وعسير، على الرغم من احتوائها على ما يلزم ابن سعود باحترام جميع المعاهدات المعقودة مع إمارات ومشايخ الخليج العربي[٢٩٩]؛ ولذلك تم توقيع اتفاقية جدة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٢٧. ولعل ما زاد من شعور

(٢٩٦) قاسم، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢٩٧) يواقيم رزق مرقص، **الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص ٨٨.

(٢٩٨) يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ط ٢ (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٨)، ص ٣٦.

(٢٩٩) المصدر نفسه، ص ٤٠.

بريطانيا بضرورة الوصول إلى اتفاق جديد مع ابن سعود في ما يخص احترامه المواثيق مع إمارات الساحل هو انتقال مركز ثقل السعودية إلى الخليج العربي بدلاً من البحر الأحمر، فقد أصبح النفط هو المورد المالي الأساسي للدولة السعودية بدلاً من المردود المالي الناتج من توافد الحجيج إلى الحجاز. وفي هذا السياق، وعن مدى استعداد الملك عبد العزيز لاحترام المعاهدات، وفهم مناورات الدول الكبرى، يرى أحد الباحثين أن مملكة إسلامية صارمة الإسلام وخالصته، وبدوية محضة في عروبتها، ومغلقة من دون الحداثة، استأثرت لنفسها بحراسة أماكن الإسلام المقدسة بقوة السيف وحده، ما كان يمكن أن تبدو للغرب إلا ورقة رابحة أسهل مداورة من غيرها، ولا سيما في زمن لاحت فيه بشائر المناورات النفطية الكبرى. فمملكة بدوية ذات قيم تقليدية شغلها الشاغل فرض نظام قرآني بريء من لوثة أي اجتهاد تستطيع بسهولة كبرى أن تحتل موقعها في نظام الأشياء، لأن مناورات القوى العظمى لم تعد سياسية صرفة بعد أن أعطاها النفط بعداً اقتصادياً له أهميته الاستراتيجية بالنسبة إلى تطور الأمم الأوروبية، وقد أظهر الملك عبد العزيز بن سعود على رغم بداوته، وربما بسبب بداوته، مدى استعداده لفهم هذه المناورات(٣٠٠).

ويمكننا أن نلاحظ في فترة ما بين الحربين الميل البريطاني الشديد لدعم قوة ابن سعود، بل يمكننا القول إن بريطانيا ساهمت في تفتيت القوى المضادة له، أو على الأقل تخلت عن دعمها، ومن ذلك ما جرى في العقير عام ١٩٢٢ عندما تخلت عن شيخ الكويت أحمد الجابر وأعطت ابن سعود ثلثي أراضيه، كما دعمت ابن سعود بالسلاح الذي أسقط به دولة آل رشيد في حائل، مما جعله سيد نجد من دون منازع. ثم كان التخلي الأكبر عن حليفهم في الحرب الشريف حسين، فقد اجتاحت قوات فيصل الدويش ومن معه من الخوان المدن الحجازية واحدة تلو الأخرى لتدور الدوائر على فيصل الدويش نفسه عند تمرده ومن معه من الخوان على ابن سعود، فقد طاردتهم الطائرات البريطانية ليقعوا في يد ابن سعود بعد أن منعت شيخ الكويت من مدهم بالسلاح، وحالت دون لجوئهم إلى الكويت بعد هزيمتهم في معركة السبلة عام ١٩٢٥(٣٠١).

أما العراق، فلم يجد البريطانيون فيه بعد الحرب استقراراً ولا هدوءاً ولا

(٣٠٠) نقلاً عن: جورج قرم، **أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة (تاريخ حداثة غير منجزة)** (دمشق: دار الطليعة، ١٩٩٠)، ص ١٤٢، <http://www.awu-dam.org/book/97/study/114tm3/book-sd022.htm>.

(٣٠١) هارولد ريتشارد ديكسون، **عرب الصحراء** (الكويت: منشورات سعود الجمران العجمي، ١٩٩٧)، ص ٤٦٩.

سلاماً، فقد كانت التركة العثمانية مثقلة بالبؤس والفساد والفوضى والتناحر بين القوميات التي تشكل النسيج العراقي، ولم يكن ذلك إلا قشرة يأمل البريطانيون في إزاحتها لاستخراج خيرات العراق النفطية والمعدنية والزراعية، لكن تلك القشرة كانت أسمك مما اعتقد البريطانيون، وقد زاد من قسوتها فرض الانتداب البريطاني على العراق، فثار الشعب عام ١٩٢٠، مطالباً بإصلاح النظام السياسي في ظل حكومة ملكية دستورية. وهذا ما فعله البريطانيون، لكن الحكومات العراقية المتتالية لم تكن لتستطيع الخروج عن طاعة البريطانيين الذين دعموها بالمال والخبرة الإدارية والعسكرية، فحصدت كره الشعب لكرهه البريطانيين، ثم تم توقيع معاهدة عام ١٩٢٥، وتم إلحاق الموصل وهي أرض النفط في العراق، لكن تشبث البريطانيين بالسلطة حفاظاً على مصالحهم النفطية أدى إلى ظهور المعارضة الشعبية من جديد، فكان أن تم توقيع معاهدة عام ١٩٣١ التي نصت على تخفيض عدد القوات البريطانية ومراكزها وعدد الموظفين البريطانيين في العراق. ثم توفي الملك فيصل وخلفه ابنه غازي الذي حفل تاريخ حكمه بالاضطرابات، وانفتح باب الانقلابات العسكرية على مصراعيه بقيادة بكر صدقي، لكن بريطانيا تدخلت لتعود سطوتها من جديد من خلال حكومات مدنية موالية لها لعل أهمها حكومات نوري السعيد التي استمرت حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨[٣٠٢].

أما الأحواز التي سماها الفرس عربستان، ثم خوزستان (Khuzistan)[٣٠٣]، فنرى أن تفجر النفط فيها عام ١٩٠٨، وزيادة أهمية موقعها الاستراتيجي خلال الحرب العالمية الأولى، كانا معاً وبالاً على هذه الإمارة العربية، وسبباً في زوال استقلالها. ففي عام ١٩٢١ أصبح رضا بهلوي قائداً عاماً للقوات المسلحة الفارسية بعد أن أطاح وزارة ضياء الدين طباطبائي، ثم أصبح رئيساً للوزراء، وفي عام ١٩٢٥ نصّب نفسه ملكاً على فارس، ثم غزا الأحواز واحتلها في عام ١٩٢٥، على رغم أن الشيخ خزعل كان في جميع مراحل الحرب عوناً للبريطانيين.

ويمكننا أن نقول إن اللعبة الدولية التي أدت إلى سقوط الأحواز كان لها جوانب نفطية عديدة، منها أن رضا بهلوي غيّر سياسته تجاه روسيا، وتحسنت العلاقات بين موسكو وطهران، خصوصاً أن السوفيات فوجئوا مفاجأة سارة عندما تولى رضا بهلوي الحكم في فارس، لاعتقادهم أنه يرأس حركة وطنية ثورية، وأن انقلابه هذا

---

(٣٠٢) قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، ص ٥١٣ ـ ٥١٤.

(٣٠٣) انظر Al-Ahwaz Liberation Organization (Iran) على الموقع: <http://www.crwflags.com/fotw/flags/ir%7Dalo.html>.

حدث تاريخي يدشن بداية عهد جديد، ليس لمصلحة بريطانيا، كما خيل إليهم أن الدكتاتورية العسكرية ستكون مرحلة انتقالية نحو نظام جمهوري. وقد تمخضت العلاقات الحسنة بينهما إلى إبرام معاهدة عام ١٩٢١، تلك التي اعترفت باستقلال فارس التام، وتنازلت روسيا عن كل ما لديها من المقاطعات الفارسية، كما تنازلت عن جميع الديون التي كانت لها على فارس. وبهذا أرادت روسيا أن يبقى الجو صافياً لها لكي تستطيع الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي، للقضاء على نفوذ بريطانيا الاستعمارية، ومصالحها النفطية، والتجارية في المنطقة(٣٠٤).

ويبدو أن السياسة البريطانية كانت ترمي إلى التخلص من خزعل حال انتهاء الحرب منذ فترة طويلة، ويمكن الوصول إلى ذلك من تفسير موقف بريطانيا من خزعل في قضية عرش العراق. فقد كان الشيخ خزعل من جملة المرشحين لعرش العراق، ولكن الدبلوماسية البريطانية كانت غير متحمسة لترشيحه، فقد طلب إليه سكرتير الشؤون الشرقية في دار الاعتماد البريطانية في بغداد الكف عن الخوض في مثل هذا الأمر، ليفسح المجال أمام الأمير فيصل للفوز بالعرش(٣٠٥). ولا نجد تفسيراً لعدم دعم خزعل لذلك المنصب إلا أن وصوله إلى عرش العراق كان معناه قيام وحدة طبيعية بين الأحواز والعراق، وهي وحدة طبيعية بين نفط بريطانيا على ضفتي شط العرب، لكن حسابات لندن كانت على ما يبدو ترى ترتب مشاكل سياسية معقدة على بريطانيا من جراء تلك الوحدة، إلى جانب أن ذلك كان يتعارض مع لعبة الأخذ والعطاء التي كانت تقوم بها في منطقة النفط، حيث أخذت من الهاشميين وأعطت ابن سعود، وأخذت من خزعل طموحه وأعطت الهاشميين حكم العراق، وأعطت بهلوي الأحواز. لقد حملت حقبة ما بين الحربين الكثير من المتناقضات، ومنها أن بريطانيا نظرت إلى رضا بهلوي وابن سعود على أنهما الرهان الجديد لبريطانيا، وكأن الهاشميين وخزعل رجال مرحلة انقضت، واستنفدت أغراضها.

لقد وجدت بريطانيا أن من مصلحتها شدّ أزر رضا بهلوي، ليتمكن من الوقوف أمام التيار الشيوعي من جهة، ومن أجل بسط سيطرتها على سياسة فارس سيطرة تضمن لها استمرار مصالحها وحفظها في فارس والخليج العربي. فانتهز رضا بهلوي هذا الاتجاه من بريطانيا، وطلب منها أن تتخلى عن حماية إمارة الأحواز، وعن

(٣٠٤) George Colgiu, «Soviet Penetration in the Middle East, 1945-1957» *Revista Erasmus*, no. 13 (2002), <http://www.revistaerasmus.go.ro/colgiu_g.htm>.

(٣٠٥) <http://www.al-ahwaz.com/AhwazHistory/history/mastery.htm>.

أميرها، ليستطيع احتلال الأحواز عسكرياً وضمها إلى مملكته، فاستجابت له بريطانيا، وسهلت له القضاء على الحكم العربي في الأحواز، فقضى على الشيخ خزعل في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٢٥.

ولما علم الشيخ خزعل أن رضا بهلوي ملك فارس ينوي غزو الأحواز واحتلالها، أخذ يعد العدة للوقوف في وجه الخطر الفارسي الداهم، وكان يطمح إلى وفاء الانكليز بتعهداتهم السياسية لحماية الأحواز، وتقديم المساعدات العسكرية له، لكنهم لم يحركوا ساكناً لنجدته، ولعبوا دوراً دبلوماسياً ضده، حين مهدوا سبل المفاوضات بين الشيخ خزعل والحكومة الفارسية. وقد تضافرت عدة عوامل خارجية لسقوط إمارة الأحواز العربية، منها: ظهور النفط، ووصول الشيوعيين بقيادة لينين إلى السلطة في روسيا عام ١٩١٧، مما شكل تهديداً لمصالح الغرب في الأحواز، ومنطقة الخليج العربي، فكان لا بد من البحث عن حليف أقوى من خزعل، وكان ظهور رضا بهلوي في السلطة هو الحل. كما أن ضعف الموقف الذي وقفه العرب من إمارة الأحواز وهي تغتصب كان سبباً آخر، ربما بسبب السيطرة البريطانية، وتسويقها قضايا عربية أخرى أهم، مثل حكم الهاشميين وإفرازات سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، وتشكل المملكة العربية السعودية. لقد كان ذنب الشيخ خزعل أن إمارته كانت قائمة في مكان استراتيجي في عالم النفط الذي لا يحفظ حقاً ولا ذمة[٣٠٦].

لكن حصاد البريطانيين كان ذا ثمار شديدة المرارة، فبعد ثلاثة أعوام من سقوط الأحواز، أعطى رضا بهلوي الضوء الأخضر لوزير بلاطه عبد الحسين تيمورتاش (Abdol-Hoseyn Teymurtash)، ليعيد نقض الاتفاقيات النفطية بين إيران وبريطانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٨، لتحصل إيران على ٢٠ بالمئة من عوائد نفطها، مع تقليل الأراضي الممنوحة للشركة البريطانية، ولتكون مدة العقد ٦٠ عاماً جديدة[٣٠٧] عادت الخلافات مرة أخرى لتصل إلى حد إلغاء امتياز شركة النفط البريطانية في عام ١٩٣١ بأمر من الشاه، ودعم من المجلس الإيراني، لتصل القضية إلى عصبة الأمم في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٢.

ثم سويت المشكلة نهائياً في نيسان/ أبريل ١٩٣٣ بشروط جيدة لإيران، منها

---

(٣٠٦) نقلاً عن: جان جاك بيربي، **الخليج العربي**، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٩)، ص ١١١، <http://www.al-ahwaz.com/AhwazHistory/history/mastery.htm>.

(٣٠٧) Mohammad Malek, «Oil in Iran Between the Two World Wars,» (Iran Chamber Society, History of Iran), <http://www.royalasiaticsociety.org/papers/Conf%20Paper%2003.pdf>.

حقها في الحصول على مقعد في الشركة، والحصول على ٧٥٠ ألف جنيه سنوياً، والتعويض عن المعاملات السابقة بمبلغ مليون جنيه، والاعتماد على العمالة الإيرانية، وأن يكون حق النقل للإيرانيين، بالإضافة إلى تقليل مساحة الامتياز بما يصل إلى مائة ألف ميل، وبيع إيران منتجات نفطية بأسعار رخيصة[٣٠٨]. وقد فتحت هذه الخطوة مجالاً رحباً أمام إيران للنظر في الرغبة الألمانية التي تجددت بعد الحرب، للحصول على امتيازات نفطية في المناطق التي تنازلت عنها بريطانيا.

كما أن هذا المدخل كان الطريق الذي أراد الإيرانيون من خلاله دخول الأمريكيين أكثر من رغبتهم في دخول الألمان، ولم يتسن للأمريكيين إعلان الرغبة في نفط إيران إلا في مطلع عام ١٩٣٧، فحصلوا على امتياز في المنطقة الشرقية من إيران مدته ٦٠ عاماً. كما حصلوا على امتياز نقل النفط عبر خط أنابيب إلى خليج عُمان، لكنهم فشلوا في الاحتفاظ به، ربما لأنهم كانوا مشغولين باستكشافاتهم النفطية على الشواطئ العربية من الخليج، وكان أن تخلوا عن امتيازاتهم في إيران في تموز/ يوليو من عام ١٩٣٨[٣٠٩]. ويرى البعض أن خروج الأمريكيين آنذاك كان خسارة في جولة من صراع طويل بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولا نجد من تتبع الصراع الذي جرى بين رضا بهلوي والبريطانيين على النفط إلا أن نقول إن النفط كان السبب الأوحد للتضحية بالشيخ خزعل.

ونجد عند مراجعتنا الأحداث بين الحربين في منطقة الخليج العربي أن بريطانيا قد عملت على تبني سياسة ذات نسق يوحي بالتخبط في مظهره الخارجي، إلا أنها كانت في حقيقة الأمر متمكنة من الإمساك بخيوط اللعبة، من خلال اتباع مبادئ أساسية، منها أن بريطانيا هي القوة المهيمنة في المنطقة، والدولة الاستعمارية الأولى في العالم. وهذا جعلها تتصرف في منطقة الخليج، والجزيرة من منطق ضمان مصالحها، ثم اتباعها سياسة النفس الطويل في التعامل مع القوى التي تختارها في تنفيذ سياستها في المنطقة. لذلك نراها لم تتخذ قط موقفاً متسرعاً، سواء حيال ما كان يجري في عُمان من صراع بين السلطان والإمام، أو تجاه التدخل بين ابن سعود وسالم الصباح منذ نهاية الحرب حتى وفاة سالم عام ١٩٢١، بالإضافة إلى تبني مبدأ فرّق تسد، وهو أحد المبادئ المهمة في سياسة بريطانيا التي كانت تظهر في الصراع الذي تديره من وراء الستار أنها على الحياد، ويمكن أن يظهر في الخارج أن هناك ازدواجية في سياستها.

---

(٣٠٨) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣٠٩) المصدر نفسه، ص ٦.

٤ ـ تأثير الأزمة الاقتصادية في الإجراءات الأمنية البريطانية في الخليج

أدت الاعتبارات الاستراتيجية من منظور عسكري بحت إلى اهتزاز موقف بريطانيا في الخليج، وقد كان من دوافع ذلك الأزمة الاقتصادية التي مرّ بها العالم عامة، ومرت بها بريطانيا بعد الحرب خاصة، على رغم وعود رئيس الوزراء دافيد لويد جورج (David Lloyd George) ببناء وطن يليق بأبطال الحرب، إلا أن هذه الوعود لم تتحقق، ووصل العاطلون عن العمل إلى ٢٠٠ ألف مسقطين بإضراباتهم الحكومات واحدة تلو الأخرى[٣١٠]. وعلى رغم ذلك قرر البريطانيون الاهتمام بالملاحة في الخليج، لأن الأمن من الناحية العسكرية قد لا يكفي لجعل الخليج آمناً للملاحة. لذا كان يجب الصرف بسخاء لتطوير عمل الأضواء البحرية، والمنارات، والعوامات الطافية التي أخذتها الحكومة البريطانية على عاتقها منذ عام ١٩٠٨، وكانت قبل ذلك تديرها شركة خاصة. أما إيران، فلم تكن تهتم بهذه المعدات، وإن كانت لا تمانع في أن يقوم البريطانيون بصيانتها على الساحل الفارسي[٣١١].

وقد دعا المقيم السياسي في الخليج البريطانيين أن يتمنوا عدم ظهور النفط بكميات كبيرة في البحرين، حتى لا تتحول البحرين إلى ما يشبه عبدان في فارس، وتصبح الشركات الأمريكية بنفوذها بحجم الشركة الأنغلو ـ فارسية، وحتماً قد تتدخل حكوماتها لمصلحتها. وقد افتخر المقيم بنجاح سياسة العزل التي مارستها بريطانيا في الساحل المهادن خاصة، فلم يصل رجل أوروبي واحد إلى هذه المنطقة، عدا البحارة ورجال الوكالة السياسية البريطانيين في المنطقة، وحذّر أنه كان من المعارضين لجعل الخط الجوي يمر على الساحل العربي، ورأى أنه يجب إرغام الفرس على بقاء المهابط على ساحلهم[٣١٢].

لقد تغيّرت أهمية الخليج العربي من اهتمام بالهند إلى اهتمام على مستوى الإمبراطورية (إمبريالي) (Imperial) بعد ظهور النفط وتطور الطيران، لكن الغريب أنه على رغم هذه المؤشرات في المراسلات البريطانية على ازدياد قيمة الخليج ولا سيما الشاطئ العربي، إلا أننا نجد أن هناك شكوى من التقشفات التي كانت تجريها حكومة الهند، ومنها عدد السفن الموجودة في الخليج، فقد أصبحت ثلاث سفن فقط. وكان من التقشفات أيضاً تقليل عدد الزيارات التي يقوم بها المقيم السياسي إلى مشيخات

---

(٣١٠) British Timeline, «Early 20th Century: The Economy between the Wars: The Depression 1918-1939,» <http://www.bbc.co.uk/history/timelines/britain/cen_econ_wars.shtml>

(٣١١) انظر: [R/15/2/118], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 1: *Policy, Planning and Common Affairs, 1926-1936*, pp. 329-345.

(٣١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٩-٣٤٥.

المنطقة، وجعلها شهراً واحداً في العام، على رغم إلحاحه على أن المقابلة الشخصية هي الأسلوب الذي يفهمه الشيوخ ويتقبلونه أكثر من سواه، وأن النصائح المباشرة للشيوخ هي التي تجعلهم في غنى عن غير البريطانيين.

ولتلمس مدى التقشف الذي مارسه البريطانيون في عام ١٩٢٥، سنلقي نظرة على كتاب من نائب وزير خارجية الهند يقول فيه(٣١٣): إن القوات الموجودة في الخليج عامة وفارس خاصة، عددها صغير، ولا تشكل قوة يعتمد عليها، كما أن تدريبها ضعيف ومصاريفها كثيرة، وقد انحصر عملها في حراسة الشواطئ، وحراسة القنصليات، ومحطات التلغراف، والمباني المهمة للبريطانيين. ويذكر أن جزءاً من حراسة القنصليات يقوم به حراس محليون، ويتساءل: لماذا نكدس القوات إذا كانت السفن الحربية تصل إلى الموانئ التي فيها قنصلياتنا؟، إن السيطرة على البحر هي قوتنا وليس الاهتمام بوحدات عسكرية ضعيفة وموزعة، علينا سحب قواتنا بقدر ما نستطيع، حتى ترحب فارس بذلك كعلامة من علامات حسن النية وعدم التدخل، كما أن هذا الإجراء هو رد على الدعاية السوفياتية بشأن القوات البريطانية في فارس. كما يطرح سؤالاً يحمل إجابته ضمنياً، حيث يقول: ما هو وضع القوات في مسقط والبحرين، تلك التي لا تستطيع القيام بواجبها؟

ثم أخذ البريطانيون يقللون السفن الموجودة في الخليج لأسباب مالية، وقد أصبحت أربع سفن في عام ١٩٣٢(٣١٤)، وكانت هناك توصية بتخفيضها إلى سفينة واحدة. وكانت السفن الأربع تقوم بأعمال الأمن قرب البصرة وعبدان لحماية النفط هناك، كما تقوم بحماية المحمرة، وكانت جاهزة دائماً لإنزال ٤ عربات مدرعة، كما كان من واجبها مرافقة الأوروبيين والهنود من موظفي الشركة في إبحارهم بين عبدان والبصرة. ويذكر تقرير بريطاني في عام ١٩٣٣ زيادة استعراض البحرية الإيرانية لنفسها في الخليج، ومن ذلك إلزامها السفن كافة رفع العلم الإيراني عند دخول المياه الإيرانية. ثم جرى الهجوم الظالم على سفينة كويتية في عرض الخليج وضرب ربانها، وتهديده مع بحارته بتجنيدهم في الجيش الفارسي إذا بدر منهم أي احتجاج لدى أحد(٣١٥). وقد

(٣١٣) انظر: [R/15/2/118] في: المصدر نفسه، ص ١٠-١٣، رسالة من نائب وزير خارجية الهند إلى المقيم السياسي في الخليج في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥.

(٣١٤) انظر: [L/P&S/12/3727] في: المصدر نفسه، ص ٣٩٧-٤٠٠، رسالة من المارشال الطيار لودلو هويت (E. R. Ludlow-Hewitt) إلى سكرتيرية المفوض السامي، بغداد، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢.

(٣١٥) انظر تقرير بحري رقم ٥٠/ ٢٠٥ الصادر بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣ في: المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

كثرت زيارات البحرية الفارسية إلى باسيدو على الساحل الفارسي للتجسس على مقر البحرية الملكية البريطانية، كما قامت البحرية الإيرانية في سعيها لتطوير قدراتها بشراء ٩ طائرات برمائية من نوع «دي هافيلاند» (De Havilland).

ومن النشاطات البحرية الأخرى نشاط البحرية العراقية، إذ أخذت قوارب الجمارك المسلحة تدخل إلى مياه الكويت في خور الصبية، وقد اقتربت من جزيرة مسكان، بل وصل الأمر في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢ إلى أن هاجم قارب دورية عراقي سفينة كويتية وقتل أحد ملاحيها في خور عبدالله[٣١٦].

في عام ١٩٣٤ خرج البريطانيون من هنجام وباسيدو ولم يعد لهم وجود في فارس، مما دفعهم إلى سياسة عدم التراخي في الإمساك بزمام الأمور في العراق، لأنه مفترق الطرق الجوية إلى الهند عبر الخليج، ولن يقلل من قيمة العراق إلا التقدم التقني في زيادة مدى الطيران من دون الحاجة إلى الوقود، أو إذا فقدوا صداقة الحكومة العراقية، وعند ذلك يصبح لا مفر من جعل الكويت النقطة الاستراتيجية البديلة. أما البحرين، فكانت الأطماع الإيرانية فيها تزداد يوماً بعد يوم، وقد أوصلوا شكواهم إلى عصبة الأمم، على رغم اقتناع البريطانيين بألا أمل لهم في كسب القضية، لأنّ شعب البحرين يكره فكرة السيادة الفارسية عليه.

وهنا يجدر بنا أن نتوقف قليلاً ونمعن النظر في العامل الجديد الذي أخذت بريطانيا تعوّل عليه في منازعاتها الدولية، وهو عصبة الأمم[٣١٧]. ولا شك في أن هذا كان دليلاً على بعض النعومة في الموقف البريطاني، أو الضعف الذي يدب في جسم العجوز فيجعله أميل إلى التفاوض بدل المنازلة. وبين أيدينا ما يقول بتوجه

(٣١٦) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

(٣١٧) عصبة الأمم: بعد الحرب العالمية الأولى، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتشكيل «لجنة هيرست ميلر» التي وضعت مسودة مشروع عصبة الأمم، وتم إقراره في مؤتمر فرساي بأربعة مبادئ هي: عدم اللجوء إلى الحرب، تأسيس العلاقات الدولية انطلاقاً من مبادئ العدل والشرف، التقيد بقواعد القانون الدولي، التعهد باحترام المعاهدات الدولية. صاحب فكرة عصبة الأمم كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، لكن أمريكا رفضت الانضمام إليها حتى انهيارها لأنها كانت تميل إلى العزلة، ورغم ضعف مفهوم السلم الدولي في منظومة العلاقات الدولية، إلا أنها فصلت في عدة نزاعات، منها النزاع البولوني- الليتواني عام ١٩٢٠، وتسوية الخلاف على جزر الآند بين السويد وفنلندا، والخلاف بين بولونيا وبلغاريا ١٩٢٥، والخلاف بين ألمانيا وبولندا، والخلاف بين إنكلترا وتركيا، كما ارتكبت أخطاءً جسيمة بحق الشعوب العربية منها إقرار مبدإ الانتداب، كما لم تمنع العدوان الياباني على الصين عام ١٩٣٣. واجتياح موسوليني للحبشة عام ١٩٣٥، وغزو ألمانيا النازية لبولونيا عام ١٩٣٩، وفشلت في مجال نزع الأسلحة، فأصيبت عصبة الأمم بالوهن وحصرت نشاطاتها على مساعدة اللاجئين ودراسة إعادة الإعمار. والأهم كان الفشل في منع الحرب العالمية الثانية واكتفت بتعليق اجتماعاتها إلى ما بعد الحرب، حيث حلت هيئة الأمم المتحدة في محلها عام ١٩٤٥.

الحكومة البريطانية إلى تدعيم موقفها في عصبة الأمم بحجج، منها دحض الادعاءات الإيرانية بتعرية التعسف الإيراني مع الرعايا البحرينيين، ومع العرب عامة في أعالي الخليج، وفي الموانئ الفارسية. ثم نجد أيضاً أن البريطانيين يجهزون لإقناع عصبة الأمم بأنهم قد وفروا الأمن في الخليج من الجانب الإنساني عندما منعوا تجارة الرقيق، وتهريب الأسلحة، وساعدوا الحكام في الرقي بشعوبهم إلى التحضر(٣١٨).

وازداد تبرم المقيم السياسي البريطاني من الأمن في الخليج، وكان رأيه في عام ١٩٣٦ أن الميزان ليس في مصلحة بريطانيا، فقد تراجع نفوذها إلى البحرين، حيث القوة البحرية الملكية والنفط الذي يديره ٣٠٠ أوروبي، لا يحميهم إلا ١٥٠ رجلاً هم القوة المحلية البحرينية، يقابلها تنامي القدرات البحرية الإيرانية، وسلاح الجو، والجيش الإيراني. أما العراق، فقد أصبح هو الآخر لديه جيش وبحرية وطيران، وكذلك السعوديون، وكل ذلك لم يكن موجوداً قبل عام واحد، إذ لم يكن موجوداً فيه إلا البريطانيين وقوتهم البحرية(٣١٩).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، تحول الهاجس حقيقة مرة، وكان لا بد من تقصي سبب التقصير الذي جعل منطقة الخليج العربي خارج الحسبة العسكرية للحلفاء اعتماداً على بريطانيا، وهدفاً محتملاً للألمان القادمين من الشمال إذا سحقوا الجيش السوفياتي. وكان من أخطاء البريطانيين جعل الخليج العربي تابعاً للقيادة العسكرية في العراق، وهي قيادة جوية، وليست قيادة عمليات مشتركة، فلو تقدم جيش بري معادٍ لما وجد جيشاً أو بحرية لإيقافه(٣٢٠). وهكذا ولتلافي الخطأ تم إلحاق الخليج بقيادة الشرق الأوسط بدل العراق في نيسان/ أبريل ١٩٤١، وعلى رغم ذلك شكل هاجس الدفاع عن الخليج ضغطاً على القيادة البريطانية، وكانت المشكلات تتمثل في الاتصالات البحرية والجوية، والدفاع عن النفط في البحرين.

ولا شك في أن ما تم أو اقترح كان إجراءات حرب لا يعوّل عليها لتقصي حالة الأمن في الخليج بصورة شاملة. وحتى لا يأخذ البحث منحى غير صحيح ونفسر

---

(٣١٨) انظر تقرير عن الأمن في الخليج، كتبه ماليت (V.A.L. MALET) في ٥ أيار/ مايو ١٩٣٤: [FO 371/17893], in: Ibid., vol. 1: *Policy, Planning and Common Affairs, 1926-1936*, pp. 539-542 and 422.

(٣١٩) انظر تقرير S82- من المقيم السياسي في الخليج في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، بعنوان الدفاع عن البحرين في زمن الحرب في: المصدر نفسه، ص ٥٦٧-٥٦٩.

(٣٢٠) [L/P&S/12/3727] and [Air 23/5974], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 1: *Policy, Planning and Common Affairs, 1926-1936*, and vol. 5: *Policy, Planning During WW2, 1939-1945*, pp. 135-137 sqq.

رسالة من المقيم السياسي في الخليج إلى سكرتير حكومة الهند في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٤١.

بحوادث فردية صغيرة صورة أكبر من هذه الحوادث، فقد قمنا بالرجوع إلى مصدر مهم تم من خلاله تتبع أمن الخليج منذ العشرينيات حتى نهاية الحرب، وهو التقرير الذي كان يكتب عن الخليج كجزء من التقرير الذي يكتب عن الدفاع عن الإمبراطورية ككل، إذ نرى فيه أن أولويات الدفاع استمرت حتى نهاية الحرب لحفظ أمن النفط في إيران، وحفظ طرق المواصلات البحرية والجوية، وحفظ أمن البحرين كقاعدة بريطانية. وكان من الإجراءات تحديد حركة السفن في قافلة واحدة كل أسبوع، وكان يحصر مرورها في الساحل الفارسي، لأن الساحل العربي صعب وكثير التعاريج. كما كان من الإجراءات التي اتخذت تحديد الخطر بهجوم جوي معاد على المنطقة المثلثة بين الكويت وشط العرب وبندر شهبور على الشاطئ الفارسي. أما منطقة الخطر الأخرى، فكانت في تطوير العدو هجومه، وقيامه بضرب عبدان حيث مصافي النفط وخطوط الأنابيب. وبذلك كانت هرمز ستصبح عنق الزجاجة الآخر الذي سيكون مغرياً لطياري العدو، ثم كانت هناك البحرين التي ذكرناها سابقاً، ومن بعدها الشارقة حيث المطار.

وفي بداية الحرب قرر البريطانيون أن أفضل طريقة لاستباق سقوط إيران في يد الألمان هو في احتلالها، لأنها تملك شبكة طرق ستوصلهم إلى الخليج، كما أن الشركة الأنغلو ـ فارسية قد وفرت النفط في كل قرية إيرانية، ما يجعل مهمة الألمان سهلة في مجال الحصول على الوقود. وهنا نلاحظ أن البريطانيين قد أصبحوا في حل من أي التزامات تجاه الروس الذين هاجمهم الألمان، والذين لن يعترضوا على دخول البريطانيين فارس لنجدتهم[٣٢١].

سادساً: نفط الخليج أثناء الحرب العالمية الثانية

١ ـ الأوضاع الأمنية على الساحل العربي خلال الحرب

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، لم يكن هناك قوات في منطقة الخليج العربي يخشى البريطانيون أن تهاجمهم، بل كان هناك النفط في شمال الخليج، والقاعدة الجوية في العراق، ومهبط الطيران في الشارقة وخور دبي، حيث تحطّ الطائرات المائية.

تمثلت الأخطار على الشارقة ودبي خاصة في قوات بدو المنطقة الذين يحسمون

---

(٣٢١) Ibid., vol. 5: *Policy, Planning During WW2, 1939-1945*, pp. 256-261,
الإصلاحات الخاصة بالحماية المطلوبة للخليج الفارسي، التقرير المؤقت الصادر عن القائد المعين، قوة الخليج الفارسي، البحرين بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ١٩٤١.

خلافاتهم غالباً بإغارة بعضهم على بعض، مدمرين كل شيء في طريقهم، حتى لو كان من ممتلكات حكومة صاحب الجلالة في لندن. ولم يترك البريطانيون حل هذه المعضلة للظروف لأنهم كانوا يستصغرونها، بل تركوها لأن هذه الغارات لا تتم بعد فرض السلم البحري منذ مائة عام إلا لأسباب داخلية معقدة، وفضلوا عدم الدخول فيها على رغم أنها كانت أكبر من تهديدات قوات المحور[٣٢٢].

كان الخطر من البحر والبر قليلاً، أما من الجو فكان الاحتمال قائماً، وقد عرف منذ ولادة الطيران الحربي أن البحر هو أسلم منطقة يتم التسلل من خلالها، لخلوه من المراقبة المتماسكة، فعمل البريطانيون على تسخير إمكانات إمارات الخليج العربي لمصلحة المجهود الحربي للحلفاء، ومن ذلك إقامة خط إنذار مبكر للأخطار القادمة من الشرق والجنوب الشرقي عام ١٩٤٢. وتفتق ذهن البريطانيين عن فكرة وضع سفن في الخليج العربي على شكل خط يبدأ من «رأس مطاف» جنوب إيران إلى «رأس راكان» في الطرف الشمالي من قطر. وقد تكونت قواعد الإنذار العائمة هذه من عشر سفن، بعضها ثابت، وبعضها متحرك لتغطية منطقة الواجب. وكان على ظهرها بالإضافة إلى مشغل جهاز اللاسلكي البريطاني ربان ماهر في معرفة موقعه بدقة، وتوقع الأنواء المتغيرة، بالإضافة إلى ثمانية عشر بحاراً. وقد تم تجهيز أربع سفن أخرى بطواقمها لتكون قوة إسناد وبديلاً لهذه السفن التي تم تأجيرها على فترات تبلغ ستة أشهر، وكانت من سفن السفر والتجارة الكويتية مع بحارتها وربابنتها، وقد أقيمت لهم قاعدة راحة وتموين في المحرق في البحرين.

ويلفت نظرنا في المراسلات البريطانية التي دارت حول هذا الموضوع تعليق المسؤولين البريطانيين أهمية قصوى لتفهم أمراء الخليج هذا الإجراء، ومن ذلك شرح الوكيل السياسي البريطاني في الكويت تفصيلات المشروع للشيخ أحمد الجابر الصباح، ولشيخ البحرين[٣٢٣]، ولا نجد لذلك من تفسير إلا تفكيك نظرية من يقول بأن السلطات البريطانية كانت تنظر إلى إدارات المنطقة السياسية مثل الكم المهمل الذي قلّما ينظر إلى رأيه في الأمور الخاصة بالحرب. لقد كان الخليج العربي في منطقة النفوذ البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت إيران والعربية السعودية هما المنطقتين

---

(٣٢٢) انظر: [AIR 23/670], January 1939, in: Ibid., vol. 6, pp. 334-339,

في ما يخص الترتيبات المتخذة لحماية قلعة الشارقة ومنطقة ذلي المضطربة، من (G.S. O11) في العراق، في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩.

(٣٢٣) انظر: [R15/2/279], 29 June 1942, in: Ibid, vol. 6, p. 327,

البرقية الصادرة عن الوكيل السياسي في البحرين والموجهة إلى المقيم السياسي في بوشهر بتاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٢.

الخارجتين عن هذا النفوذ بقدر بسيط من عدم الارتباط، كما هو الحال مع بقية إمارات الخليج والعراق.

في عام ١٩٣٢ أعلن استقلال العراق، وقد أقيمت ملكية دستورية لحكم البلاد في ظل نفوذ بريطاني قوي في المجال السياسي والاقتصادي، واستمرت السيطرة البريطانية على نفط العراق، بالإضافة إلى السيادة على القاعدة الجوية في الحبانية والشعيبة. وفي منتصف آذار/ مارس من عام ١٩٤١ قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني بدوافع قومية عربية ترفض السيطرة البريطانية على مقدرات العراق النفطية، وربما من دوافعها أيضاً هبوط معنويات البريطانيين من وصول الجيش الأفريقي الألماني (The African Corps) إلى ليبيا. وقد أظهر الثوار تعاطفهم مع ألمانيا، لكن البريطانيين سرعان ما عادوا إلى السيطرة على الوضع في العراق، ليس هذا فحسب، بل إن الحلفاء قد اتخذوا مما جرى ذريعة لتوسيع استخدامهم العراق لحفظ أمن الخليج في الجنوب، وكقاعدة تموين متقدمة لدعم السوفيات في الشمال، بل إن البريطانيين قد دفعوا حكومة ما بعد ثورة الكيلاني إلى إعلان الحرب على ألمانيا رسميا في عام ١٩٤٣، وأصبحت الأراضي العراقية مسرحاً لتحركات قوات الحلفاء[(٣٢٤)].

كانت القوات العراقية قوية مقارنة ببقية الدول العربية المجاورة، فقد تم إنشاء الجيش العراقي في ٦/ ١/ ١٩٢١، ووصل إلى حوالى الفرقة في عام ١٩٣٢، ثم فرض البرلمان الخدمة الإجبارية عام ١٩٣٥. وكان العراقيون جادين في مسعاهم، لأن الخدمة الإجبارية تصل إلى عشر سنوات. وبلغت أعداد القوات العراقية عشية الحرب العالمية الثانية مقدار لواء خيالة، ولواء حرس حدود، وتسع بطاريات مدفعية ميدانية، وست بطاريات مدفعية محمولة، و٢٨ كتيبة مشاة، وسرية رشاشات محمولة على آليات، وكتيبتي إشارة، وكتيبة هندسة ميدان، وقوة بحرية صغيرة. وفي عام ١٩٤١ كان عدد جنود الجيش العراقي ٤١ ألف رجل. أما سلاح الجو العراقي، فقد بلغت قواته عام ١٩٤٠ سربي طائرات قتال، وسرب اتصال، ومدرسة طيران، وسرب قاذفات قنابل، وسرب نقل. وقد خسر هذا السلاح ٢٠ طائرة من أصل ٥٦ طائرة أمام التفوق البريطاني، خلال ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، على الرغم من الدعم الذي تلقاه العراقيون من الألمان ومن حكومة فيشي (Vichy) الفرنسية في سوريا [(٣٢٥)].

(٣٢٤) حول ثورة الكيلاني وتعاونه مع الألمان، ثم هزيمته على يد بريطانيا، انظر: لوكاز هيرزويتز، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٨)، ص ١٨١ ـ ٢٢٩.

(٣٢٥) «Armed Forces of World War II (Near East),». <http://members.tripod.com/~marcin_w/index-2.html>.

أما العربية السعودية، فقد كانت في بداية الحرب مترامية الأطراف، لكنها كانت ضعيفة من الناحية العسكرية بمقاييس الحرب العالمية الثانية، وكان الملك عبد العزيز يتلقف الفرص من اليمين واليسار لتكوين جيش قوي حديث. لذا كان هناك في عام ١٩٣٩ ترتيبات بينه وبين الحكومة الألمانية لتزويد ابن سعود بعشرة آلاف بندقية، وعشرة ملايين طلقة للأسلحة الخفيفة، لكن الحرب حالت دون حصوله على هذه الأسلحة، ويبدو أن وعد الحكومة الألمانية، وعلاقات ابن سعود الحكيمة مع دول طرفي الحرب، هو الذي جعل السعودية تقف على الحياد عند اندلاع الحرب. كان جيش ابن سعود النظامي لا يزيد على ألف وخمسمائة رجل، سلاحهم الخفيف بريطاني الصنع، بالإضافة إلى ثمانين شاحنة أمريكية من نوع «دودج» مسلحة برشاشات هوتشكس (Hotchkiss) البريطانية الصنع[٣٢٦].

وتشير المصادر نفسها إلى وجود بعثة طيران إيطالية، يبدو أنها لم تكن موفقة في إقامة سلاح جو سعودي، مما جعل الملك يتخلص منها في ربيع عام ١٩٣٩. وتشير مراجع أخرى إلى أن الجيش السعودي في بداية الحرب العالمية الثانية كان لا يزال يقاتل بأسلحة الحرب العالمية الأولى، وبالإضافة إلى الألف رجل المشار إليهم سابقاً، والذين يشكلون ما يمكن أن يسمى جيشاً نظامياً، كان هناك ما يصل إلى ١٥ ألف رجل من البادية، يمكن اعتبارهم من جيش عبد العزيز الذي وحد به السعودية، لكن هؤلاء لم يزد عتادهم عن البندقية والجمل[٣٢٧].

لم يكن الإيطاليون بعيدين عن العربية السعودية، ولا يفصل الصومال الإيطالي عن الجزيرة العربية إلا البحر الأحمر، ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية انضم موسوليني إلى هتلر، وموسوليني هو الذي أطلق اسم «المحور» (Axis) على تحالفهم، لأنه رأى إيطاليا وألمانيا محوراً ستنضم إليه بقية دول أوروبا. وكان وجود الإيطاليين في شرق أفريقيا في إريتريا والحبشة والصومال الإيطالي مزعجاً للبريطانيين، لأنهم كانوا يحيطون بهم في الصومال البريطاني والسودان وكينيا.

لقد كانت قوة الإيطاليين في غواصاتهم وبحريتهم الفعالة التي نجحت بقطع

---

(٣٢٦) انظر: [FO 731/245891], 29 November 1939, in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 6, p. 609,

رسالة من بولارد (R. W. Bullard) في جدة إلى الفايكاونت هاليفاكس (Vescount Halifax) في لندن بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٩.

(٣٢٧) «Armed Forces of World War II (Near East)».

طريق قناة السويس، وكان هذا الوضع مزعجاً أيضاً لابن سعود في مرحلة مبكرة من الحرب، فقد أرسل إلى البريطانيين في نيسان/أبريل ١٩٣٩ يطلب نصيحتهم في كيفية التصدي للخطر الإيطالي. وكان الرد البريطاني مستعجلاً، ويفتقد بعد النظر، لأنهم قللوا من قيمة السعودية هدفاً خلال الحرب، وقالوا إن أسوأ ما يمكن توقعه هو إنزال مخربين على شواطئ البحر الأحمر ليحدثوا نوعاً من الاضطراب في السعودية(٣٢٨).

على الرغم من وصول الإيطاليين في الحرب إلى خليج عُمان في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٠(٣٢٩)، وإغراقهم العديد من السفن البريطانية على طول الطريق من موانئ إريتريا حتى هرمز، وفي المحيط الهندي، إلا أن البريطانيين كانوا يقللون من قيمة الخطر الإيطالي. وكان تقدير البريطانيين لقوة الإيطاليين البحرية والبرية صائباً، لكنهم أخطأوا في تقدير قوتهم الجوية. فمن المعروف تاريخياً أن الإيطاليين هم أول من أدخل الطائرات في الحرب سلاحاً كانت تلقى منه القنابل باليد على قوات عمر المختار في ليبيا، وكانت الطائرات الإيطالية من تموز/يوليو ١٩٤٠ حتى تموز/يوليو ١٩٤٣ تدك المواقع البريطانية بعنف في جبل طارق والسويس وبور سودان(٣٣٠).

وفي صيف عام ١٩٤٠ أراد الإيطاليون إثبات دعواهم في السيادة الجوية، وكان لا بد من اختيار هدف استراتيجي كبير وبعيد لكسب سمعة على المستوى العملياتي والمستوى الدعائي خلال الحرب. وانكب المقدم الايطالي إيتوري موتي (Ettore Muti) على وضع خطة تقوم بتنفيذها أربع طائرات نقل من نوع «Savoia Marchetti SM82» تم تحويلها إلى قاذفاتٍ بعيدة المدى، قادرة على الطيران مسافة ٤ آلاف ميل. وقد طارت في الخامسة وعشر دقائق من جزيرة رودس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، ومرت بتملص بارع فوق قبرص ولبنان وسوريا والأردن والعراق، لتنقضّ على مصفاة البحرين المضاءة كشجرة عيد الميلاد، وتدكها دكاً في عملية جريئة قلبت حسابات البريطانيين. وقد ضيعت إحدى الطائرات المغيرة هدفها بسبب الصمت اللاسلكي مع قائد التشكيل، لكن ضياعها ـ كما تقول المراجع

(٣٢٨) انـظـر: [FO 731/24588], 12 June 1940 in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 6, pp. 639-659,
برقية من ستونهوار ـ بيرد (Stonhewer-bird) في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٠.

(٣٢٩) Gordon Smith, in: <http//www.naval-history.net/WW2campaignsNearEast.htm>.

(٣٣٠) Alberto Rosselli, «Italin Raid on Manama (1940),» <http//www.comandosupremo.com/Manama.htm>.

الإيطالية ـ لم يذهب سدى، فقد أغارت على منشآت شركة النفط الأمريكية في الظهران، وألقت خمسين قنبلة دمرت بعض الأنابيب والمعدات، ولم يكن بالإمكان العودة إلى إيطاليا، بل عادت الطائرات إلى إريتريا واستقبل ملاحوها استقبال الأبطال[٣٣١].

لم يعلم البريطانيون، ولا الأمريكيون، ولا السعوديون، بما أصابهم، وكان على البريطانيين بناء على طلب سعودي التقاط إحدى القنابل التي لم تنفجر في الظهران لمعرفة مصدرها[٣٣٢]. وقد ظنَّ الأمير فيصل بن عبد العزيز أن القنابل ألقيت على الظهران خطأ لقربها من البحرين، وحسب أن الطائرات جاءت من البلقان[٣٣٣]. أما والده الملك عبد العزيز، فقد تلقى اعتذاراً إيطالياً عن خطأ الطيار في قصف الظهران، وإن كان ابن سعود نفسه قال في حديث للبريطانيين إنه يعلم أن القصف كان متعمداً، لأن الإيطاليين يريدونه أن يلتزم الحياد في الحرب[٣٣٤].

أدت حادثة قصف البحرين والظهران إلى دخول الولايات المتحدة عسكرياً في السعودية أول مرة، وتفيد مراسلات البريطانيين أنهم قد وافقوا على إقامة نظام دفاع جوي على عمليات شركة النفط الأمريكية في الظهران، وذلك بوضع سرية دفاع جوي تضم مائة رجل من الجيش الأمريكي[٣٣٥].

وكان لا بد من إخراج الإيطاليين من شرق أفريقيا بعد أن وصل خطرهم إلى الخليج العربي، وهذا ما تم بالفعل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١. ولم يعد هناك من داع لبقاء ابن سعود على الحياد، وكان من مصلحته ومصلحة الحلفاء أن ينضم إلى جانبهم في الحرب، لكن المعضلة كانت في أنه لو تحالف معهم لصار من حق القوات

---

(٣٣١) المصدر نفسه.

(٣٣٢) انظر: [FO 731/24588], 19 October 1940, in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 6, p. 649,

برقية رقم ٢٤٢ من ستونهوار ـ بيرد (Stonhewer-bird) في جدة إلى لندن بتاريخ ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠.

(٣٣٣) Ibid., vol. 6, p. 652,

برقية رقم ٢٤٦ من ستونهوار ـ بيرد (Stonhewer-bird) في جدة إلى لندن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠.

(٣٣٤) Ibid., vol. 6, p. 657,

برقية رقم ٢٧٦ من ستونهوار ـ بيرد (Stonhewer-bird) في جدة إلى لندن بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠.

(٣٣٥) Ibid, vol. 6, [FO 371/31456]; [WO 201/1370], and [FO 371/31453],

والأخيرة تشيرة إلى وقائع الاجتماع الذي انعقد بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٢.

البريطانية والأمريكية النزول في الأراضي السعودية، وكانت الأراضي المقدسة المحرم دخولها على غير المسلمين عقبة في طريق دخول ابن سعود الحرب حليفاً. وجاء المخرج من خلال دعوة البريطانيين له بإعلان الحرب من جانبه على الألمان وحلفائهم، وهذا ما تم بالفعل(٣٣٦).

٢ ـ الصراع على نفط السعودية خلال الحرب

كانت أحوال العربية السعودية الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية ضعيفة لتدني وارداتها، وصعوبة وصول الحجاج بما يمثلونه من دخل للبلاد، وكانت الشركة «SOCAL» ـ التي أصبح اسمها شركة «أرامكو» في كانون الأول/ يناير ١٩٤٤ ـ قد قامت بتقديم دفعة مالية مقدارها ثلاثة ملايين دولار للسعودية بضمان ما يعادلها من النفط. وفي عام ١٩٤١ طلب الملك عبد العزيز من الشركة ستة ملايين دولار، ولم يكن بمقدور الشركة تقديم هذا المبلغ، فقام نائب رئيس الشركة جيمس موفت (A. James Moffet) في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٤١ بإحالة الطلب إلى البيت الأبيض، واقترح على روزفلت أن تكون ستة الملايين قرضاً حكومياً أمريكياً تحت بند «الإعارة والتأجير» (Lend Lease)(٣٣٧)، وبذلك كانت الشركة أداة لدخول الولايات المتحدة إلى السعودية والمنطقة.

اقترح روزفلت أن يكون البديل شراء البحرية الأمريكية للنفط من الشركة بالمبلغ المطلوب نفسه، لكن وزير البحرية فرانك نوكس (Frank Knox) قال إن الكمية تفوق الحاجة التي تريدها البحرية. وفي حزيران/ يونيو ١٩٤١ تقدم ابن سعود بطلب قرض بقيمة عشرة ملايين دولار، وكان روزفلت ـ كما يبدو ـ ينوي فعلاً الدخول في المنطقة من خلال مساعدة الشركة في حصول ابن سعود على القرض، لكن القوانين الأمريكية كانت عائقاً دون ذلك، مما حداه على الاستدارة على القوانين من خلال توجيهه لابن سعود بأن يقدم طلب القرض إلى بريطانيا التي عليها التزامات في الخليج. وفي الوقت نفسه طلب الرئيس روزفلت من البريطانيين تقديم القرض لابن سعود جزءاً من القرض الذي تم رصده لهم من الأموال الأمريكية، والبالغ ٤٠٠ مليون دولار. وهذا ما تم بالفعل في الأعوام التالية، فقد قدمت بريطانيا ٥٢٨٥٠٠٠

(٣٣٦) Ibid, vol. 6, [FO 371/31450], and [FO 371/31449],
وقائع الاجتماع الذي انعقد بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢.

(٣٣٧) قانون صدر في أمريكا ١١ آذار/ مارس ١٩٤١ يعطى الرئيس الأمريكي روزفلت الحق لمساعدة بريطانيا بالأسلحة، والمال في حربها ضد النازية الألمانية، قبل دخول أمريكا الحرب في كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام.

دولار إلى السعودية عام ١٩٤١، ثم ١٢٩٠٠٠٠ دولار عام ١٩٤٢، وأخيراً ١٦١٨٢٨٠ دولاراً عام ١٩٤٣[(٣٣٨)].

وفي ذروة الحرب العالمية الثانية ١٩٤٢-١٩٤٣ ظهر نقص مفاجئ في الوقود نوع ١٠٠ أوكتين[(٣٣٩)]، ما سبب نقصاً في طلعات الطائرات الحربية البعيدة المدى، وأخذت صيحات الذعر من نضوب النفط تتعالى، وأكدت المخاوفَ الدراساتُ التي كانت تؤكد أن النفط المنتج لم يكن يساوي عدد الآبار التي كان يتم اكتشافها حديثاً. وفي خضم الإحساس بنقص النفط عام ١٩٤٣ اهتمت إدارة الرئيس روزفلت بالدور الذي تلعبه الشركات الأمريكية في الخارج، ولم تكن من قبل مهتمة بذلك. ومن جانب آخر، أخذت بريطانيا تعزز مكانتها لدى ابن سعود، وتوحي للأمريكيين أن مستقبلهم غير مضمون في السعودية، وقدمت عروضاً مالية للسعوديين للحصول على بعض الامتيازات النفطية خلال الحرب، ووجدت خلال الحرب متسعاً من الوقت لترسل بعثة بريطانية لمكافحة الجراد الصحراوي، وأخذت تقيم مصرفاً تجارياً في جدة، وتحاول إدخال السعودية في عضوية منطقة الإسترليني[(٣٤٠)]، مما جعل أهل أرامكو يبذلون أقصى جهودهم لحثّ إدارة روزفلت على تقديم دعم سياسي أكبر خوفاً من عودة البريطانيين، ومن تأثيرهم في ابن سعود أو في من سيخلفه في الحكم، ولا سيما بعد إقدام البريطانيين على افتتاح البنك التجاري المشار إليه أعلاه.

لقد أوضحت شركة أرامكو أن تقديم قرض مالي للسعوديين هو الضمان الوحيد لبقائها مسيطرة على النفط هناك، وذكرت للرئيس أن السعودية هي البلد المحايد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لا يتلقى مساعدات ضمن برنامج «الإعارة والتأجير»، وأتبعوا ذلك في شباط/ فبراير ١٩٤٣ بمذكرة لوزير الحرب والبحرية ونائب وزير الخارجية، يقترحون فيها إنشاء احتياطي نفطي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الحصول منه على نفط رخيص ومتوافر ودائم مقابل المعونات للسعودية، وهو من جانب آخر يخلص السعودية نهائياً من بقايا النفوذ الإنكليزي. وقد وقع الرئيس روزفلت في ١٨ شباط/ فبراير سنة ١٩٤٣ قراراً جعل السعودية من البلاد التي تستفيد من قانون القروض، ولم يكن لهذا القرار ما يبرره قانونياً سوى إسناد السعودية وتخليصها من النفوذ البريطاني، لأن المشروع كان قد وضع لمساعدة البلدان

(٣٣٨) Irvine H. Anderson, *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981), p. 61.

(٣٣٩) وقود ذو قدرة احتراق عالية، تكلف عملية تصفيته جهداً ومالاً أكثر، ولا تستخدم الطائرات في ذلك الوقت سواه.

(٣٤٠) الأعظمي، **العلاقات السعودية الأمريكية**، ص ٩.

التي أعلنت الحرب على المحور[٣٤١]. وكانت كلمات روزفلت لمدير المعونات: «إني أجد الدفاع عن العربية السعودية أمراً حيوياً للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية»[٣٤٢]. وقد أثار هذا القرار الكثير من الجدل في الإدارة الأمريكية والهيئة التشريعية، وبدأ يظهر كما لو أن الإدارة الأمريكية جزء من كل مشروع نفطي خارج الولايات المتحدة، على رغم أن الشركة قد حصلت على الامتياز من السعوديين في الأصل من دون مساعدة الحكومة الأمريكية.

هذا التوجه الذي لم يكن له وجود في الحكومة الأمريكية قبل عام ١٩٤١ وجد مؤيدين ومعارضين أيضاً، فكم كانت الحكومة الأمريكية تملك من النفوذ على شركات النفط، إذا اعتبرنا أن عملياتها في الشرق الأوسط حيوية للأمن القومي الأمريكي؟ لقد أراد بعض أعضاء إدارة روزفلت أن يكون دور الإدارة محدوداً، لأنها كانت شركات القطاع الخاص الذي تقدس استقلاليته المبادئ الأمريكية، لكن مجموعة أخرى من أعضاء الإدارة يقودهم وزير الداخلية والمسؤول عن الاحتياطيات النفطية في أثناء الحرب هارولد إيكز (Harold Ickes)[٣٤٣] كانت ترى شراء الحكومة عمليات الشركة كافة. وفي ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٣ انضم رؤساء الأركان المشتركة إلى هذا الرأي، وطالبوا الرئيس بتملك الاحتياطي النفطي في الخارج، لأنه يمثل أقصى ضرورات الأمن القومي الأمريكي.

وفي ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٤٣ طلب وزراء البحرية، والداخلية، والخارجية، والحربية، جميعاً من الرئيس إنشاء مجلس لاحتياطي النفط (Petroleum Reserves Corporation)، وكان المجلس مفوضاً للبدء فوراً في التفاوض مع شركات النفط الأمريكية في الخارج لتملكها، والقيام بشراء الأسهم في مجال النفط، وإنشاء معامل التكرير، ومدّ أنابيب النفط، وإقامة مستودعات التخزين. وبعبارة أخرى كان الهدف أن يصبح المجلس مثل شركة نفط عملاقة تملكها الحكومة الأمريكية. وقد بارك روزفلت الخطة، وولد مجلس النفط في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٤٣، وتم تعيين وزير داخلية سابق هو ألفن وارتز (Alvin Wirtz) ليقود مفاوضة أرامكو في ٢ آب/ أغسطس ١٩٤٣، لكن ردة فعل أهل النفط في الولايات المتحدة الأمريكية كانت عنيفة جداً،

---

(٣٤١) الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ص ١٠٣.

(٣٤٢) انظر: Subcommittee on Multinational Corporations, *Multinational Oil Corporations and U.S. Foreign Policy: Report Together with Individual Views to the Committee on Foreign Relations, United States Senate*, <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/oil1.htm>.

(٣٤٣) Anderson, *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950*, p. 38.

واتهموا حكومة روزفلت بأنها تستغل الحرب لتنفيذ خطط تأميم صناعة الحرب، فما الفرق بينهم وبين النازيين والفاشيين وغيرهم من الأعداء الذين تخوض الولايات المتحدة الحرب ضدهم لقهرهم شعوبهم واستحواذهم على مقدرات بلدانهم كدول شمولية؟[٣٤٤].

واتهم إيكس بأنه خليفة لعدوهم السابق جوزيفس دانيالز (Josephus Daniels) الذي حاول في عهد الرئيس ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى تأميم شركات النفط الأمريكية عندما كان وزيراً للبحرية بحجة الأمن القومي، ثم أخذت مطالب الحكومة تتهاوى أمام رفض أرامكو، حتى إن ألفن وارتز المفاوض الرئيس عرض الحصول على ثلث أسهم الشركة فقط، ثم طالب بحق بناء خط أنابيب من الخليج إلى البحر الأحمر، فهاجمته الصحافة والشركات، لينتهي مشروع الحكومة بتملك النفط من غير نجاح، وتتيقن الحكومة الأمريكية أن خير ضمان للأمن القومي الأمريكي في مجال النفط هو دعم الشركات النفطية الأمريكية في الخليج العربي ضد المنافسة البريطانية وغيرها.

ويطل علينا سؤال افتراضي هو: ماذا كان سيحدث لو نجحت جهود الحكومة الأمريكية وتملكت نفط الخليج بدلاً من القطاع الخاص، وما مدى تأثير ذلك على أمن الخليج العربي؟

لا بد من أن نشير أولاً إلى أن ابن سعود كان ضد حصول الشركة الأنغلو ـ فارسية على نفط بلاده، لأنها شركة تديرها الحكومة البريطانية، وما كان ليرضى بتلك الحال من قبل الأمريكيين، لكن أحواله المالية الصعبة كانت تدفعه إلى قبول شروط قاسية، مثل تملك الحكومة الأمريكية المباشر لنفطه بدلاً من الشركات. ولو نجحت الحكومة الأمريكية بتملك إدارة عمليات النفط في الخليج لأخذت الأمور منحى مغايراً جداً، على الرغم من أن هذه البقعة من العالم لم تعرف حمى التأميم التي اجتاحت دول العالم الثالث. ولو أمم الخليجيون شركات النفط ـ وهذا الاحتمال لا يمكن إلغاؤه ـ فكان سيحدث ما حدث لمصدق في إيران، وسينزل الجيش الأمريكي في حقول السعودية والكويت إبان أزمة السويس مثلاً، وسيسيطر على المنطقة خلال الحرب الكورية التي غذاها نفط الخليج، كما غذى خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا المدمرة. وعند ذلك سيتم إجبار الكويت أو السعودية على الانضمام إلى حلف بغداد، ويصبح للخليج مكان آخر في الحرب الباردة التي سنفصلها لاحقاً.

---

(٣٤٤) Robert Engler, *The Brotherhood of Oil: Energy Policy and the Public Interest* (Chicago: New American Library, 1977), p. 9.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ تغيّر اسم الشركة إلى أرامكو، وتغيّر معه الاهتمام الأمريكي في الحذر من المخططات البريطانية، فقد زادت أهمية الخليج العربي، وتبنت الحكومة الرأي القائل بأن مركز الثقل العالمي للنفط قد تحول من خليج المكسيك والكاريبي إلى الشرق الأوسط، في منطقة الخليج العربي[٣٤٥]، وسوف يستمر هذا التحول حتى يستقر في هذه المنطقة من العالم. ونشير هنا إلى أن الأمريكيين حتى ذلك الوقت، لم تكن لهم سيطرة تامة على نفط الخليج والشرق الأوسط. ففي عام ١٩٤٣ حين سيطر البريطانيون على ٨١ بالمئة من نفط المنطقة، كان للأمريكيين ١٤ بالمئة فقط من الإنتاج، كما كانت مصفاة عبدان الضخمة المملوكة من البريطانيين تنتج من الوقود ٨٥ بالمئة من نفط المنطقة، مع أقل من ٨ بالمئة للأمريكيين.

ولا بد من أن نتذكر أن هذا كله يحدث والحرب قائمة، ونشير إلى أن المنطقة كانت حكراً على الحلفاء لبعد دول المحور واليابان عنها، وإن كانت هناك اختراقات لأمن الحلفاء في الخليج العربي. وقد انتبه الكونغرس إلى أن بريطانيا قد تركت على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب، لكن إدارة روزفلت لم تحرك ساكناً على الأقل في هذا الاتجاه، لكنها في ربيع عام ١٩٤٤ دعت إلى اجتماع مع البريطانيين للتباحث في أمور النفط في الشرق الأوسط، والتعاون المثمر بين الحكومتين. وقد طلبت الولايات المتحدة من بريطانيا أن تخفف القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من العمل في المحميات البريطانية في الخليج، وكان أن وقعت الحكومتان في آب/ أغسطس ١٩٤٤ اتفاقية تلغي اتفاقية الخط الأحمر[٣٤٦]، لكن الشركات الأمريكية لم ترحب بهذه الاتفاقية، ووجدتها وسيلة لسيطرة الإدارة الأمريكية على الشركات النفطية. وكان أن رفضها الكونغرس، وسبب الرفض كان دعوتها إلى تشكيل هيئة مشتركة لحل الخلافات النفطية بين البلدين، ليس في الخليج فحسب، بل في العالم بأسره. كما كان من مهامها عمل الدراسات التي تقرر حاجة السوق العالمية، والفائض من النفط، وهذا كان تدخلاً في شؤون الشركات.

في اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨ تعهدت الشركات المالكة لشركة نفط العراق بألا تحصل على حقوق امتياز منفردة في الأراضي التي كانت تحت السيادة العثمانية، ومن تلك الشركتان إكسون وموبيل اللتان كانتا بحاجة ماسة إلى نفط الشرق الأوسط لتغطية أسواقهما في أوروبا وآسيا. ولم تشارك شركة كالتكس في اتفاقية الخط الأحمر،

---

(٣٤٥) Bromley, *American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System, and the World Economy*, p. 96.

(٣٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

وهي بهذا في حل من الالتزامات، مما جعل إكسون وموبيل تفكران في الشراكة مع كلتكس في نفط السعودية، إلا أن المشكلة أن نفط السعودية كان رخيصاً ومربحاً لكلتكس، فما هي المغريات التي كانت تجعلها تتخلى عن الربح السهل لشركاء آخرين؟

كانت منافذ التسويق التي تملكها إكسون حول العالم إحدى المغريات لكالتكس، وفي الوقت نفسه لو أقامت كالتكس منافذ تسويق خاصة بها، لأخذت حصة إكسون من السوق، أضف إلى ذلك أن الربح في أرامكو لإكسون أوفر من الربح من حصتها في شركة نفط العراق. وكان دخول إكسون وموبيل إلى أرامكو معناه تدخلهما في الإدارة، ومن ذلك رأيهما في أن يباع نفط أرامكو الخام غالياً على الشركات المالكة، ويكون الربح في عملية البيع من المنافذ النهائية. وهكذا بدأت المفاوضات في أيار/ مايو ١٩٤٦، لتنتهي بطلب كالتكس ٦٥٠ مليون دولار نظير بيع الحصة المطلوبة. وقد تم توقيع عقد الشراكة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧[٣٤٧]، ليصبح نفط الخليج في يد سبع شركات، منها اثنتان أوروبيتان والبقية أمريكية. ونشير إلى أن كالتكاس قد أوقفت عملية الدمج، حتى تنتهي الزوبعة التي ثارت في أوروبا، لأنها لم تكن تريد أن تبدد أسهم الشركة التي تعبت في إقامتها، وقد انتهت في أيد فرنسية.

وهكذا لم يكن الأوروبيون ليقفوا مكتوفي الأيدي أمام التمرد الأمريكي على اتفاقية الخط الأحمر، ويبدو أن حجج الأمريكيين لم تكن كافية لوقف المشكلات، فقد قال الأمريكيون إن خروجهم على اتفاقية الخط الأحمر جاء بناء على تساهلهم مع الفرنسيين وغولبنكيان اللذين وقعا تحت الاحتلال الألماني خلال الحرب، مما جعلهما يعدان قانونياً من «الأعداء»، ويمكن الأمريكيين في هذه الحالة أخذ الحصتين، واقتسامهما مع بريطانيا، كما فعلت فرنسا نفسها بعد الحرب العالمية الأولى، عندما أخذت حصة ألمانيا في الشركة نفسها. وقد اقترح الأمريكيون لإخراج الفرنسيين من هذا المأزق أن يلغى اتفاق الخط الأحمر، فوافق البريطانيون على ذلك بشرط أن يشترى الأمريكيون كميات من نفط الكويت من خلال شركة «بي. بي.» (BP) مدة عشرين عاماً.

ورفع الفرنسيون وغولبنكيان شكواهم أمام محكمة بريطانية، مطالبين في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ بحصة فورية في شركة أرامكو التي دخلتها إكسون وموبيل، وهما شركاء في الخط الأحمر الذي يعطي الشركاء كافة حقاً في ما يجده أيٌّ

(٣٤٧) Anderson, *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950*, p. 55.

منهم من نفط. وأصبح الصراع أكبر من أن يكون مجرد صراع شركات، إذ صار جزءاً من الهم الوطني الفرنسي. وقد ذكر كرامبتون (Crampton) ممثل موبيل في فرنسا أن أعمال الشركة تتعرض لضغوط فرنسية سياسية واقتصادية. وقد خاطبت الحكومة الفرنسية الخارجية الأمريكية بأن الوضع القائم آنذاك يتعدى خلاف شركتين، لأن اتفاقية الخط الأحمر تعتبر أمراً بين حكومتين، وعلى الحكومة الأمريكية أن تضغط على إكسون للوفاء بالتزاماتها. ونشير هنا إلى أن السعوديين كان لهم رأي واضح، وهو تفضيل الملك عبد العزيز أن يظل النفط السعودي في يد الأمريكيين فقط، لأنه لا يجب أن يتعامل مع غيرهم. وقد وجدت الحكومة الأمريكية وشركات النفط أن أفضل طريقة لامتصاص غضب الفرنسيين هي في إعطائهم كمية أكبر من النفط في شركة نفط العراق. أما الضغوط الأخرى، فجاءت من الشركات النفطية الأخرى في الولايات المتحدة التي وجدت أنه ليس من العدل في شيء أن يكون اجتهاد حكومتهم مع إكسون وموبيل فقط، وأن على الخارجية الأمريكية الضغط على بريطانيا لفك الالتزامات التي ألزمت بها حكام الخليج، وأن تعطي الأمريكيين حيزاً من المشاركة في نفط الخليج.

لقد نجح الأمريكيون بإقناع ابن سعود بجدوى أن يستثمروا نفطه بسبب سخاء عروضهم، وفشل البريطانيون لأنَّ عروضهم لم تكن سخية. كما أثر تعاطف البريطانيين مع الهاشميين في موقف ابن سعود، بالإضافة إلى بصماتهم الواضحة في تسيير أمور المنطقة العربية في الخليج والشام، بعكس الأمريكيين، إضافة إلى تحرر الشركات الأمريكية من قيود حكوماتها، بعكس الشركات البريطانية، ثم بسبب قوة الاقتصاد الأمريكي مقارنة بالبريطاني[٣٤٨].

٣ ـ التغلغل الأمريكي في الخليج وتراجع النفوذ البريطاني

تطورت العلاقات السعودية ـ الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً. ولما زار الأمير فيصل بن عبد العزيز الولايات المتحدة الأمريكية، ركز على ضرورة تعامل الأمريكيين مباشرة مع العربية السعودية كدولة مستقلة. وفي ١٢ شباط/ فبراير عام ١٩٤٥ تم لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت في مصر، وقد طلب الرئيس الأمريكي إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الظهران، وتوسيع المساحة الممنوحة للشركات الأمريكية النفطية إلى مليون ونصف المليون كيلومتر مربع. ولا شك في أن الأمريكيين كانوا يقدّرون جهود البريطانيين لفرض الأمن في منطقة

(٣٤٨) وهيم، **التنافس البريطاني ـ الأمريكي على نفط الخليج العربي**، ص ٢٨.

الشرق الأوسط عامة، والخليج خاصة، وكانت منافستهم في التجارة أمراً مفروغاً منه، لكن لم يكن في بال الكثيرين ـ وإن كانوا من مخططي السياسة الأمريكية ـ أن من الممكن أخذ مركز بريطانيا السياسي والعسكري في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها على الأقل.

أبرزت الحرب العالمية الثانية أهمية نفط الخليج العربي بشكل حاد، فلم تنته الحرب إلا والخليج يشارك في سد حاجة القوات المتحاربة مباشرة بالمنتجات النفطية المكررة للشاحنات والدبابات والسفن والطائرات من محطة التصفية في عبدان، وفي البحرين، ورأس تنورة. كما أظهر تقرير صادر من مجلس نفط الحرب الأمريكي أن الخليج العربي سيصبح مركز الثقل لنفط العالم في المستقبل[٣٤٩]. وظهر ضعف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، فقد كاد رومل أن يأخذ مصر لولا معركة العلمين. ولم يكن أمام الإيطاليين وهم في إريتريا إلا البحر الأحمر ليصلوا إلى السعودية. ولم يوقف الألمان عن حقول إيران إلا القوات السوفياتية والمعونات الأمريكية. وكان أن برز القلق الأمريكي على نفط الخليج، وانقلب كل شيء رأساً على عقب. لقد كان للأمريكيين من المصالح النفطية في السعودية والبحرين والكويت ما يساوي المصالح البريطانية. وشعر الأمريكيون بأن بريطانيا قد ضعف مركزها في المنطقة، وكانت المؤشرات على ذلك كثيرة: **أول** الموشرات انخفاض النفط المستخرج في أثناء الحرب من المنطقة التابعة للشركات البريطانية، بسبب تهديدات المحور، وغياب رأس المال البريطاني.

فقد أغلقت آبار الكويت، وتراجع الإنتاج في إيران والعراق، ولم يعد بعضها إلى الإنتاج إلا بعد أن زال خطر الحرب عن الشرق الأوسط في أواخر عام ١٩٤٣، وفتحت الممرات الملاحية في البحر المتوسط، وقد أخذت الاحتجاجات المناوئة لبريطانيا بالظهور في الدول التي انخفض إنتاج النفط فيها، وذهبت بعض الصيحات إلى القول بأن الحقول الخاضعة للأمريكيين ما زالت تعمل في أثناء الحرب، وتورد أموالاً طائلة للدول والشعوب صاحبة النفط، ومنها السعودية والبحرين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تصرّ على أن تحقيق مستوى معيشي عال لأهل المناطق النفطية هو خير ضمان لاستقرارها، وليس الإهمال، كما تفعل الشركات البريطانية معتمدة على أن الجيش البريطاني والحكام المحليين سيحمون الاستثمارات النفطية. ونلاحظ أن القاعدة المتعارف عليها والمتبعة أنه بعد تشكل الشركات كانت تبدأ

---

(٣٤٩) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ٣١.

مباشرة أعمالها، وتتولى بريطانيا حمايتها، ولا تتولى الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الحماية، حتى لو كانت أمريكية[٣٥٠].

أما المؤشر **الثاني** على ضعف مركز بريطانيا في المنطقة، فكان في العصيان، وفي الثورات في العراق وإيران. ففي آذار/ مارس عام ١٩٤١ قامت في العراق ثورة رشيد عالي الكيلاني المؤيدة لدول المحور، وأصبح هناك تهديد قريب لمراكز النفط في الخليج العربي، فدخلت القوات البريطانية إلى العراق، واستمر الصراع حتى أيار/ مايو من العام نفسه، وتمت محاصرة القاعدة البريطانية، فتقدمت قوات بريطانية من الأردن، والجيش الهندي من الخليج، ونجحا بسحق الثورة بعد شهرين من قيامها، ففر الكيلاني إلى إيران، ثم إلى السعودية، ودخلت جيوش بريطانيا بغداد في حزيران/ يونيو عام ١٩٤١[٣٥١].

وجاء المؤشر **الثالث** من إيران، فقد كان الشعب يكره البريطانيين منذ أمد بعيد، وتوحد الشاه والشعب في قضية واحدة، وهذا كان أمراً نادراً في علاقات الشاه والشعب في تاريخ إيران الحديث. والقضية هي الميل إلى الألمان ضد بريطانيا وروسيا، أما الشاه فقد مال إلى الألمان لإعجابه بهتلر بسبب تمجيده للجنس «الآري» الذي ينتمي إليه معظم الفرس. أما الشعب، فقد كان يبحث عن قوة ثالثة لوقف نفوذ البريطانيين والسوفيات، ونجحت الدعاية الألمانية بينهم، فاتبعها سياسيون متعاطفون، وطلبة متطرفون، وقبائل متمردة أصلاً على كل شيء، وتبحث عن الكسب. وقد ترجم الإيرانيون ذلك بتفجير خطوط السكة الحديد التي توصل الإمداد العسكري إلى الروس في الشمال، كما تربصوا بالقوات البريطانية في كمائن وهاجموا الكثير من قوافلها.

٤ ـ التدخل العسكري الأمريكي الأول في الخليج العربي

كان البحث عن «القوة الثالثة»[٣٥٢] هو الذي قرب الألمان إلى الإيرانيين، لكن انهيار هذا التقرب بسبب الضغوط الخارجية عامة، والبريطانية خاصة، جعلهم يبحثون عن قوة ثالثة أخرى، ولم يكن في المسرح الإيراني إلا مشاهد واحد يقف

(٣٥٠) الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ص ٩٨.

(٣٥١) «The Other Gulf War, the British Invasion of Iraq in 1941,» *Strategic Insight* (Center for Contemporary Conflict (CCC), California), December 2002, <http://www.ccc.nps.navy.mil/rsepResources/si/dec02/middleEast.asp>.

(٣٥٢) Robert D. Burgener, «Reluctant Allies: The Tehran Declaration of 1943 Became the Cornerstone of U.S. - Iranian Relations,» *Iranian Times*, 9/1/1998.

بعيداً ويشارك بتحفظ، ولم يكن ذلك إلا الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود قدوم الأمريكيين إلى المسرح الإيراني إلى وصول فريق أنغلو ـ أمريكي أوائل عام ١٩٤١، لتقييم حالة خطوط السكة الحديد في الشمال بغية إسناد الجيش الروسي من خلال برنامج «الإعارة والتأجير». وقد تطورت الأحداث تطوراً سريعاً في أوائل الحرب العالمية الثانية في ما يخص إيران والخليج العربي، بطريقة تجعل من الضروري تتبعها بعجالة. فقد دخل السوفيات الحرب إلى جانب ألمانيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩ بمهاجمتهم بولندا[٣٥٣]، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠ ناقش وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف (V. Molotov) في برلين النفوذ البريطاني في إيران والدول الخليجية الأخرى، وخوفاً من الهجوم الروسي قامت رومانيا بدخول تحالف المحور الألماني ـ الإيطالي ـ الياباني، فانتهى شهر العسل بين السوفيات والألمان بهجوم الألمان على الجبهة الغربية للسوفيات في العملية العسكرية الشهيرة «بربروسا» (Operation Barbarossa) في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤١.

وقد أعلن الشاه رضا بهلوي حياد إيران في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، لكن البريطانيين والسوفيات وجدوا أن إيران والخليج هما الهدف المقبل لدول المحور، لإيجاد ممر عبر الخليج العربي، ولا سيما بعد وصول اليابانيين إلى الهند الصينية، وما الهند بعد ذلك عنهم ببعيدة، وكان الجو مهيأ لذلك. ففي العراق قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني المؤيد للمحور كما ذكرنا سابقاً، وفي إيران كان في عام ١٩٤٠ أكثر من ٢٠٢٥ ألمانياً كرجال أعمال وسياح وعلماء آثار، منهم ٧٠٠ ألماني يمسكون بوظائف في الحكومة الإيرانية، تتوزع بين الاتصالات والنقل[٣٥٤]. وفي هذه الأثناء تقدمت القوات الألمانية والرومانية إلى نفط بحر قزوين (Caspian Sea)، ولا يحتاج الوضع إلى تحليل خبير، فإيران لم تكن من وجهة نظر الحلفاء تملك إلا أن تكون معهم[٣٥٥].

طلب البريطانيون والسوفيات خروج الألمان من إيران، فرفض الشاه رضا

---

(٣٥٣) Raymond James Sontag and James Stuart Beddie, eds., *Nazi-Soviet Relations, 1939-1941; Documents from the Archives of the German Foreign Office as Released by the Dept. of State*, With an introduction by James Reston (New York: Didier, 1948), <http://www.ibiblio.org/pha/nsr/nsr-preface.html>.

(٣٥٤) T. H. Vail Motter, *United States Army in World War II: The Middle East Theater: The Persian Corridor and Aid to Russia* (Washington, DC: Center of Military History, United States Army, 2000), p. 10,

وقد صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٥٢.

(٣٥٥) فؤاد شهاب، **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي** (المنامة: مكتبة فخراوي، ١٩٩٤)، ص ٢٧.

ذلك، لأن إيران دولة محايدة، فكان الهجوم البريطاني من الخليج العربي على عبدان التي كان يرى الإيرانيون أنها كانت «بيرل هاربر» الأولى، فقد هاجمت السفن البريطانية في فجر ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٤١ الميناء، وأغرقت جميع سفن البحرية الإيرانية التي كانت موجودة فيه، بالإضافة إلى ست سفن ألمانية، وكان الشاه قد بذل الكثير لتطوير البحرية الإيرانية في الخليج. وكان طول الجبهة التي نزل منها البريطانيون ٦٠٠ ميل، وشملت الخليج كله والأراضي العراقية. وكأن هذه المصائب لا تكفي إيران، فقد دخلت القوات التركية أيضاً من الغرب، حتى لا تترك إيران فريسة لأعداء الأمس يستحوذون عليها وحدهم، كما هاجم السوفيات من الشمال، وشنت القاذفات السوفياتية غاراتها على جبهة تمتد من تبريز حتى طهران. وقد قاوم الإيرانيون حول حقول النفط في الجنوب مقاومة باسلة بشهادة البريطانيين، ولا سيما في عبدان. أما في الجنوب، فكانت المقاومة أقل، لأن الدعاية الشيوعية نجحت بجذب الكثيرين إليها، وفي ٢٨ آب/ أغسطس أعلن رئيس الوزراء الإيراني محمد علي فروغي وقف إطلاق النار(٣٥٦).

ولا ينبغي لنا أن نتطرق إلى ما تعرضت له إيران من حملة عسكرية في الشمال، وأخرى في الجنوب من دون التعرف على قوة إيران العسكرية التي كانت أقوى قوة إقليمية في المنطقة. فالمصادر تشير إلى أن الجيش الإيراني بلغ في عام ١٩٣٧ ما يصل إلى ١٥٠٧ ضباط و٣٠٨٧٢ فرداً، وقد تكوّن الجيش الإيراني في بداية الحرب العالمية الثانية من تسع فرق، وخمسة ألوية مشتركة، كما كان هناك لواء مشاة، ولواء مدفعية، وكتيبة دفاع جوي، ولواء نقل، بالإضافة إلى ٢٠٠ طائرة، معظمها بريطاني الصنع من نوع «هوكر» (Hawker)، وديهافيلاند (De Havilland). أما البحرية الإيرانية، فقد ضمت العديد من الزوارق، والمدمرات في الخليج العربي، وخليج عُمان، وبحر قزوين، وكلها إيطالية الصنع(٣٥٧).

اتجه الإيرانيون في قمة التحضير الأنغلو ـ سوفياتي لغزوهم ناحية الولايات المتحدة، وقام الوزير الإيراني في واشنطن شايستاه (Shayesteh)، قبل الغزو بثلاثة أيام، بعرض مخاوفه، وطلب التدخل الأمريكي لوقف التهديد الأنغلو ـ سوفياتي، وكان الرد الأمريكي على لسان رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى «هول» (Hull) هو عدم القدرة على إعطاء رأي في موضوع غزو ما زال في مرحلة التكهنات. لكن

---

(٣٥٦) Motter, Ibid., p. 160.

(٣٥٧) Kamen Nevenkin, «Captured/Sunk Iranian Ships in 1941,» <http://members.tripod.com/~marcin_w/index-in41.html>.

الحقيقة أن البريطانيين كانوا في الوقت نفسه يخبرون الرئيس روزفلت بخطط غزو إيران، ولا نعتقد أن الإيرانيين كانوا يجهلون أن قطع سكة الحديد، ومهاجمة الأرتال إنما هو هجوم على المجهود الحربي الأمريكي، حتى وإن كان في حراسة قوافل بريطانية، لكن الأمريكيين لم ينسفوا خطوط الرجعة، فأرسلوا إلى إيران في أواخر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه كلمات دبلوماسية، فحْواها أن العالم سيشهد كيف يحفظ الحلفاء سيادة واستقلال إيران.

كان من نتائج اجتياح البريطانيين والسوفيات إيران خلع الشاه رضا في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١ ونفيه إلى أفريقيا، حيث مات، وتولية ابنه شاهاً على إيران، ليوقّع تحت سطوة سبطانات الدبابات السوفياتية والبريطانية اتفاقية كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢[(٣٥٨)] التي تكرس احتلال تلك القوات لإيران، على أن تنسحب في ستة أشهر بعد انتهاء الحرب. وقد أحس الأمريكيون أن إيران التي هي أحد أهم ركائز الأمن في الخليج، بدأت تفلت من يد بريطانيا لأسباب إيرانية، أو بسبب السوفيات والأتراك.

وهنا نلاحظ أن بريطانيا قد احتاجت إلى الأمريكيين والسوفيات في منطقة الخليج، أو في إيران خاصة، وذلك لإصلاح الخلل في توازن القوى. واللافت للنظر أن الإيرانيين أنفسهم قاموا في هذه الفترة بعرض امتياز استغلال حقول الشمال الإيراني على الأمريكيين الذين لم يسعهم إلا الرفض بأسف شديد، لأنهم لا يستطيعون في زمن الحرب غير مراعاة شركائهم البريطانيين والسوفيات، ولذلك لا بد من القول إن العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية اتصفت بالتودد الإيراني، والتردد الأمريكي.

في تقدير سيئ ـ كما نعتقد ـ قام هتلر بغزو الاتحاد السوفياتي. ولو أنه قام بعد انتصاره في اليونان عام ١٩٤١ بغزو تركيا، والانطلاق إلى الشرق الأوسط، لتمكن من الإمساك بوريد الحياة لآلة القتال الغربية، ونقصد بذلك نفط الخليج العربي، والشرق الأوسط عامة.

لقد عجل ضغط هتلر بفيالقه على الجبهة الغربية في إقبال المساعدات الأمريكية لنصرة السوفيات، عن طريق ما وصفه الرئيس الأمريكي روزفلت «جسر النصر»، أو ما عرف في تاريخ الحرب العالمية الثانية باسم «الممر الفارسي» (Persian Corridor). وهنا نشير إلى أمر مهم هو أن المواصلات البرية، وسكك الحديد من خلال إيران،

---

(٣٥٨) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ٢٩.

كانت هي السبيل الوحيد لوصول المساعدات ضمن برنامج الحرب (الإعارة والتأجير)، كما كان لا بد من مد أنابيب النفط، وتطوير الموانئ، ومرافق التخزين. وقد أدار عمليات دعم السوفيات من إيران ثلاثون ألف رجل أمريكي، وكان الخليج العربي هو نقطة الإنزال، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية التي كانت قد أنشئت لخدمة شركات النفط، مثل مطار الظهران في السعودية، والموانئ البحرينية.

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تستحق الحصول على المساعدات ضمن البرنامج المذكور سابقاً، ولم تكن المساعدات لتحمي حقول النفط، فكان لا بد من إيجاد شرطة وجيش إيراني قوي، فأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية المستشارين العسكريين عام ١٩٤٢-١٩٤٣، كما رفعت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى سفارة إبان مؤتمر طهران بين ستالين، وتشرشل، وروزفلت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣، وأصبح مؤتمر طهران حجر الزاوية للعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي المدافع عن حقوق إيران في ذلك المؤتمر، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بإقرار الفقرة الخامسة[٣٥٩] التي تقول برحيل القوات المحتلة بعد ستة أشهر من نهاية الحرب، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن لفقرات الاتفاق الإيراني مع الحلفاء، ثم إنها هي التي أجبرت السوفيات على الخروج من خلال الأمم المتحدة بعد إنشائها. ولا نقلل من حنكة رئيس الوزراء الإيراني أحمد قوام (Qavam) الذي أقنع السوفيات ألا مجال لحصولهم على امتيازات في نفط الشمال إلا بعد خروجهم من إيران، لأن البرلمان الإيراني هو الذي كان سيوقع على ذلك، ولا يمكن المجلس أن ينعقد ما دامت على الأرض الإيرانية قوات احتلال. وقد خرج السوفيات لهذا السبب، ثم صدموا عندما رفض البرلمان الإيراني الخطط السوفياتية.

إن ما تم في إيران والخليج العربي برمته تم على رغم ضخامته والمنطقة لم تكن على رأس قائمة ما يريد الحلفاء تحقيقه كهدف رئيسي من الحرب. لقد كان الهدف الاستراتيجي الأول كما اتفق الحلفاء هو تحرير أوروبا (Europe First Strategy)، وبناء عليه تم حشد ٧٠ بالمئة من قواتهم لدحر الألمان والإيطاليين[٣٦٠]. وفي الوقت نفسه، شنّت حرب أخرى ضد اليابانيين في المحيط الهادي، ولو كانت قوات المحور في

(٣٥٩) The Tehran Conference, November 28-December 1, 1943, <http://www.turnerlearning.com/cnn/coldwar/comrades/com_re1.html>.

(٣٦٠) John Osgood, «The Three Major Strategic Considerations That Shaped «Europe First Strategy» During World War II,» <http://pw1.netcom.com/~jrosgood/wc11.htm>.

الموقع نفسه لقوات العثمانيين والألمان في الحرب العالمية الأولى، لكان الوضع مغايراً لما تم بدرجة كبيرة.

وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية من تلقاء نفسها تقديم مساعدات كبيرة لإيران مكافأة لها على وجود جيوش الحلفاء في أرضها، ونلاحظ هنا التحول إلى حالة من الغزل الأمريكي، لأن إيران قد تحولت في أثناء الحرب من دولة محايدة، كما أراد رضا بهلوي إلى دولة من الحلفاء عندما أعلن ابنه محمد رضا الحرب على المحور، فلماذا كانت المعونات الأمريكية ضمن برنامج الإعارة والتأجير الذي لا يمنح إلا للبلدان المحايدة؟

والجدير بالذكر أن الممر الفارسي هو أول «تورط» أمريكي في منطقة الخليج العربي، ويمكن أن نقول إن الجيش الأمريكي قد احتل إيران من خلال سيطرته على طرقها، وإنشائه قيادة الخليج العربي عام ١٩٤٢، في الوقت الذي لم يكن فيه الرأي العام الأمريكي يعرف شيئاً عن المنطقة، بل إن وزارة الدفاع الأمريكية لم تكن تملك أي خرائط عن إيران عندما اتخذت قرارها، وكان حجم الإدارة المختصة بشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية ١٣ موظفاً، ثلاثة منهم فقط يتحدثون اللغة المحلية بصعوبة بالغة[٣٦١].

خلاصـــة

نستنتج من هذا الفصل أن انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية في الخليج العربي، خلال نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، إلى شماله من دون تهميش لدور جنوبه، كان بسبب النفط ومشاريع السكك الحديد التي تراجعت أهميتها، ليتربع النفط على قمة الأولويات الاستراتيجية للدول العظمى، وكان لذلك دور كبير في تشكل قضية الأمن في الخليج، من حيث تغيّر شكل الصراع الذي خاضته بريطانيا وحجمه ضد القوى الدولية الأخرى، فقامت بالسيطرة على التوازنات والأمن، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي أيضاً، وفرضت سياسة أمنية مركزية صارمة. وكان مجال التنافس في عربستان، والعراق، والكويت، وقد كانت أطراف الصراع هي: بريطانيا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، بالإضافة إلى أربع قوى محلية هي: العثمانيون في العراق، والفرس، وحكام الكويت، وعربستان.

تمثلت مشكلة مشاريع السكك الحديد الأمنية لبريطانيا في أمرين: **الأول** هو أن

(٣٦١) كوردسمان وواجنر، **دروس الحرب الحديثة**، ص ٢٥.

الخط القادم من الشمال للخليج العربي لم يكن عثمانياً صرفاً، و**الثاني** هو أن هذه السكك كانت تنتهي في مناطق نفوذ بريطانية. وقد تعاونت بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، في وقف هذا المشروع. أما الخطر الروسي، فقد كان البريطانيون واضحين في تحذير الفرس من إعطاء الروس ميناء في الخليج، لأن ذلك إهانة متعمدة لبريطانيا، واستفزاز لإشعال نار حرب دولية. وقد نجحوا بذلك في منع الروس من الوصول إلى الخليج العربي.

اعتمدت بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين على عقيدة في الخليج العربي تقول بترابط أمرين: **الأول** هو أن النفط يسير سفنها الحربية، ولا سيما بعد تحويلها من العمل بالفحم إلى العمل بالنفط، و**ثانياً** أن سفنها الحربية هي عماد قوتها في المنطقة. وكان على بريطانيا النظر إلى معمل التكرير في عبدان، والمحمرة في شمال الخليج، كنقطة استراتيجية جديدة تشبه مضيق هرمز قبل ثلاثمائة عام، كما غدت شركة النفط البريطانية بديلاً من شركة الهند الشرقية البريطانية، ثم كان على بريطانيا الاستحواذ على نفط العراق. ومن سير الأحداث وصلنا إلى استنتاج يقول بشعور البريطانيين المبكر بخطورة الاستثمارات الأمريكية في مجال النفط، ولذلك دخلت بريطانيا إلى شركة النفط التركية ضمن مساهمين ألمان وهولنديين وفرنسيين، وكان هذا الاتحاد التجاري بين الفرقاء استراتيجياً للحيلولة دون وصول الأمريكيين إلى شيء من نفط المنطقة.

كما ظهر لنا بوضوح في المرحلة النفطية قبل الحرب العالمية الأولى حدثان مهمان: **الأول** هو تحول مناطق الكشوف النفطية من الولايات المتحدة وروسيا إلى شمال الخليج العربي، ولا سيما فارس والعراق، و**الثاني** هو تحول النفط من مادة تجارية إلى مادة استراتيجية بعد تحول البحرية البريطانية إلى النفط بدلاً من الفحم. وهذا التحول في تقييم مادة النفط هو الذي جعل أهمية المنطقة استراتيجية بعد أن كانت تجارية.

كان لنفط الخليج دور في الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى، وقد ساعد بريطانيا في الفوز في الصراع تشبثها القوي بالخليج ونفطه، نتيجة ضيق حيز المناورة لها بعد تحولها إلى النفط بدل الفحم، فكان لا بد من الدفاع عن وقود الأمة في تلك المنطقة.

لقد لاحظنا كيف نظرت بريطانيا إلى الخليج على أنه كيان سياسي واحد، وراحت تبذل جهودها لعزل مصالحها في إمارات الخليج عن القوى الأجنبية الأخرى، وبذلت الجهود السياسية التي شملت **أولاً** الحفاظ على الدولة العثمانية كياناً

متماسكاً، و**ثانياً** الحفاظ على مصالحها مع تفكك الدولة العثمانية، فدعمت أعضاء حزب الحرية والائتلاف في الخليج، ودعمت وجود ابن سعود كمنطقة عازلة حول الإمارات، ثم خاضت الحرب النفسية التي فرضها العثمانيون باسم الجهاد الديني بدعوتها إلى القومية العربية، ودعمت ترابطها مع إمارات الخليج العربي بالمؤتمرات التي عقدت في أثناء الحرب لتجديد التحالف مع بريطانيا. كما أنها لم تتوقف عن البحث عما يضمن بقاءها في المنطقة فترة أطول، ومن ذلك المشروعات الاستعمارية الجديدة التي لم يحالفها الحظ فيها، مثل توطين اليهود في البحرين، والأحساء، وتوطين الهنود المسلمين في جنوب العراق.

كما نستنتج أن اهتزاز الأمن في الخليج مع بداية الحرب العالمية الأولى راجع في جانب منه إلى إجراءات الحرب العثمانية والألمانية، مثل: قوانين الملاحة في شط العرب، والاقتراب من جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين. أما إجراءات الحرب البريطانية، فتمثلت في نزول القوات في البحرين، ثم في عبدان، لحماية المصالح البريطانية النفطية.

كانت هناك أبعاد استراتيجية لاحتلال بريطانيا شمال الخليج، فقد كان حكام إمارات الخليج العربي مهددين من قبل العثمانيين قبيل الحرب، ولا سيما الإمارات الشمالية، والأحواز، والكويت. فالخوف على النفط كان في الأولى، أما الخوف على الثانية فيعود إلى الإرث الكبير من الخلافات البريطانية العثمانية على هذه الإمارة، بالإضافة إلى أنها كانت خط الدفاع الذي لا تراجع بعده بالنسبة إلى البريطانيين في شمال الخليج.

لقد كان عرب شمال الخليج إيجابيين في تعاونهم مع بريطانيا، فقد شارك خزعل إلى جانب البريطانيين، وقام مبارك الصباح بحشد قوات من القبائل لتنفيذ الدور المرسوم له بمهاجمة صفوان، وأم قصر، وقطع إمدادات العثمانيين في البصرة، إلى جانب تأمين المعدات البريطانية، وحماية أرواح الرعايا البريطانيين في البصرة.

اهتز الأمن في الخليج خلال الحرب العالمية الأولى وشاهد أهله إجراءات عسكرية لم يألفوها من قبل، وقد كان تأثر الإمارات الخليجية الشمالية، وفارس، والعراق بنشوب الحرب أكثر من الإمارات الواقعة في الجنوب. وكنتيجة لها أصبح الخليج داخل كف بريطانيا، تطبق بأصابعها عليه من الكويت، والبحرين والأحساء، بعد معاهدة دارين مع ابن سعود، وقطر، والساحل المهادن، وعُمان، ثم نجحت بريطانيا في الفترة (١٩١٣-١٩٢٣) بالحصول من شيوخ الخليج العربي على حق

الامتيازات النفطية لشركاتها، ليأتي دور النفط واضحاً في نشأة الحدود السياسية، وإثارة النزاعات حولها في شرق الجزيرة العربية. وقد راهن بيرسي كوكس مهندس اتفاقية العقير التي رسمت حدود المنطقة على ابن سعود الذي أخذ يزداد قوة يوماً بعد يوم، كما راهن هو عليها قبل الحرب. لذا فضلت إعطاءه ما يريد بقدر ما تريد هي، كما أرادت أن تكون العقير اتفاقية عدم اعتداء، فأمنت له جانبه الشرقي، مما أعطاه الحرية لمهاجمة الحجاز، وانتزاعها من الشريف حسين. وقد حضر الاجتماع في العقير رجل النفط فرانك هولمز، ربما ليدفع ابن سعود إلى القيام بالحركة الأخيرة، ويوافق على الأراضي التي حدّدها كوكس بخصوص الحدود الكويتية ـ السعودية التي فيها النفط.

إن القارئ لأحداث ما بين الحربين يجد أن مدرسة كورزون ـ كوكس، قد حققت أهدافها في الخليج بعد أن جذبت إليها ابن سعود في غرب الخليج، والشاه رضا في شرقه، بالإضافة إلى انتقال بؤرة الصراع إلى الشام بعيداً عن الخليج. لكننا نجد الإصرار الأمريكي على رفض استغلال بريطانيا سيطرتها السياسية على الشرق الأوسط لتنفيذ هيمنتها على سوق النفط في العالم، وقد طلب الأمريكيون من بريطانيا فتح الباب للجميع. وبعد صراع مرير، ودراسة واسعة خرج البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، لأن احتواء الطموح الأمريكي ضمن إطارات متفق عليها كان خطوة جيدة للوقاية من احتمالات الاختراق غير المحدود، وكانت اتفاقية الخط الأحمر نوعاً من القبول بدخول الأمريكيين إلى مسرح النفط في شمال الخليج في الجزء العربي. ثم اصطدمت الشركات الأمريكية والبريطانية على نفط المحافظات الشمالية الخمس في فارس بين الحربين، كما اصطدمت على نفط إمارات الخليج العربي، حتى انجلت المعركة لمصلحة الأمريكيين بعد حصولهم على نفط البحرين والسعودية خاصة. ولقد كان نفوذ الشركة الأنغلو ـ فارسية في الخليج وفارس كبيراً، على رغم نشاط عدوها اللدود فرانك هولمز الناجح في الخليج الذي كان يحصل على الامتيازات ويبيعها إلى المنافسين الآخرين.

ووجدنا أن جميع الامتيازات النفطية تمت نتيجة مفاوضات بين بلاد غير مستقلة سياسياً، وغير متقدمة اقتصادياً وفنياً، وبين شركات على درجة عالية من المهارة والبراعة والحنكة والتجربة من جميع النواحي. وعلى رغم ذلك كان حكام الخليج يشعرون مبكراً بقيمة النفط، فكانوا حريصين على ألا يعطوا الامتياز إلا لمن يستغله، كما تجلت لنا حنكة رجال الحكم في الخليج من تسخير جهد اقتصادي بحت هو النفط لخدمة قضايا الحدود والسيادة الوطنية، بل أعطى حكام الخليج لأنفسهم حق ترحيل من لا يرغبون في بقائه من موظفي الشركات، والحصول على إقرارات بحق

البدو في دخول مراعيهم والشرب من الآبار التي حفروها، وألا حق للشركة في الأرض المزروعة، ولا حق لها في تصدير غير النفط، حتى لو كان الرمل أو الحصى. كما كان هناك تفاهم ومشاورات بين شيوخ الخليج حيال قضية النفط، وابتعدوا نتيجة هذه المشاورات عن الشركة الأنغلو ـ فارسية لأنها تابعة لحكومة بريطانيا، على رغم أن البريطانيين كانوا القوة العسكرية التي حمت منطقة النفط، وفرضت الأمن في الخليج حتى وقت خروجها منه.

وقد اجهت بريطانيا في الخليج بين الحربين تحديات أخرى، شملت تهريب السلاح، والتلغراف، والحجر الصحي، ولم تستطع التصرف في حلها بمفردها، لاتساع وتطور شبكات المشاركين فيها، وكان عليها التوجه إلى عصبة الأمم، والدعوة إلى عقد مؤتمرات حيال هذه التحديات مع القوى المحلية والدولية. وقد مثلت إيران أكثر من غيرها التحدي الأكبر لبريطانيا في مجال الحجر الصحي، والتلغراف، لرفضها تسليم بريطانيا زمام إدارة هذين الجانبين على الأرض الإيرانية. ونستطيع القول نتيجة النجاح الإيراني إن بريطانيا كانت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في طريقها إلى الضعف أمام القوى المحلية.

كما كان ظهور القوة الجوية هو التغير الكبير الثاني بعد النفط في الأمن الاستراتيجي البريطاني في الخليج، لأنه كان سلاحاً ذا قدرة على المناورة والحركة أكثر من القوات البحرية والبرية، كما أصبح الخليج العربي بالنسبة إلى بريطانيا في مجال القوة الجوية مثل قناة السويس بالنسبة إلى القوة البحرية، وقد طلبت إيران بضرورة إلغاء بريطانيا وجودها الجوي فوق الأراضي الإيرانية. وتباينت المواقف تجاه البريطانيين وطائراتهم، بين ترحيب من الكويت، والبحرين، ورفض من السعودية وقطر وحاكم البريمي. ثم ظهر السوفيات عدواً جديداً، وكانت القوة الجوية الروسية تتطور سريعاً، إلا أن البريطانيين نجحوا بربط المنطقة باتفاقيات تخدم خططهم في مجال الطيران، وقاموا بتفعيل الدبلوماسية لإبعاد المطارات، حتى لا يكون الخليج في مدى الطائرات التي تقلع منها.

وكدليل على طلبها الجاد في استقرار المنطقة، فرضت بريطانيا على سلطان مسقط والإمامة في الداخل معاهدة السيب عام ١٩٢٠، كما عزلت حاكم البحرين عام ١٩٢٣، وصاحب ذلك ميل بريطاني شديد إلى مصلحة تدعيم قوة ابن سعود، فتم توقيع اتفاقية جدة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٢٧، بل إن بريطانيا ساهمت في تفتيت القوى المضادة له، أو على الأقل تخلت عن دعمهم. أما في العراق، فلم يجد البريطانيون بعد الحرب أي استقرار، وأدت لعبة المصالح إلى سقوط الأحواز في يد رضا بهلوي، وهو سقوط كان له جوانب نفطية عديدة. لقد حملت حقبة ما بين

الحربين الكثير من المتناقضات والمصالح، ومنها أن بريطانيا نظرت إلى رضا بهلوي وابن سعود على أنهما الرهان الجديد لبريطانيا، وكأن الهاشميين وخزعل رجال مرحلة انقضت واستنفدت أغراضها.

أصبحت القوات البريطانية الموجودة في الخليج ذات عدد صغير، ولا تشكل قوة يعتمد عليها، كما أن تدريبها أصبح ضعيفاً ومصاريفها كثيرة، وقد انحصر عملها في حراسة الشواطئ وحراسة القنصليات، ومحطات التلغراف، والمباني المهمة للبريطانيين. كما أخذ البريطانيون في تقليل السفن الموجودة في الخليج، فأصبحت أربع سفن في عام ١٩٣٢، مع التوصية بتخفيضها إلى سفينة واحدة، على رغم زيادة استعراض البحرية الإيرانية لنفسها في الخليج، وعلى رغم زيادة النشاطات البحرية العراقية، وتراجع نفوذ البريطانيين في البحرين، وأصبحت القوة البحرية الملكية ومصفاة النفط لا يحميهما إلا ١٥٠ رجلاً عام ١٩٣٦؛ كل ذلك كما نستنتج كان من تأثير الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، وكان مؤشراً مبكراً على أن الأزمات الاقتصادية هي التي ستخرج بريطانيا من الخليج بعد ٣٠ عاماً.

أقام البريطانيون في بداية الحرب العالمية الثانية خط إنذار مبكر للأخطار القادمة من الشرق والجنوب الشرقي، بوضع سفن في الخليج مجهزة بأجهزة اتصال، كما كانت تتشاور مع شيوخ الخليج، كما كان الحال في الحرب الأولى حول الإجراءات التي يجب اتخاذها في وجه الخطر الألماني. وكان النفوذ البريطاني شديداً في إمارات الخليج، وجاءت ثورة الكيلاني بدوافع قومية عربية، وكانت هذه الثورة **مؤشراً** على ضعف البريطانيين في المنطقة.

أما المؤشر **الثاني**، فكان وصول الإيطاليين في الحرب إلى خليج عُمان، وإغراقهم العديد من السفن البريطانية على طول الطريق، من موانئ إريتريا حتى هرمز، بل في المحيط الهندي، تبعه غارة جوية إيطالية على مصفاة البحرين والظهران. وقد أدت الحادثة إلى وضع سرية دفاع جوي تضم مائة رجل من الجيش الأمريكي في الظهران، وهو كما نستنتج مؤشر على بداية تبادل المواقع العسكرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب، فأجبرتها الأخيرة على أن تخفف القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من العمل في المحميات البريطانية، تبع ذلك نجاح الأمريكيين في إقناع ابن سعود بجدوى أن يستثمروا نفطه بسبب سخاء عروضهم، فحصلوا على مبتغاهم متمردين على اتفاقية الخط الأحمر. وسارت الأمور لمصلحة الأمريكيين، وأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم،

صاحبه ضعف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وانخفاض النفط المستخرج في أثناء الحرب من المنطقة التابعة للشركات البريطانية، وغياب رأس المال البريطاني، والعصيان، والثورات عليها في العراق وإيران، مما أبرز القلق الأمريكي على نفط الخليج. فكان التغلغل الأمريكي في الخليج في ما عرف باسم «الممر الفارسي»، لإيصال المساعدات ضمن البرنامج الحربي «الإعارة والتأجير» لدعم السوفيات، وأصبح الخليج العربي هو نقطة الإنزال، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية.

الفصل الثاني

إشكالية الأمن في الخليج العربي
أثنـــاء الحــرب البــاردة (١٩٤٦-١٩٩٠)

كان للحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة أثرٌ كبير في تركيز حالة الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط، من دون التقليل من دور الأيديولوجيات في ذلك الصراع. ولأن النفط كغيره من السلع الاستراتيجية هو المحرك الأول لكثير من الصراعات، فقد كان الخليج ضمن خريطة الصراع التي أحدثها الطرفان. فالولايات المتحدة التي حسمت صراعها مع بريطانيا بالسيطرة على نفط الخليج الذي يشكل ربع احتياطي العالم، وسيطرة شركاتها الكبرى على تسويق هذه السلعة، اتجهت إلى إبعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة. وكان على الأمن في الخليج أن يكون ضحية هذا الصراع، وعلى دول منطقة الخليج تحمّل إفرازات هذا الصراع.

وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى الخليج العربي خلال فترة الحرب الباردة، **أولاً** كجناح جنوبي للحزام الشمالي الذي أقامه الغرب لوقف التوسع السوفياتي، وهو حزام مكوّن من القواعد والأحلاف العسكرية، مثل: حلف شمال الأطلسي، وحلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد، و**ثانياً** بعد أن تغيّر كل شيء في إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، وما تبعها من صدمة نفطية، أعاد الغرب بناءً عليها حساباتِهِ في المنطقة، معتبراً الخليجَ خزانَ وقودٍ للصناعة الغربية.

أولاً: الخليج العربي كجناح جنوبي للحزام الرأسمالي الشمالي المحيط بالشيوعية

ارتبط مصطلح الحرب الباردة بالشرق الأوسط أكثر من غيره من بقاع العالم، فقد استخدم الإسبان هذا المصطلح في القرن الثالث عشر لوصف تعايشهم الصعب مع المسلمين في البلاد التي تطلّ على البحر المتوسط، ثم عاد هذا المصطلح كما يرى البعض في مطلع القرن الحادي والعشرين لوصف الحالة نفسها بين الإسلام والغرب[١]. وبين

(١) صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف (مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، ١٩٩٩)، ص ٣٦٧.

تلكما الفترتين الزمنيتين قامت الحرب الباردة التي نحن بصددها، والتي نشأ أحد أهم أسبابها على ضفاف الخليج العربي في عام ١٩٤٦، وعرفت لاحقاً بالأزمة الإيرانية. فقد انسحبت بريطانيا من جنوب إيران، ورفض الاتحاد السوفياتي الانسحاب من الشمال، على رغم الاتفاق على ذلك حال توقف القتال في الحرب العالمية الثانية. كما ولد على رمال الخليج العربي أهم مظاهر نهاية الحرب الباردة، وهو تفرّد الولايات المتحدة بالسيادة العالمية عندما زكّى المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، القواتِ الأمريكية الكبيرة لحسم معركة تحرير الكويت عام ١٩٩١ قبيل تفكك الاتحاد السوفياتي.

وقبل الدخول في بحث وضع الخليج العربي من صراع القطبين خلال الحرب الباردة، لا بد من الإشارة إلى أن الخليج قد مرّ بمرحلتين أمنيتين خلال هذه الحرب، فقد أصبح أولاً الجناح الجنوبي للحزام الشمالي الذي أقامه المعسكر الغربي لتطويق الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي. وفي المرحلة الأمنية الثانية التي بدأت منذ الصدمة النفطية في عام ١٩٧٣ أصبح الخليجُ في أجندة الغرب خزانَ نفط يغذي صناعته حتى نهايةِ الحرب الباردة.

ولأن الصراع تمّ في عقول الناس وقلوبهم في العالم أجمع طوال أربعين عاماً، فقد سمي الصراع بين المعسكرين الحرب الباردة، ومن كثرة أطرافها يمكننا أن نسميها الحرب العالمية الباردة. وكان الصراع فيها عقائدياً، لكنه أصبح في بعض الأحيان تنافساً شرساً، كما حدث في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ثم غدا في بعض مراحله، عند وصول حرب الأفكار إلى نهايتها، صراعاً عسكرياً تقوم به دول نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية والسوفيات، كما حصل في كوريا وفييتنام والشرق الأوسط أيضاً. ولم يكن هناك بديل لهذا الصراع من خلال الوكلاء إلا صراع الجبابرة الذي يبدو أنه كان مؤجلاً في أجندة الجبارين حتى لا يفنى العالم. لذا كان من أوضح مراحل الحرب الباردة مرحلة الوفاق التي استمرت من منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، وكان العالم يتوقع من الوفاق نتائج أكثر مما تسمح به حقائق الأمور، إذ لم يكن هذا الوفاق في نظر الغرب إلا نوعاً من الاستراتيجية بالنسبة إليهم، كما كان نوعاً من التكتيك بالنسبة إلى السوفيات، أعقبه مباشرة غزو أفغانستان .

لقد استطاعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) تغييبَ تناقض الأيديولوجيات المختلفة بين الحلفاء في أثناء حربهم الفاشية الأوروبية، ثم استسلم القادة العسكريون الألمان لأيزنهاور (Eisenhower) في٧ أيار/ مايو ١٩٤٥ في فرنسا في معركة الراين (Rhein)، وأتم السوفيات احتلال برلين الشرقية في ٣ تموز/ يوليو من العام نفسه. وظهر على المسرح الدولي مناخ جديد، فبرزت الخلافات الأيديولوجية من

جديد، وخيّم التوتر العنيف، والشك العميق على الحلفاء. وكان هتلر في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٥ قبيل سقوط الرايخ قد قال: «حتى تظهر قوميات آسيوية وأفريقية، وربما جنوب أمريكية، فإنه سيظل في العالم قوتان عظيمتان قادرتان على مواجهة إحداهما الأخرى، وهما: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا السوفياتية. وسوف ترغم قوانين التاريخ والجغرافيا هاتين القوتين الكبريين على اختبار قوتهما، إما عسكرياً أو في ميادين الاقتصاد والعقائديات»[٢].

لقد برزت الولايات المتحدة، وكانت أقل المتضررين من الحرب كقوة اقتصادية كبيرة، وحملت بيدها الأخرى سر القنبلة النووية التي أنهت بها الحرب لمصلحة الحلفاء، كما برز على الجانب الآخر الاتحاد السوفياتي الذي حوَّلَ اقتصاده بنجاح إلى مصلحة المجهود الحربي، فامتلك أكبر جيش برّي على الساحة العالمية. وبحلول عام ١٩٤٧، كان اختبار القوة الذي تنبأ به هتلر قد بدأ بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا الغربية، وبين الاتحاد السوفياتي وحلفائه في أوروبا الشرقية. ونشير هنا إلى أن الولايات المتحدة قد رفعت شعار الديمقراطية فوق التجمع الذي تقوده، لكن الضرورات ـ كما يقال ـ تبيح المحظورات، ومن ذلك قبول دول تحت المظلة الديمقراطية، مع أنها متباينة تبايناً شاسعاً في أنظمة حكمها، مثل: إيران، وإسبانيا، واليونان، وكوريا الجنوبية. بَيْدَ أنَّ الدول السابقة تشارك المعسكر الغربي في محاربة الشيوعية. وفي المعسكر الآخر، كان الوضع قريباً من سابقه، حيث وثق الاتحاد السوفياتي علاقاته مع دول غير شيوعية، لكنها لم تكن تابعة للمعسكر الغربي، بل تعادي كثيراً من دول ذلك المعسكر لما تمثله من استعمار وإمبريالية، ومن تلك الدول: الهند، وإندونيسيا، ومصر، وسوريا، والعراق.

كان الخليج العربي تحت الحماية البريطانية عندما تبنّى الغرب سياسة لوقف التوسع السوفياتي عن طريق إقامة حزام يطوّقه مكوّن من القواعد والأحلاف العسكرية، مثل: حلف شمال الأطلسي، وحلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد الذي تحول إلى حلف المعاهدة المركزية (السنتو) (Cento Pact)، ثم تطورت سياسة الاحتواء إلى الردع النووي الشامل، ثم الردّ المرن. ونتيجة لعقدة فيتنام، تخلى الأمريكيون عن سياسة التدخل المباشر، فكانت سياسة الدعامتين من إيران والسعودية للقيام بدور الوكيل في المنطقة، وساد سباق الاستقطاب، فاخترق السوفيات الحزام خلال السبعينيات التي كانت عقد النجاحات السوفياتية، وركزوا

(٢) كولن باون وبيتر موني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ ـ ١٩٨٠**، ترجمة صادق إبراهيم عودة (عمان: دار الشروق، ١٩٨٤)، ص ١٠.

أعلامهم حول المنطقة. ويظهر من الأزمات خلال هذه المدة، أن الغرب لم يكن ينظر إلى الخليج العربي إلا من خلال كونه حجراً في السدّ المانع للتسرب السوفياتي. ثم تغيّر كل شيء بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وما تبعها من صدمة نفطية أعاد الغرب حساباته في المنطقة بناء عليها.

١ ـ موقف الغرب من التقرب السوفياتي الأول للخليج في أثناء الأزمة الإيرانية (١٩٤٦-١٩٤٧)

كان لروسيا قبل قيام الاتحاد السوفياتي اهتمامات تاريخية للخروج من أراضيها الباردة، واجتياز الحاجز الفارسي للوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي. وقد نظر الغرب إلى التحركات السوفياتية في إيران بعد الحرب العالمية الثانية على أنها التوسعات الروسية التقليدية القديمة نفسها. ومع أن إيران كانت مستقلة اسمياً، فإن من المسلّم به أن شمالها كان يقع تحت النفوذ السوفياتي، وجنوبها يقع تحت النفوذ البريطاني، وأكدت ذلك اتفاقية عام ١٩٠٧. وقد احتلت القوات السوفياتية والبريطانية مناطق نفوذهما في أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، لكن الأحداث في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ أظهرت الجهد المنسق الذي يبذله الاتحاد السوفياتي لتحقيق أحد أحلام الإمبراطورية الروسية القديمة، وهو الوصول إلى الخليج العربي من خلال اجتياح الحزام الشمالي المكوّن من تركيا، وإيران وباكستان، وأفغانستان، إلى منطقة النفوذ البريطاني تاريخياً. كما كان هناك توسع من جهة البحر المتوسط عبر تركيا واليونان، لكنه لا يدخل في مجال بحثنا. وهذا التوسع مهّد لقرارات الرئيس الأمريكي المعروفة بمبدأ ترومان، كما سنرى لاحقاً.

اتفق الحلفاء في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ في مؤتمر طهران، بين ستالين، وتشرشل، وروزفلت، على أن تخرج قوات الحلفاء من إيران بعد الانتصار على النازية بستة أشهر. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ وضع الوزيران البريطاني إيرنست بيفن (Ernest Bevin)، والسوفياتي مولوتوف (Vyacheslav Mikhailovich Molotov)[(٣)]، خطة الانسحاب السوفياتي من إيران التي لا تتعدى تاريخ ٢ آذار/ مارس ١٩٤٦، فخرجت

(٣) مولوتوف (المطرقة) (Vyacheslav Mikhailovich Molotov) (١٨٩٠ ـ ١٩٨٦) رجل دولة وسياسي سوفياتي، تولى إدارة جريدة **برافدا**، وكان من مؤيدي ستالين، تولى رئاسة الوزراء ١٩٣٠ ـ ١٩٤١، لكن ستالين أخذ هذا المنصب وجعله نائباً له، تولى وزارة الخارجية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٩، واشترك في تأسيس الأمم المتحدة، تولى الخارجية فترة ثانية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، تميز بالتصلب، وكان من رموز الحرب الباردة الكبار، اختلف مع خروتشوف وكان منافساً له على زعامة السوفيات، عمل كسفير ومثل السوفيات في وكالة الطاقة الذرية، ثم طرد من الحزب الشيوعي ١٩٦٤، لكنه أعيد عام ١٩٨٤.

القوات البريطانية من إيران في شباط/ فبراير ١٩٤٦، في حين أصرّ السوفيات على البقاء. وقد ساعدت الروس في تغيير رأيهم بالانسحاب ظروف إيرانية تمثلت في كثرة مؤيديهم من ضحايا قمع رضا بهلوي قبل خلعه. فقد كان هناك الشيوعيون والتيارات الانفصالية من الأقليات، كالأكراد والأتراك والتركمان، كما كان هناك سكان أذربيجان، حيث كانت الصحف ضحية لرشى السوفيات الذين طردوا من الإقليم كل موظف غير شيوعي، وأخذوا بدعم حزب (توده) الشيوعي الإيراني (Tudeh Party) الذي نجح في انتخابات مشكوك فيها في عام ١٩٤٣، فدخل منه ثمانية أعضاء إلى البرلمان، وأخذ الحزب يعمل لإقامة دولة شيوعية ذات حكم ذاتي في أذربيجان الإيرانية، بل أعلن جعفر بشوري رئيساً للوزارة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، وكانت هذه هي الخطوة الأولى لضم هذا الإقليم إلى جمهورية أذربيجان السوفياتية[٤].

لم يتمثل الدعم السوفياتي للثوار في الأموال والتسليح والتدريب فقط، بل في وقوف الجيش الأحمر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ في وجه جيش الشاه الذي كان يحاول الدخول إلى المناطق المتمردة[٥]. كما تلت هذه الحركة حركة كردية في جنوب غرب أذربيجان، وأخرى كحكومة شعبية كردية متحالفة مع أذربيجان في مهاباد، يرأسها غازي محمد[٦]. ولم يطل الوقت بالإيرانيين لمعرفة أهداف هذا العمل السوفياتي، فقد تسلم رئيس الوزراء الإيراني قوام السلطنة (Qavam) مطالب سوفياتية، أولها بقاء قوات سوفياتية في شمال إيران، ومنح أذربيجان حكماً ذاتياً، وتعيين ثلاثة وزراء شيوعيين من حزب توده، وإقامة شراكة إيرانية ـ سوفياتية لاستغلال النفط في هذا الإقليم على أن يكون نصيب السوفيات ٥١ بالمئة[٧].

ترجم الغرب هذا العمل السوفياتي كخطوة لابتلاع إيران، وللوصول إلى الخليج العربي. وحتى لا يوافق الإيرانيون على مطالب الانفصاليين، لعبت بريطانيا لعبة ذكية من خلال حثّ القبائل الجنوبية على الخليج العربي على المطالبة هي أيضاً بالحكم

---

(٤) فؤاد شهاب، **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي** (المنامة: مكتبة فخراوي، ١٩٩٤)، ص ٢٨.

(٥) Dean Acheson, *Present at the Creation; My Years in the State Department* (New York: Norton, 1969), pp. 196-198.

(٦) شهاب، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧) William R. Keylor, «The Formation of the Bipolar World in the Truman -Stalin Era, 1945-1953,» in: William R. Keylor, *The Twentieth-Century World: An International History*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1992), chap. 8, pp. 261-295, <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/keylor.htm>.

الذاتي، كما شنّت الدبلوماسية البريطانية حرباً على الكرملين من خلال وزير الخارجية البريطاني إيرنست بيفن (Ernest Bevin) الذي كان قاسياً في مطالبة السوفيات، بإنهاء مغامرتهم في إيران في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٤٦. كما شاركه في الضغط على الكرملين وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيرنيس (James Byrnes) في ٢٨ شباط/ فبراير من العام نفسه. وكان بيرنيس ينفذ أوامر ترومان الذي كان رأيه أن روسيا تشعل الثورة، وتبقي قواتها على أرض دولة صديقة وحليفة، هي إيران، ولا يخامره شك في أن روسيا تعتزم غزو تركيا ومضائق البحر الأسود والبحر المتوسط، فإنْ لم تواجه بقبضة حديدية، ولغة قاسية، فإنَّ الحرب تكون قيد الإعداد، ولا يفهم الروس إلا لغة واحدة هي كم فرقة عسكرية لديك[٨]؟

ولا بد من أن نشير إلى دور الملحق الأمريكي في موسكو جورج كينان (George Frost Kennan)[٩] الذي تشير الأصابع إليه في إشعال نار الحرب الباردة، لأنه كان قد تلقى عدة أسئلة عادية من وزارة الخارجية الأمريكية عن الاتحاد السوفياتي ونياته بعد الحرب، فجاءت أجوبة كينان التي أرسلها في برقية مكوّنة من ثمانية آلاف كلمة في شباط/ فبراير ١٩٤٦، وقد اشتهرت بالبرقية الطويلة (Long Telegram)، تقييماً مفصلاً للعوامل التي تقف خلف قرارات السوفيات بعدم الخروج من إيران، وأسباب عزوفهم عن الانضمام إلى البنك الدولي، وشجب ستالين علانية للرأسمالية. كما ضمّت البرقية التي اشتهرت بطولها ومحتواها سياسة الاحتواء (Policy of Containment) التي يعتقد كينان بجدواها لوقف الخطر الشيوعي[١٠].

وقد صاحب الدبلوماسية الشرسة تهديدات قوية وإنذار بوجوب سحب القوات قبل آذار/ مارس ١٩٤٦، لكن هذا التاريخ مرّ ولم يستجب السوفيات للتهديدات. وفي الأمم المتحدة، اضطر سفير الاتحاد السوفياتي أندريه غروميكو

---

(٨) باون وموني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ ـ ١٩٨٠**، ص ٣٠.

(٩) جورج كينان (George Frost Kennan) سياسي ومؤرخ ودبلوماسي أمريكي ولد في عام ١٩٠٤، عمل في جنيف ولشبونه وموسكو حيث كتب برقيته الطويلة، عينه مارشال (رئيساً للتخطيط في وزارة الخارجية)، طور سياسة احتواء السوفيات، وكان له تأثير في ترومان (ووزير الخارجية دين أتشيسون) (وحتى جون دلاس)، كتب في تموز/ يوليو ١٩٤٧ مقالة في مجلة *Foreign Affairs* تحت اسم مستعار عن الخطر الشيوعي وكيف يجب احتواؤه، وكان ما كتب هو أساس السياسة الأمريكية طوال مرحلة الإحاطة والاحتواء في الحرب الباردة. عيّنه ترومان سفيراً في موسكو عام ١٩٥٢، وطرده السوفيات لاحقاً، ثم أصبح سفيراً في يوغسلافيا (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)، تخللها تدريس التاريخ في جامعة برينستون (Princeton). انظر: <http:// www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/01/interviews/kennan/>.

(١٠) Efstathios T. Fakiolas, «Kennan's Long Telegram and NSC-68: A Comparative Analysis,» *East European Quarterly*, vol. 31, no. 4 (January 1998).

(Andrei Gromyko)[١١] إلى الانسحاب من الجلسة، بعد أن قررت المنظمة الدولية حق إيران في بسط سيطرتها على أذربيجان. ويبدو أن السوفيات لم يكونوا مستعدين للصدام مع القوى الرأسمالية، فتلقفوا وعداً من الإيرانيين بالموافقة على البند الخاص بالمشاركة في النفط[١٢].

كان البريطانيون والأمريكيون يعملون في منطقة الخليج العربي يداً بيد، فقد أشارت الوثائق البريطانية، وهي يوميات المقيم السياسي البريطاني في بو شهر[١٣]، إلى زيارة الملحق العسكري الأمريكي الرائد كارل غارفر(Major. Carl P. Garver)، إلى المقيمية في تلك الأيام، وكان هدف الزيارة التيقن من عدم انتشار نشاط السوفيات في جنوب فارس، ولم يكن بإمكان السياسي البريطاني الردّ عليه بأن الوضع على ما يرام، إذ تذكر يوميات المقيم السياسي وصول الناشط الشيوعي الإيراني أكي يوسفوري (Aqai Usfuri)، ومعه عضوان من حزب توده في شيراز، في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٦، وقد نجحا بتجنيد ٣٥ عضواً من الطبقة الفقيرة، ووضعا على رأسهم المحاسب في وزارة التعليم[١٤] أكي سامي (Aqai Sami). ثم تظهر اليوميات ازدياد النشاط الشيوعي في الجنوب الإيراني المطل على الخليج العربي، من خلال زيادة الملصقات والشعارات الشيوعية. ثم في اليوميات الخاصة بشهر أيار/ مايو ١٩٤٦[١٥]، نجد إشارات إلى توسع الشيوعيين في نشاطهم، لأن كتاباتهم الصحافية زادت، كما زاد بثّ إذاعة موسكو، وهجومها على الإمبريالية البريطانية في الخليج العربي. وقد قام القنصل الروسي في الأحواز بجولة في أبوشهر في حزيران/ يونيو ١٩٤٦.

انسحب الجيش الأحمر في أيار/ مايو ١٩٤٦، لكنه ترك خلفه حزب توده الذي طالب أن يدير الانتخابات في هذه المقاطعة، فرفض طلبه، ودخل الجيش الإيراني أذربيجان، فانهارت مقاومة توده نظراً إلى كثرة المرحبين بالجيش الإيراني من سكان

---

(١١) أندريه غروميكو (Andrei Andreievich Gromyko) (١٩٠٩ ـ ١٩٨٩). أحد رموز الحرب الباردة، سياسي ورجل دولة سوفياتي عمل سفيراً لبلاده في الولايات المتحدة (١٩٤٦ ـ ١٩٤٨)، ثم وزيراً للخارجية (١٩٥٧ ـ ١٩٨٥)، وأخيراً رئيس مجلس السوفيات الأعلى حتى وفاته قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي.

(١٢) Kofi Annan, «Center of the Storm: UN Timeline, 1946-1960s,» <http://www.pbs.org/wnet/un/print/timeline2_print.html>.

(١٣) «British Residency Bushire, Intelligence Summary, no. 2 for the Month of February 1946,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, 20 vols. ([Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1990), vol. 17: *1946-1947*, p. 31.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٣١.

الإقليم. وفي نيسان/ أبريل ١٩٤٧، صوّت المجلس البرلماني الإيراني على عدم الموافقة على أن يشاركهم السوفيات نفط بلادهم[(١٦)].

ولم يأت الموقف الإيراني الصلب إلا نتيجة مساندة البريطانيين والأمريكيين خاصة لهم، فقد قال ترومان: «إن السوفيات كانوا متمسكين باحتلالهم لإيران، ولقد حرصت شخصياً على أن يعلم ستالين أنني قد أصدرت أوامري لرؤساء أركان قواتنا البرية والجوية والبحرية للاستعداد فوراً للتحرك، وعندها فقط قام ستالين بالعمل الذي توقعت منه القيام به، وخرجت القوات السوفياتية من إيران لتنهار محاولة أخرى من محاولات أهل تلك الأصقاع الباردة في الوصول إلى مياه الخليج العربي الدافئة، وفتح طريق بحري إلى الشرق لكتلتهم القارية المترامية الأطراف»[(١٧)].

٢ ـ مبدأ ترومان (عام ١٩٤٧) وتسمية الشيوعية كخطر على الخليج العربي وثرواته

زادت الأزمة الإيرانية، والأزمة اليونانية خاصة، من تصميم إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S. Truman) على التشدد مع السوفيات في سياستهم في الشرق الأوسط في ما عرف باسم مبدأ ترومان، وذلك للوقوف في وجههم، والدفاع عن الدول الصغيرة[(١٨)]. وهذا المبدأ هو أول التزام أمريكي فعلي بالخليج كجزء من الشرق الأوسط، وهو الحزام الشمالي لحصر السوفيات من خلال التعاون مع بريطانيا لقتل الطموح الروسي القديم وهو في الثياب الشيوعية، كما يقول القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكي دين اشيزون (Dean Acheson)[(١٩)] في إدارة الرئيس ترومان[(٢٠)].

---

(١٦) Acheson, *Present at the Creation; My Years in the State Department*, pp. 196-198.

(١٧) Richard Nixon, *The Real War* (London: Sidgwick and Jackson, 1980), p. 80.

(١٨) قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٢)، ص٥٣٣

(١٩) دين أشيزون (Dean Acheson Gooderham) (١٨٩٣ ـ ١٩٧١) رجل دولة أميريكي، أحد رموز الحرب الباردة وأحد ضحاياها، عمل وكيلاً لوزارة الخزانة ثم الخارجية، ثم في عهد ترومان وزيراً للخارجية عام ١٩٤٩، كان من رجال خطة مارشال لإعمار أوروبا، وساهم في إقامة حلف الأطلسي، كان قد ترافع محامياً عن الشيوعي الأمريكي هس (Alger Hiss) مما جعله ضحية للمكارثية في الخمسينيات حيث استقال من منصبه عام ١٩٥٣ تحت ضغط من مكارثي) (لكنه ظل مستشاراً لكنيدي وجونسون ونيكسون حيث اقنع الأخير بالخروج من فييتنام، له عدة مؤلفات منها: **القوة والدبلوماسية** (١٩٥٨) (*Power and Diplomacy*) و**سنواتي في وزارة الخارجية** (*Present at the Creation: My Years in the State Department*) الذي فاز عنه بجائزة بولتزر عام ١٩٧٠.

(٢٠) مبدأ ترومان (Harry S. Truman)، شكلت سياسة ترومان البداية الفعلية للسياسة الخارجية لأمريكا، ونقطة الانطلاق في استراتيجيتها العامة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتميزت بالتدخل الأمريكي في الشؤون الإقليمية من خلال الهدف العريض الذي تبناه في مواجهة التوسع السوفياتي. ويتلخص مبدأ ترومان في تحجيم الدور السوفياتي وحصره تحركه في نطاق الدائرة الجغرافية للكتلة الشيوعية، وربط السياسة =

جاءت ظروف إعلان مبدأ ترومان بناء على ما أعلنته الحكومة البريطانية التي كانت على وشك الانهيار من جراء أزمة اقتصادية، لأنها لم تستطع الاستمرار بعد ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٧ في دعم بقاء الحكومة اليونانية التي يحاصرها الثوار الشيوعيون. وكان في اليونان حكم ملكي دكتاتوري غير محبوب من الشعب، يواجهه الأنصار الشيوعيون مدعومين من الشمال الشيوعي اليوغسلافي والألباني، مما حدا الرئيس ترومان، في سعيه لوقف التمدد السوفياتي وانتشاره في الشرق الأوسط، على طلب موافقة الكونغرس الأمريكي على تخصيص أربعمائة مليون دولار لدعم تركيا واليونان ضمن ما سمي بـ «مبدأ ترومان» (Truman Doctrine) في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧ «لنصرة الشعوب الحرة التي تقاوم القهر على يد الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية»[٢١].

وقد وافق الكونغرس الأمريكي على المساعدات إلى اليونان وتركيا، كما وافق على إرسال قوات أمريكية[٢٢]. وقد وجد ترومان أن وفاة السفير التركي في واشنطن هي فرصة مؤاتية لإرسال خطاب واضح للسوفيات، فأمر أن يعاد رفات السفير التركي على المدمرة ميسوري (Battleship Missouri)، وكانت آنذاك اكبر قطع الأسطول الأمريكي وأقواها، وعلى ظهرها وقّع اليابانيون وثيقة الاستسلام. لذا كان لوصولها إلى البحر المتوسط قصد معنوي، وهو أول وجود أمريكي في شرق المتوسط. ونذكر هنا أنه في منتصف ١٩٤٨، تم تشكيل قوة «الواجب السادسة» التي أصبحت نواة الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط. وبقي هذا الوجود حتى نهاية الحرب الباردة، مذكراً ستالين على الدوام: «كفّ عن التحرش بنا وبتركيا، لأننا سنكون هناك عندما تتحرش بهم»[٢٣].

= الأوروبية بسياسة واشنطن، واحتواء القرار الأوروبي في علاقة أحادية التأثير، بحيث يكون الرأي الأمريكي هو مصدر قرار السياسة الأوروبية، وفرض الهيمنة الأمريكية على مناطق العالم من خلال استغلال الفجوات التي أحدثتها ظروف الحرب العالمية في المجتمع الدولي. وعلى هذه الأسس تحركت سياسة ترومان في الشرق، وأوروبا، وكان مجال تحركها على وجه التحديد في إيران والقضية الفلسطينية وكوريا وتركيا واليونان. وذلك عن طريق تضخيم دور السوفيات في التوسع وتهديد مناطق العالم حيث كان شعار ترومان (الروس قادمون) بمثابة المدخل الكبير لتدخل أمريكا في المناطق التي اهتمت بها. انظر: سليم الحسني، **مبادئ الرؤساء الأمريكان** (بيروت: المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، ١٩٨٧)، ص ٤.

(٢١) انظر نصه الأصلي: «Free Peoples Who are Resisting Attempted Subjugation by Armed Minorities or Outside Pressures».

(٢٢) «President Truman's Address to Congress,» 12 March 1947, <http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/03/documents/truman/>.

(٢٣) انظر نصه الأصلي: «Don't Push us, and Don't Push Turkey, Because if You Push Turkey We'll Be There»، وانظر أيضاً المقابلة التي أجرتها قناة الـ CNN مع جورج إلسي (George Elsey) تحت عنوان: «George Elsey: Aide to President Truman,» <http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/02/interviews/elsey/>.

ويبدو أن مبدأ القوة الذي تبنّاه ترومان قد لاحظه السوفيات بشيء من الجزع، فقد لاحظ رئيس الأركان السوفياتي المارشال سوكولوفسكي[٢٤] أن السياسة الأمريكية تتلخص في الحفاظ على قوتها في مستوى لا يمكن الوصول إليه. وراح يسوق اقتباسات من المؤلفات العسكرية والسياسية التي ظهرت في الولايات المتحدة في تلك الفترة، والتي ترى كلها أن المشكلات السياسية في العالم لا تحلّ إلا عن طريق القوة.

ولم يكن الخليج العربي غائباً عن ذهن راسمي السياسة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة، وإن لم يكن له الأولوية. فقد قال كلارك كليفورد (Clark Clifford)[٢٥]، مستشار الرئيس ترومان وصانع هذا المبدأ: إن خطاب ترومان كان يتضمن فقرة تجاهل ترومان طرحها، وتقول بالمحافظة على الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط، ولم يكن يقصد بهذه الجملة إلا النفط في الخليج العربي[٢٦] ويبدو أن نفط الخليج العربي في مخططات رجال إدارة ترومان كان مقرراً له أن يكون لإعمار أوروبا، فقد كانت خطة الجنرال مارشال (Marshall Plan) التي أعلنها في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٧[٢٧] تتطلب الكثير من الوقود القريب الرخيص البعيد عن القبضة الشيوعية. ونلاحظ هنا ما يستحق الإشارة إليه، وهو الربط بين مبدأ ترومان وخطة

---

(٢٤) فاسيلي سوكوفولسكي، **الاستراتيجية العسكرية السوفياتية**، ترجمة وتعليق خيري حماد (بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٨)، ص ٩٧.

(٢٥) كلارك كليفورد (Clark McAdams Clifford) (١٩٠٦ ـ ١٩٩٨) مستشار ترومان وكان له تأثير على معظم سياسته الخارجية خاصة مبدأ ترومان (Truman Doctrine)، له خبرة في قوانين العمل والعمال، عمل مستشاراً لكينيدي، وأشرف على معظم العمليات الاستخبارية آنذاك، كما عمل وزيراً للدفاع في عهد جونسون في الفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٦٨) وكان ضد استمرار حرب فييتنام.

(٢٦) Howard Zinn, «A People's War?,» in: Howard Zinn, *A People's History of the United States* (New York: Harper and Row, 1980) Chap. 16, <http://www.english.upenn.edu/~afilreis/50s/zinn-chap16. html#trumandoc>.

(٢٧) كانت خطة إعادة إعمار أوروبا كما سميت رسمياً «European Recovery Program» فكرة في ذهن الجنرال جورج مارشال (George C. Marshall) تبلورت عندما شاهد دمار المدن الأوروبية، وعرف بمخططات حكومته الرامية إلى الانكفاء على نفسها مرة أخرى ما يهدد بسقوط أوروبا الغربية في قبضة الشيوعية والفوضى السياسية، وكانت خطة مارشال (Marshall Plan) عملاً أمريكياً عقلانياً للتقليل من الجوع، التشرد، المرض، البطالة، والفوضى السياسية لما يزيد عن ٢٧٠ مليون إنسان في ١٦ دولة في أوروبا الغربية، وكما توقع مارشال كانت الخطة هي اليد التي حالت دون دخول الشيوعية إلى تلك البلاد، ولم تكن المساعدات موجهة إلى إطعام وإسكان وتعليم الناس بصورة فردية، بل لتقوية الاقتصاد الأوروبي حتى يتسنى له النهوض بنفسه وبالأخص في صناعة الحديد والصلب والطاقة. لقد كلفت خطة مارشال التي استمرت أربع سنوات منذ ١٩٤٧ دافعي الضرائب الأمريكيين ١١,٨٢٠,٧٠٠,٠٠٠ مليون دولار، وقد نجحت الخطة لأنها كانت موجهة إلى مساعدة شعوب متعلمة ولديها القاعدة الصناعية التي دمرتها الحرب مؤقتاً، وكانت الخطة تهدف إلى زيادة الإنتاج، توسيع التجارة الأوروبية، تسهيل التعاون والتكامل الأوروبي، وأخيراً القضاء على التضخم.

مارشال، إذ أرسل وزير الدفاع الأمريكي جيمس فورستال (James V. Forrestal) مذكرة إلى الرئيس ترومان يقول فيها: إنه من دون نفط الشرق الأوسط تصبح فرصة نجاح إعمار أوروبا ضعيفة جداً(٢٨).

ولتحقيق ذلك، وصلت في عام١٩٤٧ بعثة عسكرية أمريكية لترتيب شراء المعدات العسكرية للجيش الإيراني، ولتكون أول خطوة في تنظيم المسرح لعلاقات أمريكية ـ إيرانية قوية. أما على الساحل العربي، فقد أخذ الأمريكيون في تكثيف حضورهم هناك، ليس من خلال شركات النفط التي تحدثنا عنها في جزء سابق من هذا البحث، ولكن من خلال الحضور العسكري، حيث نلاحظ في يوميات المقيم السياسي في الخليج، ويوميات الوكلاء السياسيين في كل إمارة، استحداث خانة في اليوميات عنوانها: «تحركات الحلفاء»، ثم تغيّر المصطلح منذ الخمسينيات وأصبح «تحركات البحرية الأمريكية»، حيث نلاحظ ازدياد النشاط البحري الأمريكي. ففي الفترة من ١٩ تموز/ يوليو إلى٧ آب/ أغسطس ١٩٤٨، كان في الخليج سفينة الحراسة المرافقة لحاملات الطائرات «غرينيتش باي» (Greenwich Bay) التي زارت مسقط والشارقة والبحرين والكويت. وفي الفترة من ١٧ آب/ أغسطس إلى ٢٩ منه كانت هناك المدمرة الأمريكية «بوكونو» (Poccono)، كما زارت حاملة الطائرات «سايبوني» (Siboney) الكويت، وزارت حاملة الطائرات «كاربيلوتي» (Carpellotti) موانئ قطر والبحرين(٢٩).

واستمر بناء الوجود العسكري في الخليج، وعيّن الأميرال آر. دي كورني (Vice-Admiral R. D. Corney) نائباً لرئيس العمليات البحرية الأمريكية، وكان في زيارة إلى البحرين والمنطقة في٥ شباط/ فبراير ١٩٤٩. ووجدت السفينة الحربية الأمريكية موري (U.S.S. Maury) في الفترة من ١٦– ٢٨ شباط/ فبراير من العام نفسه في المياه الكويتية(٣٠). وكما نشاهد، فقد أصبح هناك تطور في نوع السفن الأمريكية، وتعددت الزيارات الزوارق الحربية إلى حاملات الطائرات، فلم تنقطع زياراتها إلى موانئ الخليج منذ نهاية الحرب. وقد عيّن الكابتن أو. ريغان (O. Regan) قائداً لقيادة الخليج العربي في البحرية الأمريكية، وكان مقر قيادته سفينة الاستطلاع موري (U.S.S. Maury) الموجودة قرب الكويت، والتي طورت من قدراتها بعد ذلك،

(٢٨) Nixon, *The Real War*, p. 81.

(٢٩) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Period 24th july-31st August 1948,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 18: *1948-1950*, p. 101.

(٣٠) «Intelligence Summary for the Month of February 1949,» in: Ibid., vol. 18: *1948-1950*, pp. 231 and 241.

فأصبحت تحمل طائرة هليوكوبتر للمساعدة في عمليات المسح والاستطلاع. وقد حذّر الوكيل السياسي البريطاني مسؤولي البحرية الأمريكية من خطورة نزول الهليوكوبتر في أماكن نائية فتكون «عرضة للنهب من قبل رجال القبائل الفضوليين»[٣١]. ثم جرى تعديل في تنظيم القوات الأمريكية في المنطقة، فأصبحت «قيادة قوات الشرق الأوسط» (Middle East Force Command) بدلاً من «قيادة منطقة الخليج العربي» (Persian Gulf Area)، وكان يقودها الكابتن هنسل (Captain Hensel). ويقع تحت مسؤولية هذه المنظومة البحر الأحمر، والخليج العربي، والهند، وباكستان، وسيلان.[٣٢] ولا شك في أن هذا مناخ غريب على الخليج العربي، كنا قد اعتقدنا بزواله بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن يبدو أن مبدأ ترومان كان هو السبب وراء هذا النشاط البحري للسفن وحاملات الطائرات.

وهكذا أصبح للأمريكيين وجود عسكري بحري في الخليج العربي، تحقيقاً لنظرية الاستراتيجي الأمريكي ماهان (Mahan) القائل بأن المجد للقوة البحرية، وأن السيطرة على الشرق الأوسط تتطلب قوة بحرية عظيمة. وقد أسست البحرية الأمريكية أول وجود لها من خلال قيادة الشرق الأوسط في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، وكان اسمها ـ كما أشرنا سابقاً ـ «قيادة منطقة الخليج العربي» حتى ١٦ آب/ أغسطس ١٩٤٩، وتمثلت في مدمرتين وطائرة برمائية، وكانت الخدمات الأرضية للسفن تتم من مبنى مستأجر من البحرية الملكية البريطانية في ميناء الجفير البحريني، ولم يكن هناك سفينة قيادة ثابتة، بل تنقلت القيادة بين السفن دوكسبيري باي (U.S.S. Duxbury Bay)، وغرينيتش باي، وفالكور (U.S.S. Valcour)، وقد أصبحت السفينة الأخيرة هي سفينة القيادة في الخليج بشكل دائم منذ عام ١٩٦١، بعد أن أجري عليها الكثير من التطوير، كما توسعت أعمال البحرية الأمريكية، وزاد عدد سفنها، وحلت السفينة لاسيل (U.S.S. La Salle) منذ تموز/ يوليو ١٩٧٢ محل السفينة فالكور[٣٣]. وسنتحدث عن الوجود الأمريكي في البحرين في أسطر تالية.

---

(٣١) «Intelligence Summary for the Month of November 1949,» in: Ibid., vol. 18: *1948-1950*, p. 448.

وجاءت كلمات الوكيل السياسي كالتالي: «May Arouse the Curiosity or Cupidity of the Local Tribesmen».

(٣٢) «Intelligence Summary for the Month of September 16-30,» in: Ibid., vol. 18: *1948-1950*, p. 397.

(٣٣) «US Fifth Fleet History, United States Naval Forces Central Command,» <http://www.cusnc.navy.mil/pages/navcent.htm>.

لم تكن القوة البحرية وحدها في نظر واشنطن كافية لإثبات الوجود العسكري في الخليج، لذا نجد الأمريكيين يقترحون على سلطان عُمان أن يسمح لطائراتهم باستخدام جزيرة مصيرة قاعدة لعملياتهم لكي يقوموا بمسح شامل لعُمان، لكن السلطان وافق على المسح الجوي، والهبوط في مصيرة للتزود بالوقود من دون أن تكون قاعدة دائمة لهم[٣٤]. وهنا نجد ما يستحق التوقف، فقد ذكر المقيم السياسي في يومياته أن الأمريكيين قاموا بمخاطبة السلطان مباشرة للحصول على تسهيلات في أرضه، من دون واسطة البريطانيين، كما كان للأمريكيين موقف مماثل، عندما جاء القنصل الأمريكي إلى قطر ليبحث في عروض عمل للتجار الأمريكيين. وهنا نعتقد أن ظروف الحرب الباردة وتشابك المصالح الأمريكية ـ البريطانية، هي التي جعلت الأمريكيين يجتازون في الخمسينيات الكثير من الخطوط البريطانية الحمراء من دون احتجاج من لندن، على رغم تذمر موظفيها في المنطقة الذين نعتقد أن أجواء الشرق ظلت توحي لهم باستمرار المجد الفيكتوري.

ومن تسلسل الأحداث، يبدو لنا أن الولايات المتحدة في هذه الفترة قد أرادت أن يكون لها وجود سياسي إلى جانب وجودها الاقتصادي من خلال شركات النفط والوجود العسكري الجديد، فقامت بجسّ نبض البريطانيين حول قبول إقامة قنصلية أمريكية في البحرين من خلال مفتش وزارة الخارجية الأمريكي فرانك (Frank) الذي كان في البحرين في آذار/ مارس ١٩٤٩، لكن الردّ البريطاني جاء سلبياً، لأن الأمريكيين لا يتعدون ٢٥٠ شخصاً في البحرين، وقنصلية الظهران تكفي لإدارة شؤونهم[٣٥]. ويبدو أن هذا لم يوقف الأمريكيين عن إرسال مجموعة من رجال الكونغرس المهتمين بما ينفق من ميزانية على أمور الدفاع في المنطقة في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، يقودهم السيناتور إليندر (Ellender) الذي كان فظاً في حديثه إلى الضباط البريطانيين حين قال إنه يعتقد أن بريطانيا في طريقها إلى الزوال، وإن ٢٠ مليوناً من سكانها سيهاجرون إلى جنوب أفريقيا[٣٦] [كذا. .]. كما تورد يوميات المقيم السياسي تعيين دونكن (Duncan) قنصلاً أمريكياً عاماً في الكويت في أيار/ مايو ١٩٥١.

ونرى مما سبق دليلاً على تجذر أهمية الخليج العسكرية في الدوائر السياسية

---

(٣٤) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of April 1951,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 19: *1951-1954*, p. 136.

(٣٥) *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 18: *1948-1950*, p. 253.

(٣٦) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of February 1949,» in: Ibid., vol. 18: *1948-1950*, pp. 253 and 488.

الأمريكية، وإلا فما حجم الأموال المصروفة في المنطقة على النشاط العسكري حتى تصل لجنة لمتابعتها؟ كما أن الأمر نفسه يقال عن الوضع السياسي الذي أدى إلى فتح قنصلية في الكويت.

كما يلفت نظرنا مظهر مبكر من مظاهر الحرب الباردة تمثل في إلقاء القبض في البحرين في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ على مواطن ألماني يدعى رالف هربرت غايسلر (Ralf Herbert Geissler) من المنطقة الألمانية التي يحتلها السوفيات، كان قد قفز من سفينة سويدية إلى الجزيرة من دون أوراق ولا تصريح، وحكم عليه بالسجن، وقد رحل بعد تنفيذ الحكم[٣٧]. فهل يعني ذلك أنه قد بدأ في ذلك الوقت وصول الجواسيس من المعسكر الشيوعي إلى الخليج العربي، أم أن هذه كانت حالة فردية لا تستحق التضخيم؟

في هذا السياق، يفيد المقيم السياسي البريطاني بوجود اتصالات معه من قبل القنصل الأمريكي في الظهران، وسؤاله عن تسرب الشيوعية من إيران إلى إمارات الخليج العربي، لكن المقيم يذكر عدم حصوله على ما يؤكد مخاوف الأمريكيين. وفي آب/ أغسطس ١٩٥٠ لم ينتظر القنصل الأمريكي في الظهران باركر هارت (Parker T. Hart) أجوبة المقيم السياسي في الخليج، وجاء بنفسه للبحث عن الشيوعيين، لكن جهوده وجهودنا، وجهود الشرطة في البحرين ـ كما يقول المقيم السياسي البريطاني ـ لم تثمر عن شيء. وما كان هارت ليكتفي بهذا، فسافر إلى قطر، وأثار الذعر في شركة النفط هناك حين قال إنهم سيكونون ضحايا لعمليات تخريب شيوعية[٣٨]. وحتى لا يخلو الأثير لصوت موسكو، قررت الولايات المتحدة أن تزيد من قوة بث إذاعة صوت أمريكا ليشمل الخليج العربي والقارة الهندية، وتمّ التخطيط لذلك بإقامة محطة تقوية في عُمان بعد موافقة السلطان[٣٩].

وكمظهر من مظاهر الحرب الباردة، تم اعتبار الحرب الكورية أول نزاع مسلح من نتاج تلك الحرب بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان من قوة تأثيرها أن ألقت بظلالها على جدل الأوروبيين والأمريكيين والعرب في الخليج العربي، لكن تأثيرها تعدى المجادلات السياسية في البحرين، لأنّ التجار استغلوا ذلك لرفع أسعار المواد

(٣٧) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of January 16-31,» in: Ibid., vol. 18: *1948-1950*, p. 222.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٣٩) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of April 1951,» in: Ibid., vol. 19: *1951-1954*, p. 49.

الغذائية من أرز وسكر، وقامت الحكومة بتخزين ما يكفي السكان ستة أشهر من الغذاء الرئيس، وهو الأرز. ولولا رفض الحكومة البورمية، حيث يستورد الأرز، لخزنت حكومة البحرين أكثر من ذلك. وقد استمرت هذه الحالة من الترقب خوفاً من حدوث حرب عالمية جديدة، وكان ارتفاع الأسعار، ثم انخفاضها، بناء على تقديرات الناس لسير مجرى الحرب الكورية. فإن كانت العمليات لمصلحة الولايات المتحدة، وقوات الأمم المتحدة، كان التقدير هو بعد احتمال قيام حرب عامة. وقد أدى هذا التذبذب إلى قيام التجار في البحرين بإخفاء ما لديهم من أرز[٤٠]، ثم عادت الأسعار إلى الاعتدال، وعاد الأرز إلى الأسواق، مع نجاح عمليات الولايات المتحدة العسكرية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠. كما أصبحت البحرين نقطة توقف للمدمرات الحربية الأمريكية العائدة من الحرب في كوريا، فقد وصلت إلى الجفير مدمرتان في ٧ تموز/ يوليو ١٩٥١، وفي الكويت تم ترحيل عائلات موظفي النفط الأمريكيين إلى ديارهم، وتم التخطيط للقيام بخطوة مماثلة من قبل شركة النفط في البحرين[٤١].

لقد شهدت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية استراتيجيات تحمل الطابع القومي المميز لكل دولة، وبعد الحرب صار هناك ميل إلى تشابه الاستراتيجيات تبعاً لمن تدور في فلكه من المحورين الشرقي والغربي، وصار من المتعذر الحديث عن استراتيجية بريطانية مستقلة، لأننا لا نرى الاختلافات إلا في طابع التكتيك، أو التنفيذ العملياتي، كما يقول ديرك ستيكر (Derek Sticker)، سكرتير حلف شمال الأطلسي[٤٢]. أما الأهم أو نقطة التطابق، فكان التحالف ضد السوفيات. ولا شك في أن البريطانيين كانوا جزءاً من التحالف الغربي في فرض سياسة (التطويق) ضد السوفيات، ولكن هل غيّر ذلك من التزاماتهم الدفاعية في الخليج العربي؟ هل تغيّرت العقيدة الدفاعية للبريطانيين مع تغيّر العدو؟

تقول المصادر إنه حتى منتصف عام ١٩٥٠ كانت عقيدة البريطانيين العسكرية تحكمها حماية الأرواح والممتلكات البريطانية في حقول النفط، وصيانة مواقعهم في المنطقة، وتنفيذ التزاماتهم، بما تمليه معاهدات الحماية مع شيوخ المنطقة. وقد طرأ تغيّر طفيف على تفصيلات تنفيذ هذه العقيدة، إذ يقول المقيم السياسي في

---

(٤٠) «Intelligence Summary for the Month of July 1950,» in: Ibid., vol. 19: *1951-1954*, p. 627.

(٤١) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of July 1950,» in: Ibid., vol. 18: *1948-1950*, p. 619.

(٤٢) سوكوفولسكي، **الاستراتيجية العسكرية السوفياتية**، ص ١٢١.

الخليج(٤٣)، ومقره البحرين، في سياق خطاب سري طويل إلى لندن يطلب فيه زيادة السفن الحربية البريطانية من ثلاث فرقاطات إلى أربع: إن مهامنا العملياتية قد زادت عن مطاردة مهربي الأسلحة، وتجارة الرقيق، والقرصنة البحرية إلى التزامات أخرى. ويفصل هذه الالتزامات، فيقول: إنها في الكويت تشمل حماية منشآت النفط، ومبنى الوكالة السياسية، ومدرج الطيران، والخطر المتوقع سيكون مصدره إما من الإضرابات العمالية، أو من الغارات القبلية، أو من الخلافات الأسرية على الحكم (Dynastic Disturbances). ولا تخرج في بقية الإمارات عما ذكر أعلاه إلا في البحرين، حيث أضاف القاعدة البحرية في الجفير. أما في الساحل المهادن، فيذكر خلافات شيوخ الإمارات في ما بينهم، كنوع من الأخطار، ويذكر أيضاً خطر الفرس على الجزر في الخليج.

أما مسقط، فكان الخطر هو غارات القبائل من عُمان، وكان يرى إمكان الاستفادة من سلاح الجو الملكي البريطاني لوقف بعض هذه الأخطار، كما كان يشدّد على أن قلة السفن كانت عائقاً في أثناء تصدّيهم لإضراب عمال النفط الذي يبدو أنه قد حدث بعد ذلك في البحرين، كما يذكر أيضاً تمرد وال محلي في منطقة كلبا. وما تجدر ملاحظته هو عدم ورود ما يشير إلى توقعهم للأحداث في إيران إبان حركة محمد مصدق، والأهم أن السوفيات وخطرهم، لم يكونا من ضمن أولويات البريطانيين، كما كان الحال لدى الأمريكيين في الفترة نفسها.

٣ ـ التقاء المصالح البريطانية ـ الأمريكية أثناء حركة محمد مصدق في إيران (١٩٥١-١٩٥٣)

أعلنت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بقليل أن الخطر الأكبر على المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي هو الشيوعية، طبقاً لمبدأ ترومان. لكن الحقيقة تقول إن الخطر الذي حسبت له الولايات المتحدة الحساب الأدق كان القومية الفارسية، والقومية العربية، والأصولية الدينية ـ كما يقول أحد المحللين السياسيين(٤٤) ـ وأن اعتبار السوفيات خطراً على الخليج العربي كان ثاني الأولويات

(٤٣) انظر موجز تقرير المخابرات الصادر عن المفوضية الريطانية في البحرين بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٥١: [FO 371/91315], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, 12 vols. ([Slough, England]: Archive Editions, [n. d.]), vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*, pp. 139-141.

(٤٤) Sheldon L. Richman, «“Ancient History”: U.S. Conduct in the Middle East Since World War II and the Folly of Intervention,» *Policy Analysis* (Cato Institute), no. 159 (August 1991), <http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159.html>.

في هذا الجزء من الحزام الشمالي، لكنه في الوقت نفسه كان على رأس الأولويات في خطورته في أجزاء أخرى من الحزام الشمالي، حيث لم يطل انتظار الأمريكيين ـ كما سنرى لاحقاً ـ حتى فجّر مصدق تمرداً إيرانياً على شركة النفط البريطانية، وفكك جمال عبد الناصر بخطاباته النارية حلف بغداد.

عندما تسلّم دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٥٣، جعلت إدارته نصب عينيها هدفاً واضحاً هو وقف حصول السوفيات على مزيد من النفوذ، ومنعهم من جذب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى ذلك، تبنّى وزير خارجيته جون فوستر دلاس (John Foster Dulles)[٤٥]، مبدأ ألا حياد في الحرب الباردة، فبلدان العالم إما مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ضدها، وقد جاهدت الولايات المتحدة لمنع السوفيات من الوصول بنفوذهم إلى الشرق الأوسط، ولا سيما بعد تمدّد الشيوعية في أوروبا وآسيا.

لكن العواصف كانت قد هبّت على إيران، وهي المنطقة الأثيرة لدى الولايات المتحدة، قبل أن يتسلم أيزنهاور الحكم، وكان لا بد من عمل أي شيء. فقد تمرّد الإيرانيون على العائدات المجحفة التي كانت تقدمها لهم شركة النفط البريطانية المسيطرة على نفط إيران، فلم يتعد ما كانوا يحصلون عليه ١٠ بالمئة مما ينتج من النفط. وقد قاد المطالبة بالتأميم، الحركة الوطنية بقيادة حفيد إحدى أميرات أسرة القاجار التي أسقطها رضا بهلوي، وهو محمد مصدق، في آذار/ مارس ١٩٥١. وكان الشاه مرغماً على أن يوليه رئاسة الوزراء، فقام مصدّق بالاعتراض على قبول بلاده لكل أنواع المساعدات الخارجية، ومن ضمنها ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للجيش الإيراني من تدريب وتسليح، كما رفض التفاوض مع البريطانيين حول إعادة تسعير النفط، وأصرّ على التأميم، فثار البريطانيون وهدّدوا مصدقاً بالعواقب الوخيمة إذا استمر على تعنّته، وحاولوا إقناعه بأن من الصعب على حكومته إدارة عمليات الإنتاج الصعبة، كما حاولوا إقناعه بدخول المفاوضات. لكن مصدقاً كان يرفض حتى التفاوض، بل رفض مقابلة السفير البريطاني السير فرانسيس شيبرد (Sir Frances Shepherd). ويقول مراسل **نيويورك تايمز** في لندن إن الحكومة البريطانية كانت

---

(٤٥) جون فوستر دولس (John Foster Dulles) (١٨٨٨ ـ ١٩٥٩)، سيناتور ووزير خارجية أمريكا خلال حكم أيزنهاور، من أسرة سياسية، جده وزير خارجية الرئيس هاريسون وعمه وزير خارجية الرئيس ويلسون وأخوه رئيس وكالة الاستخبارات، أقام حلف جنوب شرق آسيا (SEATO)، وحلف الأطلسي (NATO) من أكبر رموز الحرب الباردة، وصاحب مبدأ الردع الذري العنيف. تخلى عن موظفي الخارجية أمام لجان التحقيق في عهد مكارثي، كان العالم بالنسبة إليه معسكرين لا ثالث لهما، وانتقد عدم الانحياز، وعارض حرب السويس.

تحضّر لإرسال وزير خبير في المفاوضات الدولية[٤٦]، لكن مصدقاً قطع عليهم الطريق بالقول إن الخلاف هو مع الشركة الأنغلو ـ إيرانية وليس مع الحكومة البريطانية، بينما أصرّت الحكومة البريطانية على أنه شأن يخصها، لأنها تملك أسهم الأغلبية في الشركة، لكن مصدقاً قرر وقف المهاترات، وقطع العلاقات البريطانية ـ الإيرانية. وقد استغل الشيوعيون من حزب توده الوضع، فسيّروا التظاهرات في العاصمة، بما يزيد على ٣٠ ألف متظاهر شيوعي يحملون الشارات السوفياتية، ويتهمون مصدقاً بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية[٤٧].

لمَّا يكنْ للولايات المتحدة بعدُ في القضية من الناحية السياسية ناقة ولا جمل، لكن الخوف من أن يؤثر انقطاع النفط في حركة إعمار أوروبا جعل البعض في الإدارة الأمريكية يبحثون عن دوافع سوفياتية في القضية، على الرغم من أن السوفيات لم يتدخلوا مباشرة عدا مساندتهم المعنوية لحزب توده. وكان مصدق يتوقع بعد توقف مصادر الدخل لدى حكومته مساعدة أمريكية، لكن حكومة ترومان وضعت مصلحتها إلى جانب مصالح بريطانيا، وشاركتها في المقاطعة الدولية لشراء النفط الإيراني، وتحولت مع غيرها لشراء نفط الكويت الذي سدّ النقص في تلك الفترة. وما كان حاكم الكويت ليرى الإيرانيين وهم يقاتلون للحصول على عوائد أفضل من ثروتهم النفطية من دون أن يتحرك للمطالبة برفع سعر النفط المستخرج من أرضه، كما قام حاكم قطر بالمطالبة نفسها، وتفيد الوثائق أن شيخ البحرين أعلن أنه حصل على سعر مناسب لنفط البحرين في مفاوضات العام الماضي، ولن يطالب بزيادة حالياً[٤٨].

ثم تهاوت تحت الضغوط الاقتصادية جهود مصدق للبقاء في الحكم، وقد تعلم الرجل المسنُّ بصعوبة أن النفط من دون أسواق لتصريفه هو سلعة عديمة الفائدة[٤٩]. وكانت الطامة الكبرى هي محاولته الفاشلة للسيطرة على وزارة الدفاع، مما أرغمه على الاستقالة، إلا أن أسلوب خليفته، ونهجه في إدارة البلاد، أديا إلى

---

(٤٦) *New York Times*, 20/5/1951, <http://www.nytimes.com/library/word/mideast/052051iran-britain.html2/28/02>.

(٤٧) George Lenczowski: *American Presidents and the Middle East* (Durham, NC: Duke Universitv Press, 1990), p. 10, and *The Middle East in World Affairs*, 3nd ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1962), p. 195, <http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159.html>.

(٤٨) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the month of April 1951,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 18: *1948-1950*, p. 49.

(٤٩) Robert Engler, *The Brotherhood of Oil: Energy Policy and the Public Interest* (Chicago: New American Library, 1977), p. 5.

سخط عام أعاد بمصدق بسرعة وقوة إلى الحكم مرة أخرى. وقد أدت الخلافات مع الشاه، وخوف الأخير على حياته، إلى هروبه إلى منتجع على بحر قزوين، ثم إلى بغداد، في انتظار المساعدة الموعود بها من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

كان البريطانيون يعانون فقدانهم نفط إيران معاناة شديدة، ولم يكن لهم من مدخل لجذب الأمريكيين لمساعدتهم إلا تضخيم الخطر السوفياتي الذي قالوا إنه مستتر خلف مصدّق وحركته. وعلى رغم يقين الولايات المتحدة أن مصدقاً غير شيوعي، بل غير متعاطف مع الشيوعيين، إلا أنها استجابت للبريطانيين وشاركت في عملية الإطاحة به. كان جون دلاس في الظهران مع ثلاثة من مساعديه في ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٣، ولم يكن جون فوستر دلاس ولا أخوه ألن دلاس (Allen Dulles) مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بحاجة إلى التضليل البريطاني للمشاركة في إسقاط مصدّق، فقد كان مكتب المحاماة المسمى سوليفان وكرومويل (Sullivan and Cromwell) الذي يديرانه في وول ستريت قبل توليهم هذه المناصب الحكومية وكيلاً لشركة النفط الإيرانية ـ البريطانية التي أممها مصدق، وكانت «عملية أجاكس» (Ajax Operation) من بنات أفكار رئيس مكتب الوكالة في الشرق الأوسط كيرمت روزفلت (Kermit Roosevelt)، وقد قادها من طهران، كما تم إرسال الجنرال نورمان شوارزكوف (Gen. H. Norman Schwarzkopf)[(٥٠)]، ومعه أموال كثيرة من وكالة الاستخبارات المركزية، لتجنيد المرتزقة الذين غصّت بهم شوارع طهران متظاهرين ضد مصدق. وكان هدف العملية مساعدة الشاه في إسقاط مصدّق، وتعيين المرشح الذي اختاره، وهو الجنرال فضل الله زاهدي (Gen. Fazlollas Zahedi) الذي سحق المعارضة، وأقنع الشاه بترك أمور النفط بيد الائتلاف المكوّن من شركات غربية دخلت مع الشركة البريطانية، بحيث يسيطر الأمريكيون من خلال الترتيب الجديد على النفط الإيراني، وأن يتفرغ جلالته لخططه في إمساك زمام الأمور في إيران. وكان زاهدي ناجحاً في علاقته مع الشاه، حتى استطاع توريث ابنه أردشير زاهدي منصب السفير في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح الابنُ وزيراً للخارجية[(٥١)]، وكان رجل إيران الغربي التفكير والغطرسة معاً في تعامله مع العرب عامة، والخليجيين خاصة.

كان السفير الأمريكي في طهران لوي هندرسون (Loy Henderson) قد أكد

---

(٥٠) كان نورمان شوارزكوف (Norman Schwarzkopf) من كبار ضباط الشرطة السابقين في نيوجيرسي، ومدرب سابق للدرك الإيراني وهو والد قائد عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١. انظر: *New York Times*, 20/8/1953.

(٥١) انظر السيرة الذاتية لأردشير زاهدي (Ardeshir Zahedi) على الموقع: <http://www.ardeshirzahedi.com/>.

لمصدق قبل عملية الإطاحة به عزم بلاده على عدم التدخل في إيران، لكنه لم ينه حديثه إلا وكان أعوان الشاه والرعاع المرتزقة قد قتلوا من المتعاطفين مع مصدق وسقط ما يزيد على ٣٠٠ قتيل. وكانت عملية «أجاكس» (Ajax) محكمة جداً، فقد قامت الاستخبارات المركزية الأمريكية (.C.I.A)، والمخابرات البريطانية (M I6)، بتجنيد المأجورين للقيام بتظاهرات حاشدة، وقامت وسائل الإعلام بتصويرهم على أنهم من أتباع حزب توده الشيوعي، مما يعطي المجال للحكومة بالنزول بالجيش والشرطة المدججين بالسلاح الأمريكي إلى الشوارع كي يحموا المجتمع الإيراني المتدين من الشيوعيين الملاحدة[٥٢]. وكان أن فرّ مصدق في ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٣. وبعد ١٢ يوماً على فراره، عاد الشاه إلى طهران، وألقي القبض على مصدق، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، ثم تحوّل الحكم من السجن إلى الإقامة الجبرية في منزله في الريف. وقد أدرجنا حركة مصدق في تتبعنا الحرب الباردة، وإن كانت ضمن حركات التأميم التي شاعت في الخمسينيات والستينيات، لأن بريطانيا جعلت السوفيات وراء مصدق، ولم تكن الولايات المتحدة تحت إدارة أيزنهاور ودلاس، وهما ألد أعداء الشيوعية، مستعدة للمجازفة لمعرفة إن كان السوفيات خلف هذه الحركة أم لا.

ويقول المقيم السياسي: إن حركة البحرية الملكية البريطانية في الخليج العربي قد هدأت قرب الساحل الفارسي بعد صخب إجلاء الرعايا الأوروبيين من عبدان. وفي عملية استعراض للقوة، توقفت السفينة الحربية البريطانية «فلامنغو» (Flamingo) في جزيرة «سيري» التي تحتلها إيران منذ عام ١٨٨٨، على رغم ادعاء الشارقة أنها لها. وقد أمر ضابط الجمارك الفارسي السفينة بالمغادرة بعد نصف ساعة، إلا أنه لم يكن لديه من القوة ما يستطيع به إرغام السفينة على ذلك، فقوته لم تتعد أربعة جنود اضطروا لإنزال العلم الإيراني من السارية بأمر من قائد السفينة، إلا أنه لم تتم إزالته من الجزيرة. وقد ظلت السفينة هناك زهاء يومين، قام كبير القرويين في الجزيرة خلالهما بالصعود إلى السفينة ونزل في ضيافة الربان[٥٣]. وفي الكويت كان لحركة مصدق تأثير سيئ في الرعايا البريطانيين، ولا سيما في أواخر الأزمة، لكنه لم يكن ليصل إلى درجة الخطورة. أما في بدايتها، فيشير محضر اجتماع لرئاسة الأركان البريطانية إلى اقتراح من السير آر. هيز (Sir R. Hays) بضرورة بناء قاعدة جوية بريطانية

(٥٢) Francis Gary Powers, Jr., «Overthrow of the Iranian Government,» (1953), <http://www.coldwar.org/articles/50s/iranian_overthrow.php3>.

(٥٣) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of July 1950,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 18: *1948-1950*, p. 287.

في الكويت[٥٤]. ولا تذكر الوثائق البريطانية في الفترة نفسها شيئاً مشابهاً لذلك في البحرين، ويقول المقيم السياسي: إن الرأي العام في البحرين تؤثر فيه الصحافة المصرية بدرجة معقولة، تلك التي لم تذكر الكثير عن حركة مصدق. ونعتقد أن سبب قلة التعاطف البحريني مع إيران في ذلك الوقت كان الادعاءات الإيرانية في البحرين.

أما في العربية السعودية، فنذكر أن الوجود النفطي الأمريكي أدى إلى برنامج المساعدات المسمى «الإعارة والتأجير». وقد تحولت القوات الأمريكية التي كانت تدعم السوفيات لوجيستياً إلى ما عرف في المنطقة باسم «قيادة الخليج العربي» التي بلغ عدد أفرادها زهاء ثمانية وعشرين ألف رجل موزعين في منطقة الخليج. وفي مطلع الخمسينيات، قامت الولايات المتحدة بإرسال البعثات العسكرية لتدريب القوات السعودية، كما تم إنشاء قاعدة الظهران الجوية التي نصّ اتفاق تأجيرها على أن تكون الفترة خمس سنوات، ثم تصبح ملكاً للسعوديين. وقد جدّد العقد أول مرة في عام ١٩٥١، وجدّد مرة ثانية في عهد الملك سعود عام ١٩٥٧، ثم أخلت الولايات المتحدة القاعدة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٦٢[٥٥]. ويبدو أن القلق مما جرى في إيران قد وصل إلى الأمريكيين في السعودية. ففي آب/ أغسطس ١٩٥٣ يتحدث الأميرال دبليو. إم. بيكلي (Rear Admiral W. M. Beakley)، عن سوء الظروف في السعودية، والتفكير في نقل القاعدة الأمريكية إلى مكان آخر ضمن محميات بريطانيا. ولم نجد في تتبعنا ليوميات الوكلاء السياسيين ما يشير إلى سبب القلق الأمريكي غير انتشار العدوى الوطنية من حركة مصدق[٥٦].

لقد كانت حركة مصدق ناقوس خطر نبه البريطانيين والأمريكيين إلى ضرورة العمل المبكر لتلافي الأخطار الطارئة. ومن المعروف أن القادة العسكريين يطبقون عند انسحابهم من مواقعهم إلى مواقع أخرى إجراء عسكرياً معروفاً وقديماً قدم الحرب نفسها، يسمى «الحرمان»، فيدمر الجيش كل ما يتوقع أن يكون ذا فائدة للجيش المعادي الذي سيحتل الأرض بعده. وتظهر المصادر أن البريطانيين، بعد تغيّر موقفهم من تهديد السوفيات للخليج بعد حركة مصدق، قد حضّروا بالتعاون مع الأمريكيين أعمال حرمان واسعة في منطقة الخليج العربي تحسباً لسقوطها في يد السوفيات، ولم يكن هناك ما يستحق التدمير أو حرمان العدو منه أكثر من النفط، ولا سيما النفط

---

(٥٤) انظر: [FO 371/91315], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*, p. 142.

(٥٥) شهاب، **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥٦) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of July 1950,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 18: *1948-1950*, p. 287.

الجاهز للاستعمال، سواء المخزّن في الصهاريج أو في معامل التكرير. ونجد تحت عنوان «حرمان العدو» من نفط الشرق الأوسط (Oil Denial in the Middle East) خطة أعدها فريق التخطيط الأنغلو ـ أمريكي في ٤ آذار/ مارس ١٩٥٣[٥٧]، وفيها اتفق الطرفان على أن تنفيذ خطة الحرمان يجب أن يكون مسؤولية بريطانية في الخليج العربي، وأن ما يحرم على السوفيات هو ما ذكرنا سابقاً من منتجات جاهزة للاستعمال. ثم يذهب تقرير اللجنة إلى مراحل تدمير نفط الخليج، فيقول: إن الأولوية ستكون في تدمير المخزون من النفط في العراق وإيران، ثم تدمير مصافي النفط في العراق وغرب إيران في «خرمنشاه» و«نفط شاه»، ثم تدمير المعدات التي تنفع مصافي النفط في كل الخليج، وإذا توافر الوقت والإمكانات، فلا بأس من تدمير خطوط المواصلات التي تربط مناطق النفط بالخليج العربي، وسكة حديد بغداد ـ البصرة. ثم يذكر توصية مثيرة بأن يقوم بالتدمير موظفو شركات النفط، وهم يرتدون ملابس عسكرية، وبحماية عسكرية كافية، وتحت إشراف مسؤولين عسكريين بريطانيين وأمريكيين. وهنا لا نجد مبرراً لهذا الإجراء إلا توقعهم ثورة شعوب الخليج، وهم يرون ثروتهم القومية تتلف نتيجة صراع لا ناقة لهم فيه ولا جمل. ويذهب القادة العسكريون في توصياتهم إلى أبعد من تدمير النفط المكرر، فيقولون إن تدمير النفط في باطن الأرض، وتدمير أبراج استخراجه القائمة فوق الآبار لحرمان السوفيات من استخراجه أمر مهم، لكن ما حال دون إدراجه في الخطة هو عدم قدرة فرق التدمير على إنجاز هذا العمل.

٤ ـ حلف بغداد (عام ١٩٥٥) وغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا

أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً عن قيادة الشرق الأوسط في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، ودعا هذا البيانُ حكوماتِ الدول العربية، وإسرائيل، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، ونيوزلندا، للاشتراك فيها، على أن تكون مصر مقر القيادة، ويكون تحت تصرف القائد العام جميع القوات المسلحة، والقواعد العسكرية، والموانئ، والطرق، في هذه الدول كافة، بحجة أن هذا الاتفاق يحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، لكن الرفض العنيف كان هو الردّ العاجل على هذه المقترحات من جانب الشعوب العربية. ويبدو أن البريطانيين كانوا يرون من جانبهم إمكان ضم العراق والأردن إلى هذا النوع من التحالفات، وكانوا يتوقعون أن

(٥٧) انظر: [DEFE 4/61], and [DEFE 4/64], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*, pp. 249-251.

يضغط الأمريكيون على السعوديين لدخول هذا النوع من الترتيبات، وأن يضغط الفرنسيون على لبنان وسوريا للغرض نفسه(٥٨). وكان لا بد لأصحاب الفكرة بعد فشلها من تبنّي أسلوب آخر، هو عقد معاهدات ثنائية بين دول المنطقة لإدخال بقية البلدان فيها، كي يتم في النهاية إخراج حلف بغداد إلى النور.

أقيم حلف بغداد عام ١٩٥٥، وكان حلفاً دفاعياً موالياً للغرب يضم تركيا، والعراق، وإيران، وباكستان، والمملكة المتحدة، في ذروة الحرب الباردة، وهو توسيع لمفهوم الحزام الشمالي(٥٩). ويعود سبب قيامه إلى ما يمثله الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة للغرب، بما فيه من قواعد قريبة من حدود الاتحاد السوفياتي، وبنفطه وموقعه الاستراتيجي. وقد جاء قيام الحلف لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة بعد فشل محاولات سابقة، مثل: المعاهدة البريطانية ـ المصرية (عام ١٩٣٦)، والمعاهدة البريطانية ـ العراقية (عام ١٩٣٠)، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن عضواً رسمياً في حلف بغداد، إلا أنها كانت كالراعي له من أمامه ومن خلفه. ويعود عدم دخولها الحلف إلى رفض وزير خارجيتها دلاس ذلك، لأن الكونغرس كان يطالبه بضمان حدود إسرائيل نظير دخول الولايات المتحدة، ولم يكن يريد للولايات المتحدة أن تضمن حدود أحد، لا إسرائيل ولا غيرها. وكان ـ كما قال في سيرته الذاتية ـ(٦٠) يريدها أن تكون حرة في الدخول والخروج لحل بعض المعضلات في الشرق الأوسط من دون التزامات رسمية، كما حدث في أزمة مصدق.

لا شك في أن حلف بغداد جاء في إطار تقاسم الأدوار بين بريطانيا والولايات المتحدة، وكان الأمريكيون والبريطانيون بحاجة إلى إقامة هيكل ذي قنوات، يتم التعامل في الشرق الأوسط بينهم من خلاله. ومثّل حلف بغداد حلقة من حلقات الحرب الباردة، كما مثّل حالة من حالات الاتفاق والخلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، مثل: الخلاف على حرب السويس، والتنافس على موقعهما في العراق وإيران، لكنهما في الوقت نفسه، تحديا السوفيات معاً. وفي هذا المضمار نلقي نظرة على الاتفاق والخلاف البريطاني ـ الأمريكي قبيل قيام حلف بغداد، ولعل ما كتبه رئيس الأركان البريطاني من تخبّط في التعاون بين واشنطن ولندن في المجال العسكري في الخليج العربي خاصة خير دليل على ذلك.

---

(٥٨) انظر: [FO 371/91315], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*, pp. 183-184.

(٥٩) Nixon, *The Real War*, p. 83.

(٦٠) Frank L. Kluckhahn, *The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles* ([n.p.]: Columbua Heights, 1968), p. 96.

فقد كتب في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤[٦١] مخاطباً السفير إليوت (Elliot) في واشنطن قائلاً إن محاكاة الولايات المتحدة لسياستنا في تقرّبها من الخليج العربي والشرق الأوسط يضعف من نفوذنا في المنطقة، فسياستها تتجاهل ضرورة الوجود العسكري الذي نقوم به، ولا بد من وجود نوع من التنسيق معها في هذا المجال. ثم يذهب إلى القول بنعومة الأمريكيين في تعاملهم السخيّ مع السعودية[٦٢]، ولا بد أنه يقصد عدم بخلهم في عروض الأسعار التي مكّنتهم من استثمارات النفط هناك. ثم يعرّج على العراق فيقول إن المساعدات العسكرية الأمريكية ستغنيهم عن الاعتماد على بريطانيا، مقللين بذلك من فرص استفادتنا من الاتفاقية الأنغلو ـ عراقية عام ١٩٣٠. وبعد هذه المقدمة عن العوائق الأمريكية، يذكر أن القادة العسكريين الأمريكيين قد طلبوا منه في اجتماع تم قبل عامين في واشنطن عدة تسهيلات لطائراتهم في منطقة الخليج العربي.

وقد لاحظ من حجمها نيتهم توسيع الوجود الأمريكي، ولا سيما سلاح الطيران. ثم يذهب إلى طرح عدة أمثلة للتسهيلات التي طلبوها، ومنها تسهيلات في وقت الحرب، وأخرى في وقت السلم، في قبرص وليبيا والأردن. وما يهمنا في هذا البحث هو ما طلبه الأمريكيون من تسهيلات في منطقة الخليج العربي، وشملت قاعدة الظهران لوجود طائرات قاذفة استراتيجية، وقاعدة البحرين لوجود مقاتلات اعتراضية، وإقامة رادار للدفاع الجوي في الكويت والشارقة. كما ضمت الطلبات أموراً أصغر، منها مخازن في مطارت عدن والعراق، بالإضافة إلى طلب البحرية الأمريكية استخدام المطارات، من قبل طائرات حاملات الطائرات في المنطقة، وعلى أن ما سبق ذكره من طلبات ستكون إدارتها على عاتق البريطانيين، إلا في مطار الظهران.

ويختم رئيس الأركان البريطاني خطابه مشيراً إلى أمر في غاية الأهمية، وهو اعتقاده بتخبط الأمريكيين في سياستهم في الشرق الأوسط، لأن ما يتم التخطيط له من قبل العسكريين في البنتاغون لا يمرّ بالضرورة على وزارة الخارجية الأمريكية. «وهنا مكمن الخطر» عند طلب حكومتنا التعاون مع صناع القرار في واشنطن، كما يقول، ثم يطلب من إليوت في واشنطن بعد أن يستأذن السفير بأن يخاطب رئاسة الأركان الأمريكية المشتركة، حتى تقوم بالحصول على تأكيد من الخارجية الأمريكية بعلمها بحجم وأهداف الخطط العسكرية الأمريكية في المنطقة.

---

(٦١) انظر الرسالة الموجهة من وزارة الدفاع في لندن إلى الحكومة الأمريكية في واشنطن: [FO 371/ 104356], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*, pp. 443-445.

(٦٢) انظر نصه الأصلي: «By the Generosity and Softness of US Policy Towards Saudi Arabia».

وَعْوداً من ذلك الاستطراد نقول إنه كان للندن واشنطن مبادرات سابقة في مضمار جذب دول الشرق الأوسط إلى نوع من التعاون الموالي للغرب، منها معاهدة الصداقة والتعاون بين تركيا وباكستان في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٤ التي دُعي العراق إلى الدخول فيها. فقام نوري السعيد رئيس وزراء العراق بتهيئة الأجواء لذلك، وكان لا بد من التفاهم مع مصر، وهي القطب الآخر في جامعة الدول العربية، فزار صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري بغداد في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٥٤، وذكر أن زيارته كانت ناجحة، لكن مجلس قيادة الثورة المصري لم يشاركه الرأي. وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، وصل رئيس وزراء العراق نوري السعيد إلى مصر، وشرح لجمال عبد الناصر رغبة العراق في إنهاء معاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا، وعقد اتفاقاً مع تركيا وباكستان وإيران وبريطانيا.

وهذا الترتيب ـ كما يقول ـ هو: «استبدال للمعاهدة العراقية ـ البريطانية بتسوية عريضة بين الدول المهتمة بالدفاع عن المنطقة». وكان رد عبد الناصر هو: «إنك أعرف ببلادك ومشاكلها، وأنت حر في ما تتخذه لصيانتها من الأخطار»[٦٣]. ولما تمّ الإعلان عن التعاون المشترك بين تركيا والعراق في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥، والاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٥ الذي دمج التحالفات العسكرية والسياسية لهذه الأنظمة الموالية للغرب في حلف واحد هو حلف بغداد، عاد عبد الناصر وأعلن معارضة أي تحالف بين دولة عضو في ميثاق الضمان الجماعي العربي، وأية دولة أجنبية، على الرغم من أن هدف حلف بغداد المعلن في مادته الأولى، هو حفظ السلم والأمن في الشرق الأوسط، والتعاون بين أعضائه في مجالات الدفاع والأمن، من دون التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، كما أنه مفتوح لكل دول الجامعة العربية للانضمام إليه.

وقف جمال عبد الناصر ضد هذا الحلف، وكان يرى أن يكون العرب في موقف الحياد بين المعسكرين، كما وجده أداة لخدمة المصالح الغربية، ويضعف موقف القاهرة، ويقوّي الطرف الآخر من العرب الموالين للغرب تحت قيادة نوري السعيد في العراق الذي كان يرى أن الحلف يجعله مركز الثقل العربي، مما جعله يلقي بكل قوته لتدعيم الحلف، فقطع علاقته بموسكو في كانون الثاني/ يناير١٩٥٥. وقد ظهرت نتائج معارضة مصر والناصريين للحلف في الاضطرابات التي حدثت في

(٦٣) **موسوعة العراق السياسية**، عبدالرزاق محمد أسود [وآخرون]، ٧ مج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، [د.ت.]، مج ٥: **المعاهدات العراقية ـ البريطانية ـ حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة**، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

الأردن، فقد حاول العراق وبريطانيا جذب الأردن عن طريق الإغراء بتمويل الكثير من مشروعاته، مثل: مشروع البوتاس، والسوبر فوسفات، وفتح فروع للبنوك الزراعية والصناعية العراقية في الأردن، وتجهيز الحرس الوطني والجيش الأردني بالعتاد. وكان من نتيجة الاضطرابات سقوط ثلاث حكومات في شهر واحد، وحلّ المجلس النيابي في وقت قصير جداً. ولم يوقف الشغب إلا تودّد الحسين للشعب من خلال التضحية بغلوب باشا (Lt. General J. B. Glubb)، وطرده من قيادة الجيش[٦٤]، مع اثنين من معاونيه، مما أغضب البريطانيين على الملك.

كما نعتقد أن قيام حركة عدم الانحياز كان من نتائج التفاعلات التي أحدثها قيام حلف بغداد، ففي نيسان/ أبريل ١٩٥٥ عقدت الأقطار الآسيوية والأفريقية المستقلة اجتماعاً في باندونغ في إندونيسيا، وهناك هاجم الهنود والصينيون خاصة الحرب الباردة التي جلبها السوفيات والأمريكان إلى آسيا، من دون رغبة من أهلها، إلا أن آراء المجتمعين لم تتفق، فقد كانت باكستان وتركيا والفيليبين مع استمرار العلاقات مع الغرب، وعلى النقيض من ذلك، كانت مصر والهند مع الكتلة الشرقية، ووافقت تشيكوسلوفاكيا على تزويد مصر بالأسلحة في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، كما اعترفت مصر بالصين في أيار/ مايو ١٩٥٦، وأعلنت الصين تزويد مصر بحاجتها من السلاح. ولا نريد الدخول في تفاصيل قيام كتلة عدم الانحياز، لكن نشير إلى أن المعسكرين الشرقي والغربي كانا يحاولان استقطاب أكبر عدد من الدول، ولا مجال للحياد، لأن ستالين كان ضد فكرة عدم الانحياز قبل ظهورها كتلة على المسرح السياسي. كما قال جون فوستر دلاس في عام ١٩٥٦ إنه باستثناء ظروف نادرة، فإن الحياد فكرة لاأخلاقية وقصيرة النظر[٦٥].

أما في الخليج العربي، فقد رفض شيخ الكويت عبدالله السالم أن يكون مشاركاً في الحلف، على الرغم من محاولات نوري السعيد، ومن دعوته لزيارة بغداد. كما كان أبو استقلال الكويت من بريطانيا حاكماً قومياً في تطلعاته، فقد تغاضى ـ على رغم ضغط الوكيل السياسي البريطاني ـ عن الجهود الوطنية التي قاومت الحلف والمنضمين إليه، من خلال ما سماه الوكيل السياسي الدعاية المناوئة للغرب التي قادها المثقفون خلال موسمهم الثقافي الذي تحوّل إلى خطب سياسية تنبذ الحلف. كما لم يلق الوكيل السياسي أذناً صاغية من عبدالله السالم، عندما احتج على جمع التبرعات لشهداء الأردن الذين قتلتهم قوات الملك في أثناء التظاهرات ضد حلف بغداد، لكن

(٦٤) Kluckhahn, *The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles* p. 45.

(٦٥) باون وموني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ ـ ١٩٨٠**، ص ٢١٨ و٢٢١.

الضغوط العراقية والبريطانية على الكويت ـ كما يبدو ـ قد أدت إلى تسلّم السلطات العراقية لبعض الشيوعيين عبر منفذ صفوان الحدودي، أما بقية الشيوعيين فتم ترحيلهم إلى بلادهم(٦٦).

في تلك الفترة كانت العربية السعودية ـ كما يقول هاري كيرن (Harry Kern) محرر الشؤون الخارجية في مجلة **نيوزويك** الأمريكية(٦٧) ـ تعيش في مرحلة شدّ وجذب مع نظام جمال عبد الناصر. فقد سمح الملك سعود لأحد جماعة الإخوان المسلمين المناوئين لعبد الناصر باللجوء إلى السعودية بعد فشل عملية اغتياله، بل إن السفير السعودي طلب من عبد الناصر عدم إعدام من ألقي القبض عليهم من الإخوان المسلمين ونفيهم إلى السعودية. وفي الوقت نفسه، كان السعوديون معجبين بعبد الناصر، على الرغم من ثوريته، وذلك بسبب عروبته، في ظاهرة تجعلهم الوحيدين الذين يبادلون عبد الناصر هذا الشعور في وقت مناوأة جميع الملكيات لحكمه الثوري. كما لم يتردّد الملك سعود بن عبد العزيز في حديثه إلى المراسل الأمريكي في نقد الملك العراقي ونوري السعيد خاصة(٦٨).

وقد وقفت السعودية موقف المعارض من الاتفاق العراقي ـ التركي الذي كانت تراه ضدها، واستخدمت كل الوسائل لتأليب الدول العربية والرأي العام العربي ضد العراق لحمله على التخلّي عن الميثاق الذي اعتبرته تهديداً لكيانها. وعلى رغم الخلاف الذي أشرنا إليه مع جمال عبد الناصر، فقد وجدت السعودية في مصر حليفاً ونصيراً يؤازرها ضد توسيع النفوذ العراقي، وفي ١١ آذار/مارس ١٩٥٦ صدر عن سوريا والسعودية ومصر بيان جاء فيه أن الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينشأ من داخل الأمة العربية على هدى أمنها الحقيقي خارج نطاق الأحلاف الأجنبية(٦٩).

وفي البحرين، خرجت التظاهرات المناهضة لحلف بغداد إلى الشوارع، وأدى التصادم مع الشرطة إلى سقوط خمسة قتلى واثني عشر جريحاً في ١١ آذار/مارس ١٩٥٦، مما دعا الحكومة البريطانية إلى تشكيل لجنة لتقصّي حقائق العنف المفرط من قبل الشرطة الذين استخدموا أكثر من ٤٨٧ طلقة ضد متظاهرين عزل من

(٦٦) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of May 1956,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 20: *1955-1958*, p. 100.

(٦٧) *Newsweek* (7 March 1955), pp. 27-29.

(٦٨) «Saudi Arabia: The Royal Family of Al-Saud (vol. 2),» in: A. De L. Rush, ed., *Ruling Families of Arabia*, 8 vols. in 12 ([Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1991), من أنطوني ناتينغ (Anthony Nuting) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٥٥.

(٦٩) **موسوعة العراق السياسية**، ص ٢١٦.

السلاح(٧٠). وقد مثلت البحرين بؤرة قلق للسياسات الغربية في المنطقة، ولم يكن في ذهن البريطانيين التخلي عنها مهما كان موقف الشعب البحريني من الوجود الغربي، وخصوصاً البريطاني في المنطقة، لسبب بسيط هو أن البحرين وعدن والشارقة وهونغ كونغ كانت هي كل ما بقي من المجد الغابر، خصوصاً بعد الخروج من بو شهر في إيران، وتركز الأعمال السياسية في الخليج في البحرين.

ولكن، هل كان البريطانيون مطلقي اليد في البحرين، من حيث قدرتهم على جعلها قاعدة عسكرية تغصّ بالبحارة والجنود ورجال سلاح الجو الملكي، بناء على اتفاقياتهم القديمة، معرّضين أنفسهم والحاكم للسخط الشعبي؟

حصل البريطانيون على قاعدة الجفير من الحاكم بعقد رسمي في عام ١٩٣٤، وكانت أرضاً فضاء محاذية للبحر، إلا أنهم ـ كما تقول وثائقهم(٧١) ـ لم يبلّغوا الحاكم نيتهم في نقل قاعدتهم البحرية من إيران إليها إلا في عام ١٩٣٥. وقد أقيمت القاعدة ومبانيها، ثم حصلوا على تصريح بذلك من الحاكم، كما تمّ في عام ١٩٥٣ بناء القاعدة الجوية في المحرّق، لكن البريطانيين لم يستأذنوا الحاكم عندما أنزلوا قواتهم فيها عام ١٩٥٦، مما عكر العلاقات بين الحاكم والبريطانيين، ولم يسوّ الأمور إلا التعهد البريطاني بسحب الجنود بأسرع وقت ممكن. ثم تمّ وضع تفاهم في عام ١٩٥٦ يقضي بإبلاغ الحاكم بنيّة البريطانيين زيادة عدد الجنود قبل وصولهم، وهذا ما تمّ لاحقاً في أزمة الكويت عام ١٩٦١.

أما إيران التي تخلّت عن سياسة القوة الثالثة التي كانت تنتظرها كلما تنافس اثنان على ثرواتها، فقد وجدت في حلف بغداد، أو بمعنى أدق وجد الشاه في التحالف مع الغرب ما يحفظ له عرش الطاووس(٧٢). وكذلك باكستان التي وجدت فيه المساند لها ضد الهند عسكرياً واقتصادياً.

ولم تكن المعارضة للحلف في مصر والدول الخارجة عن الحلف فقط، بل ظهرت أيضاً معارضة شديدة للحلف من القوى الوطنية داخل دول الحلف، كان أشدها الانقلاب الدموي في العراق في تموز/ يوليو ١٩٥٨ الذي أنهى الملكية، وألغى

---

(٧٠) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of May 1956,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 20: *1955-1958*, p. 134.

(٧١) Anita L. P. Burdett, ed., *Records of Bahrain, 1961-1965* (1961) (Slough: Archive Editions, 1997), [FO 371/156726], 30 August 1961, pp. 169-170,

تقريرالإحصائي عن القوات البريطانية في البحرين بتاريخ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٦١.

(٧٢) *Encyclopaedia Iranica*, edited by Ehsan Yarshater [et al.]; prepared by Center of Iranian Studies, p. 415, <http://www.iranica.com/articles/index.html>.

عضوية العراق في الحلف، فانتقلت قيادة الحلف إلى أنقرة، وتحوّل إلى حلف منظمة المعاهدة المركزية (السانتو) (Central Treaty Organization (CENTO). وهكذا لم يستقطب حلف بغداد أية دولة عربية، ما عدا العراق الذي شارك في تأسيسه(٧٣)، على الرغم من كثرة الدول العربية المرتبطة بالغرب.

يقول إيلي بوده (Elie Podeh)(٧٤) عن حلف بغداد عدة نقاط جديرة بالاهتمام، منها أن الحلف كان صراعاً عراقياً ـ مصرياً للهيمنة على الوطن العربي، ولم يكن الخليج العربي بنفطه ساحة هذا التنافس. وهو بذلك يؤيد رأينا في أن الخليج بنفطه جاء في المرتبة الثانية من سلّم الأولويات في أجندة الحزام الشمالي. كما أن وجود الحلف وما ثار حوله من جدل جعل العرب يتخذون قرارات رئيسية حول أقدارهم، على رغم الضغوط الدولية الشرقية والغربية، ومن ذلك الانضمام إلى كتلة عدم الانحياز. كما رأى أن حلف بغداد كان جهداً غربياً لبناء منظمة شرق أوسطية لربط منظمة حلف شمال الأطلسي مع منظمة حلف جنوب شرق آسيا، لكن هذا الجهد لم يؤت ثماره، بل على العكس من ذلك أدى إلى نتائج سلبية للتحالف الغربي، وحلف بغداد ـ كما قال وزير خارجية الولايات المتحدة دلاس ـ كان «منتدى للسياسة والإثارة العربية»(٧٥).

أما موقف السوفيات، فتمثل في بيان(٧٦) عن الأمن في الشرق الأوسط في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٥. وقد أوضح البيان أن التوتر يحيط بمنطقة الشرق الأوسط من جراء قيام الدول الغربية بجمع دول المنطقة في حلف غربي جديد كذيل تابع لحلف شمال الأطلسي، وأن هذا الحلف ليس ما يحتاج إليه أهل المنطقة، بل هو حاجة أمريكية ـ بريطانية بالدرجة الأولى لاستمرار النفوذ القديم أطول فترة ممكنة. ثم يمضي البيان في شرح سياسة السوفيات الخارجية التي عمادها الصداقة والتعاون،

---

(٧٣) شهاب، **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي**، ص ٣٠.

(٧٤) إيلي بوده، محاضر في الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط وباحث في مركز هاري ترومان في الجامعة العبرية، ومؤلف كتاب **مساعي الهيمنة في العالم العربي: الصراع على حلف بغداد**. انظر: Elie Podeh, *The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East; 52 (Leiden; New York: E. J. Brill, 1995),

وانظر أيضاً مراجعة دانيال بايبس (Daniel Pipes) لكتاب: Elie Podeh, «The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact,» *Middle East Quarterly* (December 1995), <http://www.danielpipes.org/reviews/199512h.shtml>.

(٧٥) انظر نصه الأصلي: «A Forum for Arab Politics and Intrigue».

(٧٦) *Soviet News*, 19/4/1955, pp. 1-2, <http://www.fordham.edu/halsall/mod/1955Soviet-baghdad1.html>.

مع عدم التدخل في شؤون الآخرين، ويذكر العلاقات السوفياتية ـ التركية، والسوفياتية ـ الأفغانية، وما يحكمهما من تأكيد سوفياتي على سيادة تلك الدول، إلا أن ما يهمنا في أمن الخليج هو تطرق البيان إلى السعودية، وأن الاتحاد السوفياتي هو أول دولة اعترفت بها كياناً مستقلاً. ويشير البيان هنا إلى أن السوفيات كانوا أول من اعترف بالملك عبد العزيز بن سعود ملكاً على الحجاز ونجد، وأقاموا معه علاقات دبلوماسية منذ عام ١٩٢٦. وهنا لا بد من أن نتذكر أن السعودية كانت من المناوئين لحلف بغداد، على الرغم من قوة علاقاتها الاقتصادية بالغرب. وهذا الموقف تمليه ريبتها في التحالف العراقي الهاشمي مع تركيا، وخططهم المستقبلية لضم هاشميي الأردن ثم سوريا إلى الحلف، وأخوف ما تخاف منه السعودية هو أن يتم تطويقها من الشمال تحت أي مسمى.

أما الجانب الآخر في هذه الفقرة من البيان، فهو الغزل السوفياتي للسعوديين، ومحاولة العودة إلى الجزيرة العربية التي خرجوا منها عام ١٩٣٩، بعد أن بادر السوفيات إلى تقليص وجودهم الدبلوماسي في العالم في أواخر الثلاثينيات، ولم يستطيعوا العودة إلى السعودية بعد ذلك[٧٧]. وتختم وزارة الخارجية السوفياتية بيانها بالتذكير بأن للأمم المتحدة دوراً يجب أن تلعبه في منع الضغوط الغربية على دول المنطقة، كما أخذ السوفيات يحذّرون دول المنطقة من أن الأمريكيين الذين أخذوا ينشئون قواعد لهم حول المعسكر الاشتراكي لتكون نقاط وثوب، إنما يضحّون بهذه الدول من دون أنفسهم، لأنهم يرمون إلى جعل الضربة الانتقامية النووية من الاتحاد السوفياتي تتوجه إلى هذه الدول التي جاء منها العدوان الأمريكي.

ولما قامت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق اجتمعت دول الحلف لتدارس الوضع، فبثّت وكالة تاس السوفياتية رأي القيادة الشيوعية في أن هدف هذا المؤتمر هو التخطيط للتآمر على العراق والجمهورية العربية المتحدة، وأن الاتحاد السوفياتي سيقف في وجه ذلك[٧٨]. كما نشر الاتحاد السوفياتي ما في الحلف من بنود سرية حصل عليها من العراق بعد ثورة قاسم، ومن تلك الأسرار بند سري يقول بحق الغرب في تدمير جزء من جبال زاغروس والمدن الإيرانية الواقعة بعدها حتى حدود الاتحاد السوفياتي بالقنابل النووية في حالة نشوب الحرب[٧٩].

ولا ينبغي لنا أن ننهي الحديث عن حلف بغداد وظروف قيامه من دون الإجابة

---

(٧٧) وليد حمدي الأعظمي، **العلاقات السعودية الأمريكية** (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٢)، ص ١١٧.

(٧٨) **موسوعة العراق السياسية**، ص ٢١٧.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

عن سؤال بسيط، هو: ما حجم التهديد السوفياتي للخليج العربي، إن افترضنا صحة الادعاءات الغربية في وجوده، وما غايات ذلك التهديد في تلك الفترة؟

يقول تقرير استخباري بريطاني مؤرخ في عام ١٩٥٣[٨٠] إن القوة الجوية السوفياتية ستكون السلاح الفعال للوصول إلى شمال الخليج العربي، وقد قسمت هذه المصادر منطقة الشرق الأوسط إلى خمس مناطق عمليات ستكون هدفاً للحملة الجوية السوفياتية، وهي: تركيا، ومنطقة العراق وإيران، ومنطقة البحر المتوسط، ومنطقة عمليات سوريا ولبنان، ومنطقة عمليات الكويت والبحرين والعربية السعودية. وما يهمنا فيها بالدرجة الأولى هو منطقة الخليج، وقد خصص لها من الجهد الجوي ٥٠ طائرة قتال وهجوم أرضي من نوع ميغ-١٥ (MIG-15)، و٤٠ طائرة من القاذفات الخفيفة. وللهجوم على إيران والعراق خصص ٢٠٠ طائرة ميغ-١٥، و٨٠ طائرة هجوم أرضي من نوع «آي إل-١٠» (IL-10)، و١٢٠ طائرة قاذفة خفيفة «تي. يو. ٢» (TU 2)، و٢٠ طائرة نقل، و٢٠ طائرة استطلاع نفاثة.

تقوم القوات المسلحة في كل دول العالم عادة بوضع خطة للدفاع عن المنطقة المحددة ضمن مسؤولياتها، ويتم تدريب وتجهيز القوات لتنفيذ هذه الخطة، وتشتمل عادة على أمور رئيسة، تشملها جميع الخطط العسكرية في العالم، مثل: حجم قوات العدو، واستعدادها، ونقاط الاقتراب المتوقع قدومه منها، وكيف سيطوّر هجومه إذا نجح بتحقيق المرحلة الأولى؟ وما هو هدف كل حركة يقوم بها؟ صحيح أن الاستخبارات تجمع أكبر كمية من المعلومات لجعل المتوقع قريباً من الواقع، لكن يجب ألا ننسى أن الجيوش كثيراً ما تقوم بتضليل العدو من خلال تسريب معلومات وتحركات كاذبة. وندرج هنا ما نعتقد أنه يقرّب الصورة الحقيقية للخطر الذي عمل الغرب على إبعاده عن الخليج العربي، ففي خطة مدة العمل بها ستة أشهر من كانون الثاني/يناير حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٥٤[٨١]، وضعت لجنة قيادة الشرق الأوسط في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ ما يدل على أن السوفيات سيكونون المبادرين بالهجوم على المنطقة، وكان واجب القوات البريطانية **الأول** هو الدفاع عن الشرق الأوسط كجزء من الاستراتيجية الأنغلو ـ أمريكية على مستوى العالم، ودور البريطانيين في المنطقة هو إيقاف تقدم السوفيات قدر الإمكان، وردّهم إلى الشمال

---

(٨٠) [DEFE 6/25 5/53 5/51 5/54 4/49], in: *The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960*, vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*,

وانظر التقرير البريطاني السري حول نشاط سلاح الطيران السوفياتي في الشرق الأوسط عن عام ١٩٥٣ الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤: [FO 371/09881], 21 January 1954.

(٨١) [DEFE 5/51], in: Ibid., vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*, pp. 467-478.

والشرق حتى يستطيع الحلفاء التدخل بهجوم جوي. أما الهدف **الثاني**، فهو تأمين جناح تركيا الجنوبي، والهدف **الثالث** هو الاحتفاظ بأكبر مساحة من الشرق الأوسط بعيداً عن أيدي السوفيات. وما يهمنا هو الهدف **الرابع** الذي نصّ على تأمين «جزء» من نفط الخليج على الأقل. ولا تتركنا أسطر هذه الخطة عرضة للتخمينات، لأنها تنصّ في فقرة تتبع ما سبق على أن الإمكانات البريطانية لا تسمح بالدفاع عن كل منطقة النفط في الخليج، وأن الجهد العسكري بناء على خطة التحالف العامة تعطى الأولوية فيه لحفظ جنوب تركيا من الالتفاف السوفياتي، والتمسك بالممكن من الشرق الأوسط ككل.

ومما سبق نعتقد أن الحرب العالمية الثالثة لو حدثت في الخمسينيات لكان مخططاً لها أن تدار بنفط الولايات المتحدة كالحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن نفط الخليج كان في حسابات الأمريكيين يأتي بعد أهمية موقع المنطقة، أو أن منطقة الخليج بما فيها من النفط كانت تعتبر منطقة ساقطة لا محالة، ومن ثم وضعت كرابع الأولويات. وتحيل الخطة الدفاع عن كل تركيا خلال الهجوم السوفياتي إلى حلف شمال الأطلسي (NATO)، أما العراق الذي لم يكن لديه إلا فرقتا مشاة، وسلاح جو ضعيف، فقد كان ممكناً الاعتماد عليه لوقف التقدم السوفياتي من معبر «خرمنشاه» الإيراني، أو لصد إنزال مظلي.

وفي المرحلة الثانية من الخطة تصبح إيران والعراق أرض الدفاع عن الخليج، وأقرب قوات غربية له هي القوات الموجودة في منطقة قناة السويس، ولم تكن أكثر من سبعة ألوية، منها ٣ ألوية مشاة، و٣ ألوية مدرّعة، والبقية مدفعية ومظليون، كما يوجد ٢٥ لواء في ليبيا. وتذهب الخطة في تفصيلات القوة الجوية والبحرية التي نرى أن معظمها كان في البحر المتوسط بعيداً عن المنطقة، وكانت خطة حرمان السوفيات من النفط في الخليج أهم نقاط الخطة في المنطقة، إلا من إضافة بسيطة تفيد أن الحرمان بتدمير النفط قد يكون بعمليات جوية إذا تعذّر ذلك على القوات الأرضية.

ونعتقد أن الغرب كان يهدف من إقامة حلف بغداد بدرجة معيّنة إلى أمر أكثر أهمية من غلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا (SEATO) في مواجهة السوفيات. لقد كان الغرب يتعمّد تجاهل عداوة إسرائيل كسبب أقوى لتوحّد العرب، وكان الغرب مخطئاً في فهم قدرة العرب على الرفض، وعاجزاً عن إيهامهم أن الخطر هو السوفيات وليس إسرائيل، إذ كانت القومية العربية في أوج عنفوانها بقيادة عبد الناصر، وارتكبت بريطانيا الخطأ الآخر بمحاولة تحجيم عبد الناصر في أثناء أزمة السويس وفشلت، كما فشل لاحقاً حلف بغداد.

٥ ـ مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧: مساعي الولايات المتحدة لصد التغلغل السوفياتي في الخليج بعد أزمة السويس

حفلت سنة ١٩٥٦ بالعديد من التطورات العنيفة في مجرى الحرب الباردة، فقد أخذ نيكيتا خروتشوف (Nikita Khruchev) الجديد في الحكم يظهر تصلبه متتبعاً ستالين في تسيير زمام الأمور الشيوعية. وكان أن بدأ بتحقير منجزات ستالين نفسه، ووصفه بالطاغية في خطاب له أمام دورة الحزب الشيوعي العشرين في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٦، كما أنذر الغرب بقرب انهياره في كلمة للدبلوماسيين الغربيين قائلاً: «سوف ندفنكم»[٨٢]، ثم اجتاحت قواته المجر، وسحقت مقاومتها في العام نفسه. وفي منطقة الشرق الأوسط، أمم عبد الناصر قناة السويس، فهاجمته القوات الإسرائيلية، والفرنسية، والبريطانية، واحتلت سيناء، ولم ينته العام إلا وأصبح أيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مكتبه المشكلات السابق ذكرها، وكل واحدة تتطلب الإنجاز قبل غيرها. ولسنا بصدد تتبع حياة أيزنهاور الرئاسية، إلا أن الرجل قد وضع المبدأ المعروف بـ «مبدأ أيزنهاور»، وهو الإعلان الذي حدّد الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، لكن تلك الاستراتيجية كانت عرضة للتغيّر عبر السنين، وكان تغيّرها في الخليج العربي ـ كما سنرى لاحقاً ـ أكبر من تغيّرها في أي منطقة أخرى من العالم.

أ ـ أزمة السويس وأثرها في الخليج العربي

أعلن جمال عبد الناصر في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ تأميم قناة السويس، رداً على رفض الولايات المتحدة وبريطانيا السماح للبنك الدولي بإقراض مصر لبناء السدّ العالي. ويعود موقف الدولتين إلى العلاقات الناشطة حديثاً بين عبد الناصر من جهة، وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. ونرى أن الزعيم المصري كان يظن خطأً أن تأميم القناة وجني العائدات سيوفر دخلاً يكفي لبناء السدّ العالي في خمسة أعوام، أما الغرب، وبخاصة دول أوروبا، فقد ظنّ خطأً أيضاً أن إعلان مصر أن القناة أصبحت منطقة عسكرية ما كان إلا مقدمة لإغلاقها في وجه النفط القادم من الخليج العربي. وكان لا بد من إعادة فتحها بأي ثمن، فقد كان البحر الأحمر بمثابة خط أنابيب لنقل النفط الخام من مصادر إنتاجه على الخليج العربي إلى أوروبا، كما كان الطريق المائي الرئيسي الذي تمرّ منه البضاعة المستوردة إلى الخليج من أوروبا.

---

(٨٢) Nikita S. Khrushchev, «Crimes of the Stalin Era, Special Report to the 20th Congress of the Communist Party of the Soviet Union (Closed Session, February 24-25, 1956)», <http://www.trussel.com/hf/stalin.htm>

ويدعم ما نذهب إليه في هذا السياق حاجة أوروبا إلى ٦٠ بالمئة من نفطها من الخليج، وتحتاج إسرائيل إلى ١٠٠ بالمئة من نفطها من إيران البهلوية. وكان متوسط عدد السفن التي تمرّ منه يومياً هو ٦٥ سفينة، ومتوسط الأطنان التي تمر منه سنويا هو ٣٨٠ مليون طن[٨٣].

في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ تقدم الجيش الإسرائيلي إلى سيناء، وتقدمت بريطانيا وفرنسا باحتجاج شديد اللهجة إلى الدولتين، مطالبة إياهما بفكّ الاشتباك، وعدم تعريض القناة للخطر. ثم قامت الدولتان بإنزال لقوات الصفوة في البلدين في «عملية الفارس» (Operation Musketeer) لفك الاشتباك،. ولم تكن الأمور بهذا الشكل من السطحية، كما أرادت بريطانيا وفرنسا أن تظهراها، وقد قال خروتشوف في آب/ أغسطس ١٩٥٦: «إن قناة السويس تقع على الأراضي المصرية، وقد اقتلعت من السيادة المصرية، وبما أن عبد الناصر قد تعهّد باحترام حرية الملاحة، فلا أجد أن التأميم يشكل أية مشكلة»[٨٤]. وجاء الموقف السوفياتي مرة أخرى أكثر حدة، فقد هدّد رئيس الوزراء السوفياتي بولغانين في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ بقيام حرب عالمية ثالثة، وأن الاتحاد السوفياتي مستعد لاستعمال صواريخه ضد بريطانيا وفرنسا إذا لم توقفا عدوانهما[٨٥]. وكان الموقف الأمريكي لمصلحة قرار مجلس الأمن الداعي إلى انسحاب الدول الثلاث من القناة، وضد رغبات شركائها في حلف شمال الأطلسي الذين كان تصورهم الاستراتيجي بعيداً عن الواقعية. كما لاذت الولايات المتحدة أيضاً بالصمت حيال التهديدات السوفياتية.

وانسحبت بريطانيا وفرنسا في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، وانسحبت إسرائيل من سيناء في آذار/ مارس ١٩٥٧، وبعد الأزمة التي استمرت قرابة ثلاثة أشهر خرج عبد الناصر منتصراً وملتصقاً أكثر بالكتلة الشرقية التي تكفلت ببناء السدّ العالي. وكسبت إسرائيل حق المرور في مضائق تيران في البحر الأحمر، كما دفعت أزمة السويس أو العدوان الثلاثي ـ كما هو معروف عربياً ـ السوفيات إلى مركز متقدم في سياسة الشرق الأوسط، مما جعل لهم موطئ قدم، كافحوا منذ الحرب العالمية الثانية للحصول عليه. والاتحاد السوفياتي باندفاعه الجريء إلى المنطقة، بوسيلة المعونات العسكرية والاقتصادية، كان يحاول أن يبني مركز قوة له في الشرق الأوسط

---

(٨٣) حسين معلوم، «الدور الاستراتيجي لجزر البحر الأحمر،» **الرأي العام**، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٣.

(٨٤) شهاب، **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي**، ص ٣١.

(٨٥) باون وموني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ ـ ١٩٨٠**، ص ٢٢١.

يستطيع من خلاله أن يساوم الغرب، بل أن يَدخل إلى هذه المنطقة عنصراً من عناصر التوازن الاستراتيجي على المستوى العالمي[٨٦].

لم تمر أزمة السويس على الخليج العربي من دون ترك أثر لها، سواء أكان هذا الأثر نتاجاً مباشراً للأزمة أم كان تطوراً مرحلياً لصراع الحرب الباردة، فقد اغتنم القوميون واليساريون في الخليج الفرصة لتعطيل شحن النفط من رأس تنورة في السعودية، وكانت هناك تظاهرات صاخبة ضد بريطانيا أدت إلى نزول القوات في البحرين، ولم تسلم الكويت التي اندست فيها بعض الجماعات الشيوعية العراقية، والفلسطينية، والمصرية، والإيرانية[٨٧]. فقد كان هناك ١٦ انفجاراً في المنشآت النفطية، ومائة قنبلة زمنية أخرى لم تنفجر[٨٨].

ب ـ مبدأ أيزنهاور وسياسة ملء الفراغ

ولم يكن أيزنهاور وإدارته قادرين على الوقوف مكتوفي الأيدي أمام النجاح السوفياتي في الشرق الأوسط بعد موافقته على تمويل السدّ العالي وبنائه، فتبنّت الإدارة الأمريكية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ مبدأ أيزنهاور (Eisenhower Doctrine)[٨٩]، أو سياسة ملء الفراغ الذي أحدثته هزيمة بريطانيا وفرنسا في السويس[٩٠]، وامتلأ الجو في واشنطن برائحة الحرب على نسق سيتكرر خلال الحرب الباردة عشرات المرات، ووافق ٣٥٥ عضواً من الكونغرس، مقابل ٦١ عضواً من المعارضين، على تفويض استخدام القوة العسكرية، وتقديم المساعدات المالية إلى الرئيس لوقف المدّ الشيوعي في الشرق الأوسط الذي كان اسمه في الأصل «قرار الشرق الأوسط»، ثم

---

(٨٦) **موسوعة العلوم السياسية**، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد؛ تصدير شعيب عبدالله شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام، ٢ مج (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ٧٣٤.

(٨٧) سعاد محمد الصباح، **صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح**، ط ٣ (الصفاة، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٦)، ص ٧٥.

(٨٨) Nixon, *The Real War*, p. 86.

(٨٩) *Department of State Bulletin*, vol. 36, no. 917 (January 1957), pp. 83-87.

وانظر أيضاً الموقع التالي: <http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957eisenhowerdoctrine.html>.

(٩٠) مبدأ أيزنهاور (Eisenhower Doctrine) في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ ألقى الرئيس الأمريكي أيزنهاور خطاباً أمام الكونغرس، حيث أوصى باستخدام القوات الأمريكية لحماية الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي، كما أوصى بالدعم المادي للدول المناهضة للشيوعية. لقد عمق مبدأ أيزنهاور سياسة الأحلاف العسكرية، باعتبارها سياسة مهمة وفاعلة في خدمة الأهداف الأمريكية، حيث سعى إلى تشكيل حلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد. وجسدها ثانية من خلال محاولة نقل تجربة ترومان في أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط، وإلى جانب هاتين المحاولتين طرح استراتيجية الرد الشامل في مواجهة الاتحاد السوفياتي. انظر: الحسني، **مبادئ الرؤساء الأمريكان**.

تشجّع دلاس فسماه مبدأ أيزنهاور، كما يروي عن نفسه[٩١]. وبهذا نرى أن أزمة السويس أدت إلى نتائج مهمة في الحرب الباردة، منها إعادة توزيع الأدوار بين القوى العظمى في المنطقة، كما سلم الغرب عملية إدارة الصراع مع الشرق إلى الولايات المتحدة، لأن فشل فرنسا وبريطانيا في إحراز نصر حاسم على دولة نامية مثل مصر أدى إلى الاقتناع في المحافل الدولية بأنه لم يعد في مقدور هاتين الدولتين إملاء إرادتهما على أحد، لزوال الهيبة العسكرية التي قد تستعملانها أو تهدّدان بها.

ولا بد من ضرورة الإشارة إلى الاقتناع الذي تبنّاه أيزنهاور في٧ نيسان/ أبريل ١٩٥٤ حيال العالم والاتحاد السوفياتي، والتي قال فيها لمستمعيه: «لديكم صف من أحجار الدومينو منصوبة، فإذا أطحتم بأول حجر منها، فإن الذي يحدث إلى آخر حجر منها هو حتماً السقوط السريع»[٩٢]. لذا بدا أيزنهاور مصمماً على توقيع اتفاقيات مع دول آسيا والشرق الأوسط، لمنع تساقط الأحجار واحداً تلو الآخر.

يعدّ مبدأ أيزنهاور في ٩ آذار/ مارس ١٩٥٧ المبدأ الأمريكي الثاني منذ الحرب العالمية الثانية بعد مبدأ ترومان الذي يحرص على سلامة دول المقدمة، ونقصد بها الدول التي تتلقى الصدمة الأولى من جراء الصراع مع السوفيات، وهي دول أوروبا الغربية. ويأتي مبدأ أيزنهاور متوافقاً مع سياسة الاحتواء المطبقة لتطويق السوفيات، ويعطي المبدأ الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة عند الضرورة لمساعدة من يطلبها من الدول، أو مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، عند تعرضها لعدوان خارجي شيوعي. وكما أسلفنا، فقد نجح السوفيات بالوصول إلى التفاهم مع المصريين لتبادل المصالح، كما بدأ نفوذهم يظهر في سوريا من خلال الشعارات التي تروّج للفكر الشرقي. وتضمن مبدأ أيزنهاور ضرورة أن يكون الخطر خارجياً، وأن تطلب الدولة المستهدفة العون رسمياً، وألا يكون الخطر من جراء تمرد داخلي أو حرب أهلية.

اعتبر أيزنهاور أن استقرار الشرق الأوسط هو التزام أمريكي في السياسة الخارجية لبلاده لحفظ مصالحها، وهو أيضاً التزام لحفظ مصالح حلفائها الأوروبيين من بريطانيين وفرنسيين المرتبطين بشدة بما يصلهم من نفط، خاصة من منطقة الخليج العربي الذي إن وقع تحت النفوذ السوفياتي، فإن الاقتصاد الأوروبي سيعاني من جراء ذلك أشد المعاناة، وستتساقط دول أوروبا الغربية نتيجة ذلك في قبضة الشيوعيين،

(٩١) Kluckhahn, *The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles* p. 97

(٩٢) باون وموني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ ـ ١٩٨٠**، ص ١٣٥.

وقد قال أيزنهاور: «إن السوفيات ليسوا في حاجة إلى نفط الخليج، لأنهم دولة منتجة للنفط ومصدّرة له، ولا حاجة بهم إلى قناة السويس، حيث لم يتعدّ اعتمادهم على المرور فيها سنه ١٩٥٥ إلا بمقدار ثلاثة أرباع الواحد بالمئة من بين السفن التي عبرت من خلالها. إن ما يريدونه هو القوة السياسية من الوجود هناك، إذا أخذنا في الاعتبار ما أعلنوه من نية لتحويل العالم إلى الشيوعية»، ثم يذهب إلى تعداد مزايا الشرق الأوسط الاستراتيجية، والتاريخية، وكيف سيكون حال مهبط الديانات إن وقع في يد الشيوعية الملحدة(٩٣).

لقد توقّع أيزنهاور أن يقوم السوفيات بتطويق باكستان والهند إن وقع الشرق الأوسط في يدهم استراتيجياً. وإن حدث هذا وثبّت السوفيات مواقعهم، فلن يوقفهم شيء من النزول إلى أفريقيا. وبعد إقامة موانئهم في مياه الخليج الدافئة، سيتفرغون لتحطيم المصالح الأمريكية والغربية القريبة منهم. وفي الفقرة الخامسة من المبدأ الذي ألقاه أمام الكونغرس يتحدث الرئيس الأمريكي عن أن هذا المبدأ لن يكون سابقة في التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أصدقائها في المنطقة، إذ ذكّر بالاتفاق الثلاثي في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٠ بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لمنع سباق التسلح بين دول المنطقة. وكان قد أكد ذلك لملك العربية السعودية في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠، وأيضاً في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، حين صرح بأن الولايات المتحدة لها الحق في التصدّي لكل من يعكر صفو الأمن في المنطقة، وكذلك كان تصريحه في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ بأن التهديد لحدود إيران والعراق وباكستان وتركيا وسيادتها سيُنظر إليه كتهديد للولايات المتحدة.

كان أيزنهاور يرى أن فقدان الشرق الأوسط لمصلحة السوفيات هو خسارة استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، أي خسارة للمصالح الوطنية الأمريكية في الدرجة الأولى، قبل أن يكون خطراً على وجود دول المنطقة. وهو في رأينا كمن يقول ببساطة لمن اختار السير في صحبة السوفيات: قد تكون صداقتكم للسوفيات لمصلحتكم، لكن صداقتكم للسوفيات تضرّ مصالحنا الوطنية. كانت الولايات المتحدة تسير على هذا المبدأ الثنائي الذراعين: المساعدة المالية، والتدخل العسكري المباشر، أو العصا والجزرة، بالإضافة إلى سياسة الردع النووي، وسميت

---

(٩٣) «هناك عوامل أخرى تتجاوز الأمور المادية. فالشرق الأوسط هو موطن الديانات الكبرى الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية. ومدينتا مكة والقدس هما أكثر من مكانين موجودين على الخريطة. إنهما يرمزان إلى الديانات التي تدعو إلى تغليب الروح على الجسد، وأن للفرد حقوقاً ومنزلة لا يمكن التفريط بهما من قبل أي حكومة مستبدة. ومن غير المحتمل أن تقع الأماكن المقدسة في الشرق الأوسط تحت حكم يتسم بالإلحاد والمادية». انظر وثيقة مبدأ أيزنهاور كاملة على الموقع: <http://www.eisenhower.utexas.edu/midleast.htm>.

«الانتقام الشامل» (Massive Retaliation) التي تبنّتها لاحقاً في عهد أيزنهاور.

ويذهب البعض[٩٤] إلى أن أهمية مبدأ أيزنهاور تأتي من عدة جوانب: **أولها** أنه إعلان رسمي يصدر عن الحكومة الأمريكية، ويظهر التصميم لوقف التسرب السوفياتي في الشرق الأوسط، ولتهدئة مخاوف حلفائهم في المنطقة، ولا سيما أعضاء حلف بغداد أحد ركائز الحزام الشمالي. كما أدخل الشرق الأوسط ضمن دائرة الأمن القومي الأمريكي، كما هي الحال بالنسبة إلى أوروبا وآسيا، وله لغة أقوى من مبدأ ترومان في مواجهة السوفيات[٩٥] كما أنه صدر من خلال الكونغرس، ما أعطاه قوة وتأثيراً أكبر. وقد تولى وزير الخارجية الأمريكية فوستر دلاس شرح مبدأ أيزنهاور، وتوضيح الكيفية التي سيسلكها تطبيقه، لأنّ من غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفياتي بهجوم عسكري مباشر في الشرق الأوسط، لكن من المتعينّ ردعه بقوة إذا أخطأ الحساب أو أساء التقدير.

أما عن مقاومة العدوان السوفياتي الذي يقع بالطرق غير المباشرة، فإن دلاس يرى مساعدة دول المنطقة على تعزيز أمنها الداخلي، ودعم قواها الاقتصادية. أما عن ردود الفعل التي أظهرتها دول المنطقة إزاء مبدأ أيزنهاور، فقد تراوحت بين التأييد الكامل، كما عبّر عن ذلك لبنان وليبيا والعراق وإسرائيل، وأظهرت كل من السعودية واليمن والسودان بعض التحفظ في تأييده، وظهر ذلك جلياً خلال زيارة المبعوث الأمريكي الخاص جيمس ريتشارد إلى هذه الدول. أما مصر وسوريا والأردن، فقد هاجمت مبدأ أيزنهاور هجوماً عنيفاً، لأنها رأت فيه ـ مصر ـ مظهراً جديداً للوصاية الغربية الاستعمارية على المنطقة، وأنه اختلق مبرر التهديد السوفياتي لضرب القومية العربية. وقد أدت هذه الحملة المعارضة لمبدأ أيزنهاور إلى فشله.

ج ـ نفط الخليج في التشكيك السوفياتي بمبدأ أيزنهاور

فنّد السوفيات لهجة التعاطف الأمريكية مع العرب في مبدأ أيزنهاور عاجلاً في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧[٩٦] على أنها لا تتعدى اقتناص فرصة ضعف البريطانيين والفرنسيين. أما حقيقة التعاطف مع العرب ـ كما يقول السوفيات ـ فتظهر عند مقارنة موقف هؤلاء الذي لا يرقى إلى موقف السوفيات الحازم في التصدّي للعدوان الثلاثي، ثم يذهب التنديد السوفياتي في المبدأ إلى إبراز عيوب السياسة الخارجية

---

(٩٤) **موسوعة العلوم السياسية**، ص ٧٣٥.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٧٣٤.

(٩٦) *Soviet News*, 14/1/1957, pp. 33-34, <http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957tass-eisenhower.html>.

للولايات المتحدة، وكيف تدار، فيرى أنه بعد تحسن الظروف في الشرق الأوسط، واستقلال دوله، وتأميمها ثرواتها، يأتي الأمريكيون للتدخل في الوقت الخطأ. ثم بأي حجة تستطيع الولايات المتحدة تبرير حرصها على الشرق الأوسط عندما تهاجم دولتان من أعضاء حلف شمال الأطلسي (NATO) الذي هي أكبر عضو فيه دولة عربية في الشرق الأوسط؟

ويضيف التقرير الذي بثته وكالة تاس أن الولايات المتحدة من خلال مبدأ أيزنهاور تحاول ملء الفراغ الذي نجم عن تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي، لكن منذ متى يعتبر طرد المستعمرين، والحصول على الاستقلال، وتنمية مصادر البلاد، فراغاً؟ إنه فراغ، من وجهة نظر الولايات المتحدة، ما دام لا يرتبط العرب فيه بالغرب. وقد كانت هذه النقطة بالذات محور الغضب العربي، وقد عدّها جمال عبد الناصر إهانة للكرامة العربية، لأن العرب سكان المنطقة يستطيعون الدفاع عنها(٩٧).

وبينما يتحدث التقرير السوفياتي عن نفط الخليج، موضحاً أن مبدأ أيزنهاور تضمّن وعداً بتقديم ٢٠٠ مليون دولار مساعداتٍ لدول الشرق الأوسط خلال عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩، نجد أن الشركات الاحتكارية الأمريكية والبريطانية قد ضخت من نفط المنطقة ١٥٠ مليون طن في عام ١٩٥٥ فقط، أي بما يساوي ٢٤٠ مليون دولار، محققة ربحاً يصل إلى ١,٩٠٠ مليون دولار بعد ذلك. أما ما تقوله الولايات المتحدة عن خطر السوفيات على المنطقة، فالعرب يعرفون أن السوفيات هم من يؤيدون استقلال الدول كافة، وحقها في تقرير المصير، وحقها في الاستفادة من ثرواتها الطبيعية من دون تدخّل من أحد، كما أن السوفيات لم يريدوا، ولا يريدون، أن تكون لهم قواعد عسكرية في الشرق الأوسط مثل الولايات المتحدة، لأن ذلك يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية السوفياتية. وينتهي الرد السوفياتي على مبدأ أيزنهاور، مهدداً بالعواقب الوخيمة، إذا قررت الولايات المتحدة إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة.

وقد أرسل أيزنهاور بعد عام ونصف العام قوات مشاة البحرية الأمريكية إلى لبنان، بعد أن اتهم الرئيس كميل شمعون الجمهورية العربية المتحدة بتشجيع التمرد على السلطة فيه، إلا أن المارينز غادروا لبنان بعد أسابيع معدودة، وعاد السلام إلى هناك. وما جرى في لبنان كان التطبيق الأول والوحيد لإنزال قوات أمريكية في بلد يطلبها، لكن المشكلة تمثلت في عدم تهديد لبنان من قبل الشيوعيين، فزعيم القومية

(٩٧) شهاب، **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي**، ص ٣٥.

عبد الناصر والمتهم الأول من قبل شمعون، كان قد أرهق الشيوعيين في مصر وسوريا، كما حدثت ظروف مشابهة في الأردن والعراق، وكان نزول القوات البريطانية في الأردن قد خفف من شدة الأزمة(٩٨)، وأعفى أيزنهاور من إرسال قواته إلى هناك.

وما يهمنا هنا هو أن هذا المناخ الذي فرض نفسه على المنطقة جعل أيزنهاور يأمر إبان أزمة لبنان بتقوية النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، حيث تحركت قوات إنزال بحرية من أوكيناوا (Okinawa) في اليابان إلى منطقة الخليج العربي، ووصلت مجموعة قتال جوية إلى قاعدة عدن وتركيا قادمة من غرب أوروبا(٩٩). ويجدر بنا أن نلاحظ أن مبدأ أيزنهاور لم يجعل نفط الخليج أو منطقة الخليج عموماً من أولويات السياسة الأمريكية. أما الفراغ الذي يتحدث عنه الأمريكيون والسوفيات على حد سواء، فلم يكن الفراغ الذي شغل بال العالم بعد عام ١٩٦٨ عند إعلان بريطانيا انسحابها من شرق السويس، وإذا كان الفراغ المقصود يشمل الخليج العربي، فهذا تضليل واضح، لأن بريطانيا كانت لا تزال متمسكة بمواقعها هناك بقوة. صحيح أن قوتها بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت أقل بكثير من قوتها في زمن أمجادها الغابرة، لكنها كانت لا تزال هناك على كل حال. يقول وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس ما يلائم هذا السياق في حديث له في أثناء أزمة لبنان عام ١٩٥٨: «إن القومية العربية مثل التيار الهادر، لا نستطيع أن ننجح بإيقافه، لكن بإمكاننا وضع أكياس الرمل لحماية بعض المواقع، علينا أن نحمي المجموعة الأولى من هذه المواقع، والتي تضم إسرائيل ولبنان، أما الثانية فهي المواقع النفطية حول الخليج العربي»(١٠٠).

د ـ مدى خطورة النشاط الشيوعي على الأمن في الخليج

هل كان هناك نشاط شيوعي في الخمسينيات في منطقة الخليج العربي يتطلب كل هذه الضجة الأمريكية، أم أن مصالح الغرب تطلبت قرع الطبول بشدة؟

يقودنا هذا السؤال إلى الحديث عن الحرب ضد الشيوعية في الخليج العربي،

---

(٩٨) Richman, ««Ancient History»: U.S. Conduct in the Middle East Since World War II and the Folly of Intervention».

(٩٩) Kluckhahn, *The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles* p. 99

(١٠٠) Richman, Ibid.

نقلاً عن: Michael B. Bishku, «The 1958 American Intervention in Lebanon: A Historical Assessment,» *American-Arab affairs*, vol. 31 (Winter 1989-1990), pp. 116-117.

ففي الكويت مثلاً التي كانت أكثر دول المنطقة انفتاحاً على التيارات السياسية في تلك الفترة، ترى سعاد الصباح في حديثها عن سيرة زوجها مدير الأمن العام الشيخ عبدالله المبارك[(١٠١)]، تقول إن القنصلية الأمريكية في الكويت قد حملت لواء محاربة الشيوعية في الكويت من خلال تحريض الوكيل السياسي البريطاني الذي كان بدوره دائم الشكوى لمدير الأمن العام من نشاط الشيوعيين في الكويت. أما من هم الشيوعيون، وكيف تعاملت الكويت معهم؟ فتذكر أن القنصلية الأمريكية قد انتهجت أسلوباً غريباً كمقياس لانتشار الشيوعية في الكويت، وكان المقياس هو تتبع الحركة الثقافية في البلد، ومتابعة الكتب الصادرة من بيروت والقاهرة التي تصل إلى الكويت محمّلة بالفكر الشيوعي. وقد أعطت تقارير القنصل الأمريكي الموضوع أكبر من حجمه، حتى إن **نيوزويك**، وهي المجلة الرصينة، قد قالت إن مركز الشيوعية قد انتقل من البصرة إلى الكويت.

وفي هذا السياق، رفع القنصل الأمريكي إلى مدير الأمن العام في ٢٩ أيار/مايو ١٩٥٤ قائمة بالكتب الشيوعية التي وصلت إلى الكويت من لبنان، مع أسماء مؤلفيها، وما تحتويه، وأسماء المكتبات التي تبيعها في الكويت، ومن ذلك مكتبة الخليج التي يديرها يعقوب علي وعبدالرحمن الرشيد، حيث تمّ بيع كتاب **المذهب السوفييتي في القانون الدولي** لسيرجي كليروف، وكتاب ستالين **المادية الجدلية والمادية التاريخية**. وقد بلغ عدد التقارير التي أرسلها القنصل إلى بلاده عن الحركة الشيوعية في الكويت ١٦ تقريراً في ذلك العام. وكان هناك تعاون بريطاني أمريكي في هذا الموضوع بين القنصل والوكيل السياسي وشركة نفط الكويت والشركة الأمريكية. وأظهر هذا التعاون نتيجة لمعلومات استخبارية زيادة الترابط بين شيوعيي الكويت والعراق. وظهرت في الكويت عام ١٩٥٥ منشورات أصدرتها اللجنة الوطنية لأنصار السلام في الكويت، كما أصدر الفلسطيني أحمد الثقاف منشوراً شيوعياً باسم رئيس الخلية الكويتية الشيوعية. وقد تعدّدت الدول التي قدم منها الشيوعيون إلى الكويت، فكان منهم فلسطينيون وأردنيون ولبنانيون وعراقيون، وإيرانيون أيضاً.

فقد نشط حزب توده، ونشط معه رجال السافاك من الاستخبارات الإيرانية، مما حدا توده على جمع السلاح لمواجهة شرطة الشاه السرية. أما لماذا ضمتهم الكويت، فيرجع ذلك إلى سعة العيش والانفتاح النسبي في الكويت، إضافة إلى أن الكويت قد فتحت أبوابها لجماعات المعارضة التي وجدت ملجأ لا يشترط عليها فيه إلا عدم القيام بأية نشاط سياسي، لكن الشيوعيين لم يكونوا ليوقفوا نشاطهم لمجرد تهديد شفوي من

(١٠١) الصباح، **صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح**، ص ٨١.

حكومة الكويت المنفتحة على أغلب التيارات في الساحة السياسة، واجتمع نشاطهم مع ضغوط بريطانية وأمريكية شديدة على الكويت للحدّ منه. ففي عام ١٩٥٥ تم التحقيق مع مجموعة يعتقد أنها شيوعية، لكن التحقيقات أثبتت عدم وجود تنظيم أو إخلال بالأمن، فتم إطلاق سراحهم. كما تم تعيين مستشار بريطاني لدائرة الأمن العام هو كوتس (Couts) الذي كان يعمل في السودان من قبل. وكان هو وسكرتير مدير الأمن العام هاني القدومي نشيطين في مطاردة الشيوعيين، فتم في عام ١٩٥٥ إلقاء القبض على ١٢ شيوعياً، وفي العام التالي ألقي القبض على ١٥ شيوعياً. وكادت جهودهم تؤدي إلى القبض على ٣٠ شيوعياً في إحدى المرات، لكن تأخر عبد اللطيف الثويني، رئيس قسم الأمن الداخلي، فوّت عليهم الفرصة، مما جعله خصماً لكوتس الذي ثار أكثر من مرة. ثم اشتكى إلى المقيم السياسي، فغضب عليه أمير الكويت عبدالله السالم الذي كان يرى أن الشيوعية في الكويت لا تمثل الخطر الذي يضخمه الأمريكيون والبريطانيون، وأن الدول العربية التي تدعم الشيوعية والاتحاد السوفياتي إنما تفعل ذلك لا عن اقتناع بالفكر الشيوعي، ولكن لدعم موقفها التفاوضي مع الغرب.

لم تشر الوثائق التي بين يدينا إلى نجاح الشيوعية بين الكويتيين أنفسهم، حتى إن أكثرهم تطرفاً في مطالبه الإصلاحية لم يكن ليغامر بتبنّي الشيوعية، لعلمه ـ كما نعتقد ـ بموقف الشعب الكويتي المسلم من قضية الإلحاد في الفكر الشيوعي، ولأن المجتمع الكويتي لم يكن تربة صالحة لترعرع الشيوعية. فقد كان الناس في رفاهية مادية تجعل من يتحدث منهم عن المعاناة أو المساواة الاجتماعية كالمحلّق خارج السرب. لقد نشطت القومية العربية الناصرية، وكانت فورتها قوية في الكويت، فاختلط الأمر على القنصل الأمريكي(١٠٢)، وراح ـ من دون تمحيص ـ يضع كل من يطالب بحرب الإمبريالية والاستعمار، وبدعم جمال عبد الناصر في خانة اليسار المتطرف.

كان الخطر الحقيقي على أمن الكويت في عام ١٩٥٩ هو الخلاف الشديد بين قاسم في العراق وجمال عبد الناصر في مصر، ولم يكن قاسم قد أظهر نياته العدوانية تجاه الكويت بعد، وكادت تصبح الكويت ساحة حرب بين الزعيمين. فقد بعث قاسم بشيوعييه إلى الكويت، وحرك عبد الناصر القوميين ضدهم، فما كان من الكويت إلا أن رحّلت ٥٠ شيوعياً عراقياً إلى البصرة، كما رحّلت ٣٣٠ شيوعياً آخر، بعضهم إلى العراق والبعض الآخر إلى الأردن. ولم يكن الخطر الشيوعي ـ الذي نعتقد أنه تمثل في

---

(١٠٢) [R/371/132757], 27 February 1958, in: *Records of Kuwait, 1899-1961*, selected and edited by A. de L. Rush, 8 vols. ([Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1989), vol. 7: *Foreign Affairs*, p. 752, and

إعلان موبرلي (J. C. Moberly) عن نشاط غير معلن في الكويت بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨.

المنشورات والمطبوعات الشيوعية أكثر من كونها نشاطاً حركياً آخر ـ سوفياتياً فقط، فقد ضبطت دائرة الأمن العام مجموعة كبيرة من المادة الدعائية باللغة العربية قادمة من الصين(١٠٣).

كما كان هناك في منتصف عام ١٩٥٧ خوف بريطاني من قيام حركة تجارية كويتية مع المعسكر الشرقي، فقد لاحظ الوكيل السياسي(١٠٤) أن مجموعة من التجار الكويتيين الشباب أخذوا يبحثون نتيجة دوافع قومية عن الفرص التجارية في مصر، وتشيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفياتي، وتنوعت هذه الخطط التي أرعبت البريطانيين بين استيراد السيارات، وإنشاء مصانع لقطع الغيار في الكويت ومصر والبحرين. ويقول الوكيل السياسي: إن من المزعج في القضية أن يكون هؤلاء التجار أبناء أسر تجارية كبيرة في الكويت، وهم يتوقعون الربح من تجارتهم مع مصر خاصة لفرق صرف العملة، ورخص المنتجات المصرية، على رغم أن هؤلاء التجار هم من يسيطر على الوكالات التجارية لمنتجات بريطانية، وأمريكية، وهولندية، وغيرها من المنتجات الغربية.

لقد أخفقت الأيديولوجيات الشرقية والغربية في إيجاد مأوى لها في الشرق الأوسط عامة، وفي الخليج العربي خاصة، سواء أكانت من خلال الطرح المباشر للعقائد مثل: الشيوعية، أم من خلال هياكل تمثلها مثل: حلف بغداد، بل إن الحركات القومية العربية التي انطلقت في الخمسينيات من بيئة عربية لم تلاق النجاح إلا لفتراتٍ قصيرة في حدود ضيقة، لأنها جاءت في قوالب غربية، ولكن لماذا لم ينجح منها شيء؟

الجواب هو لأن الشيوعية والديمقراطية والفاشية وغيرها كانت منتجات غربية، وكان الغرب عموماً هو المنتج الوحيد للأيديولوجيات السياسية المهمة في القرن العشرين. فوصلت إلينا كالغريب المشرّد، قد يستضيفها البعض، لكن عليها الرحيل بعد ثلاثة أيام، وهو حق الضيافة. وعلى النقيض من ذلك، لم ينتج الغرب ديناً واحداً، بل إن الديانات الكبرى تعدّ من أهل البيت في الشرق الأوسط والجزيرة العربية، لأنها أُنزلت في هذه المنطقة وظلت فيها.

---

(١٠٣) الصباح، المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٠٤) [R/371/126949], 23 May 1957, in: *Records of Kuwait, 1899 -1961*, vol. 7: *Foreign Affairs*, pp. 749-750,

من أسبدن (S. J. Aspden) في الوكالة السياسية في الكويت إلى موبرلي (J. C. Moberly) في الوزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٥٧.

هـ ـ التقاء الشيوعية مع الخطاب التحرري في المنطقة والسياسة الأمريكية بالانتقام الشامل ثم الحرب المحدودة

حاصرت فكرة الخطر الشيوعي الإدارة الأمريكية في الخمسينيات، ما دفع وزير الخارجية جون فوستر دلاس إلى تبنّي سياسة الانتقام الشامل (Massive Retaliation) لثني الاتحاد السوفياتي عن التفكير في مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولكن هل كانت الولايات المتحدة جادة في الذهاب إلى الدمار الشامل؟ أم إنه مجرد مناورة سياسية ناجحة أدت إلى ما عرف بـ «السلام الأمريكي(Pax Americana)»، وجالت الولايات المتحدة في العالم، مستخدمة أكبر قدر من التهديد، وأقل قدر من القوة.

من يقرأ حياة دلاس يعرف أنه هو الذي اقترح على أيزنهاور أن يرسل طائرات «ب-٢٩» المحملة بقنابل ذرية لفكّ حصار الجنرال الفييتنامي «جياب» عن القوات الفرنسية في «بيان ديان فو» في عام ١٩٥٤، لكن أيزنهاور رفض ذلك، ولم يكن دلاس موفقاً أيضاً في سياسته في الشرق الأوسط بشكل عام. ونرى رأيَ الرئيسِ جون كينيدي (John F. Kennedy)، وهو أن دلاس لم يكن متفهماً حقيقة الفترة الزمنية تلك، فرفض تمويل مشروع السدّ العالي في مصر.

كما أن مفهوم حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور المرفوض من أغلبية الدول العربية، كانا يمثلان لحظات تعيسة لدلاس في الشرق الأوسط. ولما وصل كينيدي إلى الحكم، قامت إدارته في عام ١٩٦١ بوضع الجنرال ماكسويل تايلور (General Maxwell Taylor) في منصب الممثل العسكري (Military Representative) لكينيدي، ثم عيّنته رئيساً للأركان، وكان معارضاً شديداً لمبدأ دلاس في الانتقام الشامل. كما أنه كان رئيس الأركان في عهد أيزنهاور، واستقال احتجاجاً على سياسة دلاس، وكتب في هذا المجال كتاباً بعنوان: **نصر غير مؤكد** *(An Uncertain Triumph)*، وكان رأيه أن يتم تبنّي الردّ المرن (Flexible Response)[١٠٥]. وقد قادت هذه السياسة إلى دخول الأمريكيين غير الحاسم في فييتنام، فكانت النتائج غير الحاسمة هي التي جعلت جونسون، ثم نيكسون، يدفعان الثمن غالياً، وكان أن قرر الأخير إبطال العمل بسياسة التدخل المرن، وتبنّي الامتناع عن التدخل العسكري المباشر من خلال ما عرف باسم «مبدأ نيكسون» الذي سنتحدث عنه لاحقاً. لكن السوفيات يرون أن فشل استراتيجية الردع الشامل يعود إلى تفوّقهم في صناعة الصواريخ البعيدة المدى

(١٠٥) **موسوعة العلوم السياسية**، ص ٦٥٥.

والمتحركة التي تستطيع أن تدكّ الولايات المتحدة في ضربة انتقامية، إنْ بادر الأمريكيون بالعدوان[١٠٦]. كما يرون أيضاً أن صنّاع السلاح هم من قرر وقف هذه الاستراتيجية التي قللت من دور صناعة الأسلحة التي تستخدمها القوات البرية الأمريكية، وأدت إلى ازدهار مصانع أسلحة القوات الجوية والبحرية.

كان من نتائج سياسة كينيدي أن نظر السوفيات إلى نظرية الحرب المحدودة على أنها جبن أمريكي، لتلافي الضربات النووية الانتقامية، وأنها نظرية هدفها القضاء على حركات التحرر الوطني، وإطالة عمر النظام الاستعماري[١٠٧]، وبناء على علم السوفيات بما يدور في رأس كينيدي بعد تبنّيه أفكار تايلور، زاد توسعهم في مناطق ما زالت مستعمرة أو حديثة الاستقلال من الاستعمار. فتركزت الأزمات في لاوس وبرلين، ثم حدثت أزمة الصواريخ الكوبية، وفسّر مستشارو كينيدي ذلك خطأ ـ كما نعتقد ـ فقد ورد في تقرير استخباري مرفوع للرئيس كينيدي أن ذلك يعود إلى التقاء الخطاب الشيوعي الثوري مع الخطاب التحرري في أفريقيا والوطن العربي، بالإضافة إلى أن هذه البلدان يقودها زعماء ذوو توجهات ثورية، ويرون الغرب سبباً للبؤس الذي تعيشه شعوبهم[١٠٨]. وزاد التحدّي السوفياتي للغرب، وكأن كلمات كينيدي في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ كان مقدراً لها أن تذهب مع الرياح عندما قال: «لتعلم كل دولة، سواء أكانت تضمر لنا الخير أم الشر، أننا عازمون على دفع الثمن، وتحمّل العبء، ومواجهة المعضلات، لمساندة أصدقائنا، ومجابهة أعدائنا، لتأمين نجاح وبقاء الحرية»[١٠٩].

٦ ـ التداعيات الأمنية لمحاولة عبد الكريم قاسم ضم الكويت عام ١٩٦١

منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي والكويت تعمل بجدّ لخلق كيانها الداخلي،

---

(١٠٦) سوكوفولسكي، **الاستراتيجية العسكرية السوفياتية**، ص ١٢٣.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٠٨) *Soviet Union*, general editor David S. Patterson; edited by Charles S. Sampson and John Michael Joyce, Foreign Relations of United States, 1961-1963; vol. 5 (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1998), and «National Intelligence Estimate, NIE 1-61, Washington, January 17, 1961,» in: *Foreign Relations, 1961-1963: National Security Policy*, general editor David S. Patterson; edited by David W. Mabon, Foreign Relations of United States, 1961-1963; vol. 8 (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1996), <http://www.state.gov/www/about_state/history/vol_xxi/index.html>.

(١٠٩) من خطاب تنصيب كينيدي كرئيس للولايات المتحدة، للاطلاع على المزيد انظر: «President John Fitzgerald Kennedy's Inaugural Address, January 20, 1961, 12:11 EST,» <http://www.p-o-w.com/jfk_ia.htm>.

إلى جانب إثبات وجودها في الصف العربي. لكن اتفاقية الحماية الموقّعة بين الكويت وبريطانيا عام ١٨٩٩ كانت تقف عائقاً أمام تمتع الكويت بسيادتها الكاملة. وفي ١٩ حزيران/ يونيو١٩٦١ تمّ الاعلان رسمياً عن استقلال الكويت بعد أن أصبحت تملك المقوّمات والمميزات التي تجعل منها متكاملة الشروط لتكون دولة(١١٠).

وفي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦١ عقد رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحافياً في بغداد أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وقال قاسم: «لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية عام ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزوّرة، ولا يحق لأي فرد في الكويت أو في خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي. وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها. وعندما نقول هذا، فإن باستطاعتنا أن ننفذه». وأعلن قاسم أن العراق سيسلّم مذكرات إلى جميع دول العالم والى الدول العربية بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وأنه سيصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت «قائمقاماً» لقضاء الكويت ليكون تابعاً للواء البصرة. ثم أعلن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة. وقال قاسم: « . . . سنعلن قريباً عن فتح المجال بيننا وبين الكويتيين. سنفتح الحدود. لا سمات ولا جوازات. وإننا سنخطو هذه الخطوة قريباً بإذن الله. إن أول المشاريع التي ستنفذها الجمهورية العراقية هو إيصال الماء العذب إلى الكويت وفتح المدارس والمستشفيات»(١١١).

استند قاسم في مطلبه بضمّ الكويت إلى دعاوى الحق التاريخي، ومحاربة الاستعمار، وتوزيع الثروة. واعتبر أن اتفاق ١٩ حزيران/ يونيو يرمي إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلاً عن العراق تحت ستار الاستقلال. كما ذهب إلى أن مطالبته في الكويت لها بعد قومي، حيث إنها ترمي إلى القضاء على الاستعمار الذي يحرّض على ايجاد الاتحاد العربي الشرقي ليضرب اتحاد عُمان واستقلال المناطق الأخرى كالشارقة والبحرين(١١٢). وقد ردّت الكويت بعدة بيانات فندت فيها ادعاءات حاكم العراق، وانتشرت قطاعات الجيش الكويتي الصغير على الحدود الشمالية(١١٣)، لكن

(١١٠) ميمونة خليفة العذبي الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ط ٣ (الكويت: [د. ن.]، ٢٠٠٠)، ص ٤٥٧.

(١١١) حسن الصبيحي، **إبحار في السياسة والتاريخ** (أبو ظبي: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ١٥٤.

(١١٢) الصباح، المصدر نفسه، ص ٤٦٨.

(١١٣) صابر محمد السويدان وظافر العجمي، **تاريخ الجيش الكويتي، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٩** (الكويت: المؤلفان، ١٩٩٩)، ص ١٠٩.

أبلغ الردود كان في التظاهرات الشعبية الكويتية التي استنكرت مطالب قاسم. ثم طلبت الكويت المساعدة العسكرية من المملكة المتحدة تفعيلاً لفقرة ضمتها اتفاقية الاستقلال، وتنصّ على مساعدة بريطانيا للكويت عند الضرورة.

أ ـ تداعيات الازمة إقليمياً

أبرق أمير الكويت إلى الملك سعود في الرياض يخبره بالحشود العراقية، فقال الملك سعود في بيان حازم: «إن الكويت والعربية السعودية بلد واحد، وإن ما يصيب الكويت يصيب العربية السعودية، وبالعكس»[١١٤]. وقام العاهل السعودي بإصدار أوامره بإرسال رئيس الأركان السعودي لدراسة الوضع، ثم قام بإرسال قوات سعودية لمساعدة الكويت. وأعلن شاه ايران موقف بلاده الرافض ممارسات الحكم الجمهوري في بغداد ومطالبته بالكويت، كما أثارت مطالب قاسم في مداها الإقليمي مخاوف حكام الخليج الذين كانوا يفكرون في الاستقلال والخلاص من السيطرة البريطانية. كما كان من آثارها أن تراجعت الكويت عن سحب أرصدتها المالية من البنوك البريطانية، واستثمارها في الوطن العربي، مما جعل دول الخليج الأخرى تحذو حذوها، معطية بريطانيا فرصة اقتصادية كانت في حاجة اليها لاستمرار قوة الجنيه الاسترليني.

ب ـ تداعيات الأزمة عربياً

لم يكن قاسم ـ في وقت كانت تحيط به التحديات المحلية والعربية ـ على إدراك تام بعواقب مطالبتة بالكويت، فقد كان يحارب الأكراد في الشمال، وكانت مغامرة الكويت حلاً غير ناضج لصرف نظر العراقيين عن همّهم الداخلي هذا. كما كان على خلاف مع الرموز القومية داخل العراق التي كانت تطالب بالانضمام إلى «الجمهورية العربية المتحدة» بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وبسبب ذلك كان جمال عبد الناصر محرضاً بخطاباته على عبد الكريم قاسم. كما كان من الصعب على الملك حسين أن يمدّ يده إلى قاسم وغيره من قادة ثورة ١٩٥٨ التي أنهت حكم الأسرة الهاشمية في العراق، فكان الأردن من أوائل الدول التي عارضت ضمّ الكويت.

خلق نزول القوات البريطانية في الكويت ـ بسبب قاسم ـ استياء في الرأي العام العربي، فقد كان الهوى السياسي في الكويت ذا اتجاهات قومية عربية واضحة، وكان الانفتاح على الوطن العربي والمشاركة بمشاكله وهمومه هو السمة التي تميّز كل

---

(١١٤) الصباح، المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

مناحي الحياة السياسية في الكويت. وكان من تداعيات الأزمة أن تحقق الأمن الجماعي العربي لأول مرة، وقد تمثل في إرسال قوات أمن عربية إلى الكويت، كما انعقد مجلس الجامعة العربية في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٦١، إذ تقدم المغرب بمشروع مؤداه تعهد العراق باتباع الطرق السلمية وسحب القوات البريطانية على أن تحلّ محلها قوات عربية، وقبول الكويت عضواً في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وانعقد مجلس جامعة الدول العربية مرة أخرى في ٢٠ تموز/ يوليو١٩٦١. وتقدمت السعودية باقتراح تمت الموافقة عليه بالإجماع باستثناء العراق الذي كان يقاطع الجامعة. ودعا الاقتراح الكويت إلى أن تتعهد بطلب سحب القوات البريطانية في أقرب وقت، على أن تقوم بعض الدول العربية بتدعيم موقف الكويت عسكرياً، ويتعهد العراق باحترام استقلال الكويت. وقد اشتركت أربع دول عربية هي: السعودية ومصر والسودان والأردن في تكوين قوات الدعم العسكري التي بلغت ٢٣٠٠ جندي، وحلت بالتدريج محل القوات البريطانية منذ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١. وهناك من يرى أن الدبلوماسية العربية الجماعية ـ مستفيدة في ذلك من الظرف الدولي المؤاتي، إذ إن القوتين العظميين في ذلك الوقت: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي كانتا مشغولتين بهمومهما الخاصة (أزمة كوبا) ـ قد تمكنت من احتواء الموقف، وأرسلت ـ ولأول مرة في التاريخ العربي المعاصر ـ قوات طوارئ عربية لتتمركز على الحدود بين الجانبين[١١٥].

ج ـ تداعيات الأزمة دولياً

نزلت القوات البريطانية في الكويت في الأول من تموز/ يوليو١٩٦١ بناء على طلب الشيخ عبدالله السالم الصباح الموقع في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦١، تنفيذاً للبند الرابع من اتفاقية الاستقلال مع بريطانيا. وقد دعم الرأي العام البريطاني هذه الخطوة لأن ضياع الكويت كان في مضمونه ضياع قلعة من قلاع الجنيه الاسترليني في الشرق الاوسط.

وأعلنت الولايات المتحدة دعمها الكامل للإجراء البريطاني، وإن كانت قد ذهبت إلى الاعتقاد بوجود دوافع سوفياتية وراء مغامرة قاسم. وذهبت صحيفة **نيويورك تايمز** إلى القول بأن تخلي بريطانيا عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج قد يؤدي إلى انهيار العالم الحر وحلف شمال الأطلسي[١١٦].

---

(١١٥) أحمد الرشيدي، «نزاعات الحدود في الجزيرة والخليج العربي (حوار)،» <http:// www.islamonline.org/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=GqI5f6>.

(١١٦) الصباح، المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

وفي الأمم المتحدة قدمت بريطانيا مشروعاً إلى مجلس الأمن في ٢ تموز/ يوليو ١٩٦١ يدعو إلى احترام سلامة أراضي الكويت وضمان المجلس لذلك. وكان العراق قد رفع شكوى إلى مجلس الأمن على أساس أن نزول القوات البريطانية يشكل تهديداً لأمن العراق. وقد وقف الاتحاد السوفياتي كأحد إفرازات الحرب الباردة ضد تبنّي مجلس الأمن للمشروع البريطاني. ونتيجة لقربه من قاسم، استخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض لإسقاط مشروع قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة. وظل الفيتو السوفياتي قائماً حتى زال حكم قاسم عام ١٩٦٣.

٧ ـ علاقات الولايات المتحدة بكل من إيران والسعودية عشية الانسحاب البريطاني من الخليج

أ ـ دعم الولايات المتحدة للشاه ضد الشيوعية والقومية العربية

بعد سقوط محمد مصدق وعودة الشاه مظفراً إلى إيران، أخذ الأخير يعمل بجدّ على إمساك زمام الأمور في يديه، ومنذ منتصف الستينيات والحكومة الإيرانية تعمل جاهدة على تدعيم موقفها العسكري كقوة إقليمية عظمى في منطقة الخليج العربي. ولأن بريطانيا كانت عامل كبح لهذه التطلعات، وقد تراجعت قوتها إلى درجات أقل مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، فقد توجهت إيران إلى المراهنة على الحصان الأمريكي لتحقق أهدافاً مشتركة بينهما[(١١٧)].

وعلى رغم جنوح الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كينيدي إلى التقليل من شأن الشرق الأوسط كمركز للصراع مع الشيوعية بشكل عام، إلا أن الستينيات بدأت بعلاقات إيرانية ـ أمريكية قوية. ونرى ذلك التقليل جلياً في محادثات كينيدي وخروتشوف في فيينا في الفترة ٣-٤ حزيران/ يونيو ١٩٦١، فنرى أن الحديث كان عن الوضع في لاووس وكوبا والكونغو وبرلين، وعن نزع السلاح، ومرّ مرور الكرام على موضوع إيران التي كان خروتشوف يرى أنها سوف تسقط هي وكوريا الجنوبية كالتفاحة بعد أن تنضج[(١١٨)].

(١١٧) انظر البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارة الولايات المتحدة في بريطانيا، واشنطن، بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٦٥: *Iran*, general editor David S. Patterson; edited by Nina D. Howland, Foreign Relations of United States, 1964-1968; vol. 22 (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1999).

(١١٨) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في فيينا بتاريخ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٦١ في: *Soviet Union.*

الكثيرون من صناع القرار الأمريكي لم يشاركوا كينيدي هذا الرأي، فقد كان البعض منهم يخاف من سقوط إيران في يد الشيوعية. ففي اجتماع كينيدي مع قيادات الكونغرس بعد لقاء فينّا[119]، طرح أحد الشيوخ سؤالاً حول موقف السوفيات من جمال عبد الناصر والزعيم العراقي عبد الكريم قاسم، وكان جواب كينيدي أن خروتشوف يشعر بالمرارة من العلاقات مع عبد الناصر، وهذا ما دفعه إلى تقوية العلاقات الأمريكية ـ المصرية، كما قام كينيدي بكتابة ثلاث رسائل. أما التعليق على موضوع قاسم، فجاء من أحد زعماء الكونغرس همفري (Senator Humphrey) في ذلك الاجتماع، وهو أنهم في الولايات المتحدة يصابون بالذعر كلما قامت ثورة في العالم الثالث، معتقدين على غير هدى أن الثوار سيرتمون في أحضان الشيوعية. وهو بهذا كان يختصر الجواب بأن سقوط الشاه في إيران لا يعني بالضرورة حلول الشيوعيين محله.

وهذا التوجه كما نعتقد هو الذي حكم العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية خلال عهد كينيدي، وقد كان كينيدي صريحاً في توجهه إلى الشاه الذي زار الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/ أبريل ١٩٦٢ عندما أبلغه أن ما يخافه الأمريكيون على إيران ليس الخطر الشيوعي، بل تململ الطبقة الوسطى التي من الضروري أن يرفع الشاه مستواها المعيشي من خلال برامج اجتماعية واقتصادية كبيرة[120]. ولا ننسى أن الشاه كان قد تعرض لمحاولة اغتيال من قبل ضباط في الجيش في عام ١٩٥٨، وأدى هذا إلى قيام الشاه بالسيطرة التامة على المؤسسة العسكرية التي أصبحت في قبضته منذ بداية الستينيات، ولم يلتفت إلى غيرها[121].

ثم جاءت إدارة الرئيس جونسون، مؤكدة ضرورة دعم الوجود الأمريكي في السعودية وباكستان وإيران. وقد استمرت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جونسون كسلفه كينيدي في دعمها شاه إيران، ولا سيما بعد إعلانه الثورة البيضاء، وتأكيده تطبيق برامج إصلاحية لتطوير إيران اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. وخلافاً لغيره من قادة العالم الثالث، لم تجد إدارة الرئيس جونسون في شاه إيران حليفاً ضد السوفيات، وواحة استقرار غربية على ضفاف الخليج فقط، بل وجدت مؤيداً لسياسة جونسون أكثر من الشعب الأمريكي. فقد أعلن تأييده جهود الإدارة

---

(١١٩) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو ١٩٦١ في: المصدر نفسه.

(١٢٠) Nikki R. Keddie, *Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution* (London: Macmilan, 1995), p. 27.

(١٢١) Anthony H. Cordesman, *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press; London: Mansell, 1993), p. 391.

الأمريكية في فيتنام[١٢٢]، والدومينيكان، وأماكن أخرى حساسة كانت تتجاذبها أطراف الحرب الباردة. ويعود هذا الودّ إلى العلاقة الخاصة بين الشاه وجونسون منذ أن زار الأخير إيران في آب/ أغسطس ١٩٦٢، عندما كان نائباً لكينيدي. وقد استمرت الاتصالات بين الزعيمين، وزار الشاه واشنطن ثلاث مرات خلال تولي جونسون الإدارة الأمريكية.

ويرى البعض أن عهد جونسون كان الفترة الذهبية التي بنى فيها الشاه ترسانة أسلحة ضخمة أكثر من أي عهد آخر[١٢٣]، وكانت الولايات المتحدة ـ كما ذكرنا ـ تخاف على إيران من عدم الاستقرار الداخلي أكثر من خوفها من الاتحاد السوفياتي. لكن الشاه كان يخشى من الاتحاد السوفياتي أكثر، وقد أدى هذا الفهم المتباين إلى وجود تقاطع سلبي بين مفهوم الاحتياجات الأمنية للطرفين، فبينما كان الشاه يصرّ على زيادة مشترياته من الأسلحة الأمريكية لنيات عدوانية، بل يصرّ على النوعية التي تحقق أهدافه المبطنة، كان الأمريكيون يصرّون على صرف عائدات النفط الإيراني على رفع المستوى المعيشي للشعب الإيراني. وهنا نجد صعوبة في فهم ما يرمي إليه الأمريكيون لوقوعهم في النقيض، لأن الثروة ورفاهية الشعب لا تجلب السلم الذي ينشدونه ـ فالحرب من الكماليات المخصصة للشعوب الغنية، أو لنقل إن العدوان هو نهجها الدائم ـ على الدول الأقل حظاً من الثراء، أو الدول التي تدور في فلك آخر.

لم يتردّد الشاه في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ ـ كما تذكر المصادر ـ[١٢٤] مراسلة جونسون، مصرحاً بازدياد الخطر العربي على إيران، ولا سيما من مصر التي أخذت تكدس الأسلحة الشرقية بكميات كبيرة، وأنشأت قوات تدخل جاهزة للذهاب إلى أي مكان، حتى إلى إيران، وأن عبد الناصر ـ كما يقول الشاه ـ قد تدخل لحل الخلاف بين العراق والأكراد، وكان يرى أن من المؤسف أن يكون صراعهم مع العرب وليس مع الفرس. ثم عمل الشاه على محاصرة عبد الناصر في الخليج الذي نجح عبد الناصر في استمالة شيوخه، وكانت وسيلة الشاه لذلك من خلال توثيق

---

(١٢٢) انظر المذكرة الموجهة من روبرت كومر (Robert W. Komer) في مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ في: *Iran.*

(١٢٣) أحمد جلال التدمري، «إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين: العهد البهلوي وعهد الجمهورية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ ـ ١٧ مايو ١٩٩٩،** ٢ ج (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ٢٠٥.

(١٢٤) انظر الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في: *Iran.*

عرى التعاون مع باكستان وأفغانستان، خاصة بعد نجاحه بالتوسط لحل خلافهما مؤخراً[١٢٥].

ويبدو أن الشاه قد عاش طويلاً وهو مسكون بالخوف من أمرين لا يستطيع الفكاك منهما: **الأول** هو الاتحاد السوفياتي، و**الثاني** جمال عبد الناصر الذي أفسد خططه في السيطرة على عرب الخليج. ففي زيارته إلى لوس أنجلوس في تموز/يوليو ١٩٦٤[١٢٦] قال الشاه لمرافقيه الأمريكيين: إن الحشود خارج فندق والدورف (Waldorf) ليس فيها إلا شخصان من إيران، أما البقية فهم من العرب، لأنني ضحية لمؤامرة تنفذها الشيوعية الدولية. كما نجد تذمره من القومية العربية كعامل زعزعة لاستقرار الخليج، وتحريض هذه الحركة لـ «الأقلية» العربية في الأحواز، حيث النفط الإيراني، من خلال الصحافة المصرية (الصادرة) في الكويت[١٢٧] !! وسوف نلاحظ في الأسطر التالية تكرار الشكوى من الخطر الناصري الذي لم يخل حديث الشاه منه قط.

إلا أن الأخطار العربية المحيطة بالأحواز لم تتعدّ الصحف والبثّ الإذاعي، كما يؤكد ذلك رئيس الوزراء الإيراني منصور (Mansur)[١٢٨]. وكان لا بد من ربط الطابور الخامس بأعداء إيران، فتقول صحف الشاه: إن الخميني قام بإلقاء خطاب له من خلال إذاعة القاهرة. ولم تقف «خيانته» ـ كما تقول الصحف ـ عند هذا الحدّ، بل عمد إلى مسايرة عبد الناصر، وتأييد العرب في المطالبة بالأحواز، مفرطاً بنفط إيران لمصلحة العرب، بل سمى الخليجَ «الخليج العربي» وليس «الخليج الفارسي»[١٢٩].

وتشير برقية من السفير الأمريكي في طهران إلى أن الشاه عاد إلى تكرار ما يشغله من أمر جمال عبد الناصر، وخطره على أمن الخليج العربي، وأنه يرى الحل في إقامة قاعدة بحرية في جنوب الخليج، لأن ميناء بندر عباس محروس بالجبال من الخلف، وقريب من باكستان، ومن منفذ الخروج والدخول إلى الخليج، وهو أيضاً

---

(١٢٥) «National Intelligence Estimate, NIE 34-64, Washington, May 20, 1964,» in: Ibid.

(١٢٦) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في نيويورك بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(١٢٧) مذكرة حول موضوع المحادثات التي جرت بين المسؤلين الكبار في الوزارة الخارجية، واشنطن، صادرة بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

(١٢٨) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(١٢٩) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

بعيد عن متناول السوفيات، كما أن العراقيين هم حلفاء عبد الناصر منذ سقوط نظام عبد الكريم قاسم. كما تطرق الشاه إلى أن خطر عبد الناصر قد يصل إلى الأحواز (Khuzistan)، حيث يوجد النفط الإيراني(١٣٠).

والمعروف عن الشاه خبرته في شؤون الأسلحة، لذا نجده ـ كما توضح المصادر الأمريكية ـ يتدخل في أدق تفصيلات الخطط التسليحية لبلاده، ونراه يشكو من أن الخطة الخمسية التي وضعتها واشنطن في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ لتطوير قواته المسلحة غير كافية. كما يذكر في رسالة إلى جونسون أمراً مثيراً، وهو أن السوفيات في عام ١٩٥٩ كانوا على وشك توقيع اتفاقية عدم اعتداء بينهم وبين إيران، مدتها ٣٠ أو ٥٠ سنة، كما يقول، لكن تأجل التوقيع، ولم يتم، بسبب شروط السوفيات السخيفة (Ridiculous). ثم يأخذ الشاه الخيط ليورد مغزى إدراجه لهذه القصة، فيقول: إنه قد يكون من المثمر أن يوقع حلف شمال الأطلسي (NATO)، وحلف وارسو (Warsaw Pact) اتفاقية عدم اعتداء، على أن تشمل هذه الاتفاقية أعضاء الحلف المركزي (Central Treaty Organization). وفي الرسالة نفسها نجد أمراً آخرَ مثيراً، فقد عرف عن الشاه الاعتزاز بالمجد الفارسي العريق، لكن يبدو أن عرش الطاووس لم ينصب إلا لإرهاب الإيرانيين، وجيرانهم العرب، فلا يجد الشاه غضاضة في أن يقول: إن أمن الخليج لا يشغل باله لأهميته لإيران فقط، بل يشغل باله لأهميته للغرب أيضاً. ولا نجد في رأينا ما يبرر هذا القول، لأننا لا نعلم بالضبط هل هذا نفاق سيئ؟ أم إن الشاه يعتقد أنه بانضمامه إلى الحلف المركزي يصبح من قادة دول العالم الديمقراطي الحر، وأن التضحية للدفاع عن العالم الحر واجب عليه؟(١٣١)

ويتفق بعض المخططين الأمريكيين مع الشاه في أن برامجه في مجال التسلح لن تؤثر في برامج الرعاية الاجتماعية، ولا سيما أن الحل الأسهل هو في زيادة إنتاج إيران من النفط لتمويل هذين الطموحين معاً. ويبدو أن الأمور قد سارت كما أراد الشاه، وتقول مذكرة كتبها روبرت كومر (Robert W. Komer)(١٣٢) من مجلس الأمن القومي، وأعدت ليلقيها الرئيس، إن البحرية الأمريكية قد زادت من قوتها في منطقة

---

(١٣٠) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(١٣١) انظر الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في: المصدر نفسه. (هناك من الأسباب الموجبة التي تجعل من أمن الخليج الفارسي أمراً يحوز على الاهتمام الدائم، ليس من قبل دولتنا فقط، بل كذلك من قبل الغرب)

(١٣٢) انظر المذكرة الموجهة من روبرت كومر (Robert W. Komer) في مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

المحيط الهندي لتكون نداً للسوفيات والعرب إذا ما اعتدوا على إيران، كما تضمّ ما يبدد قلق الشاه من التقارب العراقي ـ المصري، أو من القوة العربية عامة، ولا يقلق من تقرب الولايات المتحدة إلى عبد الناصر الذي يمكن إرجاعه إلى أن ذلك مفيد للشاه وللولايات المتحدة حتى لا يرتمي عبد الناصر في أحضان السوفيات. ثم تذكر المذكرة أن المساعدات إلى مصر هي في مجال الغذاء فقط، ولا يمكنهم تحويلها إلى سلاح، أما المساعدات المقدمة إلى السعودية وإيران وليبيا والأردن، فإنها ستضعف من موقف عبد الناصر في الوطن العربي. ونجد في مذكرة من كومر (Komer) اقتراحات للرئيس عند مقابلة الشاه، منها أن يحييه قائلاً: «أهلاً بالرجل الذي جعل إيران أكثر البقع إشراقاً في الشرق الأوسط»[١٣٣]. ونجد في تقارير السفارة الأمريكية في طهران ألا خطر في الأفق على إيران، إلا إذا مات الشاه أو تنازل عن الحكم، في إشارة إلى أنه لا أفضل مما هو قائم الآن[١٣٤].

وتذكر تقارير أمريكية تعود إلى أيار/ مايو ١٩٦٤، أن نشاط الحكومة الإيرانية في إخماد تظاهرات تموز/ يوليو ١٩٦٣، وضغطها على رجال الدين، أضعف كل مقاومة للشاه في إيران، بل إن الشاه قد امتشق حسام الإصلاح، وبدأ يطارد الفساد، فسرح قائد البحرية ونائبه، بالإضافة إلى ٣٠٠ عقيد من بقية القوات المسلحة بتهمة تقبل رشى[١٣٥]. وكانت الاستخبارات الأمريكية على خطأ، لأن الحالة انقلبت إلى صيحات مناهضة للولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤، عندما منح البرلمان الإيراني الذي يسيطر عليه الشاه جميع العسكريين الأمريكيين العاملين في إيران الحصانة الدبلوماسية، بما يشمله ذلك من حق في عدم الالتزام بالقوانين الإيرانية، مقابل تقديم الولايات المتحدة ضمانات بنكية أمريكية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لشراء أسلحة جديدة[١٣٦]، ونتيجة لاضطرابات تشرين الأول/ أكتوبر هذه ألقى

---

(١٣٣) انظر المذكرة الموجهة من روبرت كومر (Robert W. Komer) في مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٤ في: المصدر نفسه. وقد اقترح كومر أن يتم الترحيب نفسه عند مقابلة الزعيم الإسرائيلي أشكول (Eshkol) في وقت لاحق من الفترة نفسها قائلاً: «إنني ألح بقوة (كما قلت بخصوص أشكول) على إنه يجب الالتزام بكلمة واحدة: نزع سلاح الضيف (كان من المألوف أن ترى الشاه في أحسن حالاته عندما تعّم الاضطرابات أماكن أخرى في الشرق الأوسط خارج إيران)».

(١٣٤) انظر المذكرة الموجهة من مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا جيرنيجان (Jernegan) إلى المجموعة الخاصة (لمكافحة أعمال الشغب) في واشنطن بتاريخ ٢ آذار/ مارس ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(١٣٥) Sepehr Zabih, *The Iranian Military in Revolution and War* (London; New York: Routledge, 1988), p. 8.

(١٣٦) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ في: *Iran.*

الشاه القبض على رجل الدين آية الله الخميني، ونفاه إلى تركيا(١٣٧)، لأنه طالب في إحدى خطبه في أثناء التظاهرات بإلغاء الحصانة الدبلوماسية للجنود الأمريكيين، وبإسقاط الحكومة الإيرانية، وبتحميل الاستعمار والغرب مسؤولية التفريق بين الشيعة والسنّة، وبين العرب والعجم(١٣٨). وهنا نلمس ما يفيد بنجاح عبد الناصر في إيران، فصحيح أن الفرس قد لا يوافقون على شعارات عبد الناصر القومية، لكن صيحة التحرر، ومطاردة الإمبريالية والاستعمار، كانتا شعاراً ناصرياً استهوى الإصلاحيين في الخمسينيات والستينيات في كل مكان.

وكان تقرير أمريكي قد أشار في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ إلى أن حركة الخميني خطرة جداً وشعبية، وهذا يجعلها مصدر تهديد للحكومة الإيرانية. لكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تأخذ هذا التقرير على محمل الجد. وفي نيسان/ أبريل ١٩٦٥ أكد الشاه لوزير الخارجية الأمريكي دين رسك (Dean Rusk) أن ثورته البيضاء تحقق أهدافها، من دون أن تراق هناك قطرة دم واحدة، ولا يوجد معارض لها إلا مجموعة من الملالي وملاّك الأرض الذين فقدوا أرضهم خلال إصلاحاته(١٣٩)، كما أعاد عليه الشاه مخاوفه من العرب، وتشجيع عبد الناصر التمرد في الأحواز، وكيف أن السعودية لم تطور علاقاتها معه كما يتمنى، وأن تحفظها يرجع إلى علاقاته الجيدة مع إسرائيل التي لن يفرط فيها، وأنه ما زال يزوّد إسرائيل بحاجتها من النفط منذ عام ١٩٥٧. وأخذ يكرر على مسمع رسك المثل القائل: «عدو عدوي صديقي»(١٤٠). ومن هذا المبدأ أيضاً ساند الشاه الثوار الأكراد في العراق، كما ساند الملكيين في حرب اليمن. وتظهر الوثائق الأمريكية أن السلاح المصري الذي غنمته إسرائيل في حرب ١٩٦٧ يجد طريقه إلى أيدي الملكيين في اليمن من خلال إيران(١٤١).

وبعد عشرة أيام من هذا الحديث جرت محاولة أخرى لاغتيال الشاه، مما جعل السفارة الأمريكية تعيد كل حساباتها في جعل استقرار إيران يعتمد على حياة شخص

---

(١٣٧) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى وزارة الخارجية (A-139)، طهران، بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(١٣٨) انظر إرشادات الخميني بحسب ما جاء في خطابه بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر في: المصدر نفسه.

(١٣٩) انظر البرقية الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي رسك إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

(١٤٠) انظر البرقية الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي رسك إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

(١٤١) «Current Intelligence Memorandum/1/, OCI no. 1109/65, Washington, April 23, 1965,» in: Ibid.

واحد، خاصة أنها زامنت أمر جونسون لإدارته في آب/ أغسطس ١٩٦٥ بالبحث عن بديل للتسهيلات العسكرية التي قد تفقدها الولايات المتحدة في باكستان في أي وقت. ولم يكن في بال كبار رجال الاستخبارات من مكان لاحتواء المعدات الأمريكية إلا إيران[(١٤٢)]، لكن السفير الأمريكي أرمن ماير (Armin Meyer) كان يرى أن على إدارة جونسون بذل مساع أكبر لجعل الأجواء في إيران أكثر تقبلاً للوجود الأمريكي المزمع مضاعفته، بل إن الشاه نفسه قد عبّر عن تذمره من برنامج المساعدات الأمريكية الذي كانت شروطه قاسية على إيران، وسهلة على دول أقل ولاء للولايات المتحدة الأمريكية منها. ثم استمرت مراسلات السفير إلى واشنطن، وكلها تصبّ في خانة أن الشاه قد يذهب إلى مصادر سلاح أخرى قد تكون منها الأسلحة السوفياتية. ويبدو أن الشاه لم يكتف بموافقة الإدارة الأمريكية على قائمة طلباته من الأسلحة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، بل راح يطالب بمشتريات جديدة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. وتظهر المراسلات بين الشاه وجونسون مماطلات الأخير في تحقيق جشع الشاه للسلاح، لأنه كان يرى ضرورة إعادة دراسة المتطلبات الإيرانية، ووجوب أن يذهب الكمّ الأكبر من مصادر الدخل في إيران إلى التقدم الاقتصادي مع الحفاظ على أمن إيران.

في نهاية عام ١٩٦٥ تبيّن لنا أن الشاه قد وصل في خططه التسلحية إلى حدّ معقول، لكنه ليس بكاف، وهو كما يقول: «كمن أكمل بناء ثلثي سدّ لحجز المياه»[(١٤٣)]، وأن حماية إيران من أي اعتداء خارجي هي السبب الأول في كثرة مطالبه، ثم تأتي التغيّرات السريعة في الساحة الدولية التي تتطلب سرعة إكمال بناء السدّ. ومن تلك التغيّرات أن ما وصلت إليه حرب فيتنام جعلت الشاه مقتنعاً بعدم جدوى تدخّل الأمريكيين لمصلحة أهل المنطقة، حتى لا تصبح فيتنام أخرى، كما يقول الشاه: «بل نريد السلاح لنقوم نحن بالدفاع عن أنفسنا». كما أظهر الخلاف الهندي ـ الباكستاني عام ١٩٦٥[(١٤٤)] ضرورة حصول القوى الإقليمية مثل إيران على قوة تكفيها للصمود ثلاثة أشهر على الأقل. ثم إن أزمة قبرص، وتربّص السوفيات

(١٤٢) انظر البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في إيران، واشنطن، بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

(١٤٣) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

(١٤٤) حرب جوية استمرت ١٧ يوماً بين الدولتين، حققت فيها باكستان نصراً في مجال اسقاط الطائرات الهندية التي أغارت على لاهور. انظر: Syed Shabbir Hussain and M. Tariq Qureshi, *History of the Pakistan Air Force, 1947-1982* (Karachi: PAF Press, 1982), pp. 105-150.

كالحرباء بذلك الشعب، يؤيدان ما نذهب إليه. وأخيراً هناك مشكلة عدم الاستقرار في الخليج والوطن العربي. وهنا يشير الشاه في سياق حديثه عن الأخطار المحدقة بالخليج إلى علمه في مرحلة مبكرة بخطط البريطانيين للانسحاب، كما يشير إلى أمر جديد آخر، وهو الأطماع العراقية والسورية في الأحواز، وكذلك ضرورة تطوير جزيرة خرج لتكون مصبّ النفط الرديف لعبدان، وحمايتها عسكرياً. كما أن التسلح ضروري للالتقاء مع رغبة الملك فيصل بن عبد العزيز في التعاون، وهذا لن يتم ما لم نكن متسلحين جيداً، لأن قدرنا نحن والسعودية أن نرث البريطانيين في المنطقة، وندافع عن الخليج معاً، ليس ضد الأخطار الإقليمية، بل لمصلحة العالم الحر[١٤٥].

وفي حديث الشاه عن السدّ المبني من ترسانة الأسلحة الأمريكية، وفي إشارته إلى التعاون مع فيصل في السعودية في عام ١٩٦٥، إشاراتٌ إلى أن مبدأ نيكسون المسمى «الدعامتان» (Twin Pillars) كان مطروحاً للحديث في واشنطن والمنطقة منذ أيام جونسون، لكنه لم ير النور إلا في عام ١٩٦٩.

اتسمت شخصية الشاه محمد رضا بهلوي بتعصبه للقومية الفارسية، شأنه شأن أبيه، مع أخذه بمزيج من المعتقدات الدينية التي مرت على فارس، وأهمها الزرادشتية، إضافة إلى المسيحية التي عرفها ثقافة خلال دراسته في سويسرا، ونشأته الأوروبية فيها، مع عداء للعرب مثل والده قبله[١٤٦] الذي يذكر عنه أنه مات وما حج قط، بل إن جوازات السفر الإيرانية كان يكتب فيها: «يسمح لحامل هذا الجواز بزيارة جميع المناطق والأماكن، ما عدا الحجاز»[١٤٧].

وقد تأثرت سياسة إيران الخارجية وخططها العسكرية باقتناعات الشاه تجاه العرب، فقد أيقن أن القومية العربية ممثلة في مصر جمال عبد الناصر تكافح للسيطرة على نفط إيران في الأحواز، بل على نفط منطقة الخليج العربي كلها، وزاد من تأكيد مخاوفه الضعف في موقف بريطانيا في الخليج العربي[١٤٨]. وكانت حقول نفط الأحواز تمدّ خزينة الشاه بخمسة وسبعين بالمئة من العملة الصعبة، وكانت هذه

---

(١٤٥) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ في: *Iran*.

(١٤٦) التدمري، «إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين: العهد البهلوي وعهد الجمهورية،» ص ٢٠٩.

(١٤٧) سعيد باديب، **العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٣** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص ١٠٧.

(١٤٨) «Special Defense Intelligence Agency Intelligence Supplement, SIS-281-66, Washington, January 28, 1966,» in: *Iran*.

الأموال هي التي يبني بها الشاه خططه التنموية، مما جعل مخاوف الشاه من وجهة نظر جيوسياسية مخاوف ذات جذور، ولا سيما أن المنشآت النفطية كانت متركزة بكثافة في الاحواز، مما يجعلها هدفاً سهلاً لعمليات التخريب. أضف إلى ذلك أن ميناء المحمرة (Khorramshahr)، وهو الميناء النفطي الرئيسي، لا يمكن الوصول إليه إلا من شط العرب الذي يتحكم به العراق[١٤٩]. كما زاد من رعب الشاه تفكيره في أن أي تمرد في إمارات الخليج قد تؤدي تبعاته إلى إغلاق مضيق هرمز، وهو فم الخليج العربي. وهذا ما جعل الشاه يفكر في إنشاء ميناء نفطي، وقاعدة بحرية، في بندر عباس في جنوب الخليج، بعيداً عن متناول يد العراق العسكرية منذ عام ١٩٦٦[١٥٠].

لقد جعلت العوامل النفسية والسياسية الشاه في منتصف الستينيات مقتنعاً بأن الخطر عليه يأتي من العرب «حيث مثلت القومية العربية خطراً آنياً واضحاً للأمن القومي الإيراني»[١٥١]. واستهجن الشاه ادعاءات عبد الناصر بقيادة القوى التقدمية في الشرق الأوسط ضد الرجعية التي تضم الشاه، على الرغم من ثورته البيضاء لرفع مستوى معيشة الإيرانيين. وقد زاد شعور الشاه بالمرارة عندما قطع جمال عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية مع إيران في عام ١٩٦٠، ثم أعلن الحرب الدعائية عليه التي يرى أنها قد تنجح في إيران، ولا سيما أن عبد الناصر ـ كما يقول الشاه ـ يوصف بين العامة بالجرأة والحيادية والوطنية، بالإضافة إلى شخصيته الجذابة[١٥٢].

ويلوم الشاه عبد الناصر على تبنّي بعض القادة العرب أطروحاته، مثل: المطالبة بالأحواز (عربستان) (Khuzistan) وتسمية الخليج بـ «العربي» بدل «الفارسي»، وهو على اقتناع بأن مصر والعراق وسوريا تعمل في الخفاء لتحريك الطابور الخامس من العرب الذين يصل عددهم إلى المليون نسمة في الأحواز، ويمثلون الأغلبية في أرض النفط الإيراني، كما أن حكومة العراق التي أطاحت بقاسم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ أقامت علاقات طيبة مع مصر. وإذا أضفنا إلى ذلك الوجود العسكري المصري الذي لا يتعدى ٣٥٠ عسكريا[١٥٣]، لكنه كاف ليجعل العراق ألعوبة في يد

---

(١٤٩) «Intelligence Memorandum, no. 1355/66, Washington, May 21, 1966,» in: Ibid.

(١٥٠) Mahmoud Foroughi, «Iran's Policy Towards the United States,» paper presented at: Symposium on Iran, Institute for International, Political and Economic Studies-Teheran and Stanford Research Center, Washington DC, October 1977) <http://www.sedona.net/pahlavi/forough1.html>.

(١٥١) «Intelligence Memorandum, no. 1355/66, Washington, May 21, 1966,» in: Iran.

(١٥٢) «Intelligence Memorandum, no. 1355/66, Washington, May 21, 1966,» in: Ibid.

(١٥٣) «Intelligence Memorandum, no. 1355/66, Washington, May 21, 1966,» in: Ibid.

عبد الناصر، فإن ذلك كان سيزيد من خناق القومية العربية حول عنق إيران. وقد زاد من اقتناع الشاه في هذا الاتجاه حوادث الاشتباك بين الدوريات الحدودية الإيرانية والعراقية، عند مطاردة الأخيرة للثوار الأكراد الذين يدعمهم الشاه. وفي المقابل كان العراق ـ بحسب رواية الشاه ـ يدعم بعض التمرد لدى القبائل البلوشية (Baluchi) والقاشكية (Qashqai)[(١٥٤)].

وهكذا نرى أن هذا الانطباع الذي كان يحسه الشاه تجاه عبد الناصر قد قاده مع بعض الحقائق والشائعات والتقارير الاستخبارية والشكوك التي تجمعت كلها في سياق واحد لتثبت له أن عبد الناصر يعمل لإسقاط حكمه، على الرغم من أن ما كان يتخيله الشاه لم يكن إلا صورة مبالغاً فيها، وهي أكثر مما كان عبد الناصر يقوم به بالفعل. قد تكون مصر أعطت الوطنيين في الأحواز بعض المال وساعدتهم معنوياً، لكن قواعد جبهة تحرير الأحواز كانت موجودة في الكويت، حيث تعيش وما زالت أسرة خزعل زعيم المحمرة السابق، كما كان للجبهة مكتب في سوريا، وربما تتلقى دعماً مادياً من العراق، لكن تأثيرها ضعيف في الأحواز. كما كان جمال عبد الناصر يركز على ما تبثه إذاعة القاهرة من إرسال بالفارسية مدة ساعتين كل يوم، بالإضافة إلى إذاعة «صوت الشعب الإيراني» السرية الموقع، وإن كانت في مكان ما من مصر. كما كان لمصر نفوذ في الخليج العربي، ربما ربطه الشاه بخروج البريطانيين، ولو صحّت توقعاته لأصبح ذلك خطراً على مضيق هرمز.

لم يقف الشاه مكتوف اليدين، وكان عليه إشعال الحرائق الصغيرة لتشتيت جهود عدوه، وهي القومية العربية ممثلة في عبد الناصر، ومن ذلك حرب الإذاعات الدعائية، ودعم الثوار الأكراد في العراق الذين نجحوا بتقييد جزء كبير من الجيش العراقي في مواجهتهم معه في الشمال. كما تروي المصادر الأمريكية أن الشاه لم يتردد في طلب مساعدة كبار رجال الدين الشيعة في العراق للوقوف إلى جانبه[(١٥٥)]، وإن كنا نرى أن هذا لا يستقيم مع ما نعرفه من عداء بين رجال الدين والشاه، لكن الوثائق على كل حال لم توضح مدى نجاح الشاه بهذا المسعى. كما المصالح السعودية ـ الإيرانية التقت في اليمن، فقد قام الشاه باستيراد الأسلحة للسعودية، حتى توصلها

---

(١٥٤) Keddie, *Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution*, p. 145.

(١٥٥) «Intelligence Memorandum, no. 1355/66, Washington, May 21, 1966,» in: *Iran*.

وقد وجدت وزارة الخارجية الأمريكية ضرورة شطب ثلاثة أسطر ونصف من الوثيقة في سياق الحديث عن هذه النقطة، مما يعني أن رجال الدين الذين تم الاتصال بهم من قبل الشاه في النصف الأول من عقد الستينيات كانوا لا يزالون أحياء عند نشر هذه الوثيقة في التسعينيات ولكن هل يتبع ذلك بالضرورة أنهم قد وافقوا على طلب الشاه؟

للقوات اليمنية الملكية في حربها ضد عبد الناصر والجمهوريين. يضاف إلى ذلك محافظة الشاه على علاقات جيدة مع إسرائيل، إلا أنه على رغم عدائه للعرب لم يتخلّ عن علاقات الصداقة مع السعودية والأردن، وشجع الملك فيصل بن عبد العزيز على إقامة منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٢، وقد كان عبد الناصر يرى فيها نداً للقومية العربية. كما حاول أن تؤدي علاقاته الودية مع السوفيات إلى سعيهم للضغط على عبد الناصر، لكن رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغن [١٥٦] الذي زار مصر في تلك الفترة لم يوصل للشاه ما يسره من أخبار في هذا المجال[١٥٧].

ولم يعد في وسع الشاه إلا تدعيم قدراته العسكرية في الخليج العربي، وفي الأحواز جنوب غرب إيران، ولا سيما في مجال القوات البحرية والجوية. ولم يكن الشاه يتبنّى سياسة تكديس الأسلحة هذه، لأنها تضمن له التفوق على العرب في ميزان القوة فقط، بل لأنه يعرف أن الولايات المتحدة في حال وقوع النزاع بين الشاه والعرب ستكون في وضع حرج بين أصدقائها العرب الذين قد يطلبون وقف الأسلحة لكلا الطرفين، وهو أمر كارثي على الشاه إن تم في أثناء القتال. ومبررات خوف الشاه كانت أقرب إلى ألا تنسى، فقد أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية صادرات أسلحتها إلى باكستان في أثناء نزاعها مع الهند عام ١٩٦٥، على الرغم من أن باكستان صديق مقرب من واشنطن. كما كان يغيظ الشاه أن تستمر الولايات المتحدة في تقديم المعونات الغذائية إلى مصر على رغم احتجاجاته المتكررة على ذلك[١٥٨].

ومع توجه الشاه إلى التسلح حتى الأسنان ـ كما يقال ـ لم تجد واشنطن بداً من فرض بعض الشروط على الشاه، ومنها الاستعداد لاستقبال الوجود الأمريكي من باكستان، ليحلّ في إيران في أي وقت تشعر فيه الولايات المتحدة بضرورة الانتقال فوراً[١٥٩]، إلا أن الشاه ربط موافقته بموافقة الأمريكيين في إطلاق يده في التسلح

---

(١٥٦) ألكسي كوسيغن (Alexei Kosygin) (١٩٠٤ ـ ١٩٨٠)، سياسي ورجل دولة سوفياتي، من رموز الحرب الباردة، عضو الحزب الشيوعي ابتداءاً من العام ١٩٢٧ وعضو اللجنة المركزية ابتداءً من العام ١٩٣٩، وعمل كمساعد لستالين مختص بالاقتصاد والصناعة، أصبح النائب الأول لمجلس الوزراء عام ١٩٦٠. شارك بريجينيف في قيادة الاتحاد السوفياتي لفترة قصيرة، ثم نجح المتشددون حول بريجينيف بعزل كوسيغن الذي اقترح إصلاحات زراعية واقتصادية لم يكونوا مستعدين لها، ثم تخلى عن منصبه طواعية بسبب حالته الصحية عام ١٩٨٠ وتوفي بعدها بقليل.

(١٥٧) «Intelligence Memorandum, No. 1355/66, Washington, May 21, 1966,» in: Ibid.

(١٥٨) «Intelligence Memorandum, No. 1355/66, Washington, May 21, 1966,» in: Ibid.

(١٥٩) انظر المذكرة الموجهة من مساعد الرئيس الخاص روستو (Rostow) إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٦ في: المصدر نفسه.

حتى من السوفيات، لكن الأمريكيين كانوا واضحين في رفضهم ذلك. وفي الوقت نفسه، كتب جونسون إلى الشاه مغرياً إياه بسربين من طائرات الفانتوم ف-٤ (F-4) إذا صرف النظر عن خطط التقرب من السوفيات، فطالب الشاه بأسعار أقل للطائرات، وأن تسلم في وقت أسرع حتى يتخلى عن شراء معدات دفاع جوي سوفياتية، لكن تعهدات الشاه للأمريكيين لم تثنه في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧ عن شراء معدات عسكرية سوفياتية، وقد صاحبها احتجاجات أمريكية غاضبة، لكنها لم تكن من القوة لتوقف تنفيذ وصول الطائرات الأمريكية إلى إيران. وهنا نلاحظ أن الشاه قد تخلّى عن التزامه مع الغرب في معاداة الشيوعية، ويبدو أن الرجل كان ينفذ مخططاً آخر، لا ليطبقه في شمال إيران ضد السوفيات فقط، بل في الجنوب لفرض سيادته على الخليج.

وتظهر تقارير مستشار الأمن القومي الأمريكي[١٦٠] في فترة زيارة الشاه للولايات المتحدة الأمريكية في آب/ أغسطس ١٩٦٧ أن الشاه لم يعد يعتمد على الولايات المتحدة في المساعدة الاقتصادية أو العسكرية، كما كان من قبل. صحيح أن الولايات المتحدة هي أكبر مزوّد له بالسلاح، ولا سيما بعد القفزة الكبيرة في سلاح الجو الإيراني، وحصوله على القاذفات من نوع فانتوم ف-٤ (F-4) ونورثروب ف-٥ (F-5)، لتكون في قواعد الخليج العربي الإيرانية، لكن الشاه صار قادراً على التعامل مع السوفيات بحرية أكبر، كما زال الخطر الذي أثقل كاهله بعد هزيمة عبد الناصر في حزيران/ يونيو١٩٦٧، على الرغم من أن إيران الرسمية كانت خلال حرب حزيران/ يونيو تتعاطف مع العرب، لكن ذلك كان فقط من خلال الإعلام الذي كان يراعي الشارع الإيراني المسلم.

وكنا قد أشرنا إلى أن الشاه صاحب خبرة أصيلة في شؤون السلاح، ونجد ما يشير إلى أن الشاه قد لاحظ خطط الفرنسيين لتسويق سلاحهم في المنطقة، ولا سيما بعد قرار ديغول بحرمان إسرائيل من الميراج بعد حرب ١٩٦٧. وكان الشاه يرى أن على فرنسا توحيد مقاييسها الهندسية في صناعة الطائرات حتى يستوعبها السوق الموالي للغرب في المنطقة. ويبدو أن هذا ما أخذت به فرنسا، فقد نجحت بعد عقد من الزمن ببيع الميراج إلى الكويت والعراق، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة. ويقودنا هذا إلى أن الشاه كان يرى أن يسيطر الفكر والسلاح العسكري الأمريكي على المنطقة، وأن تظل تركيا وإيران خاصة، من مستخدمي السلاح الأمريكي، ولا سيما

(١٦٠) انظر المذكرة الموجهة من مستشار الأمن القومي الأمريكي هارولد سوندرز (Harold H. Saunders) إلى الرئيس جونسون، واشنطن، بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٦٧ في: المصدر نفسه.

في مجال سلاح الطيران، بل كان يرى اتباع العقيدة القتالية الأمريكية (Doctrine) في هذا المجال[١٦١].

استمر الشاه في الضغط على الإدارة الأمريكية لتقديم ضمانات لشراء أسلحة أمريكية في نيسان/ أبريل ١٩٦٨، بما قيمته ١٠٠ مليون دولار. ويبدو أنه تمت في النهاية الموافقة على رغبة الشاه، لكن جونسون لم ينس أن يذكّر صديقه بأن الالتزام من إدارته الحالية قد لا يستمر خلال فترة الإدارات القادمة، لأن توريد متطلباته قد يستمر ٦ سنوات.

في بداية عام ١٩٦٨ قرر الشاه فجأة تتويج نفسه إمبراطوراً، وتتويج ابنه رضا المولود عام ١٩٦٠ ولياً للعهد، وتتويج زوجته فرح ديبا إمبراطورة، ووصية على العرش، حتى يكبر ابنه. ونشير هنا إلى أن الشاه لم يتوّج رسمياً، فقد طرد البريطانيون والده، ولم تسمح ظروف الحرب العالمية الثانية للشاه بمراسم تتويج. ويبدو أن الشاه في هذه الفترة بالذات، وبعد أن ظهر الضعف في الناصرية، شعر بأن عليه أن ينفذ ما يجول في خاطره من مشروعات لإيران والخليج العربي بسرعة، فهو شعر ـ كما تقول المصادر الأمريكية ـ أن عمره أقصر من أن يطول ليرى أحلامه تتحقق، فطفق على الصعيد الداخلي يقفز بالمجتمع الإيراني قفزات كبيرة ليوصله إلى مصاف الدول الأوروبية، ولم يكن واضحاً حينئذ للشاه أن الإيرانيين كانوا يشعرون بالهلع من الهوة السحيقة التي وجدوا أنفسهم في أعلاها من دون قاعدة يستندون إليها. أما في المجال الخارجي، فقد استدعى سفيره[١٦٢] في واشنطن ليبلغه، وهو في منتجعه السويسري، غضبه على الإدارة الأمريكية التي أخذت تراعي السعوديين على حسابه في قضية الخلاف على تحديد خط الوسط البحري بين السعودية وإيران[١٦٣]. وهدّد بإعطاء الشركة النفطية (IPACI) الإذن بالحفر في الجانب السعودي، متسلحاً بالاتفاق المبدئي في عام ١٩٦٥ بينهما، ثم قرر إلغاء زيارته إلى العربية السعودية.

كما هدّد باحتلال جزر منتصف الخليج أبو موسى والطنبين، وإن رفضت

(١٦١) انظر المذكرة الموجهة من رئيس قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مديرية التخطيط في وكالة الاستخبارات الأمريكية، كريتشفيلد (Critchfield) إلى مدير مركز المخابرات المركزية، واشنطن، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ في: المصدر نفسه.

(١٦٢) انظر البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في إيران، واشنطن، بتاريخ ٥ آذار/ مارس ١٩٦٨ (0125Z) في: المصدر نفسه.

(١٦٣) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية الأمريكية، طهران، بتاريخ ٦ آذار/ مارس ١٩٦٨ (0730Z) في: المصدر نفسه.

بريطانيا ذلك، فسوف ينسحب من حلف السانتو (CENTO)[١٦٤]، بالإضافة إلى تصريحه برفضه قيام اتحاد الإمارات العربية الذي بدأ الحديث عنه في شباط/ فبراير ١٩٦٨، لأنه كان يرى أن انضمام البحرين إليه غير شرعي، وكذلك كان يرى انضمام رأس الخيمة والشارقة إذا جعل البريطانيون جزر منتصف الخليج تابعة لهما.

صبّ الشاه جام غضبه على الغرب، ويبدو لنا أن الشاه قد ألقى بنفسه في خضم بحر هائج من ردّة الفعل الأمريكية، فقد وضعوه أولاً تحت مجهر يظهر مدى حاجته الفعلية إلى السلاح الذي يطلبه من دون مبرر، غير كلمة الخطر العربي. يقول هاري شوارتز (Harry Schwartz) من مجلس الأمن القومي[١٦٥] في تحليل واقعي وشائق معاً: إن تقدير الشاه لحاجته من السلاح، وتقديرنا لمقدار ما يستطيع عرضه من نقود، وتقديرنا لمقدار ما نستطيع تقديمه من سلاح، وتقديرنا لما سيوافق عليه الكونغرس، كل هذه التقديرات كان يعتمد عليها في ما مضى لمنح الشاه ما يريده من سلاح، من دون ذكر كلمة واحدة منه حول نوع الحرب التي سيخوضها، ومن يهدده من العرب، أو ذكر نوع السلاح بناء على نوع الحرب.

وعلى الرغم من هذا، عاد المسؤولون في واشنطن إلى الأخذ برأي السفارة الأمريكية[١٦٦] في طهران التي كانت ترى عدم تضييع الهدف الأساسي من العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية التي تخدم في النهاية مصالح الولايات المتحدة. أما إذا أساء الشاه التصرف في الخليج، فيمكن أن يوقف إمداده بالسلاح، كما تمّ مع الباكستانيين. ويبدو أن الشاه كان ماضياً في خططه التسلحية مهما كان الثمن، ففي رسالة[١٦٧] من وزير الخارجية الأمريكي دين رسك (Dean Rusk) إلى الرئيس جونسون، في أثناء التحضير للمحادثات بين الرئيس والشاه خلال زيارته لواشنطن في تموز/ يوليو ١٩٦٨، وبأسلوب «إذا سألك عن هذا الموضوع فأجبه كالتالي. . .»، يوصي رسك جونسون بالتالي: إذا سألك الشاه طالباً أن تزيد شركات النفط الأمريكية استخراج النفط الإيراني، وأن تزيد حصة إيران من سوق النفط الأمريكية، فقل له إن هذا قطاع

---

(١٦٤) انظر البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في إيران، واشنطن، بتاريخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٦٨ (1650Z) في: المصدر نفسه.

(١٦٥) انظر المذكرة الموجهة من مستشار الأمن القومي الأمريكي هارولد سوندرز (Harold H. Saunders) إلى مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا باتل (Battle)، واشنطن، بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

(١٦٦) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية الأمريكية، طهران، بتاريخ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٨ (0850Z) في: المصدر نفسه.

(١٦٧) انظر البرقية الموجهة من وزير الخارجية دين راسك (Rusk) إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

خاص يصعب علينا إجباره. وكان الشاه قد اجتمع مع الشركات الأمريكية والبريطانية في طهران، وطلب منهم من دون نجاح زيادة استخراج النفط من إيران منذ عام ١٩٦٦[١٦٨]. ولعل ما تجدر الإشارة إليه في هذه الزيارة هو طلب الشاه من الأمريكيين تزويده بنظام دفاع أرض/ أرض، حتى يتمكن من نشر هذه الصواريخ في الجزر الواقعة في مدخل الخليج، وبذلك يتمكن من السيطرة على مضيق هرمز، ولا سيما أن السوفيات كانوا آخذين في الاقتراب من الخليج بعد زيادة نشاطهم في المحيط الهندي، لكن الأمريكيين لم يكن لديهم الحماسة نفسها لهذه الفكرة، فالخطر السوفياتي لم يكن بالحالة التي يتحدث عنها الشاه، كما أن إيران لم تكن لتستطيع منع السوفيات من الدخول إن أرادوا. ولم يغلق الأمريكيون الأبواب في وجه الشاه، فقد أخذوا طلبه على محمل الجد، وإن لم يكن بدرجة الضرورة نفسها. وكان أن ردّ رئيس الأركان الأمريكية المشتركة[١٦٩] بأن طبيعة الأهداف التي كان الشاه يتحدث عن التصدّي لها في مدخل الخليج، لا يناسبها في الترسانة الأمريكية إلا صواريخ نايك (Nike Hercules)، وكان يمكن الولايات المتحدة في هذه الحالة توفير بطاريتين، في كل بطارية تسعة قواذف، وكان باستطاعة الشاه نصبها في جزر لاراك (Larak) وقشم (Qeshm) في أسفل الخليج.

ونتساءل: ألم يكن الأمريكيون على علم بمخططات الشاه؟ فهذه الصواريخ عالية الدقة في إصابة الأهداف، وقد كانت مطلوبة لكي تنصب في جزر أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، لأن قشم ولاراك تقعان في مرمى نيران السفن السوفياتية في حال وصولها إلى مضيق هرمز، كما كان يفترض الشاه، وتستطيع هذه السفن تدمير معداته قبل أن يستطيع تشغيلها.

ويرى السفير ماير (Meyer) أن الشاه قد أعلن استعداده للذهاب مباشرة إلى الشركات المصنعة، والدفع لها نقداً، في حال تعذّر الضمانات من الحكومة الأمريكية، لكن الشاه لم يذهب إلى الشركات مباشرة، بل ذهب في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ إلى موسكو، ولم تكن هذه زيارته الأولى لبلد شيوعي، فقد أخذ يتملص من قبضة الغرب منذ عام ١٩٦٢ ليبني لإيران سياسة خارجية مستقلة، وزار سبع دول شيوعية في السنوات الثلاث الأخيرة. وعوداً من تلك الاستطرادة، نقول: إن الشاه عاد من زيارته إلى موسكو، محذراً الكونغرس الأمريكي بقدرته على الشراء

---

(١٦٨) Engler, *The Brotherhood of Oil: Energy Policy and the Public Interest*, p. 117.

(١٦٩) «Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Warnke), DJSM 790-68, Washington, June 25, 1968,» in: Ibid.

من السوفيات، وملمحاً بتفهمه للوضع في الولايات المتحدة الأمريكية[١٧٠] التي لن تقذف بأبنائها في الخليج لمصلحة إيران، نظراً إلى انعكاسات حرب فيتنام السيئة على الرأي العام الأمريكي.

استمرت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية على النسق السابق نفسه من التفاهم العالي المستوى، وكان الشاه يناور ويلوّح بالتعامل مع السوفيات، لكنه لم يخذل الأمريكيين، وظل حليفاً مخلصاً طيلة سبعة وثلاثين عاماً. وهذه الفترة التي تناولناها بالشرح هي أعوام الحرب الباردة المقلقة للشاه، وفيها نضجت فكرة توليه أمر حفظ الأمن في الخليج. وقد كان نيكسون على درجة الاقتناع نفسها بدور الشاه في المنطقة، فأعلن في عام ١٩٧٢ بلهجة مباشرة لا تلميح فيها أن الشاه سوف يحلّ محل بريطانيا، شرطياً لمنطقة الخليج العربي[١٧١]. وأخذ يزوّد الشاه بالأسلحة المتطورة بشكل من أشكال الحرب الباردة التي كانت تميل في السبعينيات إلى مصلحة السوفيات في الشرق الأوسط وأفريقيا. ونؤكد ذلك عندما نعرف أن إيران في ذلك العام لم تزوّد الولايات المتحدة بأكثر من ٥ بالمئة فقط من حاجتها من النفط.

ب ـ علاقات الشاه بإمارات الخليج العربي

كان الشاه رجل دولة، تخدم توجهاته بلده بقدر اجتهاده. ويلاحظ أن للشاه خططاً كان يسعى إلى تحقيقها، ولم تكن العلاقات مع العرب في عهده علاقات خصام وتنافس فقط، ولم يسلّم نفسه للغرب، ملغياً الجدوى من العلاقات مع دول الخليج، مهما صغر حجمها، لكن المنطقة كانت كعهدها دائماً، ضحية سوء حظ تاريخي واكب العلاقات الخليجية ـ الإيرانية. ففي الوقت الذي كان العرب فيه يخوضون مواجهات حاسمة لنيل استقلالهم السياسي، كان الشاه يعمل في تنسيق كامل مع هذه القوى التي يناضل العرب ضدها. ولما نجحت الثورة الإسلامية في إيران، وراحت تواجه الغرب، كان العرب قد وصلوا إلى مرحلة الاعتدال، ثم التعاون في علاقاتهم مع أعداء الأمس الذين صاروا هم أنفسهم أعداء لإيران. ويرى البعض أنه قد صار هناك تبادل في المواقع على خريطة العلاقات الدولية[١٧٢].

---

(١٧٠) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى الوزارة الخارجية الأمريكية، طهران، بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

(١٧١) باون وموني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ ـ ١٩٨٠**، ص ٢٥٦.

(١٧٢) أحمد يوسف أحمد، «نحو تطوير إيجابي للعلاقات العربية الإيرانية على جانبي الخليج الدوافع والصعوبات،» ورقة قدمت إلى: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ ـ ١٧ مايو ١٩٩٩**، ج ١، ص ٥٢.

رافق رحلات الشاه السياحية والسياسية حول العالم منذ بداية الستينيات زيادة في استقباله كبار قادة العالم في إيران، فقد استقبل ملكة بريطانيا في ٢-٦ آذار/ مارس ١٩٦١، وملك الأردن في ٤-١٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٠، وملك وملكة نيبال في ٣ أيار/ مايو ١٩٦٠، وولي عهد اليابان في ١٤-٢٢ آب/ أغسطس ١٩٦٠، والملك فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٦٥. ونرى أن هذه الزيارات من قادة العالم جعلت الشاه يلتفت إلى أهمية إيران الإقليمية. وقد يقول قائل: إن هذه الزيارات عرف دولي بين زعماء العالم، وقد التقاهم الشاه في رحلات تزلجه الشهيرة.

لكننا نعود إلى سجل زوار إيران في أواخر الخمسينيات والستينيات مرة أخرى، كما تورد يوميات السفير البريطاني في طهران، لنجد ـ وهذا ما يهمنا ـ أن شيوخ الخليج كانوا زواراً دائمين للشاه في فترات قصيرة منذ الخمسينيات، وليس قبيل الانسحاب البريطاني. ومن تلك الزيارات زيارة شيخ رأس الخيمة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩، وشيخ قطر في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩، وشيخ الشارقة في ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٠، وشيخ أم القيوين في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٠، وشيخ عجمان في ١٧-٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦١، وشيخ دبي في ٦-٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، ثم زيارة لشيخ قطر في ٢-٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١.

ومن ملاحظتنا للأشهر التي تمت فيها زيارات شيوخ الخليج، نجد أنها قد تمت في أواخر أشهر الصيف، فهي إذاً لم تكن زيارات مصطافين لأجواء إيران المبهجة. وقلنا ربما تمت في بداية موسم القنص، وهذا ما رأينا أنه التفسير الأول لهذه الزيارات التي تدل على العلاقات الحسنة بين الشاه وحكام الإمارات، وإن كبر إيران سكاناً ومساحة وثروة جعلها في منزلة الجار الكبير الذي قد يستشار أو تطلب مساعدته في حدود ضيقة، بسبب الوجود البريطاني.

لكن الوثائق(١٧٣) تقول: إن الشاه قد عيّن الجنرال تيمور بختيار (Taimur Bakhtiar) مسؤولاً عن تحسين العلاقات وتطويرها مع شيوخ الإمارات العربية، ولم يكن الجنرال مسؤولاً في وزارة الخارجية، ولا في الضيافة، أو التشريفات، أو البلاط الإمبراطوري، بل لقد وجد الشاه في الجنرال من يحقق أهدافه التي لم تكن تخلو من أمور غامضة لا يصلح لها إلا هو، لأنه رئيس منظمة الأمن والاستخبارات

---

(١٧٣) [FO 371/124055], 19 January 1961, in: R. M. Burrell and R. L. Jarman, eds., *Iran Political Diaries, 1881-1965*, 14 vols. (Slough: Archive Editions, 1997), vol. 14: *1952-1965*, pp. 404-470, من السير جيفري هاريسون (Geoffrey Harrison) إلى اللورد هوم (Home) بتاريخ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١.

الإيرانية المعروفة باسم (سافاك) (SAVAK)، ولذرّ الرماد في العيون، أقام الشاه شركة شبه حكومية لتوريد الأرز والحبوب والأغنام إلى دبي في عام ١٩٥٩[١٧٤].

ج ـ حرب اليمن والتزام الولايات المتحدة بأمن السعودية

مثلت حرب اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) الحالة الثانية بعد الأزمة الإيرانية (١٩٤٧-١٩٤٦) من حالات الصراع المعلن بين المعسكرين الشرقي والغربي قرب الخليج العربي، وكانت اختباراً لهيبة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إلا أننا نلاحظ عدم وقوف الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها بشكل حازم، بل وقفت موقفاً مزدوجاً، هو دور الوسيط، وفي الوقت نفسه دور الحامي لمصالحها، بعكس الاتحاد السوفياتي الذي دعم الجهد العسكري المصري دعماً مطلقاً، كما دعم النظام الجمهوري الجديد في اليمن دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتقنياً[١٧٥]، ساعياً إلى توسيع رقعة مصالحه في الجزيرة العربية، والالتفاف على حقول النفط، وتوفير قاعدة عسكرية متقدمة، وفي أقل المكاسب، يستطيع التشويش على الوجود الغربي في الجزيرة العربية[١٧٦].

وقد مثلت شركة أرامكو النفطية (ARAMCO) للولايات المتحدة أكبر استثمار أمريكي في الخارج، وبالإضافة إلى ذلك اطمأن السعوديون إلى وقوف الأمريكيين إلى جانبهم في خضم المدّ الناصري والحرب الباردة، مقابل تمتع الأمريكيين بحق التحليق في الأجواء السعودية في طريقهم إلى الشرق، وحق التزوّد بالوقود والتوقف في قاعدة الظهران. وقد بعث فيصل حين كان ولياً للعهد رسالة في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ إلى جونسون، حال تسلمه السلطة بعد مقتل كينيدي، وفي تلك الرسالة نرى اتفاق الإيرانيين والسعوديين على أن الخطر على السعودية يأتي من عبد الناصر عبر حرب اليمن التي كان يغذيها بالرجال والسلاح[١٧٧].

---

(١٧٤) [FO 371/140095], 22-23 September 1959, in: Anita L. P. Burdett, ed., *Records of Dubai, 1761-1960*, 8 vols. ([Slough]: Archive Editions, 2000), vol. 8: *1959-1960*, p. 61,

من السفارة البريطانية في طهران إلى أمين عام وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ ـ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩.

(١٧٥) سعيد باديب، **الصراع السعودي ـ المصري حول اليمن الشمالي، ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠** (لندن: دار الساقي؛ مركز الدراسات الإيرانية والعربية، ١٩٩٠)، ص ١١٧.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٧٧) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في السعودية إلى وزارة الخارجية، جدة، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في: *Near East Region*, general editor David S. Patterson; edited by Nina Davis Howland, Foreign Relations of United States, 1964-1968; vol. 21 (Washington, DC: United States Government Printing Office, [n. d.]).

كما نجد في تلك الرسالة أن العلاقات الأمريكية ـ المصرية ما زالت قائمة، وأن المساعدات الأمريكية ما زالت تتدفق على مصر، وهو أمر يجده الملك فيصل ـ مثل الشاه تماماً ـ غير مفهوم، لأن عبد الناصر يحوّل تلك المساعدات إلى أدوات لمحاربة السعودية من خلال اليمن. لذا يجب أن تتوقف تلك المساعدات فوراً، ويصل الطرفان إلى اقتناع بضرورة استمرار التواصل بين القيادتين، لأنه لا بديل للمقابلات الشخصية بين القيادتين.

كما يقترح السفير الأمريكي في جدة بعث عمر السقاف نائب وزير الخارجية السعودي وأقرب مستشاري فيصل إليه، وأكثرهم نفوذاً إلى واشنطن، حيث نراه يعقد مع وزير الخارجية الأمريكي اجتماعاً مطولاً(١٧٨)، لعل أهم ما فيه القلق المشترك من الطرفين حيال زيارة الزعيم السوفياتي خروتشوف (Khruchev) إلى مصر التي تفيد السفارة الأمريكية(١٧٩) في القاهرة بأنها لم تكن ذات جدوى كبيرة، لأن الزعيم السوفياتي كان يرى تناقضاً بين الفكرة الشيوعية القائمة على الطبقية الاجتماعية والقومية العربية التي تقوم على العرقية ـ كما يقول جونسون في رسالة إلى فيصل في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٤ ـ وكان من موضوعات الخلاف أن عبد الناصر لا يريد أن يكون للسوفيات نصيب من خططه في المنطقة العربية.

وفي موضوع حرب اليمن، ترى السعودية أن تدخّلها فيها يعود إلى رغبتها في ألا تصبح اليمن قاعدة تهدّد المملكة. ويضيف السقاف ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهي أن الشيوعية ستجد مكاناً خصباً للنمو في جنوب الجزيرة العربية، بسبب الفقر والتخلف في هذه الأنحاء، ويتفق معه جونسون في رسالته المشار إليها سابقاً التي يذكر فيها أنّ من دواعي قلقه أنْ تتعرض بريطانيا للحرب الإعلامية المصرية، وبريطانيا مهمة للمعسكر الغربي بحفظها عدن بعيداً عن الشيوعية. ثم يدعو السعوديين إلى التعاون مع بريطانيا لإبقاء السوفيات خارج المنطقة، كما يشير إلى أن هناك إشارات حسنة يظهرها زعماء الثورة في اليمن، ويرى ضرورة تشجيعهم على ذلك، وتلك هي محاولة توسعهم في طلب الدعم لثورتهم بدل الاعتماد فقط على عبد الناصر وتوجهاته العدوانية للغرب.

وهنا نلاحظ عدم توافق الخط السعودي والأمريكي بالنسبة إلى الوضع في اليمن. ولا بد من أن نشير إلى أن زيارة خروتشوف المشار إليها أعلاه إلى مصر كانت

---

(١٧٨) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(١٧٩) انظر البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في السعودية، واشنطن، بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

لأسباب متعددة، لعل من أهمها في تلك الفترة الحصول على الاعتراف المصري بألمانيا الشرقية[١٨٠].

راهن الأمريكيون في أيار/ مايو ١٩٦٤ على أن صمام الأمن في العربية السعودية يعتمد بالدرجة الأولى على الاستقرار الداخلي، وأن الاستقرار الداخلي لن يتم إلا بتقوية النسيج الاجتماعي السعودي، اقتصادياً وثقافياً، لإبعاده عن التيارات الثورية المحيطة به في مجتمعات فقيرة وجاهلة، وليكون هذا النسيج سنداً لرجل الدولة القوي الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي خطا خطوات كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. كما كان للأمريكيين أهداف كبيرة منها: حفظ نفوذهم الاقتصادي من خلال شركة أرامكو للزيت، وإيجاد نفوذ عسكري من خلال بعثة التدريب العسكرية الأمريكية (United States Military Training Mission) التي يصل عدد أفرادها إلى ٢٣٩ عسكرياً، وتقليل تدخلات عبد الناصر في الشؤون السعودية من خلال إقناع السعودية بكفّ دعم الملكيين في اليمن، وكذلك دعم السعودية في المجال الاجتماعي والتعليمي، مثل: تشجيع البرامج التي تدخل تعليم اللغة الإنكليزية في السعودية، وإقامة مؤسسات طبية تتبناها معاهد أمريكية، وتحديث المركز الثقافي الأمريكي في جدة، واستقطاب الشباب السعودي الواعد، ونشر الثقافة الأمريكية باللغة العربية، والمساعدة في إقامة محطة تلفزيون وتجهيزها بالبرامج والمواد الإعلامية. أما في المجال العسكري، فقد تمّ صرف ٤٥٠ مليون دولار خلال خمس سنوات لتحديث القوات السعودية مع التركيز على أنظمة الدفاع الجوي خاصة[١٨١].

كانت السعودية ـ كما يصفها سفير واشنطن في جدة ـ خصماً للشيوعية، والاشتراكية، والبعثية، كما أنها لم تكن تقيم علاقات مع أية دولة شيوعية. وقد زادت قوة الحكومة السعودية من جراء فشل محاولات عبد الناصر زعزعتها في العامين ١٩٦٢ و١٩٦٣. وفي منتصف عام ١٩٦٤ اشتكى السعوديون من عدم تحرك الأمريكيين لوقف التمدد السوفياتي في المنطقة. ومن ذلك وصول أسطول الصيد السوفياتي إلى البحر الأحمر، واتخاذه ميناء «رأس بناس» المصري قاعدة لعملياته، وحينئذٍ حاول الأمريكيون استغلال الوضع من دون جدوى للعودة إلى قاعدة الظهران الجوية التي غادروها في عام ١٩٦٢. وقد أنحى الطرفان السعودي والأمريكي باللائمة، كل طرف على الآخر، بسبب الخروج من هذه القاعدة. وقال الأمير فيصل إنه كان قد حذر

(١٨٠) عبد الرؤوف سنو، «مصر في القرنين ١٩، ٢٠ (ج ٢)،» **السفير**، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٦.

(١٨١) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٤، في: *Near East Region*.

الأمريكيين في ذلك الوقت من توسيع نقاط عملهم في القاعدة، وألا يتعدى وجودهم ضرورات إقلاع الطائرات وهبوطها، حتى لا تكون السعودية عرضة للانتقادات العربية المدفوعة بقوة من الحركة القومية العربية، وإن الأمريكيين خرجوا بأنفسهم نتيجة هذه الانتقادات العربية للسعوديين، بينما يقول الأمريكيون إن خروجهم جاء بناء على إنذار سعودي صريح أن «اخرجوا أو سوف نخرجكم من خلال عدم تجديد العقد». على كل حال، لم يضيّع الأمريكيون الفرصة، ووضعوا اقتراحاً(١٨٢) من أربعة بنود للعودة إلى قاعدة الظهران، بحيث يديرون القاعدة ويجهزونها بمولدات لتشغيل الطائرات قبل الإقلاع، وبأدوات الصيانة العادية، وصهريجي وقود.

وهذا هو **البند الأول** للوجود الأمريكي في القاعدة، ولا ينصّ هذا البند إلا على توفير ثلاثة مستودعات تخزين.

و**البند الثاني** تسمح بموجبه السعودية بتخزين ذخيرة طائرات تقليدية، مثل: قنابل الطائرات ٥٠٠ ـ ٧٥٠ رطلاً، وألفي صاروخ، و٥٠٠ قنبلة، وذخائر لتدريب سلاح الجو الملكي السعودي، ولا يحتاج هذا الاقتراح إلا لمساحة عشرة آلاف قدم مربعة.

و**البند الثالث**، يُسمح بموجبه بزيارة سرب مقاتل من الطائرات الأمريكية في تركيا إلى السعودية، على ألا تتعدى فترة الزيارة أربعة أيام، ولا يتعدى عدد أفراد السرب ٧٠ رجلاً، تحت غطاء تدريب سلاح الجو السعودي.

أما **البند الرابع**، فهو تمرين أرض ـ جو سعودي أمريكي سنوي يتطلب التحضير له فترة عام كامل، ولما تقدم الأمير سلطان بن عبد العزيز بقائمة الأسلحة التي تريدها السعودية، لم يتردد الأمريكيون في ربط موافقتهم المبدئية على الأسلحة بموافقة السعوديين على اقتراحات تطوير مطار الظهران، وتركيب أجهزة ملاحة جوية حديثة هي ـ كما يقول الأمريكيون ـ لمصلحة السعوديين بالدرجة الأولى، فطائراتهم ـ كما ينوون ـ ستكون أمريكية تناسبها هذه الأنظمة، كما أن هذه الأنظمة ستجعل السعوديين فخورين بمطار الظهران الذي تتوافر فيه وسائل السلامة الجوية أكثر من بقية مطارات المنطقة. أما الحقيقة، فهي أن مطار الظهران كان الحلّ الأمثل للأمريكيين بدل استخدام مطارات في شرق أفريقيا البعيدة التي كانت تخدمهم في الوصول إلى باكستان والهند(١٨٣).

---

(١٨٢) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في السعودية إلى وزارة الخارجية، جدة، بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٦٤، في: المصدر نفسه.

(١٨٣) «Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara, JCSM-904-64, Washington, October 28, 1964,» in: Ibid.

انتقلت السلطة في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ من يد الملك سعود بن عبد العزيز إلى يد الملك فيصل، وبعد أن اطمأن الغرب إلى استتباب الأمور تسابق البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون إلى بيع العربية السعودية ما تحتاج إليه من سلاح، ولا سيما في مجال الدفاع الجوي. وكان العدو المفترض مسلحاً بطائرات ميغ-٢١، وطائرات ميراج-٥، ثم جدّ السعوديون في البحث عن أفضل العروض، وتلقفوها بذكاء، فساوموا الأمريكيين خاصة حتى حصلوا على أفضل ما يريدون الحصول عليه. ففي مجال الدفاع الجوي تمّ التعاقد على شراء نظام صواريخ هوك الأمريكي (Hawk Missiles) المضاد للطائرات، ومن بريطانيا تم شراء طائرات من نوع لايتننغ مارك (Lightning Mark II& III) الاعتراضية، ثم تعرض السعوديون لضغط هائل للقبول بطائرات نورثروب ٥-أ (Northrop 5-A) من قبل وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمارا (Robert S. McNamara)[١٨٤].

ولم يكن السبب الحقيقي خافياً على أحد، فقد كانت هذه الطائرة هي التي يشجع الكونغرس بيعها إلى حلفاء الولايات المتحدة، لأنها تخدم في جيوش إيران، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والفيليبين، ويعتبر بيعها بكميات كبيرة مكسباً مادياً، ويوفر فرص عمل تتلهف عليها جماعات الضغط الموالية لصناعة الطائرات، وليست الأسباب التي أوردها الوزير حقيقية، مثل: أن قيادتها سهلة، وأن وجود محركين فيها يعطيها أماناً أكثر. وإذا كان مكنمارا سعيداً بنجاحه في بيع نورثروب للسعوديين، فإنه لم يكن سعيداً بتسرب هذا الخبر إلى شركة لوكهيد (Lockheed) الأمريكية التي كانت تعرض على السعوديين طائرة ف-١٠٤ (F-104) التي كان العقد لمصلحتها لولا ترجيح الوزير للطائرة المنافسة. ولم يكن من الصعب تطييب خاطر لوكهيد، فقد حصلت على عقد توريد طائرات النقل العسكرية العملاقة من نوع هيركوليز سي-١٣٠.

يقول رئيس مكتب شؤون الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية عن تلك الفترة: لم يكن السعوديون يثقون بنا كما تدل نظراتهم، من جراء نصيحتنا لهم بشراء طائرة نورثروب ٥-أ، كما كانوا ميالين إلى الشك في ما نقترحه من تفضيل لصواريخ هوك على سواها من النوع نفسه. وقد زاد هذا الشك في قلوبهم المنافسون البريطانيون والفرنسيون الذين لم يتردّدوا في عرض طائرات مقاتلة مع طيارين لخوض المعارك، ورادارات ثلاثية الأبعاد؛ كل ذلك مع شك سعودي في قدرتنا على دعم أسلحتنا فنياً.

---

(١٨٤) انظر الرسالة الموجهة من وزير الدفاع الأمريكي مكنمارا (McNamara) إلى وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان، واشنطن، بتاريخ ٥ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

وكان أكبر من ذلك أن الفرنسيين والبريطانيين خاصة يدعمون السعوديين في حرب اليمن أكثر من دعمنا نحن لهم»[١٨٥]. وكانت نظرات الشك السعودية في محلها، ولم يكن الأمريكيون أبرياء، ولم يكن هذا في مجال بيع الأسلحة فقط، فقد كانت واشنطن شريكاً غير نزيه للسعوديين حين كانت السعودية تعاني أعباء حرب اليمن مادياً وعسكريا، وترسل بين الفينة والأخرى إشارات واضحة بأن على الولايات المتحدة أن تدعمها في وجه عبد الناصر الذي كان له ٥٠ ألف جندي في اليمن عام ١٩٦٥، فماذا كان موقف واشنطن من نداء الاستغاثة السعودي؟

يقول مستشار مجلس الأمن القومي روبرت كومر في رسالة إلى جونسون بصراحة، أو صفاقة متناهية: «لكم نحن سعداء أن يكون هذا الحشد المكوّن من ٥٠ ألف جندي مصري موجودين في اليمن، وليس على حدود إسرائيل»[١٨٦].

وهنا يبدو لنا أننا قد أخذنا نتلمس أطراف السبب الأكبر الذي جعل الأمريكيين يحجمون عن الوقوف بقوة مع السعوديين في موضوع حرب اليمن بدل أن يكونوا شبه حياديين. لقد وجدوا في حرب اليمن ما يشغل دولتين عربيتين عن الالتفات إلى إسرائيل، وقد حدث هذا بالفعل بعد انتهاء حرب اليمن.

وفي صراع الشركات الأمريكية على العقود السعودية نتلمس في مراسلات الخارجية الأمريكية[١٨٧] نوعاً من التفضيل السعودي لدخول بريطانيا في مشروعات التسلح السعودية في الستينيات، بحيث تقوم بريطانيا بالدرجة الأولى بتدريب الجنود، بينما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوريد السلاح، بالإضافة إلى ما سبق الحديث عنه من حصول السعودية على طائرات لايتننغ الاعتراضية البريطانية؛ كل ذلك مع استبعاد الفرنسيين من الساحة، إذ بقيت فرنسا خارج السعودية حتى منتصف السبعينيات.

في أوائل عام ١٩٦٣ تمّ رفع حالة استعداد القوات السعودية نتيجة الدعاية المصرية المكثفة ضد هذا البلد، مما جعل السعودية تبحث في جدية أمر تطوير الحرس

---

(١٨٥) انظر المذكرة الموجهة من مدير مكتب لشؤون الشرق الأدنى دايفد (David) إلى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا تالبو (Talbot)، واشنطن، بتاريخ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

(١٨٦) انظر المذكرة الموجهة من مستشار الأمن القومي كومر (Robert W. Komer) إلى الرئيس جونسون، واشنطن، بتاريخ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

(١٨٧) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في السعودية، واشنطن، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ في: المصدر نفسه.

الوطني[١٨٨]، أو ما تسميه المصادر الغربية «الجيش الأبيض». وكان السعوديون ناجحين بالتملص من الهيمنة الأمريكية على الأمور العسكرية، لأنهم دعوا البريطانيين إلى تطوير الحرس الوطني. وتكوَّنَ فريق مستشارين ومدربين لرفع كفاءة هذه الوحدة العسكرية التي بلغ عدد أفرادها ٨ آلاف فرد نظامي، و٣٢ ألف فرد احتياطي. وكانت مهمتها تهيئة قوة ضاربة في كل أنحاء السعودية لتكون مستعدة لمعالجة الأزمات حين ظهورها، كما كان يراد من هذه القوة إيجاد قوات من المشاة لتحتل المراكز الحساسة والمهمة وتدافع عنها، كما كان الهدف من الحرس الوطني إعداد طريقة لتعبئة قبائل الجزيرة العربية السعودية البدوية تعبئة سريعة[١٨٩].

وتشير المصادر[١٩٠] إلى أن البريطانيين قد تداولوا موضوع تدريب الحرس الوطني السعودي بكثير من البحث والتحري، لأنهم، كما يقولون، لا يريدون أن تكون هذه القوة عامل تهديد لوجودهم في الخليج العربي. ويرى المصدر أن من الأفضل أن يشرف البريطانيون على تدريب الحرس الوطني، على الرغم من وضوح اللعبة التي كان يلعبها الأمير فيصل من أجل ضرب البريطانيين والأمريكيين بعضهم ببعض في أثناء تنافسهم في السعودية. ويرد البريطانيون السبب إلى ضرورة معرفة إن كان الأمير فيصل يريدها قوة أمن داخلي فقط أم لا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن غيرهم سوف يقوم بتدريب الحرس الوطني إن لم يقوموا هم بذلك، وهم بذلك لا يشيرون إلا إلى الأمريكيين بحكم عملهم مستشارين عسكريين للسعوديين الذين كانوا يقفون في ذلك الوقت عقبة في وجه توقيع بريطانيا عقود تزويد السعودية بمضادات الطائرات ثندربيرد (Thunderbird)، ومضادات الدروع فيجيلانت (Vigilante)، على الرغم من الموافقة على بيع الطائرات البريطانية إلى السعودية، إذ نجد صعوبة في فهم الموقف الأمريكي الذي يسمح بالطائرات ولا يسمح بمضادات الطائرات ومضادات الدروع، ولا نجد مبرراً لذلك إلا مصلحة إسرائيل التي كان يحسب لها الحساب عند تسليح السعودية.

ولم تقتصر استفادة الأمريكيين على الجانب العسكري من التطور السعودي، بل

---

(١٨٨) Anita L. P. Burdett, ed., *Records of Saudi Arabia, 1961-1965* (1963), 6 vols. (Slough: Archive Editions, 1997), [PRM 11/4497], and [FO 371/168890], 25 May 1963,

من مكتب شؤون الخارجية إلى واشنطن بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٣.

(١٨٩) [FO 371/168891], January 1963, in: Ibid., pp. 402-405,

تقرير من الكولونيل تمبرل (K. F. Timbrell) إلى سمو الأمير عبدالله في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣.

(١٩٠) [FO 371/168888], 21 May 1963, in: Ibid., pp. 578-580,

تقرير من وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن إلى مكتب الشؤون الخارجية، بخصوص الاعتراضات الأمريكية على تزويد مضادات الدروع بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٣.

نجحوا بالاستفادة من الجوانب الأخرى للخطط التنموية السعودية، فشملت التعاقدات إنجاز مصفاة نفط، ومحطة تقطير لمياه البحر في جدة، ومحطة تلفزيون، ومحطة توليد كهرباء في الرياض.

أدى ارتفاع وتيرة حرب اليمن في عام ١٩٦٥ إلى ضغط سعودي شديد على إدارة جونسون التي لم تتخذ قراراً حازماً تجاه الوضع، كما زاد السعوديون من مطالبهم للحصول على سلاح أكثر تطوراً، لكن الأمريكيين كانوا يرغبون في أن تظل القنوات مفتوحة بين مصر والسعودية، وأن يتم حل الخلاف بالطرق الدبلوماسية.

في شباط/ فبراير ١٩٦٦ أرسل الملك فيصل شقيقه الأمير سلطان وزير الدفاع إلى واشنطن ليحثّ الأمريكيين على اتخاذ موقف أكثر دعماً للسعودية، لأن الجمهورية العربية المتحدة كانت بمثابة رأس حربة لاختراق شيوعي لمنطقة البحر الأحمر، لكن الردّ الأمريكي كان بارداً. فقد أكدوا دعمهم وحدة الأراضي السعودية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنفيذ اتفاقية جدة في آب/ أغسطس ١٩٦٥ لحلّ الخلاف اليمني. وكان من نتائج الزيارة تعجيل وصول الطائرات البريطانية ووسائل الدفاع الجوي إلى السعودية، كما حصل الملك فيصل على التأكيدات نفسها عند زيارته واشنطن في تموز/ يوليو ١٩٦٦ إذ أخبروه بأنهم على خلاف مع عبد الناصر بقدر الخلاف السعودي معه، لكن الدبلوماسية كانت تتطلب إبقاء بعض قنوات الحوار مفتوحة.

وقد أعلن جونسون عن غبطته لاتفاقه مع الملك فيصل على مدى الخطر الشيوعي على الشرق الأوسط، والنهج السوفياتي في هذا المجال، وأن أفضل حلّ لمقاومة الشيوعية هو رفع المستوى المعيشي للشعب[(١٩١)]. وإذا تفحصنا الكلمات الأخيرة لجونسون، فسرعان ما نتذكر المناسبات التي قيلت فيها. فلقد كانت هذه هي الاسطوانة التي يعاد بثها دوماً على مسامع شاه إيران.

لكن شاه إيران لم يكن يخوض حرباً في جنوب بلاده كما كانت السعودية تقوم بذلك، وقد يقول قائل: إن السعوديين كان بإمكانهم الانسحاب من دعم الملكيين لتنتهي المشكلة. وهنا نذكّر بأن الحرب قد انتقلت في تلك الفترة إلى الأراضي السعودية حين أخذت القوات الجوية المصرية في ضرب المدن الحدودية السعودية.

كان السوفيات هم أول دولة تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن بعد ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، بل إن خروشوف أعلن أن أي تعدّ على الجمهورية الوليدة

---

(١٩١) انظر المذكرة بخصوص السجل، واشنطن، بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ في: *Near East Region*.

يعتبر تعدياً على الاتحاد السوفياتي(١٩٢). وكانت مصر تخوض حرب اليمن بالسلاح السوفياتي، لذا نرى أن حرب اليمن لم تكن إلا حرباً من الحروب بالوكالة (War by Proxy) التي خاضها المعسكران الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة، مع أننا لا نقلل من أهمية إدراج هذه الحرب في تصنيفات أخرى، مثل: الثورة ضد الملكيات التي نشطت في ذلك الوقت، وأدت إلى مخرجات حركة القومية العربية التي دعا فيها عبد الناصر إلى التمرد على أنظمة الحكم القديمة.

إن حرب اليمن هي ثاني تنافس سافر بعد الأزمة الإيرانية عام ١٩٤٥ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أقرب المناطق قرب الخليج العربي. وعند تتبع الموقف الأمريكي منذ بداية الأزمة، نجد أن الالتزام الأمريكي بأمن السعودية كان قديماً، لعل منه إعلان ترومان في رسالة إلى الملك عبد العزيز في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠ جاء فيها أن «أي اعتداء على السعودية هو محل اهتمام فوري من قبلنا». كما كرر أيزنهاور ذلك للملك فيصل في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٧. وعند قيام ثورة اليمن، قال كينيدي في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٦٢ للملك فيصل الكلام الذي يحتوي المضمون السابق نفسه، وأعاد تأكيد ذلك في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ بعد إشارات الخطر القادمة من السعودية عن التوسع الناصري والشيوعي، ثم جاءت التأكيدات نفسها على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٥.

ولا تستقيم الأمور من وجهة نظرنا إلا من خلال تحليل ما سبق أن ذكرناه سابقاً، بالإضافة إلى طرح سؤال مهم هو: ما معنى الطمأنة الأمريكية للسعودية من وجهة نظر السعوديين، ومن وجهة نظر الأمريكيين؟

يعوّل المسؤولون السعوديون تعويلاً كبيراً على التأكيدات الأمريكية لحفظ سلامة بلدهم، وقد كان هناك ميل داخل الحكومة السعودية للإفراط في تقدير حجم الدعم الذي كانت تعرضه الولايات المتحدة، بل إنهم كانوا يجنحون إلى تهديد مصر بالدعم الأمريكي لهم، لكن الملك فيصل بن عبد العزيز فقط ـ كما تقول المصادر ـ(١٩٣) هو الوحيد الذي كان يعرف حدود الدعم الأمريكي لسلامة السعودية. أما من وجهة النظر

(١٩٢) سلطان ناجي، **التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩ ـ ١٩٦٧: دراسة سياسية تبحث في ارتباط نشوء وتطور المؤسسات والأنشطة العسكرية بالأوضاع والمتغيرات السياسية** (الكويت: دار السياسة، ١٩٧٦)، ص ٢٢٠.

(١٩٣) «Background Paper Prepared in the Department of State, KFS/B-2, Washington, June 7, 1966,» in: *Near East Region*.

الأمريكية، فإن التأكيدات على حفظ أمن السعودية كانت دوماً كلمات مكرّرة غامضة، ما عدا الإجراء الوحيد لوجود سرب طائرات اعتراضية مدة ثمانية أشهر في الظهران، ضمن عملية سميت «عملية القاعدة الصلبة» (Operation Hard Surface). أما تشجيع السعوديين على الانسحاب من اليمن من خلال عملية عسكرية بمساعدة أمريكية، فإنه لم يحصل، والأشد وقعاً أن التعهد بحفظ سلامة السعودية لم يصل إلى مرحلة أخذ رأي الكونغرس فيه كالعادة، بل إن السفير الأمريكي قد أوضح للملك فيصل ألا يجعلوا التأكيدات الأمريكية لحمايتهم درعاً للتدخل في اليمن أو الخلاف مع عبد الناصر[١٩٤].

عكّر الزيارة التي قام بها الملك فيصل إلى الولايات المتحدة في تموز/ يوليو ١٩٦٦ خطابه الذي هاجم فيه اليهود والصهيونية، فكان أن ألغى حاكم نيويورك نيلسون روكفلر (Nelson Rockefeller)، وعمدتها لندسي (Lindsay)، حفل العشاء الذي سيقام على شرفه. وقد وصلت إلى الملك بعد ذلك مئات البرقيات من أرجاء الولايات المتحدة تعتذر عن تصرّف الحاكم والعمدة اللذين تسيّرهما المصالح الانتخابية. ويلفت نظرنا في هذه الحادثة ما تشير المراجع إليه من مبادرة الصحف الإيرانية في الطرف الآخر من العالم إلى دعم الملك فيصل وانتقاد عمدة نيويورك[١٩٥]. كما نلاحظ تطرق المحادثات خلال الزيارة إلى ثلاثة موضوعات رئيسية: الخطر الشيوعي من منطلق إسلامي، وقد وجد الأمريكيون أن الملك فيصل أشد عداء للشيوعية منهم، ثم الناصرية التي لم يشارك الأمريكيون الملك فيصل الرأي في جعلها في خندق واحد مع الشيوعية. فقد قال جونسون إنه لا يرى أن من الحكمة إغلاق الباب في وجه عبد الناصر حتى لا يرتمي في أيدي السوفيات. أما الموضوع الثالث، فكان حرب اليمن، وهنا نلاحظ أن الخليج العربي كان يأتي في درجات أقل أهمية من الموضوعات السابقة.

كانت حرب اليمن هاجس السعودية الأكبر في ذلك الوقت، أما خوف الملك فيصل على الخليج والجزيرة العربية فكان يأتي من عبد الناصر الذي كان يحاول الدخول إلى عدن حال خروج البريطانيين منها، كما كان عبد الناصر يحاول أن يكون له نفوذ في الخليج العربي، ولا سيما في قطر، وإمارات الساحل المهادن. وكان الملك فيصل يعوّل على الوحدة الإسلامية، بالإضافة إلى اعتماده على بريطانيا لوقف عبد الناصر من النجاح في هذا الاتجاه.

(١٩٤) «Background Paper Prepared in the Department of State, KFS/B-2, Washington, June 7, 1966,» in: Ibid.

(١٩٥) باديب، **العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٣**، ص ٧٧.

كان الأمريكيون يرون أن السعودية مصدّر للنفط إلى العالم الحر حتى قيام حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وموقع استثماراتهم، وسوق لتصريف المنتجات، ومنطقة لعبور الطائرات، والقوات الأمريكية. ولما بلغت الصادرات الأمريكية إلى السعودية حينذاك ١٣٨,٧ مليون دولار في عام واحد، وصل ما تستورده الولايات المتحدة من السعودية إلى ٩٥ مليون دولار. وتمثل استثمارات أرامكو وحدها بليون دولار، وهو يمثل جزءاً كبيراً من ميزان المدفوعات. ويزوّد نفط السعودية والخليج القوات الأمريكية في فيتنام بما يصل إلى ٦٠ بالمئة من حاجتها، ويصل إلى ٨٠ بالمئة من حاجتها في مجال وقود الطائرات.

د ـ العلاقات السعودية ـ الإيرانية

كانت السعودية هي الأقرب إلى إيران من حيث مقومات عدة، لعل أهمها المقومات العسكرية. ويرى باحث سعودي[١٩٦] أن المؤسسة العسكرية في كلا البلدين كانت لغرضين مختلفين تماماً. ففي السعودية كانت القوة العسكرية منذ أيام الملك عبد العزيز وسيلة تمكنه من توحيد بلاده والدفاع عنها، أما في إيران فكانت منذ عهد رضا بهلوي ذراعه التي تدعم سلطاته الشخصية وتدافع عنها، ووسيلته التي تنشر النفوذ الإيراني خارج الحدود كلما كان ذلك ممكناً. وقد مرت المجابهة السعودية ـ الإيرانية بثلاثة مواقف حرجة، نركّز عليها مع عدم إلغاء فترات التعاون بين البلدين.

وكانت البحرين نقطة الخلاف الأولى، فبعد أن قامت قوات رضا بهلوي بابتلاع إمارة الأحواز العربية في نيسان/ أبريل ١٩٢٥ سارع الملك عبد العزيز بعقد اتفاقية مع البريطانيين، اعترف فيها بحكومات الكويت والبحرين، وبمعاهدات الحماية التي بينهما وبين بريطانيا. واعتبرت إيران أن الاعتراف بالبحرين غير شرعي، لأنها تابعة لإيران. وذهب الشاه رضا إلى أبعد من ذلك، بجعل كرسيين خاليين في البرلمان الإيراني ليشغلهما مندوبان من البحرين الفارسية، ولم يستطع الشاه تسويغ مطالبه في البحرين إلا بالجماعة الشيعية الكبيرة هناك.

وهنا نعتقد بوجود تشويش متعمد، إذ إن شيعة البحرين عرب في أغلبيتهم كشيعة العراق، ولا يريدون الحكم الإيراني، أما من لهم أصول فارسية فلم يتركوا إيران إلا كارهين للأوضاع فيها. ولم تجدِ الزيارات بين المسؤولين السعوديين والإيرانيين في حلّ الخلافات حول البحرين، فقد زار الملك سعود طهران في صيف

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

عام ١٩٥٥، وزار الشاه محمد رضا بهلوي الرياض عام ١٩٥٧، واستمرت مطالب الشاه في البحرين حتى عام ١٩٦٨ عندما نجح فيصل بإقناعه بالتخلي عن مطالبه. وقد وافق الشاه على ذلك وهو يضمر ضمناً ألا يخرج خالي اليدين، فلقد كان يناور أصلاً بالمطالبة في البحرين وعينه على جزر وسط الخليج. ثم أعلن عزمه على احتلال طنب الصغرى وطنب الكبرى التابعتين لرأس الخيمة، وجزيرة أبو موسى التابعة للشارقة، وكانت حجته في ذلك أن القواسم حكام هذه الجزر في رأس الخيمة والشارقة كانوا يدينون بالولاء لحكام إيران عندما كانوا في مجدهم الغابر يحكمون الساحل الفارسي، ومن ضمنه هذه الجزر. وهذا بالفعل ما تم عندما احتلتها إيران حال خروج البريطانيين من الخليج، ما أدى إلى تعكير العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ووصولها إلى أدنى مستوياتها، ودخول الدولتين في سباق تسلح رهيب منذ عام ١٩٧٢ حتى سقوط الشاه بعد ذلك بثمانية أعوام. كما وصل البلدان إلى حافة المواجهة العسكرية في الخليج عندما أظهر الإيرانيون أطماعاً لامتناهية في الحصول على نفط الحقول المغمورة في الخليج، سواء تلك القريبة من الساحل الإيراني أو من السواحل العربية.

ولن ندخل في الخلافات النفطية الخليجية على نفط المياه المغمور، لأن بعضها ما زال معلقاً بين الكويت وإيران والسعودية حتى اليوم، كما هو الحال في حقل الدرة، إلا أننا نشير إلى المواجهة الإيرانية ـ السعودية في أثناء زيارة الملك فيصل إلى طهران عام ١٩٦٥ عندما لم يتفق البلدان على خط منتصف الخليج، وتبع ذلك خلاف على جزيرتين، هما جزيرة «عربي»، وجزيرة «فارسي». وفي شتاء عام ١٩٦٨ اتفق الملك فيصل والشاه على خط الوسط، واقتسام نفط منطقة النزاع، على أن تتبع جزيرة «فارسي» إيران، وتكون «عربي» تحت السيادة السعودية[١٩٧].

ولم تمرّ زيارة الملك فيصل لإيران عام ١٩٦٥ من دون أن تحدث بعض الأمواج في وسائل الإعلام العربية التي نرى أن من الشائق تتبع بعضها، ولا سيما تلك الصادرة في لبنان[١٩٨]. فقد تمّ الربط بين زيارة الملك فيصل، وتسلم السعودية دفعة من الأسلحة الأمريكية، وقالت **صوت العروبة**: إن زيارة الملك فيصل وانهمار السلاح الأمريكي على السعودية، ليس إلا لما تخفيه واشنطن للشرق الأوسط من مفاجآت. ورأت **الأحرار** الموالية للبعث أن السلاح الذي يصل إلى السعودية ليس إلا

---

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٩٨) [FO 371/179881], 31 December 1965, in: Burdett, ed., *Records of Saudi Arabia, 1961-1965* (1965), p. 438.

تقرير السفارة الأمريكية في لبنان بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥.

لخلق ذريعة حتى يتم تسليح إسرائيل أكثر. أما **الحوادث** فرأت أن هذا السلاح سيكون ضد الحركات التحررية العربية، ودعت العواصم الحرة مثل: القاهرة، ودمشق، وبغداد، إلى الوقوف في وجه الرجعية. أما وليد عواد، فقد اعتبر في ما كتبه في **اللواء** أن الملك فيصل أصبح حصان طروادة للبريطانيين، مقابل أن يسلموه الجنوب العربي. كما ذكرت الصحيفة نفسها أن الملك فيصل سيزور لبنان في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٥، وهي ترحب به عربياً، ولا ترحب به مسلماً، لأن العروبة قامت قبل الإسلام بزمن طويل. وقد ذكرت **الشرق** أن زيارة الملك فيصل إلى إيران إنما جاءت لتقوية الشاه، وشدّ عزمه، وهو بين فكّي الكماشة العراقية ـ المصرية، كما انتقدت **اليوم** و**الأحرار** زيارة فيصل، لأن الشاه يدعم الأكراد في حرب العراق.

ونشير هنا إلى أن التعاون السعودي ـ الإيراني قد شمل مجالات عدة، منها ما طرحه الشاه عام ١٩٥٧ من فكرة لمعاهدة عسكرية لم تتم، لكنها كانت ترمي من قبل الشاه إلى عزل العربية السعودية عن مصر وسوريا. ويشير أحد الباحثين(١٩٩) إلى أن هذه الفكرة قد أثارت ذعراً في الدوائر السياسية البريطانية، ولا سيما أن السعودية قد قطعت علاقاتها مع بريطانيا بعد عدوان السويس. وقد خشيت بريطانيا من أن يكون التفاهم السعودي ـ الإيراني موجهاً نحوها، لكنها عدلت عن القلق إلى تشجيع الفكرة بعد أنْ تبيّن أنَّها تهدف إلى صدّ القومية العربية، كي لا تصل إلى منطقة الخليج. ثم جاءت حرب اليمن عام ١٩٦٢، ووقفت إيران والسعودية إلى جانب الملكيين في معركتهم الخاسرة، وقد تمثل الدعم الإيراني للملكيين في السلاح والتدريب أيضاً، فقد كان العسكريون اليمنيون ينقلون من السعودية إلى إيران، ثم يعودون بعد تأهيلهم وتسليحهم إلى ساحات القتال.

كان خوف الشاه والملك فيصل من وصول الشيوعية إلى الخليج إبان الحرب الباردة كبيراً، وقد عمل كلا الزعيمين على قطع الطريق على الشيوعيين من الوصول إلى الهواء النقي تحت سماء بلديهما، وظلت الحركات اليسارية تتنفس تحت الأرض، على رغم الحصار الشديد الذي وصل إلى اتهام الاشتراكية والقومية بالشيوعية في قاموس الحكومتين. وتقول المصادر(٢٠٠) إنه كان هناك ضغط مصري على الكويت والسعودية لتسويق الاتحاد السوفياتي دولة صديقة للقضايا العربية. وخلط بين هذا الأمر والقومية العربية نفسها، كما كان هناك ضغط عراقي مماثل على بقية إمارات

---

(١٩٩) باديب، المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٢٠٠) «Record of Meeting 1, IRG/NEA 66-38, Washington, November 2, 1966,» in: *Near East Region*.

الخليج، وكانت صور هذا الضغط تتم من خلال تبنّي بعض شعارات الوطنيين المطالبين بتغييرات راديكالية متطرفة في أوطانهم المحافظة وتشجيعهم. ولم يكن في الخليج برمته أحزاب يسارية علنية، بل كان التمثيل الشيوعي في دول المنطقة ينحصر في عمل السفارات السوفياتية والتشيكية والبولندية في الكويت.

وفي مجال التعاون السعودي ـ الإيراني بشأن مكافحة الشيوعية، نشير إلى أنه من المشهور عن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر (Henry Kissinger) تبنّيه مبدأ: «دع الآخرين يقومون بما تريد القيام به، حتى تتحاشى حرج الفشل في العمل»[٢٠١]. وقد شملت كلمة الآخرين: السعودية وإيران والمغرب ومصر وفرنسا، يجمعهم نادي سفاري (Safari Club) الذي كان من بنات أفكار رئيس الاستخبارات الفرنسية (١٩٧٢-١٩٨٢) الكونت ألكسندر دو مارانش (Count Alexandre de Marenches) الملقب بأمير الأسرار، إذ اجتمعت جهود هذه البلدان في عام ١٩٧٤، ومن ورائها الولايات المتحدة طبعاً، للعمل على مكافحة الشيوعية من خلال أجهزة المخابرات في هذه البلدان. وتكوّن فريق العمل في النادي المذكور لمطاردة عمليات المخابرات السوفياتية في منطقة الخليج والعالم الثالث وأوروبا، ولم يكن هناك مقر رسمي، بل كانت المخابرات الفرنسية تقوم بعملية التنسيق تحت قيادة دو مارانش الذي كان صلباً في مطاردة الشيوعية، وارتكز أسلوبه على التبصير بمخاطر الشيوعية. وقد اقتنع الملك فيصل بما يقوم به، وقدم له من خلال كمال أدهم، رئيس الاستخبارات السعودية، ما يحتاج إليه من مال، كما مكّنه من الحصول على تأييد الدول الأخرى. وترى بعض المصادر[٢٠٢] أن هذا النادي نجح بمكافحة الشيوعية، كما ترى أنه توقف حال سقوط الشاه، لكن هناك من يرى أن النادي الاستخباري استمر في عمله، وقاد عمليات المجاهدين في أفغانستان حتى خروج السوفيات عام ١٩٨٩[٢٠٣].

هـ ـ عودة الشيوعية بعد تراجع المدّ القومي العربي

ونعود إلى طرح السؤال الذي طرحناه سابقاً في فترة الخمسينيات عن حجم الأنشطة الشيوعية في هذه الفترة في الخليج العربي.

في هذا السياق، ربط رجال وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) بين ما هو

---

(٢٠١) انظر نصه الأصلي: «Get Others to Do What You Want Done, While Avoiding the Onus or Blame if the Operation Fails».

(٢٠٢) باديب، المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٢٠٣) للمزيد من التفاصيل عن هذا النادي، انظر: John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 1999).

موجود من النفط في الخليج العربي، وما هو متوقع استكشافه، ومقدار أهميته للغرب، وموقع هذه المناطق، لوضعها كمناطق مستهدفة من قبل الشيوعية في المستقبل. وسارت الاستخبارات بالصورة التي بيّناها، وأخذت في تحليل مناطق الخطر، حيث نجد عمال أرامكو يمثلون تربة خصبة لنمو مشاكل مستقبلية، على الرغم من قوة الأمن السعودي في هذا المضمار. أما في عُمان، فقد نجحت الدعاية السوفياتية والصينية في إيجاد حركة ثورية. وقد اقترحت الوكالة إنشاء مكتب لها في مسقط. أما إمارات الساحل المهادن، فلم يكن أي أثر للشيوعية فيها. وظلت البحرين أكثر مراكز الخطر اليساري تنظيماً لارتفاع الوعي الثقافي، وقلة فرص العمل فيها. وقد ظهرت في تلك الفترة الجبهة الوطنية لتحرير البحرين، وعلى الرغم من حذف سطر كامل من وثيقة أمريكية في هذا الموضوع، إلا أننا نجد أنه كانت هناك توصية من سي. أي. إيه (CIA) بأن يقوم القنصل الأمريكي في الظهران بتتبع نشاط الشيوعيين في البحرين. كما أن هذا الواجب كان منوطاً أيضاً بقيادة قوات الشرق الأوسط (Mid-East Command Force) في المنطقة، وكان أيضاً من واجبات البريطانيين في البحرين والمنطقة كلها. أما في الكويت، فيشير تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى أن الوجود الشيوعي قانوني ومنظم من خلال ما تقوم به السفارات الشيوعية عن طريق نشاط المكاتب التجارية والثقافية.

وللتعرف على انتشار المدّ الشيوعي في المنطقة، نلقي نظرة على ما قاله الملك فيصل في خطاب له أمام دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية، في حزيران/ يونيو ١٩٦٦، واصفاً هذه التيارات بأنها هدامة، ومعبّراً عن قلقه منها: «تجاذب التيارات الهدامة للناس يميناً وشمالاً، حيث تعمل على هدم اقتصادهم ومعنوياتهم وكرامتهم»[٢٠٤]، بل إن السفير السعودي في الكويت وصف ذلك البلد في تقرير سري إلى حكومته عام ١٩٦٦ بأنه طريق مصر إلى الخليج، وشرح كيف أن سفارة الجمهورية العربية المتحدة في الكويت تعمل على نشر الدعوة اليسارية الاشتراكية بأساليب متنوعة وتكتيك ماركسي لإيجاد جيل يتفق مع مخططاتها التي جعلت الخليج العربي مداها الحيوي بعد الفشل في اليمن، حتى تتخلص من الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعانيه نتيجة عجزها عن إصلاح ميزانها التجاري[٢٠٥].

---

(٢٠٤) حازم السامرائي، **الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود** (لندن: دار الحكمة، [د. ت.])، ص ١٢١.

(٢٠٥) [FO 371/185396], February 1966, in: A. L. P. Burdett, ed., [*Records of Kuwait, 1966-1971*, 6 vols. ([Great Britain]: Archive Editions, 2003)], vol. 1: *1966*, pp. 174-178.

تقرير من وكيل وزارة الخارجية السعودي عمر السقاف إلى جلالة الملك فيصل في شباط/ فبراير ١٩٦٦.

وفي نهاية عام ١٩٦٨ عاد الملك فيصل، مقوّماً الوضع الشيوعي واليساري في الخليج والمنطقة عامة، إلى الحاكم وليم سكرانتون (Governor William Scranton) مبعوث الرئيس نيكسون، لجمع الحقائق (Fact-finding Tour)[٢٠٦] بعد حرب حزيران/ يونيو، فتبينّ أن النشاط الشيوعي كان قد نشط حول الجزيرة العربية، وهو نشاط شيوعي سوفياتي وصيني أيضاً. فاليمن كانت تحت النفوذ السوفياتي، وحكام اليمن الجنوبي كانوا يساريي التوجه، كما أن أكثر اليساريين تطرفاً كانوا موجودين في سوريا. أما العراق، فكان أقل تأثراً بالشيوعية، وكان يمكن تدارك الوضع فيه، كما أن الملك فيصل كان لا يرتاح إلى البعثيين اليساريين. وفي مصر كان الملك فيصل يرى أن الشيوعية قوية، على الرغم من عدم رضا الكثير من المصريين. والوضع نفسه كان سارياً في الجزائر، إلا أن قلق الملك فيصل الأكبر كان حول الكويت التي كانت تفكر في شراء أسلحة روسية، كما كان يقلقه قابلية انتشار الحركات اليسارية في الكويت وبقية دول الخليج العربي[٢٠٧].

لم يكن الخوف من وصول الخطر الشيوعي هو مدخل الشاه الوحيد للتعاون مع دول المنطقة، فقد اقترح الشاه في عام ١٩٦٨ على لسان سفيره في واشنطن أنصاري (Ansary) تعاوناً نفطياً مشتركاً بين السعودية والكويت وإيران. كما فكّر في إقامة قوة جوية بحرية تمارس أعمال الدورية لحماية الخليج بعد خروج البريطانيين، على أن تتكون من إمارات الخليج وإيران، وأن تتحمل الدول الأعضاء مصاريف هذه القوة، شرط ألا تتعدى ما صرفه البريطانيون في عام ١٩٦٨، وقد حدّد بمبلغ ١٤ مليون جنيه استرليني سنوياً[٢٠٨].

ولما لم يتجاوب الملك فيصل مع هذه الدعوة، شرع الشاه في تنفيذها وحده، وأعلن قيامه بدور حامي الخليج من خلال إجراءات، منها: احتلال الجزر العربية، والتدخل في عُمان في الحرب ضدّ ثوار ظفار الماركسيين المدعومين من اليمن الجنوبي. وإن كان للسعودية دور أيضاً، فإنه لم يتعدّ المساعدات المالية، الا أن قوات الشاه وصلت إلى أكثر من ٣٠ ألف عسكري مدعومين بالطائرات، حتى انتهت الثورة عام ١٩٧٧. كما تدخل الشاه بوصفه قوة إقليمية في الصراع العراقي ـ الكردي، وعرض

(٢٠٦) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في السعودية إلى الوزارة الخارجية، جدة، بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ (1545Z) في: *Near East Region.*

(٢٠٧) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في السعودية إلى الوزارة الخارجية، جدة، بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ (1545Z) في: المصدر نفسه.

(٢٠٨) انظر البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في إيران، واشنطن، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

على الكويت المساعدة عام ١٩٧٣ عندما اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية في منطقة الصامتة[٢٠٩].

كانت السعودية وإيران في أوراق رجال الإدارة الأمريكية وجهين لعملة واحدة، فهما الدعامتان اللتان تقومان بتنفيذ السياسة الأمريكية بالوكالة في الخليج (War By Proxy). ومن تتبعنا لردة فعل كلتا الدولتين لهذه المهمة، نجد التناقض بين وجهي العملة، حتى نعتقد بأن الوجهين هما لعملتين مختلفتين ألصقت إحداهما بالأخرى قسراً. فقد كان الشاه هو الذي يدفع الأمريكيين لتعميده حارساً للخليج، وهو الذي أخذ يبالغ في حجم الخطر القومي العربي والسوفياتي على المنطقة، وهو الذي أخذ ـ بوصفه شرطي المنطقة ـ يكدس السلاح في إيران. وعلى النقيض من ذلك، مثلت السعودية الركيزة الثانية من نظرية الدعامتين من دون رغبة ملحة منها، ولم تتقبل السعودية مثل إيران أن تكون شرطياً بملابس أمريكية في الخليج. ولعل ذلك يعود في المقام الأول إلى ما تمثله السعودية من ثقل في ميزان العلاقات الإسلامية، والعربية ـ العربية، والعلاقات الخليجية الداخلية، من دون الحاجة إلى تزكية أو تكليف أمريكي حتى تقوم بفرض السلام في المنطقة. فالسعودية كانت تشعر بأن هذا الأمر هو من الواجبات المنوطة بها[٢١٠]، لكنها كانت تريد أن تقوم به بأسلوبها وبناء على اقتناعها الذاتي. ونضيف أيضاً أنها كانت تودّ لو تمّ دعمها في جنوب البلاد ضد اليمنيين بدل الخليج.

كان من الصعب على السعودية القيام بدور الفتوة على ذوي القربى، لكنها ظلت نقطة غالية على المعسكر الغربي في خضم الحرب الباردة. فقد رفضت إعطاء الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في أراضيها غير تلك التي كانت محدودة جداً في الظهران، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، فقطعت الإمدادات النفطية في أثناء حرب عام ١٩٧٣. وعلى النقيض مما فعل الشاه، كان الغرب هو الذي يهوّل من حجم الخطر المحدق بالسعودية، متذرعاً مرة بالجغرافيا، ومرة بالتاريخ. أما بالنسبة إلى الجغرافيا، فقد كان الغرب يرى أن محاور الخطر الأربعة[٢١١] خلال الحرب الباردة تأتي من دول المواجهة ضد إسرائيل. نعم، كان الرئيس الأمريكي نيكسون يرى دول المواجهة خطراً على السعودية، وليس على إسرائيل، وعليها أن تتبع النصح الغربي في هذا الأمر، لأن الفلسطينيين منذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانوا عامل عدم استقرار للبنان

---

(٢٠٩) الأعظمي، **العلاقات السعودية الأمريكية**، ص ١٥٢.

(٢١٠) السامرائي، **الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود**، ص ١٢٠.

(٢١١) Nixon, *The Real War*, p. 94.

والأردن. وبما أنهم موجودون في السعودية أيضاً، فقد يقع الدور على السعودية لتوقع مصير مماثل للدول السابق ذكرها. وفي هذا الاتجاه أيضاً كان على السعوديين توقع الخطر من مصر وسوريا، لتطرف أنظمة الحكم الراديكالية فيهما، وهذا هو **محور الخطر الأول**.

أما **محور الخطر الثاني**، فهو من الخليج العربي، حيث توجد إيران والعراق وبعض الإمارات الصغيرة. ففي العراق زاد تكديس الأسلحة الشرقية بدرجة تنذر بخطر الطموح في لعب دور خليجي أكبر، وفي إيران اعتبر اهتزاز عرش الشاه جرس إنذار للسعوديين، أما الخطر المتوقع من دول الخليج الأخرى فكان يتمثل في التركيبة السكانية غير المتجانسة. ففي الكويت كان الكويتيون يمثلون نصف عدد السكان البالغ مليوناً واحداً في أواخر السبعينيات، ويمثل الفلسطينيون ربع السكان. وفي قطر والإمارات كان عدد المواطنين يعادل ربع عدد السكان.

وكان القرن الأفريقي يمثل **محور الخطر الثالث** على السعودية، ففي الجانب الآخر من البحر الأحمر قامت قوات منغيستو هيلا ماريام (Mangesto Hella Miriam) في إثيوبيا بخوض حربين في وقت واحد. ويعود الفضل للسوفيات الذين زوّدوا هذا الماركسي بكل ما يحتاج إليه من تدريب وعتاد، ليحاول استعادة إقليم إريتريا الثائر دوماً، والمطالب بالاستقلال منذ أيام هيلاسيلاسي. وهذا الإقليم مهم لإثيوبيا وخطر على السعودية في الوقت نفسه، لأن فيه موانئ مهمة على البحر الأحمر هي منفذ إثيوبيا الوحيد، وهي نقطة وصول السفن السوفياتية أيضاً. لقد توجهت السفن الحربية السوفياتية من عدن لقصف ميناءي «مصوّع» و«بربرة» الإريتريين، وقد عرّض وجود السفن الحربية السوفياتية خط النفط الملاحي القادم من الخليج إلى السويس للخطر. كما كانت إثيوبيا تشنّ بالسلاح السوفياتي والجنود الكوبيين حرب أوغادين الانفصالية مع الصوماليين الذين يدعمهم السعوديون بالسلاح، وكلتا الحربين كانت تهدف إلى وصول إثيوبيا إلى البحر لتكون وجهاً لوجه مع السعودية.

أما **محور الخطر الرابع** على السعودية، فقد كان متأتياً من عُمان واليمن بشطريه الشمالي والجنوبي. فاليمن الجنوبي بنظامه اليساري، وبمستشاريه السوفيات والكوبيين والألمان الشرقيين، كان ذراعاً شيوعية في جيب الجزيرة العربية، حيث تستنزف الحرب التي يخوضها اليمن الجنوبي أموال عُمان واليمن الشمالي بين حين وآخر. أما خطر اليمن الشمالي على السعودية ـ على الرغم من أن اليمنيين موالون للغرب ـ فيتمثل في العمال اليمنيين في السعودية البالغ عددهم مليون عامل. كما يرى الغرب أن الوحدة بين اليمنين ستجعلهما دولة يسارية واحدة، ولا سيما أن الشمال أخذ يشتري الكثير من الأسلحة السوفياتية مؤخراً، كما أن اليمن الجنوبي يمثل خطراً على

عُمان، لأنه يدعم الثوار اليساريين في ظفار، وهم إن نجحوا في تمردهم، فسيكونون مصدر عدم استقرار، ليس للسعودية فقط، بل للخليج كله[٢١٢].

في هذا السياق من التهويل ـ كما نعتقد ـ يقول هنري كيسنجر في أواخر عام ١٩٧٨: إن المشاهد لما يحدث من تدخل سوفياتي في أفغانستان وعدن وإثيوبيا وأنغولا يلاحظ عند رسمه خطوطاً بين هذه المراكز أنها جميعاً تمر بالسعودية، وإيران، والإمارات العربية المتحدة، ومضيق هرمز[٢١٣].

٨ ـ أثر الانسحاب البريطاني من جنوب الجزيرة العربية في أمن الخليج (عام ١٩٦٧)

لم تأت ستينيات القرن العشرين إلا والغرب قد تشابكت مصالحه في الشرق الأوسط، ليس فقط المصالح النفطية، لكن أيضاً المصالح السياسية والعسكرية والتجارية والثقافية، لذا كانت بريطانيا والولايات المتحدة على اتصال لتدارس شؤون منطقة الخليج العربي. ففي الاجتماع الذي عقد في واشنطن في ٢٩-٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤[٢١٤] بين السير جيفري هاريسون (Sir Geoffrey Harrison) وكيل وزارة الخارجية البريطانية، وجون جيرنغان (John D. Jernegan) من إدارة الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية، عن موضوع الخليج والجزيرة العربية، نجد أن البريطانيين كان لهم وجود أضعف من الأمريكيين في السعودية، وكانوا يخططون مثلاً ليكون لهم وجود في المنطقة الشرقية على الخليج العربي. ويلخص هاريسون موقف البريطانيين في تلك الفترة في الخليج على أنه لتحقيق هدفين: **الأول** هو تحقيق التزامات بريطانيا السياسية والعسكرية تجاه الدول التي لما تستقل بعد، و**الثاني** حماية الكويت التي استقلت منذ سنوات. وهذه الالتزامات يتم تحقيقها من الوجود في عدن، حيث يوجد ١٤ ألف عسكري بريطاني. ويقول السير جيفري هاريسون: إذا خرج البريطانيون من دون أن يهيئوا خلفهم تنظيمات أمنية معينة، فسوف تحلّ الفوضى من خلال دخول خطرين إلى دول الخليج: **الأول** هو وقوع إمارات الخليج ضحية للتأثير السوفياتي أو للتأثير السعودي. و**ثاني** الخطرين هو تهديد وصول النفط إلى الغرب. ويستمر السير هاريسون مفسراً سبب عَدِّهِ السعودية خطراً على الخليج قائلاً: إن السعوديين يعملون حالياً إلى جانب الثوار العُمانيين ضد السلطان سعيد،

(٢١٢) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٢١٣) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢١٤) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في: *Near East Region*.

ومعروف أن لبريطانيا مصالح معه، لأنها تستخدم تسهيلات عسكرية وبحرية في صلالة ومصيرة، وأيضاً ليس من مصلحة أحد أن يكون كل النفط في يد دولة واحدة تتحكم في الأسعار. ثم يبدأ في تعداد الأخطار المحيطة بالخليج، فيذكر موقف بريطانيا من استقلال الكويت، وأن العراق قد زال خطره بزوال قاسم، كما أن جمال عبد الناصر لن يسمح للعراق باحتلال الكويت: إن لناصر نفوذاً قوياً في الكويت، لكن علاقاته مع الحكومة الكويتية قوية ومتينة. ثم يتحدث عن الخلاف البريطاني ـ السعودي حول البريمي، وكيف تقف بريطانيا بحزم في هذا الموضوع[٢١٥].

وفي الاجتماع الذي عقد في ٤ شباط/ فبراير ١٩٦٦ بين البريطانيين والأمريكان، نجد أن المحادثات بين رجال وزارة الخارجية في كلا البلدين قد حدّدت أن الانسحاب من عدن يعني بالضرورة التوسع في التسهيلات العسكرية في مطاري الشارقة والبحرين، كما أن الانسحاب من عدن يجعل السعوديين وحدهم في مواجهة عبد الناصر والثوار الجمهوريين، وأن على بريطانيا أن تعيد صياغة تعهدها مع الكويت في مجال الدفاع عنها، وتتمثل المشكلة في صعوبة حشر ١١ ألف جندي بريطاني في البحرين والشارقة لأسباب سياسية ومالية[٢١٦]. والحل هو أن يكون التزام بريطانيا مع الكويت في مجال تقديم الدعم العسكري الجوي فقط في حال حاجة الكويت لذلك. وقد قامت بريطانيا في عام ١٩٦٦ بإرسال ٦٠٠ جندي من عدن إلى البحرين، وألفي جندي إلى الشارقة، كما قامت ببناء مهجع يتسع لكتيبة كاملة في الشارقة. ولا شك في أن بريطانيا كانت ترمي من إعادة انتشار قواتها في الخليج حين الخروج من عدن إلى عدم إظهار أي نوع من الضعف في الموقف البريطاني في الخليج، كما قامت بطمأنة الشاه إلى أن سرب المقاتلات البريطانية لأغراض التدخل السريع سيظل مرابطاً في قبرص لدعم القوات الموجودة في الخليج. ويذكر البريطانيون أن الفرح الذي أظهره الشاه حيال هذه الخطة لا يتوقعون أن يجدوا مثله لدى الملك فيصل بن عبد العزيز الذي عليهم إبلاغه بخططهم أيضاً[٢١٧].

كان من نتائج إعلان الانسحاب البريطاني من عدن أواخر عام ١٩٦٧ تتابع انفجارات الهلع في دول الخليج العربي. وكانت البحرين في عين العاصفة، فقد كان هناك الشاه ومطالبته بضمها إلى إيران، وهناك النشاط القومي الناصري الواسع، وهناك

(٢١٥) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(٢١٦) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٦٦في: المصدر نفسه.

(٢١٧) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٦٦ في: المصدر نفسه.

الحركات اليسارية الأكثر تنظيماً في المنطقة. وكان لا بد لرجال الحكم في البحرين من التحرك، ولا بد من البحث عن توازنات دولية تحفظ كيانهم مستقلاً. يقول الشيخ خليفة ابن سلمان آل خليفة وزير مالية البحرين وشقيق الحاكم[٢١٨] في أثناء زيارته إلى واشنطن في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، حين قابل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى السفير ريموند هير (Ambassador Raymond A. Hare): إن البحرين ودول الخليج تشعر بالقلق من انسحاب بريطانيا من عدن، بفعل ضغط عبد الناصر في الوقت الذي يستعد فيه للهيمنة على الجزيرة العربية، ثم الخليج العربي بعد ذلك. لقد تعهدت بريطانيا بحفظ أمن الخليج، لكن الضغوط من عبد الناصر والضغوط الاقتصادية ستخرج البريطانيين في النهاية. صحيح أن السعوديين لن يترددوا في تقديم العون لنا، لكن السعوديين مرتبطون بالدفاع عن أنفسهم أولاً، ولا تسمح لهم قدراتهم الحالية بالالتزام بشيء آخر حالياً. ويرى الشيخ خليفة أن على الولايات المتحدة أن تتولى أمر الدفاع عن المنطقة، وأن يتم تنسيق مبكر حول هذا الموضوع مع البريطانيين قبل خروجهم.

لقد كانت كلمات الشيخ خليفة واضحة وضوح الشمس، لكن الأمريكيين كانوا لا يملكون حتى ذلك الوقت ـ كما نعتقد ـ سياسة واضحة تجاه الخليج، وما سوف يحيط به من جراء انسحاب بريطانيا من مواقعها القديمة. ولا بد من أن نشير إلى أن البحرين كانت مركز قيادة الشرق الأوسط البحرية (Naval Middle East Force)، ولم يكن هذا ليغيّر من الوضع شيئاً، فلم يكن هناك سياسة واضحة، بل إجراءات مضادة كردة فعل لأحداث مختلفة في المنطقة. فقد قامت وزارة الخارجية الأمريكية، في أثناء بحثها عن إجراء معقول للورقة التي تركها الشيخ خليفة متضمنة الخطوط العريضة لهموم المنطقة من وجهة نظر البحرين، بإرسالها إلى السفارة البريطانية طلباً للتعليق عليها[٢١٩].

كانت مصر حتى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ هي التهديد الأول للغرب في منطقة الخليج العربي، كما يقول تقدير لأوضاع الخليج أعدّه ريتشارد هلمز (Richard Helms) رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية، ولا سيما أن خروج البريطانيين المزمع من عدن يعدّ إنجازاً لصالح عبد الناصر. وفي الخليج يقف مناهضاً

(٢١٨) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى القنصل العام في السعودية (CA-3933)، واشنطن، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦ في: المصدر نفسه.

(٢١٩) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى القنصل العام في السعودية (CA-3933)، واشنطن، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦ في: المصدر نفسه.

لعبد الناصر وبقوة كلٌّ من الشاه وفيصل، وبقدر أقل الكويت التي تحاول حفظ أمنها من خلال تبنّي سياسة أمنية مستقلة عن الجميع، عمادها الحيادية، وتقديم المساعدات للدول العربية المحتاجة. أما قطر وإمارات الساحل المهادن، فيتوقع التقرير أن تنتهج سياسة مماثلة لسياسة الكويت بعد الانسحاب البريطاني، والبقية سوف تنشد الدعم السعودي لحفظ أمنها. كما توقع التقرير أن تكون الأوضاع الخليجية في أسوإ صورها في البحرين بعد الانسحاب البريطاني، كما يذهب إلى حذر سوفياتي شديد من الدخول في صراع مفتوح مع الغرب على المنطقة، هذا إلى جانب ما يفيده التقرير من أن التغيير في أوضاع المنطقة حاصل لا مفرّ منه. ولعل من أهم التغييرات التي لا يرغب الغرب فيها مطالبة دول الخليج الشركات النفطية بمردود أكبر من الأرباح التي تعطى لدول المنطقة حالياً، لأن تراجع أرباح الشركات فيها ـ كما ترى الاستخبارات الأمريكية ـ قد يحدث هزّة في أسواق النفط، لكنه لن يوقف تدفقه إلى الغرب[٢٢٠].

كانت مياه الخليج العربي في أواخر الستينيات هادئة، لذا مرّ تقرير الاستخبارات الأمريكية مرور سفينة غوص عربية لا تثير من الأمواج أو التيارات شيئاً يذكر. ومن دون سابق إنذار هبّت عاصفة حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعجلت بريطانيا من قرار انسحابها من عدن إلى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وأصبح للتقرير معنى آخر، وتوالت تقارير المكاتب الأمريكية في الخليج العربي، منها[٢٢١] أن الإدارة الأمريكية قد أخذت على عاتقها التوسع في نشاطاتها في المنطقة في الأوجه الاقتصادية والثقافية كافة وفي غيرها، ومن ذلك دعم قرض بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي (Export-Import Bank) لشركة النفط الكويتية بمبلغ ٥٠ مليون دولار لإقامة مصفاة نفط. كما تقوم حكومة الولايات المتحدة بالتحضير لرفع مستوى التعاون مع الجنوب العربي إلى سفارة بدل القنصلية الحالية في عدن، كما تمّ اقتراح زيادة الوجود العسكري الأمريكي من مدمرتين إلى أربع مدمرات في الخليج. ونجد إشارة مبكرة جداً إلى ضرورة إنشاء قوات تدخل تحت اسم قدرات عسكرية تحت الطلب (On Call)، ولا يتردد الشاه في إعلان عدم فهمه لتخبط البريطانيين الذين ينوون دمج اليمنين قبل خروجهم من عدن، لأنه يرى في ذلك تسليم جنوب الجزيرة لعبد الناصر، أو لنظام يساري آخر. إن الفراغ في جنوب الجزيرة حاصل لا محالة، إلا أن إيران ـ كما يرى الشاه ـ لا تودّ فرض هيمنتها على تلك المناطق، على

(٢٢٠) «National Intelligence Estimate, NIE 30-1-67, Washington, May 18, 1967,» in: Ibid.

(٢٢١) انظر مذكرة المدير الإقليمي بروير (Brewer) للسعودية، والكويت، واليمن، وعدن موجهة إلى مدير الشؤون الإقليمية سوبر (Sober)، مكتب الشرق الأدنى وجنوب آسيا، واشنطن، بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ في: المصدر نفسه.

الرغم من ارتباطها بأمن الخليج، ويقرّ بأنه سوف يفشل إن فعل ذلك، ويرى أن السعودية ـ كما كان يتحدث للسفير الأمريكي ماير (Meyer) في طهران ـ[٢٢٢] هي التي يناسبها لعب دور المهيمن على جنوب الجزيرة العربية. كما يرى السفير أن الشاه يعتبر الفكرة القادمة من الكويت لإقامة ائتلاف اقتصادي بين دول المنطقة من دون إيران نوعاً من الدسيسة، والأجدى هو إقامة بنك تنمية لدول المنطقة.

ولم نفهم سبب تشكيك الشاه في الفكرة الكويتية، لكن اقتراحه بأن تكون للسعودية هيمنة على الجنوب العربي بعد خروج البريطانيين لم يكن إلا رمية ماهرة يصيب بها عصفورين بحجر واحد، فسوف تكفيه السعودية شرّ من يعيق وصول النفط من هرمز إلى باب المندب، ومن باب المندب إلى قناة السويس، وفي الوقت نفسه يعقل رجل السعوديين في الجنوب ومشاكله، حتى يهيمن هو على الخليج العربي. وفي السياق نفسه، أعلن الملك فيصل أن خروج البريطانيين من عدن مبكرٌ على التاريخ الذي حدّدوه، ولا يمكن أن يفسر من قبل حكام الخليج إلا أن ما حلّ بمشيخات الجنوب العربي من إلغاء تام سيحلّ بهم، كما سوف ترحل بريطانيا مدفوعة بمصالحها عندما تقرر هي، ولن تنتظر حتى تستعد إمارات الخليج العربي لمواجهة مستقبلها[٢٢٣].

٩ ـ التداعيات الأمنية والاستراتيجية للقرار البريطاني بالانسحاب من الخليج (عام ١٩٦٨)

أ ـ أسباب الانسحاب

لم ينسحب البريطانيون من الخليج العربي تحت وطأة مقاومة حركات تحرر أو نتيجة الضغط الشعبي، لكن لأسباب اجتمعت، وجعلت الحكومة البريطانية تتخذ قرار الانسحاب. ونجزم بالعقلانية البريطانية في التعامل مع المشكلات الكبرى التي كانت تواجه ذلك البلد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وربما كان القرار العقلاني فراراً من المصير الفرنسي في فيتنام والجزائر، فقد كان استسلام الجيش الفرنسي في الخمسينيات بقيادة «نافار» في «ديان بيان فو» الفيتنامية إهانة لدولة كبرى أمام جيش حمل سلاحه على الدراجات الهوائية، ثم كان الخروج الكبير من الجزائر في الستينيات.

---

(٢٢٢) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ (0830Z) في: المصدر نفسه.

(٢٢٣) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في السعودية إلى وزارة الخارجية، جدة، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ (1130Z) في: المصدر نفسه.

وقد فقدت بريطانيا الهند بعد استقلالها في عام ١٩٤٨، ولم يعد للطرق إليها قيمة لبريطانيا، كما كانت في السابق. كما تولّت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمر كفالة الشاه من التهديدات الروسية، منذ أن أخرجت روسيا من شمال إيران في الأربعينيات، وكفلته ضد أخطار محمد مصدق الداخلية في الخمسينيات. كما فقدت بريطانيا نوري السعيد حليفها المميز بعد الثورة الدموية التي قادها قاسم في العراق عام ١٩٥٨، وحصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١، وانسحبت قوات صاحبة الجلالة من عدن عام ١٩٦٧، فماذا بقي لها في الخليج؟

ذكرنا سابقاً أن بريطانيا وجدت نفسها في دور شركة الحراسة للمنشآت النفطية الأمريكية بعد أن خسرت الكثير من حقوق الاستثمار في مجال النفط قبل عقدين من الزمن، وكان الضغط هائلاً على الخزانة البريطانية، ما أظهر نقصاً جسيماً في ميزان المدفوعات. وكان لا بد من تقليل التزامات الحكومة العسكرية في ما وراء البحار، وكان هذا هو الحل الوحيد أمام الحكومة العمالية لتعويض النقص في قيمة الجنيه الاسترليني الذي تعرض للانخفاض عام ١٩٦٧. ولم تكن الحكومة العمالية بغافلة عن أن الأموال التي سيتم توفيرها من هذا البند ستضمن نجاحهم في الانتخابات القادمة من قبل المواطنين البريطانيين الذين سيسرّون بنهج الحكومة في تحويل هذه الأموال إلى ميزانية المساعدات الاجتماعية.

إلا أن الكثير من الباحثين يعدّون إخفاق البريطانيين في مغامرة السويس عام ١٩٥٦ سبباً رئيسياً لولادة سياسة الانسحاب من شرق السويس، وتسليم بريطانيا أمن المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية. لكننا نجد ما نطمئن إليه(٢٢٤) من أن الالتزامات المالية في الدرجة الأولى هي التي ولدت ذلك القرار. لقد طال الحوار الورقي بين لندن والخليج عام ١٩٦٢ في برقيات يشتكي فيها العسكريون من خطورة توقف خططهم التي هي تنفيذ للالتزامات الأمنية البريطانية في المنطقة. فبسبب ضربات سكين التقشف الاقتصادي قامت مشكلة في البحرين، تمثلت في عدم القدرة على توفير المأوى للحامية البريطانية القادمة من كينيا، بل إن البريطانيين في البحرين وصلوا إلى اقتناع بأن حكومتهم لن تكون قادرة على شراء الأرض اللازمة لبناء مستشفى ومدرسة للقوات البريطانية هناك، ولم يعد من سبيل إلا أن تطلبها من الحاكم مجاناً. أما المشكلة الأخرى، فهي كيفية الاستمرار في تنفيذ خطة مساعدة

---

(٢٢٤) [DEFE 5/125], 20 January 1962, in: Burdett, ed., *Records of Bahrain, 1961-1965* (1962), p. 332.

برقية رقم (B1193/26G) الموجهة من ووتر وترفيلد (J. P. Waterfield) حول الاستراتيجية في الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢.

الكويت عند الحاجة، وهي المسماة «نوبة الغضب» (Tantrum)(٢٢٥)، وهذه الخطة خاصة، إن فشلت، ستجعل كل استراتيجية بريطانيا في الشرق الأوسط والخليج العربي موضع سؤال.

ويبدو أن هذه الخطة خاصة كانت مدخلاً هاجمت منه صحيفة **التايمز** *(The Times)*(٢٢٦) الالتزامات البريطانية في الخليج في عام ١٩٦٥، إذ يقلل العسكريون من أثر الهجوم الصحافي، ويقولون إن الوجود البريطاني محدود في الكويت، ولا يتعدى ٢٣ دبابة «سنتوريون» مخزنة للضرورة. أما ما شوهد متحركاً في الكويت، فليس إلا ٢٤ دبابة «سنتوريون» أخرى، تملكها الكويت وتستعملها، لقد كان الانسحاب معركة في الصحف بين وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تريده، ووزارة الدفاع التي كانت ضده.

ويعتبر سلاح المظليين في جيوش العالم من قوات الصفوة، لأن أفراده يمتلكون قدرات على تحقيق الأهداف العسكرية بدرجة أضمن وأسرع من سواهم، ولا يصل منتسبوه إلى هذه القدرات إلا بعد تمارين وتجهيزات عسكرية غالية التكاليف. ويبدو أن البريطانيين قد قرروا منذ عام ١٩٦٥(٢٢٧) عدم الاستمرار في إبقاء كتيبة مظليين بريطانية في البحرين لغرض التدخل السريع، والاستعاضة عنها بكتيبة مشاة أقل تكلفة، لأنها ليست قوة نخبوية. وهذا القرار ـ كما نعتقد ـ كان تفريطاً في معنى الوجود البريطاني، وتحويله إلى وجود شكلي منذ عام ١٩٦٥ بسبب المشكلة الاقتصادية.

ثم دخل البريطانيون في سجال طويل مع البحرين، فقد طلبت حكومة البحرين نتيجة أزمة اقتصادية تمر بها في حزيران/ يونيو ١٩٦٤ المساعدة المالية من بريطانيا، إلا أن البريطانيين لم يقدموا إلا مقترحات برفع الضرائب، وخفض الجمارك على بعض البضائع، حتى يعاد تصديرها، وسوى ذلك من النصائح، بالإضافة إلى مبلغ مقطوع هو ٢٥٠ ألف جنيه. فما كان من الحاكم إلا رفض المبلغ، والتقدم بطلب لفتح المناقشات حول دفع إيجارات للأرض التي تستغلها بريطانيا

---

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(٢٢٦) [FO 371/179800], 15 October 1965, in: Ibid., p.88,

برقية رقم (BB1192/18) موجهة من واير (M. S. Weir) في لندن إلىماينرد (Maynard) في بغداد بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥.

(٢٢٧) [FO 371/179800], 16 September 1965, in: Ibid., p. 89,

من جاكسون (G. N. Jackson) في الكويت إلى واير (M. S. Weir) في لندن بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥.

لقواتها ومصالحها العسكرية في البحرين. وكانت حجة البحرين في ذلك هو الضغط الشعبي، والدعاية المضادة لبريطانيا في الوطن العربي، وهي تقول بتمتع بريطانيا بالتسهيلات في البحرين مجاناً. وقد طالبت البحرين بإيجار سنوي من خلال عقد مدته ١٥ عاماً لكل ميناء ومعسكر تستخدمه بريطانيا في الجفير وميناء سلمان والمحرق وغيرها، وقد طرحت مبالغ لهذه الإيجارات بين مليون جنيه لها مجتمعة كسعر تفاوضي، و٥٠ ألف جنيه لكل واحد على حدة. ولم نجد ما وصلت إليه المفاوضات من سعر، لكن السعر على كل حال هو ما جعل البريطانيين يعجلون بحزم حقائبهم وترك الخليج كله(٢٢٨).

وقد سبق قرار الانسحاب البريطاني مشاورات بريطانية خليجية لم يكن موضوعها الانسحاب من عدمه، بل موعد الانسحاب. فقد زار وزير الخارجية البريطاني غورونوي روبرتس (Sir Goronwy-Roberts) في مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ كلاً من إيران والسعودية والبحرين والكويت وأبوظبي، وعاد ليعلن أن الانسحاب سيكون بعد أربع سنوات، لكنه لم يحصل من الحكومة البريطانية إلا على ثلاث سنوات فقط، ليكون الانسحاب في نهاية عام ١٩٧١(٢٢٩).

لكن الأمور الانتخابية لم تجر كما خطط لها حزب العمال، فقد نجح المحافظون عام١٩٧٠، وكانوا معارضين لموعد الانسحاب من الخليج، ويرون تأخيره حتى تستقر الأمور في المنطقة على الأقل. لذا قام وزير خارجيتهم دوغلاس هوم (Sir Alec Douglas-Home) باستدعاء وليم لوك (Sir William Luce) من تقاعده، وكلفه كمبعوث خاص بشدّ الرحال إلى الخليج، محاولاً إقناع دول المنطقة الفاعلة على الأقل بتأجيل موعد الانسحاب. فزار إيران والسعودية والبحرين والكويت والإمارات العربية، وكانت الآراء التي جمعها المبعوث الخاص في ما بين الفترة من ٢٧ تموز/ يوليو١٩٧٠ إلى آذار/ مارس ١٩٧١، ضد رغبة حكومة المحافظين، ورأت هذه الإمارات التي زارها المبعوث أن الانسحاب ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، لأن وجود البريطانيين، وعدم حصول بعض الإمارات على استقلالها، يعيق تطورها السياسي وخططها التنموية(٢٣٠).

---

(٢٢٨) [FO 371/179800], 8 September 1965, in: Burdett, ed., *Records of Bahrain, 1961-1965* (1965), pp. 114-115,

تقريرصادر عن واير (M.S.Weir) من القسم العربي في لندن بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥.

(٢٢٩) Hussein Sirriyeh, *US Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal* (London: Ithaca, 1984), p. 5.

(٢٣٠) المصدر نفسه، ص ٦.

ولم تتردّد بعض الإمارات العربية في طرح وجهة نظر معارضة لرأي الأغلبية، فقد كان هناك من يرى أن الوجود البريطاني فرض نوعاً من الأمن، سوف يفتقد لا محالة عند انسحاب البريطانيين، ومن تلك الإمارات التي كانت واضحة في هذا التوجه إمارة دبي التي طالبت ببقاء البريطانيين إلى ما بعد عام ١٩٧١، بل إن هناك من كان يرى المشاركة في دفع تكاليف بقاء الحماية البريطانية، ثم كان القرار نهائياً في آذار/ مارس ١٩٧١، وينصّ على أن آخر يوم في هذا العام سيكون آخر يوم لبريطانيا في الخليج العربي[٢٣١].

ويرى البعض أن مستقبل الخليج بعد خروج البريطانيين كان ينظر إليه من منظارين مختلفين[٢٣٢]: أحدهما متفائل، أما الآخر فرسم صورة مظلمة للأمن في المنطقة. وكان المتشائمون يرون أن الأخطار على أمن الخليج سوف تحل لا محالة بعد خروج البريطانيين، وهم أهم عناصر الأمن في المنطقة. أما أهم عناصر عدم الاستقرار فهي الصراعات القبلية والداخلية في المنطقة، بالإضافة إلى الصراعات العربية ـ الفارسية، وإذا تأججت هذه الصراعات نتيجة غياب بريطانيا فسوف يحدث فراغ أمني كبير، بسبب غياب البديل، وستتبعه فوضى عارمة ستؤدي إلى توقف عمليات إنتاج النفط، وبالتالي تصديره إلى الغرب، وتوقف عمليات إنتاج النفط معناه توقف الدخل المالي الكبير لهذه الإمارات، وإذا حلّ الفقر والبؤس تنشط كالعادة الخلايا الشيوعية لتجهّز المسرح لدخول الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة.

ونشير هنا إلى أن المنطقة شهدت حركة يغلب عليها الطابع الثوري اليساري، وزاد نشاط تلك الحركة في أواخر الستينيات تحت اسم «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي»، وقد تأسست في عام ١٩٦٨، ونشطت في أوائل السبعينيات، واتحدت مع الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي. كما كان من المخاوف المطروحة آنذاك الخوف من عدم الرضا الشعبي على الحكام، والخوف من اتساع هجرة العمال الأجانب إلى المنطقة بطرق شرعية وغير شرعية، من إيران خاصة، والخوف من تهريب الأسلحة عبر البحر الواسع، حيث كانت قوات خفر السواحل ضعيفة أو غير موجودة أصلاً حين خروج البريطانيين. ثم ظهر أكبر مؤشر يؤكد مخاوف المتشائمين، وهو خروج البريطانيين من عدن، حيث تمّ محو مشيخات مستقلة كاملة كانت ذات يوم كيانات سياسية ذات أعلام وجيوش، بل ذات طوابع بريد وجمارك وغيرها من مظاهر الاستقلال.

---

(٢٣١) المصدر نفسه، ص ٧.

(٢٣٢) شهاب، **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي**، ص ٤٤ ـ ٤٥.

ويرى أهل الصورة المشرقة للخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني أن بريطانيا كانت هي سبب الخلافات القبلية والداخلية بين الحكام. فقد كانت مترددة أحياناً، ومغذية للفرقاء في أحيان كثيرة، فلم تكن القوات البريطانية فاعلة في قتل حركة مصدق، وهي في المهد عام ١٩٥١ في إيران، كما لم تستطع منع اشتعال الانتفاضة المسلحة في عُمان عام ١٩٦٥، ولا حركة الإضراب والتظاهرات العمالية التي استمرت ثلاثة أشهر في البحرين في العام نفسه ضد شركة النفط البحرينية، كما لم تؤثر بريطانيا بوجودها في الخليج في توقف النفط السعودي خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ ولا عام ١٩٦٧، وكان وجودها ـ هي الدولة الاستعمارية الأولى في العالم ـ ذريعة للحركات اليسارية، والقومية، والوطنية، والدينية التي ترفع شعار محاربة الاستعمار، والكفار، والرأسماليين، وغير ذلك من الأوصاف التي كانت توصف بها بريطانيا.

كما أن خروج البريطانيين هو الذي حدّ من اندفاع الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة، حيث لا غريم للسوفيات يتحكم بالمنطقة ضد مصالحهم بعد خروج البريطانيين، مع أن الولايات المتحدة قد قامت بعدة إجراءات في إيران والسعودية لخفض حدّة التهديد السوفياتي، والتنافس مع الأمريكيين على المنطقة، وهما أصلاً موجودان قبل أن تظهر بريطانيا نياتها في الانسحاب.

كانت كلمة «فراغ» صفة ملازمة للخليج في مفكرات السياسيين الغربيين عند الإعلان عن انسحاب بريطانيا، وكان الأمريكيون على رأس من تبنّى هذا المصطلح. ونستطيع أن نتعرّف على ردّة الفعل الأمريكية من جراء إعلان بريطانيا الانسحاب من خلال الاطلاع على محضر اجتماع الاستخبارات الأمريكية مع وزارة الخارجية في شباط/ فبراير ١٩٦٨، إذ يقول رئيس منطقة الخليج في الاستخبارات المركزية (CIA) عن محاولة السوفيات بسط نفوذهم على المنطقة: لكن المستقبل في السنوات القادمة سيحدّده التطور الحادث في بلدان المنطقة نفسها. ويرى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تلعب دور البديل لبريطانيا، بل من الأفضل أن تكون سياستنا هي تشجيع بريطانيا على ربط نفسها ببلدان المنطقة أطول مدة ممكنة، بما في ذلك تزويد أهلها بالسلاح، وتشجيع إيران والسعودية على تلافي خلافاتهما حول خط منتصف الخليج، وتشجيع التعاون السياسي والاقتصادي بين دول الخليج، والحيلولة دون جنوح دول الخليج إلى سباق التسلح[٢٣٣].

---

(٢٣٣) «Record of Meeting, IRG/NEA 68-8, Washington, February 1, 1968,» in: *Near East Region*.

ب ـ الإجراءات العملياتية والوقائية البريطانية عشية الانسحاب من الخليج

(١) الترتيبات السياسية والعسكرية في الخليج

قبل التعرض إلى ما قامت به بريطانيا من إجراءات لتدعيم أمن المنطقة قبل انسحابها، يجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الإجراءات هي حفظ لأمن بريطانيا بالدرجة الأولى قبل أن تكون وفاء لدول الخليج، لأن الحرب الباردة كانت في عنفوانها في ذلك الوقت، بل إن الاتحاد السوفياتي كان نشيطاً جداً، ومتفوقاً على الغرب في الشرق الأوسط، وبريطانيا كانت أحد رموز التحالف الغربي، وكان يهمها استقرار المنطقة، واستمرار تدفق النفط إلى الصناعة الغربية، لذا حاولت قبل أن تخرج تحييد الأخطار الإقليمية والدولية.

ويعني اليوم الأخير لبريطانيا في الخليج سحب القوات البريطانية ومعداتها وتسليم المنشآت، ويشمل ذلك القوات البريطانية في البحرين والشارقة، والبالغ عددها بين ٦٠٠٠-٧٠٠٠ رجل[(٢٣٤)]. هذا من الجانب العسكري، أما من الجانب السياسي، فيعني إلغاء معاهدات الحماية التي وقعت بين عامي ١٨٨٠ و١٩١٦، واستبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون مع بريطانيا ترغب الدول المعنية في عقدها. فقد وقّعت مع البحرين معاهدة في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧١، ومع قطر في ١٣ أيلول/ سبتمبر، ومع الإمارات في ٢ كانون الأول/ ديسمبرمن العام نفسه. وكان لعُمان اتفاقات استثنائية مع بريطانيا في هذا المجال، فقد سمحت للبريطانيين ببقاء ٣٤٠٠ عسكري في جزيرة مصيرة، على أن يتكفل البريطانيون بتدريب الجيش العُماني. وقد استمر مفعول هذه الاتفاقية إلى عام ١٩٧٤، عندما غادرت القوات الجوية البريطانية قاعدة مصيرة وتسلمتها عُمان.

وقد ذكرنا أن بريطانيا حاولت قبل أن تخرج تحييد الأخطار الإقليمية التي كان يمثلها شاه إيران بتطلعاته التوسعية للهيمنة على المنطقة، وكانت البحرين ركن الزاوية في الخلافات الخليجية الإيرانية، لذا عملت بريطانيا على أن تصل الأطراف المتنازعة إلى حلّ في ١٤ أيار/ مايو ١٩٧٠ يقضي بتوقف مطالبة الشاه بالبحرين بعد استفتاء قامت به الأمم المتحدة برئاسة فيتوريو كيكارد (Vittorio Winspeare Guoiccarde)، وكان ثمن سحب الشاه لمطالبه في البحرين هو التغاضي البريطاني عن احتلاله جزيرة

---

(٢٣٤) انظر الورقة الخلفية التي حضرت في الوزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

أبو موسى التابعة للشارقة، وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لرأس الخيمة قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني. ويقول رشاد فرعون المقرب من الملك فيصل ابن عبدالعزيز: إن الملك كان يعلم منذ وقت طويل أن الشاه عازم على إسقاط دعواه في البحرين، لكن الخوف من الشارع الإيراني كان يجعله متردداً، ويمنعه من إعلان ذلك بصورة رسمية(٢٣٥).

كما حاولت بريطانيا قبل انسحابها جمع إمارات الخليج العربي في اتحاد فدرالي، وقد ضمّ المؤتمر الأول في دبي في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٨ تسعة شيوخ، اتفقوا على تكوين فدرالية للإمارات العربية، لكن الفكرة لم تنجح لظهور خلافات كبيرة حول نسبة التمثيل، ورئاسة الفدرالية، ومكان عاصمتها. وقد كان للسعودية والكويت ومصر والعراق جهود لحث الشيوخ على الاتحاد في منظومة سياسية، لكن هذه الجهود لم تثمر، وأعلنت البحرين استقلالها في آب/ أغسطس ١٩٧١، كما أعلنت قطر استقلالها في ٢ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، وفي شباط/ فبراير ١٩٧٢ تم إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة من إمارات أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة.

وكان من نتائج الانسحاب البريطاني من الخليج العربي الكثير من الإيجابيات، على الرغم من احتلال إيران الجزر الخليجية عشية خروج البريطانيين، ومن تلك الإيجابيات توصل حكام الخليج إلى حلّ قضايا الحدود المزمنة. وقد كان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة علاجاً فعالاً لحل الخلافات الحدودية بين إمارات الدولة نفسها، إلا أن الانسحاب أدى أيضاً إلى حلّ مشاكل معلقة بين أبو ظبي وقطر حول الجزر، وبين السعودية والإمارات وعُمان حول البريمي وغيرها من مشكلات الحدود الأخرى.

وكان لا بد من إيجاد تنظيمات عسكرية لحفظ الأمن الداخلي والخارجي لهذه الكيانات السياسية الحديثة النشأة، وقد أدت بريطانيا دورها في المساعدة الفنية والعملياتية لظهور الجيوش الحديثة لهذه الإمارات. كما كان من نتائج خروج بريطانيا من الخليج تسابقُ دوله إلى تسليح وحداتها العسكرية للقيام بدورها للذود عن حياض الوطن.

ففي عام ١٩٧٧ نجد أن في البحرين ٢٣٠٠ رجل مسلح، بينما بلغ عدد قوات قطر ٤٢٠٠ رجل، وعدد قوات الإمارات العربية المتحدة ٢٦٠٠ رجل، ولم يكن

---

(٢٣٥) انظر البرقية الموجهة من القنصل العام في السعودية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ظهران، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ (1450Z) في: المصدر نفسه.

لدى أي منها دبابات قتال، وإن كانت دولة الإمارات تملك سربين من طائرات ميراج-٥ الفرنسية[٢٣٦].

أما عُمان، فقد فرضت عليها ظروف حرب ظفار وجود جيش أكبر من بقية الإمارات، كما وجدت قوات إيرانية، وأردنية، وبريطانية منذ أن تسلم السلطان قابوس السلطة عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥ عندما انتصر على الثوار. فقد وصل عدد القوات إلى ١٣ ألف جندي، منهم ٣ آلاف جندي عُماني، بالإضافة إلى سلاح طيران مكوّن من ٣٦ طائرة هنتر وجاكوار البريطانية.

أما الكويت، فقد شغلها الهاجس الأمني منذ أن حشد عبد الكريم قاسم قواته المسلحة على حدودها صبيحة الاستقلال عام ١٩٦١، وهبت بريطانيا لمساعدة الكويت بناء على الاتفاقية الأمنية بين البلدين. وهنا نشير إلى أن من التداعيات الأمنية في منطقة الخليج العربي، من جراء محاولة قاسم ضم الكويت، تلك الإجراءات الاحترازية التي وضعتها بريطانيا في المنطقة، مثل: نقلها حاملة الطائرات، وفرقاطتين، وسفينتين للنقل الثقيل، إلى جانب تحركاتها العسكرية في الخليج العربي من خلال قواعدها العسكرية في كينيا، وعدن، والشرق الاوسط[٢٣٧]. لقد كان ذلك من الدلالات السياسية لأهل الخليج أن بريطانيا لن تدعهم لقمة سائغة في فم زعيم عربي طامع في التوسع.

لكن بريطانيا بعد انسحابها عام ١٩٧١ لن تكون بالقرب نفسه من الكويت، إن عاد الحلم العراقي لمداعبة أجفان حكام بغداد. فكان لا بد لهذا البلد من حشد قوة عسكرية كافية لردّ ما تستطيع ردّه من عدوان عراقي مقبل، فشرعت تحدث قواتها المسلحة منذ عام ١٩٦٨ بأسلحة بريطانية باتفاق أمريكي ـ بريطاني، فحصلت على سرب قاذفات لايتننغ (Lightning)، وتوسعت في تحديث سرب هوكر هنتر (Hawker Hunter) الموجود أصلاً، وزادت عددَ القوات المسلحة، وزوّدتها بناقلات مدرعة للجنود، وأنشأت قوة بحرية من ستة زوارق مسلحة بصواريخ أرض/أرض[٢٣٨]. وفي الفترة (١٩٧٢-١٩٧٧) اهتمت ببناء القوة الجوية، ثم اتجهت بعد ذلك إلى المصادر الأمريكية، فحصلت على القاذفات سكاي هوك، والميراج الفرنسية،

(٢٣٦) Sirriyeh, *US Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*, p. 10.

(٢٣٧) محمد نايف عواد العنزي، **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، ١٩٦١ ـ ١٩٧٣**، تقديم عبدالله يوسف الغنيم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١)، ص ١١٣.

(٢٣٨) انظر مذكرة عن المحادثات التي جرت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بخصوص الشرق الأوسط صادرة في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ في: *Near East Region*.

وأنواع من الهليوكوبتر. كما حصلت على صواريخ هوك المضادة للطائرات، بل انفردت من دون دول الخليج بالتسلح من مصادر شرقية، مثل: الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا(٢٣٩).

أما التسلح السعودي في فترة الانسحاب البريطاني من الخليج، فكان يتم بحجم أقل مما كان قائماً في إيران والعراق، وكان لدى السعودية الكثير من المخاوف المشروعة التي تجعلها تتبع النهج الإيراني والعراقي نفسه. كما كانت لديها الأموال الكافية لتحقيق برامج التسلح المطلوبة، بالإضافة إلى العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة أكبر بلد مصنع للسلاح الغربي. لقد تولى أمر الأمن الداخلي للسعودية، بالإضافة إلى قوات الأمن العادية، قوة تسمى «الحرس الوطني». وقد خطت تلك القوات البالغ عددها في أوائل السبعينيات ٤٠ ألف رجل خطوات تحديثية كبيرة بمعاونة الولايات المتحدة، وبريطانيا، ثم فرنسا لاحقاً، كما شرحنا سابقاً، وكان الحرس الوطني بتسليحه الحديث قوة إسناد للجيش.

دخل السعوديون كغيرهم سباق التسلح في الخليج، ولم ينفوا ذلك، لكن تبريرهم لهذا جاء من اقتناعهم بأن أمن الخليج يجب أن يترك لأهله. كما جاء السبب الآخر، وهو ضرورة تعديل ميزان التسلح مع إيران والعراق، بالإضافة إلى أن السعودية كانت الأقرب إلى مناطق الحرائق في ظفار العُمانية، واليمن الجنوبي، وإلى الخطر الشيوعي القادم من القرن الأفريقي الذي لم يكن يفصله عنها إلا البحر الأحمر، وإلى الصراع مع إسرائيل.

(٢) السوفيات في حساب التسلح الإيراني والموقف في الخليج العربي

لم يكن لتسلح الدول الصغيرة السابق ذكرها بعد خروج البريطانيين أثر في المنطقة، لكن سباق التسلح بين الدول الكبيرة في المنطقة هو الذي أدى إلى نوع من التوتر في علاقاتها. ونقصد بالدول الكبيرة: العراق وإيران والسعودية، ففي إيران، نعتقد أن جزع الشاه مما قد يحيق بعرشه من أخطار داخلية وخارجية هو السبب الأقوى لتسلحه، مقارنة مع أطماعه ونزواته الشخصية في إقامة إمبراطورية فارسية تسود الخليج. أما ماهية هذه الأخطار، فنرى أنه يمكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية. أما الداخلية، فقد سبقت الإشارة إلى ما يفيد بأن الشاه لم يحكم إيران عشر سنوات متصلة من دون قلاقل وأخطار، فقبل الانسحاب البريطاني كانت حركة مصدق، أما بعد خروج البريطانيين، فقد خلا الجو لليساريين خاصة، وبقايا حزب توده، كما

(٢٣٩) Sirriyeh, *US Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*, p. 13.

كان هناك رجال الدين الذين لم يرضوا برمي الشاه لبلدهم في أتون الحضارة الغربية المناقضة لتعاليم الإسلام والمجتمع الإيراني المحافظ. أما الخطر الداخلي الثالث، فكان التنوع الرهيب في نسيج المجتمع الإيراني، ورغبة كل مجموعة إثنية في السيادة، أو الانفصال عن إيران، والالتحاق بالمجموعة الإثنية الكبرى التي هي في العادة عبر الحدود القريبة، ومن هذه الأعراق البلوش الذين تمتد قوميتهم عبر أفغانستان وباكستان وإيران، وكانوا في إيران مضطهدين لاختلاف مذهبهم الديني عن بقية الشعب الإيراني، وقد كانت أفغانستان تدعمهم في تمردهم. أما الأكراد، فقد كانوا منتشرين بين إيران وتركيا والعراق، وكان لهم طموحهم في إقامة الدولة الكردية الكبرى. كما كان عرب الأحواز أشد شعوراً بالمرارة من غيرهم، فقد سلبهم رضا بهلوي استقلالهم، بل حتى أسماء مدنهم العربية، وأخذ منهم النفط الذي يشتري به سلاحه. وكانت لدى يد الشاه القوية لإخضاع هذه القوميات الطامحة في الاستقلال قوة تبلغ ٧٠ ألف رجل، وعرفت باسمها الرهيب «سافاك».

أما الخطر الخارجي الذي كان الشاه يخشاه ويعبّر عن خوفه دائماً من أن يعكر صفو الأمن في الخليج بعد خروج البريطانيين، فهو السوفيات، لأن مساحة حدودهم مع إيران تبلغ ١٢٠٠ ميل. ولم يكن الشاه بحاجة إلى تدريس الغرب تاريخ الطمع القادم من الشمال إلى بلاده، سواء أكان باسم الروس أم باسم السوفيات الحاليين. وهذا التهويل كان يتم تكراره على الغرب. وعلى الرغم من مساعي الشاه الحثيثة لتأمين حدوده مع السوفيات، فإنه رفض في عام ١٩٦٢ أن ينصب الأمريكيون صواريخهم الموجهة إلى الاتحاد السوفياتي في إيران[(٢٤٠)].

ولم تكن القوات البحرية السوفياتية حتى عام ١٩٦٢ أكثرَ من قوات خفر سواحل، لكن أزمة الصواريخ الكوبية دفعت السوفيات إلى التوسع في بناء قوة بحرية كبيرة لوقف السيادة البحرية الأمريكية، أو على الأقل الاقتراب منها. وفي عام ١٩٦٤ أصبحت مجموعة زوارق البحر الأبيض المتوسط أول قوة سوفياتية متقدمة بشكل دائم، ضمت ٣٥-٤٠ سفينة قتال. وفي عام ١٩٦٨ قام الاتحاد السوفياتي بإنشاء أسطول المحيط الهندي المكوّن من ١٥-٢٠ سفينة، وكان لها حق التسهيلات البحرية في فيتنام، وجزر سيشل، واليمن الجنوبي، وسوقطرة، وإثيوبيا، وليبيا، وسوريا، حيث كان للسوفيات حق إصلاح سفنهم، والقيام بالاستطلاع الجوي من حاملات الطائرات، وعمليات الإمداد. وقد أرعب الشاهَ وصولُ السوفيات السريع إلى المحيط الهندي، مما جعله يبحث مع جونسون، في أثناء زيارته إلى واشنطن في تموز/يوليو

(٢٤٠) Foroughi, «Iran's Policy Towards the United States».

١٩٦٨، إمكانَ نشر صواريخ أرض/أرض في الجزر الواقعة في مدخل الخليج، على أن يديرها ويملكها الإيرانيون[٢٤١]، كما أرعبه توقيع السوفيات على معاهدة الصداقة والتعاون مع الهند في آب/أغسطس ١٩٧١، ومعاهدة مماثلة مع العراق في نيسان/أبريل ١٩٧٢، مما أتاح لهم أن يؤسسوا موطئ قدم لهم قرب الخليج، بالإضافة إلى تعاطفهم مع ثوار ظفار، وتأييدهم لجمهورية اليمن الديمقراطية. والخوف هنا لم يكن إيرانياً فقط، بل كان أمريكياً غربياً، لأن وجود السوفيات قرب هرمز، وقرب باب المندب معناه التحكم في نقطتي الخناق اللتين تتحكمان في مرور النفط الخليجي. يضاف أيضاً إلى مخاوف الشاه تعاظم النفوذ الشيوعي في أفغانستان بعد سقوط حكم الملك محمد ظاهر شاه في عام ١٩٧٣.

وهل كان الخوف من السوفيات في هذه الفترة رأياً متجذراً بالفعل في الدوائر الرسمية الخليجية، كما هو في إيران البهلوية؟

نعتقد بأن السوفيات في سعيهم للخروج من حصار «التطويق» من مبدأي ترومان وأيزنهاور، قد علموا أن حظ الماركسية والاشتراكية من النجاح قليل في المجتمعات العربية المسلمة في الخليج العربي، لذا ضحوا بالأحزاب الشيوعية المحلية من أجل تحسين علاقاتهم مع دول الخليج، وتسويق أنفسهم في الخليج كقوة كبرى فقط تتواصل مع دول المنطقة من خلال نظام العلاقات الحكومية المحضة، لكنهم لم ينجحوا إلا مع الكويت، بَيْدَ أن الاتحاد السوفياتي باعترافه بشرعية هذه الحكومات، قطع الطريق على الحركات اليسارية حتى لا تطعن في تلك الحكومات.

وعلى الرغم من سياسة الاتحاد السوفياتي الودّية تجاه الخليج العربي، فإن وجوده قد أحاطت به الكثير من نقاط الضعف، بحسب تحليل الكثيرين[٢٤٢]، منها تنافر الشيوعية مع المجتمعات البدوية المسلمة، كما كانت اللغة الروسية غير دارجة. ولم يرافق الاهتمام السوفياتي معاهد ومراكز ثقافية كثيرة، وقد سيطرت الإنكليزية على المجتمع الخليجي، كما أن العملة الروسية واجهت صعوبات في قيمتها، مما أدى إلى عدم جاذبيتها في المنطقة. وقد حدّ من النشاط التجاري اتباع السوفيات للمقايضة شكلاً من أشكال تنفيذ عقودهم، أضف إلى ذلك عدم جاذبية البضائع السوفياتية للمستهلك الخليجي.

إن النهج الذي سلكه الشاه لزيادة قدراته العسكرية بحجة الخوف من الخطر

---

(٢٤١) انظر المذكرة بخصوص السجل، واشنطن، بتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٨ في: *Iran*.

(٢٤٢) أنطوان متى، **الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨ ـ ١٩٧٨)** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣)، ص ٩٩.

السوفياتي لم يلاق اطمئناناً في دول الخليج العربية، فالسوفيات ليسوا نداً مساوياً للشاه وقواته، لأن بإمكانهم اجتياح إيران والوصول إلى أهدافهم، من دون أن يكون لقواته مهما جهزها أثر في وقفهم. وكانت تبريرات الشاه أن الجيش الإيراني لن يوقف السوفيات، لكنه سيعيق تقدمهم حتى تصل القوات الأمريكية(٢٤٣)، ولم يكن الشاه راغباً في الردّ على السؤال الأهم، وهو: إذا كان الخطر في الشمال، فما جدوى إنشاء فرقة المظليين الثالثة، وتمركزها في شيراز قرب الخليج؟

ما لم يرد الشاه قوله هو: أن فرقة المظليين ستكون ضخمة وسريعة الحركة للتوجه فوراً إلى منطقة مضيق هرمز إذا تعرض شريان النفط إلى الغرب لخطر الإغلاق. هذا هو الجواب الأقرب، لكن الأمور كانت أعقد من أن نتناولها بهذه السطحية، فقد كان هناك العراق المنافس الأقوى للشاه في الإقليم وفي شط العرب.

(٣) العراق وسياسة ملء الفراغ وطرحه نفسه مدافعاً عن عروبة الخليج

لم يتوقف العراق يوماً منذ سقوط الملكية عام ١٩٥٨ عن بثّ دعايته عبر الخليج محذراً من أطماع الشاه. وقد انتهج عدة أساليب في ذلك، فطرح نفسه مدافعاً عن عروبة الخليج في السبعينيات، وكان من أشد الدول انفعالاً في أجهزته الإعلامية عند احتلال الشاه جزراً وسط الخليج، وسعى لنشر أفكاره البعثية في المنطقة، لكن قادته تبيّنوا عدم تقبل أهل الخليج لها، فعدل من أسلوبه، وراح يرسل المدرسين العراقيين، والأطباء، والفنيين، مستجيباً لكل ما تطلبه دول الخليج(٢٤٤)، لكن الحكومات الخليجية تبيّنت تشجيع العراق للحركات الراديكالية العربية في الخليج، فحذّت من التغلغل العراقي. ويبدو أن النظرة العراقية إلى دول الخليج العربي قد حكمتها عقدة الوصاية، واستمرت هذه النظرة طوال الجزء الأخير من القرن العشرين. وقد أقر المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الحاكم توصيات، كان منها ضرورة تحرير كامل التراب العربي المحتل في فلسطين والخليج العربي، كما كان هناك توصية أخرى بحماية الثورة في العراقِ قاعدةِ القتال لحركة التحرر العربي(٢٤٥). أما أخطر ما أقلق الشاه من جانب العراق فكان تسلح العراق بترسانة شرقية الصنع، لم يجد الشاه حيالها

---

(٢٤٣) Sirriyeh, *US Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*, p. 16.

(٢٤٤) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٢٠٣.

(٢٤٥) Anoushiravan Ehteshami, Gerd Nonneman and Charles Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*, Exeter Middle East Monographs; no. 5 (Reading, UK: Ithaca, 1991), p. 35.

إلا التسلح هو أيضاً بما يساوي ما لدى العراق. فقد استورد الشاه الفانتوم الأمريكية (إف-٤) (Phantom F-4) لتكون نداً للميغ-٢١ (MIG-21)، واستورد تومكات إف-١٤ (Tomcat F-14)، لتكون نداً للميغ-٢٣ (MIG 23)، وتي. يو.-٢٢ (TU-22). وكان التطبيق الأول لدور الشاه الجديد تدخّله في عُمان ضد ثوار ظفار (١٩٧٣-١٩٧٧).

أما تسلح العراق كردّ فعل للانسحاب البريطاني من الخليج، فلا نجد له الكثير من المبررات، فلم يكن هناك شأن للعراق في وقف المد السوفياتي إلى الخليج، فقد كان حليفاً للسوفيات[٢٤٦]، وكان من المستبعد أن يكون في الوقت نفسه يداً للسوفيات، لأن له أطماعه الخاصة. وكان الشيوعيون في العراق ضحايا للجمهوريات العراقية كافة، إلا قاسماً بدرجة أقل، بسبب النفوذ الذي تمتعوا به آنذاك[٢٤٧]. كما كان من المستبعد أن يكون يداً للغرب، لأن الجمهورية ما قامت إلا لقتل حلف بغداد الذي لعب هذا الدور، ولا نجد سبباً لذلك إلا التنافس مع إيران.

ويطرح العقاد سؤالاً مشروعاً يجيب عن معظمه حين يقول: لماذا لم يكن العراق أحد الأطراف المرشحة لملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني[٢٤٨]؟

ويرى العقاد أن الأسباب تعود إلى الارتباط مع السوفيات، وضيق نافذة العراق الجغرافية على الخليج، وطبيعة الأنظمة الحاكمة هناك، بينما يرى غيره[٢٤٩]أن العلاقات العراقية مع دول الخليج حكمها عاملان: **أولهما** إيران كمنافس على النفوذ في المنطقة، و**ثانيهما** دول الخليج نفسها. فمن ناحية استراتيجية ضيّقت الكويت بجزرها وموقعها، كما ضيّق شط العرب بنصفه الإيراني، على وصول العراقيين إلى مياه الخليج، ولعب دوراً أكبر من خلال وجود بحري أكثر قوة وفعالية. واقتصادياً لعب الشط العرب والكويت التأثير نفسه على منفذ العراق للعالم، كما حكمت العلاقة العراقية ـ الخليجية أسبابٌ ايديولوجية تمثلت في تبنّي العراق سياسة العمل على وقف النفوذ الإيراني ذي النزعة المعادية للعروبة والموالي للغرب، وأسباب تعود إلى نسيج العلاقات الذي ظل ثابتاً منذ السبعينيات بين عشرة شيوخ وملك وسلطان وشاه، لا يشذ عنهم إلا الرئيس البعثي[٢٥٠]. ونرى نحن أن السبب يعود إلى ما أراد

(٢٤٦) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في العراق إلى وزارة الخارجية، بغداد، بتاريخ ١٩ آب/ أغسطس ١٩٦٦ (1015Z) في: *Near East Region*.

(٢٤٧) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(٢٤٨) العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ص ٢٠٣.

(٢٤٩) Sirriyeh, *US Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*, p. 38.

(٢٥٠) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

العراق أن يلعبه من دون السند الكافي لذلك، فقد قال بالبعث لأمجاد الأمة العربية الواحدة، ولم يملك إلا القوة العسكرية الغاشمة لتحقيق ذلك، من خلال محاولات ضمّ الكويت للعراق منذ عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١، أو رفع شعارات القومية العربية التي وصلت في بعض مراحلها إلى درجة العنصرية السمجة، بل لم يتورع قادة العراق عن ربط المذاهب الإسلامية بالقوميتين العربية والفارسية، على الرغم من علمانية هذه الأنظمة، كما قال إنه حامي البوابة الشرقية. ولا نريد أن نبسط الأمور إلى درجة الطرح السطحي، لكن العراق أراد أن تدفع دول الخليج فاتورة الحراسة التي لم تطلبها أصلاً، بل كانت طموحاً ومغامرات عراقية بحتة.

وعلى الغرار نفسه الذي ألقينا من خلاله نظرة على إيران، نلقي النظرة نفسها على العراق خلال الفترة الزمنية نفسها التي سبقت الانسحاب البريطاني بسنوات قليلة. فقد كان الشاه يشتكي من سيطرة الناصريين على السياسة في العراق بعد سقوط قاسم، وكان الغرب قد وضع العراق في خانة الأعداء منذ أن تم تدمير قاعدة حلف بغداد، بعد مقتل نوري السعيد، وخروج العراق ـ وهو الدولة العربية الوحيدة ـ من الحلف. وكان لا بد من معاينة الأمور عن قرب، فقام وليم فيلبس تالبوت (William Phillips Tallbot) مساعد وزير الخارجية الأمريكي بزيارة سريعة إلى بغداد في ٢١-٢٢ آذار/ مارس ١٩٦٤[٢٥١]، ولم يجد تالبوت ما زعمه الشاه من تهويل للخطر العراقي على الخليج، ومن أن العراقيين كانوا يداً لعبد الناصر، بل إنه صرّح بأن اهتمام المسؤولين هناك كان ينصبّ على قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وصراع الحكومة العراقية مع الأكراد، تلك التي كان الشاه يصبّ الزيت عليها باستمرار.

يقول القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد روبرت سترونغ (Robert C. Strong): إن العلاقات الأمريكية ـ العراقية، راوحت بين التجاهل المتعمد، والتقرب البارد منذ سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨. وقد لخّص الخلفية السياسية والاستراتيجية لمحاولات التقرب الأمريكية إلى العراق في مطلع الستينيات، وحصرها في اهتمام الولايات المتحدة بأمن دولتين تجاوران العراق، هما: الأردن وإيران، ربما لبعد إسرائيل عن متناول السلاح العراقي، أو لتصادم أنظمة الحكم فيهما مع النهج الثوري في العراق، لكنه عاد ليؤكد أن محاور ثلاثة قد حكمت العلاقات الأمريكية ـ العراقية، وهي: تحول العراق إلى قاعدة للقومية العربية،

---

(٢٥١) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في العراق إلى وزارة الخارجية (A-786)، بغداد، بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٤ في: *Near East Region.*

والتعاطف الأمريكي مع الأكراد، ومساندة إسرائيل. لكن مسألة مساندة إسرائيل لم تقف عائقاً أمام حصول العراق على مساعدات غذائية أمريكية[٢٥٢]. والغريب أن العراق قد حاول أن يحصل على السلاح الأمريكي، ولذلك يبدو أن سياسة الأسلحة الأمريكية إلى العراق كانت محكومة بضوابط عديدة، منها عدم بيع أسلحة ثقيلة للعراق، على ألا تتعدى قدرة الأسلحة الخفيفة البنادق الرشاشة أو المدفعية أقل من ١٠٥ ملم، ولم يكن من مانع لبيع ناقلات الجنود غير المدرعة، وقد سُمح أيضاً بأجهزة الاتصالات والمعدات الهندسية، كما سُمح بتدريب منتسبي الجيش العراقي على المهارات غير العسكرية، ولم يكن هناك أي اعتراض على استمرار تزويد العراقيين بقطع الغيار لأسلحتهم الأمريكية القديمة. وقد اختتمت التوصيات التي وضعها تالبوت بالقشة التي قصمت ظهر البعير، فألقت بالعراقيين في سوق السلاح السوفياتية. فقد اشترط الأمريكيون ألا تفتح تسهيلات مالية، بل كان على العراقيين أن يدفعوا الثمن نقداً لمشترياتهم، كما كان على الأمريكيين أن يأخذوا رأي البريطانيين والإيرانيين والأتراك قبل الموافقة على بيع العراق أية أسلحة[٢٥٣].

ولم يطل الوقت حتى اكتشف الأمريكيون مدى التغلغل السوفياتي في العراق، ويذكر تقرير لوكالة الاستخبارات الأمريكية في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ أن الحضور السوفياتي كان كبيراً، ويتمحور حول البعثات السوفياتية في كل المجالات، والتي منها برامج المعونات الاقتصادية والعسكرية الضخمة التي كانت تعطي السوفيات مجالاً للدخول مع صناع القرار على كل المستويات، كما كانت القوات العراقية تعتمد بشكل كبير على السلاح وقطع الغيار السوفياتية. وقد ظهر السوفيات بمظهر المناوئ للإمبريالية في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع العراق، كما أن العراقيين اندفعوا تجاه السوفيات لاستهجانهم السياسة الأمريكية المساندة لإسرائيل، ودعم الولايات المتحدة وبريطانيا للأنظمة الرجعية في المنطقة، وحربهما ضد الدول العربية التقدمية في المنطقة[٢٥٤].

إلا أن التقرير خفف من سوداوية مستقبل العلاقات الأمريكية ـ العراقية، إذ

(٢٥٢) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في العراق إلى وزارة الخارجية (A-786)، بغداد، بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٤ في: المصدر نفسه.

(٢٥٣) تعميم صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة في العراق (CA-39)، واشنطن، بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٦٦ في: المصدر نفسه.

(٢٥٤) انظر مذكرة صادرة عن مدير مكتب الشؤون الإسرائيلية والعلاقات العربية الإسرائيلية أثرتون (Atherton)، إلى نائب وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا هير (Hare) واشنطن، بتاريخ ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ في: المصدر نفسه.

قال إن هناك ضعفاً عميقاً في الوجود السوفياتي في العراق يعود في بعض أسبابه إلى كره الشعب العراقي الشيوعية التي مورست أيام قاسم، وكره الحكومة العراقية التعاطف السوفياتي مع الأكراد، بالإضافة إلى فشل بعض مشروعات المساعدات السوفياتية، ووجود الكثير من المثقفين العراقيين الذين يرون الغرب مثالاً للتقدم بثقافته وبمنتجاته التي ارتبط اقتناؤها بالصفوة، بينما ارتبط اقتناء المنتجات السوفياتية بالفقراء من العامة. كما أن العراقيين لم يغب عن بالهم أن السوفيات دولة عظمى تنوي الهيمنة على الطرف الذي تقيم علاقة به. كما خلص التقرير إلى نمو روح الاستقلالية لدى العراقيين منذ عام ١٩٦٣، إذ كانت لهم سياسات بعيدة عن التأثير الناصري أو السوفياتي.

كان على بريطانيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ أن تنظر في أمر العراق من ناحية تدخله في أوضاع الخليج بعد انسحابها منه[٢٥٥]، وكان هناك اجتماع أمريكي ـ بريطاني في واشنطن، وصل المجتمعون فيه إلى أن السؤال المهم حول العراق يجب أن يكون عن عمر النظام الحالي، ومتى سيكون هناك انقلاب جديد؟، وأن الحكم الحالي ما هو إلا نوع آخر من البعث السوري، لكن بدرجة أقل حدة. كما تقرر أن عدم الاستقرار في العراق سيمنع الولايات المتحدة من إقامة علاقات تعاون مثمرة معه في المستقبل القريب، ولا سيما بعد تبنّي النظام هناك قيادة الجبهة الشرقية بالتعاون مع سوريا والأردن. كما اتفق المجتمعون على أن بريطانيا لن تلتزم بإبلاغ العراق ببرنامج انسحابها من الخليج، على الرغم من أن العراقيين كانوا قد ذكروا أن لهم مصالح في الخليج يجب حفظ حقهم فيها.

كما شاركت إيران نظرة الغرب إلى العراق، وإن كان وزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي (Ardeshir Zahedi)[٢٥٦] أكثر حذراً ودراية من الغربيين، إذ يقول: لا أحد يعرف حقيقة ما ستؤول إليه الأمور في العراق، فمنذ سقوط عارف توقفت الدعاية الناصرية ضد إيران، ونحن معهم في وفاق، ظاهره الكلمات الطيبة، لكن إلى أي مدى ستكون هذه الكلمات مقدمات لأفعال طيبة؟ نحن نعلم أن الحكومة البعثية الجديدة تحاول إرضاء الجميع من ناصريين وشيوعيين، كما تحاول إرضاءنا وإرضاء مصطفى البرزاني، لكن هذا أمر يستحيل استمراره.

---

(٢٥٥) انظر مذكرة عن المحادثات التي جرت بين الولايات المتحدة ومملكة المتحدة بخصوص الشرق الأوسط صادرة في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

(٢٥٦) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في نيويورك بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

ولم تذهب كلمات زاهدي سدى، فقد كان البعثيون يحاولون التمسك بالأرض أولاً، لينقضوا على مناوئيهم بعد ذلك. وإذا نظر الخبير بالأسلحة إلى الترسانة العراقية، كان يجد طائرات ذات مدى بعيد، وقدرات عالية على القتال جو/ جو، وعلى المناورة الحاذقة للتملص من الرادارات المتطورة، ووسائل الدفاع الجوي الحديثة، كما كان يجد مدرعات ذات كثافة نيران عالية، ودروعاً سميكة، وسرعة في الحركة.

ونتساءل: من هو العدو الذي يعدّ البعثيون في العراق كل هذه الأسلحة الضخمة ليحاربوه بها؟

ولا نجد إلا الأكراد، لكنهم على الرغم من دعم الشاه لم يكن لديهم طائرات مقاتلة ولا مدرعات، بل كانوا مثل جميع ثوار العالم الثالث، مزوّدين بأسلحة حرب العصابات، مثل: الكلاشنكوف، وقاذف قنابل الهاون، وكلها أسلحة فردية.

ولنصل إلى الجواب الشافي لا بد من أن نقول: إنه كان للجيش العراقي مشاركات في الحروب العربية ـ الإسرائيلية، لذا كان العراق يتسلح كجزء من سباق التسلح المحموم بين العرب وإسرائيل، مع أنه لم يكن دولة مواجهة، كما كان العراق يتسلح للحرب القائمة دوماً مع إيران. فقد كان شطّ العرب تحت السيطرة العراقية حتى الشاطئ الإيراني، وكان هذا وضعاً غير مقبول من الشاه الذي كان يرى أن قواته العسكرية آنذاك ستعيد تعديل هذا الوضع ليكون الشطّ مناصفة بين إيران والعراق. فقد شنّت المدفعية الإيرانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، هجوماً مركزاً على المواقع العراقية على الضفة الأخرى من شطّ العرب، وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه ردّ العراق هجوم الإيرانيين، واستمرت المناوشات التي كان أعنفها في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٧٤ عندما وصل العراقيون إلى الحدود الإيرانية، لكن هجوماً مضاداً قلب المعركة لمصلحة القوات الإيرانية، ووصل المتحاربون إلى هدنة لوقف إطلاق النار في ٧ آذار/ مارس ١٩٧٤ بعد تدخل سوفياتي ـ أمريكي، وجهد من الأمم المتحدة[٢٥٧]. وكان على الشاه أن يضغط خلال هذه الفترة على العراق من خلال دعم الثوار الأكراد بالمال والسلاح، فرفض البرزاني عرضاً عراقياً ينطوي على استقلال ذاتي محدود، بناءً على معاهدة عام ١٩٧٠[٢٥٨]، وعندئذٍ لم يجد العراقيون بداً من وقف الحرب على إحدى الجبهتين: إما مع الأكراد، أو مع الشاه. ولم يكن شطّ العرب أهم

---

(٢٥٧) Zabih, *The Iranian Military in Revolution and War*, p. 166.

(٢٥٨) «عراق صدام حسين: تسلسل زمني،» (وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برنامج الإعلام الخارجي). <http://usinfo.state.gov/arabic/iraq/timeline.htm>.

من كردستان في ذهن رجال الحكم في العراق، أو ربما أرادوا تأجيل حسم النزاع مع إيران إلى وقت آخر. وكان هذا هو الخطأ الذي اقترفته القيادة العراقية، وقادها إلى خوض حربين مدمرتين، فبعد حين سحبت إيران دعمها للحزب الديمقراطي الكردستاني، مقابل حصولها على جزيرة شطّ العرب التي كانت محل نزاع بين العراق وإيران، وهكذا تم توقيع اتفاقية الجزائر(٢٥٩) مع الإمبراطورية الإيرانية في آذار/ مارس ١٩٧٥، تلك الاتفاقية التي سيقوم صدام حسين بتمزيقها بعد خمس سنوات، في بداية الحرب مع الجمهورية الإيرانية.

يقول بيان لحزب البعث العراقي في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ إن التسلح كان لقيام العراق بدوره في الخليج العربي، وقد فرض هذا الدور الودّ القائم بين السعودية وإيران، مما يعني «هيمنة الدول ذات الميول الإمبريالية»(٢٦٠) على المنطقة، وهيمنة السعودية على المنطقة، وإن كانت بلداً عربياً، وذلك يعني تجريد العراق من شعاره «حماية البوابة الشرقية للوطن العربي»، إلا أن هذا الشعار الذي كان العراق يرفعه لينازع مصر في السلطة على العرب، وينازع السعودية في السلطة على الخليج العربي، سقط بعد اتفاقية الجزائر مع إيران عام ١٩٧٥ التي أحيت اتفاقية عام ١٩٣٧ بين العراق وإيران واستندت اليها، والتي تنصّ على العودة إلى خط «التالوك» في تحديد سيادة البلدين الجارين على شطّ العرب(٢٦١).

ج ـ سباق التسلح في الخليج ورفض مقولة الفراغ الأمني

لعل للأرقام المجردة وقعاً أقوى في إيضاح الصورة المرعبة لسباق تسلح دول الخليج الكبيرة في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٧، إذ نرى توسع خطط إيران التسلحية التي قفزت مما قيمته ٤٩٥ مليون دولار إلى ما قيمته ٧٨٩ مليون دولار. أما العراق، فقد قفز إنفاقه على التسلح من ٢٥٢ مليون دولار إلى ١٦٦٠ مليون دولار، وارتفع إنفاق السعودية من ٣٢١ مليون دولار إلى ٧٥٣٩ مليون دولار. وقد رافق هذا الصرف المالي الكبير على التسلح زيادة في عدد القوات المسلحة لهذه البلدان، ففي الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٧ زاد عدد الجيش الإيراني من

---

(٢٥٩) Cordesman, *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East*, p. 391.

(٢٦٠) Sirriyeh, *US Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*, p. 22.

(٢٦١) نصت اتفاقية عام ١٩٣٧ بين العراق وإيران على العودة إلى خط «التالوك» في تحديد سيادة البلدين الجارين على شط العرب، وخط التالوك هو مفهوم ملاحي يعني أعمق نقطة في مجرى نهر شط العرب، أما مفهوم جزيرة شط العرب فهو مفهوم مجازي ـ سياسي، وليس طوبغرافي، ثم تم إحياؤها في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي أعطت إيران الحقوق التي شعر صدام حسين أنها إجحاف تم بحق العراق في ظروف معينة، ومزق اتفاقية الجزائر.

٢٢١٠٠٠ رجل إلى ٣٤٢٠٠٠ رجل، أي بنسبة ٥٤ بالمئة، وزادت القوات العراقية من ٧٨٠٠٠ رجل إلى ١٨٨٠٠٠ رجل، أي بنسبة ١٤١ بالمئة. أما السعودية، فكانت الزيادة من ٣٤٠٠٠ رجل إلى ٦١٠٠٠ رجل، أي بنسبة ٨٠ بالمئة. وزادت طائرات إيران في الفترة نفسها من ١٤٠ إلى ٣٤١ طائرة، كما زادت الطائرات العراقية المقاتلة من ٢٢٠ طائرة إلى ٣٦٩ طائرة، وزادت الطائرات المقاتلة السعودية من ٤٣ طائرة إلى ١٣٧ طائرة. وفي مجال القوة البرية، زادت الدبابات الإيرانية من ٨٦٠ إلى ١٦٢٠ دبابة قتال، وفي العراق كانت الزيادة من ٥٣٥ إلى ١٤٠٠ دبابة قتال، كما زادت الدبابات السعودية من ٢٥ إلى ٤٧٥ دبابة[(٢٦٢)].

لم تكن العلاقات بين دول الخليج العربي سباق تسلح فقط، فالتفصيلات التي بيّناها سابقاً كانت الجزء الأكبر من الصورة، تخللها إجماع عربي/ إيراني على رفض كلمة «فراغ» بعد انسحاب بريطانيا، وكانت هناك دعوات لإقامة نظام إقليمي بين دول الخليج. فقد أعلن الشاه في أيار/ مايو ١٩٦٩ أن إيران تقوم بتسليح نفسها للدفاع عن الخليج، وليس للعب دور الوالد، بل للعب دور يشار إليه من خلالها بالحكمة والقوة لتحقيق الأهداف الإنسانية، وإذا كانت دول الخليج تفكر في إقامة حلف دفاعي مشترك، فسوف تشجع إيران ذلك، ولن يكون لها فيه أطماع خفية[(٢٦٣)].

وفي العاشر من تموز/ يوليو ١٩٦٩ عاد الشاه إلى تكرار ما سبق أن دعا إليه سابقاً، ولكنه في هذه المرة كان أكثر وضوحاً، فقال إنه قد أبلغ رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث (Edward Heath) أن إيران لا تريد من بريطانيا أن تتراجع عن خططها في الانسحاب من الخليج العربي، وأن الإيرانيين مستعدون مع السعودية للدفاع عن دول الخليج، وأن قواتهم المسلحة والمظليين في شيراز على استعداد للتدخل في الدول الخليجية إذا ما تعرضت للخطر أكثر من استعداد القوات البريطانية قبل انسحابها. وذهب إلى بيت القصيد عندما اقترح أن يجعل الخليج بحيرة مغلقة أمام التنافس الدولي، وأن يكون ميناء البحرين قاعدة عسكرية للقوات البحرية الخليجية المشتركة[(٢٦٤)]. لقد كان الشاه يبحث عن أسس ومبادئ قانونية لتدخله في الخليج، ولم تستجب لدعوته إلا عُمان، بسبب تمرد اليساريين في ظفار. وقد عرض الشاه مرة أخرى فكرته على الكويت في نيسان/ أبريل ١٩٧٤ بعد تعرضها لاعتداء عراقي.

(٢٦٢) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.
(٢٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٦.
(٢٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.

وكان للعراقيين مقترحات مماثلة للدفاع عن الخليج، فقد أعلن أحمد حسن البكر عن فكرة تعاون دفاعي عربي، وليس خليجياً فقط، مع استثناء إيران بالطبع. وعاد صدام حسين إلى تكرار دعوة مماثلة، مع التأكيد على عروبة الخليج.

يقول كيلي (Kelly)[٢٦٥]: إن خروج بريطانيا من الخليج يشبه إلى حدّ ما ظروف دخولها إليه، وإن لم يتطابقا. ولم يكن يقصد إلا كون إيران حجر الزاوية في كل ما جرى خلال ثلاثة قرون ونصف.

١٠ ـ دول أوبك الخليجية ودورها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧

على الرغم من أن مركز الثقل العربي كان القاهرة وبلاد الشام، فإن النفط زاد من أهمية دول الخليج، وجعل الصوت الخليجي مسموعاً على المستوى العربي. ففي حرب السويس عام ١٩٥٦، وقبل أن تلزم اتفاقيات الجامعة العربية دول الخليج، شارك الخليجيون بقية العرب في الموقف التضامني خلال الأزمة، كما رحّبوا بالبديل العربي عندما قامت بعض دوله بإلغاء اتفاقيات الحماية البريطانية، وانضموا إلى جامعة الدول العربية، مقتنعين بقدرة الأمة العربية على التصدّي لمن يحاول النيل من استقلالها، على الرغم من أن ذلك الزمن كان زمن المغامرات العربية، والثورات، والانقلابات، والوحدات القسرية. ولم تكن تلك الاقتناعات[٢٦٦] لفظية أكاديمية، بل كانت عملاً ومبادرات ومشاركات في الحروب، عسكرياً واقتصادياً. فعلى المستوى الدولي، مكّنت الثروة النفطية دول الخليج الكبرى، وهي السعودية، والعراق، وإيران، وربما الكويت، من أن يكون لها استقلالية أوضح في تعاملها مع القوى العظمى، وتعود قوتها إلى منظمة أوبك التي كانت الهيكل الذي استندت إليه تلك الدول، كي تستفيد من ثرواتها النفطية، وتجعل صوتها مسموعاً على المستوى الدولي.

ولا ينبغي لنا أن نقول إن قوة دول الخليج كانت من خلال هذه المنظمة، من دون أن نتتبع في عجالة ظروف قيامها، فقبل عام ١٩٥٠ كان نصيب الدول المصدرة للنفط تحدده الشركات النفطية الكبرى (الأخوات السبع)[٢٦٧]، وكان هذا السعر ثابتاً يدفع عن كل برميل، من دون أن يكون لما يدفع علاقة بسعر بيع البرميل في السوق لاحقاً من قبل الشركات. وقد تراوح السعر بين ١٠-٣٠ سنتاً لكل برميل، وتحت

---

(٢٦٥) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West* (New York: Basic Books, 1980), p. 103.

(٢٦٦) انظر ورقة صباح الأحمد التي قدمت إلى: **مستقبل العلاقات العربية ـ العربية بعد تحرير الكويت** (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٤.

(٢٦٧) شيفرون (Chevron) وإكسون (Exxon) وتكساكو (Texaco) وموبيل (Mobil) وغولف (Gulf) وبي. بي. (BP) وشل (Shell).

الضغوط المتزايدة التي شرحناها في باب سابق قبلت الشركات مبدأ المناصفة في الأرباح، وصار سعر الزيت الخام يتخذ لحساب سعر الأرباح، ولأن الشركات كانت هي المسيطرة على عمليات الإنتاج والتصدير والتسعير وحدها فقد خفضت الأسعار خلال عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ من دون استشارة الدول المنتجة، يدعمها في هذا القرار الاعتقاد بأن المصادر أصبحت أكثر أماناً بعد الاكتشافات النفطية الكبيرة في المنطقة، وبعد سحق تمرد مصدق على شركة النفط الإنكليزية.

وقد قاد هذا التوجه في التخفيض شركة إكسون (Exxon) الأمريكية التي قررت خفض سعر البرميل ١٤ سنتاً عما كان عليه من قبل، وكانت هذه النسبة كبيرة جداً بمقاييس عام ١٩٦٠، ما جعل خمس دول متضررة من قرار إكسون هي: العربية السعودية، والعراق، والكويت، وإيران، وفنزويلا، تجتمع في بغداد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، ليس لمواجهة إكسون فقط، بل لمواجهة الشركات السبع الكبرى التي أرادت هذه الدول أن تجعلها متخصصة في الجوانب الفنية والتقنية فقط، وترك مهمة رسم السياسات النفطية الإنتاجية والسعرية للحكومات، ولتتطور هذه المجموعة التي لم يلاحظها أحد إلى أكبر منظمة تهزّ جذور العالم الغربي، وأصبحت «أوبك» هي المارد الذي يجب تصغيره منذ أن اجتمع أعضاؤها من العرب لقطع النفط عن الولايات المتحدة في عام ١٩٦٧.

أرست المنظمة أركانها في الستينيات لتوجد لها موطئ قدم في سوق النفط، وفي السبعينيات صارت قادرة على فرض الأسعار، والتحكم في الإنتاج، وكسب العداء المرير من الدول المستهلكة، عندما قفزت الأسعار من دولارين إلى أربعين دولاراً للبرميل، وفي الثمانينيات ظهرت نتائج النبت الشرير الذي غرسه كيسنجر باسم وكالة الطاقة التي أخذت تحارب أوبك بدعاوى شتى، منها البيئة، والكربون، والاحتباس الحراري، وغيرها، وانهارت الأسعار، ثم واصلت الانهيار في التسعينيات، وقد تجنبت دول الخليج العربي ـ على الرغم من أنها أكبر الدول المنتجة، والمصدرة، وصاحبة أكبر احتياط ـ رئاسة الأوبك، حتى تصبح في حِلّ من الاتهام بالهيمنة على مقدرات الدول الأعضاء الأخرى.

وفي مطلع الستينيات، وبعد فترة هدوء نسبي بين العرب وإسرائيل، أخذت الاختراقات الحدودية بين إسرائيل والعرب تزداد، وفي أيار/ مايو ١٩٦٧ أخلت الأمم المتحدة قواتها من مصر، وهاجمت الطائرات الإسرائيلية المطارات المصرية، ولم ينجلِ دخان القذائف إلا وقد احتل العدو غزة وسيناء، وشرّد الجيوش العربية في صحرائها القاحلة، ثم التفت إلى الأردن ودمّر جيشها القوي، واحتل القدس، وكان نصيب السوريين من الخسائر لا يقل عن بقية الدول العربية المواجهة للعدو .

ولم تتخلّ دول الأوبك الخليجية عن دورها القومي، فقبل الأزمة في الثاني من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كان الأمريكيون على علم بأن المنطقة مقبلة على جولة من الصراع الدامي بين مصر وإسرائيل، وكان أن التقى الأمير محمد الفيصل بمسؤولين أمريكيين[٢٦٨]، وبيّن موقف السعودية الذي يدعو الولايات المتحدة إلى استخدام القانون الدولي للبحار لحلّ مشكلة مضائق تيران، بدل العمل من منطلق الدعم الكامل لإسرائيل. لكن كلمات الأمير لم تجد أذناً صاغية، وكان أن نشبت الحرب بدعم أمريكي لإسرائيل، تبعها قطع النفط العربي عن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا.

وقد ذهبت بعض الدول العربية إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وسارت التظاهرات في شوارع المنطقة الشرقية في السعودية، وهوجمت القنصلية والمواطنون الأمريكيون هناك، مما أدى إلى إجلاء الكثير منهم. كما جعلت الأحداث جونسون يرسل إلى فيصل رسالة عاجلة، يظهر فيها تنصّل الولايات المتحدة من دعم إسرائيل، وكيف أن سفيره في الأمم المتحدة قد طلب من سفراء الدول العربية أن يطلبوا إلى الأمم المتحدة إرسال مبعوثين، كي يفتشوا الأسطول السادس، ويثبتوا أن طائراته وسفنه لم تشارك في العدوان الإسرائيلي[٢٦٩].

توقف النفط العربي عن الغرب أول مرة، ولا بد من أن نشير إلى أن توقف النفط كان مؤقتاً في الموانئ الخليجية، إلا أنه كان أطول من خلال أنبوب التابلاين (TAPLINE)، وكانت الخسائر السعودية ٩ ملايين دولار شهرياً من جراء توقف موانئ التصدير، و١,٥ مليون شهرياً من جراء توقف التابلاين[٢٧٠]. وقد أعطت هذه الأحداث منطقة الخليج أهمية في الدائرة العربية، فقلّت شعبية عبد الناصر، وزادت شعبية الملك فيصل، وكان الرجلان على طرفي نقيض. وكان من مظاهر ذلك ـ كما تقول المصادر[٢٧١] ـ إرسال العديد من الدول العربية مندوبيها للاستئناس برأي الملك فيصل في ظروف حرب عام ١٩٦٧ وتبعاتها، وكان أولها من العراق أحد قطبي التطرف العربي الثوري في المنطقة، ثم توالت الوفود، من أردنية وسودانية وغيرها.

---

(٢٦٨) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة في السعودية، واشنطن، بتاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في: *Near East Region.*

(٢٦٩) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة في السعودية، واشنطن، بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في: المصدر نفسه.

(٢٧٠) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة في السعودية، واشنطن، بتاريخ ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٧ في: المصدر نفسه.

(٢٧١) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في السعودية إلى وزارة الخارجية، جدة، بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في: المصدر نفسه.

كما كان من نتائج هزيمة عام ١٩٦٧ وانحسار المدّ القومي ظهور تقارب إيراني ـ خليجي نشيط.

لم يقطع السعوديون بخاصة، ولا الخليجيون بعامة، علاقاتهم بالولايات المتحدة خلال حرب عام ١٩٦٧، لكن تلك العلاقات تعرضت لضغط شديد من جراء دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، ثم عادت في الأول من أيلول/ سبتمبر١٩٦٧ بعد مؤتمر الخرطوم. وكانت هذه أول محاولة لاستخدام النفط سلعة استراتيجية.

ويقول وزير النفط السعودي السابق أحمد زكي يماني: إن فشل المحاولة يعود إلى أن النفط كان في يد الشركات الأمريكية أكثر مما كان في يد الدول العربية، استخراجاً وتكريراً وتصديراً[٢٧٢]. كما كان من أسباب فشل تجربة المقاطعة آنذاك أن الولايات المتحدة لم تكن تعتمد على نفط العرب بالحجم نفسه الذي اعتمدت عليه في عام ١٩٧٣، وأن الشاه وفنزويلا استمرا في تزويد الغرب بحاجته من النفط. وقد أيّد بعض مساعدي الرئيس الأمريكي أن تقوم الولايات المتحدة بقطع الغذاء عن الدول التي تقطع النفط عن الولايات المتحدة، كما كان هناك اقتراح بالتدخل العسكري إذا لزم الأمر. وقد رافق هذه الأزمة أزمة بين الشركات الأمريكية وحكومتها، إذ شنّ السيناتور الأمريكي هنري جاكسون (Henry M. Jackson) حرباً على الشركات، لأنها كانت مستفيدة من حجب النفط عن السوق الأمريكية لجني الأرباح، ولا سيما شركة إكسون (Exxon) التي طاوعت الملك فيصل، وحجبت النفط عن القوات الأمريكية بناء على توجيهاته، وطاوعته أرامكو أيضاً، وهي شركة أمريكية في تزويد آلة الحرب العربية بحاجتها من النفط. وما كانت لتجدي تبريرات شركات النفط في وجه غلاة الصهاينة الأمريكيين، فقد قالت الشركات: إن فيصل رجل السعودية القوي هو خير سدّ في وجه وصول الشيوعية إلى الخليج، ونفط السعودية والخليج هو الاحتياط الاستراتيجي للولايات المتحدة إن قامت حرب عالمية، وهو مقدر باحتياط يصل إلى ١٦٠ مليار برميل، وقدرة إنتاج تصل إلى ٨ ملايين برميل في اليوم، كما أن شركات النفط الأمريكية هي خير استثمار اقتصادي وسياسي في المنطقة[٢٧٣].

قامت الولايات المتحدة بإيقاف جميع شحنات الأسلحة إلى الدول التي قطعت علاقاتها معها، وفي الاتجاه المعاكس استعجل الرئيس جونسون إرسال طائرات النقل التي اشترتها السعودية من الولايات المتحدة، كما أمر بتنفيذ برنامج صيانة الأسلحة

(٢٧٢) انظر المقابلة التي أجرتها قناة أبوظبي الفضائية مع الوزير السابق أحمد زكي يماني بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

(٢٧٣) Engler, *The Brotherhood of Oil: Energy Policy and the Public Interest*, pp. 7-8.

السعودية الموقع في عام ١٩٦٥. وقد كان السعوديون قلقين من أن يؤثر وقف النفط في برامجهم التسلحية، وخاصة في مجال القوة البحرية، لكن هذه المخاوف تبدّدت عندما وصل فريق مستشارين من البحرية الأمريكية، وكانت التوصيات تحث على إنشاء قاعدتين بحريتين في جدة وفي الجبيل على الخليج العربي، مع برنامج تدريب طموح يهدف إلى تخريج ٦٥٠ بحاراً، و٨٤ ضابطاً بحرياً خلال عشر سنوات[٢٧٤].

كان على الغرب بعامة، والولايات المتحدة بخاصة، إعادة ترميم علاقاتهما مع العرب، أو لنقل مع الدول الخليجية خاصة بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وفي هذا المجال، سعت الولايات المتحدة جاهدة لفك الارتباط بين النفط الخليجي والقضية الفلسطينية. وقد اجتمعت عدة أسباب في وقت واحد لرفع مستوى تأزم الأمور في الخليج العربي من وجهة النظر الغربية، فقد كانت هناك الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٦٧، وما تبعها من حنق عربي جارف على الغرب ومساندته لإسرائيل، كما كان هناك إعادة تقييم سعر الإسترليني، وما تبعه من هبوط في قيمة الأموال الخليجية المرتبطة به، أضف إلى ذلك النتيجة الكبرى لانخفاض الإسترليني، وهو قرار بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي.

كانت بريطانيا عازمة على الخروج من المنطقة، ولم تكن تنظر إلى الأمور بمنظار «أنا ومن بعدي الطوفان»، بل كانت ترى ضرورة استمرار استقرار المنطقة، واستمرار اعتماد عرب الخليج على السلاح البريطاني، وعلى الخبرة والاستشارات البريطانية، وكذلك كان الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وإن كان وضع الأخيرة أصعب من الأولى، لدعمها من دون تحفظ للدولة العبرية في حربها ضد العرب، ووقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الحق العربي؛ كل ذلك جعل الولايات المتحدة ـ التي كانت تخوض الحرب الباردة في نطاق أوسع من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مع السوفيات ـ تعيد تقييم وضعها في الخليج العربي.

وإذا أردنا أن نلقي نظرة على الخليج بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فعلينا أن نلقي نظرة على العلاقات الكويتية ـ الأمريكية، فقد كانت الكويت مثالاً فريداً للدولة الخليجية الغنية بالنفط، والمرتبطة بالغرب من خلال أكثر من دولة، وليست كالسعودية التي لها ارتباطات أمريكية بالدرجة الأولى، أو بقية دول الخليج التي كانت لا تزال تحت الحماية البريطانية. فقد حافظ الكويتيون على استقلال قرارهم السياسي بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، من دون التخلي عن الاندماج ضمن

---

(٢٧٤) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في السعودية إلى وزارة الخارجية، جدة، بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ في: *Near East Region.*

الموقف العربي العام. وعلى الرغم من أن الكويت كانت البلد الخليجي الوحيد الذي له ارتباطات دبلوماسية مع دول المعسكر الشرقي، إلا أن الولايات المتحدة وجدت بعد الحرب أن عليها أن تحافظ على ثلاثة أهداف في هذا البلد: **أول** الأهداف هو الحفاظ على وصول العالم الحر إلى مصادر الكويت النفطية، وتقليل فرص وصول الشيوعيين والدول الأخرى المناهضة للغرب إلى هذه المصادر، و**ثاني** الأهداف هو الحصول من الكويت على دعم مبادئ العالم الحر، و**الثالث** هو إقناع الكويتيين أن تقدمهم، بل بقاءهم، دولة مستقلة، يعتمد على اعتمادهم وتقبلهم فكرة التعاون الإقليمي واستقرار المنطقة[٢٧٥].

ويرى تقرير أمريكي أن الكويت تعدّ الولايات المتحدة مصدراً للخبرة والمعدات التقنية، كما تعدّها الحامي الأكبر لدول المنطقة من الخطر الشيوعي. ومن جانب آخر، تعدّ الكويت متطرفة في انتقاد الولايات المتحدة بسبب وقوفها إلى جانب إسرائيل، ولعل هذا الموقف يعود إلى تأثير الجالية الفلسطينية الكبيرة في الكويت. ويظهر تقرير آخر أن الكويت كانت تقوم بلعبة موازنات حاذقة في مجال العلاقات الدولية في زمن الحرب الباردة[٢٧٦]، فقبل إعلان بريطانيا نيتها في الانسحاب من الخليج، كان الكويتيون، بدافع من الخطاب العربي القوي هناك، يجرّون أنفسهم جراً للموافقة على زيارات سفن الأسطول الأمريكي إلى ميناء الكويت، لكن مصلحة الكويت كانت فوق كل اعتبار، فقد أصبحوا متلهفين لزيارات قطع الأسطول الأمريكي بعد إعلان بريطانيا الانسحاب، أضف إلى ذلك أن زيارات الأسطول السوفياتي إلى العراق ابتدأت من أيار/ مايو ١٩٦٨، وكانت الزيارة الأولى التي تقوم بها مجموعة قتال بحرية سوفياتية إلى الخليج منذ عام ١٩٠٣[٢٧٧].

ولكن هل كانت الولايات المتحدة جاهزة للتدخل لمصلحة دول الخليج؟

وقد قام أمير الكويت المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح[٢٧٨]، في أثناء

(٢٧٥) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في الكويت إلى وزارة الخارجية (A-150)، الكويت، بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

(٢٧٦) انظر المذكرة الصادرة عن وزير الخارجية دين راسك (Rusk) إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

(٢٧٧) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في الكويت إلى وزارة الخارجية (A-150)، الكويت، بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

(٢٧٨) صباح السالم المبارك الصباح (١٩١٥ ـ ١٩٧٧)، حكم الكويت في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧. كان رئيساً للشرطة عام ١٩٣٨ ووزيراً للخارجية عام ١٩٦٢. شكل وهو ولي للعهد الوزارات التالية: الثانية (١٩٦٣)، والثالثة (١٩٦٤) والرابعة (١٩٦٥). كان محبوباً من شعبه، وله صلات قوية مع الزعماء العرب.

اجتماعه مع الإدارة الأمريكية(٢٧٩) في واشنطن، بتوجيه سؤال مباشر عن موقف الولايات المتحدة إذا تعرض بلد في المنطقة لهجوم مسلح(٢٨٠).

ولا ندري إنْ كان ردّ الرئيس الأمريكي صفحة من صفحات أحد كتب الدبلوماسية، أم إنه كان دليلاً واضحاً على عدم وجود سياسة أمريكية تجاه الخليج العربي حتى ذلك الوقت. فقد قال جونسون من ضمن كلام طويل عدة نقاط: أهمها أن أمر التدخل يجب أن يكون من خلال القنوات الدستورية، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الحدث وتوصيات الرئيس حيال هذا الأمر، ومدى تقبل الكونغرس لموضوع ذلك التدخل، ووجود اتفاقية بين البلد المعتدى عليه والولايات المتحدة، ومدى شرعية التدخل، ورأي الشعب الأمريكي في القضية. واستمر جونسون قائلاً: إننا ننظر إلى بسط الاستقرار في كل أنحاء العالم، ولا نشجع أحداً حتى يقوم بالعدوان على جيرانه، كما لم يسبق لنا التدخل بالقوة العسكرية في الخليج العربي من قبل، ونحن لا نملك إلا علاقات الصداقة مع دول المنطقة، ولن يكون للولايات المتحدة الأمريكية تدخل في المنطقة، إلا من خلال ما يمليه الدستور الأمريكي.

١١ ـ مبدأ نيكسون (عام ١٩٦٩) وسياسة الدعامتين السعودية ـ الإيرانية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والأمريكيون يسيرون على نهج يحملهم مسؤولية الدفاع عن مصالح الغرب في الخليج العربي، ولا يبدو لنا أنهم كانوا مستعدين لقرار الحكومة البريطانية بالانسحاب من الخليج العربي، وكان ذلك مأزقاً كبيراً لهم، لأنهم لم يكونوا يريدون الوجود العسكري في المنطقة.

كان البريطانيون واقعيين في التخلي عن مصالحهم عند تدني قدراتهم في الحفاظ

---

(٢٧٩) انظر مذكرة عن المحادثات صادرة في واشنطن بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ في: المصدر نفسه.

(٢٨٠) «Suppose there Is an Armed Attack on any Countries of the Area, Could We Expect Armed Support?»; «The President Said that Is a Matter that Would Have to be Considered Through the Constitutional Procedures of the US, Taking into Account the Circumstances, the Recommendations of the President at the Time, the Attitudes of the Congress, the Existence of Treaties, the Justice of the Causes Involved and the American People's Views of the Situation. He Emphasized that One President Could not Bind Another and, Therefore, he Could not Speak for Future Presidents. The President Continued, Saying that We Are very Anxious that Stability Prevail in all Parts of the World. We Are Anxious to Make no Statement that Would Encourage Aggression. We Have not Had to Deal with Aggression by Force in that Part of the World, but the Amir knows of Our Friendship for the People of that Area. The US Will under its Constitutional Procedures Face Whatever Situation May Develop and Act Accordingly».

عليها، وتسليم تلك المصالح إلى الولايات المتحدة للدفاع عنها تحت مظلة التحالف الغربي في وجه المدّ الشيوعي إبان الحرب الباردة، مروراً بالتخلي عن اليونان، ثم خطة مارشال في أوروبا، وإقامة حلف شمال الأطلسي، وأخيراً كان الانسحاب من الخليج العربي، والتخلي عن الدفاع عنه، ولم يكن لدى الإدارة الأمريكية ـ كما يقول وزير الخارجية[(٢٨١)] الأمريكي رسك (Rusk) في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ ـ أية خطط للتعامل مع هذا الوضع بشكل عام أو بشكل خاص. أضف إلى ذلك أن الظروف الأمريكية كانت قد تغيّرت كثيراً في العشرين سنة الماضية، بين التخلي عن اليونان والتخلي عن الخليج. فقد كان أيزنهاور مثلاً يعتبر أمن الخليج والشرق الأوسط أهم من أمن جنوب شرق آسيا، لذا شاهدنا تدخله في إيران ولبنان في الخمسينيات، ثم جاء جونسون في الستينيات، وكان يرى نقيض ذلك، فأدخل الولايات المتحدة في أتون حرب فييتنام. وكان من بين الخسائر التي لا تحصى بسبب تورط الولايات المتحدة هناك، التحول بعيداً عن بذل جهود إيجابية لضمان استقرار الشرق الأوسط[(٢٨٢)]. فقد تزايدت الضغوط الشعبية الأمريكية على إدارة نيكسون (Richard Nixon)، من جراء الأعداد الكبيرة من القتلى الأمريكيين في أدغال فييتنام، واقترح القادة العسكريون تخفيف الاعتماد على الجندي الأمريكي في وقف الشيوعيين الشماليين، والاستعاضة عن ذلك بتكثيف القصف الجوي المدمر، وإن تطلب ذلك حشد جهد عسكري جوي كبير مكلف للخزانة الأمريكية. كما اقترحوا دفع حكومة سايغون للزجّ بالمجندين الفييتناميين الجنوبيين في وجه هجمات جنود هوشي منه الشماليين، ليكونوا بديلاً للفتية الأمريكيين الذين كثر رجوعهم إلى أهاليهم في التوابيت.

وقد وجد هذا النهج الذي بدأ إجراءً عملياتياً بحتاً، وأصبح مبدأ سياسياً، قبولاً لدى طرفي آلة الدمار الأمريكية في جنوب شرق آسيا، سواء من العسكريين في الميدان أو السياسيين الذين كسبوا بعض الرضا من أمهات الجنود هناك، وتم تطويره، ليصبح في النهاية كما يلي: إن على كل دولة أن تشنّ حروبها الدفاعية بنفسها، ثم يأتي الأمريكيون للمساعدة بالسلاح والمال[(٢٨٣)].

---

(٢٨١) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة في السعودية، واشنطن، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ (0114Z) في: المصدر نفسه.

(٢٨٢) مايكل أ. بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ترجمة نبيل زكي (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٨٨.

(٢٨٣) «That the United States Would Furnish Military and Economic Assistance to Nations whose Freedom Was Threatened, but Would Look to these Nations to Assume Primary Responsibility for their Own Defense».

أعلن نيكسون هذا المبدأ (Nixon Doctrine) من جزر غوام (Guam) الأمريكية في المحيط الهادي، لذا عرف هذا المبدأ باسم آخر هو «مبدأ غوام» (Guam Doctrine)، ولم تستبعد نقاط مبدأ نيكسون التدخل الأمريكي المباشر، بل ذهبت إلى تحديد القوة البحرية والجوية كأداة لمساعدة البلد الحليف إذا فشل في صدّ عدوان خارجي، لكن لن يكون الأمريكيون في الصف الأول قبل اندلاع الصراع. وهذا هو الجديد في مبدأ نيكسون الذي أوجد بدائل عن تدخل الولايات المتحدة بجنود مشاتها، لذا عرف المبدأ أيضاً باسم ثالث هو «استراتيجية البدائل» (Surrogate Strategy). وهكذا تحولت الفتنمة التي طبقت في حرب فيتنام إلى سياسة أمريكية لإدارة الأزمات في العالم من خلال تدريب وتسليح «درك» إقليميين لخدمة المصالح الأمريكية. وكان الخليج العربي أول أرض يتم عليها اختبار هذا المبدأ، ففي إيران التي كان الشاه يدين فيها بعرشه للاستخبارات الأمريكية، ويحلم بإعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، نجد أنه كان شغوفاً بالقيام بالدور الذي رسمته إدارة نيكسون للدرك في الخليج العربي عند انسحاب البريطانيين.

كانت مشكلة إدارة الرئيس نيكسون تكمن في الخوف من الفراغ الذي سينشأ من جراء انسحاب البريطانيين من الخليج بعد عام ١٩٧١، وفي أن يقفز السوفيات إلى المنطقة، فيهددوا المصالح الغربية. لكن هذا الخوف لم يكن أقوى من الخوف من تحول المنطقة إلى فيتنام أخرى، وكان لا بد من تسليم الشاه ملابس الشرطي، وتجهيزه بالسلاح المتطور، لكن الكونغرس أصرّ على تبرير هذا النهج بعد تدفق السلاح الأمريكي على الخليج العربي بكميات كبيرة، تشبه السيناريو الذي بدأت به حرب فيتنام.

قام جوزيف سيسكو (Joseph Sisco)، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا في آب/ أغسطس ١٩٧٢، بتبرير الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية في الخليج، وتضمنت مساندة التطور السياسي، وتعاون القوى الإقليمية في المنطقة، وحفظ استقلال دول الخليج من دون التدخل في شؤونها الداخلية، وتشجيع إيران والسعودية والكويت على التعاون في ما بينها لأمن الخليج، ومساعدة إيران والسعودية لتطوير قدراتهما العسكرية لحفظ أمنهما وأمن المنطقة، والحفاظ على استمرار الوجود السياسي الأمريكي في المنطقة، وأخيراً ضمان استمرار الوجود البحري الأمريكي، ولو بشكل صغير، في البحرين واستمرار الزيارات الودية إلى موانئ المنطقة[٢٨٤].

---

(٢٨٤) Randy B. Bell, «Expansion of American Persian Gulf Policy,» (CSC, 1990), p. 10, <http://www.globalsecurity.org/military/library/report/1990/BRB.htm>.

شكلت النقطة الرابعة الداعية إلى تطوير القدرات العسكرية لإيران والسعودية نقطة ارتكاز للسياسة الأمريكية في الخليج العربي، وعرفت باسم سياسة «الدعامتين» (Twin Pillars)، إذ لعبت إيران والسعودية دور البديل (Surrogate) في حماية الخليج العربي، لأن البلدين، وهما أكبر دولتين في المنطقة، شاركتا الولايات المتحدة في الحذر من الأطماع السوفياتية في المنطقة، لكونهما كانتا تملكان الموارد المالية الكافية للتسلح. وكانت إيران أكثر تسلحاً وإمكاناتٍ بشرية، وكانت السعودية أقل رغبة في تقمّص الدور الذي رسمته الولايات المتحدة، لكنها ظلت موازية لإيران في أهميتها، لا لأنها تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم فقط، بل لتأثيرها الكبير في السياسة العربية عامة، والخليجية خاصة. ولا نجد سنداً لما يقوله نيكسون في مذكراته من أن سياسة «الدعامتين» قد نجحت إلى حد معقول حتى انهار أحد ركنيها بسقوط الشاه عام ١٩٧٩[٢٨٥]، بل كما ذكرنا في أكثر من موضع، كانت السعودية تريد السلاح الأمريكي لأهداف غير التي يتبنّاها الشاه والإدارة الأمريكية من سيطرة على الخليج العربي بدعوى محاربة الشيوعية.

أمدّت الولايات المتحدة الشاه بكل ما يطلبه من السلاح بعد إعلان نيكسون هذا التوجه في أيار/مايو ١٩٧٢، بل إن الإدارة الأمريكية أعطته أسلحة لم تكن ترضى بوصولها إلى يد حلفائها الغربيين في حلف شمال الأطلسي، ومن ذلك طائرة تومكات إف-١٤ (Tomcat F-14) عماد طيران سلاح البحرية الأمريكية. وكان الارتفاع في أسعار النفط، وحاجة شركات الأسلحة التي قلت صادراتها بعد هدوء الحرب في فيتنام، عاملاً مساعداً لتحقيق طموحات الشاه، فقفزت مبيعات السلاح الأمريكية إلى إيران من ١,٣ مليون دولار عام ١٩٦٣ إلى ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٢، ثم إلى ٤,٣ مليار دولار في عام ١٩٧٤، لتصل مشتريات الشاه من الأسلحة الأمريكية في الفترة (١٩٧٠-١٩٧٨) إلى ٢٠ مليار دولار، وتمثل ٢٥ بالمئة من صادرات الأسلحة الأمريكية إلى العالم في تلك الفترة. وقد قال وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر: إن توازن القوى في الخليج من أولويات السياسة الأمريكية، وما دامت إيران راغبة في سدّ الفراغ في الخليج، وشراء الأسلحة الأمريكية، ودفع ثمنها، فلا مانع من ذلك إذا كانت الصفقات لا تشمل الأسلحة النووية.

وعلى صعيد مواز، عمل الشاه على إظهار نفوذه السياسي من خلال محاولة إيجاد منظومة مناوئة للقومية العربية التي تجمع العرب ضده، فاقترح إنشاء سوق خليجية

---

(٢٨٥) Nixon, *The Real War*, p. 90.

مشتركة، كما طرح اقتراح نظام للدفاع الإقليمي عن الخليج بزعامة إيران، لكنه لم يجد ترحيباً من دول المنطقة[(٢٨٦)].

ونتساءل: هل كانت هناك سياسة أمريكية تجاه الخليج ضمن مبدأ نيكسون أم كانت هناك أطماع إيرانية باركتها واشنطن، وأدخلتها في مبدأ نيكسون؟ والدليل على ذلك رفض السعودية لها، ويبدو أن الأمرين كانا متداخلين تداخلاً كبيراً، كما يبدو أن سياسة الدعامتين قد أفلحت، ولو مؤقتاً، كما يرى واضعوها في واشنطن، فقد أثنى عليها الرئيس نيكسون في تقريره الرابع إلى الكونغرس في ٣ أيار/مايو ١٩٧٣[(٢٨٧)]، وأثنى على دول الخليج العربي لجهودها في الحفاظ على الأمن في الخليج، ولا سيما إيران والسعودية. كما يضيف في التقرير نفسه، قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر بخمسة أشهر قائلاً: إن الإقبال على نفط الخليج في ازدياد، وعلينا تأمين وصوله من الشرق الأوسط إلى العالم الصناعي الغربي بأمان. وقد عدَّ بعض الباحثين[(٢٨٨)] ما ورد في التقرير من الإشارات الأولى إلى أهمية النفط في الخليج للأمن الأمريكي والغربي.

وقد عجل بسقوط مبدأ نيكسون أسباب كثيرة، منها ـ كما ذكرنا سابقاً ـ رفض السعودية لعب دور الشرطي المرسوم لها في المنطقة مع إيران، ثم سقوط الشاه عام ١٩٧٩ الذي أدى إلى نهاية عقد من جهود نيكسون وكيسنجر حيال أمن الخليج.

ولم تخرج واشنطن في مبدأ نيكسون عن المعايير التي تحكم اختيار حلفائها المحليين، وأولها أن يتمتع حليفها بموقع استراتيجي في منطقة الاهتمام الأمريكي، فإيران لها موقع أكثر حساسية على الخليج العربي من الدول الخليجية، حيث يشرف نظام الشاه وحده على طول الساحل الشرقي للخليج، في حين أن الساحل الغربي تتقاسمه ست دول. وهذا يعني أن إيران أكثر فاعلية في السيطرة على الخليج، لأن القرار السياسي، أو الموقف العسكري، سيحتاج إلى تنسيق أكثر على الساحل العربي، إن أريد اتخاذه[(٢٨٩)]، لكن هذا لا يلغي أهمية السعودية التي تشرف على الخليج، وعلى معظم الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وكذلك عُمان التي تشرف على المحيط الهندي.

---

(٢٨٦) يحيى حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ٢ ج (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٧)، ص ٧٧.

(٢٨٧) Richard Nixon, *Public Papers of the Presidents: Richard Nixon* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1972), <http://www.nixonfoundation.org/Research_Center/PublicPapers.cfm?Book Selected = 1972>.

(٢٨٨) Bell, «Expansion of American Persian Gulf Policy».

(٢٨٩) الحسني، **مبادئ الرؤساء الأمريكان**، ص ٣٠.

أما المعيار الثاني، فكان يتمثل في أوضاع الحليف الداخلية، فالولايات المتحدة لا تريد أن تعتمد على حليف قد تعصف به الثورات الداخلية، وكانت ترى أن نظام الشاه مستقر إلى حدّ كبير حتى عشية الثورة الإسلامية بعد عشر سنوات، وكان الحال مشابهاً لذلك في الساحل العربي، ما عدا ما كان يجري في عُمان من تمرد لثوار ظفار.

أما المعيار الثالث، فهو قدرة الحليف ووضعه الخارجي، بحيث تكون له القدرة على التأثير في وضع المنطقة سياسياً وعسكرياً، ويمكننا القول بتوافر القدرات العسكرية لإيران، والثقل السياسي للسعودية.

ثانياً: الخليج العربي مصدر طاقة للصناعة الغربية

تراجعت الجمهورية الديمقراطية منذ الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، ليحلّ محلها إمبراطورية عسكرية على النمط الروماني، وقد حدّدت معالمها الرئيسية في هذا الاتجاه تطورات الحرب الباردة، ولما عجزت الإمبراطورية عن توفير احتياجاتها من داخل حدودها، وجدت ألا مخرج غير التمدّد إلى الخارج سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. أما الإمبراطورية الرومانية، فقد كان القمح سبب تمدّدها إلى مصر وشمال إفريقيا، الا أن سبب تمدّد الولايات المتحدة كان النفط والمطاط والمعادن وغيرها، ثم جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر لتكون عائقاً في طريق المشروع الأمريكي، مع أنها من الحروب التقليدية المحدودة، لكن عمق نتائجها تعدّى مرمى مدفعية الطرفين فيها، بل لا نبالغ إذا قلنا إن نتائجها كانت أعمق على ضفاف الخليج العربي البعيدة من جبهات القتال، كما أن الانسحابات توالت من كلا الطرفين المتقاتلين، ووقّعت معاهدات الصلح، في حين ظل أثر تلك الحرب في الخليج العربي، وقد يكون مستمراً حتى اليوم.

فقد وظف العرب بجهود منسقة العامل الاقتصادي لدعم المجهود الحربي، على الرغم من الدعاية الغربية التي روّجت أن تأثير قطع النفط في سياسة الشرق الأوسط قليل، بل إن تلك الدعاية وصلت إلى التحذير من سوء العواقب إذا تم قطع النفط. وكانت النتيجة الفورية لقطع النفط عن الدول المساندة لإسرائيل صدمة نفطية، ما زال يؤرخ بها في أدبيات النفط الغربية والشرقية على السواء، كما كان من نتائجها الشرخ البينّ في التحالف الأمريكي ـ الأوروبي تجاه قضية الشرق الأوسط، وتغيّر النظرة الأمريكية والأوروبية إلى منطقة الخليج العربي. فمع ظهور النفط في مطلع القرن العشرين، كان هناك اهتمام أمريكي بمنطقة الخليج العربي، وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، أصبحت هناك سياسة أمريكية متكاملة حيال الخليج.

١ ـ دور دول الخليج العربي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣

كانت الحروب ولا تزال أكثر الفعاليات عطاء، إذ يأتي الانتصار بالغنى، ويعوض عن الآلام والمخاطر تعويضاً مجزياً. وإذا ما قيست الأمور بخواتيمها النهائية، فإن حرب تشرين الأول/ أكتوبر كانت مثالاً ناجحاً لذلك، وللتعامل مع قضية الأمن القومي بين الخليج العربي وبقية الوطن العربي. ففي السادس من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ شنّ المصريون والسوريون هجوماً منسقاً وناجحاً من جبهتين في الوقت نفسه ضد إسرائيل، وقد كانت المفاجأة أكبر من أن تتحملها إسرائيل وحدها، فدخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل من خلال إقامة جسر جوي لنقل السلاح والذخيرة وكل ما يمكن إرساله جواً إلى إسرائيل[٢٩٠]، في عملية سميت «نكل غراس» (Nickel Grass)، واستمرت من ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، حتى تواصل إسرائيل القتال في وجه تسع دول عربية كانت تقف وراء مصر وسوريا. وكان الدعم الأمريكي لإسرائيل من الحقائق القديمة التي كان على العرب اكتشافها بمرارة حيناً بعد حين.

أ ـ الأهداف الاستراتيجية المتواضعة للعرب

نقل العراق سرباً من طائرات هنتر (Hunter) البريطانية إلى مصر قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر بأشهر، وحشد فرقة مكونة من ١٨ ألف رجل، ومئات الدبابات على جبهة الجولان. وقد قاتلت طائرات الميغ (MIG) العراقية إلى جانب السوريين فوق هضبة الجولان منذ اليوم الثاني من القتال، كما أرسلت العربية السعودية أكثر من ثلاثة آلاف جندي إلى الجبهة السورية، وشاركت في حماية دمشق عندما تقدم الإسرائيليون نحوها. أما الكويت، فقد شاركت قبل عام ١٩٦٧، وفي أثنائها، وخلال حرب الاستنزاف بلواء على الجبهة المصرية، ولواء آخر على الجبهة السورية، وأرسلت سرب طائرات إلى مصر في عام ١٩٧٣. كما أرسلت ليبيا سرباً من طائرات الميراج الفرنسية إلى مصر، مخالفة بذلك شروط البيع، وأرسلت الجزائر ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة، ولواءً مدرعاً، و١٥٠ دبابة، كما أرسلت تونس ألفي جندي مشاة، وأرسل السودان ٣٥٠٠ جندي. أما المغرب، فقد أرسل ثلاثة

---

(٢٩٠) كانت أوامر نيكسون (Nixon) إرسال كل ما يمكن أن يطير (Send Everything that Can Fly) لمنع إسرائيل من استخدام سلاحها النووي، ولمعادلة الجهد السوفياتي في دعم مصر وسوريا، ولدعم الجيش الإسرائيلي ضد مصر وسوريا والأردن والعراق. انظر: Charles Ramey, «Dover Remembers Operation Nickel Grass,» *Air Force News* (October 1998), <http://www.fas.org/man/dod-101/ops/docs/n19981023_981618.html>.

ألوية إلى مصر، و٢٥٠٠ جندي إلى سوريا. وقد وضع لبنان ثلاث وحدات رادار تحت تصرف السوريين، كما سمح للمقاتلين الفلسطينيين بمهاجمة إسرائيل من حدوده. وتقول الأرقام الإسرائيلية التي نستقي منها: إن الأردن قد أرسل أفضل قواته، وهما اللواء ٤٠، واللواء ٦٠ إلى الجبهة السورية، فحمى خط دمشق ـ عمّان، وذهب إلى مهاجمة الإسرائيليين على خط القنيطرة/ سعسع، كما شارك الأردن في بطاريات مدفعيته، وفي دبابات وصل عددها إلى ١٠٠ دبابة[٢٩١].

نورد هذه الأعداد من القوات العربية لنقول إنها كانت مساوية لقوات حلف شمال الأطلسي، إلا أن الرهبة من الجندي الإسرائيلي الذي حاربهم في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانت السبب في جعل أهدافهم الاستراتيجية متواضعة، ولم تتعدّ زحزحة الحالة الراهنة. فقد طالت حالة اللاحرب واللاسلم، بعد وقف حرب الاستنزاف التي بدأت في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٩، وانتهت من جراء نجاح مبادرة روجرز الأمريكية[٢٩٢] في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٧٠، كما يقول حاييم هرزوغ[٢٩٣]، في محاولة للتقليل من الأهداف التي تم تحقيقها.

أصبح الوضع لمصلحة إسرائيل التي كان من ضمن مكاسبها استغلال حقول أبو رديس النفطية المصرية، وإغلاق قناة السويس لمنع مصر من الاستفادة من دخلها. وكان السادات يريد في المدى المتوسط زعزعة عقيدة الأمن الإسرائيلية بضربة قوية، أما الهدف الآني فكان تحطيم الطيران الإسرائيلي أو تحييده، لأنه هو الذي أهان العرب في حرب عام ١٩٦٧، وكان الطريق لتحييد الطيران الإسرائيلي هو بناء حوالى ١٥ كيلومتراً من الدفاعات الجوية غرب القناة[٢٩٤] في ما سُمِّي بـ «حائط الصواريخ». وقد ساعد السوفيات المصريين في إقامته قبل أن يطردهم السادات في عام ١٩٧٢[٢٩٥].

---

(٢٩١) Mitchell Bard, «The Yom Kippur War,» <http://www.us-israel.org/jsource/History/1973toc.html>.

(٢٩٢) يقول حسين الشافعي (نائب رئيس الجمهورية المصري الأسبق) في مقابلة أجرتها معه قناة الجزيرة في برنامج «شاهد على العصر» بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩: «إن حرب الاستنزاف كانت أقسى حرب على إسرائيل لأنها حرب غير تقليدية لا تقدر عليها لذلك لجأت إلى أمريكا لتنقذها منها بمبادرة روجرز».

(٢٩٣) حاييم هرزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ترجمة بدر درويش الرفاعي (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣)، ص ٣٧١.

(٢٩٤) انظر المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة مع سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان حرب القوات المصرية الأسبق) في برنامج «شاهد على العصر» بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(٢٩٥) انظر المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة مع جيهان السادات (أرملة الرئيس المصري أنور السادات)، في برنامج «شاهد على العصر» بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠١.

كان الهدف الاستراتيجي الذي حسبه هرزوغ متواضعاً، وهو أبعد الأهداف، ويرمي إلى إجبار القوتين العظميين على التدخل لكسر الجمود والضغط على إسرائيل للانسحاب إلى ما قبل ١٩٦٧ من دون اتفاقية سلام تؤدي إلى شرعية الوجود الإسرائيلي، وكان من أهداف الجانب الإسرائيلي تفادي الحرب، وإن تعذّر ذلك فيجب وضع الملامة على العرب في الصراع التالي لتأجيل حصولهم على الهدف الاستراتيجي.

وكأننا نسمع السؤال، وقد طرحه أحد جنرالات السادات، وهم يتطلعون إلى الطاولة الرملية التي كانت عليها خطة العبور جاهزة للتنفيذ:

كيف سيتم تحقيق الهدف الاستراتيجي، والعرب لا يملكون قوة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتضغط بدورها على إسرائيل؟؟

ترك العسكريون تحقيق الهدف البعيد لرجال السياسة، وعملوا على تحقيق الهدفين الأولين، وهما: زعزعة عقيدة الأمن الإسرائيلية، وتحطيم الطيران الإسرائيلي أو تحييده، ونجحوا في اجتياز خط بارليف في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وبذلك حققوا الهدفين المكلفين بهما. وما كانت الولايات المتحدة لتترك إسرائيل عرضة للمذلة، فأقامت الجسر الجوي الأمريكي في عملية «نيكل غراس» (Nickel Grass) التي كانت أكثر ما أوجع العرب من أنشطة الحرب كلها.

ب ـ استخدام نفط الخليج سلاحاً

لا نظن أن العرب، وخصوصاً المصريين والسوريين، قد دخلوا الحرب من دون أن يكونوا على بيّنة من كيفية تحقيق الهدف البعيد للحرب، وقد تكون الأداة لتحقيقه قد توافرت خلال الأزمة، لكن استخدام النفط سلاحاً كان فعالاً لإجبار الغرب على تغيير موقفه.

ولم يكن استخدام النفط سلاحاً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ سابقة، فقد استخدمه العرب في حرب عام ١٩٦٧ ـ كما أشرنا ـ من دون فعالية تذكر، ولعل ذلك يعود إلى تجربة أزمة عام ١٩٥٦، ويعود أيضاً إلى سيطرة الشركات على النفط، استخراجاً وتصديراً. ففي أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦ فوجئ الغرب الأوروبي بإغلاق القناة، وكان نحو ٧٥ بالمئة من وارداته النفطية يأتيه من خلال قناة السويس. وقد اهتزّ اقتصاد أوروبا نتيجة الحرب، ما دعا دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى تنشيط أجهزتها المحلية والمشتركة، لامتصاص أثر الصدمة. وقد ساعد الغرب على تجاوز الأزمة أن شركات النفط العالمية كانت تسيطر على مصادر النفط،

وعلى أسطول الناقلات، كما تم إنشاء لجنة بإشراف الحكومة الأمريكية، والشركات النفطية، ولجنة مماثلة في أوروبا، في بريطانيا وفرنسا وهولندا. وكان عمل اللجان ناجحاً أدى إلى تجاوز الأزمة، وقامت الولايات المتحدة بإعفاء شركاتها النفطية من الخضوع لقوانين مكافحة الاحتكار التي تمنعها من المشاركة في خطط مشتركة، مستندةً في ذلك إلى قانون الإنتاج لأغراض الدفاع الصادر عام ١٩٥٠[٢٩٦].

بعد السويس، لم تقم أوروبا ولا الولايات المتحدة بحلّ تلك اللجان، بل شجعت استمرارها الذي أدى إلى قرارات استراتيجية، أهمها تكوين أرصدة نفطية كبيرة داخل أوروبا، وشجعت توطين صناعة التكرير في الدول المستهلكة، وبذلك حرمت الدول المصدرة من ثمارها. كما نجحت اللجان في تنويع مصادر الإمدادات النفطية، وتنمية حقول شمال وغرب أفريقيا، وبحر الشمال، وألاسكا، وقامت بتشجيع التشاور والتخطيط لمواجهة أي انقطاع مؤقت. وهكذا ارتفع تدفق النفط العربي من نحو مليون برميل يومياً عام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٠ مليوناً قبيل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، لكن سعر البرميل من الزيت العربي الخفيف انخفض من نحو ٢,٢٢ دولار عام ١٩٤٧ إلى نحو ١,٠٨ دولار عام ١٩٦٠، وظل مقارباً لذلك حتى عام ١٩٧٠، بينما ارتفعت أسعار صادرات الدول الصناعية من المواد والمنتجات بنسبة ٣٠٠ بالمئة، وبقي النفط العربي بالسعر نفسه، وبذلك صار سعر البرميل عام ١٩٧٠ مقوماً بدولارات عام ١٩٤٧ لا يزيد على ٧٠ سنتاً، ولم تكن هذه القيمة صافية للعرب، لأن نصيب الدول المصدرة للنفط كان نصف ذلك السعر، أي ٣٥ سنتاً[٢٩٧].

قبيل تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣ اعتقد العرب مغرراً بهم أن سلاح النفط قد انتهى أمره، ومن ضمن ذلك استمرار تدفق نفطهم في مذلة إلى المصانع الغربية. وقد قام في هذا السياق وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ بالطلب إلى الأمريكيين إزالة القيود عن النفط السعودي في الأسواق الأمريكية، والسماح للسعوديين بالاستثمار في صناعة النفط الأمريكية. وكان الطلب السعودي يقابله ضمان طويل الأجل بعدم انقطاع الإمدادات النفطية، لكن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة إلى هذه الضمانات السعودية، فقد كان النفط رخيصاً وكثيراً. وكان الملك فيصل قد أعلن في ٤ آب/ أغسطس من العام نفسه أن فكرة قطع النفط عن الولايات

---

(٢٩٦) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Made* (London: Hooder and Stoughton, 1975), p.138.

(٢٩٧) James L. Williams, «Oil Price History and Analysis,» (WTRG Economics, [1996]), <http://www.wtrg.com/prices.htm>.

المتحدة غير مجدية، وذكر أن هذا الموضوع قد طرح في قمة الرباط، وكان من اقتناعات الرئيس جمال عبد الناصر ألا يقطع النفط، لأنه سوف يؤثر في اقتصاد الدول العربية أكثر مما يؤثر في الولايات المتحدة. ويضيف الملك فيصل إلى ذلك ضرورة استبعاد هذا الاقتراح، لأنه عديم الفائدة، فالولايات المتحدة لن تحتاج إلى نفط الخليج قبل عام ١٩٨٥[٢٩٨].

كان النفط العربي رخيصاً، ولم تجد الاتفاقيات بين شركات النفط والدول المنتجة في حلّ مشكلة رفع الأسعار، فقد كانت الأسعار ترفع بنسبة قليلة، ويواجهها في اليوم التالي تضخم في النقد الدولي، أو أن يتدهور الدولار فتذهب الزيادة هباء، مما جعل العرب يطالبون بالعدل في نسبة رفع الأسعار، لأنهم كانوا ضحية الاقتصاد العالمي الذي يديره الغرب عموماً. ولم يطب للرئيس الأمريكي نيكسون ذلك، فراح يحذّر القادة العرب علناً في المؤتمر الصحافي الذي عقده في البيت الأبيض في ٥ أيلول/ سبتمبر١٩٧٣ أنهم سوف يخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة أسعار النفط، بل ذهب إلى تذكيرهم بمصير محمد مصدق في إيران.

قويت شوكة الشركات الغربية بعد تهديدات نيكسون، فطلبت الاجتماع مع الدول الخليجية في فيينا في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وكان عمر الحرب ثلاثة أيام، فلانت الشركات قليلاً بدعوى التضخم، وعرضت ٣,٢٥ دولار للبرميل، فرفض الخليجيون ذلك ومعهم إيران. وكانت الشركات تدرك مجرى سير الحرب، فعرضت ٣,٤٦ دولار للبرميل، فرفض الخليجيون ذلك أيضاً. وكان أن طلبت الشركات أن تراجع سلطات عليا في بلدانها لتتخذ القرار[٢٩٩]. ونعتقد أن ذلك لم يكن إلا تهديداً مبطناً كالذي أطلقه نيكسون قبل شهر، وفضّت الاجتماعات من دون الوصول إلى قرار.

وكانت بشائر النصر تلوح في سماء تشرين الأول/ أكتوبر، مما قوى عزيمة المفاوضين الخليجيين في الكويت يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وقرّرت الدول المجتمعة، وهي: السعودية والكويت وقطر والعراق والإمارات وإيران،

(٢٩٨) حسين عبدالله، «المحور الاقتصادي: استخدام النفط في حرب أكتوبر، التوجيه المعنوي للقوات المسلحة المصرية،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الاستراتيجية حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، ٣ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٨**، ٤ مج (القاهرة: وزارة الدفاع، ١٩٩٨)، ص ١١٦.

(٢٩٩) انظر ورقة علي الخليفة الصباح (وزير النفط الكويتي السابق) التي قدمت إلى: ندوة ماذا بعد النفط: وضع دول مجلس التعاون، ومحاولة لاستشراف آفاق المستقبل، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٦ ـ ٧ نوفمبر ٢٠٠١.

وجميعها أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، رفع سعر النفط، ليصبح ١٢,٥ دولار للبرميل.

وفي اليوم التالي، عقد أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) اجتماعاً، قرروا فيه خفض إنتاج النفط حالاً بنسبة ٥ بالمئة شهرياً، على ألا يتوقف التخفيض حتى يصل ما تم خفضه إلى الربع، . ولم يكن بوسع بقية دول أوبك غير العربية تعويض النقص، لأنها كانت تنتج أقصى طاقتها في ذلك الوقت.

كان أزيز طائرات النقل العملاقة سي-٥ غالاكسي (C-5 Galaxy)، يصمّ آذان وزراء النفط العرب، وهي تنقل السلاح لدعم إسرائيل، من خلال الجسر الجوي الأمريكي، وكانت تتوقف للوقود والصيانة في البرتغال، كما كانت الحكومات في هولندا وروديسيا وجنوب أفريقيا تدعم المجهود الحربي الإسرائيلي، فقرر المجتمعون فرض المقاطعة النفطية على تلك الدول فوراً. وقد ترتب على قرارات الخفض والمقاطعة دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لفصل القوات في سيناء، وكان بيد الولايات المتحدة مفتاح وقف إطلاق النار، بل الترتيبات الموازية التي كانت تجري في مجلس الأمن، ورعت كذلك الاتفاق المؤقت بخصوص سيناء. ويبدو أنها أدركت أن لعب دور الوسيط سيعطيها مكانة أفضل في مصر بدل السوفيات، كما شعر السادات بالمكانة الحيوية للولايات المتحدة في لعبة الشرق الأوسط، فزاد رهانه عليها. وفي أوروبا، ونتيجة أزمة الطاقة بسبب الحظر العربي، صدر بيان عن السوق الأوروبية المشتركة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ تطالب فيه إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتشير إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بعد أن كانت تتجاهلها تماماً قبل ذلك[٣٠٠].

وهكذا تحقق الهدف الاستراتيجي، وكان سلاح النفط هو قوة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لتضغط على إسرائيل لدخول المفاوضات، ولكن هل غامر أهل الخليج بالدخول في مواجهة مع الغرب عندما منعوا النفط عنه، أم إن أمن الخليج قد ارتبط بالأمن العربي في تلك المرحلة من الزمن بدرجة لم يتمكن فيها أهل الخليج من فصل الأمنين أحدهما عن الآخر؟

ثبت أن الإجابة هي بالإيجاب، ويبدو أن التشفي في مشاهدة الأمريكيين، وهم في طوابير طويلة أمام محطات الوقود، ومشاهدة رئيس وزراء هولندا يقود دراجة

(٣٠٠) حمدي عبدالعظيم، «المحور الاقتصادي: تأثير نصر أكتوبر على الاقتصاد العربي،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الاستراتيجية حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، ٣ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٨**، ص ١٦٠.

هوائية، ليشجع مواطنيه على التقشف في الطاقة كان كافياً، ليقف الشارع الخليجي خلف حكوماته. لقد كان قطع النفط موجعاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وخطراً على حكومة نيكسون التي وصفت بعدم الثقة وقلة الحيلة في إدارة البلاد، وكان النمو الاقتصادي الأمريكي قد انحدر بعد المقاطعة إلى درجة خطيرة، ووصل إلى ٧ بالمئة، وكان من نتائج ذلك ظهور سخط عام كاد أن يصل إلى ضرورة فرض الأحكام العرفية في بعض الولايات. فقد أغلق سائقو الشاحنات المتضررين من ارتفاع أسعار الوقود الطرق السريعة، مما تطلب إعادة فتحها بالقوة، بل إن الأمور وصلت إلى ظهور نعرات لإحياء الحرب الأهلية بين الولايات، فهدّد حكام لويزيانا وأوكلاهوما وتكساس بقطع إمدادات النفط عن ولايات أخرى في الشمال بحجة أن هذه الولايات كانت تفرض قيوداً لمصلحة البيئة تمنع بناء مصافي النفط، وبدعوى حماية الحياة البرية، وتحظر عمليات الاستكشاف وحفر الآبار(٣٠١). ولم يكن من سبيل إلى تخفيف الاحتقان إلا بصبّ جام الغضب الجماعي من خلال وسائل الإعلام على الدول المصدرة للنفط، وعلى رأسها دول الخليج العربي.

ج ـ تداعيات قطع النفط على دول الخليج العربي المنتجة

مثّل قطع النفط عن الغرب بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر خطراً كبيراً على منطقة الخليج، ولقد كانت التهديدات الغربية الصريحة والمبطّنة تصل إلى أهل الخليج متنوعة، ومنها الاحتلال العسكري، وإدارة المنشآت النفطية(٣٠٢)، أو تدبير القلاقل الداخلية لإزاحة الحكومات الحالية المناوئة للغرب، أو تدخّل الغرب لمصلحة إيران أو إسرائيل، لتقوم بعمل تدميري كبير في الخليج. وكانت تضحية مشهوداً لها من قبل الدول العربية، لكنها في الوقت نفسه كانت خيراً وفيراً على المنطقة(٣٠٣). فلم تعد الشركات الغربية ودولها المساندة لها خطراً دائماً، ومارداً يرفض المفاوضة إلا بشق الأنفس. وعلى الرغم من أن التملك والتأميم كان جريمة في نظر الرأسمالية الغربية، فقد تملكت الكويت ٦٠ بالمئة من حصة شركة بريتيش بتروليوم إحدى الأخوات السبع العاملة في الكويت في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، ثم تبعتها قطر بحركة مماثلة في ٢٠ شباط/ فبراير، وفي ١١ شباط/ فبراير أممّت ليبيا ثلاث شركات نفط أمريكية. وفي الجهة المضادة اجتمعت في الوقت نفسه ثلاث عشرة دولة صناعية ومصدّرة للنفط في

---

(٣٠١) Engler, *The Brotherhood of Oil: Energy Policy and the Public Interest*, p. 2.

(٣٠٢) زهير شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**، برنامج الدراسات الاستراتيجية، الدراسات الاستراتيجية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٨٠.

(٣٠٣) Nixon, *The Real War*, p. 91.

واشنطن، وطالبت بالتعاون بين المجتمعين لحلّ أزمة الطاقة، فقام هنري كيسنجر[(٣٠٤)] بإعلان برنامج إدارة نيكسون ذي النقاط السبع لتحرير الولايات المتحدة من التبعية النفطية للعرب. كما اجتمع زعماء الجزائر ومصر وسوريا والسعودية ليناقشوا الاستراتيجية النفطية في ضوء تقدم المحادثات لفك الاشتباك العربي ـ الإسرائيلي. وفي ١٧ آذار/ مارس أوقفت الدول العربية المقاطعة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية ما عدا ليبيا، واستمرت مقاطعة هولندا والبرتغال وروديسيا وجنوب أفريقيا. وفي تموز/ يوليو ١٩٧٤ أعلنت السعودية خططها لمشاركة أرامكو بنسبة ٦٠ بالمئة، ورفع الحظر عن هولندا في ١١ تموز/ يوليو ١٩٧٤.

الخطر الأمني في جانبه العسكري بدا واضحاً في المؤسسات التشريعية الأمريكية، كما بدا واضحاً في الخطاب الإعلامي، بل على المستوى الحكومي الرسمي. فقد أعدّت مكتبة الكونغرس في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٧٥ دراسة جدوى بناء على طلب لي هاملتون (Lee H. Hamilton)، رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بالتحقيقات، وقد قدمت إلى لجنة العلاقات الدولية، وهي تهدف إلى سبر أغوار المشكلات الموجودة في الخليج إذا قررت الولايات المتحدة القيام بعمليات عسكرية للاستيلاء على حقول نفط دول منظمة الأوبك في حالة فرضها حظراً نفطياً. وترى الدراسة أنه لن يكون بوسع الولايات المتحدة ضمان القيام بعمليات ناجحة بهذا الصدد إلا بالاضطلاع بمهمة خماسية الأبعاد[(٣٠٥)]:

(١) الاستيلاء على المنشآت النفطية المطلوبة سليمة تماماً من دون أن تمسّ.

(٢) تأمينها لأسابيع أو شهور أو لسنوات.

(٣) إصلاح المنشآت التي تعرّضت للتدمير بسرعة.

(٤) تشغيل كل المنشآت من دون مساعدة أصحابها.

(٥) ضمان المرور الآمن لإمدادات النفط والمنتجات البترولية.

أما على المستوى الرسمي، فقد كان هناك سؤال للرئيس جيرالد فورد

---

(٣٠٤) هنري كيسنجر (Henry Alfred Kissinger) ولد في ألمانيا عام ١٩٢٣، تخرج في جامعة هارفرد وعمل فيها مختصاً في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى عمله في مراكز أبحاث أخرى وأصبح وزيراً للخارجية الأمريكية في فترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧). فتح الطريق للعلاقات الأمريكية ـ الصينية عام ١٩٧٢، ثم اتبع سياسة الخطوة خطوة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٣، وقادت جهوده إلى اتفاقيتي كامب ديفد بين مصر وإسرائيل.

(٣٠٥) **أمريكا تغزو الخليج: دراسات الكونجرس الأمريكي** ([القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١])، نقلاً عن: <http://www.iraq4all.dk/Book/book.htm>.

(Gerald Ford) في ٢١ كانون الأول/ يناير ١٩٧٥ نصّه كالتالي: «سيادة الرئيس.. لقد قلت أنت ووزير الخارجية كيسنجر إنك ستستخدم القوة العسكرية في حالة قيام منتجي النفط بخنق الغرب. ويودّ الشعب الأمريكي أن يعرف ما إذا كنت ستطلب من الكونغرس تصريحاً بإعلان الحرب، أم أنك ستتجاوز هذا الإجراء الدستوري، كما فعل بعض الرؤساء السابقين عليك؟». وكان جواب الرئيس جيرالد فورد: «أستطيع أن أؤكد أننا سنستخدم العملية الدستورية الكاملة المطلوبة من الرئيس في أي مناسبة تتضمن أي تعهد باشتراك القوات العسكرية الأمريكية»(٣٠٦).

الخطر الأمني في الجانب الاقتصادي كان في استمرار اللجان النفطية التي أقيمت منذ أزمة السويس، وتطورت في عام ١٩٧٤ لتصبح وكالة الطاقة الدولية لخدمة المصالح الغربية في مجال النفط الخليجي خاصة(٣٠٧)، ولأن رأس المال ـ كما يقول أهل الاقتصاد ـ جبان، لم يجد الخليجيون مكاناً آمناً مثل الغرب لاستثمار أموالهم، على الرغم من خطر التعرض للتجميد، كما حدث مع الأموال الإيرانية في الولايات المتحدة بعد سقوط الشاه، بالإضافة إلى خطر الانخفاض نتيجة زيادة معدلات التضخم. أما الخطر الأمني في الجانب العسكري، فهو ما قامت به الدول الخليجية بفضل تضاعف أسعار النفط، وتوفير احتياطي مالي ضخم، عندما ذهب الكثير منها لشراء الأسلحة الأمريكية، فارتفعت منذ عام ١٩٧٣ نسبة مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية وإيران والكويت، ولا سيما تلك التي كان الأمريكيون قد قرروا منذ الستينيات تركها لشركات السلاح البريطانية، كما باعت الولايات المتحدة السلاح إلى البحرين وعُمان واليمن، وقد مثلت تلك المبيعات ٥٠ بالمئة من إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية، ودخلت المنطقة في سباق تسلح(٣٠٨).

يقول نيكسون إنه قد فشل في إقناع بعض الزعماء في الخليج بأن حركتهم إذا كانت ترمي إلى إضعاف الاقتصاد الغربي أو تدمير قيمة الدولار(٣٠٩)، كما كان يريد بعض المتطرفين من العرب، فإن ذلك معناه عدم قدرة الغرب على الدفاع عنهم، وهي حركة لا معنى لها إلا تدمير النفس قبل تدمير الغرب. ويضيف أن بعض

---

(٣٠٦) المصدر نفسه.

(٣٠٧) تكونت وكالة الطاقة (IEA) عام ١٩٧٣ من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD) التي تأسست عام ١٩٦٠، وهي: اليونان، أيسلندا، ايرلندا، اللوكسمبورغ، هولندا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، إسبانيا، ألمانيا، النرويج، إنكلترا، الولايات المتحدة، ثم انضمت اليابان عام ١٩٦٤، وفنلندا عام ١٩٦٩، واستراليا عام ١٩٧١، ونيوزلندا عام ١٩٧٣.

(٣٠٨) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**، ص ٣٨.

(٣٠٩) Nixon, *The Real War*, p. 88.

الزعماء قد لاحظوا المنطق الذي يورده، لكن جهودهم لم تثمر إلا في إيقاف الزعماء الآخرين عن اتخاذ إجراءات أشدّ تدميراً مما تمّ.

ولا نعلم حقيقة ماهية الإجراءات التي يشير إليها نيكسون، لكن النفط كان خلال فترة المقاطعة العربية عام ١٩٧٣ بحسب تحليلات نيكسون «كعب أخيل»، لأن العرب وجدوا الجزء الذي يقتل الغرب. ولا بد من أن نشير إلى أن المشكلة النفطية خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن مشكلة عجز إمدادات، بل كانت مشكلة ارتفاع أسعاره إلى أربعة أمثال ما كانت عليه قبيل الحرب، لأن إيران وفنزويلا استمرتا في إمداد الغرب، لكن بأسعار عالية كان قد اتفق عليها في الأوبك.

على رغم الخوف من المخاطر الأمنية على دول الخليج من جراء المقاطعة النفطية خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، إلا أنها قد أدت إلى نتائج أمنية إيجابية أكبر من الأخطار التي افترض حدوثها. فقد كان من تداعيات ذلك إعادة هيكلة صناعة النفط، بحيث ارتفعت الإيرادات من ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢، إلى ٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٤، ثم إلى ٩١ ملياراً عام ١٩٧٧، لتقفز في عام ١٩٧٩ إلى ١٤٦ مليار دولار، ثم إلى ٢١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠. كما تمكنت دول الخليج من استخدام هذه الفوائض في إقامة مشروعات البنية التحتية، من كهرباء، وطرق، ومطارات، ومدارس، ومستشفيات، وخدمات اجتماعية عدة. ولأن النفط هو الثروة الوحيدة لدول الخليج، فقد ركّزت معظمها على الصناعات التحويلية التي تشمل تكرير النفط والكيماويات.

وكان نمو الناتج المحلي غير النفطي قد ارتفع بنسبة كبيرة في الفترة (١٩٧٢-١٩٨٢)، فقد وصلت النسبة في السعودية إلى ٣٧,٣ بالمئة، وفي الإمارات إلى ٣٩,٥ بالمئة، والكويت إلى ٢٠,١ بالمئة. كما ارتفعت نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لتصل في السعودية إلى ٤٠,٨ بالمئة، وفي البحرين إلى ٣٤,٩ بالمئة، وفي الإمارات إلى ٣٢,٢ بالمئة، وفي عُمان إلى ٢٨,٣ بالمئة، وفي قطر إلى ٢٦,٨ بالمئة، وفي الكويت إلى ٢٦,١ بالمئة، بينما لم تتجاوز هذه النسبة في الدول النامية ٢,٧ بالمئة، وفي الدول الصناعية ٨,٩ بالمئة خلال هذه الفترة[٣١٠].

كما كان من أثر استخدامات الاحتياطي المالي الضخم الذي وفّرته دول الخليج العربي من جراء ارتفاع الأسعار بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر أن أقامت شبكة علاقات مع دول عربية ودولية، من خلال استخدام تلك الأموال في مدّ الدول

(٣١٠) عبد العظيم، «المحور الاقتصادي: تأثير نصر أكتوبر على الاقتصاد العربي،» ص ١٦٢.

الشقيقة والصديقة بالهبات والقروض التي ساعدت في نمو تلك الدول المتلقية، وبالضرورة الوقوف إلى جانب القضايا الخليجية، ودعم ما يؤكد استقلالها وأمنها. ومن تلك الصناديق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أقيم عام ١٩٧٣ ليصل رأسماله إلى ٤٠٠ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٧، وكذلك صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الكويتية عام ١٩٦١[٣١١]، وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية عام ١٩٧١، والصندوق السعودي للتنمية الخارجية عام ١٩٧٤، والصندوق العربي للمعونة الفنية، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، وصندوق الأوبك عام ١٩٧٦.

وكما أشرنا، فقد نظرت دول الخليج في تلك المرحلة إلى ارتباط الأمن الخليجي بالأمن العربي، ما جعل نصيب الدول العربية في الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧) يمثل ٦٠ بالمئة مما قدمته الصناديق من مساعدات وقروض. ونشير إلى أن نسبة المساعدات المقدمة من دول الخليج مثلت من السعودية والإمارات والكويت وقطر ٤,٨٢ بالمئة، و١٠,٩٧ بالمئة، و١٠,١٨ بالمئة، و٤,٧١ بالمئة على التوالي من الناتج الإجمالي القومي لهذه الدول في عام ١٩٧٧، بينما لم تصل في الدول الصناعية الغربية في ذلك الوقت إلى ١ بالمئة من ناتجها القومي[٣١٢].

وبما أن النفط أخطر سلاح في السلم والحرب، فهو مصدر الطاقة التي تحرك مصانع السلاح في السلم، والطاقة التي تحرك معدات الحرب، فهل بإمكان دول الخليج العربي استخدام سلاح النفط مرة أخرى لخدمة قضاياها؟

لقد كان من توصيات وكالة الطاقة الدولية فرض برامج ترشيد صارمة، وتخزين احتياطيات ضخمة، وإيجاد بدائل للنفط العربي، كما ذكرنا، بالإضافة إلى فرض

---

(٣١١) بلغت قيمة قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ إنشائه عام ١٩٦١ وحتى شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ما يصل إلى ٦٢١ قرضاً بقيمة إجمالية قدرها ٣٢٥١ مليون دينار كويتي بلغ إجمالي المسدد منها ١٢٠٩ ملايين دينار. وأصبح عدد الدول المستفيدة ٩٨ دولة منها ١٦ دولة عربية و٤٠ دولة أفريقية و٣٢ دولة آسيوية و١٠ دول من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. أما عدد المنح التي قدمتها دولة الكويت بإشراف الصندوق الكويتي فقد بلغت ٢٨ منحة حتى شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، وحصلت المشاريع الزراعية خلال السنوات العشر الأولى من عمر الصندوق على ثلث القروض، وفي عام ١٩٧٤ أصبح الصندوق قادراً على توسيع عملياته لتشمل كل البلدان النامية وليس العربية وحدها، وأصبحت مشروعات النقل والاتصالات من المشروعات المألوفة في الصندوق في السبعينيات. انظر: **البيان**، ١/ ٥/ ٢٠٠٢.

(٣١٢) يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية** (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣)، ص ٣٦٨.

ضرائب حكومية باهظة على المستهلك الغربي، حتى إذا ارتفع سعر النفط في المصدر، قامت الحكومات بخفض هذه الضرائب حتى تزول الأزمة من دون أن يشعر المستهلك الغربي بها(٣١٣).

لقد أعادت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ترتيب أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فقد لفتت المقاطعة النفطية نظر الولايات المتحدة وأوروبا إلى المنطقة، لأنها تحتوي أكبر احتياطي نفطي في العالم يحتاج إليه الغرب واليابان لاستمرار تقدمهم الصناعي، ولفتت نظرهم أيضاً إلى هشاشة نظام الأمن الغربي في المنطقة، ذلك الذي لم يمنع دولاً صغيرة من وقف النفط، فما جدوى التصدّي للسوفيات إذا كان الخطر سيأتي من غيرهم؟ لقد تمّ أول مرة وضع النفط والمصالح الاقتصادية في مرتبة واحدة مع الأمور الاستراتيجية التي كانت طاغية على الفكر الأمريكي، لأن الخليج لم يكن إلا الجناح الجنوبي للحزام الشمالي لوقف السوفيات.

أضاف الأمريكيون بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ مبادئ جديدة إلى مبدأ الدعامتين الذي أقامه نيكسون في الخليج، منها سهولة الوصول إلى منابع النفط، وبقاء الأسعار معتدلة، ووصوله بكميات وافية، ثم توظيف عائداته ضمن الاقتصاد الغربي. ونتفق مع من يرى(٣١٤) أن الولايات المتحدة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر أيضاً قد عادت إلى تقييم وضعها في منطقة المحيط الهندي، ولا سيما بعد خيبة أملها الكبيرة في حلفائها. وحلفاؤها الذين خاب أملها فيهم هنا هم في حقيقة الأمر أكثر من دولة. فقد خاب أملها في الدول الخليجية التي كانت الولايات المتحدة تعوّل عليهم كشركاء تجاريين في النفط، مثل: الكويت، والسعودية، وبقية الإمارات التي لم تتردّد وكالت الصفعة القاسية للولايات المتحدة بقطعها النفط فوراً. ثم خاب أملها من عدم تفهّم السعودية ـ وهي إحدى الركيزتين مع إيران خاصة، والبحرين وعُمان التي كانت للولايات المتحدة معها ارتباطات عسكرية بدرجات متفاوتة ـ الموقف الأمريكي في أثناء الحرب.

أما الطامة الكبرى، فكانت ـ كما نعتقد ـ موقف الدول الأوروبية التي لم تشاورها الولايات المتحدة، عندما رفعت حالة استعداد قواتها في أوروبا. وكان ردّ

---

(٣١٣) Richard Scott, *The History of the International Energy Agency, 1974-1994: IEA, the First 20 Years*, 3 vols. (Paris: OECD/IEA; Washington, DC: OECD Publications and Information Centre, 1994-1995), vol. 1: *Origins and Structure*, p. 21.

(٣١٤) Bell, «Expansion of American Persian Gulf Policy».

فعل معظم الدول الأوروبية غير متناسق مع الموقف الأمريكي، حتى إن إسبانيا حليفتها في الناتو رفضت أن تستخدم مطاراتها نقطة إسناد للجسر الجوي، بينما قبلت ذلك البرتغال وتعرضت لقطع النفط العربي عنها.

وقد أدى إحجام أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة عن الوقوف إلى جانبها بعد تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بالإضافة إلى الشكوك في النشاط السوفياتي في منطقة المحيط الهندي، إلى أن تزيد الولايات المتحدة من حضورها البحري في المحيط الهندي من خلال الدوريات المستمرة. كما قامت بتطوير قاعدة دييغو غارسيا (Diego Garcia) في المحيط الهندي لإسناد العمليات الجوية والبحرية في المنطقة، كما تمّ لاحقاً في أثناء ضرب العراق عام ١٩٩١ وأفغانستان عام ٢٠٠٢.

٢ ـ الثورة الإيرانية وتداعياتها على الخليج العربي (عام ١٩٧٩)

كان الشاه يحاول في عقد الستينيات تحديث اقتصاد بلاده من خلال ثورته البيضاء للإصلاح الزراعي التي بدأت باستفتاء كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، وانتهت في عام ١٩٧١، لكن ما جرى هو أن النبلاء من ملاك الأراضي حصلوا على تعويضات بدل أراضيهم التي صودرت، ليحوّلوا تلك الأموال إلى استثمارات صناعية، وليتحولوا إلى طبقة رأسماليين، بتشجيع من الشاه الذي احتفظ بأجود الأراضي المصادرة تحت ما يسمى «هيئة بهلوي»[٣١٥]. صحيح أن نسبة الملاك قد ارتفعت من ٢٦ بالمئة إلى ٧٨ بالمئة، لكن بقية الفلاحين الذين كانوا نسبة كبيرة من المجتمع أجبروا، كما كان الشاه يخطط، على العمل في الصناعة التي كان الشاه يعتقد أن مستقبل إيران فيها، وتردّت أحوالهم إلى أسوأ مما كانت عليه عندما كانوا مزارعين، واتسعت المسافة بين الطبقة الدنيا والعليا اتساعاً كبيراً.

لقد كان هناك تطور صناعي في الستينيات، كما سيطر الشاه على الجيش، وعلى البرلمان والحياة السياسية، وأخذت إيران بعد خروج المستعمرين البريطانيين تحاول أن تصبح دولة استعمارية نوعاً ما، بعد فرض نفسها بديلاً منهم في الخليج من خلال احتلالها جزر منتصف الخليج (الطنبين وأبو موسى)، كما كان البريطانيون يفعلون. ويقول الشاه في هذا السياق في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٧: «على جيشنا أن يكون ـ لأننا لا نملك قوة نووية ـ أقوى من جيوش الدول النووية، ومصالح إيران قد تعني أن يقدم هذا الجيش تضحيات خارج حدودنا لحفظ مصالحنا الوطنية

(٣١٥) انظر الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في: *Iran*.

والسياسية»[٣١٦]. وكان الشاه يشير إلى تدخل قواته في عُمان، وهذا يدعم ما قلناه من سيطرة عقلية القوة الإقليمية على تفكيره.

لم يعد هناك بعد موت جمال عبد الناصر ما يقضّ مضجع الشاه، فقد كانت علاقاته مع الاتحاد السوفياتي جيدة، ترجمتها اتفاقية الغاز الإيراني للسوفيات. أما الولايات المتحدة، فقد كان حارسها الأمين على الخليج، ومزوَّداً منها بأحدث الأسلحة. وقد صفّى خلافاته مع العراق بعد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وكانت علاقاته مع السعودية وبقية دول الخليج جيدة، ولا سيما بعد توقفه عن المطالبة بالبحرين، وما كانت جزر صغيرة جرداء مثل أبو موسى والطنبين، لتحول دون استمرار العلاقات الاقتصادية مع دبي وغيرها من الإمارات الأخرى، بل إن سياسة إيران المعلنة هي دعم حقوق العرب في صراعهم مع إسرائيل[٣١٧].

وهكذا نجد إيران في منتصف السبعينيات بلداً نصف صناعي، ونصف زراعي، ونصف استعماري، وإمبريالياً بطريقته الخاصة؛ كل ذلك من ضمن خطة في ذهن الشاه، لم يفلح في إنجاز أي منها كاملة بمعزل عن أغلب الشعب الذي شرّد الفقر الكثير من أبنائه، فهاجروا إلى دول الخليج المجاورة. ولم يكن حول الشاه إلا الطبقة الغنية من ملاك الأراضي، والقادة العسكريين، والدبلوماسيين، بينما كانت الطبقة الوسطى متذمرة، وهي الأكثر فاعلية في تحركاتها، وتؤيد أي تغيّر في البلد، ليأسها من الوصول إلى الطبقة العليا، بسبب الفوارق الشاسعة بينهما. كما كان الشاه يسير على خطى والده في الإعجاب بما فعله أتاتورك (Ataturk) في تركيا لإيجاد مجتمع علماني[٣١٨]. أما الطبقة الدنيا، فكانت في تلك المرحلة قابلة للتشبع بكل فكر جديد. كان النفط مفتاح السياسات البريطانية، ثم الأمريكية لاحقاً في إيران، وقد وصلت إيران إلى مرتبة ثاني بلد مصدّر للنفط في العالم بعد السعودية. وقد بلغ نصيبها من الإنتاج في عام ١٩٧٦، ٢٩٥ مليون طن، بينما كان ما ينتجه الاتحاد السوفياتي ٥١٥ مليون طن، وما تنتجه الولايات المتحدة ٤٠٤ ملايين طن، وما تنتجه السعودية ٤٢٢ مليون طن. وأدى ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ إلى تضخم لم يستطع الشاه

(٣١٦) «Our Army Must Act in Ways Much Stronger than a Nuclear Army. Interests of Iran Mean that the Armed Forces Must Even Make Sacrifices Outside Our Borders to Safeguard the Country's Political and National Interests».
انظر: «Memory Lane Looking Back at the Road to Revolution,» Compiled by Payman Arabshahi (Iranian, 2001), http://www.iranian.com/History/Feb98/Revolution/index.html

(٣١٧) Foroughi, «Iran's Policy Towards the United States».

(٣١٨) Keddie, *Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution*, pp. 192-194.

تلافيه، وكان الضحايا هم ذوو الدخل الثابت والمحدود، فتولدت لديهم ميول ثورية. أما رجال الدين، فلم يستطع الشاه عزلهم في الحوزات الدينية، وإن كان هذا ما ظنه، والحقيقة أن المجتمع الإيراني المسلم كان لا يزال مرتبطاً بتراثه الديني بعمق، كما ستثبت الأيام ذلك. وكان هناك أيضاً نشاط متذمر للحركة الوطنية الإيرانية، من اليسار واليمين، بعد إلغاء أحزاب المعارضة عام ١٩٧٥.

هذه الأوضاع تسمى في تشريح الثورات «المرحلة الأولى»، وهي مرحلة «الأعراض»، تتبعها مرحلة «ارتفاع الحرارة»، ثم «الأزمة»، وأخيراً «النقاهة». ولا يمكن لباحث في الثورة الإيرانية، مهما لخّص أحداثها في كلمات قصار، إلا أن يتحدث عن الإمام الخميني، الرجل الذي ملأ الدنيا وشغل الناس بالحديث عنه، وعن دوره في تلك الثورة، منذ أن أعلنت الأحكام العرفية في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٣[٣١٩]، بعد أعمال الشغب نتيجة اعتقاله أول مرة. وقد مثّل الإمام الخميني حالة التذمر المنتشرة بين رجال الدين، وهاجم الحكومة الإيرانية كما ذكرنا سابقاً[٣٢٠]، ما أدى إلى نفيه إلى تركيا عام ١٩٦٣، ثم انتقاله إلى العراق عام ١٩٦٥، ليمثل صوت المعارضة هناك، وليملأ أسماع الإيرانيين بخطبه الداعية إلى الثورة ضد الشاه، من خلال أشرطة التسجيل المهربة، على الرغم من أنف السافاك. لكن الشيخ كان ضحية الصلح بين الشاه والعراق، فهاجر في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ إلى فرنسا، وهناك لقي مجالاً أرحب للقاء قوى المعارضة الإيرانية، كما لقي مجالاً أوسع للتواصل مع الإعلام في الغرب.

منعت أحزاب المعارضة السياسية منذ عام ١٩٧٥، ومنذ ذلك الحين أخذت موجات معارضة الشاه المتنوعة تتراكم، ومنذ منتصف عام ١٩٧٧ تسلم رجال الدين زمام المبادرة في قيادة التظاهرات التي كانت تجري في المناسبات الدينية. وكان أن تدخلت الشرطة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وقتلت العديد من الناس، فأخذت التظاهرات شكلاً أكثر تطرفاً، وأصبح الشاه أكثر دكتاتورية كي يوقفها. فأصبح المعتدلون نتيجة ذلك متطرفين في عداء الشاه، وانتشرت النار في الهشيم في خريف عام ١٩٧٨، عندما أضرب عمال النفط، وعمال المصانع الحكومية، وموظفو المصارف، ما حطم الاقتصاد المصاب بالتضخم أصلاً، وزادت التظاهرات، وقفزت الثورة إلى مرحلة «ارتفاع الحرارة» بمسيرة ثمانية ملايين متظاهر في ١٠ كانون الأول/

(٣١٩) *Zabih, The Iranian Military in Revolution and War*, p. 6.

(٣٢٠) انظر البرقية الموجهة من السفارة الأمريكية في إيران إلى وزارة الخارجية (A-139)، طهران، بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ في: *Iran*.

ديسمبر ١٩٧٨[٣٢١]. ولم يكن أمام الشاه بعد شهر من ذلك إلا مغادرة إيران في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، تاركاً البلد في يد مجلس وصاية، تحت قيادة رئيس الجبهة الوطنية شاهبور بختيار (Shahpur Bakhtiar)، كرئيس للوزراء. ثم عاد الإمام الخميني في يوم ١ شباط/ فبراير ١٩٧٩ ليعلن الجمهورية الإسلامية في الأول من نيسان/ أبريل ١٩٧٩، لكن بختيار لم يستطع الاستمرار في منصبه، فقد ففر إلى فرنسا، ليحل محله رئيس وزراء جديد هو مهدي بازرغان (Mehdi Bazergan). لكن بازرغان البالغ من العمر ٧٤ عاماً لم يصمد هو الآخر، وقد حدث في أثناء ولايته أن احتجز ٥٠٠ طالب إيراني في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ رهائنَ أمريكيين بلغ عددهم ٦٦ رهينة من السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية في طهران، بدعوى إعادة الشاه وممتلكاته من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى احتجازهم مدة ٤٤٤ يوماً انتهت في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ إلى عواقب وخيمة، بدأت منذ حوالى ربع قرن، وما زالت قائمة، تخللها قطع جميع أنواع العلاقات مع الولايات المتحدة وحلفائها، وجرت تداعيات على منطقة الخليج العربي، هي ما سنبحثه هنا.

كانت أزمة الرهائن كمّا ضئيلاً من هموم أبو الحسن بني صدر (Bani Sadr) الذي أصبح رئيساً بعد بازرغان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، وكان طموحاً في كسب ولاء الجيش[٣٢٢] وبقية القوى السياسية. فحرّض رجال الدين الإمام الخميني عليه، ففقد منصبه في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١، وهرب، ودخلت إيران مرحلة (الأزمة)، وهي العداء للمحيطين بها، من حرب مع العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وتفجيرات في الكويت والسعودية والبحرين، وتبنّي موقف يدعو إلى تصدير الثورة إلى دول المنطقة.

ولا يمكن أن نساوي المعتدي بالضحية، فقد بدأ العراق محاربة إيران، واستغل صدام حسين الفوضى التي كان ذلك البلد يمرّ بها ليعيد سيطرة العراق على شط العرب، ثم تطور الهدف إلى تحرير عربستان. وقد كانت هذه الحرب مدمرة للاقتصاد الإيراني، كما كانت مدمرة للاقتصاد العراقي، حتى انتهت في عام ١٩٨٨، بعد أن قتل فيها ما يزيد على مليون شخص، وجرح ما يصل إلى ١,٧ مليون إنسان.

وصل علي هاشمي رفسنجاني (Ali Hashemi Rafsanjani) إلى السلطة، فوصل الاعتدال إلى إيران، لأن الثورة وصلت إلى المرحلة الأخيرة مرحلة (النقاهة)، وإن كنا لا نصرّ على نضج هذه المرحلة، لأننا لا نستطيع أن نقول إن إغلاق دائرة الأحداث

(٣٢١) Zabih, Ibid., p. 38.

(٣٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

قد اكتمل، فقد تطول مرحلة النقاهة، أو نقول إنها قد انتهت منذ زمن، وإن إيران قد تعافت، على الرغم من تشاؤم الغرب، ومن تقاريره السلبية التي لا يغيب عن بالنا أنها ملاحظات من معسكر العدو.

قامت بين إيران ودول الخليج العربي نتيجة الثورة حركة تفاعلات عنيفة، نرى قبل الدخول فيها الإشارة إلى طبيعة العلاقات الإيرانية ـ الخليجية التي اتسمت بعدم الاستقرار، فكانت علاقات تعاون مرة، وعلاقات صراع وتنافس مرة أخرى. وتبادلت الشعوب الإيرانية والعربية على ضفتي الخليج الأدوار الحضارية، ولم يقف الماء المالح عائقاً بين شعوبه، بل عمل على تلاقيهم. وما زال هناك من عوامل التلاقي الكثير من الأسباب، لعل أولها الدين الإسلامي الحنيف، وقيم الجوار، والاعتماد على النفط مصدراً وحيداً للدخل، بحيث كان بالإمكان العمل من خلاله على تشكيل كتلة اقتصادية واحدة.

ويأتي السؤال: لماذا التوتر إذاً بين القاطنين على ضفتي الخليج؟ هل ذلك راجع إلى الإرث التاريخي، وتفشي الجهل، وغياب الثقة؟

نعم، لكن هذا جزء بسيط من السبب، فقد لعبت المؤثرات الإقليمية والعالمية دوراً كبيراً في التوتر الخليجي ـ الإيراني، وهي مؤثرات تطل برأسها عنوة، ثم تقوم بالتفاعل في نسيجنا الداخلي، لتقذف بعد ذلك بنتائج لم يكن لنا يد في صنعها. فقد استقبلت الشعوب العربية الثورة الإيرانية بالإعجاب والتقدير، لأنها حققت أمراً جليلاً بإسقاط الشاه الذي كان يعدّ من أقوى الدكتاتوريين في زمانه، كما كان مسانداً لإسرائيل عدو العرب والمسلمين. وكان طابع الثورة الإسلامي أرضية بنى عليها الكثير من أبناء المنطقة آمالاً كبيرة لحلّ المشكلات الإقليمية التي كانت قائمة مع الشاه. وفي غمرة الإحساس بالإعجاب غابت مدةً قصيرة حقيقةُ أنّ الثورة قد توصل إلى الحكم نظاماً يختلف عن أنظمة الحكم القائمة في المنطقة، وزاد من الإحساس بحدّة المشكلة البنية المذهبية الدينية للسكان السنّة في الخليج العربي، مقابل السكان الشيعة في إيران، كما زاد من حدّة المشكلة صعود الإسلام السياسي في المنطقة العربية عامة، واجتمع السببان ليُظهرا أن الثورة الإيرانية تهديد للأوضاع القائمة.

اعتبر الإمام الخميني في تقييمه الايديولوجي(٣٢٣) أن الولايات المتحدة هي

---

(٣٢٣) عبد الله خليفة الشايجي، «عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ ـ ١٧ مايو ١٩٩٩**، ج ١، ص ١٠١.

الشيطان الأكبر، وأن الاتحاد السوفياتي هو الشيطان الأصغر. وينسحب ذلك على أصدقاء الشيطانين وحلفائهما في الخليج، لذلك يجب تنقية هذه الدول، ولن يتم ذلك إلا عندما تثور شعوبها ضد الحكام الموالين للولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم بإنشاء حكومات مشابهة للحكومة الإسلامية في إيران، كما أن عليها قطع علاقاتها بالولايات المتحدة، والاعتراف بدور إيران الرائد في الخليج. وكان هذا معناه أن إيران قد ركبت موجة سعي محموم مخيف لتصدير الثورة إلى الدول الخليجية، كما ربط الإمام الخميني بين تصدير الثورة وبقائها واستمرارها، فكان لزاماً عليه اتباع مبدأ تصدير الثورة، وتحفيز عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية. وكانت وسيلة تصدير الثورة هي القوى السياسية داخل المؤسسة الدينية الإيرانية الحاكمة، مثل حزب الله، ومؤسسة «خمسة عشر خرداد»، ومنظمة الارتباطات الثقافية التي ترى نفسها المسؤولة الأولى عن تصدير الثورة، وتسلم قيادة ما سمي بـ «الإسلام الشعبوي» في المحيط القريب منها، وفي بقية أنحاء العالم الإسلامي[٣٢٤].

لم يكن النظام المثالي الذي تصوّره البعض بقدوم الثورة ليفرط في مصالح إيران الحيوية، بل وضع العواطف جانباً، وتبنّى الموقف نفسه من قضية جزر منتصف الخليج الإماراتية. ودخلت دول الخليج العربي مع إيران في مرحلة «حرب باردة»[٣٢٥]، وعادت المطالبة الإيرانية بالبحرين، بل إنها كانت وراء محاولتين لقلب نظام الحكم هناك عام ١٩٨١. وصرح الإمام الخميني أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي، وهو نظام الإمارة في جميع دول الخليج. وقال بعض المسؤولين الإيرانيين إن دول الخليج أدوات للاستعمار الأمريكي. ثم اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية، ووقف معظم العرب مع العراق، كل لأسبابه ومصالحه، وكان من مصلحة دول الخليج إيجاد من يرجح الكفة الأخرى من الميزان في المنطقة. ويقول عبدالله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون حينئذٍ، إن الدول الخليجية لم تدعم العراق إلا بعد أن خرج من الأراضي الإيرانية التي احتلها، وبعد أن أصبح ضرورياً مساندته للحفاظ على حدوده، وبعد أن رفضت إيران وقف إطلاق النار[٣٢٦]. وخلال الحرب، جاء في الخطاب السياسي الإيراني ما يفيد باستمرار الحرب حتى النصر، وأن كربلاء ما

(٣٢٤) صالح عبد الرحمن المانع، «العلاقات الخليجية الإيرانية إبان حكم الرئيس خاتمي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٨.

(٣٢٥) الشايجي، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٣٢٦) انظر مداخلة عبدالله بشارة (أمين عام مجلس التعاون السابق) في: المصدر نفسه، ص ١٢٨.

هي إلا نقطة في الطريق إلى القدس، إلا أن «روبسبير» الثورة الإيرانية آية الله صادق خلخالي قال في تصريح له في الجزائر في الأشهر الأولى من الحرب إن اندلاع الحرب مع العراق خطأ، وكان من المفروض أولاً تحرير الخليج العربي، والسعودية، ومصر، ثم العراق(٣٢٧).

كانت البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن إيران هي المصدر الحقيقي للخطر على أمنها القومي، أما الكويت فقد تعرضت لموجة من التفجيرات، كان منها التفجير الذي استهدف موكب أمير البلاد في عام ١٩٨٥، ثم أصبحت منشآتها النفطية هدفاً للصواريخ الإيرانية، كما تعرضت ناقلات النفط لهجوم الزوارق الإيرانية السريعة، وذهب ضحية الألغام البحرية ١١ سفينة للكويت، مما جعل الكويت تقوم بتسجيل ناقلات نفطها في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في محاولة لجعل أعلام هذه الدول تحمي الناقلات الكويتية. وقد نجحت الأعلام الأمريكية والسوفياتية بإبعاد زوارق الإيرانيين السريعة، لكنها لم تستطع حماية تلك السفن من الألغام البحرية التي بثها طرفا النزاع، فطلبت الولايات المتحدة تدخل بقية دول الغرب لإرسال كاسحات الألغام القادرة على تطهير الممرات، ومضيق هرمز على أقل تقدير. وكان هذا معناه فتح باب منطقة الخليج على مصراعيه للتدخل الأوروبي، والسوفياتي، والأمريكي بالصورة التي أوضحناها.

كما ناصبت طهران السعوديين العداء، وحدثت أعمال الشغب في المنطقة الشرقية، ثم أعمال الشغب الإيرانية في مواسم الحج التي كان أعنفها عام ١٩٨٧، عندما اكتشفت القوات السعودية كميات من الأسلحة والمتفجرات. ثم جرت «تظاهرة البراء» في ذلك العام، وجرى صدام مع قوات الأمن السعودية راح ضحيته ٤٠٢ حاج إيراني، وكان من نتائجها قطع العلاقات بين إيران والسعودية. كما دعت إيران إلى وضع الحرمين الشريفين تحت إدارة إسلامية مشتركة، وذهبت إلى حد إقامة مؤتمر إسلامي في لندن عام ١٩٨٨ لنزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين. كما امتنعت عن حضور مؤتمر القمة الإسلامي، وقاطعت موسم الحج مدة عامين، بسبب تحديد السعودية عدد الحجاج الإيرانيين بأقل من ثلث العدد الذي كان عليه قبل عام ١٩٨٧(٣٢٨).

---

(٣٢٧) التدمري، «إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين: العهد البهلوي وعهد الجمهورية،» ص ٢١٢.

(٣٢٨) الشايجي، «عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية،» ص ١٠٢.

لقد أدت سياسة تصدير الثورة إلى سخط عارم في مراكز صنع القرار الخليجية، رافقها القدر نفسه من السخط الشعبي عندما تعرضت ناقلات النفط للتهديدات الإيرانية. وكان هذا أول أسباب سقوط مبدأ تصدير الثورة، أما السبب الثاني، فكان قلة الإمكانات المادية لإيران لتحقيق هذا الهدف لانشغالها بالحرب مع العراق، وصرف دخلها القومي على ذلك الباب.

٣ ـ الغزو السوفياتي لأفغانستان (عام ١٩٧٩) وظهور مبدأ كارتر

كانت أفغانستان في القرن التاسع عشر ساحة صراع بين البريطانيين والقياصرة الروس للسيطرة على وسط آسيا، وكان الروس يحاولون الوصول إلى المياه الدافئة، بينما يحاول البريطانيون منعهم من ذلك. لذا خاض البريطانيون ثلاث حروب أفغانية في الفترة (١٨٣٩-١٨٤٢)، وفي الفترة (١٨٧٨-١٨٨٠)، ثم في عام ١٩١٩. ولم ينجحوا ببسط سيطرتهم على أي جزء من أفغانستان، فشرعوا منذ عام ١٨٩٣ يقيمون خط حدود يفصل أفغانستان عن الهند البريطانية، سمي خط دوراند (Durand Line) ليقوم على أثرها الأمير أمان الله (Amanullah) بإقامة الملكية في عام ١٩٢٦[٣٢٩].

وفي فترة الحرب الباردة أقام الملك محمد ظاهر شاه (Mohammed Zahir Shah) علاقات متينة مع السوفيات، تلقى خلالها مساعدات اقتصادية كبيرة، الا أن ابن عمه محمد داود (Mohammed Daoud) أقصاه عن الحكم بمساعدة من الشيوعيين في عام ١٩٧٣، وجعل نظام الحكم جمهورياً. لكن الشيوعيين وصلوا إلى الحكم بقيادة نور تراكي (Noor Taraki) من خلال انقلاب دموي قتل خلاله داود في عام ١٩٧٨، وحاول تراقي بمساعدة بابراك كارمال (Babrak Karmal) إقامة حكومة شيوعية، وتمت اتفاقية صداقة وتعاون مع السوفيات، وكان عربون الصداقة للسوفيات ذبح السفير الأمريكي في كابول أدولف دوبز (Adolph Dubs) في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٩، لكن المجاهدين المسلمين وقفوا حجر عثرة في وجه تراكي وباراك، كما قفز إلى السلطة شيوعي آخر، هو حفيظ الله أمين في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٩، وهو الذي قتل تراكي لاحقاً في ١٤ أيلول/ سبتمبر١٩٧٩، مما أدى إلى فرار بابراك إلى الاتحاد السوفياتي. وكانت هجمات المجاهدين على كابل أقوى من أن يحتملها حفيظ الله، فما كان منه إلا أن بدأ يفاوض الباكستانيين والأمريكيين حول أمن أفغانستان، ولم يَرُقْ ذلك للسوفيات، فقاموا في ليلة ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بغزو أفغانستان، يتقدمهم بابراك الذي قتل حفيظ الله وحل محله في إدارة حكومة موالية للسوفيات.

---

(٣٢٩) G. Rauf Roashan, «The Unholy Durand Line, Buffering the Buffer,» (Institute for Afghan Studies, 2001), < http://institute-for-afghan-studies.org/ >.

كانت الصفعة الإيرانية ما زالت تدوّي في أذن الأمريكيين، ليفاجأوا بدخول السوفيات «كابول» عشية عيد ميلاد أسوأ عام مر على الأمريكيين في شرق الخليج العربي. يقول زبيغنيو بريزينسكي (Zbigniew Brzezinski) مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر (Jimmy Carter)، في تقرير له في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩: «إذا نجح السوفيات في أفغانستان، فإن حلم موسكو في الوصول إلى المحيط الهندي سيتحقق»[٣٣٠]. وكان يقصد أن البريطانيين كانوا هم المنطقة العازلة بين السوفيات والمياه الدافئة، ثم تسلمت الولايات المتحدة هذه المهمة منذ عام ١٩٤٥، لكن سقوط الشاه المريع في إيران ألغى كل ترتيباتهم، مما يعني وصول السوفيات إلى بحر العرب والخليج، حيث لا يفصلهم عن هرمز إلا ٣٠٠ ميل، تقطعها المقاتلات السوفياتية في أقل من عشر دقائق. أما إذا سارت القوات البرية السوفياتية، فلن تجد عائقاً طبيعياً يفصلها عبر بلوشستان عن بحر العرب. وكان البلوش في تمرد مستمر ضد السلطتين الباكستانية والإيرانية اللتين تقتسمان بلوشستان، ولأن لبلوشستان ساحلاً على بحر العرب يبلغ ٧٥٠ ميلاً، فقد ذكرت التقارير[٣٣١] أن السوفيات شوهدوا وهم يدرّبون البلوش للتمرد على السلطات المحلية في باكستان، لأن قيام جمهورية بلوشستان سيعطي السوفيات إصبعاً أحمر يتحسس حرارة مياه المحيط الهندي قبل القفز فيه.

لقد عدَّ الأمريكيون التدخل السوفياتي في أفغانستان زوبعة مدمرة للأمن الإقليمي والدولي، والسؤال الملحّ هو: ما الذي شجع السوفيات على الدخول، وما الذي منع الولايات المتحدة من أن تتدخل؟

كانت عقدة فيتنام هي السبب **الأول**، فقد تسلم كارتر الحكم وهي في قمتها، فشجع ذلك السوفيات لعلمهم ببعد تدخل الأمريكيين. أما السبب **الثاني** الذي جعل الأمريكيين يحجمون عن التدخل، فهو صدور قانون سلطات الحرب الذي قيّد يد الرئيس في التدخل العسكري، كما كانت القوات الأمريكية في أضعف حالاتها العددية بعد إلغاء التجنيد الإلزامي، وكذلك القيود التي فرضت على وكالة الاستخبارات الأمريكية لكشف نشاطاتها السرية، وأخيراً تبنّي مبدأ نيكسون الذي كان يشجع الوكلاء على القيام بالأعمال العسكرية بدل التدخل المباشر. وقد تبنّى الشارع في الولايات المتحدة في تلك الفترة موقفاً هو: «لن يحدث أبداً مرة

---

(٣٣٠) «U.S. Memos on Afghanistan, from Brzezinski to President Carter,» <http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/20/documents/brez.carter/>.

(٣٣١) Nixon, *The Real War*, p. 99.

أخرى»[٣٣٢] بشأن استعمال القوات الأمريكية في السيطرة على التغيرات السياسية في العالم الثالث. ولهذا فقدت الولايات المتحدة إيران ونيكاراغوا وأفغانستان في عام واحد، ثم القرن الأفريقي وأنغولا.

أمّا لماذا دخل السوفيات؟ فنرى ضرورة الإشارة إلى أنهم كانوا موجودين أصلاً في أفغانستان منذ انقلاب محمد داود عام ١٩٧٣، ثم زاد عدد المستشارين السوفيات، ولا سيما من أهل كازاخستان الذين يتحدثون بلغة مفهومة في أفغانستان، حتى وصلوا إلى السيطرة على الدوائر الحكومية في الفترات السابقة للغزو. وهنا يبرز سؤال آخر، وهو: إذا كانت السيطرة السوفياتية موجودة أصلاً، فلماذا التدخل العسكري؟

برّر السوفيات ذلك بطلب الدولة الأفغانية الصديقة مساعدتهم في حرب المجاهدين، لكن هذا الجواب المستهلك لم يكن ليخفي السبب الحقيقي، وهو استغلال ظروف الثورة الإيرانية والرهائن الأمريكيين، وخوف السوفيات من دخول الأمريكيين في إيران بتلك الذريعة، بالإضافة إلى خوفهم من نجاح المجاهدين، يعضدهم نجاح التوجه الإسلامي في إيران الذي قد ينتشر في الجمهوريات السوفياتية المسلمة. كما يضيف وزير الدفاع السوفياتي المارشال أوستينوف[٣٣٣] سبباً آخر، هو الخوف من أن تقوم الولايات المتحدة بالتغلغل في أفغانستان بعد أن خسرت إيران لكي تحافظ على وجودها العسكري على حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية.

كان الخليج العربي يمرّ بحالة تضعضع سياسي محلي، وفراغ استراتيجي غربي اجتمعا مع رغبة سوفياتية في إعادة النظر في الخريطة التي أقرها مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥ للنفوذ الدولي، والتي أقرت في الفقرة الأولى تحت عنوان «تنظيم العالم» (World Organization) فقرة جانبية بعنوان «الوصاية على المناطق» (Territorial Trusteeship)، وفيها أعطيت سلطة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للتشاور في مصير المناطق التي ستؤخذ من الأعداء (دول المحور)، وكذلك التشاور في المناطق الأخرى التي عدتها معاهداتُ عصبة الأمم (League of Nations) مناطقَ تحت الوصاية[٣٣٤].

وقد اعتبرت موسكو أن ميزان القوى في نهاية السبعينيات لم يعد كما كان في منتصف الأربعينيات، وكان غزو أفغانستان رسالة سوفياتية لواشنطن حتى تراعي المصالح الحيوية الاستراتيجية السوفياتية في المنطقة. ولدعم الدبلوماسية بالمدفع، كان

(٣٣٢) باون وموني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ ـ ١٩٨٠**، ص ١٦.

(٣٣٣) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**، ص ٨٨.

(٣٣٤) Paul Halsall, «Modern History Sourcebook: The Yalta Conference, Feb. 1945,» <http://www.fordham.edu/halsall/mod/1945YALTA.html>.

في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ٢٣ سفينة حربية سوفياتية تحمل أسلحة نووية وتقليدية، وكان الاتحاد السوفياتي يملك قاذفات «باك فاير» (Backfire) الحاملة للقنابل الذرية، وقوة الإسناد الجوية لنقل الإمدادات من القوقاز، وصواريخ إس. إس.-٢٠ (SS-20)، وتسهيلات بحرية في اليمن الجنوبي والقرن الأفريقي وسوريا وليبيا[٣٣٥]. لذا لم يعد الوجود السوفياتي رمزياً، كما كان في السابق.

كان مما وصفت به حكومة كارتر قبل الغزو السوفياتي لأفغانستان أنها كانت متذبذبة واسترضائية ومن دون هدف، كما يقول الرئيس رونالد ريغان (Ronald Regan)[٣٣٦]، وكانت ردة الفعل الأولى لديها، على الرغم من أهمية إيران والخليج والمحيط الهندي، أن أفغانستان أصبحت مستنقعاً فيتنامياً للسوفيات، كما كانت ترى أنّ الأولى أن تتدخل في إيران لا في أفغانستان، إن كانت هناك نية للتدخل، بالإضافة إلى أن التدخل والتصادم مع السوفيات سيعقد المشكلة الإيرانية الأمريكية، لأن الطلبة ما زالوا يحتجزون الرهائن في السفارة الأمريكية. كما كانت إدارة كارتر تحسب حساباً للمكاسب التي حققتها الإدارة في محادثات الحدّ من الأسلحة النووية «سالت» (SALT) التي سيعكرها التدخل الأمريكي، بل رأت في تحليلها الأولي للوضع أن التدخل في أفغانستان يعدّ تدخلاً في منطقة نفوذ سوفياتية، وسيعرض الإدارة لهجوم من طرفي الكونغرس. وفي هذا التحليل الأخير، نجد أن الأمريكيين كانوا قد وصلوا إلى قبول الأمر الواقع، وهو النفوذ السوفياتي في أفغانستان منذ عام ١٩٧٣، عندما أقام داود علاقات قوية مع السوفيات، تطورت قدماً والأمريكيون يشاهدونها من دون تدخل، حتى ختمت بطابع رسمي بدخول المظليين السوفيات ليلة عيد الميلاد عام ١٩٧٩.

كان الأمريكيون يعوّلون على الاحتجاجات من الرأي العام الإسلامي، وعلى اللاجئين الأفغان ومشكلتهم الإنسانية، من جراء التدخل السوفياتي في الرأي العام العالمي، كما كانوا عازمين على إيصال القضية إلى الأمم المتحدة، وتحذير الصين من عواقب هذا العمل عليها، لكن الإجراء الأكثر حسماً ـ كما نعتقد ـ كان في تبنّي دعم المجاهدين في أفغانستان، مادياً ومعنوياً، وحثّ الدول الإسلامية على دعمهم، وتكثيف الدعاية التي تضخم الخطر الشيوعي على هذا البلد المسلم، ثم الخطوة التي اقترحها بريزينسكي في استمالة باكستان، أو الضغط عليها إذا تطلب الأمر ذلك،

---

(٣٣٥) Nixon, *The Real War*, p. 102.

(٣٣٦) Michael T. Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York: Metropolitan Book, 2001), p. 24.

لتكون الشريان الذي يغذّي المجاهدين الأفغان [٣٣٧]. ومن هنا تحولت أزمة أفغانستان من تدخل سوفياتي لفرض حكومة موالية إلى حرب باردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

بعد عدة أسابيع من الغزو ضغطت أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران بشدة على عقدة فييتنام، وزاد من ثقلها الغزو السوفياتي لأفغانستان، ما أدى في النهاية إلى سحق العقدة الفييتنامية، وتنامي الروح القومية، والحق المشروع في الدفاع عن المصالح الأمريكية في أي مكان في العالم. لقد رأينا[٣٣٨] أن الجنود والضباط الأمريكيين ممن قاتلوا في فييتنام لا يجدون في تجربتهم هناك ما يستحق الفخر، وكان كل من يتحدث عن تجربته في فييتنام يعدّ مهووس حرب. وفجأة ارتفعت الأعلام الأمريكية من نوافذ الشقق الصغيرة، وفي حدائق المنازل، وعلى السيارات، وكانت هذه مظاهر نادرة، لم يكن يقوم بها في غير العيد الوطني الأمريكي إلا أهل اليمين المتطرف. وفي زمن الغزو السوفياتي لأفغانستان، أصبح هناك تحول أكثر علانية ومزاجاً لحرب جديدة، لكن كارتر المعمداني الذي كان يرى أن العلاقات الأمريكية مع دول العالم يجب أن تحكم من منطلق أخلاقي، هو مدى حرية الرأي وحقوق الإنسان، كان أضعف من حمل السلاح والوقوف بوجه السوفيات.

صحيح أن عين الإدارة الأمريكية كانت على الخليج العربي إبان تطور الأحداث، لكن ردّة الفعل لم تكن بالتماسك المطلوب، ليس فقط من الأمريكيين، بل حتى من الأوروبيين الذين يعتمدون على نفط الخليج أكثر من الولايات المتحدة. ويعود ذلك إلى التباعد بين النظرة الأمريكية والأوروبية لمنطقة الخليج، فقد حرصت أوروبا على تدفق النفط، وفتح المنطقة أسواقاً لسلاحها من خلال عدم التصعيد أو الاصطدام بالسوفيات.

ثم انحنى كارتر سريعاً لكتلة الضباط العسكريين، والعاملين في الاستخبارات، ومثقفي الحرب الباردة، ومنتجي السلاح، وتبنّى مواقف أكثر تشدّداً تقول بأن الحضور العسكري السوفياتي يضاعف من التهديدات غير المسيطر عليها في العالم[٣٣٩]، لأن دول الخليج العربي خاصة ستقع في يد السوفيات ليتمّ بعدها تدمير الاقتصاد الغربي، وإن لم يكن هذا السيناريو مقبولاً، فإن وجود القوات السوفياتية

---

(٣٣٧) «U.S. Memos on Afghanistan, from Brzezinski to President Carter».

(٣٣٨) مشاهدات شخصية للباحث، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣.

(٣٣٩) Klare, Ibid., p. 20.

الكبيرة سيشجع الحكومات هناك على أن تكون أكثر تصلباً في تعاملها مع الغرب.

وكان قد تبلور فكر متشدد في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٤، عندما قطع النفط أول مرة، يدعو إلى العودة إلى أسلوب التدخل المباشر لحفظ مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ثم خفت حدة التطرف ليتحول الأمر إلى تحرك محدود في تأكيد الوجود القديم في الجفير في البحرين، والسعودية، وجزيرة مصيرة في عُمان. ثم اقتنعت الإدارة الأمريكية بأن ما قام به السوفيات هو عملية يأتي الخليج العربي ونفطه في ثناياها، لذلك يجب الضغط على الاتحاد السوفياتي ليخرج من أفغانستان، أو ليوقف زحفه نحو إيران وباكستان، بالإضافة إلى تكثيف الحضور العسكري في الخليج لحماية المصالح النفطية الأمريكية، وإبلاغ أهل الخليج بالتزام الولايات المتحدة بحفظ أمن الدول الحليفة والصديقة. كما يبدو أن الغزو السوفياتي لأفغانستان كان هو ما تنتظره الولايات المتحدة لإعادة تقييم سياستها في المنطقة، ودفن مبدأ نيكسون السلبي في نظر صقور الإدارة الأمريكية.

كانت الإدارة الأمريكية منذ سقوط الشاه تحاول التعامل مع الجمهورية الإسلامية في إيران بكثير من الحذر من دون أن تعطيها الانطباع بأن الولايات المتحدة تحاول احتواءها أو تحييدها، حتى بدأت أزمة الرهائن. وفي آذار/مارس ١٩٧٩ اندلعت الحرب بين اليمن الجنوبي والشمالي، ما أعطى حكومة كارتر الفرصة للعب دور جديد في الخليج العربي، فقامت بعدة إجراءات لبثّ الثقة في نفوس حلفائها في المنطقة. وكانت هذه الإجراءات في معظمها لدعم العربية السعودية التي وجدت أن الهجوم اليمني الجنوبي ضد اليمن الشمالي ليس إلا نشاطاً سوفياتياً محسوباً على مستويات عليا لإزاحة النظام المحافظ في صنعاء، ولجسّ نبض السعودية والعالم الغربي.

كما قامت إدارة كارتر بعمليات تعبئة للقوات الأمريكية في المنطقة على ما سمته إدارة كارتر بالأعمال العدوانية السوفياتية، وأرسلت حاملة الطائرات كونستليشن (Constellation)، ترافقها مجموعة من سفن القتال، بل إن كارتر تجاوز الكونغرس، وأرسل ما قيمته ٤٩٩ مليون دولار من الأسلحة إلى اليمن الشمالي، كان من ضمنها ٦٠ دبابة من نوع إم-٦٠ (M-60)، و٧٠ ناقلة جنود مدرعة، و١٢ طائرة من نوع إف-٥ إي (F-5E)، يدعمها فنياً ٤٠٠ خبير أمريكي، و٨٠ طياراً من تايوان. لقد كان الرعب الذي سيطر على كارتر بعد سقوط الشاه وغزو أفغانستان من حسن حظ اليمن الشمالي الذي كسب هذا السلاح، فتوقف الصراع الذي لم يكن إلا قصفاً مدفعياً جنوبياً لتغطية انسحاب مجموعة متمردة من الثوار الشماليين ضد حكومتهم. وهذه المناوشات الحدودية يجري مثلها في العالم الثالث كل شهر، ما تسبب في انتقاد

المجتمع الدولي لكارتر بعد أنْ تبينّ أنّ الاتحاد السوفياتي لم يكن يعلم بمناوشات الحدود تلك[٣٤٠].

لخّص كارتر سياسته في خطابه الذي ألقاه في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، عبر رسالته السنوية إلى الكونغرس التي على كل رئيس أن يبيّن فيها حالة الاتحاد الأمريكي. وقد تخلل الخطاب مجموعة من الأفكار والمبادئ التي ستساعد الولايات المتحدة للتحرك في وجه الاتحاد السوفياتي، وسميت هذه الأفكار والمبادئ (مبدأ كارتر) (Carter Doctrine)، وفيها قال عن الخليج العربي: «إن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية، وسنرد عليها بكل الوسائل الضرورية، بما فيها استخدام القوة المسلحة»[٣٤١]. ومن ذلك نلاحظ ـ ونحن نبحث عن الأبعاد الاستراتيجية لمبدأ كارتر إقليمياً ودولياً ـ أن كارتر قد وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية في الخليج.

لقد كان مبدأ كارتر مفاجأة للعالم، فقد أعلنه بعد أن غادر الشاه إيران بعام كامل، وبعد ثمانية أيام من بداية إذلال الأمريكيين على يد الطلبة الإيرانيين، وبعد شهر من دخول الدبابات السوفياتية كابول. وكان أكبر المذهولين شاه إيران الذي اعتقد طوال أزمته مع الثورة أن لدى الأمريكيين خطة للتعامل مع ما يجري له ولمنطقة الخليج، ليكتشف أن ما تقوم به إدارة كارتر لا يعدو أن يكون ردّة فعل آنية لم يخطط لها مسبقاً.

وعلى الرغم من أن التاريخ هو أدب ما حدث، فإن ذلك لا يقلل من أهمية ما كان يمكن أن يحدث. وهنا نتساءل: هل كان مبدأ كارتر قادراً على تغيير تاريخ المنطقة لو تم إعلانه في عام ١٩٧٧ مثلاً؟

يتضح من سياسة كارتر أن المبدأ ما كان ليظهر لولا حدوث هذه القلاقل، فلم يكن ينظر إلى أفغانستان كعين للعاصفة، وليست في قلب أوروبا الغربية، كما أن سياسة الوفاق تسير على ما يرام. أما في الخليج، فقد كان كارتر يتحاشى انتقاد المطالبين بالإصلاح، حتى ولو كانوا من اليساريين، حتى لا يشجع الأنظمة الخليجية

---

(٣٤٠) Stephen Zunes, «Yemen, the United States, and Al-Qaida,» *Foreign Policy in Focus* (19 December 2001).

(٣٤١) Lawrence E. Grinter, «Avoiding the Burden: The Carter Doctrine in perspective,» *Air University Review* (January-February 1983), < www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/aureview/1983/jan-feb/grinter.html - 40k >.

على التمادي في انتهاك حقوق الإنسان. وفي هذا يقول في خطاب له في جامعة نوتردام (Notre Dame University) في حزيران/ يونيو ١٩٧٧ : «لقد تخلصنا من الخوف من الشيوعية، ذلك الخوف الذي جعلنا نسير مع الكثير من الدكتاتوريات»[٣٤٢].

لقد أظهر خطاب كارتر نيات الولايات المتحدة في المنطقة لا قدراتها، فمنذ عام ١٩٧٤ والسوفيات ينشطون في أنغولا وموزمبيق ونيكاراغوا وغويانا وفييتنام وكمبوديا ولاوس وروديسيا، مع محاولات ما زالت مستمرة في السودان والصومال. كما فرغوا منذ وقت قصير من تركيز أعلامهم حول منطقة الخليج العربي بنجاح، في الهند، واليمن الجنوبي، وأفغانستان، والعراق، وسوريا، وفي الجانب الآخر كانت الولايات المتحدة ضعيفة الحضور في المنطقة، مما حتّم عليها القيام بعدة إجراءات، سنتحدث عنها كل على حدة، وتشمل إنشاء قوة التدخل السريع (A Rapid Deployment Joint Task Force) (RDJTF)، والحصول على تسهيلات بحرية في المنطقة.

٤ ـ عملية مخلب النسر وأبعادها على الموقف الأمريكي في الخليج (عام ١٩٨٠)

كان لعملية إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران المسماة «مخلب النسر» (Eagle Claw) التي جرت في ٢٤-٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٠، مدلولات وأبعاد أكثر من نتائج العملية العسكرية نفسها. ويبدو أن الأحداث الجسام التي مرت على المنطقة في الفترة نفسها، أدت إلى تهميش حجم هذه العملية، وربما كان للتكتم على نتائجها في البداية أثر في عدم هبوب عاصفة تجعلها مجالا للنقاش إلى وقت طويل.

فقد انطلقت ثلاث طائرات نقل أمريكية من طراز شارلي-١٣٠ (C-130) من مطار «قنا» في مصر، وعلى متنها وحدة من القوات الخاصة (الضوء الأزرق) المتمركزة في فورت براغ في الولايات المتحدة، كما رافقتها ثلاث طائرات تزود بالوقود. وقد عبرت الطائرات الست البحر الأحمر، واجتازت باب المندب، ثم انحرفت نحو الشرق باتجاه مطار مصيرة العماني، حيث تزوّدت بالوقود، واستمرت في رحلتها إلى صحراء لوط الإيرانية. وقد انطلقت في الوقت نفسه ٨ طائرات هليوكوبتر «USMC RH-53's» من الحاملة «نيمتز»(US Carrier Nimitz) في الخليج العربي، وكان اللقاء في مطار «بوشت بادام» الصحراوي جنوب شرق طهران.

كانت الخطة تقضي بمهاجمة مجمع السفارة الأمريكية في طهران، وإطلاق سراح

---

(٣٤٢) Jimmy Carter, «Human Rights and Foreign Policy,» (Commencement Speech, Notre Dame University, June 1977).

المحتجزين. وقد اختلفت الروايات حول الطريقة التي ستتبع لتخليصهم من بين مخالب الأسد. ويقول الأمريكيون إن الخطة كان مقدراً لها النجاح، عندما يتم إطلاق الغازات المخدرة على مجمع السفارة، وخطف الرهائن والحرس مخدّرون، لكن الإيرانيين يرون أن العملية كانت ستتم تحت نيران طائرات الهليوكوبتر الكثيفة، ويختطف النسر عندئذٍ الرهائنَ من بين جثث الحرس الإيرانيين(٣٤٣).

كان كارتر تحت ضغط الانتخابات الرئاسية بحاجة إلى تحسين صورته، من القائد الضعيف إلى البطل الذي خلص الرهائن من يدي الأعداء، إلا أن الأمور لم تجر كما أراد، فقد تعاونت الطبيعة والقدرات المتواضعة لمنفّذي العملية على إفشالها. فقد هبّت عاصفة رملية على نقطة التجمع قبل اكتمال نصاب القوات الغازية، وتعرضت بعض الطائرات إلى خلل في أدائها، وفُقِدَتْ ثلاثُ طائرات من أصل ثمان، ما جعل كارتر يأمر بإلغاء المرحلة الثانية من العملية(٣٤٤).

لقد كانت السلامة نصف النصر في ذهن المخططين الأمريكيين، وأصبح معروفاً أن الغزاة لم يسلموا، فقد كانت الأوامر ألا يحلق طيارو الحوامات أعلى من ٢٠٠ قدم لتلافي الرادار الإيراني. وكان الجو العاصف وما تثيره الطائرات من غبار كافياً لانعدام الرؤية، فاصطدمت إحدى الهليوكوبترات بإحدى طائرات الوقود، وغدت الصحراء كتلة لهب كثيفة، وقتل ثمانية من قوات الغزو، وجرح أكثر من ١٢ جندياً أمريكياً(٣٤٥).

أثبتت العملية أن الولايات المتحدة كانت ضعيفة في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي التكنولوجيا التي لم يروّضها الأمريكيون لخدمتهم في هذه العملية، بل تمردت عليهم، وخسروا ورقتهم التي اعتمدوا عليها، ليس في وجه الإيرانيين ولا السوفيات، بل في إقناع أهل الخليج بقدرتهم على حماية حلفائهم. واستقر في ذهن أهل القرار في الخليج أن الولايات المتحدة فقدت صدقيتها العسكرية بعد فشل عملية «مخلب النسر»، فضلاً عن صدقيتها السياسية، إذ تركت الشاه يواجه مصيره وحده(٣٤٦).

بيّنت القفزات الواسعة التي قامت بها الطائرات من مصر إلى عُمان فإيران معرضةً نفسها للكشف الراداري السوفياتي، والقمر السوفياتي الدائر دوماً فوق باب المندب، أن

---

(٣٤٣) Chua Lu Fong, «Operation Eagle Claw, 1980: A Case Study in Crisis Management and Military Planning,» *Singapore Armed Forces*, vol. 28, no. 2 (April-June 2002).

(٣٤٤) Philip D. Chinnery, «Air Commando,» in: «Operation Eagle Claw: The Failed Rescue of American Hostages, Iran, 1980,» <http://www.specwarnet.com/miscinfo/eagleclaw.htm>.

(٣٤٥) Otto Kreisher, «Desert One,» *Air Force Magazine*, vol. 82, no. 1 (January 1999).

(٣٤٦) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ١٠٩.

حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة قد تخلّوا عنها، فقد كانت تركيا أقرب من مصر، وباكستان، والقواعد البريطانية في قبرص، بل أقرب من القواعد الإسرائيلية التي كان سبب استبعادها هو منع اجتماع المسلمين حول إيران إذا انطلقت الطائرات ضدهم منها.

لقد حرم التمنع السعودي قوات «دلتا» من وثبة قريبة، ويدل هذا على أن السعودية كانت ضد إيران لمصلحة العراق، لكنها لم تكن مستعدة لتكون ضد إيران لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تكرر الموقف السعودي الحذر في عدم الانقياد وراء الولايات المتحدة ـ كما نعتقد ـ عند تفجير مجمع «الخبر» السكني في التسعينيات، فقد رفضت تحميل إيران المسؤولية، كما أراد الأمريكيون، كما أن عُمان لم تكن موافقة على أن تبدأ العملية من أراضيها، وكان أقصى ما سمحت به أن تتزود طائرات أمريكية في طريقها من الغرب إلى الشرق في مطار مصيرة، من دون أن تلمّ ـ كما نعتقد ـ بتفصيلات ما جرى لاحقاً.

أما استخدام قاعدة «قنا» في صعيد مصر، فلا يدل إلا على استعداد السادات، بل تودّده للأمريكيين، ليحلّ محل الشاه في التنظيمات الأمنية الأمريكية في الخليج العربي، وهو جانب آثرنا عدم التوسع فيه، بسبب قصر الفترة بين سقوط الشاه ومقتل السادات. وهذا يجرنا إلى ملاحظة العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة من منظور الثابت والمتغير. إن من الشائق ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت هي الثابت في هذه اللعبة، وكانت مصر ضدها في زمن الناصرية، بينما كانت إيران البهلوية إلى جانبها، ثم أصبحت مصر السادات إلى جانبها عندما ناصبتها إيران الخمينية العداء السافر.

٥ ـ مأزق تشكيل قوة التدخل السريع (١٩٨٠-١٩٨٣)

قام الرئيس كينيدي في مطلع الستينيات بتبنّي الفكر العسكري للجنرال تيلور ووزير الدفاع روبرت ماكنمارا، والداعي إلى تفكيك عقيدة أيزنهاور ودوغلاس المبنية على حافة الهاوية، والردع الشامل، أو استعمال السلاح النووي لردع السوفيات، واستبدلت بعقيدة تدعو إلى الردّ المرن من خلال الحروب الصغيرة التي تخوضها الولايات المتحدة، وسميت «الحربين ونصف»، بمعنى قدرة الجيش الأمريكي على خوض حرب رئيسية في أوروبا مثلاً وأخرى في آسيا، مع خوض حرب ثالثة أصغر من السابقتين في مكان آخر[٣٤٧]. ولتحقيق هذه الغاية، تمّ في عهد كينيدي تشكيل جيش صغير بأسلحة تقليدية للقيام بهذه الحروب، وما تمّ تشكيله لذلك الغرض هو

(٣٤٧) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**، ص ١٠٩.

ما يمكن أن يكون النواة التي خرجت منها قوة التدخل السريع في عهد كارتر الذي أراد ـ كما نرى ـ أن يمدّ مبدأه بأساس عسكري، بالإضافة إلى ما لاحظه القادة العسكريون من خلو القوات المسلحة من وحدات مستعدة للتدخل بسرعة لحسم الأمور لمصلحة الولايات المتحدة. وقد أنشئت هذه القوة في أواخر عام ١٩٧٩، مشكّلة من قوات البحرية، وقوات مشاة البحرية، وسلاح الطيران، والقوة البرية، بعدد إجمالي وصل إلى ٣٠٠ ألف عسكري. وكانت القوات البرية عماد هذه القوة، بعدد وصل إلى ١٣٥ ألف رجل، يليها مشاة البحرية بعدد يبلغ ٧٠ ألف رجل، والبحرية بعدد يبلغ ٥٣ ألف رجل، و٣٣ ألف رجل لسلاح الطيران[٣٤٨].

لقد أثير الكثير من الجدل عن هذه القوة وسبب تشكيلها، وكانت الأحاديث عنها تزداد تبعاً لتصريحات المسؤولين الأمريكيين، ومن ذلك ما قاله كيسنجر عام ١٩٧٤ عن فكرة قيام قوات أوروبية/ أمريكية لحماية النفط[٣٤٩]، ثم ما قاله كارتر في آب/ أغسطس ١٩٧٧ عن صعوبة فصل الخليج العربي عن أمن الولايات المتحدة، وأمره بتحضير قوة ضاربة للتدخل السريع، ثم كانت الثورة الإيرانية وما تبعها من آثار معادية للولايات المتحدة، ثم الغزو السوفياتي لأفغانستان.

يتضح أن عام ١٩٨٠ كان هو الميلاد الرسمي لقوة التدخل السريع، كما يظهر من تشكيلها أنها لم تكن للتعامل مع أزمات الخليج فقط. ونستدل على ذلك من حجم قوة مشاة البحرية (المارينز) الذين يفترض أنهم القوة البرمائية المكلفة بالإنزال الأول، وإقامة رأس جسر للقوات اللاحقة، إذ كيف يستطيع هذا العدد المتواضع أن يزيح جيشاً سوفياتياً لا يقل عن العدد الذي دخل كابول عام ١٩٧٩؟ مع العلم أن السوفيات في ذلك الوقت كانوا قادرين على دخول المنطقة بكل يسر عسكرياً، لا سياسياً، من خلال القوات المحمولة جواً التي تتكون من سبع فرق، كل فرقة مكوّنة من ٨٥٠٠ مقاتل، و٣٠٠ مدرعة، وأسطول من طائرات النقل يكفي لتحريك ثلاث فرق في وقت واحد، وهذه كانت هي الميزة في العقيدة القتالية الشرقية، وهي الاستخدام الخاطف لقوة عسكرية[٣٥٠].

لقد تركزت معوقات عمل هذه الوحدة في كيفية نقلها إلى مناطق العمليات، فبينما يتطلب نقل الفرقة التاسعة ما يصل إلى ١٣٦٠ رحلة طيران بطائرات النقل سي ـ

---

(٣٤٨) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٣٤٩) *Newsweek* (18 December 1974), and. <www.mtholyoke.edu/acad/intrel/Petroleum/kiss1.htm-3k>.

(٣٥٠) John D. Mayer, Rapid Deployment Forces: Policy and Budgetary Implications, ACBO Study ([Washington, DC: Congress of the United States, Congressional Budget office, [1983]), p. 16.

١٤١ (C-141) في فترة تصل إلى أحد عشر يوماً، تحتاج الفرقتان ٨٢ و١٠١ إلى عشرة أيام لكل واحدة. ولم تكن هذه فرضيات خاطئة، فقد احتاجت القوات نفسها إلى زمن مشابه في عملية درع الصحراء، قبل عاصفة الصحراء وحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١. وهكذا يتطلب نقل ثلاث فرق أربعة أسابيع، بما يزيد على ٣٤٠٠ رحلة طيران. ثم تحدث بلا حرج عما سوف يعانيه النقل عن طرق البحر من تأخير أكثر، سواء في أثناء التحميل في الموانئ أو خلال الرحلة، مقارناً كل ذلك بقدرات السوفيات التي ذكرناها، لو علموا بخطط الأمريكيين(٣٥١).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هناك من رأى أن إنشاء هذه القوة لم يكن لصدّ السوفيات في منطقة حقول النفط في الخليج العربي على الجانب العربي فقط، بل إن السوفيات كانوا ينتظرون أن ترهق الحرب العراقية ـ الإيرانية كلا الطرفين، مما يزيد من فرصة اختراق السوفيات لأحدهما أو كليهما، وبذلك يكون ميدان المعركة بين هذه القوة والسوفيات، إما في إيران أو العراق. ويبدو لنا أن قوات التدخل السريع في فترة تكوينها أخذت أكبر من حجمها في مخيّلة العرب الذين كانوا يعتقدون أنهم مستهدفون بها، وكان تركيز الإدارة الأمريكية على إمكانات التدخل العسكري في الخليج أسلوباً غير مدروس أدى إلى أن السعوديين، والكويتيين خاصة، اعتقدوا أن الولايات المتحدة تعدّ للاستيلاء على حقول النفط الخليجية أكثر من إعدادها للدفاع عنها(٣٥٢).

لم يتردد المحللون العرب والغربيون في القول بأن تشكيل هذه القوة قد لا يكون حتماً لردع القوات السوفياتية، بل لتأمين حقول النفط الخليجية ضدّ أعمال عنف داخلية بدعم من إيران، أو ربما بدعم سوفياتي(٣٥٣). وهنا نعتقد بوجود تقصير في فهم طبيعة المجتمع الخليجي الذي لم تنجح فيه المعارضة للوصول إلى مستوى ما جرى في إيران، أو للوقوف إلى جانب السوفيات أو أي غازٍ آخر. فعدد السكان أقل من أن يستوعب معارضة مؤثرة، كما أن ارتفاع مستوى المعيشة لسكان المنطقة لا يعطي القوى الخارجية سبيلاً إلى إغراء من تودّ أن يتعاون معها، ثم إن أنظمة الحكم الوراثية التي تقبّلها أهل المنطقة قد حيّدت منذ زمن طويل عاملَ التنافس أو القفز إلى السلطة،

---

(٣٥١) «President Carter, 1981 State of the Union Message,» part 7: Foreign Policy, Rapid Deployment Forces, <http://www.janda.org/politxts/State%20of%20Union%20Addresses/1978-1981%20Carter%20T/JEC81g.htm>.

(٣٥٢) جمال زكريا قاسم، «مجلس التعاون الخليجي دوافع تأسيسه وواقعه الدولي والإقليمي والعربي،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ**، ٢ مج (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، [١٩٩٣])، مج ١، ص ٤٥.

(٣٥٣) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي**: (مبدأ كارتر)، ص ١١٥.

من خلال المغامرة بدعم قوة خارجية. وقد أثبتت الأيام ذلك عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت عام ١٩٩٠.

لقد كان مأزق الأمريكيين من جراء تكوين هذه القوة كبيراً، ولا ندري إذا أرادت إدارة كارتر تقاسم هذا المأزق مع كتف آخر لحمله، أم أنها أرادت أن تقلل من مخاوف الخليجيين التي ذكرناها. فقد طرحت الولايات المتحدة فكرة إنشاء قوة التدخل السريع على حلفائها في حلف شمال الأطلسي، لحاجتهم إلى النفط مثلها، ولخبرتهم في المنطقة أكثر منها، ولا سيما بريطانيا وفرنسا. وكان الرد الأوروبي سلبياً، لأن مشاركتهم تطلبت تعديل بنود حلف الأطلسي ليشمل بمظلته الخليج العربي، أو أن يكون التحالف الجديد خارج إطار الحلف، ثم إن الأوروبيين كانوا مع سياسة الوفاق، وضد المجابهة المسلحة، وبذلك أصبح كل عبء الدفاع عن منطقة الخليج في النهاية على عاتق الولايات المتحدة وحدها[(٣٥٤)].

هذه القوة لم تكن أكثر من تجميع متسرع لتشكيلة من الوحدات، وقد فقدت القوة بثقل حركتها عنصر المفاجأة. وهذا ما جعل الأمريكيين يعيدون التفكير في الهدف منها: أكانت حجر عثرة لإعاقة تقدم عدو وإجباره على تغيير خططه، أم إنها جاءت حتى تتعرض للفناء، لأنها كانت أصغر من أن تقوم بإجبار أحد على تغيير خططه، ولو كان غير السوفيات؟ لقد كان هناك تضارب في المسؤولية بين القيادات الفرعية المتعددة، والمكلفة بالدفاع عن المنطقة كلها. فقيادة أوروبا الأمريكية كانت مكلفة بالدفاع عن الخليج وما يحيط به، بينما كلفت قيادة المحيط الهادئ بالدفاع عن منطقة المحيط الهندي.

وهنا وجد المخطط الأمريكي معضلة عسكرية، أثبت التاريخ العسكري دوماً تراخي طرفي المسؤولية عنها، واستغلال القادة المبدعين من الأعداء لها، وهي منطقة تلامس خطوط المسؤولية، وكانت الخطوط تمر تماماً وسط مضيق هرمز. ولا بد من أن نقول إن من المحتمل أن المخططين لم يغفلوها طوال هذه المدة، لكنها كانت في درجة متدنية في سلم أولياتهم. وقد أدرجها ريغان في قائمة أولياته، فأمر بتشكيل القيادة المركزية الأمريكية سنتكوم (U.S. Central Command) (CENTCOM) في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، ليغطي اختصاصها الخليج العربي والقرن الأفريقي وجنوب غربي آسيا، ولتصبح قوة التدخل السريع تحت مظلتها، وإن كانت في منتصف الثمانينات أقل فعالية، إذ كانت خطة الولايات المتحدة تقوم على ضرورة التأثير في المخطط السوفياتي

(٣٥٤) **موسوعة العلوم السياسية**، ص ٧٣٨.

العسكري في مستواه الاستراتيجي «هل نهاجم؟»، والعملياتي «كيف نهاجم؟»(٣٥٥). لكن ما كان متوافراً من قوات لم يكن كافياً لوقف السوفيات، فاقتضت الخطة أن يكون الغرض الأول هو الاعتراض للتأخير، ثم التشتيت والتدمير بالطيران(٣٥٦).

٦ ـ التسهيلات التي توافرت للولايات المتحدة حول الخليج

سمحت بريطانيا للولايات المتحدة في عام ١٩٦٦ أن تستعمل جزيرة دييغو غارسيا (Diego Garcia) الواقعة في المحيط الهادي مدة ٥٠ عاماً، وفيها تم تطوير الدعم للعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط والمحيط الهندي، ومنها أقلعت لاحقاً طائرات بي-٥٢ (B-52) لقصف بغداد عام ١٩٩١، ثم أفغانستان عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من بعدها عن الخليج مسافة تصل إلى ٢٥٠٠ ميل، فإنها كانت أفضل نقطة ارتكاز لدعم القوات الأمريكية في الخليج، حيث يمكن جمع شتات القوات الأمريكية من آسيا وأفريقيا هناك، ثم التوجه إلى الخليج. وقد شملها استنفار القدرات الأمريكية بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، لتستوعب الطائرات والسفن الضخمة، ووصل عدد الجنود فيها إلى ١٣٠٠٠ فرد في عام ١٩٨(٣٥٧).

كما أعادت الولايات المتحدة تنشيط اتفاقياتها مع باكستان، واعتمدت على الجنرال ضياء الحق، على الرغم من سجله السيئ في مجال حقوق الإنسان، ليؤمن مضيق خيبر من دخول السوفيات، أو يسمح بتدفق الأسلحة الأمريكية على المجاهدين، بل إن باكستان كانت تقرر من يستحق الدعم الأمريكي من ضمن الفصائل الأفغانية، ثم حصرت الدعم في سبع فصائل فقط قامت بدور البعوض ـ كما يقول رئيس الاستخبارات الأمريكية (C.I.A.) وليم كاسي (William Casey)(٣٥٨) ـ لإزعاج الدب الروسي، وسميت عملية الدعم «عملية البعوض» (Mosquito Operation). ومن العجيب عودة البعوض إلى مهاجمة من كان يطعمه بعد خروج الدب من أفغانستان. وعند الحديث عن دعم المجاهدين الأفغان، لا بد من الحديث عن الدعم

---

(٣٥٥) في المستوى الاستراتيجي يتم حساب الظروف المحيطة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية، كما يوضع حساب للجهد الذي سيتوفر من خارج منطقة العمليات من دول حليفة أو قوات توجد في أماكن بعيدة. أما في المستوى العملياتي فتتم الإجابة عن سؤال: كيف نهاجم؟، ذلك عن طريق وضع خطة لتحرك القوات الفعلية على الأرض في ميدان المعركة.

(٣٥٦) Thomas L. McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf* (Washington, DC: Brookings Institution, 1985), p. 54.

(٣٥٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣٥٨) John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism*, new ed. (London; Sterling, VA: Pluto Press, 2000), <http://www.tni.org/drugs/document/Cooley.doc>.

الخليجي الذي قادته العربية السعودية بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦، بما يصل إلى ٥٢٥ مليون دولار، كما أنفقت في عام ١٩٨٩ ما يوازي ٦١ بالمئة من مبلغ وصل إلى المجاهدين بقيمة ٧١٥ مليون دولار[٣٥٩]، ما يجعل السعودية، ومن حذا حذوها من دول الخليج، في الخندق نفسه المناهض للسوفيات، وليصح القول إن السوفيات قد خرجوا من أفغانستان بعوامل ثلاثة: التكنولوجيا الأمريكية، والأموال الخليجية، والمجاهدين المسلمين.

كما حصل الأمريكيون على تسهيلات في ممباسا في كينيا لتكون قاعدة تزويد للقوات الأمريكية، على الرغم من بعدها عن الخليج ٢٥٠٠ ميل. أما في الصومال، فقد نجح محمد سياد بري في نقل بندقيته من كتف إلى آخر من دون أدنى عناء، فقد تخلى عن تحالفه مع السوفيات بعد تدخلهم لمصلحة إثيوبيا، وسلم المباني التي أقاموها قبل خروجهم إلى حلفائه الجدد من الأمريكيين[٣٦٠].

ويتضح لنا أن المواقع السابق ذكرها بعيدة عن الخليج العربي، وكان لا بد من الحصول على تسهيلات داخل المنطقة نفسها، فكانت هناك عُمان والبحرين. وقد ذكرنا سابقاً أن الأمريكيين قد فاتحوا سلطان مسقط في عام ١٩٥١ بأن يسمح لطائراتهم باستخدام جزيرة مصيرة قاعدة لعملياتهم، لكي يقوموا بمسح شامل لعُمان، لكن السلطان وافق على المسح الجوي والهبوط في مصيرة للتزوّد بالوقود، من دون أن تكون قاعدة دائمة لهم[٣٦١]. وفي حزيران/يونيو عام ١٩٨٠ وقّعت عُمان والولايات المتحدة اتفاقاً يقضي باستخدام القوات الأمريكية للتسهيلات العُمانية، لقاء مائة مليون دولار مساعدات عسكرية[٣٦٢]، في الوقت الذي كانت فيه أبواق الدعاية (التقدمية) في المنطقة العربية تصف مثل هذا الفعل بأقصى درجات الخيانة، لكن التطورات الإيرانية والأفغانية، والجرح الأحمر الدامي من ظفار، كان كافياً لجعل عُمان من أقوى مؤيدي الوجود الأمريكي في الخليج العربي. وعلى الرغم من تذمر العسكريين الأمريكيين منها وتسميتها «جزيرة الخيال» (Fantasy Island)[٣٦٣]، إلا أن جزيرة مصيرة كانت هدف المخططين في البنتاغون، لأنها النافذة الاستراتيجية التي تطل على

---

(٣٥٩) هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ص ٤٢٦.

(٣٦٠) *Global Interests in the Arab Gulf* (conference), edited by Charles E. Davies (Exeter, UK: University of Exeter, 1992), p. 224.

(٣٦١) «British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of April 1951,» in: *Political Diaries of the Persian Gulf*, vol. 19: *1951-1954*, p. 136.

(٣٦٢) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**، ص ١٤٥.

(٣٦٣) لأن كل ما تريد الحصول عليه هنا يعد ضرباً من الخيال. انظر: «Masirah, Oman,» maintained by, <http://www.globalsecurity.org/military/facility/masirah.htm>.

الخليج العربي. وكان البريطانيون أول من استخدم هذه الجزيرة الجرداء لخدمة الطائرات عام ١٩٣٣، وقد تركوها في عام ١٩٧٤، وكان ما وجده الأمريكيون من تسهيلات لا يكفي لما كانوا ينوونه للجزيرة من دور، فلم تقتصر عمليات البناء على مصيرة فقط، بل شملت قاعدة السيب أيضاً، بتحديث مدارج الهبوط، وبناء دشم محصنة لحماية الطائرات، ومعدات إسناد، وحظائر للصيانة، ومستودعات للذخيرة، وصهاريج للوقود، وكانت قاعدة لطائرات أوريون بي-٣ (Orion P-3) الاستطلاعية الأصغر حجماً من الأواكس، والمشابهة لها في الواجبات.

كما عاد الوجود الأمريكي في البحرين أكثر قوة مما كان خلال الثلاثين عاماً الماضية، فمنذ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١ والبحرين مقر قيادة الأسطول الخامس الأمريكي. وعلى الرغم من قلة سفن هذا الأسطول، فإن التي تكوّن منها في واجب في المنطقة كانت تتبع تلقائياً قيادة هذا الأسطول. وقد صاحبت الوجود الأمريكي في البحرين عراقيل كثيرة، على الرغم من معرفة البحرينيين بالفوائد الاقتصادية والأمنية من وجود الأمريكيين. وكادت تلك العراقيل في حدّتها أن تؤدي إلى مغادرة الأمريكيين لقاعدة الجفير، ولكن المسؤولين في البحرين كانوا في غاية الودّ والتعاون مع الأمريكيين. ونرى أن ذلك يعود إلى المقارنة بينهم وبين البريطانيين، فقد شهد تاريخ البحرين قبل استقلالها تسلط الوكلاء السياسيين في فترات متفرقة، وكانت نتيجتها نفور أهل البحرين من الوجود البريطاني الذي كانت تحكمه الطبيعة الاستعمارية التي غدت شاذة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين، وأدت في النهاية إلى خروج البريطانيين من المنطقة. وعلى الرغم من ذلك لم يستغل الأمريكيون الوضع إلى أقصى حدوده، لأنهم كانوا يعرفون المنطقة من خلال النفط فقط، كما بيّنا في ما سبق، أما عسكرياً فلم يكن هناك إلا الحرب الكورية التي يذكر أن القوات الأمريكية اعتمدت خلالها على نفط الخليج اعتماداً تاماً[٣٦٤].

حصل الأمريكيون في الجفير على عشرة أفدنة تمثل ١٠ بالمئة من مساحة القاعدة البريطانية القائمة هناك، بما فيها من تسهيلات تشمل مبنى لقيادة الأسطول، وهوائيات اتصالات، ومبنيين لنادي الضباط والأفراد، ومطعماً صغيراً، ومبنيين لسكن الضباط والأفراد[٣٦٥]. لكن المشاكل التي عانتها البحرين من حجم هذه التسهيلات الصغيرة كان كبيراً جداً، فقد أعلنت أن لا قواعد أمريكية في البحرين،

(٣٦٤) Andrew T. Roy, «The United States Navy in Bahrain, 1971-1977,» (Unpublished Thesis, United States Naval Acadamy, 2000), p. 5.

(٣٦٥) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ٩٧.

مراعاة للتوجه العربي العام المناهض للوجود الأمريكي، وكانت صادقة في ذلك. فالموجود في البحرين ـ كما يعرف الخبراء في الشؤون العسكرية ـ لم يكن يصل إلى ما يسمى قاعدة بحرية، ولا يتعدى ما سمي به فعلاً وهو التسهيلات البحرية. ولم يطل الوقت لتطل المشكلات برأسها، فقد أجبر الكونغرس الرئيس الأمريكي من خلال قانون صدر في عام ١٩٧٢ أن يعلن عن كل اتفاق بينه وبين أية دولة أجنبية، وكان من ضمنها اتفاق التسهيلات في البحرين الذي سبّب حرجاً كبيراً للحكومة البحرينية. وقد قال وزير التنمية في البحرين يوسف الشيراوي في أثناء محاضرة له في كلية الحرب البحرية الأمريكية في أيار/مايو ١٩٧٣: «إن البحرين، على الرغم من صغرها وضعف اقتصادها، تظل عربة في قطار العرب، تذهب معه أينما ذهب»[٣٦٦].

وكان أن اصطدم القطار العربي مع العدو الصهيوني في حرب عام ١٩٧٣، فأبلغت البحرين الحكومة الأمريكية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣ بعدم قدرة البحرين على السماح لهم بالوجود في الجفير، بسبب الدعم الذي يقدمونه لإسرائيل. ثم قلل القطار العربي من اندفاعه، وهدأت الأوضاع، وفي ١٩ تموز/يوليو أبلغت حكومة البحرين واشنطن أن بإمكانهم أن يبقوا في الجفير، ثم كانت المعضلة في العام نفسه، عندما طالب البحرينيون برفع الإيجار من ٦٠٠ ألف دولار إلى ٤ ملايين دولار سنوياً. ووافقت واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ على ذلك، وفي الفترة نفسها، دخلت حاملة الطائرات كونستيتيوشن (U.S.S. Constitution) الخليج العربي، من دون أن تبلغ أياً من الدول المطلة على مياهه عن سبب الزيارة، بل إنها كانت تناور في استعراضات قتالية، ما أدى إلى نشر القلق في المنطقة. وعند تحرّي الأمر ظهر أنها كانت ضمن مناورات «ميدلينك-٧٤» (MIDLINK-74) البحرية مع إيران والهند وباكستان من الحلف المركزي. وقد طلبت البحرين اعتذاراً من البحرية الأمريكية، وتعهداً علنياً بأنها لن تكون قاعدة لهجوم أمريكي ضد أية دولة عربية[٣٦٧].

وفي عام ١٩٧٥ اضطر أمير البحرين إلى وقف الحياة النيابية، ونتيجة الضغوط على الحكومة البحرينية بسبب ذلك، وحتى تقلل من الانتقادات التي تتعرض لها، طلبت الحكومة البحرينية من الأمريكيين إخلاء القاعدة في تموز/يوليو ١٩٧٧. وقد استطاع الأمريكيون إقناع البحرينيين بإمكان تقليل الوجود الظاهري للعسكريين الأمريكيين، وتقليل السفن، وإخلاء الكثير من عائلات الجنود الأمريكيين إلى

(٣٦٦) المصدر نفسه، ص ١١.

(٣٦٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

بلادهم، ونقل قاعدة السفينة «لاسيل» من البحرين إلى الولايات المتحدة، وجعل الجفير مجرد ميناء توقف لها. وقد وافق البحرينيون وخسروا مليوني دولار من الإيجار السنوي، لكن المهم أن البحرينيين أعلنوا أن الجفير قد أخليت من المعدات العسكرية الأمريكية تماماً. وكانوا صادقين في ذلك، لأنه لم يكن هناك أصلاً معدات أو أسلحة، بل مجرد مرفأ للبحارة من الأنواع، ومعدات صيانة بسيطة. لكن الإيرانيين في عام ١٩٧٩ كذّبوا ذلك، واتهموا البحرين بالتعاون مع الأمريكيين لوأد الثورة الإيرانية.

لم يكن أمام دول الخليج، بعد سلسلة القلاقل التي مرّت بها منطقة الخليج العربي منذ سقوط الشاه إلى أزمة أفغانستان، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلا الدفاع عن أنفسها. وكان هذا ضرباً من المستحيل، أو الدخول في تفاهم مع الدول الكبرى. ويبدو أن المصائب أتت إلى المنطقة مجتمعة، فقد زار السادات إسرائيل، وعزله العرب موصوماً بالخيانة. وكان الخطاب العربي يقول إن التعامل مع الولايات المتحدة يجب أن يتمّ باعتبارها العدو الأول. لذا ذهب البعض إلى أن التغاضي عن مخاطر الوجود العسكري الأمريكي في الخليج لا يمكن أن يعتبر إلا خيانة قومية، فكان المطلوب من القوى التقدمية العربية بفصائلها كافة طرح مسألة القواعد الأمريكية طرحاً جدياً موازياً لعقوبات يجري فرضها على كل دولة عربية تحتضن القواعد الأمريكية. وكان العراق والفلسطينيون خاصة هم حاملي لواء هذا التوجه. لكن السادات لم يكن يغذّي آلة الحرب العراقية كما كان يفعل أهل الخليج، ولم يكن يعيش على أرض مصر ملايين الفلسطينيين، لذا تمّ تجاوز قضية العقوبات على الدول الخليجية(٣٦٨).

٧ ـ رد فعل السوفيات على مبدأ كارتر حول الخليج العربي (عام ١٩٨٠)

يقع الاتحاد السوفياتي جغرافياً على مسافة أقرب إلى الخليج العربي من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه أقرب إلى الخليج من خلال وجوده المؤكد عسكرياً بالقرب منه، بعكس الولايات المتحدة التي لا تملك إلا التسهيلات في عُمان والبحرين، ولكن الوجود السوفياتي في اليمن الجنوبي قد زاد منذ أن خرج من السودان عام ١٩٧١، ومن مصر عام ١٩٧٢. وقد نجح علي ناصر محمد في عدن بلعب دور المساوم الناجح أكثر من تمثيل دور الملتزم عقائدياً بالماركسية، لأنه دأب على مساومة السوفيات بالإغراءات السعودية والكويتية والإماراتية بمساعدة اليمن اقتصاديا إذا تخلى عن السوفيات. وقد نجح بناء على ذلك بالحصول على ٢٠ مليون دولار سنوياً من موسكو والكتلة الشرقية، استخدمها لبناء سد، ومستشفى، ومحطة كهرباء،

(٣٦٨) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**، ص ٢٦١.

ومصنع لتعليب الأسماك. ثم زاد الترابط السوفياتي ـ اليمني، بعد خروج الأسطول الأحمر من الصومال، واعتبار عدن ميناءه الرئيس في منطقة المحيط الهندي[٣٦٩].

اجتمعت عدة أسباب لفرض قضية أمن الخليج على جدول أعمال القيادة السوفياتية، ومن ذلك الغزو السوفياتي لأفغانستان، والإعلان عن مبدأ كارتر الذي ارتكز تنفيذه على تشكيل قوات أمريكية لأغراض التدخل والانتشار السريع، وأهمية عدن ووصول الأسطول السوفياتي إلى المصالح الشرقية في المنطقة كأهم الأسباب؛ كل هذه الأمور جعلت ليونيد بريجينيف (Leonid Brezhnev) يعلن في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ أمام البرلمان الهندي مبادرة كانت بنودها كالتالي[٣٧٠]:

أ ـ عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر القريبة، وكذلك الامتناع عن تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فوق أراضيها، لمنع نشوب سباق تسلح خطير بين القوى الكبرى في منطقة الخليج يجني على أمن هذه المنطقة واستقرارها.

ب ـ الدعوة إلى تحريم استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد دول المنطقة، وكذلك الامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

ج ـ الدعوة إلى احترام الصفة الحيادية لدول المنطقة الخليجية، بما يفرضه ذلك من عدم تورطها في صراعات القوى الكبرى، سواء أكان التورط صريحاً باشتراكها في عضوية بعض الأحلاف العسكرية أم غير صريح بتحريضها على إنشاء حلف أمني خليجي بدعم ومشاركة أمريكية، وهي كلها ترتيبات لا بد من أن تنتهي بدول المنطقة عملياً إلى فقدان صفتها غير المنحازة في علاقاتها الدولية.

د ـ احترام حق السيادة الذي يكفله القانون الدولي لدول المنطقة على مواردها الطبيعية.

هـ ـ الامتناع عن وضع أي عراقيل أو افتعال أي تهديدات لعمليات التبادل التجاري الطبيعي بين دول الخليج والخارج، أو لطرق النقل البحرية التي تعتمد عليها عمليات هذا التبادل.

ونعتقد أن بريجينيف في كلمات مبدئه الجذابة قد أعطى الأولوية لسلامة

---

(٣٦٩) Joseph Kechichian, «The GCC: Search for Security in the Persian Gulf,» (Unpublished Thesis, University of Virgina, 1985), p. 109.

(٣٧٠) **موسوعة العلوم السياسية**، ص ٧٣٢.

الممرات والمضائق المائية حتى يحول بين الولايات المتحدة، وخطط الوجود في عُمان والبحرين، والسيطرة على مرور السفن. وقد كان ردّ الأمريكيين على اقتراحات بريجنيف فظاً كالعادة بحق دول الخليج العربي عندما قال وزير خارجية كارتر إدموند ماسكي (Edmund Muskie): إن اقتراحات بريجنيف تشبه اقتراحات ثعلب في قفص الدجاج[٣٧١]. كما أعلنت دول الخليج العربي رفضها لهذه المبادرة، وقد ذكر وكيل وزارة الخارجية الكويتية: إن مبادرة بريجنيف كانت كشفاً واضحاً لنيات السوفيات التي تتضمن فحواها حق المشاركة في ثروات الخليج، وتقاسم النفوذ الاقتصادي والسياسي على قدم المساواة مع الغرب[٣٧٢]. وقد أعلنت الكويت في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ أن على الاتحاد السوفياتي، إذا أراد أن يرى مبادرة بريجنيف قابلة للتطبيق، القيامَ أولاً بسحب المستشارين السوفيات والشرقيين من اليمن الجنوبي، كما عليه أن يفكّ الحصار عن المنطقة من خلال الانسحاب من أفغانستان، وتفكيك قواعده في إثيوبيا، عندئذٍ سوف تضغط دول الخليج على عُمان والبحرين لإلغاء التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية. لكن يوسف بن علوي، وزير خارجية عُمان، كان أكثر شدة في نقد المبادرة السوفياتية، بوصفها دعوة غير مخلصة لا ترمي في منتهاها إلا إلى الهيمنة السوفياتية على المنطقة. وقد شاركه السعوديون في ذلك[٣٧٣].

ويبدو لنا أن السوفيات قد تعاملوا مع الردود الخليجية السلبية بمنتهى الدبلوماسية، فقد كانوا بحاجة إلى فتح أكثر من نافذة على المنطقة المغلقة في وجوههم إلا من قبل حكومة الكويت. وقد التقط خيط الحوار السفير السوفياتي في الكويت نيكولاي سيكاشيف (Nikolai Sikachev)، وأعلن استعداد موسكو لمناقشة عرض بريجنيف لأمن الخليج، والانسحاب من أفغانستان، وتفكيك القواعد الأجنبية، وإبعاد الأسلحة النووية عن المنطقة. ثم قام السفير بعرض أفكاره في لقاء صحفي لتأكيد ما قاله، ولإعطاء مجال أوسع للمناقشة، أو ربما لإحراج دول المنطقة مع الدول العربية الأخرى المطالبة بخروج الأمريكيين من الخليج[٣٧٤].

كانت الكويت أكثر دول المنطقة تضرراً من الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكانت

(٣٧١) رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ص ٨٧.

(٣٧٢) سليمان الشاهين، «الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي،» (حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٧)، ص ٣٢.

(٣٧٣) Kechichian, «The GCC: Search for Security in the Persian Gulf,» pp. 116-117.

(٣٧٤) **السياسة** (الكويت)، ١٤/ ٣/ ١٩٨١.

مبادرة بريجينيف مدخلاً لها كي تحثّ هذه الدولة العظمى على التدخل لوقف هذه الحرب. وفي عام ١٩٨١، زار أمير الكويت خلال ١٢ يوماً الكتلة الشرقية، وشملت زيارته رومانيا وبلغاريا والمجر ويوغسلافيا. وعاد يحثّ دول الخليج لتقيم علاقات دبلوماسية مع الكتلة الشرقية، حتى يكون هناك توازن في العلاقات الخليجية مع الشرق والغرب. لكن عدم وجود مبادرات سوفياتية في الشؤون العالمية، أدى إلى عدم وجود النفوذ الفعال لتلك الدولة، وجعل الخليجيين يحجمون عن إقامة علاقات مع موسكو، كما يقول عبدالله بشارة، أمين مجلس التعاون الخليجي. هذا فضلاً عن تدخل موسكو في ثورة ظفار، وقرب النظم السياسية والاقتصادية من الغرب أكثر من قربها من المعسكر الشرقي. ومع ذلك، كان هناك تقدم كبير على رغم صغر حجم الخطوة، فقد وصل وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى موسكو عام ١٩٨٢ في أثناء الاجتماعات التي رافقت أزمة لبنان، وترتيب انسحاب الفلسطينيين من هناك[٣٧٥].

٨ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)

أ ـ استمرار الولايات المتحدة في العمل بمبدأ كارتر

فرضت الثورة الإيرانية وغزو السوفيات لأفغانستان على الولايات المتحدة العمل بمبدأ كارتر (Carter Doctrine)، وتطويره، كما فرضت على دول الخليج العربي وضع منظومة أمنية خاصة بها. وهذا ما تمّ بالفعل، ولما تسلمت حكومة الرئيس رونالد ريغان (Ronald Regan) السلطة في مطلع عام ١٩٨١ سارعت بالإعلان عن تمسكها بالأفكار الرئيسية التي تضمنها مبدأ كارتر، ذلك المبدأ الذي عاش حتى تمّ تحرير الكويت، وانتهاء الحرب الباردة. ومن المفارقات أن مبدأ كارتر حول الخليج العربي أخذ زخمه بعد عصر كارتر، بل في عصر منافسيه ريغان وبوش. وقد عرف عن ريغان اندفاعه وعدم تردّده، وصبغ مرحلة حكمه بصورة الأمريكي القوي الذي عاد لتصحيح الخطأ، لأن التردّد أمام السوفيات وغيرهم كان هو السبب الذي أسقط كارتر. وردّد ذلك ريغان في حملته الانتخابية، مع ذكر عزمه على إنهاء ضعف الولايات المتحدة من خلال «السلام بالقوة» (Peace through Strength)[٣٧٦]. ويبدو أن الإيرانيين كانوا يعون ذلك، فأطلقوا سراح الرهائن الأمريكيين في آخر أيام كارتر، كما كان

---

(٣٧٥) Kechichian, Ibid., p. 120.

(٣٧٦) «Ronald Reagan: A Legacy Remembered (2002),» (Reviewed by The History Channel, DVD Movie Guide, 30 April 2003).

السوفيات يعرفون عن القادم إلى الحكم الكثير، فقد تمسك ريغان بآداب الدبلوماسية، ولما أصبح لا يستطيع ذلك وصفهم بإمبراطورية الشر، وأنهم أكبر خطر على منطقة الخليج العربي، ولهم أهداف يجب أن يتمّ منعهم من تنفيذها، وهي فصل حلف الناتو عن الولايات المتحدة، والسيطرة على الخليج العربي، وتطويق الصين وتحييدها، وإثارة المشكلات في البحر الكاريبي. ومما أكد مخاوف السوفيات تعيين ريغان أحد الصقور، وهو ألكسندر هيغ (Alexander Haig) وزيراً للخارجية، وهو جنرال متشدّد ورث مناوأة السوفيات منذ أن قاد حلف شمال الأطلسي، وقد اعتبرها إحدى أولويات العمل الاستراتيجي الأمريكي.

وقد كان يرى ضرورة إقامة استراتيجية جماعية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي لحماية المنطقة. لكن الفكرة لم تلاق قبولاً في الخليج، لأن دوله فضلت أمناً جماعياً خاصاً بها، هو مجلس التعاون الخليجي الذي سنتحدث عنه لاحقاً، وإن لم يمنع ذلك الرفض طلب الدعم الأمريكي عند الحاجة. ونلاحظ هنا أن دول الخليج لم تكن تشاطر إدارة ريغان في ضرورة مناوأة السوفيات، ما جعل الأمريكيين يتحولون من حثّ الخليجيين على التحالف معهم ضد السوفيات إلى سياسة تقوية العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه تطوير قدرات قوة التدخل السريع[٣٧٧].

لقد ظهر جلياً لإدارة ريغان أن السعودية ستكون الحليف الأقوى في المنطقة، فانهمرت الأسلحة على الرياض. وقد يكون ذلك نتيجة الحرب العراقية ـ الإيرانية أكثر من أن يكون لوقف السوفيات، لكن الوجود الأمريكي في السعودية كان آنذاك يعدّ من الصداع الذي تحاول المملكة تحاشيه، وكانت بين نارين: نار الانتقادات التقدمية العربية، ونار الحرب العراقية ـ الإيرانية. وجاء الحلّ المبتكر في أن الوجود الأمريكي على الأرض هو المحظور عربياً، أما الوجود في الجو فلم يفتِ في مشروعيته أحد، وحصلت السعودية على خمس طائرات إنذار مبكر من نوع أواكس (AWACS) كانت كافية لتغطية سماء دول مجلس التعاون. وقد تمكّن السعوديون من التحليق بها، وساعدت في إسقاط العديد من الطائرات الإيرانية في سماء الكويت والسعودية، ومن ذلك إقامة السعوديين في منتصف الخليج العربي خطاً عرف باسم «فهد»، عبرته طائرتان إيرانيتان في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

وقد أدى الإنذار المبكر إلى كشفهما، وانطلاق طائرات إف-١٥ (F-15) السعودية لاعتراضهما وتدميرهما. كما كان للتعاون وجه آخر هو التدريبات المشتركة،

---

(٣٧٧) Bell, «Expansion of American Persian Gulf Policy,» p. 24.

وتخزين معدات قوات التدخل السريع (RDJTF) من دون أن تدخل هذه القوات المنطقة. كما نشير إلى أن إدارة ريغان قد وافقت على تزويد السعودية بطائرات إف-١٥ مزوّدة بأجهزة عالية التطور، على الرغم من اعتراضات أصدقاء إسرائيل في الكونغرس(٣٧٨).

وعلى الرغم من بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإن الولايات المتحدة في عهد ريغان كانت لا تزال تعتبر السوفيات والمدعومين من قبلهم الخطر الأول على المنطقة، وإذا لم تكن دول الخليج قادرة على صد هذا الخطر، فالولايات المتحدة لن تجد بداً من التدخل. وفي عام ١٩٨٣ ألغيت قوات التدخل السريع ودمجت بالقيادة المركزية (U. S. Central Command) التي قال عنها وزير الخارجية الجديد آنذاك كاسبر واينبرغر (Casper Weinberger) في تقريره إلى الكونغرس: إن دعم هذه القوات مستمر من خلال تخزين السلاح لها في الخليج العربي، حتى يستمر أمران هما حجر الزاوية للسياسة الأمريكية في المنطقة: الأول تأكيد استمرار تدفق النفط، والثاني منع السوفيات من السيطرة السياسية أو العسكرية على المنطقة مباشرة أو من خلال أصدقائهم.

كما توسّع مبدأ كارتر في عهد ريغان ليشمل التعامل مع أي تهديد للسعودية، وإبقاء مضيق هرمز مفتوحاً، إن حاول الإيرانيون إغلاقه(٣٧٩). كانت هذه هي الخطوط الحمراء التي أراد الأمريكيون ألا تتجاوزها الحرب، أما خلاف ذلك، فيلخص كيسنجر رأي الأمريكيين المفضل في قوله: «إن الحل الأمثل لنا لإنهاء حرب الخليج هو انتصار إيران على العراق، وانتصار العراق على إيران»(٣٨٠). وهو بهذا كمن يقول إن تحقيق نصر حاسم كان مرفوضاً أمريكياً، ونعتقد أنه كان مرفوضاً سوفياتياً أيضاً، لأن الانتصار العراقي كان معناه تقسيم إيران بين القوميات العربية في الجنوب، والأكراد في الشمال الغربي، والآذريين في الشمال الأوسط، والتركمان في الشمال الشرقي، والبلوش في الجنوب الشرقي، وكانوا جميعاً أهل طموحات في الاستقلال طوال تاريخ إيران، مما يسهل دخول السوفيات والأمريكيين إلى إيران.

أما هزيمة العراق، فقد تعطي الأكراد فرصة العمر في إقامة دولتهم، وربما في

---

(٣٧٨) Suliman E. Al Hassoon, «Why Saudi Arabia Needs the AWACS,» (CSC, Command and Staff College, 1987).

(٣٧٩) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**، ص ٢٢٠.

(٣٨٠) محمد العيدروس، «المواقف العربية من حرب الخليج الأولى،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل العلاقات العربية ـ العربية بعد تحرير الكويت**، ص ١٥٢.

إقامة دولتين، كما سيكون للشيعة في الجنوب طموحات تشجعها إيران وهي مغلوبة، وسوف تحققها بلا شك وهي منتصرة. ولا ننسى الأطماع التركية في العراق.

ب ـ خلط الأولويات الأمنية خلال مراحل الحرب العراقية ـ الإيرانية

إذا تبنّى الجميع ضمنياً كل نظريات جان جاك روسو عن عدم سقوط حقوق الشعب بالتقادم، فإن ذلك من شأنه أن يبقي الأمور قيد البحث، ولا يُبَتُّ فيها أبداً، وإن العدالة المجردة هي التي ربحت من كل هذا، وليس الاستقرار(٣٨١). ولقد كان القادة العراقيون يبحثون عن العدالة التي أهدروها هم بأنفسهم، ولم يكن للاستقرار حساب، فقد شعر العراق بالظلم من اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي يرجع إليها السبب في اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، فهاجم إيران مستغلاً الفوضى السياسية، وضعف القوات الإيرانية التي فقدت خيرة ضباط الأركان. لقد رضيت القيادة العراقية بالاتفاقية حتى تتفرغ للقضاء على تمرد الأكراد في الشمال، ونرى في ذلك أن العراق قد خلط أولوياته، وأعاد ترتيبها بطريقة أثبتت الأيام عدم صحتها، فكيف يؤجل الخطر الخارجي بسبب أزمة داخلية تمكنت جميع الحكومات العراقية من احتوائها، ولم تصل إلى مرحلة تجعل الحكومة تفرط في شط العرب منفذها البحري الوحيد على الخليج العربي؟ وكان لهذا التنازل عواقب وخيمة لم تنحصر في الحرب العراقية ـ الإيرانية فحسب، بل إن العراق بتنازله عن حقه التاريخي في شط العرب حكم على نفسه بالاختناق. ولما أحسّ بذلك، قفز كالغريق إلى طوق النجاة القريب، ولم يكن ذلك إلا الأراضي الكويتية في أم قصر وجزر وربة وبوبيان، وجرّ عليه ذلك ويلات حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠(٣٨٢).

إن الأسباب المبرّرة التي خاض القادة العراقيون والإيرانيون الحرب بناء عليها تعد ضرباً من الجنون، إذا أمعنوا فيها النظر عند نهاية الحرب. ففي عام ١٩١٤ قال مستشار ألمانيا بيثمن هولويغ (Bethmann Hollweg)(٣٨٣) عندما سأله أحد سفرائه المقرّبين عما حدث لإشعال الحرب العالمية الأولى وهو يرفع يديه إلى السماء: «إني لا أعرف شيئاً، ولم أفهم شيئاً حتى الآن». ولا يدل هذا إلا على الفوضى والاضطراب اللذين أحاطا به، فانقاد إلى خوض الحرب من دون أن يفهم فهماً صحيحاً سياق الأحداث والظروف التي قادته إليها. ولا يختلف سياق أحداث الحرب العراقية ـ

(٣٨١) بوطول، **السلم المسلح**، ص ٣٠.

(٣٨٢) زين الدين عبدالمقصود غنيمي [وآخرون]، **منافذ العراق البحرية**، إشراف عبدالله الغنيم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤)، ص ١٧.

(٣٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

الإيرانية عن ذلك كثيراً، صحيح أن المسرح بين البلدين كان معداً للنزال، لكن القادة الحقيقيين هم من يستطيعون تحاشي الوقوع ضحايا الظروف، وإن كان الرأي الشعبي يدعو إلى الحرب، لأن العمى قد يصيب الناس العاديين، لكن عمى الرجال البارزين أمر يحتاج إلى تفسير.

(١) مرحلة الانتصارات العراقية

مرت الحرب بمراحل أربع، وقد امتدت المرحلة الأولى من خريف عام ١٩٨٠ إلى صيف عام ١٩٨٢، وكانت هذه مرحلة الانتصارات العراقية، وكانت إيران في وضع دفاعي في أرض المعركة وعلى الساحة الدولية، لما لأزمة الرهائن الأمريكيين من ضغط شديد عليها. فقد قامت القوات العراقية بهجوم مفاجئ على إيران، واحتلت خوزستان وعيلام، وبعد قتال ضار استولت على مدينة خورمشهر، كما تمّ حصار مدينة عبدان أغنى المناطق النفطية في إيران. وقد تقدم العراقيون بخطوط هجومهم إلى مدينة الأحواز وديزفول، وأصبحوا حتى ذلك الوقت يحتلون ثلث إقليم خوزستان. وأدى ذلك إلى نزوح ١,٥ مليون نسمة، ودمار المنشآت النفطية الإيرانية بالكامل. وقد نجح الإيرانيون في نهاية عام ١٩٨٠ في وقف تقدم العراقيين، لكنهم فشلوا في تنظيم هجوم يحرر أراضيهم. ووصلت الحرب إلى حالة من الجمود القاتل، وتحولت مدة ١٨ شهراً إلى حرب استنزاف رهيبة، ثم نجح الإيرانيون في نهايتها بطرد العراقيين إلى حدودهم الدولية.

وفي هذه المرحلة المبكرة من الحرب التي وصلت شظاياها إلى أقرب دول الخليج، هاجمت طائرة إيرانية في تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٠ مركز الحدود الكويتي في العبدلي، وألقت عليه صاروخين، وكان ذلك رسالة مبكرة بعدم التدخل. ويبدو لنا أن الوضع كان واضحاً للعربية السعودية التي أعلنت عن أمرين مهمين على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠: الأمر **الأول** هو أن السعودية ستدافع عن بلدان الخليج إذا ما تعرضت إلى هجوم إيراني، أما الأمر **الثاني** فكان تأييد العراق في حربه مع إيران بناء على «أن العراق عضو في جامعة الدول العربية، ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية دولة عربية أخرى»[٣٨٤].

ولكن الإيرانيين لم تثنهم التصريحات السعودية، فاستمرت أعمالهم ضد الكويت من خلال أعمال عنف وتفجيرات في المنشآت النفطية في العامين ١٩٨١

(٣٨٤) عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٢١٤.

و١٩٨٢، وانشغل رجال الحكم في واشنطن عن الحرب العراقية ـ الإيرانية، ربما بتبعات الاجتياح الإسرائيلي للبنان. ولما تغيّرت اتجاهات الحرب لمصلحة إيران التفت الأمريكيون إلى مصالحهم في الخليج العربي، وكان موقفهم المعلن الحياد بين المتحاربين، وعدم تزويد أي طرف بالسلاح، وتشجيع الحلفاء على ذلك، والحفاظ على الملاحة في الخليج، ودعم جهود إيقاف الحرب، ومحاولة منع انتشارها إلى بقية دول الخليج العربي.

كانت الولايات المتحدة من دون شك سعيدة بوصول الحرب في مراحل كثيرة إلى حالة الجمود، وظهور حرب الاستنزاف بين الطرفين. ومرد سعادتها يرجع إلى أن العراق موالٍ للسوفيات، وإيران عدو للولايات المتحدة، لكن الحقيقة تقول إن الولايات المتحدة كانت مرتاحة للتقدم العراقي، ومنزعجة عند أي نصر إيراني، بل ذهبت إلى تكبير الخطر الإيراني في سعيها إلى ضم الدول الخليجية إليها أكثر من قبل. وكانت عملية المخلص (Operation Staunch) تهدف إلى منع الحلفاء من بيع إيران أية أسلحة[(٣٨٥)]، وفي الوقت نفسه تقديم معلومات استخبارية للعراق عن الجهد العسكري الإيراني في أثناء العمليات، بل مدّ دول الخليج بمعلومات عن الأنشطة الإيرانية ضدها. وقد علّل الأمريكيون التحول في سياسة ريغان السابقة إلى أن سقوط العراق سيؤدي إلى نتائج في غير مصلحة دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) مرحلة الهجوم الإيراني المعاكس

نقلت إيران المعركة إلى الأراضي العراقية في المرحلة الثانية التي امتدت من عام ١٩٨٢ إلى نهاية عام ١٩٨٤، ما نشر الذعر في الأوساط السياسية الخليجية والدولية. ففي تموز/يوليو ١٩٨٢، أخذت القوات الإيرانية تغزو العراق، وكان الهدف المعلن تحميل صدّام مسؤولية الغزو، وتنازله عن الحكم، بالإضافة إلى دفع قيمة الدمار الذي حلّ بخوزستان، ثم بدأت حرب الناقلات بهجوم من كلا الطرفين ضد الملاحة في الخليج، كما عادت الاستخبارات الإيرانية إلى الضغط على الكويت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ من خلال انفجارات مروّعة بالسيارات الملغومة استهدفت السفارتين الأمريكية والفرنسية والمطار ومصفاة النفط، وكان ذلك رداً على توقيع العراق والكويت والسعودية على اتفاق تقوم بموجبه الدولتان الخليجيتان ببيع ٣١٠ آلاف

---

(٣٨٥) Kenneth R. Timmerman, *«Fanning the Flames»: Guns, Greed and Geopolitics in the Gulf War* ([New York: New York Times Syndication Sales, 1987]), chap. 7, «Operation Staunch,» <http://www.iran.org/tib/krt/fanning_ch7.htm>.

وقد نشر هذا الكتاب عام ١٩٨٨ بالألمانية تحت عنوان: *Ol Ins Feuer, Orell Fssl.*

برميل يومياً لتمويل الحرب لمصلحة العراق، وقد تجدّد هذا الاتفاق في عام ١٩٨٧ .

(٣) مرحلة انتشار الخطر في الخليج

امتدت المرحلة الثالثة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٧، وتميزت بعزم الإيرانيين على تحقيق نصر في ميدان المعركة العسكرية والدبلوماسية. وكان عام ١٩٨٦ حاسماً في حرب الخليج، فقد احتلت إيران في شباط/ فبراير وآذار/ مارس شبه جزيرة الفاو المطلة على الكويت، وقد أصبح جلياً أن إيران كانت تريد الضغط على دول الخليج لتوقف دعمها للعراق، ووقع الاختيار على الكويت من دون غيرها لتكون نقطة الضغط. ولقطع الطريق على إيران، جدّد العراق هجماته على السفن الإيرانية، مما حدا زوارق إيران السريعة على مهاجمة ناقلات النفط الخليجية، ولا سيما الكويتية والسعودية، كما قامت طائرات الهليوكوبتر الإيرانية بمطاردة سفن الصيد الكويتية، وهاجمت بالصواريخ جزيرة فيلكا المأهولة بالسكان. وكان ذلك في وقت ضعف فيه العراقيون عسكرياً، وزاد الطين بلة تزايد ضعف دول الخليج اقتصادياً بعد انخفاض عائدات النفط للسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة التي كانت «محفظة» العراق في هذه الحرب، وكان الانخفاض كبيراً، لأن العائد كان ١٨٦ مليار دولار عام ١٩٨٢، وأصبح ٥٧,٦ مليار في ١٩٨٥، بل اتجهت العائدات إلى مزيد من الانخفاض، ورافق ذلك ضعف في النشاط التجاري، بالإضافة إلى حصول صدمات اقتصادية ظهر أثرها من خلال توترات داخلية، وتذمر يصبّ في مجرى الشكوى من الحرب التي طالت.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ كشفت وسائل الإعلام عن فضيحة بيع أسلحة أمريكية إلى إيران عرفت باسم إيران غيت، وكانت هذه هي الثانية في سلسلة التنازلات الأمريكية عن موقفها السابق من طرفي الحرب. لقد قامت الولايات المتحدة بذلك حتى تقوم إيران بالضغط على الجماعات الموالية لها في لبنان لإطلاق سراح الرهائن هناك مقابل ١٥١ صاروخ هوك (Hawk Missiles) أرض ـ جو، و١٥٠ صاروخ تاو (Tow Missiles) المضاد للدروع. وكانت إسرائيل هي من اقترح السلاح لِتُستبدَل به الرهائن، وتم تسليم بعض السلاح من خلالها[٣٨٦]. وكانت الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق أمرين من خلال الصفقة غير إطلاق سراح الرهائن: الأمر

---

(٣٨٦) «Appendix A: Major U.S. Policies Toward the Islamic Republic of Iran,» in: *Thinking Beyond the Stalemate in U.S.-Iranian Relatons*, project director David Nelson, Occasional Paper (Washington, DC: Atlantic Council of the United States, 2006), vol. 2: *Issues and Analysis*, <http://www.acus.org/InternationalSecurity/policy_updates.htm>.

الأول هو فتح نافذة حوار مع الإيرانيين بعد فقدان الفردوس الإيراني منذ سقوط الشاه، و**الثاني** تحسين العلاقات الإسرائيلية ـ الإيرانية. وهذا الموقف التصالحي من جانب ريغان ـ وإن علله بالخوف من سقوط إيران في أحضان السوفيات ـ لم يكن له صدقية كبيرة في نظر أهل الخليج، ولا في نظر الإيرانيين أيضاً، فكيف يخاف حرس الثورة من تهديدات ريغان بشأن عدم التعرض للسفن في أثناء حرب الناقلات، وفي الوقت نفسه يتسلمون صواريخ أمريكية من الأمريكيين؟ وكان أمر الفضيحة واحداً من أسخف القرارات التي اتخذها ريغان، والتي قوضت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة أثناء الحرب.

أخذ العراقيون يشنّون غارات جوية على مصافي النفط الإيرانية في عام ١٩٨٧، لكي يعيقوا إيران اقتصادياً، بل وصلوا بطائرات «سوبر ايتندار» المستأجرة من فرنسا إلى المصافي الإيرانية في جنوب الخليج العربي، ولم يكن للعراق مصافي نفط في متناول يد الإيرانيين، لكن دول الخليج العربي كان لها ناقلات للنفط الذي يباع ويعود ريعه لمصلحة المجهود الحربي العراقي، وكان لا بد من وقفها، ولا سيما ناقلات النفط الكويتية التي وقفت حكومتها إلى جانب العراق مادياً وسياسياً. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية صعباً، لأنها لم تكن تريد إثارة إيران بمساعدة دول مجلس التعاون، كما لعب العراق دوراً مشيناً عندما راح طيرانه يهاجم الناقلات من دون تمييز. وكان هذا ـ كما يعتقد ـ الطريق الوحيد لجلب نظر الغرب إلى الحرب المنسية، وإجبار الدول العظمى على الدخول في لعبة الحرب. وجاءت فكرة رفع الأعلام على السفن الكويتية في ربيع عام ١٩٨٧ لتظهر حنكة الحكومة الكويتية في إدارة الأزمات. ولم تذهب الكويت مباشرة إلى الولايات المتحدة، بل طلبت من الاتحاد السوفياتي أن يرفع أعلامه على السفن الكويتية أيضاً، فوافق السوفيات بشرط تقديم قرض لمصلحة بنك الاتحاد السوفياتي بمبلغ ١٥٠ مليون دولار[٣٨٧].

ومن هنا أعادت الكويت تسجيل سفنها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت تحمل علمها، ويسير من أمامها وخلفها سفن حرب أمريكية وسوفياتية، مما زاد من معنويات العراقيين، وأعاد الثقة بين الأمريكيين ودول مجلس التعاون. كما أظهرت حرب الناقلات في بدايتها عدم رغبة الإيرانيين والأمريكيين في اصطدام أحدهما بالآخر، بل أظهرت رغبتهما في استمرار تصدير النفط من مضيق هرمز، وبذلك نجحت الكويت في ما لم ينجح فيه العراق أو إيران، لأنها أفلحت في تدويل

(٣٨٧) جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية ـ العربية في القرن العشرين وآفاقها** ([أبو ظبي]: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٦١.

الحرب، ثم توقيفها خلال عام واحد منذ أن رفعت الأعلام السوفياتية والأمريكية على سفنها[٣٨٨]. لكن فهم العراق عملية رفع الأعلام كان مختلفاً عما توقعه الكويتيون، إذ لم يجدها العراق كافية، فأرسل إحدى طائرات الميراج مزوّدة بصاروخ «إغزوست» الفرنسي المضاد للسفن، وهاجم الفرقاطة الأمريكية «ستارك»، مرسلاً حطامها إلى قاع الخليج مع ٣٧ من بحارتها. ولم يكن لهذا الحادث في واشنطن من دلالة غير أن التورط الأمريكي في الخليج العربي قد حصل بالفعل.

لقد كان لدول الخليج الأخرى طرق متباينة في تلافي تبعات الحرب، فقد ألقت الكويت والسعودية بثقلهما إلى جانب العراق، وتحملتا الهجمات الإيرانية أكثر من سواهما. ولما رفعت الكويت أعلام الدول الكبرى على سفنها، زادت السعودية من اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية في رصد الخطر قبل وصوله، ورده في عرض البحر. أما عُمان، فقد التزمت الحياد بين الطرفين، وقبلت الوجود الأمريكي في أرضها، وساعدها الأمريكيون في استمرار جعل مضيق هرمز صالحا للملاحة. أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كانت ضحية للضغوط الإيرانية والعراقية على حد سواء، وكان انكشاف مجالها العسكري يضطرها إلى تقديم الأموال سراً لكلا الطرفين[٣٨٩].

ومن قضية رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية يتضح أن نقطة ارتكاز إدارة ريغان وبؤرة اهتمامها كانت الكويت، ولم تكن الولايات المتحدة تخاطر في أثناء حرب الناقلات لأجل بغداد، بل كانت واشنطن مستعدة للمخاطرة بحرب أوسع نطاقاً للدفاع عن الخليج عامة، والكويت خاصة، ومن يخالف هذا الطرح عليه أن يعيد قراءة ما سطرته الأيام في عام١٩٩١.

عادت حرب الناقلات للنشاط في٢ أيلول/ سبتمبر١٩٨٧، فشهد الخليج أسوأ لياليه، كما تذكر هيئة «لويدز» للتأمين. فقد أصاب الإيرانيون سفينة إسبانية أمام البحرين، وكورية جنوبية أمام دبي، ويابانية جنوب مضيق هرمز، ويونانية أمام الساحل السعودي، وقبرصية أمام الشارقة[٣٩٠]، كما اصطدمت الناقلة الكويتية ـ الأمريكية «بريغتون» بلغم بحري إيراني زرعه حرس الثورة قرب جزيرة فارسي

(٣٨٨) جمال زكريا قاسم، «أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون،» (حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٧)، ص ١٩.

(٣٨٩) العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ص ٢٠٨.

(٣٩٠) يحي حلمي رجب، **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر** (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٩)، ص ١٠٩.

الإيرانية في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨٧. وقد قصفت إيران ميناء الأحمدي الكويتي في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وأصابت ناقلة أمريكية، كما أصيبت السفينة الكويتية ـ الأمريكية «سي أويل سيتي» بصاروخ إيراني في مياه الكويت الإقليمية. وكان أن ردّت الولايات المتحدة بمهاجمة رصيف نفط إيراني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وكانت خسائر إيران من الهجوم نصف مليار دولار، كما أعلنت في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧. وردّت إيران بقصف ناقلة سعودية أمام الإمارات في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، رافقه في الوقت نفسه تدمير مكاتب شركة طيران أمريكية في الكويت، مما جعل الولايات المتحدة ترفع عدد قطعها البحرية إلى ٤٠ سفينة منذ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧. ثم عاد الإيرانيون إلى إلحاق الضرر مباشرة بالسفن الأمريكية، فتعرضت الفرقاطة «صامويل روبرتس» للدمار من جراء لغم إيراني. وقامت السفن الأمريكية بمهاجمة رصيفين نفطيين لإيران، ودمرتهما في جنوب الخليج، كما قامت إيران باستخدام صواريخ «سلكوورم» الصينية، وهاجمت ثلاث سفن أمريكية، وناقلة سعودية في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٨، فقررت الولايات المتحدة أن تخنق التحركات البحرية الإيرانية متهمة إيران بانتهاك حقوق الدول غير المتحاربة. وأعلنت وزارة الدفاع أن سفن الولايات المتحدة وطائراتها ستقوم بحماية السفن المحايدة في الخليج[٣٩١].

(٤) مرحلة التدخل الأمريكي

أما المرحلة الرابعة فبدأت في ربيع عام ١٩٨٧ بتدخل الولايات المتحدة في الحرب، وشعرت إيران بالعزلة التامة، ثم جاءت النقطة الحاسمة التي أدت إلى وقف إطلاق النار في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧ من جهتين: **الأولى** من مجرى سير العمليات، لأن العراق استعاد شبه جزيرة الفاو منذ منتصف عام ١٩٨٨، و**الثانية** إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية في ٣ تموز/ يوليو ١٩٨٨ بصاروخ من نوع «ستنغر»، من على ظهر السفينة الحربية الأمريكية «فنسنس» (U.S.S. Vincennes)، ومقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ راكباً. وما زال هذا الحادث محور تكهنات كثيرة، فقد انطلقت الطائرة المنكوبة إلى منطقة كانت تجري فيها اشتباكات بين طائرات هليوكوبتر تابعة للسفينة «فنسنس» وزوارق هجوم إيرانية في فجر ذلك اليوم، وعلى الرغم من أن السفينة كانت تعلم أن الاشتباكات جرت في منطقة ممر جوي تجاري مخصص للطائرة المنكوبة، فإن تأخرها نصف ساعة، وخطأ الكمبيوتر في التعرف على رقم هوية الطائرة، أقنع رماة السفينة أن الطائرة لم تكن إلا إف-١٤ (F-14) إيرانية معادية تشكل

---

(٣٩١) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

جزءاً من هجوم منسق. ويقول مايكل بالمر[٣٩٢]: إذا لم يكن هذا التفسير منطقياً، فمن المجنون الذي يغامر بإرسال طائرة مدنية فوق منطقة اشتباكات بحرية، وهو على علم تام بها من خلال راداراته التي لا تتوقف في أثناء الحرب عن العمل؟ وفي السياق نفسه من التشكيك في حقيقة ما حدث يبرز تساؤل عن سبب وجود الفرقاطة في هذا المكان عينه في هذا الوقت نفسه، ثم إن الأمريكيين قد أقروا أن الطائرة قد أسقطت وهي على بعد ١٤ ميلاً بحرياً، ولم تكن تتجه إلى الأسفل، وهو وضع الهجوم جو ـ أرض، بل كانت ترفع مقدمتها إلى الأعلى دليلاً على أنها كانت تنوي الارتفاع. أضف إلى ذلك علم الأمريكيين الأكيد أن إيران لم تكن قادرة في نهاية الحرب لأسباب عملياتية على إرسال طائرة «إف-١٤» واحدة من دون مرافقة جوية لهذه الطائرة التي يعرف الأمريكيون كل مسمار فيها، ناهيك عن قدراتها والمناورة التي يتوجب أن تقوم بها للاقتراب من الهدف.

ج ـ الموقف الدولي من الحرب

كان مجلس الأمن هو الغائب الأكبر عن هذه الحرب، وقد قلل من اجتهاده في وقف القتال عدم رغبة أربعة أطراف: الطرف الأول إيران التي طالبت بتحميل العراق الخسائر المادية والمعنوية، وعودة شط العرب إلى ما اتفق عليه في عام ١٩٧٥. أما العراق فأراد شط العرب كاملاً، بالإضافة إلى مناطق حدودية أخرى، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية. أما الطرفان الآخران، فهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذان يحقق استمرار الحرب طموحاتهما في الخليج، ولنا أن نقارن بين سرعة تدخلهما في الحروب العربية ـ الإسرائيلية، وسرعة تدخلهما في هذه الحرب.

شاركت ٣٩ دولة بصورة سلبية في هذه الحرب مزوّدةً طرفي النزاع بالسلاح، كان منها ٢٨ دولة تزوّد إيران فقط بطرق مباشرة من مصانعها الخاصة. أما ليبيا وسوريا وإثيوبيا وسنغافورة وفييتنام، فقد كانت تزوّد إيران بالسلاح عن طريق طرف ثالث، وأحياناً من مخزونها الخاص. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة ـ كما كان يقول العراقيون ـ نقطة عبور معظم سلاح إيران، فقد عبر منها ما قيمته بليون دولار من السلاح. أما كوريا الشمالية، فقد حازت على المرتبة الأولى في تزويد إيران بما يصل إلى ٤٠ بالمئة من حاجتها إلى السلاح بقيمة ٢ بليون دولار. وقد قدر اقتصاديون

---

(٣٩٢) بالمر، **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥ ـ ١٩٩٢**، ص ١٤٠.

ديون العراق بعد عام من نهاية الحرب بحوالى ٦٠ مليار دولار، منها ٣٥ مليار دولار للكويت والسعودية، و١٥ مليار دولار للاتحاد السوفياتي، و٦ مليارات دولار لفرنسا. وقد خصص مصنع «كاردوين» (Cardoen Corporation) في التشيلي كل إنتاجه للمجهود الحربي العراقي طوال الحرب[٣٩٣]. أما بشأن الخسائر، فقد خسر العراق وإيران في الحرب من دون احتساب خسائر توقف إنتاج النفط ٥٠٠ مليار دولار، الا أن الإعمار يتطلب ٥٠ مليار دولار للعراق، و١٢٠ مليار دولار لإيران، وفوق ذلك مليون قتيل وعدد لا يحصى من الجرحى[٣٩٤].

د ـ آثار الحرب في الأمن في منطقة الخليج

انعكست الحرب على العلاقات السياسية بين دول الخليج وإيران، وأدت بسبب المواقف المتعارضة إلى اتخاذ إيران مواقف عدائية من بعض دول الخليج في المؤتمرات الإقليمية والدولية وصلت إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية، كما جرى مع العربية السعودية. أما الآثار الاقتصادية، فقد ضعف الاقتصاد العراقي بسبب حرمانه من تصدير نفطه من خلال الخليج، ومن خلال أنبوب التصدير عبر سوريا، لكنه تلافى ذلك بالتصدير من خلال أنابيب تمر من خلال السعودية وتركيا، وإن كانت لم تنجز إلا بعد مرور وقت طويل من زمن الحرب. كما تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي، بسبب تسخير الاقتصاد للمجهود الحربي، مما أدى إلى دفن بذور أزمة اقتصادية ظهرت بعد الحرب. ولم تجد القيادة العراقية من سبيل في تلافيها إلا بدخول مغامرة الكويت عام ١٩٩٠، بالإضافة إلى الآثار العسكرية التي تحدثنا عنها في سياق الأحداث. كما أدت الحرب إلى تضخم القدرات العسكرية لإيران والعراق، ودخلت دول المنطقة الأخرى في برامج تسلح كبيرة، بناء على الاقتناعات التي أفرزتها الحرب. وقد انعكست الحرب على وسائل الإعلام الخليجية التي أعطت الجانب العراقي تعاطفاً كبيراً، مما أدى إلى تفسير تطور الحرب من جانب واحد، كما ولد ذلك انتعاشاً للإحساسات القومية والمذهبية والطائفية، متخطية المشاعر الوطنية حيال أمن الوطن، ومقتربة في كثير من الأحيان من المضمون العنصري الكريه.

إن ما حصل في الحرب العراقية ـ الإيرانية كان أسوأ كابوس يمكن أن يمر على المنطقة، ففي العهد البريطاني لم تكن بحرية صاحبة الجلالة تسمح بدخول سفن الدول العظمى الأخرى، وفي عهد الشاه كان الحال مشابهاً لذلك. أما في نهاية عام ١٩٧٨،

---

(٣٩٣) Ehteshami, Nonneman and Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*, p. 123.

(٣٩٤) Timmerman, *«Fanning the Flames»: Guns, Greed and Geopolitics in the Gulf War*.

فقد كان منظر السفن الحربية البريطانية والفرنسية والهولندية والأمريكية، بل البلجيكية أيضاً أمراً طبيعياً جداً، لأن الولايات المتحدة لم تكن لتحمل عبء مرافقة الناقلات، وتنظيف الممرات من الألغام وحدها. لذا دعت الدول الغربية لمساعدتها في ذلك، وكان أن دعت الأمم المتحدة الدولتين لوقف الحرب من خلال القرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧ الذي قبله العراق فوراً، ثم إيران في ٢٠ آب/ أغسطس عام ١٩٨٨.

لقد تركت الحرب العراقية ـ الإيرانية آثاراً إيجابية في وضع دول الخليج في لعبة الأمن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول على صغرها، مساحة وسكاناً، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي اللذين تهاويا بعد أن اصطف الكثير من الدول في هذه الحرب في خانة العدو، بوصفه إما مؤيداً لإيران أو للعراق، بينما كان الكل صديقاً لدول الخليج وحريصاً على سلامة أمن المنطقة.

وتميز الموقف السوفياتي منذ بداية الحرب بالحذر المشوب بالارتباك، ويمكن القول إن الموقف السوفياتي كان في صالح السوفيات قبل أي من طرفي الحرب. ونعيد هنا التذكير بأن راديو موسكو قد صمت تماماً عند احتلال الشاه جزر منتصف الخليج الإماراتية عام ١٩٧١، واتخذ الموقف نفسه عندما هاجمت القوات العراقية مخفر الصامتة الكويتي عام ١٩٧٣. وفي الستينيات كانت إذاعة موسكو العربية تطلق على الخليج اسم «الخليج العربي»، بينما كانت تسميه في النشرات الفارسية والأجنبية الأخرى «الخليج الفارسي»[٣٩٥].

لذا لم يتردّد السوفيات في فتح حدودهم البرية لإيران بعد الحصار الأمريكي في عهد كارتر، فقد خدمهم الإيرانيون بإغلاق خمس محطات تجسس أمريكية كانت ترصد الاتصالات السوفياتية إبان حكم الشاه، مما شجع أعضاء حزب توده الشيوعي على العودة، والعمل إلى جنب الحكومة الإيرانية الجديدة. لكن الحكومة الإيرانية الإسلامية عادت ومنعت الحزب من العمل العلني في عام ١٩٨١، تبعها طرد ١٨ دبلوماسياً سوفياتياً بعد ثبوت تدخلهم في شؤون إيران الداخلية، كما ألقت في السجن ٦٠ عضواً من حزب توده. ولم يطل الجفاء بين الدولتين لمقتضيات البيع والشراء للسلاح.

أما العلاقات السوفياتية ـ العراقية في أثناء الحرب، فقد كانت على وفاق تام، حتى إن صدام حسين الذي كان لا يخرج من العراق أبداً زار الاتحاد السوفياتي في ١٦

(٣٩٥) Kechichian, «The GCC: Search for Security in the Persian Gulf,» p. 112.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥. ومن جانب آخر، كان للسوفيات جهد متواضع لوقف الحرب، وإن لم يتعدّ التصويت لوقفها في مجلس الأمن. وقد دعا نائب وزير الخارجية السوفياتي فلاديمير بيتروفسكي (Vladimir Petrovsky) كلا الطرفين للدخول في مفاوضات سلمية على الأرض السوفياتية، بواسطة سوفياتية أو من دونها[(٣٩٦)]. وقد شهدت الفترة نفسها تطوراً في العلاقات السوفياتية ـ الخليجية، وتمت زيارات بين مسؤولين سعوديين وسوفيات، بل عادت خطوط «إيرفلوت» (Aeroflot) في عام ١٩٩٠ محملة بالمصاحف من السعودية هدية للمسلمين السوفيات، وقدمت الكويت قرضاً للاتحاد السوفياتي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، وهو كما نعتقد ذو معان سياسية أكثر من معانيه الاقتصادية[(٣٩٧)].

خلاصـــة

نستنتج مما سبق أن القوى الدولية استمرت في تبادل المواقع واحدة مع الأخرى في الخليج العربي، وكان الصراع بين طرفين من هذه القوى، أحدهما موجود يحاول البقاء، والآخر يتقرب من المنطقة للحصول على موضع قدم له، ومن ذلك اهتمامات روسيا للخروج من أراضيها الباردة، واجتياز الحاجز الفارسي للوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، حتى بعد تحوّل الدولة هناك إلى اتحاد سوفياتي. فكان أن حدث التقرب السوفياتي الأول، لكن الغرب كان حازماً في إخراج السوفيات من الشمال الإيراني، في ما عرف بالأزمة الإيرانية (١٩٤٧-١٩٤٨)، وقد ترتب عليها ـ مع عجز بريطانيا الاقتصادي في صدّ الشيوعية عن اليونان وتركيا ـ تخلي بريطانيا عن الدور الرئيسي للولايات المتحدة. وصدر مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، وتمت تسمية الشيوعية خطراً على الخليج العربي وثرواته خاصة من بين دول الشرق الأوسط عامة. وكان نفط الخليج العربي هو الرابط بين مبدأ ترومان وخطة مارشال لإعمار أوروبا. وأقام الغرب حزاماً يطوق الاتحاد السوفياتي مكوّناً من القواعد والأحلاف العسكرية، فأصبح الخليج العربي جناحاً جنوبياً للحزام الشمالي المحيط بالشيوعية.

لقد كان من مظاهر الاهتمام الأمريكي بالخليج ـ كما لاحظنا ـ ازدياد تحركات البحرية الأمريكية منذ مطلع الخمسينيات، وتطور هذا الوجود من قيادة منطقة الخليج العربي إلى قيادة قوات الشرق الأوسط، ثم إلى الوجود من خلال التسهيلات لطائراتهم في عُمان والبحرين، ثم إلى طموح أمريكي في الوجود السياسي إلى جانب

(٣٩٦) *Global Interests in the Arab Gulf*, p. 205.

(٣٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

الوجود العسكري والاقتصادي، وإن لم تتعد قنصليات الأمريكيين المنطقة الشرقية من السعودية. كما كان من مظاهر الحرب الباردة في الخليج أن الحرب الكورية سارت عجلتها بنفط الخليج، وألقت بظلالها على أسعار المواد الغذائية في المنطقة. ونستنتج مما تقدم أن البريطانيين لم يلبّوا مطالب الولايات المتحدة بأن يكون لها حضور أكبر في الخليج.

لم يكن البريطانيون قادرين على تطوير عقيدتهم العسكرية حتى منتصف الخمسينيات، وظل يحكمها حماية الأرواح والممتلكات البريطانية في حقول النفط، وتنفيذ التزاماتهم بما تمليه معاهدات الحماية مع شيوخ المنطقة. وكان أن التقت المصالح البريطانية ـ الأمريكية في أثناء حركة محمد مصدق في إيران (١٩٥١-١٩٥٣). ولقد كانت الحركة ناقوس خطر نبّه البريطانيين والأمريكيين إلى ضرورة العمل المبكر لتلافي الأخطار الطارئة، ومن ذلك خطط الحرمان التي وضعوها معاً لتدمير نفط الخليج حتى لا يقع في يد السوفيات.

ثم أقيم حلف بغداد عام ١٩٥٥ كحلف دفاعي في ذروة الحرب الباردة، وهو توسيع لمفهوم الحزام الشمالي، ليؤكد قيامه أهمية الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة، بنفطه وموقعه الاستراتيجي، وبما فيه من قواعد غربية قريبة من حدود الاتحاد السوفياتي. كما أنه كان دليلاً على استمرار عملية تبادل الأدوار بين بريطانيا والولايات المتحدة، لحاجة كل منهما إلى إقامة هيكل ذي قنوات يتم التعامل في الشرق الأوسط بينهما من خلالها، وهو أخيراً لغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا. لكن الترحيب لم يكن في استقبال قيام هذا الحلف في الشرق الأوسط أو في الخليج، وانتهى حلف بغداد بسقوط الملكية في العراق. ولم يثبت لدينا وجود تهديد سوفياتي جادّ للخليج العربي في تلك الفترة، بل اجتهد الغرب في إيهام العرب أن الخطر هو السوفيات لا إسرائيل.

من قراءة حجم الوجود العسكري البريطاني والتهديد السوفياتي المزعوم، نتوصل إلى اقتناع أنه لو حدث الخطر فعلاً لما كان لبريطانيا قبل بوقف التهديد السوفياتي على الخليج، الذي كان عماده المقاتلات الجوية، لأنه بناء على خطة التحالف العامة أعطيت الأولوية لحفظ جنوب تركيا من الالتفاف السوفياتي، والتمسك بالممكن من الشرق الأوسط كله. وكانت الحرب لو قامت ستدار بنفط الولايات المتحدة، وكان نفط الخليج في حسابات البريطانيين والأمريكيين يأتي بعد أهمية موقع المنطقة، وكانت منطقة الخليج بما فيها من النفط تعدّ منطقة ساقطة لا محالة في يد العدو، ومن ثم وضعت في رابع الأولويات.

ثم جاءت حرب السويس، وفقد الغرب الكثير من مكانته في الشرق الأوسط. فقد هدّد الاتحاد السوفياتي باستعداده لاستعمال صواريخه ضد بريطانيا وفرنسا إذا لم توقفا عدوانهما. فدفع ذلك السوفيات إلى مركز متقدم في سياسة الشرق الأوسط، ، واغتنم القوميون واليساريون في الخليج الفرصة لتعطيل شحن النفط. وكانت هناك تظاهرات صاخبة ضد بريطانيا، وظهر مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ وسياسة ملء الفراغ جزءاً من مساعي الولايات المتحدة لصدّ التغلغل السوفياتي بعد أزمة السويس. وبذلك سلم الغرب عملية إدارة الصراع مع الشرق إلى الولايات المتحدة التي أدخلت الشرق الأوسط ضمن دائرة الأمن القومي الأمريكي، معتبرة وجود فراغ في المنطقة، وهو فراغ موجود من وجهة نظر الولايات المتحدة طالما لا يرتبط العرب فيه بالغرب. وقد كانت هذه النقطة تحديداً محور الغضب العربي، لأن جمال عبد الناصر عدّها إهانة للكرامة العربية.

ولم نجد ما يثبت فعلاً أن النشاط الشيوعي في الخمسينيات في منطقة الخليج العربي يتطلب كل هذه الضجة الأمريكية، بل إن مصالح الغرب هي التي تطلبت قرع الطبول بشدة وتصوير المخاطر بأكبر مما تستحق.

أرادت إيران عشية الانسحاب البريطاني من الخليج اللعب كقوة إقليمية عظمى في منطقة الخليج العربي، ولأن بريطانيا كانت عامل كبح لهذه التطلعات، فقد توجهت إيران إلى المراهنة على الحصان الأمريكي. وقد دعمت الولايات المتحدة الشاه ضد الشيوعية والقومية العربية طوال الخمسينيات حتى نهاية البهلوية في إيران في السبعينيات، وكان عهد جونسون الفترة الذهبية التي بنى فيها الشاه ترسانة أسلحة ضخمة أكثر من أي عهد آخر.

في عهد الشاه قامت علاقات إيرانية ـ خليجية غير حميمة، وإن كانت غير مصادمة، وقد ألقت بظلالها عليه حقيقة أن العرب عموماً كانوا يخوضون مواجهات حاسمة لنيل استقلالهم السياسي. وكان الشاه يعمل في تنسيق كامل مع هذه القوى التي يناضل العرب ضدها، إلا أن ذلك لم يمنع قيام علاقات سعودية ـ إيرانية، حكمها في جانبها السلبي استمرار مطالبة الشاه بالبحرين، وفي جانبها الإيجابي التعاون للوقوف في وجه الشيوعية، والقومية الناصرية، ولدعم الملكيين في حرب اليمن.

التزمت الولايات المتحدة بأمن السعودية بسبب النفط والتسهيلات الجوية في قاعدة الظهران، ولأنها كانت خصماً للشيوعية والاشتراكية والبعثية، ولا تقيم علاقات مع أية دولة شيوعية. ونستطيع القول إن موقف الولايات المتحدة من حرب

اليمن لم يكن بالدرجة التي أرادها السعوديون، على الرغم من وقوف عبد الناصر خلف الجمهوريين في اليمن. وقد علل الأمريكيون ذلك برغبتهم في ألا يرتمي عبد الناصر في أيدي السوفيات، لكن ما نعتقده هو رغبتهم في إرهاق عبد الناصر، ليضعف في وجه إسرائيل، في الوقت الذي لا يحقق فيه هزيمة كاملة للملكيين اليمنيين والسعوديين من ورائهم.

لقد كان الانسحاب البريطاني من جنوب الجزيرة العربية عام ١٩٦٧ مشهداً هيّأ لأهل الخليج الصورة التي ستؤول إليها أحوالهم بعد خروج البريطانيين بثلاث سنوات. وكان ذلك فرصة طيبة استغلها الخليجيون لتلافي المصير نفسه لكثير من المشيخات اليمنية التي ذابت قسراً في الاتحاد، فكان التحضير للخروج البريطاني جزءاً من الوعي الخليجي. وجاء وقت الانسحاب البريطاني من الخليج، بينما كانت التداعيات الأمنية والاستراتيجية للقرار البريطاني أكبر من أن تستوعبها دوله الصغيرة، على الرغم من تحضيراتها. وتدافعت الدول الكبرى والقوى الإقليمية إلى طرح مشروعات بديلة لحفظ الأمن في الخليج نتيجة الفراغ الذي حلّ من جراء رحيل البريطانيين، ولوحّت بعدم الاستقرار الذي كان أكبر عناصره الصراعات القبلية والداخلية في المنطقة، بالإضافة إلى الصراعات العربية ـ الفارسية، لكن ما حدث هو أن الخليج العربي نعم بالسلام بعد الانسحاب البريطاني، لأن بريطانيا كانت هي سبب الخلافات القبلية والداخلية بين الحكام، فقد كانت مترددة أحياناً، ومغذية لها أحياناً كثيرة.

نستطيع القول: إن بريطانيا حاولت قبل أن تخرج تحييد الأخطار الإقليمية، وجمع إمارات الخليج العربي في اتحاد فدرالي، لأن بريطانيا كانت جزءاً من منظومة التحالف الغربي في وجه السوفيات، ويهمها استمرار تبعية الخليج بمقدراته للمعسكر الغربي.

ولم يكن السوفيات في حساب التسلح في الخليج العربي كما كان في إيران، بل لم يكن الخوف من السوفيات في هذه الفترة رأياً متجذراً بالفعل في الدوائر الرسمية الخليجية، كما هو في إيران البهلوية. وكإيران حاول العراق انتهاج سياسة ملء الفراغ، وطرح نفسه، وفشل كمدافع عن عروبة الخليج، لأنه لم يكن مهيأ لذلك، بسبب عدم استقراره، وموقعه، وقوته الاقتصادية والعسكرية، وبسبب التغلغل السوفياتي فيه. لقد أدت مقولة الفراغ الأمني إلى سباق التسلح في الخليج، وكان جزءاً من سباق تسلح يعمّ الشرق الأوسط كله، قاد في النهاية إلى حرب عام ١٩٦٧، عندما توقف النفط العربي عن الغرب أول مرة، وإن كان توقفه مؤقتاً في الموانئ الخليجية. وكان على الولايات المتحدة إعادة ترميم علاقاتها مع الدول الخليجية بعد

حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وسعت جاهدة لفك الارتباط بين النفط الخليجي والقضية الفلسطينية، كما كانت الولايات المتحدة جاهزة للتدخل للدفاع عن مصالحها في دول الخليج، فقامت بتبنّي سياسة الدعامتين السعودية والإيرانية في مبدأ نيكسون عام ١٩٦٩. وبناء عليه زوّدت الشاه والسعودية بكل ما يطلبانه من السلاح بعد إعلان نيكسون لهذا التوجه في أيار/ مايو ١٩٧٢، بل إن الإدارة الأمريكية أعطتهما أسلحة لم تكن ترضى بوصولها إلى يد حلفائها الغربيين في حلف شمال الأطلسي.

بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ أصبحت هناك سياسة أمريكية متكاملة حيال الخليج، عمادها أن الخليج العربي مصدر طاقة الصناعة الغربية، فقد وقفت دول الخليج المصدّرة للنفط موقفاً لا يقل عن موقف دول المواجهة العربية من حيث الخطورة، بل إن موقفها هو الذي حرّر العرب من الأهداف الاستراتيجية المتواضعة لهم عند بدء القتال. وكان سلاح النفط هو قوة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لتضغط على إسرائيل لدخول المفاوضات، كل ذلك على الرغم من التهديدات الغربية الصريحة والمبطنة ضد أهل الخليج. ثم أدت المقاطعة إلى نتائج أمنية إيجابية أكبر من الأخطار التي افترض حدوثها، فقد كان من تداعيات ذلك إعادة هيكلة صناعة النفط، فارتفعت الإيرادات بشكل فاق كل تصور، كما أعادت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ترتيب أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولفتت المقاطعة النفطية نظر الولايات المتحدة إلى هشاشة نظام الأمن الغربي في المنطقة.

وكانت تداعيات الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ على الخليج العربي كبيرة، فبعد استبشار قصير بسقوط الشاه، عاد التوتر بين القاطنين على ضفتي الخليج، يغذّيه الإرث التاريخي، وتفشّي الجهل، وغياب الثقة، كما أدت سياسة تصدير الثورة إلى سخط عارم في مراكز صنع القرار الخليجية.

كانت حكومة كارتر قبل الغزو السوفياتي لأفغانستان متذبذبة واسترضائية ومن دون هدف، وقد اعتبرت موسكو أن ميزان القوى في نهاية السبعينيات لم يعد يرضي طموحها، فكان غزو أفغانستان، وكانت عين الإدارة الأمريكية على الخليج العربي إبان تطور الأحداث، فجاء مبدأ كارتر، وفي أبعاده الاستراتيجية تم وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية فيه. وجاءت عملية إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران المسماة «مخلب النسر» بمدلولات وأبعاد أكثر من نتائج العملية العسكرية نفسها، فقد أثبتت العملية أن الولايات المتحدة كانت ضعيفة في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي

التكنولوجيا، وفي إقناع أهل الخليج بقدرتها على حماية حلفائها. أما قوة التدخل السريع في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣)، فقد خشي ألا يكون تشكيل هذه القوة لردع القوات السوفياتية حقاً، بل لتأمين حقول النفط الخليجية من أعمال عنف داخلية أو احتلالها. وبالإضافة إلى قوة التدخل، عملت الولايات المتحدة على الاقتراب من المنطقة، وحصلت على حق الوجود في عُمان والبحرين.

تعتبر الحرب العراقية ـ الإيرانية زلزالاً هزّ الأمن في الخليج هزاً لم تعرفه المنطقة من قبل، وسمحت بدخول القوى العظمى إلى هذه المنطقة. وقد تنوّعت درجة الخطر من جزء إلى جزء آخر في الخليج، وكانت وتيرة الخطر متذبذبة خلال مراحل الحرب الأربع، وظهر جلياً للولايات المتحدة أن السعودية ستكون الحليف الأقوى في المنطقة، فانهمرت الأسلحة على الرياض، كما انهمرت بدرجة أقل على بقية دول الخليج. وكانت هناك آثار إيجابية في وضع دول الخليج في لعبة الأمن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول على الرغم من صغرها، مساحة وسكاناً، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي، بسبب دخول إيران والعراق عزلة دولية فرضت عليهما بسبب الحرب.

الفصل الثالث

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
وإشكالية الأمن الذاتي (١٩٨١-١٩٩١)

سوف نتعرض في الفصل الثالث لمفهوم الأمن من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الإجابة عن سؤال هو: كيف تطورت جهود دول الخليج العربية مجتمعة لتحقيق أمنها؟ وما مدى نجاحها بذلك حتى نهاية عقد الثمانينيات؟

وسوف نتعرض أيضاً خلال الإجابة عن هذا السؤال إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومسيرة العلاقات الخليجية قبل قيام المجلس، تحت الحماية البريطانية، وبعد الاستقلال، وصولاً إلى مشروعات التعاون المقترحة، والأسباب والظروف التي مهّدت لقيام مجلس التعاون، ومواقف القوى الإقليمية والدولية منه قبولاً ورفضاً.

كما سنتعرّف على جهود المجلس السياسية، مفصلين جوانب النجاح والإخفاق في أهم القضايا التي تناولها، كالحرب العراقية ـ الإيرانية، وقضية الجزر الإماراتية المحتلة، والقضايا العربية، وتنسيق السياسة الخارجية، وسنبيّن جهود المجلس الاقتصادية، وما تمّ إنجازه في فترة البحث في مجال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة، ثم التعاون في مجال النفط، والاتحاد الجمركي، ثم التنسيق الزراعي، والأمن الغذائي.

أما جهود المجلس الأمنية، فسوف نتعرض لها بصورة أوسع من المجالات الأخرى، مروراً بمستويات القوة العسكرية في دول مجلس التعاون، والتوازن العسكري بين دول المجلس، والتهديدات المحيطة بها، وكيف تحول بناء الجيوش إلى سباق تسلح بين دول المجلس مجتمعة ومنفردة، وبين كل من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العراقية.

كما سنبيّن التوازن بين المحدّدات، وبنية القدرات، والنظم العسكرية، لأنّ الهاجس الأمني كان فقرة مهمة على جدول أعمال مجلس التعاون، ثم تطورت حتى كان من ثمارها قوة درع الجزيرة، ومشروعات صناعة سلاح خليجية.

أولاً: التحديد السياسي والإداري للقوى السياسية ومناطق نفوذها في الخليج قبل قيام الدول الحديثة

حتى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن هناك سوى دولتين في منطقة الخليج العربي بالمعنى السياسي، وهما فارس وعُمان(١). ومع مرور السنوات بدأ يظهر بجوار هاتين الدولتين حكم أسر وعائلات قبلية أصبحت ذات شأن. وقد قامت الدول الخليجية الحديثة ضمن امتدادات الدولة العثمانية الروحية مع الهيمنة البريطانية منذ القرن التاسع عشر، من خلال معاهدات لم تصل إلى حدّ الاحتلال الأجنبي المباشر وإن كان تأثيرها قوياً. وتمثل تأثيرها في تسيير السياسة الخارجية لدول الخليج العربي. لقد كان حكم الأسر والعائلات المتحدرة من صلب القبيلة العربية هو السائد في دول الخليج قبل ظهور الدول الحديثة. وكان لكل منها وحدة في مقوماتها الحياتية. ولعل من أهم تلك الأسر هي الاسرة السعودية في نجد التي تعود إلى قبيلة عنزة، فقد قامت الدولة السعودية الأولى عندما تولى الأمير محمد بن سعود الحكم عام ١٧٤٤ في الدرعية، وقد ساندها ظهور الدعوة الإصلاحية السلفية للشيخ محمد بن عبد الوهاب(٢). وفي عام ١٨١٨ تمكن محمد علي من تدمير الدرعية والدولة السعودية الأولى. أما الدولة السعودية الثانية، فبدأت منذ استعادة الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود الحكم في الدرعية عام ١٨٢٠، وتنتهي باستيلاء أمير جبل شمر محمد ابن عبدالله بن رشيد على الرياض وبسط نفوذه على نجد عام ١٨٩١. ولكن البداية القوية الحديثة تعود إلى الملك عبد العزيز بن سعود الذي استردّ الملك من آل رشيد عام ١٩٠٢، ووسع مملكته حتى شملت الحجاز وعسير وسواحل الخليج العربي.

أما بشأن الأحلاف القبلية، فقد كانت هناك العتوب التي ظهرت أول ما ظهرت على سواحل الخليج عام ١٧١٦، ثم انتقل من العتوب فرعان هم آل خليفة والجلاهمة إلى شبه جزيرة قطر عام ١٧٦٦، وبانتقال الجلاهمة والخليفة أصبح للعتوب سيطرة على الجزء الساحلي من الكويت حتّى البحرين. وقد وصل منهم آل صباح إلى الكويت في عام ١٦١٣، وبعد فترة اختار الأهالي صباح الأول حاكماً لهم(٣). وظلت هذه

---

(١) حمادة إمام، «ظهور الأسر العربية،» في: حمادة إمام، **دور الأسرة السعودية في إقامة الدولة الإسرائيلية**، مكتبة الحرمين على الإنترنت؛ ٢٣ ([د. م.]: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ١٩٩٧)، الفصل ٢، <http://haramaincenter.co.uk/text/kotob/33/txt/2.htm>.

(٢) سعيد آل عمر، **تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج** (الأحساء: جامعة الملك فيصل، ١٩٩٦)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٣) ميمونة خليفة الصباح، **الكويت حضارة وتاريخ**، ط ٢ (الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٨)، ص ٨٨.

الأسرة تحكم الكويت منذ منتصف القرن الثامن عشر. أما في البحرين، فإن أحمد بن محمد بن خليفة الفاتح (١٧٨٣-١٧٩٤) يعد مؤسس البحرين الحديثة، حيث استطاع العتوب بقيادة آل خليفة إخراج الفرس من جزيرة البحرين، وأقاموا فيها إمارة عربية مستقلة. وفي قطر استقل بالحكم آل ثاني من المعاضيد من بني تميم من نجد. وفي أبو ظبي تأسست مشيخة أبو ظبي عام ١٧٦١ تحت حكم قبيلة بني ياس برئاسة ذياب بن عيسى بن نهيان، وما زالت تحكم أبو ظبي حتى الآن.

وفي دبي تأسست أسرة آل مكتوم عام ١٨٣٣، وهي فرع من قبيلة بني ياس. أما القواسم في الساحل المهادن، فقد أسس الأسرة في الشارقة ورأس الخيمة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، وحكم المشيختين حتى عام ١٨٦٦. وبعد وفاته انفصلتا وحكم ابنه الشيخ خالد الشارقة، وحفيده الشيخ حميد رأس الخيمة. وفي عجمان أسس الأسرة الشيخ راشد بن حميد النعيمي عام ١٨٢٠ حتى وفاته عام ١٨٣٨، ثم خلفه ابنه حميد حتى عام ١٨٤١، ثم أخوه عبد العزيز حتى عام ١٨٤٨، حيث قتل وعاد مرة أخرى حميد إلى الحكم حتى وفاته عام ١٨٧٣، وورث الحكم ابنه الشيخ راشد، وخلفه بعد وفاة ابنه الشيخ حميد إلى عام ١٩٠٠، وهو العام الذي اغتيل فيه على يد عمه الشيخ عبد العزيز الذي تولى الحكم منذ ذلك التاريخ وحصر الحكم في أبنائه. وحكم الفجيرة محمد بن أحمد الشارقي، ومن بعده ذريته حتى الآن. وفي أم القيوين حكمت أسرة آل معلا منذ حكم الشيخ ماجد آل معلاّ في عام ١٧٧٥[٤].

ثانياً: قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كان من المفترض عند قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تسعى هذه الدول لتحقيق الأمن الذاتي الجماعي، لتكون قادرة بنفسها على مواجهة أي تهديدات إقليمية. ويلاحظ المراقب لشؤون الخليج العربي أن خطاب دوله الرسمي والشعبي مثقل بمفردات الأمن والسلم والاستقرار في الخليج، وأن هذا الأمن من شأن أهله بالدرجة الأولى، حيث يقول المجلس في بيانه الختامي للدورة الأولى في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١: «أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها، ولها حق الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها، ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة، مهما كان

---

(٤) انظر على موقع الجزيرة نت، «تداول السلطة في الوطن العربي: خريطة السلطة في الوطن العربي،» إعداد قسم البحوث والدراسات، <http://www.aljazeera.net/in-depth/power_in_arab_world/2001/8/8-19-1.htm>.

مصدره، وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ووجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية»(٥).

لقد أدت الأحداث الطارئة في أحيان كثيرة إلى نشأة العديد من التجمعات الإقليمية والعربية. ففي الثمانينيات، حفز الخوف دول الخليج إلى نشدان الأمنِ غايةً مشتركةً، ومطلباً ملحاً، مع سعيها الحثيث لتحقيق الهدف الأكبر لها، ولشعوبها. وهذا الهدف هو الوحدة.

وسوف نتعرض هنا لمفهوم الأمن من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الإجابة عن سؤال هو: كيف تطورت جهود دول الخليج العربية مجتمعة لتحقيق أمنها؟ وما مدى نجاحها في ذلك حتى نهاية عقد الثمانينيات؟

١ ـ العلاقات الخليجية قبل قيام المجلس

يلاحظ المتتبع لقضايا الخليج العربي قبل قيام مجلس التعاون بزمن أن المؤلفات عن المنطقة كثيراً ما تبدأ بدراسة الخليج العربي كلاً واحداً قبل الحديث عن دوله متفرقة، وفي هذا ترسيخ للواقع الموجود بالفعل. فكثيرٌ من القوى تتعامل مع الخليج العربي على أنه وحدة واحدة قبل أن تتعامل معه على أنه أجزاء منفصلة من خلال وحداته السياسية(٦).

ولم يأت مجلس التعاون لدول الخليج العربية من فراغ ليقدم حلاً إقليمياً لمشكل الأمن فقط، نقول: لم يأت من فراغ، لأنّ هناك رصيداً موجوداً على أرض الواقع يشمل اللغة الواحدة، والدين، والتراث، والثقافة، والعادات والتقاليد، والروابط الاجتماعية، ووحدة الموقع الجغرافي، وتشابه النظم السياسية، ومصادر التهديد.

وتمتد جذور الصلات بين شعوب الخليج بعيداً في عمق التاريخ. فالأصول القبلية والعائلية واحدة، وقد وحّد الفقر طريق بحثهم عن العيش في البحر والصحراء، ولا ينبغي لنا أن نتعرض لتبيان الخطوات النهائية التي قادت إلى قيام مجلس التعاون نظاماً أمنياً خليجياً، من دون تتبع التعاون والصلات بين دوله، على

(٥) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (الدوحة: الوكالة، ١٩٨١ ـ ١٩٩٠)، ج ١ (١٩٨٨)، ص ٣٨.

(٦) عبد الله آل خليفة، «مجلس التعاون ومرحلة ما قبل العدوان العراقي على الكويت،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ،** ٢ مج (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، [١٩٩٣])، مج ١، ص ٧٠.

الرغم من بسط بريطانيا نفوذها على المنطقة، من خلال معاهدات الحماية والاتفاقيات التي جعلت قنوات التعاون بين إماراته لا تتم إلا من خلال الوكلاء السياسيين.

وإذا تتبعنا التعاون الخليجي قبل قيام المجلس، عارضين بعض الصور على سبيل المثال وليس الحصر، فسنرى أن هذا التعاون قد تمّ في ثلاثة جوانب مختلفة قد تتداخل أحياناً، وهي: التعاون من خلال سلطات الحماية البريطانية، والتعاون الأخوي المباشر تحت الحماية البريطانية، والتعاون من خلال المؤسسات الخليجية بعد الاستقلال.

أ ــ العلاقات الخليجية تحت الحماية البريطانية

بالإضافة إلى وشائج الدين واللغة والعادات والتقاليد يرتبط أهل الخليج بصلات القربى التي هي العمود الفقري الذي قامت عليه علاقاتهم الداخلية. ولأنّ مجلس التعاون أنشئ نتيجة تفكير زعماء المنطقة، تحقيقاً لرغبات شعوبهم، فقد وجدنا أنّ تتبعَ دور الزعماء في تلك الصلات ضروريٌّ لإيضاح أن التقارب الذي ربط بينهم لم يكنْ ناجماً فقط عن المصلحة السياسية التي تحكم العلاقات الدولية. وكان الوصول إلى إقامة المجلس عبر سنوات طويلة من المعاناة والإبداع على مستوى المشيخة، والإمارة، والمدينة الدولة، وعلى مستوى الدولة. وكان النظام الأسري هو المسؤول منذ البداية عن تثبيت أقدام المشيخة الصغيرة، للانتقال بها إلى المدينة الدولة، ثم إلى الدولة، ثم إلى أن تكون عضواً في مجلس التعاون(٧).

ففي شمال الخليج العربي، يرجع آل الصباح، وآل خليفة، والجلاهمة إلى العتوب الذين هاجروا من الهدار في وسط نجد في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ومرّوا على قطر والبحرين. ثم استقر آل الصباح في الكويت، وآل خليفة في البحرين، وهم من قبيلة عنزة التي تظلل بجناحها الكبير أيضاً آل سعود حكام العربية السعودية. وفي جنوب الخليج العربي نزح تجمع بني ياس من عُمان عام ١٧١٦ إلى أبو ظبي، ومن هناك نزح آل بوفلاسة إلى دبي وأقاموا إمارة مستقلة عام ١٨٣٣، بينما بقي آل بوفلاح يحكمون أبو ظبي. أما القواسم، فقد نجحوا بعد هجرتهم من نجد بإقامة إمارات في رأس الخيمة، والشارقة، والشاطئ الفارسي المقابل لهم. أما آل بوعلي، فقد قدموا من وسط الجزيرة العربية، ونزلوا في عجمان، وأم القيوين، والبريمي.

---

(٧) عبد العزيز سليمان نوار، «مجلس التعاون الخليجي من الأصالة والمعاصرة أيديولوجياً،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ــ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ــ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ**، مج ٢، ص ٢١٠.

تفاعلت هذه الصلات عند تصدّيهم للقوى الأجنبية، فقد تعاون القواسم والموحّدون الوهابيون في بداية القرن التاسع عشر ضد بريطانيا، عندما سيطرت على مياه الخليج العربي، وأخذت أساطيلها تجوب الموانئ العربية، وتتمتع بخيراتها منفردة، وتضيّق الخناق على منافسيها من أهل المنطقة. وقد حاول زعماء الساحل إقناع بريطانيا بما يعانونه من تضييق على سفنهم، لكنها كانت تدّعي أنّ مسوغ وجودها هو التجارة والصداقة لا غير. وحزمت القوى العربية أمرها بزعامة القواسم للتصدّي لأساطيل بريطانيا. وكانت المعارك البحرية، والغارات البريطانية، على معاقل القواسم في ضفتي الخليج العربي بحجة محاربة القرصنة، كما فصلنا ذلك في جزء سابق من هذا البحث. ولم نورد ذلك هنا إلا للإشارة إلى أن القواسم المشهورين بالجرأة والإقدام كانوا قد انضموا إلى الدعوة الوهابية التي كانت على خلاف مع سلطان مسقط الذي يؤازره البريطانيون. وكانت لمسقط نية في إضعاف قوة القواسم، واستعادة هرمز وقشم منهم. فالتقت مصالح بريطانيا ومسقط، وتعاون الوهابيون بقيادة مطلق المطيري مع القواسم في القتال، على الرغم من حرص بريطانيا على التفريق بين القواسم والحركة الوهابية، متجنبة الاحتكاك بالوهابيين حتى لا تنجر إلى عمق الصحراء المميت[٨].

كما نرى ترابط السعوديين وآل خليفة في تحدّي حاكم البحرين عيسى بن علي آل خليفة للسلطة العثمانية وقبول استضافة عبد الرحمن الفيصل آل سعود عام **١٨٧٤** بعد هروبه من البصرة، وجمعه قبائل الأحساء لاستعادة نجد[٩]، ثم قيام آل الصباح في الكويت بالدور نفسه، مستضيفين عبد الرحمن وابنه عبد العزيز عام **١٨٨٣**، على الرغم من غضب العثمانيين، ومن تهديدات ابن رشيد، سيد نجد في ذلك الوقت. كما نجد أن الهمّ الخليجي كان واحداً، على الرغم من بعد المسافات. فها هو ذا الشيخ عبدالله بن صباح حاكم الكويت يبعث أخاه محمداً لحل الخلافات بين الشيخ محمد آل خليفة والشيخ علي آل خليفة عام ١٨٥٩[١٠]، ولما عادت الخلافات ثانيةً إلى البحرين بين الشيخ عيسى بن علي وابن أخيه الشيخ علي بن أحمد تدخل آل الصباح لحل الأزمة[١١]،

(٨) قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٢)، ص ٤١٠.

(٩) فتوح عبدالمحسن الخترش وج. ج. سلدانها، **تاريخ البحرين السياسي من عام ١٧٥٣ إلى ١٩٠٤: التأسيس والازدهار (دراسة وثائقية)** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٢)، ص ١٨٢.

(١٠) **تاريخ الكويت**، وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت.])، ص ١٣٥.

(١١) محمد بن خليفة النبهاني، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية** (بيروت: دار احياء العلوم، ١٩٩٩)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

وتدخل أيضاً سلطان مسقط عام ١٨٩٩[١٢]. أما في قطر، فنرى استمرار العلاقات بين حاكمها القوي الشيخ جاسم آل ثاني وآل رشيد حكام إمارة حائل ذاتها. فلم تنقطع المراسلات والهدايا بينهم.

ونستطيع أن نلاحظ على المستوى الشعبي توزع القبائل العربية بين دول الخليج، فنجد قبيلة عنزة بين الكويت، والسعودية، والبحرين، وقطر. كما نجد قبيلة النعيم في جنوب الخليج بخاصة. أما العجمان وبني هاجر وآل مرة والدواسر، فهم في الكويت، والسعودية، والبحرين، وقطر. كما جمع الاقتصاد البحري بين البحارة، فغاص أهل الأحساء مع أهل البحرين والكويت، والعكس صحيح. وكانت الكويت، ومسقط، والبحرين منافذ تجارية للجزيرة العربية.

وعلى الرغم من تفشي الفقر والجهل بعد أن تركت بريطانيا المنطقة في نهاية الستينيات، وبعض أجزائها من دون مدارس، ولا كوادر بشرية متعلمة، فقد ظهرت طبقة مثقفة متواصلة عبر الخليج كان لها دور في الوعي السياسي البسيط الذي طالب بإشاعة حرية الفكر وتحقيق الوحدة. وقد قام النشاط الثقافي بجهود شعبية تطوعية، مما أعطاه نوعاً من الحرية والاستقلال، فطالب بها من خلال النوادي الأدبية والثقافية والمكتبات الأهلية والديوانيات. وكان من نتائج ذلك إقامة المدرسة المباركية في الكويت عام ١٩١٤، والمدرسة الخليفية في البحرين عام ١٩١٩. ثم زادت قوة الوعي السياسي بين المثقفين في الخليج في ثلاثينيات القرن العشرين، بقيادة التجار والمثقفين، فشهدت الكويت والبحرين ودبي حركاتٍ إصلاحية نشطة في عام ١٩٣٨[١٣].

وفي الخمسينيات والستينيات انتشر الفكر القومي الوحدوي في الخليج، فمناخ الانفتاح الذي فرض نفسه على المنطقة لخدمة البريطانيين والشركات النفطية أدى إلى تعرف أهل الخليج على التوجهات الوحدوية في الوطن العربي، فشكل ذلك قوة دفع لهم، فنادوا بالوحدة العربية، ثم ارتفعت وتيرة المطالبة بالوحدة الخليجية خاصة بعد إعلان بريطانيا نيتها بالانسحاب من الخليج العربي في عام ١٩٦٨. ولم يعش المثقفون الخليجيون في عزلة عن الآخرين بلا ندوات ولا مؤتمرات، بل كانوا يحتكمون إلى مرجعية ثقافية واحدة وناقشوا إنتاجهم وهموم مجتمعهم، ليصل التواصل الثقافي

---

(١٢) الخترش وسلدانها، **تاريخ البحرين السياسي من عام ١٧٥٣ إلى ١٩٠٤: التأسيس والازدهار (دراسة وثائقية)**، ص ٣٨٨.

(١٣) عبد المالك خلف التميمي، **الكويت والخليج العربي المعاصر: أبحاث تاريخية** (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٢)، ص ١٣١.

الخليجي إلى قمته بإشراقات ثقافية، مثل مجلة **العربي**، ومجلة **العرب**، و**عالم الفكر**، و**عالم المعرفة**. وهذه المجلات لم تناد بالتواصل من خلال نظرة إقليمية ضيقة، بل شملت أهدافها الوحدة العربية الشاملة.

وقد ظهر التعاون الخليجي في قمته إبان العديد من الأزمات، فقد ربطت العربية السعودية والبحرين روابط قوية لا يمكن شرحها من دون ذكر المجابهة السعودية ـ الإيرانية التي جرى الحديث عنها في جزء سابق من هذا البحث، عندما قامت السعودية بالاعتراف في عام ١٩٢٥ بحكومات الكويت والبحرين، وبمعاهدات الحماية التي بينهما وبين بريطانيا، واعتبرت إيران أن الاعتراف بالبحرين غير شرعي لكونها تابعة لإيران، وذهب الشاه رضا بهلوي أبعد من ذلك بترك كرسيين خاليين في البرلمان الإيراني ليشغلهما مندوبان من البحرين الفارسية. ولم تجد الزيارات بين المسؤولين السعوديين والإيرانيين في حل الخلافات حول البحرين، فقد زار الملك سعود بن عبد العزيز طهران في صيف عام ١٩٥٥، وزار الشاه محمد رضا الرياض عام ١٩٥٧، واستمرت مطالب الشاه في البحرين حتى عام ١٩٦٨، عندما نجح فيصل بن عبد العزيز بإقناعه بالتخلي عن مطالبه واستقلت البحرين.

ولما أعلنت الكويت نيتها في الاستقلال، أعلن عبد الكريم قاسم من مقر إقامته في وزارة الدفاع العراقية في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦١ مطالبته بضم الكويت إلى العراق، ومقاطعة كل دولة تعترف باستقلال الكويت. وعلى الفور أعلن مجلس الوزراء السعودي عقد اجتماع برئاسة المغفور له الملك سعود بن عبد العزيز لبحث التهديدات العراقية، ثم أعلن راديو مكة المكرمة أن الملك سعود يعتبر الكويت والمملكة بلداً واحداً، وأن أي ضرر يلحق بالكويت سوف يؤثر في المملكة، وأتبع سعود ذلك بإرسال رئيس الأركان السعودي إلى الكويت يوم ٢٧ حزيران/ يونيو ليفاوض الكويتيين في الخطوات الواجب اتخاذها إزاء تهديدات قاسم، وقام الجيش السعودي بإلغاء إجازات منتسبيه كافةً، كما أرسل جلالته برقية إلى جمال عبد الناصر يناشده فيها أن تتعاون الجمهورية العربية المتحدة في رتق هذا الفتق الذي أحدثه قاسم، وقامت السعودية بإرسال قوات إلى الكويت في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١، تبعتها بعد ذلك جامعة الدول العربية في إرسال قوة ردع عربية، تقرر أن يكون قائدها سعودي الجنسية. وعلى الرغم من سيطرة بريطانيا على السياسة الخارجية لإمارات الخليج قبل استقلالها، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة القطرية من الإعلان عن وقوفها إلى جانب الحكومة الكويتية والشعب الكويتي، فقد بعث الشيخ أحمد بن علي آل ثاني أمير قطر رسالة إلى الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت، يؤكد فيها تأييده استقلال الكويت. وفي البحرين أعلنت الحكومة موقفاً مماثلاً لموقف قطر، ثم

انفرجت الأزمة وسقط نظام قاسم، واستقلت الكويت. وكما تجري الأمور في العلاقات الدبلوماسية عادةً، كان من المفروض أن يكون سفير بريطانيا أول من يعتمد في الكويت، لأن الكويت استقلت عنها، لكن أمير الكويت تسلّم أوراق السفير السعودي كأول ممثل معتمد في الكويت رغبة منه في إظهار التلاحم الخليجي والانتماء العربي[١٤].

وقد كان للسعودية والكويت دور في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كانتا تقومان بدور «لجنة الوساطة» في اتفاقية دبي في شباط/ فبراير من عام ١٩٦٨ حول الاتحاد التُّساعي الذي فشل. وعاد الدور إلى الظهور بعد استقلال البحرين وقطر لترى النور دولة الإمارات من خلال اتحاد سُباعي، بل إن الكويت قد عرضت في عام ١٩٦٧ أن تقوم سفاراتها في الخارج بخدمة مواطني الإمارات التي لم تستقل حتى ذلك التاريخ، من ناحية إصدار التأشيرات، والحصول عليها، وتجديد جوازات السفر بدل سفارات بريطانيا[١٥]. كما أن من الأزمات التي وقفت فيها دول الخليج موقفاً موحداً، احتلال القوات الإيرانية الجزر الإماراتية: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى عشية خروج البريطانيين منها عام ١٩٧١. ولم يكن موقف الخليج حكومياً لا يتعدى البيانات، بل كان شعبياً جابت خلاله التظاهرات شوارع الكويت، وبعض عواصم الخليج. كما عبّرت دول الخليج المختلفة عن دعمها للكويت في أثناء أزمة «الصامتة»، عندما اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣، واحتلت مخفراً كويتياً وقتلت بعض العسكريين فيه. وقد ذكر أن القوات السعودية قد تحركت إلى منطقة «حفر الباطن» القريبة من الحدود السعودية ـ الكويتية ـ العراقية[١٦].

ولم تكن الكويت بمعزل عن دول الخليج قبل أزمة قاسم، فقد تدفق النفط فيها قبل بقية دول الخليج، وشعرت بضرورة أداء واجبها الأخوي تجاههم، فقامت بإنشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي. وفي صيف عام ١٩٥٣، قامت الهيئة بتقديم

---

(١٤) عبدالله زلطة، **أزمة الكويت عام ١٩٦١**، ط ٢ ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٤)، ص ١٤٧-١٥٣، وصابر محمد السويدان وظافر العجمي، **تاريخ الجيش الكويتي، ١٩٤٩-١٩٩٩** (الكويت: المؤلفان، ١٩٩٩)، ص ١٠٣ ـ ١٢٦.

(١٥) [FO 371/185396], 28 March 1967, in: A. L. P. Burdett, ed., [*Records of Kuwait, 1966-1971*, 6 vols. ([Great Britain]: Archive Editions, 2003]), vol. 2: *1967*, p. 255,

من السفارة البريطانية في الكويت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٧.

(١٦) عبد الرضا أسيري، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات**، ط ٢ (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣)، ص ١٤١.

الخدمات التعليمية عن طريق افتتاح أول مدرسة نظامية في الشارقة، لتتوسع بعد ذلك في دبي، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة حتى أصبح عدد المدارس التي أنشأتها الكويت ٣٣ مدرسة، ومعهدين للمعلمين والمعلمات، ومعهداً للدراسات التجارية. وقد بلغ عدد المدرّسين الذين كانوا على نفقة الكويت في هذه الإمارات ٩٢٣ مدرّساً ومدرسة في العام الدراسي (١٩٧٠-١٩٧١) يخضعون لإشراف مكتب الكويت في دبي.

وفي مجال الخدمات الطبية، تم إنشاء أربعة مستشفيات، وخمسة مستوصفات مزوّدة بالأطباء والممرضين، والموظفين، والأدوية. وقد انتهى عمل الهيئة في المجالين التعليمي والصحي في الحادي والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وتسلمها جميع هذه المنشآت. كما أقامت محطة تلفزيون في دبي يغطي إرساله جميع الإمارات. ولم تقتصر جهود الهيئة على الإمارات الست، بل تم افتتاح مكاتب لها في البحرين واليمن[١٧]. ففي البحرين تم افتتاح مكتب الهيئة في أيار/مايو ١٩٧٣ للإشراف على بناء المشروعات الصحية والتعليمية هناك، من خلال ثماني مراحل، في الفترة (١٩٧٣-١٩٨١). وقد تضمنت إقامة حوالى ٢٥ مدرسة ومعهداً للمعلمين والمعلمات، وكليات للعلوم والآداب، ومجمعات سكنية للأطباء والممرضين. كما قامت الهيئة اعتباراً من عام ١٩٧٧ بتقديم الخدمات لعُمان، حيث تم تعبيد طرق في ظفار ورصفها، وتم إنشاء مركز إداري في «طوى عتير» يضم مدرسةً ومستوصفاً ومسجداً ومكتب بريد، وتم في عام ١٩٧٩ بناء مدرسة ثانوية للبنات، وقسم داخلي في الخوير.

ولا بد من أن نشير إلى أن السلطات البريطانية كانت تنظر باهتمام شديد إلى التعاون بين الخليجيين. وكثيراً ما كانت تشجع ذلك التعاون. ففي تقييم للمساعدات الكويتية للإمارات الجنوبية في الخليج في منتصف الستينيات، يشير تقرير بريطاني إلى أن الأفكار التي ستهبّ على جنوب الخليج من الكويت من جراء المساعدات الكويتية هي البديل الأفضل لرياح القومية التي تهبّ عليها من مصر الناصرية. ولذلك كانت بريطانيا تريد أن تستقطب جامعة الكويت الطلبة الخليجيين بدلاً من جامعة القاهرة، وترغب في أن يقود بدر الخالد رئيس مكتب المساعدات الكويتية في الخليج عملية التأثير الكويتية المطلوبة التي حدّد البريطانيون بعض جوانبها. ومن ذلك تداول الدينار الكويتي بدل الروبية الهندية في الإمارات التي لم تكن قد استقلت، وقيام الكويت

(١٧) أحمد السقاف، **أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية**، ط ٥ (الكويت: [د. ن.]، ٢٠٠٢)، ص ١٤٠ـ ١٤٢.

بشراء أسهم شركة الطيران البريطانية العاملة في الخليج، وتحويلها إلى شركة طيران خليجية، وزيادة بث إرسال تلفزيون الكويت، واستقدام الخبراء من الكويت، ونشر الثقافة من خلال الصحافة الكويتية(١٨).

ب ـ التعاون بين دول الخليج العربي من خلال سلطات الحماية البريطانية

من البدهيات التي لا تحتاج إلى إفاضة أن طريقة تدوين التاريخ تقوم على البحث في الوثائق التاريخية واستخلاص أحكام عامة من مجموعها تتعلق بالمجموعات البشرية التي كتبت عنها هذه الوثائق. وقد عاشت دول الخليج العربية منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين في عزلة بريطانية مريحة من هموم الأمن الإقليمي والدولي، بل إن بعضها كان معزولاً عن بعض، على الرغم من تطابق الأصول والفروع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الإمارات، حتى إن الباحث في الوثائق التي خطها الوكلاء السياسيون في الخليج لا يجد شكلاً رئيسياً للعلاقات الخليجية الداخلية إلا الخلافات الحدودية. واستمرت تلك الخلافات حتى طويت آخر صفحاتها مع الذكرى العشرين لقيام مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، عندما قبلت قطر والبحرين بحكم محكمة العدل الدولية، ونجحت السعودية بطي صفحة الخلاف مع قطر، وطوتها قطر مع الإمارات.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان هناك تعاون خليجي إيجابي من خلال ما يفرضه البريطانيون من قوانين، وإصلاحات، واتفاقيات في الخليج. فيمكننا أن نلاحظ الكثير من التعاون القسري الذي كان لخدمة استمرار الوجود البريطاني. فقد تذرعت بريطانيا بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، لترفع شعار محاربة ثلاثة محرمات، هي: القرصنة، والسلاح، وتجارة الرقيق. واستطاعت بهذا الشعار أن تربط شيوخ الخليج بمعاهدات تتضمن تعاونهم في ما بينهم، وتعاونهم مع بريطانيا لمنع هذه المحرمات. ولم يخلُ التعاون القسري من جوانب إيجابية، فالتعاون بحد ذاته كان خطوة جبارة بين عرب كانت الخلافات زادهم اليومي. لقد جعلت بريطانيا من محاربة القرصنة شعاراً مارست تحته حملاتها العسكرية والسياسية. وفي هذا المجال الأخير وقّعت مع شيوخ الخليج الكثير من الاتفاقيات الفردية التي تحرّم القرصنة البحرية، وتلزم في بنودها شيوخ الخليج بالتعاون للقضاء على النهب وتسليم الفارين. و**أولها** تمّ في رأس الخيمة في ٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٢٠، كاتفاق عام للسلم. أما

---

(١٨) انظر التقرير الصادر عن كراسيا (D.C.P Cracia) إلى سنيلغروف (Snellgrove) حول العلاقات بين الكويت والإمارات الخليجية الجنوبية بتاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ في: Anita L. P. Burdett, ed., *Records of Kuwait, 1961-1965*, 6 vols. (Slough: Archive Editions, 1997), vol. 2: *1963*, pp. 247-251.

المحرّمة البريطانية **الثانية**، فكانت تجارة الرقيق التي استغلت بريطانيا البعد الإنساني فيها لتملك حق تفتيش السفن العربية، ولخنق العرب اقتصادياً، وحرمانهم من تجارة رائجة ومربحة في ذلك الوقت على الرغم من قسوتها. وكسابقتها وقّعت بريطانيا مع شيوخ الخليج اتفاقية عام ١٨٢٠ لتجبرهم على التعاون في محاربة تجارة الرق[١٩]. وكان أكثر المعاهدات قد تمّ توقيعه مع مسقط التي تكثر فيها تجارة الرقيق، حيث تعاون أهلها مع أهل الكويت والبحرين في هذه التجارة، بل تعاونوا مع الفرنسيين أيضاً، فرفعت السفن الخليجية أعلامهم لتتحاشى التفتيش البريطاني، كما حدث ما بين عامي ١٨٩١-١٩٠٥. ومن تلك المعاهدات ما تم في عامي ١٨٢٠ و١٨٢٢، ثم ما تم في عامي ١٨٤٥ و١٨٤٧، وآخرها كان عام ١٨٧٣. أما بالنسبة إلى بقية شيوخ الخليج، فقد تم التوقيع بين بريطانيا وشيوخ الساحل والبحرين على تحريم تجارة الرقيق في عام ١٨٥٦. كما وقع شيخ قطر في عام ١٩١٦ على تعهد مماثل[٢٠].

كما قامت بريطانيا بمنع بيع وشراء السلاح إلا من خلال تقنين خاص وتراخيص تمنحها للحكام في المنطقة. وقد أخذت سفن البحرية البريطانية تفتش المراكب العربية في الخليج منذ عام ١٨٩٧، ووقّعت العديد من الاتفاقيات مع شيوخ المنطقة بهذا الخصوص، منها ما تم مع شيخ البحرين عام ١٨٩٨، وما أصدره شيوخ الكويت وسلطان مسقط من قوانين تمنع تجارة السلاح. ومن الطريف أن أهل المنطقة قد تعاونوا، لا لوقف تدفق السلاح، بل لتسهيل تدفقه في ما بينهم من أقصى طرفي الخليج، حيث لعبت مسقط دور سوق السلاح، ولعبت الكويت النقطة النهائية لتفريقه بين بدو شرق الجزيرة العربية، وأعماق نجد حتى في زمن الحرب العالمية الأولى.

ويمكننا القول إن حرب بريطانيا ضد هذه المحرمات قد وطنت احترام القانون على طول الساحل العربي، وأقامت أرضية مشتركة لقيام تنظيمات إدارية متشابهة في ما بين الطرفين سهلت التعاون.

كانت حرفة الغوص على اللؤلؤ عماد الاقتصاد الخليجي حتى ظهور اللؤلؤ الياباني وانتشاره بين الحربين. وقد وصل عدد السفن العاملة في الغوص في الخليج إلى ٤٥٠٠ سفينة في عام ١٩٠٥-١٩٠٦، وعدد الرجال العاملين في هذه السفن ٧٤

---

(١٩) عبد الوهاب أحمد عبدالرحمن، **الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (١٧٧٨ ـ ١٩١٤ م)** (العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠)، ص ١٢ ـ ١٧.

(٢٠) عبد الرؤوف سنو، **اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية، ١٧٩٨ ـ ١٩١٦** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٨)، القسم ٢، ص ٢٥، والقسم ٣، ص ٦٤.

ألف رجل[٢١]. وكان من الشائع أن يتحول البدو في المواسم من الرعي إلى مهنة الغوص، كما كان من الشائع أن يقوم الكويتيون بالغوص في البحرين، وأن تضم سفن الغوص البحرينية غواصة من الأحساء وعُمان وهكذا، وكثيراً ما كانت تنشأ المنازعات بين أساطيل الغوص حول حقوق الصيد في البحر. وكانت بريطانيا تتدخل، وتم التوقيع على اتفاقية عام ١٨٥٣ لإبعاد شبح المنازعات من خلال تحديد مناطق الغوص والصيد. وقد نجح هذا الاتفاق، مما شجع بريطانيا على المضي قدماً في جمع الشيوخ ليوقّعوا معها على اتفاق آخر عام ١٨٩٧ لتسليم الأشخاص المدينين لربابنة سفن الغوص، والذين كثيراً ما كانوا يلوذون بالفرار إلى إمارات أخرى بعد فشلهم في الحصول على لآلئ كافية تفكّ ما عليهم من سلفة لملاك السفن[٢٢].

كما يمكننا إدراج التعاون في مجال الحجر الصحي ضمن ما فرضته بريطانيا على المنطقة. وفي السياق نفسه، نذكر حملات مكافحة الجراد الصحراوي ورصد تحركاته في المنطقة.

كما نستطيع إدراج نوع آخر من التعاون القسري الذي فرضته بريطانيا على زعماء الخليج، وهو المؤتمرات. فقد ذكرنا سابقاً كيف اتفقت بريطانيا مع شيوخ الخليج العربي على الارتباط الأمني منذ عشرينيات القرن التاسع عشر. وفي بداية الحرب العالمية الأولى كان نائب ملك الهند اللورد هاردنغ يتطلع إلى أن يساعد شيوخ الخليج بريطانيا لفرض الحصار على البصرة. لكن مؤتمر الكويت الأول في كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ فشل[٢٣]، حيث لم يكن مع مبارك الصباح وهاردنغ وبيرسي كوكس إلا الشيخ حمد ولي عهد البحرين. وكان ابن سعود يستعد للاشتباك مع ابن رشيد، ولم يرق له أن يعقد الاجتماع في الكويت، لأن معنى ذلك تكريس شياخة مبارك الصباح على الزعماء العرب المساندين لبريطانيا[٢٤]. ولم يحضر تيمور بن فيصل سلطان مسقط. وقد عقد للغرض نفسه مؤتمر الكويت الثاني في أواخر عام ١٩١٦، وحضره ابن سعود، وخزعل، وجابر المبارك، ومائة من زعماء القبائل العربية في شرق الجزيرة

(٢١) سيف مرزوق الشملان، **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**، ٢ ج، ط ٢ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢٢) سنو، المصدر نفسه، القسم ٢، ص ٢٥، والقسم ٣، ص ٦٤، والصادق محمد سليمان، **اللؤلؤ في الخليج: تاريخ. . ثروة وثقافة** (الدوحة: مركز التراث الشعبي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٨)، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢٣) **تاريخ الكويت**، ص ٢٠٢.

(٢٤) جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ٣ مج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧)، ص ٢٤.

العربية[٢٥]. وعقدت بريطانيا مؤتمراً آخر في الكويت، امتدت مراحله المتقطعة الثلاث من منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٣ إلى آذار/ مارس ١٩٢٤، ولم يكن ذلك شأناً خليجياً خالصاً، لكن بريطانيا اعتبرته من صميم أمن الخليج، لأن أطرافه كانوا ابن سعود، والهاشميين في العراق والأردن والحجاز، وذلك لوقف أزمات الحدود بينهم.

من جانب آخر، لعبت الاتصالات البريطانية ـ ومنها التلغراف ـ دوراً كبيراً في تنمية التجارة في المنطقة، حيث سهلت الاتصالات بين الإمارات نفسها، وبين الإمارات والهند. وقد وقّعت بريطانيا في هذا المجال اتفاقية في عام ١٨٦٤، تعهد فيها الشيوخ بحماية منشآت البرق من الغارات. وكان للبريد البريطاني دور كبير في ربط المنطقة، حيث كان بريد كل إمارة يتبع البريد البريطاني العام، على أن تحتكر هذه المؤسسة البريطانية خدمات البريد في المنطقة، كما حدث في الكويت عندما تعهد شيخها بذلك في عام ١٩٠٤. وقد تعدّت خدمات البريد ما يتعلق بالرسائل والطرود، فقام ببعض أعمال المصارف من خلال فتح حسابات ادخار مالية في المنطقة. ولم تشمل الخدمات البريدية البريطانية الإمارات التي كانت تحت الحماية البريطانية فقط، بل وصلت إلى الأحساء العثماني، حيث نجد ما يشير إلى طلب العثمانيين نقل البريد من العقير والأحساء إلى البحرين بسفن البريد البريطانية، كما نجد ما يدل على رغبة العثمانيين في جعل الكويت من نقاط البريد العثماني القادم من الشام إلى الأحساء[٢٦]. وقد استمر اعتماد المنطقة الشرقية من العربية السعودية بعد قيامها على البحرين والكويت في مجال البريد، والخدمات السلكية واللاسلكية[٢٧].

ويمكننا ملاحظة تطور هذا التعاون الذي جعل البريد البريطاني يقوم برحلات يومية بين الأحساء والبحرين، وكان من قبل يقوم بذلك كل ثمانية أيام. ثم دخلت الشركات النفطية إلى المنطقة، وذهب أهل ظفار إلى العمل مع شركة نفط قطر، كما عمل أهل الأحساء في شركة نفط البحرين، وضمت أرامكو عمالاً من قبائل المنطقة كافة. ورفعت هذه الشركات وتيرة التواصل بين إمارات الخليج بشكل كبير، حتى أصبحت الرحلات البرية والجوية تتم يومياً بين حقول النفط في الإمارات المختلفة.

---

(٢٥) **تاريخ الكويت**، ص ٢٣١.

(٢٦) [L/P&s/10183], 27 August 1910, in: A. L. P. Burdett, *Communications and Transport 1860-1960*, GCC States National Development Records, 9 vols. ([Great Britain]: Archive Editions, 1996), vol. 8: *Inter-State Links*, p. 27.

رسالة من القنصل البريطاني في البصرة إلى السفير البريطاني في القسطنطينية في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩١٠.

(٢٧) [FO 371/23274], 2 August 1939, in: Ibid., vol. 8: *Inter-State Links*, p. 113,

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى جدة في ٢ آب/ أغسطس ١٩٣٩.

ومع هذه الشركات فتح الباب على مصراعيه للتواصل مع بقية دول الخليج، بل مع المنطقة العربية والعالم أجمع. كما وطّنت بريطانيا نظماً إدارية مشتركة في مجالات الميزانية الحكومية والقضاء والأمن الداخلي، أدار بها الخليجيون لاحقاً دولهم الفتية عندما توافرت الموارد المالية.

ج ـ التعاون بين دول الخليج العربي من خلال المؤسسات الخليجية بعد الاستقلال

قفز التعاون الخليجي إلى أجواء أرحب من خلال عمل المؤسسات الخليجية. ولأن دول الخليج قد وجدت مبكراً أن الاقتصاد هو العامل الأهم لتهيئة الأجواء للاستقرار والأمن، ولأن أغلبها نال استقلاله في السبعينيات، ولأن ذلك العقد كان عقد الطفرة الاقتصادية، فقد عقدت اتفاقيات اقتصادية ثنائية وجماعية بين دول الخليج. ففي مجال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية يمكننا أن نشير إلى[٢٨]:

(١) اتفاقية التعاون الاقتصادي العُماني الكويتي في عام ١٩٧٢.

(٢) اتفاقية التعاون الاقتصادي والتربوي بين البحرين والكويت في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٣.

(٣) اتفاقية التعاون الاقتصادي بين السعودية وقطر في تموز/ يوليو ١٩٧٣.

(٤) اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٧٣.

(٥) اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والسعودية في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٥.

(٦) اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والسعودية في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٧٥.

(٧) اتفاقية التعاون الاقتصادي بين قطر وعُمان في عام ١٩٧٦.

(٨) اتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي بين قطر والكويت في عام ١٩٧٨.

(٩) اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الإمارات والسعودية في ١١ حزيران/ يونيو عام ١٩٧٨.

---

(٢٨) يحيى حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ٢ ج (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٧)، ص ٥٣.

كما دخلت دول الخليج الست طرفاً قائماً بذاته في مؤتمر طهران الذي عقد عام ١٩٧١ للتوفيق بين شركات النفط صاحبة الامتياز ودول الخليج بشان الأسعار. وكان هناك اتفاقيات اقتصادية ضمت الخليجيين والعرب أيضاً، حيث عقد اتفاق في ١٩ أيار/ مايو ١٩٧٣ للتعاون الاقتصادي والتربوي والإعلامي بين الكويت والبحرين، وبين الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٣، وبين العربية السعودية والكويت في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٥، وبين الكويت وقطر في ١٦ و١٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦. وقد أصدرت الكويت قانوناً في عام ١٩٧٥ ينصّ على معاملة أبناء السعودية والبحرين والإمارات معاملة الكويتيين في الحقوق والمزايا(٢٩). ومن تلك الاتفاقيات الثنائية أيضاً ما تم بين الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٧٦، ثم في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٥، والاتفاقية الاقتصادية بين الكويت والبحرين في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٧٦، وبين السعودية والبحرين في الرياض في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٥، والاتفاقية الثنائية بين الكويت والسعودية في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٥. أما التعاون الجماعي، فقد شمل ما يزيد على ٢٠ مؤسسة موضحة في الجدول رقم (٣-١). كما كانت الاتفاقيات على مستوى الوطن العربي، فمنها النقل البحري في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، وإصلاح السفن في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، والاستثمارات النفطية في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٥، واتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات النفطية في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥.

وتأسيساً على ما سبق، نستطيع القول هنا: إن هذا التعاون لم يكن يشمل جميع دول الخليج في كل الأوقات، بل إنه ضم غيرها أحياناً، فقد تخلفت عُمان عن المشاركة في تأسيس شركة الملاحة العربية، كما لم تشارك الكويت والسعودية في شركة طيران الخليج، بينما انضمت العراق إلى الكثير من المؤسسات الخليجية قبل قيام المجلس.

لقد أدت اجتماعات المسؤولين الخليجيين بعد الاستقلال بفترة وجيزة إلى إقامة هذه المؤسسات، وإلى أن يعرف بعضهم بعضاً معرفةً أعمق من التي كانت قبل الاستقلال، وإلى أن يلتقوا بإخوانهم من صناع القرارات المسؤولين عن رسم مستقبل هذه الدول، بعد وقت طويل من العزلة التي فرضتها بريطانيا، والتي كانت تحرمهم من الاجتماع بهذه الصفة. كما أدت الوفرة المالية إلى سفر أبناء الخليج إلى الخارج للعلم والسياحة، وفي الغربة كانت تتم بينهم اللقاءات فتخلق شعوراً بالهوية المشتركة بينهم.

---

(٢٩) وكالة الأنباء الكويتية [كونا]، **مجلس التعاون الخليجي**، ملف الأبحاث؛ ٩، ط ٢ (الكويت: كونا، ١٩٨٣)، ص ٥٠ ـ ٨٠.

وهكذا نلاحظ أن التعاون الخليجي كان قائماً بالفعل منذ أمد بعيد، وقد تحول من التعاون المفروض من خلال بريطانيا لتسهيل وجودها، ومن خلال التعاون التكافلي والمساعدات بين دول الخليج، إلى تعاون مؤسسي من خلال اتفاقيات ثنائية وجماعية. وهو تعاون لم ينقطع، وإن كانت وتيرته قد زادت بعد اكتشاف النفط، واستقلال دوله، وبعد أن أنهت إنجاز البنية التحتية لمشروعاتها التنموية.

الجدول رقم (٣-١)
مجالات التعاون بين دول الخليج قبل قيام المجلس

ت	المؤسسة	الأعضاء	العام
١	شركة طيران الخليج	الإمارات، البحرين، عمان، قطر	١٩٥٠
٢	الحوض الجاف	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر، اليمن	١٩٦٨
٣	اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج	الإمارات، البحرين، الكويت، قطر	١٩٧١
٤	بنك الخليج الدولي	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٥
٥	المركز شبه الإقليمي للتدريب على مصائد الأسماك	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر، إيران	١٩٧٥
٧	المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر، إيران	١٩٧٥
٨	مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٦
٩	مكتب التربية العربي لدول الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٦
١٠	الأمانة العامة الصحية لدول الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٦
١١	الأمانة العامة للجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر وزراء الزراعة	الإمارات، البحرين، عمان، قطر، السعودية، اليمن	١٩٧٦
١٢	شركة الملاحة العربية	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، قطر	١٩٧٦
١٣	منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٦

يتبـــع

تابـــع

١٤	هيئة بريد الخليج	الإمارات، البحرين، عمان، قطر، السعودية، الكويت	١٩٧٧
١٥	جهاز تلفزيون الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٧
١٦	وكالة أنباء الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٨
١٧	مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٨
١٨	لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام النفطي لدول الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، قطر	١٩٧٩
١٩	المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٩
٢٠	اتحاد غرف الصناعة والزراعة الخليجي	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٩
٢١	شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	١٩٧٩
٢٢	المركز الإقليمي للأرصاد البحرية	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر، إيران	١٩٨٠
٢٣	شركة الخليج لصناعة الألمنيوم	الإمارات، البحرين، عمان، قطر، السعودية، الكويت	١٩٨١

المصدر: مقتبس عن: وكالة الأنباء الكويتية [كونا]، **مجلس التعاون الخليجي**، ملف الأبحاث؛ ٩، ط ٢ (الكويت: كونا، ١٩٨٣).

٢ ـ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يلاحظ القارئ حركة الأحداث في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين أن ترابط المؤسسات الخليجية كان قائماً بالفعل، ولا ينقصه إلا الهيكل التنظيمي، بل إن التنظيم كان معروفاً لدى سياسيي المنطقة، ولم يكن التعاون ينتظر إلا إطلاق اسم على المولود الموجود بين أيديهم. ولم تخلُ المنطقة من دعوات إلى الدول الخليجية لبحث التواصل، وكانت هناك دولة الإمارات العربية المتحدة، ذلك الغرس الوحدوي اليافع الذي لم يمض على قيامه إلا خمس سنوات، وكان الاعتزاز بهذا الإنجاز الكبير يملأ جوانح رئيس الدولة الشيخ زايد آل نهيان فخراً، وهو الذي ألغى مجلس وزراء أبو ظبي مكتفياً

بمجلس الوزراء الاتحادي عام ١٩٧٣ من أجل دعم المسيرة الاتحادية، وهو الذي سخر مقدرات أبو ظبي الاقتصادية لمشروع الاتحاد والصرف على مؤسساته(٣٠).

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ كوحدة عربية في زمن التشرذم والتشتت العربي. وقد تمت الوحدة عبر تراضي النخبة السياسية في عدد من الإمارات على ضرورة التحول إلى كيان سياسي واحد. ثم تغذّى هذا الاتحاد من الوجدان الشعبي لأبناء الإمارات السبع الذين تربطهم صلات الدين واللغة والقربى والنسب. أنهى قيام الاتحاد علاقة استمرت مئة وستين عاما بين بريطانيا وإمارات الساحل. وقد شجعت بريطانيا قيام الاتحاد حفظاً لمصالحها التجارية في الساحل المتصالح بالدرجة الأولى، ثم حفظاً لمصالح المعسكر الغربي، والاتحاد حلّ جاهز لسدّ الفراغ العسكري والسياسي في المنطقة، حيث كانت القوى اليسارية القريبة من موسكو قد نجحت بإيجاد موطئ قدم لها في اليمن الجنوبي، وما زالت تكافح لإيجاد الموضع الثاني في ظفار العمانية. إن وحدة إمارات الساحل الشرقي للخليج العربي درس مهم يستحق التوقف، فتحول الأجزاء إلى دولة واحدة مركزية تنتزع كل السلطات من الوحدات الأصغر المكوّنة لها مفهوماً كان أقرب إلى المستحيل في ذهن الساسة العرب. وهذه الوحدة تجربة عطلت مغالطة كبيرة كانت تقول باستحالة قيام تكتلات وحدوية في العالم العربي، وقد وطّن نجاح الاتحاد فكرة التجمعات الوحدوية، مما سهل قيام مجلس التعاون الخليجي بعد ذلك بعشر سنوات.

لقد شاء حسن الطالع أن يلتقي محب الوحدة مع رجل حكيم هو ولي عهد الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي كانت فكرة قيام المجلس في عقله وضميره منذ أن كان وزيراً لمالية الكويت في مطلع الستينيات(٣١)، وكان يرى أن استقرار المنطقة وأمنها لن يتمّا إلا من خلال إنشاء وحدة خليجية تحقق التعاون في المجالات كافةً، بل إنه راح في أكثر من مناسبة يحثّ الحكومة البريطانية من خلال سفيرها في الكويت، حتى تهيئ الظروف المناسبة لإقناع شيوخ الإمارات الخليجية الصغيرة بأن الوحدة بينهم هي الطريق الوحيدة للعيش في عالم متلاطم الأحداث(٣٢).

---

(٣٠) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman*, revised and updated ed. (Reading, PA: Ithaca, 1998), p. 133.

(٣١) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ١٦.

(٣٢) انظر التقرير الموجه من السفير البريطاني في الكويت إلى فرنك برانشلي (Frank Branchley) في وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣: Burdett, ed., *Records of Kuwait, 1961-1965*, vol. 2: *1963*, pp. 254-255.

ويلفت نظرنا ما لاحظه بعض الباحثين(٣٣)، وهو أن الكويت كانت منذ إعلان بريطانيا انسحابها تقاتل في سبيل دحض الرأي المنادي بوجود فراغ أمني في الخليج من جراء ذلك. لقد كانت الكويت تقول بعدم وجود ذلك الفراغ حتى لا يقفز مغامر لسدّه، لكن الواقع أنها كانت تشعر بذلك الفراغ أكثر من غيرها، والدليل هو مسارعتها والعربية السعودية إلى دفع إمارات الخليج للاتحاد، ثم مجلس التعاون في مرحلة أخرى عندما ظهر فراغ القوة الثاني في إيران بعد سقوط الشاه.

أدت النيات الحسنة بين الرجلين إلى تشكيل لجنة وزارية في ١٦ أيار/ مايو ١٩٧٥ تجتمع مرتين في كل عام لبحث أوجه التعاون بين الإمارات والكويت. ونشير هنا إلى أنه كان لإيران البهلوية في تلك الفترة مشروعات أمنية قدمت إلى دول الخليج، لكنها لم تنل ثقة العرب، وذلك لأنها تتضمن طموحات واضحة من أجل الهيمنة والتوسع. ولعل أهمها المشروع المقدم عام ١٩٧٥، ويدعو إلى إقامة الحزام الأمني الخليجي، وهو حلف عسكري كان يرمي إلى حماية أمن حدود الدول الأعضاء، وإبعاد القواعد العسكرية عن المنطقة، كما كان يدعو إلى التعاون الاقتصادي، ويربط ذلك بالأمن من خلال وضع حماية مضيق هرمز مسألةً أولى في الأهمية، لكي يصل النفط إلى الأسواق الغربية.

وفي السياق نفسه، نرى أنه في صيف عام ١٩٧٥ حاول وزراء خارجية الدول الخليجية والعراق وإيران، في أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في جدة، الاتفاق على عقد مؤتمر قمة خليجي موضوعه أمن المنطقة، لكن المؤتمر لم ينعقد على الرغم من طموح المسائل التي تم اقتراح بحثها، وتتمحور حول إبعاد القواعد والأساطيل الأجنبية عن الخليج، وتقسيم الجرف القاري، بالإضافة إلى حل المشكلات الإقليمية، وضمان سيادة دول الخليج العربي(٣٤). ثم أخذ جابر الأحمد موضوع التعاون الخليجي إلى بعد أرحب، فدعا في أيار/ مايو ١٩٧٦ إلى إنشاء وحدة خليجية، وساند دعوته تلك الدعوة التي وجهها السلطان قابوس في الوقت نفسه لبحث صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة، فكان المشروع العُماني الذي دعا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ إلى إقامة تحالف عسكري بين دول الخليج العربية، إضافة إلى

(٣٣) جمال زكريا قاسم، «مجلس التعاون الخليجي دوافع تأسيسه وواقعه الدولي والإقليمي والعربي،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ**، مج ١، ص ٥١.

(٣٤) مصطفى النجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ([البصرة]: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ٢٣٩.

الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، لحماية الممرات المائية. لكن الاقتراح لم يلاق النجاح، بل إن العراق هاجم المشروع، لأنه كان توسيعاً لمسؤوليات حلف الناتو لتشمل الخليج العربي(٣٥). ثم عقد في مسقط اجتماع في عام ١٩٧٧ لمناقشة إنشاء وحدة خليجية، وقد ضم الاجتماع، بالإضافة إلى دول الخليج الست، كلاً من إيران والعراق. لكن العلاقة المطلوبة تحطمت أمام السباق على النفوذ والمكانة، ولا سيما بين إيران والعراق، كما لم يكن مستغرباً ألا يسفر الاجتماع عن شيء، ربما لأنه ضم الحملان والذئاب معاً(٣٦).

وفي عام ١٩٧٧ قام وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز بزيارات شملت جميع دول الخليج العربي للتباحث حول إمكانية تبادل المعلومات في مجال الأمن. وقد نجحت زيارة الأمير نايف بتوثيق التعاون بين وزارات الداخلية في دول الخليج، وكانت أحد أسباب التقارب اللاحق على شكل مجلس التعاون(٣٧). ومن هذا المدخل يقول باحث سعودي عن دول الخليج العربية: إنها كانت تعرف الأمن في الثمانينيات من منظور ضيق هو استمرار الوضع الراهن للنظم السياسية القائمة(٣٨).

لم يكن الشيخ جابر الأحمد ليترك مشروع التعاون الخليجي ملقى في ملفات النسيان، فقد كان التعاون ولا شيء غير التعاون هو المستقبل الآمن لأهل المنطقة، وكان الرجل ذا أفق واسع، ومشهور عنه المراهنة على المشروعات المستقبلية. لقد كان في رصيده في هذا المجال العديد من المشروعات التي تستثمر ما تأتي به الأيام المقبلة، ومنها على المستوى العربي فكرة إنشاء صندوق التنمية الكويتي لدعم الأشقاء والأصدقاء منذ الستينيات، وعلى المستوى المحلي العديد من المشروعات، مثل صندوق الأجيال القادمة، حيث يؤخذ جزء من عائدات النفط للمستقبل، كما قام بإنشاء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عام ١٩٧٦ الممولة بالكامل من القطاع الخاص.

---

(٣٥) محمد العيدروس، «مجلس التعاون الخليجي بين الأمن الخليجي والتحديات الخارجية،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ**، مج ١، ص ١٦٦.

(٣٦) عبد العظيم رمضان، «الضرورات التاريخية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، مج ١، ص ٣٠.

(٣٧) Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman*, p. 160.

(٣٨) Turki al-Hamad, «Will the Gulf Monarchies Work Together?,» *Middle East Quarterly*, vol. 4, no. 1 (March 1997).

أصبح جابر الأحمد أميراً للكويت عام ١٩٧٨، وكان لا بد من تحرك سريع حتى لا تتغلب المؤثرات القائمة حينئذٍ على مشروع التعاون، مثل إفرازات زيارة السادات إلى القدس، ومن بعدها اتفاقية كامب ديفيد، حيث قام ولي عهد الكويت سعد العبد الله في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ بزيارة إلى العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان، وقد تضمنت البيانات المشتركة التي صدرت بعد المحادثات ما يدعم الرغبة الجماعية في الوصول إلى الوحدة.

٣ ـ مشروعات التعاون المقترحة

تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في الهاجس الأمني، وتختلف في تصور مصدر الخطر. وفي مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في الأردن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، أطلع الشيخ جابر الأحمد الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي للتعاون الخليجي من خلال ورقة عمل كويتية، وكانت الفترة من ذلك التاريخ حتى وقت انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ كافيةً لتبلور فكرة مجلس التعاون، حيث تم في هذا المؤتمر مشاورات جادة ساعدت على إخراج الفكرة. وقد كان هناك ثلاثة مشروعات، يتشابه فيها المشروعان السعودي والعُماني، ونحا المشروع الكويت منحىً مغايراً.

وهنا لا بد من أن نذكر أن الساحة الخليجية لم تخلُ من المشروعات الأمنية الإقليمية، وسنشير إلى واحد منها لعلاقته بمشروعات التعاون المقترحة، وهو مشروع الرئيس العراقي صدام حسين الذي اقترح مشروعاً أمنياً يضم العراق ودول الخليج العربية، وأعلن استعداده حينئذٍ لإرسال قوات عراقية على الفور إلى الكويت والبحرين لحفظ الأمن فيهما كجزء من قوة ردع عربية. لكن الخليجيين كانوا عازفين عن مثل هذا الطرح الذي كان جزءاً من إفرازات جبهة الصمود والتصدّي التي كان يتزعمها العراق ضد مصر والولايات المتحدة [٣٩].

أ ـ مشروعا العربية السعودية وعُمان

ركز مشروعا العربية السعودية وعُمان على الأمن والتعاون العسكري[٤٠] والسياسي من خلال منظمة خليجية، وإنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز

---

(٣٩) Gulshan Dietl, *Through Two Wars and Beyond: A Study of Gulf Cooperation Council* (New Delhi, India: Lancers Books, 1991), p. 6.

(٤٠) عبد العزيز بن بدر آل سعود، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨١-١٩٩٧،» (رسالة ماجستير في التاريخ، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٨)، ص ٣٦.

كما يقول العُمانيون الذين يرون أن على المجلس أن يكوّن حلفاً عسكرياً[(٤١)]، وليس مجرد مشروع اندماجي اقتصادي، وأن الخطر هم السوفيات الذين أخذوا في الاقتراب من المنطقة، وألا ضرر من الارتباط بالغرب[(٤٢)] من خلال التعاون العسكري عبر المناورات والتدريب. وتذهب باحثة إلى أن المشروع العُماني كان رداً رافضاً وبديلاً للمشروع العراقي[(٤٣)]. ونتقبل هذا التحليل إذا تذكرنا أن عُمان كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع علاقاتها بمصر بعد كامب دافيد، وكانت على علاقات جيدة بالولايات المتحدة.

كما طالب السعوديون أن يكون الاهتمام الأول للمجلس هو الاستقرار السياسي من خلال التعاون بين قوات الأمن الداخلي، وطالب بإشراك القوات النظامية في تأكيد سياسة كل دولة، وتشجيع دول الخليج على تحقيق الاستقلال الذاتي العسكري، وأن يتم توحيد مصادر السلاح حتى يتوحد التدريب ويسهل الاستيعاب المشترك. ويمكن أن نلاحظ أن المجلس الوزاري تم اختياره مكوّناً من وزراء الخارجية، وليس وزراء الدفاع أو الاقتصاد، مما أضفى على المجلس طابعاً سياسياً أكثر من الطابع الاقتصادي والعسكري. ولا بد من أن نشير إلى أن المشروع العُماني الذي كان مميزاً في وضوحه وعدم تردّده في الإفصاح عن ضرورة الارتباط بالغرب، لم يأت مفاجأة لمن يعرف سياسة عُمان الواقعية التي لم تكن تراعي أصحاب شعارات رفض البحث عن الأمن إلا من خلال معاداة الغرب، وتجاهل مصالح شعوبهم.

وفي هذا السياق، يمكن أن نشير مرة أخرى إلى أن عُمان قبل قيام المجلس كانت الدولة العربية الوحيدة التي رفضت قطع علاقاتها مع جمهورية مصر العربية بعد اتفاقية كامب دافيد، بالإضافة إلى المغرب. وقد أدت سياسة الاتزان تلك إلى ترك النافذة مفتوحة بين الخليج ومصر، وآتت أكلها حين قاد مجلس التعاون في وقت لاحق مشروع إعادة مصر إلى الصف العربي، كما برهن عقد التسعينيات على أن المشروع العُماني لو طبق لكفى المنطقة الكثير من الهموم، فقد عادت دول الخليج منفردةً إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع دول الغرب. وأصابت عُمان مرة أخرى حين رفضت الانقياد إلى معسكر العراق الذي كانت تقوده الكويت والسعودية، خلال

(٤١) انظر المقابلة الشخصية التي أجريت مع عبدالله بشارة (الأمين العام لمجلس التعاون السابق) في ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

(٤٢) يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ط ٢ (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٨)، ص ٧٩.

(٤٣) Dietl, *Through Two Wars and Beyond: A Study of Gulf Cooperation Council*, p. 6.

الحرب العراقية ـ الإيرانية، لأنّ مصالح شعب عُمان كانت في عدم معاداة إيران التي لا تبعد إلا ٢٥ ميلاً على الجانب الآخر من الخليج.

ب ـ المشروع الكويتي

تجنّب المشروع الكويتي الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية، وركز على التعاون الاقتصادي أولاً، ثم التعاون الثقافي والاجتماعي الذي سيؤدي إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج(٤٤)، ودعا هذا المشروع إلى بناء قاعدة اقتصادية مشتركة قوامها المؤسسات المالية والاستثمارية والصناعية، إذ تكرس هذه المؤسسات صيغة اقتصادية عالمية جديدة تؤثر في السياسة الدولية من غير أن تتورط في انحياز إلى إحدى القوتين العظميين(٤٥).

إن المادة المعروفة عن نجاح الجانب الاقتصادي على بقية الجوانب الأخرى عند اختيار الخليجيين الصبغة التي أردوا صبغ هيكلهم الجديد بها، تقول بأن التقاطعات المصلحية بين دول الخليج آنذاك كانت في معظمها اقتصادية، وقد نجح التصور الكويتي لأسباب عديدة، لعل أهمها هو تبنّي دول الخليج الأخرى له. فقد كان التصور العُماني والتصور السعودي بما يتضمنانه من خطوط سياسية وعسكرية، يتطلبان ضرورة التنسيق والتحالف مع قوة عظمى لها مخططاتها الخاصة في المنطقة، وهي لا تلائم رغبات دول الخليج.

كما أن المشروع الاقتصادي فيه أفكار إيجابية تبشّر بالرخاء لمواجهة تحديات العصر، في الوقت الذي يتطلب فيه الحلف العسكري أو السياسي توقيع اتفاقيات رسمية ملزمة تفرض على هذه الدول إجراءات لم تتعود عليها شعوبها، مثل حشد الجماهير وتوجيههم سياسياً وتجنيدهم عسكريًا(٤٦)، بل تمسّ أهم الأوتار حساسية لدى حكام المنطقة، وهو السيادة التي يمثلها الجانب السياسي والعسكري. ولم تكن دول الخليج لتتخلى عن السيادة تحت ضغط شعارات عاطفية بالوحدة، وببساطة لم يكن

---

(٤٤) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٣١.

(٤٥) رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ٧٩.

(٤٦) عبد الخالق عبدالله، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبيعته ومسيرته،» ورقة قدمت إلى: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: أعمال قمة أبو ظبي التي انعقدت خلال الفترة ٧ ـ ٩ ديسمبر ١٩٩٨**، ط ٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٠٠.

هناك حافز حقيقي لتتخلى هذه الدول عن سيادتها، بل إن هناك من يرى[٤٧] أن تبنّي الدول الخليجية للمشروع الكويتي بتركيزه على الجانب الاقتصادي هو ذكاء متقد، فقد أخذوا بأحدث ما عرف في عملية بناء الوحدات الدولية، وهو ما لم تصل إليه أوروبا خلال طرقها لسبيل التعاون إلا بعد قرون طويلة من التجارب القسرية والطوعية، إذ يرى أن تأسيس البنية التحتية الاقتصادية في كل بلد على حدة أولاً، ثم الانتقال من ذلك إلى تكوين سوق اقتصادية واحدة بجماركها وصناعاتها وقوانينها، هي الطريق الأسلم للانتقال على المنوال نفسه إلى الوحدة السياسية، ثم العسكرية، ثم إن دول الخليج كانت ذات تماثل في البنية الاقتصادية من حيث إن النفط هو مصدر الدخل الأكبر، والاستيراد عماد الميزان التجاري لصالح الخارج، بالإضافة إلى فائض في المدفوعات، وتشابه في مشكلات العمالة الوافدة، وقلة الكوادر الاقتصادية المحلية.

ويبدو أن العُمانيين والسعوديين قد وجدوا أن المشروع الاقتصادي هو الأفضل، متفقين مع الكويت على طرحها له. ونجد أن عُمان صارت من أكبر المستفيدين من المشروعات الاقتصادية، كما أن السعوديين صاروا يرون ذلك أيضاً، حيث يقول الأمير خالد بن سلطان[٤٨] في بحثه عن الهدف المشترك للأمن في الخليج: «إننا لو جعلنا على رأس قائمة الأولويات الدور الاقتصادي، لأصبح الترتيب متزناً، متسماً بالحكمة، ولأصبح في الوقت نفسه ترتيباً حضارياً، لأننا حينئذ قد اتجهنا إلى الإنتاج الجاد والعمل الصادق، وهي أسلحتنا الحقيقية لتحقيق الأمن، فقوة الدول في الوقت الحاضر لا تقاس بتفوقها العسكري فقط، بل بتقدمها الاقتصادي».

وفي الرابع من شباط/ فبراير ١٩٨١ عقد وزراء خارجية السعودية والكويت وعُمان والإمارات العربية في الرياض مؤتمراً مطولاً وكثيفاً، وافقوا فيه بعد عمل متواصل على إنشاء مجلس للتعاون بينهم، وقد أصدر الوزراء بياناً تلاه وزير خارجية العربية السعودية جاء فيه أن الدول الست تدرك ما يربطها من علاقات وسمات مشتركة خاصة، جعلتها تقرر تعميق وتطوير التعاون والتنسيق في ما بينها. لذا قررت إنشاء مجلس للتعاون بينها، وتكوين أمانة عامة، وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة ومستوى وزراء الخارجية. وأشار البيان إلى أن هذه الخطوة جاءت تمشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية[٤٩]. وقد ركز اجتماع الرياض على أن يتم إخراج

---

(٤٧) رمضان، «الضرورات التاريخية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي،» ص ٣٥.

(٤٨) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١٨ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ١٠.

(٤٩) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١، ص ١٣ ـ ١٧.

المشروع على شكل تعاون بين دول الخليج بدلاً من تسمية المشروع بالوحدة أو الاتحاد أو غيره من الأسماء التي اقترنت بالفشل في المحيط العربي، كما ركزت الاجتماعات على الأمور الفنية(٥٠)، ولم تركز على الأمور الأمنية لكونها نقطة خلاف، على أن تناقش الأمور الأخرى لاحقاً.

خرج المشروع الذي سمي بـ «الميثاق»، وتلاه وزير الخارجية السعودي، لكن ما هو مدوّن لدينا يقول إن اجتماع الرياض لم يرأسه وزير خارجية السعودية، بل الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت، تقديراً لكون الميثاق تمّ على ما تحتويه مذكرة كويتية قدمت إلى المجتمعين. وقد أكد الأمير سعود الفيصل ذلك، حين أبلغ الصحافيين بعد انتهاء المؤتمر بسؤال الشيخ عن جميع التفصيلات قائلاً: «ذاكم هو أبو المشروع»(٥١).

ثم اجتمعت لجنة للخبراء في الرياض في ٢٤-٢٥ شباط/ فبراير لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه، كما عقدت لجنة الخبراء اجتماعها الثاني في مسقط في ٧-٨ آذار/ مارس ١٩٨١، كما اجتمع في الفترة نفسها وزراء الخارجية، وناقشوا مشروع النظام الأساسي للمجلس، وفي ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨١ عقد وزراء الخارجية مؤتمراً في مسقط للإعداد لمؤتمر القمة الأول الذي عقد في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١، وفيه اجتمع قادة الدول الست للتوقيع على النظام الأساسي للمجلس، وتم إنشاء خمس لجان للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والتعاون المالي والاقتصادي، ولجنة التعاون الصناعي، ولجنة النفط، ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية(٥٢). وبذلك خرج الوليد الحاضر الغائب منذ زمن بفضل المساعي السريعة المتلاحقة، وسمي «مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

٤ ـ الأسباب والظروف التي مهّدت لقيام مجلس التعاون

في إيران كانت الثورة تقود الدولة طوال عقد الثمانينيات، إذ ألقت بها في أتون حرب طاحنة مع العراق، وكانت من أهم أسباب اجتماع الخليجيين لتدبر أحوالهم، لكن تلك كانت مجرد ظروف سياسية، والأزمات كما هو معروف لا تخلق سياسات

---

(٥٠) رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية،** ص ٧٧.

(٥١) كونا، **مجلس التعاون الخليجي،** ص ١٦.

(٥٢) صلاح الدين عامر، «مجلس التعاون الخليجي والنظام الدولي الجديد،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ،** مج ٢، ص ٨.

ثابتة، بل مجرد ردود أفعال. لذا كان صحيحاً أن بعض الأزمات والأحداث الطارئة قد أدت في أحيان كثيرة إلى نشأة العديد من التجمعات الإقليمية والعربية، وصحيح أن الحرب العراقية ـ الإيرانية هي أول اصطدام حقيقي لأهل الخليج بالجانب المظلم من قدرهم بعد خروج البريطانيين وذهاب حاميهم، لكن دوافع قيام التعاون في صيغة المجلس تعود إلى أسباب عميقة متشابكة، وليس إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية فقط.

أ ـ الظروف الداخلية

أول الأسباب التي يضعها أول أمين عام للمجلس هي الصيحات الشرعية من أهل الخليج التي كانت تنادي بضرورة الاتفاق على إطار واحد ينظم التعاون بين دول الخليج العربية[٥٣]. وقد تغيّرت العلاقات الاقتصادية في صناعة النفط، وانتقلت السيادة من الشركات والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة. وهكذا وجدت دول الخليج نفسها تملك شيئاً يحتاج إليه القوي والضعيف من دول العالم، وأصبح الخليج وحالة الأمن فيه، وقضايا تخفيض الإنتاج، ورفع الأسعار، شأناً يهم القروي البسيط في بلدة نائية تبعد آلاف الأميال عن الخليج، مما ولد ضغطا نفسياً على دول الخليج، وأقنعها بأنها لا تستطيع تحمل هذه الضغوط منفردةً، ولا الحفاظ على ثرواتها النفطية متفرقةً. وكانت التهديدات تأتي على حد سواء من الغرب الصديق ومن الشرق الذي لم يكن على ودّ مع معظم أقطار الخليج، وقد كان من المحير للخليجيين أن أياً من أعداء الولايات المتحدة في الثمانينيات، سواء في إيران أو العراق أو ليبيا، لم يعلن قطُّ نيته في قطع وصول النفط إلى الغرب، ومع ذلك لم تتوقف الآلة الإعلامية الغربية عن تهويل أمر قطع الإمدادات النفطية[٥٤].

كما كان على دول الخليج في ذلك الوقت التضافر للحصول على أفضل الفرص لحماية استثماراتها، ولم يكن ذلك ليتم لدولة صغيرة واحدة، بل الفرصة كانت في اجتماع دول الخليج جهةً واحدةً. وقد زاد توافد العمالة الأجنبية إلى دول الخليج بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات بصورة ضخمة لم يعهدها أهل المنطقة من قبل. صحيح أن تلك العمالة كانت ضرورية لتنفيذ المشروعات التي توافرت السيولة لتنفيذها، لكن المجتمع الخليجي لم يكن مؤهلاً لاستيعاب تلك الأعداد الهامشية الضخمة

---

(٥٣) عبدالله بشارة، *تجربة مجلس التعاون الخليجي*: **خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، سلسلة الحوارات العربية؛ ٥ (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٨ ـ ٣٣.

(٥٤) Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, «Persian Gulf Myths,» *Foreign Affairs* (May-June 1997), <http://www.foreignaffairs.org/19970501faessay3770/graham-e-fuller-ian-o-lesser/persian-gulf-myths.html>.

التي كان من الممكن أن تتحول بين عشية وضحاها إلى عاطلين عن العمل تدفعهم الظروف إلى القيام بكل شيء لتوفير لقمة العيش التي جاؤوا من أجلها، كما أن تلك التجمعات لم تكن لتدخل بيسر في النسيج الاجتماعي الخليجي، لأن معظمها من غير العرب. أما السبب الآخر، فقد وجدت الجيوش الخليجية الحديثة التكوين صعوبة في الحركة لتنفيذ واجباتها داخل حدودها في حالات الهجوم أو الدفاع، ولا سيما في مجال الطيران والبحرية، وكانت توسعة العمق الاستراتيجي لهذه الدول ضرورة قصوى.

ب ـ الظروف الإقليمية

من أهمها سقوط شاه إيران المريع بدويّ مفجع في سائر أنحاء الخليج في عام ١٩٧٩، ثم وصول نظام مغاير تماماً للنظام السابق بخطاب مناهض للثوابت الخليجية في النواحي السياسية والعقائدية. ولم يكن ليكتفي بذلك الفرق مع دول الخليج، بل أعلن صراحة عن عزمه على نشر هذه الأفكار التي لم تكن تعني إلا تغيير حماة هذه الثوابت من أسر وأنظمة حاكمة، ثم استمرار أطماع النظام الإيراني الجديد في جزر منتصف الخليج والبحرين، ودخول ذلك النظام في أشد الصراعات الإقليمية خطراً على الخليج، وهي الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي أشعلها العراق بعد حسابات خاطئة للوضع في المنطقة والعالم. وقد جاءت الحرب كالطوفان الذي يريد تغيير المنطقة جغرافياً وسياسياً واجتماعياً، وكان قيام المجلس بمنزلة ردّ الفعل الجيوسياسي على أحداث هذه الحرب[٥٥]، ولم يكن أمام دول الخليج خيار غير التعقل والحذر، لأن الطيش في الخليج يعني متاعب اقتصادية عالمية فورية.

وكان لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وقع شديد على الوطن العربي، حيث تنادت الدول الراديكالية في ذلك الوقت لإخراج مصر من الصف العربي، ونقل الثقل إلى العراق الذي أدار جبهة الصمود والتصدي[٥٦] التي كان لها دور كبير في تصدع الوطن العربي وتحزبه.

وفقدت دول الخليج وفقد غيرها من العرب الثقة في نظام الأمن العربي بعد

---

(٥٥) محمد الرميحي، «أمن الخليج ومجلس التعاون لدول الخليج العربية،» ورقة قدمت إلى: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: أعمال قمة أبو ظبي التي انعقدت خلال الفترة ٧ ـ ٩ ديسمبر ١٩٩٨**، ص ١٨٥.

(٥٦) بعد زيارة السادات إلى إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، وكامب ديفيد، قرر مجلس الجامعة العربية المجتمع في بغداد ٢٧ ـ ٣١/ ٣/ ١٩٧٩ سحب السفراء العرب من مصر وقطع العلاقات الدبلوماسية معها وتعليق عضويتها في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة مؤقتاً إلى العاصمة التونسية، وتكونت جبهة الصمود والتصدي في أول قمة لها في طرابلس الغرب بمشاركة سوريا والعراق ومنظمة التحرير والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي.

حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وزوال بهجة النصر، فقد اشتعلت الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، وتدخلت أطراف عدة لصبّ الزيت على اللهب، وفشلت جهود من حاول إخماد الحريق، واجتاحت دبابات إسرائيل كل ادعاءات الأمن القومي العربي في بيروت عام ١٩٨٢. وفي أقصى المغرب العربي ثار غبار النزاع في الصحراء الغربية، ليؤكد للخليجيين ضرورة البحث عن عامل أمن آخر.

ج ـ الظروف الدولية

بسقوط الشاه سقط مبدأ نيكسون، ولم يبق من الدعامتين إلا العربية السعودية التي وضحنا في فصل سابق عزوفها عن لعب دور الوكيل الأمريكي في المنطقة بأسلوب شاه إيران نفسه. وبذلك كبر الفراغ الذي كان يراه الغرب ويخيف به دول المنطقة بعامة، ودول الخليج بخاصة، حتى انغرس في وجدان أهل الخليج ضرورة ملء الفراغ بطريقة أخرى. وقد زاد الطين بلة حينئذٍ أن روابط دول الخليج بالغرب كانت أقوى وأكثر من روابطه بالمعسكر الشرقي، فقد دخلت القوات السوفياتية إلى كابول ونصّبت حكومة شيوعية، مما شجع السوفيات على التمدد حول الخليج في إثيوبيا والقرن الأفريقي واليمن الجنوبي.

٥ ـ أجهزة مجلس التعاون الخليجي

يهدف المجلس إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها، وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون في مختلف المجالات، ووضع أنظمة متماثلة فيها، وتكون عضوية المجلس مقتصرة على الدول الست. ويضم المجلس ثلاثة أجهزة هي: المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، أما هيئة تسوية المنازعات التي نصّت المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس على قيامها، فهي تابعة للمجلس الأعلى، وهي هيئة استشارية تكلف بمهامها، وتقدم توصياتها إلى المجلس الأعلى فقط.

أ ـ المجلس الأعلى

وقد عقد المجلس الأعلى منذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩ عشرة اجتماعات[٥٧]، وهو السلطة العليا، ويضم رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، واجتماعاته سنوية ودورية في إحدى الدول الأعضاء،

---

(٥٧) **موسوعة العلوم السياسية**، ٢ مج (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ١٠٤٣، ورجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ١٠٣ ـ ١٣٤.

ومهمته وضع السياسة العليا والخطوط الأساسية لعمل المجلس وعلاقاته الدولية، وتحقيق أهدافه، كما يختص بتعيين الأمين العام بناء على ترشيح من المجلس الوزاري، وتعديل نظام المجلس، وإقرار نظم المجلس والميزانية، وتصدر قراراته بإجماع الدول المشتركة في المسائل الموضوعية، وبالأغلبية في المسائل الإجرائية.

ب ـ المجلس الوزاري

وقد عقد المجلس الوزاري منذ عام ١٩٨١ حتى منتصف ١٩٨٩ ثمانية وعشرين اجتماعاً، ويضم وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم من الوزراء، ويعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، ومهمة المجلس اقتراح السياسات، والتوصيات، وقرارات المجلس الأعلى، وتعيين الأمناء المساعدين بناء على ترشيح الأمين العام، أما قراراته في المسائل الإجرائية، فتصدر بالأغلبية، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى لدول الخليج العربية.

ج ـ الأمانة العامة

تضم الأمين العام وأمناء مساعدين وموظفين من مواطني الدول الأعضاء، ويعين المجلسُ الأعلى الأمينَ العام لمدة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة، ويكون الأمين العام مسؤولاً عن حسن سير العمل في الأمانة العامة التي تختص بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والوزاري. ويمثل الأمين العام المجلس لدى الغير في حدود صلاحياته، واختصاصات الأمين العام إدارية أكثر منها سياسية.

وقد تركزت اهتمامات المجلس ومسيرته في أربعة محاور، مؤكداً خلال مسيرته أن غايته هي تحقيق الوحدة في نطاق الجامعة العربية، وهذه المحاور هي[(٥٨)]:

(١) تحقيق التنسيق والتكامل والتماثل بين الأنظمة والقوانين في الدول الأعضاء، وتولت ذلك اجتماعات مختلف المسؤولين في كل القطاعات.

(٢) تحقيق المواطنة الاقتصادية عن طريق تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وقرارات المجلس الأعلى، والاتفاقات المكملة في المجالات الاقتصادية والمهنية والتجارية كافة.

---

(٥٨) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١، ص ٧٩.

(٣) تقريب المواقف وتنسيقها في المجالات النفطية والسياسية وتوحيدها أحياناً، ومحاولة الظهور في نطاق المجلس كوحدة سياسية واحدة في العلاقات الدولية.

(٤) تحقيق الأمن الجماعي عن طريق الاستراتيجية الأمنية ولها جانبان: داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية، وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية، ودعم القدرات العسكرية المشتركة، وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج درع الجزيرة.

لقد جاء المجلس بمؤسسات شبه متكاملة، ولم تتوقف هذه المؤسسات عن أداء أعمالها، لكن الصيغة الاسترضائية التي قام عليها المجلس بين توجه اقتصادي أو سياسي أو عسكري، أدى إلى غياب وضوح الأهداف المشتركة، مما عطل الآلية القادرة على تحقيق الطموحات. ويرى البعض أن المجلس قد توافر له البناء المؤسسي، لكنْ غاب الدور المؤسسي في العمل، لأن الدول الأعضاء لم تعط المجلس دوراً أكبر من خلال التنازل عن جزء من سيادتها لصالح المجلس[٥٩].

كما عانى جهاز المجلس قصوراً فنياً في قدرته على أن يطرح وينفذ بشكل موضوعي ومهني قرارات القمة والبرامج المشتركة وأهداف المجلس[٦٠]، بل إن البرامج المشتركة لا يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها إلا بعد جهد مضن وتفاوض طويل لغياب الرأي المختص السديد في أسرع وقت. وليس هذا في رأينا إلا دليلاً على تدني مستوى الكفاءة والمهنية في موظفي الأمانة العامة. ولربما أسهمت شخصية الأمين العام في تغطية عيوب هذه الأمانة، وهي شخصية كاريزماتية كما يصفها البعض[٦١].

٦ ـ ردود الفعل الإقليمية والدولية على قيام المجلس

تدعو المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، مشيرةً إلى تشجيعها الدول العربية على مدّ الأيادي في ما بينها، إلى الترابط أكثر من خلال عقد ما تشاء من الاتفاقيات لتحقيق هذا الغرض. كما أن مجلس التعاون ليس تجمعاً ضد أي مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة ولا مؤتمر القمة الإسلامي. وقد وجد الأمين العام لجامعة الدول

(٥٩) سيف بن هاشل المسكري، «أهداف مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (ندوة)، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ٢٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٦٠) خليفة المرر، «التحديات والمخاطر التي يمكن أن تواجه مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٦١) Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman*, p. 160.

العربية الشاذلي القليبي أن مجلس التعاون يتفق مع مشروعات تطوير الجامعة العربية، وهو تنظيم يهدف إلى زيادة توثيق الروابط بين دول الخليج، وهذا ما يتفق مع نصّ المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية[٦٢].

لكن «نادي الأغنياء»[٦٣] هذا الذي استبعد اليمن والعراق، وهما ليستا من دول الرفاهية، لم يشر في نظامه الأساسي إلى إمكانية استيعاب أعضاء جدد من الأسرة العربية، لكنه في الوقت نفسه لم يشر صراحة إلى عدم إمكانية انضمام أحد إليه، بل إن هناك فقرة تقول بقدرة الأعضاء على تغيير النظام الأساسي حتى يمكن قبول أعضاء جدد. لقد كان ميلاد مجلس التعاون في زمن الطفرة النفطية سبباً في جعله هدفا لتحليلات وتعليقات سلبية من بعض الصحف العربية. فلقد قيل عن «نادي الأغنياء» إنه قد تم بناؤه من الأعلى بقرارات فوقية لتمرير الارتباط بالغرب، ولحفظ الأنظمة القائمة من دون أن يكون للشعوب الخليجية رأي في هذا الأمر، حيث اقتصر على الجهات الرسمية، ولا وجود فيه للمؤسسات الشعبية. وقد حمل العراق لواء الهجوم على مجلس التعاون، لاستثنائه من الانضمام إليه برأي سعودي طاغ على البقية حتى يسيطروا على الخليج العربي، ولم يرق للعراقيين أن يكون سبب استبعادهم اختلاف البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكان من الطريف حينئذٍ أن يردّدوا كيف تم تعليمهم قول «إفتح يا سمسم»، ثم لا تفتح أبواب مغارة الكنز لهم[٦٤].

ثم تغيّر الرأي العراقي إلى النقيض بعد أن فتحت المغارة أبوابها لهم، حيث أدرك العراقيون وهم في مستنقعات «جزر مجنون» و«ملحات الفاو»، تحت هجوم الموجات البشرية الإيرانية، أنهم في أمسّ الحاجة إلى الدعم والمساندة من دول المجلس، فتخلوا سريعاً عن التمسك بالفوارق الأيديولوجية، وقاموا بطرد أعضاء منظمة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان[٦٥]. وقد وافق الخليجيون على دعم العراق مادياً نتيجة حسبة استراتيجية لمعادلة ميزان القوة في المنطقة، مما حداه على الترحيب بقيام

---

(٦٢) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ١٠٦.

(٦٣) يونان لبيب رزق، «الأمن العربي بين الدور القومي والدور الإقليمي،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ**، مج ٢، ص ٢٣٨.

(٦٤) كان العراق من أعضاء مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك منذ عام ١٩٧٦ التي كان من أشهر إنتاجها برنامج الأطفال «إفتح يا سمسم».

(٦٥) Anoushiravan Ehteshami, Gerd Nonneman and Charles Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*, Exeter Middle East Monographs; no. 5 (Reading, UK: Ithaca, 1991), p. 45.

المجلس، وصدر بالفعل العديد من التصريحات الرسمية من صدام حسين تكيل المديح لشكل التعاون القائم بين دول المجلس الذي يتماشى سياسياً مع خط العراق المنادي بحدوث تقارب بين أية مجموعة عربية، وعلى أنه يأمل أن يكون المجلس نواة للوحدة العربية الشاملة(٦٦).

أما اليمن، فقد جاء التعليق من اليمن الديمقراطي داعياً للمجلس بالتوفيق، ومتمنياً علاقات أقوى بين دول الخليج ودول الجزيرة العربية كافة(٦٧).

أما في المجال الإقليمي، فقد كانت إيران لا ترى في التجمعات العربية إلا تحريضاً غير مبرر للقومية العربية ضد القومية الفارسية، فكيف تسكت إيران وهي التي لم تسكت عن عبد الناصر وهو على بعد مئات الكيلومترات عنها في الستينيات، بينما لا يفصلها عن المجلس وشكل تعاونه العربي إلا البحر، وكان موقفها في عام ١٩٧٠ إبان عهد الشاه أن أي نظام أمن لا يشملها في المنطقة هو نظام ناقص، بل معاد لها(٦٨). وقد تكرر ذلك عند قيام المجلس، ثم ازداد موقف إيران تشدداً بعد تحقق أسوأ مخاوفها وهو انضمام المجلس إلى صف العراق في حربه معها، كما أن إيران كانت تتوجس ريبة من أن للولايات المتحدة يداً في قيام هذا المجلس، وكان خوفها يزداد كلما تمعنت في حجم الهوة التي كانت تتسع مع الأيام بينها وبين الولايات المتحدة منذ إسقاط الشاه حتى أخذ الرهائن، ثم تهديد دول توفر النفط للولايات المتحدة والغرب.

وهنا لا بد من الوقوف عند نقطة مهمة هي استمرار التواصل بين ضفتي الخليج العربية والفارسية، حيث لم تنقطع العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، وكان هناك دوماً قنوات للاتصال، على رغم انهمار القذائف الصاروخية العراقية المدفوع ثمنها من قبل أهل الخليج على رؤوس أهل طهران، وبالمثل انطلاق صواريخ «سيلك وورم» الإيرانية تدكّ المنشآت النفطية الخليجية، ووضوح بصمات الكف الإيرانية في محاولات زعزعة الحكم في البحرين عام ١٩٨١، ومحاولة تفجير فندق «شيراتون ـ الدوحة»، حيث كان مقرراً عقد القمة الخليجية عام ١٩٨٣، وأعمال الشغب في المنطقة الشرقية في السعودية عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠، ومحاولة اغتيال أمير الكويت في عام ١٩٨٥، بالإضافة إلى العديد من التفجيرات في الكويت في تلك الفترة.

---

(٦٦) قاسم، «مجلس التعاون الخليجي دوافع تأسيسه وواقعه الدولي والإقليمي والعربي،» ص ٥٦.

(٦٧) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١، ص ١٤١.

(٦٨) Pirouz Mojtahed-Zadeh, *Security and Territoriality in the Persian Gulf: A Maritime Political Geography* (Richmond, Surrey, Eng: Curzon, 1999), pp. 18-19.

أما في المجال الدولي، فقد شنّت صحيفة **برافدا** السوفياتية قبل قيام المجلس بقليل، وتحديداً في العاشر من شباط/ فبراير ١٩٨١ هجوماً على المجلس المزمع إقامته، لأنه سيُعنى بالأمور العسكرية أكثر من قضية توسيع التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. وقد ربطت **برافدا** بين ذلك وما ينشر في الصحافة الأمريكية عن نية الغرب في توسيع وجوده في المنطقة من خلال إقامة حلف عسكري موال له في الخليج[٦٩].

وقد التقطت الصين خيط الانتقادات السوفياتية لقيام المجلس، حيث عبرت صحيفة **الشعب** الصينية في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨١ عن دعم الحكومة الصينية لقيام المجلس، لأنه يساعد على ردع العدوان والتوسع السوفياتي في المنطقة، لأن السوفيات يستغلون الوضع الذي نتج من الحرب العراقية ـ الإيرانية ويقومون بزيادة وجودهم البحري والجوي في منطقة الخليج[٧٠].

ولم يبال الاتحاد السوفياتي كثيراً بقيام مجلس التعاون بعد ذلك، على الرغم من أنه قوة دولية عظمى تقع على بعد ١٠٠٠ ميل من الخليج، وهي قوة خطرة لها طموحاتها وأيديولوجياتها، حيث قال أندريه غروميكو: «إن الاتحاد السوفياتي سوف يراقب مواقف المجلس، وسيعلن تأييده إذا كانت مسيرة المجلس لا تخدم مصالح الولايات المتحدة». والحقيقة أن هذا الكلام هو ما يمكن توقعه من السوفيات في تلك المرحلة. وقد أوضحنا في فصل سابق أن السوفيات كانوا يعرفون مدى النفوذ الأمريكي في المنطقة، ولم يحاولوا اجتياز الخط الأحمر الذي وضعته واشنطن، ثم لم يتردّد الاتحاد السوفياتي لاحقاً في وصف المجلس بالتبعية للولايات المتحدة، ولا سيما بعد خروج خطاب من أكثر من مصدر خليجي يشجب الوجود السوفياتي في أفغانستان. ولا يغيب عن البال أن الكويت كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي تقيم علاقات مع موسكو في ذلك الوقت، ثم زاد لهيب الحرب العراقية ـ الإيرانية من تزحزح الحالة الجامدة بين الخليجيين وموسكو، حيث نلاحظ قيام تبادل دبلوماسي بين موسكو والإمارات والسعودية منذ عام ١٩٨٥. وفي السياق نفسه، نستطيع القول إن دول المجلس حملت همّ خطر الحرب القريبة منها، أكثر من هم الخطر السوفياتي الذي تراجع إلى مرتبة أقل، على الرغم من استمرار دعم الثوار الأفغان، ولا سيما من السعودية.

وقد حاولت الولايات المتحدة أن تستفيد من مجلس التعاون إلى أقصى قدر ممكن، وكانت هناك اتصالات بين الأمين العام للمجلس ووزير خارجية الولايات

---

(٦٩) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ١٠٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

المتحدة الأمريكية. فقد نظرت الولايات المتحدة إلى المجلس كمنظمة إقليمية لها وزنها، وتتفق مع الخط الذي تسير فيه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة من حيث ضرورة استمرار تدفق النفط من دون عائق وبأسعار معقولة، إلا أن العلاقات الودّية لم تخلُ مما ينغصها، لأنّ القضية الفلسطينية كانت نقطة التناقض في علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة.

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتعرض إيران للمصالح الخليجية، هما المدخل الذي استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية للدخول العسكري للمنطقة، ولا سيما بعد حرب الناقلات. وقد قامت الولايات المتحدة بدعم دول الخليج بالكثير من السلاح الذي لم تكن تستطيع بيعه لهم من دون اعتراض مؤسساتها التشريعية لولا خطر الحرب القائمة، ثم تقدمت بخطوة أخرى لتحويل المجلس إلى ما هو قريب من الحلف العسكري، مقتربة من الاقتراح العُماني الذي طرح في أثناء تكوين المجلس، لكن الطرح الأمريكي رفض. ومن سخرية القدر أن الكويت كانت تتزعم الاتجاه الرافض، على الرغم من تعرضها لشرر الحرب أكثر من غيرها. ويعود رفضها إلى الالتزام بمبدأ التوازن بين القطبين، ثم إلى علاقاتها الجيدة مع السوفيات، بالإضافة إلى ضغوط داخلية كانت تبعدها عن الولايات المتحدة الأمريكية، لعل منها الجالية الفلسطينية الكبيرة، وقوة التيار الإسلامي الذي كان في أوج عنفوانه في ذلك الوقت.

وبما أن الرؤى الأمريكية والبريطانية كانت تتوافق كثيراً في موضوعات أمن الخليج، فقد أرسلت مارغريت ثاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨١ رسالة حملها دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني، إلى السلطان قابوس، ومثلها إلى الحكومة السعودية، تؤيد فيها مساعي هذه الدول لإقامة مجلس للتعاون بينها[٧١].

ثالثاً: جهود المجلس السياسية (١٩٨١-١٩٨٩)

أشرنا إلى تبني العربية السعودية الجانب السياسي وسيلةً يستطيع المجلس من خلالها تحقيق غاياته، لكن الأمور سارت كما أوضحنا في صالح المشروع الاقتصادي الذي تبنّته الكويت، إلا أن ذلك لم يَحُل دون أن يبقى الجانب السياسي هو الطابع المميز لعمل المجلس، لأن المجلس الوزاري كان مكوّناً من وزراء الخارجية، وهم أصحاب قرارات سياسية بالدرجة الأولى، والمجلس الوزاري هو المطبخ الذي يتم فيه تجهيز الأمور من بداياتها.

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١١٤.

وقد أشارت المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي إلى أن المجلس الوزاري يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته دورية مدة ستة أشهر بحسب الترتيب الهجائي للدول. وهنا نعود لتأكيد أن المجلس قد أعطى الجانب السياسي الدور الأهم في «طبخ» القرارات، فالمادة (١١) ذكرت إمكانية أن ينوب وزراء آخرون في اجتماعات المجلس الوزاري غير وزراء الخارجية، وذلك بحسب الموضوع المطروح وظروف الاجتماع، لكن محاضر الاجتماعات خلال عقد الثمانينيات أظهرت عدم تخلف وزراء الخارجية عن تمثيل بلادهم في هذه الاجتماعات[٧٢]، واجتماعهم في مناسبات منظمة أخرى. وما ذلك إلا دليل على التمسك بالإدارة السياسية للمجلس، على الرغم من أهمية الاقتصاد والدفاع.

أما السياسة التي يمكن أن نقول إن المجلس تمت إدارته بها فهي تلقائية، يتم التنفيذ من خلالها بالاقتناعات، حيث يحتكم في قرارات المجلس إلى مدى إمكانية وسهولة تنفيذها. لقد حكمت مسار العمل في المجلس قضيتان: القضية **الأولى** حفظ أمن الخليج وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، والقضية **الثانية** هي إبراز دور المجلس على الخريطة السياسية العالمية[٧٣].

إن الجانب السياسي في العمل الخليجي هو ذو ثمار طيبة، ولعل ما يمكن ملاحظته فيه بوضوح هو الاستمرارية والموقف الموحّد، حيث بقي المجلس منظمةً إقليميةً تعرضت كغيرها من المنظمات الأخرى لهزّات ووجهات نظر مختلفة، ومع ذلك بقيت مستمرة في الوقت الذي انهارت فيه منظمات عربية ودولية كثيرة، كما أن الموقف الموحّد كان سمة لقرارات المجلس، خاصة في فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقد لعبت دول المجلس بورقة الموقف الموحّد بمهنية سياسية راقية، حيث كانت تمارس موقفها السياسي مرة مجتمعة، ومرة منفردة عندما يتطلب الأمر كثرة الأصوات في المحافل الدولية.

١ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية

لقد كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية خطراً على دول المجلس، وتمثل تلك الحرب قمة التأزم وعدم الاستقرار في تاريخ المجلس، حتى إن زلزال الاحتلال العراقي لدولة الكويت يمكن اعتباره على الرغم من شدته أقل انتشاراً وزمناً وتكلفة

(٧٢) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**

(٧٣) عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ١٢٥.

على دول الخليج من تلك الحرب، حيث كان الغزو خاطفاً في بدايته، كما تم احتواؤه وإنهاؤه بالسرعة نفسها، على رغم هزّه الوجدان الخليجي والعربي بعنف.

وقد تعاملت دول مجلس التعاون مع خطر الحرب العراقية ـ الإيرانية بديناميكية كبيرة، وقامت بتفعيل كل قدراتها للخروج من دائرة الشرر المتطاير منها، واتبع المجلس جانب الحذر في مساعيه الدبلوماسية، كما قام في الوقت نفسه بتأكيد التعاون العسكري والأمني الداخلي بين دول المجلس لاعتقاده بأن تلك هي أضلع المثلث الذي يجب إقامته لدعم الجهود الرامية لتطويق الحرب وحصرها، ولولا الخلاف القطري ـ البحريني على جزيرة فشت الدبل عام ١٩٨٧ لقلنا: إن الحرب العراقية ـ الإيرانية قد أودعت الخلافات الخليجية على الحدود في أدراج النسيان.

ومن تتبع قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في هذا المنحى منذ البيان الختامي للدورة الأولى في أبو ظبي بتاريخ ٢٥-٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١ إلى البيان الختامي للدورة العاشرة في مسقط بتاريخ ١٨-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، نلاحظ أن النشاط السياسي كان هو الملاذ الذي اعتمدت عليه دول المجلس بعد أن أيقنت مبكراً أن بناء قوة عسكرية لحفظ أمن المنظومة الخليجية له الكثير من المعوقات، وأن القوة الاقتصادية المشتركة لن تكون فعالة وحدها، على الرغم من تبنّي الكويت والسعودية لها جزئياً، من خلال دعم العراق مادياً أو إشراك الغرب في حمل الهمّ الأمني عندما أعيد تسجيل ناقلات النفط الكويتية في الولايات المتحدة لكي تحمل أعلامها.

لقد سعت دول المجلس إلى احتواء الأزمة والتقريب بين الدولتين (العراق وإيران) وإنهاء الخلاف بينهما، وهو ما تؤكده قرارات المجلس في هذا الشأن. ففي الدورة الأولى في أبو ظبي بتاريخ ٢٥-٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١ أيّد الزعماء الجهود المبذولة، وأكدوا ضرورة مضاعفة الجهود لإيجاد تسوية نهائية للنزاع. ويبدو أن المجلس قد أحسّ بأنه الطرف المنسي الثالث مع إيران والعراق عندما تجاهل العالم هذه الحرب، فقام بحملة دبلوماسية مكثفة ليلفت نظر العالم إلى حجم الكارثة، وكان عليه أن يشعر القريبين منه قبل البعيدين بذلك، فحث البيان الختامي للدورة الثانية التي عقدت في الرياض بتاريخ ١٠-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ الدول التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة على بذل المساعي السلمية لإيقاف القتال[٧٤].

---

(٧٤) وكالة الأنباء القطرية، المصدر نفسه، ج ٢ (١٩٨٨)، ص ٤٥.

وفي البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون المنعقد في المنامة بتاريخ ٩-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، وبعد أن نجح الهجوم الإيراني المعاكس برد العراقيين إلى ما وراء حدودهم الدولية، شعر الخليجيون بالهلع بعد أن أعطى هذا النصر المحدود للشعارات الثورية الإيرانية الآلية التي ستوصلها إلى مرادها الذي يرتبط بجزء منه بهزّ الأنظمة القائمة، فلم يتردد المجلس في اعتبار أن اجتياز إيران الحدود العراقية اختراق للحدود العربية، إذ قال: «إن المجلس يتابع هذه التطورات الخطيرة التي تمثلت في اجتياز إيران الحدود الدولية بينها وبين العراق، وما تنطوي عليه هذه التطورات من مخاطر ضد سلامة الأمة العربية، وما تشكله من تهديد لأمنها، وانتهاكها لسيادتها»[٧٥].

وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن المجلس قد تبنّى عن قصد أو غير قصد الشعار العراقي الجديد الذي رفعه بعد رجوعه إلى حدوده، وهو حراسة البوابة الشرقي للأمة العربية، بينما كان شعاره ودباباته على مشارف عبدان هو تحرير الأحواز والأراضي العربية المسلوبة، كما خطا المجلس خطوة سياسية غير موفقة في تأييده العراق في مساعيه من أجل وضع حدّ لهذه الحرب بالطرق السلمية، ونقول غير موفقة لأنها أخرجت المجلس من الحياد السياسي العلني، على الرغم من علم إيران بالمدد الخليجي المتدفق على بغداد منذ صيف عام ١٩٨٢.

كانت دول الخليج العربية لا تزال تدعم العراق سياسياً ومادياً حتى الدورة الرابعة للمجلس في الدوحة بتاريخ ٧-٩ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٣. أما من ناحية الدعم المادي، فقد كان ردّ الإيرانيين عليه بالتعرض للمنشآت البحرية الخليجية وطرق الوصول إليها. ولكن الدعم السياسي قد ظهر في دفع دول المجلس الأمم المتحدة إلى التدخل، وكان أن صدر في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٤٠ لعام ١٩٨٣[٧٦]، يدعو إلى وقف جميع العمليات العسكرية في الخليج، وعدم التعرض للمدن والمنشآت الاقتصادية والموانئ، والوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج، بما في ذلك جميع الممرات البحرية والطرق المائية. وقد وافق العراق فوراً على ذلك القرار، ورفضت إيران الموافقة، ما جعل دول المجلس تسعى إلى الطلب من الدول الدائمة العضوية النهوض بمسؤولياتها في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ القرار، كما قامت دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بمساع مكثفة لإقناع إيران بقبول ذلك القرار.

(٧٥) المصدر نفسه، ج ٣ (١٩٨٣)، ص ٨٧.

(٧٦) المصدر نفسه، ج ٤ (١٩٨٤)، ص ١٤٧.

وهنا نجد صعوبة في فهم ما يتعلق بطلب المجلس من الدول الكبرى التدخل من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ القرار. فهل كان المجلس يتوقع نتائج أكثر مما تسمح به حقائق الأمور، من حيث إن تدخل تلك القوى لن يتم إلا من خلال حاملات الطائرات، وذلك في حدّ ذاته من أكبر المحظورات التي وضعها أعضاء المجلس عند تأسيسه، أم إن ذلك كان مجرد تطور مع تغيّر الظروف المتسارعة في المنطقة؟

ويبدو من تتبعنا البيانات الختامية للمجلس الأعلى أن المجلس كان لا يزال يتبنى خطاً يدعو إلى إشراك المجتمع الدولي في وقف الحرب، إذ نراه بعد أن أدخل مؤتمر القمة الإسلامي والأمم المتحدة يدعو دول عدم الانحياز أيضاً، طالباً تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢ الذي صدر في أول حزيران/يونيو ١٩٨٤[٧٧]، وذلك من خلال البيان الختامي للدورة الخامسة التي عقدت في الكويت بتاريخ ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وكان القرار استجابة لشكوى تقدمت بها الكويت ضد الاعتداءات الإيرانية على السفن المتجهة إلى الكويت والسعودية[٧٨]، مما يعني الشلل التام للحياة الاقتصادية في الكويت التي تعتمد بشكل كبير على منفذها البحري في الاستيراد والتصدير، كذلك بالنسبة إلى السعودية بصورة خاصة، وبالنسبة إلى تصدير النفط من رأس تنورة أو استيراد المواد الأولية لصناعاتها في الجبيل والدمام.

وقد استمر المجلس خلال دوراته اللاحقة في إعلان تمسكه بقرارات الأمم المتحدة، وبثنائه على العراق لقبوله لها، وبدعوته إيران لقبول تلك القرارات، ثم عقدت القمة العربية غير العادية في الأردن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وعبّرت بقرارها عن الموقف العربي الموحد تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتزمت به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وجاء في البيان الختامي للدورة الثامنة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي عقدت في الرياض بتاريخ ٢٦-٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ما يشيد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ الصادر بتاريخ

(٧٧) وفيه يعبر مجلس الأمن عن قلقه البالغ من الاعتداءات الإيرانية التي تزعزع الأمن في المنطقة، ويناشد الجميع احترام حرية الملاحة الدولية، ويدين الاعتداءات الإيرانية على السفن الكويتية والسعودية التي ليست طرفاً في الحرب، ويطلب وقفاً فورياً لهذه العمليات، ويقرر اتخاذ إجراءات رادعة إذا لم تلتزم إيران بهذه القرارات، وقد جاءت نتيجة التصويت لصالح القرار بثلاثة عشر صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت هما نيكاراغوا وزيمبابوي. انظر صيغة القرار في وثائق الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٤ على الموقع: <http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_552.pdf>.

(٧٨) الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، ص ١٢٦.

٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧[٧٩] بإجماع الدول الأعضاء، ذلك القرار الذي يمثل إرادة المجتمع الدولي الذي رحب به الرأي العام العالمي، لما يستهدفه من حقن للدماء ووقف للدمار[٨٠].

كانت الحرب تمر بأعنف مراحلها في عام ١٩٨٧، حين وصلت آثارها إلى مكة والكويت وسفارتي الكويت والسعودية في طهران، وإلى السفن المبحرة في الخليج، ما جعل المجلس لا يكتفي بثنائه على العراق، وإنما وضع حياده جانباً، وترك الطلب المهذب من إيران بالاستماع إلى صوت العقل، وراح يصفها بالتسويف في قبول القرارات الدولية، ويحرّض المجتمع الدولي عليها، مطالباً هذا المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، بأن يتحمل مسؤولياته باتخاذ الخطوات الكفيلة لتنفيذ قراره رقم ٥٩٨ بأسرع وقت.

وقد استمرت الدبلوماسية الخليجية في متابعة الوضع على الساحة بين إيران والعراق بعد صمت المدافع على الجبهات، حيث استمر المجلس في تدارس الوضع الأمني في المنطقة، وعبر المجلس في البيان الختامي للدورة العاشرة للمجلس الأعلى التي عقدت في مسقط بتاريخ ١٨-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ عن تقديره للجهود التي يقوم بها السكرتير العام خافير بيريز ديكويار ساعياً لتذليل ما يعترض هذه المفاوضات في ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧، ويؤكد المجلس تأييده لهذه الجهود الهادفة إلى تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة للنزاع تؤدي إلى استتباب الأمن والسلم في المنطقة.

ويظهر مما سبق أن قرارات المجلس قد غلفها الاعتدال الشديد، ولم تكن شديدة التطرف قط، وأشدها كان في عام ١٩٨٧ عندما وصفت إيران بالتسويف في التعامل مع القرارات الدولية. وقد فقد هذه الوصف على كل حال ما له من وقع على المتلقي، لأن الدول العربية اعتادت استخدامه في كل بيان يخصّ إسرائيل منذ قيامها. كما نظر

---

(٧٩) وفيه أن مجلس الأمن المنشغل كثيراً بتواصل الحرب بين إيران العراق التي ما زالت تتسبب في خسائر فادحة في الحياة البشرية والدمار المادي، ويأسف لقصف مراكز سكانية مدنية تماماً، وللهجمات على السفن المحايدة أو على الطائرات المدنية وحالات خرق حقوق الإنسان الدولية واستعمال الأسلحة الكيماوية، وهو مقرّر العزم على وضع نهاية لكل الأعمال العسكرية بين إيران والعراق، حيث طالب بوقف إطلاق النار وإرسال فريق من الملاحظين التابعين للأمم المتحدة، ويطلب بإلحاح إطلاق سراح أسرى الحرب ويطلب من كل الدول الأحجام عما يعمق النزاع وتكليف جهاز محايد بالتحقيق في مسؤولية النزاع، وإعادة البناء بمساعدة دولية وأن تدرس الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. انظر صيغة القرار في وثائق الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٧ على الموقع: <http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_598.pdf>.

(٨٠) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١٠ (١٩٩٠)، ص ١٠٣.

المجلس إلى جهود المنظمات الدولية لإنهاء النزاع، ولا سيما منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، وضمن بياناته قرارات هذه المنظمات، آملاً كما نعتقد أكثر مما كان لدى هذه المنظمات من قدرة على الحسم، فإن الحسم جاء من القادة الإيرانيين الذين خسروا المعارك في «الفاو» التي حررها العراق، كما جاء من أقاصي القرى الإيرانية التي هزّها منظر جثث ركاب الطائرة الإيرباص الإيرانية طافية فوق مياه الخليج، بعد أن مزقها صاروخ «ستينغر» أمريكي، كما أظهرت البيانات تأييد دول المجلس للعراق، وتضمنت الإشادة بتجاوب العراق للمساعي السلمية لإنهاء النزاع.

لقد برهن المجلس في تعامله مع هذه الحرب على ضرورة وجوده، وجدارته الخارجية في مجال الرقابة على التوازن الاستراتيجي في منطقة جغرافية سياسية واسعة تؤثر في أمن الخليج. لقد مثل أداء المجلس في سياق هذه الحرب الشرط الإقليمي الرئيسي لصيانة التوازن الاستراتيجي بين أطراف الحرب، وهو ما أدى في النهاية إلى حصرها[٨١].

٢ ـ قضية الجزر الإماراتية المحتلة

لم يظهر ما يشير إلى وجود النفط في الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ومع ذلك فإن أهميتها الاستراتيجية لا تقل عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط، ولا عن عدن في مدخل البحر الأحمر، فهي تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج، وتتحكم فيها أيضاً، لوقوعها على خط الملاحة البحري الذي لا يمكن السفن ذات الغاطس العميق أن تكون آمنة إلا إذا سلكته. ويزيد من أهميتها إشرافها على سواحل إيران، والإمارات، والسعودية، والبحرين، وعُمان، وقطر، كما أن موقعها يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على المضيق.

تقع جزيرة أبو موسى إلى الجنوب من خط العرض الشمالي ٢٦ درجة، ويكاد يلامسها من الغرب خط الطول الشرقي ٥٥ درجة، وهي على بعد ١٦٠ كيلومتراً من مدخل الخليج العربي، حيث مضيق هرمز، وتبعد عن الشارقة ٦٠ كيلومتراً، بينما تبعد عن الساحل الإيراني حوالى ٧٢ كيلومتراً، وتبلغ مساحتها حوالى ٢٥ كيلومتراً مربعاً، وأراضي جزيرة أبو موسى سهلية، باستثناء تل يسمى جبل الحديد،

(٨١) محمد السيد سعيد، «آفاق تطور مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ**، مج ٢، ص ٤٢.

والثروات الطبيعية فيها تتمثل في الغرانيت وأكسيد الحديد الأحمر الذي تم استغلاله منذ أكثر من سبعين عاماً قبل الاحتلال الإيراني من شركة «ألوان الوادي الذهبية البريطانية». وكانت الشركة تدفع مبلغ ٥٠٠٠٠ روبية سنوياً إلى حاكم الشارقة مقابل حقوق التنقيب، وتتمتع الجزيرة بالتربة الخصبة والمياه الجوفية العذبة، ولذلك تنوع النشاط الاقتصادي لسكان الجزيرة بين زراعة ورعي وصيد وملاحة واستخراج الثروات المعدنية، وسكان الجزيرة ينتمون إلى أصول عربية من قبائل المرر، وتميم، وحريز، والسودان[٨٢].

وتقع جزيرة طنب الكبرى على مدخل مضيق هرمز إلى الشمال، وتبعد عن رأس الخيمة ٢٠ كيلومتراً، و٢٩ كيلومتراً جنوب شرقي جزيرة قشم، و٢٧ كيلومتراً عن جزيرة الحمرا، و٨٠ كيلومتراً عن الشارقة، كما تبعد عن جزيرة أبو موسى ٥٠ كيلومتراً. وهذه الجزيرة دائرية الشكل، وتبلغ مساحتها حوالى ٩ كيلومترات مربعة، وأرضها قليلة الارتفاع، وتتحكم بمضيق هرمز، وتسيطر على مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي، وتمتاز بسطحها المنبسط، ويقوم في طرفها الجنوبي الشرقي المقابل لمدخل الخليج العربي مرتفع جبلي أقيمت على قمته منارة لإرشاد السفن عام ١٩١٢، بموافقة من حاكم رأس الخيمة آنذاك الشيخ سالم بن سلطان القاسمي، بناء على طلب من الحكومة البريطانية. وكانت الجزيرة مأهولة بالسكان العرب، ولا سيما القواسم، ويعملون بالزراعة وصيد الأسماك واللؤلؤ[٨٣].

أما جزيرة طنب الصغرى، فتقع إلى الشمال الغربي من جزيرة أبو موسى، وتبعد عن الساحل العربي نحو ٩٠ كيلومتراً، كما أنها تبعد ١٢ كيلومتراً إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، وتبعد عن الساحل الإيراني ٤٣ كيلومتراً، وعن الساحل العربي ٨١ كيلومتراً، وهي على شكل مثلث، ويبلغ طولها نحو كيلومترين، وعرضها كيلومتر واحد. وجزيرة طنب الصغرى ذات طبيعة صخرية، وفيها ثلاث تلال داكنة اللون تقع في طرفها الشمالي، ويبلغ أقصى ارتفاع في الجزيرة حوالى ١١٦ متراً، ولم تكن مأهولة بالسكان لانعدام الموارد المائية فيها، لكنها غنية بالنفط، كما تشير تقارير بعثات التنقيب[٨٤].

---

(٨٢) انظر: رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ١٧٢-١٧٦.

(٨٣) حسن علي الميرزا، «القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر العربية الثلاث،» (رسالة ماجستير في التاريخ، غير منشورة، الجامعة اليسوعية، بيروت، ١٩٩٦)، ص ٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٥.

انتهجت إيران منذ عام ١٩٣٠ سياسة المفاوضات في محاولتها السيطرة على الجزر بمساعدة بريطانيا، حيث قام السير ويليام لوس، الممثل الشخصي لوزير خارجية بريطانيا، بعدة محاولات مع حكام رأس الخيمة، والشارقة، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي رسمي بمذكرة تفاهم، إلا إنها نصّت في مقدمتها على أنه لا إيران، ولا الشارقة، ستتخلى عن المطالبة بالجزر، ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى. ثم بدأت إيران محاولتها للسيطرة على الجزر بأسلوب التصريحات، فقد أشار الشاه في حديثه إلى صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية في ٢٨/ ٩/ ١٩٧١ بقوله: «إن محاولة سابقة من والدي الراحل لاستعادة هذه الجزر قد أحبطتها السفن الحربية البريطانية، ولكن الأمور قد تغيّرت الآن، فلدي أسطول من السفن الحربية، وطائرات الفانتوم، وألوية المظليين، ويمكنني أن أتحدى بريطانيا واحتل الجزر بالقوة العسكرية»[٨٥].

في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ دخلت القوات الإيرانية الجزء الممنوح لها بحسب مذكرة التفاهم، وفي اليوم نفسه قامت القوات الإيرانية بالاستيلاء على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، بإنزال قوة كبيرة من الجيش الإيراني يساندها سلاح البحرية والمدفعية الثقيلة، وذلك قبل خروج القوات البريطانية بيوم واحد، وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت لا تزال مسؤولة شرعاً عن المحافظة على الساحل المتصالح، لكنها لم تتدخل مع أن لديها قوة عسكرية كافية، بل نصحت حاكم رأس الخيمة بقبول اتفاقية تشبه التي تمّ التوصل إليها بين الشارقة وإيران سابقاً.

دخلت القوة الإيرانية جزيرة طنب الصغرى بسهولة لخلوها من السكان ومن أية حامية أو مقاومة عربية، وركزت إيران كل ثقلها على طنب الكبرى التي لم تتوصل إلى أي اتفاق بشأنها، لذا فإنها جندت لها قوة قوامها ٥٠٠ ضابط وجندي مدعومة بحرياً وجوياً، مع معرفتها بضآلة حجم الحامية الموجودة فيها، وغزت الساحل، واحتلت الجبل المرتفع فيها، ثم هبطت القوة إلى الجانب الآخر من الساحل، فجاءتهم شرطة رأس الخيمة وعلى رأسها ضابط يرفع يديه علامة على الاستسلام، ولما اقترب الإيرانيون أطلقت عليهم شرطة رأس الخيمة النار، فسقط ضابط وجنديان إيرانيان، وقتل أربعة من شرطة رأس الخيمة[٨٦].

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٤، ومحمد رشيد الفيل، **دولة الامارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني لجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى** (دبي: مركز الخليج للكتب، ١٩٩٩)، ص ٢٠.

(٨٦) بيان حكومة رأس الخيمة: «في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٣٠/ ١١/ ١٩٧١، غزت القوة الإيرانية البحرية والجوية والبرية المحمولة بهجوم غادر الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وقد شنت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشي على السكان والمراكز الحكومية في جزيرة طنب الكبرى. وكان جنود الحملة يقدرون بعشرات الآلاف زحفت على أرض الجزيرة من المدمرات =

لقد أضاع في رأينا زخم قضية الجزر الثلاث نجاح إيران في فرض الجمود على هذه القضية، بالإضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي انتهجت سياسة هادئة في قضية احتلال إيران هذه الجزر، من خلال مناداتها باتباع الطرق السلمية والمفاوضات الجادة والمباشرة، أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ونرى ذلك في البيان الصادر عن المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ بمناسبة إعلان قيام اتحاد دولة الإمارات، إذ يستنكر الاتحاد مبدأ استخدام القوة، ويأسف لما اتخذته إيران أخيراً من احتلال جزء مهم من الوطن العربي العزيز، ويرى ضرورة احترام الحقوق المشروعة، ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دولياً.

وفي الثمانينيات كانت قضية الجزر تشبه قضية الحدود الكويتية التي لم يتم ترسيمها مع العراق، حين كان العراق يعتذر بانشغاله بالحرب، ويستكثر على إخوانه الكويتيين إعطاء هذا الموضوع أهمية لا يستحقها في زمن الحرب، وبالمثل كانت وجهة النظر الإيرانية حول قضية الجزر مشابهة لذلك، يدعمها أمل إماراتي في أن تقدر إيران موقف الإمارات الذي لا ينساق مع بقية دول الخليج في دعم العراق، وأن تحل المشكلة بالطرق الودية، وقد استغلت إيران هذا الأمل الإماراتي إلى أبعد الحدود حتى انتهت الحرب.

ولما انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٨، كانت إيران لا تزال تمارس الضغط لإبقاء الوضع كما هو، لكن الإماراتيين كما يبدو وجدوا أن احتلال الكويت

= والبوارج الحربية والطرادات، كما أنزلت قوات أخرى بطائرات الهيلوكوبتر وسط الجزيرة وقامت بقصف مركز الشرطة والمدرسة الابتدائية القاسمية للبنين الواقعة وسط البلدة. وفي إثر الهجوم العدواني قام أفراد الشرطة المكلفين بحراسة جزيرتي طنب، وحماية الأرض فيهما، وعددهم ستة بالتصدي لجنود العدوان فقاتلوا قتال الأبطال، واستبسلوا استبسالاً رائعاً، فقتلوا مجموعة من الغزاة وأصابوا عدداً آخر بجراح، وكان أن استشهد الشرطي الأول سالم سهيل خميس مسؤول المركز، فكان أول الشهداء الذين رووا بدمائهم الزكية تربة الوطن، ثم سقط آخرون من رفاقه مضحين بأرواحهم الطاهرة، فقد أصيب الشرطي علي حسن محمود والشرطي حسن علي محمد بجراح عميقة، كما أصيب الشرطي محمد عبدالله عبيد والشرطي اللاسلكي حواش محمد عبدالله أيضاً بجراح، ورغم ذلك بقيا يقاتلان بشجاعة فذة حتى نفدت ذخيرتهما، وكانت القوات الإيرانية قد أحاطت بمركز الشرطة من كل جانب فأسرتهما، وخلال هذه المعركة فاضت روح الشهيد الشرطي الأول سالم سهيل خميس إلى بارئها، فحمل الأهالي جثمانه الطاهر وقاموا بدفنه في أرض الجزيرة تحت تهديد قوات الاحتلال. أما أفراد الشرطة البواسل الثلاثة الذين أصيبوا إصابات عميقة، فقد حملتهم طائرات الهيلوكوبتر الإيرانية إلى بندر عباس مع الأسيرين، ثم أعلنت أجهزة إعلام المعتدين أن أبطالنا استشهدوا متأثرين بجراحهم. وقد طلبت حكومة رأس الخيمة رسمياً من الحكومة البريطانية أن تقوم بجلب جثث شهدائنا ليجري تشييعهم تشييعاً يليق ببطولاتهم والدفاع عن أرضهم ليدفنوا في رأس الخيمة، انظر: «ملحمة طنب الكبرى،» <http:// www.uaezayed.com/h12.htm>.

في آب/ أغسطس ١٩٩٠، وعقد مؤتمر القمة الخليجي في الدوحة بتاريخ ٢٢-٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ فرصة لتذكير إيران بأنها لا تختلف عن العراق الذي يحتل جزءاً من أراضي دول المجلس، لكن المجلس لم يتجاوز في تلك القمة ما كان يقوم به طوال السنوات الماضية. ويمكن تلخيص موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قضية الجزر في النقاط التالية[٨٧]:

(١) تأكيد دول المجلس أن تطور العلاقات مع إيران مرتبط بتعزيز الثقة، وبما تتخذه طهران من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة أراضي دول المنطقة ووحدتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

(٢) مطالبة إيران بإلغاء وإزالة كل الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى، وإنهاء احتلالها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) تأكيد المجلس تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات في هذه القضية، مع دعم كل الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية، وانطلاقًا من مبدأ الأمن الجماعي.

(٤) تشجيع الجهود الدولية المبذولة لإنهاء النزاع على الجزر بهدف الوصول إلى إطار للمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، مع دعوة الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وانتهت الثمانينيات من دون تدخل عملي من المجلس لتسوية النزاع[٨٨] الذي نعتقد أنه كان ممكناً، لو ربطت الإمارات وعُمان وقطر موقفها من الحرب بموافقة إيران على القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة بحلّ النزاعات بين الدول، لكننا لا نجد بداً من الإشارة إلى أن مجلس التعاون كان على علم بضيق مساحة المناورة، ومع ذلك أنشئت في عام ٢٠٠٠ لجنة ثلاثية من عُمان وقطر والعربية السعودية للبحث عن آلية لبدء حوار مباشر بين إيران والإمارات في ما يتعلق بالجزر الثلاث، وأنشئت اللجنة كأنها لامتصاص غضب

(٨٧) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١٠، ص ٣٧.

(٨٨) انظر المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة مع يوسف بن علوي بن عبدالله (وزير الخارجية العُماني) في برنامج «قضايا الساعة» تحت عنوان مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

معيّن في ظروف كانت فيها الإمارات عاتبة على دول الخليج بخصوص علاقتها مع إيران[٨٩]، لكن جمهورية إيران الإسلامية رفضت التعامل مع اللجنة الثلاثية المكلفة من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول هذا الموضوع.

٣ ـ مجلس التعاون والقضايا العربية

كانت القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس، كما استمر الدعم الدبلوماسي لهذه القضية في المحافل الدولية، ففي الدورة الرابعة بتاريخ ٧-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ لم يكتف المجلس بمناقشة مشكلة اقتتال الفصائل الفلسطينية، بل أرسل وفداً مكوناً من صباح الأحمد وزير خارجية الكويت، وأحمد آل ثاني وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، للمشاركة مع ممثلين من تونس والجزائر وجامعة الدول العربية لوقف الاقتتال، ولم يغفل المجلس أيضاً عن مشاركة الفلسطينيين في دعم الانتفاضة الأولى التي بدأت عام ١٩٨٧، كما دعم قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة عام ١٩٨٨.

واحتلت القضية اللبنانية جانباً ملحوظاً من اهتمامات المجلس، فقد دعا إلى الوحدة الوطنية، ووقف حروب المخيمات، وسحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان الذي بقيت فيه منذ احتلالها لبنان عام ١٩٨٢، وكان لبعض دوله ـ ولا سيما السعودية والكويت ـ دورٌ بارز، منفردةً أو في نطاق الجامعة العربية، في محاولات تسوية المشكلة اللبنانية.

واهتم المجلس أيضاً بتصفية الخلافات العربية بعامة، مع أن موقف المجلس كان شرطاً مهماً للتقليل من درجة جنوح أو اختلال موازين القوى الاستراتيجية لصالح إسرائيل بعد خروج مصر من حسابات التوازن في الصراع بين العرب وإسرائيل[٩٠]، كما تمسك بسياسة عدم الانحياز ودعم القضايا العربية والإسلامية، ومن ذلك مساندة المجاهدين الأفغان. وكانت للمجلس علاقات خارجية قوية، فحاول أن يمثل مصالح دوله كمجموعة، سواء في الأمم المتحدة أو تجاه السوق الأوروبية المشتركة التي عقد اتفاقاً معها عام ١٩٨٩[٩١].

---

(٨٩) انظر المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة مع بن عبدالله في برنامج «قضايا الساعة» تحت عنوان مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

(٩٠) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١٠، ص ٤٣.

(٩١) **موسوعة العلوم السياسية**، ص ١٠٤٤

٤ ـ تنسيق السياسة الخارجية

نقل المجلس منطقة الخليج من العمل الفردي إلى العمل الجماعي من خلال نشاط المجلس الوزاري، وقد أكد النظام الأساسي لمجلس التعاون في ديباجته على تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء، لأن التنسيق والتعاون والتكامل في ما بينها يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، وهو توجيه لجهودها إلى ما فيه دعم القضايا العربية والإسلامية وخدمتها، كما أوضح النظام الأساسي أن المجلس الأعلى يختص باعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية[٩٢].

وتعتبر لقاءات القمة، واجتماعات المجلس الوزاري، والاجتماعات التي تعقد على هامش اللقاءات العربية والدولية، ولقاءات ممثلي دول المجلس في المحافل الدولية، وكل قنوات الاتصال الجماعي والثنائي من آليات وقنوات التشاور وتنسيق السياسات والتحركات، إقليمياً ودولياً.

وقد أسهم المجلس في دعم عملية التنسيق، وتوحيد المواقف المشتركة، وفي توليد رؤية متقاربة، إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي بأن دول مجلس التعاون تمثل تركيبة متجانسة اجتماعياً وسياسياً، فكراً ومنظوراً، فإنها تجمعها التجربة التاريخية، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة.

وتعزّزت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبنّي مبادئ سامية في التعامل الدولي، أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والتأكيد في تعاملاتها الإقليمية والدولية على حسن الجوار، والاحترام المتبادل للسيادة، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، واحترام سيادة كل دولة على مواردها، واعتماد الحوار والتفاوض وسيلة فعالة لفضّ المنازعات بين الدول تمشياً مع مبادئ التعايش السلمي التي أعلنتها الأمم المتحدة وأقرتها القوانين الدولية.

وقد ارتكزت الدبلوماسية الخليجية على ثوابت مستمدة من تقاليد الاعتدال وتفضيل التفاهم، وتحرير الدبلوماسية من النزعة العقائدية، وتوظيف الإمكانات لتوسيع الاعتدال، إقليمياً ودولياً، والسعي للتأثير في الأحداث. وقد تمكّن مجلس التعاون بتلك الدبلوماسية من تحقيق مكاسب عديدة في مجال السياسة الخارجية، تتمثل إيجازاً في صياغة موقف خليجي منسجم ومتجانس من القضايا السياسية والأمنية التي تهمّ دوله، إقليمياً وعربياً ودولياً. كما أثبت المجلس خلال السنوات

---

(٩٢) سعيد المهيري، «مسيرة مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

التالية قدرته على التحرك الدبلوماسي الجماعي الفاعل، كما حدث إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتعامل مع العالم كتجمع يطرح رؤى موحدة، ويبحث عن مصالح مشتركة لدوله الأعضاء مع الدول والمجموعات والمنظمات الدولية.

إلا أن الأمين العام لمجلس التعاون كان يرى أن دبلوماسية الاعتدال لم تعد هي الدبلوماسية الناجحة فقط، لأن العالم المتغير صار يطالب بأشياء تمسّ النظام الداخلي للدول، مثل أنماط تعاملها مع شعبها، ودرجة الممارسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان ودور المرأة والإعلام، وحرية الأديان والصحافة، وحقوق الأقليات، وأسلوب تعاملها الدولي والإقليمي[٩٣]. ونرى أن تلك المطالب لم تكن تثقل كاهل دول المجلس في الثمانينيات، لانشغالها بالحرب العراقية ـ الإيرانية، ولانشغال من يتبنّاها عن الالتفات إلى فقدانها في منطقة الخليج العربي.

رابعاً: جهود المجلس الاقتصادية (١٩٨١-١٩٨٩)

تعتمد دول الخليج العربية على مصدر وحيد للدخل هو النفط الذي غيّر وجوه الحياة كافة في المنطقة من العسر إلى اليسر، وقد ظهرت المشكلة عندما صار أهل الخليج أسرى للنفط لإدامة حالة اليسر، وأصبح الخوف من نفاده مقيماً بينهم، يطلق بين الحين والآخر صيحات بضرورة إيجاد مصدر دخل بديل للنفط، أو على أقلّ تقدير تحسين طرق الاستفادة من مداخيل النفط المالية إلى أبعد حدّ، وذلك بإقامة اقتصاد يستطيع الصمود بعد نضوب النفط من جراء استنفاده، أو بعد الاستغناء عنه نتيجة الوصول إلى مصادر طاقة بديلة.

ولأن أي تهديد للبناء الاقتصادي هو تهديد للأمن الوطني، كان على أهل الخليج القيام في وقت قصير بمراجعة قاسية للذات، أمام أخطار محدقة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث شهدت المنطقة أسرع تحولات اقتصادية يشهدها العالم في تاريخه، وقد أوضحنا في سطور سابقة كيف تبنّى الأعضاء المشروع الكويتي، ليشكل العمل الاقتصادي أهم محاور التعاون بين دول المجلس، وليكون الركيزة الأساسية التي يقوم عليها العمل المشترك في المجلس أسوة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى.

لقد وردت الأهداف الاقتصادية في عدد من وثائق المجلس، حيث تحدد المادة

(٩٣) عبد الله بشارة، «موجز لمواقع المخاطر والتحديات التي ستواجه مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٥٤.

الرابعة من النظام الأساسي[٩٤]: «أن من أهداف المجلس تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها. ثم تركز المادة على الاقتصاد، فتقول بضرورة دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشروعات مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، وتظهر المادة الرابعة من دون لبس أهمية الأهداف الاقتصادية للمجلس.

١ ـ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي بشكل عام هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط، والتكامل، والاندماج الاقتصادي. وتحقيقاً لذلك وضعت دول المجلس إطاراً ومنهاجاً شاملاً للعمل الاقتصادي المشترك، يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام ١٩٨١. والاتفاقية الاقتصادية ـ كما يرى البعض[٩٥] ـ هي الأساس لكل ما تلا ذلك من أعمال وإنجازات. وقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة لتحديد المنهاج الاقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته، حيث تطرقت موادها المختلفة إلى معالجة قضايا التبادل التجاري، وانتقال الأموال والأفراد، وممارسة النشاط الاقتصادي، والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني، والتنسيق النفطي والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة، والنقل، والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي، والتعاون الجمركي، والإسكان، والشؤون البلدية، ثم التعاون والتنسيق في مجال الاتصالات.

ويمكن حصر الإنجازات التي تحققت من جراء الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة في عدة مجالات:

أ ـ تحقيق المواطنة الاقتصادية وتعميقها بين مواطني دول المجلس للسلع والخدمات ذات المنشأ الوطني

تمثل قرارات تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية لبنات أساسية على طريق إقامة

---

(٩٤) يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية** (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣)، ص ٥٠١.

(٩٥) علي بن حسن القرني، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات** (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧)، ص ١١٨.

السوق المشتركة، وجانباً مهماً من الإنجازات في إطار الأهداف التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية التي نصّت على معاملة مواطني دول المجلس في أي دولة من هذه الدول معاملة مواطنيها نفسها في ما يتعلق بحرية الانتقال والعمل والإقامة، وممارسة النشاط الاقتصادي، وانتقال رؤوس الأموال، وحق التملك. ومن الإنجازات التي تحققت في هذا السياق: السماح لمواطني الدول الأعضاء بممارسة تجارة التجزئة، وتجارة الجملة ، وتملك الأسهم والعقار، وممارسة المهن، والأنشطة الاقتصادية كالزراعة، والصناعة، والمقاولات، والثروة الحيوانية، وإقامة الفنادق والمطاعم، ومراكز التدريب، والحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء.

ب ـ توحيد السياسات الاقتصادية

لقد قطعت دول المجلس شوطاً طويلاً في توحيد السياسات الاقتصادية، وأقرت عدداً من الوثائق في هذا الإطار، منها تلك المتعلقة بأهداف وسياسات خطط التنمية، والسياسة الزراعية المشتركة، والإستراتيجية الموحّدة للتنمية الصناعية.

ج ـ ربط البنى الأساسية

تعمل الدول الأعضاء على إنجاز عملية يتم من خلالها الربط الكهربائي بين دول المجلس، وربط دول المجلس بالطرق البرية وشبكة الاتصالات.

د ـ المشروعات المشتركة

أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة على إنشاء ودعم المشروعات المشتركة في ما بين الدول الأعضاء في مجالات الزراعة، والخدمات بروؤس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة، لتحقيق التكامل الاقتصادي، والتشابك الإنتاجي، والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة. كما أكدت الاتفاقية على قيام الدول الأعضاء بتشجيع القطاع الخاص فيها على إقامة المشروعات المشتركة، بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات. وقد أنجزت الأمانة العامة بالتعاون مع مؤسسة الخليج للاستثمار دراسة جدوى أولية لعشرين مشروعاً، تقوم المؤسسة بالترويج لعدد منها وإنشائها بالتعاون مع فعاليات القطاع الخاص في دول المجلس. وقد خرج العديد من هذه المشروعات إلى حيّز التنفيذ[٩٦].

---

(٩٦) رفعت إبراهيم بشير، **التغيير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربي** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ١٧٠.

هـ ـ إيجاد المؤسسات المشتركة

أنشأ مجلس التعاون مؤسسة الخليج للاستثمار ومقرها الكويت، وهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون ومقرها الرياض، والمكتب الفني للإتصالات ومقره البحرين، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون ومقره البحرين.

و ـ تقريب وتوحيد الإجراءات والأنظمة والقوانين

تم التوصل إلى قائمة طويلة من الأنظمة الإلزامية والاسترشادية في المجالات كافة مثل الزراعة والمياه، والموانئ، والنفط، والوكالات والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومزاولة مهنة المحاسبة، والتأمين، والاتصالات، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة.

ز ـ الموقف الجماعي والتمثيل الموحّد

تقوم دول المجلس بتنسيق سياستها، وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتجمعات الاقتصادية، عملاً على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في العمل التجاري معها. وتحقيقاً لهذا الهدف المنصوص عليه في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، دخلت دول المجلس في مفاوضات مع شركائها التجاريين الرئيسيين، وتوصلت إلى توقيع اتفاقية للتعاون بين الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٨٨.

لقد انقضى عقد الثمانينيات وحجمُ التجارة البينية بين دول المجلس بنسبة ٨,٨ بالمئة من حجم التجارة الخارجية لدول المجلس في عام ١٩٨٨، وهي تمثل ٦,٤ بالمئة من الناتج المحلي لذلك العام، وهي متواضعة مقارنة بنسب التجارة البينية في التكتلات الاقتصادية الأخرى، والأقسى من ذلك أن هذه التجارة يمثل قسم كبير منها سلعاً أجنبية يعاد تصديرها.

لقد تمّت إزالة الرسوم عن المنتجات الزراعية والحيوانية في عام ١٩٨٣، وهي لا تمثل على كل حال نسبة كبيرة في التجارة البينية، ومع ذلك ما زال رجال الحدود يقيمون الكثير من العراقيل بحجة شهادة المنشأ الوطني. وترى إحدى الباحثات[٩٧] أن منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس لا تصلح لأن تكون شكلاً من أشكال التعاون بين دول المجلس، وأن انخفاض نسبة التجارة البينية هي سبب مباشر، وأن تماثل هياكل اقتصاد دول المجلس يجعل اقتصاداتها تنافسية وليست تكاملية.

---

(٩٧) فاطمة الشامسي، «التحديات الاقتصادية التي تواجه دول المجلس،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٧٦ ـ ٧٧.

٢ ـ مجلس التعاون والسوق الأوروبية المشتركة

يجعل البعدُ الاقتصادي للأمن الجماعي لدول الخليج العربية قضيةً دوليةً تخضع لقواعد الصراع والتنافس الدولي(٩٨)؛ لذا وجد المجلس أن عليه توسيع شراكته الاقتصادية مع القوى العالمية كلها، ومنها القوى الأوروبية، حيث يعتبر قيام السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧ أهم حدث أوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، لأنه نقطة تحول في العصر الحديث، بسبب تأثيره الفعال في الاتجاهات السياسية والاقتصادية في المجتمع الدولي(٩٩).

لقد رأى العالم ومجلس التعاون هذه السوق قدوة يجب أن تُحتذى وحلماً ينبغي أن يتحقق، وذلك بسبب النجاح الباهر الذي حققته. ولا بد من أن نذكر أن ما بين دول مجلس التعاون ليس إلا مجرد تكامل اقتصادي، لكن ما بين الدول الأوروبية هو وحدة اقتصادية، لا يزال على دول المجلس عمل الكثير للوصول إليها. وقد قرب من تعاون المجلس والمجموعة الأوروبية أن دول مجلس التعاون هي خامس أكبر سوق لصادرات المجموعة الأوروبية، لأن وارداتها منها تناهز ٤٠ بالمئة من إجمالي وارداتها السلعية، في حين لا تزيد صادرات دول مجلس التعاون إلى المجموعة الأوروبية على ١٥ بالمئة من إجمالي صادراتها. ولا بد من أن نشير إلى أن السوق تعدّ أحد ثلاثة شركاء رئيسيين للمجلس، وهي: اليابان والولايات المتحدة، والسوق الأوروبية المشتركة. وتحتل الأخيرة المركز الثاني بالنسبة إلى الصادرات السلعية الخليجية، والمركز الأول بالنسبة إلى الواردات. ومما تجدر الإشارة إليه أن صادرات دول مجلس التعاون تتركز في عدد محدود من المنتجات، أهمها النفط الخام، في حين أن وارداتها من الاتحاد الأوروبي شديدة التنوع، وتغلب عليها المنتجات المصنّعة التي تمثل ثلاثة أرباع الواردات، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والغذائية التي تصل نسبتها إلى ١٠ بالمئة. ولقد شهد التبادل التجاري بين الطرفين خلال عقد الثمانينيات نمواً مطرداً، وزاد على ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٨(١٠٠).

---

(٩٨) كمال محمد محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، دراسات استراتيجية؛ ٣٣ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٥٤.

(٩٩) الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، ص ٢١٨.

(١٠٠) لمزيد من التفاصيل حول موضوع الشراكة الخليجية ـ الأوروبية، انظر: «جهود التكامل الاقتصادي في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» في: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عاماً من الإنجازات** ([الرياض]: الأمانة العامة، ٢٠٠٢)، الفصل ٣، <http://www.gcc-sg.org/Documents/part_3.htm#>.

وتقضي الاتفاقية التي وقعت في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ بتعزيز وتوسيع علاقات التعاون بين الطرفين في الميادين الاقتصادية، والفنية، والطاقة، والصناعة، والتجارة، والخدمات، والثروة السمكية، والاستثمار، والعلوم، والتقنية، والبيئة، والمساعدة في تقويم عملية التنمية الاقتصادية لدول المجلس. وقد تقرر المصادقة على اتفاقية التعاون بين دول المجلس من جانب، والجماعة الأوروبية من جانب آخر في الدورة التاسعة للمجلس الأعلى في المنامة عام ١٩٨٨[١٠١].

لقد بدأ التعاون متعثراً في عام ١٩٨٣، حين أصرّ الأوروبيون على وجود وحدة جمركية بين دول مجلس التعاون قبل الدخول في مشروعات التعاون بينهما، ثم عقد في اللوكسمبرغ في عام ١٩٨٥ الاجتماع الوزاري التمهيدي للحوار بين مجلس التعاون ودول السوق الأوروبية المشتركة الذي عبّر فيه الطرفان عن عزمهما على إبرام اتفاقية شاملة للتعاون الاقتصادي في ما بينهما. وفي ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٦ صدر بيان أوضحت فيه الأمانة العامة لمجلس التعاون أن المرحلة الاستكشافية في المفاوضات بين المجموعتين قد انتهت إلى مرحلة تقديم خيارات بشأن إبرام اتفاق شامل للتعاون في المجالين التجاري والاقتصادي.

وفي ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٧ عقد اجتماع غير رسمي بين وزراء خارجية المجموعتين، حيث مثَّل المجموعة الأوروبية وزراء خارجية بلجيكا وبريطانيا والدانمارك، ومثل المجموعة الخليجية وزراء خارجية السعودية والإمارات وعُمان، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على إجراء مفاوضات رسمية قبل نهاية عام١٩٨٧. ثم عقد اجتماع ثالث بين وزراء خارجية المجموعة الأوروبية ودول مجلس التعاون على هامش اجتماعات الدورة الثانية والأربعين للأمم المتحدة، ولم يسفر هذا الاجتماع عن نتيجة محددة، سوى ما وعد به وزراء خارجية المجموعة الأوروبية بإيجاد موقف أوروبي يسمح بالدخول في مفاوضات رسمية.

وبدأت أول جلسة من المفاوضات الرسمية في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٧، وقد أسفرت عن إطار عام غير مفصّل للتعاون الاقتصادي في كل المجالات. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير١٩٨٨ تمت الجولة الثانية من المفاوضات الرسمية في الرياض، حيث تم الاتفاق على تشكيل جهاز مشترك له القدرة على التحرك في ما يتعلق بالجوانب التي تغطيها هذه المرحلة. وفي ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٨ قام وفد من البرلمان الأوروبي بجولة في أربع دول خليجية هي: السعودية، والكويت، والبحرين، وعُمان، في إطار

(١٠١) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ٨، ص ١٣٥.

المحادثات الجارية لتوقيع الاتفاقية. وقد وقعت أول اتفاقية للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨[١٠٢].

لقد كانت المنطقة الحرة بين الطرفين من أهم الأهداف التي أراد الخليجيون تحقيقها، أسوة بالمنطقة بين إسرائيل والسوق الأوروبية، لكن كان هناك تعنت أوروبي خشية المنافسة الخليجية، فأوجد الأوروبيون عقبة تمثلت في إصرارهم على تطبيق الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شرطاً لتطبيق التجارة الحرة[١٠٣].

وتشير منشورات الأمانة العامة لمجلس التعاون إلى نجاح المجلس في تذليل بعض القضايا الشائكة في العلاقات مع أوروبا[١٠٤]، ومنها قضيتا الألومينيوم والبتروكمياويات الخليجية التي تندرج من وجهة النظر الأوروبية تحت قائمة السلع الحساسة، لأن سوقها المحلي يشتمل على نظائر لها، ولذلك فإن التوسع في استيرادها يعد خطراً يهدد الصناعة المحلية. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي هذه الحجة مبرراً لفرض رسوم جمركية عالية عليها.

ومن منطلق أنه لا يجوز للظروف الاقتصادية والأمنية أن تبرّر لدول الخليج أن تحلم بدور أكبر من حجمها، على حساب المصالح القومية العربية، يشير أحد الباحثين إلى القلق العربي من الحوار بين المجموعة الخليجية[١٠٥]، والسوق الأوروبية المشتركة. ومردّ هذا القلق هو خوف العرب من أن يكون الحوار الخليجي ـ الأوروبي بديلاً من الحوار الأوروبي ـ العربي الذي مُني بالفشل لعدم اتفاق الجانبين على مضمونه ومنطلقاته، حيث أراد الأوروبيون حصره في المجال الاقتصادي، بينما رأى العرب أن الحوار يجب أن يشمل الجوانب كافة، ولا سيما الميدان السياسي، لما لأوروبا من نفوذ وقدرة على التأثير في قضايا المنطقة. وقد أصرّ الأوروبيون على رأيهم الذي رفضه العرب وقبله الخليجيون، ما أدى إلى نجاح مشروعهم وفشل المشروع العربي في الحوار مع أوروبا. ولا شك في أن التعاون الخليجي ـ الأوروبي كان مثمراً لدول المجلس على المدى البعيد، وهو ارتباط صبّ في صالح حفظ أمن الخليج، لكن لا

---

(١٠٢) نافع الحسن، «المصالح وتنافس القوى الدولية والإقليمية في الخليج العربي،» **آفاق** (رام الله)، العدد ٣ (١٩٩٣)، <http://www.aafaq.org/fact3/2.htm>.

(١٠٣) رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ص ٤٤.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٨؛ «جهود التكامل الاقتصادي في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» وانظر أيضاً: <http://www.gcc-sg.org/Documents/defualt.htm>.

(١٠٥) الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، ص ١٦٤.

يمكن إنكار أن هذا الارتباط تمّ على حساب الأسواق العربية والإسلامية، فنصيب أسواق الدول العربية والإسلامية من صادرات مجلس التعاون ـ وهي منتجات مرتبطة بالنفط ـ لم تتجاوز ٨ بالمئة من إجمالي الصادرات في عام ١٩٨٢، وانخفضت هذه النسبة إلى ٤ بالمئة عام ١٩٨٦، وكانت الصادرات إلى الأسواق الغربية بعامة تصل إلى ٦٠ بالمئة في عام ١٩٨٢ و٦٣ بالمئة في عام ١٩٨٦[١٠٦]. وفي هذا السياق، لا بد من أن نشير إلى من ينكر فكرة وجود نظام إقليمي خليجي، ولعل سبب ذلك هو الخوف من أن يكرّس وجود المجلس وعلاقاته الخارجية المنفردة حالة التفكك بين أجزاء الوطن العربي[١٠٧].

بقي أن نشير إلى أن علاقات مجلس التعاون الاقتصادية مع الدول الأوروبية هي التي دفعت دول الاتحاد الأوروبي (Western European Union) (WEU) إلى الاستفادة من التعديلات التي تسمّى «تعديلات باريس» (Paris Agreements) بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ على معاهدة بروكسل (Brussels Treaty) بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٤٨، وذلك للوقوف وراء مصالحها الاقتصادية، وإرسال أسطول بحري من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا، لوقف التعديات الإيرانية على السفن الغربية في أثناء حرب الناقلات ١٩٨٦ [١٠٨].

٣ ـ التعاون في مجال النفط

تتميز دول الخليج العربية بمحدودية الموارد، والاعتماد على النفط مصدراً رئيسياً للدخل وللتنمية، وهي دول صغيرة يربطها بالعالم وبعلاقاتها الدولية هذا المورد الاقتصادي الوحيد، لا لأنها تملكه فقط، فإن ما تملكه لا يتعدى ٤٥ بالمئة من الاحتياطي العالمي، بل لأن ما تملكه هو ـ كما تقول الدراسات الاستشرافية ـ الأكثر عمراً، لأنها تقدره بحوالى ٧٠ عاماً[١٠٩]. لذا ارتبط إنتاجه وبيعه بأمور سيادية لهذه الدول، مما جعل تنسيق الجهود بين دول المجلس في هذا الأمر شائكاً وعائقاً أمام وضع سياسة بترولية مشتركة.

---

(١٠٦) رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ص ٥٦.

(١٠٧) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦.

(١٠٨) *Global Interests in the Arab Gulf* (conference), edited by Charles E. Davies (Exeter, UK: University of Exeter, 1992), p. 175.

(١٠٩) زين الدين عبدالمقصود غنيمي، معدّ، **الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية**، إشراف ومراجعة عبدالله يوسف الغنيم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١)، ص ٢٦.

وقبل قيام المجلس لم تكن للدول الخليجية سياسة واضحة، وقد ارتبط ما تنتجه بحجم الطلب العالمي، وإن كان للكويت والسعودية دوران متميزان، هما: وضع الكويت قيوداً على الكميات التي تنتجها بغض النظر عن حاجة السوق، ولعب السعودية دور المنتج المكمل الذي عليه سدّ النقص في الإنتاج العالمي.

وتحاول دول المجلس اللحاق بالتطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ويمكن أن نلاحظ أن إجراءاتها غالباً ما تكون ردّ فعل على ما يحدث، ولم تكن حتى الآن فاعلة، وإنما متأثرة بالأحداث، وربما يعود ذلك إلى اختلاف بين دول المجلس حول كمية ما تملكه من احتياطي، وتأثير ذلك في قراراتها حيال حجم الإنتاج، حيث تنقسم الدول المنتجة بشكل عام إلى قسمين: القسم **الأول** يضم دولاً لديها مخزون ضخم، لذا فهي ليست في عجلة من أمرها، بل تؤيد هذه الدول أن يكون سعر النفط معتدلاً، وينتج منه كميات معتدلة لكي يتم حفظ السعر من دون هزات، قد يكون أكثرها إلى الأسفل عند الوفرة النفطية، كما أن هناك دولاً **أخرى** لا يقل احتياطيها، وهي تنتج الكثير بأسرع وقت وبأعلى سعر، لكي تنفذ مشروعاتها التنموية(١١٠).

ويبدو أن زعماء مجلس التعاون كانوا على علم بهذه النظرة السيادية لقضية التحكم في النفط، لذا لا نجد إلا مادة وحيدة في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة تتحدث عن النفط، حيث اختصت المادة الحادية عشرة بالنفط وقد تضمنت(١١١):

أ ـ تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية في جميع مراحلها من استخراج، وتكرير، وتسويق، وتصنيع، وتسعير، واستغلال الغاز الطبيعي، وتطوير مصادر الطاقة.

ب ـ تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي، وفي المنظمات الدولية المتخصصة.

وبناء على تلك المادة، عقد وزراء نفط دول المجلس اجتماعات متتالية، بدأ الأول منها في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، وتم الاتفاق خلال هذه الاجتماعات على وضع سياسة نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي، والمنظمات الدولية المتخصصة، وتبنّي سياسة إنتاجية هدفها توفير الأمن النفطي لدول المجلس،

---

(١١٠) الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

(١١١) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١، ص ١٠٣.

وتحقيق التضامن في حالة تعرض إحدى دول المجلس الست إلى ظروف طارئة تؤدي إلى انقطاع إنتاجها. ويشمل هذا التضامن إقراض الدولة المتضررة بقيمة كميات من النفط تنتج وتباع لحسابها في ظل ترتيبات يتفق عليها حينئذٍ، واتخاذ إجراءات نفطية مناسبة تجاه أي دولة معتدية على إحدى دول المجلس، والعمل على بناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة في كل دولة من دول المجلس، وترشيد الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات. كذلك نادى الوزراء بضرورة اتخاذ موقف موحّد داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في القضايا الخاصة بهذه المنظمة، وقد تشكلت لجنة دائمة لوزراء النفط، ولجنتان أخريان لمتابعة التنسيق على صعيد المشروعات الصناعية النفطية، وتسويق النفط.

وقد حرصت القمم المتتالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون على التأكيد على تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط تجاه العالم الخارجي، وفي الأسواق الدولية، فكانت مواقف هذه الدول تتسم بالانسجام داخل منظمة أوبك التي تضم أربعاً من دول المجلس، هي: السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر.

٤ ـ الاتحاد الجمركي بين دول المجلس

تعد الوحدة الجمركية من أعمدة الهيكل الاقتصادي الوحدوي، وتسعى دول الخليج إلى إحداث تنمية اقتصادية من خلال إقامة اتحاد جمركي، وتوسيع نطاق السوق لدوله الصغيرة سكاناً وإنتاجاً، وزيادة حجم الاستثمارات داخل الاتحاد، كما أن الاتحاد الجمركي يعطي هذه الدول قوة تفاوضية ككيان اقتصادي واحد، وهي مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس[١١٢].

والاتحاد الجمركي إجراء يقضي بتوحيد التعريفة الجمركية، وإزالة الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد في ما يتعلق بتحصيل الرسوم الجمركية، وتنفيذ كل الإجراءات المالية والإدارية المتعلقة بتخليص دخول البضائع المستوردة من العالم الخارجي. وقد حُدّدت آلية هذا الاتحاد بأن يتولى أول مركز جمركي تمرّ به هذه البضائع إنهاء كل إجراءات دخولها بموجب هذه التعرفة الجمركية الموحدة وما يتبعها من إجراءات إدارية أخرى. وقد أشرنا في أسطر سابقة إلى طلب السوق الأوروبية المشتركة من دول مجلس التعاون إقامة تعرفة جمركية موحدة، لكن السيادة المحلية تدخلت في هذا الموضوع كما تدخلت في موضوعات عدة، لتقف عائقاً أمام إقامة

(١١٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، «مجالات التعاون: التعاون الاقتصادي: الإطار العام،» <http://www.gcc-sg.org/Field5.html>.

الاتحاد الجمركي الخليجي الذي تظهر البيانات الختامية للمجلس الأعلى أنه كان مطلباً دائماً نفّذه المجتمعون في الثمانينيات على خطوات متباعدة، لكنها ثابتة. ففي البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى التي عقدت في المنامة عام ١٩٨٢، تقرر إعفاء المنتجات ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية، والرسوم ذات الأثر المماثل، اعتباراً من الأول من آذار/ مارس ١٩٨٣. وفي البيان الختامي للدورة السابعة للمجلس الأعلى التي عقدت في أبو ظبي عام ١٩٨٦، تقرر توحيد التعرفة الجمركية خلال سنتين، اعتباراً من أول آذار/ مارس ١٩٨٧. وفي البيان الختامي للدورة التاسعة للمجلس الأعلى التي عقدت في المنامة عام ١٩٨٨، نجد أن القمة قد قررت تمديد المدة المحددة لتوحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي، ثم قرّرت الأمر نفسه في البيان الختامي للدورة العاشرة للمجلس الأعلى التي عقدت في مسقط عام ١٩٨٩، ووافق المجلس الأعلى على توحيد التعرفة الجمركية خلال ٣ سنوات اعتباراً من آذار/ مارس ١٩٩٠، مع استمرار التزام الدول الأعضاء خلال هذه المدة بالحدّ الأدنى ونسبته ٤ بالمئة، والأعلى ونسبته ٢٠ بالمئة للرسوم الجمركية التي سبق أن تمّ الاتفاق عليها عام ١٩٨٣[(١١٣)].

بقي أن نذكر أن الاتحاد الجمركي الخليجي كان مطروحاً كما أشرنا سابقاً منذ بداية تأسيس المجلس، وما زالت التعرفة في بعض دوله ٤ بالمئة، بينما تصل في السعودية إلى ٢٠ بالمئة. لكن تم تأجيل تطبيقها أكثر من مرة، آخرها مدة عشر سنوات (١٩٨٨-١٩٩٨). وقد انقضى عقد الثمانينيات من دون توحيد للتعرفة الجمركية، علماً بأن المجموعة الأوروبية التي تأسست في عام ١٩٥٧ بدأت بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة عام ١٩٦٨، أي بعد عشر سنوات من قيامها، لأن هذا الموضوع أتى ضمن الموضوعات التي ترتبط بالسيادة المحلية لدول المجلس، ما أدى إلى تأخر إقراره.

وفي رأينا أن توحيد التعرفة لو كان قد تم منذ قيام المجلس، لكان من اليسير على دول المجلس الانضمام إلى اتفاقية تحرير التعرفة الجمركية والتجارة (غات) (General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)). ويشير أحد الباحثين إلى أن انضمام كل دول الخليج العربي ما عدا السعودية كان تحصيل حاصل، لأنها كانت تمارس أصلاً ما تطمح إليه الغات من تسهيل للتجارة ورفع الرسوم الجمركية[(١١٤)].

---

(١١٣) «جهود التكامل الاقتصادي في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

(١١٤) Mohammed Saleem, *GATT and the Impact on the GCC Countries* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997), p. 33.

٥ ـ التنسيق الزراعي والأمن الغذائي

ليست دول مجلس التعاون زراعية، ومع ذلك فإن الزراعة فيها ـ على قلتها ـ كانت مصدر الغذاء الرئيسي قبل اكتشاف النفط. وقد تبنّت دول الخليج منذ قيام المجلس نشاطاً زراعيا لم تشهد مثله من قبل، بعد أن ثبت لها أن الأمن الغذائي يمثل أحد أهم أسس السيادة، وبعد أن ثبت لها التزايد المستمر وبنسب عالية في استيراد المواد الغذائية.

وبعد قيام المجلس، عقد وزراء الزراعة في دوله اجتماعهم الأول في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣[(١١٥)]، وتم تبنّي ما يشير إلى عزمهم على النهوض بهذا القطاع من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس، وفق استراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأقل للموارد المائية المتاحة، وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية. وكان أن تمّت التوصية بإعداد العديد من الدراسات لإنشاء بعض المشروعات الحيوية مثل: مشروعات تربية الدواجن، وإقامة شركة لإنتاج البذور الزراعية، بالإضافة إلى تشكيل العديد من اللجان الفنية التي كلفت بدراسة أوضاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية. وقد تمت المصادقة على معظم القوانين المقدمة في هذا السياق في المؤتمر الثالث عام ١٩٨٤، بل إن المجلس قام بمدّ خطواته إلى أبعد من حدود مجلس التعاون، حيث تم التواصل مع الإخوة العرب من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتواجه خطط المجلس الطموحة تحديات جغرافية وبشرية، فالمناخ حار وقاس، والأراضي الزراعية قليلة الخصب، والمياه نادرة، كما أن صناعة النفط وما أفرزته من سبل مريحة لكسب المعيشة جعلت العمل الزراعي أقل جاذبية، بالإضافة إلى تخلف العلاقات الإنتاجية السائدة في مجال الزراعة، ومشكلات التسويق والتخزين.

ومع كل المعوقات السابقة، سجل الإنتاج الزراعي الخليجي زيادة كبيرة في الحبوب والدرنات والخضر والفواكه، وبلغت نسبة الزيادة ٤٠ بالمئة عام ١٩٨١ مقارنة بعام ١٩٧٩، وفي عام ١٩٨٣ ارتفع الإنتاج بنسبة ٤٨ بالمئة عن عام ١٩٨١، وهذه الزيادة تشمل كل دول مجلس التعاون، ماعدا البحرين التي تراجع إنتاجها من الخضر فقط.

وتعاني دول مجلس التعاون فجوة غذائية لا يمكن السيطرة عليها في ظل السياسات الاقتصادية القائمة، فالميزان التجاري للسلع الزراعية في جميع دول المجلس سجل عجزاً بسبب زيادة الطلب على الغذاء من دون أن تقابله زيادة مماثلة في

---

(١١٥) وكالة الأنباء القطرية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ج ١، ص ١٣٣.

الإنتاج. وبلغ العجز في عام ١٩٨٤، ٧٨٩ مليون دولار بزيادة تصل إلى ٤٥ بالمئة عما كان عليه في عام ١٩٧٩.

ويمكن أن نلاحظ أن الجهود الخليجية المبذولة في مجال الزراعة ضخمة جداً مقارنة بدول أخرى. فها هي ذي السعودية تقوم في مطلع الثمانينيات بتقديم خمسة بلايين ريال قروضاً زراعية، ما أدى إلى وصول محصول القمح السعودي إلى ٤٠٠ ألف طن في عام ١٩٨٢ مقارنة بألف طن فقط في عام ١٩٧٤. واكتفت الكويت في نهاية عقد الثمانينيات بإنتاجها من الطماطم والبرسيم، وقامت بتصدير الفراولة إلى لبنان والأردن وسوريا. كما صدّر التمر العُماني والسعودي إلى أنحاء العالم كافة.

لكن تقدم الإنتاج الزراعي الخليجي لم يحل دون استيراد المواد الغذائية بعامة، فلم يقل الاستيراد، بل كان في ازدياد، واستمرت الزيادة على ما كانت عليه في نهاية السبعينيات حتى بلغت ٣٠ بالمئة سنوياً، وهي أعلى نسبة استيراد في العالم[(١١٦)]. وربما يعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان الناتجة من هجرة العمالة إلى دول الخليج. ويمكن أن نلاحظ الغلاء الفاحش في قيمة المواد الغذائية في دول مجلس التعاون مقارنة بالدول المحيطة، حيث إن تكلفة الواردات الغذائية للفرد في الخليج بلغت سبعة أضعاف مثيله في الدول العربية، وأكثر من ٣٤ مرة لمثيله في آسيا، و٥٠ مرة لمثيله في قارة أفريقيا[(١١٧)].

خامساً: جهود المجلس الأمنية

١ ـ مستويات القوة العسكرية في دول مجلس التعاون (١٩٨١-١٩٩١)

لا تمثل القوة العسكرية نقطة حاسمة في تقييم مستويات القوة في دول مجلس التعاون، وذلك لأنَّ القوتين الاقتصادية والسياسية تتقدمان عليها تقدماً كبيراً، ومع ذلك فإن القوة العسكرية تعدّ من أكثر المقاييس استخداماً للاطلاع على حالة الأمن في منطقة ما. ولم تنشأ القوة العسكرية لدى دول الخليج العربي فجأة بقيام مجلس التعاون الخليجي في الثمانينيات، بل كانت نتاج ربع قرن من التسلح في دوله لأسباب متعددة، منها سباق التسلح في ما بينها، بسبب مشكلات الحدود، وبسبب الحرب الباردة وإفرازاتها. وقد ساعدت القومية والناصرية في الستينيات بتهديدها الأنظمة

---

(١١٦) الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، ص ١٩٦.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

الحاكمة على الإسراع في التسلح طلباً للأمان، كما كان لسقوط الملكيات في العراق، ثم في إيران، دور كبير، بالإضافة إلى الحروب العربية ـ الإسرائيلية، والانسحاب البريطاني من الخليج العربي في نهاية الستينيات، ثم أخيراً الحرب العراقية ـ الإيرانية. وتتشابه دول المجلس في أن مشكلتها الأمنية تأتي نتاج ترابط أمرين معاً، هما: وجود ثروة نفطية كبيرة تجذب الأطماع، وتبنّي هذه الدول سياسة استراتيجية خاطئة في استخدام هذه الثروة أدت إلى عدم قدرتها على تعبئة شعوبها عسكرياً. ولعل ذلك يعود إلى الترف الذي أبعد الخليجيين عن الانضمام إلى القوات المسلحة، بسبب توافر الفرص في مجالات أكثر ربحاً ويسراً، بالإضافة إلى الحقائق المرّة التي ورثها بعض الحكام من تجارب الهتك المتتالية لأنظمة الحكم العربية من قبل العسكر في الوطن العربي كله(١١٨).

أ ـ مستوى القوة العسكرية في العربية السعودية

يبلغ عدد سكان السعودية ٧٠ بالمئة من سكان المجلس، وتبلغ مساحتها ٨٨ بالمئة من أراضيه، ولذلك كان أمن الخليج وما زال يعتمد على أمن السعودية. وبناء على تقديرات معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية (١٩٨٠-١٩٨١)(١١٩)، بلغ عدد سكان السعودية ٨,٢٢٤,٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حوالى ٤٧ ألف رجل، ليذودوا عن المساحة الكبيرة البالغة ٢١٥٠ ألف كم٢، وقد بلغت ميزانية الدفاع ٢٠,٧ بليون دولار، وهي جزء ضئيل من ناتج محلي يبلغ ٩٤,٦ بليون دولار.

وقد قفزت القوات السعودية قفزات كبيرة خلال عقد الثمانينيات، وبلغ عدد منتسبي الجيش البري في مطلع الثمانينيات حوالى ٣١ ألف رجل، ووصل عددهم في نهاية الثمانينيات إلى ما بين ٣٨-٤٣ ألف رجل. وكان للجيش مشكلات في مجال التدريب الأساسي والفني، إلا أن مشكلته الكبرى كانت في نقص القوى البشرية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي كانت تبذل، الا أن النقص كان يتراوح ما بين ٢٠-٣٥ بالمئة في جميع صنوف الرتب في نهاية تلك الفترة. وكان نقص القوى البشرية في الجيش البري أوضح منه في الطيران والبحرية والحرس الوطني، وكانت الأعمال الفنية داخل الجيش تتطلب وجود ١٢٠ ألف عسكري فني، كان توفيرهم ضرباً من المستحيل. ويرى كوردزمان(١٢٠) أن السعودية لم تبلغ حتى مستوى دول شمال الخليج

(١١٨) David W. Lesch, ed., *The Middle East and the United States: a Historical and Political Reassessment*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1999), p. 301.

(١١٩) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ٣٥.

(١٢٠) Anthony H. Cordesman, *Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 1993), p. 33.

في توفير فنيين على مستوى حرفي عال. ولم يكن يستطيع بلوغ الحرفية العسكرية في الجيش السعودي في تلك الفترة إلا لواءان مدرعان(١٢١)، أقواهما هو: اللواء المدرع الرابع، كما كان هناك أربعة ألوية مشاة ميكانيكية، هي: الألوية الثاني، والثامن، والعاشر، والعشرون. كما ضم الجيش السعودي لواء مشاة، ولواء محمولاً جواً، ولواء حرس ملكي بقدارت حرفية جيدة.

وقد واجه الجيش السعودي في تلك الفترة مشكلة في تجنيد ما يكفي من القوى البشرية لسلاح المدفعية بخاصة، وهو مكوّن من خمسة ألوية، كما واجه مشكلة تكوين طيران للجيش ذي فعالية، لكن تخطي تلك العقبات إن تم، لم يكن يعني حصول السعودية على أكثر من ثلاث فرق من القوات البرية، في حين يمتلك كلٌّ من العراق وإيران عشرة أمثالها.

يتمركز الجيش السعودي بعيداً عن المدن المهمة والمراكز السياسية، وهذا البعد خلق مشكلات إدارية في الانفتاح، وجعل هذه القوات غير فعالة، على الرغم من ثقل المهمة الملقاة على عاتقها، حيث يتوجب انفتاحها في جميع أنحاء العربية السعودية. وكان الجيش يتمركز في حاميات في خميس مشيط، وشرورة، ونجران، والجبيل، والدمام، وتبوك شمال السعودية، بالإضافة إلى قوة بحجم لواء في حفر الباطن مع قوة درع الجزيرة. وهنا نلاحظ أن الجيش السعودي كان يرى الخطر في الجنوب مع أن قعقعة السلاح كانت في الشمال الشرقي من جراء الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما يمكننا القول: إن الجيش السعودي كان مكبلاً بالفعل في هذه المواقع، لأنه لا يستطيع ترك أية ثغرة في الحدود من دون دفاع.

ويتبنّى الجيش السعودي الحرب الدفاعية في نظام معركته، وقد ساعد على تكريس هذه العقيدة، كما نعتقد من وجهة نظر عسكرية، ضعف تنسيق المعركة الجوية ـ البرية لديه، والنقص في الأفراد، ونقص قوة النيران، ونقص خبرة المناورة. وباختصار كان الجيش السعودي في الثمانينيات يعمل بنظام الحامية التي تعمل من قواعد ثابتة هي «المدن العسكرية» المقامة في أنحاء مختلفة من المملكة، كما كان من علامات القصور في قدرات الجيش السعودي في تلك الفترة أنه نادراً ما كان ينفتح على مسافات بعيدة عن معسكراته، كما لم يكن يقوم بمشروعات تدريب كبيرة. وقد افتقد الجيش البري السعودي إلى قوة الهليوكوبتر الفعالة، ولم يتم إشراك الطيران بكثافة في المشروعات التدريبية التي غاب عنها غالباً التدريب الهجومي.

---

(١٢١) اللواء المدرع هو لواء سلاحه الرئيسي الدبابات حتى تقاتل دبابات أخرى، أما اللواء الآلي (الميكانيكي) فهو لواء مشاة تنقلهم عربات مدرعة ناقلة جنود، ليجري إنزالهم في أرض المعركة.

ولعل من المشروع أن يطرح البعض سؤالاً عن جدوى تمرّس الجيش البري السعودي في العمليات الهجومية، في حين لا تملك العربية السعودية خططاً توسعية أو هجومية على أحد؟

يمثل الجيش البري السعودي، كما نعتقد، الثقل للقوة العسكرية لدول مجلس التعاون، ولم يكن ليتدخل إلا لإخراج قوة غازية من خلال عمليات هجومية، لكن ما يظهر من تتبع مجريات الأمور في تلك الفترة أنه كان من الصعوبة تصديق فكرة أن تتعرض إحدى دول الخليج لاجتياح بري من دولة أخرى في المنطقة. ويرى السير بيتر لابيلييري، قائد القوات البريطانية في حرب الخليج، أن إيمان السعوديين في التضامن العربي كان سبباً في أنها لم تبذل جهداً حقيقياً جاداً لتطوير قواتها البرية، كما كان من مشكلات الجيش السعودي تشغيل العديد من المعدات المستوردة من دول عدة، مما أعاق في أوقات لاحقة عمليات الدعم الفني، وكانت تتم عمليات تعديل كثيرة على هذه المعدات لتناسب السعودية.

الجدول رقم (٣-٢)
أسلحة القوة البرية السعودية (عام ١٩٩٠)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
١	دبابة قتال رئيسي امريكية M60A1	٥٠	
٢	دبابة قتال رئيسي امريكية M60A3	٢٠٠	
٣	دبابة قتال رئيسي فرنسية AMX-30	٣١٠	
٤	مركبة قتال من نوع AML-٦٠	٢٤٠	
٥	مركبة قتال من نوع AMX-10P	٥٥٠	
٦	مركبة قتال من نوع VAB/VC	٢٥٠	للمشاة الميكانيكية
٧	ناقلة جند مدرعة من نوع 113M	١٠٠٠	
٨	مركبة برازيلية من نوع EE-11	٣٠	
٩	مركبة ألمانية من نوع UR-416	١١٠	
١٠	مركبة إسبانية من نوع BMR-600	١٢٠	
١١	ناقلة جند مدرعة بانهارد M-3/VTT	٤٠	
١٢	مركبة مدرعة لحمل الهاونات	٢٠٠	

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

ومن ذلك التطوير ما تم لدبابات «M60A1» إلى «M60A3»، لتصبح ذات قدرات أعلى، مثل القدرة على التصويب الحراري، والاحتواء على حاسبات لإدارة النيران، وتقدير المسافات، وتطوير المحرك ومداخل الهواء، وكانت أكبر المعضلات هي الحرارة العالية داخل هذا النوع من الدبابات التي قد تصل إلى ١٢٠ درجة حرارة فهرنهايتية في الصحراء اللاهبة.

أما الدبابات الفرنسية من نوع «AMX-30» فكانت ضعيفة الدروع والقوة النارية مقارنة بدبابات العراقيين السوفياتية مثلاً، كما كانت كثيرة الأعطال في الصحراء المغبرة، ما جعل السعوديين يخرجون أعداداً منها من الخدمة في الثمانينيات بعد فشل أعمال التطوير.

ولم تكن هذه الوفرة والجودة ذواتي جوانب إيجابية دوماً، بل سَبَّبَ التنوع في مصادر السلاح ـ وإن كان من الدول نفسها ـ مشكلات مستعصية مرة بعد مرة في الدعم والصيانة والإصلاح، كما سبّب صعوبة في تنظيم التدريب على هذه الأنواع المختلفة. لكن السعودية، كبقية دول الخليج، كانت ولا تزال أسيرة الشراء من زبائنها النفطيين، ولم نر شذوذاً عن تلك القاعدة إلا في صفقة شراء الصواريخ الصينية عام ١٩٨٥، لذا جاءت الأسلحة غير ملبّية لرغبة العسكريين في كل الأحوال.

أما الأسلحة الفردية، فقد توافر لجندي المشاة السعودي أفضل ما في سوق السلاح من بنادق، ورشاشات، ومضادات للدروع، وهاونات، وقواذف من نوع تاو (Tow) وهوت (Hot) ودراغون (Dragon). وكان لديه ٤٥٠ قاذفاً من نوع كارل غوستاف، وصواريخ عديمة الارتداد، وكانت المدفعية في الجيش السعودي حديثة وقوية، منها ١٢ قاذفاً من نوع استراوس، و١٢٠ مدفعاً من نوع «109A1»، و٦٥ مدفع هاوتزر (GCT)، و٢٤ من نوع ٥٦، و٩٠ مدفعاً من نوع «M101»، و٧٠ مدفعاً من نوع «FH-70»، وأعداد كبيرة من الهاونات. وهناك من يرى[١٢٢] أن الجيش السعودي كانت قدرته محدودة في استخدام المدفعية في المناورة ومعركة الأسلحة المشتركة، ولم يكن قادراً على تركيز النيران والقصف المضاد[١٢٣].

---

(١٢٢) أنتوني كوردسمان وأبراهام واجنر، **دروس الحرب الحديثة**، ترجمة محمد عبدالحليم أبو غزالة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ٢٦١.

(١٢٣) Thomas L. McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf* (Washington, DC: Brookings Institution, 1985), p. 207.

وقد اختلطت في العقيدة العسكرية السعودية وسائل الدفاع الجوي للقوة البرية مع تلك التابعة لقوات الدفاع الجوي المستقلة، حيث كانت لدى الجيش ١٨ بطارية مضادة للطائرات، وتملك قواذف «كروتال» الفرنسية الرائعة الأداء، بالإضافة إلى ٥٠٠ من صواريخ ستينغر الأمريكية، و٥٧٠ قاذفاً من نوع «رد آي»، وأعداد غير معروفة من مضادات الطائرات الأقدم صنعاً.

وبتلك الأسلحة تملك الجيش السعودي أقوى دفاع جوي في المنطقة العربية، لكن مستويات التدريب في الثمانينيات كانت متوسطة إلى ضعيفة. وقد اعتمد الجيش أيضاً على الدعم الجوي من سلاح الطيران الملكي السعودي .

من نقاط ضعف الجيش البري السعودي عدم حصوله على طائرات هليوكوبتر كافية للقيام بربط المدن العسكرية المبعثرة بعضها مع بعض، وكان في مقدورها تجميع القوات بسرعة، وتعويض الجيش عن نقص الخبرة في المناورة ذات المستوى الكبير، ومع ذلك كان لدى السعودية عدد من طائرات «بل ٦٠٤»، و١٢ طائرة من نوع «بلاك هوك» (Black Hawk) الأمريكية.

ولا يمكن، على الرغم من القصور الكبير في قدرات الجيش السعودي في الثمانينيات، إلا القول بأنه كان من أفضل القوات في الدول النامية، وكان قادراً على توفير قدر كاف من الاستمرارية والمناورة وقوة النيران. وقد قلبت عاصفة الصحراء ذلك الجيش إلى جيش آخر أكثر قدرة واحترافاً، إلا أن تلك الفترة هي خارج مجال بحثنا .

لقد تحدثنا في فصل سابق عن الجيش الأبيض، أو الحرس الوطني الذي أنشأه الملك فيصل في الستينيات، وبعد خمسة وعشرين عاماً نجد أن الحرس الوطني في أواخر الثمانينيات كان مؤلفاً من ٣٠ ألف رجل بين عامل واحتياط. وقد كان الحرس الوطني يمر في تلك الفترة بمرحلة توسعة ليكوّن تشكيلات عسكرية حديثة، إذ جرت أول مناورة رئيسية له عام ١٩٨٣، وقام بها لواء الإمام محمد بن سعود الذي ضم ٦٥٠٠ رجل، ثم بعد ذلك بعام تم إنشاء اللواء الميكانيكي الثاني في ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤ باسم لواء الملك عبد العزيز، وقد أقام مناورات تحت اسم «العرين».

وبالإضافة إلى اللواءين السابق ذكرهما، وهما لواءان ميكانيكيان يتألف كلٌّ منهما من أربع كتائب، فقد ضم الحرس الوطني في الثمانينيات خمسة ألوية مشاة.

الجدول رقم (٣-٣)
أسلحة الحرس الوطني السعودي (عام ١٩٩٠)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
١	مركبة V-150	١٠٠	لها مواصفات مركبة قتال مدرعة
٢	مركبة V-150	٧٠	مزودة بمدفع ٩٠ ملم
٣	مركبة قيادة مدرعة	١٠٠	
٤	مركبة حاملة هاونات	٨٠	هاونات ٨٢ ملم
٥	مركبة إنقاذ آليات قتال	٥٠	
٦	مركبة خاصة للعمليات الخاصة	٣٠	
٧	ناقلة جند مدرعة	٣٥٠	ذات مواصفات مختلفة
٨	مدفعية مجرورة	٤٠	M102 عيار ١٠٥ ملم
٩	مدفع هاوتزر	٣٠	M198 عيار ١٥٥ ملم
١٠	مدفع مضاد للطائرات	٣٠	٢٠ ملم فولكان M40
١١	قاذف تاو	١٠٠	على مركبة V-150
١٢	عدد كبير من الصواريخ المضادة للدبابات، ومدافع عديمة الارتداد، وعدد محدود من الهليوكوبترات		

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

ومع أن الحرس الوطني قد ساعد في تأمين المنطقة الشرقية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتحديثه مستمر على الدوام، لكنه لم يكن مصمماً ليحلّ محل الجيش أو حتى لسدّ ثغرات الضعف في الجيش، لعدم قدرته على صدّ قوات مدرّعة ثقيلة، كما لا يمكنه التعاون بفاعلية مع قوة أخرى في معركة جو ـ برية.

إن القوة الجوية هي أكثر عناصر القتال فاعلية في القوات السعودية كافة، وكان عدد رجالها عند قيام مجلس التعاون ١٤٥٠٠ رجل، بينما وصل عدد الرجال في تلك القوات إلى ٢٢ ألف رجل في نهاية الثمانينيات. وتعمل القوات الجوية من أربع قواعد هي: الظهران المكلفة بالدفاع عن المنشآت النفطية في المنطقة الشرقية، وقاعدة الطائف التي تغطي طائراتها الموانئ في أسفل البحر الأحمر، بالإضافة إلى حماية الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. أما قاعدة خميس مشيط في الجنوب، فتقوم بواجب الدفاع عن الحدود الجنوبية للسعودية مع اليمن، وفي الشمال تقوم الطائرات في

قاعدة تبوك بالواجب في الدفاع عن أعلى البحر الأحمر والحدود مع الأردن وسوريا وإسرائيل. ويحمي هذه القواعد الأربع بالإضافة إلى قاعدة الرياض الجوية نظام «هوك المطور» (Improved Hawk) (I-Hawk) للدفاع الجوي، كما أن الدشم وملاجئ الطائرات محصنة بصورة فائقة ضد الغارات الجوية المعادية، وقد وصلت إلى مستويات عالية في مجال الاشتباك الجوي والدفاع الجوي، وفاقت أية قوة في منطقة الخليج في قدراتها(١٢٤).

الجدول رقم (٣-٤)
طائرات القوات الجوية الملكية السعودية (عام ١٩٩٠)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
١	طائرة قتال أمريكية من نوع F-5E Northrop	٥٣	ثلاثة أسراب مقاتلات هجوم أرضي
٢	طائرة قتال بريطانية تورنادو ID	٢٥	سربان مقاتلات هجوم أرضي
٣	طائرة قتال أمريكية من نوع F-15C	٤٢	ثلاثة أسراب من F-15C و F-15D
٤	طائرة قتال أمريكية من نوع F-15D	١٥	
٥	طائرة قتال بريطانية تورنادو Tornado ADV	٣٨	سربان في كل سرب ١٩ طائرة
٦	سرب استطلاع RF-5E	١٠	
٧	سرب إنذار مبكر AWACS	٥	لمهام التدريب والاستطلاع

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

كان مستوى أسراب «F-5» كمستوى الاحتراف في الأسراب الغربية، وقد أصبحت طائرات «F-15 C/D» جاهزة عملياتياً منذ عام ١٩٨٣، وتوزعت الأسراب في الطائف عام ١٩٨٣، وفي خميس مشيط عام ١٩٨٤. وقد قامت القوات الجوية الملكية السعودية بتمرينات مشتركة في منطقتي البحر الأحمر والخليج العربي، وحصلت في الثمانينيات على أحدث قدرة إنذار وسيطرة جوية محمولة جواً خارج حلف شمال الأطلسي، وأخذت أطقم سعودية تدير طائرات الإنذار المبكر وتشغلها بنجاح منذ عام ١٩٨٧. وقد كانت من عوامل الثقة التي اعتمدت عليها السعودية وبعض دول الخليج لكشف الغارات الإيرانية قبل حدوثها، وكانت هذه

(١٢٤) «Royal Saudi Air Force,» maintained by (16 September 2002), <http://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/rsaf.htm>.

الغارات هي السبب في إرسال «الإواكس» على الرغم من الضجة الصهيونية، وإن كان هناك من يرى أن حصول السعودية على هذه الطائرات جاء لأسباب ثلاثة[(١٢٥)]: أولها السبب **السياسي** الذي يوضح متانة العلاقات السعودية ـ الأمريكية، ومقدار ثقتهم بالحكومة السعودية.

أما السبب **الاقتصادي**، فيتمثل في اعتماد الأمريكيين على السعودية بما يصل إلى ٢٥ بالمئة من حاجتهم إلى النفط، وفي الوقت نفسه تصدر إليها الولايات المتحدة ما يصل إلى ستة مليارات دولار ونصف سنوياً بإحصاءات عام ١٩٨٤-١٩٨٥، كما يعمل في السعودية ٤٠ ألف أمريكي في القطاع الخاص فقط، لذا فلا تمثل «الأواكس» شيئاً يذكر مقابل هذه العلاقات الاقتصادية الضخمة. أما آخر الأسباب، وهو **الإقليمي**، فيرى الباحث العسكري نفسه أنه لضرورة إظهار الولايات المتحدة الأمريكية عزمها في حفظ أمن المنطقة، بالإضافة إلى امتلاك السعودية طائرات من دون طيار من نوع «تشوكر-٢» و«باتشي» لأعمال الكشف المبكر.

الجدول رقم (٣-٥)
ذخائر وقنابل وصواريخ ذكية امتلكها سلاح الطيران السعودي (عام ١٩٩٠)

ت	النوع	ملاحظات
١	AIM-9L	موجهة بالليزر
٢	AIM-9P	موجهة بالليزر
٣	AIM-7F	موجهة رادارياً سبارو
٤	SKY FLASH	جو ـ أرض سكاي فلاش
٥	AGM-36	جو- أرض صواريخ مافرك
٦	ROCKEYE	جو- أرض صواريخ روك آي
٧	SEA EAGLE	جو- أرض صواريخ سي ايغل
٨	ALARM	جو-ارض

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

(١٢٥) Suliman E. Al Hassoon, «Why Saudi Arabia Needs the AWACS,» (CSC, Command and Staff College, 1987), p. 3.

ومع أن مستويات التدريب كانت متقدمة، إلا أن القوات الجوية السعودية افتقرت إلى بعض نظم القيادة والسيطرة والاستطلاع، وقد كانت القوات الجوية السعودية واحدة من القلة في العالم الثالث التي لديها قدرة الإمداد بالوقود جواً، كما كان لديها العديد من طائرات الهليوكوبتر والتدريب والنقل والمستشفى الطائر.

الجدول رقم (٣-٦)
طائرات النقل والإمداد في القوات الجوية السعودية (عام ١٩٩٠)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	206 B	١٣	هليو كوبتر
٢	206 AB	٨	هليو كوبتر
٣	KV-107	٧	وقود جواً
٤	C-130E	٧	نقل
٥	C-130H	٣٤	نقل
٧	SL-100-30HS	١	مستشفى
٨	C-212A	٣٥	
٩	HAWAK	٢٧	للتدريب
١٠	BAC	٣٥	للتدريب

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

كما كان لدى السعوديين أفضل القواعد الجوية تجهيزاً في العالم(١٢٦)، فهي ذات قدرات استيعاب عالية، وملاجئ محصّنة، ودشم طائرات آمنة، وورش صيانة قادرة على الدعم الفني المتقدم لترسانة السلاح السعودي في مجال سلاح الطيران، بالإضافة إلى مخزون كبير من قطع الغيار والذخائر.

ولا بد من الإشارة إلى أن قدرات الطائرات السعودية ـ كما تذكر المصادر

(١٢٦) McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf*, p. 212.

الأمريكية ـ لم تكن مساوية لقدرات النوع نفسه من الطائرات الذي يعمل في سلاح الجو الأمريكي أو الإسرائيلي، ولا حاجة بنا إلى الدخول في أسباب ذلك، لكننا نشير إلى أن مدى تلك الطائرات لم يكن ليصل إلى إسرائيل، كما أن بعض قدراتها في مجال الأسلحة والملاحة الجوية كان أقل من نظيرتها في إسرائيل.

أما الطائرات البريطانية الصنع مثل «الترنادو»، فقد كان عدوها مستوطناً في الجزيرة العربية، وهو الغبار والحرارة، مما حدا السعوديين على تغيير مهامها من أعمال الدفاع الجوي إلى طائرات استطلاع أو ضاربة هجومية. وقد كان توجه السعودية إلى السلاح البريطاني من خلال مشروع «اليمامة» منذ عام ١٩٨٥ بسبب التعنّت الأمريكي.

كان الدفاع الجوي السعودي ذا كفاءة عالية في الثمانينيات، وقدرة على تأمين أجواء السعودية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقد تمّ تدعيمه بالصواريخ الصينية «رياح الشرق» المعروفة في الصين باسم «DF-3A»، وفي الغرب باسم «CSS-2» ضمن برنامج «الصقر» حين اشترتها السعودية في أواخر عقد الثمانينيات، لتدخل بها إلى مصاف الدول ذات القدرات الصاروخية الاستراتيجية[(١٢٧)]، إلا أن الضعف في هذا المجال كان في عدم القدرة على نظم الدمج، وإدارة المعركة، والقيادة، والسيطرة، والاستطلاع[(١٢٨)]، وإن كانت هناك جهود لتغطية أجواء السعودية كافة بالرادار منذ عام ١٩٨١ من خلال برنامج «بيس بلس» (Peace Plus). وقد ضمت نظم القيادة والسيطرة في السعودية منظومات من تومسون الفرنسية، و«ليتون» و«وستنكهاوس» الأمريكية.

أما القوة البحرية السعودية في أوائل الثمانينيات، فقد بلغ عدد رجالها ١٥٠٠ رجل[(١٢٩)]، لتقفز من خلال برامج تحديث كبيرة تحت اسم «الصواري»، لتصل في نهاية الثمانينيات إلى حوالى عشرة آلاف رجل. وقد انشغلت بأعمال خفر السواحل ومراقبة الممرات المائية في الخليج إبان حرب الناقلات، كما ساعدت في تطهير الخليج من الألغام الإيرانية والعراقية خلال السنوات الثماني.

(١٢٧) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، **مقاتل من الصحراء: حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٥)، ص ١٧٣.

(١٢٨) McNaugher, Ibid., p. 216.

(١٢٩) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ٣٥.

الجدول رقم (٣-٧)
أسلحة البحرية السعودية (عام ١٩٩٠)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	فرقاطة من صنف «المدينة» (F-2000) Frigates	٤	Madina-class
٢	زوارق صاروخية من صنف «بدر»	٤	Badr-class
٣	سفينة صواريخ موجهة من صنف «الصدّيق»	٩	Al Siddiq-class
٤	قارب طربيدي من صنف «الدمام» German Jaguar	٣	Dammam-class
٥	قوارب سريعة Naja 12	٢٠	
٦	قوارب دورية Halter-type	١٧	
٧	سفينة لزرع الألغام صنف «صفوى»	٤	Safwa-class
٨	كاسحة ألغام صنف «الجوف» Sandown	٢	Al Jawf-class
٩	سفينة إنزال صنف «عفيف»	٤	Afif-class
١٠	سفينة إمداد صنف «بريدة» French Durance	٢	Boraida-class
١١	سفية إمداد صغيرة	٤	

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

أما طيران البحرية، فقد ضم من الهليوكوبترات ٢٤ طائرة «دولفين» (AS-365N Dauphin) مضادة للسفن، وثلاث طائرات «سي كنغ» (Westland Sea King Marl 47 ASW)، وست طائرات نقل من نوع «AS-332B»، وست طائرات أخرى مقاتلة من نوع «AS332F» مزوّدة بصواريخ إكسوست (Exocet) المضادة للسفن، و١٨ طائرة من نوع «بيوما» الفرنسية.

كما كان لدى البحرية السعودية ابتداء من عام ١٩٨٧ قوة مشاة بحرية يبلغ عددها حوالى ١٥٠٠ رجل مزوّدين بعدد ١٤٠ مركبة قتال «BMR» مع خطط للتوسع حتى ٢٤٠٠ رجل. وتوجد في السعودية قواعد بحرية مجهزة في جدة والجبيل، حيث تنقسم البحرية السعودية إلى قيادة أسطول الشرقية في القطيف والجبيل، وأسطول الغربية في جدة، كما تملك البحرية السعودية منشآت في رأس تنورة، والدمام، وينبع، ورأس الغار، ورأس المشعاب قرب الكويت.

وحتى لا نحيل البحث إلى تفاصيل دقيقة قد لا يكون لها جدوى في إيضاح صورة البحرية السعودية، نذكر أن السعودية قد أقامت مشروع «الصواري -١» (عام ١٩٨٠)، ومن ضمنه توسعت البحرية بمساعدة فنية فرنسية بعد تعذر الوصول إلى اتفاق مع الأمريكيين. ومن خلال ذلك المشروع حصلت السعودية على ترسانة من الأسلحة أوضحنا بعضها أعلاه، إلا أن البعض الآخر لم يكن قد وصل بعد في الثمانينيات، وفضلنا عدم إدراجه.

الجدول رقم (٣-٨)

مقارنة القوات السعودية مع القوات المحيطة بها (عام ١٩٨٩)

المقارنة	العربية السعودية	إيران	العراق	اليمن
القوى البشرية للقوات المسلحة	١٥٤,٠٠٠	٥٢٨,٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠٠	١٠٣,٥٠٠
القوى البشرية للجيش	٤٣٠٠٠	٣٠٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الدبابات	٧٣٠	٨٠٠	٢٩٠٠	١٣٠٠
المدفعية	٤٦٠	٢٥٠٠		١٨٥٠
القوى البشرية لسلاح الطيران	٢٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠
الطائرات	٢٩٣	٢٦٢	٣٨٠	١٠١
مضادات الطائرات	٩٦	٢٥٠	٣٥٠	١٤٠
القوى البشرية لسلاح البحرية	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠
زوارق صاروخية	١٧	٨	١	٨
غواصات		٢		
كاسحات وزارعات الغام	٥	٤	٤	٩
سفن إنزال	١٢	١٠	١	

المصدر: Anthony H. Cordesman, *Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 1993), p. 17.

ومع أن العربية السعودية هي أكبر دول الخليج وأغناها وأقواها، إلا أنها تعاني ـ كما يرى المحللون[١٣٠] ـ جوانب ضعف في المجالين الاستراتيجي والعسكري، قد

(١٣٠) Cordesman, *Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993*, pp. 16-20

لا يكون بمقدورها تلافيها، فقد أعطتها مساحتها الكبيرة مجال عمق استراتيجي لوضع خطط للردع، إلا أن تنوع الحدود السعودية من برية وساحلية، وتوزعها بين تسعة جيران، هما بحد ذاتهما مشكلة استراتيجية، لأن تلك المساحة الكبيرة البالغة ٢١٥٠ ألف كم[٢]، والحدود البرية التي تصل إلى ٤٣٧٠ كم، و٢٥١٠ كم من السواحل على البحر الأحمر والخليج العربي، تجعل من الصعب الدفاع عنها أمام الأعداء المحتملين المتمثلين بالدول التالية: إيران والعراق واليمن، وتحول دون قدرة السعوديين على الحشد في مكان واحد وترك بقية الحدود مفتوحة.

كما أن طول السواحل والحدود يجعل الدفاع عنها صعباً، ويجعل تبديل القوات أو تعويضها عسيراً بسبب النقص البيّن في القوى البشرية، كما أن بعد المسافات يجعل الإمداد أمراً مستعصياً، وتباعد التجمعات السكانية وكثرتها وضعف عدد الحاميات العسكرية يجعل مهاجمتها سهلة، وَيضعف قدرتها على مقاومة الحصار، فضلاً عن أن مساحة السعودية الكبيرة، وقرب المنشآت الحيوية كمحطات المياه والكهرباء ومصافي النفط من الساحل، يجعلها نقطة ضعف استراتيجية.

ب ـ مستوى القوة العسكرية في دولة الكويت

في عام ١٩٨٠–١٩٨١ بلغ عدد سكان الكويت ١,٣١٨,٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد قواتها المسلحة ١٢,٤٠٠ رجل، كما بلغ الناتج القومي ١٢ بليون دولار، وكانت ميزانية الدفاع ٩٧٩ مليون دولار. وتعدّ الكويت واحدة من أكثر دول العالم انكشافاً من الناحية الاستراتيجية، يقابل ذلك أهمية استراتيجية واقتصادية كبرى. وقد أثبتت أحداث الثمانينيات، ثم الغزو العراقي في نهايتها، ذلك الانكشاف. وتعود معظم أسباب الانكشاف الاستراتيجي للكويت إلى عوامل جغرافية لا يمكن تلافيها، فالكويت قليلة المساحة، إذ لا تتعدى ١٧,٨٠٠ كم مربع، وتبلغ حدودها مع العراق ٢٤٠ كم، وتقترب حدودها مع العربية السعودية من الرقم نفسه، إذ تبلغ ٢٢٢ كم.

ومن المعروف عسكرياً أن اللواء المكوّن من ثلاث كتائب لا يستطيع الدفاع عن أكثر من ٢٠ كم، في حين أن جيش الكويت في الثمانينيات لم يكن قادراً على أن يحشد أكثر من خمسة ألوية، كما أن أرض الكويت منبسطة تماماً، ولا وجود للعوائق الطبيعية التي يمكن تحويلها إلى خطوط دفاعية، إلا تلال «المطلاع» التي لا تخلو من الممرات، أو وادي الباطن الذي يحدّ الكويت من الغرب. وقد جعلت الطرق السريعة المعبدة البالغ طولها ٣ آلاف كم، والتي تربط مدينة الكويت من الجهات الأربع، أمر

الوصول إلى تلك المدينة سهلاً للقوات الغازية، كما حدث لاحقاً. ويرى بعض المحللين أن الكويت ضعيفة في وجه الاختراق الجوي[١٣١]، إذ يتوافر سبعة مدرجات لهبوط الطائرات، وأعداد لا تحصى من الطرق السريعة الواسعة التي يمكن استخدامها للهبوط والإقلاع الاضطراري.

أما طائرات الهليوكوبتر، فلا تجد صعوبة في إيجاد مهابط ممهدة من خلال استخدام هذه الطرق، كما أن الساحل الرملي البالغ طوله ٤٩٩ كم مكان مناسب لرسو سفن الإنزال، وكذلك كانت جزيرتا وربة وبوبيان اللتان يتعذر على البحرية الكويتية مراقبة الإنزال المعادي فيهما بسبب سواحلهما الطويلة، بالإضافة إلى أن تلك الجزر الملحية الجرداء تفتقد إلى مصادر المياه، ما يجعلها بيئة عدوانية لا تساعد على إقامة دفاعات دائمة. ولم يكن أمام الكويت في الثمانينيات لتجاوز هذه المشكلة الاستراتيجية إلا إنفاق ما يصل إلى معدل مليار دولار سنوياً على الدفاع خلال عقد الثمانينيات، أقلها ٨٩٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠، وأكثرها ١٩٦٤ مليون دولار عام ١٩٨٩[١٣٢].

وفي منتصف الثمانينيات كان لدى الكويت عشرة آلاف رجل في القوة البرية، وحوالى ألف رجل في القوة البحرية، وألفا رجل في القوة الجوية[١٣٣]. وفي تلك الفترة اعتمدت الكويت بثقل على أفراد أجانب متوسطي المستوى للتأمين الفني للقوات والخدمات والدعم الإداري والصيانة. وكان عدد السكان بحدود المليون، ٤٥ بالمئة منهم مواطنون كويتيون، منهم حوالى ٢٠ ألف من الذكور الذين وصلوا إلى سنّ التجنيد.

لقد كانت الكويت غير قادرة على سدّ النقص في رتبها من مواطنيها على الرغم من محاولات الحكومة حثّ المواطنين على الانضمام إلى القوات المسلحة، من خلال أجور معقولة ومزايا خاصة، على الرغم من أن الكويت هي البلد الخليجي الوحيد الذي يطبق نظام التجنيد الإلزامي، إلا أنه كان أقل نجاحاً مما خطط له.

وقد بلغ إجمالي القوة البشرية للجيش الكويتي في نهاية الثمانينيات ٢٠ ألف رجل[١٣٤]، وكان التشكيل المقاتل لقواتها البرية يقارب أربعة ألوية، منها لواءان

---

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١٣٢) McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf*, p. 211.

(١٣٣) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ٣٦.

(١٣٤) American University, Foreign Area Studies, *Persian Gulf States: Country Studies*, edited by Richard F. Nyrop, Area Handbook Series. DA Pam (Washington, DC: U.S. G.P.O., 1984), p. 77.

مدرعان، ولواء ميكانيكي، ولواء مدفعية نصفها ذاتي الحركة، بالإضافة إلى كتيبة صواريخ.

وفي المقاييس الغربية لم يكن هذا يمثل إلا لواءين بحالة جيدة، لأن النقص كان ظاهراً في الأفراد، بالإضافة إلى عدم القدرة على نشر الدبابات فيها في وقت قصير.

الجدول رقم (٣-٩)

المدرعات والدبابات التي كانت تملكها الكويت في الثمانينيات

ت	نوع	عدد	ملاحظات
١	دبابات تشيفتن البريطانية Chieftains	١٦٥	
٢	دبابات فيكرز مارك (Vickers Mark 1	٧٠	
٣	دبابات ستوريون (Centurions)	٤٠	
٤	دبابات إم ٨٤ اليوغسلافية	٤٠	لم تكتمل في الثمانينيات
٥	مدرعة BMB2 الروسية	٥٠	
٦	مدرعة SAXON AT105	١٠٠	
٧	مركبات صلاح الدين المدرعة Saladin	٥٠	
٨	مدرعة «Scorpion» البريطانية	٥٠	
٩	مركبة فاريت (Ferret)	٩٠	
١٠	مركبة سراسن (Saracen)	١٠٠	

المصدر: أنتوني كوردسمان وأبراهام واجنر، **دروس الحرب الحديثة**، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ٢٩٣.

ولم تكن هذه الأعداد لتعطي قراءة صحيحة، إذ عانت دبابات «تشيفتن» ضعف المحركات وتعرضها للسخونة بصورة مستمرة، بالإضافة إلى مشكلات الصيانة والإصلاح، كما أن الدبابات اليوغسلافية كانت نسخة سيئة من الدبابة الروسية الفذة «T 72»، إذ جمعت بطريقة سيئة، ويعود شراؤها إلى أسباب سياسية أكثر منها عسكرية.

أما الجانب الإيجابي، فكان في قدرة الأطقم الكويتية على استخدام مدرعاتها الخفيفة في مجموعات دفاعية صغيرة من خلال مناورات محدودة.

الجدول رقم (٣-١٠)
الأسلحة المضادة للدبابات لدى الكويت (عام ١٩٩٠)

ت	النوع
١	صاروخ BGM -71A
٢	صاروخ «تاو» مطور (Tow)
٣	صاروخ AT-4
٤	صاروخ «هوت» الأمريكي(Hot)
٥	صاروخ فيجيلانت (Vigilant)
٦	صاروخ دراغون (Dragon)

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

كما ضمت المدفعية الكويتية ٣٦ مدفع «M-109 A2» ذاتي الحركة، و٤٠ مدفع هاوتزر ١٥٥ ملم، و«AMX مارك٣» مجروراً، بالإضافة إلى ١٦ مدفع هاوتزر ١٠٥ ملم مجروراً، إلا أن التدريب كان ضعيفاً لأنه لم يعدُ أن يكون تدريباً انفرادياً ورماية، كما كان لدى الكويت خمسة عشر صاروخاً روسياً من نوع «فروغ -٧».

وفي مجال الدفاع الجوي كان لدى الكويت في نهاية الثمانينيات عدد كبير من أنواع مختلفة من الأسلحة، فقد كان لديها صواريخ سوفياتية من طراز سام-٧، ومدفع «23-4ZSU»، وبطاريتا سام-٨، وأنظمة «عين الصقر» المصنعة في مصر[(١٣٥)]، كما كانت هناك ثلاث بطاريات لصواريخ هوك الأمريكية. ويبدو أن الكويت كانت تعمل بجد لتطوير دفاعها الجوي في الثمانينيات للحيلولة دون تدخل إيران والعراق في شؤونها الداخلية من خلال جرها إلى الحرب، فطلبت أنظمة أكثر فاعلية، لكن الدول الكبرى لم توافق على بيعها تلك الأسلحة التي منها نظام «ستينغر» الأمريكي، و«كروتال» الفرنسي، ونظام «سي وولف» البريطاني الذي كانت تخشى بريطانيا وقوعه في يد السوفيات الموجودين في الكويت. وفي الثمانينيات فشلت القوات في تدريبات الانفتاح البرية، وكان تدريب الجيش الكويتي عموماً سيئاً، ولم يكن هناك تنسيق لتفعيل دور قيادات أعلى من مستوى لواء، وكان نظام الإصلاح والإمداد والتموين كابوساً بيروقراطياً[(١٣٦)].

(١٣٥) McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf*, p. 215.

(١٣٦) كوردسمان وواجنر، **دروس الحرب الحديثة**، ص ٢٩٤.

أما البحرية الكويتية، فضمت حوالى ألفي رجل في نهاية الثمانينيات، وقامت بأعمال الدورية، وخليط من أعمال خفر السواحل والمهام القتالية، كمرافقة السفن وحراسة الممرات البحرية. وقد بنيت قاعدة بحرية صغيرة في جنوب الكويت، فيها منشآت لإصلاح السفن، وكان لدى هذه القوة ثمانية زوارق صاروخية «Lurssen» ألمانية الصنع ذات محركات «MTU» من شركة مرسيدس بنز مزوّدة بمدافع ٧٦ ملم[١٣٧]، وأربع قواذف صاروخية من نوع «إكسوست» (Exocet) الفرنسية، كما ضمت البحرية الكويتية ثلاث سفن إنزال ونقل دبابات.

أما القوة الجوية الكويتية، فقد كانت فقيرة الاستعداد، سلاحاً وقوى بشرية، في الثمانينيات، مع أن الكويت كانت المستهدف الأول بعد طرفي النزاع في الحرب العراقية ـ الإيرانية.

الجدول رقم (٣-١١)
الطائرات المقاتلة لدى الكويت (عام ١٩٨٥)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
١	طائرة «سكاي هوك» (A4) الأمريكية	٢٠	قتال نهاراً فقط
٢	طائرة ميراج (Mirage F-1) الفرنسية	٢٤	مقاتلة اعتراضية
٣	طائرة هوك (Hawk) البريطانية	١٢	للتدريب
٤	طائرة «توكانو»	١٢	للتدريب
٥	طائرة «غزال» (Gazelle) الفرنسية	٥	هليو كوبتر
٦	طائرة «بيوما» (Pumas) الفرنسية	٥	هليو كوبتر
٧	طائرة «سوبر بيوما» (Super Pumas) الفرنسية	٢	هليو كوبتر
٨	طائرة «هيركوليز» (C130)	٢	نقل
٩	طائرة «دي. سي. ٩»	٢	نقل

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

كانت «السكاي هوك» هي طائرة القتال الرئيسية، لكنها افتقرت إلى رادارات القتال، وكانت خارج الخدمة في الولايات المتحدة عندما وصلت إلى الكويت في

(١٣٧) السويدان والعجمي، **تاريخ الجيش الكويتي، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٩**، ص ٣٨٨.

نهاية السبعينيات، وإن كانت طائرة قتال جو ـ جو رائعة الأداء. أما «الميراج»، فقد كانت ذات مشكلات صيانة صعبة لفنيي القوة الجوية الكويتية، وتعرضت لحوادث كثيرة، وكان رادارها ضعيفاً لا يتعدى ٥٥ كم.

وقد كان تدريب الطيارين الكويتيين جيداً، لكنه انحصر في مهاجمة أهداف تفتقر إلى الدفاع الجوي، فابتعد عن الواقعية، وهي مهاجمة القوات العراقية أو الإيرانية لو هاجمت الكويت آنذاك. وكان نظام القيادة والسيطرة الجوية غير مناسب، ولا يقود إلى نجاح الطيار في مهمته، وافتقرت هذه القوات إلى التدريبات المشتركة مع القوة البرية.

كان نظام القيادة والسيطرة في الكويت فرنسي الصنع، وكانت لدى القوة الجوية الكويتية قدرة محدودة في مجال التغطية الرادارية للعراق وإيران والخليج العربي. ويمكن أن نشير إلى جانب إيجابي في هذا السياق، وهو تعاون السعودية والكويت في تبادل المعلومات التي كانت توفرها طائرات «الإواكس» خلال الاشتباكات العراقية الإيرانية. كما أن من الجوانب الإيجابية تصدّي الكويتيين للصواريخ الإيرانية التي أخذت تنهمر على مصافي النفط الكويتية، وتمثّل هذا التصدّي في ابتداع عواكس ضخمة، يشبه كلٌّ منها «مرآة» ضخمة، وكانت توضع فوق سفن خشبية في الخليج العربي مقابل المنشآت النفطية الكويتية، مما أدى إلى تشتيت صواريخ «سيلك وورم» الإيرانية[١٣٨].

ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن التعنّت الأمريكي في بيع الكويت صواريخ «ستينغر» ـ أدى إلى توجهها إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على ما تريد بقيود أقل بكثير من القيود الأمريكية. وكانت الوحيدة ضمن دول مجلس التعاون التي حصلت على أسلحة روسية لجيشها، لكن أكثرها كان في مجال الدفاع الجوي عدا ناقلة الجنود المدرعة «BMB». وكان لدى الكويت قوة حرس وطني مستقل عن الجيش جيد التدريب في أعماله الخاصة، إلا أنه يفتقر إلى الأسلحة الثقيلة.

ج ـ مستوى القوة العسكرية في عُمان

بلغ عدد سكان عُمان في الفترة (١٩٨٠-١٩٨١) حوالى ٩٣٠ ألف نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حينئذٍ ١٥ ألف رجل، تصرف الدولة على استعدادهم ٨٧٩ مليون دولار من ناتج محلي يبلغ ٢,٥٥ بليون دولار[١٣٩]، وتبلغ مساحة عُمان ٢١٢,٤٦٠ كم مربعاً، مما يجعلها من أكبر دول جنوب الخليج العربي. وقد حاصرت

---

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(١٣٩) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ٣٥.

الأيديولوجيات اليسارية عُمان من الجنوب، كما حاصرتها مشكلات الحدود من الغرب والشمال، وكان الخليج من الشرق معضلة أكبر بسبب مضيق هرمز ومن خلفه إيران، إذ تطل عُمان على المضيق من خلال شبه جزيرة مسندم التي تُعَدُّ قلعة الحراسة للبوابة الشرقية للخليج العربي، لكن المشكلة التي تعانيها عُمان هي أنَّ مسندم منفصلة جغرافياً عن بقية الأراضي العمانية، لأنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة تحيط بها من جميع الجهات ما عدا الشرق. صحيح أنها محاطة من قبل الإخوة، لكنها من الناحية الاستراتيجية عبء كبير على الإمداد والتموين العسكري في حالة الحرب، ولا وصولَ إليها إلا عن طرق البحر.

ما إن خرجت عُمان من حرب ظفار المرهِقة اقتصادياً في الثمانينيات، حتى وجدت نفسها في أتون زوبعة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وما جرته من شدّ للأعصاب في المنطقة، جعل دول الخليج كافة تقوم بوضع الإنفاق العسكري في أولوية أوجه الصرف الحكومية. ومنذ النصف الأول من الثمانينيات حتى عام ١٩٨٥، كانت عُمان تنفق ما بين ٨٧٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٩٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٥، ثم انخفضت أسعار النفط وأنفقت عُمان ١٧٣١ مليوناً في عام ١٩٨٦، وظلت النفقات في تناقص، لتعود إلى الارتفاع، ووصلت إلى ١,٣٩ مليار دولار عام ١٩٩٠، وكان معنى ذلك صرف ٢٠ بالمئة من الدخل القومي على الدفاع. وكان لا بد من تدخل دول مجلس التعاون، فوعد المجلس في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ بمبلغ ١,٨ مليار دولار لعُمان تصرف خلال ١٢ عاماً[(١٤٠)]. وفي مراجعاتنا لمصادر حركة بيع الأسلحة وكميتها في العالم، ومن نظرة إلى ترسانة الأسلحة العُمانية، نجد أن بريطانيا كانت المصدر الأول للسلاح العماني، تليها الولايات المتحدة، ثم فرنسا وإيطاليا، مما يظهر سيطرة المعسكر الغربي على سوق السلاح في عُمان.

تعدّ القوات العُمانية من أكثر القوات الخليجية فعالية، ولعل ذلك يعود إلى الإرث القريب الذي تستمد منه هذه القوات تاريخها، فقد حاربت منذ النصف الثاني من القرن العشرين على جبهات داخلية عدة في ظفار والجبل الأخضر، وتعرفت عن قرب منذ الخمسينيات على قوات أجنبية حديثة مثل القوات البريطانية، والقوات الإيرانية، ثم القوات الأمريكية التي اتخذت لها تسهيلات في عُمان.

ولا بد من الإشارة إلى العناية الخاصة التي أولاها السلطان قابوس منذ عام ١٩٧٠ للقوات العمانية، فقد عرف خريج «ساند هيرست» أن قدر عُمان يحتم عليها

---

(١٤٠) Cordesman, *Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993*, p. 156.

تفهم الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، وما يجره من أخطار في حال توقف الملاحة فيه، وخاصة أن خُمس نفط الغرب يمر من خلاله، فتحتم على البحرية العُمانية مراقبة المضيق وحراسة ما يصل إلى ٣٧٠ كم من السواحل العُمانية. لقد بذل السلطان قابوس جهده لرفع الجاهزية القتالية لقوات عُمان على الرغم من النقص المادي في مصادر البلد، ومن ضعف الإمكانات البشرية. وظل الجيش العُماني طوال الثمانينيات في حالة تأهب على حدوده مع اليمن الديمقراطي، باعتبار أن الخطر الشيوعي على الخليج قادم من هناك، ولأن اليمن كانت على خلاف مع عُمان بسبب الحدود بينهما، وكانت تمدّ ثوار ظفار في السبعينيات بالمال والسلاح وتدربهم، حتى انتهى كل شيء بتبادل السفراء بين اليمن وعُمان عام ١٩٨٧. لذلك قاربت ميزانية الدفاع في عُمان مليار دولار في نهاية الثمانينيات من دون حساب الإعانة التي تتلقاها عُمان والبحرين من مجلس التعاون الخليجي للأمور الدفاعية، والتي لم تستمر أكثر من عامين[١٤١]، ولذلك اهتمت عُمان بالأمن الجماعي أكثر من بقية دول الخليج، ويسجل لها الاقتراح الذي يدعو إلى تشكيل جيش خليجي قوامه مائة ألف رجل.

عند قيام المجلس كان عدد رجال القوات البرية العُمانية ١٢ ألف رجل، وفي منتصف الثمانينيات كانت القوات العُمانية مكوّنة من ٢٠ ألف رجل في القوة البرية، تبلغ نسبتهم ٨٥ بالمئة من عدد القوات العُمانية، ومن ألفي رجل في البحرية، ومثلهم في سلاح الطيران[١٤٢]. ولا بد من أن نشير إلى أن قائد الجيش العُماني في عام ١٩٨٤ كان لا يزال بريطاني الجنسية، وهو الجنرال تيموثي كريسي (General Timothy Creasy)، وكان هناك حوالى ٢٠٠ ضابط بريطاني، والكثير من الباكستانيين الذين يشغلون مناصب في سلّمي الضباط والأفراد، والكثير من البلوش. وهنا لا بد لنا من توضيح نقطة مهمة، وهي أن هؤلاء البلوش كانوا على الدوام جزءاً من العسكرية العُمانية، ولم يكن ينظر إليهم على أنهم غرباء، لأن موطنهم على الساحل الباكستاني، ولا سيما في غوادار (Gawadar)، كان حتى ١٩٥٨ جزءاً من عُمان التي حكمتها منذ عام ١٧٨٣[١٤٣]. ونشير إلى جهود السلطان الحثيثة لاستبدالهم بضباط وأفراد عُمانيين. وفي أواخر الثمانينيات كانت القوات العُمانية قد وصلت إلى ٣٥,٧٠٠ رجل، منهم ٢٠ ألفاً في القوة البرية وحدها.

---

(١٤١) انظر المقابلة الشخصية التي أجريت مع اللواء الركن فالح عبدالله الشطي (أول أمين مساعد للشؤون العسكرية لمجلس التعاون) في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

(١٤٢) American University, Foreign Area Studies, *Persian Gulf States: Country Studies*, p. 311.

(١٤٣) حول غوادار انظر: «Gwadar Background,» <http://www.gwadar.sdnpk.org/background.htm>.

الجدول رقم (٣-١٢)
وحدات القوة البرية العُمانية (عام ١٩٨٤)

ت	الوحدة	العدد	ملاحظات
١	لواء مدرع	٢	كل لواء مكوّن من ٣ كتائب دبابات
٢	لواء استطلاع مدرع	١	مكوّن من ٣ كتائب مركبات مدرعة
٣	لواء مشاة	٨	
٤	لواء مدفعية	٤	
٥	لواء دفاع جوي	١	مكوّن من بطاريتين
٦	لواء استطلاع مشاة	١	مكوّن من ثلاث سرايا
٧	سرية استطلاع	٢	مستقلة عن أية لواء
٨	لواء هندسة ميدان	١	مكوّن من ثلاث سرايا
٩	لواء مظليين	١	

المصدر: <http://www.1upinfo.com>.

يمكننا أن نلاحظ من الجدول رقم (٣-١١) أن التسمية قد لا تطابق الواقع أحياناً، لأن بعض الألوية لا تضم إلا ما يساوي مجموع أفراد كتيبة في الجيوش الغربية، وهذا دليل على مشكلة نقص الأفراد الذي تعانيه كل دول الخليج العربي على حد سواء، كما نجد أن هذه القوة تديرها قيادة فرقة، تنضوي إليها قيادتا لواء، مما يعطي القيادة مجال جمع القوات معاً بسهولة، ولم ندرج قوات الحرس السلطاني الخاص، وهي قوة فعالة بحجم لواء، يمكن تسخيره للقتال إلى جانب بقية القوات في أثناء الأزمات.

تسلح أفراد القوة البرية العُمانية بمضادات للدروع من نوع «تاو» (Tow)، وصواريخ «ميلان» (Milan) الموجهة، ومضادات للطيران تحمل على الكتف، وبطاريات «هوك» المطورة الأمريكية الصنع. أما سلاح المدفعية، فقد تم تسليحه بـ ٣٦ مدفعاً بريطاني الصنع من عيار ١٠٥ ملم، و١٢ مدفعاً عيار ١٣٠ ملم سوفياتي الصنع، حصلت عليها عُمان من مصر، كما كان لديها ١٢ مدفعاً أمريكياً ١٥٥ ملم هاوتزر، وبعض المدافع البريطانية ذات ٢٥ رطلاً، وأنواع من الهاونات[١٤٤].

(١٤٤) American University, Foreign Area Studies, *Persian Gulf States: Country Studies*, p. 415.

الجدول رقم (٣-١٣)
أسلحة القوات البرية العُمانية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	ملاحظات
١	دبابات «M60A1» الأمريكية	١٠
٢	دبابات «M60A3» الأمريكية	١٠
٣	دبابات تشيفتن (Chieftains) البريطانية	٢٣
٤	مركبة «Scorpion» المدرعة الخفيفة	٢٠
٥	مركبة «VBC-90s» الفرنسية	مركبة قتال خفيفة
٦	مركبة «Steyr» النمساوية	للمشاة في المنطق الوعرة

المصـــدر: <http://www.1upinfo.com> American University, Foreign Area Studies, *Persian Gulf States: Country Studies*, edited by Richard F. Nyrop, Area Handbook Series. DA Pam (Washington, DC: U.S. G.P.O., 1984).

بلغ عدد أفراد القوات البحرية العُمانية حوالى ثلاثة آلاف رجل في نهاية الثمانينيات، وكانت في بداية ذلك العقد لا تصل إلى ألف رجل، وهي ذات تدريب جيد. ونظراً إلى اهتمام السلطان قابوس بها، فقد أعاد في عام ١٩٨٤ يخته الملكي الخاص إلى بريطانيا حتى يتم إعادة تأهيله ليكون سفينة تدريب للأسطول العُماني[١٤٥]. وأهم قاعدة بحرية في عُمان هي قاعدة سعيد بن سلطان التي انتهى العمل فيها عام ١٩٨٧، وكانت أكبر مشروع هندسي يقام في عُمان في الثمانينيات، وقد ضمت قطع الأسطول العُماني كافة، ومنشآت التدريب، وورش الصيانة.

وقد اعتمدت عُمان على الكثير من الضباط البريطانيين والأفراد الباكستانيين، لكن العُمانيين حلّوا في جميع المناصب العسكرية في الثمانينيات ما عدا بعض التخصصات الفنية كبقية دول الخليج الأخرى.

وقد تم تسليح الزوارق الصاروخية «Province-class» بصواريخ «إكسوست» (Exocet) الفرنسية، ومدافع من عيار ٧٦ ملم «Melara Oto»، ومضاد للطائرات من نوع «بريدا» (Breda) الثنائي السبطانات عيار ٤٠ ملم.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٤١٦.

الجدول رقم (٣-١٤)
أسلحة البحرية العُمانية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	زوارق صاروخية Province-class بريطانية الصنع	٤	سلاح القتال الرئيسي وقد بنتها شركة Vosper Thornycroft
٢	زوارق سريعة من نوع «Brook Marine»	٤	مزوّدة بمدافع ٧٦ ملم
٣	زوارق دورية	٤	
٤	سفينة إنزال ٢٥٠٠ طن	١	قادرة على حمل الدبابات
٥	سفن انزال «LCM»	٣	

المصدر: <http://www.1upinfo.com>.

كان يدير القوات الجوية العُمانية في مطلع العقد ١٨٠٠ رجل، وفي نهاية الثمانينيات كان سلاح الجو العُماني يضم حوالى ٣٥٠٠ رجل، وطائرات يصل عددها إلى ٤٤ طائرة بريطانية تشكل سربي هجوم أرضي، عماده طائرات «جاغوار» (Jaguar.) أما طائرات «هنتر» (Hunter) القديمة نسبياً، فتقوم بأعمال الاستطلاع والهجوم الأرضي أيضاً، كما أن هناك سرباً من طائرات «سترايك ماستر» (Strikemaster) وطائرات «دفندر» (Defender) لأعمال الدورية فوق البحر وللتدريب. أما النقل، فتقوم به ثلاثة أسراب، بالإضافة إلى سربي طائرات هليوكوبتر، ويربط الدفاع الجوي العُماني رادار ونظام قيادة من نوع «مارتيلو» (Martello Radar System)، وتملك عُمان طائرة رادار «سكايفان» (Skyvan). وتنتشر القواعد الجوية العُمانية في ثمريت في الجنوب، وفي جزيرة مصيرة، وفي المطار الدولي في السيب(١٤٦).

ولا يمكن الباحث أن يتجاوز الأسطر القليلة السابقة عن سلاح الجو العُماني من دون الإشارة بقوة إلى الضعف البيّن في هذه القوة نتيجة قدم عمر الطائرات التي خرجت كلها من دون استثناء من الخدمة، ليس في بريطانيا بلد صنعها، بل في الخليج العربي أيضاً. فقد خرجت «هنتر» و«سترايك ماستر» من الخدمة في السعودية والكويت في أوائل السبعينيات، كما لا يمكن أن نتجاوز القول بأن عُمان كانت في الثمانينيات أقل دول مجلس التعاون تسلحاً، وربما كان هذا هو ما دفعها إلى اقتراح أن يكون مجلس التعاون مبنياً على هيكل عسكري، حتى تتوافر لها من بقية دول الخليج

(١٤٦) McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf*, p. 213.

المعونات اللازمة لتسليح رجالها الذين يتصفون من بين سكان الخليج بالانضباط والنظام، وربما سهّل ذلك توطين الحياة العسكرية بسهولة بينهم، أو ربما يعود ذلك إلى الإرث العظيم الذي خلفه ذكر إمبراطورية عُمانية قامت بين عُمان وجزر الساحل الفارسي وشرق أفريقيا، ولم تتفكك إلا في منتصف القرن التاسع عشر.

الجدول رقم (٣-١٥)
طائرات القوة الجوية العُمانية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	طائرة جاغوار (Jaguar)	١٤	مقاتلة بريطانية
٢	طائرة هوكر هنتر (Hawker Hunter)	١٥	مقاتلة بريطانية
٣	طائرة سترايك ماستر (Strikemaster)	١٢	تدريب
٤	طائرة ميستير فالكون (Mystere Falcon)	١	للنقل
٥	طائر دي هافيلاند (De Havilland)	٢	للنقل
٦	طائرة هيركوليز «C-130»	٢	نقل أمريكية
٧	طائرة باك- ١١١ (BAC-111)	٣	للنقل
٨	طائرة ديفندر (Defender)	٧	للنقل
٩	طائرة شورت سكاي فان (Short Skyvan)	١٥	للنقل
١٠	هليوكوبتر أغوستا بل (Agusta Bell)	٧	
١١	هليوكوبتر سوبر بيوما (Super Pumma)	٦	

المصدر: <http://www.1upinfo.com>, and American University, Foreign Area Studies, Ibid.

جعل موقع عُمان على خليج عُمان وعلى مضيق هرمز حراسة هذا الممر المائي مهمةً مشتركةً بينها وبين إيران، وجعلها أحد أهم مفاتيح أمن الخليج. وكانت عُمان تشعر بأهمية موقعها، وترى ضرورة دعم موقفها. لذلك كان لا بد لها من أن تتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ما جعلها في أوقات كثيرة تقف مواقف متباينة مع بقية دول الخليج العربية، ناهيك عن إيران الإسلامية في الثمانينيات التي كانت دوماً على علاقة جيدة بعُمان، لكن حرب الناقلات ونصب إيران صواريخ «سيلك وورم» (Silkworm) الصينية قرب مضيق هرمز، أديا بالعُمانيين إلى تكثيف قواتهم في شبه جزيرة مسندم التي لا تبعد عن الأراضي الإيرانية إلا ٦٠ كم. ونشير في هذا السياق إلى أن عُمان قد قامت في عام ١٩٨٠ بتوقيع اتفاقية مدتها عشر سنوات لمنح البحرية

الأمريكية والطيران الأمريكي تسهيلات محدودة في أراضيها[١٤٧]. وتنصّ الاتفاقية على إعلام عُمان بالدخول المسبق لكل قطعة بحرية أو جوية تريد استخدام التسهيلات، كما أن هذه الخدمات تقدم لفترات قصيرة محدّدة النوع، ومن ذلك طيران الطائرات الأمريكية المكلفة بمراقبة الخليج، وإعادة تزويد ناقلة الطائرات بالوقود في أثناء الحرب العراقية -الإيرانية.

د ـ مستوى القوة العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أدارت بريطانيا قضايا الدفاع في إمارات الساحل المهادن قبل الاستقلال من خلال قوة سمّيت «كشافة عُمان» (Oman Scouts)، ووصل عدد أفرادها إلى ١٦٠٠ رجل في أواخر الخمسينيات، يقودهم ضباط بريطانيون. وتتكون هذه القوة من عرب من الساحل المهادن يمثلون ٤٠ بالمئة منها، بالإضافة إلى العُمانيين الذين يمثلون ٣٠ بالمئة، ثم الهنود والباكستانيين ويمثلون ٣٠ بالمئة أيضاً من تلك القوة. وقد استمرت تلك القوة حتى استقلال الساحل وقيام الاتحاد عام ١٩٧١، وكانت تلك القوة بريطانية القيادة والتسليح والتدريب.

ويتركز معظم سكان الإمارات العربية المتحدة البالغ عددهم مليونين ونصفاً على الشريط الساحلي البالغ طوله ١,٤٤٨ كم مربع، في حين أنّ بقية البلاد التي تبلغ مساحتها ٨٣,٦٠٠ كم مربع مقفرة من السكان، وللدولة حدود مع قطر والسعودية وعُمان، كما أن لها خلافات مع إيران حول جزر منتصف الخليج التي تقابل مدخله عند مضيق هرمز. وفي نهاية الثمانينيات كان إنتاج النفط في الإمارات العربية المتحدة يصل إلى ١٢,٦ مليار برميل، وهي نسبة عالية بمقاييس الإنتاج في الخليج، كما أنها كانت إحدى الذرائع التي اتخذها العراق لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، إلا أن مقدار النفط غير متساو في كل الإمارات، حيث يوجد في أبو ظبي ودبي أكثر من غيرهما.

ويلزم دستور الدولة أن تنفق كل إمارة نصف دخلها من النفط لميزانية الحكومة الاتحادية، إلا أن أبو ظبي لها ٨٠ بالمئة من عسكر الجيش الاتحادي، وتنفق النسبة

---

(١٤٧) الفرق بين مصطلحات التسهيلات العسكرية Use of Facilities, Installations, Access، والقاعدة العسكرية (Base) هو مدى سيطرة الدولة المضيفة وسيادتها على المكان، بغض النظر عن حجمه، وغرض الاستخدام، حيث إن القاعدة العسكرية تكون تحت السيطرة الأجنبية إما بالقوة أو بالمعاهدات والاتفاقيات. انظر: محمد قنديل، «التسهيلات العسكرية التي قدمتها دول الخليج في حرب تحرير الكويت،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ،** مج ١، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

نفسها من ميزانية ذلك الجيش[١٤٨]. كما يعقّد الأمور أكثر عدم الاتفاق التام على كل الأمور الجوهرية، فخلال الثمانينيات كانت أبو ظبي تدعم العراق كما يفعل السعوديون والكويتيون، بينما لم تندفع دبي والشارقة وأم القيوين في الاتجاه نفسه، بل كانت لها علاقات جيدة مع إيران بشكل عام. وقد كان معظم دخل الشارقة يأتي من مشاركتها إيران في حقول نفط بحرية، وكان من الصعب التخلي عنها للوقوف إلى جانب العراق.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن حاكم رأس الخيمة كان يدعم بقوة خططاً عراقية لغزو العراق لجزر أبو موسى والطنبين[١٤٩]. ويذهب البعض إلى أن هذا يفسر كيف وجدت الإمارات أن من الصعب عليها أن تتعاون مع بقية دول الخليج في اتفاق حول الأمن الجماعي في مطلع الثمانينيات[١٥٠]، ولم يجد العراق بداً من التعامل مع قلة التضامن من هذه الدول الخليجية إلا بتبنّي خط دبلوماسي براغماتي، فقد قال صدام حسين: إن الدعم الخليجي جاء أقل من توقعاته، إلا أن الدول التي لم تؤذ العراق تظل أفضل من التي آذت العراق، أما من دعمت العراق فهي أفضل منها جميعاً[١٥١].

لكن ذلك تغيّر بعد مهاجمة طائرات الفانتوم الإيرانية منصات نفط أبو ظبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، إذ هاجمت الطائرات العراقية المنصات الإيرانية من الحقل البحري نفسه، وكان على إيران أن توقف عمليات شريكها فيه ما دامت منصاتها مدمرة. وكانت ردة فعل الإمارات التقارب مع بقية دول الخليج ضد إيران والاستعانة بالأمريكيين لتطوير الدفاعات الجوية والبحرية الإماراتية، فردّت إيران بتلغيم الممرات المائية إلى نفط الإمارات، ومهاجمة عمليات النفط في الشارقة عام ١٩٨٨، ما مهّد سبل التعاون مع الأمريكيين في عملية «العزيمة الجادة»[١٥٢] (Earnest Will Operation) التي من خلالها قامت سفن البحرية الأمريكية بمرافقة

---

(١٤٨) Sean Foley, «The UAE: Political Issues and Security Dilemmas,» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA), vol. 3, no. 1 (March 1999), p. 3.

(١٤٩) Anoushiravan Ehteshami, Gerd Nonneman and Charles Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*, Exeter Middle East Monographs; no. 5 (Reading, UK: Ithaca, 1991), p. 44.

(١٥٠) Cordesman, *Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993*, p. 137.

(١٥١) Ehteshami, Nonneman and Tripp, Ibid., p. 52.

(١٥٢) «Operation Earnest Will,» maintained by (24 June 2003), <http://www.globalsecurity.org/military/ops/earnest_will.htm.>.

ناقلات النفط، وبمطاردة الزوارق الإيرانية السريعة التي كانت تهاجم تلك السفن، أو تزرع الألغام في الممرات المائية.

وتعبّر الأرقام التي ترصد تسلح الإمارات عن أنها كانت تنفق بسخاء على الدفاع، فقد كان إنفاقها ١٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠، ثم قفز إلى ٢١٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥، ثم وصل إلى ١,٦ مليار في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠). ويمثل ذلك ٧ بالمئة من دخل الحكومة الاتحادية. وتأتي فرنسا على رأس الدول المصدّرة للسلاح الإماراتي، وتأتي بعدها الولايات المتحدة وبريطانيا، وتعبّر تلك الأرقام عن مدى الاهتمام بالأمن، إذ يقول الشيخ زايد: إن هذا لا يتم لمجرد التسلح، أو لمباشرة عدوان، وإنما نفعل ذلك لأننا ندرك أن الضعف يشجع العدوان ويثير رغبة الطامعين[١٥٣].

ومع أن الإمارات تعاني مشكلات قلة العنصر البشري نفسها المنتشرة في الخليج، إلا أنها استطاعت أن ترفع عدد جيشها من ٢٥,٠٠٠ رجل في مطلع الثمانينيات إلى ٤٩,٠٠٠ رجل في عام ١٩٨٥. وكان جيش الإمارات مجتمعاً يأتي ثانياً بعد العربية السعودية من حيث العدد. وقد عانت العسكرية الإماراتية، على الرغم من الصورة الزاهية للأرقام الضخمة، التفرقَ غير المبرر، وتكوين بعض الإمارات أسلحة خاصة بها غير الجيش الاتحادي، تشتري لها مدرعات وأسلحة تختلف عما لدى الجيش الاتحادي. كما عانى جيش الإمارات في الثمانينيات تقسيمه إلى ثلاث قيادات غير موحدة التدريب والسلاح والتنظيم، إذ كانت القيادة الغربية في أبو ظبي تضم ٢٢ ألف رجل ولواء مدرعاً ولواء مشاة آلي ولواء حرس أميري، بينما كانت القيادة الوسطى لدى دبي تضم خمسة آلاف رجل ولواء واحداً.

وقد ضمت القيادة الشمالية في رأس الخيمة ١٧٠٠ رجل ولواء واحداً، كما كان لدى الشارقة ما يقارب اللواء، وقد أدى ذلك إلى ضعف في المستويات العليا في ما فوق كتيبة، على الرغم من التدريب الجيد والسلاح المتطور.

وكان الجيش البرّي مكوّناً من ٤٦ ألف رجل في منتصف الثمانينيات، وتسلح في جلّه بأسلحة ذات مصادر غربية، وقد تكوّن في نهاية الثمانينيات الجيش الاتحادي البري من لواء حرس أميري ولواء مشاة آلي ولواء مدفعية ولواء مدرع ولواءي مشاة، بالإضافة إلى لواءي مشاة في دبي.

---

(١٥٣) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ٣١.

الجدول رقم (٣-١٦)

وحدات الجيش البري الإماراتي (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	لواء الحرس الأميري	١	
٢	كتيبة مدرعة	٥	خليط من الدبابات والمركبات المدرعة
٣	كتيبة مشاة آلية	٩	
٤	لواء مدفعية	١	
٥	لواء دفاع جوي	١	

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

أما سلاح البحرية في الإمارات العربية المتحدة، فكان يضم ١٥٠٠ رجل في منتصف الثمانينيات مقارنة بألف رجل في أول العقد، وكان لديها من القوارب الصاروخية ستة قوارب من نوع «Lurssen TNC-45» الألمانية، وكل قارب مزوّد بقواذف زوجية لصواريخ «إكسوست» (Exocet) الفرنسية، كما كانت مجهزة بمدافع من عيار ٧٦ ملم، ومضادة للطائرات عيار ٤٠ ملم.

وقد تم طلب هذه الزوارق من ألمانيا عام ١٩٧٧ وتسلمتها الدولة في بداية الثمانينيات. كما كان لدى سلاح البحرية ستة زوارق كبيرة بريطانية الصنع من نوع «فوسبر ثورنيكروفت» (Vosper Thornycroft)، بالإضافة إلى ثلاثة قوارب من نوع «كيث نلسون» (Keith Nelson) لأعمال الدورية الساحلية، وخمسين قارباً صغيراً مسلحاً لدى خفر السواحل، يمكن حسابها من ضمن الجهد الحربي البحري للإمارات العربية المتحدة في الثمانينيات.

وفي نهاية ذلك العقد أصبح عدد رجال البحرية ٢٠٠٠ رجل، وضمت زورقين سريعين، وثمانية زوارق صاروخية، وستة قوارب كبيرة، وثلاث سفن لحراسة السواحل، وثلاث سفن إنزال وإمداد(١٥٤).

(١٥٤) McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf*, p. 218.

الجدول رقم (٣-١٧)
أسلحة القوات البرية الإماراتية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	دبابة «AMX-30» الفرنسية	١٠٠	
٢	دبابة «OF-40 Mk 2 Lion» الألمانية	١٨	
٣	دبابة «سكوربيون» (Scorpion) البريطانية	٦٠	
٤	مركبة «AML-90» المدرعة	٩٠	
٥	مركبة «شورتلاند» (Shortland)و«صلاح الدين» (Saladin)		أعداد غير معروفة
٦	مدفع ٢٥ رطلاً بريطاني	٢٠	
٧	مدفع أمريكي «هاوتزر» عيار ١٠٥ ملم	٥٠	
٨	مدفع «AMX» عيار ١٥٥ ملم	٢٠	
٩	بطارية صواريخ «هوك» الأمريكية	٤٢	
١١	قاذف صواريخ «تاو» (Tow)	٥٤	
١٢	دبابة قتال فرنسية «MBT: 95 AMX-30»	٩٥	
١٣	دبابة قتال ألمانية «OF-40 Mk 2 Lion»	٣٠	
١٤	عربة قتال بريطانية «سكوربيون» (Scorpion)	٧٥	
١٥	عربة استطلاع «AML-90»	٩٠	
١٦	عربة قتال «صلاح الدين» البريطانية (Saladin)	٥٠	في المستودعات
١٧	عربة قتال «فاريت» (Ferret)	٢٠	في المستودعات
١٨	عربة «AMX-10P»	١٥	
١٩	عربة قتال روسية «BMP-3»	٢٤٠	
٢٠	عربة قتال «APC» من نوع «VCR»	٥٠	
٢١	عربة قتال «بنهارد» (Panhard M-3)	٢٤٠	

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

تكوّن سلاح الطيران في الإمارات العربية المتحدة في مطلع العقد من ٧٥٠ رجلاً، وفي منتصف الثمانينيات من ١٥٠٠ رجل، وكان لديهم سربان من الطائرات الاعتراضية يضمّان خمسين طائرة من نوع «ميراج» (MIRAGE F-5)، كما كان هناك

سرب هجومي أرضي مكوّن من ست طائرات بريطانية من نوع «ألفا جت» (Alpha Jet)، وسرب مكوّن من ١٢ طائرة إيطالية من نوع «MB- 326 Aeromacchi»، بالإضافة إلى سرب نقل مكوّن من ٢٤ طائرة متنوعة الصنع بين أمريكية وبريطانية وإيطالية وإسبانية. كما ملك سلاح الجو في الإمارات في تلك الفترة سبع طائرات هليوكوبتر من نوع «Alouette 111» مزوّدة بقذائف صاروخية، و٤٨ طائرة هليوكوبتر أخرى من صنع دول متعددة، منها «البيوما» الفرنسية المسلحة بصواريخ «إكسوست» (Exocet)، وصواريخ «هوت». أما التدريب فكان يتم على ١٤ طائرة «PC-7» السويسرية، و١٦ طائرة بريطانية من نوع «هوك» (HAWK). وفي نهاية الثمانينيات وصل عدد رجال الطيران إلى ٢٥٠٠ رجل، وأخذت الإمارات تتسلم أنواعاً جديدة من الطائرات مثل: ٣٦ طائرة من نوع «ميراج–٢٠٠٠» (Mirage 2000)، وأربع طائرات إنذار مبكر. ومنذ عام ١٩٨٨ تمّ نقل أسلحة الدفاع الجوي إلى ملاك سلاح الطيران بدلاً من القوة البرية التي لم يتبق لديها إلا المضادات من عيار ٢٠ و٣٠ ملم، وقد شملت أسلحة الدفاع الجوي أنظمة «ريبيار» (Rapier)، و«كروتال» (Crotale)، و«آر. بي. إس.-٧٠» (R.B.S.-70)، وخمس بطاريات صواريخ «هوك» (Hawk) المطورة، بالإضافة إلى بطاريات «بلوبايب» (Blowpipe).

اعتمدت الإمارات العربية المتحدة في الثمانينيات اعتماداً كبيراً على الأيدي غير الوطنية في قواتها المسلحة، فبلغ عدد الجنسيات العاملة في القوات الإماراتية ٢٨ جنسية مختلفة، يمثلون ٣٠ بالمئة من مجموع العاملين في القوات المسلحة، ما جعل المخططين هناك يشعرون بمدى عمق المشكلة التي يواجهونها، مع أن كلية زايد العسكرية المقامة منذ عام ١٩٧١ تخرج أعداداً لا بأس بها من الضباط سنوياً، إلا أن الخلل يظهر في النقص في أعداد الأفراد المطلوب تدريبهم فنياً وعملياتياً. ففي نهاية الثمانينيات وصل عدد أفراد القوات المسلحة في الإمارات إلى ٦٠ ألف رجل، منهم ١٨٠٠ رجل في سلاح الطيران، بزيادة قدرها ٣٠٠ رجل فقط في خمس سنوات. ولا نجد تفسيراً لذلك إلا بالتخلص من عدد كبير من غير المواطنين، يقابله ضعف في دخول المواطنين إلى القوات المسلحة. وقد انخفض عدد رجال البحرية إلى ألف رجل فقط، بنقص ٥٠٠ رجل عما كان عليه في عام ١٩٨٤.

هـ ـ مستوى القوة العسكرية في دولة قطر

تتوسط شبه جزيرة قطر الخليج العربي بمساحة تصل إلى ١١ ألف كم مربع، وتتوافر لها الحماية من الشمال من قبل البحرين والسعودية. وتصل حدود قطر البرية إلى ٦٠ كم فقط، لكن الخطر يتمثل في سواحلها الطويلة البالغة ٥٦٣ كم. أما الخطر

الأكبر، فهو صغر حجم القوات المسلحة في الثمانينيات الذي يبدو أنه لم يكن بالإمكان عمل الكثير حياله، لأن عدد السكان لم يكن يتعدى نصف المليون، ولا يمثل القطريون إلا نصف هذا العدد.

تعتبر قطر دولة غنية بالمقاييس الخليجية، لكن تطوير القوات المسلحة لم ينظر إليه بجدية إلا بعد اشتعال الحرب العراقية ـ الإيرانية في مطلع الثمانينيات، لكن الأرقام تقول: إن التطور في مجال القوى البشرية لم يتعدّ الألفين وخمسمائة رجل لجميع القوات في مدة عشر سنوات، وهو أمر يمثل مشكلة كبرى بحق، فقد كانت القوات القطرية في مطلع عام ١٩٨٠ خمسة آلاف رجل[١٥٥]، وفي عام ١٩٨٥ وصلت إلى ٦ آلاف رجل. وفي نهاية العقد وصلت إلى ٧٥٠٠ رجل. ولو أردنا تبرير هذا التدرج البطيء في عدد القوات القطرية لما وجدنا له إلا ما نعلل به المشكلة نفسها في دول الخليج كافة، لكن الأمر في قطر أوضح، وتلك الأسباب تعود إلى قلة عدد السكان في الأصل، والوفرة المالية التي أعطت القطريين خيارات أكثر إغراء من الانضمام إلى السلك العسكري، ثم عدم وجود حوافز مغرية، وأخيراً تفشي أساليب الاختيار والترقية التي لا تراعي الكفاءة والقدرات .

أما المشروعات التسليحية القطرية فمتذبذبة، فقد أنفق ما يصل إلى ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ على السلاح، ليقفز الرقم في منتصف العقد إلى ٢١٠ ملايين دولار في عام ١٩٨٤، لكنه عاد إلى الهبوط بشدة في عام ١٩٨٨، إذ لم يتعدّ ٣٠ مليون دولار. صحيح أن وتيرة الحرب العراقية ـ الإيرانية قد ارتفعت في منتصف ذلك العقد، وكانت المشتريات الخليجية من السلاح مرتفعة في الفترة نفسها، لكن ما يحزن أن هذا الارتفاع في جانب كبير منه كان مردّه الخلافات الحدودية الخليجية التي اشتدت في تلك الفترة أيضاً. وترى قطر ـ كما ترى بقية دول الخليج العربي ـ أن أمنها يأتي أولاً من أمن منطقة الخليج كلها، ويعتمد على التوازن بين القوى الكبرى في المنطقة، ولا سيما إيران والسعودية والعراق.

لذا نجد أن قطر لم تدخل سباق التسلح كما يفترض، بالنظر إلى ما تملكه من إمكانات مالية جيدة، وعدد سكان قليل. وفي الثمانينيات كان الشيخ حمد بن خليفة الأمير الحالي وزيراً للدفاع، وقائداً عاماً للجيش، ووليّاً للعهد. وكمعظم رجال الحكم في الخليج قام وهو خريج «ساند هيرست» البريطانية بجهود للخروج بذلك الجيش من ضعف القوى البشرية، أمام متطلبات الأمن التي تحتم على قواته

(١٥٥) كونا، المصدر نفسه، ص ٣٦.

أن تقوم بها في شبه جزيرة مترامية الأطراف، إذ تم تعيين محمد عبدالله العطية رئيساً للأركان بدلاً من الجنرال البريطاني محمد مهدي الذي كان معروفاً باسم «رونالد كوكرين» (Ronald Cochrane) قبل إسلامه.

الجدول رقم (٣-١٨)

تشكيلات القوة البرية القطرية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد
١	لواء الحرس الأميري	١
٢	كتيبة دبابات	١
٣	كتيبة مشاة	٥
٤	بطارية مدفعية	٢

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

وقد تكوّنت القوات القطرية في منتصف الثمانينيات من خمسة آلاف رجل في الجيش، و٧٠٠ رجل للقوة البحرية، و٣٠٠ رجل للقوة الجوية، وتتسلح كتيبة الدبابات بما يصل إلى ٢٤ دبابة فرنسية من نوع «AMX-30». أما وحدات المدفعية، فلديها ٨ مدافع من نوع ٢٥ رطلاً، و٦ مدافع هاوتزر أمريكية من عيار ١٥٥ ملم، كما أن لدى القوات القطرية معدات أخرى مثل: ٢٥ عربة من عربات القتال «سراسن» (Saracen)، و١٠ مركبات قتال من نوع «فاريت» (Farret)، و٣٠ عربة قتال «AMX -10P».

ولا بد من الإشارة إلى أن الجيش القطري يعتمد كغيره من جيوش الخليج على الكثير من الأيدي الفنية ذات المهارة المتوسطة لإدارة أعمال الصيانة فيه، كما أن هناك أعداداً من غير القطريين الذين يخدمون في القوات المسلحة من خلال عقود عمل خاصة. ويرى البعض[١٥٦] أن الجيش القطري كان يفتقر في الثمانينيات إلى المناورات المكثفة، ما حدّ من قدرة سلاح الدبابات، كما أن ضعف التدريب أدى إلى ضعف قدرات المدفعية التي فشلت في الوصول إلى أهداف أبعد في المجال،

(١٥٦) Cordesman, *Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993*, p. 127.

وكان هناك أيضاً ضعف في القتال بقوات مشتركة من البحرية والبرية والجوية.

ولحماية هذا الجيش من الغارات الجوية تملك قطر ١٢ وحدة من نظام الدفاع الجوي «ريبيار» (Rapier)، وعدد ٥ من وحدات «رولاند» (Roland)، وعدد غير معروف من «بلوبيب» (Blowpipe)، لكن العدد المعروف هو الاثنا عشر قاذفاً من نوع «ستينغر» (Stinger) المضاد للطائرات التي اشترتها قطر من مصادر أفغانية، ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها بالذخائر أو الصيانة، إلا أن قطر كانت ضمن تغطية طائرات «الإواكس» السعودية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية[(١٥٧)].

كان عام ١٩٨٠ بداية تطوير القوة البحرية، فعهدت قطر إلى فرنسا ببناء ثلاثة زوارق صاروخية فرنسية (La Combattante 111)، وقد دخلت هذه الزوارق الخدمة في عام ١٩٨٤، بالإضافة إلى ٦ قوارب دورية من صنع بريطاني، وعدد صغير من زوارق خفر السواحل. وتتسلح الزوارق الفرنسية السابق ذكرها بصواريخ «إكسوست» (Exocet Missiles)، ومضادات طائرات أمريكية الصنع، بحيث يركب مدفعان على كل قارب. ويصل عدد قوارب البحرية القطرية إلى ٤٨ سفينة، وإن كان بعضها صغيراً لا يستطيع نقل أكثر من ستة رجال ومجهز برشاشات من عيار ٧,٦٢. وفي نهاية الثمانينيات وصلت أعداد منتسبي القوة البحرية القطرية إلى ٨٠٠ رجل[(١٥٨)].

الجدول رقم (٣-١٩)

أسلحة القوة البحرية القطرية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد
١	زوارق صاروخية	٨
٢	زوارق دورية	٦
٣	زوارق حراسة سواحل	٦
٤	قوارب ساحلية صغيرة	٣٦

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

(١٥٧) Joseph Kechichian, «The GCC: Search for Security in the Persian Gulf,» (Unpublished Thesis, University of Virgina, 1985), p. 346.

(١٥٨) McNaugher, *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf*, p. 218.

الجدول رقم (٣-٢٠)
أسلحة القوة الجوية القطرية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	طائرة ألفا جت (Alpha Jet) البريطانية	٨	
٢	طائرة «ميراج» (Mirage F-1C)	١٤	
٣	طائرة «هوكر هنتر» (Hawker Hunter)	٣	
٤	طائرة «بوينغ-٧٢٧»	١	نقل
٥	طائرة «بوينغ-٧٠٧»	٢	نقل
٦	طائرة «Britten Islander»	١	نقل
٧	هليوكوبتر «ويستلاند كوماندو» (Westland)	٤	Commando Mk 3
٨	هليوكوبتر «ويستلاند لينكس» (Westland)	٣	
٩	هليوكوبتر «ويستلاند ويرلوند» (Westland)	٢	
١٠	هليوكوبتر «غزال» (Gazelle)	٢	

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

ويشغل أبناء قطر كل أعمال الطيران في هذا السلاح إلا أن الفرنسيين والبريطانيين كان لهم نصيب كبير في أعمال الصيانة والتدريب، بالإضافة إلى المنتدبين وذوي العقود الخاصة من الآسيويين، كما كان لدى قطر رادارات من نوع «بليسي» (Plessey)، ومركز عمليات جوية في مطار الدوحة. وقد وصل عدد منتسبي القوة الجوية القطرية في نهاية الثمانينيات إلى ٨٠٠ رجل، لديهم ١٧ طائرة و٢٠طائرة هليوكوبتر.

و ــ مستوى القوة العسكرية في دولة البحرين

تعد البحرين من أصغر دول الشرق الأوسط مساحةً، فهي لا تعدو أن تكون ٦٢٠ كم مربعاً، وسواحل هذه الجزر تصل إلى ١٦١ كم، كما أن من المشكلات الأمنية لهذا البلد قلة عدد السكان الذين كانوا ٣٧٣ ألف نسمة عام ١٩٨٠ -١٩٨١، يمثل المواطنون البحرينيون ٦٠ بالمئة منهم فقط، ما أعاق تكوين جيش مقبول العدد. وللبحرين موقع استراتيجي مهم وخطير في الوقت نفسه، حيث جعل توسطها في الخليج أمر الوصول إليها بغارات جوية سهلاً من كل الدول المحيطة بها، وفي الوقت

نفسه جعل هذا الموقع البحرين هدفاً لبريطانيا في القرون الماضية، حيث جعلتها في فترات طويلة مقراً للأسطول البريطاني، ثم القاعدة الجوية. وقد حل الأمريكيون محل البريطانيين في الحصول على تسهيلات في البحرين، وقد تطرقنا إلى هذا الأمر في فصل سابق، إلا أننا نشير هنا إلى أن الوجود الأمريكي مع ما سببه من صداع لحكومة البحرين قد لعب دوراً كبيراً للأمريكيين حين تصدّوا للزوارق الإيرانية في أثناء حرب الناقلات في منتصف الثمانينيات.

ولا تعتبر البحرين من الدول النفطية الغنية بمقاييس دول الخليج، وتمثل المنتجات النفطية ٢٠ بالمئة من دخل البحرين. ولعل الحالة الاقتصادية هذه هي التي جعلت البحرين، على رغم افتقارها إلى القوى البشرية اللازمة للخدمة في القوات المسلحة، أقل دول الخليج اعتماداً على المنتدبين العسكريين من قوات دول أخرى، وأيضاً على الفنيين والمهنيين غير البحرينيين. كما أن البحرين لم تنفق على الجوانب العسكرية إلا ما يوازي ٨ بالمئة من دخلها البالغ ١,٦ بليون دولار عام ١٩٨٠، وكانت تصرف ٩٨ مليون دولار على هذا الجانب في عام ١٩٨٠[١٥٩]، لترتفع هذه المصاريف قليلاً ثم تنخفض، إلا أنها لم تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار في نهاية عقد الثمانينيات. ومنذ عام ١٩٧٧ ووزارة الدفاع وقيادة الجيش هما من مسؤوليات الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين الحالي. وقد بلغ حجم قوات دفاع البحرين في عام ١٩٨٤، ٢٧٠٠ رجل، منهم ٢٣٠٠ رجل في الجيش، و٣٠٠ رجل في البحرية، بينما يقوم ١٠٠ رجل بأعمال سلاح الطيران.

وقد ضم الجيش البري كتيبتي مشاة آلية، وكتيبة عربات مدرعة، وبطارية مدفعية، وأسلحة إسناد بسيطة أخرى. أما تسليح هذه القوة، فكان عبارة عن ٢٠ مركبة مدرعة من نوع «AML-90» الفرنسية، وكانت تحمل رشاشاً عيار ٩٠ ملم، كما كان لدى الجيش ثمانية مدافع «هاوتزر» ١٠٥ ملم، وستون مضاداً للدروع من نوع «تاو» (Tow) الأمريكي، وعدد من الهاونات، وثمانية مدافع أمريكية من نوع «M-198» عيار ١٥٥ملم، و١٠٠ مركبة «بانهارد» (Panhard)، و٨ مركبات «صلاح الدين» البريطانية المدرعة، و٨ مركبات من نوع «فاريت». وتمثل الثلاثة والثلاثين جزيرة في البحرين مشكلة كبرى للجيش البحريني الذي لم يكن يستطيع تعويض النقص في آلياته وقواه البشرية، إلا برفع كثافة النيران في أسلحته.

ويبدو من الجداول المرفقة أن البحرين قد أنهت عقد الثمانينيات من دون أن تحلّ

(١٥٩) كونا، **مجلس التعاون الخليجي**، ص ٣٤.

هذه المعضلة، على الرغم من أن عدد الجيش البحريني قد أصبح ٦٨٠٠ رجل، وهذا يساوي لواء مقسماً إلى أربع كتائب، منه اثنتان مشاة، وواحدة قوات خاصة، وكتيبة مدرعة(١٦٠).

الجدول رقم (٣-٢١)
أسلحة القوة البرية البحرينية (عام ١٩٨٤)

ت	النوع	العدد
١	دبابة قتال أمريكية من نوع «باتون» (Patton M60A3)	٨٠
٢	عربة قتال «AML-90» الفرنسية	٢٢
٣	عربة قتال «صلاح الدين» (Saladin) البريطانية	٨
٤	عربة قتال «فاريت» (Ferret) البريطانية	٨
٥	عربة قتال «شورت لاند» (Shortland) البريطانية	٨
٦	ناقلة جنود «ساكسون» (AT-105 Saxon)	١٠
٧	ناقلة جنود «بانهارد» (Panhard M-3)	١١٠
٨	ناقلة جنود «M-113A2»	١١٥
٩	مدفعية ١٥٥ ملم	٢٠
١٠	مدفعية ١٠٥ ملم	٨
١١	مدفعية ٢٠٣ ملم	١٣
١٢	مضاد طائرات «RBS-70»	٤٠
١٣	مضاد طائرات «ستينغر» (Stinger)	٢٠
١٤	مضاد طائرات «كروتال» (Crotale) الفرنسي	٧

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

أما البحرية البحرينية، فكانت حتى عام ١٩٨٠ لا تتعدى عدة قوارب لخفر السواحل تابعة لوزارة الداخلية عليها ٢٠٠ رجل، ثم تمّ استيراد أربع زوارق سريعة من ألمانيا من نوع «لورسن فيرفت» (Lurssen Werft) في العام نفسه، مما جعل البحرية البحرينية في وضع يساعدها على السيطرة على الأرخبيل الذي تتكون منه الدولة. وقد

(١٦٠) McNaugher, Ibid., p. 208.

زوّدت تلك الزوارق بمدافع من عيار ٤٠ ملم من نوع «بوفرز» (Bofors)، وبمدافع من عيار ٢٠ ملم نوع «أورليكون» (Orlikon)، كما تملك البحرية زورقين صاروخيين «TNC-45» مسلحين بصواريخ «إكسوست»، ومدفع عيار ٧٦ ملم نوع «أوتو» (Oto)، ومدفع عيار ٤٠ ملم من نوع «بوفرز» (Bofors).

وفي نهاية الثمانينيات كان لدى البحرية البحرينية ٦٠٠ رجل[١٦١]. كما كان لدى خفر السواحل قارب حمولة ٢٠ طناً، وقاربين حمولة ٣٦ طناً، وأربع سفن من نوع «هالماتيك» (Halmatic) طول ٢٠ متراً.

الجدول رقم (٣-٢٢)
سفن البحرية البحرينية (عام ١٩٨٩)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	زوارق هجومية سريعة حمولة ١٨٨ طناً	٢	مدافع ورشاشات
٢	زوارق هجومية سريعة حمولة ٣٣ طناً	٢	مدافع ورشاشات
٣	زوارق هجومية سريعة حمولة ٦٣٢ طناً	٢	صواريخ
٤	زوارق هجومية سريعة حمولة ٢٢٨ طناً	٤	صواريخ
٥	سفن إسناد حمولة ٤٢٠ طناً	٤	

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

وقد كان لدى سلاح الطيران البحريني في مطلع الثمانينيات طائرتا هليوكوبتر من نوع «BO105»، وطائرتا هليوكوبتر أمريكيتان من نوع «هيوز» (D-500)، و١٢ طائرة «أغوستا ـ بل» (Agusta-Bell). أما الطائرات النفاثة، فلم يكن هناك من مقاتلات، بل كانت هناك طائرة خاصة من نوع «غلف ستريم» النفاثة الصغيرة (Gulfstream II). وظلت الحال كذلك حتى عام ١٩٨٦ عندما حصلت البحرين على ست طائرات من نوع «نورثروب» (F-5E/F)، ليصل عدد المنتسبين إلى الطيران في البحرين إلى ٧٠٠ رجل.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

الجدول رقم (٣-٢٣)
طائرات القوة الجوية البحرينية (عام ١٩٨٦)

ت	النوع	العدد	ملاحظات
١	طائرة «نورثروب» (F-5E/F)	٦	
٢	طائرة «جنرال دينمكس» (F-16C/D)	٨	تم طلبها عام ١٩٨٧
٣	طائرة «غلف ستريم» (Gulfstream II/III)	٢	نقل
٤	طائرة هليوكوبتر «AB-212»	١٢	
٥	طائرة هليوكوبتر «Bo-105»	٤	

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها *Military Balance* التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

ويظهر أن البحرين كانت تفتقر في الثمانينيات إلى أنظمة سيطرة وقيادة جوية، مع أنها كانت على تنسيق جيد مع أنظمة الإنذار المبكر السعودية من خلال طائرات «الإواكس» التي كانت البحرين ضمن مجال تغطيتها الجوية.

٢ ـ التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها

تكوّن المجلس الوزاري في مجلس التعاون من وزراء الخارجية وليس الدفاع، مما جعل القرار السياسي الحافظ لسيادة كل دولة هو سيد القرارات، كما يمكن أن نلاحظ أن الاتفاقية الاقتصادية كانت هي أول الاتفاقيات الموقّعة، تلاها اتفاقيات إعلامية وسياسية. وكان يمكن التعاون في كل مجال إلا المجال العسكري، فقد كان هناك منذ البداية لجنة عسكرية، رأسها لواء سعودي[(١٦٢)]، إلا أن التعاون ترك أول الأمر ليكون من خلال اتفاقيات ثنائية، وليس جماعية، وكان مردّ ذلك لأسباب كثيرة، لكن الأكيد أن الشركاء لم يريدوا إثارة إيران والعراق بالتحديد.

وقد تميّزت منطقة الخليج العربي في الثمانينيات بخصائص عدة، فهي منطقة غنية بالنفط، ومركز اهتمام القوى العظمى في العالم، ما جعل دول مجلس التعاون في حالة تهديد استراتيجي من القوى الإقليمية والدولية أيضاً، ومن تناقض العقائد الأيديولوجية بين أنظمة حكم تقليدية ملكية مسلمة معتدلة، وجمهورية ثورية مسلمة

(١٦٢) انظر المقابلة الشخصية التي أجريت مع اللواء الركن فالح عبدالله الشطي (أول أمين مساعد للشؤون العسكرية لمجلس التعاون) في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

متشددة، وجمهورية ثورية بعثية متشددة، وهذا ما دعاها إلى السعي المكثف فردياً من أجل بناء قواتها المسلحة، وإقامة قوة عسكرية مشتركة، وبالتعريف التقليدي للأمن، وهو القدرة على صدّ عدوان خارجي.

أ ـ بين سباق التسلح وبناء الجيوش

من المعروف أن هناك بناء للترسانة العسكرية (Build Up)، وهناك سباق تسلح كذلك (Arms Race)، وسباق التسلح يقوم على أشكال عدة، منها نوع يراد من خلاله اللحاق بدول أخرى تشكل تهديداً استراتيجياً للدولة، ونوع آخر يراد به التفوق على مصدر التهديد، والنوع الأخير هو خليط من أسباب عدة، لكن المبتغى هو التفوق في التسلح.

وقد كان التسلح في الثمانينيات يختلف من وجهة نظر استراتيجية، ومن ناحية النوعية والكمية، عن بناء الجيوش الذي تم في دول الخليج من جراء طفرة السبعينيات النفطية التي صاحبت الاستقلال، ثم تلاها مناخ الانفجارات الذي فرض نفسه في الثمانينيات، وجعل السلاح يتدفق على المنطقة بغزارة.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدم وضوح قيام دول المجلس بالدخول في سباق التسلح يعود إلى أن الدخول في سباق التسلح يؤدي عادة إلى تحويل معظم المصادر الاقتصادية لصالح المجهود الحربي، ولم نلاحظ ذلك لأن دول المجلس كانت من الغنى بدرجة تمنع انكشافها في هذا المجال. ونلاحظ مفارقة في أن دول العالم كافة تعاني دائماً مشكلة ترتيب أولوياتها بين توفير الخبز أو البندقية، إلا أن دول مجلس التعاون لم تعان هذه المشكلة منذ استقلالها حتى نهاية الثمانينيات، فقد كانت تستطيع توفير كل ما تحتاج إليه من بنادق من دون نقص في كمية الخبز. أما المشكلة الثانية التي ترافق سباق التسلح دائماً فهي أنه ينشر الزعزعة وعدم الاستقرار في المنطقة التي يقوم فيها، وقد تكفلت الحرب العراقية ـ الإيرانية بذلك، وقفزت بالخطر إلى درجة أكثر من مجرد الزعزعة، هي درجة الدمار. فقد تجاوزت إيران والعراق في عقد الثمانينيات مرحلة السباق، وتشابكتا بالأيدي، فسبّب ذلك إصابات بالغة في كلا الطرفين. وتأسيساً على ما سبق، نستطيع أن نقول من تتبع الحالة العسكرية في دول المجلس: إنها قد دخلت كلا المجالين، وإن ظلت أقرب إلى بناء الترسانة العسكرية أكثر من سباق التسلح مع إيران والعراق.

ويثور سؤال هو: أين وصلت دول مجلس التعاون من جراء تسلحها؟ وهل تحقق التوازن بين القوى في الخليج العربي؟

الجدول رقم (٣-٢٤)
مقارنة عددية لقوات المجلس مع القوات الإيرانية والعراقية في عام ١٩٨٨-١٩٨٩

المقارنة	دول مجلس التعاون	إيران	العراق
القوى البشرية للقوات المسلحة	٢٠٥,٠٠٠	٦٠٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
القوى البشرية للجيش	١٥٤,٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
الدبابات	١,٠٧٨	٩٠٠	٥,٥٠٠
المدفعية	٧٢٧	٢,٥٠٠	١,٨٥٠
القوى البشرية لسلاح الطيران	٢٨,١٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
الطائرات	٣٦٨	٧٠	٥١٣
مضادات الطائرات	١٩٧	٢٥٠	٣٥٠
القوى البشرية لسلاح البحرية	١٦,٤٠٠	١٨,٠٠٠	١,٠٠٠
زوارق صاروخية	٣٢	٨	١
كاسحات وزارعات الغام	٥	٤	٤
سفن إنزال	٢٠	١٠	١

المصــــدر : Jaffee Center Study Group, *War in the Gulf: Implications for Israel: Report of a Jaffee Center Study Group*, coordinator and editor Joseph Alpher (Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1992), p. 146.

وقد صدرت الطبعة العبرية لهذا الكتاب عام ١٩٩١.

الجدول رقم (٣-٢٥)
قيمة الأسلحة المستوردة إلى منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩ (بالمليون دولار)

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
العربية السعودية	٢٩,٥٣٠	٢٩,٢٤٠	٢٣,٠٨٠	٢٠,٩٨٠	١٦,٩٨٠	١٧,٦٠٠
العراق	٢٤,٥٦٠	١٧,٤٣٠	١٩,٨٥٠	٢١,٢٩٠	٢٢,٨٩٠	١٥,٧٤٠
إيران	٨,٦٨٦	١١,٦٨٠	١٤,٨٤٠	١٢,١٩٠	١٠,٨٦٠	٨,٨٩٣
الكويت	٢,٠٨٨	٢,٠٥٧	١,٧٠٨	١,٦٠٩	١,٥٦٥	٢,٣١٦
الإمارات	٢,٩١٥	٢,٦٠٦	٢,١٠٩	٢,٠٥٥	١,٩٨٢	١,٩٠٢
عُمان	٢,٧٧١	٢,٦٥٥	٢,٣١٠	١,٩٦٥	١,٦٨٥	١,٨٥٩
البحرين	٢٢٠	٢٠٦	٢١٤	٢٠٨	٢٣٤	٢٣٥
قطر	١٠٠	١٠٧	١١٠	١٤٥	١١٩	١١١

المصــــدر : *World Military Expenditures and Arms Transfers* (U.S. Arms Control and Disarmament Agency) (1984-1989).

ب ـ التوازن العسكري في منطقة الخليج العربي

التوازن العسكري الاستراتيجي هو أن محصلة تقييم مكوّنات القدرة العسكرية بين طرفين متضادين متعادلة، وأن الفرق بينهما في القوة والقدرة العسكرية محدود، بحيث لا يمكن لأي منهما أن يحقق موقفاً استراتيجياً عسكرياً لصالحه، ويجعله يفرض إرادته من خلال استيلائه، أو تدميره أهدافاً ذات قيمة استراتيجية للطرف الآخر. ويمكن أن يختل ميزان القوى سواء بامتلاك أحد الأطراف دون الآخر السلاح النووي أو التقليدي، وتقع الحرب عندما يختل ميزان القوى، مما يشجع أحد الأطراف على تغيير الوضع القائم. لكن هناك من يقول بعكس ذلك تماماً، حيث إن اختلال الميزان لصالح قوة يلغي حاجتها إلى شنّ الحرب، كما يحدّ من تطلعات القوة الأضعف لشنّ الحرب[١٦٣].

(١) دول مجلس التعاون

لقد ركزت دول مجلس التعاون على شراء الأسلحة وتوفير البنية العسكرية التحتية التي تضم القواعد والمطارات والمراسي، مع تركيز أقل على حل معضلة القوى البشرية، وراحت تحاول حلها من مداخل أخرى، إذ اعتمدت على استراتيجية بناء ترسانة عسكرية متقدمة تكنولوجياً وذات كثافة نيران عالية لسدّ النقص في القوى البشرية، ولإيقاف تقدم الموجات البشرية التي توقعوا أن يزجّ بها الإيرانيون أو العراقيون في ميدان المعركة. كما أن بناء هذه المنظومة العسكرية في جانب منه لم يكن لاستعمال الخليجيين أنفسهم فقط، بل أثبتت عاصفة الصحراء لاحقاً في عام ١٩٩١ أن القواعد المتطورة وما فيها من إمكانات قد سهلت عمل قوات التحالف، كما أن التقاطعات المصلحية بين البائع والشاري السلاح لم تكن لأجل المال فقط، مع أنه قد شكّل جانباً مهماً، بل إن الرسالة كانت تقول: إن أمن الشاري يهمّ البائع، وإلا لما سمح بوصول السلاح المتقدم إليه. ويذهب مراقب للشؤون الأمنية في الخليج إلى القول بأن شراء السلاح الأمريكي من الخليجيين خاصة، كان يعتبر جزءاً من عملية المشاركة في تحمل العبء الذي تعانيه الولايات المتحدة من جراء وجودها في الخليج، ويذهب إلى أن ذلك يشبه ما قامت به الدول الأوروبية في أثناء الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف في وجه السوفيات هناك[١٦٤].

---

(١٦٣) **موسوعة العلوم السياسية**، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد؛ تصدير شعيب عبدالله شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام، ٢ مج (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ٦٧٩.

(١٦٤) Bjorn Moller, «Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region,» (Emirates Occasional Papers, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999), p. 25.

ومع أن نسبة النمو السكاني وصلت إلى ٣ بالمئة في الإمارات، وإلى ٤ بالمئة في قطر، مقارنةً بما يصل إلى ١,٩ بالمئة في آسيا(١٦٥)، فإن ذلك لم يساعد في حل المعضلة. وقد واجه هذا الارتفاع مشكلات أخرى مثل: الفشل في إقامة نظام تجنيد إلزامي، لفقدان دول الخليج آليات نجاحه المتوافرة في الدول المجاورة، حيث الطريقة القاسية للتجنيد في العراق، وحرارة الشعارات الثورية في إيران، والشعور بالعيش على حافة الهاوية في إسرائيل. كما أن من عوائق إقامة نظام التجنيد أن دول الخليج كانت دولاً ريعية تعطي شعوبها ولا تأخذ، وتراعي أن تكون معظم قراراتها شعبية. لذلك ظهر التجنيد محدود الجدوى في الكويت، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي طبقت ذلك النظام. كما أن من أسباب ضعف القوى البشرية في الخليج استبعاد العنصر النسائي من العمل في المؤسسات العسكرية، ما حال دون تفرغ الرجال للأعمال القتالية فقط، بالإضافة إلى قلة الحوافز في المجال العسكري.

لقد كان جزء متواضع من مواطني دول مجلس التعاون تحت السلاح مقارنة بالنسبة التي تمّت عسكرتها في إيران والعراق، كما أن مقارنة عدد أفراد القوات المسلحة في دول مجلس التعاون قليل عند مقارنته بمساحة دول المجلس. وعلى المنوال نفسه نجد فيافي شاسعة من الصحراء التي لا يوجد فيها إلا قوات متناثرة صغيرة الحجم، مما يقلل من نسبة توزيع السلاح على مساحة المنطقة بشكل صارخ، مقارنة بتوزيع السلاح والقواعد ومضادات الطائرات في أوروبا خلال الحرب الباردة(١٦٦).

قادت العربية السعودية دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٨١ إلى الإنفاق العسكري المكثف، ونتيجة تمحيصها الدقيق للوضع تبنّت عقيدة مفادها أن التوازن العسكري (Military Balance) مع الأعداء المحتملين لا يكفي، فإن كان كافياً الآن فقد لا يكفي غداً، لذا كان لا بد من إدامة التفوق (Military Superiority) عليهم(١٦٧). لقد كانت دول مجلس التعاون منذ منتصف الثمانينيات في موقف أفضل من ناحية امتلاك السلاح المتطور تقنياً، لكن هذه الأفضلية على إيران والعراق كانت ذات محدّدات كثيرة، لعل أولها عدم وجود التنسيق بين هذه الدول في ما يتم استيراده من السلاح

(١٦٥) F. Gregory Gause, «The Political Economy of National Security in the GCC States,» in: Gary Sick and Lawrence Potter, eds., *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion* (New York: St. Martin's Press, 1997), p. 67.

(١٦٦) Moller, Ibid., pp. 25-27.

(١٦٧) Kechichian, «The GCC: Search for Security in the Persian Gulf,» p. 345.

على مستويات التخطيط قبل الشراء. ولو نظرنا إلى مصدر السلاح الخليجي مقارنة بما لدى العراق وإيران، لوجدنا أنه كان في حوزتهم أربعة أنواع من الطائرات المقاتلة من إنتاج المصانع الأمريكية، هي: إف-٥ (F-5) من مصانع «نورثروب»، وآي-٤ (A-4) وإف-١٥ (F-15) من مصانع «مكدونالد دوغلاس»، وإف-١٦ (F-16) من مصانع «جنرال ديناميكس». ولا نريد تبسيط الأمور إلى درجة السطحية، لكننا نستطيع القول إنه كان بالإمكان طرح الخيار بين طائرتين فقط، بعد استبعاد الطائرات القديمة من نوع آي-٤ وإف-٥، كما كان هناك أربع طائرات فرنسية هي: ميراج F-1، وميراج F-5، وميراج ٢٠٠٠، وطائرة ألفا جيت (Alfa Jet). وكان بالإمكان الحصول على ميراج F-1، ثم التدرج إلى ميراج ٢٠٠٠. وكان الحال مشابهاً في مجال الطائرات البريطانية، حيث كانت هناك «تورنادو» و«هوك» و«جاكوار».

وقد يقول البعض: إن بعض هذه الطائرات كان في حوزة عدد من دول المجلس قبل ظهوره في عام ١٩٨١، ونقول: إن أغلب التحديث تمّ بعد قيام المجلس، ثم ما هوالضرر من شراء طائرة مجربة في دولة شقيقة، مما يسهل توافر قطع الغيار والصيانة والقوة التفاوضية، إلا أن هذه الأمور كان يحكمها في الغالب اعتبارات سياسية واقتصادية، ذكرنا بعضها مثل: إن دول الخليج كان سلاحها من زبائنها النفطيين في أغلب الحالات، ولم يكن هؤلاء الزبائن هم أنفسهم لكل دول الخليج، بعكس إيران والعراق، فقد كانت طائرات إيران من الصين والولايات المتحدة فقط، بينما كان معظم طائرات العراق من فرنسا، مع القليل من الطائرات السوفياتية. وكان الحال أكثر تعقيداً لدى دول الخليج في مجال الأسلحة البرية.

تمتعت دول الخليج العربي، وعلى رأسها العربية السعودية، برفاهية الحصول على أفضل ما هو موجود في السوق من سلاح، لكن هذه الرفاهية كانت عائقاً في أحيان كثيرة، حتى إننا نجد العربية السعودية تحاول الفكاك من سيطرة السلاح الأمريكي الذي كان يمثل ٨٠ بالمئة مما لديها من سلاح في السبعينيات. وكانت فرنسا على استعداد للتعاون مع السعوديين إلى أبعد الحدود، إذ سمحت العلاقات بين البلدين بنقل التكنولوجيا العسكرية الفرنسية إلى السعودية، من خلال ضخّ السعوديين لما يوازي ملياري دولار في السوق الفرنسية، بالإضافة إلى المشاركة في تكاليف الأبحاث التي تؤدي إلى تطوير السلاح الفرنسي المزمع امتلاكه من قبل السعودية، والاستفادة من بيع السلاح لطرف ثالث. وكان من ثمرات التعاون الفرنسي ـ السعودي عقد لتطوير القوات البحرية السعودية بمبلغ ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار في عام ١٩٨٢. ولم يتم هذا الاتفاق إلا بعد نفاد صبر السعوديين من المماطلات الأمريكية في هذا المضمار، لكن قمة التعاون الفرنسي ـ السعودي كانت

في نظام «شاهين» للدفاع الجوي ضد الأهداف المنخفضة في عام ١٩٨٤، بما يساوي ٤ مليارات دولار[١٦٨].

إلا أن دخول الفرنسيين إلى السعودية لم يزحزح موقف الأمريكيين المتصدر للدول المصدرة للسلاح السعودي، إذ بلغ ما صدرته الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ ما قيمته ١,٨ مليار دولار، ليصل في عام ١٩٨٢ بعد اشتعال الحرب في الخليج إلى ٥,٤ مليار دولار، ليعود إلى ٣ مليارات دولار في عام ١٩٨٤. ولقد كان الأمريكيون على رأس قائمة مصدّري السلاح إلى الكويت أيضاً، حيث بلغت مشتريات الكويت ١,٢ مليار دولار من السلاح الأمريكي في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤، على الرغم من أن ثقة كل من البلدين بالآخر كانت ضعيفة، ويعود ضعف الثقة هذا ـ بلا ريب ـ إلى موقف الولايات المتحدة من قضية الشرق الأوسط، وإلى وجود أكبر جالية فلسطينية في الخليج في الكويت، مما سبب نوعاً من الضغط على الحكومة الكويتية.

وقد تبنّت الكويت عدم السير في الحشد الصديق للولايات المتحدة في المنطقة لهذا السبب، بل إنها لم تتردد في إقناع عُمان بالتخلي عن اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على التسهيلات العسكرية هناك. وكما اتجهت السعودية إلى فرنسا، اتجهت الكويت إلى الاتحاد السوفياتي، فبعد أن رفض الأمريكيون بيعها صواريخ «ستينغر» المضادة للطائرات المعادية على الارتفاعات المنخفضة، اشترت الكويت مائة صاروخ أرض ـ أرض من نوع «فروغ-٧ (Frog-7) السوفياتي، وكانت قد اشترت ٩٠ صاروخ سام-٦ و٥٠٠ صاروخ سام-٧ أرض ـ جو في الفترة (١٩٧٩-١٩٨٠). وفي السياق نفسه، يمكننا أن نلاحظ أن قطر كانت تعتمد في تلك الفترة على السلاح الفرنسي أكثر من سواه، ولا سيما في مجال القوة الجوية، كما كان لشركة «نيرو» الألمانية المختصة بالمنشآت العسكرية خاصة وجود في قطر في منتصف الثمانينيات.

وإننا على يقين بأن دول المجلس قد اتفقت في أثناء اجتماعاتها على الخروج من أسر احتكار الدول الغربية للسلاح، ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة اللتان هيمنتا على عقود تسليح دول الخليج في الستينيات والسبعينيات. وإننا نقول: نحن على يقين بهذا الأمر، على الرغم من عدم صدور أي قرار رسمي بذلك. وبناءً على هذا الاتفاق، قامت الإمارات العربية المتحدة في فترة تمرّد السعوديين والكويتيين على

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

الأمريكيين، بالتنسيق مع ألمانيا الغربية لتوقيع مشروع تعاون عسكري. وقد صرح وزير خارجية ألمانيا الغربية جيرغن موليمن (Jergen Moellemann) في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ بما يلي: «إن التعاون الأمني موضوع مشترك بين البلدين». ولم يكن هذا التعاون حكراً على الإماراتيين، بل شمل السعوديين أيضاً، فلم ينكر الوزير الألماني وجود تشكيل عسكري من القوات الخاصة في السعودية تقوم ألمانيا بتدريبهم ليصبحوا ذوي فعالية في مستوى قوة «G 9» الألمانية المشهورة[١٦٩].

أما في البحرين، فيلفت نظرنا مشروع طائرات إف-٥ (F-5) في عام ١٩٨٥، وهو كما يبدو توجه أمريكي لبناء القوات الجوية الخليجية واحدة بعد الأخرى. فقد بلغت قيمة توريد ست طائرات من ذلك النوع ١١٤ مليون دولار، دفعها مجلس التعاون بناء على الالتزام السابق بمساعدة البحرين وعُمان في هذا المجال[١٧٠].

ولقد كانت ترسانة الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة في دول مجلس التعاون رائعة على الورق، لكن الاعتماد على أسلحة متطورة التقنية وذات كثافة نيران عالية أدى إلى الاعتماد على الفنيين الأجانب الذين كان لا بد منهم لمساعدة الأطقم الوطنية على أعمال الصيانة. وقد وطن الاعتمادُ على هذه الأسلحة الاعتمادَ على الخبرة الأجنبية أيضاً، كما أن عدم التنسيق بين دول المجلس قد أحال هذه الأسلحة إلى كعب أخيل الذي يمكن اعتباره مقتلاً لتلك الدول، لأنه جعلها تعتمد على أرقام لا تصمد كثيراً كقوة واحدة في الواقع.

لقد كان في دول مجلس التعاون ١٥ ألف فني وخبير عسكري أجنبي في منتصف عقد الثمانينيات، منهم عشرة آلاف فني في العربية السعودية، ١٥٠٠ منهم بريطانيون، ومثلهم في العدد من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أعداد من الفرنسيين والباكستانيين والأردنيين والمصريين. ويشير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى وجود ٣٧٠٠ عسكري أجنبي في عُمان في الفترة نفسها تحت مسميات تقع تحت خانة مساعدة العسكريين العُمانيين[١٧١].

وتتميز العربية السعودية بأنها أقوى دول المجلس وأكبرها، وبأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لها ثلاثة التزامات استراتيجية حيوية، هي: الالتزام بأمن

---

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(١٧٠) جاسم الحشاش، «مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات،» (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨)، ص ٢١.

(١٧١) *The Military Balance, 1983-1984* (London: International Institute for Strategic Studies, 1984), p. 60.

الخليج العربي، وبقضية الشرق الأوسط، وبقضية القرن الأفريقي. وكانت حتى منتصف الثمانينيات تعتبر نفسها دولة خليجية في المقام الأول، لارتباط ذلك بأمنها الوطني، ثم نشبت حرب الناقلات، وكانت أشد إفرازات الحرب العراقية ـ الإيرانية قسوة على دول مجلس التعاون، وكان لا بد من إيجاد طريق بديل لمضيق هرمز لإيصال النفط إلى أسواقه في الشرق والغرب، فجاء مشروع الأنابيب ذات القدرة على نقل ٣,٢ مليون برميل في اليوم من حقول النفط في المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر في المنطقة الغربية.

وقد أثبت التوجه السعودي إلى المنطقة الغربية قدرة البحر الأحمر على لعب دور منفذ مهم، ليس لتصدير النفط فقط، بل لدخول البضائع والمواد التي تحتاج اليها الصناعة السعودية، وبهذا وحدت أنابيب النفط بين الشاطئين الشرقي والغربي للسعودية.

لقد أبرز التحول السعودي إلى البحر الأحمر ضعف الأمن في الشاطئ الشرقي للسعودية، وأبرز حاجة السعودية إلى تطوير قواتها البحرية في المنطقة الغربية، لتلعب دوراً أكبر لحماية المصالح التي تعاظمت مع هذا التحول نحو الغرب. لقد كانت الأولوية منذ زمن طويل للأسطول السعودي في المنطقة الشرقية، وكان لا بد من تطوير أسطول المنطقة الغربية. وكان معنى ذلك إما دفع مبالغ طائلة على هذا التحديث، أو اقتطاع جزء مما هو مخصص لأسطول المنطقة الشرقية، فيؤدي ذلك إلى إضعافه.

لا شك في أن التوسع السعودي على ضفتي الجزيرة العربية في الشرق والغرب مكسب كبير، وتنويع لخيارات السعودية الاستراتيجية، لكنه في الوقت نفسه كان نقطة ضعف استراتيجية زادت من انكشاف السعودية، لأن الخيارت التي يبحث عنها مخططو الغارات الجوية خاصة قد زادت، وتوافرت مرافق مهمة مع نقص في الدفاع في المنطقة الشرقية والغربية من السعودية. وكنا قد أشرنا إلى أن المساحة الواسعة للسعودية قد جعلت قواتها، على رغم نوعيتها الجيدة في بعض الجوانب، مضطرة إلى أن تكوّن حشوداً رقيقة لا عمق لها.

كما أدى التوسع في الدفاع غرباً إلى انكشاف في الجبهة الشرقية من العربية السعودية، وأدى التوسع في الغرب إلى تنبيه دول البحر الأحمر إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه السعودية في أمور المنطقة. ومن ناحية أخرى، لم تنظر إسرائيل بعين الارتياح إلى هذا التوسع السعودي لتعرّضه لمصالح إسرائيل في البحر الأحمر. وكان أن تدخلت الولايات المتحدة لتوجيه الاهتمام السعودي ناحية اليمن الجنوبي وإثيوبيا المدعومة من

السوفيات الذين كانوا يرون باب المندب مخرجاً من البحر الأبيض المتوسط بديلاً لمضيق جبل طارق المراقب من حلف الناتو بحزم[١٧٢].

وقد وجد مصدّرو السلاح من العالم الثالث والغرب على السواء في دول الخليج العربي في الثمانينيات منبعاً لا ينضب للشراء. فقد ذكر معهد استوكهولم للسلام (Stockholm International Peace Research Institute) أن إنفاق السعودية العسكري كان عام ١٩٨٠ يوازي ١٩,٢ مليار دولار، ليقفز إلى ٢٥,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٢[١٧٣]. وكان لذلك جانب إيجابي لدول مجلس التعاون، فقد صارت كلمتها في المحافل الدولية مسموعة، نظراً إلى كثرة التأييد الذي تحصل عليه من هذه الدول كلما تقدمت باقتراح إقليمي أو دولي، كما أن دول مجلس التعاون حصلت على معاملة خاصة من مصدّري الأسلحة في مجال إضافة قدرات إلى السلاح، أو تطويره ليساير الطقس.

(٢) جمهورية إيران الإسلامية

لقد كانت حالة القوات الإيرانية بعد سقوط الشاه في عام ١٩٧٩ مأساوية، لأنَّ ٦٠ بالمئة من المنتسبين إلى الجيش البري الإيراني قد فروا، مما دفع حكومة الثورة إلى إقامة عدة جيوش شعبية بأسماء متعددة، لعل أكثرها فعالية وشهرة حرس الثورة الإيراني. وقد بلغ عدد المجندين الإلزاميين فيه مائة ألف مجند في عام ١٩٨٤، ثم وصل إلى الضعف في عام ١٩٨٦. وعلى رغم تقييد العراقيين لما يصل إلى ٨٠ بالمئة من القوة العسكرية الإيرانية طوال ذلك العقد، وعلى رغم أن قيادة «مشهد» في الشرق لم تخلُ من قوات تراقب عن كثب حركة السوفيات في أفغانستان الثائرة؛ على رغم كل ذلك، فإن الخليجيين نظروا إلى إيران كأقوى التهديدات المباشرة والمستمرة في عقد الثمانينيات.

وقد تكوّن الجيش البري الإيراني في عام ١٩٨٧ من ثلاث فرق ميكانيكية، تضم كل فرقة ثلاثة ألوية، وفي كل لواء ثلاث كتائب مدرعة، وثلاث كتائب ميكانيكية. كما ضم سبع فرق مشاة، ولواء مظلياً، وفرقة قوات خاصة مكوّنة من أربعة ألوية، فضلاً عن قيادة لطيران الجيش. وبالإضافة إلى ذلك، وجد في ذلك الجيش ألوية مدرعة ومشاة مستقلة، وكتيبة «القدس» المشكّلة من جنود الاحتياط الذين أنهوا خدمتهم العسكرية[١٧٤].

---

(١٧٢) Ehteshami, Nonneman and Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*, pp. 94-95.

(١٧٣) Kechichian, «The GCC: Search for Security in the Persian Gulf,» p. 345.

(١٧٤) «Army,» maintained by (13 December 2002), <http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/army.htm>.

الجدول رقم (٣-٢٦)

القوات المسلحة الإيرانية في الفترة (١٩٧٩-١٩٨٦)

القوات	السنوات			
	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦
القوات المسلحة	٣٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
الاحتياط	١٢٨٥,٠٠٠	٢ ١٥٠,٠٠٠	٢ ٢٥٠,٠٠٠	٢ ٣٠٥,٠٠٠
القوة البرية	٣٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠
القوة البحرية	١٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٥٠٠
المجموع	٧١٥,٠٠٠	٥٩٥,٠٠٠	٦٥٥,٠٠٠	٧٠٤,٥٠٠
القوات شبه العسكرية				
الدرك	٧٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
حرس الثورة	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
قوات المقاومة (باسيج)	-	-	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
المجاهدون	-	٣٠,٠٠٠	غير معروف	غير معروف
مجموع القوات شبه العسكرية	١٠٤,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢,٧٥٥,٠٠٠	٣,٤٢٠,٠٠٠

المصـــدر: *The Military Balance, 1986-1987* (London: International Institute for Strategic Studies, 1986).

كان السلاح الذي دخلت إيران به الحرب غربي المصدر، أي من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد السوفياتي. لكنها ابتداءً من عام ١٩٨٧ شرعت تستورد السلاح من دول أخرى، لأنَّ الباب الغربي أغلق في وجهها، وأصبح ما تستورده مختلفاً عما كان لديها، ومنخفض الجودة. وكانت خيارات إيران قليلة، فراحت تستورد أسلحة من الدرجة الثانية: من كوريا الشمالية، والصين، والبرازيل، بل من إسرائيل. وكانت النتيجة الفورية ظهور ما يصاحب استعمال أسلحة مختلفة المصادر من عقبات، فقد أصبح التدريب أكثر تعقيداً، وبرامج الإمداد بقطع الغيار أكثر صعوبة. فقد امتلك الجيش البري الإيراني في عام ١٩٨٦ مثلاً ما يصل إلى ألف دبابة قتال رئيسية، معظمها كان بريطانياً من نوع «تشيفتن» (Chieftain)، وأمريكياً من نوع «M-60»، بالإضافة إلى دبابات سوفياتية من أنواع مختلفة، مثل: T-54, T-55, T-59, T-62، وT-72 المتفوقة، وقد حصلوا على هذه الدبابات، إما بكسبها من العراقيين، أو من مصادر صينية وكورية شمالية. كما ضمت ترسانة الأسلحة البرية الإيرانية مدرعات بريطانية من نوع «سكوربيون» (Scorpion) الخفيفة، ومئات من المدرعات البرازيلية من نوع «Cascavel»، و«Urutu»، بالإضافة إلى ناقلة الجند «M-113s» الأمريكية، و«BTR-50-60s» السوفياتية، كما كان لدى تلك القوات صواريخ أرض ـ أرض من

نوع «سكود» (Scud) السوفياتية، وإن كانت من مصادر غير الاتحاد السوفياتي. كما حصل الجيش الإيراني في عام ١٩٨٦ على صواريخ «هوك» (Hawk) الأمريكية للطيران المنخفض، وصواريخ «تاو» (Tow) المضاد للدروع. وقد كان لدى طيران الجيش ٦٥ طائرة نقل أمريكية في عام ١٩٨٦، و٣٢٠ هليوكوبتر أمريكية الصنع من أصل ٧٢٠ طائرة في عام ١٩٨٠، بالإضافة إلى بعض الطائرات الإيطالية الصنع. وكان من الأخطاء القاتلة أن قامت إيران الإسلامية بإلغاء صفقات السلاح التي أبرمتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عموماً في عهد الشاه، وقد شملت تلك الصفقات سبع طائرات إنذار مبكر «أواكس»، و١٦٠ طائرة من نوع «إف-١٦» (F-16) و«إف-١٨» (F-18)، و٤٠٠ صاروخ «فونيكس» (Phoenix) من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ١٣٥٠ دبابة بريطانية من نوع «شيفتن» (Chieftain)، وصواريخ دفاع جوي «ريبيار» (Rapier) التي يجادل البعض في أنها أضعفت موقف الإيرانيين في بداية الحرب[١٧٥]. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض هذه الأسلحة التي كادت تستلمها القوات الإيرانية قد وجدت طريقها إلى دول الخليج العربي، محدثة تغييراً في الميزان العسكري، بالإضافة إلى أن القوات الإيرانية كانت تعوّل على وصولها، ولم يكن لديها خطط بديلة في هذا المجال، ما سبب نقصاً في الجودة والكمية المتوافرة للجيش الإيراني، فلم تأت سنة ١٩٨٤ إلا والوضع التسليحي لإيران في أقل مستوياته. فقد كان لدى جيش الشاه ١٤٠ طائرة من نوع «فانتوم» (F-5 E)، و٢٨ طائرة من النوع نفسه ((F-5 F)) من صناعة «نورثروب» الأمريكية (طائرة الحرية)، إلا أنها تهاوت واحدة تلو الأخرى حتى لم يتبق إلا ٥٥ طائرة فقط. كما كان لدى إيران ٣٢ طائرة «فانتوم» (F-4 D)، و١٧٧ طائرة «فانتوم» (F-4E)، لكن لم يتبق منها إلا ٤٥ طائرة. أما طائرات الإنذار المبكر في البحر من نوع «أوريون» (Orion)، فقد كانت ست طائرات أيام الشاه، ولم يتبق منها إلا اثنتان. ولعل المختصين في القوات الجوية يعرفون أن خسارة إيران كانت في عدم قدرتها على الاستفادة من الطائرة الأمريكية «فانتوم» (F-14)، وهي فخر القوة البحرية الأمريكية وسلاحها الفتاك حتى نهاية التسعينيات. ولم تبعها الولايات المتحدة إلى أخلص حلفائها، ومع ذلك كان لدى الشاه ٨٠ طائرة منها، إلا أن طيران الثورة، لنقص قطع الغيار وفرار الطيارين والفنيين، جعلها غير قادرة على إرسال أكثر من ١٢ طائرة إلى الأجواء، ولم تسلم طائرات النقل الأقل تعقيداً من تردّي الحالة العملياتية لها. فقد فقدت إيران الثورة القدرة على تشغيل ٤٥ طائرة من نوع «هيركوليز» (C-130)، ولم يكن صالحاً لديها إلا ١٢ طائرة.

---

(١٧٥) Iran's Former Ambassador to UN, «Jam-e Jam; Mouthpiece of IRIB,» *Persian Morning Daily*, 24/11/2002, p. 6, <http://www.netiran.com/Htdocs/Clippings/FPolitics/021124XXFP01.html>.

الجدول رقم (٣-٢٧)
أسلحة الجيش الإيراني (عام ١٩٨٦)

السلاح	العدد
دبابات متوسطة	
T-54,T-55, T-59, T-62, T-72, Chieftain Mk3/5, M-47/-48, M-60A1	١,٠٠٠
دبابات خفيفة	
سكوربيون Scorpion	٥٠
ناقلات جند مدرعة	
ناقلات جند EE-9 Cascavel البرازيلية	١٣٠
ناقلات جند بي. إم. بي.-١ BMP-1 السوفياتية	١٨٠
ناقلات جند BTR-50/60 السوفياتية	٥٠٠
ناقلات جند M-113 الأمريكية	٢٥٠
ناقلات جند EE-11 Urutu البرازيلية	٣٠٠
مدفعية وصواريخ أرض ـ أرض	
105mm, 130mm, 155mm, 175mm, 203mm	٦٠٠
81mm, 120mm	٣,٠٠٠
SSM: Scud	غير معروف
مضادات طائرات وصواريخ أرض ـ جو	
25mm, 57mm	١,٥٠٠
SAM: Hawk/Improved Hawk, SA-7, RBS-70	غير معروف
مضادات مدرعات	
ENTAC, SS-11/-12, M-47 Dragon, BGM-71A TOW	غير معروف
طائرات مقاتلة	
Cessna (185, 310, O-2A)	٥٦
Fokker F-27	٢
Rockwell Shrike Commander	٥
Dassault Mystere-Falcon	٢
طائرات هليوكوبتر	
AH-1J Cobra	غير معروف
Bell 214A	٢٧٠
AB-205A	٣٥
CH-47C Chinook	غير معروف

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

لم يكن لدى الإيرانيين خيار والحرب دائرة إلا الحصول على ما هو متوافر لهم، وكان معظم سلاح إيران في الثمانينيات من الدرجة الثانية في الجودة، لذلك راحت تشتري السلاح السوفياتي المصنّع في الصين وفييتنام وكوريا الجنوبية، بل من سوريا وليبيا. لقد كان سلاحاً صمم في الخمسينيات ليعمل في الستينيات، مقابل السلاح الذي حصل عليه العراق ودول الخليج، وكان من صنع الثمانينيات ومقدراً لمستخدمه أن يدخل به إلى القرن القادم، لأنه صُمِّمَ ليعمل عشرين عاماً على الأقل. وقد كان من ضمن الأسلحة التي حاولت إيران عام ١٩٨٦ أن تعوض فيها ما كانت تفقده في الحرب ٤٠ طائرة صينية ذات كفاءة متدنية من نوع «ميغ-٢١» (MIG-21)، و١٢ طائرة من نوع «ميغ-١٩» (MIG-19)، بالإضافة إلى ٢٦٠ دبابة من نوع «تي-٥٩» (T59)، في حين كان العراق خاصة يتلقى دبابات «تي-٧٢» (T-72) المتقدمة عنها بجيلين.

لقد كان العالم الثالث، ونسخه السيئ للأسلحة السوفياتية القديمة، بالإضافة إلى مهربي السلاح، هو طريق إيران لتلبية طلبات قادتها في الميدان، ويبدو أنهم قد حققوا بعض النجاح في الحصول على قطع غيار لطائراتهم الأمريكية ولدباباتهم، وحصلوا على صواريخ لطائراتهم الأمريكية من نوع «سايدوايندر» (Sidewinder) وبعض الهليوكوبتر.

الجدول رقم (٣-٢٨)
أسلحة القوة الجوية الإيرانية من الطائرات (عام ١٩٨٦)

النوع	العدد
قاذفات مقاتلة، مسلحة بصواريخ جو ـ جو، وجو ـ أرض	
F-4 D/E Phantom	٣٥
طائرات مقاتلة	
F-5 E/F Tiger	٤٥
طائرات اعتراضية	
F-14A Tomcat	١٠
طائرات استطلاع	
RF-4E	٣
F-14A	٥
طائرات تزوّد بالوقود	
Boeing 707	١٠
Boeing 747	٧
طائرات نقل	

يتبـــــع

تابـــــع

النوع	العدد
C-130 E/H Hercules	٢٦
Fokker F-27	٩
Aero Commander 690	٢
Falcon 20	٤
طائرات تدريب	
Bonanza F-33 A/C	٢٦
Shooting Star T-33A	٧
Pilatus PC-7	٤٦
Shenyang J-6	٢
طائرات هليوكوبتر	
AB-206A Jet Ranger	١٠
AB-212	٥
Bell 214C	٣٩
CH-47 Chinook	١٠
Sikorsky S-55 (HH-34F)	١٠
Sikorsky S-61A4	٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

الجدول رقم (٣-٢٩)
أسلحة القوة الجوية الإيرانية من الصواريخ (عام ١٩٨٦)

النوع	العدد
صواريخ أرض ـ جو	
Rapier	غير معروف
Tigercat	٢٥
Hawk (improved?)	١,٠٠٠
صواريخ جو ـ جو	
Phoenix	غير معروف
AIM-9 Sidewinder	غير معروف
AIM-7 Sparrow	غير معروف
صواريخ جو ـ أرض	
AS-12 Maverick	غير معروف

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

وتعدّ القوة البحرية الإيرانية أقلَّ القوات الثلاث عدداً في عهد إيران الإسلامية في الثمانينيات، فقد تراجعت من ٣٠ ألف رجل في عام ١٩٧٩ إلى ١٤٥٠٠ رجل في عام ١٩٨٦، ويمكن أن يعتبر ما تم في عام ١٩٧٧ نقلة كبرى للبحرية الإيرانية، فقد نقلت قوات الأسطول من خورمشهر إلى القاعدة الجديدة في بندر عباس، وهناك قاعدة أصغر في بو شهر، بالإضافة إلى جزيرة خرج وفي بندر خميني.

أما مدرسة التدريب البحري، فكانت في بندر أنزيلي على بحر قزوين، كما كانت هناك قاعدة على خليج عُمان، هي قاعدة بندر بهشتي التي بدأ البناء فيها منذ أواخر السبعينيات، ولم ينته في الثمانينيات بسبب الحرب، كما أن هناك ميناء صغيراً قرب مضيق هرمز.

وعلى رغم الخسائر وسوء الصيانة وندرة قطع الغيار خلال الثمانينيات، فإن البحرية الإيرانية كانت تملك طائراتٍ للمراقبة البحرية من نوع أوريون (P-3F Orion)، وطائرات هليوكوبتر لمقاومة الغواصات (SH-3D)، وأخرى لقنص الألغام البحرية. وفي مجال السفن، كان لدى إيران فرقاطات أمريكية وبريطانية.

لكن أهم ما يميّز تلك البحرية هو امتلاكها أكبر أسطول من السفن البرمائية (Hovercraft) التي كان الشاه يتفاخر بامتلاكها ونشر إنجازاتها في احتلال جزر أبو موسى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى.

وكان طموح الشاه كبيراً في تطوير قوته البحرية، لكن حكومة الثورة قامت بإلغاء طلبات ست مدمرات من صنف «سبروانس» (Spruance-class) قادرة على مقاومة الطائرات، بالإضافة إلى ثلاث غواصات أمريكية من صنف «تانغ» (Tang-class) تعمل بالديزل.

كما تمّ إلغاء ست غواصات ألمانية من صنف «٢٠٩» (209-class)، وقد وجدت الغواصات الأمريكية طريقها إلى البحرية التركية.

ولم تتخلّ إيران في الثمانينيات عن طموحها في فرض قوتها البحرية في الخليج العربي، وقد عوضت نقص قدرتها البحرية بسبب قلة سفنها بصواريخ «سلك وورم (Silkworm HY-2) الصينية التي أقامتها في جزيرة لاراك في عام ١٩٨٧، وبقوات الزوارق السريعة الصغيرة التي يجوب البحر بها متطوعو الباسدران الخليج معترضين السفن الصغيرة والكبيرة.

الجدول رقم (٣-٣٠)
القوة البحرية الإيرانية (عام ١٩٨٦)

النوع	العدد
مدمرات	
(SAM) مدمرة مجهزة بصواريخ سطح ـ جو	١
US Sumner-class مدمرات	٢
Submarines, Type-1200 غواصات	٦
فرقاطات مجهزة بصواريخ سطح ـ جو وسطح ـ سطح	٤
Corvettes, US PF-103 مدمرات	٢
زوارق سريعة	
Kaman زورق مزودة بصواريخ هاربون سطح ـ سطح	٨
زوارق دورية	٧
كاسحات ألغام	٢
سفن إنزال	٨
سفن إمداد	٤
Hovercraft, Wellington BH-7 هوفر كرافت	٢
طائرات	
Orion P-3F	٢
Shrike Commander	٤
Fokker F-27	٤
Dassault Mystere-Falcon	١
طائرات هليوكوبتر	
Sikorsky SH-3D	١٠
Sikorsky RH-53D	٢
AB-212	٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

(٣) الجمهورية العراقية

كانت سبل التسلح في العراق على النقيض منها في إيران وأكثر يسراً، فقد أعطى الاتحاد السوفياتي العراقيين أفضل ما تنتجه مصانعه، وكان أن خرج العراق

في الثمانينيات، وقد قاربت قواته وتفوّقت في جوانب عدة على الجيش السوري والجيش المصري، بل تفوّقت على الجيش الإسرائيلي من حيث الخبرة والكفاءة القتالية، كما توافرت له بالإضافة إلى الأسلحة السوفياتية أسلحة فرنسية اعتمد عليها خاصة في مجال القوة الجوية والرادارات والهليوكوبتر.

وكان له دعم عربي واسع من غير دول مجلس التعاون، فقد دعمته مصر والمغرب والسودان، وكان الأردن بوابة أسلحته.

وقد أدت السياسة المعتدلة التي تبنّاها العراق في أثناء حربه إلى نتائج باهرة، لأنها كانت نقيضاً للصراخ الثوري المتطرف الذي تبنّاه وقت السلم. ولعل أوضح هذه النتائج هو دعم دول مجلس التعاون له، ونجاحه بإقناع دول المجموعة الأوروبية بعدالة صراعه مع إيران، ليحصل على السلاح الذي يريده.

الجدول رقم (٣-٣١)
القوى البشرية في الجيش العراقي (١٩٧٩-١٩٨٧)

القوات	السنوات				
	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
القوات المسلحة					
القوة البرية	١٩٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠
القوة البحرية	٤,٠٠٠	٤,٢٥٠	٤,٢٥٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
القوة الجوية	١٨,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
الدفاع الجوي	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
المجموع	٢٢٢,٠٠٠	٢٥٢,٢٥٠	٥١٧,٢٥٠	٥٢٠,٠٠٠	٥٢٠,٠٠٠
قوات الاحتياط	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠
القوات شبه العسكرية					
الجيش الشعبي	٧٥,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠
قوات الأمن	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠
حرس الحدود	-	-	غير معروف	غير معروف	غير معروف

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

ولعل أبرز ما كان يوضح نيات العراق في تحسين صورته المعتدلة هو مشاركته في إقامة مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩. ويرى باحث إيراني[١٧٦] أن هذا المجلس لم يكن أكثر من نادٍ لداعمي المجهود الحربي العراقي، وقد ضمّ الأردن ومصر واليمن والعراق.

ويرى الباحث أيضاً أن بغداد أرادت من هذا النادي التدخل في الجزيرة العربية عبر اليمن، وفي الشام من خلال الأردن، وفي شمال وشرق أفريقيا عبر مصر.

بعد تحول القتال إلى الأراضي العراقية، كان على القيادة العسكرية تبنّي العقيدة الشرقية في القتال من خلال إقامة ثلاثة خطوط دفاع متتالية مكوّنة من الموانع، وحقول الألغام، والخنادق المحصّنة، لكن ذلك لم يكف فأغرق الاتحاد السوفياتي العراق بالسلاح البري، والجوي، والبحري[١٧٧]. فكان لدى العراق في عام ١٩٨٧ سبعة جيوش، وخمس فرق مدرعة تضم كل فرقة لواء مدرعاً ولواء آلياً، بالإضافة إلى ثلاث فرق آلية، كل فرقة منها تضم لواء مدرعاً ولواءين آليين.

أما الحرس الجمهوري، فتكوّن من ثلاثة ألوية مدرعة، ولواء مشاة، ولواء قوات خاصة، كما ضمت القوة العراقية البرية ثلاثين فرقة من الجيش الشعبي القليلة الفعالية.

ويذهب معهد الدراسات الاستراتيجية[١٧٨] إلى أن العراق كان يملك في عام ١٩٨٧، ٤٥٠٠ دبابة، و٤ آلاف عربة مدرعة، و٣ آلاف مدفع، وصواريخ غير محدّدة العدد من نوع «فروغ» (Frog-7) و«سكود» (Scud-B)، و٤ آلاف مدفع مضاد للطائرات.

---

(١٧٦) Ehteshami, Gerd Nonneman and Charles Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*, pp. 109-110.

(١٧٧) «Marine Corps Historical Publication: FMFRP 3-203 - Lessons Learned: Iran-Iraq War, 10 December 1990,» <http://www.fas.org/man/dod-101/ops/war/docs/3203/index.html>.

(١٧٨) The Library of Congress, Country Studies, <http://lcweb2.loc.gov/cgi-bin/query/r?frd/cstdy:@field(DOCID+iq0090)>.

الجدول رقم (٣-٣٢)
أسلحة القوة البرية العراقية من الآليات (عام ١٩٨٧)

السلاح	النوع	العدد
عربات قتال مدرعة		
	T-54, T-55, T- 62, T-72	٢,٧٩٠
	T-59, T-69 II	١,٥٠٠
	Chieftain Mark 3\5, M-60, M- 47	١٥٠
	M-77	٦٠
	PT-76	١٠٠
المجموع		٤,٦٠٠
عربات قتال		
عربة مشاة آلية	BMP	١,٠٠٠
عربات استطلاع	BRDM-2, FUG- 70, ERC-90, MOWAG Roland, EE-9 Cascavel, EE-3 Jararaca	
ناقلات جند مدرعة	BTR-50, BTR-60, BTR-152, OT-62, OT-64, VC-TH (with HOT antitank guided weapons), M-113A1, Panhard M-3, EE-11 Urutu	
المجموع		٤,٠٠٠
مدافع		
المجموع		٣,٠٠٠
قواذف صواريخ ثنائية	Includes 122mm: BM-21 n.a.	
	127mm: ASTROS II 60	
	132mm: BM-13, BM-16	غ م
المجموع		٢٠٠
صواريخ أرض ـ أرض	Frog- 7	٣٠
	Scud-B	٢٠
المجموع		٥٠
هاونات ومضادات دبابات	81mm; 120mm; 160mm	غ م
	107mm	غ م
	85mm; 100mm towed; 105mm: JPz	١٠٠
	AT-3 Sagger (including BRDM-2)	غ م
	AT-4 Spigot (reported), SS-11, Milan, HOT	غ م

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

الجدول رقم (٣-٣٣)
أسلحة القوة البرية العراقية من الطائرات (عام ١٩٨٧)

السلاح	النوع	العدد
طائرات هليوكوبتر مقاتلة	Mil Mi24 Hind, with AT-2 Swatter	٤٠
	SA-342 Gazelle (some with HOT)	٥٠
	SA-321 Super Frelon (some with Exocet AM-38 ASM)	١٠
	SA-316B Alouette III, with AS-12 ASM	٣٠
	BO-105, with AS-11 antitank guided weapons	٥٦
	Hughes-530F	٢٦
	Hughes-500D	٣٠
	Hughes-300C	٣٠
المجموع		٢٧٢
طائرات هليوكوبتر نقل		
ثقيل	Mi-6 Hook	١٠
متوسط	Mi-8	١٠٠
خفيف	Mi-4	٢٠
	SA-330 Puma	١٠
المجموع		١٤٠
أسلحة الدفاع الجوي	23mm: ZSU-23-4 self-propelled; 37mm: M-1939 and twin; 57mm: includes ZSU-57-2 self-propelled; 85mm; 100mm; 130mm	
	SA-2	١٢٠
	SA-3, SA-6, SA-7, SA-9	١٥٠
	Roland	١٦٠
المجموع		٤٣٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

أما البحرية العراقية فقد كانت ضعيفة في الثمانينيات بكل المقاييس على رغم أنها تضم ٥ آلاف رجل في قواعدها في البصرة وأم قصر، ولديها منذ عام ١٩٨٧ قوارب سوفياتية سريعة من نوع «أوسا» (OSA) مزوّدة بصواريخ سطح ـ سطح «ستايكس» (Styx)، كما كانت تملك فرقاطات إيطالية من نوع «لوبو» (Lupo).

الجدول رقم (٣-٣٤)
أسلحة البحرية العراقية (عام ١٩٨٧)

السلاح	العدد
فرقاطات 4 Lupo class with 8 Otomat-2 SSM, 1 X 8 Albatros/Aspide SAM, 1 helicopter (held in Italy) 1 Yug (training vessel)	٥
سفن حربية Assad class, all with 1 X 4 Albatros/Aspide SAMs 2 with 2 Otomat-2 SSMs, 1 helicopter 4 with 6 Otomat-2 SSMs completed (all 6 held in Italy)	٦
زوارق سريعة من نوع أوسا (OSA) السوفياتية	٨
قوارب طوربيدية سريعة P-6 (may not be operable)	٤
قوارب كبيرة	٣
سفن خفر السواحل	٥
كاسحات ألغام 2 Soviet T-43 (ocean) 3 Yevgenya (ocean) 3 Nestin (inshore/river)	٨
سفن إنزال 3 Polnocny (LSM[1]) 3 modern cargo (LST[2])	٦
سفن إمداد 1 Stromboli class 2 Poluchat torpedo support 1 Agnadeen tanker; and 1 Transport	٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

أما القوة الجوية، فقد ضمت في عام ١٩٨٧ حوالى ٤٠ ألف رجل، منهم ١٠ آلاف في الدفاع الجوي، وانتشرت قوات الجو العراقية بطائراتها البالغة ٥٠٠ طائرة

في قواعد في البصرة وكركوك والموصل والرشيد والصبيحية. وتكوّنت هذه القوة من سربين قاذفين و١١ سرباً من مقاتلات هجوم أرضي، وخمسة أسراب لطائرات اعتراضية، وسرب طائرات «مقاومة شغب»!، وسربي طائرات نقل و١٠ أسراب طائرات هليوكوبتر.

الجدول رقم (٣-٣٥)
أسلحة القوة الجوية العراقية من الطائرات (عام ١٩٨٧)

السلاح	النوع	العدد
طائرات قاذفة	Tu-16	٨
	Tu-22	٧
طائرات مقاتلة	MIG-29	٢٨
	MIG-23BM	٤٠
	Mirage F-1C	٤٠
	Mirage F-1EQ5 (Exocet مزوّدة بصواريخ	٢٠
	Mirage F-1EQ-200	٢٣
	F-7 نسخة صينية من الطائرة MIG-21 تجميع مصري	٧٠
	Su-7; Su-20 (Su-25 reported)	غير معروف
طائرات اعتراضية	MIG-25	٢٥
	MIG-21	٢٠٠
	MIG-19	٤٠
	Mirage F-1EQ	٣٠
طائرات استطلاع	MIG-25	٥
طائرات نقل	An-2 Colt	١٠
	An-12 Cub	١٠
	An-24 Coke	٦
	An-26 Curl	٢
	Il-76 Candid	١٩
	Il-14 Crate	١٩
	DH Heron	١
طائرات تدريب	MiG-15, MiG-21, MiG-23U, Su- 7U	غير معروف
	Mirage F-1BQ	١٦
	L-29 Delfin	٥٠
	PC-7 Turbo Trainer	٥٠
	EMB-312 Tucano	٢١

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

الجدول رقم (٣-٣٦)
أسلحة القوة الجوية العراقية من الصواريخ (عام ١٩٨٧)

السلاح	النوع	العدد
صواريخ جو ـ جو	R-530	غ م
	R-550 Magic	غ م
	AA-2, AA-6, AA-7, AA-8	غ م
صواريخ جو ـ أرض	AS-30 Laser	٢٠٠
	Armat	غ م
	Exocet AM-39	٥٤٢
	AS-4 Kitchen	غ م
	AS-5 Kelt	غ م

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

ج ـ التوازن بين المحدّدات وبنية القدرات والنظم العسكرية

تحمل الجداول من المعاني أكثر مما تظهر، كما أنها قد تقود إلى قراءة غير دقيقة للواقع، إلا أننا في غياب غيرها ملزمون بتحليلها للوصول إلى ما يقارب حقيقة الوضع في الخليج في فترة الثمانينيات. ونستطيع ملاحظة التفوق البشري الإيراني والعراقي، والتفوق من جانب تلكما الدولتين في مجال القوة البرية خاصة التي تعتبر أكثر القوات فعالية لقدرتها على مسك الأرض. وتصل تلك النسبة إلى ١ : ٣,٥ لغير صالح دول مجلس التعاون من كلا الجانبين الإيراني والعراقي، كما نلاحظ بعض التقارب بين القوات الجوية والبحرية، مع تميّز في نوعية أسلحة القوات الخليجية. أما الميزان بين إيران والعراق، فقد تفوّق العراق في عام ١٩٨٧ على إيران بنسبة ٤ : ١ في مجال الدبابات والعربات المدرعة، وتفوقت إيران في المدافع ومضادات الطائرات بنسبة ٢ : ١.

(١) المحددات المادية والبشرية

لكن ما لا تظهره الأرقام هو محدّدات أخرى تؤثر في عملية التوازن[١٧٩]، وهي:

(أ) الإمكانات المادية

قام كل من إيران والعراق في الثمانينيات بعسكرة اقتصاديهما لصالح المجهود

(١٧٩) محمد أحمد آل حامد، **أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

الحربي بشكل كبير، بمعنى أن القطاع العسكري عموماً، وقطاع الإنتاج العسكري خصوصاً، استهلك الجزء الأعظم من إجمالي الناتج المحلي في إيران والعراق. فخلال الأعوام ١٩٨٠-١٩٩٠ مثلاً بلغ متوسط الإنفاق العسكري المباشر في العراق إلى الناتج المحلي ٣٨,٦ بالمئة[١٨٠]، وكانت إيران تنفق ٤١,٦ بالمئة في عام ١٩٨٧، ليتعدى إنفاقها ما ينفقه العراق، في حين لم تكن العربية السعودية ـ وهي المنفق الأكبر بين دول مجلس التعاون ـ تنفق إلا ٢٢ بالمئة من ناتجها المحلي على الدفاع في عام ١٩٨٣، لينحدر الإنفاق إلى ١٦ بالمئة في عام ١٩٨٩.

(ب) العنصر البشري

وكان بإمكان إيران والعراق زيادة قواتهما المسلحة بأعداد كبيرة من خلال التعبئة العامة للاحتياط النشيط والخامل في أوقات قياسية، وهذا ما فعلته إيران والعراق على حد سواء. فقد زجّت إيران بالاحتياط الخامل الذي يشمل من هم فوق سن الخمسين عاماً في الحرب، كما زجّت بصغار السنّ من المتطوعين، وشاهدنا حرب الموجات البشرية الإيرانية، ورأينا تفاخر العراق بأن عدد جيشه بلغ مليون مقاتل في نهاية الحرب.

(٢) التوازن في بنية القدرات والنظم العسكرية

وقد كان هناك تفوق إيراني وعراقي عند مقارنتهما بقوات دول مجلس التعاون في بنية القدرات والنظم العسكرية، حيث نلاحظ:

(أ) وحدة القيادة العسكرية

تبدو وحدة القيادة العسكرية واضحة لدى الجانب الإيراني والجانب العراقي، وإن كان يشوبها تدخل القيادة السياسية تدخلاً صارخاً، أدى إلى فقدان كلا الطرفين العراقي والإيراني سرعة حسم المعارك، فكان الفشل الإيراني في أجلى صوره في الهجوم المسمى «فجر»، وتكرر الفشل في «فجر-٢» و«فجر-٣» بسبب ضغوط القيادة السياسية. أما على الجانب العراقي، فقد كانت تدخلات صدام حسين سبب احتلال الفاو، مما جعله يستميت في استرجاعها، على رغم الخسائر التي كان بالإمكان تفاديها لو أن القيادة كانت بيد العسكريين، إلا أن القيادة كانت موحّدة في كلا البلدين عندما تعود للعسكريين، من حيث المنهجية الواضحة المحددة في التخطيط، وفعالية أسلوب تمرير المعلومات وتسلم التعليمات، ووضوح الهدف الاستراتيجي.

---

(١٨٠) شاكر لطيف، «العراق عسكرة الاقتصاد،» **سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي**، العدد ١٢ (تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٧٧.

(ب) العقيدة العسكرية

اكتسب الإيرانيون والعراقيون خبرة كبيرة جداً خلال سنوات الحرب، ساعدتهم على تطوير العقيدة العسكرية التي تقاتل بها جيوش البلدين. وكنا نلاحظ تغيّر هذه العقيدة لدى كلا الطرفين، وإن كانت في العموم عقيدة تعرضية (هجومية). فقد دخلت إيران الحرب بسلاح وبفكر عسكري غربي، لكن فقدان السلاح الغربي من أيدي المقاتلين الإيرانيين تدريجياً، وتعويضه بسلاح من مصادر شتى، ليس بينها مصدر غربي واحد، بالإضافة إلى تغيّر شكل المعركة، خاصة في الجزء الأول منها، بعد عودة العراق إلى حدوده وتخندقه حين اعتمدت إيران حرب الموجات البشرية؛ كل ذلك جعلها تتبع عقيدة متغيرة، لكنها لم تكن تقاتل كما تقاتل الجيوش الغربية. كذلك كان العراق يعاني عدم القدرة على تبنّي العقيدة التي تخدم المعركة الجو ـ برية. ونلاحظ تخلي العراق في بعض سني الحرب عن العقيدة الشرقية التي يتبنّاها، وهي عقيدة تعتمد على السرعة في الحركة والضرب بعنف لتحقيق الأهداف بغضّ النظر عن الخسائر.

(ج) الخبرة القتالية

إلى جانب التدريب العالي المستوى في إيران والعراق، لا يمكن أن نغفل التجربة العسكرية الثرية التي اكتسبتها قوات كلا البلدين من الحرب، حيث توافرت هيئات أركان عراقية وإيرانية محترفة.

أما دول الخليج، فلم تكن قادرة في الثمانينيات على تبنّي عقيدة عسكرية واحدة لكيفية القتال على الأرض، وكانت أنماط التدريب مختلفة، والسيادة المحلية عائقاً من وجهة طموحات قيادة درع الجزيرة، بالإضافة إلى صعوبات الاتصالات بين القائد ووحداته ذات الأجهزة المختلفة أصلاً. ولم ينحصر ضعف دول الخليج في هذه الجوانب فقط، فقد كان طول السواحل وصعوبة الدفاع عنها ثغرة أمنية، يزيد من اتساعها ضعف القدرات البشرية، كما يزيدها وجود جاليات أجنبية كبيرة في دول مجلس التعاون، لم يكن بالإمكان التحقق من عدم قدرة العدو على الاستفادة منها.

ولا يمكن تجاوز مجال المقارنة بين دول المجلس وإيران والعراق، من دون ذكر الجوانب الإيجابية في نظام الأمن الخليجي. فقد توافر لدول المجلس عمق استراتيجي، هو الوطن العربي، وإذا كان بالإمكان توقع إيجابية هذا العمق في حال الصراع مع إيران، فإنه لم يكن كذلك مع العراق. وقد أثبتت الأيام ذلك، ففي حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وقف الأردن واليمن خاصة ـ وهما القريبتان من الخليج ـ إلى جانب العراق.

كما أن من الجوانب الإيجابية سيطرة دول الخليج على أهم ممرين مائيين في المنطقة، وهما مضيق هرمز ومضيق باب المندب، بالإضافة إلى قدرة دول مجلس التعاون على حشد قوات عربية رديفة لقوات المجلس، وتوزيع مراكز الثقل الاقتصادية والسكانية والعسكرية على مساحات واسعة ومتباعدة. كما كان لدول المجلس قدرات اقتصادية كبيرة تستطيع بها دعم قدرتها العسكرية، إلى جانب تجانس الشعوب الخليجية من ناحية اللغة والدين والفكر الأيديولوجي والثقافة المشتركة[١٨١]، في حين تضم إيران أعراقاً عربية، وفارسية، وكردية، وتركمانية، وهي سنّية، وشيعية، ومجوسية، ومسيحية، وبهائية، ويضم العراق طوائف كلدانية، وآشورية، وبعثية، وشيوعية، وسنّية، وشيعية، ونصرانية، وأكثر من ذلك أيضاً.

وبعد توقف القتال بين العراق وإيران عام ١٩٨٨، لم يحل السلم في المنطقة، بل سادت حالة اللاحرب واللاسلم، وكان التسلح على أشده في جانب دول مجلس التعاون، كما كان التعويض عن الخسائر التي مُني بها الجيشان العراقي والإيراني على المنوال نفسه. وكانت صفقة طائرات «إف-١٨» (F-18) الأمريكية للكويت في عام ١٩٨٨ أكثرَ المؤشرات درامية على ذلك، ودليلاً على استمرار التسلح، على رغم الاتفاقيات الأمنية مع الغرب. وقد ضمت الصفقة صواريخ «هاربون» (Harpoon) المضادة للسفن، وصواريخ «سايدوايندر» (Sidewinder)، ومافريك (Maverick). وقد سارت على المنوال نفسه كل من قطر والإمارات، فطلبتا الميراج الفرنسية، كما طلبت عُمان الـ «تورنادو» (Tornado) البريطانية، ثم عدل الطلب لتحصل على الـ «هوك» (Hawk)، وطلبت البحرين طائرات «إف-١٦» (F-16).

وبالنسبة إلى الإجابة عن التساؤل الذي طرحناه في البداية عما وصلت دول مجلس التعاون إليه من جراء تسلحها، وهل تحقق التوازن بين القوى في الخليج العربي؟، نستطيع القول: إن دول مجلس التعاون بعد تبنّيها الأمن الذاتي في الثمانينيات، أصبحت أقل أمناً من الناحية العسكرية مما كانت عليه في أية فترة زمنية خلال القرن العشرين، فقد رحل البريطانيون منذ عقد، ودخل الخليجيون في برامج تسلح غير مدروسة، وأوغر الخليجيون صدر الغرب عليهم من جراء الصدمات النفطية، وكشرت الحرب في الشمال عن أنيابها.

كما يمكن الإجابة عن السؤال نفسه باستعارة ما قاله المراقب العسكري مولر

(١٨١) آل حامد، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(Moller)[١٨٢] بأن دول مجلس التعاون كانت تحتاج إلى العدو بسرعة قصوى حتى تستطيع أن تبقى في مكانها، لا أن تصل إلى مكان آخر.

٣ ـ الهاجس الأمني خلال أعمال مجلس التعاون

يضم الهاجس الأمني معنى واسعاً يشمل الأمن الداخلي والخارجي، إلا أننا سنركز في هذا البحث على الجانب العسكري منه، لارتباطه أكثر بالأحداث الإقليمية والدولية التي مرت بها المنطقة، من دون تهميش الجانب الأمني بمعناه الواسع، وإن كانت جهود المجلس في هذا المجال تتمثل في إقرار استراتيجية أمنية شاملة، أقرت في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ١٩٨٧، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل. ولهذه الاستراتيجية أهداف عامة، كما حدّدت وسائل تنفيذها.

أما الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون التي هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس، وهي اتفاقية إلزامية لمن وقّع عليها، وصادق عليها وفق نصوص موادها، فلم تر النور خلال عقد الثمانينيات، لاعتراض الكويت عليها. فقد كان مجلس الأمة الكويتي ضد هذه الاتفاقية منذ البداية، متذرعاً بدستور الكويت الذي يمنع أن تدخل قوات من دولة أخرى حدود الكويت لمطاردة المطلوبين. وقد وقّع عليها وزراء الداخلية في كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعربية السعودية، وعُمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض، كما بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في البحرين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ هذه الخطوة، داعياً بقية الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية. وقد تم في مجال التعاون الأمني الداخلي إلغاء تأشيرات الدخول التي كانت تطلبها عُمان من بعض مواطني دول المجلس، كما تم وضع تدريبات مشتركة لرجال الأمن وأجهزة مكافحة المخدرات، وتم أيضاً العديد من التدريبات، والأعمال المشتركة في الميادين الأمنية، والمرور، والدفاع المدني، والهجرة والجوازات. كما أصدر المجلس قوانين استرشادية في المجالات التي سبق ذكرها، وتلك القوانين لم يكن بالإمكان جعلها إلزامية، بل

---

(١٨٢) Moller, «Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region,» p. 28, حيث يشير إلى حوار ضمن رواية Lewis Carroll المسماة «Through the Looking Glass»، وفيه يقول أحدهم: إننا نصل إلى مكان آخر إذا ركضنا بسرعة لوقت طويل، وترد الملكة (Red Queen): نحن هنا علينا أن نركض بسرعة ولوقت طويل لنقف في مكاننا، أما إذا أردنا الوصول إلى مكان آخر فعلينا أن نركض ضعف ذلك.

استرشادية، تحسباً من أن تتعارض مع مبدأ السيادة المحلية الذي لاحظنا مراعاة المجلس له في كل قراراته.

في المجال العسكري، تقول وثائق مجلس التعاون[١٨٣] إنه انطلاقاً من توجه دول المجلس بأن أي اعتداء على أي دولة من دول المجلس هو اعتداء عليها كلها، وأي خطر يتهدد إحداها إنما يهددها جميعاً، وأن أمن المنطقة هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن المجلس إنما يعبّر عن إرادة هذه الدول، وحقها في الدفاع عن نفسها، فقد حظي التعاون العسكري باهتمام كبير من المجلس. ولا بد من أن نشير إلى دور وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان في تلك الفترة بوصفه داعياً إلى ضرورة النظر إلى التعاون العسكري كأهم مجالات التعاون بين الدول الأعضاء، وضرورة النظر إليه بعين المساواة مع التعاون الاقتصادي والسياسي[١٨٤]. وقد تحققت جهود الأمير سلطان في أن يرى النور منصب الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية، وأنه قد تم تحقيق العديد من الخطوات البناءة في مجال الدراسات والتنسيق لتعزيز قوة دول المجلس التي تبلورت في وضع الخطوط العريضة للتعاون العسكري، متمثلة في إقرار العديد من الوثائق والدراسات المتعلقة بالسياسة الدفاعية والتصور الاستراتيجي، ومجالات التعاون العسكري المختلفة. وقد تمثلت أهم مبادئ الاستراتيجية الدفاعية منذ عام ١٩٨١ في التالي:

أ ـ حماية أمن المنطقة وسلامتها، وتوفير الاستقرار والرخاء لشعوبها.

ب ـ الدفاع الجماعي عن أمن دول المجلس وسلامتها.

ج ـ قطع الطريق وسد الثغرات أمام القوى الكبرى التي تريد أن تتربص بالمنطقة.

د ـ العمل على أن تكون القوة العسكرية لدول المجلس قوة ردع وسلام، وليست قوة عدوانية.

هـ ـ اعتبار القوة العسكرية لدول المجلس جزءاً لا يتجزأ من الطاقات العربية توجهاً وأهدافاً.

ولم تخرج توصيات المجلس الأعلى، ولا توصيات مجلس وزراء الدفاع ورؤساء

---

(١٨٣) حول إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال العسكري (الدفاعي)، انظر: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عاماً من الإنجازات**، <http://www.gcc-sg.org/Documents/defualt.htm>.

(١٨٤) انظر المقابلة الشخصية التي أجريت مع اللواء الركن فالح عبدالله الشطي (أول أمين مساعد للشؤون العسكرية لمجلس التعاون) في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

الأركان، طوال عشر سنوات، عن التركيز على بناء القوة على أساس البناء الذاتي لكل دولة من خلال تصور مشترك من جميع الدول الأعضاء، كذلك توحيد العديد من إجراءات العمل والتدريب وتوافق الأنظمة، وتطوير قوة درع الجزيرة، وإجراء التمرينات المشتركة، تأكيداً على تصميم دول المجلس على الدفاع عن مقدراتها، ورمزاً لتكاتفها ووحدة مصيرها وأهدافها، وتجسيداً للدفاع الجماعي المتكامل والمتكافل لدول مجلس التعاون.

أ ـ الدورة الأولى: الأمن الغائب الحاضر

تم في دورة «بداية المسيرة» كما تسمى بتاريخ ٢٥-٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١ إقرار النظام الأساسي الذي ينصّ على تنمية العلاقات، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط في ما بين دول المجلس، وإنشاء لجان متخصصة لتكوين رأي مشترك في السياسات النفطية، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والشؤون المالية، والتجارية، والصناعية، والاجتماعية، والثقافية[١٨٥].

لقد قام المجلس إطاراً تعاونياً واقياً لأهله نتيجة تطاير شظايا الأيديولوجية الثورية لإيران الإسلامية، وتهديدات البعث العراقي المبطنة، مجتمعة مع قصف مدفعي وآلاف القتلى واجتياح مدن بين الطرفين في بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، ومع ذلك توارى ما يشير إلى أن الأمن كان هاجس الخليجيين، على رغم ظهوره بقوة في أروقة قصر المؤتمرات في أبو ظبي مساء ٢٥-٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١ على محيّا قادة تلك الدول وشعوبها.

وكان أكثر ما تم في هذا المجال هو التأكيد على أن أمن المنطقة يتطلب إبعاد الأساطيل والقواعد الأجنبية عنها، وضرورة وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلا أنه لم يكن هناك لجنة أمنية أو عسكرية عندما قرر المجلس إنشاء لجان في مجالات عدة، بل أقر المجلس الوزاري في دورته الأولى في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٨١ تعيين أمين عام مساعد للشؤون الاقتصادية، وكان قد تم توقيع اتفاقية اقتصادية بعد شهرين من قيام المجلس.

ب ـ الدورة الثانية: دورة السياسات الاقتصادية

تعود أهمية هذه الدورة التي عقدت في الرياض في ١٠-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، حيث مقر الأمانة العامة، إلى أنه قد تم خلالها التوقيع على

---

(١٨٥) رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ٦٨.

الاتفاقية الاقتصادية، كما قرر المجلس في هذه الدورة دعوة وزراء الدفاع للاجتماع، كي يتم تحديد الأوليات التي تحتاج إليها دول مجلس التعاون لتأمين استقلالها وسيادتها وأمنها. وجدد الزعماء دعوة إيران والعراق لوقف الحرب بينهما، كما طالبوا بإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، ومنع وجود الأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية. ومن جانب آخر، أظهرت دول المجلس ما تشعر به من ضرورة حل المشكلة الفلسطينية، واستعرض الزعماء ردود الفعل العربية والدولية على مبادئ السلام التي أعلنتها السعودية، بل إن المجلس طلب أن تدرج السعودية تلك المبادئ في جدول أعمال القمة العربية الثانية عشرة المقترح عقدها في المغرب. وهنا نلاحظ ربط دول مجلس التعاون أمنها بالأمن العربي، كما نلاحظ بروز الخليجيين جهة واحدة في طرح ورقة عمل لحل مشكلة الشرق الأوسط، وهي الورقة التي تتضمن المبادئ السعودية.

اجتمع رؤساء أركان جيوش المجلس في ٢١-٢٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٨١ للتحضير لاجتماع وزراء الدفاع الأول في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ الذي نلاحظ أنه تم بعد عقد الدورة الثانية لقادة المجلس التي عقدت في الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. وقد كان اجتماع رؤساء الأركان خلف أبواب مغلقة، لكن هدفهم كان تبنّي وثيقة السياسات الدفاعية، والتعرف أول مرة على قدرات كل دولة، والإمكانات المتاحة بينهم.

ج ـ الدورة الثالثة: بحث الهاجس الأمني أول مرة

خطا زعماء دول الخليج العربية خطوة في المجال العسكري في هذه القمة التي عقدت في المنامة في ٩-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، حيث أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع الهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء، والتنسيق في ما بينها لكي تعتمد على نفسها في حماية أمنها واستقرارها، كما اطلع المجلس على قرار وزراء الداخلية حول الاتفاقية الأمنية، ولم تخلُ هذه القمة من الاهتمام الأول، وهو الاقتصاد. فقد تقرر إنشاء «مؤسسة الخليج للاستثمار» برأسمال قدره بليونان ومائة مليون دولار، كما تم في هذه القمة تحويل «الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس» إلى هيئة خليجية.

وكان رؤساء الأركان قد عقدوا اجتماعاً لهم في الرياض في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٢، ناقشوا فيه مدى ما وصل إليه التعاون بينهم في تلك الفترة، إذ رفعت تقاريرهم إلى وزراء الدفاع في اجتماعهم الذي عقد في العاشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

إلا أننا نلاحظ أن الفترة من ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ إلى ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٤ قد خلت من اجتماعات وزراء الدفاع، على رغم أنها كانت زمن التفوق الإيراني، وتحول العراق إلى الانكسار والدفاع، وبداية وصول المساعدات الخليجية إلى العراق، وصولاً منظماً ضخماً. ولا نجد تفسيراً لذلك إلا من خلال زيادة التمرينات العسكرية، واجتماعات رؤساء الأركان، إذ يبدو أن الوزراء قد تركوا الأمور لإدارة المختصين من العسكريين.

د ـ الدورة الرابعة: دورة المواقف الموحدة

شغلت عدة أمور أعضاء المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في هذه القمة التي عقدت في الدوحة في ٧-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، فقد تحولت الحرب لصالح إيران منذ صيف عام ١٩٨٢، واشتعل الخلاف بين الفصائل الفلسطينية، كما بارك المجلس تطور العلاقات بين عُمان واليمن الجنوبي اللتين تبادلتا السفراء، وتمنى وصول اللبنانيين إلى اتفاق في اجتماع الوفاق في جنيف. أما في المجال الاقتصادي، فقد قرر المجلس توسيع دائرة النشاطات التي يسمح لمواطني دول المجلس بممارستها في الدول الأخرى، كما أورد ما يشير إلى ارتياحه إلى المناورات العسكرية التي تقوم بها وحدات المجلس باسم درع الجزيرة. ولا ينسى أن يشير بيانهم الختامي إلى أن هذه المناورات تهدف إلى إيصال ما يقنع المحيطين بالخليج أن أهله مصممون على أخذ زمام المبادرة في الدفاع عنه.

كما كان من نتائج قمة الدوحة الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية مشتركة، لأن هذه الصناعة المقترحة تهدف إلى تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوش المجلس، والعمل على إيجاد سلاح خليجي موحّد لجيوش المجلس يساعد على تكامل التدريب، والتنسيق، والتعاون، والقضاء على التبعية لمصادر السلاح[(١٨٦)].

في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ اشتركت قوات خليجية مدة ثلاثة أسابيع في تمرين بري في مسرح عمليات يبعد عن أبو ظبي ٣٥٠ كم، وكانت المشاركة في قوات رمزية بلغت ٥٣٠٠ رجل، و١٢٠٠ آلية عسكرية، بالإضافة إلى طائرات النقل وطائرات الهليوكوبتر. كما لعبت القوات الجوية والبحرية دور العدو الذي كان يقوم بالإنزال الجوي والبحري، إلا أن المناورة في الأساس مثلت غالب صنوف القوات

---

(١٨٦) حول إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في النواحي الأمنية، انظر: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عاماً من الإنجازات.**

البرية. وقد حقق التمرين أهدافه التي تمثلت في التعرف على القدرات، والاستجابة الفورية والسريعة لأي إنذار، والعمل على عرقلة العدو، ثم وقفه وتدميره مع التركيز على ما يُظهر قدرات الإمداد والإخلاء الطبي(١٨٧).

وقد عقد رؤساء الأركان اجتماعهم الثالث في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، وناقشوا خلال يومين كيفية تأمين القدرة الذاتية، وكيفية مواجهة التحديات، مشددين على التدريب وبناء الكوادر العسكرية الوطنية، كما تم وضع ملاحظاتهم وتوصياتهم على نتائج تمرين «درع الجزيرة ـ ١» الذي عقد في الإمارات.

كان قادة المجلس يدركون ما للقوة الجوية من ميزة في حشود دول مجلس التعاون، لذا كانت هناك توجيهات عليا للقيام بتمرين جوي تعبوي مشترك(١٨٨). وقد عقد التمرين الجوي الأول في خميس مشيط في العربية السعودية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، وانتهى في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، وشاركت فيه طائرات من جميع دول المجلس.

هـ ـ الدورة الخامسة: دورة الطريق للتكامل

لتحقيق التكامل الذي رفعه المجتمعون شعاراً في هذه القمة التي عقدت في الكويت في ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، قرر زعماء المجلس تشجيع المشروعات المشتركة، وإعطاء الأولوية للمنتوجات الوطنية للدخول في المشروعات الحكومية، وفوض المجلس الوزاري بإقرار استراتيجية التنمية والتكامل لدول المجلس، وقرر الموافقة على الصيغة التي تنظم حق تملك المواطنين في الدول الأعضاء.

ونجد في قرارات الدورة الخامسة ما يستحق التوقف عنده، فقد تم التجديد للأمين العام عبدالله بشارة أربع سنوات أخرى، وذلك يدل على أن الزعماء كانوا راضين عن وتيرة سير المجلس الرتيبة أولاً، والمستقرة ثانياً، على رغم أن بشارة والأمانة العامة التي يقودها لم يكونا يملكان آليات لتفعيل القرارات المتخذة، ولم يقدما أي اقتراح لتطوير دور الأمانة. وقد افتقدت الأمانة أهم ركنين في عملية التعاون، وهما: الاهتمام بالجانب الأمني في شقه العسكري، حيث لم يكن هناك حتى ذلك الوقت أمين عام مساعد للشؤون العسكرية لعدم الحاجة القصوى إليه في

---

(١٨٧) **موسوعة الخليج العربي**، إعداد خليل بحسون، ٢ ج (بيروت: دار الصداقة العربية، ١٩٩٧)، ج ١: **تاريخية، اقتصادية، عسكرية، مجلس التعاون الخليجي**، ص ١٣٣.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

رأي أعضاء المجلس الأعلى[١٨٩]، كما افتقدت الدعم الشعبي بسبب عدم وجود مجموعة منتخبة من أهل الرأي في الخليج تدعم عمل الأمانة وقراراتها، وتعطيها البعد الشعبي الذي يعني أن المجلس ليس حكومات وموظفين حكوميين فقط.

وقد أكد المجلس أهمية الإنجازات التي تمت في قطاع الدفاع التي تترجم مبدأ الاعتماد على الذات، وتحمّل أبناء الخليج مسؤولية الدفاع عنه، كما ذكّر المجلس بخطورة الوضع في الخليج من جراء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكان واضحاً عندما عبّر عن شعوره بالارتياح لموافقة العراق على قبول قرار الأمم المتحدة رقم (٥٥٢) الصادر في حزيران/ يونيو ١٩٨٤، وعلى قبول قرارات مؤتمر القمة الإسلامي.

لقد كانت قرارات المجلس الأعلى نتاج اجتماعات رؤساء الأركان، ثم وزراء الدفاع، وقيام مناورات عسكرية. فقد تم في أول كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٨٤ تمرين جوي بين العربية السعودية والكويت، كان يقصد منه اختبار قدرات الكويتيين في التعامل مع هجوم جوي عليهم، مثلته طائرات «إف–٥» (F-5)، وطائرات «إف–١٥» (F-15) السعودية، كما كان هناك تمرينان جويان آخران بين عُمان والإمارات العربية المتحدة: **الأول** تم في الإمارات العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٨٤، و**الثاني** في نيسان/ أبريل من العام نفسه في الأجواء العُمانية، كما تم تمرين بين القوات الجوية الإماراتية والكويتية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ في الكويت[١٩٠].

وعاد رؤساء الأركان إلى الاجتماع في العام نفسه، إذ عقدوا اجتماعهم الرابع في ١٣–١٤ كانون الثاني/ يناير١٩٨٤، وقد ضم جدول أعمالهم الزاخر بالمشروعات البحث في شؤون تنظيم القوات المسلحة، وتسليحها، وتدريبها، كما تمت مناقشة فكرة إقامة كلية عسكرية خليجية مشتركة. وقد تباحثوا في أمر الاستراتيجية الدفاعية المشتركة، وفكرة إنشاء قوة درع الجزيرة، وتوسيع نطاق المناورات المشتركة بينهم. وعقد وزراء الدفاع اجتماعهم الثالث في ٢٠–٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٤، وقد قرروا أن تقوم بوضع الاستراتيجية الدفاعية المشتركة لجان مختصة، كما طرحوا فكرة إقامة صناعة أسلحة خليجية.

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية قد دخلت مرحلتها الثالثة، فقد بدأت أولى

---

(١٨٩) انظر المقابلة الشخصية التي أجريت مع عبدالله بشارة (الأمين العام لمجلس التعاون السابق) في ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

(١٩٠) **حماة الوطن** (الكويت)، أعداد مختلفة (١٩٨٤ ـ).

مراحلها بهجوم عراقي، تلاه تراجع أمام الهجوم المعاكس الإيراني ودخول الحرب مرحلة الجمود. أما في هذه المرحلة، فقد تراجعت أسعار النفط، كما أخذت إيران تحاول الخروج من العزلة الدبلوماسية، فتحسنت العلاقات مع بعض دول الخليج مثل عُمان والسعودية، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تصعّد عملياتها العسكرية، وأخذت تهاجم ناقلات النفط الكويتية، مما عجّل بعقد اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية والدفاع في ١٨-١٩ من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤[١٩١]. ويبدو أن موضوع تعرض الناقلات الخليجية للهجوم من قبل الزوارق السريعة الإيرانية كان أكبر من أن يحل كمعضلة عسكرية، على رغم الموافقة على محتويات ورقة دفاعية تحدد نهج دول مجلس التعاون وسياستها في الظروف الراهنة. وقد تركت في يد وزراء الخارجية، ثم تركت في أيدي رجال الحكم في كل دولة على حدة، إذ ظهرت في الكويت فكرة رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية. ويذكّرنا المناخ الذي فرض نفسه في منتصف ثمانينيات القرن العشرين بما جرى في ثمانينيات القرن التاسع عشر عندما كانت السفن الخليجية تحتمي بالأعلام الفرنسية لتتحاشى خطر التفتيش والمصادرة البريطانية.

وقامت جيوش مجلس التعاون في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٨٤ بتنفيذ التمرين الثاني من مناورات «درع الجزيرة» في منطقة حفر الباطن في العربية السعودية الذي بدأ في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، لينتهي في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤. وعلى رغم أن هذا التمرين كان استكمالاً للتمرين الذي تم في العام الماضي، إلا أنه تميّز بمشاركة قوات جوية وفرضيات أكثر تعقيداً من السابق، وتنوعت معضلات التمرين بين التعرض لهجومات جوية وبرية وبحرية، وبين غارات ليلية ونهارية، وتمت الاستفادة من التنسيق بين قوات الدفاع الجوي والقوات البرية والجوية، كما كانت هناك حرب إلكترونية نفذتها وحدات الاتصالات في جيوش المجلس.

وعلى رغم أن دول المجلس هي دول بحرية، مما يستدعي ضرورة حمايتها لمياهها الإقليمية، لكن بحريتها لم تصل إلى أقل ما هو ضروري لحماية شواطئها الطويلة، ولم تكن قادرة على التنسيق في ما بينها للقيام بتمارين مشتركة. وقد تأخرت هذه التمارين حتى عام ١٩٨٤ عندما جرت مناورات بحرية في المياه الإقليمية الإماراتية بين القطع الإماراتية والعُمانية، كما جرت مناورة بحرية في المياه الإقليمية القطرية بين قطر والإمارات العربية المتحدة، وفي العام نفسه جرى تمرين بحري بين القطع البحرية القطرية والكويتية في المياه الإقليمية القطرية.

(١٩١) **موسوعة الخليج العربي**، ص ١٠٣.

و ـ الدورة السادسة: الاستراتيجية الأمنية

وافق المجلس الأعلى بعد اجتماعه في مسقط في ٣ -٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ على التصور الاستراتيجي للتعاون الدفاعي بين دول المجلس، وسمي بـ «الورقة الدفاعية المشتركة». وفي السياق نفسه، ندّد المجلس بالأعمال الإرهابية التي تعرضت لها دوله، من دون أن يشير إلى التفجيرات في الكويت، إلا أنه أكد على اعتبار الإرهاب تهديداً لدول المجلس كافة، لأنّ أمنها كلٌّ لا يتجزأ، مبدياً تصميمه على تدعيم صلابة الجبهة الداخلية، وتماسكها تحقيقاً لاستقرار دول المجلس كافة(١٩٢).

في ٧-٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ اجتمع رؤساء الأركان في الرياض، وخرجوا بثلاثة بنود رئيسية، هي: إيجاد التنسيق والتطور المستقبلي في مجال التعاون الدفاعي **أولاً**، ثم وضع مراحل لتنفيذ التصنيع الحربي **ثانياً**، و**أخيراً** التوصية بمتابعة تنفيذ ما أقرّ في قمة الكويت، كما أوصوا بأن تشمل التمرينات كل دول المجلس مجتمعة.

وقد اجتمع وزراء الدفاع في الكويت في ٢٠-٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، وكان أهم بنود جدول الأعمال هو الصناعة الحربية وقوة «درع الجزيرة»، ونوقشت الخطوات التي جرت لإتمام وجود القوات في حفر الباطن، رمزاً للتكاتف، وترجمة لمبدأ الاعتماد على الذات، كما تمت مناقشة احتياجات كل دولة من دول المجلس في المجال العسكري. أما في ما يخصّ الاستراتيجية الدفاعية، فقد كان قرار المجتمعين تقليدياً في جعل كل دولة تحقق أهداف الاستراتيجية بناء على قدرتها، مع الالتزام بحد أدنى من الردع الدفاعي، ونوقشت فكرة إقامة نظام دفاع جوي حديث لحماية أجواء المنطقة.

أما في مجال التمرينات الجوية، فقد تم تمرين في قاعدة الظفرة الجوية في أبو ظبي في أواخر آذار/ مارس ١٩٨٥ بين القوة الجوية الكويتية والقوات الجوية الإماراتية. كما جرى تمرين لطائرات الهليوكوبتر في ٢١-٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٥ في دولة الكويت بين دول المجلس ما عدا عُمان، وكان الهدف هو التنسيق وتمرير المعلومات بين طياري حوامات مختلفة الصنع والقدرات، وبين عمليات إسناد القوة البرية وعمليات البحث والإنقاذ. وفي شهر أيار/ مايو ١٩٨٥ جرى في الإمارات تمرين لطائرات الهليوكوبتر من البحرين وعُمان والإمارات. وفي ١٢ تشرين الثاني/

(١٩٢) Dietl, *Through Two Wars and Beyond: A Study of Gulf Cooperation Council*, pp. 160-166.

نوفمبر جرى تمرين للمقاتلات من السعودية والكويت والإمارات، كما جرى تمرين آخر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ في السعودية بين القوات الجوية السعودية والكويتية، واستمر مدة عشرة أيام.

وفي مجال التمرينات البحرية، أقيم في الكويت تمرين بحري مشترك بين الكويت وعُمان في الفترة ٢٠-٣٠ تموز/ يوليو ١٩٨٥، وكان الهدف من هذا التمرين، كبقية التمرينات البحرية الأخرى، العمل على توحيد أساليب الاتصالات والتشكيلات البحرية، وتوحيد وتنفيذ درجات الاستعداد المختلفة، ومتابعة الأهداف السطحية والجوية باستخدام المدافع والصواريخ، كما شملت التمرينات الإبحار في المناطق الضيقة باستخدام الرادار، وأيضاً التزوّد بالوقود والمؤن في البحر. وقد شارك الطيران الكويتي في التمرين الأخير، وكانت هناك رماية حية بالصواريخ البحرية[١٩٣]. وفي المياه الإقليمية للإمارات العربية المتحدة جرى تمرين بحري بين أسطولها والأسطول البحريني في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، بغية التعرف على مسرح العمليات، ورفع الكفاءة القتالية، وتمتين التعاون والتمازج. ولرفع مستوى هذه التمرينات البحرية، كان لا بد من زيادة عدد الدول المشاركة، فجرى في المياه الإقليمية العُمانية تمرين بحري في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ بين القوات البحرية في عُمان والقوات البحرية السعودية والقطرية.

ز ـ الدورة السابعة: الدفاع المشترك

عقدت هذه الدورة في أبو ظبي في الفترة ٢-٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، وقد أقر المجلس الأعلى التوصيات المرفوعة إليه حول التعاون العسكري، وأشاد بما حققته قوة «درع الجزيرة» من استعداد للتصميم المشترك في الدفاع المشترك الجماعي[١٩٤]. كما كان من نتائج هذه القمة إقرار التوصية بإتاحة فرص أكبر للتعاون الاقتصادي بين أبناء المنطقة ومؤسساتها، كما تمت الموافقة على ميثاق الشرف الإعلامي.

لقد كان لمجلس التعاون دور في خروج العديد من قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، وسحب القوات إلى الحدود الدولية، وحل النزاع بالطرق السلمية. وقد أكدت الدورة السابعة ضرورة تنفيذ الدولتين المتحاربتين

---

(١٩٣) **موسوعة الخليج العربي،** ص ١٥٥.

(١٩٤) «دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاماً من المصير المشترك،» (وكالة الأنباء السعودية)، الرياض، ٢٥/ ١١/ ١٩٩٩.

لقراري مجلس الأمن: القرار رقم (٥٨٢) والقرار رقم (٥٨٨) لعام ١٩٨٦.

وكان المجلس من أشد المتضررين من خروج الحرب من أرض الدولتين المتحاربتين إلى المياه الدولية في الخليج العربي، فخرج القراران رقم (٥٤٠) في عام ١٩٨٣ ورقم (٥٥٢) في عام ١٩٨٤ اللذان أكد المجلس تمسكه بهما، لأنهما يعبّران عن موقف المجتمع الدولي من حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، وحرية مرور السفن التجارية من موانئ دول مجلس التعاون وإليها.

وقد ناقش وزراء الدفاع في اجتماعهم الذي عقد في ٤-٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ الاقتراح المقدم من رؤساء الأركان، والقاضي بجعل التمرينات العسكرية التالية تتم بشكل سداسي، لتضم جيوش جميع دول المجلس، كما كان هناك تركيز في هذه القمة على أسلحة الدفاع الجوي المستخدمة في دول المجلس، والتنسيق بينها في ما يضمن الأمن والسلامة لدول المجلس ومياهها الإقليمية، وإقامة نظام دفاع جوي مشترك. كما كان هناك أول مرة اهتمام بالقوات البحرية، وضرورة العمل على تهيئتها، لتقوم بدور فعال في أمن الخليج، وحرية الملاحة فيه مع تطور حرب الناقلات. كما توصل الوزراء إلى أن الاستراتيجية الدفاعية سوف تطبق بالتدريج بين دول المجلس، لتحقق أهدافها بحسب ظروف كل دولة من الأعضاء، وهي الاستراتيجية التي تقول بالوصول إلى الاعتماد على الذات.

أما رؤساء الأركان، فقد اجتمعوا قبل هذه القمة في مقر الأمانة العامة في الرياض في ٢٧-٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، وكان من أهم ما وصلوا إليه ضرورة متابعة ما أنجز من توصيات وردت في ورقة مسقط للتعاون المشترك. كما كانت هناك توصيات بالعمل على رفع مستوى قوة «درع الجزيرة»، وضرورة إنشاء شبكة دفاع جوي خليجية، كما كان هناك تصور مشترك لسياسة إعلامية موحدة خاصة بالعسكريين.

وفي مجال التمرينات الجوية جرت مناورات ثنائية بين القوات الجوية السعودية والكويتية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في العربية السعودية، كما جرى تمرين جوي آخر في العربية السعودية بين قواتها الجوية وقوات عُمان الجوية في ١٨-٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦. وفي مجال طائرات الهليوكوبتر جرى في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ تمرين جوي مشترك في عُمان ضم أسراباً من عُمان، والسعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة. وفي مجال القوة البحرية جرى تمرين بحري مشترك بين السعودية والبحرين وعُمان في المياه الإقليمية العُمانية في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

ح ـ الدورة الثامنة: إقرار الاستراتيجية الأمنية الشاملة

عقدت هذه الدورة في الفترة ٢٦-٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ في الوقت الذي كانت فيه الصواريخ الإيرانية تتساقط على المنشآت النفطية الكويتية، كما كان الحجاج الإيرانيون يدمرون ما تصل إليه أيديهم في المشاعر المقدسة في مكة المكرمة، تحت هراوات رجال الأمن السعوديين الذين لم يجدوا مفراً من الاشتباك مع الحجاج في هذه الفتنة التي خلّفت الكثير من القتلى والجرحى بين الطرفين. كما رافق هذه القمة موقف العراق بالقبول بتنفيذ القرار الجديد من هيئة الأمم المتحدة، الصادر في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧ تحت رقم (٥٩٨)، والداعي إلى وقف الحرب وحقن الدماء.

وقد أقر المجلس الأعلى الاستراتيجية الأمنية الشاملة، وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من تعاون في المجالات الأمنية، كما أقر المجلس الأعلى توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري، مع التأكيد على أهمية البناء الذاتي للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية في إطار التنسيق والتكامل.

وفي المجال الاقتصادي، صادق المجلس على السماح لمواطني دول المجلس، بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية في مجالات جديدة بالدول الأعضاء، وفقاً لضوابط ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي أقرها المجلس الأعلى في هذه الدورة، وصادق أيضاً على نظام الإقراض النفطي بين الدول الأعضاء. وتعميقاً للتواصل بين مواطني دول المجلس، أقر المجلس الأعلى خطة التنمية الثقافية، ومساواة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء.

وقد عقد رؤساء الأركان اجتماعهم السنوي في الرياض في ٢٦-٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وتمت مناقشة الأمور الدفاعية بناء على تطورات الأحداث في الحرب العراقية ـ الإيرانية. أما وزراء الدفاع، فقد كان اجتماعهم في ٢١-٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ في الإمارات العربية المتحدة، ولم يكن هناك من جديد غير إقرار الاستراتيجية الأمنية التي سبقت الإشارة إليها.

إلا أننا نشاهد في هذه الفترة عودة التمرينات البرية المشتركة، فقد أقيمت في عُمان في ١٢-٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٧ مناورة «درع الجزيرة ٣» لكل دول المجلس. وهذه التدريبات لم تعقد منذ عام ١٩٨٤، وكان بعد المسافة جزءاً من التمرين، فقطعت بعض المعدات ألفي كم للوصول إلى منطقة التمرين، ونقلت وحدات أخرى بالجو، كما تم في عُمان أيضاً تمرين جوي مشترك ضم أسراباً من أسلحة الطيران في الدول الست. وقد حمل اسم «تمرين صقر الجزيرة الأول» في ٣ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٨٧، وأصبحت التمرينات البرية والجوية جماعية بين كل الدول الست. وجرت أيضاً مناورة بحرية مشتركة باسم «تضامن» منطلقة من ميناء الجبيل في العربية السعودية.

ط ـ الدورة التاسعة: انتهاء الكابوس

استعاد العراق منذ منتصف عام ١٩٨٨ شبه جزيرة الفاو، مما غيّر مجرى سير العمليات في الحرب العراقية ـ الإيرانية. وفي ٣ تموز/ يوليو ١٩٨٨ تم إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية بصاروخ من نوع «ستينغر» من على ظهر السفينة الحربية الأمريكية «فنسنس» (U.S.S. Vincennes)، وقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ راكباً. وكانت تلك هي النقطة الحاسمة التي أدت إلى وقف إطلاق النار في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨.

وتنفس المجتمعون في الدورة التاسعة في الفترة ١٩-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ في الرياض الصعداء بعد أن وضعت الحرب العراقية ـ الإيرانية أوزارها. لقد كان من حق الزعماء في تلك الدورة استذكار القرارات التي اتخذها المجلس في الدورات السابقة، والتي حدّدت السياسة الثابتة للمجلس حيال ذلك الصراع، كما أشاروا إلى أن من واجبهم متابعة التزام الدولتين المتحاربتين بقرار وقف إطلاق النار.

كما أشار المجلس من دون تحديد إلى ضرورة الاستمرار في التعاون العسكري والأمني للحفاظ على مكاسب دول المجلس وجيرانها، ورفاهية شعوبها. وقد اجتمع وزراء دفاع المجلس بعد توقف القتال بثلاثة أشهر في الرياض في ٢٢-٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٨ ليبحثوا الدور الذي يجب على قوات دول المجلس أن تلعبه بعد المستجدات الأخيرة، وكان المضي في استمرار التعاون العسكري بما تشمله هذه الكلمة في معناها الواسع هو القرار الذي تبنّاه الجميع. وكان رؤساء الأركان قد اجتمعوا للغاية نفسها في ٢٦-٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٨.

ولم تجر في ذلك العام مناورات برية أو بحرية، لكن «تمرين صقر الجزيرة الثاني» للقوات الجوية الخليجية عقد في الكويت خلال الفترة من ٥ إلى ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وكان تمريناً تعبوياً ضخماً لم تشهد المنطقة مثله من قبل. وقد انقسم التمرين إلى عدة أقسام، كان منها معارك جو ـ جو بين الطائرات المختلفة من دول المجلس، وكانت هناك معركة جو ـ أرض بين أسراب من القوات الجوية الخليجية وقطاعات من القوة البرية الكويتية. واختتم التمرين برماية حية في ميادين في صحراء الكويت. لقد كان التمرين ناجحاً، لأنه حقق الأهداف التي وضعها المخططون له، إذ كانت تختبر قدرات الاتصال بين الأسراب المختلفة والسيطرة

الأرضية، وتختبر عمليات الإسناد الجوي، والتعامل مع المضادات الأرضية.

ويبدو أن الخليجيين كانوا مصرّين على الاستمرار في النهج الذي قرّروه في التعاون العسكري، سواء أتوقفت الحرب أم لم تتوقف، لأن القصد كان إبلاغ القوى الإقليمية والدولية رسالة فحواها ألا تراجع عن تولي أبناء المنطقة زمام الدفاع عنها من خلال التعاون الجماعي. وكان أن قام تمرين لطائرات الهليوكوبتر في الإمارات العربية المتحدة في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٨ بين الإمارات وعُمان.

ي ـ الدورة العاشرة: التقييم والتصميم

عقدت هذه الدورة في مسقط بعد صمت المدافع في الشمال في الفترة ١٨-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وطغت على قراراتها الإجراءات الاقتصادية للوصول إلى سوق خليجية موحدة، عدا قراراً واحداً يدعو إلى بناء القوة الذاتية في المجال العسكري. وكان وزراء الدفاع قد اجتمعوا في الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وتم في هذا الاجتماع إعادة التأكيد على ضرورة إقامة صناعة عسكرية خليجية، كما طالبوا بتكثيف التمرينات الجماعية بين قطاعات جيوش مجلس التعاون. ولم يخرج اجتماع رؤساء الأركان الذي عقد في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ عن التوجه نفسه والتوصيات عينها. وقد استضافت العربية السعودية تمريناً جوياً مشتركاً بين جميع دول المجلس في شهر آذار/ مارس ١٩٨٩ .

٤ ـ تطور التعاون العسكري الخليجي (١٩٨١-١٩٩٠)

نشأ مجلس التعاون في عام ١٩٨١ أساساً نتيجة دوافع أمنية ليكون مظلة إقليمية لدوله في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدّد أمنها، والمطامع الإقليمية خاصة بعد الثورة الإيرانية، والحرب العراقية ـ الإيرانية. فلقد قام لمواجهة التحديات بشكل جماعي، بسبب عدم قدرة هذه الدول منفردة على الوقوف في وجه الخطر، وكان أن اتفق وزراء دفاع المجلس، ورؤساء أركان الجيش في دوله، على عقد اجتماعات بينهم للخروج بخطة للتعاون العسكري المشترك من خلال قيادة وقوة موحّدة.

انتقلت الحرب إلى جانب إيران منذ منتصف عام ١٩٨٢، وكان على المجلس أن يبحث في شأن التعاون العسكري بين أعضائه، فقدم وزراء الدفاع توصيات تهدف إلى ضرورة بناء القوة الذاتية لدول المجلس، والتنسيق بينها، بما يحقق الاعتماد على النفس في المجال الدفاعي. وبعد عبور القوات الإيرانية الحدود العراقية في تموز/ يوليو ١٩٨٢، كان لا بد من عمل شيء أكثر من التوصيات، وحارب الشركاء

الخليجيون من وصمهم بتهمة تكوين حلف عسكري وجيش موحّد، وكانوا حينئذ في مرحلة محاولة إقناع من حولهم بأن التعاون لم يقم ليكون ضد أحد.

أ ـ قوة درع الجزيرة

وقفت دول المجلس عام علناً مع العراق، وقدمت له المساعدات، فأصبح ممكناً بعد ذلك الإعلان عن تشكيل قوة تدخل سريع، وظهرت إلى الوجود قوة «درع الجزيرة» كأول تعاون عسكري بين هذه الدول، وهو التطور الأبرز بين الإنجازات التي حققتها دول المجلس في المجال العسكري. وكان الهدف أن تتشكل القوة من لواءين بعشرة آلاف رجل، وبدأ تجمعها في مقرها في مدينة الملك خالد بن عبد العزيز العسكرية في حفر الباطن قرب الكويت منذ عام ١٩٨٥. وقد تشكلت القوة ولا تزال تحت قيادة قائد سعودي على أن يكون نائبه ضابطاً كويتياً، وضمت القوة قيادة للأركان ولواء مشاة من خمسة آلاف رجل من دول المجلس كافة، وكانت المناورات البرية والجوية المشتركة قد ظهرت بين الكويت والسعودية منفردة منذ عام ١٩٨٣، ولهاتين الدولتين الدور الكبير في حثّ بقية الأعضاء على الدعم والمشاركة في قوة «درع الجزيرة»، وقد جذبت تلك المناورات البحرين ثم عُمان.

وفي تصريح يعكس استمرار شعور الخليجيين بضرورة نفي العسكرة عن تجمعهم، أعلن الأمين العام للمجلس عبدالله بشارة في عام ١٩٨٤[(١٩٥)] أن قوة «درع الجزيرة» تشكلت بسبب ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأنها ستنتهي بانتهاء الظروف التي أوجدتها!!

لقد كان إنشاء هذه القوات في بداية الأمر لمجرد التأكيد على التزام دول الخليج بالدفاع المشترك بعضها عن بعض، ولم يكن الردع ضمن إمكانات هذه القوات في بداية إنشائها. وكانت جوانب القصور في قوة «درع الجزيرة» ظاهرة ومعروفة منذ إنشائها في منتصف الثمانينيات، وقد تعرضت لانتقادات محلية عدة، لكن طغيان العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية على الجانب العسكري بين دول المجلس أبعد الأنظار عن هذا الجانب. ولعل أول هزة لهذه القوة قد جاءت في الفترة بين حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٨٧ عندما كانت الكويت ترزح تحت خطاب إعلامي إيراني شديد اللهجة، أتبعته بصواريخ «سيلك وورم» التي أخذت تتساقط على المنشآت النفطية الكويتية، فطلبت الكويت من دول المجلس انضمام قوات «درع الجزيرة» إلى القوات الكويتية كإجراء احترازي ذي دلالات سياسية على التضامن الخليجي، لكن

---

(١٩٥) J. E. Peterson, *Defending Arabia* (New York: St. Martin's Press, 1986), p. 197.

جولة الأمين العام للمجلس على الدول الأعضاء لم تستقبل بالترحيب الذي توقعته الكويت، بل كانت هناك تحفظات من بعض الدول الخليجية، ولم ينفذ ما طالبت به الكويت[١٩٦].

ولأن الخطر المحتمل كان جوّيّ المصدر، فقد تطلع الخليجيون في خضم الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى التعاون في مجال الربط الراداري والإنذار المبكر، كخطوة أولى للتعاون العسكري. وكان الاعتماد يتم على «الإواكس» السعودية كمظلة في وجه ذلك الخطر، إلا أن اختلاف أنظمة الاتصالات في هذه الدول حال دون أن تكتمل التطلعات في نظام إنذار متكامل. وظل الاتفاق حتى نهاية الثمانينيات قائماً على ضرورة إيجاد نظام قيادة، وسيطرة، واتصالات، واستخبارات، أو ما يعرف باسم «سي-٤١» (C4I)، لأنَّ هذا النظام كان سيسهل إجراءات التنسيق القتالية بين القوات الخليجية، لكن العقد انقضى من دون تحقيق ذلك، وإن كانت الجهود قائمة لبناء منظومة حزام التعاون لربط مراكز العمليات في جيوش المجلس[١٩٧].

لقد كان رؤساء الأركان على علم بنقص القوى البشرية في قوة «درع الجزيرة»، وهذا النقص كان أهم معوقات عملهم، ليس في حفر الباطن فقط، بل في جيوشهم أيضاً. ولم يكن هناك مخرج من هذه المشكلة، بل ازدادت تعقيداً، لأن الهدف من إيجاد قوة برجال خليجيين لم يتحقق، فجيوش المجلس كانت تضم أفراداً من دول أخرى، ليس بالإمكان التخلي عنهم في الوحدات التي تخدم في حفر الباطن، كما أن حصة كل دولة من عدد الرجال كانت مثار نقاش دائم في اجتماعاتهم.

كان من اللافت للنظر أن المناورات البرية لـ «درع الجزيرة» ـ وهي قوة برية فقط ـ لم تكن تتم في الثمانينيات بشكل مكثف، بل كانت تتم كل عامين، مما يدل على أن تلك القوة كانت تفتقد إما مخططي التمرينات من الكفاءات العسكرية، وإما الاقتناع بأنها ستكون ذات شأن. فلا داعي إذنْ لإهدار الطاقات في تدريبها، إلا أن الأمر كان مختلفاً في المناورات بين القوات الجوية والبحرية للدول الأعضاء، حيث كان هناك تمرين سنوي. كما كان التعليم والتدريب العسكري المشترك قليلاً بين جيوش المجلس، على رغم تخرج بعض الضباط في الكليات العسكرية الخليجية المختلفة، إلا أن تلقي دورات القيادة والأركان لم يكن على نطاق مشجع في الثمانينيات. لقد كانت الرمزية في المشاركات هي الطابع السائد في التدريب والتمرينات المشتركة.

(١٩٦) انظر المقابلة الشخصية التي أجريت مع عبدالله بشارة (الأمين العام لمجلس التعاون السابق) في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

(١٩٧) الحشاش، «مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات،» ص ٢٤.

ولم يكن نظام القيادة والسيطرة هو ما كانت تحتاج إليه قوات مجلس التعاون فقط، بل كانت تفتقد توحيد هيكل تعاونها من خلال وحدة القيادة، وتفتقد وضع عقيدة قتالية مشتركة توضح كيف تقاتل هذه المجاميع في الميدان بالأسلوب نفسه والأولويات نفسها، من حيث تبنّي الدفاع أو الهجوم، أو الاقتصاد في الجهد حتى وصول التعزيزات. وعلى الغرار نفسه، افتقدت القوات الخليجية الاتفاق على «قواعد اشتباك مشتركة» (Rules of Engagement) توحد بين جيوشها كيفية التعامل مع المغيرين، حتى لا يكون هناك ضحايا لنيران صديقة(١٩٨).

وكان هناك قصور في عمليات الإمداد والتموين التي افتقدت البنية التحتية من آليات، ورجال، وخطط، فلم يكن قد تم توحيد نوعية السلاح حينئذ مع أنه كان أسهل سبل التعاون بين هذه القوات، بل لم يتم ما هو أقل من ذلك، وهو توحيد سلاح جنود المشاة، بل لم يتم ما هو أقل من القليل، وهو توحيد الذخيرة، كما في حلف شمال الأطلسي، حيث تصنع بريطانيا بنادق غير التي تصنعها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، لكن ذخيرتها واحدة. ومما سبق نستطيع الجزم بأن استيراد الأسلحة كان يتم من دون أن يحقق أهدافاً مدرجة في حلم التعاون العسكري الخليجي. وكان هناك إهدار في المشروعات العسكرية، إلا أن ذلك كان دون الإهدار في المشروعات المدنية. وانتهى عقد الثمانينيات من دون أن تستطيع دول مجلس التعاون مجتمعة تحقيق قيادة عسكرية موحدة، كما فشلت في اجتياز علم الحرب العصرية، لأنه لم يكن من قدرات قوة «درع الجزيرة» إدارة معركة مشتركة ناجحة، بسبب فقدانها القيادة، والسيطرة، والاتصالات، والاستخبارات، ودقة الإصابة، وتقدير الدمار.

ولم تكن القوات الخليجية في حفر الباطن متماسكة، كما لم تكن في بلدانها ذات عمق دفاعي مناسب، وكان منتسبوها متواضعي القدرات لفقدان التوصيف الوظيفي، وهيكل الترقيات المبني على الكفاءة فقط. وقد عانت القوات الخليجية ضعف التدريب الفني، ولم تكن هناك قدرة على الإنقاذ والإصلاح السريع للمعدات في المعركة، مع عدم القدرة على منع العدو من السيادة الجوية في سماء الخليج، لضعف التدريب على قتال الاشتباكات الجوية، ولوجود عقبات في عمل دفاع جوي مشترك بين دول المجلس.

---

(١٩٨) Gulf SecurityReport: Peninsula Shield Flaws (18 May 2002), <http://www.gulfsecurityreport.com/gsr/GSR020518.htm#_PENINSULA_SHIELD_FLAWS>,

وانظر تقرير مؤسسة ايرك موريس للاستشارات Eric Morris التي قامت بشرح عيوب قوة درع الجزيرة في التسعينيات على الموقع: <http://www.ericmorrisconsultancy.com/>.

ولم تثبت تمارين «درع الجزيرة» قدرة على القتال الليلي، ولا على القتال في كل الظروف الجوية والأراضي العسيرة، كما لم يكن هناك ما يدل على قيام قوات «درع الجزيرة» بالتمرينات التي تظهر القدرة على التعبئة العامة، واستدعاء الاحتياط والمتطوعين. وعلى رغم أن قوات دول مجلس التعاون في «درع الجزيرة» أو التي ترابط في بلدانها تمتاز بالحجم الصغير، إلا أن قادتها لم يتبنّوا فكرة القتال بمجموعات صغيرة من المشاة، وعموماً كانت المناورات البرية قليلة جداً، ولم يتم إيجاد ظروف قتال حقيقية خلالها. وعلى رغم الطموحات في هذا المجال إلا أن التوحيد في العسكرية الخليجية لم يحقق شيئاً يذكر، فلا الذخيرة واحدة، ولا أنظمة الأسلحة المتقدمة متشابهة.

وبعد أن وضعت الحرب العراقية ـ الإيرانية أوزارها تقلصت حماسة دول المجلس لهذه القوة عما كانت عليه عند تشكيلها، وتقلصت المساهمات إلى الحد الذي لم يعد يسمح بتشكيل قوة جماعية. وكان من تبعات ذلك أن قوة «درع الجزيرة» لم تتدخل لمواجهة الغزو العراقي للكويت، سواء قبل الغزو أو في أثنائه[١٩٩]. وقد برّر عدم التدخل بعدم طلب الكويت ذلك رسمياً[٢٠٠]، بل إن مشروع زيادتها إلى حجم لواء لم يجد أذناً صاغية[٢٠١]. وقد وصل باحث عسكري خليجي إلى أن الأمور قد انتهت إلى عدم إمكان قيام جيش خليجي موحّد لوجود صعوبات عدة، منها اختلاف المصالح، والخلافات التاريخية الحدودية، واختلاف القدرات المالية، وقلة القوة البشرية، وغياب استراتيجية التسلح الموحدة[٢٠٢].

ب ـ صناعة السلاح الخليجية

في الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي عقدت في الدوحة بتاريخ ٧-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، تم الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية مشتركة، وهذه الصناعة الخليجية المقترحة كانت تهدف إلى:

(١) تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوش المجلس.

---

(١٩٩) حي جمعة الهاملي، «التعاون العسكري في دول مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٥٠.

(٢٠٠) انظر المقابلة الشخصية التي أجريت مع اللواء الركن فالح عبدالله الشطي (أول أمين مساعد للشؤون العسكرية لمجلس التعاون) في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٢٠١) مالك المعيلي، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨)، ص ١٠.

(٢٠٢) مبارك حمد الهاجري، «الحاجة لتكوين جيش خليجي موحد،» (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٧)، ص ٢١.

(٢) العمل على إيجاد سلاح خليجي موحّد لجيوش المجلس يساعد على تكامل التدريب.

(٣) التنسيق والتعاون.

(٤) القضاء على التبعية لمصادر السلاح.

وإذا كان حظ قوة درع الجزيرة قليلاً، فإن إقامة صناعة سلاح خليجية قد منيت بفشل أكبر، حتى إن الباحث ليتساءل عن سبب تكرار طرح اقتراح إقامة هذه الصناعة على طاولة البحث على المستويات القيادية الثلاثة في المجلس الأعلى، ووزراء الدفاع، واجتماعات رؤساء الأركان؟ ولا يغيب عن بالنا حقيقتان في هذا السياق: **أولاهما** أن الصناعة المطلوبة كانت في مجال الذخائر وبعض المعدات البسيطة.

والحقيقة **الثانية** أن العربية السعودية تملك صناعة ذخائر وسلاح خفيف سعودية، لكن نجاح السعودية لا يعني بالضرورة نجاح تحويلها إلى هيئة خليجية لصناعة السلاح. ثم إن الحصول على الذخيرة أصبح أقل تكلفة من إقامة صناعة لها، وقد ثبت ذلك خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية حين دخلت كثير من دول العالم الثالث في هذا المجال، ولم تكن دول الخليج تشتكي من نقص في هذا الجانب. ثم إن عقيدتها القتالية المبنية على أن العنصر البشري قليل، ويجب الاعتماد على سلاح متفوق نارياً وتكنولوجياً، تجعلها تحتاج إلى أسلحة من أنواع أكثر تعقيداً مما سيتم صنعه، وهي تحديداً أسلحة القوة الجوية والدفاع الجوي، بما يضمه من طائرات، ومضادات طائرات، ورادارات. كما أن التجارب العربية في هذا المجال لم تلاق النجاح المرجو منها، فقد قامت هيئة التصنيع الحربي بين مصر ودول عربية وخليجية، لكن الخلافات السياسية فكّكت آمال القائمين عليها.

إن صناعة السلاح الخليجية تهدف إلى تحقيق درجة عالية من الاستقلالية التسلحية، وتوحيد أداة القتال في أيدي الجنود الخليجيين، لكن المنطقة تفتقر إلى الكادر البشري ذي القدرات الفنية العالية لجيوشها قبل صناعتها، كما أنها لا تملك من عناصر قيام الصناعة إلا الطاقة، مع غياب كامل للقاعدة الصناعية العسكرية.

٥ ـ السيادة كعائق لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي

إن مفهوم الأمن مفهوم متطور غير جامد يعني أموراً مختلفة في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة، وبذلك فهو مفهوم متغيّر متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية. ومن هذه التطورات ما وصلنا بناء على جهود عالم السياسة

الأمريكي كارل دوتش (Karl Deutsch)[٢٠٣]، أستاذ السياسة في هارفرد الذي قال في الخمسينيات من القرن العشرين بجدوى التنظيمات الدولية الجماعية، مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو، للحيلولة دون نشوب الحروب، وسماها التجمعات الأمنية أو الأمن الجماعي (Communities Security)، وهو ـ كما يقول ـ الضمان الذي تكفل به جماعة من الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها، وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة لمنع أي اعتداء على إحداها أو عليها مجتمعة، والأمن الجماعي (Collective Security) شكل من أشكال التعاون الدولي، قد يؤدي إلى الاندماج أو التكامل[٢٠٤].

ولا شك في أن مجلس التعاون ينشد الأمن الجماعي لدول الخليج العربية، وقد تبنّى هدفين أمنيين في بداية إنشائه، هما: مواجهة الثورة الإيرانية بجهود جماعية، واحتواء الحرب العراقية ـ الإيرانية بجهود جماعية أيضاً. ويرتكز الأمن الجماعي لدول المجلس على أسس منها: أن الأمن الجماعي لن يتحقق إلا إذا تمتعت كل دوله بالأمن والاستقرار، كما أن سرعة استجابة دوله لنداء أي دولة فيه عند تعرضها للخطر شرط أساسي لتحقيق الأمن الجماعي. ومن أسس الأمن الجماعي الخليجي أن الأمن يهمّ أبناءه في المقام الأول، وهو أمن مرتبط بالبناء السياسي، والاجتماعي، والتنمية في دول المجلس، كما أنه مرتبط بالأمن القومي العربي.

وعلى رغم أن الجذاب في فكرة الأمن الجماعي هو أن التطبيق الفعال لهذا النظام ـ كما يقول الباحثون السياسيون[٢٠٥] يلغي ـ أو على الأقل يضعف ـ احتمالات استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، لأن مجرد التهديد بالعقاب الجماعي من المنظمات الدولية يجعل المعتدين يحجمون عن الدخول في مخاطرات يعلمون أنهم الخاسرون فيها، سواء أكانت هذه القوة الدولية الجماعية عسكرية أم

---

(٢٠٣) كارل دوتش (Karl Wolfgang Deutsch) (١٩١٢ ـ ١٩٩٢) أشهر عالم سياسة أمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ورئيس جمعية العلوم السياسية الأمريكية والدولية وأستاذ العلوم السياسية، ولد لأسرة ألمانية في تشيكوسلوفاكيا وكان له دور في إقامة الأمم المتحدة، ربط العلوم السياسية بالأخلاق التي تحض على تحسين العالم، وكان يؤمن بالتجمعات الدولية لوقف الحروب وعرف عنه القول بأن علم السياسة يتبع العلوم الطبية، لأن فهم السياسة وتنفيذها جيداً يمنع الموت ويخفف الآلام، من أشهر كتبه *Nationalism and Social Communication*، وكتابه: *The Nerves of Government*.

كما أن له ما يزيد على ١٤ كتاباً، ومئات المقالات السياسية. انظر: «Karl W. Deutsch: International Political Scientist, 1912-1922,» (Notable American Unitarians), <http://www.harvardsquarelibrary.org/unitarians/deutsch.html>.

(٢٠٤) الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٢٠٥) **موسوعة العلوم السياسية**، ص ٧٥٨.

اقتصادية، وعلى رغم جاذبية الفكرة، إلا أن هذا كان مناقضاً لما حدث من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت في صيف عام ١٩٩٠. ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات، ففي الثمانينيات لم تستطع دول المجلس الارتقاء إلى ما يسمى أسلوب عمل العقل الجماعي (Collective Mind)، وكان التحدي الخطير هو وصولها إلى استراتيجية محددة للأمن الجماعي من دون أن يكون هناك رابط بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، بمعنى عدم القدرة على تنفيذ الأفكار الاستراتيجية على الأرض[٢٠٦]. كما يذهب الفريق أول خالد بن سلطان[٢٠٧]، وهو أول من شاء القدر أن يتحد الخليجيون مرة واحدة من خلال قواتهم العسكرية تحت قيادته في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، إلى القول بأن أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الغاية الاستراتيجية لهذه الدول، والتي تتفق مع المبادئ والمصالح الوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة، وحقها في البقاء، وسيادتها، وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي. لكن الأمير خالد يضيف القول بعدم جدوى حديث الخليجيين عن الأمن الجماعي في غياب المصلحة المشتركة، وعدم جدوى الدفاع المشترك مع غياب الاتفاق على الخطر المشترك، وعدم جدوى المناداة بالحماية المتبادلة في ظل الشك المتبادل. لذا ينجلي التشويش بالاستقرار على الرأي القائل بأن الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون كان يشوبه الكثير من سوء التطبيق في عقد الثمانينيات.

وتبرز السيادة الوطنية كعائق أمام تحقيق الأمن الجماعي لدول المجلس. والسيادة التي ظهرت لتأكيد وجود الدول الأوروبية الحديثة وذاتيتها في مواجهة الولاء المزدوج للبابا والإمبراطور، هي السلطة الدائمة التي لا تقبل التجزئة، ولا التفويض، ولا مجال للمساءلة عنها أمام سلطة أخرى. هذا في وجهها الداخلي، أما الخارجي فهو استقلال الدولة وعدم خضوعها لسلطة أجنبية.

وفكرة السيادة في الخليج العربي ـ كما نعتقد ـ فكرة غربية كما ذكرنا، وغريبة في الوقت نفسه، وقد وجدت أرضاً خصبة لتضرب بعروقها بقوة في وجدان الكيانات السياسية الخليجية، فاستوطنت محمية بالنظم السياسية القائمة.

لقد خرج معظم الخليجيين قبل قيام المجلس بقليل من تحت عباءة السلطة البريطانية التي جردتهم بدرجة أو بأخرى من رفاهية التغني بالسيادة الوطنية، كما أن السيادة الوطنية كانت السيف الذي يتم امتشاقه للدفاع عن قطعة أرض نائية قاحلة

---

(٢٠٦) المرر، «التحديات والمخاطر التي يمكن أن تواجه مجلس التعاون،» ص ٦٣.

(٢٠٧) آل سعود، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، ص ٨ ـ ٩.

عسرة الارتياد حتى على البدوي الذي أفنى عمره في الصحراء، وكانت السيادة مصطلحاً تحيطه هالة من القدسية يسهل إطلاقه للدفاع عن تلك البقعة الجرداء بدل القول بأنها تحتوي على النفط أو الغاز.

جاء العمل الخليجي المشترك في الثمانينيات محاطاً بالعديد من العقبات، فكانت معظم قرارات المجلس قرارات استرشادية غير إلزامية، لأنه كان من العسير إلزام ست إرادات منفصلة ومستقلة. ولهذا كانت المفاوضات شاقة وطويلة، على رغم أن فكرة السيادة قد تم تجاوزها في أماكن أخرى من العالم، في ظروف أقل إلحاحاً من الظروف التي عاشتها دول الخليج في الثمانينيات. ويتجاهل أهل الخليج داخل مجلسهم حكم الظروف الدولية المعاصرة، والمعاهدات الدولية، والقانون الدولي عموماً، حيث تظهر الدول كأنها مقيّدة بشروط عديدة من جراء قبولها الطوعي لتلك المعاهدات. وفي المجتمع الدولي المعاصر تزايد اعتماد الكثير من دول العالم بعضها على بعض، في مجال حماية أمنها القومي، من خلال الأحلاف العسكرية، ومواثيق الأمن، واتفاقيات الدفاع المشترك. وكما يشير البعض[٢٠٨] نجد أن هذا الاعتماد يحدّ من سلطة الدول، خاصة في المجال الذي يمتد إليه مفعول المعاهدات والاتفاقيات، كما أن ظهور التنظيمات الإقليمية التي تحقق غايات ومنافع مشتركة، ولها أجهزة تشريعية وتنفيذية، وتتقيد الدول المنضمة إليها بقراراتها لما لها من قوة إلزامية ـ تقلل أيضاً من حدة السيادة الوطنية.

لقد حدّد الخليجيون في بيان تأسيس المجلس أن الوحدة هي الهدف الأسمى، والمنتهى المنشود لجهودهم التعاونية من خلال المجلس، لكن الحروف العذبة المفعمة بالعواطف الأخوية الجياشة تحمل حساباً آخر يقول بأن الوحدة لو تمت ـ وأقرب صيغها هو الفدرالية ـ ستصطدم بعوائق، لعل أولها عدم وجود الحافز الحقيقي الذي يجعل دول المجلس تتخلى عن سيادتها المطلقة لصالح سلطة فدرالية، ولا سيما أن الصيغة الفدرالية تميل إلى مركزة السياسات والقرارات الكبرى في مركز واحد يضرّ بحسّ الاستقلال الوطني. لذا تسلحت كل دولة من دول المجلس بحق «الفيتو» للاعتراض على كل ما لا يروق لها من قرارات، بحكم أن قرارات المجلس تخضع للإجماع، وأي رفض منفرد يلغي ذلك القرار.

وفي الجانب الاقتصادي نجد أن الاتفاقية الاقتصادية التي هي المرجعية الوحيدة للتعاون الاقتصادي الخليجي قد أبرمت في عام قيام المجلس نظراً إلى أهميتها، ودعت

(٢٠٨) **موسوعة العلوم السياسية**، ص ٧٩٨ ـ ٧٩٩.

إلى قيام منطقة تجارة حرة، وجمارك موحدة، وحرية انتقال للأموال، وسياسة نقدية واحدة، ثم عملة خليجية موحدة، لكن السيادة الوطنية ـ على رغم أنها لم تكن العائق الوحيد ـ قد حالت دون تحقيق معظم ما اتفق عليه، فانتهى عقد الثمانينيات والتعريفة الجمركية مختلفة بين دول المجلس، لأنها مصدر دخل لدول لا تستطيع تخفيضها إن لم تقدم بقية دول المجلس بديلاً مادياً لها. وفي السياق نفسه نجد أن لا أثر مباشراً للقرارات التي يتخذها المجلس، ويجب أن تصدر تشريعات داخلية حتى يتم العمل بتلك القرارات.

وفي الجانب الأمني امتنعت الكويت عن الموافقة على الاتفاقية الأمنية بدعوى تعارضها مع السيادة الوطنية، كما حالت السيادة الوطنية دون تخلي بعض دول المجلس عن جزء من قواتها المسلحة لزيادة فعالية «درع الجزيرة»، بل إن «الأواكس» لم تكن تستطيع التحليق في كل الأجواء الخليجية في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية بحجة السيادة الوطنية، على الرغم من أنها كانت لاستطلاع الخطر القادم لدول المنطقة.

قلنا من قبل: إن السيادة الوطنية هي سلطة لا تقبل المساءلة في الداخل. ونرى أن أسوأ استخدام لهذه السيادة كان في الثمانينيات، ما أعاق عمل المجلس. فقد حالت الحكومات ـ وهي رمز السيادة الوطنية ـ دون وصول الرأي الشعبي رافداً من روافد القرارات الصادرة من المجلس، فالمجلس يعتبر تنظيماً حكومياً بحتاً، وقد تم تحديد أجهزته في المجلس الأعلى، والوزاري، والأمانة العامة. والقطاعات الثلاثة التي تدير المجلس ليست أوسع من القطاعات الشعبية التي لا تمثيل لها من خلال برلمان منتخب، أو معيّن من أبناء الشعب، كما هو في الوحدة الأوروبية، على رغم أن القرارات الصادرة تتعلق بمصالح المواطن الخليجي. ويذهب أحد الباحثين(٢٠٩) إلى حدّ القول إن هناك نخبة سياسية حاكمة، وهم قادة الدول الذين عليهم الالتقاء مرة واحدة في العام لتداول جدول أعمال مثقل ببنود قد تصل إلى ٢٢ بنداً، ما أوجد نخبة بيروقراطية، هي التي تحدد أولويات المجلس وخياراته بعيداً عن الرأي الشعبي الخليجي.

ويبدو أنه كان على ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز الانتظار حتى يمضي عقد كامل ليتلمس المواجع التي يعانيها المجلس بسبب السيادة الوطنية، إذ قال في القمة الثانية والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي في مسقط بتاريخ ٣١

(٢٠٩) عبد الخالق عبدالله، «التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٧٢.

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١: «إن تمسكنا المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي هو الذي يقف حجر عثرة أمام مساعي التوحيد».

كما أشار إلى أن دول المجلس الست أخفقت حتى الآن في تحقيق الوحدة الاقتصادية والعسكرية التي سعت إليها منذ تأسيس المجلس قبل عقدين، وقال: «إننا لا نخجل من القول إننا لم نستطع بعد أن نحقق الأهداف التي توخيناها حين إنشاء المجلس، وما زلنا بعد أكثر من عشرين سنة من عمل المجلس نسير ببطء لا يتناسب مع وتيرة العصر. لم نصل بعد إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة تردع العدو، وتدعم الصديق، ولم نصل بعد إلى السوق الواحدة، ولم نتمكن بعد من صياغة موقف سياسي واحد نجابه به كل الأزمات السياسية».

ومضى ليختم حديثه قائلاً: «إن إعطاء مجلسنا هذا قدراً أكبر من الصلاحيات، لا يعني التنازل عن استقلالنا بقدر ما يعني دعم هذا الاستقلال، وترسيخه، وصولاً إلى وحدة عربية وإسلامية في المواقف، والتوجهات، والأهداف. ولنا في الاتحاد الأوروبي نموذج، نحسن صنعاً لو استأنسنا ببعض ما جاء فيه».

خلاصـــة

لم ينشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظاماً إقليمياً كأحد حلول مشكلة الأمن من فراغ، فقد كانت هناك علاقات خليجية متينة قبل قيام المجلس تحت الحماية البريطانية، لكن من دون تدخل منها، بل أحياناً تتعارض مع رغبتها. كما كان هناك تعاون من خلال سلطات الحماية البريطانية التي وطنت نظماً إدارية مشتركة في مجالات الميزانية الحكومية، والقضاء، والأمن الداخلي، أدار بها الخليجيون لاحقاً دولهم الغنية عندما توافرت الموارد المالية. كما حتمت هذه النظم التعاون في مجالات عدة، مثل: البريد، والحجر الصحي، وتحديد مغاصات اللؤلؤ. وبعد الاستقلال قفز التعاون الخليجي إلى أجواء أرحب من خلال عمل المؤسسات الخليجية التي كانت الأساس المنظم الذي قام عليه المجلس.

لقد كانت المقترحات التي تمّ تداولها متقاربة الأهداف وتصبّ في خانة واحدة، لكن تبنّي الاقتراح الداعي إلى التعاون الاقتصادي كان إدراكا فذاً من دول المجلس لانتهاج السبيل الأصلح، واستفادة من تجارب سابقة في المحيطين الإقليمي والدولي.

لقد كانت الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية الجانب المظلم من حياة الرفاهية التي عاشها الخليجيون منذ خروج البريطانيين. وكان لا بد من إنارة الطريق

للوصول إلى الأمان، فكان مجلس التعاون هو بارقة النور التي راهنوا عليها للوصول مجتمعين إلى غايتهم المشتركة، وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية. وإن كانت الثورة والحرب هما الأهم، لكن المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية السبعينيات كانت ذات أثر في قيام المجلس الذي لم يلق كامل الترحيب في البداية من إيران والعراق والسوفيات، لاعتقادهم بوجود دوافع غربية خلف قيامه.

لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية قوة ثالثة أمام العراق وإيران، من خلال سياسة غلفها الاعتدال الشديد، وأدت إلى خروج القرارات الدولية التي قبلها الفرقاء لوقف الحرب، لكن المجلس لم يوظف ثقله السياسي للوصول إلى حل مع جمهورية إيران الإسلامية حول قضية الجزر الإماراتية المحتلة. وعلى الساحة العربية نجح بدعم القضية الفلسطينية، بل مثلها في محافل عدة، كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان. وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس موفقاً بدرجة كبيرة، لأن المجلس كان يتبنّى طرح القضايا في المحافل السياسية بشكل جماعي مرة، وبشكل فردي عندما يتطلب الأمر زخماً أكثر.

وبسبب النفط شهدت المنطقة أسرع تحولات اقتصادية يشهدها العالم، ولذلك صار المجلس أسوة بالتكتلات الاقتصادية يبحث في سبل التكامل بين أعضائه، وأصبح الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، فكانت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أعاقها انخفاض نسبة التجارة البينية، وتماثل هياكل اقتصاد دول المجلس، ما جعل اقتصاداتها تنافسية وليست تكاملية. ولأن دول المجلس هي خامس أكبر سوق لصادرات المجموعة الأوروبية، كان لا بد من التعاون معها من خلال المنطقة الحرة بين الطرفين التي لم تتحقق في فترة البحث في الثمانينيات، لإصرارهم على تطبيق الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شرطاً لتطبيق التجارة الحرة، ثم التعاون في مجال النفط، حيث نجح الأعضاء بالعمل على بناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط تجاه العالم الخارجي، وفي الأسواق الدولية. أما الاتحاد الجمركي، فقد انتهى عقد الثمانينيات من دون أن يتم توحيد جمارك دول المجلس، على رغم أن الوحدة الجمركية من أعمدة الهيكل الاقتصادي الوحدوي، كما أن التنسيق الزراعي لم يصل بدول المجلس إلى هدفها في الأمن الغذائي.

لقد توصل المجلس إلى وضع منظومة أمنية، لكنها لم تكن في شقها العسكري موحدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينيات. ولأن القوة العسكرية في دول مجلس التعاون كانت نتاج ربع قرن من التسلح في دوله لأسباب متعددة، فقد بقيت

غير متجانسة وتعاني سوء التدريب وقلة القوى البشرية، على رغم جودة نوعية الأسلحة التي توافرت لبعضها.

لقد كانت المشكلة في هذا الشق من الأمن راجعة في أسبابها إلى أمور عدة، منها: عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها، فقد ظل التوازن لغير صالح دول المجلس، ولم يساعدها بناء الجيوش الذي تحول إلى سباق في التسلح بين دول المجلس مجتمعة ومنفردة وكل من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العراقية. وبالإضافة إلى التوازن العسكري، كان العنصر البشري، ووحدة القيادة العسكرية، والعقيدة العسكرية، والخبرة القتالية، لغير صالح دول مجلس التعاون، بينما كانت الإمكانات المادية لصالح دول المجلس.

لقد كانت دول مجلس التعاون بعد تبنّيها الأمن الذاتي في الثمانينيات أقل أمناً من الناحية العسكرية من أية فترة زمنية أخرى خلال القرن العشرين، فقد رحل البريطانيون منذ عقد، ودخل الخليجيون في برامج تسلح غير مدروسة، وأوغر الخليجيون صدر الغرب عليهم من جراء الصدمات النفطية، وكشرت الحرب في الشمال عن أنيابها، ولم تقم الصناعة العسكرية المطلوبة. كما لم تكن قوة «درع الجزيرة» بحسب ما أراد أهل الخليج منها، ولم يخلُ طريق المجلس ـ وهو صيغة للمستقبل ـ من بعض العراقيل التي جاء أهمها من أسباب داخلية، فقد حالت السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل.

الفصل الرابع

الآفـاق المستقبليـة لأمـن الخليـج العربـي

سوف تكون الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأقوى في الساحة الدولية للعقود القادمة، كما هو واضح من أطروحات معظم المحللين. وفي نظرتنا إلى الآفاق المستقبلية لأمن الخليج نجد أن علينا أن نتطرق إلى العلاقات الأمريكية ـ الخليجية في نهاية الحرب الباردة لنبين من يخدم من في المجال الأمني، بما تشمله العلاقات من جوانب استراتيجية واقتصادية وسياسية.

وقد مرت على منطقة الخليج العربي تغيّرات إقليمية ودولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، سيكون لمخرجاتها أثر في مستقبل المنطقة، تمثلت في الغزو العراقي لدولة الكويت وتبعاته على المنطقة، ثُمّ انهيار الاتحاد السوفياتي، وقيام الاتحاد الأوروبي، وظهور النظام العالمي الجديد، ثُمّ تبني الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج لحفظ مصالحها في المنطقة. وسوف نتطرق إلى أثر هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وتبنّي الولايات المتحدة سياسة محاربة الإرهاب، ثُمّ الوجود العسكري الأمريكي في الخليج لفرض الأمن، وموقع الخليج في خريطة هذه السياسة، كما سوف نتطرق إلى تأثير نضوب النفط، وزيادة المستهلكين لنفط الخليج، وتقلبات الأسعار، بالإضافة إلى دور منظومة مجلس التعاون، ونجاحه كصيغة مستقبلية، وسنختم البحث بتوقعاتنا لمستقبل العلاقات الخليجية بكل من الولايات المتحدة والعراق وإيران.

أولاً: العلاقات الأمريكية الخليجية في نهاية الحرب الباردة والتغيّرات الإقليمية والدولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين

١ ـ العلاقات الأمريكية الخليجية: من يخدم من في المجال الأمني؟

يرى المتفائلون مثل فوكوياما[١] أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون اللاعب الأقوى في الساحة الدولية خلال العقود القادمة، وأن هذه العقود سوف

(١) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Perennial, 2002), pp. 338-339.

تكون فترة طويلة تمتد حتّى نهاية التاريخ، ونهاية التاريخ في تفسيره هي: أن الإنسان قد تطلع منذُ معركة هابيل وقابيل إلى الرغبة في الاعتراف ثُمّ التقدير، وأن الديمقراطية الحرة (Liberal Democracy) التي تسوقها الولايات المتحدة حالياً تشبع كرامة الإنسان وتعطيه الاعتراف والتقدير. أما المتشائمون مثل إيمانويل تود (Emmanuel Todd) فيرون أن تفرّد الولايات المتحدة بالقوة في العالم سوف يستمرّ فترة قصيرة، وهي بداية لانهيار الولايات المتحدة ككيان واحد، لأن العالم يمرّ بديناميكية سريعة، وهو أكثر اتساعاً من أن تديره قوة عظمى واحدة(٢).

وهذه الأطروحات إذا تبنيناها فسوف نصل إلى اقتناع عكسي لما يقوله فوكوياما، فتاريخ الخليج العربي لم ينته، لا إلى ما يريده أهله، ولا إلى ما يريده الغرب، بل إن الخليج هو العربة التي يقودها غير أهلها إلى مدينة لا يريدون الذهاب إليها(٣)، كما أن الحروب المسرحية على الإرهاب في أفغانستان والعراق ـ كما يقول تود ـ سيكون وقودها الاقتصادي ـ كما نرى ـ مقدرات الخليج الاقتصادية. ونتفق مع كلا الطرحين على رغم اختلافهما في أن الخليج العربي ـ والشرق الأوسط عموماً ـ سيكون الساحة التي تتم فيها تزكية الولايات المتحدة للعب دور المتفرد بالسلطة، أو الكثبان الرملية التي سيتعذر على الولايات المتحدة اجتيازها، ما يسبب ضعفها(٤).

وتشبه العلاقات الأمريكية ـ الخليجية، بما تشمله من اتفاقيات وتعهدات، تلك العلاقات التي قامت بين الولايات المتحدة ودول عدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مثل اليابان ودول أوروبا الغربية. ويسود هذا الارتباط عدم التكافؤ وفرض الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها السياسي والاقتصادي على الطرف الآخر(٥).

---

(٢) إيمانويل تود، **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي**، تعريب محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ٢١٧.

(٣) يشبه فوكوياما في كتابه **نهاية التاريخ** حركة الجنس البشري عبر التاريخ، كما لو كانت عربات تجرها الجياد متجهة جميعها إلى مدينة واحدة عبر طريق طويل، وبعض هذه العربات قد حددت وجهتها بدقة ووصلت إليها بأسرع وقت ممكن، والبعض الآخر تعرض له الهنود الحمر، فضلّ الطريق، والبعض الثالث أنهكته الرحلة الطويلة فقرر اختيار مكان وأقام فيه متخلياً عن فكرة الوصول إلى المدينة، أما من ضلوا الطريق فراحوا يبحثون عن طرق بديلة للوصول إلى المدينة، وفي النهاية يجد الجميع أنفسهم مجبرين على استعمال الطريق نفسه حتّى ولو عبر طرق فرعية مختلفة للوصول إلى غايتهم، وفعلاً تصل أغلب هذه العربات إلى المدينة في النهاية، وهي الديمقراطية الليبرالية، وتنتهي الرحلة الطويلة وهي نهاية التاريخ.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٥) انظر ورقة علي أحمد الغفلي التي قدمت إلى: **العلاقات الخليجية ـ الأمريكية** (ندوة)، تحرير عبد الخالق عبدالله (الشارقة: **جريدة الخليج**، وحدة الدراسات، ٢٠٠٠)، و**التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠**، إشراف عبدالخالق عبدالله (الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠٠)، ص ٢١١.

يعدّ مجلس التعاون في الشرق الأوسط أكثر التجمعات الإقليمية التي ترتبط معها الولايات المتحدة بعلاقات شاملة متعددة الوجوه، حتّى إن من الشائع أن يقال إن المجلس قد أُنشئ بإيحاءات أجنبية، وتحديداً أمريكية. ومن يرصد سير تطور الاهتمام الأمريكي بالخليج يلفت نظره مبدآن تبنتهما الإدارة الأمريكية في الستينيات والسبعينيات، حيثُ ينصّ مبدأ كارتر (Carter Doctrine) في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ على أن أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضدّ المصالح الحيوية الأمريكية، وسترد عليها بكل الوسائل الضرورية، بما فيها استخدام القوة المسلحة. ونلاحظ أن كارتر قد وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية فيه، وقد قام مبدأ كارتر على أنقاض مبدأ نيكسون عام ١٩٦٩ (Nixon Doctrine) الذي يتبنّى عدم التدخل المباشر والعمل من خلال الوكلاء. فهل نساير من قال بأن المجلس قد قام بإيحاءات أجنبية، وتحديداً أمريكية، حيثُ وجدت دول الخليج في مبدأ كارتر ما شجعها على إقامة المجلس، بدليل أن أوضح تطبيق عملي لذلك المبدأ هو حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، أو أن دول الخليج أرادت إعطاء حياة لمبدأ نيكسون لكي تحل محل الشاه؟

لقد عمل المجلس من خلال أمانته العامة على تفكيك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن قيام المجلس لم يكن من الاقتناعات الذاتية لأهله، من خلال الإصرار على أن التجمع ليس حلفاً عسكرياً كحلف بغداد، أو حلف المعاهدة المركزية، كما أنّه غير موجّه ضدّ أحد، بالإضافة إلى أن النظام الأساسي قد أشار إلى الترابط التاريخي بين أهل المنطقة في جوانب الحياة كافة. ويجدر بنا هنا أن نتجاوز ما قيل حول أسباب قيام مجلس التعاون، لأننا تعرضنا لذلك في بداية هذا الفصل، لكننا سوف نتعرض إلى ما يربط الولايات المتحدة ومجلس التعاون من علاقات من خلال طرح سؤال يبيّن إلى أي مدى تخدم هذه العلاقات المصالح الخليجية والأمريكية، حيثُ لم يكن المعارضون لتلك العلاقات على الجانب الخليجي والعربي عامة فقط، بل إن الجانب الأمريكي كان فيه الكثير من المعارضين للعلاقات الخليجية الأمريكية، لأنهم يرون أنها لا تخدم المصالح الأمريكية، أو أن المصالح الأمريكية يمكن أن تخدم بطريقة أفضل، بحيث لا يجتهد الخليجيون في تحقيقها مقارنة بالاجتهاد الأمريكي في حمايتهم.

أ ـ العلاقات الاستراتيجية

يتفق المؤيدون والمعارضون الأمريكيون على أن للولايات المتحدة اهتمامات استراتيجية في الخليج منذُ ما يزيد على نصف قرن، حيثُ عملت على منع وقوع

مضيق هرمز ومصادر النفط في يد قوى غير صديقة، كما عملت وحلفاءها على الحصول على النفط بأسعار معتدلة، وعلى حفظ سيادة دول المجلس واستقلالها، ومنع قيام ما يعكّر السلم في المنطقة، بالإضافة إلى الحصول على دعم من هذه الدول لجهودها في سبيل إحلال السلام في الشرق الأوسط.

لكن بداية هذا التعاون ـ كما يقول من لا يرى جدوى في الاعتماد على دول الخليج ـ شهد رفض العربية السعودية في الخمسينيات الانضمام إلى حلف بغداد، وحلف المعاهدة المركزية، ضمن الجهود الغربية الرامية لإقامة نظام دفاع إقليمي. وكانت السعودية هي البلد الوحيد المستقل في ذلك الوقت، وكان استقلال البقية لا يمنعها من رفض الوجود الأمريكي على أراضيها في زمن الحرب العراقية ـ الإيرانية. وفي ما عدا التسهيلات البحرية في عُمان والبحرين، رفضت دول المجلس الكثير من العروض الأمريكية لتخزين معدات حرب لها في المنطقة، كما رفضت وجود هذه القوات بأي اسم كان، على رغم نجاح الولايات المتحدة في الدخول إلى أراضي أصدقائها الآخرين عبر المناورات العسكرية التي منها مناورات النجم الساطع (Bright Star Exercises) في مصر منذُ عام ١٩٨٠[(٦)]، يضاف إلى ذلك فشل دول مجلس التعاون في إيجاد قوة تدخل محلية ذات قيادة موحدة، وأساليب قتال تتناسب مع القوة العسكرية الأمريكية التي ستأتي للعمل معها جنباً إلى جنب.

كما أن من الجوانب المكلفة للخزانة الأمريكية من جراء تلك العلاقات في الثمانينيات، الأموال التي تنفق سنوياً لإبقاء الأسطول الخامس هناك، من دون مشاركة دول المجلس في تحمّل شيء من العبء المالي، بينما تحملته في التسعينيات عندما وجدت لتنفيذ مناطق الحظر الجوي على العراق. صحيح أن ظروف الثمانينيات تختلف، لأن دول الخليج كانت هي من قطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من دفع بقية دول الأوبك إلى رفع الأسعار، وهي بذلك من أرهق الخزانة الأمريكية ومن سيرهقها إن تكررت أحداث عام ١٩٧٣، ولهذا السبب تعالت صيحات من يطالب بوقف الاعتماد الكلي على نفط الخليج، وإيقاف الإهدار واستقلال دول الخليج.

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية رأي في قلة جهود دول مجلس التعاون

---

(٦) John Duke Anthony, «The US-GCC Relationship,» in: David W. Lesch, ed., *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1999), pp. 362, <http://www.alhewar.com/anthony.html>.

لترسيخ الاستقرار في منطقة الخليج خاصة، والشرق الأوسط عامة، وهو أن هذه الدول عاجزة عن حلّ الخلافات الحدودية في ما بينها، كما أن جهود دول المجلس تعارض ما تعتقد به الإدارة الأمريكية حيال حلّ مشكلة الشرق الأوسط. وظلت نقاط الاختلاف مستمرة، تشمل موضوعات المستوطنات، والقدس، والمناطق المحتلة. كما أن دول الخليج كانت ضدّ اتفاقية كامب دافيد، ولم تساعد الولايات المتحدة في دفع دول المواجهة لتسير في درب مصر عندما وقّعت اتفاقية الصلح مع إسرائيل.

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج في الثمانينيات صعوبة وفشلاً، لأنها كانت تجد أن نقل قواتها إلى الخليج العربي هو الصعوبة الاستراتيجية الأولى، كما أن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت الفشل الوحيد، أما في غير ذلك فترى الخارجية الأمريكية أنها ذات سياسة استراتيجية ناجحة في تلك المنطقة.

أما من يرى أن هناك فائدة في العلاقات الأمريكية ـ الخليجية، فإنه يرى أيضاً أهمية دول المجلس وما مثلته من ثقل أدّى إلى التوازن الاستراتيجي في المنطقة. ويمكن احترام وتقدير دول المجلس على قدرتها على لعب دور الموازن في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، على رغم صغر حجمها، سكاناً وقوة عسكرية، وعلى رغم انكشافها لكبر مساحتها، وكيف أنها حفظت استقلالها وحدودها آمنة طوال الحرب التي امتدت ثماني سنوات. ولقد حفظت دول مجلس التعاون كيانها خلال الحرب باتباعها أسلوب الصدق مع النفس وعدم التردد ـ كما يقول عبدالله بشارة ـ في استعارة القوة التي لا تملكها من أصدقائها، حتّى إنّ تبنّيها هذه الاستراتيجية الناجحة جعل أصدقاءها يعتقدون أنها كانت من بنات أفكارهم، على الرغم من أنها كانت مطلبنا قبلهم[٧]. ومما يدلّ على أهمية دول المجلس للولايات المتحدة، ويفنّد زعم القائلين بعدم قدرة هذه الدول على لعب دور الشريك المفيد للولايات المتحدة، أن هذه الدول قد أدارت بنجاح ثروتها النفطية، من مرحلة الاستكشافات إلى مرحلة التصدير والتقطير، بالإضافة إلى إدارتها قواتها العسكرية، بما تملك من مطارات، ومعسكرات، وموانئ.

كما أن الكويت والسعودية خاصة كان لهما دور كبير في وقف التمدد الشيوعي في آسيا، وقد حملتا لواء دعم الثوار الأفغان مالياً ضدّ السوفيات، بل كان للسعودية الفضل حتّى في وقف تمدد الشيوعية في شرق آسيا من خلال الدعم المالي لإندونيسيا، ومن خلال تشغيل آلاف العمال من شرق آسيا للحيلولة دون وقوعهم في يد الحركات الشيوعية.

(٧) المصدران نفسهما.

ب ـ العلاقات الاقتصادية

ومن الناحية الاقتصادية يرى المعارضون لتلك العلاقات أنّه لم يعد لدول مجلس التعاون منذ عام ١٩٨٣ تأثير في الاقتصاد الأمريكي، لأن دول المجلس أخذت تعاني منذُ ذلك الحين عجزاً في ميزانياتها، نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط، وما تنفقه دوله، ولا سيما الكويت والسعودية، على دعم العراق في حربه مع إيران، ما قلل من استثماراتها الخارجية التي من ضمنها جزء كبير في الولايات المتحدة. كما يأخذ الأمريكيون على دول مجلس التعاون صرف نسبة كبيرة من ناتجها المحلي على أمور الدفاع، والأمن الداخلي، والمعونات الاجتماعية، ما قلل من قدرة هذه الدول على مدّ يد العون إلى الحكومة الأمريكية، لتلافي عجز الميزانية من خلال شراء هذه الدول سندات الخزانة الأمريكية، أو الاستثمار في الصناديق الأخرى[٨].

كما أن هناك من يرى أن الولايات المتحدة يجب ألا تنظر إلى دول مجلس التعاون كقوة اقتصادية ينبغي الارتباط بها، وذلك بسبب اعتماد هذه الدول على مصدر اقتصادي واحد هو النفط، ومصير هذه الدول مرتبط به، وأي تطور في استخدام الطاقة المنتجة من الكهرباء أو غيرها سيجعل هذه الدول مفلسة. ليس هذا فقط، بل إن الزراعة فيها مكلفة، وتعتمد على مصدر مياه غير متجدد، كما أن سكان الخليج قلة لا يستطيعون إقامة قاعدة اقتصادية، ويفتقدون القدرات التقنية والحرفية، وجلّ اعتمادهم قائم على قوة عمل أجنبية، ويغلقون فرص العمل أمام المرأة إلا في أضيق الحدود، وبرامج التكامل الاقتصادية التي أعلنها مجلس التعاون تسير بخطى بطيئة جداً، بل إن أعضاء المجلس يظهر بينهم التنافس أكثر من التعاون في مجالات الصناعة النفطية والخدمات المرافقة لها، كما أن التجارة التي بين دول المجلس لا تقارن بالتجارة مع أطراف خارجية أخرى.

ويرغب القطاع الخاص والحكومي في دول مجلس التعاون في زيادة التعاملات التجارية والاستثمار في الولايات المتحدة، لكنهم لا يتخلون عن ربط ذلك بقيام الولايات المتحدة باستخدام ثقلها لتوجيه عملية السلام لحل يرضيهم[٩]. وإذا كانت صفة الشريك الاقتصادي المفضل متبادلة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، فدول الخليج ما زالت لا توافق على تملك الأمريكيين العقارات، أو الشركات التجارية، بل تفرض أن تكون نسبة الشراكة في يد الخليجي أكثر مما في يد الأمريكي، كما أن آلية حلّ المنازعات التجارية مغرقة في البيروقراطية، ولا تلائم

(٨) Anthony, Ibid., pp. 357-358.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

المصالح الأمريكية. وتعاني دول المجلس ضعفاً في تطبيق قوانين الملكية الفكرية، وحقوق العلامات التجارية، بالإضافة إلى ارتفاع التعريفة الجمركية على البضائع الأمريكية، وتنوع هذه التعريفة من دولة إلى أخرى داخل المجلس.

أما الجوانب الإيجابية للعلاقات الخليجية ـ الأمريكية فتظهر في أوضح صورها في وجود الشركات النفطية الأمريكية منذُ الربع الأول من القرن العشرين متفردة باستغلال نفط الخليج، إلا من منافسة أوروبية غربية غير فعالة. ليس هذا فحسب، بل إن هذه الشركات حصلت على ميزة تطوير الصناعة النفطية في الخليج وحدها بعد أن انتبه الخليجيون أن النفط ليس سائلاً يستخرج ويصدر فقط، ثُمّ إن مجلس التعاون قام في عام ١٩٨١، أي بعد الأزمتين النفطيتين من جراء حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، ولا يمكن لومه كمنظمة على المقاطعة النفطية، ومنذُ قيامه، وعلى رغم تفاقم الأزمات المحيطة بالمنطقة، إلا أن شبح انقطاع النفط لم يعد يظهر في الأفق. فقد استشاط الخليجيون غضباً من الغطرسة الإسرائيلية عندما أغارت المقاتلات الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١، وعندما اجتاحت لبنان ١٩٨٢، وعندما ظهرت فضيحة «إيران غيت»، وعندما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران خفية، وعندما استعملت إسرائيل أكثر الأساليب وحشية في قمع الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٨؛ لقد استشاط الخليجيون غضباً، وكان لهم دور في القرارات الدولية التي تشجب الأعمال الإسرائيلية، لكن من دون أن ينقطع النفط عن الولايات المتحدة والغرب.

ويظهر دور دول الخليج الإيجابي تجاه الاقتصاد الأمريكي من خلال لعبها دور الدول المعتدلة في منظمة الأوبك، فقد حافظت على الأسعار معتدلة ومقاربة بما يمنع حدوث تضخم في الاقتصاد الأمريكي، بل كما أشرنا سابقاً لعبت دول الخليج دور المكمل للنقص في الكميات المتوافرة في سوق النفط، وكشريك مفضل لمعظم دول مجلس التعاون، فعدا الإمارات وعُمان تأتي دول المجلس ضمن الخمس الأوائل من شركاء الولايات المتحدة المفضلين. وفي مجال الشركات الدولية المتعددة الجنسية نجد أن هناك عدداً من هذه الشركات بين الولايات المتحدة ودول المجلس أكثر مما بين الولايات المتحدة ودولة أو مجموعة إقليمية أُخرى[(١٠)]. وبفضل تخرج العديد من أبناء دول المجلس في الجامعات الأمريكية، فإن الكثير من الأعمال الخليجية تدار فنياً وإدارياً بالمفاهيم الأمريكية، مما يوحّد المعايير ومقاييس الجودة، ويجعل فرص التقارب أكثر من فرص التنافر.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

يرى الخليجيون أن الاستثمارات في الولايات المتحدة هي البديل الاستراتيجي الأفضل، فمنها يتم سدّ عجز الميزانية عند تدهور أسعار النفط، ومنها أنفقت الكويت على مواطنيها في الخارج إبان الغزو العراقي(١١). وفي الجانب الآخر نجد أن للاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة أثراً حتّى على حياة المواطن الأمريكي العادي، فعقود الدفاع الخليجية يذهب الكثير منها ضرائبَ إلى الخزانة الأمريكية، ويعمل آلاف الأمريكيين في دول مجلس التعاون في قطاعات الدفاع، والاتصالات، والكهرباء، والنفط، وتمثل دول مجلس التعاون بعد اليابان أكبر مشتر لسندات الخزانة الأمريكية(١٢)، كما يمثل ارتباط عملات دول مجلس التعاون مع الدولار دعماً غير محدود للاقتصاد الأمريكي. يضاف إلى ذلك أن لهذه الدول الغنية سجلاً مشرّفاً في مفكرة العاملين في خدمة الإنسانية، فلا يسبق دولَ مجلس التعاون دولة أو كتلة اقتصادية في مجال مساعدة الدول الأكثر فقراً في العالم، من خلال برامج إعانات ثابتة وقروض ميسرة سخية.

يأتي الأوروبيون، ثُمّ اليابانيون، في قائمة الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود سبب تراجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا المركز إلى أسباب أمريكية بحتة، فالتشريعات الأمريكية ـ ومنها قانون المقاطعة ـ تجعل الولايات المتحدة تقف ضدّ من يقاطع إسرائيل من الشركات والأعمال التجارية. ثُمّ جاءت تعديلات عام ١٩٨٧ التي تمت بموجب قانون الضرائب الأمريكي (Tax Reform Act of 1978)، فأصبح من يعمل في الخارج يدفع الكثير من راتبه إلى الحكومة الأمريكية(١٣)، وصار من المجدي مالياً أن توظف الشركات الخليجية اثنين من المهندسين الكنديين، أو ثلاثة بريطانيين، بما يعادل راتب مهندس أمريكي واحد، كما أن قانون الفساد الأجنبي (Foreign Corrupt Practices Act) حدّ من التواصل التجاري، ومثال ذلك أن الفرد الأمريكي لا يستطيع أن يساعد أبناء أحد مسؤولي الدول الأجنبية للالتحاق بالمدارس الأمريكية من دون أن يعتبر ذلك نوعاً من الاستفادة من النفوذ والرشوة والفساد. ويذهب البعض إلى أن العلاقات الاستراتيجية والعسكرية قد طغت على العلاقات التجارية، بل هي التي همشتها(١٤).

(١١) محمد الرشيدي، «الاستثمارات بديلنا الاستراتيجي،» **الرأي العام** (الكويت)، ٥/ ٢/ ٢٠٠٤، ص ١١.

(١٢) Anthony, Ibid., p. 365.

(١٣) Morris K. Udall, «For your Information: Revenue Act of 1978,» (Report, University of Arizona Library, October 1978), <http://www.library.arizona.edu/branches/spc/udall/fyi/781025.html>.

(١٤) <http://www.alhewar.com/anthony.html>.

ج ـ العلاقات السياسية

إن الدور السياسي لدول المجلس ـ في ما عدا قضية الشرق الأوسط ـ هو دور موازٍ وقريب لدور الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية، فهو معتدل وعقلاني، ويمكن التنبؤ به من خلال دور دول المجلس في منظمات دولية مهمة، منها الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤتمر عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية.

لقد كانت سياسة الولايات المتحدة ودول الخليج في السبعينيات على طرفي نقيض حيال موضوع الشرق الأوسط، وكانت دول الخليج قبل قيام المجلس هي المسؤولة عن نجاح قرار الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية، مصطدمة وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية[(١٥)]، بل إن دول الخليج قد أصرّت على أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لتوقّع على قرار منع انتشار الأسلحة النووية، مثلما وقّعت عليه دول المجلس.

وعلى رغم التشدد في قضية الشرق الأوسط، إلا أن للخليجيين فضلاً كبيراً في فرض الاعتدال على قرارات القمم العربية في فاس عام ١٩٨٢، وفي الجزائر عام ١٩٨٨، وفي الدار البيضاء عام ١٩٨٩، فقد أدّى هذا الاعتدال من وجهة النظر الأمريكية إلى جنوح أكثر المتطرفين في جامعة الدول العربية إلى القبول بالحل السلمي لقضية فلسطين، مما جعل منظمة التحرير الفلسطينية تصدر بيانات تدلّ على نبذها العنف، والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، بشرط قيام دولتين في فلسطين. كما أدت الجهود الخليجية إلى الخروج من دوامة الاقتتال العبثي في لبنان، حيثُ اتفق الفرقاء في الطائف عام ١٩٨٩ بجهود خليجية وسعودية خاصة، منهين بذلك حرباً استمرّت ١٥ عاماً، كما يمكن أن يحسب للخليجيين النجاح الذي تمّ بجهد وزراء خارجية دول مجلس التعاون، وأدى في عام ١٩٨٧ إلى عودة العلاقات بين المغرب والجزائر بعد أن كانت مقطوعة بسبب حرب الصحراء الغربية، وإلى عودة مصر إلى الصف العربي بعد خروجها منه منذُ اتفاقية كامب دايفيد عام ١٩٨٠. وكان لمجلس التعاون دور لصالح الولايات الأمريكية في قمة عمان عام ١٩٨٧، فقد وافقت الدول العربية أول مرة على وجود قوات أمريكية عسكرية في كُلّ منطقة الشرق الأوسط، وكانت حرب الناقلات في أوجها عندما تبنّت دول مجلس التعاون أسلوب رفع الأعلام الأمريكية على سفنها، وكان بإمكان الولايات المتحدة الانتشار بأسطولها الضخم من

---

(١٥) «The Peace Encyclopedia: Zionism Is Racism,» <http://www.yahoodi.com/peace/zisr.html>.

دون مباركة عربية، لكن مباركة قمة عمان جعلت الوجود الأمريكي شرعياً أول مرة، منذُ أن عرف بحارتها طريقهم إلى الخليج العربي في أثر كتابات ماهان (Mahan) الداعية إلى الوصول إلى الخليج العربي في مطلع القرن العشرين.

ويعود الاستقرار في الخليج إلى عامل سياسي أيديولوجي يتمثل في نظام الإمارة الذي تحكم به دول مجلس التعاون، وهو نظام ملكي، بل هو بقية النظام الملكي المتراجع بين أنظمة الحكم في العالم كُلّه. ولم يصمد في الوطن العربي من جراء ثورات الخمسينيات والستينيات إلا ثماني ملكيات، منها ست تمثل دول مجلس التعاون، ومع مرور الزمن نجد أن هذه الأنظمة أقوى مما كانت عليه في عقود سابقة.

كما لعبت دول الخليج دور القوة الدافعة للقرار رقم ٥٩٨ الصادر في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧ الذي قبلت إيران به لاحقاً لوقف الحرب مع العراق، وهو أول قرار منذُ الحرب الكورية يتبنّاه مجلس الأمن بالأغلبية، كما لا يمكن إغفال التنسيق التام بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون من خلال المشاركة في معلومات طائرات الإواكس التي راقبت زحف الحرب في جميع اتجاهاتها ومراحلها، مما أدّى إلى العمل المبكر لتنفيذ إجراءات التقليل من إفرازات تلك الحرب. ولم يكن الوجود الأمريكي العسكري في تلك الفترة لصالح دول الخليج فقط، فلولا الموقف الإيجابي لدول الخليج لكان ضحايا الولايات المتحدة أكبر بكثير في حادث السفينة ستارك (Stark) التي أغارت عليها المقاتلات العراقية في أيار/ مايو ١٩٨٧، حيثُ تمّ إنقاذ السفينة وإسعاف من بقي عليها من قبل البحرية البحرينية، وعولج الباقون في المنطقة قبل نقلهم إلى ألمانيا.

وهكذا انقسم الأمريكيون إزاء دول المجلس إلى فريقين متناقضين: فريق يحطّ من قيمة دول المجلس كشريك للولايات المتحدة، وفريق يرى أن دول المجلس شريك مثالي لحفظ المصالح الأمريكية هناك. وهذه النظرة المتناقضة تصل إلى حدّ التطابق مع النظرة البريطانية التي سبقتها، لأنها لم تخرج عن الاهتمامات الاستراتيجية ـ الدفاعية. وكان همّ الأمريكيين في الثمانينيات البحث عن موطئ قدم، وحل مشكلة نقل السلاح والرجال في الوقت المناسب لوقف كُلّ ما يغيّر الوضع الراهن في المنطقة. أما الاهتمامات الاقتصادية والتجارية، فيلعب النفط الدور الرئيس فيها، لأن في دول المجلس ثلثي النفط المؤكد وجوده في العالم، ومن بين أكثر من مائتي دولة مستهلكة لنفط الخليج تأتي الولايات المتحدة على رأس القائمة المستوردة له، والمهدرة له، والمتذمرة منه، وأكثر المظهرين لشكواهم من العرب بسببه. فاليابان وأوروبا الغربية تعتمدان على نفط الخليج أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن من دون أن نسمع درجة الصخب الأمريكية. أما الجوانب التجارية، مثل الاستثمارات،

والمصارف، والتعاون التكنولوجي، والتجاري، فينظر الخليجيون إلى جدواها أكثر مما ينظر إليها الأمريكيون، ويعتبر الخليجيون والأمريكيون على حدّ سواء أن التعاون في الأمور السياسية كان في الثمانينيات أقل أوجه التعاون ثماراً بسبب القضية الفلسطينية.

٢ ـ الخليج العربي في نهاية الحرب الباردة

شهدت المنطقة العربية إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى تشكيل خريطة سياسية جديدة تمثلت في تطبيق اتفاقيات سايكس ـ بيكو، ووضع وعد بلفور البريطاني موضع التنفيذ، تجسيداً للهيمنة البريطانية والفرنسية على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

كما شهد العالم صياغة خريطة سياسية جديدة إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، فتراجعت قوة كُلّ من بريطانيا وفرنسا ونفوذهما، وتمثلت في الاعتراف بالثنائية القطبية للعملاقين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذين قادا الحلفاء إلى النصر على ألمانيا النازية ودول المحور. وكانت خلاصة مفردات النظام الجديد الاتفاق على إنشاء هيئة للأمم المتحدة تضم جميع الدول المعترف بها، بما فيها الدول التي استقلت حديثاً، وعلى إنشاء مجلس أمن دولي فيه خمسة أعضاء دائمين، هي: بريطانيا، وفرنسا، والصين، إضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بحيث يعمل النظام الجديد على ضمان السلام العالمي، ويتدخل ويفصل في النزاعات والخلافات التي تنشب بين الدول، وقد عكس ذلك حينئذ توازنات القوة[١٦].

وعلى رغم عدم نجاح الأمم المتحدة في وقف عنف الحرب الباردة في الخليج العربي منذُ أزمة مصدق حتّى الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلا أن من الواضح أن هذه المنظمة باقية بعد الحرب الباردة، لكن مع تطور كبير في دورها، ومن دون التوسع في شرح ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد»، لأننا سنتطرق إليه لاحقاً، فقد كان هناك إجماع على إعطاء المنظمة دوراً أكبر، ومن مظاهر هذا الإجماع توقف استخدام حقّ الاعتراض في مجلس الأمن في السنوات الثلاث الأولى التي تلت عام ١٩٩٠، وهو نهاية الحرب الباردة تقريباً، إلا في حالة واحدة في مسألة شكلية. وبعد أن زال شبح الفيتو من مجلس الأمن، زادت حرارة مساعيه الجادة لفرض السلم الدولي، وصدرت قرارات تخصّ الحرب في الخليج، ما كان لها أن تصدر في صقيع الحرب الباردة.

---

(١٦) «الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة،» **التجديد العربي** (شباط/ فبراير ٢٠٠٣)، <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI.

في عام ١٩٤٦ ألقى ونستون تشرشل خطاباً في ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية أعلن فيه أن ستاراً حديدياً قد نزل وقسّم العالم إلى عالمين: أحدهما رأسمالي، والآخر شيوعي. وكانت السياسة الأمريكية والسوفياتية واضحة تماماً، فقد كان يقود الغرب عامة في سياسته الخارجية هدف واضح هو تطويق الشيوعية، بينما كان الشرق يحاول كسر هذا القيد. وفي خضم ذلك لم يحسب لأهل الخليج حساب، بل وصمت المنطقة بكبر الفراغ فيها، وكان هذا الفراغ التهمة هو العذر الذي اتخذه الطرفان للدخول إلى المنطقة. ثُمّ جاء غورباتشوف كبير مهندسي إنهاء الحرب الباردة وإزالة الاتحاد السوفياتي من خريطة العالم السياسية، ليلقي خطاباً في المكان نفسه، وإلى جواره تمثال تشرشل صاحب شعار الستار الحديدي، ويعلن أن العالم قد أصبح عالماً واحداً، وأن القطبين قد أضاعا فرصة نادرة عندما دخلا في حرب باردة بينهما، من دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى ما ضاع نتيجة الحرب الباردة. ويبدو أن فرص تعاونهما التي ضاعت كانت أثمن من المليون شخص الذين ذهبوا ضحية الحرب العراقية ـ الإيرانية، والمليارات التي أهدرت فيها، والتي لولا رغبتهما في إضعاف القوى الإقليمية في الخليج لسارعا إلى وقفها فوراً.

وقد سبق أن فصلنا حالة الأمن في الخليج العربي في زمن ثنائية القطبين التي سميت بفترة الحرب الباردة، والتي لم تكن بما جرى فيها أقل تدميراً وعنفاً من الحروب الساخنة الأخرى. أما وإن العالم في زمن نظام دولي جديد، ليس فيه إلا قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكننا أن نتتبع عدة مؤشرات، نتوقع تحكمها في مسار الهاجس الأمني في الخليج العربي:

أ ـ سوف تعيد الولايات المتحدة الأمريكية صياغة استراتيجيتها ـ أو هي قد أعادت بالفعل ـ بما يتوافق مع الوضع الجديد، وتنطلق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من مسلمات كثيرة، أهمها هو تصميمها على التأكيد للعالم بأنه لم تعد هناك قوة عسكرية ولا اقتصادية منافسة لها.

ب ـ في إطار التأكيد على انتهاء حقبة الثنائية القطبية لم يعد هناك أي مبرر لحروب الوكالة التي مثلت واحدة من أشكال المواجهة العسكرية بين العملاقين الدوليين، ويمكن توضيح ذلك بذكر حالتي حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وحرب إسقاط حكومة طالبان، ثُمّ إسقاط نظام صدام حسين في بغداد، مما يؤكّد من دون التباس عودة استراتيجية التدخل المباشر في الخليج التي كانت في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أفكاراً في صفحات مراكز الأبحاث الاستراتيجية، وأصبحت الآن حشوداً على ضفاف الخليج العربي.

ج ـ جاءت حرب إسقاط نظام صدام حسين في بغداد عام ٢٠٠٣ لتصحيح شكل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها ـ بمن فيهم الحلفاء الأوروبيون ـ وإعلان تفردها باتخاذ القرارات الدولية الخطيرة، من منطلق أحقيتها المستندة إلى تفوقها العسكري والاقتصادي، وانتقال شكل علاقاتها مع حلفائها من الشراكة إلى التبعية، على رغم التمرد الضعيف من قبل بعض حلفائها الأوروبيين مثل ألمانيا وفرنسا، وبصورة أقل من بعض الدول الخليجية مثل العربية السعودية، علماً أن الموقف السعودي لا يمثل الموقف الخليجي كُلّه الذي كان في أغلبه على نقيض ذلك، حتّى إنّ واشنطن قد أعلنت في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٢ أن البحرين قد أصبحت حليفاً استراتيجياً خارج منظومة دول حلف الناتو، ثُمّ أعلنت في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ أن الكويت قد أصبحت هي الأخرى حليفاً استراتيجياً لواشنطن[١٧]. ولا تضم قائمة الحلفاء الاستراتيجيين دولة عربية أخرى غير مصر، وتشمل القائمة تايلاند، والأرجنتين، وأستراليا، وكورياً الجنوبية، ومصر، وإسرائيل، واليابان، ونيوزيلاندا، والفيليبين، وتحظى هذه الدول بالأولوية في الحصول على مساعدات مالية وتعاون عسكري.

د ـ في بداية الحرب الباردة دافعت الولايات المتحدة عما ورثته من النظام العالمي السابق في المنطقة العربية، فأقرت ما اتفق عليه في سايكس ـ بيكو، وحاربت التطلعات القومية العربية نحو الوحدة، فعملت على هدم الوحدة المصرية ـ السورية، إلا أنها أيضاً لم تسمح لأية نزعات تريد تقسيم الدول بالبروز، وحافظت على خريطة المنطقة، ولكن الأمر تغيّر مع نهاية الحرب الباردة، فصار هناك حديث عن إعادة رسم الخريطة السياسية للخليج العربي. وكان الحديث واضحاً عن العراق، وخجلاً عن العربية السعودية، فقد طرحت مؤسسة راند للأبحاث الاستراتيجية (Rand Corporation) فكرة تقسيم السعودية على مجلس السياسة الدفاعية (Defense Policy Board)[١٨].

---

(١٧) جاء في القرار الذي أعلنه المكتب الصحافي للبيت الأبيض الذي حمل الرقم ٢١/ ٢٠٠٤ وتوقيع الرئيس بوش يوم ١٥ كانون الثاني/ يناير: «وفقا للصلاحية المخولة إليّ بموجب البند ٥١٧ من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١، ووفقا للتعديلات التي أدخلت عليه، فإنني أصنف دولة الكويت دولة حليفة رئيسية للولايات المتحدة من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك لأغراض القانون المذكور وقانون ضبط صادرات السلاح». انظر: مفيد عبدالرحيم، «بوش للكويت: Welcome to the Club،» **الرأي العام**، ١٦/ ١/ ٢٠٠٤، ص ١.

(١٨) انظر اللقاء الصحافي لوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد تحت عنوان «آراء المحاضرين من مؤسسة راند حول السعودية لا تمثل وجهة نظر الحكومة الأمريكية» في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٢، <http://usembassy.state.gov/tokyo/wwwhse1578.html>.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيّر مفهوم السيادة الوطنية التي يجب أن تفهم من خلال حدود القانون الدولي القائم، وربما أصبح هذا التفسير مدخلاً تحت مظلة الأمم المتحدة لفرض إرادة القوى الكبرى بحجة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب الدولي.

كما أن من نتائج انتهاء الحرب الباردة تطور القانون الدولي تطوراً سريعاً جعل العديد من رجال السلطة في القرن العشرين ترتعد فرائصهم، وما محاكمات مجرمي حرب يوغسلافيا عنا ببعيد، حيثُ يأمل أهل الخليج أن يكون للقانون الدولي القدرة على إرجاع جزر منتصف الخليج إلى دولة الإمارات، ولا سيما أن أحد طرفي النزاع ـ وهو جمهورية إيران الإسلامية ـ تظن خيراً في القانون الدولي أيضاً، وقامت برفع قضيتين إلى محكمة العدل الدولية ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية: **الأولى** حادث الطائرة الإيرانية التي أسقطتها الفرقاطة الأمريكية فنسنس في ٣ تموز/يوليو ١٩٨٨، و**الثانية** قضية منصات النفط الإيرانية التي دمرتها الولايات المتحدة الأمريكية في أثناء حرب الناقلات بتهمة استخدامها ملجأً للزوارق الإيرانية السريعة آنذاك. وفي هذا السياق، لا يمكن إلا أن نتذكر أن محكمة العدل الدولية قد أوقفت نزيف جرح في العلاقات القطرية ـ البحرينية عندما حكمت في قضية فشت الديبل التي كان من الممكن أن تؤدي في حالة استمرارها إلى نتائج خطيرة في العلاقات الخليجية الداخلية(١٩).

وإذا كان المسلمون قد قسموا العالم في ما مضى إلى دار سلم، ودار حرب، فإن العلماء الأمريكيين قد قسموا العالم بعد الحرب الباردة إلى مناطق السلام، ومناطق الفوضى. وتضم الأولى الغرب واليابان فقط، بينما تأتي بقية دول العالم في مناطق الفوضى. كما أن هناك تقسيمات أخرى نرتقي بها إلى درجة أعلى من السابقة، حيثُ قسّم العالم إلى دول غنية ودول فقيرة. ثُمّ نعود إلى الحالة السابقة عندما نقع في خانة الدول المتخلفة أو النامية، وليس في خانة الدول الحديثة المتقدمة. لقد انتهت الحرب الباردة ودول الخليج العربي متأرجحة بين تسميات العلاقة مع الهياكل السياسية الشرقية، والغربية كدول متحالفة، أو تابعة، أو عميلة، أو محايدة، أو غير منحازة، ولم تكن في خانة واحدة طيلة الحرب الباردة.

---

(١٩) صلاح الدين عامر، «مجلس التعاون الخليجي والنظام الدولي الجديد،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢ ـ ٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ**، ٢ مج (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، [١٩٩٣])، مج ٢، ص ١٢ ـ ٣٠.

٣ ـ التغيرات الإقليمية والدولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين

للتنبؤ بأحداث المستقبل المنظور لأمن الخليج العربي، لا بُدّ من إلقاء نظرة سريعة على التغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين التي نعيشها حالياً، والتي ستظل ذات تأثير واضح في الأحداث القادمة، وفي الوقت نفسه يعتبر تتبعنا لتلك الفترة سداً للفجوة التي لم تشملها الفترة التاريخية لبحثنا التي انتهت بنهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية.

أ ـ الغزو العراقي لدولة الكويت وتبعاته

يعيد التاريخ نفسه كما قيل مرتين: **الأولى** مأساوية، و**الثانية** هزلية. وهكذا كان الحال في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، فقد اختلق صدام حسين، كما اختلق من قبله عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١، أسباباً كثيرة، ظاهرها نزاع الحدود، وباطنها الاقتناع العراقي بوجود مؤامرة غربية تنفذها الكويت لتدمير اقتصاد العراق، وتساعدها في ذلك دول الخليج التي أغرقت السوق النفطية، ولم تتنازل عن ديونها لصالح العراق الذي حارب الإيرانيين نيابة عنها مدة ثماني سنوات، فكان الإعصار الذي عصف بالخليج كُلّه عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت، ودمرت خلال سبعة أشهر من الاحتلال ما بناه الكويتيون منذُ تصدير النفط في مطلع الخمسينيات.

لقد كان من تداعيات الغزو العراقي للكويت أن توسعت الأزمة خلال أشهرها الأولى إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون كافة، لا بسبب تضامن الخليج مع الكويت فحسب، بل بسبب توسع التهديدات العراقية لدول الخليج كافة، من السعودية حتّى الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تحريض العراق شعوب تلك المنطقة ضدّ حكامهم. وتطورت الأزمة إلى المحيط العربي، لتقسم الدول العربية إلى دول مؤيدة للكويت ودول الخليج، ودول ضدّ تحرير الكويت بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة، وقد سماها الكويتيون دول الضدّ، ولا تزال هذه التسمية مستعملة حتّى اليوم.

لقد كان الاعتقاد السائد أن لا أحد سيعبث بأمن الخليج لارتباطه بمصالح الغرب النفطية، وكان هذا هو الخطأ الأول، أما الخطأ الثاني فكان توقع الخطر على أمن الخليج من مصادر خارج نطاقه الإقليمي، وكان هذا صدمة لدول عربية عديدة لم تستوعب الحدث، ولم تكن جاهزة لاتخاذ قرار مدروس مسبقاً. ولم تكن دول الخليج

راضية عن الموقف العربي، بسبب تعذر الوصول إلى موقف جماعي من الأزمة، ولم تشارك في تحرير الكويت سوى ثلاث دول عربية، ولم توافق على ذلك إلا ١٢ دولة من عشرين دولة حضرت المؤتمر، وكان نتيجة ذلك تمسك دول الخليج بالحل الدولي.

لم يكن العراق يحسب حساباً للمجتمع الدولي، وذلك لأنه لم يفهم الموقف الأمريكي فهماً صحيحاً. وعلى رغم إقراره بوجود مؤامرة غربية ضده، وعلى رغم توسع الخلاف بينه وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قبيل غزو الكويت، فقد كانت العلاقات العراقية معهما تمرّ في مرحلة احتقان، وصعق الغرب في نيسان/ أبريل ١٩٩٠ بتهديد صدام حسين بحرق إسرائيل بالأسلحة الكيماوية، رافقها في بريطانيا اكتشاف شحنات المدفع العراقي العملاق الذي سيوصل قذائف السلاح الكيماوي إلى مداه، مما جعل الولايات المتحدة تقوم بإيقاف قروض بنك التصدير والاستيراد للعراق، وإلغاء برنامج قروض المجتمع، وفرض حظر على بيع المواد التي يمكن استخدامها لصنع السلاح[٢٠]، كما صعقت دول الخليج مما يملكه نظام بغداد من قوة تفاوضية تصل إلى درجة الابتزاز، فاجتمع الكُلّ ضدّ العدوان العراقي.

ب ـ انهيار الاتحاد السوفياتي

كان السوفيات يملكون قوة عسكرية هائلة، ولكن الفقر والوضع الاقتصادي هزماهم، فتهاوى الاتحاد السوفياتي بنفاد الموارد، ونفاد الجهد، ونفاد الإرادة[٢١]، فانتهى عالم القطبين. وبزوال الاتحاد السوفياتي رسمياً في آب/ أغسطس ١٩٩١، ظهرت في شمال الخليج العربي ستة كيانات هشة بأسماء مختلفة، منها الجمهوريات السوفياتية السابقة أو المستقلة التي أصبحت هدفاً للهيمنة الأوروبية، التي تعتبرها امتداداً شرقياً لها، وغدت مطمعاً لتركيا وروسيا وباكستان، كما أصبحت هدفاً للهيمنة الأمريكية التي ترى في نفط تلك الدول الخيار المتوافر لإيجاد بديل لنفط الخليج المثقل بالالتزامات والمشكلات الأمنية[٢٢].

كان الاتحاد السوفياتي القطب الثاني في العلاقات الدولية هو الذي يحقق التوازن

(٢٠) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٥١٥.

(٢١) محمد حسنين هيكل، «الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية،» **صوت الشعب** (٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٣).

(٢٢) جاسم الحشاش، «مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات،» (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨)، ص ٢٦.

الدولي النسبي في العالم، أما الآن فقد أصبح العالم الجديد يتشكل بقيادة القطب الأوحد الأمريكي، والتوازن النسبي في العلاقات الدولية يتحقق بين القطب الواحد الأمريكي من جانب، وبين شعوب العالم قاطبة من جانب آخر، كما أن بروز القطب الواحد، ووقوف العالم كقطب ثان، لا يظهر إلا تفوق القطب الأمريكي، حيثُ يمكن مشاهدة ذلك من خلال سيطرة الولايات المتحدة على قرارات الأمم المتحدة سيطرة تامة.

ج ـ قيام الاتحاد الأوروبي

ظهر الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ مشكلاً من ١٢ دولة تجمعها السوق الأوروبية المشتركة سابقاً، وكان ظهوره علامة صحوة ثقافية أوروبية تحكم وتناضل لاستعادة دور أوروبا العالمي كقوة إشعاع ثقافي وإنساني، وتطمح هذه الدول إلى أن يكون لهذا الاتحاد شكل فدرالي سياسي واقتصادي وعسكري[٢٣]. ويسند هذا الطموح قارة تملك إمكانات هائلة بكل المقاييس، ولا سيما أنها قد قطعت منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية شوطاً مرموقاً على صعيد توحيد طاقاتها وفعلها، لتصبح مركزاً دولياً للتأثير في القرارات العالمية، كما أن تهافت دول أوروبا الشرقية على الانضمام إلى هذا التكتل هو دليل على ما تتوقعه من مستقبل جيد له.

د ـ النظام العالمي الجديد (New World Order)

ينشأ بعد كُلّ حرب عالمية نظام عالمي جديد، ومنذُ الحرب العالمية الثانية يعيش العالم ضمن نظام الأمم المتحدة الذي هو امتداد لنظام عصبة الأمم الحضاري السابق، ودعم له بالمزيد من الأخلاقيات التي تبنّاها المجتمع الدولي إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، وانتصار الغرب الحضاري فيها، كما أن نظام الأمم المتحدة الذي نشأ عام ١٩٤٥ كان نقلة نوعية حضارية أكثر تقدماً، بسبب انتصار الحلفاء الأوروبيين والأمريكيين على نظام النازية. وجاءت حرب تحرير الكويت ١٩٩١ لتصبّ في وجهة دعم النظام العالمي، وحماية أخلاقياته ومثله من العبث بها، وردّاً على عدوان القوي على الضعيف، وتقويماً لنزوع النظام العراقي إلى الهيمنة والتوسع، وهي نزعة مرفوضة من النظام العالمي، ومن قوانينه الدولية، وتعتبر بائدة لا رجوع إليها. وقد بشّر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد»، وأكد الدفاع عن حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، ونزع بؤر التوتر. وما زالت الولايات المتحدة ترفع هذا الشعار، ونرى أنها لن تتخلى عنه، لأنه يرتبط بمثل وقيم

(٢٣) «The Future of the European Union-Debate,» <http://europa.eu.int>.

أمريكية تتحدث بها الحكومات المتعاقبة إلى شعبها داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ ـ الاحتواء المزدوج (Dual Containment)

كان أول من استخدم مصطلح «الاحتواء المزدوج» هو مارتن إنديك (Martin Indyk)[٢٤]، مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى في الولاية الأولى للرئيس كلينتون عام ١٩٩٣، وقد اعتبر هذا المبدأ تغيّراً حاسماً في سياسة توازن القوى التي سبق أن اعتمدت عليها واشنطن في عقدي السبعينيات والثمانينيات للحفاظ على المصالح الأمريكية، وذلك بدعم الدولتين المتصارعتين تباعاً، أي دعم إحداهما، ثُمّ دعم الأخرى ضدّ الأولى كي توازنها، ومثل دعم إيران في عقد السبعينيات، ثُمّ دعم العراق في سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية ضدّ إيران.

وفي «الاحتواء المزدوج» وضعت الإدارة الأمريكية مجموعة من السياسات المتكاملة في ما بينها للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية في الخليج، في ضوء فهم حديث لمصادر التهديد الجديدة في الخليج، وتقوم على مبدأين:

(١) إعطاء الأولوية لاستخدام القوة العسكرية.

(٢) الاحتواء المزدوج للعراق وإيران.

والهدف المباشر لهذه السياسة هو منع ظهور أية قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم، لأن في هذا المنع مصلحة كبرى للولايات المتحدة، ولا سيما إذا كانت قوةً قادرة على تهديد الاستقرار العالمي، أي يجب إخضاعها لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة.

وفي ما يتعلق بالعراق، فقد تمّ فرض الحصار عليه، بحيث لا يتمكن من إعادة بناء قدراته العسكرية، وبالتالي عدم تهديد جيرانه، كما تمّ ربط الحصار بنزع أسلحة الدمار الشامل، واستخدم برنامج النفط مقابل الغذاء كأهم سلاح للسيطرة على صادرات العراق ووارداته. أما بالنسبة إلى إيران، فإن سياسة التضييق على الجمهورية الإسلامية قد أبعدت وصول المتشددين، وأثرت فيها سياسة الاحتواء المزدوج بشكل غير مباشر، وساهمت نسبياً في صعود التيار الإصلاحي إلى قمة السلطة في انتخابات

(٢٤) مارتن انديك (Martin Indyk) منسق فعال داخل اللوبي الصهيوني (إيباك)، ومستشار لشامير، صهيوني استرالي الجنسية، تمّ منحه الجنسية الأمريكية قبل يومين من تعيينه نائباً لرئيس مجلس الأمن القومي في عهد كلينتون، كما عمل سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل خلال فترة (١٩٩١-١٩٩٥).

عام ١٩٩٧ التي فاز بها الرئيس خاتمي[٢٥]. ويبدو أن وصول الاعتدال إلى سدة الحكم في إيران، وما أثارته هذه السياسة من توتر بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الذين عارضوا منع شركاتهم من العمل في إيران، بالإضافة إلى فشل الحصار على العراق في تحقيق أهداف الولايات المتحدة في إضعاف نظام صدام، قد أديا إلى التقليل من قيمة سياسة الاحتواء المزدوج داخل الدوائر الأمريكية. لقد منعت هذه السياسة اختلال توازن القوى في منطقة الخليج لصالح أي من الدولتين العدوتين للولايات المتحدة (إيران والعراق)، لكنها تراجعت بعد قيام العراق في عام ١٩٩٨ بطرد خبراء التفتيش على الأسلحة الكيميائية والنووية من أراضيه.

و ـ هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

اعتبرت الولايات المتحدة غزوها في عقر دارها في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أفظع من مجرد حرب، وأن عليها ردّاً على العدوان الذي استهدفها أن تمنح العالم نظاماً آخر، ليكون نظاماً قادراً على شل الإرهاب. لقد أصابتها الضربة الإرهابية الناجحة في كبريائها، فقررت أن محاربة الإرهاب تتطلب استراتيجية عسكرية مغايرة لم تخطط لها سابقاً. ولـمّا بدأت البحث عن الإرهاب وأعوانه، تحولت من دولة فدرالية ديمقراطية إلى إمبراطورية عظمى انفردت بصنع نظام عالمي آخر، لم تستشر أحداً بشأنه، ولا أشركت حليفاً من حلفائها في صنعه، ويقوم على شرعية القوة، بينما يقوم النظام الذي لما يلفظ أنفاسه الأخيرة بعدُ على قوة الشرعيّة. ويفرض هذا النظام الأمريكي الجديد الأمر الواقع بدلاً من اعتماد التشاور والحوار، ويعمل على تحييد سلطة الأمم المتحدة وتهميشها لتكون له السلطة العليا. وتمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن الانخراط في عدة اتفاقيات دولية، ما كانت لتعارضها لولا تشبثها الراهن بمبدأ سمو قراراتها في محاربة الإرهاب على القرارات الدولية، ومنها اتفاقية جنيف عن أسرى الحرب.

لقد وضع القدر الخليج في مهب العاصفة، وكانت العربية السعودية الحليف القوى للولايات المتحدة عبر الخمسين عاماً الماضية محل نقد عنيف في الولايات المتحدة لتورط مواطنين منها في هذه الأعمال الإرهابية، وكان من تلك الأصوات المتطرفة المطالبة بالتخلي عن نفط السعودية، وإن دعت الضرورة إلى تقسيم ذلك البلد للسيطرة على منابع النفط فيه، كما شرحنا سابقاً. وتمددت الخطط الأمريكية لتشمل

(٢٥) سعيد عكاشة، «ضرب العراق هو الخطوة الثانية لاحتواء إيران،» **مختارات إيرانية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، السنة ٣، العدد ٢١ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢).

العراق عبر الكويت، إما لإحلال نفطه بديلاً للنفط السعودي، أو للقضاء على نظام البعث الذي يزرع عدم الاستقرار في المنطقة.

ز ـ تقلبات أسعار النفط

يلعب نفط الخليج دوراً مهماً في ميدان الطاقة العالمية، على رغم مرور أكثر من خمسين عاماً على بدء الإنتاج في حقوله. وظهرت في السنوات الأخيرة بعض التحديات، وأبرزها هو تزايد إنتاج بعض الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك، وإعادة هيكلة شركات النفط العالمي، وخفض تكاليفها الإنتاجية، إلا أن أكثر التحديات خطورة هو هذا الانخفاض الكبير الذي طرأ على الأسعار، مما أربك دول المنطقة، لأن الإيرادات قلت، فسببت خللاً في ميزانيات هذه الدول. وقضية الأسعار قضية تحكمها عدة عوامل، منها العرض والطلب، والأحداث العالمية. لكن ما يقلق أهل الخليج هو ما تصل إليه الكثير من الدراسات الاستشرافية التي تقول بقرب نضوب هذه المادة في وقت أقل مما تمّ حسابه سابقاً، لأن سقف العمر الافتراضي للنفط على المستوى العالمي هو ٣٨,٥ سنة، نتيجة لنضوب نفط بعض الدول الصناعية التي تعتمد على نفط الخليج بدرجة كبيرة، ثُمّ اعتمادها التام على نفط الخليج مقللة العمر الافتراضي السابق لبقائه، بالإضافة إلى نضوب نفط دول كانت تساعد في سدّ حاجة الدول الصناعية مع نفط الخليج.

لقد توصلت الدراسات إلى أنّه إن تمّ اكتشاف احتياطيات جديدة تبلغ ٢٥ بالمئة من الاحتياطيات الحالية، مع استمرار معدل الاستهلاك العالمي، وهو ٢,٦ بالمئة سنوياً، فإن العمر الافتراضي لنضوب نفط الدول الصناعية التي تعتمد على نفط الخليج سوف يكون كالتالي:

الجدول رقم (٤-١)

العمر الافتراضي لنفط بعض الدول الصناعية المعتمدة على نفط الخليج

البلـد	العمر الافتراضي للنفط
الولايات المتحدة	٧,٢ سنة
كندا	٧,٦ سنة
المملكة المتحدة	٥,٤ سنة

المصدر: زين الدين عبدالمقصود غنيمي، معد، **الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية**، إشراف ومراجعة عبدالله يوسف الغنيم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١).

الجدول رقم (٤-٢)
الدول المتوقع نضوب نفطها خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين

البلد	العمر الافتراضي للنفط
الكويت	٦٢ سنة
كومنولث الدول المستقلة	٢٢,٣ سنة
الصين	٢٠,٥ سنة
قطر	٢٠ سنة
عُمان	٢٣,٥ سنة
إندونيسيا	١٠,٤ سنة
النرويج	٩,٤ سنة
مصر	٩,٨ سنة

المصدر: المصدر نفسه.

ثانياً: تأثير المتغيرات في مستقبل الأمن في الخليج العربي

١ ـ تبعات الغزو العراقي للكويت

إن بعض تبعات الغزو العراقي للكويت ما زالت قائمة، ولا نعرف ما ستنتهي إليه الأوضاع، فهذه الحرب ما زالت نتائجها في طور التشكل، ولكن أمامنا الآن عدداً من الاعتبارات ينبغي لنا ملاحظتها لنتابع نتائجها في المستقبل القريب، ابتداء من تبعات حرب تحرير الكويت التي تحكم بشكل كبير مستقبل الأمن في الخليج، ثُمّ تدمير الآلة العسكرية العراقية، لتصل إلى ثلث ما كانت عليها قبل الحرب، حيثُ أزيلت أسباب عسكرة الكيان العراقي. وكان بإمكان العراق أن يصبح لاعباً إقليمياً رئيسياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، غير أنّه فشل في استغلال هذا الوضع، بل على العكس من ذلك، فإنه عانى كثيراً التحولات في النظم الدولية، والجغرافية ـ السياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي حليفه السابق، وذلك بسبب إخفاقه بشكل أساسي في التكيف مع الحقائق القاسية لسيناريو ما بعد الحرب الباردة، ولم يتعلم التعامل مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، مما جعلها تطارد نظام بغداد متسلحة بالقرارات الدولية الواحد تلو الآخر، حتّى يتم تدمير ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل التي تفاخر بها ذات يوم في نيسان/ أبريل ١٩٩٠، وبذاك تمّ تحييده، ثُمّ احتلاله وإسقاط النظام القائم فيه.

وبتحييد العراق، انهار التوازن الذي كان يمثله العراق في أمن الخليج، واعتمد أهل الخليج على التدخل الدولي لدرء الأخطار في المستقبل المنظور، وعقدوا اتفاقيات أمنية مع الدول الغربية، يتم تجديدها كُلّ عشر سنوات، مما يجعل من السهل معرفة القوى المسيطرة على المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقيات، وهي: الولايات المتحدة بشكل أساسي، ثُمّ بريطانيا وفرنسا وروسيا.

٢ ـ زوال القطبية وتفرّد الولايات المتحدة كقوة عظمى

وبزوال القطبين لن يكون بوسع دول الخليج الاستفادة من التناقض الذي استغلته الكويت للحصول على أسلحة سوفياتية في الثمانينيات، من جراء رفض الولايات المتحدة بيعها سلاحاً متطوراً. وقامت بدلاً من الاتحاد السوفياتي دول قد تنافس الخليج في المجال النفطي، وليس بواضح حتّى الآن إمكان الاستفادة من هذه الدول الآسيوية التي ظهرت بعد سقوط الشيوعية، فقد تسيطر على فرص العمل فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

وبزوال القطبين سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة التي كان من جوانبها الإيجابية أن يكون للشرعية الدولية المتمثلة في ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات دور كبير في حفظ أمن الخليج في المستقبل القريب، لكن القلق يشتد لو تحولت الشرعيّة الدولية إلى يد غير حكيمة في واشنطن، لأنها لن تتوانى في إيجاد ظروف خليجية سيئة، مثل عدم وجود الاستقرار السياسي، وعدم توافر شروط سلامة الملاحة في الخليج، ووجود أخطار تحول دون تدفق النفط إلى الغرب، حيثُ تقوم بفرض الوصاية الدولية بصورة مكشوفة أو مستترة، وهو الأمر الذي لا يمكن استبعاده بعد احتلال العراق، ووضع الملف الإيراني على طاولة البحث، وتهديد السعودية بتجفيف منابع الإسلام الأصولي فيها.

٣ ـ دور الاتحاد الأوروبي

إن فرصة الاتحاد الأوروبي للعب دور مميز في المنطقة تستند إلى كونه من أكبر الشركاء التجاريين لدول الخليج العربي، بالإضافة إلى الإرث التاريخي المتمثل في الخمسمائة عام التي قضتها القوى الأوروبية على ضفاف الخليج منذُ قدوم البرتغاليين حتّى خروج البريطانيين، وكذلك قربه من المنطقة العربية. وقيمة هذا الاتحاد هو أنّه سيكون لنشاطه السياسي والعسكري في الساحة العالمية دور كبير في أمن الخليج العربي، لكن الجانب الاقتصادي يكتنفه الكثير من الصعاب، لأن درجة مكاسب دول الخليج من هذا الاقتراب الأوروبي تحكمها قدرة دول مجلس التعاون على تقليل فارق ميزان التعامل التجاري لصالحها.

٤ ـ الوجود العسكري الأمريكي لفرض الأمن

سوف يستمرّ ارتباط أمن الخليج بالسياسات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان في الماضي منذُ ترومان، مروراً بمبدأي نيكسون وكارتر، ثُمّ النظام العالمي الجديد الذي لن تقاومه الدول الخليجية لرفضه عدوان القوي على الضعيف، بالإضافة إلى ترحيبها بسياسة الاحتواء المزدوج التي يبدو أن الإدارة الأمريكية للرئيس بوش الابن لا توافق على التخلي عنها، ولا سيما الجانب الذي يخص العراق، والجزئية التي تقول باستخدام القوات العسكرية. فقد احتلت القوات الأمريكية العراق في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، لكي تجرده من أسلحة الدمار الشامل بالقوة، ونرى أن الإدارة الأمريكية ستستمر في تبنّي هذه السياسة في الخليج كلما عادت الأمور إلى ما يشبه الحالة التي كانت عليها بعيد حرب تحرير الكويت، ما لم يصل إلى الحكم في المنطقة أنظمة أكثر مسايرة للمتطلبات الأمريكية، ولأنها قللت من نزعة العدوان المدفوعة بالقوة العسكرية، فسيستمر الترحيب بالوجود العسكري الأمريكي لفرض الأمن في المنطقة، وسيظل الأمن الإقليمي المتمثل في مجلس التعاون على ارتباط قوي بالتنظيمات الأمريكية.

٥ ـ محاربة الإرهاب وأثره في أمن الخليج

على الرغم من أن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لم تغير شيئاً من الحقائق الأساسية عن احتياطيّ النفط، إلا أنها غيّرت الشعور حيال هذه الحقائق من جراء الدعاية الأمريكية، بما يشكّل تحدياً للدور الذي تلعبه منطقة الخليج كممول استراتيجي للنفط الخام، تلك التي جعلت المتتبع للحملة الأمريكية يعتقد أن الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج قد تهاوت مع حطام برجي التجارة في نيويورك. وفي سياسة محاربة الإرهاب الأمريكية ستكون خيارات دول مجلس التعاون قليلة، لأن الولايات المتحدة قد قررت سلفاً أن من لا يكون في صفي فهو ضدي، كما أن عدم وقوف دول الخليج رسمياً إلى جانبها، وترددها الحذر حينما وقعت الهجمات، تعتبره واشنطن ردّ فعل متأخراً، وضعيفاً، وغامضاً، وغير مقنع من الحكومات العربية عامة، والحكومات الخليجية والسعودية خاصة، على تلك الأحداث، وهو جزئياً أحد الأسباب التي أدت إلى تدهور العلاقات السعودية ـ الأمريكية. وسيزيد من معضلات دول الخليج انتماؤها إلى الأثافي الثلاثة التي تحمل قِدْر الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، و**أولها** انتماء دول الخليج إلى الدول التي خرج منها الإرهابيون الذين فجروا برجي التجارة العالمي، و**ثانيها** الانتماء إلى العالم الإسلامي الذي كان قد تقرر سلفاً عند منظّري صدام الحضارات أنّه العدو المفترض القادم، وأن الحضارة

الإسلامية من الحضارات المتحدية لحضارة الغرب، أما **ثالثة** الأثافي فهي انتماء دول الخليج للمحيط العربي الذي تسبح فيه أكثر الأنظمة التي تعدها الإدارة الأمريكية أنظمة مارقة. لكن الفصل الأهم في محاربة الإرهاب وأثره في أمن الخليج مستقبلاً ما زال يجري حالياً، وستكون آثار ما تلده السنوات القادمة في سياق حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب أشدّ أثراً ـ كما نعتقد ـ في الخليج من جميع التغيّرات الإقليمية بعد الغزو العراقي للكويت.

٦ ـ نضوب النفط وزيادة المستهلكين لنفط الخليج

سوف يرتكز أمن الخليج برمته على النفط في المستقبل المنظور، وهو المادة الاستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف هذا القرن.

ولقد مرت دول الخليج بسبب النفط بظروف أمنية قاسية، وكان كُلّ ذلك والنفط متوافر ومتيسر للغرب الصناعي، فما هو حال الأمن والنفط قد نضب في ثلثي البلدان المصدرة له، لتنضم بدورها إلى قائمة المستهلكين لنفط الخليج[٢٦]؟ وكما جاء في البيان الختامي للدورة الأولى لمجلس التعاون الخليجي، فإن التحديات تتعاظم بتعاظم حاجة العالم الصناعي إلى نفط منطقة الخليج.

كما أن من التحديات التي تواجه أهل الخليج حتّى مع استمرار تدفق النفط، واكتشاف حقول جديدة لم يكن بالإمكان حسابها في الاحتياطي النفطي، تحديات فرضتها الولايات المتحدة نفسها، ومنها الاتفاقية الموقّعة بين دول أمريكا الشمالية لتحرير التجارة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة. فقد قامت منذُ عام ١٩٩٤ (النافتا) كأقوى قوة اقتصادية في العالم، قوامها ٣٧٠ مليون نسمة، وحجم تداول يصل إلى ٧٠٠٠ مليار دولار سنوياً، وحرية لا محدودة لأكبر الشركات النفطية ـ وهي أمريكية ـ لاستثمار النفط في أراضي أكبر المصدرين، وهما كندا والمكسيك[٢٧]، بالإضافة إلى المشروعات الضخمة القائمة على قدم وساق لجعل نفط وسط آسيا ذا جدوى اقتصادية، بعد أن سهلت الولايات المتحدة أمر وصوله إلى الخليج العربي عبر أفغانستان. يرافق ذلك شكّ من صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الذي تلعبه منطقة الخليج بوجه خاص كمصدر استراتيجي مهم للنفط.

---

(٢٦) زين الدين عبدالمقصود غنيمي، معد، **الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية**، إشراف ومراجعة عبدالله يوسف الغنيم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٧) علي بن حسن القرني، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات** (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧)، ص ١٧١.

٧ ـ مجلس التعاون ونجاحه كصيغة مستقبلية

لقد قام مجلس التعاون صيغةً للمستقبل، وسوف تدفع دوله بأقصى ما لديها لفرض أمن الخليج عن طرق بناء القوة العسكرية الذاتية، والتكامل السياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية في ظروف أظهرت الدراسات فيها أن سكان الخليج يتضاعفون مرة كُلّ خمسة وعشرين عاماً(٢٨)، مع أن مسيرة النمو الاقتصادي لهذه الدول هي في الاتجاه المعاكس. ولذا، فإن أمن الخليج بناء على مبدأ الدفاع الذاتي في المستقبل المنظور ستعيقه قضايا السيادة الوطنية التي شرحناها في فصل سابق، كما ستعيقه قضايا التسلح التي منها التسلح غير المدروس، وعدم توحيد المعايير والمقاييس في الأسلحة المستخدمة، والإهدار على المشروعات المدنية، مع تجاهل البنية التحتية ذات البعد الاستراتيجي، مثل تجهيز الموانئ والمطارات للنقل الاستراتيجي، بعد انكشاف الوضع في حرب تحرير الكويت(٢٩). وسيظل الاعتماد كبيراً على اللاعب الأجنبي، وسيكون هذا اللاعب الأجنبي طرفاً أساسياً في منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية، على رغم افتقاده عامل الجوار الجغرافي.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الخليجية بالولايات المتحدة والعراق وإيران

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

أ ـ كان الرئيس الأمريكي كارتر يرى أن العلاقات الأمريكية مع دول العالم يجب أن تحكم من منطلق أخلاقي، هو مدى حرية الرأي، وحقوق الإنسان، وغيرها من القيم الأمريكية التي أعطتها وسائل الإعلام الغربية بعدها العالمي والإنساني، مثل: الديمقراطية، وحق الاقتراع، والحرية غير المشروطة.

ولا يمكن المتتبع للسياسة الأمريكية إلا أن يلاحظ فوران وخبوّ الدعوات لفرض هذه القيم على المجتمعات التي ترتبط بها الولايات المتحدة. ولا شكّ في أن الحريات، والمشاركة الشعبية في الحكم، ونمو مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب أجهزة الحكومة ـ مطلب سام تتوق إليه شعوب المنطقة. لكن ما نراه الآن هو ردود خافتة بقدر الدعوات الأمريكية الخافتة لتطبيق هذه القيم، حيثُ يقول من يردّ على الدعوات الأمريكية بأنها دعوات لتنفيذ قيم غريبة على المجتمعات الخليجية، بل يتجاسر البعض بوصف أهل الخليج بقلة الاستعداد لفهم مغزى الديمقراطية،

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٢٩) الحشاش، «مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات،» ص ٢٤.

والحريات السياسية، وحقوق المرأة، وقيادتها السيارة. ونعتقد أننا سنشهد في المستقبل القريب صداماً بين الدعوات الأمريكية وحكومات الخليج، ولعل أقربها التدخل في العراق بدعوى إقامة نظام ديمقراطي، ستتلهف شعوب الخليج على محاكاته[٣٠]، لكن حيز المناورة أضيق من أن يدع الحكومات الخليجية تفلت من الضغط الأمريكي، لتمارسَ حرية التفرد بتشريع القوانين من دون رقابة من الشعب ومشاركة منه، وتغيبَ مؤسسات المجتمع المدني. ولا يتبقى إلا فكّ الارتباط مع الولايات المتحدة، لكن بشكل منفرد، وهو خيار مرّ.

ب ـ يمثل البعد الإسرائيلي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي حيزاً كبيراً لا يمكن تجاهله، ولقد تغاضت الإدارات الأمريكية عن الضغط على دول الخليج؛ لتكون جزءاً من عملية السلام، لأسباب عدة منها: الحاجة إلى النفط، ووجود الاتحاد السوفياتي كموازن للضغوط الأمريكية، ثُمّ تمنع دول المواجهة العربية عن الركوب في حافلة السلام الأمريكية. لكن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وما تبعها من تدخل أمريكي، أعطى الخليجيين حقهم، فهذا العمل العسكري أصبح مثل المنة التي تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن يردّ عليها بمثلها. وعلى رغم سطحية الطرح أصبح الشارع الخليجي والحكومات الخليجية لا يجدان حرجاً في تذكير دول الضدّ بمواقفها التخاذلية أمام عدوان العراق، وأن التعنت الخليجي في وجه المطالب الأمريكية بشأن إسرائيل لا داعي له. ولعل انتشار جمعيات محاربة التطبيع مع إسرائيل في الخليج ما هو إلا دليل على قوة التوجه المضاد، ومع خلط الولايات المتحدة الإرهاب ومناوءة إسرائيل معاً، ومحاربتها التيار الإسلامي الذي يتبنّى الجهاد، يصبح الصدام حتمياً بين الولايات المتحدة والقوى الإسلامية التي تؤثر في صنع القرار في الخليج.

ج ـ كما أن من الخلافات المحتملة بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي مراعاة دول الخليج دائرتها الإقليمية، لأن سياسة الاحتواء المزدوج قد ساوت بين العراق وإيران، لكن الخليجيين لا يرون أن الاتفاق مع الولايات المتحدة على تعريف التهديد ممكن. فالخطر الإيراني كان قائماً في الثمانينيات، لكنه تلاشى في التسعينيات، وظلّ الخطر العراقي. وقد كان من مظاهر هذا الاختلاف رفض السعوديين تجريم الإيرانيين في حادث انفجار الخبر. وفي المستقبل، قد لا يعرّف الطرفان التهديدَ تعريفاً واحداً، وقد لا توافق الولايات المتحدة على الموقف الخليجي، فيتم الصدام، أو فرض الرأي الأمريكي.

---

(٣٠) عيسى الهدهود، «الاتحاد الكونفدرالي الخليجي،» (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٧)، ص ١٧.

د ـ لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلى كشف الكثير من الخلافات السعودية ـ الأمريكية، ثُمّ انتقال الثقل العسكري الأمريكي من قاعدة الأمير سلطان في الرياض إلى قاعدة العديد في قطر. ولم ترحب السعودية بهذا الإجراء، على رغم أن رفضها ضرب العراق من قواعدها هو سبب الانتقال، وقد كشف الحادث عن عدم حيادية الولايات المتحدة في الخلافات الخليجية، لأن قطر استقوت بالوجود الأمريكي، كما كانت السعودية تفعل أمام إيران والعراق. وصار صوت قطر أكثر الأصوات المسموعة في الجزيرة العربية، وما تمّ ليس إلا نزراً يسيراً من محاباة الولايات المتحدة لدولة خليجية ضدّ الأخرى. ونعتقد بأن هذا الموقف سيؤدي إلى خلافات بين الولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية بصورة منفردة.

هـ ـ ويظل النفط أكثر أسباب الوجود والخلافات، لأن تقلص الاحتياطي لن يدع أمام دول الخليج خياراً إلا رفعَ الأسعار أو التقليلَ من كميات الإنتاج، كما أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن تشريعاتها الخاصة بالضرائب على الكربون، وغير ذلك من الضرائب، كما لن تسكت عن الشروط التفضيلية التي تحصل عليها دول أوروبا واليابان من دول الخليج ساعية لإيجاد بدائل تبعدها عن الضغوط الأمريكية[٣١].

٢ ـ جمهورية إيران الإسلامية

لم يعد بين دول الخليج وجمهورية إيران الإسلامية من نقاط خلاف بيّنة إلا احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وقد كانت التوازنات الإقليمية المتمثلة في قوة الشاه، ودعم الولايات المتحدة له زمن الاحتلال البريطاني، هي التي حالت دون تمكن الخليجيين من التصدّي الفعال لاحتلال الشاه الجزر الإماراتية، كما أن عسكرة الجمهورية الإسلامية خلال الحرب مع العراق حالت هي الأخرى دون أن يصل الخليجيون إلى حلّ حول الجزر. وبما أن ميزان القوى ما زال لصالح إيران، وبما أن مصالح إيران الوطنية هي التي تملي عليها موقفها من هذا الموضوع، ونظراً إلى أهمية الجزر الاستراتيجية، وفقدان ما يجعل إيران تغيّر رأيها حيال ذلك في المستقبل القريب، فإننا نرى أن الوضع باق على حاله، وفي الوقت نفسه سوف تستمر إيران في استثمار مكاسبها التي قربتها من دول الخليج نظير موقفها من عدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠، وصمتها حيال التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣، من دون أن تتنازل عن موقفها الداعي إلى إبعاد القوى الأخرى عن الخليج، سواء أعربية كانت أم دولية.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣١.

٣ ـ الجمهورية العراقية

كانت علاقات البحرين وقطر وعُمان بالعراق شبه طبيعية بعد حرب تحرير الكويت، وكانت علاقة الإمارات العربية المتحدة به أقل درجة، أما العربية السعودية والكويت، فكان موقفهما رفض التعامل مع النظام البعثي في بغداد، وكانت الكويت أكثر تشدداً من السعودية في ذلك، لكنْ كلتاهما أكدت وقوفها إلى جانب الشعب العراقي في ما يعانيه من قرارات دولية من جراء ما قام به نظام بغداد ضدّ الكويت. كما أن مستقبل العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد زوال النظام البعثي لا يبدو مشرقاً، مما يوصلنا إلى الاعتقاد باستمرار عدم استتباب الأمن في الخليج من مدخله العراقي، بسبب الضغائن التي ستظل في الضمير العراقي نتيجة الشعور بالمهانة من نظام العقوبات، وإرهاق التعويضات التي وطّن نظام البعث عدم شرعيتها في وجدان جيل عراقيّ كامل، كما وطّن الشعور بالظلم من عدم حصول العراق على منفذ بحري يليق بحجم العراق، متناسياً القوانين الدولية التي تحكم ذلك، كما وطّن الشعور بالغبن من تقليل حصة العراق من إنتاج النفط بشكل لا يلبي حاجة العراقيين، وعلى الجانب الخليجي في المقابل شكٌّ وعدم ثقة في العراق الذي كان طوال تاريخه الحديث بؤرة إقلاق لأمن الخليج، بما يصدره من أيديولوجيات ثورية، وأطماع حدودية، ووصاية على العروبة في الجزء الشرقي من الوطن العربي[٣٢].

٤ ـ تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن في الخليج العربي

تنفّس أهل الخليج العربي الصعداء مع تساقط تماثيل صدام حسين الواحد تلو الآخر في ساحات بغداد، وقد عبّر البيان الختامي للقمة الرابعة والعشرين لمجلس التعاون المنعقدة بدولة الكويت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ عن الموقف الخليجي الموحّد تجاه عراق ما بعد صدام، بالقول إن المجلس يعلن تضامنه التام مع الشعب العراقي، ورفض كُلّ ما من شأنه تجزئة العراق، مؤكّداً على ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلاله ووحدة أراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية. وشدّد البيان على ضرورة أن يكون للأمم المتحدة دور حيوي في العراق، تمهيداً لتمكين الشعب العراقى في تقرير مستقبله السياسي في أسرع وقت ممكن. لكن سراب الأمن الذي كانوا ينشدونه أخذ في التلاشي يوماً بعد يوم. وازدادت الرؤية ضبابية، وصاحب عدم الاستقرار في العراق قلق خليجي عميق جاء في سياقين هما: تراجع الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتأثير ما يجري في العراق في أمن دول الخليج العربي.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

أ ـ تراجع الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد كان النفط، ولا يزال هو وقود الصراعات الدائرة حول الخليج العربي، حتّى صار من غير الممكن تفسير أي حدث فيه من دون اعتبار لهذه السلعة الاستراتيجية. ويمكن تفسير تأكيدات واشنطن بأنه لا موعد محدداً لانسحاب قواتها من العراق بأنه يعني السيطرة الأمريكية على الثروة النفطية العراقية، بما يعنيه ضمناً من قدرة على ضخّ ستة ملايين برميل يومياً، مؤدياً إلى تراجع الأهمية النفطية لدول المجلس الست، بل حتى داخل منظمة الأوبك أيضاً.

وفي السياق نفسه أتاح موقع العراق للأمريكيين مزايا استراتيجية مهمة، وجعله محور منظومة العلاقات الأمريكية في تلك المنطقة، مما جعلهم يضحون بعلاقات مقدسة في المنطقة. ولعل من ضمن هذه التضحيات سحب الولايات المتحدة قواتها من السعودية ذات الإمكانيات الاستراتيجية الضخمة مقارنة بدولة قطر.

ب ـ تأثير ما يجري في العراق في أمن دول الخليج العربي

يصعب القول إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أدّى، على رغم سقوط نظام صدام حسين، إلى استقرار منطقة الخليج، إذ لا تزال عوامل التوتر قائمة. ويأتي الإرهاب على رأس القائمة، حيثُ ضاع الأمن بين أطراف ثلاثة: **الأول** هو الأمريكيون الذين يرون في الإرهاب قوة معادية لا تعترف بالمواثيق الدولية، وتتطلب مكافحته من جانب الأمريكيين الخروج على المواثيق الدولية، ضاربين عرض الحائط بسيادة الدول والأعراف الدولية. أما الطرف **الثاني** فهو مؤسسة الحكم في العراق التي ترى أن جيران العراق لا يريدون استقراره، وعليه، تطلب من الأمريكيين ممارسة المزيد من الضغط على الأردن، ثُمّ سوريا وإيران ودول الخليج، لوقف تسرب البعثيين والمتطرفين من السنّة والشيعة على حدّ سواء. أما الطرف **الثالث** فهو دول الخليج التي لم تبتلَ بالإرهاب إلا بعد فشل واشنطن في حسم الأُمور بسرعة لصالحها حال سقوط نظام الطاغية.

كما أدّى احتلال العراق إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، من جراء خوف أهل الخليج وواشنطن من تقسيم العراق وما قد ينشأ على الأنقاض من حرب أهلية طاحنة تثير الفوضى على مجمل النظام الإقليمي في الخليج، ثُمّ قيام دولة شيعية في الجنوب العراقي، وتمدّد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج عموماً، الأمر الذي سوف يؤثر في حالة الاستقرار الداخلي في الدول الخليجية العربية، ليتوّج أخيراً بقلق واشنطن ودول الخليج العربي بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ولعل أخطر ما يجري في العراق حالياً هو إفرازات عدم الاستقرار التي تمسّ المواطن العراقي مباشرة. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٣، فإن نصف شعب العراق أصبح في مصافّ الفقراء، كما أن ٦٠ بالمئة من هذا الشعب يعاني البطالة، ما يولد لديه حالة من السخط على دول الجوار الغنية. وبذلك يستمرّ توطين ما بذره نظام البعث من أن مآسيه تأتي من دول الخليج العربية التي لم تتنازل عن ديونها، فزرعت الجوع سابقاً، واستمرت في تصدير الإرهابيين الذين يزرعون الموت حاضراً.

خلاصـــة

سوف يرتكز أمن الخليج برمّته على النفط في المستقبل المنظور، وهو المادة الاستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف هذا القرن في أجزاء كبيرة من العالم، لتنضم قائمة جديدة إلى قائمة المستهلكين لنفطه حالياً. وسوف يسود العلاقات الأمريكية ـ الخليجية عدم التكافؤ، وتستمر الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على دول الخليج، بحجة دعم النظام العالمي الجديد، وحماية أخلاقياته ومثله، ليعود مبدأ كارتر قائماً كما كان منذُ عام ١٩٨٠، على أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضدّ المصالح الحيوية الأمريكية، لانتهاء الغرض من سياسة الاحتواء المزدوج بسقوط نظام البعث في العراق، واستمرار إيران في استثمار مكاسبها التي قرّبتها من دول الخليج نظير موقفها من عدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠، وأخيراً موقفها من التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣.

وسوف يحكم العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين رفض العربية السعودية خاصة، وبقية دول الخليج عامة، ما لا يناسب تطلعاتها والرغبة الشعبية فيها، ما دامت مشكلة الشرق الأوسط من دون حلّ، وما دامت هناك قوى شعبية تدفع بعدم تطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي. لكن فشل دول مجلس التعاون في إيجاد قوة تدخل محلية ذات قيادة موحدة، وأساليب قتال تناسب التهديدات الجديدة، سيجبر الخليجيين على خيارات صعبة لمصلحة الجانب الأمريكي قد تتعدى التسهيلات، وتصل إلى الوجود الفعلي، على رغم انحسار الخطرين العراقي والإيراني مؤقتاً. ونتوقع أن تصبح الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة الأمريكية البديل الاستراتيجي الأفضل لدوله، إلا أن ذلك لا يعني تقليل قيمة التعاون الخليجي مع اليابان والكتلة الأوروبية التي يستند طموحها في لعب دور مؤثر إلى إمكانات هائلة بكل المقاييس، لأن المؤشرات تدل على زيادة مستقبلية في اعتماد تلك الدول على النفط الخليجي،

في وقت بدأت تنضب فيه مصادر النفط البديلة لتلك الدول. كما نرى أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على خريطة الخليج العربي السياسية كما هي، نتيجة الاستقرار الذي توفره أنظمة الحكم المعتدلة والقائمة حالياً، إلا أن تدخّل الولايات المتحدة بوصفها القطب الأوحد سيكون أكثر وضوحاً، خاصة بعد وجودها القريب في العراق ولعبها دور ضلع ثالث في أمنه.

لن تزول تداعيات الغزو العراقي للكويت، وسوف تلقي بظلالها على العلاقات الخليجية ـ العراقية بدرجات متفاوتة، على رغم ظهور بوادر انفراج مع سقوط نظام صدام حسين، ورغبة دول المنطقة في استقرار العراق والمشاركة في إعادة إعماره، إلا أن الشكّ في أنظمة الحاكم القادمة سيظل موجوداً، خاصة مع بوادر خطاب عراقيّ يقول بضرورة مشاركة الخليجيين في دفع جزء من فاتورة إعادة الإعمار من خلال تخليهم عن الديون التي تراكمت بفعل مغامرات الحكم البائد.

وسوف تظل الولايات المتحدة تعتقد بسمو قراراتها في محاربة الإرهاب على القرارات الدولية، وسوف تستمر في محاولة التغلغل في تغيير النسيج الخليجي المناوئ لها، تحت ذريعة تجفيف منابع التطرف في الفكر الثقافي والديني خاصة، كما سوف تستغل تقلبات أسعار النفط المرهقة لدول الخليج في فرض سياسة العولمة الاقتصادية، وتحرير الأسواق الخليجية من القيود التي تحدّ من نشاط الشركات الأمريكية فيه.

ولكون مسيرة النمو الاقتصادي لدول الخليج تسير في الاتجاه المعاكس مع تضاعف عدد سكانه مرة كُلّ خمسة وعشرين عاماً، ولما قد ينجم نتيجة ذلك من تبعات مشتركة، فلن يجد أهله بداً من التعامل مع مجلس التعاون كصيغة للمستقبل، تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض أمنه عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتية، والتكامل السياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية.

خاتمـــــــة

يمكننا القول إن الخليج العربي يقدّم خير مثال على كيفية تحول الجغرافيا إلى همّ يثقل كاهل التاريخ. فتأثير العوامل الجغرافية على المجتمع والاقتصاد والسياسة تتضح جليةً عند تتبع كيف أولت القوى الاستعمارية اهتماماً بالغاً بمنطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر، وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية استراتيجية. وهي عوامل متلازمة في ما بينها، وإن لم تكن متساوية الأهمية في كل الأوقات. وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة تاريخ منطقة الخليج العربي إلى درجة أدت إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولم يكن هناك نفط في هذه المنطقة المهمة عندما كانت القوى الأوروبية المتصارعة تتطلع إليه بشغف. فالأهمية التجارية للخليج كانت بالغة، وبضائع الشرق كانت لا تصل إلى أوروبا إلا عن طريقه. لذا كان تأمين المواصلات من خلاله مطلباً حيوياً لبقاء الإمبراطورية البريطانية.

لقد سادت بريطانيا المنطقة جراء المتغيرات الاقليمية والدولية، لكنها لم تطفئ شعلة الكفاح في وجدان أهله. فقد كان لشعب الخليج أدوار مجيدة في مكافحة الاستعمار الأوروبي منذ قدوم السفن البرتغالية أولا، ثم الهولندية والفرنسية، وحتى البريطانية. كافح مستميتاً ليطرد هؤلاء الغزاة، ولصيانة حرياته وحمايتها. وإذا كان لشعب الخليج على ضفتيه فضل في طرد محتليه، فإنهم أيضاً كانوا مشعلي حروبه، إذ جعلوه مسرحاً لثلاث حروب كبرى في أقل من ربع قرن، نتيجة لتحولات سياسية في إيران والعراق، ومطامع عراقية في الكويت، ثم رؤية كونية أمريكية دفعت بهم إلى احتلال العراق.

ومع أخذ مجمل الأبعاد الاستراتيجية بعين الاعتبار، نجد أن النفط في الخليج قد أخذ في التقدم على بقية الأبعاد الأخرى منذ منتصف القرن الماضي. ثم عادت المتغيّرات الدولية لتلعب بدرجة كبيرة في تاريخ الخليج، وكان من تلك المتغيرات

تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة وبريطانيا. فقد تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب العالمية الثانية، فأجبرتها الأخيرة على أن تخفف القيود على الشركات الأمريكية، وأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم، صاحبه انخفاض النفط المستخرج من المناطق التابعة للشركات البريطانية، وغياب رأس المال البريطاني، والعصيان، والثورات عليها في العراق وإيران، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية ثم سيادتها.

لقد أدار النفط سياسة القوى الغربية المهيمنة على الخليج منذ ظهوره، فأسقط إمارة خزعل في المحمرة حتى يكون النفط البريطاني في حماية الشاه رضا الأقوى من خزعل. كما اندثرت إمارة الزبير النجدية في العراق حتى يقام كيان عراقي واحد حول آبار نفط العراق. وكان نفط الأحساء سبب تخلي بريطانيا عن الهاشميين في الحجاز ومراهنتهم على عبد العزيز بن سعود الذي خلق كياناً واحداً من دويلات عدة كانت في عسير وحائل والحجاز ونجد.

ويعيد الطامع الغربي تشكيل نفسه في امتداد للذرائع البريطانية نفسها، في محاربة تجارة الرقيق في الخليج، حيث يتحدثون حالياً عن الدافع الإنساني، وضرورة حفظ مصدر الطاقة الوحيد للبشرية، وهو النفط. وهو ثروة استراتيجية يتوقف عليها بقاء وتطور الحضارة الإنسانية الحديثة لفترة طويلة قادمة، والذي يحتم عليهم إحكام السيطرة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية على الخليج، وسوف يتبعها بالضرورة تقسيم جديد يديره النفط كما فعل سابقاً، فلا بد من وجود منفذ لنفط العراق حتى ولو صارت جزر وربة وبوبيان الكويتية هي المحمرة الجديدة، أو أصبحت المنطقة الشرقية من العربية السعودية كياناً أكثر أمناً مما هي عليه الآن من خلال عزلها عن بقية أجزاء السعودية.

إبان الحرب الباردة كانت منطلقات السياسة الأمريكية والغربية في الخليج هي إبعاده عن النفوذ السوفياتي، وقد أقام الغرب في مطلع خمسينيات القرن الماضي حزاماً يطوق الاتحاد السوفياتي، مكوناً من القواعد والأحلاف العسكرية. وأصبح الخليج العربي جناحاً جنوبياً للحزام الشمالي المحيط بالشيوعية. وقد دعمت الولايات المتحدة الشاه ضد الشيوعية والقومية العربية طوال الخمسينيات، وحتى نهاية البهلوية في إيران في السبعينيات.

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لحصار المناوئين لسياستها في المنطقة، وكما فعلت مع الشيوعية، ولإحياء دور الشاه من جديد، أخذت الولايات المتحدة مؤخراً في التسويق لمفهوم الشرق الأوسط الكبير، لتجريد المنطقة من كثرتها العربية الطاغية.

فأدخلت دولاً غير عربية موالية للولايات المتحدة، وتلك الدول لا ترى ضرراً من تعويم وتضخيم حجم اسرائيل للعب الحامي للأمن القومي الأمريكي. وهو أمن ترى الولايات المتحدة ضرورة القتال دونه بلا مقدمات، من خلال استخدام ما تملكه من تفوق عسكري ساحق، من دون أن يعني ذلك أي حساب في الوجدان الأمريكي للأمن القومي للدول الأخرى.

ولعل العامل الآخر والمهم الذي سوف يكون أداة الغرب للتدخل في الخليج وغيره من دول المنطقة، ما اصطلح على تسميته بـ «العولمة» التي تنتشر آثارها في العالم، وتتجاوز هذه الآثار دائرة الاقتصاد وحرية التجارة، جاعلة من الممكن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد أو إقليم بحسب ما تراه القوى الكبرى من مصالح عن طريق استخدام القوة.

إن صغر حجم الدول العربية في الخليج، وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الاستراتيجي الأفضل، وضرورة الحدّ من الإفراط في الاعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية فيه، على رغم ما تقدمه الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الكبرى من إغراء. وخير دليل على جدوى الاجتماع الخليجي ما نرى نتائجه الآن متمثلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت سبع إمارات متفرقة، وهي الآن دولة في مصاف الدول الأكثر رفاهية. كما نقف احتراماً أمام الكثير من النتائج الإيجابية التي حققها مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ كنظام إقليمي لمشكلة الأمن الخليجية. وكانت الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية هما أهم أسباب قيام المجلس، لكن المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية السبعينيات كانت ذات أثر في قيامه. لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية قوة ثالثة أمام العراق وإيران، وعلى الساحة العربية نجح بدعم القضية الفلسطينية، بل مثّلها في محافل عدة، كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان، وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس موفقاً بدرجة كبيرة، لأن المجلس كان يتبنّى طرح القضايا في المحافل السياسية بشكل جماعي مرة، وبشكل فردي عندما يتطلب الأمر زخماً أكثر. لقد بحث المجلس في سبل التكامل بين أعضائه، وأصبح الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط، والتكامل، والاندماج الاقتصادي. وتوصل المجلس إلى وضع منظومة أمنية، لكنها لم تكن في شقها العسكري موحّدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينيات. لكنها بقيت غير متجانسة وتعاني سوء التدريب وقلة القوى البشرية. لقد ظل عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها

قائماً لغير صالح دول المجلس طول الثمانينيات وحتى الآن. وقد حالت السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل. ولن يجد أهل الخليج بداً من التعامل مع مجلس التعاون كصيغة للمستقبل، تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض أمنه عن طريق التكامل السياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية، وبناء القوة العسكرية الذاتية.

ستظل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية محكومة بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أكثر من رغبة أهل الخليج أنفسهم. ولن يحول دون نجاح خطط الولايات المتحدة في إقامة الشرق الأوسط الكبير الذي تريده نطاقًا استراتيجيًّا وأمنيًّا يقوم على سلسلة من الأحلاف كالتي سادت أثناء الحرب الباردة، إلا إعادة بناء جسور الثقة بين ايران وأهل الخليج، لأن من ينكر أن إيران هي حجر الزاوية الثابت في معادلة الأمن الخليجي هو منكر أو جاهل، وما جهود الولايات المتحدة الأمريكية للاقتراب من إيران الإسلامية سلباً أو إيجاباً إلا إقرار بدورها الإقليمي الذي شغلته منذ أن أسقطت مع البريطانيين قلعة البرتغاليين في هرمز. لذا نرى ضرورة التركيز على إقامة نظام أمني شامل يضم كل دول المنطقة، ويقوم على تعاون كل أطرافها للحفاظ على الاستقرار، مسترشدين بتجربة الأمن والتعاون الأوروبية.

إن استمرار التدهور الأمني في العراق، وعدم نجاح مشاريع الاستقرار الغربية الرامية إلى إعادة صياغة المنطقة قد ساعدا على جعل الخليج والجزيرة العربية أرضاً خصبة للتيارات الأصولية الإسلامية المعارضة للسياسة الأمريكية والبريطانية في المنطقة، سواء من أبناء الخليج، أو من التابعين للتيارات الإسلامية التي ترى ضرورة الجهاد ضد الأمريكيين، حتى تتراجع الولايات المتحدة عن خططها التوسعية في الخليج، حيث إنها استغلت عملية غزو العراق لتحقيق حلمها في الوجود بشكل فعال في منطقة الخليج، وأقامت لها قواعد شبه ثابتة في كل دول الخليج من دون استثناء.

المراجـــع

١ ـ العربية

الكتـب

آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن. **استراتيجية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي**. الدوحة: دار الشرق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

آل حامد، محمد أحمد. **أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١٦)

آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١٨)

ـــــــ. **مقاتل من الصحراء: حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات**. بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٥.

آل سعود، موضي بنت منصور بن عبد العزيز. **الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت، ١٣٤٢هـ = ١٩٢٣-١٩٢٤م**. ط ٢. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢.

آل عمر، سعيد. **تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج**. الأحساء: جامعة الملك فيصل، ١٩٩٦.

إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني. **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي: دراسة وثائقية**. الرياض: دار المريخ، ١٩٨١.

ـــــــ. **السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩-١٩٤٧: دراسة وثائقية**. الرياض: دار المريخ، ١٩٨١.

إدريس، محمد السعيد. **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤)

الأسطل، كمال محمد محمد. **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠. (دراسات استراتيجية؛ ٣٣)

أسيري، عبد الرضا. **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات**. ط ٢. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣.

الأعظمي، وليد حمدي. **العلاقات السعودية الأمريكية**. لندن: دار الحكمة، ١٩٩٢.

إمام، حمادة. **دور الأسرة السعودية في إقامة الدولة الاسرائيلية**. [د. م.]: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ١٩٩٧. (مكتبة الحرمين على الإنترنت؛ ٢٣)
<http://haramaincenter.co.uk/text/kotob/33/txt/2.htm>.

أمريكا تغزو الخليج: دراسات الكونجرس الأمريكي ([القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١]).

أوبان، جان. **مملكة هرمز**. ترجمة ناديا عمر صبري. أبو ظبي: ديوان رئيس الدولة، مركز الوثائق والبحوث، ٢٠٠٢.

باديب، سعيد. **الصراع السعودي-المصري حول اليمن الشمالي، ١٩٦٢-١٩٧٠**. لندن: دار الساقي؛ مركز الدراسات الإيرانية والعربية، ١٩٩٠.

ـــــ. **العلاقات السعودية-الإيرانية، ١٩٣٢-١٩٨٣**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤.

بالمر، مايكل أ. **حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥-١٩٩٢**. ترجمة نبيل زكي. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.

باون، كولن وبيتر موني. **من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥-١٩٨٠**. ترجمة صادق إبراهيم عودة. عمان: دار الشروق، ١٩٨٤.

بحوث تاريخية مهداة إلى منير إسماعيل. تنسيق محمد مخزوم وأحمد حطيط. بيروت: دار نشر للسياسة والتاريخ، ٢٠٠٠.

برادون، رسل. **حصار الكوت**. ترجمة سليم طه التكريتي وعبدالمجيد التكريتي. بغداد: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥.

بشارة، عبدالله. **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٥)

بشير، رفعت إبراهيم. **التغيير الإجتماعي والتنمية في دول الخليج العربي**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧.

بوطول، غاستون. **السلم المسلح**. تعريب أكرم ديري ومحمد رائف المعري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧١.

بونداريفسكي، غريغوري. **الخليج العربي بين الإمبرياليين والطامعين في الزعامة**. موسكو: دار نشر وكالة نوفستي، ١٩٨١.

ـــــ. **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**. ترجمة ماهر سلامة. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤.

بيربي، جان جاك. **الخليج العربي**. ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٩. <http://www.al-ahwaz.com/AhwazHistory/history/mastery.htm>.

تاريخ الكويت. وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد. بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت.].

التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠. إشراف عبد الخالق عبدالله. الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠٠.

التميمي، عبد المالك خلف. **الكويت والخليج العربي المعاصر: أبحاث تاريخية**. الكويت: مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٢.

تود، إيمانويل. **ما بعد الامبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي**. تعريب محمد زكريا إسماعيل. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣.

توفيق، محمود. **المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية**. الكويت: [د. ن.]، ٢٠٠٠.

ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها. بقلم أحد أعضاء الجمعيات العربية. القاهرة: مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩١٦.

الجميل، سيار. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

الحسني، سليم. **مبادئ الرؤساء الأمريكان**. بيروت: المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، ١٩٨٧.

الحمدي، صبري فالح. **صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث**. لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٢.

الخترش، فتوح عبد المحسن وج. ج. سلدانها. **تاريخ البحرين السياسي من عام ١٧٥٣ إلى ١٩٠٤: التأسيس والإزدهار (دراسة وثائقية)**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٢.

الخصوصي، بدر الدين عباس. **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. ط ٢. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤.

الدوسري، نادية وليد. **محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي، ١٢٩٧-١٣٢٥هـ/ ١٨٨٠-١٩٠٧م**. الرياض: دارة الملك عبد العزيز، [د. ت.]. (إصدارات دارة الملك عبد العزيز؛ ١٠٧)

ـــــ. ـــــ. ترجمة عبد الحميد يونس. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢.

ديكسون، هارولد ريتشارد. **الكويت وجاراتها**. ترجمة جاسم مبارك الجاسم وفتوح عبد المحسن الخترش. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٥.

ـــــ. **عرب الصحراء**. الكويت: منشورات سعود الجمران العجمي، ١٩٩٧.

ديورانت، وليم جيمس. **قصة الحضارة**. ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٩-١٩٥٩. ٥ ج في ١٦.

رجب، يحيى حلمي. **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٧. ٢ ج.

ـــــ. **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**. الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٩.

ـــــ. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**. الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣.

ـــــ. ـــــ. ط ٢. الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٨.

الرميحي، محمد غانم. **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**. الكويت: الوحدة للنشر، ١٩٧٥.

الريحاني، أمين. **تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود**. ط ٦. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٨.

الريس، رياض نجيب. **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١**. ط ٣. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤. <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/5/4.htm>.

زلطة، عبدالله. **أزمة الكويت عام ١٩٦١**. ط ٢. [د. م.: د. ن.]، ١٩٩٤.

السامرائي، حازم. **الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود**. لندن: دار الحكمة، [د. ت.].

السعدون، خالد محمود. **العلاقات بين نجد والكويت، ١٩٠٢-١٩٢٢**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠.

السقاف، أحمد. **أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية**. ط ٥. الكويت: [د. ن.]، ٢٠٠٢.

السلمان، محمد حميد. **الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين ١٥٠٧-١٥٢٥**. العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠.

سلوت، بن [وآخرون]. **هولندا والعالم العربي**. تعريب أسعد جابر. [د. م.]: الخارجية الهولندية، ١٩٨٧.

سليمان، الصادق محمد. **اللؤلؤ في الخليج: تاريخ.. ثروة وثقافة**. الدوحة: مركز التراث الشعبي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٨.

سنو، عبد الرؤوف. **اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية، ١٧٩٨-١٩١٦**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٨.

ـــــ. **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين، ١٨٤١-١٩٠١**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧. (الدراسات التاريخية)

سوكوفولسكي، فاسيلي. **الاستراتيجية العسكرية السوفياتية**. ترجمة وتعليق خيري حماد. بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٨.

السويدان، صابر محمد وظافر العجمي. **تاريخ الجيش الكويتي، ١٩٤٩-١٩٩٩**. الكويت: المؤلف، ١٩٩٩.

الشريدة، عبد المهدي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

شكر، زهير. **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢. (برنامج الدراسات الاستراتيجية. الدراسات الاستراتيجية)

الشلاه، حسين هادي. **طالب باشا النقيب البصري**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢.

الشملان، سيف مرزوق. **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**. ط ٢. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦. ٢ ج.

ـــــ. **من تاريخ الكويت**. ط ٢. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦.

شهاب، فؤاد. **تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي**. المنامة: مكتبة فخراوي، ١٩٩٤.

الشيخ، توفيق. **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**. لندن: دار الصفا، ١٩٨٦. <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/1/2.htm>.

الصباح، سعاد محمد. **صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح**. ط ٣. الصفاة، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٦.

الصباح، ميمونة خليفة العذبي. **الكويت حضارة وتاريخ**. ط ٢. الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٨.

ـــــ. **الكويت في ظل الحماية البريطانية**. ط ٣. الكويت: [د. ن.]، ٢٠٠٠.

الصبيحي، حسن. **إبحار في السياسة والتاريخ**. أبو ظبي: [د. ن.]، ١٩٩٣.

العابد، فؤاد سعيد. **سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨١.

عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد. **الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (١٧٧٨-١٩١٤ م)**. العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠.

عبد الساتر، لبيب. **قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، ٣٢٠٠ ق. م./ ١٩٨٨ م.-١٤٠٩ هـ.** بيروت: دار المجاني، ١٩٨٩.

عبيد، نايف علي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)

العثيمين، عبدالله الصالح. **تاريخ المملكة العربية السعودية**. الرياض: العبيكان للطباعة والنشر، ١٩٩٥. ٢ مج.

العرينان، منيرة. **علاقات نجد بالقوى المحيطة، ١٩٠٢-١٩١٤**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠.

العطار، جواد. **تاريخ البترول في الشرق الأوسط، ١٩٠١-١٩٧٢**. بيروت: دار الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٧. <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/2.htm>.

العقاد، صلاح. **التيارات السياسية في الخليج العربي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.

عمر، عمر عبد العزيز. **تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

العنزي، محمد نايف عواد. **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، ١٩٦١-١٩٧٣**. تقديم عبدالله يوسف الغنيم. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١.

العيدروس، محمد حسن. **تاريخ الخليج العربي المعاصر والحديث**. الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٦.

الغنيم، عبدالله. **الفوائد في أصول علم البحر والقواعد لشهاب الدين أحمد بن ماجد**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤.

غنيمي، زين الدين عبد المقصود (معد). **الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية**. إشراف ومراجعة عبدالله يوسف الغنيم. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١.

ـــــ [وآخرون]. **منافذ العراق البحرية**. إشراف عبدالله الغنيم. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤.

الفيل، محمد رشيد. **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**. ط ٢. [د. م.: د. ن.]، ١٩٨٨.

ـــــ. **دولة الامارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى** وطنب الصغرى. دبي: مركز الخليج للكتب، ١٩٩٩.

فيلبي، هاري سانت جون. **مغامرات النفط العربي**. ترجمة وتحرير عوض البادي. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١.

قاسم، جمال زكريا. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧. ٣ مج.

القاسمي، خالد بن محمد. **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات**. ط ٢. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٧.

قرم، جورج. **أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة** (تاريخحداثة غير منجزة). دمشق: دار الطليعة، ١٩٩٠. <http://www.awu-dam.org/book/97/study/114tm3/book-sd022.htm>.

القرني، علي بن حسن. **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧.

قزانجي، فؤاد. **العراق في الوثائق البريطانية، ١٩٠٥-١٩٣٠**. بغداد: دار المأمون، ١٩٨٩.

قلعجي، قدري. **الخليج العربي بحر الأساطير**. بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٢.

كتن، جورج شكري. **العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وآفاقها**. [أبو ظبي]: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)

كوردسمان، أنتوني وأبراهام واجنر، **دروس الحرب الحديثة**. ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٧.

كيسنجر، هنري. **الدبلوماسية**. ترجمة مالك فاضل البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥. ٢ مج.
مج ١: **من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**.

لورانس، هنري. **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**. ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس. <http://www.qudsway.com/Links/derasat/Documents/Html_Documents/plbok/plbok-1.htm>.

ماردن، ميشيل يوجنون. **أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة** وسياسة السيطرة على العالم- العولمة. ترجمة حامد فرزات. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧. <http://www.awu-dam.org/book/01/study01/358-h-f/book01-sd006.htm>.

ماكرو، اريك. **اليمن والغرب، ١٥٧١-١٩٦٢**. ترجمة حسين العمري. دمشق: دار الفكر، ١٩٧٨.

متى، أنطوان. **الخليج العربي من الإستعمار البريطاني حتى الثورة** الإيرانية (١٧٩٨-١٩٧٨). بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عاماً من الانجازات**. [الرياض]: الأمانة العامة، ٢٠٠٢.
<http://www.gcc-sg.org/Documents/part_3.htm#>.

مجمع اللغة العربية. **المعجم الوجيز**. القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٨٠.

المديني، توفيق. **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧.

مراد، محمد عدنان. **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده**. مراجعة شهيرة مراد؛ تقديم شاكر الفحام. دمشق: دار دمشق، [١٩٨٤].

مرقص، يواقيم رزق. **الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١.

مرهون، عبد الجليل زيد. **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

المنصور، عبد العزيز محمد. **الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة، ١٨٩٦-١٩١٥**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٠.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **التنقيب عن البترول في الوطن العربي**. ط ٣ محدثة. الكويت: المنظمة، ١٩٩٦.

مهنا، محمد نصر. **الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٦.

موسوعة الخليج العربي. إعداد خليل بحسون. بيروت: دار الصداقة العربية، ١٩٩٧. ٢ ج.

ج ١: **تاريخية، اقتصادية، عسكرية، مجلس التعاون الخليجي**.

موسوعة السياسة. أسسها عبد الوهاب الكيالي. ط ٣. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠. ٧ ج.

موسوعة العراق السياسية. عبد الرزاق محمد أسود [وآخرون]. بيروت: الدار العربية للموسوعات، د. ت. ٧ مج.

مج ٥: **المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة**.

موسوعة العلوم السياسية. تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد؛ تصدير شعيب عبدالله شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤. ٢ مج.

موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤. ٢ مج.

ناجي، سلطان. **التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩-١٩٦٧: دراسة سياسية تبحث في ارتباط نشوء وتطور المؤسسات والأنشطة العسكرية بالأوضاع والمتغيرات السياسية**. الكويت: دار السياسة، ١٩٧٦.

النبهاني، محمد بن خليفة. **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**. بيروت: دار احياء العلوم، ١٩٩٩.

النجار، مصطفى [وآخرون]. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. [البصرة]: جامعة البصرة، ١٩٨٤.

نخله، محمد عرابي. **تاريخ الأحساء السياسي، ١٨١٨-١٩١٣م**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٠.

نوسشي، أندره. **الصراعات البترولية في الشرق الأوسط**. نقله إلى العربية أسعد محفل. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١. <http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/2.htm>.

هاليداي، فريد. **الإسلام والغرب: خرافة المواجهة، الدين والسياسة في الشرق الأوسط**. ترجمة عبدالإله النعيمي. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧.

هرزوج، حاييم. **الحروب العربية-الإسرائيلية، ١٩٤٨-١٩٨٢**. ترجمة بدر درويش الرفاعي. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣.

هنتنغتون، صموئيل. **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**. ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، ١٩٩٩.

هيرزويتز، لوكاز. **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٨.

وكالة الأنباء الكويتية [كونا]. **مجلس التعاون الخليجي**. ط ٢. الكويت: كونا، ١٩٨٣. (ملف الأبحاث؛ ٩)

وكالة الأنباء القطرية. **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. الدوحة: الوكالة، ١٩٨١-١٩٩٠

وهيم، طالب محمد. **التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢.

دوريـات

البيان: ١/ ٥/ ٢٠٠٢.

«الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة،» **التجديد العربي**: شباط/ فبراير ٢٠٠٣.
< http://www.arabrenewal.com/index.php?rd = AI&AI0 = 789 >.

تنيرة، بكر مصباح. «التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٢، العدد ٤٦، نيسان/ أبريل ١٩٨٦.

الجهني، عويضة بن متيريك. «نفوذ الإمام سعود بن عبد العزيز في عمان وموقف حكومة الهند البريطانية منه ١٢١٨-١٢٢٦ه/ ١٨٠٣-١٨١١م.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، تموز/ يوليو-أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

الحسن، نافع. «المصالح وتنافس القوى الدولية والإقليمية في الخليج العربي.» **آفاق: مجلة فصلية محكمة** (رام الله): العدد ٣، ١٩٩٣. < http://www.aafaq.org/fact3/ 2.htm >.

حماة الوطن (الكويت): أعداد مختلفة، ١٩٨٤-.

«دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاماً من المصير المشترك.» (وكالة الأنباء السعودية). **الرياض**: ٢٥/ ١١/ ١٩٩٩.

الرشيدي، محمد. «الاستثمارات بديلنا الاستراتيجي.» **الرأي العام** (الكويت): ٥/ ٢/ ٢٠٠٤.

سنو، عبد الرؤوف. «ألمانيا وسياسة الاندفاع نحو الشرق العلاقات الألمانية العثمانية، من ١٨٧١-١٩١٨.» **دراسات إسلامية: الموسم الثقافي** (جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، بيروت): العدد ٣، ١٩٨٩-١٩٩٠.

ــــــ. «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية (الحلقة ٢).» **المنهاج**: السنة ٢، العدد ٥، ربيع ١٩٩٧.

ــــــ. «مصر في القرنين ١٩، ٢٠ (ج ٢)،» **السفير**: ١٩/ ١٢/ ١٩٩٦.

السياسة (الكويت): ١٤/ ٣/ ١٩٨١.

الشربيني، لطفي. «العلوم الإنسانية في خدمة الأمن الاجتماعي حلقة نقاشية في الكويت بمشاركة عربية واسعة.» **الثقافة النفسية المتخصصة** (مركز الدراسات النفسية والنفسية - الجسدية، لبنان): السنة ١٢، العدد ٤٧، تموز/ يوليو ٢٠٠١.

عبد الرحيم، مفيد. «بوش للكويت: Welcome to the Club.» **الرأي العام**: ١٦/ ١/ ٢٠٠٤.

عكاشة، سعيد. «ضرب العراق هو الخطوة الثانية لاحتواء إيران.» **مختارات إيرانية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية): السنة ٣، العدد ٢١، نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

العوامي، عدنان السيد محمد. «الحركات الوطنية في القطيف والأحساء والبحرين في العصر البرتغالي.» **مجلة الواحة**: العدد ٩، ١٩٩٨.

الغربللي، عبد الكريم. «الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه.» **سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي** (الكويت): ١٩٩٩.

قاسم، جمال زكريا. «بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١، العدد ٣، [تموز/ يوليو] ١٩٧٥.

كاولي، روبرت. «ماذا لو؟ (الحلقة ١٥).» **الأنباء** (الكويت): ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٣.

لطيف، شاكر. «العراق عسكرة الاقتصاد.» **سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي**: العدد ١٢، تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

مرسي، مصطفى. «أوراق إستراتيجية: التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، نتائج ايجابية ومرحلة جديدة.» **سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي**: العدد ١٥، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

معلوم، حسين. «الدور الاستراتيجي لجزر البحر الأحمر.» **الرأي العام**: ١٢/ ٩/ ٢٠٠٣.

النجار، مصطفى عبد القادر. «شركة الهند الشرقية ـ ملامحها وأبرز سماتها في الخليج العربي ١٦٠٠ ـ ١٨٥٨.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/ يوليو ١٩٧٨.

هادي، محمد. «النفوذ الأوروبي في العراق.. البدايات والمظاهر.» **مجلة الفكر**: السنة ٤، العددان ١١-١٢، شباط/ فبراير ١٩٩٦.

هيكل، محمد حسنين. «الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية.» **صوت الشعب**: ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٣.

نــدوات، مؤتمــرات

العلاقات الخليجية-الأمريكية. تحرير عبد الخالق عبدالله. الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠٠.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: أعمال قمة أبو ظبي التي انعقدت خلال الفترة ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٨. ط ٢. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.

مستقبل العلاقات العربية- العربية بعد تحرير الكويت. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٧.

مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ ٢٩)

الندوة الاستراتيجية حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، ٣-٥ أكتوبر ١٩٩٨. القاهرة: وزارة الدفاع، ١٩٩٨. ٤ مج.

ندوة الثقافة والعلوم. [أبو ظبي: د. ن.]، ١٩٩٧.

الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث التي قدمت في الندوة العلمية الرابعة، ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢-٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ. الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، [١٩٩٣]. ٢ مج.

ندوة ماذا بعد النفط: وضع دول مجلس التعاون، ومحاولة لاستشراف آفاق المستقبل، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٦-٧ نوفمبر ٢٠٠١.

ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي : (من سقوط بغداد إلى نهاية الإستعمار البرتغالي). أبو ظبي : دار صحف الوحدة، ١٩٩٠ .

ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير ، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩ . الكويت : جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠ . ٢ ج .

رسائل وأطروحات

آل سعود، عبد العزيز بن بدر . «مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨١-١٩٩٧ . » (رسالة ماجستير في التاريخ، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٨) .

الحشاش، جاسم . «مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات . » (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨) .

الربيع، جاسم محمد . «دور الجزر والمدن الحدودية في تعزيز الأمن القومي . » (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، ٢٠٠١) .

المعيلي، مالك . «مجلس التعاون لدول الخليج العربية . » (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨) .

الميرزا، حسن علي . «القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر العربية الثلاث . » (رسالة ماجستير في التاريخ، غير منشورة، الجامعة اليسوعية، بيروت، ١٩٩٦) .

الهاجري، مبارك حمد . «الحاجة لتكوين جيش خليجي موحد . » (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٧) .

الهدهود، عيسى . «الاتحاد الكونفدرالي الخليجي . » (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٧) .

الوثائق

[الأمم المتحدة] . «اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط . » ([١٩٥١]) . <http:// www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/2/2.htm> .

«تداول السلطة في الوطن العربي : خريطة السلطة في الوطن العربي . » (إعداد قسم البحوث والدراسات) . <http://www.aljazeera.net/in-depth/power_in_arab_ world/2001/8/8-19-1.htm> .

الرشيدي، أحمد. «نزاعات الحدود في الجزيرة والخليج العربي (حوار).» <http://www.islamonline.org/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=GqI5f6>.

الشاهين، سليمان. «الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي.» (حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٧).

«عراق صدام حسين: تسلسل زمني.» (وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برنامج الإعلام الخارجي). <http://usinfo.state.gov/arabic/iraq/timeline.htm>.

عرب، محمد صابر. «هرمز المملكة التي ابتلعها التاريخ.» <http://www.nizwa.com/volume3/p115_127.html>.

قاسم، جمال زكريا. «أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون.» (حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٧).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. «مجالات التعاون: التعاون الاقتصادي: الإطار العام.» <http://www.gcc-sg.org/Field5.html>

«ملحمة طنب الكبرى.» <http://www.uaezayed.com/h12.htm>.

الهنائي، عبد الملك وعبدالله الحراصي. «الدولة اليعربية (١٦٢٤- ١٧٤٤) منظور خلدونيز» <http://www.nizwa.com/volume16/p31_40.html>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Acheson, Dean. *Present at the Creation; my Years in the State Department*. New York: Norton, 1969.

Adelson, Roger. *London and the Invention of the Middle East: Money, Power, and War, 1902-1922*. New Haven: Yale University Press, 1995. <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter27.htm>.

Alghanim, Salwa Muhammad Ahmad. *The Reign of Mubarak Al Sabah: Sheikh of Kuwait, 1896-1916*. London: IB Turis, 1998.

American University, Foreign Area Studies. *Persian Gulf States: Country Studies*. Edited by Richard F. Nyrop. Washington, DC: U.S. G.P.O., 1984. (Area handbook series. DA pam)

Anderson, Irvine H. *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981.

Arabian Gulf Oil Concessions, 1911-1953: Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land-Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman. [Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1989. 12 vols.

Blair, John Malcolm. *The Control of Oil*. New York: Pantheon Books, 1976.

Bromley, Simon. *American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System, and the World Economy*. Cambridge, MA: Polity Press, 1991.

______. (ed.). *Records of Bahrain, 1961-1965*. Slough: Archive Editions, 1997.

______. *Records of Dubai, 1761-1960*. [Slough]: Archive Editions, 2000. 8 vols.

Vol. 8: *1959-1960*.

______. *Records of Kuwait, 1961-1965*. Slough: Archive Editions, 1997. 6 vols.

Vol. 2: *1963*.

______. [*Records of Kuwait, 1966-1971*. [Great Britain]: Archive Editions, 2003]. 6 vols.

Vol. 1: *1966*.

Vol. 2: *1967*.

Burdett, Anita L. P. (ed.). *Records of Saudi Arabia, 1961-1965*. Slough: Archive Editions, 1997. 6 vols.

Burrell, R. M. and R. L. Jarman (eds.). *Iran Political Diaries, 1881-1965*. Slough: Archive Editions, 1997. 14 vols.

Vol. 14: *1952-1965*.

Clausewitz's On War. Translated by J. J. Graham. London: [Penguin], 1873. <http://www.clausewitz.com/CWZHOME/On_War/BK3ch01.html>.

Cooley, John K. *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism*. London; Sterling, VA: Pluto Press, 1999.

Cooley, John K. *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism*. New ed. London; Sterling, VA: Pluto Press, 2000. <http://www.tni.org/drugs/document/Cooley.doc>.

Cordesman, Anthony H. *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East*. Boulder, CO: Westview Press; London: Mansell, 1993.

______. *Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 1993.

Davies, Charles E. *The Blood-Red Arab Flag: An Investigation into Qasimi Piracy, 1797-1820*. Exeter, UK: University of Exeter, 1997.

Defense Institute of Security Assistance Management. *Between the World Wars*. 21th ed. Dayton, Ohio: the institute, 2001. <http://tri.army.mil/tsac/between.htm>.

Dietl, Gulshan. *Through Two Wars and Beyond: A Study of Gulf Cooperation Council*. New Delhi, India: Lancers Books, 1991.

Dundas, Lawrence John Lumley. *The Life of Lord Curzon*. London: E. Benn ltd., 1928. 3 vols.

Ehteshami, Anoushiravan, Gerd Nonneman and Charles Tripp. *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*. Reading, UK: Ithaca, 1991. (Exeter Middle East Monographs; no. 5)

Encyclopaedia Iranica. Edited by Ehsan Yarshater [et al.]; prepared by Center of Iranian Studies. <http://www.iranica.com>.

Engler, Robert. *The Brotherhood of Oil: Energy Policy and the Public Interest*. Chicago: New American Library, 1977.

Falkenhayn, Erich Georg Anton Sebastian von. *General Headquarters 1914-1916, and its Critical Decisions*. London: Hutchinson and Co, 1919. <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter30.htm <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter27.htm>.

Fanning, Leonard M. *The Story of the American Petroleum Institute; a Study and Report, with Personal Reminiscences*. New York: World Petroleum Policies, 1959.

Foreign Relations, 1961-1963: National Security Policy. General editor David S. Patterson; edited by David W. Mabon. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1996. (Foreign Relations of United States, 1961-1963; vol. 8), <http://www.state.gov/www/about_state/history/vol_xxi/index.html>.

Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man*. New York: Perennial, 2002.

The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960. [Slough, England]: Archive Editions, [n. d.]. 12 vols.

Vol. 1: *Policy, Planning and Common Affairs, 1926-1936*.

Vol. 7: *Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956*.

Vol. 5: *Policy, Planning During WW2, 1939-1945*.

Goldberg, Jacob (ed.). *The Foreign Policy of Saudi Arabia: the Formative Years, 1902-1918*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986. <http://www.westernviews.com/issue3/saudi1.htm>.

Hinsley, Francis Harry (ed.). *British Foreign Policy Under Sir Edward Grey*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1977.

Hussain, Syed Shabbir and M. Tariq Qureshi. *History of the Pakistan Air Force, 1947-1982*. Karachi: PAF Press, 1982.

Iran. General editor David S. Patterson; edited by Nina D. Howland. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1999. (Foreign Relations of United States, 1964-1968; vol. 22)

Jaffee Center Study Group. *War in the Gulf: Implications for Israel: Report of a Jaffee Center Study Group*. Coordinator and editor Joseph Alpher. Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Keddie, Nikki R. *Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution*. London: Macmilan, 1995.

Kelly, J. B. *Arabia, the Gulf, and the West*. New York: Basic Books, 1980.

Keylor, William R. *The Twentieth-Century World: An International History*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 1992. < http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/keylor.htm > .

Klare, Michael T. *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*. New York: Metropolitan Books, 2001.

Kluckhohn, Frank L. *The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulle*s. [n. p.]: Columbia Heights, 1968.

Kursun, Zekeriya. *The Ottomans in Qatar: A History of Anglo-Ottoman Conflicts in the Persian Gulf*. Istanbul: Isis Press, 2002. (Studies on Ottoman Diplomatic History; 11)

Leatherdale, Clive. *Britain and Saudi Arabia, 1925-1939: The Imperial Oasis*. London: Frank Cass, 1983.

Lenczowski, George. *American Presidents and the Middle East*. Durham, NC: Duke University Press, 1990. < http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159.html > .

_____. *The Middle East in World Affairs*. 3rd ed. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1962. < http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159.html > .

Lesch, David W. (ed.). *The Middle East and the United States: a Historical and Political Reassessment*. 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

Lorimer, John Gordon. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*. Farnsborough: Gregg, 1970. 6 vols.

Vol. 1: *Historical*. Calcutta, India: [n. pb.], 1915.

Lukitz, Liora. *Iraq: The Search for National Identity*. London: F. Cass, 1995.

Mahan, Alferd Thayer. *The Problem of Asia and its Effect Upon International Policies*. London: Sampson Low and Co., 1900. and < http://www.ciaonet.org/wps/dig01 > .

Mayer, John D. *Rapid Deployment Forces: Policy and Budgetary Implications*. [Washington, DC]: Congress of the United States, Congressional Budget Office, [1983]. (A CBO Study)

McLean, David. *Britain and her Buffer State: The Collapse of the Persian Empire, 1890-1914*. London: Royal Historical Society, 1979. (Royal Historical Society Studies in History Series; no. 14) < http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter4.htm > .

McNaugher, Thomas L. *Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf*. Washington, DC: Brookings Institution, 1985.

The Military Balance, 1983-1984. London: International Institute for Strategic Studies, 1984.

The Military Balance, 1986-1987. London: International Institute for Strategic Studies, 1986.

Miller, Geoffrey. *Straits: British Policy Towards the Ottoman Empire and the Origins of the Dardanelles Campaign*. Hull: University of Hull Press, 1997. <http://www.manorhouse.clara.net/book2/chapter30.htm>.

Mojtahed-Zadeh, Pirouz. *Security and Territoriality in the Persian Gulf: A Maritime Political Geography*. Richmond, Surrey, Eng: Curzon, 1999.

Motter, T. H. Vail. *United States Army in World War II: The Middle East Theater: The Persian Corridor and Aid to Russia*. Washington, DC: Center of Military History, United States Army, 2000.

Near East Region. General editor David S. Patterson; edited by Nina Davis Howland. Washington, DC: United States Government Printing Office, [n. d.]. (Foreign Relations of United States, 1964-1968; vol. 21)

Nixon, Richard. *Public Papers of the Presidents: Richard Nixon*. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1972.

_____. *The Real War*. London: Sidgwick and Jackson, 1980.

Nyrop, Richard F. and Donald M. Seekins (eds.). *Afghanistan: a Country Study*. 5th ed. Washington, DC: [American University], 1986. (Area Handbook series. DA Pam; 550-65). <http://www.gl.iit.edu/govdocs/afghanistan/TheSecondAnglo-AfghanWar.html>.

The Persian Gulf Historical Summaries, 1907-1953. [Gerards Cross: Archive Editions, 1987]. 4 vols.

Vol. 1: *Historical Summary of Events in Territories of the Ottoman Empire, Persia and Arabia Affecting the British Position in the Persian Gulf, 1907-1928: Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf, 1908*.

Peterson, J. E. *Defending Arabia*. New York: St. Martin's Press, 1986.

Podeh, Elie. *The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact*. Leiden; New York: E. J. Brill, 1995. (Social, Economic, and Political Studies of the Middle East; 52)

Political Diaries of the Persian Gulf. [Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1990. 20 vols.

Vol. 17: *1946- 1947*.

Vol. 18: *1948-1950*.

Vol. 19: *1951-1954*.

Vol. 20: *1955-1958*.

Potter, Stephen P. *The American Petroleum Institute: An Informal History (1919 -1987)*. [n. p.: n. pb.], 1990.

Records of Kuwait, 1899-1961. Selected and edited by A. de L. Rush. [Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1989. 8 vols.

Vol. 1: *Internal Affairs, 1899-1921*.

Vol. 7: *Foreign Affairs*.

Ruling Families of Arabia. Edited by A. De L. Rush. [Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1991. 8 vols. in 12.

Rush, A. de L. and Jane Priestland. (eds.). *Records of Iraq, 1914-1966*. [Slough]: Archives Editions, 2001. 15 vols.

Vol. 1: *1914-1918*.

Saleem, Mohammed. *GATT and the Impact* on the GCC Countries. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997.

Sampson, Anthony. *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Made*. London: Hooder and Stoughton, 1975.

Schofield, Richard (ed.). *Arabian Boundary Disputes*. [Slough]: Archive Editions, 1992. 20 vols.

Vol. 6: *Saudi Arabia-Iraq, 1922-1991*.

Vol. 10: *Saudi Arabia-Kuwait I, 1829-1991*

Vol. 11: *Saudi Arabia-Kuwait II, 1829-1991*.

Scott, Richard. *The History of the International Energy Agency, 1974-1994: IEA, the First 20 years*. Paris: OECD/IEA; Washington, DC: OECD Publications and Information Centre, 1994-1995. 3 vols.

Vol. 1: *Origins and Structure*.

Serjeant, Robert Bertram. *The Portuguese off the South Arabian Coast; Hadrami Chronicles, with Yemeni and European Accounts of Dutch Pirates off Mocha in the Seventeenth Century*. Oxford: Oxford University Press, 1963.

Sick, Gary and Lawrence Potter (eds.). *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion*. New York: St. Martin's Press, 1997.

Sirriyeh, Hussein. *US Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*. London: Ithaca, 1984.

Slot, Ben J. *Kuwait: The Growth of a Historic Identity*. London: Arabian, 2003.

Sontag, Raymond James and James Stuart Beddie (eds.). *Nazi-Soviet Relations, 1939-1941; Documents from the Archives of the German Foreign Office as Released by the Dept. of State*. With an introduction by James Reston. New York: Didier, 1948. <http://www.ibiblio.org/pha/nsr/nsr-preface.html>.

Soviet Union. General editor David S. Patterson; edited by Charles S. Sampson and John Michael Joyce. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1998. (Foreign Relations of United States, 1961-1963; vol. 5)

Subcommittee on Multinational Corporations. *Multinational Oil Corporations and U.S. Foreign Policy: Report Together with Individual Views to the Committee on Foreign Relations, United States Senate*. Washington: U.S. Govt. Print. Off., 1975. <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/oil1.htm>.

Thinking Beyond the Stalemate in U.S.-Iranian Relatons. Project director David Nelson. Washington, DC: Atlantic Council of the United States, 2006. (Occasional Paper) <http://www.acus.org/InternationalSecurity/policy_updates.htm>.

Vol. 2: *Issues and Analysis*.

Tuson, Penelope and Emma Quick (eds.). *Arabian Treaties, 1600-1960*. [Slough, England]: Archive Editions, 1992. 4vols. <http://www.archiveeditions.co.uk/Leafcopy/340-3.htm>.

Tzu, sun. the Art of War (ebook). Translated from the Chinese with introduction and critical notes by Lionel Giles > First published in 1910. <http://www.literatureproject.com/book/tzu/art-war/>.

Vicker, Ray. *The kingdom of Oil; the Middle East: its People and its Power*. New York: Scribner, 1974.

Wahba, Hafiz. *Arabian Days*. London: A. Barker, 1964.

Wilson, Arnold Talbot. *The Persian Gulf; an Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century*. London: George Allen & Unwin, 1959. <http://www.iranica.com/articles/v7/v7f6/v7f646.html>.

Zabih, Sepehr. *The Iranian Military in Revolution and War*. London; New York: Routledge, 1988.

Zahlan, Rosemarie Said. *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman*. Revised and updated ed. Reading, PA: Ithaca, 1998.

Zinn, Howard. *A People's History of the United States*. New York: Harper and Row, 1980. <http://www.english.upenn.edu/˜afilreis/50s/zinn-chap16.html#trumandoc>.

Periodicals

al-Hamad, Turki. «Will the Gulf Monarchies Work Together?.» *Middle East Quarterly*: vol. 4, no. 1, March 1997.

Benjamin, S. G. W. «Portuguese in India: A Historic Episode.» *New Englander and Yale Review*: vol. 24, issue 92, July 1865. <http://cdl.library.cornell.edu/moa/moa_search.html>.

Bishku, Michael B. «The 1958 American Intervention in Lebanon: A Historical Assessment.» *American-Arab Affairs*: vol. 31, Winter 1989-1990.

Burgener, Robert D. «Reluctant allies: The Tehran Declaration of 1943 became the Cornerstone of U.S. - Iranian Relations.» *Iranian Times*: 9/1/1998.

China Daily: 19/3/2002. < http://www.china.org.cn/english/29041.htm > .

Colgiu, George. «Soviet Penetration in the Middle East, 1945 - 1957.» *Revista Erasmus*: no. 13, 2002. < http://www.revistaerasmus.go.ro/colgiu_g.htm > .

D'Amato, Paul. «U.S. Intervention in the Middle East: Blood for Oil.» *International Socialist Review*: no. 15, December 2000-January 2001. < http://www.isreview.org/issues/15/blood_for_oil.shtml > .

Department of State Bulletin: vol. 36, no. 917, January 1957. < http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957tass-eisenhower.html > .

Fakiolas, Efstathios T. «Kennan's Long Telegram and NSC-68: A Comparative Analysis.» *East European Quarterly*: vol. 31, no. 4, January 1998.

Fitzpatrick, Dan. «The Mideast Oil Connection (part 1).» *Business News*: 16/3/2004. < http://www.post-gazette.com/businessnews/20030316mideast2.-asp > .

Foley, Sean. «The UAE: Political Issues and Security Dilemmas.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 3, no. 1, March 1999.

Fong, Chua Lu. «Operation Eagle Claw, 1980: A Case Study in Crisis Management and Military Planning.» *Singapore Armed Forces*: vol. 28, no. 2, April-June 2002.

Fuller, Graham E. and Ian O. Lesser. «Persian Gulf Myths.» *Foreign Affairs*: May-June 1997. < http://www.foreignaffairs.org/19970501faessay3770/graham-e-fuller-ian-o-lesser/persian-gulf-myths.html > .

Grinter, Lawrence E. «Avoiding the Burden: The Carter Doctrine in Perspective.» *Air University Review*: January-February 1983. < http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/ aureview/1983/jan-feb/grinter.html - 40k > .

Iran's Former Ambassador to UN. «Jam-e Jam; Mouthpiece of IRIB.» *Persian Morning Daily*: 24/11/2002.

Journal of the Royal Central Asian Society: vol. 14, 1927.

Kreisher, Otto. «Desert One.» *Air Force Magazine*: vol. 82, no. 1, January 1999.

Mahan, Alfred Thayer. «The Persian Gulf and International Relations.» *National Review* (London): September 1902. < http://www.spintechmag.com/0104/let0401.htm > .

Maziyar, Atefeh. «Atefeh Maziyar's Article on Persian Gulf.» *Morning Daily Tehran*: 26/6/2000.

Mir-Babayev, Mir Yusif. «Azerbaijan's Oil History, a Chronology Leading up to the Soviet Era.» *Azerbaijan International*: vol. 10, no. 2, Summer 2002. < http://www.azer.com/aiweb/categories/magazine/ai102_folder/102_articles/102_oil_chronology.html > .

Mojtahed-zadeh, Pirouz. «The Persian Gulf in Return for History.» *Political and Economic*: nos. 105-106, [n. d.].

New York Times: 20/5/1951, and 20/8/1953. < http://www.nytimes.com/library/word/mideast/052051iran-britain.html2/28/02 > .

Newsweek: 7 March 1955, and 18 December 1974.

Podeh, Elie. «The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact.» *Middle East Quarterly*: December 1995. (Daniel Pipes)

Porch, Douglas. «The Other Gulf War, the British Invasion of Iraq in 1941.» *Strategic Insight* (The Center for Contemporary Conflict (CCC), California): December 2002. < http://www.ccc.nps.navy.mil/rsepResources/si/dec02/middleEast.asp > .

Ramey, Charles. «Dover Remembers Operation Nickel Grass.» *Air Force News*: October 1998. < http://www.fas.org/man/dod-101/ops/docs/n19981023_981618.html > .

Richman, Sheldon L. ««Ancient History»: U.S. Conduct in the Middle East Since World War II and the Folly of Intervention.» *Policy Analysis* (Cato Institute): no. 159, August 1991. < http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159.html > .

Soviet News: 19/4/1955, and 14/2/1957 < http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957tass-eisenhower.html > .

World Military Expenditures and Arms Transfers (U.S. Arms Control and Disarmament Agency): 1984-1989.

Zunes, Stephen. «Yemen, the United States, and Al-Qaida.» *Foreign Policy in Focus*: 19 December 2001.

Conferences

*Global Interests in the Arab Gul*f. Edited by Charles E. Davies. Exeter, UK: University of Exeter, 1992.

The Tehran Conference, November 28-December 1, 1943, < http://www.turnerlearning.com/cnn/coldwar/comrades/com_re1.html > .

Thesis

Bell, Randy B. «Expansion of American Persian Gulf Policy.» (CSC, 1990). < http://www.nixonfoundation.org/Research_Center/PublicPapers.cfm?-BookSelected = 1972 > .

Esehaq, Saleh. «The Gulf and Security Challenges.» (Unpublished Thesis, Australian college of Defense and Strategic Studies, 1997).

Al Hassoon, Suliman E. «Why Saudi Arabia Needs the AWACS,» (CSC, Command and Staff College, 1987).

Kechichian, Joseph. «The GCC: Search for Security in the Persian Gulf.» (Unpublished thesis, University of Virgina, 1985).

Roy, Andrew T. «The United States Navy in Bahrain, 1971-1977.» (Unpublished Thesis, United States Naval Acadamy, 2000).

Documents

Annan, Kofi. «Center of the Storm: UN Timeline, 1946-1960s.» <http://www.pbs.org/wnet/un/print/timeline2_print.html>.

«Armed Forces of World War II (Near East).» <http://members.tripod.com/~marcin_w/index-2.html>.

«Army.» Maintained by John Pike. 13 December 2002. <http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/army.htm>.

Bard, Mitchell. «The Yom Kippur War.» <http://www.us-israel.org/jsource/History/1973toc.html>.

British Timeline. «Early 20th Century: The Economy between the Wars: The Depression 1918 - 1939.» <http://www.bbc.co.uk/history/timelines/britain/cen_econ_wars.shtml>.

Carter, Jimmy. «Human Rights and Foreign Policy.» (Commencement Speech, Notre Dame University, June 1977).

«Chinese Cultural Studies: Concise Political History of China.» Compton's Living Encyclopedia, America Online (August 1995). <http://acc6.its.brooklyn.cuny.edu/~phalsall/texts/chinhist.html>.

Cottrell, Arthur. «Ancient China, an Eyewitness Book.» <http://fergies3.newton.mec.edu/angier/Ferguson/fergies98-99/China/asianhistory.htm>.

Dietl, Gulshan. «Iran in the Emerging Greater Middle East.» (Working Paper, Copenhagen Peace Research Institute, January 1999). <http://www.ciaonet.org/wps/dig01/>.

Foroughi, Mahmoud. «Iran's Policy Towards the United States.» (Symposium on Iran, Institute for International, Political and Economic Studies - Teheran and Stanford Research Center, Washington DC, October 1977). <http://www.sedona.net/pahlavi/forough1.html>.

«The Future of the European Union-Debate.» <http://europa.eu.int>.

«George Elsey: Aide to President Truman.» <http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/02/interviews/elsey/>.

GulfSecurityReport: Peninsula Shield Flaws, 18 May 2002. <http://www.gulf-securityreport.com/gsr/GSR020518.htm#_PENINSULA_SHIELD_F-LAWS>.

«Gwadar Background.» <http://www.gwadar.sdnpk.org/background.htm>.

Halsall, Paul. «Modern History Sourcebook: The Yalta Conference, Feb. 1945.» <http://www.fordham.edu/halsall/mod/1945YALTA.html>.

«History of Oil in Kuwait.» Kuwait Petroleum Corporation, Brief History. <http://www.kpc.com.kw>.

Iraqi Petroleum Company Limited. «The Construction of the Iraqi-Mediterranean Pipeline.» (1934).

«Karl W. Deutsch: International Political Scientist, 1912-1922.» (Notable American Unitarians), <http://www.harvardsquarelibrary.org/unitarians/deutsch.html>.

Khrushchev, Nikita S. «Crimes of the Stalin Era, Special Report to the 20th Congress of the Communist Party of the Soviet Union (Closed Session, February 24-25, 1956).» <http://www.trussel.com/hf/stalin.htm>.

The Library of Congress, Country Studies, <http://lcweb2.loc.gov/cgi-bin/query/r?frd/cstdy:@field(DOCID+iq0090)>.

Luscombe, Stephen. «The British Empire.» <http://www.btinternet.com/~britishempire/empire/empire.htm>.

Malek, Mohammad. «Oil in Iran between the Two World Wars.» (Iran Chamber Society, History of Iran). <http://www.royalasiaticsociety.org/papers/Conf%20Paper%2003.pdf>.

«Marine Corps Historical Publication: FMFRP 3-203 - Lessons Learned: Iran-Iraq War, 10 December 1990.» <http://www.fas.org/man/dod-101/ops/war/docs/3203/index.html>.

«Masirah, Oman.» Maintained by John Pike. <http://www.globalsecurity.org/military/facility/masirah.htm>.

«Memory Lane Looking Back at the Road to Revolution.» Compiled by Payman Arabshahi (Iranian, 2001). <http://www.iranian.com/History/Feb98/Revolution/index.html>.

Moller, Bjorn. «Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region.» (Emirates Occasional Papers, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999).

Muhlberger, Steven. «Iran: Leadup to a Revolution.» (1999). <http://www. nipissingu.ca/department/history/muhlberger/2805/leadup.htm>.

Nevenkin, Kamen. «Captured/Sunk Iranian Ships in 1941.» <http://members.tripod.com/~marcin_w/index-in41.html>.

«Operation Eagle Claw: The Failed Rescue of American Hostages, Iran, 1980.» <http://www.specwarnet.com/miscinfo/eagleclaw.htm>.

«Operation Earnest Will.» Maintained by John Pike. 24 June 2003. <http://www.globalsecurity.org/military/ops/earnest_will.htm>.

Osgood, John. «The Three Major Strategic Considerations That Shaped «Europe First Strategy» During World War II.» <http://pw1.netcom.com/˜jrosgood/wc11.htm>.

«The Peace Encyclopedia: Zionism Is Racism.» <http://www.yahoodi.com/peace/zisr.html>.

Powers, Francis Gary (Jr.). «Overthrow of the Iranian Government.» (The Cold War Museum <mailto:museum@coldwar.org>, 1953). <http://www.coldwar.org/articles/50s/iranian_overthrow.php3>.

«President Carter, 1981 State of the Union Message.» <http://www.janda.org/politxts/State%20of%20Union%20Addresses/1978-1981%20Carter%20T/JEC81g.htm>.

«President John Fitzgerald Kennedy's Inaugural Address, January 20, 1961, 12:11 EST.» <http://www.p-o-w.com/jfk_ia.htm>.

«President Truman's Address to Congress.» 12 March 1947. <http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/03/documents/truman/>.

Roashan, G. Rauf. «The Unholy Durand Line, Buffering the Buffer.» (Institute for Afghan Studies, 2001). <http://institute-for-afghan-studies.org/>.

«Ronald Reagan: A Legacy Remembered (2002).» Reviewed by David Williams. (The History Channel, DVD Movie Guide, 30 April 2003).

Rosselli, Alberto. «Italin Raid on Manama (1940).» <http//www.comandosupremo.com/Manama.htm>.

«Royal Saudi Air Force.» Maintained by John Pike. 16 September 2002. <http://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/rsaf.htm>.

«U.S. Memos on Afghanistan, from Brzezinski to President Carter.» <http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/20/documents/brez.carter/>.

Udall, Morris K. «For your Information: Revenue Act of 1978.» (Report, University of Arizona Library, October 1978). <http://www.library.arizona.edu/branches/spc/udall/fyi/781025.html>.

«US Fifth Fleet History, United States Naval Forces Central Command.» <http://www.cusnc.navy.mil/pages/navcent.htm>.

Williams, James L. «Oil Price History and Analysis.» (WTRG Economics, [1996]). <http://www.wtrg.com/prices.htm>.

Williams, John Hoyt. «From Madeira to Macao «The First Sea Borne Empire».» <http://marauder.millersv.edu/˜columbus/data/his/WILLIAM1.HIS>.

Foreign Office Records:

[FO 371/3048].

[FO 371/3053,F.O. to D.M.I], 24 September 1917.

[FO 71/2774 HM 07215].

Public Record Office:

[PRO FO 800/349], 10 July 1911.

[PRO FO 8/2322], 8 May 1903.

[PRO Cab 37/119/61], 11 May 1914.

[PRO Cab 27/1], 13 and 15 April 1915.

[PRO Cab 27/1], 30 June 1915.

[PRO Cab 42/2/14], 19 March 1915.

[PRO Cab 63/3], 25 March 1915.

India Office Records:

[LP&S 10/463/1914/4717], 14 March 1915.

Web Sites

< http://www.ucalgary.ca/applied_history/tutor/eurvoya/ming.html > .

< http://www.alwaha.com > .

< http://search.austlii.edu.au/au/other/dfat/treaties/1901/60.html > .

< http://www.awu-dam.org/book/97/study/114tm3/book-sd022.htm > .

< http://www.alhramain.com/text/kotob/42/txt/5/4.htm > .

< http://api-ec.api.org/aboutapi/index.cfm?bitmask = 001010002000000000 > .

< http://www.Iraq4all.dk/Book/Oil/M.htm < http://www.Iraq4all.dk/Book/Oil/M.htm > .

< http://www.crwflags.com/fotw/flags/ir%7Dalo.html > .

< http://www.al-ahwaz.com/AhwazHistory/history/mastery.htm > .

< http//www.naval-history.net/WW2campaignsNearEast.htm > .

< http://www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/sykes.htm > .

< http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/01/interviews/kennan/ > .

< http://www.ardeshirzahedi.com/ > .

< http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/02/interviews/elsey/ > .

< http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957eisenhowerdoctrine.html > .

< http://www.eisenhower.utexas.edu/midleast.htm > .

<http://www.nixonfoundation.org/Research_Center/PublicPapers.cfm?Book-Selected=1972>.

<http://www.iraq4all.dk/Book/book.htm>.

<http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/Petroleum/kiss1.htm-3k <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/Petroleum/kiss1.htm-3k>.

<http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_552.pdf>.

<http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_598.pdf>.

<http://www.aafaq.org/fact3/2.htm>.

<http://www.gcc-sg.org/Documents/defualt.htm>.

<http://www.1upinfo.com>.

<http://www.gcc-sg.org/Documents/defualt.htm>.

<http://www.ericmorrisconsultancy.com/>.

<http://www.alhewar.com/anthony.html>.

<http://usembassy.state.gov/tokyo/wwwhse1578.html>.

<http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/20/documents/brez.carter/>.

فهـــــــرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- د -

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

- س -

- ش -

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ هـ ـ

- و -

- ي -